

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ^(١)

٢/

يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ
بْنِ عَلِيٍّ اللَّخْمِيِّ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) ^(٢) وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنْهُ وَكَرَّمَهُ .

اللَّهُمَّ إِنَّا نَحْمَدُكَ عَلَى مَا عَلَّمْتَ وَنَشْكُرُكَ عَلَى مَا أَنْعَمْتَ ،
وَنَسْتَوْهِبُ مِنْكَ عِلْماً نَافِعاً يُزِلُّهُ إِلَيْكَ ^(٣) . وَعَمَلًا صَالِحاً ^(٤) نَرْجُو بِهِ
الْخَلَاصَ بَيْنَ يَدَيْكَ ، فَإِنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ . وَلَا نَجَاةَ إِلَّا لِمُعْتَصِمٍ
بِحَبْلِكَ ^(٥) ، لَا نَذِرُ بِجَنَابِكَ ، وَنَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى خَيْرَتِكَ مِنْ خَلْقِكَ
الْقَائِمِ مِنْ تَبْلِيغِ رِسَالَتِكَ بِوَاجِبِ حَقِّكَ . الَّذِي بَعَثْتَهُ إِلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ
بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ، مُحَمَّدٍ نَبِيِّكَ وَعَبْدِكَ ، وَرَحِمَتِكَ الْمُهْدَاةِ إِلَيْنَا مِنْ
عِنْدِكَ وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ أَعَانُوا وَأَزَرُوا ، وَأَوُوا وَنَصَرُوا مِنْ أَجْلِكَ وَفِي ذَاتِكَ
وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ ، حَتَّى قَامَ دِينُكَ دِينَ الْحَقِّ عَلَى سَاقٍ ، وَاتَّسَقَ شَمْلُهُ
أَيُّ اتَّسَاقٍ ، وَسَلِّمَ تَسْلِيماً .

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ بَعْضَ مَنْ يَجِبُ عَلَيَّ إِسْعَافُهُ ، وَلَا يَسْعُنِي خِلَافُهُ ،
كَانَ قَدْ أَشَارَ عَلَيَّ أَنْ أُقَيِّدَ عَلَى أَرْجُوذَةِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) فِي (أ) اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ .

وَفِي (س) صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ .

(٢) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي (س) لَدَيْكَ . وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْهَامِشِ مَصْحُوحُ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (أ) وَ (س) ' خَالِصاً ' .

(٥) فِي (س) ' بِحَوْلِكَ ' وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْهَامِشِ مَصْحُوحُ الْأَصْلِ .

مالك الصغرى وهى المسمّاة بـ (الخلاصة) شرحاً يوضح مُشكِهَا ، وَيَفْتَحُ وَيَرْفَعُ على منصّةِ الْبَيَانِ فَوَائِدَهَا ، وَيَجْلُو فى مَحَكِّ الْاِخْتِيَارِ فَرَائِدَهَا ، وَيَشْرَحُ ما اسْتَبْهَمَ من مَقَاصِدِهَا ، وَيَقِفُ النَّاظِرُ فِيهَا على أَغْرَاضِهَا من مَرَاصِدِهَا ، من غَيْرِ تَعَرُّضٍ إِلَى ما سوى هذا الْغَرَضِ ، ولا اسْتِغْثَالٍ عن الْجَوْهَرِ بِالْغَرَضِ ، فَسَمَحَتْ الْآيَامُ بما شاءَ اللهُ أَنْ تَسْمَحَ وَسَرَحَ الْقَلَمُ فى مِيدَانِهِ إِلَى ما قُدِّرَ لَهُ أَنْ يَسْرَحَ ، ثُمَّ عَاقَ عن إِتْمَامِهِ بعضُ الْأُمُورِ الْوَاوِمِ ، وَدَخَلَتْ على فِعْلى الْحَالِ فِيهِ الْأَدَوَاتُ الْجَوَازِمُ ، فَتَنَّتْ عَنْهُ عَنَانِي وَأَمْسَكَتْ عن التَّفْكِيرِ فِيهِ جَنَانِي ، وَيَعْدُ بَعْدَ وَانْتِزَاحِ ثَابِتٍ إِلَى نَفْسِي ، وَتَخَلَّصْتُ من تَقْيِيدِ تَشْخُصِي بِالرُّجُوعِ إِلَى أَبْنَاءِ جِنْسِي ، فَقَدْ بَقِيَ بَعْضُ مَنْ أَعْتَمِدُ على صَفَاءِ وَدِهِ وَإِخْلَاصِهِ ، إِلَى إِتْمَامِ ذَلِكَ الْمَقْصَدِ وَخِلَاصِهِ ، وَحِينَ رُفِعَ عَنِّي حِجَابُ الْعُذْرِ ، انْتَدَبْتُ إِلَى الْوَفَاءِ بِذَلِكَ النَّذْرِ ، مُسْتَنِدّاً إِلَى مَنْ اللهُ وَطُولِهِ وَخَارِجاً مِنْ حَوْلِي إِلَى حَوْلِهِ ، وَهُوَ الْمَسْئُولُ أَنْ يَسْنِيَ مَقَاصِدَنَا لَدَيْهِ ، وَأَنْ يَقِفَ أَمَانًا عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْهُ إِلَّا إِلَيْهِ ، وَأَنَا أَعْرِفُ أَنَّ النَّاظِرَ فِيهِ أَحَدُ ثَلَاثَةٍ :

إِمَّا عَالِمٌ طَالِبٌ لِلْمَزِيدِ فى عِلْمِهِ ، وَاقِفٌ من أَدَبِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ مَدِّهِ وَرَسْمِهِ ، مَوْقِنٌ أَنَّ كُلَّ الْبَشَرِ سِوَى الْأَنْبِيَاءِ غَيْرُ مَعْصُومٍ ، أَخَذُ بِالْعُذْرِ فى الْمَنْطُوقِ بِهِ من الْخَطَاِ وَالْمَفْهُومِ ، فَلَمِثْلُ هَذَا بَنَتْ فِيهِ ما بَنَتْ ، وَإِلَيْهِ حَكُنْتُ مِنْ خَيْلِ عَزْمِي وَرِكَابِ فَهْمِي ما حَكُنْتُ ، فَهُوَ الْأَمِينُ على إِصْلَاحِ مَا تَبَيَّنَ فَسَادُهُ ، حِينَ تَخَلَّقَ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِفَادَةِ .

وَأَمَّا مُتَعَلِّمٌ يَرْغَبُ فى فَهْمِ ما حَصَلَ ، وَيَسْعَى فى بَيَانِ ما قَصَدَ وَأَشْكَلَ وَالنُّفُوزِ فِيمَا قَصَدَ وَأَمَلْ ، فَلَأَجْلِ هَذَا حَالَفْتُ عَنْاءَ اللَّيَالِي وَالْآيَامِ ، وَاسْتَبَدَلْتُ التَّعَبَ بِالرَّاحَةِ وَالسَّهَرَ بِالْمَنَامِ ، رَجَاءً أَنْ أَكُونَ مِنْ أَثَرِ بِمَا أُسْدَى إِلَيْهِ ،

وَشَكَرَ مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ .

وإِذَا طَالِبُ الْعَثَرَاتِ ، مُتَّبِعُ لِلْعَوَرَاتِ ، يُضَعْفُ وَيُقَبِّحُ ،
وَيُحَسِّنُ ظَنَّهُ / بِنَفْسِهِ وَيَرْجِعُ ، وَيُفْسِدُ ظَنًّا أَنَّهُ يُصْلِحُ ، فَمِثْلُ هَذَا لَا ٣/
أَعْتَمِدُ عَلَيْهِ ،

وَلَا أَلْتَفِتُ فِي رَدِّ وَلَا قَبُولِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ أَعْرَبُ (١) مِنَ الْخَلِيلِ
وَسَيِّئُوهُ ، لِأَنَّهُ نَاطِقٌ عَنِ الْهَوَى سَالِكٌ سَبِيلَ مَنْ ضَلَّ وَغَوَى ،
وَلَمْ يَتَخَلَّقْ بِأَدَابِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا أَمَّ طَرِيقَ الْفُضَلَاءِ ، وَاللَّهُ هُوَ الرَّقِيبُ
عَلَى الْقُلُوبِ ، الْعَلِيمُ بِسَرَائِرِ الْغُيُوبِ ، وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ،
وَمَنْ غَرَسَ جَنَى ثَمَرَةً غَرَسَهُ ، " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ
أَمْرٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ
وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا
فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ " (٢) .

قال النَّاظِمُ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَا لَكَ
مُصَلِّيًّا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَإِلَى الْمُسْتَكَمِلِينَ الشَّرَفَا
ابْتَدَأَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَشْيَاءَ يَنْبَغِي تَقْدِيمُهَا فِي أَوَائِلِ
الْأُمُورِ الْمُعْتَنَى بِهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : أَعْرَفُ .

(٢) الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : ٦/١ وَهُوَ مَشْهُورٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أحدها : التعريفُ بنفسِه لِئَلَّا يُجْهَلَ الْقَائِلُ ، ثُمَّ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ ، ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي هِيَ الْوَسِيلَةُ لِقَبُولِ الطَّاعَاتِ ، وَتَعْبِيرُهُ عَنِ الْقَوْلِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي فِيهِ سَوْأَلٌ ، إِذْ يُقَالُ : إِنَّ صَبِيغَةَ الْمَاضِي حَقِيقَةٌ فِيمَا وَقَعَ وَانْقَطَعَ ، وَهُوَ بَعْدُ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا ، فَكَانَ مِنْ (١) حَقِّهِ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِ يَقُولُ ، الَّذِي صَبِغَتْهُ مَوْضُوعَةٌ لِلِاسْتِقْبَالِ ؟

والجوابُ : أَنْ ذَلِكَ يَصِحُّ حَيْثُ يَكُونُ الْمُسْتَقْبَلُ مَظْنُونِ الْوُقُوعِ كَهَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا يَصِحُّ حَيْثُ يَكُونُ مَعْلُومُ الْوُقُوعِ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (٢) - « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ » - وليس بواقِعٍ بَعْدُ لِقَوْلِهِ (٢) : « فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ » .
 وَقَوْلُهُ : " قَالَ مُحَمَّدٌ " هُوَ اسْمُ النَّاطِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

وقوله : " هُوَ ابْنُ مَالِكٍ " هِيَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي اشْتَهَرَ بِهَا ، وَهُوَ (٣) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِنِيِّ الْجَيَّانِيِّ يُكْنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَيُدْعَى جَمَالَ الدِّينِ ، أَحَدُ أَيْمَةِ الصَّنَاعَةِ النُّحْوِيَّةِ وَالْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ ، صَنَّفَ كُتُبًا مُفِيدَةً فِي النُّحْوِ وَالْقِرَاءَاتِ وَاللُّغَةِ ، وَنَظَّمَ رَجَزَيْنِ فِي النُّحْوِ .

أحدهما : يَسْتَعْمَلُهُ أَهْلُ الْبِلَادِ الْمَشْرِقِيَّةِ ، وَهُوَ الَّذِي نَثَرَهُ فِي كِتَابِهِ

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ .

(٢) سُورَةُ النُّحْلِ : آيَةُ (١) .

(٣) أَخْبَارُ ابْنِ مَالِكٍ فِي : مِرْآةِ الْجَنَانِ : ١٧٣/٤ ، وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ : ٢٥٩/ ، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ لِلْسَّبْكِ : ٦٧/٨ ، وَيَغْنِيهِ الرَّعَاةُ : ١٣٠/١ .

المُسَمَّى بـ " الفَوَائِدِ المَحْوِيَّةُ فِي المَقَاصِدِ النُّحْوِيَّةِ " (١) .

والثاني : هذا الذى شَرَعَ فى الكلامِ عليه وهو عَظِيمُ الفائدةِ ، استَولى من علم النُّحْوِ على جُلِّ القَدَرِ المُحْتَاجِ إليه ، موَفَّى الأقسامِ ، مُحَرَّرُ القَوَانِينِ ، خَالِيًا عن الحَشْوِ ، قَلِيلَ الألفاظِ ، كَثِيرَ المَعَانِي .

قالَ الإمامُ أبو عبد الله بن رُشَيْدٍ - (٢) رَحِمَهُ اللهُ - : أَخْبَرَنِي بِتَصَانِيفِهِ فى الجُمْلَةِ الإمامُ المُقَرَّرُ نورُ الدِّينِ أبو الحسنِ عَلى بنِ مُحَمَّدٍ بنِ بَرَكَاتٍ ،

(١) كتاب الفوائد المحوية فى المقاصد النحوية .

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى هل لابن مالك كتاب بهذه التسمية أو لا ؟ ، وذلك مفصل فى بغية الوعاة : ١٣٠/١ ، ونفع الطيب : ٤٧٦/٧ .

وممن عرف هذا الكتاب الإمام عبد القادر بن أبى القاسم المالكي نحوى مكة فى أول شرحه للتسهيل ، نسخة الأسكوريال ، ورقة ٨٠ هـ ، والدمايىنى .

وفى خزانة الرباط نسخة من كتاب صغير الحجم اسمه " الفوائد المحوية فى الفرائد النحوية " منسوب إلى ابن مالك بخط مغربى سنة ١٠٥٨ هـ تقع فى (٦٦) ورقة . ولعله هو المعنى هنا ، فإنى وجدت تطابقا فى نقول المؤلف عنه مع ما ورد فيه تطابقا كاملا كما سيأتى فى مواضع من هذا الجزء .

أما المنظوم الذى نشره المؤلف فى كتاب : " الفوائد المحوية " فقلطه يقصد به كتاب : " الكافية الشافية " وهو كتاب منظوم شرحه المؤلف نفسه . وقد طبع مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى هذا الشرح فى خمس مجلدات .

وشرحه تلميذ ابن مالك محمد بن أبى الفتح البعلى الحنبلى المتوفى سنة ٧٠٩ هـ وقد وقفت على قطعة منه ، كما شرحه ابن خطيب الدهشة المتوفى سنة وسماه الحاشية فى شرح الكافية رأيته فى مجلدين ضخمين .. وله شروح أخرى .

(٢) ابن رشيد (٦٥٧ - ٧٢١ هـ) محمد بن عمر بن محمد ، أبو عبد الله الفهرى السبتي ، إمام مؤرخ محدث مولده بسبته ووفاته بفاس ، له رحلة معروفة سماها : " ملء العيبة ... " ، قال ابن حجر : فيها من الفوائد شئ كثير . توجد بعض أجزاءها ويقوم بتحقيقها أستاذنا الدكتور/ محمد الحبيب بن الخوجة ، أعانه الله على إتمامها .

أخبار ابن رشيد فى الدرر الكامنة : ١١١/٤ ، وبغية الوعاة : ١٩٩/١ ونفع الطيب .

شَهْرَ الْبَدِيعِ ^(١) ، وقال لى : قَرَأْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ الْمُفْصَلِ لِلزُّمَخْشَرِيِّ
وَبَعْضَ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ، وَأَجَازَ لى جَمِيعَ رَوَايَاتِهِ وَمَصْنُفَاتِهِ فِى النُّحُو
وغيره ، تُوْفِيَ - رحمه الله - عام اثنتين وسبعين وستمائة .

قالَ لَنَا شَيْخُنَا الْقَاضِى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْرِي ^(٢) - رحمه الله ^(٣) -
وفى ^(٤) هذه السَّنةُ وَلَدَ شَيْخُنَا الْوَزِيرُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمُهَيْمِنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
عبدالمهيمن / الحضرمى السَّبْتِيُّ ^(٥) فكانَ يُقَالُ : " ماتَ فيها إِمَامٌ نَحْوُ ٤/
وولَدَ إِمَامٌ نَحْوِ انْتَهَى " .

وقال الإمام أبو عبد الله بن النحاس الحلبي ^(٦) يرثى ابن مالك ^(٧) :

(١) البديع : (٩ - ٩) على بن محمد بن على بركات أبو الحسن نور الدين الأنصارى
الخليلي مقرئ مفسر ، اجتمع به ابن رشيد فى الخليل وضاعت ترجمته بضياح الجزء
الرابع من رحلة ابن رشيد ، انظر الجزء الثانى : ٢٧ والثالث : ٤٨٢ .

(٢) هو أحد شيوخه ذكرته فى مقدمة التحقيق .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) تكررت كلمة (هذه) فى نسخة (ب) سهو من الناسخ .

(٥) عبدالمهيمن الحضرمى : (٦٧٢ - ٧٧٤ هـ)

والإمام النحوى اللغوى المحدث ، أخذ عن أبيه ، وعن أبى جعفر بن الزبير وغيرهما من أهل
الأندلس ، وروى مؤلفات ابن مالك عن بهاء الدين بن النحاس ، ألف مشيخة فيها ألف
شيخ ضاعت من يده . ونقل التنبكي فى (نيل الابتهاج) عن مشيخة الحضرمى فى عدة
مواضع ، فلعله يقصدها .

أخباره فى : جنوة الاقتباس : ٢٧٩ ، والمراقبة العليا : ١٣٢ .

(٦) ابن النحاس : (٦٢٧ - ٦٩٨ هـ)

الإمام محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبى نصر النحاس الحلبي الأصل بهاء الدين ، أخذ
عنه كثير من العلماء . واشتهر بالتدريس والإفادة ولم يشتهر بالتأليف ، وقيل إنه لم يؤلف
إلا التطبيق على المقرب منه نسخة الأزهرية .

أخبار ابن النحاس فى مله العيبة : ١٠٧ ، وبغية الوعاة : ١٢/١ وغيرهما .

(٧) الأبيات فى المصدرين السابقين .

قُلْ لَابْنِ مَالِكٍ إِنْ جَرَتْ بِكَ أَدْمُعِي حُمْرًا يُحَاكِهَا النَّجِيعُ الْقَانِي
فَلَقَدْ جَرَحْتَ الْقَلْبَ حِينَ نُعِيتَ لِي فَتَدَفَّقَتْ بِدِمَائِهِ أَجْفَانِي
لَكِنْ يُسَهِّلُ مَا أُجِنُّ مِنَ الْأَسَى عِلْمِي بِثِقَلَتِهِ إِلَى رِضْوَانِ
فَسَقَى ضَرْيحًا ضَمَّةً صَوَّبَ الْحَيَا يَهْمِي لَهُ بِالرُّوحِ وَالرِّيْحَانِ (١)

وقول الناظم : " هُوَ ابْنُ مَالِكٍ " بالقطع وإظهار المبتدأ ، أتى به كذلك لأن الصِّفَةَ التى هى ابن مالك ، صفةً بيانٍ ، وذلك فيها جائز وإن كان قليلاً ، والأكثرُ الاتِّباعُ فى نَعْوَتِ الْبَيَانِ .

وقوله : " أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ " أمَّا الْحَمْدُ فَمَعْنَاهُ : الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْإِنْعَامِ وَالْإِفْضَالِ ، وهو أعمُّ من المَدْحِ وَالشُّكْرِ ، لأنَّ المَدْحَ ثَنَاءٌ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ أَوْصَافِ الْكَمَالِ وَالْجَلَالِ ، وَالشُّكْرُ ثَنَاءٌ عَلَى مَا هُوَ مِنْهُ مِنْ أَوْصَافِ الْإِنْعَامِ وَالْإِفْضَالِ ، فَالْحَمْدُ يَشْمَلُهُمَا .

وقيل : إِنَّ الْحَمْدَ وَالْمَدْحَ يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْمُتَرَادِفَيْنِ ، وكذلك قيل فى الحمد والشُّكْرَ : إِنْهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَالتَّحْقِيقُ مَا تَقَدَّمَ .

و (الرَّبُّ) : هُوَ السَّيِّدُ الْقَائِمُ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمُصْلِحُ لَهَا ، يُقَالُ : رَبُّهُ يَرْبُهُ رَبًّا وَرَبَّاهُ يَرْبِّيهِ تَرْبِيَةً ، إِذَا قَامَ بِشُئُونِهِ وَمَصَالِحِهِ . و (اللَّهُ) : أَصْلُهُ الْإِلَهُ ، وَمَعْنَاهُ : الْمَعْبُودُ ، وَالْعَرَبُ تُطْلَقُ الْإِلَهَ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ تَخْفِيفًا وَنَقَلُوا حَرَكَتَهَا إِلَى لَامِ الْمَعْرِفَةِ فَصَارَ اللَّهُ ، فَاجْتَمَعَ عِنْدَ ذَلِكَ مِثْلَانِ ، فَاعْتَدُوا بِالْعَارِضِ وَأَدْغَمُوا أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، فَصَارَ اللَّهُ ، وَأَلْزَمُوا الْكَلِمَةَ الْآلِفَ وَاللَّامَ عَوْضًا مِمَّا حُذِفَ

(١) ساقط من صلب الأصل ، وعلق فى الهامش إلا أنه لم يظهر فى الصورة

منها ، ثم فَخَّمُوا اللَّامَ تعظيماً للاسم ، وفرقاً بينه وبين اللَّاتِ فصَارَ مُخْتَصِصاً
بالإله المعبودِ بِحَقِّ (١) وهو رَبُّ العِزَّةِ سُبْحَانَهُ . و (خَيْرَ) بِنْيَةِ تَفْضِيلٍ مِنْ
الْخَيْرِ ضِدَّ الشَّرِّ ، وَأَصْلُ التَّفْضِيلِ بِهِمَا عَلَى أَفْعَلَ فَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : فَلَانُ
أَخِيرُ مِنْ فَلَانٍ وَأَشْرُهُ مِنْهُ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الْخُورَى وَالشَّرَى تَانِيثُ
الْأَخِيرِ وَالْأَشْرُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ رَفَضُوا الْأَصْلَ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فِيهِمَا وَحَذَفُوا
الْهَمْزَةَ ، وَقَدْ جَاءَا بِهِمَا عَلَى الْأَصْلِ نَادِراً ، قَالَ رُوَيْدُ (٢)

” بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ ”

وَقَرَأَ أَبُو قَلَابَةَ : (٣) « مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ » (٤) . وَالْمَالِكُ : الَّذِي يَمْلِكُ
الْأَشْيَاءَ وَيَصْرِفُهَا تَحْتَ يَدِهِ وَقَهْرَهُ بِاسْتِحْقَاقٍ ، وَحَقِيقَةُ الْمَلِكِ : احْتِرَآءٌ عَلَى
الشَّيْءِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الِاسْتِبْدَادِ بِهِ ، وَإِضَافَةُ خَيْرٍ إِلَى مَالِكٍ هِيَ مِنْ إِضَافَةِ أَفْعَلَ
التَّفْضِيلِ إِلَى جِنْسِهِ ، وَأَصْلُهُ فِي إِضَافَةِ خَيْرِ الْمَالِكِينَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَصَرُوا
وَأَضَافُوا إِلَى الْمُفْرَدِ ، إِذْ كَانَ يُعْطَى مِنَ الْمَعْنَى مَا يُعْطِيهِ الْأَصْلُ . وَمَعْنَاهُ :
أَنَّهُ خَيْرُ كُلِّ مَالِكٍ قَيْسُ مُلْكِهِ بِمُلْكِهِ ، وَسَيَأْتِي فِي أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ حُكْمُهُ مُسْتَوْفَى
إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَلَفْظُ (اللَّهُ) هُنَا بَدَلٌ مِنْ (رَبِّي) ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ ، وَ(خَيْرَ
مَالِكٍ) بَدَلٌ ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ ، وَلَا يَكُونُ صِفَةً ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ، وَإِنَّمَا أَتَى
النَّاظِمُ بِفَعْلِ الْحَمْدِ فَقَالَ : (أَحْمَدُ رَبِّي) وَلَمْ يَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ مَعَ أَنَّهُ أَبْلَغُ ، لِأَنَّهُ
قَصْدُ إِظْهَارِ وَلَايَةِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَعَمَلِهِ فِيهِ ، تَحْقِيقًا لِلْعُبُودِيَّةِ بِذِكْرِهِ ، مُضَافًا

(١) ساقط من (١) .

(٢) شرح التصريح : ١٠١/٢ والأشمونى : ٤٢/٢ .

(٣) أبو قلابه : محمد بن أحمد بن أبي دارة . طبقات القراء : ٦٢/٢ .

(٤) سورة القمر : آية رقم : ٢٥ .

وقراءة أبي قلابه هذه نسبها الفراء في المعانى : ١٠٨/٢ إلى مجاهد .

ذلك إلى قصد الابتداء بالحمد لئلا يكون كلامه أجذم عن / البركة /
والخير، على ما جاء في الحديث ، خرجه أبو داود (١) . عن أبي هريرة
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل كلام لا يبدأ فيه بحمد
الله فهو أجذم ، وفي لفظ النسائي : (٢) كل أمر نذى بال لا يبدأ فيه
بالحمد لله فهو أقطع .

وقوله : (خير مالك) قصد به المجانسة لقوله في القسم
الأول : (هو ابن مالك) وليس بمترادفين ، لأن الأول معرفة والثاني
نكرة ، فهو سالم عن الإبطاء (٣) ، إذ هذا عند أهل القافية مما يقع به
الاختلاف ، ونظيره ما أنشده أبو الحسن (٤) من قوله :

١- يَا رَبُّ سَلِّمْ سَنَوَهُنَّ اللَّيْلَةَ وَلَيْلَةَ أُخْرَى وَكُلَّ لَيْلَةٍ (٥)

لأن النكرة والمعرفة مختلفان بالشياع والخصوص ، بل الاختلاف
(٦) في كلام الناظم أتم منه في الشاهد ، لأن العلمية مخرجة للمسمى به
عن أصل معناه ، وإن كان ملحوظاً من طرف خفي في مثل هذا ، فيمكن
أن يكون الجرمي (٧) موافقاً هنا وإن خالف في نحو (٨) الشاهد ، وفي

(١) سنن أبي داود : ٦٠/٢ هـ وفيه " بالحمد لله " .

(٢) لم أجده في النسائي وهو في سنن ابن ماجه : ٦١٠/١ حديث رقم ١٨٩٤ بلفظ " كل أمر
نذى بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع " .

(٣) الإبطاء : إعادة القافية بلفظها ومعناها قبل سبعة أبيات .

(٤) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أبو الحسن الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٦
هـ .

(٥) النص في كتاب القوافي للأخفش : ٦٢ دون نسبة ، وانظر كتاب الوافي للتبريزي : ٢٤٤ .

(٦) في (١) بل بلا .

(٧) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء البصري النحوي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ .

أخباره في تاريخ بغداد : ٣١٣/٩ ، وبغية الوعاة : ٨/٢ .

(٨) في الأصل : في نحو مثل الشاهد .

مثله حكى الخلاف عنه فيما أحسب ، لا فى مثل كلام الناظم ، وقد حصل الناظم فى هذه المجانسة معنى لطيفاً ، وهو أن مالكا العلم إنما سُمى بذلك ليكون ممن يملك وتحصل له رتبة المالكين ، على عادة العرب فى التسمية بالصفات كحارث وقاسم ونحوهما من قصد التفاؤل بالأسماء ، فكأنه خطر للناظم فى نسبتِه إلى مالك هذا المعنى ، فصرف عَنان الاعتناء به إلى الدخول فى خِفارة خير المالكين ، الذى له الملك الصحيح والاستيلاء الحق ، وهو المعتصم المانع والحِصْن الثابت بالأصل والاستحقاق والدوام ، وأيضاً فإنه قصد مع ذلك التنبيه على أنه عبدٌ داخلٌ تحت يدِ ذلك المالكِ فليَحْمَدُه (١) بلسان الافتقار والاضطرار الذى هو أقرب للنجاح وأحرى بالفلاح ، ولذلك أيضاً قال (أحمد ربى) بإضافة الربِّ إلى ضمير نفسه ، إذ كان قصده تقييده بالعبودية التى هى مناط قيام الربِّ له بما يصلحه فى جميع شئونه وتصرفاته عموماً ، وفيما يحاوله من هذه الإفادة التى أخذ فيها خصوصاً ، وهذه كلها مقاصد حسنة مجدية بفضل الله .

وقوله : (مُصَلِّياً على الرسولِ المُصْطَفَى) نَصَبَ (مُصَلِّياً) على الحال من الضمير الفاعل فى أحمد ، أى أحمدُ الله فى حال كونى مُصَلِّياً ، وأراد الجمع بين الثناء على الله عز وجل ، والصلاة على رسوله (٢) لما فى ذلك من البركة الموعود بها فى الشرع ، وذلك مرجو القبول والإجابة ، كما جاء فى

(١) فى (١) و (س) ليحمده ، وقد نبه ممتلك الأصل إلى هذه القراءة فى هامش الورقة .

(٢) الحق فى هامش الأصل فقط " صلى الله عليه وسلم " .

حديث (١) فضالة بن عبيد أنه قال : " بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدٌ ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى فَقَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَجِلْتَ أَيُّهَا الْمُصَلِّي ، إِذَا صَلَّيْتَ فَكَعَّدْتَ ، فَاحْمَدِ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ وَصَلِّ عَلَى ، ثُمَّ ادْعُهُ ، قَالَ : ثُمَّ صَلَّى رَجُلٌ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢) : أَيُّهَا الْمُصَلِّي ادْعُ تُجَبَّ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِي السُّؤَالِ ، فَإِنَّ السُّؤَالَ ، فِي هَذَا

الكلام ؟

فَالْجَوَابُ : أَنْ فِي تَنَصُّلِهِ أَوَّلًا بِالنِّسَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِدْخَالِهِ نَفْسَهُ نَصًّا / تَحْتَ الرَّقِّ لِلْمَالِكِ الْحَقِّ ، وَاعْتِصَامِهِ بِإِضَافَتِهِ إِلَى اسْمِهِ الرَّبِّ ٦/ تَعَرُّضًا بِبَابِ مَالِكِهِ الْقَائِمِ بِمَصَالِحِهِ ، وَهُوَ مَعْنَى السُّؤَالِ يَلْسَانِ الْحَالِ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ ، وَلَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ ، ذَكَرَ الرُّشَاطِيُّ (٣) .

(١) الحديث في مجمع الزوائد : ٥٥/١٠ .

وفضالة بن عبيد : هو أبو محمد أوسى أنصاري ، أسلم قديماً ، ولم يشهد بدرأ وشهد أحداً فما بعدها ، سكن الشام وولاه معاوية رضى الله قضاء دمشق بعد أبي الرداء ومات بها سنة ٥٣ هـ رحمه الله ورضي عنه .

أخباره في الإصابة : ٣٧١/٥ ، والاستيعاب : ١٢٦٢ ، وتهذيب التهذيب : ٢٦٧/٨ .

(٢) أشار في هامش الأصل إلى قراءة أخرى هي " رسول الله " ، ولا توجد هذه القراءة في النسخ الخمس التي تحت يدي .

(٣) الرشاطي : (٤٦٦ - ٥٤٢ هـ) .

عالم الأندلس ومحدثها وحافظها في زمنه عبد الله بن علي أبو محمد الرشاطي ، استشهد بالمرية عند غلب الروم عليها .

أخباره في : الصلة ٢٩١ والمعجم لابن الأبار : ٢١٧ .

فى تاريخه (١) عن الحسين بن الحسن المروزي قال : سألت سفيان بن عيينة ، فقلت يا أبا محمد : ما تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم (٢) : كان من أكثر دعاء الأنبياء قبلى بعرفة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، وليس فيه من الدعاء شيء ؟ فقال لى : أعرفت حديث مالك بن الحارث ؟ إذا شغل عبدى ثناؤه على عن مسألتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، ثم قال : أعلمت ما قال أمية بن أبى الصلت حين خرج إلى ابن جُدعان يطلب نائله وفضله ؟ قلت : لا أدري . قال : قال : (٣)

أَنْزَكُرُ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي حَيَاؤُكَ إِنْ شِيمَتَكَ الْحَيَاءُ
إِذَا أَتْنَى عَلَيْكَ الْمَرْءُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِكَ النَّثَاءُ

ثم قال سفيان : هذا مخلوق يُنسب إلى الجود ، قيل له : يكفيننا من مسألتك أن تُنننى عليك ونسكت حتى نأتى على حاجتنا ، فكيف الخالق ؟

(١) تاريخ الرشاطى ، الذى يقصده المؤلف هنا هو كتابه : " اقتباس الأنوار والتماس الأزهار فى أنساب الصحابة ورواة الآثار " ، قال ابن كثير : هو من أحسن التصانيف الكبار ، ونقل عنه ابن حجر فى الإصابة فى مواضع منها : ٢١/١ ، ٢٢ ، ٤٦٩ ، ١٢١/٤ ، ٣٧٥ منه قطعة فى المكتبة الأحمدية بتونس رقم ١٦٦٥ (فهرس الأحمدية : ٤١٥) . أو ١١٥١٤ عام (دار الكتب الوطنية وفيها فى مكتبة واختصره عبدالله بن عبدالرحمن الأزدي الأشبيلي ، ومن المختصر نسخة فى الأزهرية رقم : ١٢٣ مصطلح .

واختصره إسماعيل بن إبراهيم البليسى المتوفى سنة ٨٠٢ هـ ثم جمع بين مختصره هذا والباب لابن الأثير فى مؤلف سماه : (القبس) ومنه نسخة فى مكتبة رئيس الكتاب فى تركيا ، والحسين بن الحسن المروزي المذكور هنا / إمام حافظ ، صندوق صاحب ابن المبارك وحدث عنه بالكثير وعن سفيان ابن عيينة ، وجاور بمكة وتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

أخباره فى الجرح والتعديل : ٣ والعقد الثمين : ١٨٩/٤ ، والشنرات : ١١١/٢ .

(٢) الحديث ، فى سنن الترمذي : ٥٧٢/٥ .

(٣) ديوان أمية بن أبى الصلت : ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

وذكر ابنُ عبدِ البرِّ (١) هذه الحِكَايةَ في " التمهيد " على نحوِ آخر (٢)
والمَقْصِدُ واحدٌ ، فأردف الناظم بالصَّلَاةِ على الرُّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
(وسَلَّمَ) (٣) لِتَحْصِيلِ الإِجَابَةِ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ على الرُّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مُسْتَجَابَةٌ على القَطْعِ ، فَإِذَا اقْتَرَنَ بِهَا السُّؤَالُ شَفَعَتْ بِفَضْلِ اللهِ فِيهِ فَقَبِلَ ،
وَهَذَا الْمَعْنَى مَذْكُورٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، وَالصَّلَاةُ أَصْلُهَا الدُّعَاءُ ، أَيْ
دَاعِيَا لَهُ بِالرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ وَزِيَادَةِ التَّشْرِيفِ وَالْإِكْرَامِ ، وَالرُّسُولُ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَهُ
الْمَلِكُ لِيُبْلِغَ الرُّعْيَا ، فَالرُّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبْعُوثٌ إِلَى الْخَلْقِ الْمُرْسَلُ
إِلَيْهِمْ بِشِيرَاءٍ وَنَذِيرًا وَدَاعِيَا إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ، وَ (النَّبِيُّ) هُوَ
الْمُنْبِيُّ ، أَيْ الْمُخْبِرُ عَنِ اللهِ تَعَالَى ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الرُّسُولِ وَالرُّسُولُ أَخْصُ ،
لِأَنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٌّ ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا ، فَقَدْ يُخْبِرُ النَّبِيُّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْسَلَ ،
وَلَا يُرْسَلُ الرُّسُولُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْبَرَ ، فَهُوَ إِذَا أَمْدَحُ ، فَلَأَجَلِ هَذَا أَتَى بِهِ
النَّاظِمُ ، وَلَمْ يَقُلْ مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى .

و (الْمُصْطَفَى) : مُفْتَعَلٌ مِنْ صَفَوِ الشَّيْءِ وَصَفَوْتُهُ ، وَهُوَ خَالِصُهُ ، أَيْ
الَّذِي اخْتَصَّهُ اللهُ وَاخْتَارَهُ مِنْ سَائِرِ الْخَلْقِ صَفْوَةً وَلِبَابًا مِنْهُمْ ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ
رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيُعَيَّنُهُ أَمْرَانِ :

أحدهما : أَنَّهُ أَخْصُ بِهِذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ سَائِرِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .

والثَّانِي : أَنَّهُ صَفْوَةُ الصَّفَوَةِ الَّذِينَ هُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ . فَاَلْمُصْطَفَوْنَ

(١) ابن عبد البر (٢٦٨ - ٤٦٣) .

الإمام الفقيه المحدث ، عمدة المالكية أبو عمر يوسف بن عبد الله النمرى القرطبي ، أخباره في :
بغية الملتبس : ٤٧٤ ، والصلة : ٦١٦ .

(٢) التمهيد : ٤٤/٦ ، ٤٥ .

(٣) ساقط من الأصل فقط .

من الخلق هم الأنبياء والرسل، ومحمد صلى الله عليه وسلم مُصَنَّفِي من أولئك المُصَنَّفِينَ . أَلَا تَرَى إِلَى مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ (١) : " أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، وما فى معنى ذلك .

وقوله : (وَآلِهِ) أصلُ آل عندَ سيبويه ، أهلٌ بدليلِ تَصْغِيرِهِ على أهيلٍ وعندَ الكسائى (٢) أولٌ ، وَحَكَى فى تَصْغِيرِهِ أوَّلَ والأوَّلُ أشهرُ ، ولَمَّا كَثُرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ قُلْتُ إِضَافَتَهُ إِلَى الْمُضْمَرِ ، فَالكَثِيرُ أَنْ يُقَالَ : آلَ فُلَانٍ ، وَالْقَلِيلُ نَحْوُ قَوْلِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (٣) :

٢- وَأَنْصُرَ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ ب / وَعَايِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَكُ ٧/

لَكِنْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ بِاسْتِعْمَالِ الْوَجْهِ الْقَلِيلِ ، فَاتَّبَعَهُمُ النَّاضِطُ فِيهِ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ عِنْدَهُ خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَلَا يُضَافُ " آل " إِلَّا إِلَى مُعْظَمٍ وَاخْتَفَى فِي الْمُرَادِ بِالِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقِيلَ : هُمْ رَهْطَةُ الْأَقْرَبِينَ وَعَشِيرَتُهُ الْأَدْنَوْنَ .

فَقَوْلُهُ : (الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا) يَعْنَى بِاتِّبَاعِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ ؛ لِأَنَّ آلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانُوا هُمْ أَهْلَ ذُرْوَةِ الشَّرَفِ غَيْرَ مَدَافِعِينَ ، ثُمَّ بِاتِّبَاعِهِ عَلَى مِقْدَارِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ كَمُلَ لَهُمْ ذَلِكَ الشَّرَفُ ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤) " خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا " وَقِيلَ : آلَ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يُؤْوَلُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ - يَعْنَى أُمَّتَهُ -

(١) الحديث فى مسند الإمام : ٥/١ فى حديث طويل .

(٢) قول الكسائى فى تهذيب اللغة : ٤٣٨/١٥ ، قال : وروى الفراء عن الكسائى ...

(٣) البيت فى السيرة النبوية لابن هشام : ٥١/١ (هامش) .

وانظر : شرح الجمل لابن الفخار : ٢ .

(٤) صحيح البخارى : ١٦٣/٢ .

وهذا القول مبنى على مذهب الكِسَانِي في آل ؛ لأن الاشتقاق من آل يُؤوَلُ يدلُّ عليه ، بخلاف الأول : فإنه يَصِحُّ على مذهبي سيبويه والكِسَانِي ، وعلى كلِّ تقديرٍ فقولُه : " المُسْتَكْمَلِينَ الشَّرَفَا " يعنى به الصَّحَابَةُ رضوان الله عليهم ، فإن هذا الكلام يقتضى أنهم كانوا أهلَ شرفٍ قبل الإسلام ، ثم جاء الإسلام فاستكملوه به ، ولا أحد من الأمة أعظم شرفاً فى الأصل مِنْهُمْ .

وقد جاء فى الصحيح (١) عن واثلة بن الأسقع أنه قال (٢) : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله اصطفى من ولدِ آدمَ إسماعيلَ ، واصطفى من ولدِ إسماعيلَ بنى كِنانةَ ، واصطفى من بنى كِنانةَ قُريشاً ، واصطفى من قُريشِ بنى هاشم ، واصطفانى من بنى هاشم " .

وخرَجَ الترمذى (٣) عن العباس أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله خلقَ الخلقَ ، فجعلنى فى خيرهم فرقةً ، ثم جعلهم قبائلَ ، فجعلنى فى خيرهم قبيلةً ، ثم جعلهم بيوتاً ، فجعلنى فى خيرهم بيتاً ، والشرفُ : الرُّفعة فى نسبٍ أو دينٍ ، وأصلُهُ من الشرفِ : وهو المرتفعُ من الأرضِ .

* * *

وَاسْتَعِينَ اللَّهَ فِي الْفِيئَةِ مَقَاصِدُ النُّحُوبِهَا مَحْوِيَّةٌ
تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ

(١) صحيح مسلم : ٢١٠/٢ ، ومسنَد أحمد : ١٠٧/٤ مع اختلاف فى اللفظ وسنن الترمذى ٥٨٢/٥ ، واثلة بن الأسقع من بنى ليث بن عبد مناف ، كان من أهل الصُّفَّة ثم نزل الشام وتوفى سنة ٨٣ هـ فى خلافة عبد الملك بن مروان رحمه الله ورضى عنه (الإصابة : ٥٩١/٦) .

(٢) ساقط من (١) فقط .

(٣) سنن الترمذى ٥٨٤/٥ .

هنا أخذ في بيان مقصده من هذا النظم ، وذلك بعد ما قدم ما ينبغي تقديمه من التعريف بنفسه ، والثناء على الله تعالى ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . والاستعانة : طلب العون ، وهو طلب بالتصريح بعد ما قدم الطلب بالتعريض ، وأصل الاستفعال للطلب .

وقوله : (وَأَسْتَغِيثُ اللَّهَ) جملة معطوفة على قوله : (أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ) أي : أحمدُه على جميع نعمه واستغنيته في كذا ، وحرف الجر متعلق "بأستعين" ، وأتى بالحرف الذي يقتضي الظرفية لجعل هذه القصيدة محلاً للاستعانة بالله ، وكأنه على حذف مضاف ، أي : في نظم ألفية ، وفي هذا القول معنى الدعاء لله أن يعينه على ما قصد ، وهو محل صادق فيه محز الدعاء ؛ لأنه وقع له بعد الثناء على الله تعالى والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا الترتيب حض الشارح كما تقدم ، والألفية منسوبة إلى الألف ، وهي صفة لموصوف / محذوف ، أي في قصيدة ألفية ، والقصيدة من الشعر من ٨/ عشرة أبيات فما زاد .

وحكى القاضي ابن الطيب (١) ، عن الفراء بسند يرفعه إليه أن

(١) الباقلائي (٢٢٨ - ٤٠٣ هـ)

محمد بن الطيب أبو بكر الباقلائي ، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد ، من علماء الكلام والاصول .

أخبره في : تاريخ بغداد : ٥ / ٣٧٩ ، ووفيات الأعيان : ٤ / ٢٦٩ والنص من كتابه إعجاز القرآن : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

والسند الذي رفعه إليه الباقلائي على ما جاء في الإعجاز هو : سمعت إسماعيل بن عباد يقول ؛ سمعت أبا بكر بن ميسم يقول : سمعت ثعلباً يقول : سمعت سلمة يقول سمعت الفراء يقول : ... والفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد الموفى سنة ٢٠٧ هـ . إمام الكوفيين مشهور .

العرب تُسمى البيت الواحد يتيماً ، ومن ذلك الدرة اليتيمة لانفرادها ، فإذا بلغ الاثنين والثلاثة فهي ثثفة ، والعشرة تُسمى قطعة ، فإذا بلغ العشرين استحق أن يُسمى قصيداً ، والعرب تجعل القصيدة كلها تارة على روى واحد وهو المشهور في أشعارها ، وتارة تجعله على حروف مختلفة ، وتستعمله شطرين شطرين ، أو أربعة أربعة ، ولا يكون إلا مزدوجاً .

وهذه القصيدة الألفية التي ابتدأها الناظم من هذا القسم ، ويُسمى الخمس ويكثر في الرجز والسريع ، ومنه قول امرأة من جديس : (١)

لا أحدٌ أذلُّ من جديس	أهكذا يفعلُ بالعروسِ
يرضى بهذا يا لقومي حرٌّ	أسدى وقد أعطى وسيق المهرُ
لأخذه الموت غداً بنفسه	خيرٌ من أن يفعلَ ذا بعُرسه

ويعنى الناظم بقوله : (الألفية) النسبة إلى ألف مزدوج ، لا إلى ألف بيت ، لأنها ألفا بيت من مشطور الرجز ، ويبعد أن يكون قصده النسبة إلى الألفين وإن كان في اللفظ ممكناً .

وقوله : (مقاصد النحوي بها مَحْوِيَّة) معنى محوئية : مجموعة محاط بها ، يعنى أن هذه القصيدة قد أحاطت بمقاصد النحو وجملتها مجموعة فيها .

وأصل النحوي في اللغة : القصد ، وهو ضد اللحن الذي هو العُدول عن القصد والصواب ، والنحو قصد إليه وهو في الإصطلاح : علمٌ بالأحوال والأشكال التي بها تدلُّ ألفاظ العرب على المعانى ويعنى بالأحوال وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعانى المركبة ، ويعنى

(١) عن المؤلف في حاشية لشرح بانت سعاد لابن هشام تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادى : ٤٦ ، ٤٥/١ .

بالأشكال ما يعرضُ في أحدِ طرفي اللَّفْظِ أو وَسَطِهِ أو جُمْلَتِهِ من الآثارِ
والتَّغْيِيرَاتِ الَّتِي بِهَا تَدُلُّ أَلْفَاظُ الْعَرَبِ عَلَى الْمَعَانِي، هَذَا حَدُّ بَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ

وقال الفارسي^(١) : النُّحُو علمٌ بِالْمَقَائِيسِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ
اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَيَعْنَى بِالْمَقَائِيسِ الْقَوَائِنَ الْكَلِيَّةَ الْحَاصِلَةَ فِي مَلَكَةِ
الْإِنْسَانِ مِنْ تَتَبُّعِ كَلَامِ الْعَرَبِ .

ثُمَّ إِنَّ النَّازِمَ نَصَّ عَلَى أَنَّ قَصِيدَتَهُ هَذِهِ مَحْتَوِيَةٌ مِنَ النُّحُو عَلَى
جَمِيعِ مَقَاصِدِهِ لِقَوْلِهِ : (مَقَاصِدُ النُّحُو) وَهَذِهِ صِيغَةُ عُمُومٍ تُفِيدُ
الِاحْتَوَاءَ مِنَ الْمَقَاصِدِ عَلَى جَمِيعِهَا ، وَعَلَى هَذَا فِيهِ سُؤَالٌ وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ :
إِنَّهُ قَدْ نَصَّ آخِرَ النَّظْمِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا احْتَوَى عَلَى الْجُلِّ ، لَا عَلَى الْجَمِيعِ
لِقَوْلِهِ هُنَاكَ : (نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلَ) وَلَمْ يَقُلْ : عَلَى
الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلَ ، وَلَا عَلَى جَمِيعِ الْمُهِمَّاتِ ، وَمُهِمَّاتُ النُّحُو وَمَقَاصِدُهُ
بِمَعْنَى ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَظْمُهُ مُشْتَمَلًا عَلَى الْجَمِيعِ ، وَإِمَّا عَلَى الْجُلِّ نَوْنِ
الْجَمِيعِ ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ أَحَدُ الْمَوْضِعِينَ غَيْرَ صَادِقٍ ، وَلَا شَكَّ
أَنَّ الصَّادِقَ مِنَ الْمَوْضِعِينَ هُوَ الْآخِرُ مِنَ الْمَوْضِعِينَ ، إِذْ قَدْ فَاتَهُ أَشْيَاءُ
مِنْ مَقَاصِدِ النُّحُو وَمُهِمَّاتِهِ كِبَابُ الْقَسَمِ ، وَبَابُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،
وغير ذلك مما يَتَبَيَّنُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَتَلَخَّصَ أَنَّ
كَلَامَهُ هُنَا غَيْرُ صَادِقٍ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْكَلَامَيْنِ غَيْرُ مُتَنَافِرَيْنِ ، بَلْ هُمَا مُتَوَافِقَانِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ
الْمُهِمَّاتِ لَيْسَ بِمَرَادِفٍ لِلْمَقَاصِدِ ، لِأَنَّ الْمَقَاصِدَ أَعْمُ مِنَ الْمُهِمَّاتِ / لِانْقِسَامِهَا ٩/

(١) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيُّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٢٧٧ هـ وَهَذَا الْحَدُّ فِي
كِتَابِهِ التَّكْمِلَةُ : ص : (٢) .

إلى المَهْمُ وغيره ، فمن مَقاصد النُّحو ما هو مهمُّ كالأذى ذَكَرَ في نَظْمِهِ ، ومنها ما ليس بهمهمُّ كبابِ التَّسمية ، ومَسْأَلَةِ الأَمْثَلِ المَوْزُونِ بِهَا في بابِ ما يَنْصرف ، وفَصْلِ الاستثناء من الاستثناء وما أشبه ذلك ، إلا أَنَّهُ يَبْقَى وَجْهُ إتيانه بلفظِ العموم ، مع أَنَّهُ لم يَتَكَلَّمْ إلا على الجُلِّ من المَقاصد ، بَلْ على الجُلِّ من مُهماته ، وذلك سَهْلٌ ، لأنَّ العَرَبَ قَدْ تُطْلَقُ لَفْظُ الكُلِّ على الجُلِّ فَتَقُولُ: جاعَى أَهْلُ مِصرَ ، إِذا جاعَكَ جُلُّهُمُ أو رُؤُساؤُهُم ، وأَهْلُ مِصرَ صِيفَةُ العموم كَمَقاصد النُّحو ، ومن هنا صَحَّ الاستثناء من العامِّ على ما هو مبسوطٌ في موضِعِهِ ، فإِذا كان كذلك سَقَطَ الاعتِراضُ فَإِنْ قُلْتَ : فلمَ لَمْ يُبَيَّنْ هُنا كما بَيَّنْ هناك ؟

فالجوابُ : إن مقصده هنا ليس البَيانَ عَمَّا احتوت عليه على الحَقِيقَةِ ، وإنَّما مَقصدُهُ أمرٌ آخَرُ خِلافُ ما قَصَدَ هُناك ، وذلك أَنَّهُ أرادَ هُنا التَّعريفَ بأنَّ نَظْمَهُ احتَوَى على الضَّرُورِيِّ من عِلْمِ النُّحو ، لأنَّ عِلْمَ النُّحو يَحْتَوِي على نوعين من الكلام :

أحدهُما : إِحرازُ اللَّفْظِ عِنْدَ التَّركيبِ التَّخاطُّبِيِّ للإِفادةِ عن التَّحريفِ والزَّيغِ عن معتادِ العَرَبِ في نَظْمِها - وما وَقَعَ عليه كلامُها ، حتى لا يرفع ما وضعهُ في لسانهم أن ينصب أو يُخَفِّضَ ، ولا يَنْصِبُ ما وضعهُ في لسانهم على أن يُرْفَعَ أو يُخَفِّضَ ، ولا أن يُوْتَى بما حَقُّهُ أن يكونَ عِنْدَها على شَكْلِ وَهَيْئَةٍ على شَكْلِ آخَرَ وَهَيْئَةٍ أُخْرَى ، بل يَجْرى في ذلك على مَهْيَعِ نَظْمِهِم ، ومعروفِ تَواضُعِهِم . فَإِنْ كانَ المُتَكَلِّمُ فِيهِ مِمَّا قد تَقَدَّمتِ العَرَبُ لِلتَّكَلُّمِ بِهِ ، وحفظ عنهم لم يُحرفه عما نَظَّفُوا بِهِ وإن كان مِمَّا لم يُحفظ عنهم من التَّركيبِ النُّظْمِيِّ ، إمَّا لأنَّهم لم يَتَكَلَّمُوا بِهِ ، أو تَكَلَّمُوا بِهِ ولم يَبْلُغْنا ، أو بَلَغَ بَعْضاً ولم يَبْلُغْ بَعْضاً ، أَعْمَلْنا في ذلك المَقاييسَ التي استقرَّأناها من كلامِهِم

حَتَّى تُوصِّلَنَا إِلَى مُوَافَقَتِهِمْ ، وَحَتَّى نَقْطَعَ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنُونِنَا أَنَّهُمْ لَوْ تَكَلَّمُوا بِهَذَا لَكَانَ نُطْقُهُمْ كَذَا ، فَإِذَا تَحَصَّلَ لَنَا مَجَارَاتُهُمْ فِي ذَلِكَ وَمُسَاوَاتُهُمْ كُنَّا جَدِيرِينَ بِأَنْ نُسَمِّي مُعْرَبِينَ ، وَاسْتَحَقَّ الْمُتَّصِفُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُسَمَّى نَحْوِيًّا ، وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ النَّاطِلُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي هَذَا النَّظْمِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : (مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ) .

وَالنَّوعُ الثَّانِي : التَّنْبِيهُ عَلَى أَصُولِ تِلْكَ الْقَوَانِينِ وَعِلَلِ تِلْكَ الْمَقَائِيسِ وَالْأَنْحَاءِ الَّتِي نَحْتَ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا وَتَصَرُّفَاتِهَا ، مَاخُذًا ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِهَا ، وَهَذَا النَّوعُ مُتَمِّمٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَلَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ النَّاطِلُ . إِذْ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ انْتِحَاءِ سَمْتِ كَلَامِ الْعَرَبِ شَيْءٌ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا النَّوعُ لَانِقًا بَغَرَضِ الشَّرْحِ لَمْ أُخْلِ هَذَا الْكِتَابُ مِنْهُ فِيمَا اسْتَطَعْتُ ، وَعَلَى مَا أُعْطِيهِ الْحَالُ فِي شَرْحِ كَلَامِ النَّاطِلِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

وَقَوْلُهُ : (تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ) لَهُ تَفْسِيرَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ تَضُمُّ (١) أَطْرَافَ الْمَعَانِي الْبَعِيدَةِ عَنِ التَّحْصِيلِ وَالضَّبْطِ ، فَتَضْبِطُهَا بِقَوَانِينِ وَجِيزَةٍ مُخْتَصَرَةٍ ، حَتَّى تَجْمَعَهَا سَهْلَةً الْإِنْقِيَادِ ، لَا تَتَعَاصَى عَلَى ذِي فَهْمٍ ، وَلَا تَشْدُ عَنْ الضَّبْطِ ، وَلِعَمْرِي إِنَّهُ / لَكَمَا قَالَ : إِذْ كَانَ قَدْ سَهَّلَ فِيهَا (٢) / ١٠ طَرِيقَ التَّحْصِيلِ ، وَيَسَّرَ الْأَمْرَ عَلَى مُنْتَحِلِيهِ ، خِلَافَ مَا عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ لَمْ يَصِلُوا مِنَ الضَّبْطِ وَالتَّنْقِيحِ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ وَعَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ : نَظْمٌ وَصَوَابُهُ مِنْ (١) .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

هذا المعنى نَبَّهَ في خطبة التسهيل (١) بقوله : وإذا كانت العلوم منحا إلامية ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين .

والثاني : من التفسيرين أن يكون معنى قوله : (تُقَرَّبُ الْأَقْصَى) أى تجمع أشتات المعانى الكثيرة في اللفظ اليسير ، إشارة منه إلى الاختصار الذى نجاه مما بعد على غيره جمعه من المعانى الكثيرة قريبه هو باللفظ الموجز ، وإنه لكما قال : فإنه يأتى بالقانون الواحد فى الألفاظ اليسيرة ، يضبط به ما يأتى به الأقدمون من النحويين فى ورقة أو ورقتين ، وأيس فى هذه الأرجوزة فى الغالب لفظاً لغير معنى ، ولا لمجرد ضرورة وزن أو قافية ، بل كل لفظ فيها تحته معنى أو معانٍ ، فقد أخلاها من الحشو إلا نادراً ، حتى أنه كثيراً ما يشع بالألفاظ إذا فهم معناها كحروف العطف وغيرها (٢) ، وقد يأتى بالمثل ليستقرئ منه شروط الباب أو قانونه حرصاً على قلة الألفاظ وكثرة المعانى ، وسترى ذلك فى أثناء كلامه إن شاء الله تعالى ، ويتعلق قوله : (بِلَفْظٍ مُّوجَزٍ) على هذا التفسير بالفعل المتقدم ، وعلى الوجه الأول باسم فاعلٍ حال : أى : تقرب الأقصى كائناً بلفظ موجز ، وهذا الوجه أيضاً مما يدخل تحت مقصود كلامه فى خطبة " التسهيل " وكان التفسير الأول أولى : إذ كان يتضمن الثانى بقوله (بلفظ موجز) ولايتضمن الثانى الأول .

وقوله : (وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بَوَعْدٍ مُّجَزٍ) يحتمل وجهين أيضاً :

أحدهما : أن يكون عبارة عن إتيانه بالقوانين والضوابط مؤفاه ،

(١) التسهيل : (٢) .

(٢) فى (١) وغيره .

وبالأبواب مكملة المقاصد . مضمومة الأطراف ، بحسب ما يحتاج إليه ، لا ينقص ذلك عن المطلوب المقصود ، ولا يختل له فيه قانون ، فمتى طلبت منها - أعنى من الأرجوزة - مسألة أو باباً أو قانوناً وجدته فيها موافق لا تفتقر إلى نظري غيرها ، فوعده فيها منجز لا تأخير فيه عن حال التماسك الفائدة ، ليست كغيرها من الكتب التي تقع فيها المسائل ناقصة الأغراض والأبواب ، مبتورة المقاصد ، غير مستوفاة الأقسام .

والثاني : أن يكون المعنى مؤكداً لما تقدم في القسم الأول من أنها سهلة الملتمس لا يصعب فهمها على اللبيب ، ولا يقف دون الوصول إلى حاجته منها لقربها من الأفهام ، وإحكام ضبطها للقوانين والمسائل ، وهذا المعنى غير بعيد أن يكون قصده .

و (الأقصى) ضد الأدنى ، أى تقرب الأبعد على الطالب ، (والبذل) : العطاء ومعنى تبسط البذل ، أى توسعه وتكثره ، ويقال : بسط يده بالعطاء ، إذا وسعه وكثر فيه ، وهو إشارة إلى كثرة فوائد هذه القصيدة مع إيجاز لفظها ، والوعد المنجز ، معناه المحضّر . يقال : بعته ناجزاً بناجز ، أى حاضرأً بحاضر لا نسيئة فيه .

* * *

١١/ وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفِيئَةِ ابْنِ مَعْطٍ
وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزُ تَقْضِيَلَا مُسْتَوْجِبُ ثَنَائِي الْجَمِيلَا
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيَبَاتٍ وَافِرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

أصل قضى أن يكون بمعنى حكم ، وعلى هذا الأصل جرت متصرفاتها في الاشتقاق وقضى بمعنى أدى منه أيضاً . ويقال : اقتضى دينه ، إذا طلب قضاءه ، وكلام فلان يقتضى كذا ، أى يطلب الحكم به .

والرضا : مصدر رضى عنه يرضى رضاء بالقصـر ، وقد

يكون الاسم ، وحكى الجوهري (١) عن الأخفش المد في الاسم . والسخط
والسخط : خلاف الرضا .

ويقال : سخط عليه ، إذا غضب عليه فهو ساخط ، وأسخطه ، أى أغضبه
ويقال أيضاً : رَضِيتُ عَمَلَ فُلَانٍ وَسَخِطْتُهُ ، وعلى هذا المعنى الثانى
يجرى كلام الناظم والله أعلم ، والمعنى أنها تقتضى الرضا ، أى الحكم به
يعنى برضا ناظمها ، وأليست بمقتضية سخطاً أصلاً ، و (فائقة) حال من
الضمير فى تقتضى أى تقتضى الرضا بالكفية ابن معطٍ ، حال كونها فائقة
لها ، وكأن الكلام جاء على الإعمال ، لأن (ألفتى) فى البيت يطلبه المصدر
الذى هو (رضا) ، و (فائقة) فى البيت الآخر .

وإن قلت : إن سخط يطلبه كذلك فهو صحيح ، فيكون مما طلب (٢) :
المعمول فيه ثلاثة عوامل ، كقول الحطّيب (٣) :

سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً

على مذهب المؤلف وجماعة . ويقال : فاق الرجل أصحابه ، إذا علاهم
بالشرف أو غيره ، ومُراده أن ينبّه على أن نظمه لهذه الألفية ليس معارضة
لابن معط فى ألفتيه ، ولا لسخط يتعلّق بها منه ، بل هو جارٍ على سبيل الرضا
بما صنّع ابن معط وإن كانت هذه قد فاقتها بأوصاف حسنة كتثقيف

(١) الصحاح : (رضى) ٢٣٥٧/٦ قال : والرضا ممدود عن الاخفش .

(٢) ساقط من (١)

(٣) البيت بتمامه :

فسيان لادم عليك ولا حمــــد
فتعطى ولا يعدى على النائل الوجد

سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً
وأنت امرؤ لا البخل منك سجية

بيان الحطية : ٣٢٩ .

الأبواب ، وتَصَحِّحُ الْقَوَانِينِ وَالتَّوْفِيقِ بِشُرُوطِهَا ، وَاخْتِصَارِ الْأَلْفَاظِ مَعَ كَثْرَةِ الْمَعَانِي ، إِذْ كُلُّ مَنْ نَظَرَ فِيهِمَا يَعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ فَاقَتْهَا بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ . فَالْناظِمُ بَيَّنَّ أَنَّهَا فِي حَالِ شَفُوفِهَا عَلَى الْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ لَيْسَتْ بِمُقْتَضِيَةٍ لِسُخْطٍ ، بَلْ هِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِلرُّضَا الْمَحْضِ الَّذِي لَا يَشُوبُهُ شَيْءٌ ، وَهَذَا شَأْنُ الْعُلَمَاءِ وَالْفُضَلَاءِ ، أَنْ يَأْتُوا بِالْفَائِدَةِ مُجْرَدَةً مِنَ التَّنَكُّيْتِ وَالِاسْتِصْغَارِ لِمَا جَاءَ بِهِ غَيْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَا يَأْتُونَ بِهِ أَتَمًّا وَأَكْمَلَ ، وَالْفِيَةُ ابْنِ مُعْطٍ مَشْهُورَةٌ بِأَيْدِي النَّاسِ ، وَهِيَ ذَاتُ مُحَاسِنٍ مِنْ تَقْرِيبِ الْمُرَامِ لِلْأَفْهَامِ وَعُذُوبَةِ الْمَسَاقِ ، وَسُهُولَةِ الْحِفْظِ ، وَالْبَيَانِ بِالْمَثَلِ مَعَ قَلَّةِ الْحَشْوِ ، مَعَ أَنَّهَا مُؤَدَّةٌ بِفَصَاحَةِ صَاحِبِهَا ، شَاهِدَةٌ لَهُ بِجُودَةِ الْقَرِيحَةِ ، وَسَعَةِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ نَظَّمَ فِي مَدْحِهَا بَعْضُ (١) مَنْ اعْتَنَى بِشَرْحِهَا فَقَالَ (٢) :

أَجَلٌ مَا فِي الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ	الدَّرَّةُ الْمَنْظُومَةُ الْأَلْفِيَّةُ
جَلِيلَةٌ فِي قَدْرِهَا كَبِيرَةٌ	لِكَوْنِهَا فِي حَجْمِهَا صَغِيرَةٌ
وَاخْتَصَرَتْ مَا فِي الطُّوَالِ الْكُتُبِ	قَدْ ضَبَطَتْ أَصْلَ كَلَامِ الْعَرَبِ
وَاشْتَهَرَتْ فِي النَّاسِ أَيْ شُهْرَةٌ	مِنْ أَجْلِ ذَاكَ لُقِّبَتْ بِالدَّرَّةِ
فَذِكْرُهُ يَبْقَى بِهَا وَحَيًّا	نَظَمَهَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ يَحْيَى
وَحَيْثُمَا حَلَّتْ مِنَ الْأَمْصَارِ	عَلَى مَمَرِّ الدَّهْرِ وَالْأَعْصَارِ
عَلَيْهِ مِنْ عَلَامَةِ إِمَامٍ / ١٢	فَرَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ السَّلَامِ

(١) هُوَ الْإِمَامُ الشَّرِيشِيُّ (٦٠١ - ٦٨٥ هـ)

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَحْمَانَ الْبَكْرِيِّ الْوَالِيِّ الشَّرِيشِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ .

قَالَ السَّيْوِيُّ : أَلَفَ شَرْحًا جَلِيلًا لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطٍ

أَخْبَارُهُ فِي الْبَغِيَةِ : ٤٤/١ .

(٢) الْأَبْيَاتُ فِي شَرْحِ الشَّرِيشِيِّ : ٨/ ورقة : (٢) وَنَقَلَهَا عَنْهُ الرَّعِينِيُّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ لَهُ

أَيْضًا : ١/ ورقة : (٢) ، وَابْنُ هَانِي السَّبْتِيُّ فِي شَرْحِ الْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ : ٨/ ورقة : ٢ .

وابنُ مُعْطٍ ناظمُ هذه الألفية التي أشار إليها ابنُ مالك (١) هو زَيْنُ الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بنُ مُعْطٍ بنِ عَبْدِ النُّورِ المَغْرِبِيِّ الأَصْلِ والمنْشَأُ ، الزَّوَاوِيُّ القَبِيلَةُ الجَزَائِرِيُّ البَلَدُ ، اسْتَقَلَّ بالعَرَبِيَّةِ فِي المَغْرِبِ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي مُوسَى عِيسَى بنِ يَلْبَخْتِ الجَزُولِيِّ فَتَمَهَّرَ فِيهَا ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى بِلَادِ المَشْرِقِ فَالْقَى المَشَايخَ ، وبَاحَثَ العُلَمَاءَ وناظَرَ الفُضَلَاءَ ، ثُمَّ أَقامَ بِدمشقَ فوَلَّاهُ المَلِكُ المُعْظَمُ (٢) النُّظَرَ فِي مَصَالِحِ المَسْجِدِ ، وَفِي ذَلِكَ الوَقْتُ نَظَّمَ هَذِهِ الأَرْجُوزَةَ ، وَكَانَ مُعَاصِرًا لِتَاجِ الدِّينِ أَبِي اليَمَنِ زَيْدِ بنِ الحَسَنِ الكِنْدِيِّ البَغْدَادِيِّ (٣) ، فَكَانَا فِي عَصْرِهِمَا رَئِيسَى أَهْلِ الأَدَبِ فِي دِمَشْقَ ، فَلَمَّا تَوَفَّى المَلِكُ المُعْظَمُ نَقَلَ المَلِكُ الكَامِلُ أبا زَكَرِيَّا إِلَى مِصْرَ ، فَاقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ تَوَفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَوْمَ الاثْنَيْنِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ ذِي القَعْدَةِ ، وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ ذِي الحِجَّةِ بِالقَرَاةِ ، سَنَةً ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسِتْمِائَةً ، وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُبَرِّزًا فِي عِلْمِ الأَدَبِ قَادِرًا عَلَى النُّظْمِ لِلْعُلُومِ ، نَظَّمَ هَذِهِ الأَرْجُوزَةَ وَنَظَّمَ العُرُوضَ ، وَشَرَعَ فِي نَظْمِ كِتَابِ " الصَّحَاحِ " لِلجَوْهَرِيِّ فَتَوَفَّى قَبْلَ إِتْمَامِهِ ، وَلَهُ

(١) أخبار ابن معطٍ (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ) في : وفيات الأعيان : ١٩٧/٦ ، و مرآة الجنان : ٦٦/٤ ، والجواهر المضية : ٢١٤/٢ ، و بغية الوعاة : ٢٤٤/٢ .

(٢) المعظم عيسى بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ملك الشام من علماء الملوك أخذ عن التاج الكندي وغيره وكان حنفياً ، وكان فارساً شجاعاً محباً للكتب جعل لكل من يحفظ " الفصل " للزمخشري مائة دينار توفي سنة ٦٢٤ هـ .

أخباره في : الكامل : ١٩٥/١٢ .

(٣) الكندي : (٥٢٠ - ٦١٢) .

من مشاهير علماء النحو واللغة مولده في بغداد وإقامته ووفاته بدمشق أخباره في معجم الأدباء : ٢٢٢/٤ وإنباه الرواة : ١٠/٢ ، و بغية الوعاة : ٥٧٠/١ .

من التّوَالِيفِ غَيْرُ الْمَنْظُومَةِ كِتَابُ " الْفُصُول " (١) وَهُوَ كِتَابٌ حَسَنٌ ،
وَتَعْلِيقَاتٌ عَلَى أَبْوَابِ الْجُزْأِيَّةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَمَنْ وَقَفَ عَلَى تَصَانِيفِهِ الْمَذْكُورَةِ
عَلِمَ غَزَارَةَ عِلْمِهِ وَقُوَّةَ فَهْمِهِ ، وَجُودَةَ طَبْعِهِ ، وَفَصَاحَةَ نَظْمِهِ .

ثُمَّ قَالَ : (وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٍ تَفْضِيلًا) إِلَى آخِرِهِ . الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى
ابْنِ مُعْطٍ .

وَالسَّبْقُ : التَّقَدُّمُ فِي الْأَمْرِ ، وَالْحَائِزُ هُوَ الْمُسْتَوَلَى عَلَى الشَّيْءِ . يُقَالُ :
حَازَ الشَّيْءَ ، إِذَا ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ . وَالتَّفْضِيلُ : الْحُكْمُ بِالْفَضْلِ لِلشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ
أَوْ تَصْيِيرُهُ صَاحِبَ فَضْلٍ . يُقَالُ : فَضَّلْتُ فَلَانًا عَلَى فُلَانٍ : إِذَا حَكَمْتُ
لَهُ بِالْفَضْلِ عَلَيْهِ أَوْ صَيَّرْتَهُ كَذَلِكَ وَالْفَضْلُ وَالْفَضِيلَةُ خِلَافُ النِّقْصِ
وَالنَّقِيصَةِ ، وَنَسَبَ إِلَيْهِ حَوْزَ التَّفْضِيلِ ، وَالتَّفْضِيلُ هُوَ فِعْلُ الْمُفْضِلِ ، لَا وَصْفُ
لِلْمُفْضِلِ ، وَإِنَّمَا وَصَفُهُ الْفَضْلُ ، فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ
فَضْلًا لَكِنْ لَمَّا حَازَ سَبَبَهُ وَهُوَ السَّبْقُ فِي هَذِهِ الْمَكْرَمَةِ صَارَ كَأَنَّهُ حَازَ الْمَسَبَبَ ،
وَهُوَ التَّفْضِيلُ بِحَوْزِهِ لِلْسَّبَبِ الَّذِي هُوَ السَّبْقُ ، أَوْ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ بِهِ يَتَعَلَّقُ فَنَسَبَ
حَوْزَهُ إِلَيْهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ . وَالْمُسْتَوْجِبُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ .

وَالْتَّنَاءُ - بِالْمَدِّ وَتَقْدِيمُ التَّنَاءِ : هُوَ ذِكْرُ الرَّجُلِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْأَوْصَافِ
الْحَسَنَةِ . يُقَالُ : أَثْنَيْتُ عَلَى أَبِي وَعَلَى شَيْخِي ، أَثْنَى عَلَيْهِ إِثْنَاءً ، وَالْإِسْمُ التَّنَاءُ

(١) كِتَابُ الْفُصُولِ لِابْنِ مُعْطٍ مُخْتَصَرٌ فِي النِّحْوِ ، عَلَيْهِ عِدَّةُ شُرُوحٍ أَشْهُرُهَا وَأَحْسَنُهَا " الْمَحْصُولُ فِي
شَرْحِ الْفُصُولِ " لِابْنِ أَبِي بَالِيزٍ الْبَغْدَادِيُّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٨١ هـ ، وَطَبِعَ الْفُصُولُ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ/
مُحَمَّدِ مُحَمَّدٍ الطَّنَاحِيِّ .

هذا ما ذكره الجوهري (١) والأعلم (٢) من أن الثناء مختص بالخير بخلاف الثنا - بتقديم النون والقصر - فإنه في الخير والشر .

وحكى غيرهما أن الثناء الممدود يكون في الخير والشر كالثنا المقصور وأنه يقال : أثنت عليه خيراً وأثنت عليه شراً ، وإياه ذكر ابن القوطية (٣) ، وإلى الأول مأل ابن السيد (٤) فذكر أن الغالب على الثناء الممدود أن يستعمل في الخير نون الشر ، بخلاف الثنا المقصور كما تقدم ، قال : وقد جاء الثناء الممدود في الشر إلا أنه قليل ، ومحمول على / ضرب من التأويل ، وأنشد أبو عمر (٥) المطرز / ١٣ عن ثعلب :

(١) الصحاح : (ثنى) .

(٢) في الأصل فقط ، والأعلم : (٤١٠ - ٤٧٦) .

يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي ، من علماء اللغة والنحو والأدب ، أخباره في : معجم الأبناء : ٣٠٧/٧ ، ونكت الهميان ٣٣٠ ، وبغية الرعاة : ٣٥٦/٢ .

(٣) ابن القوطية : (٢ - ٣٦٧) .

محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم الأندلسي من علماء اللغة والنحو . والتاريخ ، أخباره في : جنوة المقتبس : ٧١ ، وتاريخ ابن الفرضي : ٣٧٠/١ . والنص في كتابه الأفعال : ١٣٧ ، وانظر أفعال ابن القطاع : ١٤١/١ .

(٤) ابن السيد : (٤٤٤ - ٥٢١) .

أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي ، عالم باللغة والأدب والنحو أندلسي ، من مؤلفاته الاقتضاب في شرح أدب الكتاب والمثلث في اللغة وغيرهما ، أخباره في : بغية الملتبس : ٢٢٤ والصلة : ٢٨٧ .

والنص من كتاب الاقتضاب .

(٥) المطرز (٢٦١ - ٢٤٥ هـ)

محمد بن عبد الواحد ، أبو عمر الزاهد المطرزي المعروف بغلام ثعلب أحد الحنابلة : ٣٢٦ ، تذكرة الحفاظ : ٨٦/٣ .

أُثْنِي عَلَىٰ بِمَا عَلِمْتَ فَإِنْ نِنِي أُثْنِي عَلَيْكَ بِمِثْلِ رِيحِ الْجَوْرَبِ (١)

ثمَّ جَوِّزْ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : إِنِّي أَقِيمُ لَكَ الذَّمَّ مَقَامَ الثَّنَاءِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى (٢) « فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » ، وَالْعَذَابُ لَيْسَ بِبِشَارَةٍ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى : إِنِّي أَقِيمُ لَهُمُ الْإِنذَارَ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ مَقَامَ الْبِشَارَةِ . قَالَ : فَإِذَا حُمِلَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ حُجَّةٌ ، وَلَمَّا كَانَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الثَّنَاءِ مُحْتَمَلًا بِحَسَبِ هَذَا الْخِلَافِ ، حَرَّرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عِبَارَتَهُ وَبَيَّنَّ مُرَادَهُ وَقَصَدَهُ ، فَوَصَفَ الثَّنَاءَ بِالْجَمَالِ فَقَالَ : " مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَ " لِيُظْهَرَ لِلْعَيَانِ شُكْرَهُ لِمَا صَنَعَ ابْنُ مُعْطٍ ، وَمَدَحَهُ لَهُ . وَالْجَمِيلُ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ جَمَلَ الرَّجُلُ - بِالضَّمِّ - جَمَالًا فَهُوَ جَمِيلٌ ، وَامْرَأَةٌ جَمِيلَةٌ ، وَجَمَلَاءٌ - بِالْمَدِّ - ، وَالْجَمَالُ : الْحُسْنُ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِقْرَارٌ مِنْهُ لَا بَيْنَ مُعْطٍ بِفَضْلِ السَّبْقِيَّةِ ، وَأَنَّ لَا بَيْنَ مُعْطٍ الْفَضْلَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ تَابِعًا لَهُ ، وَمُقْتَنِيًا أَثَرَهُ ، وَسَالِكًا عَلَى طَرِيقِهِ ، وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِي نَفْسِهِ ، فَإِنَّ السَّابِقَ لَهُ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْقَيْنِ ، إِذْ كَانَ الْأَحَقُّ مَهْتَدِيًا بِنَارِهِ ، مُقْتَدِيًا بِفِعْلِهِ ، فَكَانَا كَالْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ .

رَوَى أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ (٣) لَمَّا صَنَعَ كِتَابَهُ فِي " النِّعَمِ وَاللُّحُونِ "

(١) الْبَيْتُ فِي الْاِقْتِصَابِ : هُوَ بَوْنُ نَسْبَةٍ ، وَاللِّسَانُ : (ثَنَى) .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : آيَةُ (٢١) .

(٣) إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (١٥ - ٢٢٥) .

هُوَ الْمُوَصَّلِيُّ التَّمِيمِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ النَّدِيمِ ، مِنْ أَشْهُرِ نَدَمَاءِ الْخُلَفَاءِ تَفَرَّدَ بِصَنَاعَةِ الْغَنَاءِ وَكَانَ عَالِمًا بِاللُّغَةِ وَالْمُوسِيقَى وَالْأَدَابِ وَغَيْرِهَا .

أَخْبَارُهُ فِي : الْفَهْرَسْتِ : ١ / ١٤٠ ، وَالْأَغَانِي : ٥ / ٢٦٨ ، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ : ٦ / ٢٢٨ .

عَرَضَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَهْدِيِّ (١) فَقَالَ : لَقَدْ أَحْسَنْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ وَكَثِيرًا مَا تَحْسَنُ ، فَقَالَ إِسْحَاقُ : بَلْ أَحْسَنَ الْخَلِيلُ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ السَّبِيلَ إِلَى الْإِحْسَانِ ، يَعْنِي بَعْلَمَ الْعَرُوضِ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : مَا أَحْسَنَ هَذَا الْكَلَامَ ! فَمِمَّنْ أَخَذَتْهُ ؟ قَالَ : مِنْ ابْنِ مُقْبِلٍ (٢) ، إِذْ سَمِعَ حَمَامَةً مِنَ الْمُطَوَّقَاتِ فَاهْتَاَجَ لِمَنْ يُحِبُّ فَقَالَ (٣) :

فَلَوْ قَبْلَ مَبْكَاهَا بِكَيْتُ صَبَابَةٍ بَلَيْلَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَدُّمِ
وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَاجَ لِيَ الْبُكَاءُ بُكَاهَا فَقُلْتُ الْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ

وهو فضلٌ عِنْدَ الْكَافَةِ مَرْعَى^١ ، وَيَنْضَافُ هَاهُنَا إِلَى فَضْلِ شَرَعَى^٢ نَبْهٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٤) : " مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ " ، ثُمَّ لَمَّا بَيَّنَّ فَضْلَ السَّبْقِيَةِ عَمَلًا فِي ذَلِكَ بِمَا يُلْزِمُهُ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَالِدُعَاءِ لَهُ ، وَأَدَّى حَقَّ السَّابِقِ

(١) إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمَهْدِيِّ (١٦٢ - ٢٢٤) .

هو ابْنُ مُحَمَّدٍ الْمَهْدِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَنْصُورِ عَبَّاسٍ هَاشِمِيٍّ يَكْنَى أَبَا إِسْحَاقٍ وَهُوَ أَخُو هَارُونَ الرَّشِيدِ وَوَلَاهُ الرَّشِيدُ إِمَارَةَ دِمَشْقَ ، دَعَا لِنَفْسِهِ بِالْخِلَافَةِ فِي فَتْنَةِ الْمَأمُونِ وَالْأَمِينِ فَظَهَرَ بِهِ الْمَأمُونُ وَسَجَنَهُ ثُمَّ اعْتَلَزَ إِلَيْهِ فَأَمْلَقَهُ . أَخْبَارُهُ كَثِيرَةٌ جَدًّا . يَنْظُرُ الْأَغَانِي : ٦٩/١٠ ، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ : ١٤٢/٦ ، وَلسَانُ الْمِيزَانِ : ٩٨/١ .

(٢) ابْنُ مُقْبِلٍ : (٢٧ - ٣٧ هـ) .

هو تَمِيمُ بْنُ أَبِي بْنِ مُقْبِلٍ ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ أَنْرَكَ الْإِسْلَامَ فَاسْلَمَ ، كَانَ يَبْكِي عَلَى الْجَاهِلِيَّةِ ، مِنْ بَنَى الْعِجْلَانَ مِنْ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ يَكْنَى أَبَا كَعْبٍ . أَخْبَارُهُ فِي الْإِصَابَةِ : ١٩٥/١ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ : ١٢١/١ .

(٣) بَيْرَانُ ابْنِ مُقْبِلٍ : ١٩٥ .

(٤) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى فَلَمْ أَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَهُوَ فِي غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمَ : ٤٠٧/١ ، ٤٦٥/١ ، وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ : ٣٥٧/٤ ، ٣٥٨ ، ٢٦٠ ، وَسَنَّ ابْنَ مَاجَةَ : ٧٤/١ .

من أجل ذلك ، فَحَصَلَ النَّاطِم بِذَلِكَ (١) أَيْضًا فَضْلُ الْأَدَبِ مَعَهُ (٢)
والإقرار له بالفضلية ، وهذه أخلاق أهل العلم والفضل ، ثُمَّ أَخَذَ فِي
الدُّعَاءِ لَهُ بِقَوْلِهِ : (وَاللَّهِ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَأَفِرَّةٍ لِي وَلَهُ) إِلَى آخِرِهِ .

معنى : يَقْضِي بِهَبَاتٍ يُحْتَمُّهَا وَيَحْكُمُ بِهَا ، وَالْهَبَاتُ : الْعَطَايَا
وَالْهَدَايَا ، وَالْوَأْفَرَةُ : الْكَامِلَةُ الَّتِي لَا يَنْقُصُ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ إِذَا
عَرِضَ عَلَى أَحَدِهِم الطَّعَامُ أَوْ غَيْرُهُ أَنْ يَقُولَ : تُوفِّرُ وَتُحَمَّدُ ، أَيْ لَا يَنْقُصُ
مِنْ مَالِكَ وَلَا مِنْ عَرَضِكَ شَيْءٌ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ ، وَتُحَمَّدُ أَيْ لَا زِلْتَ
مَحْمُودًا . وَالدرجات : الْمَنَازِلُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ وَدرجات الآخرة أراد
بِهَا الْجَنَّةَ ، أَدْخَلْنَا اللَّهَ إِيَّاهَا بِرَحْمَتِهِ ، وَبَدَأَ بِالدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ / لِابْنِ / ١٤/
مُعْطٍ اقْتِدَاءً بِالسُّنَّةِ فِي أَنْ يَبْدَأَ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ ، ثُمَّ بِمَنْ يَلِيهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ (٣) : « اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ » وَأَبَيَّنَ مِنْ هَذَا مَا خَرَجَ
التِّرْمِذِيُّ (٤) ، عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا قَدَعَا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ .

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فِي صَحِيحِ مُسْلِمَ : ٤٠٠/١ (بَابُ الْإِبْتِدَاءِ فِي النَّفَقَةِ بِالنَّفْسِ) . اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ
عَلَيْهَا فَإِنَّ فَضْلَ شَيْءٍ قَلَذَى قَرَابَتِكَ .

(٤) سنن الترمذي : ٤٦٢/٥ حديث رقم ٣٣٨٥ .

الكلام وما يتألف منه

الكلامُ فى الترجمةِ على حذفِ مُضافٍ ، أراد : بابُ الكلامِ أو فصلُ الكلامِ ، وهو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ اختصاراً تقديره : هذا بابُ كذا ، وأكثرُ المؤلفين يقتصرون على الخبرِ ، ويحذفون المبتدأَ اختصاراً ، لكن يُيقون لفظَ الباب فيقولون : بابُ كذا فاختصرَ الناظمُ ذلك هنا وفى سائر التراجم لعلم المُخاطب ما يعنى ، و (ما) عبارة عن الكلمِ ، وهى موصولة ، والعائدُ عليها الضمير المجرور بـ " من " ، والضميرُ المستتر فى (يتألف) (١) عائدٌ على الكلامِ ، أى وما يتألفُ الكلامُ منه .

وهذا الباب مقدمة لابدٌ من تقديمها قبل النظر فى شئٍ من أبواب النحو ، إذ لا يتحصلُ شئٌ من تلك الأبواب إلا بعدَ تحصيله ، ومضمَّنه بيانُ الكلامِ وأجزائه وتمييز بعضها من بعضٍ ، فأخذ فى ذكر ذلك فقال :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ واسمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ
واحدهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

لما كان الكلامُ ينطلقُ على أشياء لُغَةً واصطلاحاً ، فيُطلق فى اللُغة على القولِ بترادفٍ ، وينطلقُ أيضاً فى اصطلاحِ المتكلمين على المعنى القائم بالنفسِ ، ومراد الناظم - رحمه الله - حدُّ الكلامِ فى اصطلاحِ النحويين وهو مغايرٌ لذيتك الإطلاقين أخرجهما بقوله : (كَلَامُنَا) يعنى كَلَامُ النحويين وهم المراد بضميرِ المتكلمِ ومعه غيره ، أى كَلَامُنَا أيتها الطائفة النحوية كذا ، وهو داخلٌ فيهم ، ولذلك أتى بضميرِ المتكلمِ ومعه غيره . وبعضُ

(١) فى (١) يتالفه .

اللغويين يُطْلَقُ الكلامَ على الجُمْلِ المُركَّبَةِ المُفِيدَةِ وهو الذى اختَارَ ابنُ جِنِّي فى تَفْسِيرِهِ لُفَةً ، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ فى (الْخَصَائِصِ) (١) فهو على هذا فى عُرْفِ اللُّغَةِ موافقٌ لِإِطْلَاقِ النُّحَوِيِّينَ .

وَقَوْلُهُ : (لَفْظٌ) إِيْتَانٌ مِنْهُ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ ، وَالصَّوْتُ أَبْعَدُ مِنْهُ : إِذِ الصَّوْتُ يُنْطَلَقُ عَلَى مَا لَمْ يَتَّقِدْ بِحَرْفٍ بِخِلَافِ اللَّفْظِ ، وَالْإِيْتَانُ بِالْأَقْرَبِ أَوَّلَى ، وَاللَّفْظُ : مَا نَطَقَ بِهِ الْإِنْسَانُ ، وَتَحَرَّزَ بِهِ مِمَّا لَيْسَ بِلَفْظٍ ، فَيُخْرِجُ الْكَلَامَ فى اصطلاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَكَذَلِكَ الْمَكْتُوبُ فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ كَلَامٌ فى الاصطلاحِ إِلَّا مَجَازاً ، وَكَذَلِكَ الْإِشَارَةُ لَا تُسَمَّى عَنْدهُمْ كَلَاماً وَإِنْ جَاءَ ذَلِكَ فى الشَّعْرِ ، وَيُنْشَدُ النُّحَوِيُّونَ عَلَيْهِ (٢) .

أَرَادَتْ كَلَاماً فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيبِهَا فَلَمْ يَكُ إِلَّا وَمَوْهَا بِالْحَوَاجِبِ
أى فَلَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ إِلَّا وَمَاها ، وَالْوَمَّ وَالْإِيْمَاءُ : الْإِشَارَةُ ، وَلَمَّا كَانَ اللَّفْظُ مِنْهُ مَا تَحْصُلُ بِهِ فَائِدَةٌ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ قَامَ زَيْدٌ ، وَمِنْهُ مَا لَا يَحْصُلُ بِهِ فَائِدَةٌ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ، فَإِنَّ الْمُفْرَدَ لَا إِفَادَةَ لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُفْرَدٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ/ حَالٌ خَاصَّةٌ ، وَكَذَلِكَ قَامَ هَلٌ ، وَهَلْ زَيْدٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ / ١٥
وَكَانَ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِى يُسَمَّى كَلَاماً عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ لَا الثَّانِى أَخْرَجَهُ بِقَوْلِهِ : (مُفِيدٌ) . وَالْمُفِيدُ : مَا يَحْصُلُ مِنْهُ عِنْدَ السَّامِعِ مَعْنًى لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ جُمْلَى ، وَأَمَّا عَلَى التَّفْصِيلِ فَاللُّغَوِيُّونَ فى تَفْسِيرِ الْإِفَادَةِ طَرِيقَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا صِلَاحِيَةُ اللَّفْظِ لِأَن يَحْصُلَ مِنْهُ عِنْدَ السَّامِعِ مَعْنًى

(١) الْخَصَائِصُ : ١٧/١ ، ٢٦ .

(٢) الْبَيْتُ فى شَرْحِ الْجَمْلِ لِابْنِ الْفَخَّارِ : وَرَقَةٌ ؟ وَهُوَ مُصَدَّرُ الْمُؤَلَّفِ فِيمَا يَظْهَرُ قَابِلُ الْفَخَّارِ أَحَدُ شَيْخِ الشَّاطِبِى ، وَالْبَيْتُ فى التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ١ : ٢ / وَاللَّسَانُ : (وَمَا) .

لم يكن عنده ، وذلك إذا كان فيه مسندٌ ومسندٌ إليه . فقواك : السماء فوقنا ،
وتكلم إنسانٌ وما أشبه ذلك كلامٌ عند أصحابِ هذا الطريق ، لأنَّ مثلَ هذا وإن
لم يُفدِ الآن صالح لأن يفيدَ في بعض المواضع ، فيخرج عن هذا ما ليس
فيه مُسندٌ ومُسندٌ إليه نحو : قامَ هل وضحكَ خرَجَ .

والثاني : أنها كونُ اللفظِ بعدَ فهمه محصلاً عند السامعِ معنى لم يكن
عنده فأصحابُ هذا الطريق لم يعتبروا هنا الإسنادَ ، وإنما اعتبروا حصولَ
الفائدةِ فقولنا : السماء فوقنا ، وتكلم إنسانٌ ، عندهم ليس بكلام وإن حصل
فيه الإسناد إذ ليس بمحصل الآن لشئٍ ، وأولى ألا يكونَ قامَ هل
ونحوه كلاماً .

والطريقُ الثاني ظاهرُ كلامِ الجمهورِ ، والأول رأى الرُّماني (١) وليس في
كلام الناظمِ تعيينٌ لأحدهما .

وقوله : (كاستقم) مثالٌ لما حصلت فيه القيودُ المذكورة ، ثم يبقى
النظرُ في هذا الحدِّ في شئين :

أحدهما : أن يقال : لمَ لم ينصَّ على قيدِ التركيب ، وعادة النحويين أن
يذكروه في حدِّ الكلام فيقولون (٢) : الكلام هو اللفظُ المركَّبُ المفيدُ بالوضع :
لأنَّ كلَّ كلامٍ لابدَّ أن يكونَ مركَّباً (٣) لفظاً أو أصلاً ؟

(١) الرماني : (٩٦ - ٢٨٤ هـ) .

على بن عيسى أبو الحسن الإخشيدى ، إمام في النحو واللغة والتفسير والقراءات وغيرها .

أخباره في : تاريخ بغداد : ١٦/١٢ ، ومعجم الأدباء : ٧٣/١٤ ، وإنباه الرواة : ٢٩٤/٢ .

والنص في شرح الكتاب للرماني : ١ / ورقة : ٩ .

(٢) في (١) فيقولوا .

(٣) ساقط من (ب) .

فَيُقَالُ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا : إِنَّهُ اسْتَغْنَى عَنْهُ لَوَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ قَوْلَهُ : (مُفِيدٌ) أَغْنَى عَنْ هَذَا الْقَيْدِ ، لِأَنَّ كُلَّ مُفِيدٍ مَرْكَبٌ فَلَمَّا اسْتَلْزَمَتْهُ الْإِفَادَةُ اسْتَغْنَى عَنْهُ بِهَا ، وَلِذَلِكَ اعْتَرَضَ عَلَى أَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ (١) بِأَنْ قَوْلَهُ (٢) : " الْمَرْكَبُ " فِي حَدِّ الْكَلَامِ حَشْوٌ : لِأَنَّ قَيْدَ الْإِفَادَةِ مُغْنٍ عَنْهُ ، وَهَذَا السُّؤَالُ أُورِدَهُ طَلَبَةُ مَالِقَةَ عَلَى شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَخَّارِ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَجَابَ عَنْهُ فِي الْحَالِ بِدُخُولِ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ نَحْوُ : اثْنَانِ ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ ، فَإِنَّهَا مُفِيدَةٌ مَعَ كَوْنِهَا غَيْرَ مَرْكَبَةٍ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى كَوْنِهَا غَيْرَ مَرْكَبَةٍ نَطْقُهُمْ بِهَا عَلَى الْوَقْفِ .

وَقَوْلُهُمْ : ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ إِذَا أُنْزَجُوا فَهِيَ مُفِيدَةٌ ، مَعَ أَنَّهَا لَا يُسَمَّى وَاحِدٌ مِنْهَا كَلَامًا .

وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا الْجَوَابِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَفَادَتْ مَعَ الْقَرِينَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تَفِيدُ إِذَا عُدَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ حُضُورِ مَعْدُودٍ ، فَقَدْ حَصَلَ التَّرْكِيبُ بِوَجْهِ مَا ، فَلِذَلِكَ حَصَلَتْ الْإِفَادَةُ ، فَلَيْسَتْ أَلْفَاظُ الْعَدَدِ إِذَا عُدَّ بِهَا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ

(١) الْجَزُولِيُّ : (٥٤٠ - ٦٠٧) .

عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت ، إمام جليل ونحوي كبير مغربي مراكشي وفد إلى مصر وأخذ عن ابن بري وعنه قيد " المقدمة " التي هي تطبيقات على جمل الزجاجي ، أخبره في : التكملة لابن الأبار : ٦٩٠/٢ ، ويغية الوعاة ٢/٢٣٦ . وكتابه الجزولية يعرف أيضاً بـ « القانون » و « المقدمة الجزولية » و « الكراس » .

(٢) الجزولية : ورقة : ٢ (الأزهري) .

(٣) انظر " ابن الفخار " في شيوخ الشاطبي في مقدمة التحقيق ، وهذا الكلام لا يوجد في شرحه على الجمل ، فقله في شرحه على الجزولية الذي لا يزال إلى الآن مجهولاً . نقل عنه تلميذه أحمد بن يوسف الرعيني في شرح ألفية ابن معطٍ في عدة مواضع . وربما أنه سمعه في بعض مجالسه الخاصة .

على الإطلاق ، وعلى هذا التقدير تُسمى كلاماً بلائدٌ . فإن قلتَ : أفيكونُ
 إتيانُهم بقيدِ التركيبِ عبثاً وقد أُطبِقَ على اعتباره النحويون ؟
 فالجوابُ : أنَّ له وجهاً يصحُّ عندَ المُعتنِّين بالكلامِ على قوانينِ
 الحدودِ وأيس هذا موضعُ ذكرِ ذلك ، ولكن لعله يأتى ذكره للحاجة إليه بعد
 هذا إن شاء الله تعالى .

والوجهُ الثاني : أنَّ مقصودَ الناظمِ / إنما هو التَّقريبُ على ١٦/
 المبتدئ

ومن يليه ، والتبيين بأوضح ما يمكن ، فلو قيدَ اللفظ بالتركيب لَسَبَقَ فهمه
 إلى إنكار كون (استقيم) كلاماً ، لكونه ليس فى اللفظ مركباً ، فضلاً
 عن إنكار كون " نعم " و " لا " و " بلى " و " قاف " فى قول الرَّاجز (١) :

قُلْتُ لَهَا قَفِي لَنَا قَالَتْ قَافٌ

ونحو ذلك كلاماً مع أنها كلامٌ : لأنَّ كونَ هذه الأشياء مركبةً فى
 التقدير أو غير مركبة لا يتبين إلا بعدَ تمرينٍ وتَحصيلٍ ، فكان تركُ

(١) هو الوليد بن عقبة بن أبى معيط . قُرِئَ من بنى أمية ، وهو أخو أمير المؤمنين عثمان
 بن عفان لأمه ، ولله الكوفة ، شرب الخمر وشهد عليه بذلك فأمر عثمان رضى الله عنه
 بشخصه إليه ، فخرج فى ركب ينشد مرتجزاً :

قلت لها قفى فقالت : قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيحاف
 والنشوات من معتق صاف وعزف قينات علينا عزاف

وبعد وصوله عزله عثمان وجلده حد الخمر .

أخباره فى الأغاني : ١٢/١ (ترجمة ابن أبى قطيفة) ٥ / ١٢٢ فما بعدها والبيت فى
 الخصائص ٢٠/٨ ، ٨٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦١/ ، والمحتسب ٢٠٤/٢ مع بعض الاختلاف .

التقييد به أولى بما قصد له ، وللشكوبين (١) نظيرُ هذا الاعتذارِ في مسألة ، وذلك أنه ذكرَ عن بعضِ النحويين أن من مُطَرِدِ المَقْصُورِ ما كان على وَزْنِ فَعَلَى جَمْعاً نحو : قَتَلَى وَمَرَضَى وَصَرَعَى وَجَرَحَى ونحو ذلك ، فلم يَرْتَضِ الشكوبين هذا العقدُ قال : لوجود مثل قَصْبَاء وحَلْفَاء في الجمع قال : فإن قلتَ ذلك اسمُ جمعٍ وهذا جَمْعٌ ، فالجوابُ : أنه لا يَتَبَيَّنُ الفرقُ بين اسم الجمع والجمع في هذا إلا لمن قَتَلَ هذه الصُّنَاعَةَ علماً . قال : فإلحالة للنَّاشِئِينَ أو المتوسطين على ذلك خطأ ، وهذه من الشكوبين نَزْعَةُ عالمِ رَبَّانِيٍّ لا يحمل الأمورَ فوقَ ما تَحْتَمِلُهُ ، وقد يكونُ تركه قيدَ التركيبِ بناءً منه على أنه لا يلزم في كلِّ كلام أن يكون مُركَّباً ، وإنما اللازمُ الإفادة ، فحيثُ وُجِدَتْ فهو كلامٌ ، فـ « بَلَى » و « نَعَمْ » و « لا » كلُّ واحدٍ منها كلام ، وكذا ما كان نحوها . فإن قيل : إنها في تقديرِ المركَّبِ .

فالجوابُ أن حملها على ما هو الظاهر فيها من الأفراد أولى من تكلفِ تقديرِ الجُمْلَةِ عوضاً منها ، ومع ذا فإنه اعترافٌ بإفادة المفردِ إفادة الجُمْلَةِ ، ولا نَعْنَى بكونه كلاماً إلا هذا ، وعلى هذا يلزمُ إسقاطُ قيدِ التركيبِ من الحدِّ ، وهو ظاهرٌ ، ولا سيَّما وابن مالك ظاهريُّ النُحْوِ في الغالبِ على ما يظهر من كلامه في تواليفه .

النَّظَرُ الثَّانِي : إنَّ النُّحَوِيْنَ يُقَيِّدُونَ اللَّفْظَ الْمُرْكَّبَ الْمُفِيدَ « بِالْوَضْعِ » وهو لازمٌ على كلتا الطريقتين في تفسيره ، أمَّا مَنْ يَقُولُ : معنى « بِالْوَضْعِ »

(١) الشكوبين : (٥٦٢ - ١٤١)

أبو علي عمر بن محمد الأزدي من كبار علماء الأندلس ونحاتها يلقب الأستاذ تخرج على يديه عدد كبير من العلماء تصدروا للتدريس وتميزوا في حياته . له مؤلفات تشهد بفضله وعلمه وجماله قدره .

أخباره في : إنباء الرواة ٣٣٢/٢٠ ، وبغية الوعاة : ٢٢٤/٢ .

والنص في كتابه شرح المقدمة الجزولية (الشرح الكبير) .

بالْقَصْد " ، أى بقصد المتكلم الإفادة تَحَرُّزاً من كلام السامى والنائم والمجنون وكلام بعض الطير ، فإنه لم يُقصد فى كل ذلك الإفادة ، فليس بكلام اصطلاحاً فيقول صاحبُ هذا التفسير : إنَّ الناظمَ يَدْخُلُ عليه فى هذا الحد جميع ما أفاد مما لم يُقصدُ به الإفادة ، وأما من فسر " الوضع " بوضع العَرَبِ تَحَرُّزاً من كلام الأعجمي ، فإنه لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ ، لكنه ليس بوضع العَرَبِ ، فليس بكلام اصطلاحاً ، فيقول : إنَّ الناظمَ يَدْخُلُ عليه كلامُ الأعجمي ، فإنه ليس معه ما يخرجُه عن الحدِّ ، فإن قلتَ : ما تُتَكَرَّرُ من أن يكونَ الناظمُ جارياً فى تفسير الوضع على هذا الثانى ، ويكونُ قولُهُ : (كَاسْتَقِم) يريدُ به الإشارة إلى هذا القيدِ الذى هو الوضعُ ، فإنَّ العَرَبَ هكذا وضعت له معناه الذى دلَّ عليه ، وهذه عادتهُ أن يعطى القيودَ والأحكامَ بالأمثلة ، وهو كثيرٌ فى كلامه فهذا من ذلك ، فكأنه يقولُ : كل ما كان من الكلامِ هذا سبيله من كونه على طريقة العَرَبِ ووضعها ، فهو الذى يُسمى كلاماً عند النحويين ، فهذا ممكن أن يُقالَ لولا أن مذهب المؤلف فى غير هذا من تواليفه أنه يريدُ الوضعَ بالتفسير الأول ، وقد صرَّحَ به فى " التسهيل " (١) فقال : والكلام ما تَضَمَّنَ من الكلمِ إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته وفسره / فى " الشرح " (٢) على ذلك ، ١٧/ وقال : تَحَرَّزْتُ به من حديث النائم ، ومحاكاة بعض الطيورِ الكلامَ ، فقد نصَّ على أنه لم يُقصد هذا المعنى الثانى فى تفسير " الوضع " ، إلا أنه قد يُقال : إنه ذهبَ ها هنا إليه ولم يرَ ما ارتضاه فى " التسهيل " ولا يَبْعُدُ هذا ، فقد يكونُ للعالمِ المُجتهدِ نَظَرٌ فى وقتٍ لا يرتضيه فى وقتٍ آخر ، فهما قولان للناظم على هذا المحمل ، وهذه عادتهُ فى مسائل

(١) التسهيل : ٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٦/١ .

كثيرة من هذا النظم يُخالف فيها مذهبه في " التسهيل " وإذا اعتبرت الأمر في نفسه وَجَدْتَ التَّقْيِيدَ بِالْوَضْعِ عَلَى هذا المَعْنَى الثَّانِي ضرورياً في الحدِّ إذ يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ من فَسَّرَهُ بالمَعْنَى الأولِ كَلَامُ الأعْجَمِيِّ ، فَإِنَّهُ لَفْظٌ مُركَّبٌ مفيدٌ بالوضع ومدارُ علمِ العَرَبِيَّةِ كُلِّهِ عَلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ كَلَامِ العَرَبِيِّ وَكَلَامِ العَجَمِيِّ وتفسير الوضع بوضع العَرَبِ يَتَضَمَّنُ معنيين :

أحدهما : ما تقدّم من كونه على طريقةِ العربِ وترتيبِ ألفاظِها على معانيها وبهذا خَرَجَ كَلَامُ الأعْجَمِيِّ .

والثاني : اعتبارُ الإِفَادَةِ الوَضْعِيَّةِ - أَيْ المُتَوَاضِعِ عَلَيْهَا - فَتَخْرُجُ بذلك الإِفَادَةُ العَرَضِيَّةُ والعَقْلِيَّةُ ، فَالْعَرَضِيَّةُ : كما إذا قُلْتَ : جِئَنِي غَلامٌ زَيْدٌ ، فَيُفْهَمُ من إِضَافَةِ الغَلامِ إِلَى زَيْدٍ أَنَّ لَهُ غَلاماً ، فَهَذِهِ فَائِدَةٌ أَفَادَهَا هَذَا الكَلَامُ ، لَكِنَّهَا إِفَادَةٌ غَيْرُ وَضْعِيَّةٍ ، إِذْ لَمْ يُوَضَّعْ لِأَنَّ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَلَا يُفِيدُهَا ، وَإِنَّمَا وَضَّعَ لِلإِخْبَارِ عَن غَلامِ زَيْدٍ بِالْمَجِيئِ ، فَإِفَادَتُهُ أَنَّ لَزَيْدٍ غَلاماً عَرَضِيَّةٌ لَا وَضْعِيَّةٌ ، فَلَمْ يَكُنْ كَلَاماً من جِهَتِهَا ، وَالْعَقْلِيَّةُ كإِفَادَةِ كَلَامِ المُتَكَلِّمِ من (١) وَرَاءِ حَانِطٍ ، أَنَّ فِي ذَلِكَ المَوْضِعِ إِنْسَاناً حَيّاً ، فَإِنَّ هَذِهِ الإِفَادَةُ عَقْلِيَّةٌ لَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا النَّحْوِيُّ ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ فِي الإِفَادَةِ الَّتِي وَضَّعَ اللَّفْظُ لَهَا ، وَعَلَى هَذَا فَمِثَالُ النَّاطِمِ قَدْ أَحْرَزَ ذَلِكَ كُلَّهُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : (اسْتَقِم) مفيدٌ طَلَبَ الاستِقَامَةِ مِنَ المُخَاطَبِ بِالْوَضْعِ لَا بِالْعَرَضِ وَلَا بِالْعَقْلِ وَهَذَا كُلُّهُ حَسَنٌ إِنْ كَانَ النَّاطِمُ قَدْ قَصَدَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقَوْلُهُ : (وَأَسْمَ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الكَلِمِ) أَصْلُ هَذَا الكَلَامِ عَلَى مَا نَقَلَهُ

(١) ساقط من (١) .

ابن خَرُوفٍ (١) لَعَلَىٰ بَنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ :
 الْكَلِمُ اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحَرْفٌ ، فَتَنَظَّمَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى لَفْظِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ
 وَأَخَّرَ وَعَوَّضَ « ثُمَّ » مِنَ الْوَاوِ ، فَالْكَلِمُ فِي كَلَامِهِ مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَا قَبْلَهُ
 وَإِتْيَانُهُ بِثُمَّ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرَاخِي مَشْعَرٌ بِأَنَّهُ قَصَدَ التَّنْبِيهَ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ
 مُتَرَاخٍ عَنِ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى ، إِذْ لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ رُكْنًا
 لِلْإِسْنَادِ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْفَضَلَاتِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ مُعْطٍ فِي أَرْجَوِزَتِهِ (٢)

وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ يَلْفُظُ خَالٍ مِنْ عِلْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

وَيَعْنِي أَنَّ الْكَلِمَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ : اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحَرْفٌ ، لَا زَائِدٌ عَلَى هَذِهِ
 الثَّلَاثَةِ وَالِدَلِيلُ الْقَاطِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْإِجْمَاعُ وَالِاسْتِقْرَاءُ ، وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ
 فِي أَعْيَانِ بَعْضِ الْكَلَامِ أَهَى مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ أَوْ الْأَفْعَالِ أَوْ الْحُرُوفِ فَلَا
 يَعُودُ بَخْلَافٍ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذْ لَمْ يَخْرُجُوا فِي ذَلِكَ عَنِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ
 كَاخْتِلَافِهِمْ فِي (لَيْسَ) أَهَى فَعْلٌ أَمْ حَرْفٌ ؟ ، وَفِي (الْكَفِّ وَاللَّامِ)
 الْمَوْصُولَةِ أَهَى اسْمٌ أَمْ حَرْفٌ ؟ وَفِي (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ أَهَى اسْمٌ أَمْ
 فَعْلٌ ؟ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمَا أَتَى بِهِ النُّحَوِيُّونَ مِنْ أُدْلَةٍ الْإِنْحِصَارِ / ١٨/
 الدَّائِرَةِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ كَقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ : إِنْ الْكَلِمَةُ إِمَّا أَنْ تَصْلَحَ لِأَنَّ

(١) ابن خروف : (٥٢٤ - ٦٠٩ هـ)

هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، إمام من أئمة النحو بالاندلس شارح
 كتاب سيبويه وجمل الزجاجة وغيرهما ، لازم الإمام ابن طاهر الإشبيلي وغيره ويرع في
 النحو .

أخبره في جنوة الاقتباس : ٣٠٧ ، وبغية الوعاة : ٢٠٣/٢ ، وخط السيوطي وغيره بين
 الإمام ابن خروف هذا وبين سميهِ الشاعر الأديب أبو الحسن نظام الدين علي بن محمد
 بن خروف . النحوى أندلسى لم يرحل على حين أن الشاعر رحل إلى دمشق وأقام بها .
 وتحول إلى القاهرة وناظر الشعراء وله معهم ملح ونوادر .

(٢) ألفية ابن معطٍ : ورقة : ٦ (تيمورية) ، وشرح الرعيى عليها : ٢٦/١ (أكسفورد) .

تكون ركناً للإسنادِ أولاً ، فإن لم تصلح فهي الحَرْفُ ، وإن صَلَحَتْ فإن قبلت
الإسنادَ بطرفيه فهي الاسمُ وإلا فهي الفعلُ ، فضعيفٌ وغيرُ ثابتٍ عند
الامتحان ، وتأملُ كلام ابن الحَاجِّ (١) في كتابه المؤلَّف على (المَقْرَب)
(٢) على أنْ بَعْضُهُمْ (٣) قد زَادَ نوعاً رابعاً وسَمَاءَ الخَالِفَةِ ، وعنى بذلك
أَسْمَاءَ الأفعالِ كأنها عندَ هذا القَائِلِ لَيْسَتْ بداخلة تحت واحد من الثلاثة ،
وذلك قولٌ غيرُ صحيحٍ لِقِيَامِ الإجماعِ قَبْلَهُ على خلافِ قوله إذ هو فيما أَحْسِبُ
مُتَأَخِّرٌ جداً عن أهلِ الاجتهادِ الْمُعْتَبَرِينَ من النُحَوِيِّين ، ولأنَّ خَوَاصَّ الأَسْمَاءِ
مَوْجُودَةٌ لأَسْمَاءِ الأفعالِ ، فكيف يدعى خُرُوجُهَا عن الأَسْمَاءِ ، وتَسْمِيَتُهَا أَسْمَاءَ
أفعالٍ يدلُّ على ذلك أيضاً ، فإن قيلَ : أينَ الإجماعُ وقد خالف (٤) الفَرَاءُ في
المسألة وهو من الصُّدُرِ الأول الذين لا يَنْعَقِدُ إجماعُ دونهم ، لأنه في الكوفيين
نظيرُ سيبويه في البصريين ، ألا تَرَى أَنَّهُ يقول في (كِلَا) إِنَّهَا لَيْسَتْ : باسمِ
ولا فعلٍ ولا حرفٍ ، بل هي بين الأَسْمَاءِ والأفعالِ ، فهي إِذَا عِنْدَهُ نوعٌ رابعٌ ؟
فالجَوَابُ : أنْ قولَ الفَرَاءِ في (كِلَا) هو الوَقْفُ عن الحُكْمِ عليها بأنَّها

(١) ابن الحاج (- ٦٥١ هـ)

أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ، قرأ على أبي علي الشلوطين وطبقته ، له أمال على
سيبويه ، والإيضاح ، ونقود على الصحاح والمقرب وغيرها .
أخباره في : بغية الوعاة : ٢٥٩/١ .

(٢) سماء السيوطي في البغية : ٢٥٩/١ : ' الإيرادات على المقرب ' ولا أعلم له وجوداً .

(٣) هو ابن صابر الأندلسي ، قال السيوطي في بغية الوعاة : ٢١١/١ أحمد بن صابر أبو جعفر
النحوي الذاهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعاً ، وسماء الخالفة .

قال : قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير ورأى ابن صابر هذا في التثنييل والتكميل ١ / ورقة ٨
(الأسكوريال) قال : وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن أبي جعفر بن صابر أنه
كان يذهب إلى أن ثم رابعاً وهو الذي نسميه نحن اسم فعل ، وكان يسميه خالفة ، إذ ليس هو
عنده واحد من الثلاثة حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستفراق .

(٤) لم أعثر على رأي الفراء هذا فيما لدى من مصادر .

اسمٌ أو فعلٌ لما تَعَارَضَتْ عنده فيها أدلةُ الاسميةِ وأدلةُ الفعليةِ ، فلم يحكم عليها بِشَيْءٍ ، لا أَنَّهُ حَكَمَ عليها بِأَنَّهَا غَيْرُ الثَّلَاثَةِ ، فالوَقْفُ ليس بحكم وإنْ عُدَّ في الأصول قولاً ، وإذا تَأَمَّلْتَ كلامَهُ وجدتَ الأمرَ كَذَلِكَ ، فَطَالَغَ في اسم ثَعْلَبٍ من " طَبَقَاتِ النُّحَوِيِّينَ " (١) للزُّبَيْدِيِّ (٢) .

وقوله : (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) الضَّمِيرُ في " واحدة " يعود على الكَلِمِ ، وأعاد عليه ضميرَ المَذْكُورِ ، لأنَّ الكَلِمَ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ كَسَائِرِ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ ، فَتَقُولُ : هو الكَلِمُ ، وهى الكَلِمُ ، كما تقولُ : هو النُّخْلُ وهى النُّخْلُ ، فقد قالَ تَعَالَى (٣) : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ وفي موضعٍ آخرَ (٤) : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ وَيَعْنِي أَنَّ الكَلِمَ جَمْعُ وَاحِدِهِ كَلِمَةٌ والكَلِمَةُ في اصطلاح النُّحَوِيِّينَ : هى اللفظة الدَّالَّةُ على مَعْنَى ، فكلُّ واحدٍ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ كَلِمَةٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها لَفْظَةٌ دَالَّةٌ على مَعْنَى ، والكَلِمَةُ على وزنِ النَّبَقَةِ هى لُغَةٌ أَهْلِ الحِجَازِ ، وَجَمَعَهَا كَلِمٌ كَنَبَقٍ ، وَأَمَّا التَّمِيمِيُّونَ فيقولون : كَلِمَةٌ على وزنِ سِدْرَةٍ ، وَيُؤَافِقُونَ الحِجَازِيَّينَ في الجَمْعِ .

(١) طبقات النحويين للزبيدي : ١٢٣ (ترجمة الفراء لا ثعلب كما قال المؤلف) .

(٢) الزبيدي : (٣١٦ - ٣٧٩) .

هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي عالم بالنحو واللغة أخذ عن أبي علي القالي وغيره ، أخباره في : بغية الملتبس : ٥٦ ، معجم الأدباء : ١٨/٦ هـ .

(٣) سورة الحاقة : آية : ٧ .

(٤) سورة القمر : آية : ٢٠ .

وقال ابنُ جُنِّي (١) : إِنَّ التَّمِيمِيَّينَ يَقُولُونَ : كَلِمَةٌ وَكَلِمٌ ، كَسِدْرَةٍ وَسِدْرٍ وَاسْتَعْمَلَ اللَّغَتَيْنِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ، وَحَكَى الْفَرَّاءُ (٢) فِيهَا ثَلَاثَ لُغَاتٍ : كَلِمَةٌ وَكَلِمَةٌ وَكَلِمَةٌ كَوِزِقٍ وَوِزِقٍ وَوَدَقٍ . ثُمَّ قَالَ النَّاسُ : (وَالْقَوْلُ عَمَّ) أَيْ : عَمَّ جَمِيعٌ مَا تَقَدَّمَ يَعْنِي أَنَّهُ يُطْلَقُ الْقَوْلُ عَلَى الْكَلَامِ وَيُطْلَقُ عَلَى الْكَلِمِ وَعَلَى الْكَلِمَةِ فَقَوْلُكَ : قَامَ زَيْدٌ كَلَامٌ وَقَوْلُ ، وَقَوْلُكَ (زَيْدٌ وَعَمَرٌ) كَلِمٌ وَقَوْلُ ، وَقَوْلُكَ : زَيْدٌ كَلِمَةٌ وَقَوْلُ أَيْضًا ، فَالْقَوْلُ أَعْمٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا . وَبِالْجُمْلَةِ فَالْقَوْلُ يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ مَلْفُوظٍ بِهِ ، سِوَاهُ كَانَ مُفْرَدًا أَمْ مُرَكَّبًا ، مُفِيدًا أَمْ غَيْرَ مُفِيدٍ .

وَقَوْلُهُ : (وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ) اسْتَعْمَلَ هَاهُنَا كَلِمَةً عَلَى لُغَةِ التَّمِيمِيَّينَ كَمَا ذَكَرْتُهُ . وَمَعْنَى : (يَوْمٌ) يُقْصَدُ . يُقَالُ : أُمُّ الرَّجُلِ الشَّيْءُ يَوْمُهُ إِذَا قَصَدَ نَحْوَهُ ، يُرِيدُ أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْكَلَامِ التَّامِّ وَيُقْصَدُ بِهَا قَصْدُهُ وَهَذَا الْإِطْلَاقُ لُغَوِيٌّ ، لَا اصْطِلَاحِيٌّ ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدَ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٣) ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ / ، يَعْنِي ١٩/ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٤) ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى (٥) : ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾ ، يَعْنِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ . وَفِي الْحَدِيثِ (٦) : (الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ) وَفِي الصَّحِيحِ (٧) : أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَبِيدٌ (٨) :

(١) الخصائص : ٢٥/١ ، ٢٧ .

(٢) رأى الفراء في الصحاح : (كلم) قال : وحكى الفراء فيها ثلاث لغات .

(٣) سورة التوبة : آية : ٤٠ .

(٤) سورة الفتح : آية : ٢٦ ، وتكررت الآية في (١) .

(٥) سورة الزخرف : آية : ٢٨ .

(٦) الحديث في مسند الإمام أحمد : ٣٧٤/٢ .

(٧) الحديث : البخارى : ٥٢/٤ . بلفظ مختلف .

(٨) ديوان لبید : ٢٥٦ والبيت بتمامه :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وَالْكَلِمَةُ أَيْضًا : الْقَصِيدَةُ بِطَوِيلِهَا يُقَالُ : كَلِمَةُ فُلَانٍ بِمَعْنَى قَصِيدَةِ فُلَانٍ .

* * *

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَأَنْ وَمُسْتَدْرِكٌ لِلْأَسْمِ مَيِّزُهُ حَصَلَ

جَرَتْ عَادَةُ النُّحَوِيِّينَ أَنْ يَعْرِفُوا هَؤُلَاءِ الْكَلِمَ بِطَرِيقَيْنِ :

أحدهما : طَرِيقُ الْحَدِّ ، وَالْآخَرُ : طَرِيقُ التَّعْرِيفِ بِالْخَوَاصِّ ، وَقَصْدُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ ظَاهِرُ الدُّخُولِ فِي الْحَدِّ ، وَضَرْبٌ غَيْرُ ظَاهِرِ الدُّخُولِ فِيهِ ، لِعَدَمِ ظُهُورِ ذَاتِيَّاتِهِ بِسَبَبِ شَبْهِهِ بِغَيْرِهِ ، وَالْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْرِفُ بِالذَّاتِ ، أَرَادُوا أَنْ يَتِمَّ قَصْدُ التَّعْرِيفِ مَعَ ذَلِكَ بِالْخَوَاصِّ وَالْأَحْكَامِ ، وَذَلِكَ أَنَّ النُّحَوِيِّينَ إِنَّمَا حَكَمُوا لِلضَّرْبِ الثَّانِي بِالْحَاقَةِ بِالضَّرْبِ الْأَوَّلِ : لِأَنَّهُمْ وَجَدُوا أَحْكَامَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ جَارِيَةً فِي الضَّرْبِ الثَّانِي ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا ادَّعَوْا أَنَّهُ مِنْهُ ، بَلْ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَدَّ تَمْيِيزُ (١) لِلْمَحْدُودِ مِنْ جِهَةٍ مَعْنَاهُ ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْخَوَاصِّ تَمْيِيزٌ لَهُ مِنْ جِهَةٍ لَفْظِهِ ، وَتَعْرِيفُ النُّحَاةِ بِالْأَمْرِ الْمَعْنَوِيِّ إِنَّمَا يَكُونُ مَقِيدًا بِاللَّفْظِ : لِأَنَّ نَظَرَهُمْ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ فِي اللَّفْظِ ، وَبِالْقَصْدِ الثَّانِي فِي الْمَعْنَى ، فَلَمَّا عَرَفُوهُ بِمَالِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَرَادُوا أَنْ يَعْرِفُوهُ بِمَالِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، وَلَمَّا كَانَ التَّعْرِيفُ بِمَالِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ أَقْرَبَ إِلَى الْقَصْدِ النُّحَوِيِّ وَأَسْهَلَ عَلَى الْمُبْتَدِئِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِالْخَوَاصِّ اجْتِزَأَ النَّظْمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهِ فَقَالَ : (بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ إِلَى آخِرِهِ) أَمَّا الْجَرُّ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عَمَلِ الْجَارِ ، وَالْجَارُ مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمِ حَرْفًا كَانَ أَوْ اسْمًا ، فَكَذَلِكَ عَمَلُهُ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَجِئْتُ مِنَ الدَّارِ إِلَى

(١) فِي (١) تَعْيِين .

المَسْجِدِ ، وجاعى غُلامُ زَيْدٍ ، وصَاحِبُ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ خَلْفَ دَارِ زَيْدٍ ، وما أَشْبَهَ ذلكَ ، ووجهُ اختصاصه بالاسم يَتَبَيَّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فى قوله :

وَالاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

وما جاء من نحو قوله (١) :

وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ

وقول الآخر (٢) :

وَلِلَّهِ عَنْ يَشْفِيكَ أَغْنَى وَأَوْسَعُ

وقولهم (٣) : (نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ) ، وقولهم (٤) : (اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ) وما أشبه ذلك فقليلٌ فى كثيرٍ ، وأيضاً هو خارجٌ عن كلام الناظم حيث قال : (بالجرِّ) ولم يقل بحروفِ الجرِّ ، والجرُّ مفقودٌ فى هذه الشواهد وإن وجدت أدواته إلا أن يُقالَ : إنه أراد بحروفِ الجرِّ ، لكن حذفَ المُضاف ، فهذا خلافُ الظاهرِ فلا يدعى إلا بدليلاً ، وإن سلّمَ فذلك كله مؤولٌ ، فلم يعتَبرَ به ووكّل أمره إلى أبوابه ومَوَاضِعِهِ ، إذ ليس من قبيلِ ما يُنبئُ المُبتدئُ ولا من يليه عليه فى مثلِ هذا الموضع ، وقد تقدّم نحو هذا فى مسألة الكلام .

وأماً : (التَّنوين) فهو نونٌ ساكنةٌ مزيّدةٌ فى آخر الاسم لمعنى يختص به ، وإنما كان مختصاً بالاسم ، لأنه إمّا أن يدلّ على تعريف ما هو صالح للتذكير

(١) البيت

وهو فى الخصائص : ٣٦٦/٢ (وما زيد بنام) ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤٨/ ، وخزانة الأدب : ١٠٦/٤ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) ينظر : أمالى ابن الشجرى : ١٤٧/٢ ، والإنصاف : ٩٨/١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٥٨/٣ ، والأصول : ١٢/٢ ، ١٥ .

بَقَاءُ الْأَصَالَةِ ، وَهُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ ، وَالْأَصَالَةُ/ إِنَّمَا هِيَ لِلْاسْمِ فَلَا ٢٠/
يَلْحَقُ مَا يَدُلُّ عَلَى بَقَائِهَا غَيْرُهُ نَحْوُ : ابْنٌ وَرَجُلٌ وَزَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَإِمَّا أَنْ
يَدُلُّ عَلَى تَنْكِيرِ مَا هُوَ صَالِحٌ لِلتَّعْرِيفِ وَهُوَ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ ، فَلَا يَلْحَقُ
غَيْرَ الْاسْمِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْغَيْرِ نَحْوُ : صَبَّ وَمَهْ أَفْ ، وَإِمَّا أَنْ
يَكُونَ عَوْضاً مِنْ مِضَافٍ إِلَيْهِ ، فَلَا يَلْحَقُ غَيْرَ الْاسْمِ لاختصاص
الإضافة به نَحْوُ : يَوْمٌ مَذْذٍ وَحَيْثُ نَذِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ دَلِيلاً عَلَى مَقَابَلَةِ جَمْعٍ
مَوْثُقٍ بِجَمْعٍ مَذْكَرٍ ، فَلَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْاسْمِ : لِأَنَّ الْجَمْعَ لَا يَكُونُ فِي
غَيْرِهِ نَحْوُ : مُسْلِمَاتٍ وَهِنْدَاتٍ ، وَأَمَّا التَّنْوِينُ اللَّاحِقُ عَوْضاً مِنْ مَدَّةٍ
الْإِطْلَاقِ نَحْوَ قَوْلِ جَرِيرٍ (١) أَنْشَدَهُ سَيِّبُوهِ : (٢)

أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلٌ وَالْعِتَابِ نَ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

والتَّنْوِينُ الْمُسَمَّى بِالْفَالِي نَحْوَمَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ فِي
(كِتَابِ الْقَوَافِي) (٣) لِرُؤْيَةِ بَنِ الْعَجَّاجِ (٤) :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيُ الْمُخْتَرَقِنِ

فَهُمَا غَيْرُ مُخْتَصَيْنِ بِالْاسْمِ : لِأَنَّ الرُّوْيَ قَدْ يَكُونُ بَعْضُ فِعْلٍ وَبَعْضُ
حَرْفٍ ، كَمَا يَكُونُ بَعْضُ اسْمٍ ، وَلَا يُعْتَرِضُ عَلَى النَّظْمِ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يُبْنَى
فِي التَّنْوِينِ عَلَى الْغَالِبِ فِي الْكَلَامِ ، وَالْغَالِبُ فِي الْكَلَامِ مَا اخْتَصَّ
بِالْاسْمِ فَاكْتَفَى بِهِ ، وَأَمَّا النَّدَاءُ وَهُوَ مَمْدُودٌ فَاتَى بِهِ مَقْصُوراً لِحُضُورَةِ
الْوِزْنِ فَمُخْتَصٌّ بِالْأَسْمَاءِ أَيْضاً ، وَهُوَ تَصْوِيتُكَ بِمَنْ تُرِيدُ إِقْبَالَهُ عَلَيْكَ
لِتُخَاطَبَهُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ ، وَوَجْهُ اخْتِصَاصِهِ بِالْأَسْمَاءِ أَنَّ الْمُنَادِيَ

(١) ديوان جرير : ٦٤ .

(٢) الكتاب : ٢٩٩ / ٢ .

(٣) كتاب القوافي للأخفش : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ .

(٤) ديوان رؤية بن العجاج : ١٠٤ .

مفعول فى المَعْنَى ، لأنَّ معنى يا زَيْدُ : أُنَادِى زَيْدًا أو أَدْعُو زَيْدًا ، والمفعولية من خَصَائِصِ الاسمِ ، فَكَذَلِكَ النِّدَاءُ ، وما جَاءَ من نحو : (يا نِعَمَ المَوْلَى ويا نِعَمَ النُّصَيْرِ) وقِرَاءَةِ الكِسَانِي (١) : ﴿ أَلَا يَا سَجْدُوا ﴾ (٢) وقولِ الرَّاجِزِ (٣) :

يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسَلَمَى ثُمَّ اسَلَمَى

ونحو ذلك فغيرُ داخلٍ على الناظم ، إذ لم يجعلِ الخاصَّةُ هى حرفَ النِّدَاءِ وإنما جعلها نَفْسَ النِّدَاءِ ، ونِدَاءُ هذه الأشياءِ لا يَصِحُّ ، إذ لا يُنَادَى إِلَّا مَنْ يُجِيبُ . أو مَنْ يُقَامُ مُقَامُهُ كالمندوب ، وأيضاً كلُّ ما جَاءَ من ذلك أصله وجودُ المُنَادَى فى اللَّفْظِ ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضَ لَهُ الحَذْفُ على ما هو مذكورٌ فى بابِه فلا يُعْتَرَضُ بِهِ . وأما (أَل) وهى أداةُ التَّعْرِيفِ المُعَبَّرِ عنها بالألفِ واللامِ ، - وإنما عُبِّرَ عنها " بأل " اختصاراً - فمختصةٌ أيضاً بالأسماءِ على جَمِيعِ وجوهها من كونها لتعريفِ العَهْدِ أو الجِنْسِ أو زائدةٌ أو موصولةٌ أو غيرَ ذلك من أقسامها ، وذلك أَنَّ المقصودَ بها التَّعْرِيفُ ، والفعل لا يَتَعَرَّفُ لَأَنَّ مدلوله جِنْسٌ ، فهو أبدأُ مُبْهَمٌ فى جنسه ، وإذا جاءت زائدةٌ فإنما تَدْخُلُ على ما كان شأنها أَنْ تَدْخُلَ عليه ، وهو الاسم كقولِ ابنِ مِيَادَةَ (٤) :

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ الِيزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

وكذلك الموصولة : لأنها للتَّعْرِيفِ أيضاً ، وإن جَرَى مع ذلك كونها موصولةً إذ ليس المَعْنَيَانِ بِمُتَنَافِيَيْنِ ، ولا يُعْتَرَضُ عليه بِهَا ، وإن كانَ قَدْ أَجَازَ أَنْ تَدْخُلَ على الأفعالِ اختصاراً على ما سَيَأْتِى ، وقد جَاءَ ذلك فى الشَّعْرِ

(١) انظر السبعة لابن مجاهد : ٤٨٠ وإيضاح الوقف والابتداء : ١٦٩/٨ .

(٢) سورة النمل : آية : ٢٥ .

(٣) هو العجاج ، انظر ديوانه : ٤٤٢/٨ .

(٤) شعر ابن ميادة : ٨١ .

على وجه الضرورة عند غيره نحو ما أنشده أبو زيد (١) من قول ذي
الخرق الطهوي (٢) :

يَقُولُ الْخَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدُعُ
وَلَا يَدْخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ (٣) :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

لأن الناظم قد نص على أن /دخولها على الفعل قليل، ألا تراه/ ٢١
كيف قال في باب الموصول : (وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلِيلٌ) . وأما
دخولها على الجملة فقد اتفق الجميع على شذوذه فلا يعتد به وعلى
الجملة فدخول الألف واللام على الاسم واختصاصها به هو الشهير
والكثير ، فيكفي في كونها معرفة .

وأما قوله : (وَمُسْنَدٌ لِلْاسْمِ) فَمُسْنَدٌ فِيهِ اسْمٌ مُصَدَّرٌ مِنْ أَسْنَدٍ
إِسْنَادًا ، أى وإسنادٍ للاسم ، وهو مجرور عطفاً على ما قبله ، واللام
في الاسم بمعنى إلى ، والاسناد إلى الاسم هو الإخبار عنه ، وقد عرفه
ابن مالك بأنه تعليق خبرٍ بمخبرٍ عنه ، أو طلب بمطلوبٍ منه ، يعنى أن من
خصائص الاسم أن يُسند إليه ، بخلاف الفعل والحرف ، فإنهما ليسا
كذلك . أما الفعل فيُسند ، لكن لا يُسند إليه ، أى يُخبر به ولا يُخبر عنه .

(١) النوار : ٢٧٦ .

(٢) انظر أيضاً شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٢ ، والخزانة : ١٤/١ ، ٤٧٧/٢ ، ونو
الخرق الطهوي هو : خليفة بن حمل بن عامر شاعر جاهلي . أخباره في الخزانة : ٢٠/١ ،
والمؤتلف والمختلف : ١٠٩ ، ١١٩ .

(٣) لم ينسب إلى قائل معين . أورده ابن عصفور في ضرائر الشعر : ٢٨٩ ، وأورده ابن مالك
في شرح التسهيل : ٣٤/١ ، وشرح الكافية : ٢٠١/١ .

وَأَمَّا الْحَرْفُ فَلَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ ، أَيْ : لَا يُخْبَرُ بِهِ وَلَا (يُخْبَر) عَنْهُ ، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُمَا لَا يَقْبَلُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ضَحَكَ خَرْجٌ ، أَوْ كَتَبَ يَنْطَلِقُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى ، وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ لَوْ قُلْتَ هَلْ زَيْدٌ أَوْ زَيْدٌ هَلْ ، وَهُوَ أَجْدَر ، فَإِنْ وَرَدَ إِسْنَادٌ إِلَى غَيْرِ الْأِسْمِ فَعَلَى تَأْوِيلِ الْأِسْمِ فَقَوْلُهُمْ : تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ " تَسْمَعُ " فِي اللَّفْظِ مَخْبَرًا عَنْهُ بِخَيْرٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنُهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ فَقَاعِلٌ " بَدَأَ " فِي اللَّفْظِ " لَيْسَجْنُهُ " ، وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ كَثِيرٌ ، فَهَذَا كُلُّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ عَلَى النَّظْمِ ، لِأَنَّ الْإِسْنَادَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ ، وَالْإِخْبَارُ عَنِ الْفِعْلِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَا يَصِحُّ ، فَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ فِيهَا مَفْقُودٌ ، وَإِذَا حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَاهُ صَارَ الْإِسْنَادُ فِيهِ إِلَى الْأِسْمِ فَشَمَلَهُ تَعْرِيفُهُ ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، فَعَلَى كِلَا الْعَتَبَارَيْنِ تَعْرِيفُهُ صَحِيحٌ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِسْنَادَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ عَلَى وَجْهَيْنِ : إِسْنَادٌ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَإِسْنَادٌ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ .

فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ الْمُخْتَصُّ عَنْدهُ بِالْأَسْمَاءِ وَيُسَمَّى إِسْنَادًا حَقِيقِيًّا وَإِسْنَادًا وَضَعِيًّا كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ فَاضِلٌ ، فَإِنَّمَا أَخْبَرْتَ بِالْفَضْلِ عَنْ مَدْلُولِ زَيْدٍ لَا عَنْ لَفْظِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَصُّ عَنْدهُ بِالْأَسْمَاءِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَيَصِلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلِمِ . فَيَصِلُحُ لِلْأِسْمِ نَحْوُ زَيْدٌ مُعَرَّبٌ ، وَلِلْفِعْلِ نَحْوُ قَامَ : فَعَلٌ مَاضٍ وَلِلْحَرْفِ نَحْوُ " فِي " حَرْفُ جَرٍّ ، وَأَيْضًا

(١) سورة يوسف : آية : ٢٥ .

يصلح للجُملة نَحْو: " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ " (١)
وهذا المَنْزَعُ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَرَفِيُّ (٢) ، واستَحَسَنه ابنُ هانِيٍّ (٣) من شَيْوُخِ
شَيْوُخِنَا ، وهم في ذلك مُخَالِفُونَ لِجَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ ، فَلَيْسَ الْإِسْنَادُ عَنْدهُمْ إِلَّا
على وجهٍ واحدٍ وهو الْإِسْنَادُ الْحَقِيقِيُّ فَكُلُّ لَفْظٍ أُسْنِدَ إِلَيْهِ إِنَّمَا أُسْنِدَ إِلَى
مَعْنَاهُ فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فإِسْنَادُ الْقِيَامِ إِنَّمَا هو لمدلولِ زَيْدٍ ، لا لِمُجَرَّدِ
لَفْظِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ عَنْدهُمْ نُوْزَيْدٍ قَائِمٌ ، أَيْ مدلولِ هَذَا اللَّفْظِ قَائِمٌ ، ثُمَّ يَتَّبِعُونَ
فَيَنْسَبُونَ الْإِسْنَادَ إِلَى اللَّفْظِ مَجَازاً ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ إِذَا قُلْتَ : قَامَ فِعْلٌ
مَاضٍ ، فَعِبَارَتُكَ لَفْظٌ مدلوله الْفِعْلُ الْمَعْلُومُ الَّذِي هو قَامَ الدَّالُّ على الْحَدَثِ
وَالزَّمَانِ الْمَاضِي ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ هو نَفْسُ عِبَارَتِكَ ، بَلْ هو مَدلولُهَا ، وَكَذَا
الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْبَابِ .

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَالْإِسْنَادُ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ هو الْحَقِيقِيُّ بِلَا بُدٍّ ، لِأَنَّهُ
جَعَلَهُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمِ ، فَهُوَ بِذَلِكَ مُوَافِقٌ لِلنَّاسِ ، وَمُخَالَفٌ لِمَذْهَبِهِ

(١) الْحَنِيتُ فِي مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد : ١٥٦/٥ .

(٢) الْقَرَفِيُّ : (٢ - ٦٨٤ هـ)

أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَرَفِيُّ شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ ، مِنْ أَشْهُرِ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ فِي
الْقَرْنِ السَّابِعِ فَقِيهٌ أَصُولِي نَحْوِي : أَخْبَارُهُ فِي : الدِّيْبَاحِ الْمَذْهَبِ : ٦٢ .

(٣) ابْنُ هَانِيٍّ : (١ - ٧٣٣ هـ)

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ هَانِيٍّ اللَّخْمِيُّ السَّبْتِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِمَامٌ مِنْ أئِمَّةِ النُّحُوِّ وَقَرَضَى " بَارِعٌ وَمُؤَرِّخٌ ،
أَصْلُهُ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَنَزَلَ سَبْتَةً وَبِهَا تَوَفَّى .

أَخْبَارُهُ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءِ : ٢١١/٢ ، وَبِغْيَةِ الْوَعَاةِ : ١٩٢/١ . لَهُ شَرْحٌ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ مَوْجُودٌ
فِي مَرْكَزِ الْبَحْثِ (قِطْعَةٌ مِنْهُ) وَقِطْعَةٌ أُخْرَى فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ فِي الرِّيَاضِ .

وَيُظَلَبُ عَلَى ظَنِّي أَنْ نَسْخَةَ شَرْحِ التَّسْهِيلِ الْمَجْهُولَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْمَكْتَبَةِ الْحَمَزَاوِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ هِيَ
مِنْ تَأْلِيفِ ابْنِ هَانِيٍّ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فى " التسهيل " (١) و " شرحه " (٢) ، بدليل إطلاقه (هنا) ، إذ لو / كان ٢٢ /
بمذهبه هنا موافقاً له هناك لجعل الإسناد إلى المعنى كما
جعله فى " التسهيل " وإلا دخل عليه فى التعريف الفعل والحرف
والجملة ، وهو لم يفعل ذلك ، بل قال : (ومُسْنَدٌ للاِسْمِ) فنسب الإسناد
إلى الاسم ولم ينسبه إلى المسمى ، فعلم بذلك موافقته للجماعة ، وهو
المذهب الصحيح ، والدليل عليه أمران .

أحدهما : الإجماع قبله وقبل من وافقه على أن غير الاسم لا يخبر
عنه .

والثانى : أن يقال له إذا قلت : قام فعل ماضٍ ، فما إعرابُ قام ؟
فلامحيص له عن أن يقول : مبتدأ ، وهو عين التناقض فى مذهبه ؛ لأنه
زعم أولاً أنه فعل ثم أقر بأنه مبتدأ ، والمبتدأ فى مذهبه لا يكون
فِعْلاً ولا حرفاً ولا جملة ، فصَحَّ أن مذهبه متناقض فى المسألة ،
وكذلك إذا قلت : " فى " حرف جر ، و " لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من
كنوز الجنة " القول فى الجميع واحدٌ وقوله : (ومُسْنَدٌ للاِسْمِ مَيِّزُهُ
حَصْلُ) مَيِّزُهُ : مُبْتَدَأٌ ، خبره حَصَلَ ، و (بالجر) متعلقٌ بحصل ،
والتقدير : مَيِّزُهُ حَصْلُ بالجر والتثوين ، وكذا إلى آخره ، وفى هذا الكلام
وضع الظاهر موضع المضمَر ، والمُضمَر موضع الظاهر ، فأصلُ
الكلام أن يقول : مَيِّزُ الاسم حَصْلُ بالجر والتثوين والنداء ، وأل وإسناد
إليه ، لكن لما افتقر إلى التقديم والتأخير لأجل الوزن عوض من المضمَر
فى " له " الظاهر لتقدمه فى اللفظ . ومن الظاهر فى ميز الاسم
المضمَر ليكون عائداً على ما قبله .

(١) التسهيل : ٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١٣/١ .

ويُروى : (وَمُسْنَدٌ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ) وهو بمعنى الأول إلا أن في إعرابه إشكالاً فيصعب تنزيله بسبب ذلك على المعنى المراد فانظر فيه ، وذلك أن قوله : (للإسم) إما أن يجعله خبر المبتدأ الذي هو تَمْيِيزٌ فيتعلق حينئذٍ باسم فاعلٍ مقدّرٍ ، و " حَصَلَ " في موضع الصفة لتَمْيِيزٍ ، كأنه قال : (للإسم) تَمْيِيزٌ حاصلٌ بالجر والتثنية وكذا وكذا والإسناد ، والمعنى على هذا غير صحيح إذ الإسناد من حيث هو إسنادٌ غير مختصٍّ بالإسم لاشتراك الفعل معه فيه ، فالإسم يتعلّق به الإسناد من جهتين ، والفعل يتعلّق به من جهة واحدة ، وهو كونه يقع مسنداً إلى غيره فليس بخالٍ من الإسناد كالحرف ، فالإسناد ليس بمعرفٍ للإسم على هذا التقدير .

وإما أن تجعل " للإسم " متعلّقاً بمسندٍ وتمييز مبتدأ خبره حَصَلَ ، كأنه قال : تَمْيِيزٌ حَصَلَ بالجر والتثنية وكذا والإسناد للإسم ، والمعنى على هذا أيضاً لا يتم ، لأن التمييز لا يدري لماذا هو ، أَلِلْإِسْمِ أم للفعل أم للحرف ؟ والمراد تمييز الاسم بخصوصه عن غيره ، وليس في اللفظ ما يعين ذلك ، والكلام مُحْتَمِلٌ للبحث فتأمل .
وعلى الجملة فالعبارة الأولى أحسن وأسلم من الاعتراض ، فلذلك اعتمدتها وبالله التوفيق .

فهذه خمس خواص تحيط بتعريف الأسماء جميعها أو أكثرها .
ولما أتى على تعريف الاسم بخواصه جعل يذكر للفعل مثل ذلك فقال :

بِنَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونٌ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي / ٢٣
تاء فعلت يحتمل أن تضبط بالثلاث ، لأن المقصود من الجميع واحد ، ويريد أن التاء التي تلحق آخر الكلمة ، على حد لاحقها

فِي فَعَلَتْ ، تُمَيِّزُ الْفِعْلَ عَنْ غَيْرِهِ ، لِأَنَّهَا لَا تَلْحَقُ إِلَّا الْفِعْلَ وَعَادَتُهُ أَنْ يُعْطَى الْأَحْكَامَ بِالْأَمْثَلَةِ وَ (يَقْرَر) ^(١) الْأَصُولُ بِهَا ، طَلَباً لِلِاخْتِصَارِ ، وَاتِّكَالاً عَلَى فَهْمِ الْمُرَادِ مِنْهَا ، وَيَعْبُرُ عَنْ هَذِهِ بِأَنْ يُقَالَ: الْإِتِّصَالُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْبَارِزِ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَيْضاً يَاءُ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ، وَهِيَ الْمُرَادَةُ بِقَوْلِهِ : (وَيَا أَفْعَلِي) أَيْ : الْيَاءُ الَّتِي تَلْحَقُ الْكَلِمَةَ عَلَى حَدِّ لِحَاقِهَا فِي أَفْعَلِي يَا هِنْدَ ، وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ الْيَاءُ الْلَاحِقَةُ فِي تَفْعَلِينَ ، فَمِثَالُ التَّاءِ فِي فَعَلْتَ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ وَكَذَلِكَ خَرَجْتُ وَقَمْتُ وَقَعَدْتُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَكُلُّ مَا لِحَقَّتْ هَذِهِ التَّاءُ فَهُوَ فَعْلٌ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عِنْدَهُ "لَيْسَ" وَ"عَسَى" فِعْلَيْنِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : لَسْتُ وَلَسْتُ وَلَسْتُ ، وَعَسَيْتُ وَعَسَيْتُ وَعَسَيْتُ ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، وَقَدْ خَالَفَ الْبَغْدَادِيُّونَ ^(٢) فِي "لَيْسَ" فَعَدُّوْهَا فِي الْحُرُوفِ لِمَا لِمُوَافَقَتِهَا فِي الْمَعْنَى .

(١) فِي الْأَصْلِ (يَقْدَر) .

(٢) ذَهَبَ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ ابْنُ السَّرَاجِ وَتَلْمِيذُهُ أَبُو عَلَى الْفَارِسِيُّ وَغَيْرُهُمَا . قَالَ أَبُو عَلَى فِي الْحَلِيَّاتِ : ١٧١ - ١٧٤ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْأَفْعَالِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ (لَيْسَ) بِلَا نُونٍ مُتَّصِلَةٍ بِعَلَامَةِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

* قَدْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي *

ثُمَّ قَالَ : وَلَا نَعْلَمُهُمْ حَذَفُوهَا مِنْ فِعْلٍ فِي اخْتِيَارٍ وَلَا ضَرُورَةٍ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي تَضْعِيفِ كَقَوْلِهِ :

* بِسَوْءِ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَئِنِي *

فَحَذَفُوهُمْ لَهُ مِنْ "لَيْسَ" كَحَذَفُوهُمْ لَهُ مِنْ "لَيْتَ" عَلَى أَنَّهُ جَارٍ عِنْدَهُمْ مَجْرَى مَا لَيْسَ بِفِعْلٍ ، كَمَا أَنَّ "لَيْتَ" كَذَلِكَ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ إِنَّمَا صِيغَتْ لِتَدُلَّ عَلَى الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ أَوْ الْآتِي ، فَلَمَّا خَلَّتْ "لَيْسَ" مِنْ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ عَلَى حَدِّ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَهَا ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مِثْلَهَا كَانَتْ دَلَالَتُهَا عَلَى نَفْيِ الْحَالِ كَدَلَالَةِ "مَا" الَّتِي لَا إِشْكَالَ أَنَّهَا حَرْفٌ .

ثُمَّ قَالَ : وَلَمْ يَكُنْ فِي "لَيْسَ" دَلَالَةٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ هَذِهِ الضَّرْبِ الثَّلَاثَةِ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِفِعْلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَأَنَّمَا أَجْرُوهَا مَجْرَى الْأَفْعَالِ فِي اللَّفْظِ كَمَا أَجْرُوا "مَا" مَجْرَاهَا وَكَمَا أَجْرُوا "إِنْ" وَأَخَوَاتِهَا مَجْرَاهَا .

وَانْظُرْ : الْأَزْهِيَّةُ : ٢٠٤ ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي : ٢٠٠ ، وَالْجَنَى الدَانِي : ١٩٩ ، وَالْمَغْنَى : ٣٢٥ .

وأما البصريون^(١) فهي عندهم في الأفعال اعتباراً بجريان أحكام الأفعال عليها ، ومن جملتها الاتصال بضمير الرفع البارز الذي عرف به الناظم ، ويدخل له أيضاً في الأفعال : هيت وهيت^(٢) وهيت وهيت وما أشبه ذلك ، وإن كانت عند غيره أسماء أفعال ، لأن مذهباً في غير هذا الكتاب أن ما لحقه ضمير الرفع البارز فهو فعل ، وإن كان ليس على صيغة الأفعال . ألا تراه قال في " التسهيل " ^(٣) في باب أسماء الأفعال والأصوات : وبروزه - يعنى الضمير - مع شبهها في عدم التصرف . يعنى شبه أسماء الأفعال دليل فعليته .

وتعريفه الفعل هنا بذلك يدل على أنه ذهب فيها إلى مذهبه في " التسهيل " وهو ظاهر ؛ لأن الضمائر البارزة إنما شأنها أن تحقق الفعل لا الاسم ، لكن قد وجه ابن جني بروز الضمير في اسم الفعل بأنها لما كانت دالة على الأفعال ونائبةً منابها ، وقويت الدلالة عليها حتى كأنها هي ، ظهر فيها الضمير في بعض الأحوال ، ليدل على قوة شبهها بالأفعال التي نابت عنها . قال : وأيد ذلك كون الموضع للأمر ، والأمر إنما بابه أن يكون للأفعال . قال : فتضارعت الحالان ، أعنى وقوع هذه الأسماء نائبةً عن تلك الأفعال ، وغلبة الأمر على الفعل فبرز ما برز من الضمير هنا في بعض الأحوال ، مناسباً لما هم بسبيله من إرادة الفعل الذي ناب الضمير له ، وتمكنه فيه ، هذا ما قال في توجيهه منضمّاً إلى معارض عارضه في دعوى الفعلية ، وهو أنها في الغالب غير جارية على أوزان الفعل كهيته ، وهيت ، وهيت وهجدر ، إذ يقال هكذا

(١) هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة ، الكتاب : ٢٨/١ ، ٢٧٦ .

(٢) ساقط من الأصل ومن (ت) .

(٣) التسهيل : ٢١٠ .

للوَاحِدِ ، مع أنها قد لحقتها الضمائر ، أمّا ما هو جارٍ على أوزانِ الفعلِ فلا إشكالٌ في دعوى الفعلية فيها ، إذا لحقتها الضمائر كهلُم في لغةِ بنى تميم ، فالحاصلُ أن سببَ الخلافِ تعارضُ الدليلين ، دليلُ الفعليةِ وهو بروزُ الضمير ، ودليلُ الاسميةِ وهو عَدَمُ الجريانِ في الغالبِ على أوزانِ الفعلِ ، فغلبَ ابنُ مالكَ جانبُ بروزِ الضميرِ وغلبَ ابنُ جنيٍّ ومن قالَ بقوله جانبُ عَدَمِ الجريانِ على الفعلِ .

ومثال الياءِ في/ (افعلى) قَوَاك : اضربى يا هندُ ، وقومى / ٢٤ واخرجى وأنتِ تضربين وتقومين وتخرجين وما أشبه ذلك ، فكلُّ ما لحقته هذه الياء فهو فعلٌ ، وعلى هذا يدخلُ له في قبيل الأفعال ما كان من نحو: اجدم وهب ويأى من أسماء الأصوات للحاقِ الياءِ المشبهة لياءِ افعلى . ومنه قولُ عدىِّ بنِ الرُّقاع (١) :

هَنْ عَجْمٌ وَقَدْ عَلِمَنْ مِنَ الْقَوِ ل هبى واجدمى ويأى وقومى (٢)

فهذه أصواتٌ لحقتها الياءُ المذكورة ، فحكمُ لها بحكم ما شأنها أن تلحقه وهو الفعل ، وابنُ جنيٍّ على مذهبه في أنها باقيةٌ على أصلها من الاسمية ، إلا أنها لحقتها من الضمائر الياءُ الدالةُ على التانيثِ اعتباراً بما تضمنته من معنى الفعل ، ومذهبُ النّاظمِ في : اجدمى ظاهرٌ

(١) عدى بن زيد بن مالك بن عدى بن الرقاع العاملى شاعر كبير مقدم عند بنى أمية معاصر لجريز ، كانت بينهما أماج ومتافرات توفى سنة ٩٥ هـ . أخباره في الأغاني : ١٧٢/٨ ، ١٧٧ ، ورغبة الأمل : ٥ / ٢١٢ .

(٢) ديوان عدى : ١٤١ ورواية الديوان :

..... هبى واجدمى وهابى وقومى

قال شارحه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - رحمه الله - ' اجدمى وهابى وقومى كل هذا زجر للخيل ' يراجع المخصص : ١٨٢/٦ .

لموافقته لوزن الفعل مع لحاق الضمير وكذلك " هَبَى " و " يَإَي " لموافقتها دعى ورامى بخلاف هَجِدَا وهَجِدْنَهُ وما أشبه ذلك ، فإن تعارض الدليلين فيها قائم .
واحمل على هذه الأشياء ما كان مثلاً .

وأما قوله : (وَأَتَتْ) فهو مَعْطُوفٌ عَلَى فَعَلَتْ ، أَى وَبَتَاءِ أَتَتْ ، يعنى أن التَاءَ اللاحقةَ آخرَ الكلمةِ على الصِّفَةِ التى هى عليها فى أَتَتْ من كونها ساكنةً لازمةً للسُّكُونِ فى أصلِها ، تَدُلُّ على أَنَّ تلكَ الكَلِمَةَ فَعَلٌ لا اسمٌ ولا حرفٌ ، ومثال ذلك قامت هندٌ وَقَعَدَتْ وَأَكَلَتْ وما أشبه ذلك ، ويدخل له فى حكم الفعليةِ بهذه الخاصةِ " نِعم " و " بئس " و " ليس " و " عسى " ، لأنك تقول : نعمت المرأةُ هندُ ، وكذلك بئست وليست وعست ، ولا يدخل عليه رُبْتُ وثُمْتُ من الحروف ، لأنَّ هذه التَاءَ غيرُ لازمةٍ للسُّكُونِ بل الأكثرُ فيها الفَتْحُ ، فهى غيرُ الأولى المُقَيِّدَةُ بالسُّكُونِ اللَّزِمِ الذى أعطاه المِثَالُ .

وقوله : (ونونٍ أَقْبَلَنَ) يعنى أَنَّ النُّونَ اللاحقةَ فى آخرِ أَقْبَلْ هى من خَوَاصِّ الفعلِ أيضاً ، تدلُّ على أَنَّ أَقْبَلْ وما أشبهه مما يَصِحُّ لحاقها له فعلٌ ، وهى نونُ التوكيدِ ، ونونُ التوكيدِ على نوعين : شَدِيدَةٌ وخَفِيفَةٌ ، فالشديدةُ : هى الممثل بها ، وفى معناها الخفيفةُ ، فكلتاها مُعْطِيَةٌ للمقصودِ من التَّمْيِيزِ ، وهذه النُّونُ تَدْخُلُ على الفِعْلِ الماضى وذلك قليلٌ ، وتَدْخُلُ على الفعلِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ ، فمثال الأول قول النُّبىِّ صَلَّى الله عليه وسلَّم : " فَإِذَا أَدْرَكْنُ أَحَدُكُمْ الدُّجَالَ .. الحديث " (١) ، فلحقت " أدرك " وهو ماضٍ ، وكذا ما أنشده فى " شرح التَّسْهِيلِ " (٢) :

(١) جاء الحديث بلفظ (فَإِذَا أَدْرَكْنُ واحداً منكم فليأت النهر ...) كنز العمال : ٣٠٥/١٤ .

(٢) شرح التسهيل : ١٣/١ .

دَامَنْ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا^(١)

فلحقت " دام " ولحاقها المضارع والأمر كثير نحو : لتقومن وأخرمن عمراً ، والمقصود بإتيانه بنون التوكيد في الخواص أن يدخل له مع سائر الأفعال فعلُ التعجب ، لأنه لم يدخل بخاصة من الخواص المذكورة ، ونون التوكيد تدخلُ عليه نحو ما أنشده ابن الأعرابي^(٢) .

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضِيَا صُرَيْمَةً فَأَحْرَبَهُ لَطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا
أَرَادَ وَأَخْرَيْنَ فَأَبْدَلَ النُّونَ الْخَفِيفَةَ أَلْفًا لِلْوَقْفِ ، وبهذا البيت استدلل في " شرح التسهيل " على فعلية (أفعل به) في باب التعجب ، وإذا لحقت هذه النون أحد الفعلين أعني فعلي التعجب ، ودلت على فعليته حمل عليه الفعل / الآخر وهو ما أفعله على ما يتبين ٢٥/ في موضعه إن شاء الله .

واعلم أن النون التوكيدية قد تدخل على الاسم لكن شاذاً في الشعر نحو ما أنشده ابن جني^(٣) :

أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

وَأَنْشَدَ أَيْضًا^(٤) :

(١) لم أعثر على قائله ، وهو في شرح العيني : ١٢٠/١ ، والتصريح : ٤١/١ وشرح أبيات المغني : ٤٣/٦

(٢) ابن الأعرابي المعنى هنا هو محمد بن زياد الأعرابي المشهور عند الإطلاق صاحب كتاب "النوادر" المتوفى سنة ٢٣١ هـ .

وقد أورد هذا البيت نقلاً عن ابن الأعرابي الأزهرى في التهذيب : ١٥٧/٨ والصفاني في التكملة : ٤٨٠/٦ ، وغيرهما ، والغضيا : مائة من الإبل والصريمة : تصوير صرمة - بكسر الصاد - وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين وصاحب الشاهد مجهول ، استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل : ١٤١/١ ، وابن عقيل في المساعد : ١٥٣/٢ وغيرهما .

(٣) أنشده ابن جني في الخصائص : ١٣٦/١ ، وفي المحتسب : ١٩٣/١ ، والبيت لرؤية بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٣ .

(٤) هو رؤية بن العجاج ، ديوانه : ١٧٩ .

أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

فليس بقادح في كون النون خاصة بالفعل ، فلا يعترضُ على الناظم به ، لأنه إنما بنى على المشهور من حالها ، مع أنها لم تدخل إلا على ما هو من الأسماء جارٍ على الفعل من جهة لفظه ومعناه ، وهو اسمُ الفاعل ، فكأنهم إنما أدخلوها على المضارع ، ولأجل هذا استغنوا عن الخبر في نحو : أقائم^(١) الزيدان لكان المبتدأ بمعنى الفعل . فصار الكلام كأنه مركبٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، فلم يأتوا بخبر المبتدأ اعتباراً بالمعنى ، على ما سيأتى ذكره إن شاء الله ، فإذا خصوصية النون بالفعل ظاهرة كما ذكر .

وقوله : (فِعْلٌ يَنْجَلِي) مُبْتَدَأٌ وخبرٌ ، وابتدأ بالنكرة لأنها غير مُرادَة بعينها كقولهم : رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأةٍ ، أو لأنَّ الجُمْلَةَ خارجةً مخرجَ الجوابِ لمن قال أَفِعْلٌ يَنْجَلِي بِشَيْءٍ ؟ فقال في الجواب : فعلٌ يَنْجَلِي بكذا وكذا ، أو لأنَّ النكرة هنا قد تقدم عليها شيءٌ من معمولات خبرها ، لأنَّ قوله : بتاء فعلت إلى آخره مُتَعَلِّقٌ بـ " يَنْجَلِي " ، فصار كقولهم : فيها أَسَدٌ رَابِضٌ ، فأسدٌ مبتدأ ورابضٌ هو الخبرُ ، وفيها مُتَعَلِّقٌ برابضٍ لقولهم : إن فيها أَسَدًا رَابِضًا .

و " يَنْجَلِي " معناه يظهر ويتبين من غيره ، وتقدير الكلام : فعلٌ يَنْجَلِي بتاء فعلت وأتت ، وياءِ افعلى ، ونون أقبلن .

وقصرتُ تا فعلت ويا افعلى ضرورةً ، وكان الأصلُ أن يقول : بتاء فعلت وأتت وياءِ افعلى ، وقد جاء مثله في الكلام شاذًا ، حكى الكسائي : شربت ما يافتي ، إلا أن الذي في كلام الناظم أمثلٌ لاعتماد الاسم على الإضافة فصار مثل قولك : فوزيدٍ ، وثو مالٍ ، ونحوهما ، بخلاف شربت ما يافتي ، والحاصل

(١) في (١) أمام .

أَنَّ النَّاظِمَ أَتَى بِأَرْبَعِ خَوَاصٍ لِلْفِعْلِ ، أَحَاطَتْ بِالتَّعْرِيفِ بِجَمِيعِ
الْأَفْعَالِ أَوْ أَكْثَرِهَا .

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمُ
وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزْ وَسِمُ بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمْرٌ فَهَمُ
وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَةِ وَحَيْهَلْ

لَمَّا عَرَفَ الْاسْمَ بِخَوَاصِهِ ، وَعَرَّفَ الْفِعْلَ كَذَلِكَ بِخَوَاصِهِ ، أَخْبَرَ أَنَّ
مَا عِداَهُمَا هُوَ الْحَرْفُ ، فَكُلُّ كَلِمَةٍ لَمْ يَصْلَحْ فِيهَا شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ
خَوَاصِ الْأَسْمَاءِ أَوْ خَوَاصِ الْأَفْعَالِ فَهِيَ حَرْفٌ ، وَهَذَا يَدُلُّ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى
أَنَّ تِلْكَ الْخَوَاصَ لَمْ يَشِذْ عَنْهَا شَيْءٌ فَعَلَيْكَ بِاخْتِيَارِ مَا التَزَمَ عَهْدَتِهِ .

وَمِثْلُ الْحَرْفِ بِثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ :

أَحَدُهَا : (هَلْ) وَهُوَ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ سَيِّبُويهِ (١) أَنَّهُ
بِمَعْنَى " قَدْ " وَهُوَ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ
مِنِ النَّوْعَيْنِ فَتَقُولُ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَهَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ وَهَلْ يَقُومُ زَيْدٌ ؟ فَلَ / ٢٦ /
يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا نَوْنُ الْآخِرِ .

وَالثَّانِي : (فِي) وَهُوَ حَرْفُ جَرٍّ ، أَصْلُ مَعْنَاهُ الظَّرْفِيَّةُ ، وَقَدْ يَأْتِي
لِمَعَانٍ أُخَرُ ذَكَرَهَا النَّازِمُ فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْاسْمِ
نَحْوُ : قَعَدْتُ فِي الدَّارِ وَفِي الْمَسْجِدِ ، وَلَا دُخُولَ لَهُ عَلَى الْفِعْلِ .

وَالثَّلَاثُ : (لَمْ) وَهُوَ حَرْفٌ جَزْمٌ يَنْفِي الْمَاضِي ، مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ لَا
دُخُولَ لَهُ عَلَى الْاسْمِ نَحْوُ : لَمْ يَقَمْ وَلَمْ يَخْرُجْ .

وَقَدْ أَتَتْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ عَلَى جَمِيعِ أَقْسَامِ الْحُرُوفِ ، إِذْ لَا يَخْرُجُ حَرْفٌ

(١) الْكِتَابُ : ٤٩٢ / ١ .

منها عن أن يكون مختصاً بالاسم أو بالفعل أو مشتركاً بينهما بثلاثة الأمثلة على ثلاثة الأقسام الحاصرة لأنواع الجنس ، وهو تنبيه حسنٌ وجميعها لا يصلح فيه شيءٌ من الخواص المتقدمة للأسماء والأفعال .

ولما كَمُلَ له التعريف بأنواع الكلمة وهي الاسم والفعل والحرف ، أخذ يبيِّن أنواع الفعل بخصوصه ويميِّز بعضها من بعض ، وهي الماضي والأمر والمضارع ، فقال : " فعلٌ مضارعٌ يلي لم " وفعلٌ مبتدأ خبره " يلي لم " وابتدأ بالكرة لأنه وصفها بقوله : مُضَارِعٌ ، و " لم " منصوب الموضع على المفعولية بـ " يلي " أى : يلي هذه الكلمة .

ويريد أن الفعل المضارع خاصته التي تميِّزه عن غيره صلاحيته لأن يقع بعد " لم " تابعاً لها من غير فاصلٍ بينهما ، هذا معنى (يلي لم) أى يصلح لذلك لا أنه يريد وجود ذلك فى الكلام نحو ما مثل به من قوله : (لم يشم) وهو من شَمَّ زيدٌ رائحة كذا يشمُّها ، الماضى على فَعَلَ - بالكسر - أصله شَمِمَ والمضارع على يفعل بالفتح ، والمصدر : شَمٌّ .

و (يلي) من ولى الشئ يليه ولايةً ، إذا تبعه على أثره ليس بينهما حاجزٌ ، والفعل المضارع هو ما فى أوله إحدى الزوائد الأربع المجموعة فى قولك : (أنيتُ) ، ويصلح لدخول البواقى عليه على جهة التعاقب نحو : اضرب ونضرب ويضرب وتضرب وما أشبه ذلك ، وإنما سُمى مضارعاً لمضارعة الاسم أى : لمُشابهته إياه من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، كما سيذكر فى الباب بعد هذا إن شاء الله تعالى (١) .

(١) فى الأصل فقط .

ثُمَّ قَالَ : (وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزٌ) مَاضِي مَفْعُولٌ بِـ " مِزٌ " وَـ " بِالتَّاءِ " مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا ، وَالتَّقْدِيرُ : مِزُ الْفِعْلِ الْمَاضِي بِالتَّاءِ . وَيُقَالُ : مَا زَ الشَّيْءَ مِنْ الشَّيْءِ يَمِيزُهُ ، وَمِيزٌ مِنْهُ غَيْرُهُ ، إِذَا أُبْرِزَهُ وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ ، وَمِنْهُ الْقِرَاعَتَانِ (١) : « حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ » وَ « حَتَّى يُمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ » .

وَقَصَرَ التَّاءُ ضَرُورَةً كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهَذِهِ عَادَتُهُ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ لَا يَتَحَاشَى عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةِ ، وَاسْتِعْمَالِ اللُّغَاتِ النَّادِرَةِ ، لِدَاعِيَةِ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ وَسَتَرَى ذَلِكَ كُلَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَرَادَ (بِالتَّاءِ) التَّاءَ الْمُتَقَدِّمَةَ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ : (بَتَا فَعَلْتُ وَأَتْتُ) فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي التَّاءِ لِلْعَهْدِ الذِّكْرِي ، يُرِيدُ أَنَّ الْمَاضِي مِنَ الْأَفْعَالِ وَهُوَ الْمَوْضُوعُ فِي الْأَصْلِ لِلزَّمَانِ الْمَاضِي ، تُمِيزُهُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ بِلِحَاقِ التَّاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ الذِّكْرِ لَهُ ، أَيْ : بِصِلَاحِيَّتِهِ لِلْحَاقِقِ لَهُ ، فَكُلُّ فِعْلٍ لَحَقَّتْهُ تَاءُ الضَّمِيرِ نَحْوُ : قَمْتُ وَقَمْتُ وَخَرَجْتُ وَضَرَبْتُ ، أَوْ تَاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَلَيْسْتُ وَعَسْتُ فَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ .

ثُمَّ قَالَ : (وَسَمٌ بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ) (سَمٌ) فَعِلُّ أَمْرٍ مِنْ وَسَمِهِ يَسْمُهُ / سِمَةً وَوَسْمًا : إِذَا جَعَلَ عَلَيْهِ عَلَامَةً تُعَرِّفُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، أَيْ : ٢٧/ أَجْعَلِ النُّونَ سِمَةً عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ تُمِيزُهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَأَرَادَ بِالنُّونِ الْمُتَقَدِّمَةَ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ : (وَنُونٌ أَقْبِلَنَّ) فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهَا أَيْضًا لِلْعَهْدِ الذِّكْرِي ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ هُوَ الدَّالُّ بِوَضْعِهِ الْأَوَّلِ عَلَى الْأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ . وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ النُّونُ تَلْحَقُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعَ ، كَمَا تَلْحَقُ الْأَمْرَ

(١) سورة الأنفال : آية : ٣٧ .

قِرَاعَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَعَاصِمٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَأَبُو عَمْرٍو يَفْتَحُ الْيَاءَ خَفِيفًا .
وَقِرَاعَةُ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيُّ ، بِضَمِّ الْيَاءِ وَالتَّشْدِيدِ (السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ : ٣٠٦) .

على ما تقدم ، وكان لو سَكَتَ أو اِقْتَصَرَ ^(١) على تَعْرِيفِهِ بالنُّونِ وحدها لم يَصْلُحَ ^(٢) للاشتراك الواقع بينه وبين الماضي والمضارع في لِحَاقِهَا ، ضَمَّ إلى ذلك قرينةً أخرى ليكون المجموعُ معرفاً للأمر .

فقال : (إِنْ أَمَرُ فُهُمْ) أى : وَسَمُ بالنُّونِ المذكورة فعل الأمر لكن بشرط أن يفهم من الفعل معنى الأمر تحريراً من الماضي والمضارع ، وبضم هذه الشريطة تم له ما أراد من التعريف ، وكذلك فَعَلَ فى " التَّسْهِيلِ " ^(٣) فقال : والأمر معناه ونون التوكيد أى : وَيُمَيِّزُ الأمرَ هذان الأمران معاً .

فإن قيل : تمييزه بين الأفعال الثلاثة غير مخلص لخروج فعل التعجب الذى هو ما أفعله عن كونه ماضياً ، إذ لا يصلح للتاء المذكورة ، وخروج "أفعل" به " عن الثلاثة ، إذ لا يصلح لِلَمْ ولا للتاء ، وإن صلح للنون المُمَيِّزَةُ للأمر ، لم يَتَمَيِّزْ بها إلا مع اقتران معنى الأمر ، وهو مفقود فى " أفعل به " فظَهَرَ أَنَّهُ لم يذكر من أى نوع هما ، وكذلك " حَبَّ " من حَبَّذا لا يصلح للتاء ولا لِلَمْ ولا للنون فَخَرَجَ عن كونه ماضياً وهو ماضٍ بلا بُدْ ؟

فالجوابُ : أَنَّ التَّعْرِيفَ بالكلم إنما يكون مع اعتبار أصلها قبل عروض العوارض ، فإذا ذاك يَتَمَيِّزُ بعضها من بعض لظهور أوصافها الذاتية ، فإذا طرأ التركيب لم يُنْظَرُ إليها فى تلك الحال ؛ لِطُرُوءِ العوارض المانعة من ظهور آثار تلك الأوصاف ، أَلَا تَرَى أَنَّ من الأسماء : سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ ، وَلَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَدَوَالِيكَ ، وَيَاهَنَاهُ وَيَالْكَاعِ ، وكثيراً من ذلك لا يَصْلُحُ واحدٌ منها لخاصة من تلك الخواص المتقدمة حالة التركيب ، مع أنها لم يُعْتَرَضْ بها عليه وإن اعتَرَضَ الشُّيُوخُ بها على غيرِه على جهة التَّدرِيبِ ^(٤) وتفهم حقائق

(١) فى (١) واقتصر .

(٢) فى (١) يصح .

(٣) تسهيل الفوائد ٤ .

(٤) فى الأصل فقط " من جهة ما عرض لها فى التدريب " .

المسائل ، لأنَّ عدمَ صلاحيتها لتلك الخواصِّ ليس من جهةِ نواتها ، بل من جهةٍ ما عرض لها في التركيب والاستعمال من التزام طريقةٍ واحدةٍ ، لأنها في أنفسها إذا نُظر فيها^(١) مع قطع النظر عن حالة التركيب صالحةٌ لتلك الخواصِّ وكذلك مسألتنا ، أمّا (أفعل) من ما أفعله فهو فعلٌ ماضٍ كأكرم وأعلم ، فكما أن أكرم صالحٌ للتاء في فعلت وأنت ، كذلك أكرم في ما أكرمه قبل حصول التركيب ودخول معنى التعجب ، وكذلك " حب " من حبذا إذا اعتبرته حالة إفراده ، صار كشجع وجبن يصلح للحاق التاء ، وأمّا أفعل في (أفعل به) فأصله الأمر ، كأكرم زيداً وأعلمه ، ثم لما استعمل في التعجب ذهب معنى الأمر منه على مذهب الجمهور ، فبالنظر إلى أصله يصلح للدخول تحت خاصية الأمر ؛ لأنه في الأصل أمرٌ حقيقةً . وأمّا على مذهب الفراء ومن تبعه^(٢) على

القول ببقاء معنى الأمر مع التعجب فلا إشكال ، وعلى هذه القاعدة ٢٨/ يبنى الجواب عن الاعتراض على " التسهيل " بفعل التعجب في قوله في حدّ الفعل : قابلةٌ لعلامةٍ فرعية المسند إليه ، لأنّ فعل التعجب غير قابلٍ لها . ألا ترى أنك تقول : ما أحسن هنداً ، فلا تلحق الفعل علامةً البتة وقد كان أورده على بعض مقرئي مألقة ، وزعم أنه اعتراض لازم لابن مالك فأجبتُه بأن لا نسلم أن أحسن في قولك : ما أحسن زيداً ، غير

(١) في الأصل فقط " إليها " .

(٢) هو رأى أبى الحسن الأخفش ، وأبى إسحاق الزجاج قال أبو على : حكى لنا عنه ولم أسمع منه .

وحكى عن الكوفيين واختاره الرّمخسرى ، المغنى لابن قلاّح : ١٠٩ (المتحف البريطاني) وقال ابن الخباز في شرح الدرة : ٨٣ (الأسكوريال) وقال أبو إسحاق أحسن أمر صريح ... قال وصوبه الرّمخسرى .

قابل للعلامة ، بل هو قابلٌ لها ، وإنما لَزِمَ عَدَمَ لاحقها في الاستعمال لأمرٍ خارجٍ ، وذلك أن أحسن إنما يُسندُ أبدأً لمُفردٍ مذكَّرٍ ، وهو ضميرُ "ما" ومدلولُ ما مذكَّرٌ ، وهو شَيْءٌ عندَ سيبويه (١) أو غير ذلك عندَ غيره ، فهو أبدأً في الاستعمال مفردٌ مذكَّرٌ .

فإذا قُلْتَ : ما أحسن هندا ، فأحسن ليس مسنداً إلى ذلك الظاهر . بل إلى ضمير ما ، فلو فرضنا إسناده إلى مؤنث للحقته العلامة ، فلا يلزم من كونه استعملَ على طريقةٍ واحدةٍ عدمُ قبوله لعلامةٍ فرعيةٍ المسند إليه ، بل هو في نفسه قابلٌ لذلك فاستحسنَ هذا الجوابَ واستملحهُ ، فقد ظهرَ أن الناظمَ لا اعتراضَ عليه من هذه الجهة إلا أن يُعترضَ عليه قوله : (إن أمرُ فهم) لأنه احتَرَزَ عن دخولِ اسمِ الفعلِ عليه ، فدَخَلَ عليه الأمرُ باللامِ إذا قلتَ : لتفعلنَ يا زيدُ فإنَّ النونَ قد دَخَلَتْ مُقْتَرَنَةً بفهمِ الأمرِ ، فيقتضى كلامه كونَ المضارعِ بلامِ الأمرِ فعلَ أمرٍ وذلك غيرُ صحيحٍ .

وقد يُجابُ عن هذا بأنه إنما يعنى بفهمِ الأمرِ الفهمُ من نفسِ الفعلِ لامما يلحقه من خارجٍ ، وهذا أيضاً من نمطٍ ما تقدَّم أنفاً ، إذ المُعْتَبَرُ ما للفعلِ في نفسه لا ما يعرض له في التركيب .

فإن قيلَ : إنما قال الناظمُ : (إن أمرُ فهم) مُطلقاً ، ولم يُقَيَّد ذلك بكونه من نفسِ الفعلِ أو من أمرٍ خارجٍ .

فالجوابُ : أن سياقَ كلامِهِ يدلُّ على أنه قصدَ الفهمَ من نفسِ الفعلِ ، فكان الكلامُ على حذفٍ منه ، أى : (إن أمرُ فهم) من ذلك الفعلِ وهو ظاهرٌ .

(١) الكتاب : ١ / ٣٧ .

ثُمَّ قَالَ : " وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكِ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ " يَعْنِي أَنَّ مَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْأَمْرُ مِنَ الْكَلِمِ ، إِمَّا أَنْ يَصْلَحَ لِلْحَاقِ النُّونِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَوَّلًا ، فَإِنْ صَلَحَ لَهَا فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ فَعَلُ الْأَمْرِ ، وَإِنْ لَمْ يَصْلَحْ فَلَيْسَ بِفَعَلِ أَمْرٍ وَإِنْ فَهِمَ مِنْهُ الْأَمْرُ ، بَلْ هُوَ اسْمٌ فَعَلٍ نَحْوُ : صَهْ وَحِيَّهْلْ ، فَإِنَّهُ لَا يَصْلَحُ أَنْ تَقُولَ : صَهْنٌ وَلَا حِيهْلَنْ كَمَا تَقُولُ : اضْرِبْنِ وَقُومْنِ ، وَمِثْلُهُ " مَهْ " وَ" إِيْهِ " وَ" بِيْدِ " وَ" رُوَيْدٌ " وَ" هَلْمٌ " الْحِجَازِيَّةُ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وهذان المزدوجان أخذَ الناظم يفرِّقُ فيهما بينَ فعلِ الأمرِ واسمِ فعله وهذا التَّفريقُ هو الذي دَعَاهُ إِلَى أَنْ ضَمَّ إِلَى خَاصَةِ فَعَلِ الْأَمْرِ ، وَهِيَ مَعْنَى الْأَمْرِ نُونُ التَّوَكُّيدِ لِعَدَمِ صِلَاحِيَةِ اسْمِ الْفِعْلِ لَهَا ، فَقَدْ يُقَالُ : إِنْ هَذَا غَيْرُ مُحْتَاجٍ (إِلَيْهِ) لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ كَلَامَهُ هُنَا فِي تَمْيِيزِ الْأَفْعَالِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، لَا فِي تَمْيِيزِ الْأَفْعَالِ عَنِ الْأَسْمَاءِ ، إِذْ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ ذَلِكَ حِينَ أَتَى بِخَوَاصِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَالثَّانِي : أَنْ يُقَالَ يَلْزِمُهُ حِينَ فَرَّقَ بَيْنَ فَعَلِ الْأَمْرِ وَاسْمِ فَعْلِهِ . أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَاسْمِ فَعْلِهِ نَحْوُ : شَتَّانَ وَسَرَّعَانَ وَوَشَكَانَ وَهِيَهَاتَ ، وَأَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَاسْمِ فَعْلِهِ نَحْوُ : أَوْهَ وَأُفٍّ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَتَخْصِيصَهُ / الْأَمْرَ بِذَلِكَ دُونَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ تَرْجِيحٌ مِنْ ٢٩/ غَيْرِ مُرْجِّحٍ ، وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ ذَلِكَ لَمْ يَفِدْ لِتَقَدُّمِ خَوَاصِّ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ حَاصِلَةٌ لَهُ فِي قَوْلِهِ : (وَسِمٌ بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرُ فَهِمٌ) فَإِنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ خَاصَّةً لِفَعْلِ الْأَمْرِ ، فَهُوَ يُعْطَى بِمَفْهُومِهِ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ إِذَا فَقَدَ فَلَيْسَتْ الْكَلِمَةُ بِفَعْلٍ أَمْرٍ ، فَلَوْ تَخَلَّفَ شَرْطُ مَعْنَى الْأَمْرِ لَكَانَتْ فِعْلًا مُضَارِعًا ؛ لِأَنَّهَا - حِينَئِذٍ -

(١) سورة الانعام : آية : ١٥٠ .

- صالحةٌ لِلْمَ ، فَكَذَلِكَ لَوْ تَخَلَّفَ شَرْطُ لَحَاقِ النُّونِ لَكَانَتْ اسْمًا لِعَدَمِ صلاحيتها لخواصِّ الفعل والحرف ، فَإِثْبَانُهُ بِالتَّفْرِقَةِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ غَيْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ .

ووجهٌ رابعٌ : وهو أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَقْتَضِي أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ اسْمٌ لِمُصَدِّقِهِ عَلَيْهَا ، فَإِنَّهَا كَلِمَةٌ مُفِيدَةٌ بِنَفْسِهَا مَعْنَى الْأَمْرِ وَضَعًا ، وَلَيْسَتْ بِقَابِلَةٍ لِلنُّونِ أَصْلًا ، فَهِيَ مِثْلُ صَهْ وَحِيَّهْلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى فَدَخَلَتْ لَهُ بِمَقْتَضَى هَذَا الْكَلَامِ فِي نَوْعِ الْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَهَذَا الْكَلَامُ فِيهِ مَا تَرَى .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ كَلَامَهُ فِي تَمْيِيزِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ عَنْ بَعْضٍ قَدْ تَمَّ ، وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ الْآنَ عَلَى شَيْءٍ ضَرُورِيٌّ بَقِيَ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْبَابِ فَاسْتَدْرَكَهُ آخَرًا ، وَذَلِكَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ خَرَجَتْ لَهُ عَنْ كَوْنِهَا أَفْعَالًا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَمْ تَدْخُلْ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ وَاحِدَةً مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ ، فَالْجَرُّ لَا يَدْخُلُهَا ، لِأَنَّ عَوَامِلَهَا غَيْرُ صَالِحَةٍ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْأَفْعَالِ ، وَالتَّنْوِينِ كَذَلِكَ إِلَّا الَّذِي لِلتَّنْكِيرِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ بَعْضُهَا لَا جَمِيعَهَا ، لِأَنَّ دُخُولَهُ عَلَيْهَا مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٢) فَلَيْسَتْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ بِصَالِحَةٍ أَنْ يَدْخُلَهَا فَإِذَا لَيْسَ بِجَارٍ فِي التَّعْرِيفِ بِجَمِيعِهَا فَلَمْ يَعتَبَرْهُ جُمْلَةً ، وَلِذَلِكَ مِثْلُ بَصَهْ وَحِيَّهْلَ وَإِنْ كَانَا يُنَوَّنَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَعتَمِدْ عَلَى تَنْوِينِهَا صَارَا عَنْده كَنَزَالِ وَبَابِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَتْ قَدْ دَخَلَ بَعْضُهَا التَّنْوِينُ فَقَدْ صَلَحَ الْبَاقِي لِأَنَّ يَدْخُلَ عَلَيْهِ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَفْرَادِ النَّوعِ فِي الْمَعْنَى كَمَا كَانَ سُبْحَانَ وَبَابِهِ صَالِحًا لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهِ لَمَّا صَلَحَ بَعْضُهَا لَهُ كَزَيْدٍ وَرَجُلٍ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ دَخَلَتْ لَهُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ تَحْتَ خَاصَّةِ التَّنْوِينِ .

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ .

(٢) دِيوَانُ زَهِيرٍ بِشَرْحِ ثَعْلَبٍ : ٨٩ مِنْ قَصِيدَةِ أَوَّلِهَا :

لَمَنِ الدِّيارُ بِقَنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وَالشَّاهِدُ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ : ٢٧/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٣٧٠/٣ ، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ : ٢٣٣ .

فالجوابُ : أُنَّا لم نَحْكُم على (سُبْحان) وبابه بصلاحيته للإسنادِ إليه إلا بعد أن وَجَدْنَا غالبَ الأسماءِ كذلك بالاستقراء ، فحينئذ ساغ لنا الحَمْلُ على الأكثر فيما خفى حكمه ، لأنَّ الثابتَ فى الأصول أنَّ الكثرة دليلُ الأصالة . فعندنا فى (سُبْحان) أصلٌ يُعتمدُ عليه ، ويردُّ غيره إليه بخلافِ أسماءِ الأفعالِ بالنسبةِ إلى تنوينِ التَّنْكِيرِ فيها ، فإنَّه لم يثبت اطراده فيها فنَجعل قبولها له أصلاً يردُّ إليه غيره ، وإذا لم يكن مطرِداً لم يَسُغْ لنا أن نقول فيما لم يلحقه منها هذا التنوينُ إنه صالحٌ له ، إذ لعلَّ له مانعاً فى الأصلِ ، ويبين ذلك أنَّ منها صنفاً لم يُسمع تنوينه ، وهو ما كانَ منها على فَعَالٍ ، فلقائل أن يقولَ : لو كان صالحاً لذلك التنوين لسمع فيه ولو يوماً ما ، فلمَّا لم يُسمع دَلَّ على أنَّه غيرُ صالحٍ له وكذلك تقول فى كلِّ ما لم يُسمع فيه التَّنوين منها بإطلاقٍ وهو واضحٌ ، والنَّداء لا يدخلها أيضاً لأنَّها لا تَقَعُ معمولةٌ لعاملٍ كما سيأتى إن شاء الله ، وكذلك أُلْ لا تدخل عليها لمنافاةٍ معنى الفعلِ للتعريف ، وأسماءُ /الأفعالِ ٣٠/ معناها معنى الفعلِ ، وأمَّا الإسنادُ إليها فغيرُ جائزٍ ، لأنَّها وضعت لأنَّ تُسندُ أبداً ، ولا يُسندُ إليها كالأفعالِ .

فإن قلتَ : فقد اسندُوا إليها فى نحو قول زهير بن أبى سلمى (١) :

وَلَنِعَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلَجٌ فِي الدُّعْرِ

واستدلَّ النحويُّون بذلك على اسميتها ، فقال (بعضهم) (٢) ، -

بعد ما أنشد البيت - : قد صح كون هذا الضرب اسماً من حيث ذكرنا من كونه فاعلاً ، ولو كان فعلاً لما كان فاعلاً يعنى بالضرب المُشار إليه

(١) زيادة من (س) .

(٢) شرح ابن النازم : ٦ .

جَمِيعِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ فِي بَعْضِهَا الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ صَحَّ فِي جَمِيعِهَا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَتْ تَحْتَ قَوْلِهِ : (وَمُسْتَدْرِكٌ لِلْأَسْمِ) وَصَارَ الْإِعْتِرَاضُ وَارِداً مِنْ أَوَّلِهِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ مِثْلَ " دُعِيَتْ نَزَالِ " لَيْسَ بِإِسْنَادٍ يُعْتَبَرُ عِنْدَ النَّازِمِ وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ ، وَلَيْسَ عَمَلُ الْفِعْلِ هُنَا مِمَّا يَعْتَدُّ بِهِ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ هُنَا مَجْرَدَ الْكَلِمَةِ الْمَلْفُوظِ بِهَا ، أَيْ إِذَا دُعِيَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فَقَوْلُكَ : دُعِيَتْ نَزَالِ ، كَقَوْلِكَ : أَعْلَتْ قَيْلَ ، وَكُتِبَتْ تُمُّ ، فَكَمَا أَنَّ الْإِسْنَادَ إِلَى " قَيْلَ " وَ " تُمُّ " لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِمَا بِالْأَسْمِيَّةِ إِلَّا فِي حَالَةِ التَّرْكِيبِ الْمُعِينِ ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ فَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَى بَابِهِ ، كَذَلِكَ الْحَالُ فِي نَزَالِ فِي كَلَامِ زُهَيْرٍ وَغَيْرِهِ ، وَاسْتِدْلَالُ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَسْمِيَّةِ نَزَالِ وَبَابِهِ بِقَوْلِ زُهَيْرٍ غَيْرُ صَوَابٍ ، وَلِهَذَا جَعَلَ النَّازِمُ هَذَا الضَّرْبَ مِمَّا لَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ الْبَيِّنَةُ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ لَهُ تَحْتَ خَاصَّةٍ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَدْخُلْ لَهُ فِي الْحُرُوفِ عَلَى مُقْتَضَى قَوْلِهِ : (سِوَاهُمَا : الْحَرْفُ) وَلَكِنْ هَذَا بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ ، فَاسْتَدْرَكَ الْحُكْمَ فِيهَا هَاهُنَا جَبْراً لِذَلِكَ الْإِيهَامِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِكَلَامِهِ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ فِعْلِ الْأَمْرِ وَاسْمِ فِعْلِهِ فَقَطْ ، بَلْ قَصَدَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ فِعْلِهِ مُطْلَقاً ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ فِي اسْمِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، وَيَقِلُّ كَوْنُهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي وَبِمَعْنَى الْمُضَارِعِ ، اقْتَصَرَ عَلَى الْأَمْرِ لِكَثْرَتِهِ وَتَرَكَ مَا عَدَاهُ لِقَلَّتِهِ وَهَذَا غَايَةُ مَا وَجَدْتَهُ فِي الْإِعْتِزَالِ عَنْهُ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ النَّازِمِ إِلَى جَوَابِ آخِرِ مَبْنَى عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ فِعْلِهِ مُطْلَقاً ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى

أحد الأفعال لينبهِكَ على ما بقى ، فقال فى شرح كلام أبيه^(١) إذا دلت الكلمة على معنى فعل الأمر ولم تصلح لنون التوكيد^(٢) فهى اسم نحو : (صه) و (حيَّهَل) فهذان اسمان لأنهما يدلان على الأمر ولا تدخلهما نون التوكيد لا تقول : صهن ولا حيهلن وكذا إذا رادفت الكلمة الفعل الماضى ولم تصلح لتاء التانيث نحو : هيهات ، أو رادفت الفعل المضارع ولم تصلح للم كائنه . قال : والحاصل أن الكلمة متى رادفت الفعل ولم تصلح لعلاماته فهى اسم ، لانتفاء الفعلية لانتفاء لازمها ، وهو القبول لعلامات الفعل ، وانتفاء الحرفية لكون ما رادف الفعل قد وقع أحد ركنى الإسناد ، فوجب أن يكون اسماً وإن لم تصلح فيه العلامات المذكورة للأسماء لأن الاسم أصل فالإلحاق^(٣) به عند التردد أولى ، هذا ما قال . وعين هذا الجواب فراره .

والجواب عن الثالث : أن قوله : " وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم " لا يعطيه ما قصد /، وإنما يفهم منه أنه إذا تخلف الوصفان أو ٣١/ أحدهما فليس بفعل أمر ، وكونه ليس بفعل أمر لا يستلزم كونه اسماً لتردده بين أن يكون اسماً وبين أن يكون حرفاً ، فكان الواجب أن يأتى ببيان مقصوده من تعيين جهة الكلمة التى لا تقبل النون .

وأما الرابع فما أجده له الآن جواباً إلا إن صح جواب ابنه من أنه عنى بالأمر الكلمة الدالة على معنى فعل الأمر ، فإذا ذاك تخرج لام الأمر؛ لأنها لاتدل على معنى فعل الأمر ، وإنما تدل على معنى الأمر خاصة وهذا التفسير غير مسلم ، إذ لا دليل يدل عليه من كلامه ، وإنما قوله : (والأمر) على حذف مضاف واحد يضطر إلى تقديره ، لأن حقيقة الأمر هو فعل الأمر وفعل الأمر لا يصح نسبة لحاق النون إليه ، فهو إذاً على

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) فلا إلحاق .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٦ / ١٤٨ .

تقدير كلمة أو لفظة أى : وكلمة الأمر أو وَلَفْظُ الأمرِ ، ولا يُقدر هنا الفعل فيقال : وفِعِلُ الأمرِ لأنه مُنافٍ لقوله بعدُ : هو اسم فتَأَمَّلْهُ ، فهذا المضاف المقدر هو الذى يدل عليه الكلام . وأما تقدير ابن النازم فغير مفهوم من كلامه البتة .
وقوله : (هو اسم) خبر المبتدأ الذى هو (والأمر) لا جواب الشرط لكن جملة المبتدأ والخبر دالة على جواب .

و (صَه) معناه أَسْكُتْ . (وَحِيَهْلُ) معناه أَقْبِلْ أو أَسْرِعْ أو اعجل ، ومنه ما جاء فى الحديث (١) : " إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحِيَهْلًا بِعُمَرَ ، قال أبو عُبَيْدٍ (٢) : معناه عَلَيْكَ بِعُمَرَ ادْعُ عُمَرَ . وقيل معنى " هَلَا " اسكن ، أو (٣) أَسْرِعْ حَتَّى يَنْقُضَى ذِكْرُ . عُمَرَ . وفيه لُغَاتٌ يَحْتَمِلُ كَلَامُ النَّازِمِ منها ثلاثاً :

إحداها : حِيَهْلُ ، بسُكُونِ اللَّامِ على ظاهر لفظه .
والثانية : حِيَهْلُ ، بفتح اللَّامِ من غير تنوين ، إلا أنه سَكَنَ اللام للوَقْفِ .
والثالثة : حِيَهْلًا - بالتَّنوين - لكن لما وَقَفَ حذف التنوين من المَفْتُوح على لغة من قال (٤) :

" وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَى عَصْمٌ "

أَرَادَ : عَصْمًا .

(١) غريب الحديث لأبى عبيد : ٨٧ / ٤ .

(٢) فى (١) أى .

(٣) هو الأعشى ، ديوانه : ٣٧ من قصيدة أولها :

أتهجر غانية أم تلم
والبيت بتمامه :

إلى المرء قيس أطيل السرى
والعصم : هى العهود والمواثيق .

وعلق أحد متلكي الكتاب فى هامش هذا الموضع من نسخة الأصل : " وقف على لغة من يحذف التنوين من المفتوح كما قال " قراة نسخة أخرى .

(٤) ساقطة من (١) و (س) .

المعرب والمبنى

النَّظَرُ فِي هَذَا الْعِلْمِ فِي قِسْمَيْنِ

أحدهما : الأحكامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْكَلِمِ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُفْرَدَاتٌ .

والثَّانِي : الأحكامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ مُرَكَّبَاتٌ . وَجَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ بِتَقْدِيمِ النَّظَرِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَائِدَةِ (العائدة)^(١) عَلَى النََّاظِرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ حَسَبَ مَا يُذَكَّرُ فِي مُقَدِّمَةِ التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَكِنْ هَذَا الْقِسْمُ يَفْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيمِ مُقَدِّمَتَيْنِ وَاجِبُ ذِكْرِهِمَا قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ التَّرْكِيْبِيَّةَ مُبْنِيَّةً عَلَيْهِمَا .

إِحْدَاهُمَا : مُقَدِّمَةُ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ، وَالثَّانِيَّةُ : مُقَدِّمَةُ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ . فَأَمَّا الْأُولَى فَهِيَ الَّتِي شَرَعَ الْآنَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ ضَرُورِيَّةً وَمُفْتَقِرَةً إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْمَعَانِيَ الثَّلَاثَةَ اللَّاحِقَةَ بَعْدَ التَّرْكِيْبِ وَهِيَ الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ لَا تَتَّبَعْنَ إِلَّا بِالْإِعْرَابِ ، وَالْإِعْرَابُ لَا يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْكَلِمِ فَاحْتِيجُ إِلَى النَّظَرِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ وَأَنْوَاعِهِمَا وَعِلَامَاتِهِمَا وَمَوْضُوعَهُمَا وَهِيَ الْمُعْرَبُ وَالْمُبْنَى .

وَابْتَدَأُ بِذِكْرِ الْمُعْرَبِ وَالْمُبْنَى وَقَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى مَا الْإِعْرَابُ أَصْلُ فِيهِ مِنْ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ وَهُوَ^(٢) الْأِسْمُ فَقَالَ :

وَالْأِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمُبْنَى	لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنَى / ٣٢/
كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْنَا	وَالْمَعْنَوِيَّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكُنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِـ	تَأْنُرُ وَكَافْتِقَارِ أَصْلا

(١) ساقط من (ب) فقط .

(٢) في (س) فقط .

المُعْرَبُ والمَبْنَى لَفْظَانِ مُشْتَقَّانِ مِنَ الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ، فبِمَعْرِفَةِ الإِعْرَابِ يُعْرِفُ الْمُعْرَبُ ، وبِمَعْرِفَةِ الْبِنَاءِ يُعْرِفُ الْمَبْنَى ، فَلابدٌ مِنَ التَّعْرِيفِ بِهِمَا عَلَى جِهَةِ (١) التَّقْرِيبِ فَتَقُولُ : أَمَّا الإِعْرَابُ فَرَسَمَهُ فِي " التَّسْهِيلِ " (١) بِأَنَّهُ مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مُقْتَضَى الْعَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ حَذْفٍ . فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَ عَمْرٍو فَالضَّمُّ فِي زَيْدٍ جِيءَ بِهِ بَيَانًا لِمَا اقْتَضَاهُ فِيهِ الْعَامِلُ الَّذِي هُوَ ضَرَبَ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالْفَتْحُ فِي غُلَامٍ جِيءَ بِهِ بَيَانًا لِمَا اقْتَضَاهُ فِيهِ ضَرَبَ مِنَ الْمَفْعُولِيَّةِ : وَالجَرُّ فِي عَمْرٍو جِيءَ بِهِ بَيَانًا لِمَا اقْتَضَاهُ فِيهِ الْعَامِلُ الَّذِي هُوَ غُلَامٌ مِنَ الْإِضَافَةِ ، وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ فِي نَحْوِ : ضَرَبَ أَخُوكَ حَمًا أَبِيهِ ، وَأَكْرَمَ أَهْلُوكَ ضَارِبِي الزَّيْدِينَ ، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ فِي نَحْوِ : لَتَقُمْ وَلَا تَضْرِبْ مَنْ لَمْ يَكْرَمْكَ ، وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ نَحْوِ : لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرَمْ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا إِعْرَابٌ عِلَامَاتٌ عَلَى مَعَانٍ تَعْتَوِرُ (٢) الْمُعْرَبَ وَالْأَلْفَاظَ الدَّالَّةَ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي هِيَ الْعَوَامِلُ .

وَأَمَّا الْبِنَاءُ : فَهُوَ مَا جِيءَ بِهِ لَا لِبَيَانِ مُقْتَضَى عَامِلٍ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ حَذْفٍ ، وَلَيْسَ بِحِكَايَةٍ وَلَا إِتْبَاعٍ وَلَا نَقْلِ وَلَا تَخْلَصَ مِنْ سُكُونَيْنِ بِهَذَا عَرَفَ الْبِنَاءِ فِي " التَّسْهِيلِ " (٣) .

فَإِذَا قُلْتَ : جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسْتُ (٤) ، وَجِئْتُ مِنْ حَيْثُ جِئْتُ ، فَضَمَّةٌ حَيْثُ لَمْ يَقْتَضِهَا الْعَامِلُ ، وَكَذَلِكَ الْفَتْحُ فِي أُيْنٍ وَالْكَسْرُ فِي أَمْسٍ ، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ فِي نَحْوِ : كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ وَعَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتِكَ مَبْنَى ؟ وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ نِي الَّذِينَ قَامُوا ، وَرَأَيْتُ الَّذِينَ قَامُوا ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِينَ قَامُوا ، وَمِثْلُهُ الْوَائِ

(١) التَّسْهِيلُ : ٧ ، وَشَرْحُهُ : ٣٤/١ .

(٢) أَثْبَتَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ (تَعْتَرَى) قِرَاءَةً مِنْ نَسْخَةِ أُخْرَى .

(٣) التَّسْهِيلُ : ١٠ ، وَشَرْحُهُ : ٥٧ .

(٤) فِي (ب) مُشْتَت .

قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿ المعنى - واللَّهُ أَعْلَمُ - منها قائمٌ ومنها حصيدٌ . ومثله قوله تعالى (١) : ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ وهو كثيرٌ .

والألفُ واللامُ فى الاسمِ للتعريفِ الجِنْسِيِّ ، أى : جنسُ الاسمِ منقسمٌ إلى كذا وكذا .

ولما قَسَمَ الاسمَ إلى هذين القسمين أخذَ فى بيانِ كلِّ واحدٍ منهما وابتدأ بالقسمِ الثانى وهو المبنى لخروجه عن أصلِ الأسماءِ فهو أكدُ فى البيانِ ، وذلك أنَّ أصلَ الأسماءِ الإعرابُ على ما سيذكر ، وما كانَ منها مَبْنِيًّا فعلى غيرِ الأصلِ وما كانَ على غيرِ الأصلِ فإنَّما يأتى كذلك لموجبٍ ، فأخذَ الناظمُ يذكرُ موجبَ الخروجِ عن الأصلِ فقالَ : (لِشَبَهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي) اللامُ متعلِّقةٌ بمبنى ومن الحُرُوفِ متعلِّقٌ بمدنٍ ، ومدنٌ صِفَةٌ لشبهه . والتقديرُ : ومنه ما بنى لشبه مدنٍ من الحُرُوفِ ، ومعنى مدنٍ مقربٌ ، يُريدُ أنَّ سببَ البناءِ فى الأسماءِ شبهها بالحُرُوفِ الشَّبهَ المُقَرَّبَ منها . والشَّبهُ الذى يلحقُ الأسماءَ على ضربين :

أحدهما : شَبَهُ الفِعْلِ ، وحُكْمُ هذا أن يَمْنَعَ الاسمَ ما يَمْتَنِعُ منه الفعلُ من التَّنوينِ والخَفْضِ بالكسرةِ ، ولا يَقْوَى هذا الشَّبهُ عند الناظمِ أن يبنى لأجله الاسمُ كما زَعَمَهُ قومٌ من النُّحويين ، فإنهم أدخلوا شبه الفعلِ فى أسبابِ البناءِ وذلك من أوجهٍ ثَلَاثَةٍ :

أحدهما : كَثْرَةُ موانعِ الصَّرْفِ فَإِنَّهُ كَثْرَةُ شَبَهٍ بالفعلِ ، قال به المُبرِّدُ فى فَعَالِ المَعْدُولَةِ نَحْوُ : يَسَارٍ وَجَعَارٍ ويا فَجَارٍ .

والثَّانِي : تَضَمُّنُ معنى الفعلِ ، وعَبَّرَ عنه السَّيرافى بالوقوعِ موقعَ الفعلِ

(١) سورة هود : آية : ١٠٥ .

المبنى ، وهو رأى السيرافى والجزولى وابن عصفور وغيرهم فى بناء أسماء الأفعال المراد بها الأمر أو الماضى .

والثالث : الاستغناء باختلاف الصيغ لاختلاف المعانى عن الإعراب ، قال به ابن مالك فى بناء المضمرات ، ولم يرَ ذلك النّاظم هنا ، بل موجب بناء أسماء الأفعال وبناء المضمرات عنده شبه الحرف على وجه يتبين فى ثالث هذا البيت الذى نحن بسبيل الكلام عليه . وأما فعّال المعدولة فموضع الكلام عليها باب ما لا ينصرف ، فهناك يتبين - بحول الله - أن موجب بنائها شبه الحرف

الضرب الثانى : شبه الحرف ، وهذا هو الذى يؤثر فى الاسم فيخرجه عن أصله من الإعراب إلى البناء ، وهو الذى أخذ يتكلم فيه ، وأتى له بأربعة أنواع :

أحدهما : الشبه الوضعى وهو كون الاسم وضع وضع الحرف ، على حرف واحد أو حرفين على ما يتبين ، فلما أشبهه من هذا الوجه حكم عليه بالبناء الذى هو أصل فى الحرف ، إعمالاً للشبه المذكور ، ومثله النّاظم باسمى جئتنا وهما التاء ونا ، فالتاء : موضوعة فى الأصل على حرف واحد كاللأم والباء والكاف والواو والهمزة وما أشبهها ، ويدخل فى ضمن هذا المثال كل ما وضع من الأسماء ذلك الوضع كالكاف فى أكرمك ، والياء فى تضربين على مذهب سيبويه ، والواو فى ضربوا ، والألف فى ضربا . والنون فى ضربن ، وما كان مثلها ، و " نا " فى قوله : (جئتنا) موضوعة على حرفين ، ثانيهما حرف لين وضعاً أولاً كـ « ما » و « لا » و « يا » ^(١) . فإن شيئاً

(١) ساقط من (أ) .

من الأسماء على هذا الوضع غير / موجود ، نص عليه سيبويه / ٣٤ والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين ، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ، إذ من الأسماء ما هو على حرفين نحو : يدٍ ودمٍ وهنٍ ، وهى مع ذلك معربة ، فلو كان وضعها على حرفين مطلقاً معتبراً لكان يدٌ ودمٌ مبنيين ؛ لأنهما موضوعان على حرفين : كمن وعن وإن^(١) ولم ، وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء " كم " و " من " و " ما " ونحو ذلك بأنها موضوعة على حرفين فأشبهت " هل " و " بل " و " قد " .

فإن قيل : إن يدأ^(٢) ودمأ ونحوهما لاماتها مقدرة بدليل ظهورها فى التصغير والتكسير فليست بثنائية فى الأصل فلذلك أعربت .

فالجواب : أن هذا التقدير أمرٌ حكْمى اضطرُّ إليه عند^(٣) الاحتياج إلى^(٤) الحرف الثالث لإقامة بنية التصغير أو التكسير . ألا ترى أن " من " و " عن " ونحوهما على حرفين حقيقة ، فإذا سميت بواحدٍ منهما تركته على حاله ولم تحتج إلى حرف ثالث كيدٍ ودمٍ ، بخلاف ما إذا سميت بما " أو " لا " أو فى أو " لو " أو نحو ذلك مما ثانيه حرف لين فإنك لا تتركه على حاله بل تزيد عليه حرفاً ثالثاً حتى يدخل فى بنات الثلاثة لفظاً ، ليخرج عن وضع الحرف الأصيل له إلى وضع الاسم الأصل^(٥) ، فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانياً الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو التحقيق ، ومن

(١) فى الأصل و (أ) أن وصوبها فى الهامش من نسخة أخرى " لن " وهى هكذا فى (ت) و (ف) .

(٢) فى الأصل و (أ) يد ودم وصوبها فى الهامش من نسخة أخرى وهى هكذا فى (ت) و (ف) .
(٣ - ٢) فى الأصل فقط " عنده احتياج إليه أعنى إلى " .

(٤) ساقط من الأصل و (أ) ومصحح على هامش الأصل من نسخ خرى بسقوط و " له " .

والعبارة ثابتة فى (ت) و (ف) . (١) فى (أ) ما " .

أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، وعلى إطلاقه أخذه ابن الناظم في شرح هذا النظم ، ويدخل في ضمّن هذا المثال كل ما وُضِعَ من الأسماء على حرفين ثانيهما حرف لين نحو : " ذَا " و " ذِي " و " تَا " و " تِي " أسماء الإشارة و " هَا " و " هُو " هي " وما أشبهها مما إذا سُمي به لم يترك على حاله ، كما يترك " من " و " عن " وما أشبههما ، وكذلك يدخل له أسماء حروف التهجى نحو با تا ثا حا خا طا ظا : لأنها حالة الوقف على حرفين ثانيهما حرف لين ، وهي أسماء حروف الكلم المفوظ بها لا حروف " ك " لا " و " يا " فاقترضى كلامه أنها مبنية ، وكذا يقول السيرافي وابن جني وغيرهما .

النوع الثاني : الشبه المعنوي ، وهو كون الاسم وضع دالاً على معنى ليس في الأصل إلا للحرف وذلك قوله : (والمعنوي) وهو مخفوض عطفاً على (الوضعي) أراد وكالشبه المعنوي ، فالأسماء التي وُضعت لتؤدي معاني الحروف لما أدت معانيها صار لها بذلك شبه بالحروف فبنيت بناءً ها ، ولما كانت معاني الحروف على قسمين : قسم وُضعت العرب له ألفاظاً تدل عليه كالاستفهام الموضوع له الهمزة وهل ، والنفي الموضوع له " ما " و " لا " و " لن " ، والشرط الموضوع له " إن " و " إذما " على ما ذهب إليه الناظم ، وقسم لم تضع له لفظاً وهو حقيق بذلك كالإشارة والتكثير ، وكل إذا تضمنه الاسم بني لشبه الحرف الحاصل فيه من كونه دالاً على معناه ، أتى الناظم - رحمه الله - بمثالين يُشيرُ بهما إلى القسمين (١) وهما " متى " و " هنا " ، أما / ٣٥ " متى " فإنها تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام نحو قول الله (٢)

(١) في (١) إلى الاسم القسمين .

(٢) سورة يونس : آية : ٤٨ .

تعالى : " وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ " - ومعنى " إِنْ " فى الشرط نحو قول
الكُنْدِيِّ (١) :

مَتَى مَا تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيهِ تَسْهَلُ (٢)

وَيَدْخُلُ تَحْتَ مُقْتَضَى هَذَا الْمِثَالِ جَمِيعُ مَا أَدَّى مَعْنَى حَرْفِ الاستفهام
" كَمَنْ " و " كَمْ " وَجَمِيعُ مَا أَدَّى مَعْنَى حَرْفِ الشرط نحو : " مَنْ " و " مَهْمَا "
و " أَيَّانَ " وما أشبهه وأما " هُنَا " فَإِنَّهَا قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْحَرْفِ ، لَكِنَّ الْعَرَبَ
لَمْ تَضَعْ لَذَلِكَ الْمَعْنَى لَفْظاً وَهُوَ حَقِيقُ بُذْكَ ، كَمَا وَضِعَ (٣) لِلتَّنْبِيهِ وَالِاسْتِفْتَاَحِ
وغيرهما من المعانى الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال ، والمعنى الذى
تَضَمَّنَتْهُ " هُنَا " هُوَ مَعْنَى الْإِشَارَةِ لَكِنَّهُمْ اسْتَفْنَوْا عَنْ وَضْعِ حَرْفِهَا بِالِاسْمِ
الذى تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا ، فَلَمْ يَضَعُوا لَهَا حَرْفاً يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ
المعانى التى تَسْتَحِقُّ أَنْ يُوَضَعَ لَهَا حَرْفٌ ، وَيَدْخُلُ فِي ضَمْنِ هَذَا الْمِثَالِ " كَمْ "
الْخَبَرِيَّةُ ، لِتَضَمْنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ وَهُوَ التَّكْثِيرُ ، وَلَمْ يَضَعُوا لِلتَّكْثِيرِ حَرْفاً ، وَإِنْ
زَعَمَ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فِي " رَبِّ " (٤) بَلِ الْأَصَحُّ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ وَيَدْخُلُهَا مَعْنَى
الِافْتِخَارِ ، وَلَيْسَ فِي تَشْبِيهِه سَبِيوِيَه لَهَا بِكُمْ دَلِيلٌ عَلَى مَا قَالَ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي
هَذَا النَّظْمِ لِتَفْسِيرِ مَعْنَاهَا ، فَلِذَلِكَ لَمْ نَتَعَرَّضْ لِتَحْقِيقِ مَعْنَاهَا ، وَلَا لِبَيَانِ
حُكْمِهَا ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي تَضَمْنِ مَعْنَى الْحَرْفِ صَحِيحَةٌ نَبَّهَ عَلَيْهَا هُنَا (٥)
وَذَكَرَهَا فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " (٦) ، وَأَصْلُهَا - فِيمَا أَظُنُّ - لِلْفَارِسِيِّ فِي

(١) ديوان امرئ القيس : ٢٣ . والبيت بتمامه :

ورحنا وراح الطرف ينفذ رأسه متى ما ترق العين فيه تسهل

(٢) رواية الديوان : " تسهل " .

(٣) فى هامش الأصل " وضعت " . قراءة نسخة أخرى .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) ساقط من (١) .

(٦) ساقط من (ت) .

"التَّذْكِرَة " نَبَّه عليها فى مَسْأَلَة وَضَعَ (هَذَا) اسم الإشارة فى أوائل الأبواب وَخَرَجَ عن حكم البناءِ مع وجودِ هذا الشَّبْهِ ، أى : فأعربت مع أَنَّها مَوْضُوعَة على تَضَمُّنٍ معنى الحَرْفِ وهو الهمزة فى الاستفهام و " إِنْ " فى الشرطية ، وكذلك خرجت عنه فى الموصولة مع وجود الافتقارِ الأصلِ المذكور بعد هذا ، وسيأتى بيانُ خُروجها عن أصلها من البناءِ ، وعِلَّةُ ذلك إِنْ شَاءَ الله .

النُّوعُ الثَّالِثُ : شبه النِّيابةِ عن الفعلِ بلا تأثر وهو كون الاسم نائباً عن الفعلِ فى تَأْدِيَةِ معناه والعَمَلِ عمله من غيرِ أَنْ يَعْمَلَ فيه عاملٌ ولا يَقْبَلَ عمله فيه ، وذلك قَوْلُهُ : (وكنيابة عَنِ الفِعْلِ بَلَا تَأَثَّرُ) يعنى أَنَّ الاسم يُبْنَى ^(١) أيضاً إِذَا أَشْبَهَ الحَرْفَ هذا الشَّبْهُ المذكور ، والذي حازَ هذا الشَّبْهُ أَسْمَاءُ الأفعالِ فَإِنَّهَا مؤدِيَةٌ معنى الفعلِ على جهةِ اللُّزُومِ وعاملةٌ عمله ، وهو معنى النِّيابةِ عنه وهى لا تقبل أيضاً عمل عامل فيها فتتأثرُ به أَلْفَاظُهَا ^(٢) وهو ^(٣) معنى قَوْلُهُ (بلا تأثر) ^(٤)

فإِذَا قُلْتَ : (صَهْ) فهو مؤدٍ لمعنى اسكت وعاملٌ عمله ، ولا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ معمولاً لعاملٍ البتة ، وكذلك (نَزَالَ) فى النِّيابةِ عن انزل و " هيهات " فى النِّيابةِ عن بَعْدَ و « أَفْ » فى النِّيابةِ عن اتَّضَجَرُ ، ومع ذلك لا تَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ معمولاتٍ لعاملٍ ، ووجه الشَّبْهِ فيها أَنَّهَا ^(٥) اشْبَهَتْ الحُرُوفَ النَّاخِضَةَ لِلإِبْتِدَاءِ فَإِنَّهَا لازِمَةٌ لِتَأْدِيَةِ معنى الفعلِ ، لِأَنَّ مَعَانِيهَا كمعانى الأفعالِ ، وهى عاملةٌ

(١) فى الأصل فقط " وهى " .

(٢) فى (أ) لأنها .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) فى (أ) شتان .

(٥) ساقط من (أ) .

عَمَلَهَا ؛ لَأَنَّهَا تَعْمَلُ الرُّفْعَ وَالنَّصْبَ ، وَأَيْضاً لَا تَأْتِي لِلْعَوَامِلِ فِي أَلْفَاظِهَا لَكُونِهَا لَا تَصْلَحُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا ، هَذَا وَجْهُ الشُّبْهِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَبَيْنَ الْحُرُوفِ ، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَ الْبِنَاءَ عِنْدَهُ عَلَى مَا قَرَّرَ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " ، وَالتَّأَثُّرُ قَبُولُ التَّأَثِيرِ فَـ (تَأَثَّرَ) مُطَاوَعٌ أُثِّرَ ، وَمَعْنَى / أُثِّرْتُ فِي كَذَا / ٣٦ : جَعَلْتُ فِيهِ أَثْراً فَتَأَثَّرَ ؛ أَيْ قَبِلَهُ وَحَصَلَ فِيهِ . وَتَحَرَّزَ بِقَوْلِهِ : (بِلَا تَأَثَّرِ) : مِنَ الْمَصَادِرِ النَّاتِبَةِ عَنْ أَعْمَالِهَا نَحْوُ (: ضَرْباً زَيْداً ، وَزَيْداً سَيْراً سَيْراً ، فَإِنَّهَا وَإِنْ أَدَّتْ مَعَانِي أَعْمَالِهَا النَّاتِبَةِ هِيَ عَنْهَا قَابِلَةٌ لِأَنْ تَكُونَ مَعْمُولَةً لِعَامِلٍ مِنْ جِهَةٍ مَعَانِيهَا)^(١) فَخَرَجَتْ بِذَلِكَ عَنْ شُبْهِهِ إِنْ^(٢) ، وَمَا كَانَ مِنْ بَابِهَا فَدَخَلَهَا الْإِعْرَابُ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّأَثَّرَ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ مَعْنَوِي ، وَقَدْ يَقَرُّ عَلَى نَحْوِ آخِرٍ يَكُونُ التَّأَثُّرُ فِيهِ أَوْ عَدَمُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِسْتِعْمَالِ فَيُقَالُ : إِنَّا وَجَدْنَا أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ قَطُّ مَعْمُولَةً لِعَامِلٍ ، (وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَتْ عَامِلَةٌ غَيْرَ مَعْمُولَةٍ ، فَأَشْبَهَتْ " إِنْ " بِخِلَافِ الْمَصَادِرِ فِي نَحْوِ : ضَرْباً زَيْداً ، فَإِنَّا وَجَدْنَاهَا اسْتَعْمَلَتْ مَعْمُولَةً لِعَامِلٍ)^(٣) فِي نَحْوِ : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْباً ، فَلَمْ يَتَقَرَّرْ (فِيهَا)^(٤) بِسَبَبِ ذَلِكَ شُبْهُ الْحَرْفِ فَأُعْرِبْتُ وَعَلَى هَذَا النُّحُو قَرَّرَ ابْنُ النَّازِمِ هَذَا الشُّبْهَ ، وَارْتِضَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَالنُّحُو الْأَوَّلُ عَلَيْهِ جَرَى بَعْضُ الشُّيُوخِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَفْهَمُ هَذَا الْمَوْضِعَ عَلَى^(٥) أَنَّهُ يَتَحَرَّرُ بِقَوْلِهِ : (بِلَا تَأَثَّرِ) مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ بِالْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ عَنْهَا كَمَا ذَكَرَ ، لَكِنْ عَلَى مَعْنَى أَنَّ

(١) ساقط من الأصل فقط .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) في الأصل اسم الفعل ، وفي (١) اسم الفاعل ، وما ثبتاه في (ت) ، (ف) .

(٥) في (١) قبل .

هذه المصادر قد تأثرت ألفاظها بالعامل فأخرجها بقوله : (بَلَا تَأْتُرِ) . قال بعضُ الشُّيوخ : وهذا تفسير^(١) لا محصولَ له ، فإنَّ تقديره على هذا من شرطِ بناءِ الاسم^(٢) ، أعنى الاسمِ الثَّانِبِ عن الفعلِ أن لا يكونَ العاملُ مؤثراً في لفظه ، وهذا هو نتيجةُ وجوبِ البناءِ لا شرطه ولا سببه ، فحاصلُ المعنى على هذا من شرطِ بناءِ اسمِ الفعلِ أن لا يكونَ معرباً ، وهذا مُحالٌ . وهذا التفسيرُ الذي فُسِّرَ به شبه اسمِ الفعلِ للحرفِ أولى من تفسيرِ من فسره بأنه تَضَمَّنَ معنى لامِ الأمرِ في اسمِ فعلِ الأمرِ . وأما غيره من اسمِ الفعلِ الماضي كشتان ، واسمِ الفعلِ المضارعِ كآؤه ، فمحمول على اسمِ فعلِ الأمرِ ؛ ليجرى البابُ كُلُّهُ مجرى واحداً ، وهو رأىُ الفارسيِّ وابنِ جنِّي وغيرهما ، فإنَّ هذا المذهبَ فيه أمرٌ مرجوحٌ وهو جعلُ العِلَّةِ خاصةً ببعضِ المبني وسائرُهُ لا عِلَّةَ فيه إلا الحَمْلُ على ما فيه العِلَّةُ بخلافِ عِلَّةِ النَّاظِمِ فإنَّها عامةٌ في الجميعِ ، وكونُ العِلَّةِ عامةً في مَعْلولاتِها أولى من كونِها خاصةً ببعضِها ما وجد ذلك ؛ لكن يَرِدُ على ما اختاره إشكالٌ ما ، وذلك أن النُّحويين استدلُّوا على هذا الصَّنْفِ من الكلم من^(٣) قبيلِ الأسماءِ بإسنادِ الفعلِ إلى بَعْضِها في نحو قولِ زهير^(٤) :

وَلَنِعَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك ، فإذا كان (نَزَالَ) هنا قد صحَّ كونه مسنداً إليه وصحَّ تأثرُ معناه للعاملِ بدليلِ عَمَلِ الفعلِ فيه ، فإنَّ قَبُولَ التَّأَثُّرِ حاصلٌ في جميعِ البابِ لوجودِهِ في فردٍ من أفرادِهِ ، فقد استوى إذن (نَزَالَ) وبابه مع

(١) ديوان زهير ٨٩ .

(٢) في الأصل فقط لتأثير .

(٣) في (١) أبداً .

(٤) ساقط من (١) و (ت) .

(ضَرْباً زَيْداً) وبإيه ، إذ كانا معاً يُؤدِّيَانِ معنى الفعلِ وَيَعْمَلَانِ عَمَلَهُ
وهما قابلانِ (لتَأْتِرِ)^(١) العاملِ فيهما ، فيَقَعُ الإشْكَالُ هنا من وجهين :

أحدهما : فى قول النَّاظِمِ هنا " بِلَا تَأْتِرِ " حيث نفى التَّأثرَ مع
صحته ووجوده .

والثانى : ما يلزِمُ على ذلك من إعرابِ أسماءِ الأفعالِ ، كما
أعرب (ضَرْباً زَيْداً) ، أو بناء (ضَرْباً زَيْداً) ، كما بنيت أسماءُ
الأفعالِ .

والجوابُ : أن مثل " دُعِيَتْ نَزَالِ " ليس الإسنادُ فيه بمعتبرٍ / كما ٣٧/
تَقْدَمُ والذى يُسْتَدَلُّ به على اسميةِ أسماءِ الأفعالِ غيرُ ذلك ، وقد ذُكِرَ ،
فَنَزَالِ وبإيه^(٢) ممَّا يسندُ أبداً ولا يسندُ إليه البتَّةُ ؛ لعدمِ قَبُولِهِ للتأثرِ
للعواملِ كما قَرَّرَهُ النَّاظِمُ ، وإذا كان كذلك ظَهَرَ الفَرْقُ بين القبيلين ،
وأيضاً فإنَّ دِلالةَ نَزَالِ وبإيه على معنى الفعلِ ونيابته عن الفعلِ بحقِّ
الأصلِ ، وبالوضعِ الأولِ كما كان ذلك فى " إِنْ " وأخواتها ، فتمحَّضَ
الشُّبُه بخلافِ (ضَرْباً زَيْداً) ، فإن نيابته عن الفعلِ عارضةٌ بعد التركيبِ ،
فلم يُؤثِّرِ البناءُ لَعَدَمِ أصليَّةِ الشُّبُه وفَقْدِ تَمَحُّضِهِ .

فإن قيل : يخرجُ عن هذا على رأيهِ " دُونُكَ " و " وراءَكَ " و " أمامَكَ
" ونحوها ، فإنه قد عدَّها فى أسماءِ الأفعالِ مع أنها معربةٌ باتِّفَاقٍ على
ما نقلَ ابنُ خَرُوفٍ ، وإن نَصَبَها بالأفعالِ التى نابت عنها كضَرْباً زَيْداً
فهى خارجةٌ بقوله : (بِلَا تَأْتِرِ) لصحةِ تَأَثُّرِها للعاملِ ووجودِ ذلك فيها ،

(١) فى الأصل فقط لتأثير.

(٢) فى (i) أبداً .

فكيف يجتمع هذا مع دعوى أنها من أسماء الأفعال ؟ .

فالجواب : أنها على رأيه أيضاً مبنية لقوله فى باب (١) أسماء الأفعال والأصوات - بعد ذكر " نونك " وشبهه - : (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) وما ظهر فى أواخرها ليس بتأثير العامل ولا هى قابلة لأن تتأثر ، وما نقل ابن خروف من الاتفاق لا يثبت ، وكل ذلك سيأتى تقريره إن شاء الله تعالى .

النوع الرابع : (الشبه الافتقاري) وهو كون الاسم وضع مفتقراً إلى ما يفسر معناه ويبيّنه ، وهو المراد بقوله : (وكافتقار أصلاً) ويريد أن الاسم إذا وضع على الافتقار بنى كالموصلات ، فإنها وضعت على الافتقار فى فهم معانيها إلى صلاتها ، فهى لا تستقل بالمفهومية دون أن يؤتى بما يبيّنها ، كما أن الحروف كذلك ، وكذلك المضمرات وضعت على الافتقار إلى مفسر يعود عليه ، فهى متوقفة فى فهم معانيها على غيرها ، كما أن الحروف كذلك ، ولذلك قيل فى الحروف : إنها تدل على معنى فى غيرها ، وقيد الافتقار بكونه قد أصل ، أى جعل أصيلاً .

وأصل ، أى ثبت له الأصل استظهاراً على كل ما وضع فى الأصل غير مفتقر ، وإنما عرض له الافتقار حالة التركيب كالأسماء اللازمة للإضافة فإنها مفتقرة ، ولذلك لزم تفسيرها بالمضاف إليه ، وكذلك أسماء العدد كعشرين وثلاثين هى مفتقرة إلى ما يفسر معناها لكن بعد التركيب ، وأما وضعها الأولى فعلى أن تكون غير مفتقرة ، فلذلك لم يعتبر فيها الافتقار ، فلم تبين لعروض السبب الموجب وعدم أصلته . وبهذا المعنى نجيب عن إعراب

(١) ساقط من (أ) و (ت) .

الظُرُوفَ نَحْوُ : صَمْتُ يَوْمًا ، وَأَقَمْتُ شَهْرًا ، وَإِنْ تَوَهَّمُ كَوْنُهَا مُسْتَحَقَّةٌ
لِلْبِنَاءِ لِلشَّبَهِ الْمَعْنَوِي ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لَاحِقٌ بَعْدَ
التَّرْكِيبِ ، فَلَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الشَّبَهِ تَأْثِيرٌ ، فَجَاءَتْ عَلَى أَصْلِهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ،
وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ مَا حَدَّثَنَا بِهِ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَخَّارِ شَيْخُنَا -
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّ الشَّلُوبِينَ حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ مَجَالِسِ
إِقْرَائِهِ فِي " كَمْ " إِنَّهَا بُنِيَتْ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي افْتِقَارِهَا إِلَى مُفَسِّرٍ ،
فَنَقَدَهُ بَعْضُ طَلَبَتِهِ / فَقَالَ لَهُ : يَلِزُ عَلَى هَذَا بِنَاءُ جَمِيعِ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ / ٣٨
لِتَسَاوِيهَا فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ ، فَلَمَّا رَأَى الشَّلُوبِينَ وَرُودَ هَذَا النَّقْدِ عَلَى عَدَمِ
تَقْيِيدِ الْإِفْتِقَارِ بِالْأَصَالَةِ زَادَ زِيَادَةً أَخْرَجَ بِهَا أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ فَقَالَ : بُنِيَتْ
لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي افْتِقَارِهَا إِلَى مُفَسِّرٍ لَا يُعْقِلُ لَهَا مَعْنَى إِلَّا بِهِ ، فَخَرَجَ
قَوْلُكَ : عَشْرُونَ وَثَلَاثُونَ وَبَابِهِ ، فَإِنَّ لَهَا فِي أَنْفُسِهَا مَعْنَى مَعْقُولًا ^(١) وَهُوَ
الْمِقْدَارُ ، وَإِنَّمَا بَقِيَ بَيَانُ جِنْسِ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ فَجِئَ بِالْمُفَسِّرِ لِأَجْلِهِ ، هَذَا
مَعْنَى الْحِكَايَةِ ، وَحَاصِلُهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُؤَثَّرَ مِنَ الشَّبَهِ إِنَّمَا هُوَ مَا
كَانَ فِي الْأَسْمِ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، فَبِحَقِّ مَا قَيَّدَ النَّاطِمُ الْإِفْتِقَارَ بِالْأَصَالَةِ
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَيَخْرُجُ لَهُ عَنْ مُقْتَضَى هَذَا الشَّبَهِ - وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا - " أَيْ "
المُوصُولَةُ فَإِنَّهَا مَعْرَبَةٌ مَعَ وُجُودِ شَبَهِ الْحَرْفِ وَهُوَ الْإِفْتِقَارُ الْأَصِيلُ ، لَكِنْ
عَارِضَةُ شَبَهِ بِالْمُعْرَبِ آخِرَ فَأَعْرَبْتُ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُوصُولِ ، فَقَدْ
نَصَّ (هَذَاكَ) ^(٢) عَلَى خُرُوجِهَا عَنْ هَذَا الْحُكْمِ ، وَكَذَلِكَ يَخْرُجُ لَهُ " الَّذِي " وَ

(١) فِي (١) مَعْقُول .

(٢) فِي الْأَصْلِ فِي ذَلِكَ .

" التى " حالة التثنية ، كما خَرَجَ " ذَا " و " تا " فى حالة التثنية أيضاً عن مقتضى الشَّبه المعنوى ، لمعارضة موجب الإعراب كما سيأتى فى بابهِ إن شاء الله . وبقي فى كلام الناظم سؤالان :

أحدهما : أن يُقال : هل يَشْمَلُ كَلَامُهُ ما بُنِيَ بِنَاءً عَارِضاً ، وعلى الجواز مع ما بُنِيَ بِنَاءً لازماً ، وبحقِّ الأصلِ كَالْبِنَاءِ لِلْقَطْعِ عن الإِضَافَةِ ، والبناء للإضافة إلى مَبْنًى ، والبناء لتركيب الاسم مع " لا " أو مع (اسم)^(١) آخر كخَمْسَةَ عَشَرَ وما أشبه ذلك ، أم هو مقتصرُ به على المَبْنى بِنَاءً لازماً وبحقِّ الأصل ؟

والثانى : أن يُقال : هذه الأنواع التى ذَكَرَ هل هى مُحِيطَةٌ بجميع أنواع شَبَهِ الحَرْفِ أَمْ لا ؟ فإن لم تكن مُحِيطَةٌ وإنَّما أتى بها تَنْبِيهاً على الباقى فما الذى بَقِيَ له منها ؟ وإن كانت مُحِيطَةٌ فكيف يرجعُ إليها سائر الأنواع التى ذَكَرَهَا النَّاسُ ؟

والجوابُ عن الأولِ : أن الظَّاهر من كلامه أنه إنما أراد الكلام على البناء اللازم ، وعلى المَبْنى بحقِّ الأصل لا الذى بناؤُهُ عارضٌ وعلى الجواز والدليل على ذلك أن جميعَ هذه الأنواع التى ذكرَ إنما تقتضى الأول لا الثانى ، أمَّا الشَّبهُ الوَضْعِيُّ فظاهراً ، إذ ليس فى المَبْنى على الجَوَاز ما يُوجد فيه هذا الشَّبهُ فى حالٍ بونٍ حالٍ ، ولا أيضاً يوجد هذا الشَّبهُ مقتضياً لبناءٍ جائزٍ ، وأمَّا المَعْنَوِى فقد قَيَّدَهُ بِالْمِثَالِ حيثُ قال : (وَالْمَعْنَوِىُّ فى مَتْنٍ وَفِي هُنَا) أى : وكالشَّبه المَعْنَوِى المَوْجُودِ فى هذين المِثَالين ، ولاشكَّ أن الشَّبهَ فى المثالين لازمٌ وبحقِّ الأصلِ ، فـ « لا رَجُلٌ » إذا عللنا بناءَهُ بتضمنه معنى

(١) ساقط من الأصل فقط .

من " فليس التضمن فيه على حد التضمن في متى وهنا .

وأما الاستغنائي : فكذلك أيضاً ، لأن تقييده بقوله (بلا تأثر) منع أن يدخل فيه المبنى على الجواز ^(١) لأن المبنى على الجواز ^(١) صالح للتأثر ألا ترى : أننا إذا سمينا بـ " نزال " فصلح للتأثر لم يبق بناؤه على اللزوم ، بل صار فيه وجهان بلحظين مختلفين ، فالبناء لأجل الشبه بأصله ، والإعراب اعتباراً بحاله من كونه قابلاً للتأثر للعامل ، وليس اسماً للفعل الآن ، وأما الافتقاري فتقييده له بالأصالة يخرج له بناء قبل وبعد وسائر / ما يبنى لقطعه عن الإضافة ، وكذلك المركب وسائر ما / ٣٩ فيه بناء على الجواز مما يرجع بناؤه إلى علة الافتقار ، وإذا تقرر هذا ظهر أنه لم يتعرض لما البناء فيه عارض وعلى الجواز

فإن قلت : فمن أين يؤخذ له وجه البناء فيه وهو لم يعرف به في واحد من أفراد هذا الصنف ؟

فالجواب : إن ذلك يرجع بالتأويل ^(٢) إلى ما ذكر من أوجه شبه الحرف وعلى عد العارض من البناء كاللا ^(٣) الأصل ، وسترى ذلك في مواضعه من هذا الشرح إن شاء الله ، لكن الناظم ترك ذكر الطريق إلى ذلك إحالة للناظر في نظمه على نظره ، إذ ليس من ضرورياته .

والجواب عن الثاني : أن كلامه محتمل لأن يكون أراد أن أنواع شبه الحرف غير منحصرة في هذه الأربعة إلا أنه ذكر ما ذكر منها

(١ - ١) ساقط من (أ) .

(٢) في (ب) يرجع التأويل .

(٣) في (أ) كاللام الأصل .

تنبيهاً على ما لم يذكره ، فكأنَّ قال : إن أنواع الشَّبَهِ متعدِّدةٌ منها هذه ،
ويُحتمل أن يُريدَ أن وجوه الشَّبَهِ وإن تعددت معاقدها هذه الأربعة ، فكل ما
يذكر دونها فالإليه يرجع من جهة المعنى .

والوجه الأول : أسعد بلفظه من جهة إتيانه فيها بالكاف التشبيهية؛ لأنَّ
المعهود في الكلام إذا قيل في التمثيل : مثل كذا ، أو كقولك : أو كذا أو نحو
كذا ، أن تُريدَ التنبيه على أشياء لم تُذكر وإلا فقد كان الوجه أن يقول : في كذا
وكذا ، ولا يقول : في مثل كذا .

فقوله : (كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيُّ ... وَكَنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ .. وَكَافْتَقَارٌ أَصْلًا) تنبيهٌ
على أشياء لم يذكرها ، والكاف هنا نظيرةٌ من جهة المعنى ^(١) لقوله في باب
الابتداء - حين ذكر أوجهاً من الابتداء بالنكرة - : (وَلْيُقَسِّمْ مَا لَمْ يُقَلِّ) وأما
الوجه الثاني : فهو - وإن كان مرجوحاً - محتملٌ في لفظه ، وتكون الكاف
داخلةً باعتبار تعدُّدِ المثل المذكورة ، لا باعتبار ما لم يذكره ، وقد يفعل مثل هذا
المتأخرون . ألا ترى إلى قول ابن الحاجب ^(٢) في كتابه " الفقهي " : " الصَّامُ
الوَاجِبُ مع إدخال الكاف ، لأنَّ صِيَامَ التَّمَتُّعِ في الْحَجِّ وَصِيَامَ فِدْيَةِ الْأَذَى
وَجَزَاءُ الصَّيْدِ دَاخِلٌ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْكَفَّارَاتِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ النَّاطِمُ فَعَلَ مِثْلَ
هذا .

فإن أراد الوجه الأولَ فلشَّبَهِ الحَرْفِ أنواعٌ أخر . منها : سقوطٌ موجب

(١) ساقط من (أ) .

(٢) هو الإمام المشهور (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ) .

أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي النحوي ، الفقيه ت ٦٤٦ ، أخباره في ذيل الروضتين :
١٨٢ ، المذهب : ١٨٩ ، وغاية النهاية ٥٠٨/١ .

الإعرابِ قاله ابنُ أبي الرِّبيع ^(١) في بناءِ أسماءِ الأفعالِ ، لأنَّ الإعرابَ
 إنما يكونُ في اللَّفظِ أمانةً على اعتقَابِ المعاني الثلاثةِ التي هي الفاعليَّةُ
 والمفعوليَّةُ والإضافةُ ، وهو الموجبُ للإعرابِ ، كما أنَّ الحُرْفَ كذلك لا تقبلُ
 معنىً من تلكِ المعاني فبنيتُ لهذا الشَّبه ، ومثَّلُ ذلكِ أسماءُ العدَدِ المُطلَّقةُ
 لما كانت في حينِ العدِّ بها لا تقعُ فاعليَّةٌ ولا مفعوليَّةٌ لم تكن على الحدِّ
 الذي تستوجبُ معه الإعرابَ فصارت كالأصواتِ فبنيت ، وكذلك حُرُوفُ
 التَّهجِي كالألفاظِ العدَدِ سوادُ ، وأسماءُ الأصواتِ داخلةٌ أيضاً هنا ، أمَّا ما
 يُحكى به منها كقَب وطِيخ فظاهرٌ ، وأمَّا ما يكون زَجْراً أو دُعاء كَهَلَا
 وتَشُو فلائِها / لا مدلولُ لها من الفعلِ كما لأسماءِ الأفعالِ مدلولٌ من ٤٠ /
 الفعل فكانت مثل قَب وطِيخ ونحو ذلك :

ومنها الوقوعُ موقعَ الحرفِ علَّلَ به بعضهم بناءَ " غَيْرُ " من قولهم : لَيْسَ
 غَيْرُ ، فإنَّها عنده موضوعةٌ موضعَ " إِلَّا " فرجعت إلى شَبهِ الحُرْفِ ؛ لأنَّ
 للواقعِ شَبْهاً بالواقعِ في موضعه ، وأوَّلَى من هذا المثال في الموضعِ ما
 حُكِيَ في أسماءِ الأصواتِ الحكائيَّةِ من قولهم : مِضٌّ في حكايةِ صُويت ،
 مُغْنٍ عن قولك " لا " ، ف ، " مِضٌّ " واقعة " لا " فقد يُقال إنها بُنيت لذلك .

ومنها الإبهام في الأشياءِ كُلِّها فليس ^(٢) شبهُ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ
 بالحُرُوفِ ^(٣) والدُّخولُ عليها علَّلَ به السَّيرافيُّ بناءَ اسمِ الإشارةِ والضَّميرِ

(١) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله العثماني الأموي القرشي الأشبيلي ، أخذ
 عن أبي علي الشلوبين وطبقته وتصدر للتدريس بسبته . ألف شرحاً للإيضاح كبيراً جداً
 اسمه (الإيضاح) وشرحاً للجمل سماه (البسيط) والمُلخص في ضبط القوانين النحوية
 وغيرها . أخباره في : بغية الوعاة : ١٢٥/٢ ، وغاية النهاية : ٤٨٤/١ . ورأى ابن أبي
 الربيع هذا في شرح الإيضاح .

(٢-٣) في (١) .

فإنَّهما مبهمان يَقَعان على كُلِّ شَيْءٍ من الحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ ، فهما داخلان على (كُلِّ شَيْءٍ) فَأَشْبِهَا^(١) الحُرُوفُ ، لأنَّ الحروفَ أَعْرَاضُ تُعْتَرِضُ في الأشياءِ كُلِّهَا .

فإن قِيلَ : وكذلك لَفْظُ " شَيْءٍ " يَقَعُ على الأشياءِ كُلِّهَا ، فليس شَبَهُ اسمِ الإِشَارَةِ وَالضَّمِيرِ بِالْحُرُوفِ بِأُولَى^(٢) من شَبَهَها بلفظِ شَيْءٍ ، بل هذا الشَّبَهُ أُولَى لِأَنَّهُ شَبَهُ^(٣) يَرُدُّ إلى الأَصْلِ بخلافِ شَبَبِهِ (الحُرُوفِ)^(٤) .

فالجوابُ : أَنَّهُما ليسا كَشَيْءٍ في الوقوعِ على الأشياءِ كُلِّهَا ، لأنَّ شَيْئاً لا زِمَ لِمَسْمَاةٍ في جَمِيعِ الأحوالِ بخلافِ اسمِ الإِشَارَةِ وَالْكِنَايَةِ وَالْحُرُوفِ فَإِنَّهَا أَعْرَاضُ تَدْخُلُ في الأشياءِ كُلِّهَا ، ومثل ذلك عند السِّيرافي أيضاً . حَيْثُ بَنِيَتْ لِإِبْهَامِها في الجِهَاتِ السَّتِّ وفي كُلِّ مَكَانٍ ، فَتَبَّهَتْ لِإِبْهَامِها بِإِذِ الْمُبْهَمَةِ في الزَّمَانِ المَاضِي كُلِّهِ ، إِلا أَنَّ بِنَاءَها عِنْدَهُ في حالٍ دُونَ حالٍ كَمَا بَيَّنَّ في كتابه .

ومنها قَوْلُهُ التَّمَكُّنُ وَاللُّزُومُ فمَوْضِعٌ واحدٍ ، عَلَّلَ بِهِ السِّيرافي^(٥) بِنَاءَ الآنَ يَريدُ عَدَمَ التَّصَرُّفِ الَّذِي فِيها من جِهَةِ المَعْنَى ، إِذْ هِيَ دَالَّةٌ على آخِرِ الزَّمَانِ المَاضِي وَأَوَّلِ الزَّمَانِ الآتِي ، وَهَذَا شَأْنُ الحُرُوفِ ، لِأَنَّهُ لا يَعدُو مَوْضِعَهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ إلى غَيْرِهِ فَهُوَ لا زِمٌ لمَوْضِعٍ واحدٍ ، فبَنَى الآنَ لذلِكَ ، وَكَذلِكَ " لَدُنْ " بَنِيَتْ لِلزُّومِها مَوْضِعاً واحداً وَهِيَ تُعْطَى مَعْنَى عِنْدَ ، إِلا أَنَّهُم أَعرَبُوا " عِنْدَ " حَيْثُ تَوَسَّعُوا فِيها فَأَوْقَعُوهَا على ما بِحَضْرَتِكَ ، وَعَلَى ما بَعْدَ عِنْدِكَ ، وَإِنْ كانَ

(١) في الأصل " فَأَشْبِهَ " .

(٢) في الأصل أُولَى .

(٣) ساقط في (١) .

(٤) في الأصل الحرف .

(٥) رأى السيرافي في الإنصاف : ٥٢٣ .

أصلها الحاضر ، تقولُ عندى مالٌ ، وإن كان بخُرَاسان وأنتَ ببغداد ،
وقد كان حقُّ "عند" البناء لولا ما لحقها من التَّصريف ، بخلاف "لَدُنْ"
فإنَّها لا يُتجاوز بها حضرةُ الشَّيْءِ ، فلذلك بُنيتْ وعُلِّلَ بهذا بعضهم بناءً "
قط " ، وقد " بمعنى «حَسَبُ» ؛ لأنَّهما لم يَتَمَكَّنَا فى الكلام تَمَكَّنَ الأسماءُ ،
ولم يُستعملَا استعمالها فأشبهها ما وُضع كذلك من الكلم وهو الحَرْفُ .

ومنها شَبَّهَ ما أشبه الحَرْفَ كَفَعَالِ المَعْدُولَةِ فى غير الأمر ، فإنَّها
أشبهت فَعَالٍ فى الأمر فى الوزن والثَّانِيث والعَدْلُ فَبُنيت بناءً . ومنها
الوُقُوعُ موقعٌ ما أشبه الحَرْفَ كالمُنَادَى المُفْرَد ، لوقوعه موقعَ المضمَر على
قولٍ من يُعَلَّلُ بناءه بذلك ، ووجه كون هذين النوعين من أنواع شَبَّهَ
الحَرْفِ أن يُقالَ : أمَّا الأولُ : فلأنَّ " فَعَالٍ " حينَ أشبهت ما أشبه الحَرْفَ
صارت مشبهةً للحَرْفِ بواسطة / ، ومُشَبَّهٌ مُشَبِّهِ الشَّيْءِ شَبَّهَ للشَّيْءِ . / ٤١

وأمَّا الثَّانِي : فلأنَّ الوُقُوعَ موقعَ الشَّيْءِ يُوجبُ للواقع شَبَّهًا
بالمَوْقُوعِ موقعه ، فإذا كان المَوْقُوعُ موقعه الحَرْفَ فالواقع يُشَبَّهُ الحَرْفَ
: لأنَّ مشبه المُشَبَّهِ مشبهه ، وردَّ هذا ابنُ عُصْفُورٍ بأنَّ قولَ القائلِ بُنيتْ
لشَبَّهٍ مُشَبِّهِ الحَرْفِ إقرارٌ بأنَّ البناءَ يكونُ لغيرِ مُشَبِّهِ الحَرْفِ ، وهو مُشَبَّهٌ
ما أشبه الحَرْفَ .

والجوابُ : أنَّه راجعٌ فى الحَقِيقَةِ إلى نوعٍ من أنواعِ الشَّبَّهِ ، وأيضاً
فالشَّبَّهُ يكونُ قريباً كالذى تقدَّم ، ويكونُ بعيداً وهذا من ذلك البَعيدِ ،
ويُعَدُّه لا يَمَنَعُ وجوبَ الحُكْمِ لَهُ ، فهذه أنواعٌ من شَبَّهِ الحَرْفِ وَقَعَ التَّنْبِيهُ
من النَّاظِمِ عليها بالكافِ ، على فَرَضٍ أنَّه أرادَ الوجْهَ الأوَّلَ ، وإنَّ أرادَ
الوجْهَ الثَّانِي فيُمْكِنُ رَدُّ هذه الأنواعِ إلى ما ذكره . أمَّا الأولُ فراجعُ

بالْحَقَقَةِ أو بالتَّأْوِيلِ إلى النوعِ الثَّالثِ مما ذَكَرَهُ النَّاطِمُ . أمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلكَ فِيهَا ، وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ فَرَاجِعَةٌ إِلَيْهَا بِالشَّبهِ ، فَمَا هُوَ مِنْهَا لِلدُّعَاءِ أَوْ لِلزَّجْرِ ظَاهِرُ الشَّبهِ بِاسْمِ الْفِعْلِ ، وَمَاعِدَا ذَلكَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْجَمِيعَ تَصَوَّيْتُ أَوْ نَقُولُ : إِنَّهَا اجْتَمَعَتْ فِي كَوْنِهَا غَيْرُ مُتَأَثِّرَةٍ لِلْعَامِلِ ، إِذْ لَا تُسْتَعْمَلُ فَاعِلَةٌ وَلَا مَفْعُولَةٌ وَلَا مُضَافَةٌ ، فَحُكِمَ لَهَا بِالْبِنَاءِ كَهَذَا الشَّبهِ ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ مُطْلَقِ الْحَمْلِ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا عَامَّةٌ وَفِي الْأَوَّلِ خَاصَّةٌ ، وَعَلَى هَذَا يَجْرِي الْحُكْمُ فِي أَسْمَاءِ الْعَدَدِ الْمُطْلَقَةِ ، وَفِي حُرُوفِ الْهَجَاءِ ، فَإِذَا سَقُوطُ مُوجِبِ الْإِعْرَابِ هُوَ مَعْنَى عَدَمِ التَّأَثُّرِ لِلْعَامِلِ ، غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبَ أَهْمَلَتْ هَا هُنَا جِزَاءَ الْعِلَّةِ وَلَمْ تَعْمَلْهُ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ عَلَى رَأْيِ النَّاطِمِ ، إِلَّا مَعَ النَّيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَرَّرَهُ وَلَوْ قِيلَ بِإِسْقَاطِ جُزْءِ النَّيَابَةِ وَإِعْمَالِ الْجُزْءِ الْأَخِيرِ لَصَحَّ وَاسْتَتَبَ . وَأَمَّا الثَّانِي فَسَاقِطُ الْإِعْتِبَارِ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ "غَيْرَ" فِي قَوْلِهِمْ : لَيْسَ غَيْرُ إِنَّمَا لَنِي لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ هُنَا فِي الْبِنَاءِ الْعَارِضِ وَإِنْ سَلَّمْنَا ذَلكَ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَضْمِينٌ لَغَيْرٍ مَعْنَى "إِلَّا" فَرَجَعَ إِلَى النَّوعِ الثَّانِي .

وَأَمَّا الثَّالِثُ : فَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمُضْمِرَاتِ وَالْمُبْهَمَاتِ قَدْ تَقَدَّمَ دُخُولُهَا فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَكَذَلكَ فِي الرَّابِعِ ، وَأَيْضاً فَمِنْ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ كَذَلكَ وَلَيْسَ بِمَبْنِيٍّ ، وَذَلكَ "كُلُّ" وَ"بَعْضُ" وَنَحْوُهُمَا . أَلَا تَرَى أَنَّ مَدْلُولَهُمَا عَرَضُ يُعْتَرِضُ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلكَ فِي "بَعْضُ" حَيْثُ وَافَقَتْ "مِنْ" التَّبَعِيضِيَّةِ فِي مَعْنَاهَا ، حَتَّى قَالَ لَنَا بَعْضُ شَيْوَخِنَا : لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا أَكَلْتُ مِنَ الرُّغِيفِ . وَقَوْلِنَا أَكَلْتُ بَعْضَ الرُّغِيفِ مِنَ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا الْأَحْكَامُ اللَّفْظِيَّةُ ، فَانْتِ تَرَى أَنَّ هَذَا السَّبَبَ غَيْرُ مُطَرِّدٍ ، فَبِحَقِّ مَا تَرَكَ ذَكَرَهُ النَّاطِمُ .

وأما الرابع : فإن قلة التمكن وإن كانت أصلاً في الحروف قد وجدت في الأسماء ، ولم يكن ذلك موجباً للبناء نحو قولك : جئت من عل ، وأشياء من هذا النمط ، ويكثر في الظروف ، فقلة التمكن إن سلمنا أنها تقتضى البناء ففي بعض / دون بعض . ألا أن نحو : صاد وقاف من ٤٢/ حروف الهجاء إذا جعل اسماً للسورة جاز فيه الإعراب والبناء ، وعُلل البناء بقلة التمكن ، وإذا كان كذلك فما كان من العلل مطرداً في معلوماته أولى مما كان غير مطرد ، وقد وجدنا لبناء " الآن " علّة مطردة غير ما ذكره السيرافي ، وهي تضمّن معنى الحرف فعند الفارسي وابن جني أنها ضمنت معنى ألف ولام سوى التي ظهرت عليها ، وبها حصل تعريفها لا بالظاهرة ، فإنها زائدة حسب ما نصّ عليه الناظم في باب المعرف بالأداة ، وعند الزجاج أنها بُنيت لما فيها من معنى الإشارة ، فإذا لا يتعين ما قاله السيرافي في مذهب الناظم ، لإمكان قوله بما سواه ، وكذلك " قط " لا يتعين تعليل بنائها بقلة التمكن ، فإنها عند السيرافي اسم فعل نائب عن فعل الأمر في أول أحواله ، فمعنى : قطك درهمان ، بمعنى ليكفك^(١) درهمان ، أو اكتف بدرهمين ، وكذلك " قد " بمعناها^(٢) إذا قلت : قدك درهمان .

وأما الخامس والسادس : فقد ظهر رجوعها إلى ما ذكره ، ففعل المعدولة في غير الأمر راجعة في بنائها إلى بناء المعدولة في الأمر . والمنادى المفرد راجع إلى بناء المضمر . وإن قلت : إن المنادى بنى

(١) في (أ) ليكفيك .

(٢) في (أ) معناها .

لَتَضُمَّهُ معنى حرف الخطاب زال هذا الشغب .

فإن قيل : إنما الكلام هنا في المبنى اللازم البناء بأصل الموضع والمنادى ليس كذلك . فالعذر في ذلك ما قاله بعضهم من أن المنادى وإن كان أصل وضعه على التمكن لما وجب له البناء من غير تخيير كان كغير المتمكن ، غير أنه شبيه بالمتمكن ، ولذلك بُنى على حركة ، وقد جَنَحَ ^(١) بنا الكلام في هذا الفصل ، لكن فيما لا بد منه لشرح كلام الناظم فلننظر عنائه .

* * *

ولما تكلم على أحد قسمي الاسم وهو المبنى وذكر أنواع موجب البناء فيها أخذ في تعريف القسم الثاني الذي هو قسم المعرب فقال :

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَاءٍ

تعرض في هذين المزدوجين لمسالتين :

إحداهما : الإشارة إلى أن الاسم معربٌ بحق الأصل ، ليس أصله غير ذلك لخلوه من العلل الموجبة للبناء ، ولا شك أن السلامة من العلل هي الأصل فالإعراب هو الأصل من غير تخيير في ذلك ، وهو مذهب الجمهور وهو صحيح ^(٢) فإننا وجدنا باب المعربات من الأسماء أوسع باباً من المبنيات بكثير

(١) في (١) جمع .

(٢) هذه مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين بسطها الزجاجي في إيضاح علل النحو : ٧٧ - ٨٢ ، بسطاً شافياً ومثله فعل العكبري في التبيين مسألة رقم : (٨) وابن عصفور في شرح الجمل : ٣٣٠/٢ ، وذكرها ابن جنى في الخصائص : ٦٣/١ ، وابن الخشاب في المرتجل : ٣٤ ، وابن الأتباري في أسرار العربية : ٢٤ ولم يذكرها في الإنصاف .

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الكَثْرَةَ لها الأصالة ، فالإعرابُ إذاً هو الأصلُ ، وأيضاً حقيقة الاسمِيَّة إنما تظهر غالباً في الأسماءِ المُعَرَّبَةِ ، وأمَّا الأسماءِ المَبْنِيَّة فليست بأسماءٍ حَقِيقَةً ، إلا القليل منها ، بل هي أشبهُ بالحروفِ منها بالأسماءِ ، وإنما قيل فيها أسماءٌ لوجودِ بعضِ أحكامِ الأسماءِ فيها .

وَأَمَّا ابنُ خَرُوفٍ ^(١) فَقَرَّرَ أَنَّ الإعرابَ فرعٌ في الأسماءِ ، بمعنى أَنَّهُ أمرٌ طارئٌ علي الكلمةِ ، لأنَّ الكَلِمَ كُلَّهَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ أَصْلُهَا الْوَقْفُ ، وهذا صحيحٌ وهو الأصلُ الأولُ ، وليس الكلامُ فيه ، وإنما الكلامُ / في الأمرِ / ٤٣ الطَّارِئِ بَعْدَ التَّرْكِيبِ ، من الإعرابِ أو البِنَاءِ ، أيُّهُمَا الأصلُ في الأسماءِ؟ فقال يُمكن الأمران في الأسماءِ أن يكونَ أَصْلُهَا البِنَاءُ ، ثُمَّ دَخَلَهَا الإعرابُ للمَعَانِي الطَّارِئَةِ عَلَيْهَا ، وما بُنِيَ منها بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ ، أو يكونَ أَصْلُهَا الإعرابُ ، لأنها لم تُجْعَلْ علاماتٌ للأشخاصِ والأجناسِ إِلَّا للإخبارِ عَنْهَا وتصرفها في الإسنادِ للمَعَانِي المحتوية عليها ، والمانعُ من إعرابها تَضَمُّنُهَا مَعَانِيَ الحُرُوفِ أو شَبَهُهَا بها أو خروجُها عن أَصْلِهَا ونَظائِرُها ، ثُمَّ جَعَلَ الْأَظْهَرَ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَصْلَهَا الإعرابُ ، وهذا في الحَقِيقَةِ راجِعٌ إِلَى الْوِفَاقِ ، حيثُ رَجَّحَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ إِلَّا أَن في كلامِهِ نَظَرًا قَتَامُلَهُ ، فليس موضعُ ذِكْرِهِ هذا المَوْضِعُ .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : حَصَرُهُ البِنَاءَ العَارِضَ للأسماءِ فيها أَشْبَهَ الحرفِ لَأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ بِنَاءَ ما بُنِيَ لِأَجْلِ شَبهِ الحَرَفِ ، ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا أَنَّ

(١) قال في شرح الجمل له : ولذلك صيره النحويون في الفعل فرعاً .

المُعْرَبَ ما سَلِمَ عن شَبَهِ الحَرْفِ ، فاقْتَضَى أَنْ شَيْئاً من الأشياءِ غيرِ شَبهِ الحَرْفِ لا يُبْنَى له الاسمُ ، وهذا مذهبُ سيبويه . أَلَا تَرَاهُ قَالَ : (١) وَأَمَّا الفَتْحُ والضَّمُّ والكُسْرُ والوَقْفُ فَلِلْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ الْمُضَارَعَةِ عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ مما جاء لمعنى ليس غيرُ نحو : " سَوْفَ " و " قَدْ " . فموجبُ البِنَاءِ عنده شَيْءٌ واحدٌ ، وقد اختلفت عباراتُ النَّاسِ فى عدِّ موجباتِ البِنَاءِ ، فالمُحَقِّقُونَ على أَنَّ ذلكَ واحدٌ كما ذَكَرَ النَّاطِمُ ، وإِياه عَضَّدَ الشُّلُوبِيُّنَ حَتَّى حَمَلَ قَوْلَ سيبويه ليس غير ، على أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَالْمَعْنَى عنده أَنَّ عِلَّةَ الْبِنَاءِ فى الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ تَمَكُّنِهَا ، أَى مُضَارَعَتِهَا لِلْعَدِيمِ التَّمَكُّنِ من الكَلِمِ الثَّلَاثِ وَهُوَ الحَرْفُ لَيْسَ غَيْرُ ، ثُمَّ تَأَوَّلَ ما كَانَ غَيْرِهِ خَارِجاً عن شَبهِ الحَرْفِ .

ومِنْهُمْ من عَدَّ وَجْهَيْنِ وهما شَبَهُ الحَرْفِ وَتَضَمُّنُ مَعْنَاهُ كَالْفَارِسِيِّ (٢) وَابْنِ جَنِّى وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ تَضَمُّنَ مَعْنَى الحَرْفِ من أَنْوَاعِ شَبهِ الحَرْفِ ، إِذْ لَيْسَ شَبَهُ الحَرْفِ آتِياً عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَهَذَا غَيْرُ مُخَالَفٍ لِمَذْهَبِ سيبويه .

وَمِنْهُمْ من ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ فزَادَ خُرُوجَ الاسمِ عن أَصْلِهِ وَنَظَائِرَهُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ خَرُوفٍ وَنَبَّهَ بِهِ عَلَى بِنَاءِ " أَى " عِنْدَ سيبويه إِذَا حَذَفَ الْمَبْتَدَأُ مِنْ صِلَتِهَا نَحْوُ : أَكْرَمَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ .

(١) الكتاب : ٣/١ .

(٢) رأى الفارسي في شرح الجمل لابن عصفور : ٢٢٩/٢ ، وشرح الجزولية للأبزي : ٥٥/١ .

ومنهم من عدَّ أربعةً أوجه كالسِّيرافي حيث قال ^(١) : البناءُ في الأسماءِ إمَّا لمُشابهةِ الحُرُوفِ ، أو للتعلُّقِ بها ، أو لوقُوعِ المَبْنَى مَوْعَ فعلٍ مَبْنَى ، أو لخُرُوجهِ عَمَّا عَلَيْهِ نَظائره . ولعلَّه يريد بالتعلُّق بالحروف تَضَمُّنُهَا لِمَعَانِيهَا أو الإِبْهَامِ فِي الْأَشْيَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ .

ومنهم مَنْ عدَّ خَمْسَةً أَوْجُهَ كَالجَزُولِيِّ ^(٢) ، وَهِيَ شَبَهُ الْحَرْفِ وَتَضَمُّنُ مَعْنَاهُ وَالْوُقُوعِ مَوْعِ الْمَبْنَى ، وَمُضَارَعَةِ مَا وَقَعَ مَوْعِ الْمَبْنَى ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْمَبْنَى وَقَدْ عُدَّتْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ تَلَامِيذِ شَيْخِنَا الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَخَّارِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - رَفَعَهَا إِلَى اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَجْهًا ، لَكِنَّهَا إِذَا ضُبُّطَتْ تَرَجَعَ إِلَى أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ . وَحَاصِلُ مَا زَادُوهُ عَلَى مَا ارْتَضَاهُ النَّاطِمُ ثَمَانِيَّةٌ أَوْجُهَ : الْوُقُوعِ مَوْعِ الْفِعْلِ الْمَبْنَى وَمُضَارَعَتِهِ / ٤٤/ وَكَثْرَةُ مَوَانِعِ الصَّرْفِ وَالْإِضَافَةُ إِلَى مَبْنَى ، وَالتَّرْكِيْبُ ، وَالْقَطْعُ عَنْ الْإِضَافَةِ ، وَالخُرُوجُ عَنِ النَّظَائِرِ (وَكَثْرَةُ الْاسْتِعْمَالِ) ^(٣) .

فَأَمَّا الْأَوَّلُ : فَعَنَوْا بِهِ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْوُقُوعَ مَوْعَ الشَّيْءِ يُوجِبُ لِلْوَاقِعِ شَبَهًا بِالْمَوْقُوعِ مَوْقَعِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَشَبَهُ الْفِعْلِ لَا يُوجِبُ أَكْثَرَ مِنْ مَنْعِ الصَّرْفِ ، أَمَّا أَنْ يُوجِبَ الْبِنَاءُ فَلَا ، وَإِنَّمَا الَّذِي

(١) وعبارته في شرح الكتاب : ٤٧/٨ .

أبو سعيد اعلم أن الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها عن أن يكون لمُشابهة الحروف ومُضَارَعَتِهَا ، أو للتعلُّقِ بِهَا وَمَلَابَسَتِهَا أو لوقُوعِ المَبْنَى مَوْعَ فعلٍ مَبْنَى أو لخُرُوجِهَا عَمَّا عَلَيْهِ نَظَائِرُهُ وَخِلَافُهُ لِبَابِ أَشْكَالِهِ .

(٢) الجزولية : ورقة : (٥) نسخة جامعة القاهرة .

(٣) في (س) . وتلفت في هامش الأصل .

يوجب البناء مضارعة ما لا يكون إلا مبنياً ، وهو الحرف بخلاف الفعل فإنه قد يكون معرباً ، ومما يدل على أن مضارعة الاسم للفعل بوقوعه موقعه لا يوجب بناء أن مضارعة له قد تكون بتضمنه معناه ، وهو معنى وقوعه موقعه وشبهه به في اللفظ ، فإن كان وقوعه موقع الفعل المبنى يوجب البناء فليكن شبهه به في اللفظ موجباً للبناء أيضاً ، كما إذا سميت رجلاً بالفعل الماضي نحو : انفعل وافتعل وفعل وفعل وما أشبه ذلك ، إذ لا فرق بين الشبه بالمبنى (١) والوقوع موقعه في إيجاب البناء ، كما لم يكن بينهما فرق بالنسبة إلى الحرف ، لكن العرب إنما يوجب شبه الفعل عندها منع الصرف فقط ، ولا يوجب بناء البتة فكذا وقوعه موقعه لا يوجب بناء ، وأيضاً قد وجدنا الأسماء تقع موقع الفعل المبنى ، ولا يوجب ذلك بناء ، وذلك اسم الفاعل إذا كان صلة للألف واللام فإنه إنما عمل هنالك وإن كان بمعنى الماضي لوقوعه موقعه ، فكما عمل لوقوعه موقعه كذلك ينبغي أن يبنى ، لكن العرب لم تفعل ذلك ، فدل على أن الوقوع موقع الفعل المبنى لا يوجب بناء البتة ، بهذا المعنى استدلل الشكويين على عدم صحة ما ذهب إليه السيرافي وغيره . وأما المضارعة لما وقع موقع المبنى فذلك في : جعار وسفار ، حيث أشبه نزال ، وهذا الشبه يقول به الناظم على طريقته في نزال ، لأن مشبه المشبه مشبه كما تقدم وأما كثرة موانع الصرف فهو مذهب المبرد في جعار ونحوها قال : بنيت لأنها معرفة مؤنثة لا تنصرف فزادها العدل ثقلاً . وليس بعد منع الصرف إلا البناء ورد (٢) عليه السيرافي

(١) في (١) بالمعنى .

(٢) في (١) ورده .

بأنَّ صَحراءَ إِذا سَمَّينا بها مُؤنَّثاً لم تُبْنَ اتفاقاً وكذلك مَساجِدُ مُسَمَّى به المؤنَّث ، ولا يَزاد فيها على مَنعِ الصَّرف ، لأنَّ كَثَرَةَ مَوَانِعِ الصَّرفِ إِنَّمَا هِيَ كَثَرَةُ وَجْوهِ شَبَهِ الفِعْلِ ، وَشَبَهُ الفِعْلِ لا يُوجِبُ البِنَاءَ فَعَلَى هذا كُلُّ ما اسْتَدَلَّ به على بُطْلانِ الوَجْهِ الأوَّلِ ، به يَسْتَدلُّ على بطلانِ هذا الثالث .

وأما الإِضافةُ إلى المَبْنى فَخارجَةٌ عَمَّا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ ، لأنَّها لا تُوجِبُ بِناءً لِطُرُونِها بَعْدَ التَّركيبِ ، وكَلَامُنَا في المَبْنى بِحَقِّ الأَصْلِ ، وإنَّمَا الإِضافةُ إلى المَبْنى - إِنْ ثَبَتَتْ عَلَةً تُجَوِّزُ البِناءَ لا تُوجِبُهُ ، وإيضاً فالبناءُ معها لِشَبَهِ الحَرْفِ على ما سَيَذْكَرُ في مواضِعِهِ إِنْ شاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(١) . ومِثَالُهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ^(٢) :

عَلَى حَيْنَ عَاتَبْتَ المَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

وكذلك التَّركيبُ نحو : لا رَجُلَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَالقَّطْعَ عن الإِضافةِ نحو "لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ"^(٣) . وأما الخُرُوجُ عن النُّظائِرِ ، وذلك في "أَيِّ" فَهو في الحَقِيقَةِ رَجوعٌ إلى الأَصْلِ مِنَ البِناءِ ، لأنَّ أَصْلَ^(٤) "أَيِّ" أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً كَسائِرِ ما تَكُونُ بِمعناه مِنَ المَوْصُولاتِ / أو / ٤٥

(١) ساقط من (ب) .

(٢) البيت بتمامه :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصبغ والشيب وازع

ديوان النابغة النبيلاني : ٣٢ .

(٣) سورة الروم : آية : ٤ .

(٤) ساقط من (ا) .

أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ ، إِلَّا أَنَّهَا أُعْرِبَتْ لِتَمَكَّنْهَا بِالْإِضَافَةِ ، فَلَمَّا حَذَفَ الْمُبْتَدَأُ مِنْ صِلَتِهَا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً ^(١) وَصَارَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ كَالْعَوَظِ مِنْهُ تَوَهَّمُوا زَوَالَ الْإِضَافَةِ مِنْهَا ، فَصَيَّرُوهَا ^(٢) إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَخَرَّجُوهَا عَنْ نَظَائِرِهَا ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهَا انْفَرَدَتْ بِحَسَنِ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ صِلَتِهَا إِذَا كَانَ هُوَ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَيْهَا دُونَ سَائِرِ الْمَوْصُولَاتِ حَيْثُ قُبِحَ ذَلِكَ فِيهَا ، وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ هَذَا الْوَجْهَ بِنَاءٌ " حَيْثُ " لِانْفِرَادِهَا دُونَ سَائِرِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ لَزُومًا ، فَشَبَّهَ الْحَرْفَ أُولَى أَنْ يُعْلَلَ بِهِ بِنَاؤُهَا ، كَمَا سَتَأْتِي فِي هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَيْضًا فَهَذَا الْوَجْهُ مِمَّا يَكُونُ الْبِنَاءُ مَعَهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ .

أَمَّا فِي " أَيْ " فَعَلَى رَأْيِ سَيَبَوِيهِ ^(٣) وَغَيْرِهِ ، وَأَمَّا فِي " حَيْثُ " فَعَلَى رَأْيِ السَّيْرَافِيِّ ، فَاَنْظُرْ فِيهِ فِي بَابِ الْمَجَارِيِّ مِنْ " شَرْحِ الْكِتَابِ " ^(٤) وَأَمَّا كَثْرَةُ الْاسْتِعْمَالِ وَذَلِكَ فِي " لَهَى أَبُوكَ " عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، فَلَمْ يَعْتَبِرْهَا الْمُؤَلِّفُ عِلَّةَ بِنَاءٍ ، إِذْ لَمْ يَنْتَبِ لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ إِلَّا التَّغْيِيرَ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ كَلَمْ يَكْ ، وَلَمْ أَبْل ، وَأَيْشٍ ، وَيَا بَنَ أُمُّ ، أَوْ بَتَغْيِيرِ الْحَرَكَاتِ نَحْوُ : يَا زَيْدَ بَنَ عَمْرٍو وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلَمْ نَرِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بُنِيَ لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، فَكَذَلِكَ « لَهَى أَبُوكَ » ، فَهَمْ وَإِنْ غَيَّرُوهُ - وَكَانَ أَصْلُهُ : اللَّهُ أَبُوكَ - لَمْ يَبْنُوهُ لِمَا ذَكَرَهُ بَلْ لِأَمْرِ آخَرَ وَأُولَى مِنْ

(١) الواو ساقطة من (أ) .

(٢) ذكر في هامش الأصل قراءة " فردوها " في مسند أخرى .

(٣) الكتاب : ٣٩٩/١ .

(٤) شرح السيرافي : ٢٢٧/٣ .

ذلك ما قلّه المؤلّف من أنّه ضُمِّنَ معنى التّعجّب الذي كان حقّه أن يُوضع له حرفٌ ، فإذا تَقَرَّرَ هذا لم يَسْتَقِرَّ من هذه الأوجه المتقدمة سبباً للبناء في الأسماءِ إلّا الحَرْفُ ، وهو ما أراد الناظم - رحمه الله - تَقْرِيره .

وقوله : (من شَبَّه الحَرْفَ) أراد به الشَّبَّه في أي نوع كان من تلك الأنواع التي ذَكَرَهَا ، وهذا إن قلنا : إنّه قَصَدَ حَصَرَ الشَّبَّه في تلك الأربعة أو الشَّبَّه العامِّ فيما ذَكَرَ . وفيما لم يذكر مما تَقَدَّمَ لنا ذكره في شرح كلامه ، أو لم يتقدّم فيه ذكرٌ ، وهذا إن قلنا أنّه ^(١) قَصَدَ بإتيانه بالأنواع الأربعة قَصَدَ التَّمثِيلَ لا الحَصْرَ ، ومثّل ما سَلِمَ من شَبَّه الحرفِ بمثالين ، وهما أرض ومعناه بَيْنٌ ، وَسَمًا وأصله سَمَاءٌ - بالمدّ - من السُّمُو وهو الارتفاع ، لكن قَصَره للشُّعر ، ووقع في نُسْخٍ مَضْبُوطاً بِضَمِّ السَّيْنِ على وَزْنِ هُدًى وَتَقَى ، وعليه شَرَحَ ابن الناظم ^(٢) وهى لُغَةٌ في الاسم ، إذ فيه خَمْسُ لُغَاتٍ : اسم وأسم - بكسر الهمزة وضمّها - وسِمٍ وسُم - بكسر السين وضمّ مع النقص - وهذه هى اللغات المشهورة في النّقل ، واللغة الخامسة ^(٣) هى (٢) التى فى كلام الناظم نُقِلَتْ عن ابنِ الأعرابى ، وذكرها ابن السّيد ، وهى غَرِيبَةٌ ، واستشهد عليها بما أنشدهُ الفَارِسِيُّ عن أبى زَيْدٍ ^(٤) :

(١) ساقط من (١) .

(٢) شرح ابن الناظم .

(٣) فى (أ) هذه .

(٤) أنشدها أبو زيد فى النوادر : ٤٦٢ كما أنشدهما ابن جني فى المنصف : ٦٠ : ١ ، والبغدادى فى شرح شواهد الشافىة : ١٧٧/٨ .

فَدَغَ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَاقْصِدْ بِمَدْحَةٍ لْخَيْرِ مَعْدُ كُلِّهَا حَيْثُ انْتَمَى
لْأَعْظَمِهَا قَدْرًا وَأَكْرَمِهَا أَبًا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعْلَنَهَا^(١) سُمًّا
وَمَا أَنشَدَهُ الزُّجَاجُ وَغَيْرُهُ مِنْ قَوْلِ الْآخَرِ^(٢) :

اللَّهُ أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا أَتْرَكَ اللَّهَ بِهِ إِيثَارَكَا

وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ^(٣) عَلَى إِبْتِاتِ هَذِهِ اللَّغَةِ ، لِأَنَّ سُمًّا فِي / ٤٦/
الْمَوْضِعَيْنِ مَنْصُوبٌ ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْآلِفُ أَلْفَ التَّثْوِينِ كَيْدٍ وَدَمٍ ،
إِذَا قُلْتَ رَأَيْتُ يَدًا وَدَمًا ، وَإِنَّمَا أَتَى الْفَارِسِيُّ بِالشَّاهِدِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ
سُمًّا مَنْقُوصٌ ، وَكَذَلِكَ الزُّجَاجُ وَالْجَوْهَرِيُّ فِي الشَّاهِدِ الثَّانِي ، وَفَسَّرَ
الْقَالِي سُمًّا عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى فَقَالَ : سُمًّا الرَّجُلِ : بُعْدُ ذَهَابِ اسْمِهِ ،
فَلَمْ يَجْعَلْهُ مُرَادِفًا لِلْإِسْمِ وَأَرَادَ بِبُعْدِ ذَهَابِ الْإِسْمِ انْتِشَارَ ذِكْرِهِ فِي
الْأَقْطَارِ وَطَيْرَانِهِ كُلِّ مَطَارٍ . وَاتَى بِمِثَالَيْنِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ
لِيُعْلِمَ أَنَّ الْإِسْمَ الْمَعْرَبَ مِنْهُ مَا يَظْهَرُ فِي آخِرِهِ الْإِعْرَابُ كَأَرْضٍ ، وَمِنْهُ مَا
يُقَدَّرُ^(٤) فِي آخِرِهِ كَسُمًّا ، فَإِنَّ جَمِيعَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ يَقْدَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ كُلُّهُ ،
فَأَتَى بِمِثَالٍ مِنْهُ لِنَلَا يَتَوَهَّمُ الْمُبْتَدِئُ أَنَّ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ لَيْسَ بِمَعْرَبٍ لِعَدَمِ
ظُهُورِ الْإِعْرَابِ فِيهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُشِيرُ إِلَى صِحَّةِ مَا ثَبَّتَ فِي النَّسْخِ
مِنْ ضَمِّ سَيْنِ سُمًّا ، إِذْ لَوْ أَتَى بِسُمًّا الْمَمْدُودِ لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ الْمَعْنَى
بِالْمِثَالَيْنِ لِاسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ الْمِثَالُ الثَّانِي لَغَيْرِ مَعْنَى زَائِدٍ لِأَنَّهُ قَلَّمَا يَفْعُلُ
ذَلِكَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الضُّبُطُ - بَفَتْحِ السَّيْنِ - عَلَى مَا يَقَعُ فِي بَعْضِ

(١) فِي الْأَصْلِ ' أَظْلَمُهَا ' .

(٢) هُوَ أَبُو خَالِدٍ الْفَنَانِيُّ كَذَا قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ : ١٥٤/١ وَهَذَا فِي الصَّحَاحِ
وَاللِّسَانِ ' سَمُو ' وَالْإِنْصَافُ : ١٥/١ ، وَالتَّصْرِيعُ : ٥٤/١

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) فِي (١) يَظْهَرُ .

النسخ ، ويكون المثالان لمعنى واحد أو يكون كالضم فى القصد ، لأن سماء الممدود لما قصر للشعر صار من قبيل المقصورات كفتى ورحى (١) . ألا ترى أنك تكتبه بالياء إن كان من ثوات الياء نحو : قضى مقصور قضاء ، فهو إذا كسما المضموم السين فى إعطاء المعنى المقصود .

ثم قال (١) :

* * *

وفعل أمر ومضى بُنيًا وأعربوا مضارعاً إن عرياً
من نون توكيد مباشر ومن نون إننا كغيرهن من فتين

لما فرغ من بيان قسمة الاسم إلى المعرب والمبنى أخذ فى بيان ما للفعل من ذلك ، ثم ما للحرف فقسم الفعل أيضاً إلى المعرب والمبنى ، فأما المبنى منه فصيغة الأمر وصيغة الماضى ، وذلك قوله : (وفعل أمر ومضى بُنيًا) وألف بُنيًا ألف تثنية ، وهو ضمير عائد على الفعلين : فعل الأمر وفعل الماضى وتقديره : وفعل أمر وفعل مضى بُنيًا . وفعل المضى هو الفعل الماضى وأضافه إلى المضى لأنه من صفتيه ، فمثال (فعل) (٢) الأمر : قم واضرب وكل واشرب ومثال الفعل الماضى : قام وضرب واقتدر واستكبر وما أشبه ذلك ، فهذان مبنيان حتماً كما ذكر ، لا إعراب يدخلهما البتة ؛ وإنما بُنيًا لفقد العلة الموجبة للإعراب فيهما ، وذلك التفرقة بين المعانى الحادثة بعد التركيب وهى التى إذا اختلفت على الكلمة لم يتبين بعضها من بعض إلا بالإعراب كالفاعلية والمفعولية والإضافة فى الأسماء ، فلما كانا كذلك لم يكن لدخول الإعراب فيهما معنى فبنياً لذلك (٣) ، وما ذهب إليه فى الأمر هو مذهب

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) .

(٣) فى الأصل كذلك .

البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه مُعَرَّبٌ مجزومٌ ^(١) . وأصلُ ارم واخشَ واغز ^(٢) عندهم لِتَرَمَ وَلِتَغْزُ وَلِتَخْشَ ، فليس أصلُ بناءٍ ، وإنما هو محذوفٌ من المضارع ، والمضارع معربٌ . وأدُلُّ دليلٌ عندهم على ذلك حذفُ آخره وجريانه في ذلك على المضارع ، والظاهر/مذهبُ ٤٧/ البصريين ^(٣) من كونه مَبْنِيًّا .

وأصلُ بَنَائِهِ ^(٤) لوجهين :

أحدهما : أن ما زَعَمُوا من الحذفِ دعوى .

والآخر : أن طريقَ الحذفِ أن يكونَ للتخفيفِ ، وإذا كان كذلك ، فلو أرادوا التخفيفَ لَحَذَفُوا اللَّامَ وَبَيَّضَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ ، فَحَذَفُوهُمْ لَهُ وَإِتْيَانُهُم بِالْهَمْزَةِ بَعِيدٌ عَنْ مَقْصَدِ التَّخْفِيفِ ، وأيضاً حذفُ الجازمِ وإبقاءُ عَمَلِهِ مَحْذُورٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْجَارِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُهُ .

وأما حَذَفُ الْآخِرِ : فَإِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ كَمَا اطَّرَدَ فِي الْأَمْرِ وَأَشْبَهَ الْمَجْزُومِ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي السُّكُونِ ، وَحَرَكَاتِ الْفِعْلِ وَسُكُونِهِ حُكْمٌ لَهُ بِحُكْمِهِ فَحُذِفَ آخِرُهُ الْمَعْتَلُّ ، كَمَا حُكِمَ لِلْمَبْنِيِّ فِي النَّدَاءِ وَفِي بَابِ " لَا " بِحُكْمِ الْمُعَرَّبِ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٥) .

وأما الْمُعَرَّبُ مِنْهَا فَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا) أَيْ : فِعْلاً مُضَارِعًا ، يُرِيدُ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوهُ مَعَامِلَةَ أَخَوِيهِ

(١) الإنصاف : ٥٢٤/١ المسألة رقم : (٧٢) .

(٢) في (١) واعز واخش .

(٣) في (١) الناظم .

(٤) في (١) بنا .

(٥) ساقط من (١) .

فَيَبَيِّنُونَهُ بَلْ أَعْرَبُوهُ كَمَا أَعْرَبُوا الْاسْمَ ، وَضَمِيرُ أَعْرَبُوا عَائِدٌ عَلَى الْعَرَبِ ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يُفَسِّرُهُ السِّيَاقُ ، إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لِلْعَرَبِ ذِكْرٌ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا الْعِلْمُ تَقْرِيرًا لِكَلَامِهِمْ صَارَ ذَلِكَ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ الْمَقْصُودُونَ بِالضَّمِيرِ ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (١) ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ، وَالْمُضَارِعُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمُضَارَعَةِ وَهِيَ الْمُشَابَهَةُ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُضَارِعًا لِمُضَارَعَتِهِ الْاسْمَ ، أَيْ مُشَابَهَتِهِ ، وَهَذِهِ الْمُضَارَعَةُ هِيَ الَّتِي أُوجِبَتْ الْإِعْرَابُ فِيهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ (٢) مُوجِبٌ لَهُ كَمَا كَانَ فِي الْاسْمِ مُوجِبٌ ، بَلْ هُوَ فِي ذَلِكَ كَأَخْوِيهِ الْأَمْرِ وَالْمَاضِي ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ مِنْ شَأْنِهِمْ مُرَاعَاةَ الشَّبْهِ ، فَيُعَامِلُونَ الْمُشَبَّهَ مُعَامَلَةً مَا شَبَّهَ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَلَمَّا كَانَ الْمُضَارِعُ شَبِيهًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، لِجَرَيَانِهِ عَلَيْهِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ وَعَدَدِ الْحُرُوفِ مطلقاً ، وَفِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ شَابَهَهُ أَيْضاً لِجَرَيَانِهِ مَعَهُ فِي تَعْيِينِ الْحُرُوفِ الْأُصُولِ وَالزَّوَائِدِ ، وَتَعْيِينِ مُحَالِّهَا مَا عَادَا الزِّيَادَةُ الْأُولَى ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْتِي بِمَعْنَى الْحَالِ وَبِمَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ أَعْرَبَ بِالْحَمْلِ عَلَيْهِ ، كَمَا عَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمُضَارِعِ ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي تَعْلِيلِ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ مِنْ شَيْوَخِنَا وَمَا رَأَيْتُهُ مِمَّا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ ، وَإِيَّاهُ كَانَ يَعْتمِدُ شَيْخُنَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنِيُّ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - . وَلِلْبَصْرِيِّينَ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الشَّبْهِ أَوْجَهُ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِيرَادِهَا . وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ النَّاطِمِ : (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً) لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَصَالَةِ الْإِعْرَابِ فِي الْمُضَارِعِ وَلَا عَلَى فَرْعِيَّتِهِ فِيهِ ، بَلْ قَالَ : (وَأَعْرَبُوا) كَمَا قَالَ فِي الْأَمْرِ وَالْمَاضِي " بُنِيََا " أَيْ بَنَتَهُمَا

(١) سورة ص : آية : ٣٢ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) هو المعروف بـ " الشريف الغرناطي " انظر ثبت شيوخه .

العَرَبُ ، فَتَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ بَعْدُ ، وَلِأَنَّهَا
غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ وَلَا يَتَّبَعِي عَلَيْهَا فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فَائِدَةٌ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ
الْبَصْرَتَيْنِ ^(١) فِيهَا ، فَأَهْلُ الْبَصْرَةِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي
الْمُضَارِعِ فَرْعٌ دَخَلَهُ بِالشَّبهِ الْمُنْبِ عَلَيْهِ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ ذَهَبُوا ^(٢) إِلَى ٤٨ /
أَنَّهُ أَصْلٌ فِيهِ ،

وَالسَّبَبُ فِي دُخُولِهِ فِيهِ كَالسَّبَبِ فِي دُخُولِهِ فِي الْأِسْمِ مِنَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ
الْمَعَانِي الْحَادِثَةِ بَعْدَ التَّرْكِيبِ ، فَكَمَا أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي الْأِسْمِ لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ
الْفَاعِلِيَةِ وَالْمَفْعُولِيَةِ وَالْإِضَافَةِ فِي قَوْلِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ إِذَا نَفِيتَ ، وَمَا
أَحْسَنَ زَيْدٌ ! إِذَا تَعَجَّبْتَ ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدٌ ^(٣) ، إِذَا اسْتَفْهَمْتَ ،
كَذَلِكَ هُوَ فِي الْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ . لِلتَّفْرِقَةِ بَيْنَ
النَّهْيِ عَنِ الْفَعْلَيْنِ مُطْلَقاً وَبَيْنَ النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ ، وَبَيْنَ الْاسْتِثْنَاءِ
وَالْتَّخْيِيرِ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي وَالنَّهْيِ عَنِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ حُمِلَ فِي الْبَآئِنِ مَا لَا
يَفْتَقِرُ إِلَى التَّفْرِقَةِ عَلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا ، وَمِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ الْأَخِيرِ اسْتَنْبَطَ
الْمَوْلَفُ مَذْهَباً ثَالِثاً هُوَ أَوْضَعُ الْمَذَاهِبِ ، فَلَمْ نَطَوِّلْ بذكره ، ثُمَّ شَرَطَ فِي
إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ شَرْطاً فَقَالَ : (إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ .. إِلَى آخِرِهِ)
يُقَالُ : عَرِيَ الرَّجُلُ مِنْ ثِيَابِهِ يَعْرَى عَرِيَّةً وَعَرَوَةً ، إِذَا تَجَرَّدَ مِنْهَا فَهُوَ عَارٍ
وَعُرْيَانٌ ، وَالْمَرْأَةُ عُرْيَانَةٌ ، هَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مجازاً

(١) يقصد البصرة والكوفة ، كذا ذكر الإمام اللغوي عبدالواحد بن علي أبو الطيب في كتابه
المنثني : ١٢ ، وأنشد :

فقرى العراق مسير يوم واحد والبصرتان وواسط تكميله

وهذه المسألة لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف .

(٢) في (١) قد ذهبوا .

(٣) في (١) زيداً .

كهذا المَوْضِع ، وَيَعْنَى أَنْ إِعْرَابَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَتِهِ مِنْ لَحَاقِ
نُونَيْنِ، إِحْدَاهُمَا : نُونُ التَّوَكُّيدِ الْمُبَاشِرَةِ ، وَنُونُ التَّوَكُّيدِ عَلَى وَجْهَيْنِ : خَفِيفَةٌ
وَتَقْبِيلَةٌ وَكِلْتَاهُمَا مُرَادَةٌ ، وَلِذَاكَ أُطْلِقَ وَلَمْ يُقَيَّدَ بِوَاحِدَةٍ نُونٌ أُخْرَى ، فَالْخَفِيفَةُ نَحْوُ
قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ لَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ، وَلَيْكُونَا مِّنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ (٢) ،
وَالثَّقِيلَةُ : نَحْوُ قَوْلِهِ (٣) : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ .
وَالْمُبَاشِرُ : وَصْفٌ لِلنُّونِ عَلَى اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ ، وَلَوْ اعْتَبَرَ التَّائِيثُ فِيهِ لَقَالَ
مُبَاشِرَةٌ ، وَالْحُرُوفُ كُلُّهَا تُذَكَّرُ وَتُنْثَى بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَفْظٌ وَأَنَّهُ كَلِمَةٌ وَأُنْشِدَ سِيَوِيهِ
عَلَى التَّذْكِيرِ (٤) :

كَافًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا

وَأُنْشِدَ عَلَى التَّائِيثِ (٥) :

كَمَا يُبَيِّنُ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِيمُهَا

وَأَمَّا قَيْدُ النُّونِ بِالْمُبَاشِرَةِ وَهِيَ الْمَلَامَسَةُ وَالْمُلَاصَقَةُ مِنْ غَيْرِ حَاطِلٍ لِأَنَّ
نُونَ التَّوَكُّيدِ تَارَةً تَكُونُ مُبَاشِرَةً لِلْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا كَالْمَثَلِ
الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَتَارَةً تَكُونُ غَيْرَ مُبَاشِرَةٍ ؛ إِمَّا حَقِيقَةً كَالشَّدِيدَةِ مَعَ أَلِفِ الْاِثْنَيْنِ إِذَا

(١) سورة الطق : آية : ١٥ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٣٢ .

(٣) سورة العنكبوت : آية : ٣ .

(٤) الكتاب : ٣١/٢ ، لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الجمل : ٢٨٦ وانظر : المخصص : ٤٩/١٧ ،
وشرح ابن يعيش : ٢٩/٦ .

(٥) الكتاب : ٣١/٢ ، والبيت بمتامه :

أشاقنك آيات أبان قديمها كما يُبَيِّنُ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِيمُهَا

وهو للراعي النميري واسمه عبيد بن حسين شاعر أموي مشهور والبيت في : ٢٥٨

وانظر : المقتضب : ٢٣٧/١ ، والجمل : ٢٨٦ ، وشرح ابن يعيش : ٢٩/٦ .

لَحِقَتْ الْفِعْلَ نَحْوُ : هَلْ تَضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ ؟ ، وَإِمَا حُكْمًا كَمَا إِذَا لَحِقَ
الْفِعْلَ وَأَوْ جَمَاعَةً أَوْ يَاءً وَاحِدَةً مُخَاطَبَةً نَحْوُ : هَلْ تَضْرِبُ يَا زَيْدُونِ ؟
وَهَلْ تَضْرِبِينَ يَا هِنْدُ ؟ فَإِنَّ النُّونَ وَإِنْ بَاشَرْتَ الْفِعْلَ لَفْظًا ، هِيَ غَيْرُ
مُبَاشَرَةٍ حُكْمًا إِذَا أَصْلَهُ هَلْ تَضْرِبُونَ ؟ وَهَلْ تَضْرِبِينَ ؟ لَكِنْ حُذِفَ حَرْفُ
الْعَلَّةِ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ وَبَقِيَتِ الضَّمَّةُ دَالَّةً عَلَى الْوَاوِ الْمَحذُوفَةِ ، وَالْكَسْرَةُ
دَالَّةٌ عَلَى الْيَاءِ ، كَذَلِكَ فَالْفَاصِلُ هُنَا فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ .

فَأَمَّا الْمُبَاشَرَةُ : فَهِيَ الَّتِي تَحْرُزُ مِنْهَا ، وَإِنَّ الْمُضَارِعَ إِنَّمَا يُعْرَبُ إِذَا
سَلِمَ مِنْهَا ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُبَاشَرَةِ : فَلَمْ يَتَحَرَّزْ مِنْهَا ، لِأَنَّهُ لِحَاقِهَا عِنْدَهُ وَعَدَمُ
لِحَاقِهَا سِوَاهُ ، فَالْمُضَارِعُ إِذَا لَحِقَتْهُ مَعْرَبٌ كَمَا لَوْ لَمْ تَلْحَقْهُ .

فَإِذَا قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبَانِ ؟ وَهَلْ تَضْرِبُ ؟ وَهَلْ تَضْرِبِينَ ؟ فَهِيَ مَعْرِبَاتٌ ،
كَمَا إِذَا قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبَانِ ، وَهَلْ تَضْرِبُونَ ^(١) ، وَهَلْ تَضْرِبِينَ ؟ إِلَّا أَنْ
عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ وَهِيَ النُّونُ / حَذَفَتْ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ ٤٩/
الَّذِي ذَهَبَ

إِلَيْهِ هُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ إِذَا لَحِقَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ ، هَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْبِنَاءِ أَمْ
يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ مُطْلَقًا ، وَلَا تَأْتِيرُ لِلنُّونِ
التَّوَكِيدِيَّةِ فِيهِ ، لَكِنْ يَصِيرُ الْإِعْرَابُ فِيهِ مُقَدَّرًا ، وَنَظِيرُهُ فِي الْأَسْمَاءِ
الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُطْلِقُ عَلَى الْفِعْلِ هُنَا أَنَّهُ لَا
مَعْرَبٌ وَلَا مَبْنًى كَالْمَفْرَدِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَلَهُ حَالٌ بَيْنَ حَالَيْنِ .

(١) ساقط من (١) .

والثانى : النون ، تُؤثّر فيه المنع من الإعراب فيصيرُ إلى أصله من البناء مُطلقاً ، وعلى هذا المذهب أكثر النحويين .

والثالث : مذهب الناظم ، وهو التفرقة بين ما لحقه ألف اثنتين أو واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة وبين غيره ، فالأول باقٍ على أصله الثانى وهو الإعراب ، والثانى مُنتقل عنه إلى أصله الأول وهو البناء ، وإليه ذهب الخدب^(١) على ما حكاه عنه تلميذه ابن خروف ، وأن نون الرفع إنما حُذفت لاجتماع النونات ، قال : وهو الأظهر من قول سيبويه : لأنه لو حُذِفَ للبناء لم يحتج إلى علّة اجتماع النونات ، يعنى أن سيبويه علّل حذف النون باجتماع النونات .

ألا تراه يقول^(٢) : وإذا كان فعلُ الاثنتين مرفوعاً فأدخلت^(٣) النون الثقيلة حذفت نون الاثنتين لاجتماع النونات . وقال : نحو ذلك فى فعل الجميع ولم يُعلّل بغير الاستئصال باجتماع النونات ، ثم نظرَ ذلك بقراءة من قرأ^(٤) : «تُحاجُونِي» و «فِيمَ تَبْشِرُونَ»^(٥) ولو كان الحذف للبناء لعل به ، فهو كان الأحق فى الموضع ، فدل على أن مذهبَه فيه عدم البناء بخلاف ما لم تلحقه ألف ولا واو

(١) الخدب : (- ٥٨٠ هـ)

وهو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصارى الأشبلى ، نحوى أخذ عن ابن الرماك وغيره وأخذ عنه ابن خروف ألف حواشٍ على كتاب سيبويه أفاد منها ابن خروف فى شرحه قال السيوطى : وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة . أخباره فى تكملة الصلة : ٢٤٩ ، والوفى بالوفيات : ١١٣/٢ ، والبغية : ٢٨/١ .

(٢) الكتاب : ١٥٤/٢ ط يولاق .

(٣) فى الكتاب : وأدخلت .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٨٠ وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر . انظر السبعة لابن مجاهد : ٢٦١ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ ، وقراءة التخفيف مع كسر النون وهى قراءة نافع أيضاً ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائى ، «فيم تبشرون» بفتح النون نصبا ، السبعة : ٣٦٧ .

ولا ياء ، فإنه قد نصّ في باب المجاري (١) على أنه مبني فثبت أن مذهب الناظم هو مذهب الكتاب ، وقد رجّح ما ذهب إليه بأن المؤكّد بالنون إنما بني لتربيته معها ، وتنزله منها منزلة صدر المركّب من عجزه وذلك منتف من يفعلان وأخويه هذا مذهب المحققين ، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما للتركيب وإما لكون النون من خصائص الفعل ، فيضعف بلحاظها شبه الاسم . والثاني : باطل لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مؤثراً لبنى المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها مساوية للمؤكّد بالنون في الاتصال بما يخص الفعل ، بل تأثير هذه الثلاثة أشد من تأثير النون ، لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم معناها به لائق بخلاف هذه الثلاث ، فإنها لا تليق بالاسم لفظاً ولا معنى ، لكن الفعل معها لم يبن ، فدل على أن بناء المؤكّد بالنون إنما هو للتركيب ، إذ لا قائل بثالث ، وإذا كان للتركيب لم يكن فيه ليفعلان وأخويه نصيب / ، لأن الفاعل البارز / ٥٠ خارج ، وثلاثة أشياء لا تتركب وأيضاً فإن الوقف على نحو : هل تفعلن ؟ بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع ، فلو كان قبل الوقف مبنيّاً لبقى بناؤه ؛ لأن الوقف عارض فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله ، كما أنه لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو : هل تذكر الله ؟ الأصل : تذكرن ، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة الراء الناشئة مع النون ، ولم يعتبر زوالها لأنه عارض فلم يعتد به ، ولا فرق بين العروضين ، فلو كان ليفعلن ونحوه قبل الوقف بناءً لاستصحب عند عروض الوقف ، كما استصحب بناء هل تذكرن ؟ عند عروض التقاء الساكنين ، هذا ما قال المؤلف في الاستدلال على مذهبه في إعراب (٢) ما

(١) الكتاب ١ / ٢٠ .

(٢) في (١) إعداد .

لَحَقَهُ أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، ثُمَّ لَحَقَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ وَاسْتَدَلَّ غَيْرُهُ عَلَى بِنَاءِ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ ذَلِكَ مَعَ النُّونِ بِأَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ^(١) الْآخِرَ ، وَقَدْ حُذِفَ مِنْهُ الْآخِرُ لِلْجَزْمِ رَدًّا مَعَهَا مَا قَدْ كَانَ حُذْفُ فَنَقُولُ فِي نَحْوِ : لَتَغْزُ وَلِتَرْمِ وَلِتَخْشَ ، لَتَغْزُونَ وَلِتَرْمِينَ وَلِتَخْشِينَ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْقُوفُ الشُّبِّيُّ بِالْمَجْزُومِ نَحْوِ : اغْزِ وَارْمِ وَاخْشِ ، فَلَوْ كَانَ الْإِعْرَابُ بَاقِيًا مَعَ لِحَاقِ النُّونِ لَكَانَتْ عَلَامَةُ الْجَزْمِ بَاقِيَةً ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْإِعْرَابَ مَقْدَرٌ مَعَ لِحَاقِ النُّونِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ تَأْتَى فِي الْمَعْرَبِ بِالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ غَيْرَ مَتَاتٍ فِي الْمَعْرَبِ بِالْحَرْفِ أَوْ بِحُذْفِ الْحَرْفِ ، فَثَبِتَ إِذَا مَا ارْتَضَاهُ النَّاطِمُ مَذْهَبًا ، وَيَكْفِي مِنَ الْاسْتِدْلَالِ هَذَا الْمَقْدَارُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ . وَقَدْ اقْتَضَى هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي شَرْطُهُ النَّاطِمُ فِي إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِهِ : إِنْ عَرَى مِنْ كَذَا مَفْهُومًا ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَعَرَ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرِ فَلَا يُعْرِيُونَهُ ، وَضَدُّ الْإِعْرَابِ الْبِنَاءُ فَالَّذِي لَحَقَهُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرِ إِذَا مَبْنِيٌّ نَحْوِ : هَلْ تَقُومُنَ ؟ وَهَلْ تَخْرُجُنَ ؟ وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى كَوْنِهِ مَبْنِيًّا ، وَإِنَّمَا بَنَى لِأَحَدِ أُمُورٍ أَرْبَعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ الْفِعْلَ لَحَقَهُ مَا لَا يَلْحَقُ إِلَّا الْأَفْعَالُ ، فَقَوَى فِيهِ جَانِبَ الْفِعْلِيَّةِ ، فَرَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْبِنَاءِ ، وَكَانَ ذَلِكَ أَقْرَبَ مِنْ خُرُوجِهِ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى الْإِعْرَابِ لِأَجْلِ الشُّبِّهِ بِالِاسْمِ وَالرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ يَكُونُ بِأَدْنَى سَبَبٍ .

الثَّانِي : أَنَّهُ رَكِبَ مَعَ النُّونِ وَصِيْرٌ مَعَهَا كَصَدْرِ الْمُرْكَبِ مَعَ الْعَجْزِ وَالتَّرْكِيبِ سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ الْبِنَاءِ كَمَا فِي خَمْسَةِ عَشَرَ وَحُضْرَمُوتَ .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا لَحَقَتْهُ النُّونُ فَخَصَصَتْهُ مِنْ آخِرِهِ بِالْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ عَنْ شِبْهِ الْإِسْمِ ، إِذْ الْمُضَارِعُ إِنَّمَا أُعْرِبَ لِشِبْهِهِ بِالِاسْمِ فِي الْإِبْهَامِ وَالتَّخْصِيصِ

(١) ساقط من (١) .

بالحرف من أوله ، فلما اختص هذا من آخره بَعُدَ عن شبه الاسم بذلك فعاد إلى أصله من البناء ، والرجوع إلى الأصل يكون بأدنى سَبَبٍ ، وهذا الوجه لم يَطَّلِعْ عليه الْمُؤَلِّفُ ، وهو فيما أحسب لابن جِنِّي في " الخصائص " .

الرَّابِعُ: ذكره ابنُ أبي الرِّبِيعِ وهو أَنَّ الفِعْلَ عندَ لَحَاقِ النُّونِ له أَشْبَهُ صِيغَةِ الأمرِ فقوك : لَتَفْعَلَنَّ / مثل قوك : افْعَلَنَّ ، وكذلك ما ٥١/ أشبهه فَبُنِيَ لمعارضة هذا الشَّبه شبهه بالاسم ، كما بُنِيَ إذا لحقته نُونُ جماعةِ الْمُؤَنَّثِ لِشَبْهِهِ بالماضِ كما يَأْتِي بحولِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ .

النون الثانية نون جماعة المؤنث وهى المرادة بقوله : (وَ مِنْ نُونِ إِنْثَا) وهو معطوف على نون توكيد المتقدم ، فكأنه يقول : أعربوا مضارعاً إن عرى من نون الإناث ، فإذا سلم المضارع من هذه النون بإطلاقٍ كان معرباً نحو : يقوم زيدٌ ، وهندٌ تخرجُ وما أشبه ذلك ، وكذلك يعرب وإن لحقه ألف اثنتين نحو : الزيدان يقومان ويقومان الزيدان ، أو واو جمعٍ نحو : الزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون أو ياء الواحدة المُخاطبة نحو : أنت يا هند تقومين ، وكذلك يُعرب وإن لحقته نون الوقاية نحو : يكرمنى ويذكرنى وما كان نحو ذلك ، فَإِنَّمَا يشترط فى إعرابه السَّلامة من هاتين النونين خاصةً .

ونونُ الإناثِ هى النُونُ الموضوعَةُ للدَّلالةِ على جماعةِ الإناثِ كنايةً عنهن نحو النون فى قُمْنَ وَضَرَيْنَ وما أشبه ذلك وقد أعطى مفهومُ هذا الشرط فى قوله : إن عرى من كذا ، أَنَّ الفعلَ إذا لم يعرَ من نون الإناث فليس بمُعربٍ ، إذا لم يكن مُعَرِّباً فليس إلَّا البناء ، وهذا صَحِيحٌ فَإِنَّ النُّونَ عندَ الجمهورِ كذلك .

فإذا قُلْتَ : هن يَضْرِبْنَ أو يَخْرَجْنَ ، فالفعلُ هنا مبنًى " خلافاً لمن زَعَمَ أَنَّهُ باقٍ على إعرابه لوجود سبب الإعراب فيه ، وهو شبهه

بالاسم كما تقدم ، وإنما تغير إعرابه لشغل محله وهو آخر الفعل بالتسكين لأجل النون اللاحقة ، كما تغير إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لشغل محله بالكسرة لأجل الياء وهذا مذهب السهيلي^(١) وابن طلحة^(٢) ولم يرتضه الناظم ، ووجه ما ذهب إليه أن الضمير المرفوع يتنزل مع ما يتصل به منزلة الشئ الواحد ، ولذلك سكن آخر الماضي عند لحاق ضمائر الرفع ماعدا الألف والواو ؛ لأنه لو لم يسكن لتوالى أربع متحركات فيما هو كالشئ الواحد ، وذلك غير موجود ، فلهذا لم يمكن أن يبقى المضارع معرباً ؛ لأن الإعراب لا يكون وسطاً ، ولا يمكن أن ينتقل إلى النون لأنها متحركة فصار المضارع بذلك شبيهاً بالماضي في أن لحق المضارع ما لحق الماضي . وفي أن سكن من المضارع عند لحاقها ما سكن من الماضي وهو الآخر الذي كان متحركاً قبل لحاقها ، وقد كان أصل المضارع البناء فصار لهذا السبب إلحاقه بأصله من البناء أقرب ، ولا يمنع خروجه عن الإعراب إلى البناء وجود سبب الإعراب فيه . كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الإعراب لما أشبه الحرف .

وقيل : إنما بنى تركيبه مع النون ؛ لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد

(١) السهيلي : (٥٠٨ - ٥٨١)

أبو القاسم وأبو زيد أيضاً عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي الخثعمي الأندلسي . عالم بالغة والنحو واسع الاطلاع له مؤلفات تدل على علمه وفضله منها شرح السيرة النبوية المعروف بـ ' الروض الأنف ' ونتائج الفكر في النحو والأماشي وغيرها .

أخباره في تكملة الصلة : ٥٠٧/٢ ، والمطرب : ١٣٢٠ . ورأيه في نتائج الفكر : ١١٠ .

(٢) ابن طلحة : (٤٤٥ - ٦١٨ هـ)

أبو بكر محمد بن طلحة بن عبدالملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي أخذ عن ابن ملكون وجابر بن محمد الحضرمي . قال السيوطي : كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويشي عليه .

أخباره في بغية الوعاة : ١٢١/١ .

فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد
تأكد امتزاجه ، وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً ، لكن مقتضى هذا / ٥٢ /
التعليل

أن يبنى المتصل بالكف الضمير أو واوه أو يائه ، غير أنه منع من ذلك
شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده ، فيضريان ويضربون يشبه
ضاربان وضاربون ، فلم يئن كما منع من بناء " أى " ، وإن وجد فيها
شبه الحرف شبهها ببعض وكل .

وقيل : إنما بُنى المضارع لتقصان شبهه بالاسم من حيث لحقه
ماليلحق الاسم ؛ لأن هذه النون مختصة بالفعل ، فما لحقته من الأفعال
إن كان مبايناً للاسم مثل الماضي زادت بها مباينته ، وإن كان مشابهاً له
نقصت مشابته ، وأتى لهذه النون بمثال وهو قوله : (يَرْعَنَ مَنْ قُتِنَ)
ويرعن : من راعه يروعه روعاً - بالهمز - ورووعاً - بغير همز - عن ابن
الأعرابي^(١) وروعه : إذا أفرعه بجماله أو كثرت . وقال الجوهري^(٢) :
راعى الشيء أى : أعجبني ، ورجل أروع وامرأة روعاء ورائعة أيضاً من
نسوة روائع .

ويقال : قُتِنَ الرَّجُلُ فهو مفتون ، إذا أصابته فتنة فذهب ماله
أو عقله وفتنته المرأة : إذا^(٣) أذهلتها بحبها ، وحقيقته عند الخليل
جعلت فيه الفتنة^(٤) .

(١) اللسان : (روع) عن ابن الأعرابي أيضاً .

(٢) الصحاح : (روع) .

(٣) في الأصل (إذ) .

(٤) الكتاب : ٥٦/٤ ، وانظر شرح الشافية للرضي ١ / ٨٧ .

وَإِذَا قُلْتَ : أَفْتَنَّتُهُ فَمَعْنَاهُ صَيَّرَتْهُ ذَا فِتْنَةٍ ، وَقَدْ يَجِيئَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١) لِأَعَشَى هَمْدَانَ^(٢) :

لَنْزِ فِتْنَتَنِي لَهَى بِالْأَمْسِ أَفْتَنَّتْ سَعِيداً فَأَمْسَى قَدْ قَلَا كُلُّ مُسْلِمٍ

وَيَعْنَى أَنَّ هَؤُلَاءِ النَّسوةَ لِحُسْنِهِنَّ وَجَمَالِهِنَّ يَرْعَنَ مِنْ فِتْنٍ بِهِنَّ .

وَقَدْ اقْتَضَى كَلَامُ النَّاطِلِ أَنَّ الْمُضَارِعَ فِيمَا سِوَى هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مَعْرَبٌ ، إِذْ لَا مُوجِبَ لِلْبِنَاءِ فِيهِ ، فَلَمْ يَرْتَضِ إِذَا مَذْهَبٌ مِنْ ادَّعَى سَبَبَ بِنَاءٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ وَجَدَ لِبَعْضِهِمْ دَعْوَى الْبِنَاءِ لِغَيْرِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ . فَمِنْهَا وَقُوعُ الْمُضَارِعِ مَوْقِعَ الْأَمْرِ فِي نَحْوِ : « وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ »^(٣) فَلَيْسَ مَعْنَاهُ الْجَزَاءُ ، أَيْ إِنْ قُلْتَ لَهُمْ فَعَلُوا ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : فَلَمْ يَفْعَلُوا .

قَالَ الْجَرَمِيُّ : فَوْقَ يَفْعَلُوا مَوْقِعَ أَفْعَلُوا ، وَأَفْعَلُوا غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ فَبْنَى الْمُضَارِعَ لَوْقَعَهُ مَوْقِعَهُ ، كَمَا بُنِيَ الْمُئَادَى لَوْقَعَهُ مَوْقِعَ أَنْتَ ، وَمِنْهَا مَا كَانَ

(١) هُوَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّمِيمِيُّ وَالْبَيْتُ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ لَهُ : ١٦٨/١ .

(٢) هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو مَصْبُوحٍ الْهَمْدَانِيُّ الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ بِأَعَشَى هَمْدَانَ ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ بْنُ يُونُسَ ، أَخْبَارُهُ فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ١٢ ، ١٣ ، وَالْمَوْشِجُ : ٣٠١ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ : ٢٩٥/٤ وَالْبَيْتُ فِي الصَّبِيحِ الْمُنِيرِ : ٣٤٠ .

وَسَعِيدُ الْمَذْكُورِ هُوَ : سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَلَى مَا رَوَى الزَّجَّاجِيُّ فِي أَمَالِيهِ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَانْظُرْ : لِسَانَ الْعَرَبِ : " فِتْنٌ " نَقْلًا عَنْ ابْنِ بَرٍّ عَنِ الزَّجَّاجِيِّ .
وَيَعْنِيهِ :

وَأَلْقَى مَصَابِيحَ الْقِرَاءَةِ وَاشْتَرَى وَصَالَ الْفَوَائِدَ بِالْكِتَابِ الْمُتَمِّمِ

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ : آيَةُ : ٥٣ .

من نحو : (فالْيَوْمَ اشْرَبَ)^(١) ونحو : (فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ)^(٢) مما سَكَنَ
للضُرورة^(٣) قد جَوَّزَ فيه أنه مردودٌ إلى أصله من البناءِ اضطراراً ، كما ردَّ
غير المُنصرف إلى أصله من الانصراف اضطراراً ، وانظر في الحادى عشر
من " التذكرة " ^(٤) ، فالناظم لم يرَ فى هذين إلا الإعراب ، أمّا نحو : ﴿ وَقُلْ
لِعِبَادِي يَقُولُوا ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾ ^(٦)

* * *

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِكُنَ كَمْ
لما أتمَّ الكلامَ على ما لِلْفِعْلِ من الإعرابِ والبناءِ ، أَخَذَ فى بَيَانِ ما

(١) هذا البيت لامرئ القيس وهو بتمامه

فاليوم فاشْرَبَ غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

ديوانه : ٢٥٨ ، ويروى : (فالْيَوْمَ اشْرَبَ) وهى رواية المفضل وأبى زيد فى النواير ٣١٣
وإصلاح المنطق : ٢٤٥ . وروى الأصمعى (فالْيَوْمَ أَسْقَى) وهى رواية المبرد فى الكامل :
١٤٣/١ ، وانظر : التنبيهات : ١١٧ والخزانة : ٣٠/٣ .

(٢) هذا آخر بيت لجريز ، والبيت بتمامه :

سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

ديوانه : ٤٨٠ والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٢٤٠ والمحاسب : ١١٠/١ ، ١٢٣ ، ٥٩/٢ .

(٣) انظر ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٣ ، ٩٤ .

(٤) " التذكرة " أحد مؤلفات أبى على الفارسي الجيدة النادرة ويظهر من كلام العلماء عنه ووصفهم له
أنه كتاب كبير الحجم جداً يقع فى عدة أسفار ومن خلال نقول العلماء عنه يظهر أنه فى تفسير
أبياتٍ من مشكل الشعر وعويصه إلى جانب مسائل مفردة فى النحو واللغة والقراءات وله قريب
الوضع من كتابه المعروف بـ " كتاب الشعر " أو " الإيضاح الشعرى " أو " شرح الأبيات المشككة
الإعراب . ويكثر علماء المغرب والأندلس من النقل عنه ، ونذكر أن منه قطعة فى مكتبة خاصة
بزنجان فى إيران .

(٥) سورة الإسراء : آية : ٥٣ .

(٦) سورة ابراهيم : آية : ٣١ .

لِلْحَرْفِ مِنْ ذَلِكَ ، فَأُخْبِرَ أَنَّ الْحُرُوفَ كُلَّهَا مَبْنِيَةٌ لَا تَسْتَحِقُّ إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّ
 الْإِعْرَابَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِيُفَرَّقَ بِهِ بَيْنَ الْمَعْنَى ^(١) الْمَعْتَوْدَةِ عَلَى الْكَلِمَةِ
 اللَّاحِقَةِ لَهَا بَعْدَ التَّرْكِيبِ ، وَالْحُرُوفُ خَلِيَّةٌ عَنْ لَحَاقِ الْمَعْنَى لَهَا سِوَى مَا
 كَانَ لَهَا بِأَصْلِ/ الْوَضْعِ ، فَلَمْ تَسْتَحِقْ أَنْ يَدْخُلَهَا إِعْرَابٌ فَبُنِيَتْ لِذَلِكَ . ٥٣/

وَفِي إِيْتِيَانِهِ بِلَفْظِ (مُسْتَحِقٌّ) هُنَا نَظَرٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ أَنْ
 يَبَيِّنَ أَنَّ الْحُرُوفَ كُلَّهَا مَبْنِيَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَعْرَبُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي
 الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ يُعْطَى هَذَا الْمَعْنَى ،
 لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنْ لَفْظَ (مُسْتَحِقٌّ) إِنَّمَا يُعْطَى أَنَّ الْبِنَاءَ مِنْ
 حَقِّ الْحُرُوفِ وَلَا يَدُلُّ عَلَى حُصُولِهِ لَهُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : فَلَانُ الشَّرِيفُ
 مُسْتَحِقٌّ لِلْإِكْرَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ إِكْرَامٌ أَصْلًا . وَتَقُولُ : الْأَجِيرُ
 مُسْتَحِقٌّ الْأَجْرَةِ وَإِنْ لَمْ يُعْطَ . وَمِنْ هَذَا فِي مَسَائِلِنَا الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ هُوَ
 مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ فَائِدَةَ الْإِعْرَابِ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَعْنَى
 التَّرْكِيبِيَّةِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أُعْرِبَ ،
 فَلَمْ يَسْتَلْزِمِ اسْتِحْقَاقُهُ لِلْبِنَاءِ حُصُولَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ " أَيْ " فَإِنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ
 لِلْبِنَاءِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ فِي الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَلا فَتَقَارُهَا إِلَى
 غَيْرِهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولَاتِ ثُمَّ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا الْبِنَاءُ ، وَيَنْظُرُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى
 مَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢) : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا
 مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » الْآيَةَ . قَالُوا الْمَعْنَى ذَلِكَ جَزَاؤُهُ ، إِنْ جَازَاهُ ، إِذْ
 لَا يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِ الْجَزَاءِ لِلْمُجَازَى حُصُولَهُ ، أَيْ هُوَ مُسْتَحِقٌّ لِهَذَا النَّكَالِ
 الشَّدِيدِ ، وَيَبْقَى حُصُولُهُ مَسْكُوتًا عَنْهُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْاسْتِحْقَاقَ لِلشَّيْءِ لَا

(١) مِنْ هُنَا سَقَطَ مِنْ نَسْخَةِ (١) لَوْحَةٍ كَامِلَةٍ .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ : آيَةٌ : ٩٣ .

يلزم منه حُصُولُ ذلك الشئِ ۚ

فَقَوْلُ النَّازِمِ : (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ) لَا يُعْطَى أَنَّ الحُرُوفَ مَبْنِيَةٌ وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ ، فَلَفْظُ الاستِحْقَاقِ هُنَا فِيهِ مَا تَرَى .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ لَفْظَ الاستِحْقَاقِ وَإِنْ لَمْ يَدُلْ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى حُصُولِ الْمُسْتَحَقِّ فَمُقْتَضٍ^(١) بِمَعْنَاهُ لِحُصُولِهِ ؛ إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ حَتَّى يَكُونَ مُقْتَضِيًّا لِلْمُسْتَحَقِّ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْاِسْتِحْقَاقُ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْاِسْتِحْقَاقَ مُشْتَقًّا مِنْ قَوْلِكَ : لِفُلَانٍ عَلَيْكَ حَقٌّ ، أَيْ شَيْءٌ وَاجِبٌ لَهُ أَخْذُهُ مِنْكَ وَيُقَالُ : اسْتَحَقَّ^(٢) فُلَانٌ حَقَّهُ أَيْ : اسْتَوْجَبَهُ ، فَإِذَا لَفْظُ الْاِسْتِحْقَاقِ يَقْتَضِي بِمَعْنَاهُ^(٣) الْحُصُولَ ، لَكِنْ قَدْ يِعَارِضُ مَعَارِضَ فَلَا يَحْصُلُ الْمُسْتَحَقُّ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْمُعَارِضِ ، لَا لِعَدَمِ اقْتِضَاءِ اللَّفْظِ لَهُ وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي الْمَثَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، فَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ كَانَ حَقَّهُ الْبِنَاءَ إِلَّا أَنَّ شَبَهَ الْأَسْمِ عَارِضٌ فِيهِ فَلَمْ يَحْصُلْ لِأَجْلِهِ ، وَكَذَلِكَ " أَيْ " عَارِضٌ فِيهَا شَبَهٌهَا بِالْمُعْرِبَاتِ^(٤) ، فَمَنْعَ ذَلِكَ مِنْ اقْتِضَاءِ شَبَهِ الْحَرْفِ الْبِنَاءَ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : « فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ » يَقْتَضِي الْحُصُولَ وَإِلَّا لَمْ يُسَمَّ جَزَاءً . لَكِنْ جَاءَ فِي الشَّرِيعَةِ مَا مَنَعَ مِنْ اقْتِضَاءِ اللَّفْظِ مَعْنَاهُ حُصُولًا ، وَهُوَ مَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ^(٦) الذُّنُوبَ سِوَى الْكُفْرِ لَا تَقْتَضِي نَفْوَذَ الْوَعِيدِ بِدُخُولِ النَّارِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى^(٧) : « إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ

(١) فِي الْأَصْلِ مُقْتَضٍ .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) فِي (١) مَعْنَاهُ .

(٤) فِي (١) لِلْمُعْرِبَاتِ .

(٥) سُورَةُ : النِّسَاءِ ، آيَةُ : ٩٣ .

(٦) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٧) سُورَةُ النِّسَاءِ : آيَةُ : ٤٨ .

مَا نُوْنُ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۝ وقد استفادت طائفة من علماء السلف من الآية نفوذ الوعيد على القاتل حتماً نظراً إلى ما ذكر ، وجعلوا هذا الذنب مخصوصاً من عموم الآية الأخرى لنص هذه الآية على أن / ٤٥
القاتل يدخل النار بلائد ، فمسألتنا مثل هذه المسائل في اقتضاء حصول المستحق ، والمعارض في الحروف مفقود ، فلم يكن مانع من حصول البناء فيها ، فهي إذاً مبنية بمقتضى (١) الاستحقاق والله أعلم .

وقد حصل من كلام الناظم في هذا الفصل أن المعرب من الكلم صنفان : ما سلم من الأسماء من شبه الحرف ، وما سلم من لحاق إحدى التونين من الأفعال المضارعة ، وأن المبنى منها خمسة أصناف ، الحروف كلها ، وما أشبهها من الأسماء ، والفعل الماضي ، وفعل الأمر ، وما لحقه إحدى التونين من الأفعال المضارعة .

ولما قرع من ذكر المبنى من الكلم شرع في ذكر أنواع البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون ، وابتدأ بذكر ما هو الأصل من ذلك فقال : (والأصل في المبنى أن يسكن) المبنى هنا لفظ عام يشمل جميع ما تقدم من المبنيات اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً .

ويعنى أن التسكين (٢) في المبنى هو الأصل ، يريد تسكين آخره ؛ لأن البناء ضد الإعراب ، والإعراب أصله أن يكون بالحركات كما سيأتى ، فضده الذى هو البناء يتبغى (٣) أن يكون على ضد الحركة وهو السكون ، فلذلك قال : إن الأصل في المبنى التسكين .

(١) في (١) بمقتضى معناه الاستحقاق .

(٢) في الأصل السكون .

(٣) في (١) يبقى .

ثم قال : (وَمِنْهُ نُوفِتِحُ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٌّ) أى : ومنه ما خَرَجَ عن أصله من السكون فبنى على حركةٍ ، والحركات إما فتحةٌ نحو : أينَ ، أو كسرةٌ كـ " أمسٍ " أو ضَمٌّ كـ " حيثُ " ، وأمّا ما بنى على السكون الذى هو الأصلُ فنحو " كَمْ " وَقَدْ حَصَلَ فى ضمن هذا الكلام أن أنواعَ البناءِ أربعةٌ : وهى الضمُّ والفتحُ والكسْرُ والسكون ، وهى تُناظر أنواعَ الإعرابِ التى يذكرها بعد هذا .

ثم يَبْقَى فى كلام الناظم النُّظَرُ فى مسائل :

إحداها : أن قوله : (والأصلُ فى المَبْنِىِّ) يحتمل أن يكون أراد بالمبنى جميعَ ما يدخله البناءُ ، عارضاً كانَ أو لازماً ، فتكون الألف واللام فيه للتعريف الجنسِيّ ، وهى التى يُراد بها الشُّمُولُ والعُمُومُ كقوله تعالى (١) : ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ فيكون معنى كلامه أن الأصلَ فى كلِّ ما دخله البناء ولو فى حالةٍ ما أن يسكن آخره ، ومنه ما يخرج عن هذا الأصلِ ، لأحدِ الحركات الثلاث ، ويحتمل أن يريدَ بالمبنى ما تقدم ذكره ، وهو ما البناءُ لازمٌ له ، فتكون الألف واللام فيه للعهدِ الذِّكْرَى كقول الله تعالى (٢) : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ فيكون المعنى أن الأصلَ فيها جرى مَجْرَى الحَرْفِ ، فى لزوم البناءِ أن يسكن ويخرج عنه ما البناءُ له عارضٌ ، وقد يَتَرَجَّحُ هذا الاحتمالُ الثانى بتمثيله بما هو مبنىُّ بناءٍ لازماً كـ " أين " وـ " حيثُ " ، لكنَّ الأولَ أولى ؛ لأنَّ النُّحُوينَ إِذَا ذَكَرُوا خروجَ المبنى من أصلِ السُّكُونِ إلى الحركة لعلَّةٍ مَثَلُوا بالعارضِ البناءِ واللَّزْمِ ، فَيَبْعُدُ (٣) أن يكونَ الناظمُ ذكرَ أحدِ القسمين (٤) دونَ الآخرِ مع استوائهما فى الحكم الذى يذكره .

(١) سورة العصر : آية : ١ ، ٢ .

(٢) سورة المزمل : آية : ١٦ .

(٣) فى (١) فبعبد .

(٤) هنا ينتهى السقط من نسخة (أ) .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ^(١) : أَنَّهُ رُتِبَ السُّكُونُ مَعَ الْحَرَكَةِ رَتْبَتَيْنِ ، فَجَعَلَ السُّكُونُ فِي رَتْبَةِ الْأَصَالَةِ . وَجَعَلَ أَنْوَاعَ الْحَرَكَةِ فِي رَتْبَةٍ ثَانِيَةٍ تَلِيهَا حَيْثُ قَالَ : (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا) فَهَذِهِ رَتْبَةٌ ، ثُمَّ قَالَ : (وَمِنْهُ / نَوْفَتْح) إِلَى آخِرِهِ ، فَهِيَ^(٢) رَتْبَةٌ ثَانِيَةٌ^(٣) جَعَلَهَا تَلِي ٥٥ / الرُّتْبَةَ^(٤) الْأُولَى وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثُ رُتَبٍ : رَتْبَةُ السُّكُونِ ، وَرَتْبَةُ جَنْسِ الْحَرَكَةِ ، وَرَتْبَةُ نَوْعِهَا ، فَتَرَكَ^(٥) الرُّتْبَةَ الْوَسْطَى ، وَهِيَ رَتْبَةُ جَنْسِ الْحَرَكَةِ ، وَلَا بُدَّ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْمَخْصُوصَةَ وَهِيَ الضَّمُّ أَوْ الْفَتْحُ أَوْ الْكَسْرُ نَائِبَةٌ^(٥) بِالطَّبَعِ عَنِ الْحَرَكَةِ الْمُطْلَقَةِ ، الَّتِي هِيَ أَعْمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا تَرَكَهَا لِبَيَانِ مَعْنَاهَا بَيْنَ الرُّتْبَتَيْنِ ، وَأَيْضاً لِمَا بَيَّنَّ أَصَالََةَ الرُّتْبَةِ الْأُولَى وَهِيَ رَتْبَةُ السُّكُونِ ، اقْتَضَى ذَلِكَ فِرْعِيَّةً مَا عَادَهَا وَأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَمَا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ فَلِئَلَّةٍ ، فَإِذَا التَّحْرِيكُ أَتَى لِئَلَّةٍ ، وَالضَّمُّ أَوْ الْفَتْحُ أَوْ الْكَسْرُ أَتَى لِئَلَّةٍ ، وَهَذَا يَدْعُو إِلَى بَيَانِ عِلَلِ مُطْلَقِ التَّحْرِيكِ وَعِلَلِ نَوْعِهِ ، فَأَمَّا عِلَلُ مُطْلَقِ التَّحْرِيكِ فَنَمَانِي عِلَلٍ فِي الْغَالِبِ .

إِحْدَاهَا : التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ نَحْوُ : " أَيْنَ " وَ " حَيْثُ " وَ " كَيْفَ " وَ " أَمْسٍ " إِذْ لَوْ بَنَى مِثْلَ هَذِهِ عَلَى السُّكُونِ لَالَتَقَى سَاكِنَانِ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِمَا ، وَذَلِكَ مُحْذَرٌ .

وَالثَّانِيَةُ : كَوْنُ الْمَبْنِيِّ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ مُعَرِّضٌ لِأَن يَبْتَدَأَ بِهِ وَلَا يَبْتَدَأُ بِالسَّاكِنِ ، فَحَرَكَ لِذَلِكَ نَحْوَ وَاوٍ الْعُطْفِ وَفَائِهِ وَهَمْزَةٍ الْاسْتِفْهَامِ .

(١) فِي (١) .

(٢) فِي (١) فَهَذِهِ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) فِي (١) بَتَرَكَ .

(٥) فِي الْأَصْلِ ثَانِيَةٌ .

والثالثة : حصول المزيّة للمبنى على ما هو من نوعه نحو : ضَرَبَ وسائر الأفعال الماضية فإنها بنيت على حركة المزيّة التي لها على فعل^(١) الأمر ، وذلك وقوع الماضي موقع المضارع في الشرط ، وموقع الاسم في الصفة والحال وخبر "إن" و "كان" وأخواتها ، وموقع^(٢) المفعول الثاني من ظننتُ ، والثالث من أعلمت وأخواتها ، بخلاف فعل الأمر ؛ فإنه لا يقع^(٣) في واحد من هذه المواضع .

والرابعة : طرؤ البناء نحو : قَبْلُ ، ويا زيدُ ، ولا ريبَ ، فإن هذه الأشياء لما كان البناء طارئاً عليها أرادوا ألا يجعلوها في درجة ما أصله البناء ، وأصل هذا أن يقال : إنما بُنيت على حركة للمزيّة التي لها على ما لم يُعرب قط .

فإن قيل : إنما بُنى " قَبْلُ " وما ذكر معه على حركة لالتقاء الساكنين ، قيل : لا ؛ لأنك تقول : أولُ ويا حكمُ ، ولا رجل^(٤) ، فيكون البناء على حركة فلو كان لالتقاء الساكنين لبُنِيَ هذا على السكون لانتقاء العلة .

والخامسة : الشبه بالمعرب نحو : " عَلُ " المعرفة ، فإنها بُنيت على حركة عند قومٍ لشبهها بـ " عَلُ " النكرة ، وقد يظهر أن محصول هذه العلة مع ما قبلها واحداً ، وإن كان سيّبويه^(٥) قد فرق بينهما فقال في قبل وبعد والمنادى : إنها بنيت على حركة ؛ لأن كلاً منها مُتَمَكِّنٌ صير في موضع بمنزلة غير المتَمَكِّن .

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) وموضع .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) في الأصل : يارجل .

(٥) الكتاب : ٢٨٨/٣ (هارون) .

وقال فى : " عَلٌ " (١) أَنَّهُ ضَارِعَ الْمُتَمَكِّنِ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ : أَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ صَيَّرَ فِي مَوْضِعِ كَفِيرِ الْمُتَمَكِّنِ مَعَ أَنَّهُمْ أَعْرَبُوهُ حَالَةَ التَّنْكِيرِ ، وَالْمَعْرِفَةِ أَصْلُهَا النُّكْرَةُ فَاسْتَوَى مَعَ قَبْلُ وَيَا رَجُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْرَبٌ حَالَةَ التَّنْكِيرِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ " عَلٌ " الْمَنْقُوصَ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ مَعْرِفَةً فِي حَالِ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَأَمَّا فِي حَالِ الْإِضَافَةِ الظَّاهِرَةِ فَلَمْ يُسْتَعْمَلَ إِلَّا مُتَمِّمًا فَقَالُوا : مَنْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقُولُوا : مَنْ عَلُّهُ . فَالْمَنْقُوصُ الْمَعْرِفَةُ إِذَا لَمْ يُعْرَبَ قَطُّ ، فَلِذَلِكَ شَبَّهَهُ عَنْدهُمْ بِـ " عَلٌ " النُّكْرَةُ الْمَنْقُوصُ مِثْلُهُ ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ/أَعْرَبَ فِي حَالِهِ مَا؛

٥٦/

لَأَنَّهُ قَدْ أَعْرَبَ " عَلٌ " النُّكْرَةَ ، كَمَا يُقَالُ فِي : يَا رَجُلُ الْمَقْصُودِ ، أَنَّهُ قَدْ أَعْرَبَ فِي حَالِ التَّنْكِيرِ : لِأَنَّ " عَلٌ " الْمَعْرِفَةُ هُنَا لَيْسَ فِرْعَاءً عَنِ النُّكْرَةِ مَعْرِفًا مِنْهُ ، بَلْ هُوَ الْمُتَمِّمُ فِي الْمَعْنَى ، وَمِنْهُ قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَّا أَنَّهُ نَقَصَ عَنْهُ ، فَالْمَعْرِفَةُ وَالنُّكْرَةُ مُتَبَايِنَانِ فَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّبِيهِ هُنَا مَا قَالَ .

وَالسَّادِسَةُ : التَّقْوِيَةُ لِلْكَلِمَةِ الْمَبْنِيَةِ لَكُونِهَا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالضَّمَانِ الْمَتَّصِلَةِ نَحْوُ : التَّاءِ وَالْكَافِ ، فَارَادُوا (٢) تَقْوِيَتَهَا لِضَعْفِهَا وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ : إِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْحَرَكَةُ وَإِنَّمَا سَكَنْتَ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ فِي حَرْفِ اللَّيْنِ .

وَالسَّابِعَةُ : قُوَّةُ الطَّلَبِ لِلْحَرَكَةِ نَحْوُ : " ذِيَّةٌ " وَ " كِيَّةٌ " اللَّتَيْنِ يَكْنَى

(١) الْكِتَابُ : ٢ / ٢٨٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ فَإِنْ فَرَادُوا .

بهما عن الحديث ، فإنهما مبنيان على حركةٍ لأنَّ آخرهما تاءٌ ^(١) التَّانِيثِ وهى يحرك ما قبلها لأجلها ، فإذا كانت طالبةً لتحريك ما قبلها فهى أقوى فى طلبِ الحركةِ فى الضمير لنفسها ^(٢)

والثَّامِنَةُ : الفرقُ بين أداتين نحو " أنا " فإنها بنيت على حركةٍ فرقاً بينها وبين " أن " المَصْدَرِيَّةِ وإنما جعلت الحركة فى الضمير دون الحرفِ لمزيةٍ الاسمية ، فهذه علل التحريك مطلقاً ^(٣) . وأما عللُ نوعِ التحريك فاثنتا عشرةَ علةً .

الأولى : الخِفةُ نحو : " هو " و " هى " وخمسةَ عشرَ ، فإنَّ الفَتْحَةَ أخفُ الحركاتِ عندهم وكذلك الفعل الماضى ، إذ لو بنى على كسرةٍ للزم فيه توالى كسرتين فى مثل علم ، والخُروج من ضمٍّ إلى كَسْرٍ فى مثل ظرف ، ولو بنى على الضمِّ للزم فيه توالى ضميتين فى مثل : ظرف ، والخُروج من كَسْرٍ إلى ضمٍّ فى مثل : علم فكانت الفَتْحَةُ أخفُ الحركاتِ فيه ، وكذلك هى فى غيره .

والثَّانِيَّةُ : مناسبةُ اللَّفْظِ للعمل نحو باءِ الجَرِّ ، بُنيت عندهم على الكسر ليناسب لفظها عملها اللّازم لها وللزومها الحرفية ، وتحرز بقيد اللّزوم من واوِ القَسَمِ ، ويلزوم الحرفية من كافِ التشبيه هكذا قالوا . وقد قيلَ نحو هذا فى لامِ الجَرِّ ، ومنه عند السُّهَيْلِيِّ لَامُ الأَمْرِ قال : بنيت على مثل عَمَلِهَا ، كما بُنيت لَامُ الجَرِّ وياؤُهُ كذلك ، ولذلك سكنت مع الواوِ والفاءِ كثيراً ، قالَ : وكُسِرَتْ فى الابتداءِ ضرورةً ، ولم يُؤْت لها بهمزةِ الوصلِ لِقَلَّةِ ذلك فى الحُرُوفِ .

والثَّالِثَةُ : الفرقُ بين أداتين نحو : لامِ الجَرِّ ، بُنيت على الكسرِ فرقاً بينها ^(٣) وبين لامِ الابتداءِ ، ولم يُقتصر على التفرقةِ بالإعرابِ لعدم ظهوره فى

(١) فى الأصل " تاء " .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَعَدَمِهِ فِي الْمَبْنِيِّ وَالْوَقْفِ ، وَفَتِحَتْ مَعَ الْمُضْمَرِ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ ، وَلَمْ تَرُدَّ مَعَ الْيَاءِ ^(١) مَخَافَةَ الْإِعْلَالِ وَالِاتِّبَاسِ بِـ " لَا " ، أَوْ لِأَنَّهَا تَسْكُنُ ^(٢) فَيَجِبُ قَلْبُ الْفَتْحَةِ لِأَجْلِ ذَلِكَ فَصَنَعَ ذَلِكَ وَلَمْ يُرَاعَ اللَّبْسُ فِي لَهُمَ وَلَهُمَا وَلِهَذَا لَقَلَّتْهُ ، وَاخْتَصُّ الْكُسْرُ بِلَامِ الْجَرِّ لِيُنَاسِبَ لِفِظِهَا عَمَلُهَا .

وَالرَّابِعَةُ : الْفَرْقُ بَيْنَ مَعْنَى أَدَاةٍ نَحْوُ : يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو فَتَحَتْ مَعَ الْمُسْتَفَاثِ بِهِ وَكُسِرَتْ مَعَ الْمُسْتَفَاثِ مِنْ أَجْلِهِ فَرْقاً بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ ، وَكَذَلِكَ الْكُسْرَةُ فِي ضَرَبْتِ ، وَالْفَتْحَةُ فِي ضَرَبْتِ ، وَالضَّمَّةُ فِي ضَرَبْتِ ، وَجُعِلَتِ الضَّمَّةُ لِلْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ . وَأَوَّلُ أَحْوَالِ الْاسْمِ الرَّفْعُ ، وَالضَّمُّ نَظِيرُهُ ، وَالْكَسْرَةُ لِلْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ ، وَالْيَاءُ مِمَّا تَكُونُ لِلْمُؤَنَّثِ فَلَمْ يَبْقَ لِلْمُخَاطَبِ إِلَّا الْفَتْحَةُ .

وَالْخَامِسَةُ : الْإِتْبَاعُ كَمَا قِيلَ فِي " مَنْذُ " أَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى الضَّمَّةِ لِلْإِتْبَاعِ لَضَمَةِ الْمِيمِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ/قِيلَ فِي " كَيْفَ " ^(٣) إِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحَةِ /٥٧ هـ لِلْإِتْبَاعِ وَأَيْنَ أَيْضاً ^(٤) .

السَّادِسَةُ : مَنَاسِبَةُ النَّظِيرِ مِثْلُ " نَحْنُ " ، فَإِنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا ^(٤) تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ^(٤) ، وَالْوَاوُ تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ، فَكَانَتِ الضَّمَّةُ فِي نَحْنُ كَالْوَاوِ فِي الزَّيْدُونَ وَيَضْرِبُونَ ، وَحُمِلَتِ الدَّالَّةُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ مَحْمَلُ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ جَمْعٌ ^(٥) كَمَا قَالَ سَيَبَوِيهِ .

(١) فِي (١) الْفَاءُ .

(٢) فِي (١) تَسْكِينِ .

(٣-٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤-٤) فِي (١) لِأَنَّهَا الْجَمْعُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ (١) جَمِيعٌ .

والسابعة : الفرقُ بينَ حركتي الإعرابِ والبناءِ في الكلمةِ الواحدةِ نحو :
 قبلُ وبعْدُ ، بنيا على الضمِّ ، هما وما كان من بابهما فرقاً بين حركتي
 إعرابهما^(١) وبنائهما ، وكذلك المُنَادى المبنى على الضمِّ فرقٌ به بين إعرابه وبنائه
 في بابِ النداءِ ، ولم يُبنَ على الكسرةِ ، ثلثاً يَلْتَبِسُ بالمُضَافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ .
 والثامنةُ : الشُّبُه بما فيه ذلك ، ومثاله : " حَيْثُ " فإنها بنيت على الضمِّ لشبهها
 بـ " قبلُ " وـ " بعْدُ " ، إذ هي مقطوعةٌ عن الإضافةِ إلى المُفْرَدِ ، الذي كانَ
 حقُّها أن تُضَافَ إليه كسائرِ أخواتِها ، كما أن " قَبْلُ " وـ " بَعْدُ " مقطوعان
 عن الإضافةِ إلى المُفْرَدِ ، وهوشائهما^(٢) ، فُبْنِيَتِ على الضمِّ ، كما بنى عليه
 قبلُ وبعْدُ .

والثاسعةُ : كونُ الحركةِ المبنى عليها لها الأصالةُ في الموضعِ نحو : هؤلاءِ
 وأمسِ ، فإنهما بُنِيَا على الكسرِ ؛ لأنَّ أصلَ الساكنين إذا التقيا في مثل هذا أن
 يكسرا ثانيهما ، وإنما كان الأصلُ ذلك لأنَّ الكسرةَ لا تَلْتَبِسُ بحركةِ الإعرابِ ،
 إذ لا تكونُ حركةُ الإعرابِ إلا مع التَّنوينِ أو الألفِ واللامِ أو الإِضَافَةِ ، وأمَّا
 الضمَّةُ في " مَدُّ اليَوْمِ " فليست بحركةِ بناءٍ فيمثل بها هذا الموضعُ ، وإنما هي
 حركةُ التقاءِ الساكنين .

والعاشرةُ : الحَمْلُ على المُقَابِلِ ، كلامُ الأمرِ ، بُنِيَتِ^(٣) على الكسْرِ
 حملاً على لامِ الجَرِّ ، لأنَّ الجَزْمَ في الأفعالِ نَظِيرُ الجَرِّ في الأسماءِ ، وهذا على
 مَذْهَبِ غيرِ^(٤) السَّهْلِيِّ .

(١) في إعرابها وبنائها .

(٢) في (١) شائها .

(٣) في (١) وفي الأصل " فُبْنِيَتِ " ، بالفاء .

(٤) ساقط من (١) .

والحادية عشرّة : كون الحركة مشعرةً بالتأنيث نحو : حَذَامِ وِرْقَاشِ
وَعَلَابِ ؛ فإن باب فعّالٍ إنّما بُنِيَ على الكسْرِ ؛ لأنَّ الكسَرَ ممَّا يُؤنَّثُ به ،
أَلَا تَرَى أَنَّ تَاءَ خُطَابِ الْمُؤنَّثِ مَكْسُورَةٌ نحو : أَنْتِ أَكْرَمْتِ ، وَقَدْ مَرُّ ذَلِكَ .

والثانية عشرّة : شبه محلّ الحركة بما فى كنف هاءِ التأنيث ، نحو :
خَمْسَةَ عَشَرَ وَخَضْرَمَوْتَ ، فَإِنْ أَمَرَ الصُّدْرَ بَنَى عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ
مِنَ الْعِجْزِ مَحَلٌّ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ مِنْهَا نحو : طَلْحَةَ ، وَوَجْهَ هَذَا سَيَّاتِي
بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(١) .

هذه عللُ البناءِ على الحركةِ المخصوصةِ وإليها يرجع غالبُ ما ذكره
النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ ذَكَرُوا غَيْرَ هَذِهِ لَكُنْهَا إِمَّا رَاجِعَةً إِلَيْهَا وَإِمَّا ضَعِيفَةً
فِي أَنْفُسِهَا .

المسألة الثالثة : أَنَّ النَّاطِمَ يَبِينُ أَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابُ ، وَأَنَّ
الْبِنَاءَ فِيهَا لَعَلَّةٌ ، وَهِيَ^(٢) شَبَهُ الْحَرْفِ ، فَعَلَى هَذَا مَا جَاءَ مِنْهُ مَعْرَباً فَلَا
سُؤَالَ فِيهِ وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَبْنِياً فَيَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ عَلَيْهِ لِمَ بُنِيَ ، وَلَمْ يَبْقَ
عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ؟ وَيَبِينُ أَيْضاً أَنَّ الْحُرُوفَ أَصْلُهَا الْبِنَاءُ ، فَعَلَى
هَذَا لَا سُؤَالَ فِيهَا لِمَجِيئِهَا عَلَى الْأَصْلِ .

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَلَمْ يَبِينْ مِنْهَا مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا مِنَ الْإِعْرَابِ أَوْ
الْبِنَاءِ لَكِنْ بَيَّنَّ فِي " التَّسْهِيلِ "^(٣) وَغَيْرِهِ أَنَّ أَصْلَهَا الْبِنَاءُ ، فَالْفِعْلُ
/الْمَاضِي إِذْ لَا سُؤَالَ فِيهِ لِمَ بُنِيَ ، لِمَجِيئِهِ عَلَى الْأَصْلِ . وَالْأَمْرُ /هـ
كَذَلِكَ أَيْضاً عَلَى مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْمُضَارِعِ

(١) فى (١) .

(٢) فى (١) وهو .

(٣) التسهيل : ٢٢٨ .

يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِيهِ هَذَا^(١) مَا قَالَهُ فِي " التَّسْهِيلِ " . فَيُسْأَلُ لِمَ
أُعْرِبَ إِذْ لَيْسَ الْإِعْرَابُ فِيهِ عِنْدَهُ بِأَصْلٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ،
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ^(٣) فِيهِ مَا قَالَهُ^(٣) الْكُوفِيُّونَ ، فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ لِمَ
أُعْرِبَ لِمَجِيئِهِ عِنْدَهُمْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ السُّؤَالُ عَلَيْهِ إِذَا بُنِيَ وَكَذَلِكَ
الْأَمْرُ عِنْدَهُمْ ، لَزَاهَابِهِمْ إِلَى إِعْرَابِهِ ، وَأَنْ أَصْلَهُ الْمُضَارَعُ كَمَا تَقْدُمُ ، وَأَيْضًا
قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السُّكُونُ ، فَإِذَا مَا جَاءَ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ فَلَا سُّؤَالَ فِيهِ وَإِنْ
مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ مَا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى التَّحْرِيكِ ، فَفِيهِ السُّؤَالُ فِي الْمَرْتَبَتَيْنِ
فَيُقَالُ : لِمَ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ؟ وَلِمَ اخْتُصَّ بِالْحَرَكَةِ الْمُعَيَّنَةُ ؟^(٤) فَإِذَا لَا بَدَأَ مِنَ
النَّظَرِ فِي أَمَثَلِ ذَلِكَ كُلِّهِ^(٥) وَقَدْ ذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَمَثَلٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلْيَنْظُرْ فِيهَا .

فَأَمَّا " أَيْنَ " فَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ فَيَرِدُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ لِمَ بُنِيَ ؟ لِأَنَّ أَصْلَهُ
الْإِعْرَابُ ، وَلَمْ يُبْنِ عَلَى حَرَكَةٍ وَأَصْلُ الْبِنَاءِ السُّكُونُ ؟ وَلِمَ اخْتُصَّ بِتِلْكَ
الْحَرَكَةِ ؟

فَأَمَّا بِنَاؤُهُ فَإِنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَدَاةُ شَرْطٍ ، وَأَدَاةُ اسْتِفْهَامٍ ، وَهُوَ فِي كِلَا
الْوَجْهَيْنِ مَبْنِيٌّ ، لِشَبْهِ الْحَرْفِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَذَلِكَ تَضَمُّنٌ مَعْنَى " إِنْ " فِي الشَّرْطِ
وَتَضَمُّنٌ مَعْنَى الْهَمْزَةِ فِي الْاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا بِنَاؤُهُ عَلَى حَرَكَةٍ فَلَنَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ
لَوْ بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ .

وَأَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالْفَتْحَةِ فَلِأَنَّهَا أَخْفَ الْحَرَكَاتِ ، أَوْ لِلِإِتْبَاعِ لِحَرَكَةِ

(١) ساقط من (١) .

(٢) تقدم ذكر الخلاف في هذه المسألة .

(٣-٣) ساقط من (١) .

(٤) في (١) المعية .

(٥) في (١) .

وأما " أمس " فظُرِفَ من ظُرُوفِ الزَّمانِ ويَرِدُ عليه ثلاثة أسئلة كما وردت على ما قبله ، فأمّا بناؤه فلتَضَمَّنُهُ معنى الألفِ واللَّامِ ، لأنَّك إذا أردت به اليوم الذي قبلَ يَوْمِكَ صارَ معرفةً بالإشارةِ إليه^(١) ، فَخَرَجَ بذلك عن حكمِ النُّكراتِ ؛ لأنَّ بابها أن تَتَعَرَّفَ بالألفِ واللَّامِ ، فمن بناء جعله كأنه تضمن معنى حرف التعريف أو في حكم أسماءِ الإشارةِ ، لأنَّ تعريفه بالإشارةِ إلى اليوم الذي قبلَ يَوْمِكَ ، فإن قيل : تمثله بأمس من أى قَبِيلٍ هو ، أمِن تَمَثِيلِ البِنَاءِ غيرِ اللّازِمِ ، أم من اللّازِمِ ؟ قيل : لا نُبالى من أى قَبِيلٍ هو ؛ لأنَّ الظاهرَ من قصده هنا النّظرُ فى المَبْنَى مُطْلَقاً كما مرَّ ، فإذا عددنا " أمس " من المَبْنَى اللّازِمِ أو غير اللّازِمِ كان مطابقاً ، لكن مُثْلَهُ الباقية من اللّازِمِ البِنَاءِ فالأظهر أن " أمس " عنده كذلك وهو صَحِيحٌ ، وذلك أن " أمس " إذا عُرِى عن الألفِ واللَّامِ والإضافة وأريد به المَعْرِفَةُ نُؤَلِّفَتَيْنِ ، فأهلُ الحِجَازِ يبنونه البَتَّةَ ، فهو عندهم كالمَبْنَى بحق الأصلِ ، لتَضَمَّنَ معنى الحَرَفِ ، كـ " أين " و " كم " وما أشبههما . وعلى هذه الّلغة أتى بالمثال . وأمّا بنو تميم فهو عندهم نُوحالين فيوافقون الحجازيين حالة النّصبِ والجَرِّ بغير " مُذ " و " مُنْذ " ، ويعربونه حالة الرّفعِ والجَرِّ بـ " مُذ " أو " مُنْذ " لجواز الرّفعِ بعدهما^(٢) ووجه الإعراب التّشبيهِ له بـ " سَحَرَ " إذا أُريدَ

(١) فى (أ) تمثله بأمس .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة فى : كتاب سيبويه : ٥٠/٢ ، ونوارى أبى زيد : ٢٥٧ ، وشرح ابن يعيش : ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، وشرح الكافية : ١١٧/٢ ، واللسان والتاج : (أمس) ، وخزانة الأدب :

به يوم بعينه ، فيمنع ^(١) الصَّرفُ كما مُنِعَ " سَحَرُ " ، للعدلِ عن الألفِ
واللَّامِ والتَّعريفِ ، فالإعرابُ عندهم بتقديرِ العدلِ ، والبناءُ بتقديرِ
التَّضمنِ فإذا قَدْ حَصَلَ في هذا التَّمثِيلِ تَمَثُّلَانِ على اللَّغَتَيْنِ ، وإذا ذَاكَ
نَقُولُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّاطِلُ قَصْدُ هذا المَعْنَى ، وهو مقصدٌ صَحِيحٌ
وَحَسَنٌ مِنَ التَّنْبِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وقد حَصَلَ أَنْ بِنَاءَ " أَمْسِ " للشَّبهِ المَعْنَوِي ، وَأَمَّا بِنَاؤُهُ على حَرَكَةِ
فَلاتِلِقَاءِ السَّاكِنِينَ . وَأَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالْكَسْرَةِ فعلى أَصْلِ التَّيَقَّاءِ
السَّاكِنِينَ .

وَأَمَّا " حَيْثُ " فَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، فَحَقُّهُ فِي الْأَصْلِ الْإِعْرَابُ ، إِلَّا
أَنَّهُ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةِ ، فتردُّ الاسئلةُ الثلاثةُ ، فَأَمَّا بِنَاؤُهُ ؛ فَلأنَّهُ لَا يُفْهَمُ / له ٥٩
مَعْنَى إِلَّا مَعَ غَيْرِهِ ، فهو موضوعٌ على الْاِفتِقَارِ ، فهو راجعٌ إِلَى الشَّبهِ
الافتقاري ، هذا في غير الشرط ، وَأَمَّا فِي الشَّرْطِ فيضمن معنى " إِنْ "
فيرجع إِلَى الشَّبهِ الْمَعْنَوِي . وفي حَيْثُ لغاتٌ أشهرها ما ذكر ، وَأَمَّا
بِنَاؤُهُ على حَرَكَةِ فَلاتِلِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا ضَمَّةً فبالحملِ على بابِ
" قَبْلُ " و " بَعْدُ " كما تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا " كَمْ " فاسمٌ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْعَدَدِ فِي سُؤَالٍ أَوْ مَا هُوَ جَارٍ
مَجْرَاهُ فَأَصْلُهُ الْإِعْرَابُ ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ عَنِ أَصْلِهِ إِلَى الْبِنَاءِ ، فَيُسْأَلُ عَنْ
بِنَائِهِ ، وَإِنَّمَا بَنِيَ لِشَبهِ الْحَرْفِ الْمَعْنَوِي ، لِأَنَّ " كَمْ " إِمَّا اسْتِفْهَامِيَّةٌ
وَبِنَاؤُهَا لِتَضْمَنِ مَعْنَى الْهَمْزَةِ . وَإِمَّا خَبَرِيَّةٌ ، وَبِنَاؤُهَا إِمَّا بِالْحَمْلِ عَلَى
الاسْتِفْهَامِيَّةِ ، لِمَوَافَقَتِهَا لَهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهَا ، وَفِي أَصْلِ مَعْنَاهَا ^(٢) ،

(١) فِي (١) فَمَنْعَ .

(٢) فِي (١) مَعَهَا .

إِذْ لَا تَخْلُو الْخَبْرِيَّةُ مِنْ مَعْنَى الاستفهام . وإِماً لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى " رَبُّ " إِنْ اعْتَقَدْتَهَا لِلتَّكْثِيرِ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي " التَّسْهِيلِ ^(١) ، أَوْ مَعْنَى التَّكْثِيرِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَوْضَعَ لَهُ حَرْفٌ ، كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ اعْتَقَدْتَ أَنَّ " رَبُّ " لِلتَّقْلِيلِ ، وَلَمَّا كَانَ بِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونِ لَمْ يَتَوَجَّهْ عَلَيْهَا غَيْرُ هَذَا السُّؤَالِ .

وَقَوْلُ النَّازِمِ : (كَأَيْنَ أُمْسٍ حَيْثُ) عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ ، أَيْ : كَأَيْنَ وَأُمْسٍ وَحَيْثُ ، فَحُذِفَ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ كَالَّذِي أَشَدَّ ابْنُ جَنِّي وَغَيْرُهُ ^(٢) .

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسِيَّتِ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

وَقَدْ جَاءَ نَظِيرُهُ فِي النَّثْرِ قَلِيلاً ، حَكَى ابْنُ جَنِّي ^(٣) : أَكَلْتُ لَحْماً سَمَكًا تَمَرًا ، أَيْ : وَسَمَكًا وَتَمَرًا ، كَمَا أَنَّهُ أَرَادَ فِي الْبَيْتِ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أُمْسِيَّتِ .

وَلَمَّا قَدَّمَ أَنْ أَصَلَ الْمَبْنَى أَنْ يُسَكَّنَ ، وَمَثَلُ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِيمَا جَاءَ ^(٤) عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ ، أَتَى لِلسُّكُونِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيَّاتِ بِمِثَالِ فَقَالَ : (وَالسَّائِكِينَ كَمْ) أَيْ : وَمِثَالِ الْمَبْنَى عَلَى السُّكُونِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ قَوْلُكَ : " كَمْ " وَيُرِيدُ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ، كَمَا قَالَ : (كَأَيْنَ أُمْسٍ حَيْثُ) فَقَرَنَهَا بِإِدَاءِ التَّشْبِيهِ ، لِيَدُلَّ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ الَّتِي عَلَى شَاكِلَتِهَا ، فَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ قَوْلُكَ : " كَيْفَ " وَ" كَيْتَ " وَ" ذَيْتَ " وَ" حَيْثَ " فِيمَنْ بَنَاهَا عَلَى الْفَتْحِ ، وَ" لَارِبَّ فِيهِ " ، وَمِنْ الْمَبْنَى عَلَى الْكَسْرِ : " نَزَالٍ " وَ" حَذَامٍ "

(١) التَّسْهِيلُ : ١٤٧ .

(٢) أَشَدَّهُ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ : ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْمَعَانِي :

٢٢٥/٢ ، وَالْهَمْعُ : ١٤٠/٢ .

(٣) الْخَصَائِصُ : ٢٩٠/١ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

و "أولاء" ، والتاء فى قمت وضربت ، ومن المبنى على الضم : "عَلُ" و "قَبْلُ" و "بَعْدُ" و "مَنْذُ" الاسمية و "يا حَكْمُ" ، ومن المبنى على السكون : "من" و "ما" و "صه" و "مه" ، وألف با تا ثا جيم دال ذال ... وما أشبه ذلك .

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : أن ما جاء فى هذا الباب على أصله فلا سُؤَالَ فيه ، لأنه أتى على ما ينبغى^(١) فيه فلا يُقال : لم جاء كذلك ؟ وأما ما خرج عن أصله إلى غيره فيتوجه عليه السُّؤَالُ : لم جاء كذلك ولم يبق على أصله ؟ إذ لا يكون الخُروج عن الأصل إلا لسبب ، وقد تقدّمت أمثلة ذلك ، لكن قد يصير الأصل استعمالياً ، بعد أن كان قياسياً ، فيُسال عما جاء على الأصل : لم جاء كذلك ؟ وذلك إذا كان فى الآتى على الأصل علّة تقتضى خُروجه عن أصله فلم يخرج ، ومثال ذلك "أى" أصلها الأول الإعراب^(٢) كسائر الأسماء ، ثم إنها أشبهت الحرف فكان حَقُّها البناء ، إلا أنهم أخرجوها عن حكم البناء إلى الإعراب^(٣) ، لشَبَهِها بالمعرب ، فلا بد من إيراد السُّؤَالِ فيها لِمَ أُعْرِبَتْ مع قيام سَبَبِ البناء وهو شَبُه الحَرْفِ ؟ ولذلك نَبّه الناظم على إعرابها فى باب المَوْصُولِ ، إشارة إلى أنها خَرَجَتْ عن/أصلها الثانى وهو البناء، وكذلك ٦٠/ تقول فى الفعل المَاضِى أصله البناء على السُّكُون كسائر المَبْنِيات، ثم إنهم بَنَوْه على حَرَكَةٍ للمزِيَّة التى له على فعل الأمر ، حَسَبَ ما تقدّم ، لكن أخرجوه عن ذلك إلى البناء على السُّكُون عند اتصال أحدِ الضمائر الثمانية به ، خوفاً من تَوَالِى المُتَحَرِّكات ، فيرد السُّؤَالُ هنا :

(١) فى (١) بلغنى .

(٢-٣) حررت هذه العبارة مرتين فى (١) .

لم بنى على السكون وأخرج عن البناء على الحركة مع قيام مُوجبها وهو المَزِيَّة؟ وكذلك تقول على مذهب البصريين : الأصل فى الفعل المضارع البناء كسائر الأفعال ، إلا أنه أعرب لشبهه بالاسم ، فإذا اتصل به أحد النونين بُنِيَ ، فسبيله أن يُسأل عنه لم بُنى ؟ ولم يبق على أصله الثانى من الإعراب مع قياس سببه وهو الشبه بالاسم ، ووجه هذا أن ما استحقّه من الخروج عن أصله الأول صار له أصلاً قياسياً ، فإذا بقى على الأصل الأول عدّ خارجاً عن أصله الثانى ، أعنى الذى استحقّه بسبب العلة الموجودة فوجب السؤال عن ذلك ، والحاصل : أن الأصل صار فرعاً والفرع عاد أصلاً لكن باعتبارين وهذه المسألة مبسطة فى " الأصول العريضة " (١) . ومن هنا يظهر أن قول الناظم : (ومُعَرَّبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحُرُوفِ) معترَضٌ بـ "أى" ، وقوله : (وَالأَصْلُ فى المَبْنِىِّ أَنْ يُسَكَّنَا مَعْتَرِضٌ بالمَاضِى اللّاحِقِ له الضّمائر الثمانية ، والاعتذار عنه فى "أى" أنه قد ذكّرها فى بابها ، وفى المَاضِى أَنْ تُسَكِّنَهُ للضّمائر عارضٌ ، وإنما يَنكَلِمُ فى الأصول الثابتة ، لا فى الطّواريء الرّائِلة ، ومن هنا قال الزّجاجي (٢) فى الماضى : « وهو مبنى على الفتح أبداً » ، إذ لم يَعتَبَرِ عَرُوضَ اتّصالِ الضّمائر ، وحَسَنَ ما فَعَلَ .

المسألة الخامسة : أن تمثيل الناظم بما مثّل به بين أن الأسماء تُبنى على الضم ، وعلى الفتح ، وعلى الكسر ، (٣) وعلى السكون (٤) ، وذلك صحيحٌ ، ولم يذكر للأفعال ولا للحروف مثلاً فيتبيّن به أمرها ، والذى بيّن الاستقراء أن الحروف تُبنى على الأوجه الأربعة أيضاً ، فمثال الضم فيها

(١) هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبى مؤلف هذا الكتاب تنظر المقدمة .

(٢) الجمل للزجاجي : ٢١ .

(٣-٢) ساقط من (١) .

"مُنْذُ" الحَرْفِيَّةُ ، ومِثَالُ الْفَتْحِ : "ثُمَّ" و"سَوْفَ" و"لَيْتَ" و"لَعَلَّ" ، ومِثَالُ الْكَسْرِ : الْبَاءُ وَاللَّامُ فِي بَزِيدٍ وَلِزِيدٍ ، ومِثَالُ السُّكُونِ "مِنْ" و"عَنْ" و"لَوْ" ^(١) و"أَوْ" وما أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَأَنَّ الْأَفْعَالَ تُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ : ضَرَبَ وَعَلِمَ وَمَكُثَ ، وَعَلَى السُّكُونِ نَحْوُ : اضْرَبْ واعْلَمْ وامْكُثْ وَلَا يَدْخُلُهَا الضَّمُّ وَلَا الْكَسْرُ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَيَّ ذَلِكَ قَبْلَ .

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ : أَنَّ قَوْلَ النَّازِمِ : (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ يُسَكَّنَا..) إِلَى آخِرِهِ ، لَا يَقْتَضِي حَصْرَ عِلَامَاتِ الْبِنَاءِ فِي الْأَرْبَعِ الَّتِي ذَكَرَ ، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ ، وَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ وَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمِنْهُ مَا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ وَتَقْدِيرُ كَلَامِهِ ، وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَمِنْهُ ذُو كَسْرٍ وَمِنْهُ ذُو ضَمٍّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَوَّلُ الْبَابِ (الْاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي) فَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِحَصْرِ عِلَامَاتِ الْبِنَاءِ فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَن يُقَالَ : إِنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ عِلَامَاتِ الْبِنَاءِ ، إِذْ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ مَا يُبْنَى عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ ، ففَعَلَ الْأَمْرُ يُبْنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ الْمُضَارِعُ ، وَقَدْ بَيَّنَّ هُوَ أَنَّ لِلْجَزْمِ عِلَامَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا الْحَذْفُ ، وَأَنَّ الْحَذْفَ نَوْعَانِ : حَذْفُ النُّونِ ، وَهُوَ عِلَامَةٌ لِلْجَزْمِ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ / ٦١ / أَلْفُ اثْنَيْنِ ، أَوْ وَأَوْ جَمْعٍ ، أَوْ يَاءُ وَاحِدَةٍ مُخَاطَبَةٍ . وَحَذْفُ آخِرِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ بِالْأَلْفِ أَوْ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ ، فَعَلَى هَذَا النُّحْوِ يُبْنَى فَعْلُ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْمُضَارِعِ فَتَقُولُ : افْعَلْ وَافْعَلُوا وَافْعَلِي ، كَمَا تَقُولُ : لَمْ تَفْعَلْ وَلَمْ تَفْعَلُوا وَلَمْ تَفْعَلِي . وَتَقُولُ : اخْشَ وَاغْزُ وَارْمِ ، كَمَا تَقُولُ : لَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ ، وَعَلَى هَذَا النُّحْوِ يَجْرِي الْقَوْلُ فِي الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهِ أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ أَوْ وَأَوْ الْجَمْعِ ، فَقَامَا نَظِيرَ قَوْمَا ، وَقَامَا نَظِيرَ قَوْمُوا . وَالْأَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ رَجُوعُ النُّونِ فِي التَّسْمِيَةِ إِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ أَوْ الْوَاوُ عِلَامَةً لَا

ضميراً .

والاسمُ أيضاً يُبنى على ما يُرفعُ به من واوٍ أو ألفٍ كالمثنى والمجموع على حدهُ في النداءِ ، هذا في البناءِ العارضِ ، وكذلك في اللزيمِ كأسماءِ العددِ المطلقةِ كقولك : اثنان ، ثلاثون ، أربعون ، مائتان ، ألفان ، ويبنى أيضاً على ما يُنصبُ به كياءِ المثنى والمجموع على حدهُ في باب " لا " التي ^(١) لنفى الجنس ، فقد ظهرَ أنه يُبنى على الألفِ والواوِ والياءِ . ويبنى على حذفِ الألفِ والواوِ والياءِ والنونِ ، لأننا نُجيب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : ما تقدّم من أنه لم يتعرض للحصرِ ، بل قد يُقالُ : إنه لما ذكر العلامات الأربع استوفى ما عادةُ الناسِ أن يذكروه ، ونَبّه بـ " مِنْ " المقتضية للتبويضِ ، على أنْ ثمَّ علاماتٍ أُخرُ يُبنى عليها ، وإذا كان كذلك فلم يفتنه ذكرُ شيءٍ يُحتاج إلى ذكره .

الثانى : أنا لو سلّمنا أنه لم يُنبّه على ما ذكر في السؤالِ من علامات البناءِ لما كانَ ذلك قدحاً ، لأنه جرى على ما جرى عليه غيره في بابِ البناءِ من الاقتصارِ على هذه العلامات الأربع ، ووجه الاقتصارِ أنْ غيرها مُتَّفَرِّع عنها ونائبٌ منابها ، كما كان ذلك في علامات الإعرابِ ، إذ كانت الواوُ أو الألفُ أو غيرها إنما تُلحق الفرع كالمثنى والمجموع الذى على حدهُ ، فإذا لا اعتراض على كلام الناظم والله أعلم .

* * *

ولما فرغ من بيان أسباب البناءِ وأنواعه ، أخذ في الكلام على أنواع الإعرابِ وعلاماته ووجوهه فقال :

(١) فى (١) الذى .

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابًا
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بَأَنْ يَنْجَزِمَا

أراد أن الرِّفْعَ والنَّصْبَ من أنواع الإِعْرَابِ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْأَسْمَاءُ
وَالْأَفْعَالُ فَالرَّفْعُ نَحْوُ : زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ يَذْهَبُ . وَالنَّصْبُ نَحْوُ : إِنَّ
زَيْدًا لَنْ يَرْكَبَ ، وَإِنْ عَبْدُ اللَّهِ لَنْ يَذْهَبَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمِثْلُ النَّصْبِ فِي
الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : (لَنْ أَهَابًا) ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ : هَابَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ
يَهَابُهُ^(١) ، وَهَابَ مِنْهُ أَيْ خَافَ مِنْهُ ، هَيْبَةً وَمَهَابَةً ، وَقَالَ
الْجَوْهَرِيُّ^(٢) : الْهَيْبَةُ وَالْمَهَابَةُ : الْإِجْلَالُ وَالْمَخَافَةُ .

وَأَمَّا الْجَرُّ فَمُخْتَصٌّ بِالْأَسْمَاءِ ، فَلَا يَدْخُلُ الْأَفْعَالُ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ
بِعَبْدِ اللَّهِ / صَاحِبِ زَيْدٍ ، وَجِئْتُ إِلَى أَخِيكَ صَاحِبِ الدَّارِ .

٦٢/

وَأَمَّا الْجَزْمُ فَمُخْتَصٌّ بِالْأَفْعَالِ فَلَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ كَقَوْلِكَ : لَمْ يَقُمْ ،
وَلَمْ^(٣) يَخْرُجْ ، وَإِنْ^(٤) تَضَرَّبَ أَضْرَبَ ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَرَادَ بِقَوْلِهِ :
(وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ) إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ حَصَلَ بِهَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ
أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ وَجَزْمٌ ، فَالْجَرُّ مُخْتَصٌّ
بِالِاسْمِ ، وَالْجَزْمُ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ ، وَمَاعِدَا ذَلِكَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْاسْمِ

(١) فِي (١) هَابَهُ .

(٢) الصَّاحِحُ : ٢٣٩/١ (هَيْبَ) .

(٣) فِي قِرَاءَةٍ أُخْرَى فِي الْأَصْلِ وَلَا يَخْرُجُ .

(٤) فِي (١) وَلَنْ .

والفِعْلِ ، وعلّة ذلك على طريقة المؤلف في " التسهيل " (١) و " شرحه " (٢) أن الاسم لما كان في الإعراب أصلاً للفعل كانت عواملةً أصلاً لعواملة ، وعواملُ الرّفْع والنّصب في الاسم قويةً لاستقلالها بالعمل ، وعدم تعلقها بعاملٍ آخر ، فشَارَكَ المضارعُ الاسمَ في الرّفْع والنّصب لقوّة عواملهما بالاستقلال ، وإمكان التّفريع عليها . بخلاف عاملِ الجرّ ، فإنّه ضعیفٌ لِعَدَمِ استِقلالِهِ ، ألا تَرى أنّه مُفْتَقِرٌ إلى مُتَعَلِّقٍ من فِعْلٍ أو جَارٍ مجراه فلم يَقوَ أن يُفْرَعَ عليه غَيْرُهُ ، فلذلك لم يَكُنْ إلا في الاسم ، فَجُعِلَ الْجَزْمُ في الفِعْلِ عِوَضاً مِمَّا فَاتَهُ من المُشَارَكَةِ في الجرّ ، وانفَرَدَ به ليكونَ لِكُلِّ واحدٍ من صنفی المُعَرَّبِ ثلاثةُ أوجهٍ من الإعرابِ ، ثم عُدِلَ بينهما بأن جُعِلَ الْجَزْمُ راجحاً بأنّه غير محتاجٍ إلى تعلقه ، وجعل الجرّ راجحاً بكونه ثبوتاً بخلافِ الْجَزْمِ ، فإنّه حَذَفُ فتعادلا ، هذا ما علّلَ به المؤلف ، وللناس في تعليل هذه المسألة طرقٌ كثيرةٌ لا يحتاج إلى إيرادها لضعف أكثرها ، وقلة الفائدة فيها ، وأقربها طريقة من قال : لم يدخل الفعل جرّاً لضعفه عن مرتبة الاسم ؛ لأنّ إعرابه بالشبه لا لأجل المعانى كما كان دخول الأنواع الثلاثة من الإعراب في الاسم للتفرقة بين المعانى الثلاثة فنَقَصَ عنه (٣) درجةٌ وعوُض من ذلك الْجَزْمُ فكمَلْ له ثلاثةُ أنواعٍ من الإعراب كالاسم ، وهذه الطريقتان حوِمَا قَالَهُ المؤلف ، إلا أن المؤلف كملها .

والكاف في قوله : (كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ) كافٌ تشبيه التّظهير كالكاف التي في قول سيبويه ، وليس في الأفعال المضارعة جرّاً . كما أنّه ليس في الأسماء جَزْمٌ ، فإنّ التشبيه هنا تشبيه تّظهيرٍ ، لا تشبيه

(١) التسهيل : ٧ .

(٢) شرح التسهيل : ٤٢/١ .

(٣) في (١) عنده .

تعليل ، وكان الأصل أن يقول : الاسم قد خص بالجر كما قد خص الفعل ، لأنك تقول : خصه بالشئ ^(١) خصوصاً وخصوصية وخصوصية والفتح أفصح وخصيصي ، إلا أنه ضعف العين فجعله من خصص بذلك المعنى ، وكذلك كان الأولى أن يقول : كما قد خصص الفعل بأن يجزم أو بالجزم ، فإن قوله : (بأن يجزم) مقدر بمصدره الذي هو الانجزام ، والانجزام غير مستعمل في معنى الجزم . ولا مصطلح على استعماله بذلك المعنى ؛ لأن الرفع والنصب والجر والجزم في استعمالهم على وجهين :

أحدهما : أن يكون عبارة عن الحركات التي أحدثتها العوامل وما ناب عنها ، فالضمة رفع والواو رفع وكذلك سائرهما .

والثاني / : أن المراد بالرفع والنصب والجر والجزم الحكم الذي / ٦٣ أحدثه العامل ، والعلامات دالة عليه ، وهو معنى المصدر ، وكلا المعنيين في الجزم مغاير لمعنى الانجزام ، إذ كان عبارة عن حصول الجزم في المجزوم على أى معنى أطلق الجزم ، وإذا كان كذلك فتعبيره بالانجزام معترض من وجهين :

الخروج عما اصطلاحوا عليه ، والإيهام بمعنى لم يتعرضوا له ^(٢) .

والجواب : أن ضرورة النظم دعت إلى أن يغير لفظ الجزم إلى لفظ الإنجزام ووجه ما فعل من ذلك أن الانجزام لما كان لازماً عن الجزم إذ هو مطاوعه فصار كالسبب مع سببه ، اكتفى عنه اتكالا على فهم

(١) في الأصل بالاسم .

(٢) في (١) .

المُرَاد وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

ثم أخذ في ذكر العلامات فقال :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرُ

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ يَنْوِبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَعْمِ

يعنى أن الرفع فى الكلمة المعربة يكون بالضم نحو : زيد قائم ، ويقوم زيد ، والرجال فى الدار ، وخرجت الهندات ، والنصب يكون بالفتحة نحو : إن زيدا لن يذهب ، وأعجبنى أن تكرم الزيد ، والجر يكون بالكسر نحو : مررت بغلام زيد ، وجئت إلى الرجال والهندات ، والجرم يكون بالسكون نحو : لم يذهب زيد ، وإن تذهب^(١) أكرمك . وأتى الناظم بأمثلة للرفع والنصب والجر فى الاسم ، ومثال الرفع فى الفعل وهو (ذَكَرَ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسْرُ - ف ذَكَرُ مرفوع بالضمّة على الابتداء ، ولفظ " الله " مجرور بالكسرة بإضافة ذكر إليه و " عبده " منصوب بالفتحة بذكر ؛ لأنه مصدر موصول^(٢)) و " يسر " مرفوع بالضمّة أيضاً ، إذ لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، وهو فى موضع خبر المبتدأ .

وقوله : (وانصب فتحا وجر كسرا) على حذف الجار ، أراد : وانصب بفتح ، وجر بكسر ، دلّ على ذلك قوله : (فارفع بضم) وقوله : (واجزم بتسكين) فحذف الباء ضرورة ، وذلك فى كلام العرب قليلا .

(١) فى (١) أن يذهب .

(٢) ساقط من (١) .

وَأَنْشَدَ الْمُبَرَّدُ^(١) وَغَيْرُهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢) :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

وقوله : (وَغَيْرُهُ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ) يَعْنِي أَنَّ مَا عَدَا مَا ذُكِرَ مِنَ الرَّفْعِ
بِالضَّمَّةِ وَالنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ وَالْجَرِّ بِالكسرةِ وَالْجَزْمِ بِالسُّكُونِ يَنْوِبُ عَنْهَا ،
ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ :

أحدها : الحركات لكن على نحو آخر وذلك الكسرة تنوب عن
الفتحة في الجمع بالالف والثاء ، والفتحة تنوب عن الكسرة في جر ما لا
يَنْصَرَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ .

والثاني : الحُرُوفُ وذلك الالف في المثنى والواو في الجمع الذي
على حده والأسماء الستة والنون فيما لحقه من الفعل ألف اثنين أو واو
جمع أو ياء واحدة مخاطبة ، كلها تنوب عن الضمة ، والالف في الأسماء
الستة ، والياء في المثنى والمجموع على حده كلاهما ينوب عن الفتحة ،
والياء / في الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حده تنوب عن / ٦٤

(١) أنشده المبرد في الكامل : ٢٤/١ ، قال : فأما قول الشاعر :- وهو جرير - وإنشاد أهل
الكوفة له وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام

ورواية بعضهم له : " أتمضون الديار " فليسا بشئ ، لما ذكرت لك والسماع الصحيح
والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة . وأخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال :
قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير .

مررت بالديار ولم تعوجوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة .

(٢) هو جرير ، ديوانه ٢٨٧ من أبيات أولها :

متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث أيتها الخيام
ورواية صدر البيت في الديوان :

أتمضون الرسوم ولا تحيي

والبيت في شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٨ ، ٩ ، ١٠٣ ، والمقرب : ١١٥/ وضرائر
الشعر : ١٤٦ ، ووصف الملباني : ٢٤٧ ، والخزانة : ٦٧١/٣ .

والثالثُ : الحذفُ ينوب عن الفتحة في نصب الفعلِ المرفوع بالنون وعن السكون فيه وفي الفعل المَعْتَل الآخر ، وَجَمِيعُ ذلك مفصَّلٌ في الباب ، وقد ظَهَرَ من الناظِمِ أن أصلَ الإعرابِ للحركاتِ والسُّكُونِ ؛ لأنَّه أحلَّ غيرها محلَّ النِّبَاةِ عنها ، وذلك لا يَسُوغُ إلا بتقديرِ كَوْنِ المَحَلِّ للمَنْسُوبِ عنه بحقِّ الأصلِ وبذلك صَرَّحَ في " التَّسْهِيلِ " ^(١) فقال : والإعرابُ بالحركةِ والسُّكُونِ أصلٌ وينوبُ عنهما الحَرْفُ والحذفُ ، وكذلك قالَ الجُزُولِيُّ ^(٢) : أصلُ الإعرابِ للحركاتِ ، والحُرُوفُ عند مَنْ يَرى الإعرابَ بها تَبَعٌ . والدَّليلُ على ذلك أن الإعرابَ بها أَكْثَرُ ، والكثرةُ دَلِيلُ الأصالةِ ، وأيضاً فإنه لا يُصارُ إلى الإعرابِ بغيرها إلا عندَ تعذُّرها أو اعتقادِ تعذُّرها . قال المؤلفُ في "شرح التَّسْهِيلِ" ^(٣) : ولذلك اشْتَرَكَ الفعلُ والاسمُ في الرَّفْعِ بضمَّةٍ ، والنصبُ بفتحةٍ ولم يشتركا في الإعرابِ ، وإنما كانت الأصالةُ للإعرابِ بالحركةِ في غيرِ الجَزْمِ ؛ لأنَّ الحركةَ أخفُّ من الحرفِ وأبينُ في إعطاءِ المَعْنَى المَقْصُودِ . وأمَّا كونُها أخفَّ فظاهراً ، فإنَّ زيادةَ بعضِ حروفٍ أخفَّ وأهونُ من زيادةِ حرفٍ كاملٍ . وأمَّا كونُها أبينَ فلأنَّها لا تَخْفَى زيادتها على بِنْيَةِ الكلمةِ لسقوطِها وإدراكِ مفهومِ الكلمةِ بدونِها ، بخلافِ الحَرْفِ ، فإنه قد يَخْلُ سقُوطُه بمفهومِها ، ولذلك اختلفوا في المُعَرَّبِ بحرفٍ هل هو قائمٌ مقامَ الحركةِ

(١) التسهيل : ٨ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٧ (الأزميرية) .

(٣) شرح التسهيل : ٤٢/١ ، ٤٣ ،

أو الحَرَكَةُ مقدَّرةٌ فيه ؟ وإنما كان السكونُ في الجَزْمِ أصلاً ؛ لأنَّ نقصانَ حركةٍ زائدةٍ على الكلمةِ أسهلُّ من سُقُوطِ حرفٍ من نفسِ الكلمةِ ، وأتى الناظمُ بمثالين مما يَنُوبُ فيه الحَرَفُ عن الحركةِ .

أحدهما : مما يعرب بالواوِ رفْعاً ، وبالألفِ نَصْباً ، وبالياءِ جَرّاً وذلك الأسماءُ الستة (١) التي يَذْكُرُها على أثرِ هذا وهو الآخرُ في قوله : (جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ) .

والثاني : مما يُعرب بالواوِ رفْعاً ، وبالياءِ نَصْباً وجَرّاً ، وذلك الجَمْعُ على حدِّ التَّثْنِيَةِ وهو " بنى " في المثال ، أصله : بنون وبنين وحذف النون للإضافة ، ويَنُوبُ نَمِرٌ من العَرَبِ قَبِيلَةٌ (٢) منهم ينسبون إلى أبيهم نَمِرٍ ، وهو نَمِرُ بن قاسطٍ بن هنب بن أفصى بن دُعَمَى بن جَدِيلَةَ بن أسد بن رَبِيعَةَ بن نِزار بن مَعَدٍّ بن عَدنان . ويُقال : يا أَخا بَنِي فلانٍ لمن كان يُنسب إليهم وكان منهم ، وحذفَ الناظمُ همزةَ " جاء " للهمزة التي بعدها وهي قِراءةُ أَبِي عَمْرٍو ابنِ العَلاء (٣) في نحوِ ﴿ جَا أَجْلُهُمْ ﴾ (٤) :

* * *

(١) ساقط من (١) .

(٢) جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٣٠٠-٣٠٢ ، والاشتقاق لابن بري : ٣٢٤ .

(٣) قِراءةُ أَبِي عمرو في الإتحاف : ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٤) سورة الأعراف : آية : ٣٤ .

ثم قال (١) :

وَأَرْقَعَ بِوَاوٍ وَانْصَبَ بِالْأَلِفِ وَاجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفِ
مِنْ ذَلِكَ دُونَ أَنْ صُحِبَتْ أَبَانَا وَالْقَمُ حَيْثُ الْمَيْمُ مِنْهُ بَانَا
أَبْ أَعْ حَمَّ كَذَلِكَ وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِيهِنَّ أَشْهَرُ / ٦٥

لَمَّا قَدَّمَ أَنْفَاءً أَنَّ مَا عَدَا الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ الْمَخْصُوصَةِ
بِالْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ يَنْوِبُ عَنْهَا ، أَخَذَ يَذْكُرُ الْأَصْنَافَ النَّائِبَةَ وَمَحَالَّهَا ،
فَإِذَا حَصَرَ مَوَاضِعَهَا عَلِمَ أَنَّ مَا عَدَاهَا حَكَمُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الرَّفْعِ بِالضَّمَّةِ ،
وَالنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ وَالْجَرِّ بِالْكَسْرِ ، وَالْجَزْمُ بِالسُّكُونِ ، فَابْتَدَأَ بِذِكْرِ مَا
يَرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيَنْصِبُ بِالْأَلِفِ وَيُجَرِّ بِالْيَاءِ فَقَالَ : (وَأَرْقَعَ بِوَاوٍ) إِلَى
آخِرِهِ ، وَهَذَا التَّقْرِيرُ فِي الْأَسْمَاءِ السُّتَةِ نَصٌّ مِنْهُ عَلَى اعْتِمَادِ الْقَوْلِ بِأَنَّ
الْحُرُوفَ فِيهَا هِيَ نَفْسُ الْإِعْرَابِ بِحَكْمِ الْاسْتِقْلَالِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ فِي
هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السُّتَةِ الْمُفَسَّرَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيِّ (٢) ،
وظَاهِرُ كَلَامِ الْفَارَسِيِّ (٣) فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ " الْإِيضَاحُ " وَعَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ
الْمُخْتَصِرِينَ . وَمِنْ التَّحْوِيلِينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحَرَكَاتِ مُقَدَّرَةٌ
فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، وَأَتْبَعَ فِيهَا مَا قَبْلَ الْآخِرِ الْآخَرَ ، دَلَالَةً عَلَى الْإِعْرَابِ
الْمُقَدَّرِ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، وَهُوَ مُخْتَارُ شَيْخِنَا (٤) الْأُسْتَاذِ رَحِمَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ أَيْضاً . وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ ،
كَإِعْرَابِهَا عَارِيَّةً عَنِ الْإِضَافَةِ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ وَحُرُوفِ الْعِلَّةِ إِشْبَاعُ تِلْكَ

(١) ساقط من (١) .

(٢) الجمل : ١٩ وشرحه لابن عصفور : ١٢٠/١ .

(٣) الإيضاح : ١٨ .

(٤) هو الإمام أبو عبد الله بن الفخار البيهقي ، والنص من شرح الجمل له : ٢٠ ، ٢١ .

الحركات قبلها ، ومنهم من جعل إعرابها بالحركات والحروف معاً ، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك ، والكلام في ذلك يطول ، وإنما اختار الناظم ما تقدم ؛ لأنه أبين المذاهب ، وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جرى به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . قال المؤلف : ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ^(١) لأن الحرف المختلف ^(٢) الهيئات صالح للدلالة أصلاً كان أو زائداً ، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده ، لأنهما قرعان عن الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سيق مثله في الأحاد أمن من الاستبعاد ولم يخرج عن المعتاد ، هذا ما وجه به مذهبه ويكفي هذا القدر إذ لا فائدة في جلب الحجج مع أن المسألة لا يبنى ^(٣) عليها حكم .

وقوله : (مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفٍ) " ما " موصولة صلتها " أَصِفٍ " : وهي مفعولة بارفع وانصب واجرر من باب الإعمال أَعْمَلَ فيها الآخر . " ومن الأسماء " متعلق بـ " أَصِفٍ " وضمير ما محذوف ، أى ما أَصِفُهُ ^(٣) مِنَ الْأَسْمَاءِ وَقَصَرَ الْأَسْمَاءَ ضَرْوَةً .

ثم قال : (مِنْ ذَاكَ نُوْ إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا) يعنى أن من الأسماء التي تُرْفَعُ بالواو وتُنصب بالالف وتُجرُ بالياء هذا الاسم الذي هو " نُوْ " وذلك بشرطين : أحدهما : مَنْصُوصٌ عليه وهو قوله : (إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا) والآخر قيده بالمِثَال وهو أن يكون " نُوْ " بلفظ المذكر ، فأمَّا الأولُ فيريدُ به أن يكون نُوْ

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) يبنى .

(٣) في (١) أَصِف .

بمعنى صاحب ، وذلك إبانته للصُّحبة كقوك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ،
 وجاء (١) زَيْدٌ نُو الْعِلْمِ ، ورأيتُ رجلاً ذَا ثَوْبٍ ، معناه : صاحبُ مالٍ
 وصاحبُ العلمِ وصاحبُ ثَوْبٍ ، وتحرّزُ بذلك إن كان قصد التحرز من ذَا
 / وذُو وذِي التي ليست بذلك المعنى فإنها لا تُعرب كذلك إن أُعربت ، فأمّا ٦٦/
 " نو " فتأتى بمعنى الذى وهى " نو " الطائِيةُ نحو ما أنشدَ الجوهريُّ (٢)
 مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

ذَاكَ خَلِيلِي (٤) وَذُو يُعَاتِبْنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بَامْسَهُمْ وَامْسَلِمَةً
 (٥) وقول الآخر (٦) :

وَإِنَّ الْمَالَ مَالُ أَبِي وَجَدِّي وَيُنْزِي نُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ (٥)
 وأمّا " ذَا " و " ذِي " فتأتيان (٧) للإشارة نحو قولِ الله تعالى (٨) ﴿ هَذَا
 مِنْ شَيْعَتِهِ هَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ .

(١) فى (١) جاعى

(٢) الصحاح : ١٩٥١/٥ (سلم) .

(٣) البيت لبُجَيْرِ بْنِ عَمَّةِ الطائِي ، قال ابن بَرِّى : وصوابه

إِنْ مَوْلَايَ نُو يُعَاتِبْنِي لَا إِحْسَنَ عِنْدَهُ وَلَا جَرِمَةَ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بَامْسَهُمْ وَامْسَلِمَةَ

(اللسان : " سلم ")

وتخريج البيت وترجمة الشاعر فى شعر طيبر وأخبارها : ٣٤٤ .

(٤) فى (١) " وذَا يُعَاتِبْنِي " .

(٥-٥) ساقط من (١) .

(٦) البيت لسنان بن الفحل الطائى ، شاعر إسلامى لم أقف على أخباره من أبيات اختارها
 أبو تمام فى الحماسة : ١٦٥ ، ١٦٦ (رواية الجوالقى) والشاهد فى أمالى ابن
 الشجرى : ٣٠٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٧/١ وخزانة الأدب : ٥١١/٢ .
 ويراجع : شعر طيبر وأخبارها :

(٧) فى (١) فياتيان .

(٨) سورة القصص : آية : ١٥ .

وقال أبو الطيب المتنبى (١) :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيْسًا

فهذه الثلاثة لا تُبين صُحْبَةً ، وإنما تُبينُ شَيْئاً آخَرَ ، فلا تُعَرِّبُ ذلك الإعراب .

فإن قلت : فهذا الشرطُ غيرُ محتاجٍ إليه أبداً (٢) . لأن ما تحرَّز منه خارج عن باب الإعراب فضلاً عن كونه يُعرب بالحروفِ أو بالحركات ، فلو قال : " من ذاك نو " كذا وكذا ولم يُقَيِّده - بمعنى الصُّحْبَةِ لم يُفهم له سِوَاهُ ، إذ لا يُتَوَهَّمُ ذلك في "نُو" الطائِيَةِ ، ولا في "ذَا" و "ذِي" اللتين للإشارة ، لفقد الإعراب فيهما ، وإنما يسبق إلى الذهن ما هو مُعربٌ ، وليس ثمَّ مُعربٌ ، إلا الذي بمعنى صاحب ، فقد تعين بنفسه ، فيكون هذا الشرطُ ضائعاً ، فالاعتذارُ عنه أن يُقالَ : لعله لم يقصد بذلك إلا مجردَ البَيَانِ عن معنى "نُو" وإن ساق ذلك مساقَ الاشتراط والتحرُّزِ مما يدخلُ عليه ، على أنه قد أتى به في التسهيل (٣) كذلك ، فقال : وفي "ذِي" بمعنى صاحب ، وذكر في " الشرح " (٤) أنه تحرَّز بالقيْدِ من " ذِي " المُشارِ بها ، فالله أعلم . فإن أراد هنا ما صرح به هناك توجه الاعتراضُ عليه .

(١) البيت بتمامه :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيْسًا ثم انتثيت وما شفييت نسيسا

وهو مطلع قصيدة قالها في مدح محمد بن رزيق الطرسوسي في ديوانه بشرح العكبري : ١٩٣/٢

(٢) في (أ) " أذن " .

(٣) التسهيل : ٨ .

(٤) شرح التسهيل : ٤٧/١ .

وأما الشرطُ الثاني المقيد بالمثال وهو أن يكون " ذُو " بلفظِ المذكرِ فنذكره ضرورى ، فإن المؤنث لا يُعرب هذا الإعراب ، وإنما يرجع إلى الإعراب بالحركات ، كما ذكر أولاً كقولك : جاعتنى امرأة ذاتُ مالٍ ، ورأيتُ امرأة ذاتَ مالٍ ، ومررتُ بامرأة ذاتِ مالٍ ، وكذلك يُعتَبر فى المثال أيضاً الأفراد ، فإنَّ المؤنثى والمجموع سيأتى ذكره .

فأما إذا كان مفرداً مذكراً فهو المُعرب بالحروف^(١) كما قال .

ثم قال : (وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأْنَا) فاعل " بَانَ " ضَمِيرٌ مذكَّرٌ عائدٌ على الميم ، وذكره لأنَّ الميم كسائرِ حروفِ المعجم تُذكر وتؤنث ، أنشد سيبويه فى التذكير^(٢) :

كَأَفًا وَمِيمَيْنِ وَسَيْنًا طَاسِمًا

وأنشد فى التائيث^(٣) :

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِيمُهَا

ومعنى بَانَ : بَعُدَ . ويقال : بَانَ الشَّيْءُ عَنَى يَبِينُ بَيِّنًا وَبَيْنُونَةً : إذا بَعُدَ عَنْكَ وَتَفَرَّقَ مِنْكَ ، وَالْمُبَايَنَةُ : الْمَفَارَقَةُ ، وَتَبَايَنَ الْقَوْمُ : تَهَاجَرُوا فَيَعْنَى حَيْثُ زَالَتْ الْمِيمُ عَنِ الْقَمِ ، وَأَرَادَ أَنْ الْقَمَ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ مِيمٍ مَعْدُودٌ مِنْ تِلْكَ

(١) فى الأصل بالحركات .

(٢) الكتاب ٢١/١ ، والجمل : ٢٨٦ ، والحلل : ٢٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٦ وهو من الشواهد التى لم تنسب إلى قائل معين .

(٣) الكتاب ٢ / ٢١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣١٨/٢ ، والبيت الراعى النميرى ديوانه : ٢٥٨ ، وهو بتمامه :

شافتك آياتُ أبانٍ قديمها كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوُّحٌ وَمِيمُهَا

وهو فى المقتضب : ٢٣٧/١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأتبارى : ٤٥٠ ، والجمل للزجاجى : ٢٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/٦ .

الاسماء التي تُعرب هذا الإعراب المذكور ، وذلك في قولك : هذا فوزيدُ ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه ، وإنما اشترط فقد الميم ؛ لأنه إذا وجدت فيه لم يُعرب بالحروف ، بل بالحركات على حد ما نصر عليه في قوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَاَنْصِبِنْ فَتْحًا وَجَرُّ كَسْرًا) فتقول : هذا فَمٌ ، ورأيتُ فَمًا ، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ ، هذا إن كان منقوصاً ، وكذلك في لغة القَصْرِ تقول : هذا فَمًا ، ورأيتُ فَمًا ، ونظرتُ إلى فَمًا ، إذا ثَبِتَ أَنَّهَا لُغَةُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) يَا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا

فإعرابُ هذا كإعرابِ فَتَى ورحاً . وقوله : (أَبٌ أَخٌ حَمٌّ / كَذَاكَ وَهَنْ) ٦٧/ يعنى أن هذه الأسماء أيضاً حُكِمَها في الإعراب ما تقدّم من الرفع بالواو والنصب بالالف والجرّ بالياء ، فتقول : هذا أبوك وأخوك وحموك ، ورأيتُ أباك وأخاك وحماك ، ومررتُ بأبيك وأخيك وحميك .

وَحَمَوُ الْمَرَأَةِ أَبُو زَوْجِهَا ، وكذلك مَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِهِ ، وَحَمَوُ الرَّجُلِ أَبُو امْرَأَتِهِ أَوْ أَخُوهَا (٢) أَوْ عَمُّهَا . وقيل : الأحماء من قبلِ الْمَرَأَةِ خَاصَّةً ، وَالْأَخْتَانِ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلِ ، وَالصُّهْرُ يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، هَكَذَا حَكَى صَاحِبُ " الْمُحْكَمِ " (٣) وَعَكَّسَ الْجَوْهَرِيُّ (٤) فَقَالَ : وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ مِثْلُ الْأَبِ وَالْأَخِ فَهُمْ الْأَحْمَاءُ وَاحِدُهُمْ حَمًا وَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ : حَمًا مِثْلُ

(١) لم ينسب إلى قائل معين ، ويَعْدَهُ :

والجيدُ والنَّحْرُ وَثَدَى قَدْ ثَمَا

وهو من شواهد الخصائص : ١٧٠/١ ، والجمهرة : ٤٨٤/٣ ، واللسان : (فوه) .

(٢) في (١) وأخوها ، وما في المحكم موافق لما في الأصل .

(٣) هو الإمام الجليل أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده الدانسي الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٨ ، أخباره في : بغية الملتبس : ٤٠٥ وإنباه الرواة : ٢٢٥/٢ النص في المحكم : ٢٣/٤ .

(٤) الصحاح : ٢٣١٩/٦ (حمو) وما بين القوسين ساقط من الأصل .

قَفَا ، وحمو مثل أبو ، وحمٌ مثل أبٌ ، وحمٌ ساكنة الميم مهموزة عن
 القراء. ثم قال : وكلُّ شئٍ من قبل المرأة فهم الأختان ، والصُّهر يجمع ذلك
 كله ، فهذا خلاف ما حكى ابن سيده ، والناس على ما ذكره الجوهري . قال
 الأصمعي (١) : الأحماء من قبل الزوج والأختان من قبل المرأة ، وقال يعقوب (٢)
 : كلُّ شئٍ من قبل الزوج - أخوه أو أبوه أو عمه - فهم الأحماء . وقال أبو
 عبيد (٣) : الحمُّ أخو الزوج . ويُقال للمرأة حماة لا لغة فيها غير ذلك . " وهنُ
 المرأة " فرجها وكذلك هن الرجل . وأصل الهن في اللغة الكناية عن اسم
 الشئ (٤) . قال الجوهري (٥) : تقولُ هذا هنك أي شينك . هذا أصله ، ثم
 كتّوا به عما يقبَح التصريحُ باسمه ، واستعملوه حتى غلبَ عليه . ويُقال :
 ذهبت فهنيتُ (٦) أي : فعلتُ (٦) من قولك هنُ ، وقد حصَل من المِثال في الحم
 والهن أن المؤنث خارج عن هذا الحكم لأنك تقول : هذه حماة فلان ،
 فيعرب بالحركات ، وكذلك هنه كما خرجت الأخت عن حكم الآخر . وقد ظهر أن
 المُعرب بهذا الإعراب ستة أسماء ؛ وهى ذو بمعنى صاحب ، وفوزيد ، وأخو
 زيد ، وأبوه ، وحموك ، وهنوها ، لكن ليس ذلك على الإطلاق ، وفى كلِّ
 لغةٍ ، بل العربُ فيها مختلفون ، فمنهم من يعربها بالحروف كما قال
 ، ومنهم من يعربها بالحركات ، وأيضاً فالذين يعربونها بالحروف ليسوا فيها
 على سنن واحد بل هى عندهم على درجَات متباينة ، فقد يكون الإعراب

(١) رأى الأصمعي في تهذيب اللغة : ٢٧٢/٥ أيضا .

(٢) إصلاح المنطق : ٣٤٠ .

(٣) فى غريب الحديث لأبى عبيد : ٣٥٢/٣ ، قال : " الحموا ب الزوج " .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) الصحاح : ٢٥٣٦/٦ (هنو) .

(٦-٦) ساقط من (١) .

بالحروف فى بعضها نادراً ، وبالحركات هو الأشهر كما فى " هُنْ " وقد يكون الأمر بالعكس كما فى أخ وأب ، وقد يشتهر الوجهان على تساوى أو مقاربة التساوى كما فى " حَمْ " ، هذا كله فيما عدا القم بلا ميم ، وذا " بمعنى صاحب فإن العرب متفقون فيها على الإعراب بالحروف ، فلما كان الأمر على هذا لم يكتف الناظم بما قدم من الإطلاق ، بل نكّر اختلاف العرب فى أب وأخ وحم وهن ، وسكت عن ذكر ثو وثو ، فدل ذلك على أنها معربة بالحروف على الإطلاق ، وذلك صحيح .

فقوله : (والنقص فى هذا الأخير أحسن) أراد به أن جعل " هُنْ " وهو الأخير فى الذكر من باب المنقوص كيدٍ ودم أحسن وأفصح من جعله من هذا الصنف ، فالذى يقول : هذا هُنْها ، ورأيت هُنْها ، ونظرت إلى هُنْها / أقل من من يقول : هذا هُنْها ، ورأيت هُنْها ، ونظرت إلى ٦٨/ هُنْها ، وعلى اللغة الشهيرة جاء فى الحديث^(١) : " من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبية ولا تكنوا " ، وقول على رضى الله عنه^(٢) : من يطل هُنْ أبية ينتطق به ، ومعناه من كثر ولد أبية يتقوى بهم . وأنشد سيبويه^(٣) :

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ١٣٦/٥ .

(٢) أصبح قول على رضى الله عنه مثلاً ، انظر جمهرة الأمثال : ٢٥٤/٢ ومجمع الأمثال : ٣١١/٣ (أبو الفضل) .

(٣) الكتاب : ٢٩٧/٢ ، وهو عجز بيت لعبدالله بن قيس الرقيات ديوانه وقبله .

وأتت لو باكرت مشمولة صهباء مثل الفرس الأشقر

رحت وفى رجلك ما فيها وقد بدا منك من المنز

والشاهد فى الخصائص : ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٩٥/٣ ، والمحتسب : ١١٠/١ ، وأمالى ابن

الشجرى : ٣٧/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٥ والخزانة : ٢٧٩/٢ ، وربما نسب

البيت إلى الفرزدق وإلى الأقيشر الأسدى .

رُحِتْ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

أراد هُنْكَ ، فسكَّن النُّونَ . والنَّقْصُ في الاسم هو أن ينقصَ من آخره حرفٌ ، ويجرى الإعرابُ على الحَرْفِ الذي قبله . ثم قال : (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ) ضميرٌ " يندر " عائدٌ على النقصِ في قولِهِ : (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ) وضمير تَالِيِيهِ عائدٌ على الأبِ ، والتالي هو التابعُ يقال : تَلَوْتُ الرَّجُلُ أَتْلُوهُ تَلَوًا : إِذَا تَبِعْتَهُ . ويقال : مَا زِلْتُ أَتْلُوهُ حَتَّى أَتْلِيْتَهُ ، أَيْ : حَتَّى تَقْدَمْتُهُ وَصَارَ خَلْفِي يَتْلُونِي ، وَيَنْدُرُ : معناه : يَقِلُّ وَأَصْلُهُ مِنَ النُّدُورِ وَهُوَ السَّقُوطُ وَالْخُرُوجُ عَنِ الْغَيْرِ ، وَنَدَرَ الرَّجُلُ مِنَ الْقَوْمِ خَرَجَ مِنْهُمْ ، فَلَمَّا كَانَتْ لُغَةُ النَّقْصِ خَارِجَةً عَنِ جُمُهورِ كَلَامِهِمْ أَطْلَقَ عَلَيْهَا لَفْظَ النُّدُورِ لِذَلِكَ ، وَفِي أَصْلِ اللُّغَةِ يَرَادُفُ لَفْظُ النُّدُورِ لَفْظُ الشُّنُودِ إِذْ هُمَا بِمَعْنَى الْخُرُوجِ عَنِ الْجُمُهورِ ، يُقَالُ : شَذَّ عَنْهُ يَشْذُ وَيَشْذُ شُذُودًا إِذَا انْفَرَدَ عَنِ الْجُمُهورِ وَنَدَرَ ، بِهَذَا فَسَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ (١) ، كَمَا أَنَّهُ قَالَ فِي النُّدُورِ (٢) : نَدَرَ الشَّيْءُ يَنْدُرُ ، سَقَطَ وَشَذَّ ، ففَسَّرَهُ كَمَا تَرَى أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ . إِلَّا أَنَّ النَّازِمَ اصْطَلَحَ فِي كَلَامِهِ عَلَى إِطْلَاقِ النُّدُورِ عَلَى مَا نَدَرَ فِي الْكَلَامِ الْمُنْثَوِرِ ، وَإِطْلَاقِ الشُّنُودِ عَلَى مَا نَدَرَ فِي الشُّعْرِ ، هَذَا فِي الْغَالِبِ فَلْيَعْرِفْ ذَلِكَ مِنْ اصْطِلَاحِهِ ، فَيُرِيدُ هُنَا أَنَّ النَّقْصَ فِي أَبٍ وَتَالِيِيهِ جَاءَ فِي الْكَلَامِ قَلِيلًا ، فَتَقُولُ عَلَى الْقِلَّةِ فِي أَبٍ : هَذَا أَبُكَ ، وَرَأَيْتَ أَبُكَ ، وَمَرَرْتَ بِأَبُكَ ، وَهِيَ لُغَةٌ مُحْكِيَةٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ قَالَ (٣) : يُقَالُ : هَذَا أَبُوكَ وَهَذَا أَبَاكَ ، وَهَذَا أَبُكَ فَمَنْ قَالَ : هَذَا أَبُوكَ أَوْ أَبَاكَ ، فَتَثْنِيْتَهُ أَبُوانَ

(١) الصحاح : (شذذ) .

(٢) الصحاح : (ندر) .

(٣) هو الإمام أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب انظر مجالس ثعلب : ٤٠٠ .

وَمَنْ قَالَ : هَذَا أَبُكَ ، فَتَنَيْتَهُ أَبَان ، وَأَبَوَان^(١) وَأَنْشَد^(٢) :

سَوَى أَبِكَ الْأَدْنَى وَأَنْ^(٣) مُحَمَّدًا عَلَا كُلَّ عَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ

وَيَقُولُ فِي أَخٍ : جَاعَنِي أَخُكَ ، وَرَأَيْتَ أَخُكَ ، وَمَرَرْتَ بِأَخِكَ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ
بَعْضِ الْعَرَبِ فِي تَتْنِيَّتِهِ أَخَان . وَيَقُولُ فِي حَمٍ : هَذَا حُمُكَ ، وَرَأَيْتَ حَمَكَ
وَمَرَرْتَ بِحَمِكَ . وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

قُلْتُ لِبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْذَنُ فَإِنِّي حَمُّهَا وَجَارُهَا

هَكَذَا أَنْشَدَهُ الْقَالِي^(٥) عَنْهُ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو عَلَى مَا حَكَى الْجَوْهَرِيُّ^(٦)
عَنْ حَمُّوْهَا .

ثُمَّ قَالَ : (وَقَصَرُهَا مِنْ نَقْصِيْنٍ أَشْهَرُ)^(٧) الضَّمِيرُ فِي قَصَرِهَا عَائِدٌ

(١) مصححة على هامش الأصل على أنها قراءة نسخة أخرى ، وهذه الزيادة موجودة في الخصائص : ٢٣٩/١ وهو مصدر المؤلف .

(٢) مجالس ثعلب : ٤٠٠ ، دون نسبة ، والخصائص : ٢٣٩/١ ، واللسان : (أبو) .

(٣) في الأصل " فإن " وهذا مخالف للنسخ الأخرى والمصادر .

(٤) البيتان لمنظور بن مرثد الأسدي شاعر إسلامي أخبره في المؤلف والمختلف : ١٠٤ ، ومعجم الشعراء : ٢٧٤ ، والخزانة : ٥٥٣/٢ .

والبيتان أنشدتهما العيني قال : هو من رجز منظور بن مرثد الأسدي وهو :

جَارِيَةٌ بِسُفْوَانِ دَارِهَا لَمْ تَدْرِ مَا الدَّهْنُ وَلَا تَسْفَارُهَا

قَدْ أَصْعَرْتُ أَوْ قَدْ دَنَا إِعْصَارُهَا تَمْشِي الْهُيُونَا سَاقِطًا خِمَارُهَا

يَنْحَلُ مِنْ عَلَمَتِهَا إِزَارُهَا قُلْتُ لِبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

تَيْذَنُ فَإِنِّي حَمُّهَا وَجَارُهَا

(٥) أنشدته القالي في " المقصور والممدود " والنص عنه في شرح أبيات المغني : ٣٤١/٢ .

(٦) الصحاح : ٢٣١٩/٦ ورواية الجوهري بالهمز عن الفراء لا عن أبي عمرو .

(٧) ساقط من (أ) .

لأب وتالييه ، وإليها يعود ضمير " قصرهن " ، وكلا الضميرين يجوز أن يعودَ على جمعِ القلّةِ كهذا الموضع ، ويجوز أن يعودَ على جمعِ الكثرةِ ، وإن كان الأكثرُ أن يعودَ " ها " على جمعِ الكثرةِ ، و " هن " على جمعِ القلّةِ . والقصرُ فى الاسم هو أن يكونَ آخرُهُ ألفٌ والاسمُ بذلك مقصورٌ ، ويعنى أن فى الأسماء الثلاثة لفةً أخرى وهى القصر ، وهى أشهرُ فيها من النقص فتقول : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك ، ومنه ما أنشده ابنُ جنّى / وغيره^(١) :

٦٩/

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وتقول : هذا أخاك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخاك ، ومنه المثل " مكره أخاك لا بطل " (٢) .

وحكى سيبويه^(٣) : لا أخا - فاعلم - لك . قال ابنُ سيده : قوله : " فاعلم " اعتراضٌ بين المضاف والمُضاف إليه ، كذا الظاهر ، وأجاز أبو على^(٤) أن يكونَ لك^(٥) خبراً ويكونَ أخا اسماً مقصوراً تاماً غيرَ مضافٍ كقولك : لاعصاك ، قال ابنُ جنّى : ويدلك على صحّةِ هذا القول أنهم قد كسّروه على أفعال وفاقوه مفتوحةً ، فهو إذاً فعل ، وذلك قولك : أخ وأخاء ، فيما حكاه يونس ، وقال بعضُ وُلْدِ المهلب^(٦) :

(١) البيتان لأبى النجم العجلي ، ديوانه :

وأنشدهما ابن الأثير فى الإنصاف ، وابن يعيش فى شرح المفصل : ١/٥١ ، ٢/١٢٩ ... وغيرهما .

(٢) جمهرة الامثال للسكرى : ٢/٢٤٢ .

(٣) الكتاب : ١/٢٥٦ .

(٤) الخصائص : ١/٣٣٨ .

(٥) من الخصائص

(٦) فى الخصائص : ١/٢٠١ قال أبو الفتح قال بشر بن المهلب ، وفى ص ٢٣٨ : وقال بعض آل المهلب وهو الموضع الذى نقل عنه الشاطبى هنا .

وَجَدْتُمْ بَنِيكُمْ لُؤَنَّا إِذَا نُسِيتُمْ ۖ وَآيُ بَنِي الْأَخْيَارِ تَنْبُو مَنَاسِبُهُ (١)

قال : فغير منكّر أن يخرجَ واحداً على أصله ، كما خرج واحد الآباء على أصله . وتقول في حَمَ : هذا حَمَاكَ ، ورأيت حَمَاكَ ، ومررت بحَمَاكَ وعليها جاءت حماة المرأة لأم زوجها .

قال الجوهري (٢) : لا لغة فيها غير ذلك .

والحاصل من نقله أن فَمَا بلا ميم ، وذَا بمعنى صاحب ، ليس فيهما إلا لغة واحدة . وأن هُنَا فيه لُغَتَان . وأن أَبَا وأخاً وحماً فيها ثلاث لغات .

وإذا تقرّر هذا وردَ على الناظم سؤال وهو أن يُقال : كان من حقّه حين أراد أن يذكر في هذه الأسماء اختلاف العرب فيها أن يستوفى ذكر ذلك فيأتي على جميع لغاتها . لكنّه لم يفعل ذلك ، بل ذكر بعضها وأهمّل البعض ، فكان معترضاً ، ولا يُقال إن نظمه هذا غير موضوع لنقل اللغات وإنما وضع لضبط القوانين ، فلم يلزمه أن يستوفيها في هذه الأسماء ولا في غيرها ، لأننا نقول : فكان الأولى به ألا يتعرّض لذكرها رأساً ، إذ كان نظمه على ما ذكرت .

فإن قيل : لو لم يذكر ما ذكر لأوهم أنها تُعرَّب بالحروف مُطلقاً في كل لغة وليس كذلك ، فأراد أن يرفع هذا الإيهام ، ولذلك لما نبّه في "التسهيل" (٣) على قلة إعراب "هَنُ" بالحروف ذكر في "الشرح" (٤) أن عادة النحويين جرت بذكر "هَنُ" مع هذه الأسماء ، وذلك يؤهم مساواته لهن في الاستعمال ، وليس كذلك ، بل المشهور فيه اجراؤه مجرى يَدٍ ، في ملازمته النقص إفراداً وإضافة

(١) في (ب) مناسبة .

(٢) الصحاح : ٢٣١٩/٦ . (حمو) .

(٣) التسهيل : ٨ ، ٩ .

(٤) شرح التسهيل : ٤٧/١ .

وإعرابه بالحركات . ومن العرب من يقول : هذا هَنُوك ، ورأيت هَنَّاك ، ومررت بهنِيك وهو قليلٌ ، فمن لم ينبه على قلته فليس بمُصِيبٍ ، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب . وما قاله صحيحٌ كما ترى ، فغيره من إخوته بهذه المَثَابَةِ ، فلما كان ترك التنبيه على لغاتها مخلًا بالفهم مَخِيلًا لما لا يستقيم نَبُّه على ما يجبُ التنبيه عليه .

فالجواب : أن الإحالة باقيةٌ لأنه^(١) حينَ اقتَصَرَ في حم مثلاً على نقل لغتين سوى الأولى ، أوهم أن سائر العرب سوى أصحاب هاتين اللغتين متفقون على الإعراب بالحروف ، وهذا غيرُ صحيحٍ ، بل للعرب في حم ست لغات : الثلاث المذكورة ، والرابعة : حَمَوُ كَدَلَوِ ، والخامسة : حَمَّ كَخَبَمِ ، والسادسة : حَمَّا كَرَشَا .

كما أن في أخ خمس لغات : الثلاث التي ذكر ، والرابعة : أخٌ مشدداً كَفَخٌ ، والخامسة : أخو كَدَلَوِ ، وكما أن في أب أربع لغات : رابعهن / أبٌ مشدداً كَحَبٌ .

٧٠/

وكما أن في " هَنِ " ثلاث لغات : ثالثهن هَنٌ مشدد ك " مَن " ، لا يقال : إن ما ذكرت لغات قليلة غير مشهورة ، فلذلك لم يذكرها ، بخلاف ما ذكر فإنها شهيرةٌ ، لأننا نقول ليس كذلك ، لأنه قد ذكر في " هَنِ " الإعراب بالحروف ، وهو قليلٌ ، وذكر النقص في أبٍ وأخ وهو نادرٌ^(٢) . وكذلك في " حَمِ " على ما نص عليه هنا ، وكذلك القصر فيهن على ما

(١) ساقط من (١) .

(٢) في هامش الأصل " قليل " قراءة من نسخة أخرى .

نَصُّ عَلَيْهِ فِي " التَّسْهِيلِ " حَيْثُ قَالَ^(١) وَرَبِّمَا قُصِرَا أَوْ ضَعُفَ دَمٌّ ، يَعْنِي أَخَا
وَأَبَا ، وَتَرَكَ ذَكَرَ حَمُو وَحَمٍّ ، وَأَهْلُ اللَّغَةِ لَا يَصِفُونَهُمَا بِالْقِلَّةِ ، بَلْ إِطْلَاقُهُمْ يَدُلُّ
عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ كَلَامَ النَّازِمِ مُعْتَرِضٌ عَلَيْهِ .

وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ فِيهَا كُلِّهَا لَأَوْهَمَ
اتِّفَاقَ الْعَرَبِ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَلَمَّا ذَكَرَ فِيهَا لُغَاتٍ أُخْرَى
ارْتَفَعَ ذَلِكَ الْإِيهَامُ ، وَحَصَلَ أَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحُرُوفِ جَائِزٌ عَلَى الْجُمْلَةِ ، لَا وَاجِبٌ
يَعْنِي^(٢) أَنَّ^(٣) مَا عَدَا فُوكَ وَثُو مَالٍ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ جَمِيعَ لُغَاتِهَا لَمْ يَزِدْنَا عَلَى
جَوَازِ الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ شَيْئاً سِوَى اسْتِيفَاءِ لُغَاتٍ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهَا وَمَا ذَكَرَ
مِنْ بَقَاءِ الْإِيهَامِ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى ذِكْرِ الْبَعْضِ فَغَيْرُ مُتَّجِهٍ عَلَى قِصْدِ النَّازِمِ ؛
لَأنَّ ظَاهِرَ قِصْدِهِ أَنْ يُبَيِّنَ لَنَا كَيْفَ نَحْتَدِي كَلَامَهُمْ ، فَذَكَرَ أَنَّ لَنَا أَنْ نَعْرِبَهَا
بِالْحُرُوفِ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرَ ، وَلَنَا أَلَّا نَعْرِبَهَا إِلَّا بِالْحَرَكَاتِ عَلَى الْأَصْلِ ،
لَأنَّ الْعَرَبَ فِيهَا مُخْتَلِفُونَ .

فَإِذَا قِيلَ لَهُ^(٤) : فَاشْرَحْ لَنَا مَا لِلْعَرَبِ فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ . كَانَ جَوَابُهُ أَنْ
هَذَا مِنْ وَظَائِفِ اللُّغَوِيِّ ، وَحَسْبُكَ هُنَا أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُتَّفِقِينَ
عَلَى الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ . فَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِنَقْلِ تِلْكَ اللُّغَاتِ
بَيَانَ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، وَإِلَّا كَانَ مُنْتَقِلاً مِنْ عِلْمٍ إِلَى عِلْمٍ
لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ .

(١) التَّسْهِيلُ : ٩ .

(٢) فِي (١) أَعْنَى .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) فِي (١) لَنَا .

والوجهُ الثاني : أن إعرابها بالحُرُوفِ يَبَيِّنُ أَنَّهَا مَعْتَلَةٌ الْآوَاخِرِ
مَذْبُذِبَةٌ فِي الْاِعْتِلَالِ بَيْنَ النُّقْصِ وَالتَّمَامِ ، فَهِيَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ
الْيَاءِ تَامَةٌ غَيْرُ مَنْقُوصَةٍ ، وَفِي الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى الْيَاءِ عَلَى خِلَافِ
ذَلِكَ ، فَارَادَ أَنْ يُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الْعَرَبِ فِيهَا إِذَا كَانَتْ مَعْتَلَةً الْآوَاخِرِ ، لِأَنَّهَا
مِنْ مَادَةِ (١) وَاحِدَةٍ ، وَعَلَى حَكْمٍ وَاحِدٍ ، تَكْمَلَةُ مَا قَصِدَ ذِكْرَهُ ، وَيَكُونُ
قَصْدُهُ بِذِكْرِ " هُنَّ " هُنَا مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّنَكُّيْتِ عَلَى إِطْلَاقِ النُّحَوِيِّينَ فِيهِ ،
وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى صَوَابٍ فِي ذَلِكَ الْإِطْلَاقِ ، أَمَّا مَنْ قَالَ فِي حَمٍّ " حَمٌّ " أَوْ
حَمًّا فَهَذَا مِنْ مَادَةِ أُخْرَى غَيْرِ مَادَةِ حَمٍّ ، وَكَذَلِكَ أَخٌ وَأَبٌ وَهَنَّ
الْمُشَدَّدَاتُ هِيَ مِنْ مَوَادٍ أُخْرَى غَيْرِ مَوَادٍ أَخٍ وَأَبٍ وَهَنَّ ، فَصَارَتْ مِنْهَا
كَالْأَجْنِبِيَّاتِ وَكَالْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ فَقَدْ (٢) هَذِهِ فِي جُمْلَةٍ لُغَاتٍ تِلْكَ كَعَدُّ
الْأَلْفَاظِ الْمُتَبَايِنَةِ فِي اللَّفْظِ الْمُتَرَادِفَةِ فِي الْمَعْنَى فِي جُمْلَةٍ لُغَاتٍ
كَالْأَسَدِ وَاللَّيْثِ وَالسَّبُعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَهَذَا غَيْرُ لَانْتِقِ بِالْقَصْدِ النُّحَوِيِّ ،
وَأَمَّا أَخُوٌّ وَحَمُوٌّ فَلَمَّا جَرَّيَا مُجَرَّي الصَّحِيحِ كَفَزُوْا وَدَلُّوا فَارَقَ الْمُعْتَلُّ
الْآخِرِ ، وَأَشْبَهَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، فَلَمْ يَعِدْهُ فِي اللَّغَاتِ ، كَمَا لَمْ يَعِدْ
الْمُضَاعَفَ وَالْمَهْمُوزَ ، وَهَذَا حَسَنٌ / مِنْ الْقَصْدِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

٧١/

* * *

(١) فِي (١) مَدَّة .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

ثم ذَكَرَ شَرْطَ هذا الإعرابِ فقال :

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا كَجَا أَبُو^(١) أَخِيكَ ذَا اعْتِلَا

الإعراب الذي أشار إليه هو الرفعُ بالواوِ ، والنصبُ بالالفِ ، والجَرُّ بالياءِ ، في الأسماءِ الستة ، والضميرُ في " يُضَفَّنَ " عائدٌ على الأسماءِ المذكورةِ ، ويعنى أنْ شرطُ حصولِ هذا الإعرابِ المذكورِ في هذه الأسماءِ الستة أن يَكُنْ مضافات ، وأن تكونَ الإضافةُ إلى غيرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ ، فهذان شرطان لا بدُّ منهما ، ساقهما مساقُ الشرط الواحد في قوله : (أنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا) فإنَّهن إذا لم يَضَفَّنَ البتة أعربن بالحركات ، فتقول : هذا لك أخُ ، ورأيت أخاً لك ومررت بأخ لك ، وكذلك أَبٌ وَحَمٌّ وَهَنٌ ، وأنشد الجوهري في إفراد حم^(٢) :

هِيَ مَا كُنْتِي وَتَزُ عُمُ أَنِّي لَهَا حَمٌّ^(٣)

و " فو " كذلك لأنها إذا لم تُضَفَّ يبدل من واوها الميمُ ، فتقول هذا فَمٌ ، ورأيت فمأً ، ونظرت إلى فمٍ ، وأما " نُو " فهي لازمةٌ للإضافة أبداً لا تَتَجَرَّدُ عنها . فأمَّا قولهم ملوك اليَمَنِ : الأنواء والنُّون ، فليس على تجريد

(١) في الأصل و (١) .. ويظهر أن هذه رواية المؤلف والثابت في الألفية وشرح ابن عقيل والمُرَادِ والاشموني .. وغيرهم هكذا

كجا أخو أبوك ذا اعتلا

وليس التقديم سهو من الناسخ لأن المؤلف يقول : " ... فالأب مضاف إلى الأخ " كما سيأتي ، وهي رواية أبي حيان في شرحه : ٩/٨ ، نسخة (شيكاغو) .

(٢) الصحاح : ٢١٣٩/٦ (حمو) .

(٣) قال في اللسان : " حما " قال ابن بَرِيٍّ هو لفقيد ثقيف قال : والواو في حمو للإطلاق وقبل البيت :

أيها الجيرة اسلموا وقفوا كي تُكَلِّمُوا

خرجت مزنة من الـ بحر ريا تجمجم

هي ما كنتي وتـز عم أني لها حـم

"نو" من الإضافة ، وهى بمعنى صاحب ، كما كانت فى أصل الوضع بل على تجريد التسمية بنو لكل واحد منهم ، حين تسموا بنوكذا ، نحو: نويزن ، ونو الكلاع ، وذو جدن ، وذو نواس ، ونو أصبح ، وهم التبابعة^(١) من قضاة فسموا الأذواء على تقدير التسمية بـ "نو" ، فشرط الإضافة فى "نو" حاصلٌ بحكم الأصل ، وكذلك إذا أضفنا إلى ياء المتكلم ، لم يعربن بهذا الإعراب ، أعنى إعراب الحروف .

فإذا قلت : هذا أبى وأخى وحمى^(٢) وهنى كان معرباً بالحركات ، مقدرة فى أواخرها ، واتفق فى ذو أن كان لا يصح فيه أن يضاف إلى الياء ، لأن أصله ألا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس ، إذ كان وضعه لأن يكون وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فلا يضاف إلى الضمير مطلقاً إلا شاذاً ، وعادةً بعض الشيوخ أن يضيف إلى هذين الشرطين شرطاً ثالثاً ، وهو : أن تكون مكبرة غير مصغرة ، لأنها إذا صغرت رجعت أواخرها المحنوفة ، وأدغمت فى ياء التصغير ، فأعربت بالحركات ظاهرة فيها ، وإن كانت مضافةً فقلت : هذا أخى زيد وأبيه وحميه وما أشبه ذلك ، فيظهر لبادى الرأى أن مثل هذا داخل على النأظم ، إذ هو معربٌ بالحركات مع توفر الشرطين ، فكان من حقه أن يزيد هذا الشرط الثالث . وقد يجاب عنه بأن مثال النأظم أغنى عن اشتراط التكبير تنصيصاً ، لأنه أتى بالأمثلة مكبرةً ، فقد حصل الشرط بالإشارة وأيضاً من حيث قصد بيان إعراب المعتل الآخر ، قد خرج له أخى ونحوه ، كما خرج له اعتبار حمو وأخو لجريانها بعد التصغير مجرى الصحيح فصارت كحمو وأخو ، وعلى الجملة فإنما يأتى بهذا الشرط من يأتى به تقريباً على

(١) فى (١) التابعة .

(٢) ساقط من (١) .

المبتدئ ، والأمر / فى ذلك قريب ، وجاء لما ذكر من الاشتراط بثلاثة / ٧٢
أمثلة

توفر فيها الشرطان وهى قوله : (كَجَا أَبُو أَخِيكَ ذَا عِتِلَا) فالأب
مضاف إلى الأخ والأخ مضاف إلى الكاف ، ونو مضاف إلى الاعتلاء ،
وحصل فى الأمثلة الثلاثة وجوه الإعراب الثلاثة والإضافة إلى الظاهر ،
والى الضمير غير الياء والاعتلاء والعلاء الرقعة والشرف . يقال :
اعتلى اعتلاءً ، وعلاً علاءً ، والاعتلاء أيضاً : الاعتماد ، كذا قال ابن
سيده^(١) ، وأنشد لأبى ذؤيب^(٢) :

عَلَوْنَاهُمْ بِالْمَشْرِفِ وَعَرَيْتُ نَصَالُ السُّيُوفِ تَعْتَلِي بِالْأَمَائِلِ

قال^(٣) : تعتلى : تعتمد ، وعداء بالياء لأنه فى معنى تذهب بهم
وهذا التفسير محتاج إلى التفسير ، ولعله يريد الاعتماد بالشئ ،
أى : الاضطلاع به والاستقلال ، وهذا المعنى فى بيت أبى ذؤيب واضح ،
ولا يحتاج معه إلى تضمين الفعل ، والعرب تقول : علاً بالأمر : إذا
استقل به واضطلع وأنشد الجوهري^(٤) .

اعمد لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ
اعتلى من هذا بلاشك .

* * *

(١) المحكم : ٢ : ٢٥٢ .

(٢) ديوان الهذليين : ٨٥/١ ، وشرحها للسكوى : ١٦٣/١ ، واللسان (علا) .

(٣) المحكم : ٢ : ٢٥٢ .

(٤) الصحاح : ٢٤٢٧/٦ (علا) واللسان والتاج .

أما قائل البيت فقد نسبته صاحب اللسان إلى كعب بن سعد الغنوى يخاطب ابنه على
بن كعب ، قال : وقيل : هو لعل بن عدى الغنوى المعروف بـ " ابن العريد " ، ثم أورد ابن
منظور رواية الجوهري وهى رواية المؤلف ، ثم قال : قال ابن برى : صوابه فاعمد بالفاء
لأن قبله .

ثُمَّ قَالَ :

بِالْأَلِفِ أَرْفَعِ الْمُثْنَى وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُخْتَاهاً وَصِلَا
كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
وَتَخْلَفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ

هذا ضربٌ ثانٍ تَتَوَبُّ فِيهِ الْحُرُوفُ عَنِ الْحَرَكَاتِ ، عَلَى وَجْهِ آخِرٍ غَيْرِ مَا
تَقْدُمُ وَذَلِكَ الْمُثْنَى . وَالْمُثْنَى : هُوَ مَا حَصَلَ فِيهِ التَّثْنِيَّةُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَلَمْ يَحْتَجْ
إِلَى بَيَانِ كَوْنِ الْمُثْنَى مِنَ الْأَسْمَاءِ لِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : كَوْنُ التَّثْنِيَّةِ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ .

والثَّانِي : أَنَّهُ قَدْ جَعَلَهُ مَحَلّاً لِلْجَرِّ فِي قَوْلِهِ : (جَرّاً وَنَصْباً) فِدْلٌ عَلَى
أَنْ ^(١) كَلَامَهُ فِيمَا يَدْخُلُهُ الْجَرُّ ، وَهُوَ الْأِسْمُ ، وَأَيْضاً لَيْسَ قَوْلُكَ : يَفْعَلَانِ
بِتَّثْنِيَّةٍ لِيَفْعَلَ ، لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَضُمَّ إِلَى يَفْعَلُ هَذَا يَفْعَلُ آخِرَ ، كَمَا كُنْتَ فَاعِلاً
فِي الْأِسْمِ ، فَلَيْسَ الْمُثْنَى إِلَّا الْأِسْمُ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِقُ مَعْنَى التَّثْنِيَّةِ وَكَانَ
ذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبَيِّنَهُ ، وَالتَّثْنِيَّةُ : أَنْ تَزِيدَ فِي آخِرِ الْأِسْمِ أَلِفاً وَنُوناً فِي
الرَّفْعِ ، وَيَاءً وَنُوناً فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ ، لِيَصِيرَ الْأِسْمُ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى اثْنَيْنِ مِمَّا
كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَحَدَّثَا الْمُؤَلِّفَ فِي " التَّسْهِيلِ " بَحْثُ آخِرِ جَمْعٍ فِيهِ
شُرُوطُ التَّثْنِيَّةِ الَّتِي يَنْكُرُهَا هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرُونَ فَقَالَ ^(٢) : التَّثْنِيَّةُ : جَعْلُ الْأِسْمِ
الْقَابِلِ دَلِيلَ اثْنَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ فِي اللَّفْظِ ^(٣) غَالِباً وَفِي ^(٤) الْمَعْنَى عَلَى رَأْيِ بَزِيَادَةَ
أَلِفٍ فِي آخِرِهِ رَفْعاً ، وَيَاءٍ مُفْتَوَحٍ مَا قَبْلَهَا جَرّاً وَنَصْباً ، تَلِيَهُمَا نُونٌ مَكْسُورَةٌ

(١) ساقط من الأصل

(٢) التسهيل : ١٢ .

(٣-٢) ساقط من (١) موجود كذلك في التسهيل .

فتحتها لغةً ، وقد تضم . فقلوه : " جعل الاسم القابل " يجمع من شروط
التثنية الإفراد والإعراب والتذكير .

وقوله : متفقين في اللفظ غالباً ، وفي المعنى على رأي هما
الشرطان الباقيان على أن مذهب الناظم هنا وفي " التسهيل " أن
الإعراب ليس بشرط لازم، ألا / ترى أن اسم الإشارة والموصول إذا ٧٣/
جُعلا للمثنى نحو: هذان واللذان فهما عنده من قبيل المثنى حقيقة كما
سيأتى إن شاء الله تعالى (١) .

ثم نرجع إلى كلامه :

فقلوه (بالالف ارفع المثنى) أراد به أن الاسم المثنى رفعه
بالالف خلاف ما تقدم ، فإن رفعه بالواو ، وهذا منه نص في أن الألف
هي العلامة كالضمة في المفرد ، وهو أحد المذاهب في إعراب المثنى ،
وكذلك يقول في الياء في الجر والنصب إنها العلامة بنفسها من غير
تقدير شيء ، وهو الذي اختار في " التسهيل " واحتج على صحته في "
الشرح " (٢) ببطالن ما عداه .

وقد ذهب قوم إلى أن الرفع فيه بغير علامة ، بل صار عدمها علامة
له وأما النصب والجر فعلاهما التغير والانقلاب وإليه ذهب ابن
عصفور (٣) . ومنهم من جعل الإعراب بالحركات مقدرة في الألف والياء ،
فهو عند هؤلاء لم يخرج عن قاعدة الإعراب بالضمة رفعاً وبالفتح نصباً

(١) ساقط من (١) .

(٢) شرح التسهيل : ٧٩/١ .

(٣) في شرح التسهيل : ٧٩/١ قال ابن مالك : وهذا ظاهر قول الجرمي واختاره ابن عصفور .
ورأى الجرمي في المختضب : ١٥٣/٢ ، وإيضاح عل النحو : ١٤١ ، والإنصاف ٣٣/١ .
ورأى ابن عصفور في شرح الجمل له : ١٢٤/١ .

وبالكسرة جراً . وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْمُبَرَّدُ^(١) إِلَى أَنْ الْإِعْرَابَ مَقْدَرٌ فِي
 الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْعَلَامَةِ ، وَحَرْفُ اللَّيْنِ عَلَامَةٌ عَلَى ذَلِكَ . وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ
 إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي إِبْطَالِهَا ، وَتَصْحِيحِ مَذْهَبِ النَّازِمِ ،
 وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الزِّيَادِي ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الزُّجَاجِي ،
 وَجَمَاعَةٍ .

وَلَنَا التَّمَسُّكُ بِالظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَإِنْ حُرُوفُ
 اللَّيْنِ نَجَدَهَا تَخْتَلَفُ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ ، كَمَا تَخْتَلِفُ الْحَرَكَاتُ ، فَدَعَى أَنَّهَا هِيَ
 الْإِعْرَابُ ، وَلَوْ زَعَمْنَا أَنَّ الْإِعْرَابَ غَيْرُهَا لَمَا سَاغَ لَهَا فِيهِ مِنْ تَكْلُفِ التَّقْدِيرِ
 الْمُنَافِي لِقَصْدِ الْبَيَانِ .

فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ زَوَائِدٌ عَلَى الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ الْحَرَكَاتُ
 فَادْعَاءُ غَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِزَائِدٍ عَلَى الْكَلِمَةِ دَعْوَى عَارِيَّةٌ عَنِ الدَّلِيلِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْعِذْرَ عَنْ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السَّنَةِ
 فَلَا نُعِيدُهُ . وَقَوْلُهُ : (وَكِلَا) مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُثْنَى ، يَعْنِي أَنَّ رَفْعَ " كَلَا " بِالْأَلْفِ
 أَيْضاً ، فَتَقُولُ : جَاءَنِي الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، فَتَكُونُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ فِيهَا الْأَلْفُ ، كَمَا
 كَانَتْ الْأَلْفُ عَلَامَةَ الرَّفْعِ فِي الْمُثْنَى ، إِذَا قُلْتَ : جَاءَ الرَّجُلَانِ ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ
 ذَلِكَ فِيهَا مُطْلَقاً ، بَلْ شَرَطَ فِي ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ ، وَذَلِكَ
 قَوْلُهُ : (إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِيْلاً) . فَقَوْلُهُ : (بِمُضْمَرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ

(١) المقتضب : ١٥٢/٢ قال : والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش
 وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان
 في الدال من زيد ونحوها لكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه
 ولا يكون إعراب إلا في حرف .

وضم إليهما ابن الأثير في الإنصاف أبا عثمان المازني ، والمسألة موضحة في الإنصاف : ٢٣/١
 والتبين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء الكعبي .

(وصل) ، وضمير (وصل) عائدٌ على (كلا) ^(١) باعتبار كونه لفظاً ،
و(مضافاً) حال من ضميرٍ وُصِلَ ، والتقدير : إذا وُصِلَ بمضمرٍ حالَ
كونه موصولاً به ، يعنى أن (كلا) إنما تُعرب إعرابَ المثنى إذا
أُضيفت إلى مُضْمَرٍ فتقول : جاء كلاهما ، ورأيتهما كليهما ، وجئت
إليهما كليهما ، وسواء كان هذا المضمر لتكلم ، أو مخاطبٍ ، أو غائبٍ ،
نحو : أتينا كلانا ، وأكرمتكما كليكما ومررت بهما كليهما ، أمّا إذا كانت
مضافةً إلى الظاهر فمفهومُ شرطه أنها لا تعرب هذا الإعراب ، وإذا لم
تُعرب كذلك رَجَعَتْ إلى أصله المتقدم ، وهو الإعرابُ بالحركات حسب ما
تقدم ، فقول الفرزدق ^(٢) :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا / قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِ ٧٤/

الأولى فيه : مُعَرِبَةٌ بِالْحُرُوفِ وَالثَّانِيَةُ : مُعَرِبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ .
فالحاصلُ أنَّ " كلا " عنده تارة تُعرب بالحروفِ كالمثنى ، وتارة تُعربُ
بالحركات كالمفردِ المنصرف ، وهذا مذهبه في " كلا " في تواليه مثل
التسهيل " و " الفوائد " و " لبُّ الألباب " ووجه هذه التفرقة عنده أنَّ
(كلا) لما كانت مفردةً اللفظِ مثناةً المعنى أعربت إعرابَ المفردِ في
مَوْضِعٍ ، وإعرابَ المثنى في موضعٍ ، إلّا أنَّ آخره مُعْتَلٌّ ، فلم يلق به من
إعرابِ المفردِ إلّا المُقَدَّرُ فجعل ذلك مضافاً إلى مظهر ليتخلص من
اجتماعِ إعرابَي تثنيتيه في شيئين كشى واحدٍ ، وجعل الآخر له مضافاً
إلى مضمرٍ ؛ لأنَّ المَحْذُورَ فيه قد أُمِنَ . بهذا وجهه في " شرح

(١) ساقط من (١) .
(٢) ديوان الفرزدق : ٣٣ من أبيات يهجو بها جريراً ، وقد ورد الشاهد في نواير أبي
زيد : ٤٥٣ ، والخصائص : ٤٢١/٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ٥٤/٨ ، والخزانة :
٤٨٠/٨ .

التسهيل" (١) وكلامه هنا إنما هو على اللغة المشهورة في "كلا" وقد تركَ وجهين للعرب فيهما :

أحدهما لكثانة ، وهو إجراؤها مجرى المثنى مطلقاً ، مضافةً إلى المضمر أو إلى الظاهر فيقول هؤلاء : رأيت كَلَى أخويك ، ومررت بكلى أخويك ، كما يقول الجمهور : رأيتُهما كليهما ، ومررت بهما كليهما .

والثاني: إجراؤها مجرى المَقْصُورِ مُطلقاً ، وهو الجارى على لغة بلحارث بن كعب ، وعلى لغة مَنْ قال : إلاك وعلاك ، وإنما ترك ذكرهما لقلتهما ، فاكتفى بما هو الشَّهير في الكلام ويُمكنُ أن يكونَ غيرَ تاركٍ لهما ، فتكون "كلا" على لغة كثانة عنده مما جرى مجرى المثنى كاثنتين واشتنتين ، وأشار إليها بهما ، وتكون على لغة بلحارث جارية مجرى المفرد المقصور ، فترجعُ إلى الأصلِ المتقدم من الإعراب بالحركات مُطلقاً ، وعلى هذا دلَّ كلامُه في "التسهيل" حيثُ قال (٢) : " وما أعرب إعراب المثنى مخالفاً لِمَعْنَاهُ أو غيرَ صَالِحٍ للتَّجْرِيدِ ، وَعَطَفَ مِنْهُ عَلَيْهِ فَمُلْحَقٌ بِهِ . ثم قال : وكذلك "كلا" و "كلتا" مُضافين إلى مُضْمَرٍ ، ومطلقاً على لغة كثانة . انتهى ، وترك لغة بلحارث لدخولها في حُكم المفرد المنصرف ، ثم قال : " كلتا " يحتمل في إعرابها وجهان :

أحدهما : أن تكونَ منصوبةً الموضع عطفاً على "كلا" في قوله : " بالآلف ارفع المثنى وكلا " فكأنه قالَ : ارفع المثنى وكلا وكلتا ، إلا أنه حذف حرف العطف ، كما قال القائل : أكلتُ لحماً سمكاً تمرأ . قال ابنُ جنى (٣) : أراد

(١) شرح التسهيل : ٧٢/١ .

(٢) التسهيل : ١٢ .

(٣) الخصائص : ٣٢٨/١ .

لَحْمًا وَسَمَكًا وَتَمْرًا ، وعلى هذا يكون قوله : (كذاك) خبراً للمبتدأ الذى هو اثنان واثنان . وقوله : (كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ) بَدَلٌ مِنْ (كذاك) .

والثانى : أن تكون " كلتا " مرفوعة على الابتداء ، وخبرها كذاك ، ويكون " ذاك " إشارة إلى " كِلَا " وعلى الأول يكون إشارة إلى المثنى^(١) . وقوله : (اثنان واثنان ..) إلى آخره " مبتدأ ، خبره المجرود بعده على هذا الوجه الثانى ، وعلى كلا الوجهين أراد أن " كلتا " حكمها حكم " كلا " فيما ذكر ، فترفعها بالآلف إذا أضيفت إلى مضمَر ، وبالحركات إذا فقد هذا الشرط ، والكلام فيهما واحد .

واعلم أن كلام الناظم يقتضى فى " كلا " أمرين :

أحدهما : أن " كلا " عنده من قبيل المفردات ، لا من قبيل المثنيات وذلك أنه عطفها على المثنى حيث^(٢) قال : (بِالْأَلْفِ أَرْفَعِ الْمُثْنَى وَكِلا) ، فدل^(٣) على أنها ليست من / المثنى حقيقة ، ولأفكان يكفيه إطلاق / ٧٥ لفظ المثنى فيدخل فيه . وهذا المذهب هو رأى أهل البصرة^(٤) ، وذَهَبَ أهل الكوفة إلى أنها من قبيل المثنى حقيقة ، كفلما زِيدَ ، وصاحباً عَمِرُو ، وكذلك كلتا ، وواحد " كلا " كل ، فخففت اللام ، وواحد

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) حين .

(٣) فى (١) يدل .

(٤) المسألة مفصلة فى الإنصاف : ٤٣٩/٢ .

كلتا كلت ، وأنشدوا^(١) :

فِي كَلْتِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٍ كَلَّتَاهُمَا مَقْرُونَةً بِزَائِدَةٍ

فأفردَ في البيت الأول وثْنِي في الثَّانِي ، وإذا كانا كذلك استَوِيًّا مع سائرِ المثنَّيَّاتِ ، وحدهم إلى هذا انقلابُ ألفهما مع المُضمر ، نحو : رَأَيْتُهُمَا كَلِيَهُمَا ، ومررت بهما كليهما . والصَّحِيحُ ما ذهبَ إليه النَّاظِم والبَصْرِيُّون إذ ليس " كلا " من لَفْظِ كُلٍّ بسبيل ، ولا " كلتا " مفردة " كَلْت " ، بل " كَلْت " محذوفة من " كلتا " ، وأبقيت الفَتْحة في التاء دليلاً عليها ، كذا قال ابنُ الأنباري^(٢) والسَّيرافي^(٣) ، وأيضاً انقلابُ الألفِ مع المُضمر لا يدلُّ على أنَّهما مثنَّيان ، بل يدلُّ على خلافِ ذلك ، إذ لو كانا كذلك لم يختص انقلاب الألف بالمضمر ، بل كانت تتقلب مطلقاً ، والمُضمر كالمثنى من كُلِّ وجهٍ ، فلما لم تكن كذلك دلُّ على مخالفةٍ ما هي فيه للمثنى ، وأيضاً لو كانا من قبيل المثنى لم يعد عليهما ضميرُ المفردِ في غيرِ ندور ، بل كان يكون الضمير العائد عليهما ضميرَ المثنى ، لكنَّهم لم يفعلوا إلا العكس ، قال الله تعالى^(٤) : ﴿ كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ولم يقل آتتا أكلهما ، وكذلك الحال في " كلا " قال الأعشى^(٥) :

(١) أنشده من الكوفيين الفراء في معاني القرآن : ١٤٢/٢ قال : وقد تفرد العرب إحدى " كلتا " ، وهم يذهبون بافرادها إلى اثنيتهما أنشد في بعضهم .

والبيت مجهول القائل ورد في الانصاف : ٤٣٩/٢ ، وشرح الرضى / ٢٨ ، وشرحه البغدادي في الخزنة : ٦٢/١ .

(٢) الإنصاف : ٤٤٩/٢ .

(٣) شرح الكتاب :

(٤) سورة الكهف : آية : ٣٢ .

(٥) البيت منسوب لعدي بن زيد في كتاب سيبويه : ٧٣/٣ ، ٧٤ وهذه النسبة ثابتة في بعض النسخ فقط ، وليس في ديوانه ، والبيت كذلك في المقتضب : ٢٤١/٣ ، وأمالى ابن الجرى : ١٨٨/١ ، والإنصاف : ٢٠١/١ ، ٤٤٣ ، وشرح ابن يعيش : ٥٤/١ ، وهو في ديوان الأعشى : ٢٤٧ .

أُكْشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ

والكلامُ فى الاحتجاج يطول

الأمرُ الثانى : أنْ إعرابهما عنده على وَجهين بالحُرُوف تارةً ، وبالحركات أخرى ، وذلك أحد المَذَاهِبِ الثلاثة ، وهو ظاهرُ كلامِ الفارسى فى الجزء الأول من " الإيضاح " (١) وظاهرُ كلامِ (٢) ابنِ جنى فى كتاب " التّعاقب " وعليه طائفةٌ من المَشَارِقَةِ .

والثانى : أنهما معريان بالحركات مطلقاً ، وهو رأىُ الجَمْهَرِ ممن نفى التثنية عنهما ، وإنما انقلبت ألفهُما فى الجرِّ والنَّصْبِ حملاً على " لَدَى " فى الجرِّ ، و " إِلَى " و " عَلَى " ، أعنى مع المُضْمَرِ فقالوا فى النَّصْبِ كليهما كما قالوا : لَدِيهما . وقالوا فى الجرِّ كذلك ، كما قالُوا : إِلَيْهما .

قال سيبويه (٣) : وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عَمَّنْ قَالَ : رأيتُ (٤) كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك . ثم قَالَ : مررت بكليهما . فقال (٥) جعلوه بمنزلةِ عليك ولديك فى الجرِّ والنَّصْبِ ، لأنهما ظرفان يستعملان فى الكلامِ مجرورين ومنصوبين ، فَجُعِلَ " كلا " بمنزلةِهما حين صارَ فى موضعِ الجرِّ والنَّصْبِ .

والثالثُ : من المذاهبِ أنهما معريان بالحروف مطلقاً كالمثنى ، وهو رأىُ الكوفيين ، وقد تقدّم وجه ما ذهب إليه النّاضم ، وقد رجّح ما ذهب إليه بثلاثةِ

(١) الإيضاح : ٢٢ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) الكتاب : ١٠٥/٢ .

(٤) زيادة من الكتاب .

(٥) فى الأصول " قال " والتصحيح من الكتاب .

أحدهما : أن كنانة أجرتهما مع الظاهر مجرى المثنى أيضاً ،
وبذلك يتبين صحة قول من جعل : " كلا " و " كلتا " من المعرب بحرف
، لا بحركة مقدرة . فإن القائل : إنهما معربان بحركة مقدرة ، يزعم أن
انقلاب ألفهما ياء مع المضمر بالحمل على ألف " لدى " و " إلى " و
على " ، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفهما ياء مع الظاهر في
لغة كنانة ، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب / ألف " لدى " و " إلى / ٧٦
" و " على " مع الظاهر .

والثاني : أن مناسبتهما للمثنى أقوى من مناسبتهما لـ " لدى " و
" على " ومراعاة أقوى المناسبتين أولى (٢) من مراعاة أضغفهما .

والثالث : أن تغيير ألفها حادث عن تغيير عامل ، وتغيير ألف
لدى " و " إلى " و " على " حادث بغير تغيير عامل ، فتباينا ، وامتنع أن
يحمل أحدهما على الآخر .

ثم قال : (اثنان واثنان كائنين وابنتين (٣) يجريان) يعنى أن
هذين اللفظين حكمهما حكم المثنى حقيقة في الإعراب .

فتقول : هذان اثنان كما تقول : هذان ابنان ، وتقول :
هاتان اثنتان ، كما تقول : هاتان ابنتان وكذلك الحكم
فيهما جرّاً ونصباً حسب ما نبّه عليه ، ويؤيد هذا فيهما لأنهما ليسا من

(١) فى هامش الاصل : " أوجه " قراءة أخرى .

(٢) فى (١) أقوى .

(٣) ساقط من (١) .

قَبِيلِ الْمُثْنَى حَقِيقَةً كـ " كلا " و " كلتا " ، إذ ليس لهما مفردٌ فيجريا على وزن ماله مفردٌ كابنين وابنتين ، ولا يُحتاج إلى التَّنْبِيهِ عليهما . فقلوه : " كابنين وابنتين " أى كَجَرَيَانِ الْمُثْنَى حَقِيقَةً يجريان ويجرى مجراهما شتان فى أنْ حُكِمَ حكم قولك : بنتان .

واعلم : أننا إذا جعلنا قوله : (كابنين ...) إلى آخره " خبر اثنان واشتتان ، كذاك ^(١) على تقدير أن يكونَ قوله : " كذاك " خبرَ كلتا ، فلا إشكال فى حصولِ الفائدةِ بقوله : (كابنين وابنتين يجريان) إلا أنْ " كذاك " إشارةٌ إلى البَعِيدِ ، وإنما أشارَ إلى قَرِيبٍ فيكونَ عامِلُهُ معاملَةُ البَعِيدِ ومثْلُ هذا الاستعمال سَانِعٌ ، وإن كان على خلافِ الأصلِ ، وأما إذا جعلنا " كذاك " خبرَ اثنان و " اشتتان " والإشارة إلى الْمُثْنَى فيقعُ السُّؤالُ عن الفائدةِ فى قولِهِ : (كابنين ...) إلى آخره " إذ قد حَصَلَ " ذاك بالإشارة إلى الْمُثْنَى ، لاسيَّما وقد أشارَ "بذاك" المقتضية غيرَ القريب ، فلذلك كان يكفى ، إذ لا يَتَوَهَّمُ معها أنْ المرادَ " كلا " لأنَّ الإشارةَ إليها إنما تكونُ بذا المقتضية للقُربِ ، لا بذاك المقتضية لغيرِهِ ، فالحاصلُ للفهم أن اثنتين واشنتين كالمُثْنَى ، فما الفائدةُ فى قوله : (كابنين وابنتين يجريان) ؟

والجوابُ : أنْ الإشارةَ بذاك ليست بنصٍّ فيما ^(٢) دونَ القريبِ إذ قد ^(٣) يقعُ نو البعدِ موضعَ ذى القُربِ وبالعكس لمقاصدَ ، أو للاتساعِ ^(٤) فى الكلام ، وإذا كان كذلك أوهمَ الموضع أن تكونَ الإشارةُ بذاك إلى القريبِ كما

(١) فى (١) " كذاك " .

(٢) فى (س) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) فى (١) الاتباع .

هى للقریب فی الوجه الآخر ، حیثُ جعلنا كذاک خبرٌ " کلتا " ، إذ لیست الإشارة فیہ إلا (١) لكلا ، وهی أقربُ فی الذکر من المثنی فرفعَ الناظم هذا الإیهام بقوله : " کابنین وابتنین یجریان " وعینُ أن الإشارة للمثنی لا لكلا والله أعلم .

فإن قیل : اقتصارُ الناظم على أربعة ألفاظٍ مما أجرى مجرى المثنی مشکلٌ ؛ فإنه إما أن یرید أن هذه الألفاظ وما كان مثلها مما شذَّ عن الباب فیکون اقتصاره علیها تنبیهاً على ما هو فی معناها مما لم یُذکر ، وإما أن یرید أن هذه الألفاظ بخصوصها شذَّت ، وتركَ ذکر ما عداها ، وعلى كلا التقديرین یردُ الإشکالُ ، فإن أراد الأول فلیس فی لفظه ما یدلُّ علیہ إذ لم یقل بالألف ارفع المثنی وكذا وكذا ، وما كان نحوها ، ولا ما أشبه ذلك ، وإن أراد الثانی كان اقتصاره " على ما ذکر قصوراً مع القدرة على التنبیہ على ما بقی ، بأقل إشارة ، وإیهام أن هذه المذكورة هی التي شذَّت عن باب المفردات ، وذلك قادحٌ ، وقد جعل فی " التسهیل " وشرحه ما شذَّ من ذلك على ضربین :

أحدهما : ما خرج عن حقیقة الثنیه ، بكونه مخالفاً لمعنى المثنی وإن صلح للتجريد وعطف مثله .

والثانی: ماوافق معنى المثنی لكنه غیرُ / صالح للتجريد وعطفُ / ٧٧

مثله

علیه فمن الأول ما أريد به التکثیر نحو قولِ الله تعالى (٢) : ﴿ ثم ارجع البصر کرّتين ﴾ المعنى کرات کثیرة لقوله (٢) : ﴿ یَنقَلِبُ إِلَیْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً ﴾ أى : مُزْدَجِراً ، ﴿ وهو حَسیر ﴾ (٢) أى : کلیلٌ ، وقالوا : سُبْحَانَ اللَّهِ

(١) فی (١) لا لكلام .

(٢) سورة الملك : آیه : ٤ .

وحنانيه ، المعنى : حنانٌ بعدَ حنانٍ . وأنشد البغداديون^(١) :

وَمَهْمَهَيْنِ قَذْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ

قال الفراء^(٢) : أرادَ مَهْمَهَ بعدَ مَهْمَهَ . ومنه مما يراد به الجَمْع قولُ الله تعالى^(٣) : ﴿ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ أى : بينَ إخوانِكُمْ . وفى الحديث^(٤) : " البَيْعَان بالخِيَارِ " . والمراد البيَّعون . ومن الثانى : مما هو مفرد ولا يصلح للتجريد ، قولهم للذى يأخذُ به الحدَّادُ الحديدَ^(٥) المُحْمَى : كَلْبَتَانِ . وقولهم : البَحْرَانِ وأبَانَانِ ونحو ذلك . ومنه ما يصلحُ لعطفٍ مخالفه عليه ، لا مثله كالقمرين فى الشمس والقمر ، والزُهْدَمَيْنِ فى زهدم وكردم .

ومن ذلك قولهم لما هو فى وَسَطِ الشَّىءِ : هو بينَ ظَهْرِيهِمْ وَظَهْرَانِيهِمْ ولقيئته بينَ الظَّهْرَيْنِ والظَّهْرَانَيْنِ ، أى : فى اليَوْمَيْنِ أو فى الأَيَّامِ ، وقالوا : جاءَ فلانٌ يَضْرِبُ أَصْدْرِيهِ . وقالوا : المَذْرَوَانِ ، ومنه ما هو مساوٍ لمفرده نحو : نَزَلَ فلانٌ حَوْلَنَا وَحَوْلَانَا^(٦) وَحَوْلَانَا . وفى الحديث^(٧) : " اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا

(١) أنشده الفراء فى معانى القرآن : ١١٨/٣ .

والبيت لحطام الرِّيحِ المجاشعُ ، واسمه بشرُ بن نصر بن رباح . أخباره فى المؤتلف والمختلف : ١١٢ ، والخزانة : ٣٦٩/١ .

والبيت فى الجمل : ٢٠٣ ، وأمالى ابن السجرى : ١٢/٨ ، ٢٠٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥٥/٤ .

(٢) معانى القرآن : ١١٨/٣ .

(٣) سورة الحجرات : آية : ١٠ .

(٤) صحيح البخارى : ٩/٣ .

(٥) ساقط من الاصل .

(٦) ساقط من (١) .

(٧) مسند الإمام أحمد : ١٠٤/٣ .

ولاعلينا " ، وأنشدوا (١) .

ماء رواء ونصبي حوايه

وأجازَ الفرءُ أن يكونَ من هذا النوعِ قولُه تعالى (٢) : « وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ۖ » ويدخل تحت هذا الضرب ما ذكره الناظم فكان الأولى به أن يقول كما قاله في " التسهيل " فيجمع الضربين ، أو يأتى بما يرفعُ عنه هذا الإيراد .

فالجوابُ : أنا نلتزمُ أنه قصدَ الأمرَ الثانى ، ولا يلزمُ عليه اعتراضُ ، وذلك أن الضربَ الأولَ مما ذكرَ فى السؤالِ غيرَ خارجٍ عن كونه مُتَنَبِّ حَقِيقَةً إذا تأمَّلْتَهُ ، ولولا الإطالة لبين ذلك . وأمَّا الضربُ الثانى فليس بضرورى الذكر لوجهين :

أحدهما : أنه غيرُ مقيسٍ ، وإنما هو موقوفٌ على السَّماعِ ، فلو لم ينبَّه على شىءٍ منه لما لزمه اعتراضُ ؛ لأنَّ النَحْوَى لا يتكلَّمُ إلا فيما كان مقيساً خاصةً .

(١) هذا البيت للزفیان السعدى ، راجز من بنى سعد من تميم اسمه عطاء بن أسيد وسمى الزفیان لقوله :

والخيل تزفى النعم المعقورا

أخباره فى المؤلف والمختلف : ١٩٥ ، ١٩٦ ، معجم الشعراء : ١٥٩ من أبيات فى ديوانه (مجموع أشعار العرب : ١٠٠/٢) وقبله :

يا إبلى ما دامة فتاليه

وبعده :

هما باقواك حتى يأبيه حتى تروحي أصلا تباريه

تبارى العانة فوق الزازيه

والبيت فى نواذر أبى زيد : ٣٣١ ، والخصائص : ٣٣٢/١ .

(٢) سورة الرحمن : آية : ٤٦ .

والثاني : أن ما لم يُذكر منه قَلِيلٌ في الكلام ، وغيره مُتَدَاوِلٌ في الاستعمال بخلاف الألفاظ الأربعة التي ذَكَرَ ، فإنها كَثِيرَةُ الدَّوَرانِ في الاستعمال ، فاقْتَصَرَ على ذكرِ حكمها^(١) في النحو ، لشِدَّةِ الحاجةِ إليها ، كما اقْتَصَرَ في الجمعِ أيضاً على المُحتاجِ إليه ، الدَّائِرِ على الألسنة دون غيره مما له حكمه . وذلك في قوله : "وبه عَشَرُونَ وبابه ألحق والأهلونا.." إلى آخرها ولم يَتَعَرَّضْ لنحو "صَرِيفِينَ" و"قِنَسْرِينَ" و"نَصِيبِينَ" و"صَفِيَيْنَ" و"مَرْنَيْنِ" في جمع مَرَمٍ ، المراد به امرؤٌ ، وقولهم أطعمنا مَرَقَةً مَرَقَيْنِ^(٢) ، وما كان نحو هذا ، وفي نَظْمِهِ مواضعٌ من هذا النَحْوِ ، يأتى التَّنْبِيهِ عليها حيثُ نَعْرِضُ لها إن شاء الله ، فكذلك يُقال في هذا المَوْضِعِ ، وهو قَصْدُ صَحِيحٌ بِالنَّسْبَةِ إلى علم النَحْوِ عُمُوماً ، وإلى ما انتَصَبَ له في هذا النُّظْمِ من الإتيان بجلالِ النَحْوِ وما يَلِيها خُصُوصاً .

واعلم أن "هذان" و"هذين" و"الَّذَانِ" و"اللَّذَيْنِ" و"الَّتَانِ" و"الَّتَيْنِ" عند الناظم من قَبِيلِ الْمُثْنَى حَقِيقَةٌ ، فهي داخِلَةٌ تحت قَوْلِهِ : (بالآلف ارفع المُثْنَى) لكن لما كانت عند جمهورِ البَصْرِيِّينَ غيرَ مَثْنَاءٍ حَقِيقَةٍ ، ومخالِفَةً في بعض الأحكام للمُثْنَى لم يَقْتَصِرْ على دُخُولِها هنا ، بل نَبَّهَ عليها في أبوابِها / حَسَبَ ما يَأْتِي إن ٧٨ / شاء الله .

ثم ذَكَرَ حَكَمَ الْجَرِّ والنَّصْبِ فقال : (وَتَخَلَّفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا

(١) في (أ) حكمها .

(٢) في (أ) مرقس .

الْأَلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا) يعنى أن الياء تقع خلفاً من الألف في الجر والنصب معاً فتكون علامةً لهما ، وذلك في جميع ما ذكر من المثنى والجاري مجراه ، وذلك قوله : (في جميعها) فالضمير عائد على المثنى ، وما ذكر مما جرى مجراه ، وشرط أن تكون الياء (بعد فتح قد ألف) تحرّزاً من أن تكون بعد كسر ، فإنه كان يلتبس بالجمع ، فجعلت الفتح في المثنى قبل الياء فرقاً بينهما وبين ياء الجمع ، هذا تعليل طائفة فتقول : مررت بالزّيدين ، ورأيت الزّيدين كليهما ، ومررت بهما كليهما ، ورأيت الهنديين كليهما ، ومررت بهما كليهما وغرست من الشجر اثنين ، ورأيت من الرجال اثنين وما أشبه ذلك .

وقيد الفتح بأنه قد ألف من حيث كان مألوفاً في الرفع ؛ لأن الألف تطلب بفتح ما قبلها أبداً ، فلما جاءت الياء في موضعها ترك ما قبل ذلك على فتحه ، ولذلك أتى بلفظ (تخلف) ، أى : تكون خلفاً منها وعوضاً ، لأن الخالف للشئ محرّزاً لموضع ما خلفه ، فلا ينبغي أن يُغيّر من حكمه شيئاً ، وكأنه - والله أعلم - أشار بهذا إلى علة هذا الفتح ، وأنه الذى ألف في الرفع فلذلك ثبت هنا قبل الياء ، ولم يكن كسراً ، وهو الذى يناسب الياء ، وكأنه لم ير التعليل بالتفرقة بين ياء المثنى والمجموع تعليلاً كافياً . إذ يقال له : فما وجه الاختصاص ؟ فنّبه على أنه إنما اختص المثنى بالفتح ، لكونه مألوفاً فيه ومُعْتاداً ، وذلك حالة الرفع ، وأيضاً فلا يرد السؤال على الكسر قبل الياء ، لأنه المناسب لها ، بخلاف الفتح فإنه غير مناسب ، فلذلك نّبه على علة الفتح هنا ، بعد ما نّبه على أنه الذى يجب في التثنية ، ولما كان الكسر هو الجارى على القياس والمناسب للياء لم ينبّه عليه في الجمع ولا على علة ، بل قال : (وأرفع يواوٍ وبيا أجرز وأنصب) وترك التنبيه على كون الياء مكسوراً ما قبلها ، كما لم ينبّه على ضم ما قبل الواو أيضاً ، للعلم بأن

ذلك هو المناسب فيهما ، وهذا (التنبية) (١) حَسَنٌ فى معناه . ويُقال :
 خَلَفَ فلانُ فلاناً ، إذا صارَ خَلِيفَةً له ، وخلفتُهُ فى قومه خِلافة . ومنه قول
 الله تعالى - حكايةً عن موسى عليه السلام - (٢) : ﴿ اخْلُفْنِي فى
 قَوْمِي ﴾ الآية . وخلفتُهُ أيضاً إذا جئتُ بعده . وخَلَفَ قومٌ بعدَ قومٍ منه
 أيضاً . ومنه قولُ الله تعالى (٣) : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ و " أَلِفٌ " :
 من أَلَفْتُ الشَّيْءَ أَلَفُهُ إلفاً . ويقال : أَلَفْتُه أُلِفُهُ إيلافاً ، وَأَلَفْتُه أَوَالِفُهُ
 مُؤَالَفَةً ، وكلُّهُ ضدٌّ فارقتُهُ ، وقَدِمَ النَّاظِمُ الجَرَّ على النِّصْبِ فى قوله :
 جَرًّا ونصبًا لأنَّ الجَرَ أحقُّ بالياءِ من النِّصْبِ ، إذ الياءُ من الكسرة (٤)
 والكسرةُ هى علامةُ الجَرِّ فى الأصلِ وحُمِلَ النِّصْبُ على الجَرِّ (٥) .

* * *

ثُمَّ :

أَوَارَقَ بِوَإٍ وَيَّيَا أَجْرَدًا وَنَصِبِ سَالِمَ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمَذْنِبِ

وَشِبِهِ ذَيْنِ وَيِهِ عَشْرُونَ وَيَابَهُ الْحَقَّ وَالْأَهْلُونَ

أَوَلُو وَعَالَمُونَ عَلَيْهِنَا وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسُّنُونَ / ٧٩/

وَيَابَهُ وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرِدُ

هذا نوعٌ ثالثٌ من نيابة الحرفِ عن الحَرَكَةِ فى الإعرابِ ، وهو أن
 تكونَ الواوُ نائبةً عن الضمة ، والياءُ نائبةً عن الفتحة والكسرة ،

(١) من (س) وفى الأصل (أ) التنبية .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٤٢ .

(٣) سورة الأعراف : آية : ١٦٩ .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) فى (أ) وحمل الجر على النصب .

فتكون الواو علامة للرفع ، والياء علامة الجرّ والنصب ، وذلك فى الجمع السّالم المختص^(١) بنحو : عامر ومذنب ، وهو الجَمْع الذى على حدّ التثنية ، ويسمى جمع المذكر السّالم ، وإنما سماه سالماً لسلامة بناء^(٢) الواحد فيه . فإذا قلت : عامرون فى عامر ، ومُذنبون فى مُذنب ، فلم تزد على أن ألحقت العلامتين آخر المفرد فهو سالمٌ عن التّغيير ، وتحرّرت بذلك عن المجموع جمع تكسير ، وهو ما تغيّر فيه بناء الواحد بزيادة أو نقصان أو تبديل شكل ، فإنّ مثل هذا إنّما يُعرب بالحركات لا بالحروف ، نحو : جاء : الزُّيودُ ، جمع زَيْدٍ ، ورأيتُ الزُّيودَ ، ومررتُ بالزُّيودِ .

وقوله : (وَيَا اَجْرُ) أصله وبياء اجر ، لكنّه قصره ضرورةً وكثيراً ما يفعل هذا ، كما قال بعد هذا : (وَمَا بِنَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا) ثمّ لما قصره بقى التّنوين ساكناً ، وألف اجر ساكنةً أيضاً ، فالتقى ساكنان ، فكان القياسُ كسر التّنوين ، إلّا أنّ النّاطم اضطر إلى حذفه فحذفه ، كما حذفه أبو الأسود فى قوله^(٣) :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قَلِيلاً

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) هو أبو الأسود الدؤلى ، واسمه ظالم بن عمرو ولى البصرة فى خلافة على بن أبى طالب رضى الله عنه .

أخباره فى الأغانى : ٢٩٧/١٢ ، وبغية الوعاة ٢٢/٢ .

والبيت فى ديوانه : ١٢٢ ، ١٢٣ ، قالها فى امرأة تزوجها ثم طلقها وهو أيضاً فى كتاب سيبويه : ٨٥/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٩١/١ ، ومعانى القرآن للفراء : ٢٠٢/٢ ، والمقتضب للمبرد : ٣١٣/٢ ، والإنصاف : ٣٤٩/٢ .

وَقُرِئَ فِي الشُّوَاذِ^(١) : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ »^(٢) وَجَعَلَ إِعْرَابُ هَذَا الْجَمْعُ بِالْحُرُوفِ أَنْفُسَهَا ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ فِيهِ ، وَالْخِلَافُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدٌ وَالتَّرْجِيحُ وَاحِدٌ فَلَا نَعِيدُهُ .

وَقَوْلُهُ : (سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَمُذْنِبٌ وَشَبِيهُ ذَيْنِ) إِعْلَامٌ بِأَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ إِنَّمَا يُجْعَلُ لَجَمْعٍ مَا كَانَ مِثْلَ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ ، إِذَا جُمِعَ جَمْعُ سَلَامَةٍ ، تَحَرُّراً مِمَّا لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُمَا ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَبُ هَذَا الْإِعْرَابُ لَكُونِهِ لَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ ، وَكَأَنَّهُ قَصْدٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِدْرَاجُ مَسْأَلَةٍ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى ، وَذَلِكَ أَنَّ قَصْدَهُ أَنْ يُبَيِّنَ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْأَسْمَاءِ السَّتَةِ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يَبْقَى غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِهِ ، فَأُذِرَجَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِ ، وَأُشَارَ إِلَى أَنَّهُ الْجَمْعُ الَّذِي يُجْمَعُ عَلَيْهِ عَامِرٌ وَمُذْنِبٌ وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِمَّا كَانَ عَلَى وَصْفِهِمَا فَخَرَجَ بِذَلِكَ جَمْعُ السَّلَامَةِ . بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ ، إِذْ لَهُ إِعْرَابٌ آخَرُ سَنَذْكُرُهُ .

وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ : الْأِسْمُ الْمَجْمُوعُ جَمْعُ سَلَامَةٍ بِحَرْفِ الْعِلَّةِ وَالنُّونِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : جَامِداً وَصَفَةً ، فَأَمَّا الْجَامِداً : فَيُشْتَرَطُ فِي جَمْعِهِ كَذَلِكَ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ، زِيَادَةُ إِلَى شُرُوطِ التَّثْنِيَةِ :

أَحَدُهُمَا : الذُّكُورِيَّةُ فِي الْمَعْنَى ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثَ الْمَعْنَى لَمْ يُجْمَعْ هَذَا الْجَمْعُ ، نَحْوُ : هِنْدٍ وَدَعْدٍ وَزَيْنَبَ . فَلَا تَقُولُ : هِنْدُونَ وَلَا دَعْدُونَ وَلَا زَيْنَبُونَ .

وَالثَّانِي : الْعِلْمِيَّةُ ، تَحَرُّراً مِنَ النُّكْرَةِ ، وَالْمَعْرُوفُ بِغَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ فَإِنَّهُمَا

(١) فِي (١) الشَّاذِ .

(٢) سُورَةُ الْإِحْلَاصِ : الْآيَتَانِ ١ ، ٢ .

لا يُجمعان هكذا لا تقول : فى رجلٍ : رجلون ، ولا فى الغلام وغلام زيد
الغلامون / وغلامو زيد .
٨٠/

والثالث : العقل ، فإن ما ليس بعقل لا يصلح لهذا الجمع ، وإن
كان مذكراً فى المعنى وعلماً فلا تقول فى لاحقٍ اسمَ فرسٍ : لاحقون ،
ولا فى شدقمٍ اسمَ فحلٍ من الإبل شدقم ، ولا ما أشبه ذلك .

والرابع : خلوّه من هاءِ التانيث تحزناً من نحو : طلحةٌ وحمزة ،
فإنك لا تقولُ فيهما طلحون ولا حمزون . وإن وُجد فيهما^(١) شرطُ التذكيرِ
فى المعنى والعلمية والعقل ، وهذه الأوصافُ الأربعة موجودةٌ فى عامرٍ
الذى نبّه به الناظم ، إذ هو مذكّرٌ فى المعنى ، علمٌ عاقلٌ ، خالٍ من
هاءِ التانيث فتجمعه وما كان مثله هذا الجمع ، فتقولُ : العامرون
والعامرين ، ومثله الزيدون والزيدين ، والجعفران والجعفرين ، والخالدون
والخالدين وما أشبه ذلك ، وقد ظهرَ بهذا مخالفتُهُ للكوفيين فى إجازتهم
جمعَ ما سُمى به مما فيه التاء^(٢) هكذا ، فيقولون فى حمزه : حمزون ،
وفى هُبيرة هُبَيْرُونَ . والصحيح مذهبُ البصريين^(٣) الذى ذهب إليه
الناظم : لأن السماعَ بذلك معدومٌ فضلاً عن كونه مما يُقاس عليه ، فإن
سُمع من ذلك شيءٌ فمن النَّادرِ غيرِ المُعتبرِ ، ورد أيضاً بأن قيل لهم :
إذا جمعتم ذلك بالواو والنون ، فإمّا أن تبقوا العلامة أو تحذفوها ،

(١) فى (١) فيها .

(٢) فى (١) الهاء .

(٣) المسألة فى الإنصاف : ٤٠-٤١ ، والتبيين للمكبرى مسألة (٢٦) .

والمسألة فى الكتاب : ١٨١/٢ ، والمقتضب : ١٨٨/٢ ، والأصول لابن السراج : ٤٤٣/٢
، وشرح المفصل لابن يعشى : ٤٧/١ .

فإن أبقيتموها لزم اجتماع علامتين متضادتين ، وهما التاء والواو ، لأن الواو علامة تذكير والتاء علامة تانيث ، وذلك غير جائز ، وإن حذفتموها غيرتم بنية المفرد بإذهاب حرف دال على معنى ، ولا عوض عنه ؛ لأنه إنما جاز حذفها في الجمع بالالف والتاء ، لتعويض تاء الجمع منها وحذفت في التفسير في نحو : " أعقاب " جمع عقبة ؛ لأنه محل تغيير بخلاف جمع السلامة ، ولا حجة لهم في جمع ما فيه ألف التانيث أو همزته إذا سُمي به وإن كان يجوز جمعه بالواو والنون . فتقول في رجل اسمه حُبلى أو حمراء : حُبْلُون وحمراون ؛ لأن ما فيه الألف أو الهمزة قد تنزلتا منزلة الجزء ، فجمع الاسم مع بقائهما بخلاف التاء فإنها زائدة على الكلمة فلم يسغ إبقاؤها ولا حذفها بون تعويض ، فاختص ما هي فيه بالجمع بالالف والتاء بون ما فيه الألف أو الهمزة لذلك^(١) .

وأما الصفة فيشترط في جمعها هكذا زيادة إلى شروط التثنية ثلاثة شروط :

أحدها : الذكورية لفظاً ومعنى ، فإنه إن كانت مؤنثة لفظاً لم تجمع هذا الجمع ، ولو كان مدلولها مذكراً نحو : رجل ربيعة ، ورجل هزاة ، وعلامة ونسابة ، فلا تقول : ريعون ولا هزؤون ولا علامون ولا نسابون ، وكذلك إن كانت مؤنثة معنى ، وإن كان لفظها مذكراً نحو : حائض وطامث ، فلا تقول حائضون ولا طامثون ، وكذلك لو اجتمع التانيثان نحو : حُبلى وحمراء لا تقول الحبلون من النساء جئننى^(٢) ولا الحمراون أتئننى .

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١)

والثانى : العَقْلُ ، تَحَرُّزاً من الصِّفَةِ الجاريةِ على غَيْرِ العاقلِ نحو :
سابقٍ إذا أردت به فرساً فلا تقولُ : سابقون ، ولا فى قاطعٍ إذا أردت به سيفاً
قاطعون ، ولا ما أشبه ذلك ، وما جَاءَ على خلافِ ذلك فمسموعٌ نحو ما أنشدوا
من قوله (١) :

لا خمسَ إلا جندلُ الإحريين والخمسُ قد يُجشمُك (٢) الأمرين
وقال الآخر (٣) :

فَأَصْبَحَتِ الْمَذَاهِبُ قَدْ أَذَاعَتْ بها الإِعْصَارُ بَعْدَ الْوَأَيْلِيْنَا
لكن قد يُعاملُ غَيْرُ الْعَاقِلِ مُعَامِلَةَ الْعَاقِلِ إذا وصف بوصفٍ من أوصافه
فَيَجُوزُ إِذْ ذَاكَ جَمْعُهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ نَبِيِّهِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ -

(١) البيت لزيد بن عتاهه التميمي .

قال ابن بريد فى الاشتقاق : ١٣٦ أخبرنا عن أبى عبيدة : لما فرغ على رضى الله عنه من الجمل
فرق فى رجال ممن أبلى فلصاب كل رجل منهم خمس مائة فكان فيمن أخذ رجل من بنى
تميم ، فلما خرج إلى صفين خرج إلى ذلك الرجل فلقي ضرباً أنساه الدراهم فرجع إلى الكوفة
فقال له ابنته أين المال ؟ فتشأ يقول :

إِنْ أَبَاكَ فَرِ يَوْمَ صَفِّينَ	لَمَّا رَأَى عَكَ وَالْأَشْعَمَ رِيَيْنَ
وَذَا الْكَلَّاحِ سَيِّدَ الْيَمَانِيْنَ	وَحَاسِباً يَسْتَنُ فِى الطَّائِيِيْنَ
وَقَيْسَ عِيْلَانَ الْهُوَازْنِيْنَ	قَالَ لِنَفْسِ السُّوءِ هَلْ تَفْرِيْنَ
لَا خَمْسَ الْاجْنَدَلِ الْإِحْرِيْنَ	وَالْخَمْسُ قَدْ أَحْشَمْتَ الْأَمْرِيْنَ

حمزاً إلى الكوفة من قنسرين

الآبيات فى وقعه صفين : ١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح السيرافى فى : ٢٥/٥ عن ابن بريد قال : أنشدنا
ابن بريد فى آخره - بالكسر - على ما حكاه سيبويه ، وقد حكاه الأصمعي : وأورد الآبيات
والشاهد فى المخصص : ١٣٦/١٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٥٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش
٥/٥٠ ، واللسان والصحاح والتاج (حرد) .

(٢) فى هامش الأصل ' يجشمك ' قراءة نسخة أخرى وفى المصادر ' أحشمت ' .

(٣) البيت فى شرح التسهيل : ٨٤/١ ، ومعانى القرآن : ٢٤٧/٣ ، واللسان : (ويل) دون نسبة
فيها .

﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(١) فعاملها معاملة العاقل حين وصفها بما يختص بالعاقل / ٨١/ وهو السُّجود ، وأنشد في " شرح التسهيل " ^(٢) قول الشاعر -
يَصِفُ قَوْسًا وَنَبْلًا - :

لَهَا فِتْيَةٌ مَاضُونَ حَيْثُ رَمَتْ بِهِمْ شَرَابُهُمْ قَانَ مِنَ الدَّمِ أَحْمَرُ
قال : وهذا مطرّد فيما جرى هذا المجرى مما لا يعقل ، فإن كان الناظم لم يتعرض لهذا النوع ، بل أخرجه بقوله : (مذهب) من حيث لا تكون هذه الصفة إلا لمن يعقل ، وهو الظاهر ، فيكون هذا النوع عنده غير مقيس ، وهو الذى يظهر من سيبويه وغيره ، وإن كان إنما أراد بقوله : (مذهب) أن مثل هذه الصفة التى هى جارية على العاقل ومُختصة به تجمع هذا الجمع مطلقاً سواء استعملت على حقيقتها ، أم جرت على غير عاقل عومل معاملة العاقل فإنها فى الاستعمال المجازى جارية على عاقل كما جرى (ماضون) فى البيت على النبل لما عبر عنها بعبارة من يعقل ، وذلك فتية ، فذلك يكون لفظ (مذهب) فقد تجرّيه على ما يتعاصى عليك فيما تريد منه ، كبعض الدواب والآلات فتقول : هؤلاء عبيد مذنبون وعاصون فإن تأتت لك وانقادت قلت : هؤلاء مطيعون كما قال فى البيت (ماضون ^(٣)) حيث رمت بهم) فالحاصل : فى هذا الوجه اشتراط كون الصفة فى الأصل تجرى على العاقل ، وفى الأول جريانها عليه فى الحال ، وهذا أظهر فى المقصد النحوى ،

(١) سورة يوسف : آية : ٤ .

(٢) شرح التسهيل : ٨٤/١ وقبلة فى شرح التسهيل : ٨٤ .

فحالفتى دون الأخلاء نبعة ترن إذا ما حركت وتزمر

(٣) من (١) .

وهو مرادٌ من اشتراط العقل .

والثالث : صِحَّةُ لحاقِ هاءِ التَّائِيثِ في مُؤَنَّثِها ، تحرُّزاً من نحو : قَتِيلٌ وَصَبُورٌ وَأَحْمَرٌ وَسَكْرَانٌ فَإِنَّكَ إِذَا أُرِدْتَ الْمُؤَنَّثَ مِنْهَا لَمْ تَلْحَقِ التَّاءَ فِيهَا ، وإنما تقول : امرأةٌ صَبُورٌ وَقَتِيلٌ بغيرِ تاءٍ ، وامرأةٌ حمراءٌ وسكرى ، فَتَأْتِي لِلْمُؤَنَّثِ ببنيةٍ أُخْرَى ، فلا يصحَّ إِذَا أَنْ تَقُولَ : رِجَالٌ قَتِيلُونَ وَلَا صَبُورُونَ وَلَا أَحْمَرُونَ وَلَا سَكْرَانُونَ ، وما جاء من ذلك فَشَاذٌ نحو قول قَيْسِ بنِ رِفَاعَةَ (١) :

مِنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَأَ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ
وقال الشاعر (٢) :

فَمَا وَجَدْتَ نِسَاءً بَنَى نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة جازَ في الصِّفَةِ هذا الجَمْعُ نحو : الصَّالِحُونَ وَالْحَامِدُونَ وَالظَّالِمُونَ وَالْمُسْلِمُونَ وَالْحَسَنُونَ و " الْمُذْنِبُونَ " في مثالِ النَّازِمِ ، وهو الذي أشارَ به إلى هذه الشروط ؛ لأنَّ هذه الصِّفَاتُ كُلَّهَا تَلَحُّقُهَا التَّاءُ ، إذا أُريدَ بها الْمُؤَنَّثُ ، فإذا شروطُ الجامدِ مِشارٌ إليها بِمِثالِ عامرٍ ، وشروطُ الصِّفَةِ مِشارٌ إليها بِمِثالِ مُذْنِبٍ ، وحصلَ بذلك ضابطُ ما يجمع على حدِّ التَّثْنِيَةِ وما لا ، بلُوْفِي كمالٍ في أَشدِّ اختصارٍ ، وهذه عوائده في هذا النِّظْمِ كما ستراه في أثناءِ هذا الشَّرْحِ بحولِ اللَّهِ تعالى .

وقوله : (وَشِبْهِ ذَيْنِ) تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ خُصُوصَ الْمِثَالَيْنِ ، بَلْ أَرَادَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا أَلْحَقَ بِهِذَا الْجَمْعُ فِي الإِعْرَابِ

(١) اللسان : ' عنس ' .

(٢) ينسب إلى حكيم بن الأعور بن عياش الكلبى من شعراء بنى أمية . أخباره في معجم الأدباء :

٢٤٧/١٠ ، كما ينسب إلى الكميث بن زيد الأسدي ، والبيت في شرح ابن يعيش :

٦٠/٥ ، والخزانة : ٨٦/١ وبيوان الكميث : ١١٦/٢ .

بالحروف فقال: (وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحِقْ) / ضَمِيرٌ " بِهِ "عَائِدٌ عَلَى ٨٢/ الجمع السَّالِمِ الْمَذْكُورِ^(١) ، يَعْنِي أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ أَلْحَقَتْ بِهَذَا الْجَمْعِ فِي الْإِعْرَابِ مَا لَيْسَ مِنْ بَابِهِ ، إِمَّا لِأَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ أَوْ هُوَ جَمْعٌ سَلَامَةٌ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَوْفٍ لِلشُّرُوطِ ، أَوْ مَفْرَدٌ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى جَمْعٍ . فَأَمَّا " عَشْرُونَ وَبَابُهُ " وَذَلِكَ ثَلَاثُونَ وَأَرْبَعُونَ وَخَمْسُونَ إِلَى التَّسْعِينَ فَمُكْحَقَاتٌ بِالْجَمْعِ كَمَا قَالَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ جُمُوعاً حَقِيقَةً ، إِذْ لَيْسَ " عَشْرُونَ " مِمَّا لَهُ مَفْرَدٌ وَلَا ثَلَاثُونَ مَفْرَدُهُ ثَلَاثَةٌ وَلَا أَرْبَعُونَ مَفْرَدُهُ أَرْبَعَةٌ^(٢) ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ، إِذْ كَانَ يَلِزُ أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ تَسْعِينَ ، وَأَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ مِائَةً وَعَشْرُونَ ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءٌ تَشَبَّهُ أَسْمَاءَ الْجُمُوعِ أُعْرِبَتْ إِعْرَابَ جَمْعِ السَّلَامَةِ ، وَقَدْ حَكَى الْمُؤَلِّفُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهَا جُمُوعٌ عَلَى سَبِيلِ التَّعْوِيزِ ، كَارِضٍ لِمَا سَقَطَتْ مِنْهَا تَاءُ التَّائِيثِ حِينَ عُدَّ بِهَا الْمُؤَنَّثُ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَسْقُطَ ، جَمَعَتْ هَذَا الْجَمْعَ تَعْوِيزاً ، وَمَا تَقَدَّمَ يَرُدُّ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الْأَهْلُونَ فَجَمْعُ أَهْلِ ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَوْفٍ لِشُرُوطِ الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ عِلْماً وَلَا صِفَةً ، لَكِنْ أَهْلٌ قَدْ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ مُسْتَحَقٍّ فِي قَوْلِهِمْ: هُوَ أَهْلٌ^(٣) لَكَذَا ، بِمَعْنَى مُسْتَحَقٍّ لَهُ ، فَعَوْمِلُ مُعَامَلَتِهِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(٤) : ﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا

(١) فِي الْأَصْلِ ، وَفِي (١) الْمَذْكُورِ وَالتَّصْحِيحِ مِنْ هَامِشِ الْأَصْلِ قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

(٢) فِي (١) مَفْرَدٌ لِأَرْبَعَةٍ .

(٣) فِي (١) هُوَ .

(٤) سُورَةُ الْفَتْحِ : آيَةٌ : ١١ .

وَأَهْلُونَا» ، وقال (١) : « مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ » ، وفى الحديث (٢) :
 (إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ) ، وقوله (وَالْأَهْلُونَا أَوْلُو) أى وأولو ، وعالمون
 ... إلى آخره مبتدآت معطوف بعضها على بعض خبرها قوله : (شَذُّ) ،
 وضَمِيرُ شَذَّ عائدٌ على جَمِيع ما ذكر على المعنى ، كائنه قال : " شَذَّ " ما ذكر
 ومثله ما قال رؤبة (٣) :

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلْقُ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

قال أبو عبيدة قلت لرؤبة : إن كانت الخطوط فقل كائنها ، وإن كان سوادٌ
 وبياضٌ فقل كائنها . فقال : كأن ذلك ويك تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ ، فحمل الكلام
 كما ترى على معناه ، فكَذلك قول الناظم : " شَذَّ " وأما " أولو " فاسمُ جمعٍ
 وليس له واحدٌ من لفظه ، فليس على سبيل الجمع ، ولكنك تقول : جاعى أولو
 العلم ، ورأيت أولى العلم ، ومررت بأولى العلم ، كما تقول : جاعى حاملوا
 العلم ، ورأيت حاملى العلم ، ومررت بحاملى العلم ، قال الله تعالى (٤) :
 « وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ » . وقال (٥) : « وَاتَّقُونِ يَا أُولَى الْأَلْبَابِ » ، ومفردُهُ
 من جهة المعنى " نو " الذى بمعنى صاحب ، فهو مرادفٌ لنووا ، إذا قلت :
 نوو العلم ، إلا أن نووا جمعٌ حقيقةً ، فلذلك لم يذكره فى الملحقات بالجمع ،
 وأما "عالمون" فهو عند الناظم على ما ظهر منه اسمُ جمعٍ ، وليس بجمع

(١) سورة المائدة : آية : ٨٩ .

(٢) مسند الإمام أحمد : ١٢٧/٣ .

(٣) ديوان رؤبة : ١٠٤ ، والبيت فى مجالس ثعلب : ٢٧٥ ، ومجالس العلماء للزجاجي :

٢٧٧ ، والمحاسب : ١٥٤/٢ ، وسر صناعة الأعراب : ٢٣/١ .

(٤) سورة آل عمران : آية : ١٨ .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٩٧ .

عالم وعلى مقتضى هذا الظاهر نص في " شرح التسهيل " فقال (١) :
 وأما "عالمون" فاسم جمع مخصوص بمن يعقل قال : وليس جمع
 عالم ؛ لأن العالم عام ، والعالمين خاص ، وليس ذلك شأن الجموع (٢)
 ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب ؛ لأن العرب يع
 الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين وما قاله بناء منه على أنه
 خاص (٣) بمن يعقل ، كما ذكر ، وفيه اختلاف ، وقد ذهب كثير من
 العلماء وأهل اللغة إلى أنه جمع عالم / على حقيقة الجمعية ، لكنهم / ٨٣
 اختلفوا في تفسير العوالم التي جمعت هذا الجمع . فمنهم من ذهب إلى
 أنها أصناف الخلق ما عقل منها وما لم يعقل ، وهذا ظاهر كلام
 الجوهري (٤) ورأى أبى الحسن ومنهم من ذهب إلى أنها أصناف
 العقلاء وهم الإنس والجن والملائكة ، وهو رأى أبى عبيد . ومنهم من
 ذهب إلى غير ذلك مما لا يحتاج إلى ذكره ، فالأول صحيح في القياس
 من باب التغليب ، كما تقول في رجل سابق وفرسين سابقين سابقون .
 والثاني كذلك أيضاً صحيح وليس مفردّه إذ ذاك أعم منه ، بل هو
 بالعكس ، فقد خالف العرب مع الأعراب ، وصار كعالم مع عالمون ،
 ولكن لا يخرج عن كونه جارياً مجرى الجمع . وليس بجمع حقيقة ، لعدم
 استيفاء شروطه ، إذ قد فاتته شرطان :

أحدهما : أنه ليس بعلم ، ومن شروط الجامد أن يكون علماً .

(١) شرح التسهيل : ٨٨/١ .

(٢) في الأصل ، و (أ) وليس ذلك بجمع من شأن الجموع وما أثبتته من (س) و(ف) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) الصحاح : ١٩٦١/٥ (علم) .

والثانى : أنه^(١) ليس بعقل ؛ لأن لفظ " عالم " عبارة عن الصنف والصنف من جهة ما هو صنف ليس مما يوصف بالعقل ، وإن كانت مفرداته توصف به ، وقد حكى هو هذا القول الثانى ، وأنه جُمِعَ هذا الجمع لتقوم جمعيته مقام ذكره ، موصوفاً بما يدلُّ على عقله ، ثم رده بأن هذا لو كان جائزاً فى عالم لكان جائزاً فى غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما يعقل وما لا يعقل ، فكنت تقول فى جمع شئ ، إذا أردت به جميع من يعقل شيئون ، وفى امتناع ذلك دليل على فساد ما أفضى إليه .

وأما " عليون " فهو الاسم لأعلى الجنة ، جعلنا الله من أهلها^(٢) بمنه وكرمه^(٣) فهو مفرد جار مجرى الجمع ، كصريفين وصفين ونصيبين . قال الله تعالى^(٤) : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيَيْنَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُونَ ﴾ وكأنه فى الأصل جمع على على فعيل ، ثم سُمى به أعلى الجنة ، وذكر الغزنوى عن يونس أن واحداً عليين على على وعليّة ، والعلية : الغرّة . وقول الناظم (عليونا) هو على حذف العاطف ، أى : وعليون .

وأما " أرضون " فخلّوه من شروط الجمع أيضاً ظاهراً ؛ لأنه جمع أرض وأرض اسم جامد مؤنث لما لا يعقل ، إلا أنه جُمِعَ هذا الجمع لأنه ربما^(٤) يورد فى مقام التعجب والاستعظام . ألا ترى إلى قولهم : لقيت منه البرحّين

(١) ساقط من الأصل .

(٢-٣) ساقط من (١) .

(٣) سورة المطففين : آية : ١٨ .

(٤) فى (١) مما .

وَالْفِتْكَرِينَ ، وَهِيَ الشَّدَانِدُ وَالذَّوَاهِي ، وَبِذَلِكَ عَلَّلَ الْفَرَاءُ (١) عَلَيَيْنِ ،
وَقَوْلُ الْعَرَبِ : أَطْعَمْنَا مَرْقَةَ مَرْقَيْنِ ، بِهَذَا عَلَّلَ الْمُؤَلِّفُ وَأَنْشَدَ عَلَى
وُجُوهِهِ فِي أَرْضٍ فِي مَقَامِ الْاسْتِعْظَامِ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٢) :

لَقَدْ ضَجَّتْ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَنُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مِنْبَرٍ
وَأَنْشَدَ بَيْتاً آخَرَ لَمْ أَقِيْدْهُ (٣). وَقَوْلُهُ : " شَذُّ " خَيْرُ قَوْلِهِ : (وَالْأَهْلُونَ)
وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، أَيْ : أَنَّ هَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ شَاذٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، فَبَابِهِ الْحِفْظُ
. ثُمَّ قَالَ : (وَالسَّنُونُ وَيَابُ) يَعْنِي أَنَّهُ شَذُّ أَيْضاً كَشَنُودٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
الْأَلْفَاظِ ، فَهُوَ مُبْتَدَأٌ مُحْذَوْفُ الْخَبَرِ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو (٤) .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ فَصَلَ السَّنِينَ وَيَابَهُ عَمَّا تَقَدَّمَ وَكَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ / ٨٤/
يَقُولَ : وَأَرْضُونَ وَالسَّنُونُ وَيَابَهُ شَذُّ ، هَذَا كَانَ يَكُونُ وَجْهَ الْكَلَامِ فَلَمْ عَدَلَ
عَنْهُ .

فَالْجَوَابُ : أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا عَدَلَ إِلَى فَصْلِ السَّنِينَ وَيَابِهِ عَمَّا قَبْلَهُ ،
وَأِنْ كَانَ الْجَمِيعُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ بِحُكْمِ
يُذَكَّرُ فِيهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ ...) إِلَى آخِرِهِ ،
فَلَأَجَلَ هَذَا فَصَلَّهُ لِيَتَّعِينَ إِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْدُ وَأَحَالَ عَلَيْهِ وَإِشَارَتِهِ

(١) عبارة الفراء في معاني القرآن : ٢٤٧/٣ هكذا : وسمعت بعض العرب يقول : أطعمنا
مرقة مرقين ، يريد : لالحم إذا طبخت بمرق .

(٢) البيت لكعب بن معدان الأشترى ، ولا يوجد في مجموع شعره الذي جمعه الدكتور نوري
حمودي القيسى ، وهو في المحتسب : ١١٨/١ ، وشرح التسهيل : ٨٩/١ ،
والتصريح : ١٢/١ ، ٧٣ ، وفيه : " من بنى هذا " .

(٣) هو قول الشاعر :

وَأَيَّةُ بَلَدَةٍ لَا أَتِينَا مِنْ الْأَرْضِينَ تَطْمَهُ نَزَارِ

(٤) ساقط من (١) .

بقول: (والسنونا وياباً) إلى ما حذفت لامه فجعلت هاء التانيث فيه عوضاً مما حذف منه نحو : سنة وبيرة وقلة وظبة ورثة وثبة ، فإنهم قالوا فيها على جهة الشذوذ ، سينون ويرون وقلون وظبون وريون وثبون ، وفي القرآن الكريم (١) ﴿ فِي بَضْعٍ سَيْنِينَ ﴾ ، وأنشد أبو زيد (٢) :

فَغِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْظُ مِنْهُمْ قُلُوبًا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرَيْنَا
وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو (٣) :

نَحْنُ هَبَطْنَا بَطْنًا وَالْغَيْنَا وَالْخَيْلُ تَعْدُو عُصْبًا ثُبَيْنَا
وَقَالَ الْكُمَيْتُ (٤) :

يَرَى الرَّأُوْدَنَ بِالشُّفَرَاتِ مِنْهَا كَنَارِ أَبِي حَبَابٍ وَالظُّبَيْنَا
وَقَالَ كَعْبُ (٥) :

تَعَاوَزَ أَيْمَانُهُمْ بَيْنَهُمْ كُؤُوسَ الْمَنَآيَا بِحَدِّ الظُّبَيْنَا

(١) سورة الروم : آية : ٤ .

(٢) النوار : ١٩ ، أنشدها للأسود بن يعفر ، وهو شاعر جاهلي من نهشل بن درام بن مالك بن حنظلة بن تميم . أخباره في الأغاني ١٥/١٣ . والخزانة ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، والأبيات في مجموع شعره : ٣٠٩ ، ٣١٠ (الصبح المنير) وفي ديوانه ، وأمالى ابن الشجري : ٦٥/٢ ، واللسان : (رأى) .

(٣) في (أ) أبو عمر فله الزاهد ، وأما أبو عمرو فهو إما أبو عمرو الشيباني ، أو أبو عمرو بن العلاء . والثاني هو الغالب عند الإطلاق . والبيت للأظب العجلي في معجم البلدان : ٣٥٥/٥ ، قال والغين : اسم وادٍ ، قال الأظب العجلي .. وأنشد الأول ولم يردا في مجموع شعره الذي نشره الدكتور نوري حمودي القيسي ضمن شعراء أمويين : ١٢٣ - ١٩٠ .

(٤) هو ابن زيد الأسدي ديوانه : ١٢٦ .

وهو أيضاً في أمالى ابن الشجري : ٥٨/٢ ، والعيني : ٣٦١/٤

(٥) هو كعب بن مالك الأنصاري ، والبيت في ديوانه : ٢٧٦ ، وشرح السيرافي : ٤ / ١٨٣ .

وقال عدى بن زيد^(١) :

عَنْ مَبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ — نُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُؤْدُ

فَسَنَّةٌ : أصلُ لَامِهِ الواو لقولهم : سَنَوَات ، أو الهاء لقولهم : سَانَهُتْ ، وقُلة من الواو كذلك لقولهم : قَلَوْتُ ، وهى عُودَان يَلْعَبُ بِهِمَا الصَّبِيَانُ ، وَبُرَّةٌ من الواو أيضاً ، وهى حَلَقَةٌ من صُفْرِ تُجَعَلُ فى أَنْفِ الْبَعِيرِ .
قال أبو على : أصلُهَا بَرَوَةٌ ؛ لأنها جُمِعت على بُرَى ، ككَرِيَةٍ وَقُرَى . وظُبَّةُ السَّيْفِ حَدُّهُ ، وهى من الواو ، وَرِيَّةٌ أصلُهَا الْيَاءُ ؛ لقولهم : رَأَيْتُهُ إِذَا أَصَبَتْ رِيَّتَهُ ، فهذا الباب كُلُّهُ على غَيْرِ قِيَاسٍ ، بل إِنَّمَا مَجْرَاهُ مَجْرَى التَّكْسِيرِ ، ولذلك غَيَّرَتْ أَوَائِلُ الْمَفْرَدَاتِ فى الْجَمْعِ فَقَالُوا : فى قُلَّةٍ قِلَوْنَ ، وهى ثُبَّةٌ ثَبَوْنَ ، وفى سَنَةٍ سِنَوْنَ ، والهاءُ فيها كُلُّهَا عَوْضٌ من الْمَحْذُوفِ ، ولما كانت تُحْذَفُ فى الْجَمْعِ أَتَوْا بهذا الْجَمْعِ الْمَخْصُوصِ عَوْضاً من^(٢) ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ ، فإِذَا تَقَرَّرَ هذا ورد على كَلَامِ النَّاظِمِ سُوءُ الْإِنْ :

أحدهما : أَنَّ هذا النَّوعَ الَّذِى فَصَلَهُ مِمَّا قَبْلَهُ ، وهو بابٌ " سَنِينَ " كان حَقُّهُ أَنْ يَنْكُرَ مَعَهُ " أَرْضُونَ " ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فى التَّعْوِيضِ ، فَقَدْ قَالُوا فى أَرْضٍ ، إِنَّمَا جُمِعَ هذا الْجَمْعُ لِيَكُونَ عَوْضاً مِمَّا كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَلْحَقَهُ فَلَمْ يَلْحَقْهُ^(٣) ، لِأَنَّ الْأَرْضَ مُؤَنَّثَةٌ وَحَقُّ الْمُؤَنَّثِ أَنْ تَلْحَقَهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، فَلَمَّا لَمْ تَلْحَقْهُ ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ فى الْأَصْلِ لِحَاقِهَا عَوْضُوا مِنْهَا هذا الْجَمْعَ فَسَاوَى

(١) ديوان عدى بن زيد : ١٢٧

والبيت فى رسالة الغفران : ١٩٧ ، والمنصف : ٢٢٨/١ ، والمعز فى الكتاب : ٣٦٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٤٢٥/٢ ، والمقتضب : ١١٢/١ ، واللسان (لمع) .

(٢) فى هامش الأصل (عن) قراءة نسخة أخرى .

(٣) فى (١) .

بذلك باب " سنين " من حيث كان حقّه في الأصل أن يستعمل تاماً ،
فلما ^(١) لم يُستعمل كذلك جعلوا له هذا الجَمْع عوضاً مما فاتّه من
ذلك ، وإذا ثَبَتَ هذا فإِخراجُه لأرضين عن باب " سنين " المَفْصُول
غَيْرُ سَدِيدٍ فِي بَادِي الرَّأْي .

والثَّانِي : أَنَّهُ جَعَلَ باب " سنين " من الشَّاذِّ فِي هذا الاستعمال ،
إِذْ عطفه على ما بَيَّنَّ أَنَّهُ شاذٌّ كما تَقَدَّمَ فِي التَّفْسِيرِ ، وليس من الشَّاذِّ .
أَلَا تَرَى أَنَّ طَائِفَةً مِنَ النُّحَوِيِّينَ يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ فِيهِ حَسَبَ مَا يَأْتِي
إِثْرَ هَذَا بِحَوْلِ اللَّهِ . وَلَا يُقَالُ بِذَلِكَ /إِلَّا فِيمَا كَثُرَ مِثْلُهُ فِي الاستعمال ٨٥/
، وعلى هذا نَصُّ

فِي " التَّسْهِيلِ " ^(٢) حَيْثُ قَالَ : وَشَاعَ هَذَا الاستعمال فِيمَا لَمْ يَكْسُرْ مِنَ
المَعْوُضِ مِنْ لَامِهِ هَاءُ التَّائِيثِ فَعَدَّهُ مِنَ الشَّائِعِ الْمُسْتَمَرِّ لَا مِنَ الشَّاذِّ ،
وَهُوَ هُنَا قَدْ عُدَّ مِنَ الشَّاذِّ ، كَمَا تَرَى ، فَلَا بُدَّ مِنْ صِحَّةِ أَحَدٍ كَلَامِيهِ
وَعَدَمِ صِحَّةِ الْآخَرِ ، لَكِنْ مَا قَالَهُ فِي " التَّسْهِيلِ " صَحِيحٌ جَارٍ عَلَى مَا
ذَكَرَهُ غَيْرُهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، فَثَبَّتَ أَنَّ مَا قَالَهُ هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ .

وَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّ مَا قِيلَ : فِي أَرْضَيْنِ ، مِنَ الْعِلَّةِ لَمْ يَعتَبَرِهَا
الْمُؤَلِّفُ ، وَإِنَّمَا اعتَبَرَ فِيهِ مَعْنَى الاستِعْظَامِ كَمَا مَرَّ ، فَهُوَ عِنْدَهُ
كَعَلِيَّيْنِ لَأَكْسَيْنَيْنِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزِمَهُ اعْتِرَاضٌ ، إِذْ لَيْسَ قَائِلًا
بِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ فِي أَرْضٍ عَوْضٌ مِنَ الْهَاءِ الْمَحْذُوفَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ تَوْهَمِيٌّ لَا
يَبْنَى عَلَيْهِ وَلَا يُرْجَعُ فِي قِيَاسٍ إِلَيْهِ .

(١) فِي (١) ظَم .

(٢) التَّسْهِيلُ : ١٤ .

والجواب عن الثاني أن يُقال : يَحْتَمِلُ أن يكون مراد الناظم أن باب " سنين " شاذ أيضاً حسب ما تقدم ، غير أن شنوذه على غير جهة شنوذٍ ما تقدم فإن القاعدة الأصولية أن الشاذ على ثلاثة أضرب : شاذ في القياس والاستعمال معاً ، وهذا هو الذي لا يوجد إلا في الشعر ، أو في (١) قليل من الكلام

ومثله ابن جنى بتصحيح عين (٢) مفعول مما عينه وأو نحو : فرس مَقوود ورجل مَعوودٌ ، وما ذكره الناظم من أهلين وأولى وعالمين وأخواتها هو من هذا الضرب ، إذ ليس بشائع ، وإنما هو قليلٌ وشاذٌ في القياس دون الاستعمال وهو الذي يوجد كثيراً في الكلام ، ولكنه مع ذلك غير مقيس ، ومثله ابن جنى بتصحيح عين (٣) أفعل واستفعل في مثل : أخوص الرمث ، وأغيلت المرأة واستحوذ فلان على البلد ، واستصوبت الأمر ، فمثل هذا شائع في الكلام إلا أنه لم يبلغ مبلغ القياس ، وما ذكرت من باب " سنين " من هذا القبيل عنده ، إذ هو مع (٤) شياعه لم يبلغ مبلغ القياس ، فلم يخرج عن باب الشنوذ ، فإذا لادرَك عليه في اطلاق لفظ الشنوذ على القسمين لصحة الإطلاق .

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) غير .

(٤) في الأصل موضع .

وشاذُّ بعكس هذا الثَّانِي كماضِي يَذَرُ وَيَدَعُ ونحوه من مسائلِ باب الاستِغناء و (١) لا حاجة بنا إلى هذا الضَّرْب ، والحاصلُ أن كلامَه هنا وفي "التَّسهيل " صَحِيحٌ ، وقد يَحْتَمِلُ أن يكونَ مرادُ الناظِم أن باب سنين أُجْرِي أيضًا مُجْرَى الجَمْع السَّالِم في الإعرابِ هكذا على الجُمْلَة ، من غيرِ تَعَرُّض لكونه شاذًّا أو غيرَ شاذٍ بل يَقْدَرُ خبرُ المبتدأ الذي هو " والسُّنُون وبابه " كأنَّه قال : والسُّنُون وبابه كذلك ، أو مثل ما مرَّ ، يعنى في الإعراب ، أو ملحق بالجمع ، كما قالَ في باب عشرين أَنَّهُ ألحق به ودلَّ على هذا المقدَّر الكلام قبله ، فيكون قد أتى بثلاثة أنواعٍ مما أُجْرِي (٢) مُجْرَى الجَمْع ، وليس به .

أحدها : أسماء الأعدادِ كعشرين .

والثاني : بابُ سنين .

والثالث : ألفاظٌ شذَّت لا ضابطَ لها .

وإنما أحرَّ باب " سنين " لما تقدَّم ، ولا يَبْقَى بعد هذا في كلامِه إشكالٌ ، والله أعلم .

ثم قالَ : " ومثل حينٍ قد يَرِدُ ذا البابُ " مثلُ " منصوبٌ على الحالِ من " ذا " ويريدُ أن هذا الباب الذي أشار إليه بقوله : " والسُّنُون وبابه " قد يَرِدُ عن العربِ مثل حينٍ ، أى / فى جعل الإعرابِ على النُّون ، فتعاملُ ٨٦/ النُّون فيه معاملتها فى حينٍ ، كأنَّها من أصل الكلمة ويُجْرَى الإعراب عليها ، بالرفع والنَّصب والجَرُّ بالحركاتِ ، ويتَّبِعها التَّنوين ، لكن بشرطِ نَبِّه عليه التَّمثيل بحينٍ ، وهو أن يكونَ قبلَ النُّون الياء ، كما كان

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) جَرى .

ذلك في لفظ " حين " . قال في " شرح التسهيل " (١) : وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو ؛ لأنها أخف عليهم ؛ ولأن باب الياء في مثل هذا كغسلين أوسع من باب الواو كالسَّيْلَجُون ولأن الواو كانت إعراباً صريحاً إذ لم يشترك فيها شيئان فلو لزممت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين ، وليست الياء كذلك ، إذ لم ينفرد بها شيء واحد لوجودها علماً للنصب والجر ، فعلى هذا تقول : في " سنين " على ما قرر الناظم : أتت عليه سنين حسنة " وإن سنيئاً يطاع الله فيها لسنين " وفي سنيك كثرة ، ولا تسقط النون للإضافة ، بل حكمها حكم حين على الإطلاق ومما جاء في ذلك في السماع قول الشاعر - أنشدَه السيرافي - (٢) :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ لَعِينَ بِنَا شَيْباً وَشَيْبِنَا مُرْدَاً

وقول الآخر - وهو كثير عزة - (٣) :

حَرَامٌ عَلَى الدَّهْرِ نَشْرُ أَمَانَةٍ لِذَاتِ هَوًى عِنْدِي وَإِنْ طَالَ حِينُهَا
طَوَالَ اللَّيَالِي مَا بَقِيَتْ وَمَا مَضَى شُهُورٌ وَأَيَّامٌ لَهَا وَسَنِينُهَا (٤)
حَيَاتِي مَا غُنَّتْ حَمَامَةٌ أَيْكَةٍ وَمَا طَاوَعَتْ يُسْرَى يَدَيَّ يَمِينُهَا

(١) شرح التسهيل : ٩٢/١ .

(٢) شرح السيرافي : ٢٦/٥ ، والرواية فيه " دارني " ، وهو للصمة بن عبدالله القشيري ، شاعر أموي ، أخبره في الأغاني ، ١/٦ ، فما بعدها (دار الكتب) والبيت من أبيات أوردها الهجري في التعليقات والنوادر : ٤٨ بروايته " دعوني " ، والشاهد في معاني القرآن للفسراء : ٩/٢ ، ومجالس ثعلب : ١٧٧ ، ٢٢ ، وكتاب الشعر لأبي علي : ٤٤ (برلين) ، وأمالى ابن الشجري : ٥٢/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢٠ ، والخزانة ٤١١/٣ .

(٣) لم أجدها في ديوانه .

(٤) ساقط من (١) .

وَأُنْشِدَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْبَيْتَ هَكَذَا :

أَرَى مَرَّ السَّنِينَ أَخَذَنِي مَنَى كَمَا أَخَذَ السَّرَّارُ مِنَ الْهَلَالِ^(١)

وحكى أيضاً فى جمع مائة مئين ، ومنه قولُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ - رضى الله عنه -^(٢) :

وَذَلِكَ بَأْنُ الْفَكَمِ قَلِيلٌ بِوَاحِدِنَا أَجَلٌ أَيْضاً وَمِئْنٌ

أراد : ومئين ، فحذف الهمزة ، ومثل هذا فَعْلٌ بِقَلَّةٍ ، أنشد السِّيرافى^(٣)

مِثْلُ الْمَقَالِي ضُرِبَتْ قَلِيلُهَا^(٤)

وفى البُرَّةِ أَيْضاً^(٥) :

إِلَى بُرَيْنِ الصُّفْرِ الْمَلُوءَاتِ

(١) البيت لجريز من ديوانه : ٤٦ هـ من قصيدة أولها :

لقد نادى أميرك باحتمال وصدع نية آلنيس الجلال
أمن طرب نظرت غداة رفيعي لتتظر أين وجة بالجمال

ويروى بيت الشاهد هكذا " رأت مر السنين " .

(٢) ديوان حسان : ١٤٣/١ من قصيدة قالها فى هجاء أبى قيس بن الأسلت الأوسى أولها :

ألا أبلغ أبا قيس رسولاً إذا ألقى لها سمعا تبين
نسيت الجسر يوم أبى عقيل وعندك من وقائعنا يقين

ودرواية الديوان :

" وذلك أن لواحدنا "

(٣) لم أمتد إلى مكانه فى شرح الكتاب .

(٤) فى هامش الأصل قليلاً قراءة نسخة أخرى .

(٥) معانى الفراء : ٩٢/٢ .

وَقَدْ فَعَلَ هَذَا بَيْنَيْنِ . أَتَشَدَّ السَّيْرَ فِي (١) :

وَلِنْ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلِيًّا أَبُ بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنَيْنُ

كَمَا جَمَعَ مَا فِيهِ الْهَاءُ جَمَعَ سَنَةً ، وَإِنْ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ . وَقَوْلُهُ :
(وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ) مَرَجَعَ الضَّمِيرُ يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْحُكْمِ الَّذِي قَرَّرَهُ بقوله : (وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا
الْبَابِ) وَيَعْنِي أَنَّ هَذَا الْإِعْرَابَ يَطْرُدُ عِنْدَ قَوْمٍ فِي سَنَيْنِ وَيَابَهُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ
الْلَّامُ وَعَوَّضَ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَالْقَوْمُ هَا هُنَا عِنْدَهُ الْعَرَبُ لَا النُّحَوِيُونَ . قَالَ (٢)
فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " : مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَشْبَهُ سَنِينَ وَنَحْوَهُ بِفَسْلَيْنِ ، فَيُلْزِمُهُ
الْيَاءُ وَيَعْرِبُهُ بِالْحَرَكَاتِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : وَإِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا النُّوعُ بِهَذِهِ
الْمُعَامَلَةِ لِأَنَّهُ أُعْرِبَ إِعْرَابَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ ، وَكَانَ اللَّائِقُ بِهِ إِعْرَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ
لِخُلُوقِ وَاحِدَةٍ مِنْ شُرُوطِ جَمْعِ التَّصْحِيحِ ، وَلِعَدَمِ سَلَامَةِ نِظْمِهِ ، وَكَانَ جَدِيرًا بِأَنْ
يُجْرَى مُجْرَى صِنَوَانٍ وَقِنَوَانٍ ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَهُ مُسْتَحَقًّا وَلَمْ يَأْخُذْهُ نَبْهُ عَلَيْهِ
بِهَذِهِ الْمُعَامَلَةِ وَكَانَ بِهَا مُخْتَصًّا قَالَ : وَلَوْ عُوْمِلَ بِهَذِهِ الْمُعَامَلَةُ نَحْوُ : رَقِينِ ،

(١) البيت لسعيد بن قيس الهمداني من قصيدة قالها لما قتل عمر بن الحصين السكوني ورجلا من ذى
رعين من اليمن وكانا أثيرين عند معاوية رضى الله عنه قتلها دفاعا عن علي بن أبي طالب رضى
الله عنه فقال القصيدة التي منها البيت وأولها

لقد فجعت بفارسها رعين كما فجعت بفارسها سكون

ومنها :

ألا يا عمرو عمرو بنى حصين وكل فتى سنديركه المنون
أرجو أن تنال أمام صدق أبأ حسن ونا ما لا يكون

ورواية البيت في القصيدة هكذا :

ألم تر أن والينا عليا أب بر ونحن له بنون

والقصيدة في الخزانة : ١١٩/٣ ، والشاهد في : ضرائر الشعر : ٢١٩ وشرح التسهيل :
٩٢/١ ، والعيني : ١٥٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٩٢/١ .

يعنى مما حذفته فائزُهُ لا لامه لجازَ وكان قياساً وإن لم يَرِدْ به سَمَاعٌ . ثم
نَكَرَ أَنَّهُ لو عُوْمِلَ بهذه^(١) المعاملة عشرون وأخواته لكان حَسَنًا ؛ لأنَّها
(ليست) ^(٢) جُمُوعاً . فكان لَهَا حَقٌّ فى الإعرابِ بالحركاتِ /كسنيين، وحُمِلَ / ٨٧
ذلك الأربعين فى بَيْتٍ سُحِيمٍ^(٣) :

وَمَاذَا يَدْرِى الشُّعْرَاءُ مِنِّى وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

قال^(٤) : ويمكنُ أن يكونَ كَسْرُهُ ضَرْورة . ثم قال^(٥) : وإذا جازَ لهم
الانقياد إلى التشبيه اللفظى فى الخروج عن أصلٍ إلى فَرَعٍ ، فالانقيادُ
إليه فى الخروج عن فَرَعٍ إلى أصلٍ أحقُّ بالجوازِ ، وذلك أنهم قالوا فى
نحو : يَاسْمِينِ وَشَيَاطِينِ ، يَاسْمُونِ وَشَيَاطُونِ ، فأعربوهما إعرابَ جمعِ
التَّصْحِيحِ تشبيهاً للآخر بالآخر ، وإن كان نون بعضها أصلياً ، مع أن
هذا الإعرابَ فَرَعٌ ، والإعرابُ بالحركات أصلٌ ، فكان تشبيهه بابِ سِنِينَ
وظُلُمِينَ ببابِ قَرِينٍ ومُبِينٍ أنسبَ وأقربَ .

(١) فى (١) هذه .

(٢) فى الأصل لو كانت ، وما أثبتته يوافقه نص شرح التسهيل .

(٣) هو سحيم بن وثيل الرياحى .

وقد أورد ابن مالك فى شرح التسهيل : ٩٣/٨ قبل الشاهد بيتين ليدل على أن القوافى
مجرورة فقال : ويمكن أن يكون هذا معتبراً فى ' الأربعين ' من قول جرير :

عَرِينٌ مِنْ عَرِينَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِثْتُ إِلَى عَرِينَةٍ مِنْ عَرِينِ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى أَبِيهِ وَأَنكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ
وَمَاذَا يَدْرِى الشُّعْرَاءُ مِنِّى وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والبيت الذى أورده المؤلف (الشاطبى) هو لسحيم بن وثيل الرياحى من قصيدة له فى
الأصمعيات : ١٩ وأوردها البغدادى فى خزانة الأدب : ٤١٤/٣ ، والبيتان الأول والثانى
لجرير فى ديوانه : ٥٧٧ ، ولزيد من الفائدة عن الشاهد يُرجع إلى : المقتضب ٣٣٢/٢ ،
وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٥ ، ١٢ ، والعينى : ١٩١/٨ .

(٤) شرح التسهيل : ٩٣/٨ .

(٥) ساقط من (١) .

فإذاً يكون معنى كلام الناظم هذا الإعراب بالحركات على حدّ إعراب
"حين" يطرّد عند ناسٍ من العرب في كلّ ما كان من باب "سنين".

والثاني : أن يكون الضمير عائداً على إعراب سنين وبابه ، بالواو رفعاً
وبالياء نصباً وجراً ، أى : وإلحاقه بالجمع الحقيقي في الإعراب يطرّد عند
قوم ، والقوم ها هنا النحويون وهم سيبويه ومتابعوه ، فإن القاعدة
عندهم : أن ما حذفت لامه من الثلاثي ، ولم يعوض منها ألف الوصل ، فإن
قياسه أن يُجمع بالالف والتاء ، وبالواو والنون ، وإذا جمع بالالف
والتاء لم يردّ المحذوف ، وإذا جمع بالواو والنون غيّر أوله إلى الكسر
إن لم يكن مكسوراً ، وهذا كلّ ما لم تُكسّرهُ العرب ، فإن كسرت لم يُجمع هذا
الجمع ، استغناء به عن هذا الجمع ، والتكسير في هذا النوع شاذّ نحو :
أمة وإماء وأم ، وشفة وشفاه ، وشاة وشياه ، وكان القياس في باب "سنين"
الجمع بالالف والتاء ، ليكون محذوفاً في الجمع ، كما كان في المفرد
محذوفاً ، ولما لم يمكنهم ذلك في التكسير للزوم ردّ المحذوف فيه ، جمعه
بالواو والنون ، وكسروا الأول ، فكان ذلك نوعاً من التكسير ، وقد لا يكسرون
وهو قليل ، وقد يكون الكسر في النية ، إذا كان أول المفرد مكسوراً ، ولما
صحّ أن القياس عدم ردّ المحذوف كان التكسير فيه شاذّاً ، وكان رده في
الجمع بالالف والتاء قليلاً كذلك ، ودلّ على قياس الجمع بالواو والنون في هذا
عند سيبويه قوله - في باب جمع الرجال والنساء -^(١) : ولو سمّيت رجلاً برية
في لغة من خفف [*فقال : رية رجل ، فخففت ثم جمعت*] قلت : ريات وريون

(١) الكتاب : ٩٩/٢ .

فى لغةٍ من قال : سُنُون ، وقالَ أيضاً ^(١) : وإن جاء شىءٌ مثلُ بُرَّةٍ لم
تَجْمعه العربُ ، ثم قستَ أَلَحَقَتِ التَّاءُ والواوُ والنُّونُ ؛ لأنَّ الأكثرَ مما
فيه هاءُ ^(٢) التَّائِيثِ من الأسماءِ التى على حَرَفَيْنِ ، جُمِعَ بالتَّاءِ والواوِ
والنونِ ولم يكسَّرَ على الأصلِ . فهذا قياسُ نحوىٌ فيما اجتمعت فيه أربعةُ
الشُّرُوطِ . وهى أن يكون محذوفُ اللَّامِ ، والألفُ ^(٣) يعوِّضُ منها ألفُ
الوصلِ ، والآ تكون العربُ قد سُمِعَ منها تَكْسِيرُهُ ، وأن يكون مؤنَّثاً
بالهاءِ ، وهذه الشُّرُوطُ موجودةٌ فى تمثيله بسنِّينِ ، فإن مفردة سنة ،
وهو محذوفُ اللَّامِ ، غيرُ لاحقٍ له ألفُ الوصلِ ، ولا سُمِعَ له جَمْعُ
تَكْسِيرٍ ، وهو مؤنَّثٌ / بالهاءِ ، فلا يلحقُ به ما لم يُحذفَ لامه وإن جُمِعَ هكذا ٨٨/
فشاذُّ نحو : حَرَّةٌ وحِرُونٌ وأَرْضٌ وأَرْضُونٌ وإِوزَةٌ وإِوزُونٌ ، وكذلك ما
لَحِقَتْهُ أَلْفُ الوصلِ ، لا يُجْمَعُ إلا شاذُّا نحو : بنونٌ فى ابنِ ، وكذلك
ما جُمِعَ تَكْسِيراً يشذُّ جمعه هكذا نحو : ظُبَّةٌ وظُبَّاءٌ وظُبُونٌ وبُرَّةٌ [وبُرَّى]
وبُرُونٌ ، وكذلك ما لم تكن فيه الهاءُ نحو : أَخٌ وأَبٌ . فقولهم : أَخُونٌ
شاذُّ ، وكذلك لا يلحقُ به على مقتضى الشُّرْطِ الأولِ ما حذفتِ فاوُهُ ، لأنَّ
جمعه عنده بالواوِ والنُّونِ قليلٌ نحو : رِقَّةٌ ورِقُونٌ ، وإِدَّةٌ ولِدُونٌ ، نَصٌّ
على ذلك فى " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " ^(٤) ثم إنَّ تمثيلَهُ بالجمعِ مكسورَ الفاءِ دلٌّ
على طَلَبِ هذا التَّغْيِيرِ فى المَجْمُوعِ جَمْعَ سنينِ ، إذ غيَّرَ من الفَتْحِ إلى
الكسْرِ فكذلك يَنْبَغِي أن يكونَ المَضْمُومُ الفاءِ كُتْبَةً . تقول : فيه ثُبُونٌ ،

(١) الكتاب : ١٠٠/٢ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى (١) ولا .

(٤) شرح التسهيل : ٩١/١ .

* مابين المعرفين ساقط من الأصل وهو فى نص كتاب سيبويه ٩٩/٢ .

وفى قلةِ قلوب .

فإن قلت : فإن المضموم الفاء فيه وجهان : الكسر ويقاؤه على حاله ومثاله يُعطى وجهاً واحداً وهو الكسر . قيل : نعم . وهو مراده هنا وإن أجاز فى " التسهيل " ^(١) الوجهين . فإن ظاهر كلام سيبويه أن البقاء على الضم قليل ، فلذلك لم ينبّه عليه ، وهو حسن .

فإن قيل قوله : (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ) إذا حملته على هذا التفسير الثانى اقتضى أن قوماً آخرين قائلون بعدم اطّراده ، فمن هؤلاء القوم ؟

فالجواب : أن ظاهر كلامه فى " التسهيل " القول بعدم الاطّراد ، ألا تراه قال : وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض من لاه هاء التانيث فلم يلتزم فيه القياس ، بل أخبر بشياعه فحسب ، فدلّ ذلك على أنه عنده غير مطّرد ، وأيضاً فإن الجزولى ^(٢) قال : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل عوضاً من نقص الكلمة لفظاً أو توهماً كسنين وأرضين وإوزين فهذا الكلام أيضاً ظاهر فى عدم القياس والاطّراد ، ولا يبعد أن يكون ثم مخالف غير من ذكر ، وبمثل هذا يخرج قصير الباع مثلى عن عهدة النقل ، وقد يمكن فى هذا الكلام وجه ثالث من التفسير ، وهو أن يكون شاملاً للتفسيرين معاً ومتضمناً للمسألتين ، ويكون المراد بقوم فى قوله : (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ) النحويين خاصة . أمّا فى التفسير الثانى فقد ظهر ، وأمّا فى الأول فقد نصّ السيرافى على أن كثيراً من النحويين أجازوا فى المنقوص الذى يجمع بالواو والنون أن يعرب فى النون وتلزم الياء قالوا : لأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ، ولو كان الذاهب موجوداً لكان الإعراب فيه كسائر المفردات ، فكذا

(١) التسهيل :

(٢) الجزولية : ٦ (الازهرية)

يكونُ ما قامَ مقامه ، وأنشدَ على ذلك الأبيات المُتَقَدِّمَةِ ، فإذا يكون الضمير عائداً على معنى ما ذَكَرَ من الحكيم كما قال رؤبة :

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّىعُ الْبَهَقِ

وَقَدْ تَقَدَّمَ (١) مِثْلُهُ .

* * *

ثُمَّ قَالَ (٢) :

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحَ وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

وَنُونٌ مَا ثَنَى وَالْمُلْحَقُ بِهِ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَاثْتَبَ

نُونٌ منصوبٌ بـ " افْتَحَ " وـ " ما " مجرورة الموضع عطفاً على مجموع وهي عبارة عما جرى مجرى الجمع مما تقدم /، وـ " به " متعلق بـ ٨٩/ " التحق " والضمير عائداً على مجموع ، وفاء " فافتح " فاء جواب شرط محذوف ، دل عليه تقديم معمول افتح ، والتقدير : مهما يكن من شيء فافتح نون مجموع وما التحق بالمجموع ، والتحق افتعل من قولهم : لَحِقْتُ فَلَاناً وَلَحِقْتُ بِهِ لِحَاقاً وَالْحَقُّهُ أَيْضاً ، ومنه في القنوت (٣) " إِنْ عَذَابَكَ (الْجِدِّ) بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ " أَيْ : لاحق ، ولحاق غير المجموع به هو كونه أعرب بإعرابه ، ويريد أن النون اللاحقة للمجموع وما جرى مجراه يلزم فتحها ، ولا يجوز فيها الضم مطلقاً ، ولا الكسر إلا قليلاً يحفظ ولا يقاس عليه ، وكان أصلها أن تكون ساكنة ، لأنها في مقابلة

(١) ص (١٨٣) .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة : ٣٠١/٢ ، وينظر : الزاهر لابن الأثير : ١٦٦/١ .

التَّنْوِينِ والتَّنْوِينُ سَاكِنٌ ، فكذلك كان الأصلُ في مقابله ، وأيضاً أصلُ البناءِ السُّكُونُ ، وإنَّما حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحَرَكَةُ فَتْحَةً ، لأنها أَخَفُّ من الضَّمَّةِ والكَسْرِ ، وأيضاً فَلَمَّا يلزِمُ في الضَّمِّ والكَسْرِ من تَوَالِي الأمثالِ . أمَّا الضَّمَّةُ فكان يلزم باجتماعها مع الواوِ اجتماعُ الأمثالِ ، وأمَّا الكَسْرَةُ فكذلك إذا اجتمعت مع الياء ، يلزم اجتماع الأمثالِ فاننقلوا إلى ما ليس فيه ذلك من الحركات وهي الفَتْحة ، وأيضاً فللْفَرَقِ بينها وبين نونِ التَّنْثِيَةِ .

وقوله : (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ) أراد به أن الذين كَسَرُوا هذه النُّونَ من العَرَبِ قَلِيلٌ ، وإنَّما ذكر قِلَّةَ النَّاطِقِينَ بالكسرِ مع أن قَصْدَهُ قِلَّةَ المنطوقِ به ، لأنه إذا قَلَّ مَنْ نَطَقَ بالكسرِ فقد قَلَّ الكَسْرُ في نَفْسِهِ ، فاستغنى بذكر السَّبَبِ وهو قِلَّةُ النَّاطِقِينَ ، عن ذكر المُسَبِّبِ وهو قِلَّةُ الكَسْرِ ، وأطلق لفظ القِلَّةِ ها هنا ومُراده به الشُّذُوذُ ، وغالبُ استعماله له^(١) مُراداً به ما جاء في الكلام قَلِيلاً ، لا على ما اِخْتَصَّ بالشُّعْر ، كما أن أصلَ استعماله للفظ الشُّذُوذِ أن يكونَ مراداً به الاختصاصُ بالشُّعْرِ كما تقدَّم ، لكن قد يَخْرُجُ عن هذا الأصلِ فيُطلق الشُّذُوذُ^(٢) على ما جاء في الكلام ، كما قال : في أَهْلِينَ ونحوه ، ويطلق لفظُ القِلَّةِ على الشَّاذِّ كهذا المَوْضِع ، اتساعاً واتكالاَ على فهم المقصود ومثالُ كسرِ نونِ المَجْمُوعِ حَقِيقَةُ قولِ الشَّاعِرِ وهو سُحَيْمُ بنِ

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

وَكَيْلٍ فِيمَا ذَكَرَهُ الْجَوَهْرَى ^(١) :

عَرِينٌ مِنْ عُرِينَةٍ لَيْسَ مِنْهَا بَرِئْتُ إِلَى عُرِينَةٍ مِنْ عَرِينٍ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُمَيْدٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ
وَقَالَ نُو الْإَصْبِعِ الْعَدَوَانِي ^(٢) :
إِنِّي أَبِي ذُو مَحَافِظَ _____ وَابْنُ أَبِي أَبِيٍّ مِنْ أَبِييْنِ
لَا يُخْرِجُ الْفَسْرُ مِنِّي غَيْرَ مَايِيهِ وَلَا أَلَيْنُ لِمَنْ لَا يَبْتَغِي لِيْنِي
ومثال ذلك فيما جرى مجراه قول سحيم ^(٣) :

(١) أنشد الجوهري البيت الأول في الصحاح : ٢١٦٢/٦ (عن) ونسبه إلى جرير والبيتان لجرير في ديوانه : ٥٧٧ .

قال البغدادى في الخزانة : ٣٩١/٣ والبيت آخر أبيات أربعة لجرير خاطب بها فضالة الرعى ، أوردها محمد بن حبيب في المناقضات ، وبيت سحيم هو :
* وقد جاوزت حد الأربعين *

فقط ، ولم أجد من نسبها إلى سحيم إلا ابن مالك في شرح لتسهيل : ٩٣/١ على أن ابن مالك نفسه أوردهما في شرح الكافية : ٢٠٠/١ ولم ينسبها والبيان في ضرائر الشعر : ٢١٩ ، والتصريح : ٧٩/١ . وينظر ما تقدم في ص ١٩٥ .

(٢) هو حريث بن محرث شاعر جاهلي من عدوان بن عمرو سمي ' نُو الْإَصْبِعِ ' لأن له أصبعاً زائدة .

أخبره في الشعر والشعراء : ٧٠٨/٢ ، والأغاني : ٧٩/٣ واللكل للبكري : ٢٧٩/١ .
والبيتان في ديوانه : ٩٣ ، ٩٥ من قصيدة أولها :

يا من لقلب شديد الهم محزون أَمِنْ تَذَكُّرٍ يَا أُمَّ هَارُونَ
أمس تذكرها من بعد ما سخطت والدر نو غلظة حيناً ونولسين
وهما غير متتالين في ديوانه .

(٣) بيتا سحيم في الأصمعيات : ٦ ، والكامل : ٣٠٤/١ ومجالس ثعلب : ٢١٣ وإصلاح المنطق : ١٥٦ وأغلبهم يورد البيت الأول منهما فقط .

وماذا يَدْرِي الشعراء مِنْى وقد جاوزت حد الأربعينِ
أخو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٍ أَشَدِّي وَنَجْدِنِي مَدَاوِدَةَ الشُّؤُونِ
وفى الحماسة^(١) :

أَقُولُ حِينَ أَرَى كَعْبًا وَلِحِيَّتَهُ لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي بَضْعِ وَسِيتِنِ
مِنَ السُّنَيْنِ تَمَلَّاهَا بَلَا حَسَبٍ وَلَا حَيَاءٍ وَلَا عَقْلٍ وَلَا دِينِ

وقوله : (وَنُونُ مَا تُنْنِي وَالْمَلْحَقُ بِهِ) إلى آخره ، يعنى أن نون
المُنْتَنِي من الأسماءِ حقيقةً وما ألحق به مما ليس بمثنى حقيقةً استعملوه
بعكس نون المَجْمُوعِ وما لَحِقَ به . أى : جَعَلُوا كَسَرَ النُّونِ منه واجباً
وقلُّ من / نَطَقَ بَفَتْحِهِ ، ومعنى العكس لُغَةً : ردُّ آخرِ الشئِ أوله ، ومنه / ٩٠
عكس الوليةً وهى الناقئة المتروكة عند قَبْرِ صاحبِها لِيُحْشَرَ عليها بزعمهم
كانوا يربطونها معكوسةً الرأسِ إلى مُؤَخَّرِها مما يلى صَدْرِها وَيَطْنِها
ويقال : مما يلى ظَهْرِها وَيَتْرُكُونَهَا هُنَاكَ ^(٢) حَتَّى تَمُوتَ جُوعاً وَعَطْشاً ،
وعلى هذا المَعْنَى جَاءَ فى اصطلاحِ أَهْلِ الْمَنْطِقِ ، فالعكس فى الْقَضِيَّةِ
عندهم هو تَصْيِيرُ مَوْضُوعِها مَحْمُولاً وَمَحْمُولِها مَوْضُوعاً ، على وجهِ
يصدق الكلام به ، فالعكس فى كلامِ النَّاسِ أَنْ تَقُولَ : فاكسر وقلُّ من
بفَتْحِهِ نطق ، وذلك راجعٌ إلى الكلامِ الأوَّلِ ، وهو قوله : (فَافْتَحْ وقلُّ مَنْ
بِكَسْرِهِ نَطَقُ) وهو المُنْعَكِسُ هُنَا ، وإنَّما حُرِّكَتْ ^(٣) النُّونُ هُنَا لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، وَخُصَّتْ بِالْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَمِثَالِ فَتَحِها قول

(١) الحماسة : ٤٩٣ (رواية الجواليقي) واللسان : (بضع) عن الحماسة لبعض العرب .

(٢) فى (١) هناك .

(٣) فى (١) حركة .

حميد بن ثور^(١) :

عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ
وَقَالَ الْآخَرُ^(٢) :

فَعَلَّتْهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَهُ شَهْرَيَّ رَيْعٍ وَجَمَادَيْنَهُ
وَأُنْشَدَ السَّيْرَافِيُّ وَغَيْرُهُ^(٣) :

أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا
وَيَرِدُ عَلَى النَّازِمِ سَوَّلَانٌ :

أحدهما : أنه عبّر هنا بالكسر في قوله : (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ)
والكسر إذا أُطلق في الاصطلاح المَعهودِ فالمرادُ به كسرُ البناءِ ، لا كسر
الإعرابِ ، وإذا كان كذلك أشكل هذا الإطلاق ؛ إذ لا دليل على كونه كسرَ
بناءٍ ، لاحتمال أن يكونَ كسرَ إعرابٍ ، بل ثمَّ ما يدلُّ على كونه كسرَ
إعرابٍ ، وهو أنه لم يأتِ جميع ما استشهد به على الكسرِ إلا مع تقدُّم عاملٍ
الجرُّ على ذِي النونِ كقوله : (مِنْ أَيْبَيْنِ) وقول الآخر :
* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعَيْنِ *

(١) هو حميد بن ثور بن عبد الله . من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، وقيل إنه أدرك الرسول - صلى
الله عليه وسلم - ورآه . وتوفى في خلافة عثمان بن عفان ، أخبره في الشعر والشعراء ،
٨٧ ، ومعجم الأدباء : ٨/١١ ، البيت في ديوانه : ٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٢٣/٢ ، وضرائر
الشعر لابن عصفور : ٢١٧ .

(٢) البيتان لامرأة من فقهاء ، وهما في ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن
يعيش : ١٤٢/٤ ، والخزانة : ٣٣٨/٣ .

(٣) البيتان لرجل من ضبة ، قال أبو زيد في النوار : ١٦٨ أنشدني المفضل لرجل من ضبة هلك منذ
أكثر من مائة سنة . وقد تنسب إلى رؤية ديوانه : ١٨٧ .
وهما في ضرائر الشعر : ١١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٧/٤ والخزانة : ٣٣٦/٣ .

وقول الآخر : (وَفِي بَضْعٍ وَسِتِّينَ) ولم يأت في حالة رفع ولا نصب ، فدل ذلك على أنه جارٍ على مُقتضى العامل ، وقد نص في " شَرْح التَّسْهِيل " (١) على جواز كونها كسرة إعراب وقد تَقَدَّمَ التَّنْبِيه على شيء منه ، وعلى القطع بهذا الاحتمال حمل الأخفش الأصغر (٢) والأعلم (٣) هذا النحو فقال الأخفش في بيت ذي الإصبع جعله بمنزلة الجمع المُكْسَر ، وجعل إعرابه في آخره ، كما يفعل في فتیان وغلماں فيقول : هؤلاء أبیینُ فاعلم ، ورأيتُ أبییناً فاعلم ومررت بأبیین فاعلم ، ونحو هذا ذكر الأعم في بيت الحماسة إلا أنه قال : وهو في الستين ونحوها من العقود أمثلُ منه في المسلمين ونحوه ؛ لأنه لفظٌ مُخْتَرَعٌ للعُقُودِ غيرُ جارٍ (٤) على واحد (٤) ، فهو أشبه بالوَاحِدِ الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ، وإذا ثَبَتَ هذا كانَ قطعُه بآئِه كَسْرُ بناءٍ مُعْتَرِضاً عَلَيْهِ .

وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ النُّحَوِيَّينَ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى مَا قَالَ الْأَخْفَشُ وَالْأَعْلَمُ ، بَلْ مِنْهُمْ

(١) شرح التسهيل : ٩٣/١ .

(٢) الأخفش : (١ - ٣١٥ هـ)

هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل سمع ثعلباً والمبرد وغيرهما ، أخبره في تاريخ بغداد : ٤٣٣/١٢ ، وإنباه الرواه : ٢٧٦/٢ ، ومعجم الأبناء : ٢٤٦/١٣ .

ورأى الأخفش هذا يظهر أنه في كتابه : " الاختيارين " إلا أن النص فقد يفقد الجزء الأول منه فالمطبوع الجزء الثاني فقط .

(٣) الأعم : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ)

هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي ، شارح أبيات سيبويه والحماسة وغيرهما ، أخبره في : معجم الأبناء : ٣٠٧/٧ ، وإنباه الرواه : ٥٩/٤ ، ونكت الهميان : ٣١٣ ، والنص في شرحه للحماسة .

(٤-٤) ساقط من (١) .

من ادعى أنه كَسَرُ التَّقَامِ السَّاكِنِينَ ، نصُّ ابنِ جُنَى في " التَّنْبِيهِ " (١)
على أن المَبْرَدَ قَالَ بِذَلِكَ في قولِ سَحِيم :

* ... حَدُّ الْأَرْبَعِينَ *

وَحَمَلَ عَلَيْهِ ابنُ جُنَى قولَ الْآخَرِ : (في بَضْعٍ وَسِتِّينَ) و (٢) ذكر
أنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ ضَرُورَةً ، ولذلك فَتَحَ نونَ " السَّنِينَ " في البيتِ / الثَّانِي / ٩١
على الْأَصْلِ كما ذكر الْأَعْلَمُ في مذهبِهِ أنْ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ وإلى هَذَا ذهب
المُؤَلِّفُ في " التَّسْهِيلِ " ، وإنْ أَمَكْنَ عِنْدَهُ الْوَجْهَ الْآخَرَ ، وَيُظْهِرُ هَذَا
الْمَذْهَبُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ ذَهَبَ
إِلَى رَأْيٍ مِنْ رَأَى كَسَرَ بِنَاءً .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَذْهَبِينَ فِي حَقِيقَةِ الْمَسْأَلَةِ لَا فَرْقَ
بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ ضَرُورَةٌ . فَإِنْ قُلْتَ : بَلْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ فِي
التَّفْرِيعِ عَلَيْهِمَا أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّهُ كَسَرُ بِنَاءٍ يَلْتَزِمُ أَنَّهُ إِنْ اضْطُرَّ إِلَى
الْكَسْرِ كَسَرَ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَامِلُ النُّصْبِ ؛ فَيَكْسِرُ النُّونَ فِي نَحْوِ : رَأَيْتُ
الزَّيْدِينَ ، وَجَاوَزْتُ الْأَرْبَعِينَ بِخِلَافِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ كَسَرُ إِعْرَابٍ ، إِذْ لَا يَتَأَتَّى
إِلَّا مَعَ عَامِلِ الْجَرِّ كَالشَّوَاهِدِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِفَرْقٍ فِي حَقِيقَةِ قَصْدِهِ ،
إِذْ كَلَامُهُ وَكَلَامُ غَيْرِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي تَوْجِيهِ شَيْءٍ مَسْمُوعٍ ، لَا فِي
الْقِيَاسِ عَلَيْهِ ، فَطَائِفَةٌ تَقُولُ : إِنَّهُ كَسَرُ إِعْرَابٍ ، وَأُخْرَى تَقُولُ : كَسَرُ
بِنَاءٍ ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْمَسْمُوعِ شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ

(١) " التَّنْبِيهِ " هُوَ الْمُسَمَّى شَرْحَ مُسْتَفْلِقِ الْحِمَاسَةِ ، وَإِعْرَابِ الْحِمَاسَةِ ، وَالنَّصُّ فِي
التَّنْبِيهِ : رِقَّة : ٩٩ .

(٢) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

إلى الفرقِ المذكور ، ويكون مُفِيداً حيثُ يُتَكَلَّمُ فى القِيَّاسِ على ذلك المَسْمُوعِ ، وذلك من بابِ (١) الضَّرَائِرِ الشَّعْرِيَّةِ ، وهو لم يَتَعَرَّضْ لذلك ولا غَيْرُهُ ، حين وجَّهوا المَسْمُوعَ ، فإذا لا فرقَ بين القولين فى هذا القَصْدِ . نَعَمْ يَبْقَى الاعتِذَارُ عن تَعْبِيرِهِ بالكسْرِ فى هذا الوجهِ وهو قَرِيبٌ ، إذ الكسْرُ المَطْلُوقُ يطلق على كسرِ الإعرابِ ، كما يُطْلَقُ على كسرِ البناءِ ، وهو على هذا الاطلاق أعم من كونه كسراً بِنَاءٍ ، أو كسراً إِعْرَابٍ ، فعَبَّرَ بِالْعِبَارَةِ الْعَامَّةِ تَحَامِيّاً أَنْ يَلْتَزِمَ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ ، أَوْ فَسْحاً لِمَجَالِ النَّظَرِ فى المَدْرَكَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالسُّؤَالُ الثَّانِي : أَنْ قَوْلَ النَّاطِمِ : (وَتَوْنُ مَا تُثْنَى وَالْمُلْحَقُ بِهِ بَعْكَسُ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ) يَقْتَضِي أَنْ الْفَتْحَ قَدْ سُمِعَ فِيمَا أُلْحِقَ بِالْمُثْنَى ، وَهُوَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ، كَمَا كَانَ مَسْمُوعاً فِيمَا لَحِقَ بِالْمَجْمُوعِ وَلَمْ يَحْكَ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ فى اثْنَيْنِ وَلَا اثْنَتَيْنِ ، وَلَا فِيمَا أَشْبَهَهُمَا فِيمَا أَعْلَمُ ، فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَخْصُ الْقَلِيلَ بِمَا تُثْنَى وَحْدَهُ .

وَالْجَوَابُ : أَنْ قَوْلَهُ : (وَتَوْنُ مَا تُثْنَى وَالْمُلْحَقُ بِهِ) شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا شَيْئَانِ وَإِنَّمَا يَعْنَى أَنْ كُلُّ مَا كَانَ مَرْفُوعاً بِالْأَلْفِ ، وَمَنْصُوباً وَمَجْرُوعاً بِالْيَاءِ ، فَإِنْ نَوْنَهُ قَدْ تَفْتَحَ فى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَلَا يَلْزَمُ فى الْفَتْحِ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً أَنْ يَأْتِى فى كُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ ، بَلْ فى أَىِّ قِسْمٍ أَتَى يَلْزَمُ وَجُودُهُ فى الْجُمْلَةِ ، كَمَا تَقْدُمُ فى الْاسْتِشْهَادِ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَتَوْنُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ) مَعْنَاهُ أَنْ كُلُّ مَرْفُوعٍ بِالْوَاوِ ، وَمَنْصُوبٍ وَمَجْرُوعٍ بِالْيَاءِ ، قَدْ تُكْسَرُ نَوْنُهُ قَلِيلاً ، فَالْبَابُ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْكُسْرُ قَدْ حَصَلَ فى الْمُلْحَقِ كَمَا تَقْدُمُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يُعَيِّنْهُ النَّاطِمُ مِنْ حَيْثُ قَالَ : (وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ) ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَاتَّفَقَ أَنْ وَجَدَ ذَلِكَ

(١) فى باب .. قِرَاءَةِ نَسْخَةِ أُخْرَى فى هَامِشِ الْأَصْلِ .

فى المُلْحَق وهذا حَسَنُ فى (١) الجَوَابِ فتدبره ، وبالله التوفيق .

وقوله : " فانتبه " معناه انتبه لتحقيق العكس وتنزيله على كلام العرب / ٩٢/

* * *

وَمَا يَتَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِى الْجَرِّ وَفِى النُّصْبِ مَعَا
كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبُلْ

هذا نوعٌ آخرٌ من أنواع النِّيابة ، وهو من (المَوَاضِع) (٢) التى تتوب فيها الحركات عن الحركات على غير (٣) ما تقدم ، وذلك موضعان : أحدهما : جمع المؤنث السالم وما جرى مجراه . والثانى : الاسم الذى لا ينصرف ، فأخذ أولاً فى ذكر جمع المؤنث السالم ، فبيّن أن ما جمع بالالف والتاء حكمه أن يكون فى الجرّ والنصب معاً مكسوراً ، على أن الكسرة هى العلامة فى النوعين فتقول : مررت بالهندات ، ورأيت الهندات . قال الله تعالى : (٤) ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ... ﴾ إلى آخر الآية . وأما الرفع فسكت عنه ، لأنه داخل له فى حكم الكليّة التى قدمها فى قوله (٥) (فارفع بضم ..) إلى آخره فلم يحتج هاهنا إلى ذكر ذلك ، لأنه إنما يذكر ما خالف تلك الكليّة ، وهنا يقال له : كان الأولى ألا تنكر الجرّ ؛ لأنه بالكسر وقد تقدم

(١) فى (١) من الجواب .

(٢) فى الأصل : " الأنواع " .

(٣) فى (ب) على الوجه ما تقدم .

(٤) سورة الأحزاب : آية : ٥٣ .

(٥) قراءة نسخة أخرى فى هامش الأصل .

الكلية وإنما يخالفها هذا النوع في النصب خاصة ، ووجه ما فعل من ذلك أنه لم يقصد الإخبار بحكم الجر ، بل قصد الإخبار بالمشاركة الحاصلة بين النصب والجر ، فكأنه أراد بيان حكم النصب ، وبيان كونه مشاركاً للجر ، كما شاركه في التثنية والجمع الذي على حدّها ، وقدم الجر في قوله : (يَكْسَرُ في الجر وفي النصب) لأنه الأحق بالكسرة كما تقدم ، وإنما كان النصب ما هنا تابعاً للجر في كونه بالكسرة ، لأنه نظير جمع المذكر السالم ، وجمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر في كونه بالياء ، فكذاك حمل النصب ما هنا على الجر في كونه بالكسرة ، لنوع من المقابلة ، كما جعلوا ما هنا التثنية في مقابلة النون هناك ، فلم يزل مع وجود مانع الصرف في اللغة الفصحى ، كما لم تزل النون هناك .

وقوله : (معاً) أتى به على معنى التوكيد لإثبات مشاركة النصب للجر في الكسر ، ثم ذكر ما ألحق بهذا الجمع في الإعراب ، وإن لم يكن منه حقيقة . فقال : (كذا أولات) وهو بمعنى نوات : اسم جمع لذات ، مؤنث نى بمعنى صاحب ، وأراد أن حكم " أولات " حكم هذا الجمع من النصب بالكسرة كالجر ، كقوله تعالى ^(١) : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ ورفع بالضمة من مقتضى الكلية الأولى ، كقوله تعالى ^(٢) :

﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ .

(١) سورة الطلاق : آية : ٦ .

(٢) سورة الطلاق : آية : ٤ .

ثُمَّ قَالَ : (وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأُذْرِعَاتٍ ..) إِلَى آخِرِهِ يَعْنِي أَنَّ
الَّذِي سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْجُمُوعِ يُقْبَلُ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ ، أَيْ : الإِعْرَابُ
كَإِعْرَابِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَمَّى بِهِ ^(١) وَمِثْلُ أُذْرِعَاتٍ . قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ ^(٢) : هُمَا
مَوْضِعَانِ ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ ^(٣) مَوَاضِعُ بِالشَّامِ تُنْسَبُ إِلَيْهَا
الْخَمْرُ ، وَأُنْشَدَ لِأَبِي نُؤَيْبٍ الْهَذَلِيُّ ^(٤) :

فَمَا إِنْ رَحِيقُ سَبَبَتْهَا التُّجَا رُ مِنْ أُذْرِعَاتٍ فَوَادِي جَدَرُ
وَهُوَ اسْمٌ عَلِمَ لَهَا ، وَأُنْشَدَ سَيِّبُوهُ لَامِرِي الْقَيْسِ ^(٥) :

تَتَوَرَّتْهَا مِنْ أُذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَيْتَرِبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ

وَمِثْلُهُ : " عَرَفَاتٌ " حَكَمَهُ هَذَا ، وَهُوَ اسْمٌ / عَلِمَ لِلْمَوْضِعِ الْمَعْرُوفِ ٩٣/
وَاسْتَدَلَّ سَيِّبُوهُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : " هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا "
فَنَصَبَ مُبَارَكًا عَلَى الْحَالِ ، وَلَوْ كَانَ نَكْرَةً لَجَرَى عَلَيْهِ صِفَةٌ ، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
نَكْرَةً لَدَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُفْصَلِ النَّاطِمُ
فِي حُكْمِ هَذَا الْجَمْعِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَنْوًى وَكَوْنِهِ غَيْرَ مَنْوًى ،
بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي إِعْرَابِهِ هَكَذَا ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى صَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ ،
وَالْإِطْلَاقُ صَحِيحٌ ، فَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ لِلْعَرَبِ هُنَا وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : بَقَاءُ التَّنْوِينِ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ ، وَهِيَ اللَّغَةُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) المحكم : ٥٩/٢ .

(٣) الصحاح : ١٢١١/٣ (نزع) .

(٤) شرح أشعار الهذليين : ١١٥/١ من قصيدة لأبي نُؤَيْبٍ أُولَاهَا :

عرفت الديار لأم الرهين بين الطبء فَوَادِي عَشْرِ

(٥) البيت في الكتاب (بولاق) : ١٨/٢ (و) هارون) ٢٣٣/٣ .

الْفَاشِيَّةُ وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ .

والثَّانِي : تَرَكُ صَرْفَهُ ، إِلَّا أَنْ مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ مِنَ الْعَرَبِ قَسَمَانِ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَتْرُكُهُ عَلَى حَالِهِ كَمَا لَوْ كَانَ مُتَوْنًا ، فَيَنْصِبُهُ وَيَجْرُهُ بِالْكَسْرِ فيقول : هذه عِرْفَاتُ ، ورَأَيْتُ عِرْفَاتٍ ، ومررتُ بعِرْفَاتٍ ، وعليه أنشد بعضهم بيتَ الأَعَشَى (١) :

تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا

ومِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مِثْلَ : أَرْطَاةٍ ، إِذَا سُمِّيَ بِهِ ، فَيَجْرُهُ وَيَنْصِبُهُ بِالْفَتْحَةِ فيقول : رَأَيْتُ عِرْفَاتَ ، ومررتُ بِعِرْفَاتَ ، وعليه أنشدوا :

تَخَيْرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا

وقول امرئ القيس (٢) :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أُنْدَرَعَاتِ

وقول الهذلي (٣) :

مِنْ أُنْدَرَعَاتِ فَوَادِي جَدَرٍ

(١) سيوان الأعشى (الصبح المنير) والبيت بتمامه

تخيرها أخو عانات شهرا رجي أولها عاما فعاما
من قصيدته التي أولها :

عرفت اليوم من ثيا مقاما بجو أو عرفت لها خياما
والمنشد هو المبرد في المقتضب : ٣/ ٢٣٢ ، وفيه : ' دمرأ ' .

(٢) سيوان امرئ القيس : ٣١ ، والبيت بتمامه

تنورتها من أندرعات وأملها يثيرب أننى دارها نظر عال
(٣) هو أبو نؤيب ، وقد تقدم ذكره .

بفتح التاء فى الجميع . قال ابنُ خَرُوف^(١) : كذا وَقَعَ بَخطُ^(٢) ابنِ خَالَوِيَّةِ^(٣) ، يعنى بيتَ الهَذَلِيّ ، بفتحِ التَّاءِ وهذه اللُّغة الأخيرة نادرةٌ فلم يَعْتَبِرْهَا النَّاطِظُ ولم يُشِرْ إِلَيْهَا ، وإنَّما أشارَ بمقتضى إطلاقه إلى اللُّغَتَيْنِ المتقدمتين ، والإشارةُ بذا فى قوله : (فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلَ) إلى النَّصْبِ بالكسرِ المُتَقَدِّمِ الذِّكْرُ ، أى أن هذا الحُكْمَ مَقْبُولٌ فيما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ وبَقِيَ فى هذا الفَصْلِ مُشَاحَةً لفظيَّةً فى مواضعٍ ثلاثةٍ من كلامه :

أحدها : قوله : (وَمَا بَتَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا) فأطلق القولَ فى التَّاءِ والالفِ ، ولم يقيدهما معاً بالزيادة ، ولابدُّ من ذلك ، لأنَّ عبارته إنْ دَخَلَ فيها الهِنْدَاتِ والزَيْنَبَاتِ ، فكذلك يَدْخُلُ تحتها نَحْوُ : قُضَاةٍ وَأَبْيَاتٍ ، فإنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَصْدُقُ عليه أنَّه مجموعٌ بالالفِ والتَّاءِ ؛ لأنَّ أَلْفَ قُضَاةٍ منقلبةٌ عن أصلٍ ، لا زائدة ، وتاءُ أَبْيَاتٍ^(٤) أصلٌ لا زائدة ، فلم تَجْتَمِعَا معاً فى الزيادة ، فَلَمْ يَكُنْ من الجَمْعِ السَّالِمِ بالالفِ والتَّاءِ ، فالحاصلُ أنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يَدْخُلُ عليه ما كان آخره أَلْفٌ وتاءٌ ، فيقتضى أنَّه يُنْصَبُ بالكسرِ وهذا غيرُ صَحِيحٍ ، ولأجل هذا قَيَّدَ الالفَ والتَّاءَ بالزيادة فى " التَّسْهِيلِ " ^(٥) حينَ ذَكَرَ نِيَابَةَ الكسرةِ عن الفَتْحَةِ وعيَّنَ لذلك نَصْبَ أولاتٍ ، والجَمْعَ بالالفِ والتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ ، وبيَّنَ فى " الشَّرْحِ " ^(٦) أنَّه تحرَّزَ مما ذكرته ، فكان ينبغى أن يَتَحَرَّزَ هنا من

(١) شرح كتاب سيبويه : ٧٢ (قطعة فى التيمورية) .

(٢) فى (١) لَخطٌ وما فى الأصل يوافق ما فى شرح ابن خروف .

(٣) ابن خالوية : (٩ - ٣٧٠ هـ) .

أبو عبدالله الحسين بن أحمد ، نحوى لغوى مفسر ، أصله من همدان وتصدر بطلب

أخباره فى إنباء الرواة : ٢٣٤/٨ ، وبيتمة الدهر : ٧٦/٨ .

(٤) فى (١) التثنيث .

(٥) التسهيل .

(٦) شرح التسهيل : ١٠٩/٨ .

ذلك أيضاً .

والثانى : قوله : (وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ) جُعِلَ هنا بمعنى صيّر ،
أى : لم يكن اسماً ثم صار اسماً ، وهذا اللفظ غير مبين للمقصود ،
لأن أذرعاً مثلاً لم يكن غير اسم ، ثم صيّر اسماً ، بل هو اسم فى
الحالتين معاً ، حالة العَلَمِيَّة وقبل ذلك ، فكان الأولى به أن يُقَيَّد لفظه
فيقول : وَالَّذِي اسْمًا عَلَمًا قَدْ جُعِلَ أو الذى نُقِلَ إلى العَلَمِيَّة ، أو ما
كان نحو هذا ، ليظهر مقصوده .

والثالث : قوله : (فِيهِ ذَا أَيْضًا قِيلَ) أراد أن هذا الإعراب فيه
مقبول ، وذلك لا يُعطى / كونه قياساً أو سماعاً ، إذ كلاهما مقبول فى ٩٤/
الجملة ، ومرادنا نحن أن نُبَيِّن أهو قياس أم سماع ؟ وذلك لا يُعطيه
لفظ القبول ، فكان لفظه غير مُحَرَّر .

والجواب عن الأول : أن المَجْرُودَ فى قوله : (بِنَا وَأَلِفِ)
متعلق بـ " جُمع " وذلك يقتضى أن بهما حصول الجمع ، فالباء
باء الاستعانة أو السببية ، وتقدير الكلام : وما بسبب حصول ألف
وتاء (١) جُمع ، أو ما بهذه الآلة جُمع ، فإذا الألف والتاء هما اللذان حَصَلَ
بهما الجمع ، فهما لاحقان لأجله ، وإذا لاحقاً لأجله فهما زائدان بلاشك ،
فقوة الكلام أعطت هذا الشرط ، وأيضاً لا يصدق على هذا التقدير فى
قُضَاة وأبيات أنهما جُمعا بالآلف والتاء ، إذ ليستا آلة للجمع ولا سبباً
فيه ، وإنما سبب الجمع فيهما تغيير بِنْيِيَّةِ المفرد إلى فُعْلَةٍ أو أفعال ،
وإنما كان يحتمل ما قال على فرض أن تكون الباء متعلقة باسم فاعل
محذوف ، يكون حالاً من ضمير جُمِعَ ، أى : وما جمع حال كونه بتاء
وَأَلِفِ ، أى : ملتبساً بهما ، لكن هذا المعنى لا محصول له ، إذا تدبرته ،

(١) ساقط من (١) .

فوجب أن تكون مُتعلِّقة بالفعل نفسه ، وإذ ذاك لا يبقى إشكالٌ .

وعن الثانى : أن مراده أنه جُعِلَ اسماً علماً ، كائنه قال : والذى جُعِلَ اسماً خاصاً وهو العلم أو الذى جُعِلَ اسماً ، أى : مفرداً بعد أن كان جمعاً وذلك إنما يكون بالتمية ، وها ظاهرٌ من قُوَّةِ كلامه .

وعن الثالث : أن مراده القبولُ القياسى ، والذى عَيْنَ مراده وأنه القبولُ القياسى ما هو أخذٌ فيه من بيان الأصولِ القياسية ، فهو السابقُ للفهم ، بحسبِ صناعتِهِ ، والله اعلم .

وفيه " مُتعلِّقٌ بـ " قُبِلَ " وضميره عائدٌ على الذى ، و " ذا " مبتدأٌ خبره " قُبِلَ " وفى تقديمه الجُرُودَ على المبتدأ وهو معمولُ الخبرِ نَظَرٌ ، وفى جَوَازِهِ خِلَافٌ ، ولكنَّ الناظمَ يَرْتَكِبُهُ فى هذا النُّظْمِ ^(١) كثيراً ، وهو مذهبُه فيه ^(٢) ومنه ما قد مَضَى ، وسَنَنْبُهُ على بعضِهِ إن شاء الله عزَّ وجلَّ .

* * *

ثم قال (٢)

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ الِ رَدَفٍ

هذا هو المَوْضِعُ الثانى من المَوْضِعَيْنِ اللّٰذَيْنِ تَتَوَبَّعُهُمَا الحِركَةُ عن الحِركَةِ ، وهو ما لَا يَنْصَرِفُ ، وما لَا يَنْصَرِفُ - هو عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ - ما منع التَّنْوِينُ لِعِلَّتَيْنِ ، أو عِلَّةٌ قَائِمَةٌ مَقَامَهُمَا ، فَأَرَادَ أَنْ ما لَا يَنْصَرِفُ من الأَسْمَاءِ حُكْمُهُ أَنْ يَجْرَ بِالْفَتْحَةِ ^(٣) كأحمد وأحمر ويوسف وإبراهيم وغضبان وغَضَبَى

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

وأسماء وعمر وثلاث ومعدى كرب ونحو ذلك تقول : مررتُ بأحمد ، وجئتُ
إلى رجلٍ أحمرَ غضبانٍ وكذلك سائر الأمثلة ، ولم يذكر حكم الرفع
والنصب لدخوله تحت الكليّة المتقدّمة (١) ثم شرّط في هذا الإعراب
شرطاً ، وهو ألا يُضاف ولا يصحب الألف واللّام ، وذلك قوله : (مَا لَمْ
يُضَفْ أَوْ يَكْ بَعْدَ أَلْ رَدِفَ) يعنى أنّه إنما يُعرب كذلك إذا لم يُضَفْ
إلى غيره ، ولم تدخل عليه الألف واللّام ، فإنّها إن دخلت عليه لم يُجرَّ
بالفتحة ، وإذا لم يُجرَّ بالفتحة رجع إلى ما تقدم أولاً ، من الجرّ
بالكسرة نحو : مرّرتُ بأحمرِ القوم ، وبالحمرّاء ، وجئتُ إلى مساجدِ
بنى فلان ، فلذلك لم يذكر حكمه إذا أضيف أو صحب الألف واللّام ، و
رَدِفَ " / معناه تبع ، ومنه قوله تعالى (٢) : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ ٩٥ /
لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ أى : تبعكم ، يريد ما لم يكن الاسم
رَدِفَهَا ، أى الألف واللّام ، فحذف الضمير لفهم المراد ، ومعناه أن يكون
الاسم الذى لا ينصرف تابعاً لها ، وفى رَدِفَهَا ، متصلاً بها ، ومذهب
المؤلف أن العِلتين إنما منعتا التنوين فقط . وأمّا الجرّ فلشئ
آخر (٣) . قال : لأنّه لو جرّ بالكسرة مع عدم التنوين لتوهم أنه مضاف
إلى ياء المتكلم ، وحذفت الياء لدلالة الكسرة عليها ، أو أنّه مبنى على
الكسرة ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع التنوين ، أو ما
يُعاقبه من الألف واللّام أو الإضافة ، ولذلك إذا أضيف أو دخلت عليه
الألف واللّام انجرّ بالكسرة .

وقوله : (مَا لَمْ يُضَفْ) أطلق القول فى الإضافة ولم يقيدها فدل

(١) فى (١) المقدمة.

(٢) سورة النمل : آية : ٧٢.

(٣) ساقط من (١) .

على جريان الاحتراز من كل إضافة ، محضة كانت أو غير محضة ، فتقول :
مررت برجلٍ أحمر الوجه ، أزرق العينين ، غضبان الأب ، ومررت بأحمدك ،
أحمد بنى فلان ، وإبراهيمهم ، وما أشبه ذلك ، وكذلك قوله : (أَوَيْكَ بَعْدَ أَلْ
رَدِف)^(١) أراد أن هذا عام في جميع أقسام الألف واللام ، فلا يفترق الحكم
فيها بكونها / زائدة أو موصولة أو غير ذلك كقول الشاعر^(٢) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارِكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٣) :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٤) :

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا رَضِيْتَ بِمَا يُنْسِيكَ ذِكْرُ الْعَوَاقِبِ

* * *

ولما أتم الكلام على النيبات في الأسماء ، شرع في ذكر نحو ذلك في
الأفعال فقال :

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ النُّونَ رَفَعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذِّفْهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهُ كَلَّمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَهُ
يعنى أن النون تكون^(٥) علامة للرفع فيما كان من الأفعال على نحو :

(١) ساقط من (أ) .

(٢) البيت لابن ميادة في شِعْرِهِ : ٨١ وقد تقدم .

(٣) مجهول القائل ، وقد تقدم ذكره .

(٤) البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل : ١ / ٤١ وغيره

(٥) ساقط من (أ) .

يَفْعَلان وتَدْعِين وتَسَالونَا ، وضابط ذلك - على ما أشار إليه تَمثِيله - : كُلُّ فعلٍ مُضارعٍ ^(١) لِحِقَّةٍ من آخره أَلْفٌ اثْنين أو وَاوُ جماعةٍ أو ياءٌ واحدةٍ مخاطبةٍ ، فآلف الاثْنين نحو : يَفْعَلان ، وواو الجماعة نحو : تَسَالونَ ، وياء المخاطبة نحو : تَدْعِين ، أصله تَدْعُوْنِ ، ثم نقله الإعلال إلى تَدْعِين ، فَوَزَنه في الأصل تَفْعَلِين وفي اللَّفْظ تَفْعِين ، وإطلاقه القول في يَفْعَلان وَيَفْعَلون يدخلُ له ما كانت الألفُ فيه والواوُ ضميرين نحو : أنتما تَفْعَلان ، وهم يَفْعَلون وما كانت فيه علامة نحو : يَفْعَلان الزَّيْدان وَيَفْعَلون الزَّيْدون ، ومنه قولُ الشَّاعر - أنشدَهُ ^(٢) السَّيرافيُّ - ^(٣) :

يَلُومُونَنِي فِي اسْتِثْرَاءِ النَّخِيلِ لِرِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَغْذُلُ

وذلك على ^(٤) لغةٍ " يَتَعاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَانِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَانِكَةً بِالنَّهَارِ " ^(٥) و (رفعاً) مفعول ثانٍ ، لـ (اجعل) على حذف المضاف ، أى : علامة رفعٍ أو أداة رفعٍ على أن تكونَ (جعل) بمعنى صيَّر ، أو حالاً ، أى : رافعاً ، أو ذا رفعٍ على أن تكون بمعنى الوضع أو نحوه .

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) أنشد .

(٣) شرح الكتاب : ١٧١/٢ ، قال : وقال آخر في جمع التذكير

يلومنني في اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعـ

وأهل الذى باع يلحونه كما لى البائع الأول

قال : وأنشد الفراء البيت الأول من هذين بالميم فقال : ' فكلهم ألوم ' وهى أبيات لامية لولا كراهية الإطالة لأنشدها كلها .

والبيت الأول في معاني القرآن للفراء : ٣١٦/١

وقائله أحييه بن الجلاح . ديوانه : ٧١ . فلتراجع هناك

(٤) ساقط من (١) .

(٥) الحديث في صحيح البخارى .

وفى قوله / : (تَدْعِينَ) وتخصيصه دون أن يقول : تَرْمِينَ فائدة ، ٩٦/

ومطلق الإتيان بالمعتل فائدة أخرى ، فأما إتيانه بفعلٍ معتلٍ فليبيان كون هذا الحكم شاملاً للمعتل وغيره من الأفعال ، فتضريان مع تدعوان أو ترميان على حكم واحد رفعاً لتوهم المخالفة ولو بوجه ما ، كما فى الفعل المعتل إذا لم تلحقه من آخره أحد هذه الثلاثة . فإن الحكم فيه يختلف بحسب التقدير للإعراب وعدم التقدير ، وأما هذا القسم فلا يختلف الأمر فيه ، بل النون هى العلامة مطلقاً ^(١) فى الرفع والحذف فيما سواه ، وكذلك إذا قلت : أنت يا هند تدعين حكمه حكم تخرجين فى الإعراب من غير مخالفة ، وأما تخصيصه المعتل بالواو دون الياء فى مثال لحاق ياء المخاطبة ، فليتبين ما أشار إليه ، إذ لو أتى بالمعتل بالياء مثل : ترمين لم يتبين كونه مما لحقه ياء المخاطبة دون ما لحقه نون جمع المؤنث : لأنك تقول : أنتن يا هندات ترمين ، فيكون الفعل هنا مبنيًا للحاق نون المؤنث وتقول : أنت يا هند ترمين ، فيكون هنا معرباً بالنون رفعاً وأصله ترمين كتضريين بخلاف الأول فإنه ترمين كتضريين ، فلمّا أتى بما هو من ذوات الواو ^(٢) لم يشكل أنه ممّا ^(٣) النون فيه علامة ^(٤) للرفع والياء للمخاطبة ، إذ لو كان لجماعة المؤنث لقلت : أنتن تدعون بالواو على تفعلن كتخرجن لا بالياء ، وهذا

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى الأصل : الياء وهو خطأ .

(٣) فى (١) مسمى .

(٤) ساقط من (١) .

الموضعُ مزلة أقدام الشَّادِينَ ، فقد قالَ الحَضْرَمِيُّ^(١) فى " إعراب أشعار الستة " فى قول امرئ القيس^(٢) :

يَظُلُّ العَذَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا وَشَحْمِ كَهْدَابِ الدَّمَقْسِ المَقْتَلِ

إنَّ النونَ من " يَرْتَمِينَ " نونُ الرَّفْعِ ، وإنَّما هى نونُ جَمَاعَةِ المُوَثَّثِ فهو مبنىٌ لا معربٌ . ولو قالَ النَّاطِمُ : وَتَدْعُونَ وَتَسَالِينَا ، لما تَبَيَّنَ مثال ما قَصَدَ لاحتمال أن تكونَ النُّونُ ضميرَ جمعِ المُوَثَّثِ ، وكذلك لو قال : وَتَخْشِينَ وَتَسَالُونَ ولو قال : وَتَخْشُونَ وَتَسَالِينَا ، لما التَّبَسَّ ، كما لم يلتبس فى " تَدْعِينَ وَتَسَالُونَا " فالحاصلُ أنَّ هذا الموضعَ مما يُحْتَاجُ إلى التَّنَبُّثِ فيه ولأجل هذا لم يُمثَّلِ النَّاطِمُ بِمُحْتَمَلٍ ، بل عَيَّنَ ما لا يُغْلَطُ فيه ، والله أعلم .

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار رحمه الله عليه قال :
حدثنى بسببته بعضُ المذاكرين أنَّ أبا عبدالله بن خميس^(٣) لما ورَدَ عليها بقصدِ

(١) (الحضرى ٢) ، لطفه محمد بن إبراهيم اليسانى أبو عبدالله ، من تلاميذ ابن بشكوال وطبقته . قال المراكشى فى الذيل : ١٠٨/٦ كان ذا حظ من العربية والفة ، مع الصلاح والفضل ، وقال : استقصى ببلده مدة طويلة ، وصنف يذكر شيئاً من تصانيفه ، وانظر التكملة : ٥٨٥ . أما الكتاب الذى نسبهُ المؤلف إليه وهو : " إعراب أشعار الستة " فقد عثرت عليه وهو منسوب إليه فى خطبة الكتاب وأما على الغلاف فنسب إلى ابن خروف الحضرى ٦٠٩ هـ .

ويظهر لى أن الخلط جاء من أمرين ، أحدهما : اللقب فكلاهما حضرى والثانى : أن ابن الأبار جعل وفاة الحضرى اليسانى سنة ٦٠٩ هـ وفى هذا العام نفسه وفاة ابن خروف . ونسخة هذا الكتاب فى الخزانة العامة بالرباط رقم : ٩٢٣ مكتوبة سنة ١٢٧٣ هـ والنص فى ورقة : ١١ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ١١

قصة ابن خميس وتلاميذ ابن أبى الربيع هذه مذكورة فى الإفادات والإنشادات للمؤلف : ١٢١ ونقلها عنه الراعى فى الأجوبة المرضية : ١٣٤ (رسالة فى الأزهر) وابن عازى فى إتحاف لوى الاستحقاق : ورقة ٢٠ نسخة الأحمديّة بتونس ، ويراجع : نفح الطيب : ٢٥٦/٥ .

(٣) ابن خميس : (٢ - ٧٠٨ هـ)

أبو عبدالله محمد بن عمر بن خميس التلمسانى الرعينى مولده بتلمسان وإقامته بفرناطة من علماء العربية، تولى قتيلا سنة ٧٠٨ هـ ، أخباره فى نفح الطيب : ٣٥٩/٥ ، وبغية الوعاة : ٢٠١/١ .

الإقراء بها اجتمع إليه عيونُ طلبتِها ، فألقوا عليه مسائل من غوامض
 الاشتغال ، فحاد عن الجواب عنها بأن قال لهم : أنتم عندي كرجلٍ
 واحدٍ يعنى ابن أبى الربيع ازدراءً بهم ، فاستقبله أصغرُ القوم سنّاً
 وعلماً بأن قال له : إن كنت بالمكان الذى تزعم فأجبنى عن هذه
 المسائل من باب معرفة علامات الإعراب التى أذكرها لك . فإن جئت
 فيها بالصواب لم تحط بذلك فى نفوسنا لصغرها بالنظر إلى تعاطيك من
 الإدراك والتحصيل ، وإن أخطأت فيها لم تسعك هذه البلاد وهى عشر ،
 الأولى : أنتم يا زيدون تغزون ، الثانية : أنتن يا هندات تغزون ، الثالثة :
 أنتم يا زيدون ويا هندات تغزون ، الرابعة : / أنتن يا هندات تخشين ،
 الخامسة : أنت يا هندة تخشين ، السادسة : أنت يا هندة ترمين ،
 السابعة : أنتن يا هندات ترمين ، الثامنة : أنتن يا هندات تمحون أو
 تمحين كيف تقول ؟ ، التاسعة : أنت يا هندة تمحون أو تمحين كيف تقول ؟ ،
 العاشرة : أنتما تمحوان أو تمحيان على لغة من قال : محوت كيف
 تقول ؟ ، فهل هذه الأفعال كلها مبنية أم معربة أم بعضها معربٌ وبعضها
 مبنى ، وهل هى كلها على وزنٍ واحدٍ أو على أوزانٍ مختلفةٍ علينا السؤال
 وعليك التمييز هل الجواب .

قال : فبهت الشيخُ وشغلَ المحلّ بأن قال : إنما يُسال عن هذا
 صغار الولدان .

فقال له الفتى : فأنت لئنهم إن لم تجب ، فانزعج الشيخُ وقال :
 هذا سوء أدبٍ ونهضَ منصرفاً ، ولم يصبح إلا بمالقة متوجّهاً إلى
 غرناطة ، فلم يزل بها مع الوزير ابن الحكيم إلى أن مات جميعهم -
 رحمهم الله - .

وإنما أتيت بهذه الحكاية لما تضمّنته من فوائد المسألة التى نبّه
 عليها الناظم - رحمه الله - بإشارته ، وبيان المسائل العشرة موكولٌ

إلى الناظر في هذا التقييد وبالله التوفيق .

ثُمَّ قَالَ : (وَحَذَفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً) ضَمِيرُ (حَذَفُهَا) عَائِدٌ عَلَى النون التي هي علامة الرفع ، والسمة : العلامة ، يقال : وَسَمَهُ وَسْمًا وَسِمَةً ، إِذَا جَعَلَ فِيهِ عَلَامَةً يُعْرَفُ بِهَا أَوْ غَيْرِهِ . وَيُرِيدُ أَنْ حَذَفَ النون التي هي علامة الرفع علامة للجزم والنصب في هذه الأفعال المذكورة وما كان نحوها كقولك : إِنْ تَكْرَمُوا زَيْدًا فَكْرَمُوا أَخَاهُ ، وَأَعْجَبَنِي أَنْ تَأْتِيَا زَيْدًا ، وَإِنْ تُكْرِمِي غُلَامِيكَ يَخْدُمَاكَ ^(١) وما أشبه ذلك ، وَقَدْ جُمِعَ الجَزْمُ عَلَى النَّصْبِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ لَوْجُودِهِ ^(٢) فِي الْمُعْتَلِّ عَلَى مَا سَيَأْتِي ، فَكَانَتْ أَصْلًا فِيهِ وَلَئِنْكَ إِذَا اعْتَبَرْتَهُ وَجَدْتَ عَمَلَ الْجَزْمِ الْحَذْفَ مُطْلَقًا ، أَمَّا فِي الْمُعْتَلِّ فَحَذْفُ حَرْفٍ ، وَأَمَّا فِي الصَّحِيحِ فَحَذْفُ حَرْفٍ ، وَلِذَاكَ كَانَ يَقُولُ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَنَعَمِ ^(٣) شَيْخًا : لَيْسَ لِلجَزْمِ إِلَّا عَلَامَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْحَذْفُ ، فَالنَّصْبُ إِذَا فِي هَذَا الْحَذْفِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ ، فَكَمَا حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ ، كَذَلِكَ حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَزْمِ فِي الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا تَقْدُمُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ النَّازِمِ :

وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

وَأَتَى بِمِثَالَيْنِ لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ وَهَذَا قَوْلُهُ : (كَلِمٌ ^(٤) تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَهُ)
فَالْأَوَّلُ حَذْفُ النون فِيهِ لِلْجَزْمِ وَهُوَ " لَمْ " . وَالثَّانِي : حَذْفُ النون فِيهِ لِلنَّاصِبِ

(١) فِي الْأَصْلِ : كَقَوْلِكَ يَخْدُمَاكَ ، بِإِقْحَامِ (كَقَوْلِكَ) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : " وَجُودُهَا " .

(٣) صَنَاهُجِي سِبْطِي حَافِظُ لُغَاتِ الْعَرَبِ قَالَ ابْنُ خَمِيْسٍ ، كَانَ لَهُ قِيَامٌ عَلَى الْأَصُولِ وَالنَّحْوِ وَقَالَ : كَانَ يَحْكُمُ قِرَاءَةَ كِتَابِ سَيَبُوهِ أَمْ إِحْكَامَ وَيَسْتَنْظِرُ شَوَاهِدَ كُلِّهَا وَيُطْرَحُ مَا عَدَاهُ مِنْ مَصْنُفَاتٍ فَفَهْ بِلُغَةِ الْأَمْنِيَّةِ وَمَقْصِدِ الْبَيْبِ (مَجَلَّةُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ الْمَغْرِبِيَّةِ : ١٧٥) .

(٤) فِي (١) لَمْ .

وهو " أن " المقدرة بعد لام " لِتَرُومِي " ، تقديره : لأن تَرُومِي ولكنهم التَزَمُوا حَذَفُهَا بعد هذه اللام وتُسَمَّى لام الجُود ، ولم يبين الناظم حركة هذه النون وكان ينبغي له ذلك ، ولعلّه تَرَكَ ذلك تعويلاً على التمثيل إذ أتى بها مكسورة مع الألف غالباً ، ومفتوحة فيما عداها ؛ ولأن النون هنا تشبه النون في المثنى والمجموع وهي مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع بالواو والياء ، وقد ذَكَرَ ذلك هنا ، فَتَرَكَ هنا ذكرَ ذلك ، لسبق الفهم إلى أنها / مثلاً ؛ لأن كل واحدة منهما واقعة بعد الأحرف الثلاثة ٩٨/ الدالة على المثنى والمجموع . وفي كلِّها^(١) حمل النصب فيها على غيره فكان في ذلك إشعاراً باستحقاق الكسر مع الألف ، والفتح مع الواو والياء وقد نَدَرَ هنا فتح النون مع الألف كقراءة الحسن^(٢) : ﴿أَتَعِدَّانِي أَنْ أُخْرِجَ﴾^(٣) وهي أيضاً مروية عن نافع وأبي عمرو ، كما أن النون قد تُحذف في الرفع وتثبت في النصب ، فالأول نحو قول الشاعر - أنشدَه ابنُ خَرُوفٍ -^(٤) :

أَبَيْتُ أَبِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وجهك بالعنبرِ والمِسكِ الذُّكِّي
وَأُنْشِدُ أَيْضاً لِأَيْمَنَ بْنِ خَرِيمٍ^(٥) :

(١) في (١) كلمة .

(٢) قراءة الحسن مروية عن عبدالوارث عن أبي عمرو وكما تروى عن هارون بن موسى وأبي جعفر ، يراجع : إعراب القراءات لابن خالويه : ٣١٨/ ، والبحر المحيط : ٦٢/٨ .

(٣) سورة الأحقاف : آية : ١٧ .

(٤) لا يوجد هذا الإنشاد في القطعة الموجودة من شرحه على الكتاب وهو موجود في الخصائص : ٣٨٨/١ ، والمحاسب : ٢٢/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٠ والخزانة : ٥٢٥/٣ .

(٥) شاعر إسلامي من بني أسد ، كان أبوه صحابياً ، أخبره في الشعر والشعراء ٤١هـ والبيت في ضرائر الشعر للقرظان : ١٢٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٠ .

وَلَاذُ يَغْضَبُوا النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ إِذَا مَلَكَوهُمْ وَلَمْ يَغْضَبُوا
 وقال عُمَرُ فِي قَتْلَى بَذْرِ^(١) : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُونَ ، أَنِّي يُجِيبُوا
 وَقَدْ جِئْنَا ؟

والثاني : كقول الشاعر - أنشدَه السَّيرَافِيُّ^(٢) :
 أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْهُ السَّلَامَ وَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا
 وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ^(٣) :

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ
 وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا فِي الْجُمْلَةِ فِي النُّوَاصِبِ حَيْثُ قَالَ :
 وَيَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا اخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
 وَلَكِنَّ الْجَمِيعَ قَلِيلٌ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْقِيَاسِ فِيهِ ، وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ .

* * *

(١) الحديث في صحيح مسلم : ٤٦/٢ هـ بلفظ : ' يسمعون '

(٢) شرح الكتاب : وقبله :

يَا صَاحِبِي لَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْتُمَا رَشْدَا
 أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا الْبَيْت

(٣) الذي أنشده الفراء في معاني القرآن : ١٣٦/١ قال : وأنشدني القاسم بن معن :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبُ سَقَةٌ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الزَّوْجِ
 وَسَلِمْتَ مِنْ عَرْضِ الْحَتَوِ فَمِنْ الْغَسَدِ إِلَى الرِّوْاحِ
 أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

والقاسم بن معن : (١ - ١٧٥)

هو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، كان من علماء الكوفة ولى قضاءها وكان عالما باللغات
 والآداب والفقه والتفسير ، أخباره في معجم الأبناء : ١٧/٥ ، وبغية الوعاة : ٢٦٣/٢ .

ثم قال (١) :

وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

هَذَا فَصْلٌ يَذْكُرُ فِيهِ مَا يَقْدَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ ، فِي الْأَسْمَاءِ أَوْ الْأَفْعَالِ ، وَكَانَ مَا تَقْدَمُ إِنَّمَا تَكَلَّمُ فِيهِ عَلَى مَجِيءِ الْإِعْرَابِ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ آخِرُ الْمُعْرَبِ صَحِيحًا عَلَى غَالِبِ أَحْوَالِهِ وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ الْآخَرُ فَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِيهِ ، فَنَأْخُذُ فِي ذِكْرِهِ ، وَلَمَّا كَانَ السَّبَبُ فِي الْخَفَاءِ فِي الْغَالِبِ هُوَ الْإِعْتِلَالُ ، وَكَانَ مَوْجُودًا فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ أَخَذَ فِي ذِكْرِ مَعْنَى الْإِعْتِلَالِ أَوَّلًا ، ثُمَّ فِي الْخَفَاءِ ثَانِيًا - بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ مِنَ الضَّرْبَيْنِ ، وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، فَعَرَفَهُ بِأَنَّهُ : مَا كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا أَوْ يَاءً قَبْلَهَا كَسِرَّةٌ ، كَمَا أَعْطَاهُ مِثَالًا : (٢) الْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، صَحِيحُ الْآخِرِ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ كَزَيْدٍ وَقَائِمٍ وَعَامِرٍ ، وَمُعْتَلٌّ : وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفٌ عَلَى أَلْفٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ ، وَالْمُعْتَلُّ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ : جَارٍ مَجْرَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ مَا كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهِ سَاكِنًا ، نَحْوُ : غَزْوٍ وَعَدُوٍّ وَظَبْيٍ وَدَعْمٍ ، يَدْخُلُ فِي ضِمْنِهِ الْمُضَاعَفُ ، نَحْوُ : عَدُوٍّ وَعَتَوْوَلَى وَكَمَى . أَمَّا الْأَلْفُ فَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا أَبَدًا ، فَخَرَجَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ عَنْ هَذَا الْقِسْمِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ حَكَمُهُ فِي ظُهُورِ الْإِعْرَابِ كُلِّهِ حَكْمُ الصَّحِيحِ ، كَمَا ظَهَرَ فِي الْأَمْثَلَةِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهِ مُتَحَرِّكًا وَلَا يَتَحَرَّكُ فِي الِاسْتِعْمَالِ إِلَّا بِمَجَانِسِ الْحَرْفِ الْمُعْتَلِّ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : الْفَتَى

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في الأصل مثل .

والرُحى والقَاضى والغَازى . أمَّا ما آخره واوٌ قبلها ضَمَّةٌ فمَعْدُومٌ
 فى كلامِ العرب ، وإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضَ نحو : أجرٍ وأدلٍ فى جمع
 جرٍ ودلٍ ، أصله أجرٌ / وأدلٌ فَرُفُضَ ذلك وصيِّرَ إلى جنسٍ ما آخره ٩٩/
 ياء قبلها كسرة ، إلا " ذو " بمعنى صاحب و " فو " فى قولك : فُوْزَيْدٍ
 وهما عند الناظم من الأسماءِ المعربة بالحروفِ ، فعلى هذا لا يُسمى من
 الأسماءِ مُعْتَلًّا بحسبِ قصده ، إلّا ما كان آخره ألفاً أو ياءً قبلها كسرة ،
 لأنَّ القسم الأول قد جَرى فى ظهورِ الإعرابِ فيه مَجْرى الصَّحِيحِ ، فدخل
 فى قسمِ الصَّحِيحِ ، فيَجْرى بالحركاتِ مثله ، وهذا هو الذى قَصَدَهُ
 الناظم بقوله :

وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْنُطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

فكانه يقول : كلُّ ما آخره ألفٌ مطلقاً ، أو ياءً قبلها كسرةً ، فهو
 المُسَمَّى مُعْتَلًّا عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ ، وما عَدَاهُ ليس كذلك ، فما آخره واوٌ هو
 من قَبِيلِ الصَّحِيحِ ، إذ لا يُوجد إلّا وما قبل الواوِ فيه ساكنٌ ، وكذلك ما
 آخره ياءٌ من غير ما ذكر هو من قَبِيلِ الصَّحِيحِ فى الحُكْمِ ، لا من قَبِيلِ
 المُعْتَلِّ فالمثال الأول يدخل له فيه جَمِيعُ ما آخره ألفٌ ، كانت أصلاً أو لا ،
 نحو : الفتى والقفا^(١) والحُبلى والذُكرى والحِثْثى وجُمادى ، وما أشبه
 ذلك .

والثانى : يدخل له به جميع ما آخره ياء قبلها كسرة ، كان ذلك
 بحق الأصل نحو : القَاضِى والدَّاعِى والعَمِى والمُسْتَجِدِى والمُعْتَدِى ، أو
 محولاً إليه نحو : الأدلِى والأجرِى والتَّداعِى والتَّناهِى ، والقَلَنَسِى

(١) فى الأصل : الفنا .

والعَرَقِي ، جمعُ قَلَنْسَوْةٍ وعِرْقَوَةٍ ، وما أشبه ذلك ، فَإِنْ قِيلَ : هذا الاصطلاح في المعتلِّ ، إمَّا أن يكون فيه ناقلاً لكلام غيره ممَّن اصطلاح ، وإمَّا أن يكون مُخْتَرَعاً لاصطلاح غير سابق فلا يجوزُ أن يريدَ هذا الثاني لقوله في الأفعال^(١) : (فَمُعْتَلًّا عُرِفَ)^(٢) يعنى أن هذه المعرفة كانت معروفة قبلُ في الفعلِ ، فكذلك الاسم ، لأنهما سواءٌ في هذا الاصطلاح ، فليس مراده إلا أنه يُسمى معتلاً عند النحويين ، وإن ذاك فيشكل كلامه فيه ، لأنَّ المعتل في اصطلاحهم أعمُّ من هذا ، فالمعتلُّ الفاء أو العين يُسمى عندهم معتلاً ، وكذلك المعتل اللام لكن على أعمِّ مما قال ، فمثال غَزَوْ وَظَبَّرَ يُسمى أيضاً عندهم^(٣) معتلاً . وإذا ثَبَّتَ هذا فتخصيصه هذه التسمية بما كان معتلاً الآخر مطلقاً في الفعلِ ، أو بالألفِ والياءِ التي قبلها كسرةٌ في الاسم ، إخلالٌ بالاصطلاح المعروف .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن لفظَ الْمُعْتَلِّ في اصطلاحهم يطلق باطلاقين : إطلاقٌ بحسب النظر التصريفي ، وهو الإطلاق الأعم ، المُعْتَرَضُ به ، وليس بمرادٍ هنا ، وإطلاق بحسب خفاءِ الإعراب فيه ، استِثْقَالاً أو تَعَذُّراً ، وذلك لا يكون في المُعَرَّبِ إلا فيما ذكر دون ما سواه ، وهو المُرَادُ هاهنا .

فقوله في الاسم : (وَسَمَّ مُعْتَلًّا) وفي الفعلِ : (فَمُعْتَلًّا عُرِفَ) أراد في هذا الباب وحده ، وأمَّا بابِ التصريف فله اصطلاحٌ آخرُّ ، أوسعُّ من هذا لا حاجةً به إليه هاهنا ، وإذا كان كذلك لم يكن في كلامه إشكالٌ لاختصاص ما

(١) في الافتعال .

(٢) في الأصل عرفا .

(٣) ساقط من (١) .

نص عليه ببابه .

والوجهُ الثاني : إذا سَلَمْنَا أَنَّ الْمُعْتَلَّ إِنَّمَا يُطْلَقُ بِالْإِطْلَاقِ الْأَعْمُ
دُونَ مَا سِوَاهُ فَلَا يَلْزِمُ عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ نَحْوُ :
الْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى يُسَمَّى مُعْتَلًّا ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَحْوُ : يَخْشَى وَيَغْزُو
وَيَرْمَى ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ هُنَا ، وَفِي بَابِ التَّصْرِيفِ / : لِأَنَّ مُعْتَلَّ اللَّامِ / ١٠٠
يُسَمَّى مُعْتَلًّا فِي كُلِّ بَابٍ ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ مَا عَدَا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا يُسَمَّى
مُعْتَلًّا ، بَلْ أُثْبِتَ إِطْلَاقَ لَفْظِ الْمُعْتَلِّ عَلَيْهَا فَقَطْ ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ
عَمَّا عَدَاهَا ، إِذْ لَمْ يَحْتَجْ هُنَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ^(١) ، وَإِنَّمَا كَانَ الْإِشْكَالُ يَلْزِمُ
أَنَّ لَوْ أَشَارَ إِلَى نَفْيِ الْإِعْتِلَالِ عَمَّا سِوَاهُ ، فَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ
الْإِصْطِلَاحِ التَّصْرِيفِيِّ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْقَ إِشْكَالًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَالْمُصْطَفَى مَعْنَاهُ الْمُخْتَارُ ، مَاخُذٌ مِنْ صَفْوِ الشَّيْءِ وَصَفْوَتِهِ ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ .

وَالْمُرْتَقَى : مَفْتَعِلٌ مِنَ الرُّقَى ، وَهُوَ السُّمُوءُ وَالْإِرْتِفَاعُ ، إِمَّا حِسًّا
كَارْتِقَاءِ السَّلْمِ وَنَحْوِهِ ، وَإِمَّا مَعْنَى كَالْإِرْتِقَاءِ فِي مَنَازِلِ الشَّرَفِ أَوْ الْكَرَمِ
وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا .

وَالْمَكَارِمُ : جَمْعُ مَكْرَمَةٍ ، وَهِيَ الْفَعْلَةُ الَّتِي بِهَا يُنْسَبُ الْإِنْسَانُ
إِلَى الْكَرَمِ ، وَنَصَبَ مَكَارِمًا عَلَى الظَّرْفِ مَجَازًا ، كَأَنَّهُ ارْتَقَى فِي نَفْسِ
الْمَكَارِمِ أَوْ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَيْ : دَرَجَ الْمَكَارِمِ ، أَوْ مَنَازِلَ
الْمَكَارِمِ ، وَالنَّاطِلُ جَعَلَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي « مَكَارِمًا » قَافِيَةً مَعَ قَوْلِهِ فِي
الْأَوَّلِ : " الْأَسْمَاءُ مَا " فَاعْتَدَّ بِالْأَلْفِ فِي " الْأَسْمَاءُ مَا " تَأْسِيسًا ، مَعَ

(١) فِي (س) غَيْرَ مَا ذَكَرَ .

كون كلمة الروى منفصلةً منه وليست بضمير ، والوجه أن يكون متصلاً بكلمة الروى ، ما لم يكن ضميراً أو لم يعتد بها تأسيساً ، مع إتيانه بالتأسيس فى البيت الثانى فى قوله : " مَكَارِمًا " وكلا الأمرين عيبٌ فى القافية عند الجمهور ، ومذهب سيبويه جواز كون التأسيس من كلمة أخرى مطلقاً ، كما^(١) فى كلام النّاطم فإياه اتبع فى هذا الموضع ، وأيضاً فقد جاء المؤسس مع غير المؤسس قليلاً ومنه قولُ الرَّاجز :

تَحَلَّفُ لَا تَنْزِعُ عَنْ ضَرَارِيَةٍ حَتَّى لَطَمْتُ خَدَّهَا بِكَفَّيْنِ

فيَحْمَلُ هذا على ذلك ، وعادة النّاطم ارتكاب الشذوذات والنوادر فى هذا النّظم ، حسب ما تراه إن شاء الله عزّ وجلّ .

* * *

ثُمَّ قَالَ :

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنُصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يَنْتَوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

يعنى بالأول هنا^(٢) مثالُ المُصطفى وما كان مثله ، فهذا القسمُ يُقَدَّرُ فيه جميعُ الإِعْرَابِ ، أى : جميع الأنواع التى تصلح له وهى الرَفْعُ والنُّصْبُ والجَرُّ فتقول : جاعِىَ الفَتَى ، ورأيتَ الفَتَى ، ومررتَ بالفَتَى ، وإنما قُدِّرَ لتعذرِ تحريكِ الألفِ بخلافِ الواوِ والياءِ ، فإنَّهُما يَقْبَلَانِ الحَرَكَةَ ، وإن كان التَّحْرِيكُ مُسْتَثْنًى قَلْبًا فِيهِمَا ، والألفُ لَا يَصِحُّ فِيهَا التَّحْرِيكُ ، فلما اضْطَرُّوا يوماً إِلَى تحريكها أبدلوا منها حَرْفًا يَصِحُّ تحريكه وهو الهَمْزَةُ ، كما قرأَ أَيُّوبُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

السَّخْتِيَانِي^(١) ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فِرَاراً مِنْ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ، وَكَمَا قَالَ^(٢) :

خَطَامُهَا زَأْمُهَا أَنْ تَذْهَبَا

وهو مبينٌ في التَّصْرِيفِ . ثم قال : (وَهَوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا) يعنى أنه الذى^(٣) سُمِّيَ مَقْصُوراً ، وإنما سُمِّيَ مَقْصُوراً ؛ إمَّا لَأَنَّهُ فِي مَقَابِلَةِ الْمَمْدُودِ فَكَأَنَّهُ قُصِرَ عَنِ التَّمَامِ ، وإمَّا لَأَنَّهُ قُصِرَ آخِرُهُ ، أَيْ : حُبِسَ عَنْ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الْإِعْرَابُ فَيَخْتَلِفُ فَكَأَنَّهُ قُصِرَ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ .

ثم قال : (وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ) الثَّانِي هُوَ مِثَالُ الْمُرتَقِي ، وَمَا جَرَى عَلَى شَاكِلَتِهِ ، وَيَعْنِي أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ يُسَمَّى مَنْقُوصاً ، لِلنَّقْصِ الْحَاصِلِ فِيهِ ، إِذَا قُلْتَ / مُرتَقٍ وَقَاضٍ وَغَازٍ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ لَمَّا اسْتَنْقَلَتْ الضُّمَّةُ أَوْ / ١٠١ الكسرة عليها حُذِفَتْ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، وَهَمَا الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ ، فَوَجِبَ حَذْفُ الْيَاءِ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَتَسْمِيَةُ نَحْوِ : قَاضٍ وَغَازٍ مَنْقُوصاً هِيَ التَّسْمِيَةُ الْغَالِبَةُ ، وَإِنْ كَانَ نَحْوُ : يَدٍ وَدَمٍ يُسَمَّى مَنْقُوصاً ، فَلِذَلِكَ قَالَ فِي " التَّسْهِيلِ "^(٤) فَإِنْ كَانَ - يَعْنِي حَرْفَ الْإِعْرَابِ - يَاءٌ لَازِمَةٌ تَلَى كَسْرَةً فَمَنْقُوصٌ عُرْفِي ، وَذَكَرَ فِي " الشَّرْحِ "^(٥) أَنَّهُ تَحَرُّزٌ مِنْ نَحْوِ : يَدٍ وَعِدَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ الصَّنَاعِيَّ قَدْ غَلَبَ إِطْلَاقَ الْمَنْقُوصِ عَلَى نَحْوِ : شَجٍ وَقَاضٍ ، فَإِذَا أَرَادَ بِالْمَنْقُوصِ هُنَا التَّسْمِيَةَ الْعُرْفِيَّةَ ، وَحَذْفَ الْيَاءِ مِنَ الثَّانِي فَذَلِكَ

(١) سورة الفاتحة : آية : ٧ ، والقراءة في المحتسب : ٤٦/١ .

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ١٥٦ ، وهذه الرواية هي رواية ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٣٤ ، والرواية المشهورة (خاطبهما) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) التسهيل :

(٥) شرح التسهيل : ١/٥

جائزٌ . قال الله تعالى^(١) : ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ وقال^(٢) : ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرًا﴾ وهو كثيرٌ .

ثم ذكر حكمه فقال : (وَنَصَبُهُ ظَهَرٌ ، وَرَفْعُهُ يَنْوِي ...) إلى آخره^(٣) يعنى أن النصبَ يظهرُ فى المنقوصِ ، على حدٍّ ما يظهرُ فى الصحيحِ ، فتقولُ : رأيتُ القاضى ، وأجبتُ الدَّاعى ، وكذلك ما أشبهه . وأما الرفعُ والجرُّ فلا يظهران بل يكونان منويين فى آخرِ المنقوصِ ، كما ينوي جميعُ الإعرابِ^(٤) فى آخرِ المَقْصُورِ ، فتقولُ : جاءَ القاضى ، ومررتُ بالقاضى ، وهذا رَأى ، ومررتُ بداعٍ ، ووجه ذلك أن الضمَّةَ والكسرةَ مُسْتَثْلَتَانِ على حرفِ العلةِ ، فإدى الاشتقاق^(٥) إلى أن قدرُوا الحَرَكَتَيْنِ ، وأيسَتِ الياءُ هنا كالْأَلِفِ ، فإنَّ الألفَ يتعذَّرُ تحريكها ، والياءُ إنما فى تحريكها استئْثَالٌ ، ولذلك يصحُّ ظهورُ الضمَّةِ والكسرةِ فيها فى الضَّرُورَةِ مثل ما أنشدَهُ السَّيرافى^(٦) وغيره من قولِ الشاعر^(٧) :

فَيَوْمًا يُجَارِينِى الهَوَى غَيْرَ ماضٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ
وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(٨) قولَ الآخرِ - وهو ابنُ قيسِ الرقيات - ^(٩) :

- (١) سورة القمر : آية : ٨ والقراءة فى السبعة : ٦١٧ .
- (٢) سورة القمر : آية : ٦ .
- (٣) فى (١) .
- (٤) فى الأصل : (الأنواع) .
- (٥) فى الأصل : (الاشتقاق) .
- (٦) شرح الكتاب : ٣١٤/١ هارون ، والنوارى لأبى زيد : ٥٢٤ .
- (٧) البيت لجريد فى ديوانه : ٤٥٥ ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل أولها :
أجذك لا تصحو الفؤاد المطل وقد لاح من شيب عذار ومسحل
- والشاهد فى الكتاب : ٥٩/٢ ، والمقتضب : ٢٥٤/٢ وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٢ .
- (٨) شرح الكتاب : ٢٠٩/١ ، وفى النسخة قيس الرقيات : ٢ .
- (٩) ديوان عبيد الله بن قيس : ٣ ، وفيه " فى الغواني فما ... " والبيت فى الكتاب : ٥٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٥٩٦/١ ، والكامل للمبرد : ٤٥/٤ ، والمقتضب له : ١٤٢/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص لابن جنى : ٣٦٢/١ ، ٢٤٧/٢ والمحتسب له : ١١١/١ ، والمنصف له : ٦٧/١ ، ٨١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٢٦/٢ .

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبٌ
وَأُنْشَدَ أَيْضاً^(١) :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ
وَقَالَ الْهَذَلِيُّ^(٢) :

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكَلَابِ مُصْنِفِي الْخَدِّ أَصْلَمُ^(٣)

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فغَيْرُ مُسْتَثْقَلَةٍ عَلَى الْيَاءِ ، وَلَا عَلَى الْوَاوِ ، فَلِذَلِكَ ظَهَرَتْ فِي
السَّعَةِ ، إِلَّا أَنْ تُعَامَلَ مُعَامَلَةً أُخْتِيهَا فِي الشَّعْرِ ، أَوْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ
فَتُنَوَّى ، كَمَا رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَرَأَ^(٤) : « مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهَالِيَكُمْ » بِإِسْكَانِ الْيَاءِ ، وَمِنْهُ فِي الشَّعْرِ مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ جُنَى وَغَيْرُهُ مِنْ قَوْلِ
الرَّاجِزِ^(٥) :

كَانَ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِيقَ

(١) شرح الكتاب : ٢١١/١ ، والبيت في أمالي الزجاجي : ٨٢ ، والمفصل : ٢٨٦ ، والخزانة :
٢٥٦/٣ ، وهو غير منسوب إلى قائل معين .

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي من قصيدة وله في ديوان الهذليين : ١٤٦/٢ أولها :

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم

والشاهد في الخصائص : ٢٥٨/١ ، والمنصف : ٨١/٢ .

(٣) في الأصل و (١) أعلم .

(٤) سورة المائدة : آية : ٨٩ : والقراءة في المحاسب : ٢١٧/١ .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج : ملحقات ديوانه : ١٧٩ ، وإنشاد ابن جنى له في الخصائص :
٢٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحاسب : ١٢٦/١ .

والبيت أيضاً في إصلاح المنطق : ٤١٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١٠٥/١ وضرائر ابن عصفور :
٩٢ ، والخزانة : ٥٩/٣ .

وَقَوْلُ زُهَيْرٍ^(١) :

وَمَنْ يَعْصِرُ أَطْرَافَ الرِّمَاحِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رَكِبَتْ كُلُّ لَهْزَمٍ
وَقَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ^(٢) :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّسْده ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالمَسْحَاةِ فِي لَثَائِدِ
وهذا كله من قبيل ما لا يَعْتَدُّ به النَّاطِمُ ، فلذلك لم يُنَبَّهْ عَلَيْهِ .
وقوله : (كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ) أى كرفعِهِ يَجَرُّ ، يعنى أنه يُنَوَّى فِيهِ
الْجَرُّ كما يُنَوَّى فِيهِ الرُّفْعُ .

* * *

ثم ذَكَرَ مُعْتَلِّ الْأَفْعَالِ فَقَالَ :

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ الْفِ أَوْ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفَ

هذا بَيَانُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَفْعَالِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى بَابِ الْإِعْرَابِ كما تقدم
ويعنى أن كل^(٣) فعلٍ مضارعٍ آخره/حرفٌ من حُرُوفِ الْعِلَّةِ وهى الْآلِفُ/١٠٢
وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ نحو : يَخْشَى وَيَدْعُو وَيَرْمَى يُسَمَّى مُعْتَلًّا ، لكن إِنَّمَا بَيَّنَّ أَنَّهُ
عُرِفَ فِيمَا تَقَدَّمَ بَأَنَّهُ مُعْتَلٌّ ، ويلزم من ذلك أَنَّهُ يُسَمَّى الْآنَ مُعْتَلًّا كما
سَمَّاهُ النُّحَوِيُّونَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَضَعَ كِتَابَهُ هَذَا لِيَقْتَفَى بِهِ أَثَرَ مَنْ تَقَدَّمَ فِي
تَبْيِينِهِمْ طَرِيقَ الْقِيَاسِ ، وما يتبع ذلك من الْأَلْفَاظِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى
الْمَطْلُوبِ ، فَإِذَا نَصَّ النَّاطِمُ عَلَى أَنَّ مَنْ تَقَدَّمَ سَمَّى اللَّفْظَ الْفُلَانِيَّ بِكَذَا ،
وَالْمَعْنَى الْفُلَانِيَّ بِكَذَا ، أَوْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ قَاسُوا كَذَا ، وَأَنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ بِكَذَا ،

(١) شرح ديوان زهير : ٣١ من معلقته المشهورة .

(٢) ديوان النابغة الذبياني : ١٥ من قصيدته التى أولها :

يادارمئةً بالغياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

(٣) مكانها بياض فى (١) .

أو اطرده عندها كذا ، فإنما قصده أن تأخذ ذلك على ما أخذه وأن تصطلح على ما اصطَلَحُوا عليه ، وهذا واضحٌ من قَصْدِهِ وقَصْدِ غيره من أئمة النحو ، نفعهم الله .

وقوله : (آخرُ منه أَلِف) آخر مبتدأ خبره " أَلِف " . وصحَّ الابتداء بالثَّكْرَة للاختصاصِ اللَّاحِقِ لها بالمجرورِ الواقِعِ صفةً لها .

* * *

ثم قال :

فَالْأَلِفُ اِنْوَفِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَّدَ عَوْيَرِمِي
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا اِنْوِوَا حَذَفَ جَا زِمَا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

الألفُ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسره (انوفيه) من باب الاشتغال ، ويجوز الرُّفْعُ ، لكنّه خلافُ الْمُخْتَارِ ، وأرادَ أن غيرَ الْجَزْمِ من أنواع الإعرابِ الثلاثةَ يَجِبُ أن يُنَوَى فيه ، وذلك الغير هو الرُّفْعُ والنَّصْبُ ، فكأنه قال : انوفيه الرُّفْعُ والنَّصْبُ ، فالرُّفْعُ نحو : زَيْدٌ يَخْشَى ، والنَّصْبُ نحو : زَيْدٌ لَنْ يَخْشَى ، فهو مرفوع بضمة مقدّرة في الألف ، ومنصوب بفتحة مقدّرة ، وإنما استثنى الجزم لأنّه ظاهرٌ في آخر يَخْشَى ؛ لأنه بالحذف للألف لا بتقدير السكون حسب ما نَذَكَّرْهُ ، وأمّا ما آخره واوٍ وياءٌ فيختلف فيه حكمُ الرُّفْعِ والنَّصْبِ ، فإن النَّصْبَ يَظْهَرُ فيه^(١) فتَقُولُ : لن يغزو ، ولن يرمى ، لخفة الفَتْحَةِ على الواوِ والياءِ ، وذلك قوله : (وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَّدَ عَوْيَرِمِي) أبدٍ معناه : أظهر ، و " مَا " موصولة ، صلتها الجارُ والمجرورُ ، وأراد ويرمى فحذفَ العاطِفَ ضرورة ، وقد جاءَ قليلاً ، ومنه في الشُّعْر ما أَنشَدَهُ ابنُ جَنِيٍّ^(٢) من قوله :

(١) في (أ) فيهما .

(٢) إنشاد ابن جني له في الخصائص : ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ وقد تقدم ذكره .

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرُسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
 ارَادَ وَكَيْفَ أَمْسَيْتَ ، ومعنى الكلام أظهر النصب فيما آخره وأو
 كيدعو وما آخره ياء كيرمى ، وأما الرفع فينوى فيهما ، كما ينوى فى
 الألف وذلك قوله : (وَالرَّفْعَ فِيهِمَا اَنُو) و^(١) الضميرُ المَجْرُودُ يَعُودُ عَلَى
 مَا كِيدَعُو وَمَا كِيرِمِي ، وإنما نوى فيهما لاستئصال ظهوره فيهما لو قلت :
 يَغْرُزُ وَيَرْمِي ، ولو اضطرر شاعر إلى الإظهار لجاز ، كما يجوز فى
 الأسماء ، بخلاف الألف .

وقوله : (وَالرَّفْعَ) منصوبٌ بانو ، أى : انو الرفعَ فيهما ، ويقال :
 نَوَيْتُ الشَّيْءَ نِيَّةً وَنَوِيَّةً وَنَوَاةً : إِذَا قَصَدْتَهُ نِيَّةً ، فمعنى انو فيه غَيْرُ
 الْجَزْمِ ، أى : أقصد فيه قصد الرفع والنصب فى نِيَّتِكَ إِذْ ذَاكَ غَيْرُ
 ملفوظ به .

وكذا قوله : (وَالرَّفْعَ / فِيهِمَا اَنُو) أى أقصده فى نِيَّتِكَ فى الواوِ والياءِ ١٠٣/

ويقال : بَدَأَ الشَّيْءُ يَبْدُو ^(٢) بُلُوًّا : إِذَا ظَهَرَ ، وَابْتَدَيْتُهُ أَنَا أَى :
 أَظْهَرْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ^(٣) : ﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ - أَى : فى ظاهرِ
 الرَّأْيِ يَحْكِي كَلَامَ قَوْمٍ نُوِّجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : (أَبْدِ نَصَبٌ)
 كَذَا ، أَى : أَظْهَرِهِ ، وَلَا تَقْدُرُهُ ، كَمَا تُقَدَّرُ الرَّفْعُ ، ثُمَّ قَالَ : (وَأَحْذِفْ
 جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ) " جَازِمًا " حَالٌ " مِنْ الضَّمِيرِ فى احذف ، أَى : احذف
 ثَلَاثَهُنَّ ، حَالَةً كَوْنِكَ جَازِمًا لِهِنَّ ، وَلَا يَكُونُ ثَلَاثَهُنَّ مَنْصُوبًا بِ " جَازِمًا " -
 أَصْلًا ، بَلْ بِأَحْذِفْ لِأَنَّهُ الطَّالِبُ لَهُ ، وَأَمَّا " جَازِمًا " فَإِنَّمَا هُوَ طَالِبٌ مِنْ
 جِهَةٍ مَعْنَاهُ ، لَمَّا آخِرُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، وَهُوَ الَّذِى يُسَمَّى

(١) فى (١) فالضمير .

(٢) فى (١) .

(٣) سورة هود : آية : ٢٧ .

مُعْتَلًا وَيَعْنَى بِالثَّلَاثِ : الِأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالْيَاءَ ، وَضَمِيرٌ " هُنَّ " عَائِدٌ عَلَى الْأَحْرَفِ كَأَنَّهُ قَالَ : احْذَفْ ثَلَاثَ الْأَحْرَفِ وَأَتَى بِالثَّلَاثِ عَلَى الثَّانِيَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : ثَلَاثَتَهُنَّ ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ اعْتِبَارًا ^(١) بِثَانِيَتِهَا لِثُبُوتِ الْاِعْتِبَارَيْنِ فِيهَا ، وَقَدْ اِعْتَبَرَ التَّذْكِيرَ فِي الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ : (فَالْأَلْفُ اِنْوِيهِ) وَلَمْ يَقُلْ فِيهَا ، وَمِنَ التَّذْكِيرِ فِيهَا فِي اللَّغَةِ مَا أُنْشِدَهُ سَيِّبِيُّهُ مِنْ قَوْلِهِ ^(٢) :

كَأَفًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا

وَأُنْشِدَ فِي الثَّانِيَةِ فِيهَا ^(٣) :

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلُوحٌ وَمِيمُهُمَا

وَعَادَةُ النَّظَامِ الْأَيَّالِي بِهَا فِي التَّرْتَامِ تَذْكِيرٌ أَوْ ثَانِيَةٌ ، بَلْ يَأْتِي بِهَا كَذَا مَرَّةً ، وَكَذَا مَرَّةً ، عَلَى حَسَبِ مَا يَتَأْتَى لَهُ فِي هَذَا النُّظْمِ ، وَذَلِكَ قَرِيبٌ ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ فِي الْجَزْمِ لِخِلَافِ الْجَزْمِ الرُّفْعِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الرُّفْعُ بِالْحَرَكَةِ وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ، ثُمَّ اسْتَنْقَلَتْ فَبَقِيَ لَفْظُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ سَاكِنًا كَرِهُوا أَنْ يَنْوُوا السُّكُونِ فِيهِمَا ، فَبَقِيَ اللَّفْظُ فِي الْجَزْمِ كَمَا كَانَ فِي الرُّفْعِ ، فَحَذَفُوهُمَا ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ الْفَارِسِيُّ فِي " التَّذْكِرَةِ " ^(٤) بِأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ أُجْرِيَتْ فِي الْفِعْلِ مُجْرَى الزَّوَائِدِ كَالنُّونِ فِي يَضْرِيانَ وَنَحْوِهِ وَكَالْحَرَكَاتِ ، كَمَا

(١) فِي (١) " فَتَانِيَتِهَا " .

(٢) الْكِتَابُ : ٣١/٢ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ .

(٣) الْكِتَابُ : ٣١/٢ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ص ١٠٥ .

(٤) التَّذْكِرَةُ : مِنْ أَنْفَسِ كُتُبِ أَبِي عَلَى الْفَارِسِيِّ ، يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ نَقْلِ الْعُلَمَاءِ عَنْهُ وَكَثْرَةِ إِفَادَتِهِمْ مِنْهُ وَقَدْ خَصَّهُ الْأَنْدَلُسِيُّونَ وَالْمَغَارِبَةُ بِاهْتِمَامٍ ظَاهِرٍ ، وَهُوَ فِي عِدَّةِ مَجْلَدَاتٍ قَالَ الْقَفْطِيُّ فِي إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ : ٢٧٤/١ التَّذْكِرَةُ كَبِيرٌ . وَقَالَ ابْنُ خَيْرٍ فِي الْفَهْرَسْتِ : ٣١٨ : عَشْرُونَ مَجْلَدًا . اخْتَصَرَهُ تَلْمِيزُهُ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَنَى ٣٩٢ هـ وَخَطَاهُ فِيهِ الْأَسَدُ الْغَنْجَانِيُّ فِي كِتَابِ سَمَاءَ : " نَزَمَهُ الْأَبِيبُ " وَانْظُرْ كَشْفَ الظُّنُونِ : ٢٨٤ ، وَتَوْجِدَ قِطْعَةً مِنْهُ فِي زَنْجَانٍ فِي إِيرَانَ كَذَا ذَكَرَ بَرْوَكَلْمَانُ وَانْظُرْ ص ١١٤ .

أُجْرِيتْ مُجْرَى الزِّيَادَاتِ فِي الْقَوَافِي حَيْثُ جُعِلَتْ حَرْفُ الْإِطْلَاقِ وَسُوًى بَيْنَهُمَا
وَبَيْنَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ حَقِيقَةً فَقِيلَ (١) :

وَلَأَنْتَ تَفَرِّى مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُّ
ثُمَّ قَالَ (٢) :

وَالسَّتْرُ نُونُ الْفَاحِشَاتِ وَمَا يَلْقَاكَ دُونَ الْخَيْرِ مِنْ سِتْرٍ
فَعُومِلَ الْيَاءُ أَنْ مَعَامِلُهُ وَاحِدَةٌ فِي الْحَذْفِ ، كَمَا يَحْذَفُ الزَّائِدُ ، فَكَذَلِكَ
جُعِلَتْ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الزَّائِدِ فَحُذِفَتْ الْجُزْمُ ، وَالْأَلْفُ فِي هَذَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَاوِ
وَالْيَاءِ فِي الْحَكْمِ ، وَكَانَ تَعْلِيلُ الْفَارِسِيِّ مَقْوُلاً لِلتَّعْلِيلِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الَّذِي نَحَا
إِلَيْهِ سَبِيْبِيهِ .

وقوله : (تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا) تَقْضِي : مُضَارِعُ قَضَى الرَّجُلُ قَضَاءً ،
أَي : حَكَمَ وَهُوَ مُتَعَدٍّ بِالْبَاءِ ، تَقُولُ : قَضَى لِي بِحَقِّي ، أَوْ حَكَمَ بِهِ لِي ، فَإِمَّا
أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَدِّي إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُهُ : (حُكْمًا) وَكَانَ الْأَصْلُ تَقْضِي بِحَكْمٍ لَازِمٍ ، إِلَّا
أَنَّهُ حَذَفَ الْجَارُ فَنَصَبَ كَمَا قَالَ (٣) :

تَمْرُونُ الدِّيَارِ وَلَنْ تَعُوجُوا

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وَنَصَبَ "حُكْمًا" نَصَبَ الْمَصْدَرِ بِ "تَقْضِي" ، لِأَنَّهُ
فِي مَعْنَاهُ وَمُرَادِفٌ لَهُ كَمَا تَقُولُ : ذَهَبْتُ انْطِلَاقًا ، وَانْطَلَقْتُ ذَهَابًا ، وَجَلَسْتُ

(١). شرح ديوان زهير : ٩٤ ، والبيت في المنصف : ٤٧/٢ ، ٢٣٢ .

(٢). شرح ديوان زهير : ٩٥ .

(٣). هو جرير والبيت بتمامه :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام

وقد تقدم ذكره .

قُعُوداً ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(١) :

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكُثِيبِ تَعَذَّرْتُ عَلَى وَآلَتِ حَلْفَةٍ لَمْ تَحْلُلِ

أى : حَلَفْتُ / حَلْفَةٍ ، فكَذَلِكَ قَوْلُ النَّازِمِ : (تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا) أى : ١٠٤/
تَحْكُمُ حُكْمًا ، أَوْ تَقْضِي قَضَاءً لَازِمًا ، وَأَرَادَ بِهَذَا الْكَلَامَ : أَنْ حَذَفَ حَرْفِ
الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ لِلجَّازِمِ أَمْرٌ لَازِمٌ لَا بَدَأَ مِنْهُ ، يَعْنِي فِي الْقِيَاسِ ،
فإِنَّ السَّمْعَ لَا يَلْزَمُ فِيهِ هَذَا .

فإِنْ قُلْتَ : هَذَا الْكَلَامُ فَضَّلُ^(٢) لَا حَاجَةَ^(٣) بِهِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ :
(وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ) يُفْهَمُ مِنْهُ لُزُومُ هَذَا الْحُكْمِ ، بِالْحَذْفِ^(٤) إِذْ لَمْ
يُذَكَّرْ^(٥) خِلَافَهُ وَلَا فِي السَّمْعِ مَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْقِيَاسُ فَتَحَصَّلَ أَنَّ قَوْلَهُ :
(تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا) لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ لَهُ فَائِدَةً ظَاهِرَةً ، وَذَلِكَ أَنَّ مَخَالَفَةَ هَذَا الْحُكْمِ جَاءَتْ
عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : جَاءَ فِي الشُّعْرِ وَالْآخَرُ جَاءَ فِي الْكَلَامِ ، فَمِنْ الْجَائِي فِي
الشُّعْرِ قَوْلُهُ^(٦) :

(١) ديوان امرئ القيس : ١٢ .

(٢) ساقط من (إ) .

(٣) فى (إ) لا حاجة .

(٤) فى (إ) فالحرف .

(٥) فى (إ) يكن .

(٦) الرجز لرؤبة ، ملحقات ديوانه : ١٧٩

وهو فى الخصائص : ٣٠٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش
: ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٦ ، والخزانة : ٥٢٣/٣ .

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ
فَقَدَّرَ الْجَزْمَ فِي الْأَلْفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْذِفْهَا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثَ بْنِ
وَقَّاصٍ الْحَارِثِيِّ (١) :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا
وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْيَاءِ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ (٢) - أُنْشَدَهُ سَيِّبِيُّوهُ - (٣) :

أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ
وَفِي الْوَاوِ قَوْلُ الْآخِرِ (٤) :

هَجَوْتَ زِيَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زِيَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
وَمِمَّا جَاءَ فِي الْكَلَامِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (٥) : ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ عَلَى

(١) شاعر جاهلي من سادات اليمن وقرساتها من بني الحارث بن كعب ، أَسْرَتْهُ تَيْمٌ يَوْمَ الْكَلَابِ
الثاني وشدوا لسانه لئلا يهجوهم ثم قتلوه بعد أن رثا نفسه ، أخباره في الأغاني : ٣٢٨/١٦ ،
وجمهرة النسب : ٤١٧ ، والخزانة : ٣١٧/١ .
والبيت في ذيل الأمالي : ١٣٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٨٦/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور :
٤٧ .

(٢) سيد من بني عبس شاعر خطيب صاحب داحس وهي فرسه من فرسان العرب وشجعانها .
أخباره في معجم الشعراء : ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٢٢٩ .

(٣) الكتاب : ١٥/١ ، والبيت في نيواته : ٢٩ نشره عادل جاسم البياتي سنة ١٩٧٢م وهو في شرح
أبيات الكتاب لابن السيرافي : ٢٤٠/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٦١/١ ، وضرائر الشعر لابن
عصفور : ٤٥ ، والخزانة : ٥٣٤/٣ .

(٤) البيت لأبي عمرو بن العلاء في معجم الأنبياء : ١٥٨/١١ ، وهو في معاني القرآن للفراء :
١٦١/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٣٠/٢ ، وضرائر القزاز : ٦٢ ، وضرائر ابن عصفور : ٤٥ .

(٥) سورة طه : آية : ٧٧ .

قراءة حمزة^(١) . وقوله^(٢) : ﴿ إِنَّهُ^(٣) مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ بإثبات الياء في رواية قنبل^(٤) عن ابن كثير ، وإذا كان كذلك فقد يقول القائل : إن هذا مما يجوز القياس عليه لمجيئه في فصيح الكلام المنتور وتقويته بالمنظوم لا سيما على مذهب المؤلف في أمرين :

أحدهما : اعتبار ما جاء في القرآن والقياس عليه - وإن قل - كمسألة الفصل بين المضاف والمُضاف إليه بمعمول المضاف ، ومسألة تحقيق الهمزتين في أنمة ، حسب ما يفسر في موضعه إلى غير ذلك من اعتباره لما جاء في القرآن وقياسه عليه .

والثاني : اعتباره ما جاء في الشعر معاملة الآتي في الكلام ، إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة ، كما في قوله :

* وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ *

إذ الشاعر متمكن من الجزم بالحذف ، فيقول : " وَلَا تَرْضَاهَا " فيكون الشعر مخبوناً ، فكانه أثبت الألف غير مضطراً ، ومثله قوله :

* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

لجواز حذف الياء فيصير منقوصاً وهو جائز وإن كان قبيحاً في باب الزحاف ، ومثله قوله : " لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ " لجواز حذف الواو فيكون مطوياً فقد ترشح على هذا القول بالقياس ، فلما كان الأمر على هذا ، وكان السماعُ

(١) قراءة حمزه في السبعة لابن مجاهد : ٤٢١ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٩٠ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) رواية قنبل في السبعة لابن مجاهد : ٣٥١ .

موهماً لإثبات خلاف ما نص عليه ، نفى هذا الإيهام ، وصرح بأن ما نص عليه هو اللزوم ، وما عداه غير معتبر في القياس ، ولا معمول عليه ، لأن مجيء هذا الضرب في الشعر لم يكثر ، وأيضاً فجميع الأبيات محتمل لإشباع الحركات ضرورية^(١) كما أشبع الضمة في ظاء " انظر " من قال^(٢) :

وأنتي حيث ما يئتي الهوى بصري من حوث ما سلكوا أدنوا فأنظور

أنشده الفارسي^(٣) ، وكما أشبع فتحة : " منتزح " ابن هرمة^(٤)

حيث قال :

فأنت من الغوائل حين ترمي ومن دم الرجال بمنتزح^(٥)

وكما أشبع الكسرة في " الدراهم " و " الصيارف " الفرزدق^(٦)

حيث قال : - أنشده / سيبيويه -^(٧) .

١٠٥/

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصيارف

(١) ساقط من (١) .

(٢) البيت لابن هرمة في ديوانه : ١١٧ ، والبيت في أمالي ابن الشجري : ٢٢١/١ ، وضمائر الشعر لابن عصفور : ٢٥ ، والخزانة : ٥٨/١ ، ٤٧٧/٣ ، ٥٤٠ .

(٣) إنشاد الفارسي له في كثير من مؤلفاته منها الحجة : ٥٩/١ ، قال أنشده ثعلب . وعن الفارسي أنشده ابن جني في سر الصناعة : ٢٠/١ ، قال أنشدني أبو علي ، وهو في الخصائص : ٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، والمحتسب : ٢٥٩/١ .

(٤) بياض في (١) .

(٥) البيت لابن هرمة أيضاً في ديوانه : ٨٧ ، وهو أيضاً في الخصائص : ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، والمحتسب : ١٦٦/١ ، ٢٤٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١٢٢/١ ، ١٥٨/٢ ، وضمائر الشعر لابن عصفور : ٣٢ .

(٦) ديوان الفرزدق : ٥٧٠ ، والبيت في المحتسب : ٦٩/١ ، وضمائر القزاز : ٩٧ ، وضمائر الشعر لابن عصفور : ٣٦ ، والخزانة : ٢٥٥/٢ .

(٧) الكتاب : ١٠/١ .

وقد أجازَ ذلك ابنُ خُروفٍ في بيتِ قيسِ بنِ زهيرٍ : " أَلَمْ يَأْتِكَ " البيت
والجوازُ سارٍ في الجميع ، فإذا احتَمَلتِ الأبياتُ هذا لَمْ يَكُنْ فيها دليلٌ .

وأما آية " طه " فَتَحْتَمِلُ وجهين :

أحدهما : أن يكونَ تَخَشَى مستأنفاً ، أى : وأنتَ لا تَخَشَى .

والثاني : أن تكونَ الألفُ للإطلاقِ في الفاصِلَةِ كقوله :
" الظَّنُونَا " (١) ، و " الرُّسُولَا " (٢) ، و " السُّبَيْلَا " (٣)

وأما آية " يوسف " فَتَحْتَمِلُ أن تكونَ (مَنْ) فيها موصولة و (يَتَّقِي)
مرفوع في صِلَتِهَا (وَيَصْبِرُ) معطوفٌ عليه ، وإنما سَكُنَ تَخْفِيفاً كَأَنَّهُ عُدٌّ
« بِرُفٍّ » من « يَصْبِرُ فَإِنَّ » كبناءٍ على فِعْلٍ فسكنَ لذلك ، كما قال امرؤُ القيسِ
في نحو ذلك (٤) :

فاليومَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَبٍّ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِثٍ

فإذا ثَبَتَ هذا (٥) في تلكِ الشُّواهدِ لم يكن فيها دليلٌ على ثبوتِ الجَزْمِ
بتقديرِ حذفِ الحَرَكَةِ سماعاً ، فأحرى ألا يثبتَ بها كونُ ذلك قياساً ، فلذلك قال
: (تَقْضِي حُكْماً لازِماً) واللهُ أَعْلَمُ ، أى : أن الحذفَ هو الحُكْمُ اللّازِمُ الَّذِي
لا بدُّ منه على كلِّ حالٍ ، وهذا حَسَنٌ من الاعتبارِ ، وباللهِ التوفيقُ .

(١) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " وتظنون بالله الظنونا "

(٢) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولاً "

(٣) لعله يقصد الآية : من سورة الأحزاب " فاضلونا السبيلا "

(٤) البيت لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٥٨ ، والكتاب : ٢٩٧/٢ ، وإصلاح المنطق : ٢٤٥ ، والخصائص :

٧٤/١ ، ٢٨٨ ، ٣١٧/٢ ، ٩٦/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٤ ، والخزانة : ٣/٥٣٠ .

(٥) ساقط من (١)

النكرة والمعرفة (١)

هذه هي المُقدِّمة الثانية من المقدمتين اللتين لا بد من نكرهما قبل الشروع في الأحكام التركيبية ، وهي معرفة^(٢) المعرفة من الأسماء والنكرة ، والتعريف بكل واحد منهما . وتقسيم ما ينقسم منهما وبيان كل قسم ، وذلك أن الفائدة إنما تحصل في الغالب بالمعرفة لا بالنكرة من حيث كان الإخبار عن الشيء ثانياً عن معرفة ذلك الشيء . فإذا قلت : تَكَلَّمَ زَيْدٌ ، حصلت به فائدة^٣ . فإن قلت : تَكَلَّمَ إنسانٌ ، لم يُفد شيئاً ، إذ لا يخلو الوجود من إنسانٍ يَتَكَلَّمُ ، فقد كان هذا المعنى حاصلاً قبل الكلام به ، فلم يُفد الإخبار بذلك فائدة زائدة ، وكذلك إذا قلت : زَيْدٌ قائمٌ ، حصلت للمخاطب فائدة^٣ ، فلو^(٣) : قلت رجلٌ قائمٌ ، لم يُفد شيئاً ، فلما كان الأمر هكذا وكانت الإفادة في الغالب لا تحصل إلا مع المعرفة ، والنكرة بضد ذلك ، وأيضاً فقد تقع النكرة في موضع لا تقع فيه المعرفة ، وقد تحصل الفائدة بالنكرة على خلاف ما تحصل بالمعرفة افتقراً إلى بيان هذين النوعين لينبنى حكم الإفادة على ذلك ، فأخذ الناظم - رحمه الله - في ذكر ذلك ليصل الناظر إلى أحكام الجمل المفيدة بعد تحصيل ما يكون به الإخبار مفيداً مما ليس كذلك ، ثم إن النكرة لا تنحصر أنواعها ، لكن قد تُعرف

(١) في (١) المعرفة والنكرة .

(٢) ساقط من (١) ومن الأصل وصحت في هامش الأصل مقدمة والتصويب من (س) و (ف) .

(٣) في الأصل فقط فإذا .

بالرسم والمعرفة تَنْحَصِرُ أنواعُها ^(١) فأُتِيَ للنكرة برسم جامع مانع
يُمَيِّزُها عن المعرفة ^(٢) . ثم أُتِيَ بالمعرفة وأنواعها فقال :

نَكْرَةٌ قَابِلٌ " أَلٌ " مُؤَكَّرَا أَوْ وَقَعَ مَوْقِعٌ مَا قَدْ نَكَّرَا

وغيره معرفة كهُم وَذِي وَهِنْدَ وابْنِي وَالْفَلَّامُ وَالَّذِي

" أَلٌ " هي الألفُ واللَّامُ والقَابِلُ لها هو مَا يَصِحُّ دخولها عليه ،

فَرَجُلٌ وفَرَسٌ ونحوهما يَصِحُّ دخول الألفِ واللَّامِ عليها ، فهي إذاً

نَكْرَاتٌ ، وقد اقتصر بعضهم على تعريفِ النكرة بما يَصْلُحُ أن تدخله "

أَلٌ " / لكن هذا التعريفَ غيرُ جامع ولا مانع ، أمَّا كونه غيرَ جامعٍ ؛ ١٠٦/

فلأنه يَخْرُجُ عنه كثيرٌ من النكرات نحو : أين وكيف و « أَفْعَلٌ »

التفضيل إذا كان معه " مِنْ " لفظاً أو تقديراً ، وَمَنْ وَمَا الاستفهاميتين

، فإنَّهما أيضاً نكرتان عند الجمهور خلافاً لابن كيسان فهذه الأشياء

وأشباهاها نكراتٌ مع أنها لا تَصْلُحُ أن تدخلها الألفُ واللَّامُ . وأمَّا كونه

غيرَ مانعٍ فلأنَّ كثيراً من المعارف تدخل عليها الألفُ واللَّامُ كحارثٍ

وعَبَّاسٍ وحَسَنٍ وفَضْلٍ ، فإنَّكَ تقولُ : الحارثُ والعَبَّاسُ والفَضْلُ والحَسَنُ

وأيست بنكراتٍ اتفاقاً ، وكذلك ما دَخَلَ عليه الألفُ واللَّامُ الزائدتان من

المعارف كقوله ^(٢) :

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا *

(١-١) ساقط من (١) فقط .

(٢) تمامه :

حراس أبواب على قصورها

والبيت لأبي النجم العجلي ، ديوانه : ١١٠ ، والمقتضب : ٤٨/٤ ، ٤٩ ، وشرح ابن يعيش

: ٤٤/١ ، ١٣٢/٢ ، وشرح الشافعية : ٥٠٦ .

وقول الآخر^(١) :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً *

وقول الآخر^(٢) :

* وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ *

وَمِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ ، فَاقْتَضَى أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ نَكَرَاتٌ ، بِسَبَبِ صِلَاحِيَّةِ دُخُولِ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَأَيْضاً إِنْ سُلِّمَ مَا قَالَ فَفِي بَعْضِ أَقْسَامِ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَا فِي جَمِيعِهَا ، فَإِنَّ الزَّائِدَةَ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ بِمَا قَالَ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى
النُّكْرَةِ لَمْ تَدُلْ عَلَى تَنْكِيرِهِ فَلَا يُقَالُ : إِنْ نَفْساً مِنْ قَوْلِكَ : طَبِئَتْ نَفْساً^(٣) نَكْرَةً
بِدَلِيلِ قَوْلِهِ^(٤) :

(١) تمامه :

* شديداً بأعباء الخلافة كاملة *

والبيت لابن ميادة (الرماح بن أبرد) نيوانه : ٨١ ، وشرح ابن يعيش : ٤٤/٨ ، وخزانة الأدب :
٣٢٧/٨ ، ٢٥٢/٣ ، وقد تقدم ذكره .

(٢) صدره :

* ولقد جنيتك أكمواً وعساقلًا *

وقائمه غير معروف وهو من شواهد مجالس ثعلب : ٦٢٤/٢ ، والمقتضب ٤٨/٤ ، والخصائص :
٥٨/٣ ، وشرح ابن يعيش : ٧١/٥ .

العساقل الكبار البيض الجياد من الكماء ، وبنات الأوبر صفار الكماء وهي رديئة .

(٣) من (ت) و (ف) .

(٤) صدره :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

وهو لراشد بن شهاب الشكري يخاطب قيس بن مسعود بن قيس بن خالد الشيباني وفيه يقول
قبل هذا البيت :

عَلَى أَنْ قَيْساً قَالَ قَيْسُ بْنُ خَالِدٍ لِيَشْكُرَ أَحْلَى إِنْ لَقِينَا مِنَ التَّمْرِ
رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَتْ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٢/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ له ١٥٣ ، وشرح ابن
الناظم : ٣٩ ، وشرحه العيني في المقاصد : ٥٠٢/٨ ، ٢٢٥/٣ - ونقل عن التوزي عن بعضهم
أنه مصنوع ، وأكد العيني نسبته إلى راشد المذكور إلا أنه حرقه إلى رشيد .

صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ^(١) عَنْ عَمْرٍو

لأنَّ الألفَ واللَّامَ هنا زَائِدَةٌ ، والزَّائِدَةُ غيرُ مَخْتَصَّةٍ بِالدُّخُولِ عَلَى النُّكْرَةِ
لِدُخُولِهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ كَمَا مَرَّ أَنْفَاءً ، كَمَا أَنَّ التِّي لِلْمَحِ الصِّفَةِ لَا تَدْخُلُ عَلَى
النُّكْرَةِ ، وَإِنَّمَا تَخْتَصُّ بِالمَعْرِفَةِ فَكَانَ هَذَا التَّعْرِيفُ مُعْتَرِضاً فَلَمَّا^(٢) كَانَ كَذَلِكَ
اسْتَظْهَرَ النَّاطِمُ عَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ : (مُؤَثَّرًا) وَهُوَ حَالٌ مِنْ " أَل " أَيْ : حَالَةٌ
كُونَ " أَل " (مُؤَثَّرًا) فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ ، فَجَرَلَ وَنَحَوَهُ أَثَرُ فِيهِ " أَل " التَّعْرِيفِ
بِخِلَافِ الْفَضْلِ وَنَحَوَهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ تَعْرِيفاً ، بَلْ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ
لِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ التَّعْرِيفِ وَهُوَ لَمَحُ الصِّفَةِ ، وَبِهَذَا الْقَيْدِ أَيْضاً أَخْرَجَ " أَل "
الزَّائِدَةَ ، فَإِنَّهُ حَرْفٌ لَا يُؤَثَّرُ فِيمَا دَخَلَ عَلَيْهِ تَعْرِيفاً ، فَلَمْ يَكُنْ مَعْتَبَراً فِي
هَذَا التَّعْرِيفِ ، وَأَدْخَلَ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ : (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا) " فَوَاقِعُ "
مَعْطُوفٌ عَلَى " قَابِلٌ " ، " وَمَا " مَوْصُولَةٌ وَمَا بَعْدَهَا صِلَتُهَا ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى
قَابِلٍ ، " وَمَا " بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ ضَمِيرٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعُهُ ، أَيْ :
مَوْقِعُ الْقَابِلِ ، وَيُرِيدُ أَنَّ النُّكْرَةَ مَا قَبْلَ " أَل " أَوْ وَقَعَ مَوْقِعٌ مَا يَقْبَلُهَا إِذَا لَمْ
يَقْبَلْهَا بِنَفْسِهِ ، فـ " أَيْنَ " وَ " كَيْفَ " يَقَعُ مَوْقِعُهُمَا مَا يَقْبَلُ " أَل " وَإِنْ^(٣) كَانَا
لَا يَقْبَلَانِهَا بَأَنْفُسِهِمَا ، فـ " أَيْنَ " مَعْنَاهَا فِي أَيْ مَكَانٍ ، وَ " كَيْفَ " مَعْنَاهَا
عَلَى أَيْ حَالٍ ، وَمَكَانٌ وَحَالٌ قَابِلَانِ لـ " أَل " إِذَا قُلْتَ : الْمَكَانُ وَالْحَالُ ، وَكَذَلِكَ
أَفْعَلُ مِنْ لَوْقُوعِهَا صِفَةً لِلنُّكْرَةِ فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ ، وَفَاعِلٌ^(٤) يَقْبَلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ
أَعْنَى الْمُؤَثَّرَ وَكَذَلِكَ " مَنْ " وَ " مَا " الاسْتِفْهَامِيَتَانِ إِذَا قُلْتَ : مَنْ زَيْدٌ ؟

(١) فِي (١) كَتَبَتْ " يَا قَيْسُ " وَصَحَحَتْ فِي الْهَامِشِ : " يَا بَكْرُ " ، وَفِي الْأَصْلِ بَزِيَادَةِ (يَا بَكْرُ) بَعْدَ (عَمْرٍو) .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) فَقَطْ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

فالتقديرُ : أى رَجُلٌ زَيْدٌ ؟ وَمَا هَذَا ، معناه : أى شَيْءٌ هَذَا ؟ ورجلٌ
 وشيءٌ يَقْبَلَانِ الألفَ واللَّامَ المؤثَّرةَ فَجَمِيعُ هذه الأشياءِ نَكَرَاتٌ
 لوقوعها موقعَ القَابِلِ ، فتخلَّصُ له التَّعْرِيفُ جامعاً مانعاً ، وهو تَعْرِيفٌ
 حَسَنٌ ، إلا أن فيه إشكالاً من أوجه ثلاثة :

أحدها : أن الحارثَ والعبَّاسَ والفضلَ وبابها إذا كانت بغيرِ ألفٍ
 ولامٍ أعلامٌ كزَيْدٍ وعَمْرٍو ، فتعريفها / تَعْرِيفُ العِلْمِيَّةِ المَحْضَةِ ، فإذا / ١٠٧
 دخلت عليها الألفُ واللَّامُ فلم تَدْخُلْ عليها وهى أعلامٌ ، بل على تقدير
 تنكيرها لتكون الألفُ واللَّامُ مشعرةً بأصلها من الصِّفَةِ ، فإذا دُخِلَ
 الألفُ واللَّامُ عليها كدخولها على القائمِ والقَّاعدِ وبَّابه ، وهذا معنى ما
 ذكر سيبويه قال^(١) : وَزَعَمَ الخَلِيلُ - رحمه الله - أن الذين قالوا :
 الحارثُ والحسنُ والعبَّاسُ إنما أرادوا أن يجعلوا الرَّجُلَ هو الشَّيْءَ بعينه
 ، يعنى أن يكونَ لفظُهُ موافقاً لمعنى الصِّفَةِ فيه ، ولم يجعلوه سُمًى به
 ولكنهم جعلوه كائنه وصِفًى له غَلَبَ عليه ، وَمَنْ قَالَ : حارثٌ وعبَّاسٌ فهو
 يُجْرِيهِ مُجْرَى زَيْدٍ ، فهذا نصرُ سيبويه على ما نكرته ، فإذا ثبتَ هذا فقول
 الناظم : مُؤَكَّرٌ " لا يخرج له حارثاً وعبَّاساً وبَّابه ؛ لأنَّ "آل" قد أثَّرت
 فيه مَعْنَى التَّعْرِيفِ تَقْدِيرًا وَلَمْ يَحْصُرِ الصِّفَةَ فَصَارَ التَّعْرِيفُ مُشْكَلاً .

والثَّانِي : أن قَوْلَهُ : (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا) إن كان
 يدخلُ له به "أَيْنَ" و "كَيْفَ" وما ذُكِرَ معهما فلا يَدْخُلُ له فيه الأسماءُ
 التى لم تستعمل إلا فى النَّفْيِ نحو : دِيَّارٌ وَكَتَيْعٌ وَعَرِيبٌ ، لأنها كُلُّهَا
 واقعةٌ موقعَ أَحَدٍ ، وأحدٌ لا يَقْبَلُ "آل" ^(٢) ؛ لأنَّك لا تقولُ : ما جاعنى

(١) الكتاب : ٢٦٨/١ .

(٢) فى الأصل فقط .

الأحد ، وذلك إذا لم يكن بمعنى واحد ، فإنه إذا كان بمعنى واحد كأحد في أحد عشر ، فليس المستعمل في النفي فإذا لا يدخل له باب ديّار وعريب تحت قوله : (أو واقع موقع ما قد ذكرنا) ولا تحت قوله : (قابل أل) إذ ليست بقابلية لـ " أل " مع أنها نكرات بإجماع ، فكان هذا التعريف غير جامع .

والثالث : أن يقال : إن كان يخرج له بقوله : (قابل أل) العلم الجنسي ، كما يخرج له العلم الشخصي . فإن قوله : (أو واقع موقع ما قد ذكرنا) يدخل عليه العلم الجنسي ، لأن معناه معنى النكرة ، فأسماء وتعاله ونحوهما معارف لفظاً ، ولكن معانيها معانى النكرات ، إذ كان أسماء مرادفاً للأسد ، وتعاله مرادفاً لثعلب ، وقد نص على ذلك الناظم في باب العلم حيث قال :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ

فاسد إذا صلح وقوعه موقع أسماء ، وتعلب إذا صلح وقوعه موقع تعالها وهما قابلان للأكف واللام يؤدي ذلك إلى اعتقاد كون أسماء وتعاله نكرتين إعمالاً لقوله : (أو واقع موقع ما قد ذكرنا) وهذا غير صحيح ، فكان كلامه على إطلاقه غير صحيح .

والجواب عن الأول : أن الأكف واللام في الحارث والعباس ونحوهما لم يؤثر في محصول الأمر زيادة على ^(١) ما كان في الأسماء قبل دخولها ، وإنما كانت قبل دخولها دالة ^(٢) على معين ، وذلك حاصل بعد دخولها وإنما حقيقة تأثيرها أن تؤثر تعريفاً فيما لم يكن فيه تعريف وباب الحارث والعباس ليس

(١) في الأصل : زيادة على معين وذلك ما كان والصواب كما أثبت من النسخ الأخرى غير الأصل .

(٢) في الأصل : غير دالة .

كذلك ، إذ لم تُؤكِّد فيه ما ليس فيه ، وأما لَمَحُ الصِّفَةِ فَأَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَعْنَاهَا مِنَ التَّعْرِيفِ الْمَوْجُودِ قَبْلَ دُخُولِ " أَل " وَبَعْدَ ذَلِكَ ، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ .

وعن الثَّانِي : أَنَّ بَابَ دِيَارٍ وَكَتَبِيعٍ لَيْسَ بِوَاقِعٍ مَوْقِعَ أَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ بَلْ أَحَدٌ وَكَتَبِيعٌ وَدِيَارٌ وَنَحْوُهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ " أَل " وَهُوَ مَثَلًا رَجُلٌ أَوْ حَيٌّ أَوْ سَاكِنٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، فَقَدْ دَخَلَ لَهُ هَذَا الْبَابُ بِقَوْلِهِ : (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ / ذُكِرَا) .

١٠٨/

وعن الثَّالِثِ : أَنَّ بَابَ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ قَلِيلٌ ، وَعَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فِي الْعِلْمِيَّةِ ، فَلَمْ يَعتَبِرْهُ لَذَلِكَ ، وَلَاجِلِ أَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّكْرَةِ فَرْقًا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ وَضَعُهُ أَوَّلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ الذَّهْنِيَّةِ الْمُتَشَخَّصَةِ فِي الذَّهْنِ ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ غَيْرُ مُتَعَدِّدَةٍ فِي نَفْسِهَا كَزَيْدٍ فِي الْخَارِجِ بِخِلَافِ النُّكْرَةِ : فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِوَاحِدٍ مِمَّا فِي الْخَارِجِ لَا بَعِيْنَهُ فَافْتَرَقَا ، وَلَيْسَ هَذَا الْوَجْهَ بِجَارٍ عَلَى مَذْهَبِ النَّاطِقِ فِي ظَاهِرِ لَفْظِهِ حَسَبَ مَا يَأْتِي فِي بَابِ الْعِلْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (١) .

ثُمَّ قَالَ : (وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ) الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى النُّكْرَةِ بِاعْتِبَارِ مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ مُذَكَّرٍ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَوْ قَالَ : اسْمُ نُّكْرَةٍ قَابِلٌ أَل وَلِذَلِكَ جَرَى عَلَيْهَا قَابِلٌ وَوَاقِعٌ كَجَرَيَانِهَا عَلَى الْمَذَكَّرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى قَابِلٍ وَوَاقِعٍ ، وَيَعْنَى مَا عَدَا مَا ذَكَرَ التَّعْرِيفُ بِهِ هُوَ الْمَعْرِفَةُ ، ثُمَّ أَتَى بِأَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ مُشِيرًا إِلَيْهَا بِالتَّمْثِيلِ ، وَهِيَ عِنْدَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ : الْمُضْمَرُ : وَهُوَ الَّذِي أُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (كَهُمْ) وَاسْمُ الْإِشَارَةِ : وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ (بَدَى) الَّذِي يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ الْقَرِيبِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَط .

والعلم : وإليه أشار بقوله : (وهند) . والمضاف إلى معرفة مَحْضَةٍ ، فإنَّ المضاف ليس بمعرفة على الإطلاق ، بل شَرَطُ الإضافة إلى معرفة ، وليس كلُّ مضافٍ إلى معرفة يكون معرفة إلا بشرط أن تكون الإضافة مَحْضَةً ، وهذا كله مُنْبَئٌ عليه بقوله : (وَأَبْنَى) . والمُعَرَّفُ بالآلفِ واللام : بشرط أن تكون غير زائدة ، فإنَّها إن كانت الزائدة لم تُقدَّ تعريفًا فليس ما دَخَلَتْ عليه بمُسْتَفِيدٍ بها تعريفًا ، كما سيأتى وقد بيَّنَ هذا الشرطُ تمثيلاً لهذا النوع بقوله : (والفَلَامُ) .
والمَوْصُولُ : وهو الذى نُبِّه عليه بمثال : (الذى)

ثم يتعلق بهذا الكلام ثلاث مسائل :

إحداها : أنه لم يذكر مراتب المعارف فى التعريف ، وقد جَعَلَ لها فى " التسهيل " (١) ست مراتب ، فأعلاها ضَمِيرُ المتكلم ، ثم ضميرُ المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضميرُ الغائب السالم عن إبهام ، ثم المُشار به ، ثم المَوْصُول وذو الآلفِ واللام ، وأما المضاف فبحسب المضاف إليه مطلقاً عنده ، هذه مراتبها فى الأصل فى مذهبه ، وقد يعرض لها غير ذلك .

وهى عند غيره أربع مراتب . فأعلاها : المضممرات ، ثم الأعلام ثم المبهمات ، ثم ذو الآلف واللام والمضاف (٢) بحسب المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضممر ، فإنه فى رتبة العلم ، وهذا الترتيب الثانى هو المشهور من مذهب أهل البصرة والكوفيين ترتيب آخر (٣) فكان من حق الناظم أن يبين مراتبها ، للاضطرار إليها فى باب النعت ، إذ المعرفة من الأسماء لا ينعت بكل معرفة ، وإنما يُنعت بما كان فى رتبته أو لَوْن رتبته ، لا بما هو فوق رتبته

(١) التسهيل : ٢١ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) رأى الكوفيين فى الهمع : ٥٥/١ .

بخلاف النكرة . فإنها لا يلزم فيها هذا المعنى ، بل تنعت النكرة بكل نكرة كانت أعم منها أو أخص كما تقول : رجل أبيض ، وحيوان ناطق ، ولهذا لم يعتن النحويون بذكر مراتب النكرات في التنكير ، كما اعتنوا بذكر مراتب المعرفة في التعريف . والعذر عن الناظم أنه قد استقر من مذهبه أن النعت لا يلزم فيه أن يكون في رتبة المنعوت ، أو أدنى منه^(١) ، بل قد يكون فاتحاً له في الرتبة / وهو رأى الفراء ، وحكاه المؤلف عن ١٠٩ الشلوطين ، وأنه صححه وسيبئة عليه في باب النعت ، إن شاء الله تعالى^(٢) وإذا كان كذلك لم يلزمه ذكر المراتب ، كما لم يلزمه ذلك ولا غيره في التنكير .

والثانية : أنه أسقط من المعارف مما ذكره هو وغيره بعض أنواعها وزاد فيها ما لم يزد غيره^(٣) ، أمّا ما نقص منها فالمنادى المقصود نحو : يا رجل^(٤) ، فإنه معرفة وليس بواحد مما ذكر ، ولذلك عدّه في " التسهيل " ^(٥) نوعاً سابعاً ، واسمُ الفعل نحو : صه وإيه ونزال ، فإنها معارف إذا لم تتون ، ونكرات إذا نونت كما ذكر في بابه ، ويظهر أنها ليست مما عدّه والفاظ التوكيد معارف أيضاً نحو : أجمع

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) قال صدر الأفاضل في التخمير : ٤٢٩/٢ (رسالة دكتوراه) ما زال النحويون يقولون المنادى معرفة نحو يا رجل ويا عالم بدليل أنك متى وصفت وصفته بالمعرفة ، ولأنهم فرقوا بين يا رجلا وبين يا رجل ، فقالوا بأن الأول نكرة والثاني معرفة ، حتى إذا آل إلى حصر المعارف أهملوه وطرحوه من البين .

فقل لمن يدعى في العلم فلسفة حفظت شيئاً وضاعت عنك أشيَاء

(٥) التسهيل : ٢١ .

وَجَمْعَاءَ وَأَجْمَعِينَ وَجُمُعَ ، وكذلك "سَحَر" من يوم بعينه نحو : جئتُكَ يومَ الجمعةِ سَحَرَ ، وما أشبهه من ضُحَى وضُحوةٍ وَعَشِيَّةٍ وَعَتَمَةٍ ونحوها ، إذا كانت من يوم بعينه ، فكان ينبغي للناظم أن يعدَّ هذه الأشياء لما ظهر من أنها ليست مما نَكَرَ ، مع أنها معارف .

وأما ما زاد فالموصول ولم يذكره سييويه في جملةِ المَعَارِفِ حين تصدَّى لحصرها ووجهٌ ذلك ابنُ خروف بأنَّ تعريفها إنما هو بالآلفِ واللَّامِ ، واجتزىءَ بإظهارها في الذى ونحوه من إظهارها في غيره كـ "مَنْ" وـ "مَا" وـ "أَيُّ" كما اجتزىءَ بالصفة به ، وأبطل قول مَنْ زَعَمَ أنها معارف بالصلَّات ، فإن الصلَّات جُمِّلُ ، والجُمِّلُ في معنى النُّكْرَاتِ ، وأيضاً فقد تكون صفات وهى نكرات أعنى الجُمِّلُ ، والنُّكْرَةُ في نفسه لا يكون لغيره مُعْرِفاً .

والدليل على أن تعريفها إنما هو بالآلفِ واللَّامِ أن ما هى فيه لا تكونُ نكْرَةً البتَّةُ ، بخلاف ما ليست فيه ، فإنه قد يكونُ نكْرَةً كـ "مَنْ" وـ "مَا" وـ "أَيُّ" فإذا لم تقدِّر فيها الآلفَ واللَّامَ فالتشكيكُ فيها مَوْجُودٌ ، وإذا قُدِّرَت ساوت "الذى" وـ "التي" ^(١) ، فظهر أن تعديدَ النَّاظِمِ قاصراً .

والعذرُ عنه أن يقال : أمَّا المُنَادَى فالاعتراضُ به مبنىٌ على أن تعريفه بالقصدِ إليه ، والإقبالِ عليه ، وليس ذلك بمتَّفَقٍ عليه ، لقول طائفةٍ بأنَّ تعريفه بتقديرِ الآلفِ واللَّامِ ، كأنها حذفَت لفظاً وبقي معناها كما يبقى معنى الإضافة مع حذفِ المضافِ إليه في نحو قول الله تعالى ^(٢) : ﴿ وَكُلًّا نَقْصُ

(١) فى (١) الذى .

(٢) سورة هود : آية : ١٢٠ .

عَلَيْكَ ، ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ ^(١) وقد أشار إلى هذا القول في "الفوائد المحوية" حيث قال ^(٢) : وما عُرِفَ بالنداءِ فاللَّامُ فيه منوياً على رأي ، فلعله ذَهَبَ إلى ذلك ها هنا ، وأما اسم الفعل فإثماً هو معرفة بنية الألف واللام ألا ترى أن معنى "إيه" زِدْنَا من الحديث الذي كنت فيه ، ومعنى "صَه" اسكت عن الحديث الذي أنت فيه ، ومعنى نَزَالَ النُّزُولَ النُّزُولَ ^(٣) ، فجميعها كناية عما فيه الألف واللام ، قاله ابنُ خَرُوفٍ . وأما ألفاظ التوكيد فاعلامٌ عند الناظم ، وقد صرَّح بذلك في بعضها ، فقال في باب ما لا ينصرف :

وَالْعِلْمَ امْتَنَعَ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتَعَلَا
فقد دخلت إذا في نوع العلم ، وقيل : إنها معارف بنية الإضافة ولا اعتراض بهذا أيضاً . وأما "سَحَرَ" فقد قال في الباب المذكور :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ

ويُريدُ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ : إذ لا تعريفَ يمنع الصَّرْفَ إلا ذلك / وقال / ١١٠
ابن خَرُوفٍ : تَعْرِيفُهُ بِنِيَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ ، وهذا المعنى جارٍ في ضَحَى وَضَحْوَةٍ وَعِشَاءٌ وَعِشِيَّةٌ ، أَوْ تَكُونُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ نَكَرَاتٍ فِي اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَتْ لَشَيْءٍ بَعَيْنُهُ كَقَوْلِهِمْ : لَقِيْتَهُ عَاماً أَوَّلَ ، فَعَامٌ نَكْرَةٌ فِي اللَّفْظِ ، مَعْرِفَةٌ فِي الْمَعْنَى : لِأَنَّهُ يَرِيدُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَ عَامِكَ .

(١) سورة الفرقان : آية : ٢٩ .

(٢) الفوائد المحوية : ورقة : ١٠ .

(٣) ساقط من (١) .

وأما الموصولُ ففيه^(١) خلافٌ ، فمذهبُ جماعةٍ ما تقدم ، ومذهب طائفةٍ إلى أن تعريفَه بالصَّلَة . وعلى هذا بنى الناظم ، وقد أشار إلى ذلك في بابِ المعرف بالأداة حيثُ جَعَلَ الألفَ واللَّامَ في " الَذى " و " الَتى " ونحوهما زائدةً ، فهو كالنصِّ منه على أن تعريفها بالصَّلَة . والله أعلم .

والثَّالِثَةُ : من المسائلِ المُتعلِقة : أنه لم يذكر من أنواعِ المعارفِ " مَنْ " و " مَا " الاستفهاميتين ، فدلَّ على أنه لم يرتَضِ مذهبَ ابنِ كَيْسَانَ^(٢) في كونهما معرفتين ، نظراً إلى أن جوابهما يكونُ معرفةً ، فإذا قيل : من عندك ؟ فجوابه : زيدٌ ، وإذا قيلَ : ما دعاكَ إلى كذا ؟ فجوابه : لقاؤكَ أو نحوه ، ومن حقِّ الجَواب أن يكون مطابقاً للسؤالِ ، فدلَّ تعريفُ الجوابِ على تعريفِ السؤالِ ، وضعفه المؤلف من وجهين :

أحدهما : أن تعريفَ الجَوابِ غيرُ لازمٍ ، فإذا قيل : مَنْ عِنْدَكَ ؟ جازَ له أن يقولَ : رجلٌ من بنى فلانٍ ، وإذا قيلَ : ما دَعَاكَ إلى كَذَا ؟ جازَ أن تقولَ أمرٌ مهمٌ .

والثاني : أن " مَنْ " و " مَا " في السَّوَالَيْنِ قائمان مقامَ أىِّ إنسانٍ وأىِّ شىءٍ ، وهما نكرتان ، فوجبَ تنكيرُ ما قام مقامهما ، قال : والتَّمَسُّكُ بهذا أقوى من التَّمَسُّكِ بتعريفِ الجَوابِ لأنَّ تطابقَ شيئين قامَ أحدهما مقامَ الآخرِ

(١) فى (١) فيه .

(٢) مذهب ابن كسيان فى شرح التسهيل : ١٢٩/١ .

وابن كسيان : (٢ - ٢٩٩ هـ)

محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن بن كيسان النحوى من أهل بغداد من تلاميذ المبرد وثعلب ، أخباره فى معجم الأبناء : ٢٨٠/٦ ، وشذرات الذهب : ٢٣٢/ .

أَلْزَمُ وَآكِدٌ^(١) مِنْ تَطَابُقِ الْجَوَابِ وَالسُّؤَالِ ، وَأَيْضاً فَالتَّعْرِيفُ فَرَعٌ فَمِنْ^(٢) ادِّعَاءِ
فَعْلِيهِ الدَّلِيلُ ، بِخِلَافِ التَّنْكِيرِ فَمُدَّعِيهِ مُدَّعٍ لِأَصْلِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَنْ أَيْنَ يُوْخَذُ لِلنَّاطِمِ أَنْ مَذْهَبَ ابْنِ كَيْسَانَ غَيْرُ مَرْتَضَى لَهُ
وَابْنُ كَيْسَانَ لَمْ يَدَّعِ فِي " مَنْ " وَ " مَا " تَعْرِيفاً خَارِجاً عَمَّا ذَكَرَ النَّاطِمُ فَلَعَلَّهُ
يَقُولُ بَرْدُهُمَا إِلَى الْأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِذْ ذَاكَ لَا تَظْهَرُ مُخَالَفَتُهُ . فَيَكُونُ هَذَا
الِاسْتِنْبَاطُ غَيْرَ صَحِيحٍ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعِينَ ذَلِكَ رَجَعْنَا إِلَى إِمْكَانِ إِحَاقَمِهِمَا بِمَا تَقَدَّمَ
فَوُجِدْنَا هُمَا لَا يَصِحُّ كَوْنُهُمَا مَضْمُرَيْنِ ، وَلَا عِلْمَيْنِ ، وَلَا اسْمِي إِشَارَةٍ ،
وَلَا مَنَادِيَيْنِ ، وَلَا مَعْرِفَيْنِ بِالْأَدَاةِ ، وَلَا بِإِضَافَةٍ لَفْظِيَّةٍ وَلَا مَعْنَوِيَّةٍ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ
تَعْرِيفَهُمَا عِنْدَهُ لَيْسَ مِمَّا تَقَدَّمَ . وَلَا يُقَالُ لَعَلَّ تَعْرِيفَهُمَا عِنْدَهُ مِنْ قَبِيلِ تَعْرِيفِ
الْجَوَابِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : قَدْ يَكُونُ تَعْرِيفُ الْجَوَابِ بِالْعِلْمِيَّةِ ، كَمَا يُقَالُ : مَنْ
جَاءَكَ ؟ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ، وَبِإِضَافَةٍ كَمَا تَقُولُ : غُلَامُكَ ، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا
تَقُولُ : الرَّجُلُ الصَّالِحُ ، وَبِالإِشَارَةِ كَمَا نَقُولُ : هَذَا ، فَلَوْ كَانَ نَوْعُ تَعْرِيفِهِمَا
مَعْتَبِراً بِالْجَوَابِ لَكَانَا عِلْمَيْنِ مَعَ الْعِلْمِ ، مِضَافَيْنِ مَعَ الْمُضَافِ ، مُشَاراً بِهِمَا
مَعَ اسْمِ الإِشَارَةِ ، وَهَذَا فَاسِدٌ ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ فَاسِدٌ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ تَعْرِيفَهُمَا عِنْدَهُ
لَيْسَ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ النَّاطِمُ ، وَانْتَهَى الِاسْتِنْبَاطُ الْمَذْكُورُ وَكَانَ صَحِيحاً
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

* * *

وَلَمَّا عُدَّ أَنْوَاعُ الْمَعْرِفَةِ أَخَذَ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا ، وَابْتَدَأَ

(١) فِي (أ) وَآكِرٌ .

(٢) فِي (ب) مِمَّنْ .

بذكر الضمائر لأنها أعرف المعارف فَقَالَ :

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهَوَّ سَمٍ بِالضَّمِيرِ / ١١١/

هذا تعريف بالمضمر و " ما " في قوله : (فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ) مفعول (سَمٍ) الاول ، وبِالضَّمِيرِ هو المفعول الثاني ؛ لأنه مَأْ يَتَّعَدِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَحَدُهُمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَيَطْرُدُ إِسْقَاطُهُ ، وَ " لِذِي " صِلَةٌ " مَا " وهو متعلقٌ بفعلٍ جائزٍ الحذف ، للدلالة عليه ، وهو وُضِعَ ونحوه ، وَثَوِّ الغَيْبَةِ أَوْ الْحُضُورِ هو مَدْلُولُ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ الْمُسَمَاءَةُ بِالضَّمِيرِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَا وَضِعَ لِمَدْلُولِ ذِي غَيْبَةٍ أَوْ ذِي حُضُورٍ ، فَهُوَ الضَّمِيرُ فِي الْإِصْطِلَاحِ ، وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا اعْتِبَارُ صِفَةِ الْغَيْبَةِ ، أَوْ صِفَةِ الْحُضُورِ فِي الْوَضْعِ ، لِأَنَّهُ قَالَ : مَا وَضِعَ لِمَدْلُولِ مُوصُوفٍ بِالْغَيْبَةِ أَوْ الْحُضُورِ ، لَا مُطْلَقاً ، فَيَخْرُجُ بِهَذَا الْاعْتِبَارِ عَنِ الرَّسْمِ سَائِرُ الْمَعَارِفِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُوَضَّعْ بِاعْتِبَارِ غَيْبَةٍ وَلَا حُضُورٍ ، إِذْ كَانَ الْعِلْمُ مَوْضُوعاً لِتَعْيِينِ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً ^(١) . وَالْمُبْهَمُ مَوْضُوعاً لِتَعْيِينِهِ بِقَيْدِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ ، وَكَذَا سَائِرُهَا ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ فِي " التَّسْهِيلِ " بِقَوْلِهِ فِي رِسْمِهِ ^(٢) : هُوَ الْمَوْضُوعُ لِتَعْيِينِ مُسَمَّاهُ مُشْعِراً بِتَكْلُمِهِ أَوْ خُطَابِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ ، وَالْحُضُورُ هُنَا يَتَضَمَّنُ التَّكْلِمَ ^(٣) نَحْوَ أَنَا وَضَرَبْتُ ^(٤) وَالْخُطَابَ ^(٤) نَحْوَ أَنْتَ وَضَرَبْتَ وَأَمَّا الْغَيْبَةُ فَنَحْوُ " هُمَا " وَضَرَبَا ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ بَعْدُ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

(١) ساقط من (١) .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٢٢ .

(٣- ٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (١) وَفِي الْأَصْلِ : (أَنَا نَحْنُ) وَالتَّصْرِيحُ مِنْ (ف) وَ (ت) .

(٤) ساقط من (١) فقط .

أحدها : أنه فاتته فيه عمدة ما يحتاج إليه في تعريف المضمر ، وهو أصل التعريف ، وهو الذى بين فى " التسهيل " بقوله : ما وضع لتعيين مسماه يعنى أن أصل وضعه أن يعين مدلوله ، بقيد حضوره أو غيبته ، ولم يبين ذلك هنا ، وإنما عرّف أنه موضوع لمدلول مقيد بالغيبة^(١) أو الحضور ، فأعطى أن وضع الضمير لا على أن يعين مسماه ، فهو إذا موضوع لكل حاضر ولكل غائب وتذكيره ذا الغيبة وذا الحضور يدل على هذا القصد ، إذ قال : (لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ) فظاهره أى غائب كان أو أى حاضر كان . وإلى هذا ذهب فيها ابن هانئ^(٢) شيخ شيوخنا فى " شرح التسهيل " حيث التزم أن المضمر وضع اسماً للحقيقة الذهنية وهى مفهوم المتكلم أو المخاطب أو الغائب وهى متحدة كعلم الجنس الموضوع للصورة الذهنية من غير نظر إلى الأفراد الخارجية ، وابن هانئ فى ذلك تابع للقرافى^(٣) ، وكل من قال بهذا مخالف للنحويين أجمعين . وقد ألزمهما شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمة الله عليه - أحد أمرين لأنهما إما أن يقولوا : إن المضمر كلّى ، فيكون على قولهما هذا^(٤) نكرة كسائر الكليات نحو : رجل وإنسان وحيوان ، وهذا فاسد باتفاق ، أو يقولوا^(٥) ، إنه ليس على حقيقة الكلّى فيكون " أنا " و " أنت " و " هو " وبابها أعلاماً علمية الجنس ، والمضمرات ليس تعريفها بالعلمية باتفاق ، فنثبت أن ما أشعر به كلام الناظم مخالف لجميع النحويين ، وذلك يدل قطعاً على بطلانه بل المضمرات وأسماء الإشارة وغيرها معارف ؛ لأن العرب

(١) فى الأصل بالحضور والغيبة .

(٢) تقدم التعريف به .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) فى (١) أو يقولان .

وَضَعَتِ الْمُضْمَرُ دالاً على متعين في الخارج متكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ ،
وكذلك اسم الإشارة وضع لتعيين مُسمَّاء من حيث هو مشاراً إليه ،
فكلاهما موضوعٌ يفيدُ الحِوَالَةَ على مَعهودٍ ، لكن قد يَعْرِضُ فيهما
أن يكونَ مدلولُهُما غيرَ خارجيٍّ إقامةً للمُعَيَّن في العِلْمِ مقامَ المُعَيَّن في
الخَارِجِ ، كما قالَ امرؤُ القَيْسِ (١) : /

١١٢/

* وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ *

وهذا ليس بالأصل ، فهذا كله فيه ما ترى .

النَّظَرُ الثَّانِي : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ الْعِلْمُ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ،
وذلك أن لفظه لفظُ الغَيْبَةِ ، بدليل قولهم : يا زَيْدُ نَفْسُهُ ، تغليباً لحكم
اللُّغْظِ ، ولأنَّ العِلْمَ إِنَّمَا وُضِعَ لِأَجْلِ غَيْبَةِ الْمُسَمَّى ، إذ هو محتاجٌ إلى
التَّعْبِيرِ عنه بلفظٍ يَعْنِيهِ ، إذ لم يَتَّعَيْنْ بِنَفْسِهِ بخلافِ ما إذا كانَ
حاضراً ، فَإِنَّ أَدَاةَ الْإِشَارَةِ تُغْنِي فِي تَعْيِينِهِ ، إِذَا قُلْتَ : " هَذَا " أَوْ
ذَاكَ " فَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى وَضْعِ اسْمٍ عِلْمٍ (٢) ، فَإِذَا زَيْدٌ وَنَحْوُهُ مُشْعَرٌ بِالْغَيْبَةِ ،
فَيُلْزَمُ أَنْ يَسْمَى ضَمِيرًا ، إِذْ قَالَ : مَا لِذِي غَيْبَةٍ يُسَمَّى ضَمِيرًا . وهذا
الوجهُ أوردَهُ شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى الْمُؤَلِّفِ فِي حُدِّهِ
لِلْمُضْمَرِ فِي " التَّسْهِيلِ وَالْإِعْتِرَاضِ بِهِ (٣) فِي هَذَا النَّظْمِ مَتَمَكِّنٌ حَيْثُ
قَالَ : (لِذِي غَيْبَةٍ) ، وَالْعِلْمُ بِإِلَاشِكُ مَوْضُوعٌ فِي أَصْلِهِ لِذِي الْغَيْبَةِ .

(١) البيت بتمامه في الديوان : ٢٢ .

وأنت إذا استدبرته سد فرجه

بضاف فوق الأرض ليس بأعزل

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقط من (١) .

النَّظَرُ الثَّالِثُ : أَنْ الْحَاضِرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ ، وَهُوَ الَّذِي قَصَدَ بَذَى الْحُضُورِ ، وَلَا مُتَكَلِّمٌ وَلَا مُخَاطَبٌ وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ مَشْعَرًا بِالْحُضُورِ إِذَا قُلْتَ : هَذَا وَهَذِي ، فَاطْلَاقَهُ لَفْظُ الْحُضُورِ يَوْمَ إِدْخَالِ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَذَلِكَ إِيْهَامٌ مُفْسِدٌ ، وَهَذَا الْوَجْهَ غَمَزَهُ بِهِ ابْنُهُ فِي الشَّرْحِ (١) .

والجوابُ عن الأولِ أن يُقالَ أولاً : إن المُعتمدَ في المسألة ما قاله النحويون ، وأما مَنْ عداهم فلا يُرجعُ إلى قولِهِ وإنْ نَزَعَ إليه من المتأخِّرين نظارٌ وعلماءُ أخيارٍ ، وإليه ذهب شيخنا الإمام أبو عبد الله الشَّريف التُّمسانى^(٢) - رحمه الله - وذلك أن أهلَ اللُّسانِ أهدى إلى فهمِ الوضعِ العربيِّ من غيرِهِم ، فهم الحُجَّةُ في هذا وأمثاله ، وقد اتفقوا على أن المُضمر ليس بموضوعٍ في الأصلِ ليدلُّ على حاضِرٍ أى حاضِرٍ كان ، أو غائبٍ أى غائبٍ اتَّفَق ، وإنَّما وُضِعَ لمعيَّنٍ مُحالٍ عليه ، متشخصٍ في حالِ الخطاب ، غيرَ أنه لما كان المُضمر إذا تعقل خارجاً عن الخطاب على الجُملة فهم منه حاضِرٌ مبهمٌ وغائبٌ مبهمٌ ، توهَّموا أن ذلك وَضَعُهُ الأوَّلُ ، وأنَّ التَّعْيِينَ في حالِ الخطابِ عارضٌ ، كما يَعْرِضُ التَّعْيِينَ في النُّكراتِ بقرائن تدلُّ عليه ، مع أنَّ الأصلَ عدمُ التَّعْيِينَ ، وحَقِيقَةُ الأمرِ في المُضمر بعكسِ ما توهَّموه ، ولو كان ذلك كذلك لم يكن فرقٌ بينَ هو ، ورجُلٍ ، ولكان المُضمر معرباً ، لأنَّ افتقارَهُ إلى التَّفْسيرِ عارضٌ كافتقارِ رجلٍ إليه ، وكافتقارِ عشرين وِبايِهِ ، والافتقارُ العارضُ

(١) شرح ألفيه ابن مالك لابن النازم .

(٢) مذكور في شيوخه في مقدمة الكتاب .

لا يوجبُ البناءُ كما تقدّم ، بل المُضمرُ لا يَسْتَقِلُّ أصلاً ^(١) بالمفهومية في حالة ^(٢) تعقله مفرداً كالْحَرْفِ ، وذلك دَلِيلٌ على أنْ معناه إنما يَتِمُّ فهمه بغيره ، فذلك الْغَيْرُ مفتقرٌ في أصلِ الوَضْعِ إليه ، وهو الذي يعين مدلوله ويشخصه ، وبه تَمَّتْ دلالته على معناه الذي وضع له ، ومن هذا الوجه أشبه الحَرْفَ ، فوجب بناؤه ؛ لأنَّه مفتقرٌ إلى غيره افتقاراً أصيلاً ، وإذا كان كذلك فمعناه الذي وضع له واحدٌ معينٌ لا مبهمٌ ، فهو إذاً معرفةٌ لا نكرةٌ وتعريفٌ تعريفُ الشَّخْصِ ، لا تعريفُ الجنسِ ، ونظيره في أصلِ وضعِ النُّكْرَةِ إذا عَرَضَ لها تعريفٌ بالالفِ واللَّامِ أو الإضافة ، نحو : / غَلَامُكَ وَالْغَلَامُ فالغلامُ معرفةٌ في هذا الحالِ باتفاقٍ ، وإن كان / ١١٣ يدلُّ مع التَّجْرِيدِ على كُلِّ غَلَامٍ ، فذلك لا يقدَحُ في كونه معرفةً الآن ، إذ ليس الآن بدالٍّ على كُلِّ غَلَامٍ ، بل وُضِعَ وضِعاً ثانياً لا يدلُّ فيه إلا على معيّنٍ ، فهذا الوَضْعُ الثَّانِي في النُّكْرَةِ نظير الوَضْعِ الأولِ في : "أنا" و "أنت" و "هو" وما أشبه ذلك من المُضمرات .

وأما فهم الحاضرِ أو الغائبِ المُبْهَمِ منها إذا أُفردت فهو ثانٍ عن الوَضْعِ الأولِ ، عارضٌ فيها ، فإن اعتُبرَ فيها فعلى خلافِ الأصلِ ، كما في بيتِ امرئِ القَيْسِ ^(٣) :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ

هذا إذا لم يَتَأَوَّلْ ويُرَدِّ إلى الأصلِ ، وإذا ثَبَّتَ هذا فَيَحْتَمِلُ أنْ

(١) في (١) .

(٢) في (١) في حال .

(٣) تقدم ذكره ص ٢٥٦ .

يكون الناظم قد ذهبَ إلى قولِ القرافي^(١) : وهؤلاء المتأخرين بناءً على أن تعريفَ المضميرِ كتعريفِ العلمِ الجنسِي فيكونُ مخالفاً لجميعِ النحويين ، ويحتمل أن يكونَ ذهبَ إلى ما ذهب إليه في " التسهيل " ^(٢) لكنه لم يقيدِ المضميرَ في رسمه بتعيينِ مُسماهِ اتكالا على أنه نوعٌ من أنواعِ المعارفِ التي أشار إليها فكأنه يقولُ : فما وُضِعَ من هذه الأنواعِ لذي غَيْبَةٍ أو حضورٍ فهو الضميرُ^(٣) ، وهذا هو مراده بلبدٌ ، ولا يبقى إذ ذاك إشكال ، والله أعلم .

والجوابُ عن الثاني : أن الناظمَ قد أشعرَ كلامه بأن العلمَ ليس لذي غَيْبَةٍ ، ولا هو مُشعرٌ بها ، وذلك قوله في التعريفِ بالعلم : اسم يعين المسمى مطلقاً ، فجعل تعيينه لمسماهِ عارياً من قيد ، فلو كان عنده مقيداً بالغيبة لم يقل : مطلقاً ، ولا يدلّ كونه وضع على غيبة المسمى أن يكون مُشعراً بالغيبة ، لأنك تقول يا زيدُ ، فتسميه باسمه العلم وهو حاضرٌ مواجهٌ بالنداء ، ولو كان مشعراً بالغيبة لكان نداؤه تناقضاً ، لأن " يا " تقتضى الحضورَ ، والعلم يقتضى الغيبة ، فلا يجتمعان ، كما لا تقول : يا هو لكنك تقول : يا زيدُ في فصيحِ الكلام ، فدلّ على أن زيداً غيرُ مشعرٍ بغيبة ، وأما قولهم : يا زيدُ نفسه ، فإنما قالوا : نفسه إحالة على العهدِ فيه ، إذ كان قد ذكر أولاً فأعيد الضمير عليه على اعتبارِ العهدِ فيه ، لا لأن العلم يدلّ على غَيْبَةٍ ، وفائدة وضع العلم إنما هي تعيين المسمى من بين سائرِ أبناءِ جنسه مطلقاً ، وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله .

والجوابُ عن الثالثِ : أننا نمنعُ إشعار اسم الإشارة بالحضورِ

(١) سبق التعريف به .

(٢) التسهيل : ٢٢ .

(٣) في الأصل : " المضمير " .

وضعاً وإن دلّ على ذلك عقلاً إذ المُعْتَبَرُ الدَّلَالَةُ الوَضْعِيَّةُ وهو إنما قال: (فَمَا لَذِي غَيْبَةٍ أو حُضُورٍ) أى : ما وُضِعَ لهذه الدَّلَالَةِ المَخْصُوصَةِ فى أصلِ وَضْعِهِ ، وأنت إذا نَظَرْتَ إلى أصلِ الوَضْعِ فى اسمِ الإِشارَةِ وَجَدْتَهُ مَوْضُوعاً لِمُشَارٍ إليه قَرِيبٍ أو بَعِيدٍ ، ويلزم فى القَرِيبِ الحُضُورُ أو لا يلزم ، إذ مفهوم الحُضُور غير مفهوم القُرب ، فقد يكون الإنسان قَرِيباً منك ولا يَكُونُ حاضراً معك ، فالحُضُورُ على هذا أخصُّ من القُرب ، وقد اعْتَذَرَ ابنُ النَّاظِمِ عنه فى الشَّرْحِ^(١) بأنّه قد أفرَدَ لاسمِ الإِشارَةِ باباً على جِدَةٍ ، فزَالَ بِذلك / إِيهَامُ دُخُولِهِ هُنَا ، وهذا الاعتذارُ لا يرفعُ ذلك/ ١١٤ الإِيهَامَ ، إذ يُقال : دَخَلَ هُنَا بِحُكْمِ الشُّمُولِ ، ثم أفرَدَهُ بِحُكْمِ يَخْصُهُ ، وإنّما جَوَابُهُ ما تَقَدَّمَ ، واللّهُ أَعْلَمُ ، ومَثَلُ النَّاظِمِ : ذا الغَيْبَةِ وَذَا الحُضُورِ بقوله : كَأَنْتَ وهو ، فَأَتَى بِأَنَّ الدَّالَّ على الحُضُورِ ، وبهو الدَّالُّ على الغَيْبَةِ وَيَتَنَظَّمُ مِثَالُ الحَاضِرِ أَنَا وشَبِهُهُ ، بمعنى الحُضُورِ ، إذ قد اشترك مع أنت فيه .

* * *

ثُمَّ قَالَ :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يَبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا
كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلْبِهِ مَا مَلَكَ
قَسَمَ النَّاظِمُ - رحمه الله - الضَّمِيرَ إِلَى قِسْمَيْنِ : مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ ،
وبدأ بالكلام على المُتَّصِلِ ، فإذا فَرَّغَ من بَيَانِ الْبَارِزِ مِنْهُ وَغَيْرِ الْبَارِزِ
أَخَذَ فى تَعْدَادِ الْمُنْفَصِلِ ، ثم ذَكَرَ أَحْكَامَ الضَّمَائِرِ على الْجُمْلَةِ ، وابتدأ

(١) شرح الألفية لابن النّاظم : ٢٠ .

بضابطٍ يُعرف به المتَّصلُ من غيره ، فنَكرَ أنَّ المتَّصلِ يتعرَّفُ بأمرين :

أحدهما : أنه (مَا لَا يُبْتَدَأُ) يعنى أنه لا يقعُ فى أوَّل الكلام كالياءِ فى ابنى ، والكاف فى أكرمَكَ وسائر ما مَثَّل به ، فإنَّ هذه الضَّمائر وما كان مثلها لا يبتدأ بها فى الكلامِ البتَّة بخلاف المنفصل منها ، فإنَّه يقعُ فى أوَّل الكلام نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(١) ونحو : أَنْتَ الْقَائِمُ ، وهو الضَّارِبُ ، والضميرُ فى (منه) عائدٌ على الضميرِ المُتقدِّم الذَّكر فى تعريفه به وهو اسمُ جنسٍ شامِلٍ .

والثانى : أنه ما لا يلى أداة الاستثناءِ وهى " إِلَّا " فى الاختيارِ أبداً ، أى : لا يقعُ بعدها مفصلاً بها بينه وبين عامله كالأمثلة التى ذَكَرَها ، فلا تقولُ : إِلَّاىَ ولا إِلَّاكَ ولا إِلَّاهُ اختياراً من غيرِ ضُرورة ، وهذا بخلاف الضميرِ المُنفصل ، فإنَّه يقعُ اختياراً بعد " إِلَّا " فتقولُ : ما أَتَانِي إِلَّا أَنْتَ ، وما ضربتُ إِلَّا إِيَّاكَ . قال تعالى ^(٢) : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ وهو فى هذه المواضع عوضٌ من المتَّصلِ ، إذ لم يتأتَّ الإتيانُ بِلِإِلا مع الاتصال ، إذ هى الفاصلة بينه وبين ما أتصل به ، ولا يصحُّ بقاؤه على لفظِ المتَّصلِ مع الانفصالِ ؛ لأنَّه نَقَضُ للغرضِ فيه لافتقاره إلى ما يتَّصلُ به ، فَعَوَّضُوا منه المُنفصل المَوْضوع على الاستقلال ، ولذلك كان عندهم بمنزلة الظاهرِ ، بخلاف المُنفصل ^(٣) فإنَّكَ تقولُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ ، كما تقولُ : ما ضربتُ إِلَّا زَيْدًا ، وتقدمه فتقولُ : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، كما تقولُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ، وقد أشعرَ قوله : (اخْتِيَارًا) أَنَّ الضميرَ المتَّصلَ قد يلى " إِلَّا " لكن فى الاضطرارِ

(١) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

(٢) سورة الإسراء : آية : ٢٣ .

(٣) فى (أ) المتصل .

الشَّعْرِيَّ ، وهذا يعطى شَيْئَيْنِ :

أحدهما : وجود ذلك سماعاً وذلك صحيح ، فإنَّ السَّيرافي^(١)
أنشده عن ثَعْلَبٍ :

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَّارُ
أَرَادَ إِلَّا أَنْتَ ، إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِالكَافِ ضَرْوَةً .

والثَّانِي : أَنَّ مِثْلَ هَذَا قَدْ يَأْتِي فِي الضَّرُورَةِ قِيَاسًا ، فَإِذَا اضْطُرَّ
شَاعِرٌ مُتَأَخِّرٌ جَازَ لَهُ الْقِيَاسُ عَلَى مَا سَمِعَ ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ
مع " لولا " نحو ما أنشده سيبويه^(٢) من قولِ يَزِيدِ بْنِ الْحَكَمِ : / ١١٥/

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مِّنْهُوِي
وَالْقِيَاسُ فِي الْكَلَامِ : لَوْلَا أَنَا ، وَمِنَ الضَّرُورَاتِ مَا يَكُونُ قِيَاسًا .

فإن قيل : كلُّ واحدٍ من هذين التَّعْرِيفَيْنِ يُعْطَى فِي الْمَقْصُودِ مَا
أَرَادَهُ ، فَلِمَ أَتَى بِهِمَا مَعًا وَأَحَدُهُمَا كَافٍ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ مَقْصِدًا آخَرَ لَا يَحْصُلُ لَهُ مَعَ الْاِقْتِصَارِ

(١) شرح الكتاب : ١٤٤/٣ : وقد يضطر الشاعر فيضع الضمير المتصل في موضع المنفصل
أنشد أحمد بن يحيى ثعلب . وأورد البيت وهو من شواهد الفصل عن ثعلب وشرح
المفصل لابن يعيش : ١٠١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٢ عن الفراء ، وهو في
الخصائص : ٣٠٧/١ ولم ينسب إلى قائل معين .

(٢) الكتاب : ٢٨٨/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢٠٢/٢ .

يزيد بن الحكم (٩ - ١٠٥ هـ)

شاعر من ثقيف ولاء الحجاج بلاد فارس امتنع عن مدح الحجاج فعزله أخباره في عيون
الأخبار لابن قتيبة : ٥٤/٤ ، والأغاني : ٢٨٦/١٢ ، والبيت من قصيدة جيدة له رواها أبو
على الفارسي في المسائل البصريات : ورقة : ٧٦ كاملة .

وأوردها أيضا الدكتور نوري حمودي القيسي في مجموع شعر يزيد الذي نشره في مجلة
المجمع العلمي العراقي ، والبيت في معاني القرآن : ٨٥/٢ ، والخزانة : ٤٣٠/٢ .

على الأول وذلك أنه أراد أن يُبين أن الضمير المتصل لا يستغنى عن مباشرة الفعل من آخره لفظاً وتحصيلاً حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدوءاً به الكلام ولا بعد الفعل مفصلاً منه ، فلأجل هذا لم يكتف بالتعريف الأول .

ثم أتى بأمثلة أربعة وهي : الياء في (ابني) والكاف في (أكرمك) والياء والهاء في (سَلِيهِ) فالياء في (ابني) دالة على المتكلم المنفرد والكاف في " أَكْرَمَكَ " دالة على الواحد المخاطب ، وكلاهما داخل تحت قسم ذي الحضور ، والياء من (سَلِيهِ) دالة على الواحدة المخاطبة من قسم ذي الحضور أيضاً ، والهاء منه دالة على الواحد الغائب ، وإنما أتى بأمثلة متعددة ، وكان يكفيهِ الإتيان ببعضها لينبهِ على فوائد محتاج إلى ذكرها :

إحداها : بَيَّانُ أَنَّ الضَّمائِرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لِلْمَتَكَلِّمِ : وهو المنب عليه بِإِبْنِي .

وقِسْمٌ لِلْمَخَاطَبِ : وهو المشار إليه " بِكَرْمِكَ " و" يَاءِ سَلِيهِ " .

وقِسْمٌ لِلْغَائِبِ : وهو الذي دَلَّ عليه بِهَاءِ " سَلِيهِ " ، فمثل هذا لا بد منه ؛ لأنه قال ^(١) أولاً : (فمالذي غيبة أو حضور) فأشعر بقسمين فلو سكّتا بعد ذلك لأوهم أن ليس ثم قسم ثالث ، فبين بالمثال هنا ما أراده .

والثانية : الإشارة إلى أن الضمائر تنقسم أيضاً باعتبار آخر ثلاثة أقسام فمنها ضميرُ رفع كالـيَاءِ من (سَلِيهِ) وضميرُ نصب كالـكَافِ من (أكرمك) والـهَاءِ من (سَلِيهِ) وضميرُ جرّ كالـيَاءِ من (ابني) .

والثالثة : خاصة بـيَاءِ (سَلِيهِ) وهي الإشعارُ بأنّها عنده من قبيل الضمائر حقيقةً كالـيَاءِ في (ابني) باتفاق ، لا من قبيل العلامات الدالة

(١) في الأصل : يقال .

على تانيث الضمير المستتر كالتاء في قامت وقائمة^١ ، والأول : الذى ارتضاه
(١) هو مذهب^٢ سيبويه والجمهور . والثانى : ذهب إليه الأخفش الأوسط
والمأزني^٣ والذى ارتضاه الناظم هو الراجح عندهم لوجوه :

أحدها : أنها لو كانت كالتاء في قامت لساوتها في الاجتماع مع ألف
الاثنين فكنت تقول : فعليا ، كما تقول : فعلتا ، لكن العرب لا تفعل ذلك فعلم أن
المانع لهم في ذلك كونه مستلزما لاجتماع ضميرى رفع لفعل واحد ، وذلك غير
جائز .

والثانى : أن المراد مفهوم بالياء ، كما هو مفهوم من تاء فعلت وفعلت
وفعلت ، والنون والألف في فعلنا ، والأصل عدم الزيادة ، فمن ادعاهما فعليه
الدليل .

والثالث : أنها لو كانت علامة دالة على تانيث الفاعل المستكن كتاء
فعلت لجاز حذفها في نحو : يا هند افعلى على قول من قال (٢) :

* فَإِنْ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا *

فكنت تقول : يا هند افعلى ، وهذا لا يجوز ، وهذا الوجه وما قبله للمؤلف
في " شرح التسهيل " (٣) .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) البيت لأعشى قيس ، ديوانه : ١٢٠ (الصبح المنير) من قصيدته التى أولها :

أَلَمْ تَنْتَ نَفْسَكَ عَمَّا بَهَا بَلَى عَادَهَا بَغْضُ إِطْرَابِهَا

والبيت بتمامه :

فَإِنْ تَغْهَبِيْنِي وَلَى لِمَعَى فَإِنْ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

يمدح بالقصيدة بنى عبد المذان من بنى الحارث بن كعب والشاهد فى الكتاب : ٢٣٩/١ ، وشرح
أبياته لابن السيرافى : ٤٧٨/١ ، وخزانة الأدب : ٥٧٨/٤ .

(٣) شرح التسهيل : ١٣٤/١ .

والرابع : أن الياء قد ثَبَّتَتْ ضَمِيرًا على الجُمْلَةِ ولم تَثْبُتْ عَلَامَةً / ١١٦
لِلثَّانِيثِ إِلَّا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ ، وَالْمَصِيرِ إِلَى مَا ثَبَتَ أَوَّلَى مِنَ الْمَصِيرِ
إِلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ

وَمِنْ حِجَّةِ الْأَخْفَشِ أَنَّ فِعْلَ الْمَفْرَدِ مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا لَا يَبْرُزُ
ضَمِيرُهُ نَحْوُ : زَيْدٌ يَقُومُ وَهَذَا تَقُومُ ، فَقَدْ ثَبَتَ الْاسْتِتَارَ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي
فِعْلِ الْمَفْرَدِ وَلَمْ يَثْبُتْ إِبْرَازُهُ إِلَّا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ ، وَالْمَصِيرِ إِلَى مَا ثَبَتَ
أَوَّلَى .

فَإِنْ أُجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا بَرَزَ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي خُطَابِ
الْمُذَكَّرِ تَقُومُ ، وَفِي خُطَابِ الْمُؤَنَّثِ : تَقُومِينَ . فَلَوْ قُلْتَ : تَقُومُ ، لَاتَّبَسَّتِ
الْمُخَاطَبَةُ بِالْغَائِبَةِ ، فَبَرَزَ الضَّمِيرُ لِذَلِكَ ، فَلِأَخْفَشٍ أَنْ يَقُولَ : تَلْحَقِ
الْعَلَامَةُ آخِرَ الْفِعْلِ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ ، وَهِيَ الْيَاءُ ، وَالضَّمِيرُ يَسْتَتِرُ عَلَى مَا
يَجِبُ ، وَأَشْبَهُ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْأَوَّلُ .

و " مَا " مِنْ قَوْلِهِ : " سَلِّهِ مَا مَلَكَ " اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، عَلَّقْتَ الْفِعْلَ
الَّذِي هُوَ " سَلِّ " عَنِ التَّعْدِي إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١)
﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ وَهُوَ يُجْرَى فِي التَّعْلِيْقِ مُجْرَى عِلْمٍ ، وَوَقَعَتْ
الكَافُ هُنَا كَافِ الضَّمِيرِ رَوِيًّا مَعَ الْكَافِ الْأَصْلِيَّةِ فِي مَلَكَ ، وَذَلِكَ جَارٍ
عَلَى قِيَاسِ أَهْلِ الْقَوَافِي : إِذْ لَيْسَتْ عِنْدَهُمْ كِهَاءُ الضَّمِيرِ ، لَا تَقَعُ إِلَّا
وَصَلًّا ، بَلْ لَا تَقَعُ الْكَافُ عِنْدَهُمْ وَصَلًّا الْبِتَّةَ ، إِلَّا عَلَى رَأْيِ بَعْضٍ مِنْ
شَذٍّ ، فَرَأَى الْكَافُ مِثْلَ الْهَاءِ تَقَعُ وَصَلًّا وَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَرْدُودٌ ،
فَالنَّاطِظُ جَرَى عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ .

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةُ : ٢١٩ .

وأيضاً قوله : (ما لا يُبْتَدَأُ) وقعتِ الهمزة المُسَهَّلة فيه وصلاً ، إذ أصله ما لا يبتدأ ، والهمزة المُسَهَّلة بزنة المُخَفِّفة ويتقديرها ، فلا يجوزُ أن تقع وصلاً ، إلا أن يعتقد إبدالها إبدالاً محضاً ، على لغة مَنْ قَالَ في قرأتُ "قَرَيْتُ" فحينئذٍ يوصل بها الرُّوى ، وهذا يَجِبُ أن يُعْتَقَدَ في كلام الناظم هنا ، وفي كل ما كان مثله ، وإبدال الهمزة يقع في هذا النظم كثيراً لضرورة الوزن وهذا ^(١) سهل ، ونظير ذلك في الشعر ما أنشدَ سيبويه ^(٢) من قول عبد الرحمن بن حسان ^(٣) :

وَكُنْتُ أَذِلُّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ يُشَجُّ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي
أراد به : واجئُ إلا أنه أبدل الهمزة ياءً مَحْضَةً ، فكذلك هنا والله أعلم .

* * *

ثُمَّ قَالَ :

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ
لِلرَّفْعِ وَالنُّصْبِ وَجَرٌّ "نَا" صَلَحَ كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمَنَحَ
يعنى أن الضمائر كلها مبنية واجب لها البناء ، ليس بجائز ، كما كان جائزاً في نحو يومئذٍ ، وقبل وبعد ، ولا أيضاً يوجدُ في بعضها دون بعض ، كما وجد ذلك في أسماء الإشارة ، والموصولات نحو : هذان واللذان على رأيه فيهما حسب ما يذكره بعد ، وكأسماء الشرط وأسماء الاستفهام حيث وجدت في بابيهما ، وفي باب الموصولات "أى" معربة مع وجود علة

(١) في (١) وذلك .

(٢) الكتاب : ١٧٠/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٠٦/٢ .

(٣) ديوان عبد الرحمن بن حسان : ١٨ ، يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي ، والشاهد في المقتضب : ١٦٦/١ .

البناء فكسرت اطراداً لبناء فيها ، فلم يصح فيها كلية ، وكذلك باب
أسماء الأفعال حيث وجد فيها ، نونك ونحوه معرباً على رأى الاكثرين ،
فقد تبينت حكمة (كل) و (يجب) فى كلامه ، إذ لم يوجد مضمراً
معرباً البتة لا جوازاً ولا وجوباً بخلاف أكثر أنواع المبنيات ، وهذا منه
حسن من التنبيه ، فتنبه له . وقد تقدم أن البناء فى الأسماء له
سبب فلننظر فى سبب بناء المضمرات / وتعيين السبب المختص / ١١٧
بها مما ذكر ، أو مما لم يذكر فنقول : يحتمل أن يكون سبب البناء
فيها شبه الحرف الوضعى ؛ لأن منها ما وضع وضع الحرف فى الأصل
على حرف واحد كالتاء فى ضريت وضريت وضريت ، والنون فى
ضرين ، والياء فى غلامى واضربى ، والألف فى ضربياً ويضربان ،
والواو فى ضربوا ويضربون . أو على حرفين ثانيهما حرف لين ، نحو :
هو وهى وها فى ضربها ، و " نا " فى ضربنا ، ثم حمل عليها سائر
الضمان لتجرى كلها مجرى واحداً ، كما حملوا أعد وتعد وتعد على
يعد فى الإعلال ، وكما حملوا يكرم وتكرم ونكرم على أكرم فى حذف
الهمزة ، وكما حملوا فعال فى المصادر كيسار وفجار على فعال
فى الأمر ، ليجرى كل فى باب مجرى واحداً ، فإذا يكفى أن ترد فى
بنائها إلى شبه الحرف الوضعى الذى ذكره الناظم قبل ، ويحتمل أن
يكون سبب بنائها وضعها فى الأصل على الافتقار إلى ما يفسرها كما
أن الحرف كذلك ، لأن ذا الحضور منها مفتقر إلى معنى الحضور كأننا
ونحن فى التكلم ، وأنت وأنتم فى الخطاب ، وذا الغيبة مفتقر إلى محال
عليه فى الذكر أو فى العلم ، وهذه العلة أتم من الأولى ، لا طرادها
وجودها فى الضمان كلها ، من غير حمل لبعضها على بعض ، فهى
بهذا الاعتبار ترجع إلى شبه الحرف الافتقارى الذى ذكره أيضاً .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الْبِنَاءِ فِيهَا الْإِسْتِغْنَاءُ ، بِاخْتِلَافِ صَيَغِهَا لِاخْتِلَافِ
الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ إِذَا عَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ خَاصَةً فَلَهُ تَاءٌ مضمومةٌ فِي الرَّفْعِ ،
وَفِي غَيْرِ الرَّفْعِ يَاءٌ ، وَإِذَا عَبَّرَ عَنِ الْمَخَاطَبِ فَلَهُ تَاءٌ مَفْتُوحَةٌ فِي الرَّفْعِ ، وَفِي
غَيْرِهِ كَافٌ تَفْتَحُ وَتُكْسَرُ بِحَسَبِ الْمَذَكَّرِ أَوِ الْمُؤَنَّثِ ، وَلَا يَضُرُّ فِي هَذَا اتِّفَاقُ
الْلَفْظِ فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ نَحْوُ : ضَرَبَنِي غُلَامِي ، وَضَرَبَكَ غُلَامُكَ ، وَضَرَبَهُ
غُلَامُهُ ، وَضَرَبْنَا غُلَامَنَا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، كَمَا لَا يَضُرُّ ذَلِكَ فِي الْمُعْرَبَاتِ
حَيْثُ اتَّفَقَ النُّصْبُ وَالْجَرُّ مَعًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ضَرَبْتُ الزُّيْدَيْنِ ، وَمَرَرْتُ
بِالزُّيْدَيْنِ ، وَضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ ، وَرَأَيْتُ الزُّيْدَيْنِ ، وَمَرَرْتُ
بِالزُّيْدَيْنِ ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ ، وَمَرَرْتُ بِأَحْمَدَ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ ، يَتَّفَقُ فِيهَا لَفْظُ
النُّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَادِحًا فِي التَّفْرِقَةِ لِأَجْلِ وُجُودِ التَّمْيِيزِ بِالْعَامِلِ ،
فَكَذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَهُوَ حَسَنٌ فِي نَفْسِهِ ، لَا بِحَسَبِ قَصْدِ النَّاطِمِ ، وَإِنْ كَانَ
ابْنُهُ قَدْ رَجَّحَهُ فِي شَرْحِ كَلَامِهِ فَقَالَ (١) : وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَ الشَّيْخِ ،
وَلِذَلِكَ عَقَّبَهُ بِتَقْسِيمِهَا بِحَسَبِ الْإِعْرَابِ كَأَنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ إِظْهَارَ عِلَّةِ الْبِنَاءِ فَقَالَ :
(وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلْفَظُ مَا نُصِبَ) ، أَيْ : الصَّالِحُ لِلْجَرِّ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ
(٢) هُوَ الصَّالِحُ لِلنُّصْبِ لَا غَيْرُ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَا يَصْلُحُ لَهُ مِنْهَا إِلَّا " نَا "
خَاصَّةً ، وَلِذَلِكَ أَفْرَدَهَا (٣) بِهَذَا الْحُكْمِ كَمَا يَجِيءُ بِحَوْلِ اللَّيْلِ .

قَالَ (١) : وَلَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْوَاقِعَ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ فِي الْإِعْرَابِ كُلِّهِ (٢)
هُوَ " نَا " عَلِمَ أَنَّ مَا عَادَهَا مِنَ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ لَا يَتَعَدَّى النُّصْبَ إِلَّا إِلَى
الْجَرِّ كَيَاءِ الْمُتَكَلَّمَ ، وَكَافِ الْمَخَاطَبِ ، وَهَاءِ الْغَائِبِ ، هَذَا مَا قَالَ عَلَى نَقْلِ
بَعْضِهِ بِالْمَعْنَى ، وَهُوَ بَعِيدُ الْإِعْتِبَارِ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ مِنْ وَجْهَيْنِ :-

(١) شرح الألفية لابن الناطم : ٢١ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

أحدهما : أنه شرح / في بابِ المُعَرَّبِ والمَبْنِى عِلَّةُ البِنَاءِ في ١١٨ /
الأسماءِ ولم يَتَعَدَّ (١) فيها شَبَهَ الحَرْفِ ، لأنه قال أولاً :

والاسمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِى لَشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِى
فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِلَّةً إِلَّا الشَّبَهَ ، ثُمَّ قَالَ فى آخرِ الفصل .

وَمُعَرَّبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

فَنَفَى البِنَاءَ عن كُلِّ مَا لم يُشَبَّه الحَرْفَ ، فدلَّ على أَنَّ شَبَهَ الحَرْفِ
عنده هو المُوجِبُ للبِنَاءِ لا غَيْرُهُ ، وقد مرَّ بيان ذلك بَأَثَمٍ من هذا ، فإن
كان هذا الوجه راجعاً إلى شَبَهِ الحَرْفِ بطريقٍ صَحِيحٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ
يُرِيدُهُ النَّاظِمُ احتمالاً غيرَ راجِحٍ ، بل مرجوحاً ، لأنه ليس فى كلامه هنا
ما يَفْتَضِيهِ ، إذ لم يَرِبط أحدَ الحُكْمَيْنِ بالآخر ، ولا نَبَهَ على ارتباطهما ،
فلو أتى بالفاءِ فقال : فلفظُ ما جر كلفظِ ما نُصِبَ ، لكان فيه إشعارُ بما
قال ، فلما أتى بالواو دَلَّ على أَنَّهُ لم يقصد ما قاله ، وهذا هو الثانى من
الوجهين . وأما إذا لم يَرَجِعْ هذا الوجه إلى شَبَهِ الحَرْفِ البَيِّنَةِ أو رَجَعَ
لكن بِتَكْلُفٍ فيه (٢) فَيَبْعَدُ جِدّاً قَصْدُ النَّاظِمِ لَهُ ، مع ما تَقَدَّمَ لَهُ من ذِكْرِ
الشَّبَهِ الوَضْعِيِّ والافْتِقَارِيِّ ، وَيَحْتَمِلُ على بُعْدٍ فى قَصْدِهِ أيضاً أن يكونَ
سَبَبُ بِنَاءِ المُضْمَرَاتِ ما ذكره السِّيرافى من الابهام (٣) فى الأشياءِ
كُلِّهَا ، والدَّخُولُ عليها ؛ لأنَّ المُضْمَرَ يقع على كُلِّ شَيْءٍ من الحَيَوانِ
وغيره ، فَأَشَبَّهُ الحَرْفَ من حيثُ أَنَّ الحُرُوفَ أعراضُ تَعْتَرِضُ فى الأشياءِ

(١) فى (١) يتعدى فيها .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

كلها ، وقد تقدم بيان هذا الوجه ، وإمكان رجوعه إلى ما نكره الناظم ، وإمكان كونه وجهاً مستقلاً من أوجه^(١) شبه الحرف فهذه^(٢) أربعة أوجه يمكن تحليل بناء المضمربها ، وجميعها قد قيل به فيها ، وأشهرها الوجهان الأولان ، ثم قال : (وَلَفْظُ مَا جَرُّ كَلْفَظٍ مَا نُصِبَ) يعني أن الضمائر المتصلة الموضوعية للجر مثل الضمائر الموضوعية للنصب في اللفظ ، فإنك تقول : ضَرَبَنِي غُلَامِي ، فالياء ضمير جر في غلامي ، وضمير نصب في ضَرَبَنِي ، وكذلك الكاف في ضَرَبَكَ غُلَامَكَ كانت مفتوحة أو مكسورة ، ومثله ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾^(٣) و ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ ﴾^(٤) وكذلك هاء الغائب وهاء الغائبة نحو : ضَرَبَهُ غُلَامُهُ ، وضَرَبَهَا غُلَامُهَا ، ومثله ﴿ قَامَا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾^(٥) ، وقوله ﴿ فَالْهَمَّهَا فَجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾^(٥) ، ووجه هذا الاشتراك طلب الاختصار ، وتقليل الأضمار مع أنها لا تلتبس ، للتمييز بالعوامل فيها . وأما ضمائر الرفع فدل المفهوم على أنها ليست كضمائر النصب ، إلا أنه خرج عن ذلك ضمير واحد فجعل لفظه في الرفع كلفظه في النصب ، وذلك " نا " فنبه عليه بقوله : (لِلرَّفْعِ وَالنُّصْبِ وَجَرْنَا صَلَاحٌ) يعني أنه خرج عن أصل المخالفة في اللفظ فاستعمل في الرفع كما استعمل في النصب وفي الجر . أما استعماله في الجر فعلى القاعدة المستمرة ، وأما استعماله في الرفع فعلى خلاف القاعدة ، ومثل استعماله في الأحوال الثلاثة بقوله : (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نَلْتَا الْمِنْحَ) فالاول : في موضع

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) سورة الضحى : آية : ٢ .

(٣) سورة الاسراء : آية : ٧٩ .

(٤) سورة الفجر : آية : ١٥ .

(٥) سورة الشمس : آية : ٨ .

جَرَّ بِالْبَاءِ ، والثَّانِي : فى موضع نَصْبٍ بـ "إِنْ" ، والثَّالِثُ : فى موضع / ١١٩ /
 رَفْعٍ بـ "نَلْنَا" و (اَعْرِفْ بِنَا) معناه : (١) اعرِفْنَا من المَعْرِفَةِ والعِرْفَانِ ،
 وتَعَدَّى بالباءِ التى فى معنى الظَّرْفِيَّةِ ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ اجْعَلْنَا مَوْضِعَ
 عِرْفَانِكَ ، فَإِنَّا نَلْنَا المِنْحَ ، ويُمكن أن يكونَ من قَوْلِهِمْ : عَرَفَ بِهِ
 واعْتَرَفَ ، أى أَقْرَبَهُ ، والمعنى أَقْرَبْنَا بِفَضْلِنَا فَإِنَّا نَلْنَا المِنْحَ ، ونَالَ
 يَجُوزُ أن يكونَ من المُتَعَدَّى إلى اثنين ، أو من المُتَعَدَّى إلى واحد ،
 فَإِنَّكَ تَقُولُ : نَلْتُ خَيْرًا ، أى : أَصَبْتُه ، وتَقُولُ : أَتَلْتُ الشَّيْءَ زَيْدًا
 أى : أُعْطِيتُهُ إِيَّاهُ ، وَأَتَلْتُهُ لَهُ وَنَلْتُهُ إِيَّاهُ ، فالمعنى على الأول ، فَإِنَّا
 أَصَبْنَا المنح واحتسبنا عليها ، وعلى الثانى تعرف بنا فَإِنَّا أَتَلْنَا
 النَّاسَ المِنْحَ والعَطَايَا ، وهذا أَظْهَرُ من الأول . والمنحُ : جَمْعُ مَنْحَةٍ وهى
 العَطِيَّةُ ، يقالُ : مَنَحَهُ كَذَا (٢) يَمْنَحُهُ وَيَمْنَحُهُ مَنْحًا ، والاسمُ : المِنْحَةُ .
 والمِنْحَةُ أَيضًا : العَارِيَّةُ . قال أبو عُبَيْدٍ (٣) للعَرَبِ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءَ تَضَعُهَا
 مَوْضِعَ العَارِيَّةِ المِنْحَةُ (٤) والعَارِيَّةُ والإفْقَارُ والإخْبَالُ .

وقوله : " نَا صَلَحَ " " نا " مبتدأ خبره " صَلَحَ " والرفع وما بعده
 متعلق بـ " صَلَحَ " ، وفى هذا الكلام نَظَرُ إِعْرَابِيٍّ سَيَبِّهُ عَلَيْهِ ، وإن
 كان قد تقدّم مثله فى قوله (بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنُّدَا وَالْ ..) إلى آخره
 ولَمَّا بَيَّنَّ أَنْ لَفْظَ " نَا " قد صَلَحَ لوجوه الإعراب دلُّ على أن غيره من
 ضَمَائِرِ الرُّفْعِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بل له لَفْظٌ آخَرُ .

(١) فى الأصل معنى .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) هو القاسم بن سلام ، والنص فى غريب الحديث له : ٢٩٣/١ .

(٤) فى غريب الحديث : (المنيحة) . واللسان (منح) .

واعلم أن ضمائر الرفع المتصلة إنما تقدم له منها الياء في سلبه ، وضمائر النصب إنما ذكر منها ^(١) الكاف في أكرمك ^(٢) و " الهاء " في سلبه وضمائر الجر ^(٣) إنما ذكر منها الياء في ابني ، وذلك كله في قوله : " كالياء والكاف من ابني أكرمك ... إلى آخره " فاستدرك الياء للنصب والكاف والهاء للجر بقوله : (ولَفْظُ مَا جُرُّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ) فصار كل واحد من الياء والكاف والهاء صالحاً للنصب والجر ، فتقول : ضَرَبَنِي ابْنِي ، وَضَرَبَكَ ابْنُكَ ، وَضَرَبَهُ ابْنُهُ وَأَمَّا الرفع فاستدرك له " نَا " في قوله : (للرفع والنصب وجرنا صلح) .

* * *

وبقى له ألفاظ آخر بينها بقوله :

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَاً وَعَلَمَاً

يعنى أن الألف والواو والنون ضمائر رفع أيضاً، تكون للغائب وغيره فكونها للغائب نحو: " قَامَا " الممثل به ، إذا قلت : الزيدان قَامَا والزيدون قَامُوا ، وكذلك الهندات قُمْنَ ، وغير الغائب هو الحاضر ، وأراد به المخاطب ، دل على ذلك مثاله وهو: (اعلمَا) ومثله : اعلمُوا واعلمْنَ ، وأما المتكلم فلا ضمير له هنا ، والمضارع أيضاً تلحقه هذه الضمائر للغائب والحاضر نحو: أنتما تقومان ، وأنتم تقومون ، وأنتن تقومن وهما يقومان ، وهم يقومون ، وهن يقمن . ونصه هذا في هذه الأحرف الثلاثة قد دل على كونها ضمائر لا علامات على الجملة ، وهو مذهب الجمهور ،

(١-٢) ساقط من (١) .

(٢) في (١) الياء .

وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ^(١) فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ ضَمَائِرَ الْبَتَّةِ ، وَإِنَّمَا هُنَّ
 عِلَامَاتٌ مُطْلَقاً ، فَإِذَا قُلْتُ : يَقُومَانِ الزُّيْدَانِ ، وَيَقُومُونَ الزُّيْدُونَ ، وَمَا
 أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَهِيَ عِلَامَاتٌ بِاتِّفَاقٍ ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْحُكْمُ إِذَا قُلْتُ : الزُّيْدَانِ
 يَقُومَانِ ، وَالزُّيْدُونَ يَقُومُونَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ النَّوْنُ فِي يَقْمَنَّ وَالْيَاءُ
 فِي تَقُومِينَ يَا هِنْدُ ، فَالْفَاعِلُ مُسْتَكْنٌ فِي الْجَمِيعِ^(٢) ، وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ
 عِلَامَاتٌ تَدُلُّ عَلَى فَرْعِيَّتِهِ فِي تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ تَأْنِيثٍ ، كَمَا كَانَتْ التَّاءُ فِي
 قَامَتْ ، كَذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ ، وَرَدَّ الْمُؤَلِّفُ هَذَا فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ "^(٣) بِمَا // ١٢٠
 ذَكَرَ فِي يَاءِ تَقُومِينَ ، وَذَلِكَ كَافٍ هُنَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِعَادَةِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِيهِ نَقْصٌ بَيَّانٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفَ ضَمَائِرَ الرُّفْعِ عَلَى الْكَمَالِ ، بَلْ نَقَصَهُ مِنْهَا
 التَّاءُ فِي نَحْوِ : قُمْتُ وَقُمْتَ وَقُمْتُ ، أَعْنَى مِنَ الضَّمَائِرِ الْبَارِزَةِ ، وَأَمَّا
 الْمُسْتَتْرَةُ فَهِيَ ذَاكِرُهَا إِثْرَ هَذَا .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ عَرَّفَ بِضَمَائِرِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ تَعْرِيفاً مُجْمَلاً ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا
 ذَكَرَ مِنْهَا مَا دَلَّ عَلَى الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ ضَمَائِرِ الْمُؤَنَّثِ إِلَّا
 الْيَاءَ فِي (سَلِيهِ) فَتَرَكَ اخْتِلَافَهَا بِحَسَبِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ ، بَلْ تَرَكَ
 فِي كَافِ الْخِطَابِ ذِكْرَ الْفَتْحِ مَعَ الْمُذَكَّرِ لَكُونِ الْكَافِ أَتَتْ فِي نَظْمِهِ رَوِيّاً
 مُقَيِّداً حَيْثُ قَالَ : (مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ) فَلَمْ يَتَّعَيْنِ لِلْمُذَكَّرِ فَتَحٌ مِنْ كَسْرٍ وَلَا
 الْعَكْسَ لِلْمُؤَنَّثِ . وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْكَافَ تَفْتَحُ لِلوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ ، وَتُكْسَرُ
 لِلوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، وَتُوصَلُ مَضْمُومَةً بِمِيمٍ وَأَلْفٍ لِلثَّانِيْنِ وَالْاِثْنَتَيْنِ ، وَبِمِيمٍ

(١) مذهب المازني في شرح التسهيل : ١٣٤/١ .

(٢) في الاصل : الجمع .

(٣) شرح التسهيل : ١٣٤/١ .

وواوٍ ممدودةٍ لجمعِ المذكرين العُقلاءَ . ويجوزُ حذفُ الواوِ وإسكانُ الميمِ وينونِ
مشددةٍ لجمعِ المؤنثِ فتقولُ في الأولِ : ضَرَبَكَ ، وفي الثاني : ضَرَبَكَ ، وفي
الثالثِ : ضَرَبَكُمَا ، وفي الرابعِ : ضَرَبَكُمُو وَضَرَبَكُمُ إن شئتَ ، وفي الخامسِ :
ضَرَبَكُنَّ ، والهاءُ أيضاً وهى المنبئةُ عليها فى " سَلِيهِ " تُضَمُّ للمذكرِ الواحدِ إن
انضمَّ ما قبلها أو كان مفتوحاً أو ساكناً غيرَ الياءِ ، وتكونُ مكسورةً إن انكسر
ما قبلها ، أو كانَ ياءً قبلها كسرةً ، أو فتحةً ، لكنها توصل بمجانس حركتها
من واوٍ أو ياءٍ إن تحرك ما قبلها تحرُّكاً أصلياً نحو : ضَرَبَهُو وَيَضْرِبُهُو وَلَهُو ،
ومن إِبِلِهِى وَيِهِى . فإن سَكَنَ ما قبلها أو تَحَرَّكَ تَحَرُّكاً عارضاً ففى الوصلِ
وجهان :

فالأولُ نحو : لم يَضْرِبْهُ ، وَعَلَيْهِ ، تقولُ فيه إن شئتَ : لم يَضْرِبْهُو
وعليهِى ، والأولُ أشهرُ .

وفى الثانى تقولُ : أعطِهْ ولم يُعْطِهْ ، وأَعْطِهِى ولم يُعْطِهِى إن شئتَ وتفتح
الهاءَ للمؤنثةِ الواحدةِ ، وتوصلُ بألفٍ مطلقاً نحو : ضَرَبَهَا ولم يَضْرِبْهَا ، وهو
يَضْرِبُهَا ، وبها وعليها ، وتوصلُ مضمومةً أو مكسورةً ، كما تقدَّم فى التفصيلِ
بميمٍ وألفٍ للثنتينِ والاثنتينِ ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ أو ساكنةٍ كما تقدَّم
مع الكافِ لجمعِ المذكرين العُقلاءَ ، فتقولُ فى الثنى : ضَرِبَهُمَا ولم
يَضْرِبْهُمَا ، ولهما وبهما ولم يَرْضِهُمَا ، وفى المَجْموعِ ضَرِبَهُمْ ، وضَرِبَهُمو إن
شئتَ ، وبهم وبهمو إن شئتَ ، وينونِ مشددةٍ للمؤنثاتِ نحو : ضَرَبَتْهُنَّ ولم
يَضْرِبْهُنَّ ، ولم يُعْطِهُنَّ وبِهِنَّ ولِهِنَّ ، هذا فى ضمائرِ النصبِ والجرِّ . وأما فى
ضمائرِ الرِّفْعِ فالتاءُ تُضَمُّ للواحدِ المذكرِ المتكلمِ ، وتفتحُ للمخاطبِ وتُكسرُ
للمخاطبةِ بغيرِ مَدٍّ ، كالكافِ ، وتوصلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للثنتينِ
والثَّنتينِ ، وبميمٍ ساكنةٍ أو مضمومةٍ ممدودةٍ لجمعِ العُقلاءِ من الذُّكورِ ، وينونِ

مشددة للإناث ، فهذا كله مما نقصه التنبيه عليه ، مع أنه ضريفي لا يتحصل فهم الضمان إلا به ، وهو كما ترى وقد أغفل ذكره ، فما أولاه بالاعتراض والنقد عليه والثالث : أنه لما ذكر أن الألف والواو والنون من ضمان الاتصال لم يبين أنها ضمان رفيع ، فلوهم أنها من جملة ضمان النصب والجر ، وهو إيهام مخل .

فأما الاعتراض الأول فلازم له ، فلو قال - بعد ذكر الألف والواو والنون -

وَالْحُضُورِ التَّائِي كَقُمْتَ قُمْتَ وَالْفُرُوعِ قَدْ نُبِّهْتَ

أو غير ذلك مما يعطى فيها بياناً ، لَمْ قَصِدْهُ ، وكذلك الثاني لو حرره بأن يقول مثلاً - بعد بيان أن لفظ ما جر كلفظ ما نصب - ١٢١// :
فَالنُّصْبُ نَحْوَ عَمْنِي وَعَمَّ عَمَّكَ وَالْبَاقِي رُزِقْتَ فَهَمَّ

لم يخل من بيان الفروع ، كما فعل في الضمان المنفصلة ، ويحصل بذلك بيان ضمان الجر لقوله : (وَلَفْظُ مَا جَرُّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ) ، وأما الثالث : فيمكن أن يكون سكت عن بيان أنها من الضمان اتكالاً على فهم ذلك من قوله : إثر هذا ، (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) إذ فيه إشارة إلى أن ما تقدم من ضمان الرفع ، وهذا اعتذار ضعيف ، فلو قال مثلاً :

وَالْفِ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ وَالرَّفْعُ ائْتَمَّا

لَكَانَ أَوَّلَى مِنَ التَّمَثِيلِ لِبَيَانِ الْخِطَابِ أَوْ قَالَ :

وَالْفِ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا خُوطِبَ أَوْ غَابَ وَالرَّفْعُ ائْتَمَّى

لَمْ لَهُ الْمَقْصِدُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَا يَسْتَتِرُ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ فَقَالَ :

وَمِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافَعَلُ أَوْ أَفَقُ نَعْتَبِطُ إِذْ تُشْكِرُ

يعنى أَنَّ ضَمَائِرَ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلَةَ عَلَى قَسَمِينَ : قَسَمٌ بَارِزٌ يُنْطَقُ بِهِ ،
وقد تقدّم ذكره . وقَسَمٌ يَسْتَتِرُ ، فَلَا يَظْهَرُ لَهُ أَثَرٌ فِي اللَّفْظِ ، وَإِنَّمَا هُوَ
مَقْدَرٌ فِي النِّيَّةِ ، فَعَبَّرَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِالِاسْتِتَارِ ، كَأَنَّهُ احْتَجَبَ عَنِ
الِإِدْرَاكِ اللَّفْظِيِّ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنْ الِاسْتِتَارَ فِي الذَّهْنِ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا كَانَ مُنْكَشِفًا ثُمَّ
اخْتَفَى ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ هُنَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ثُمَّ اخْتَفَى ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الضَّمِيرِ
الْبَارِزِ أَلَّا يَخْفَى أَبَدًا ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ هُنَا لَا يَظْهَرُ أَبَدًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ
يَلِقْ بِالْمَوْضِعِ لَفْظُ الِاسْتِتَارِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَوَّلَى الْإِتْيَانُ بِلَفْظٍ يُعْطَى مَعْنَى
عَدَمِ ^(١) الظُّهُورِ جُمْلَةً ، كَمَا قَالَ فِي " التَّسْهِيلِ " ^(٢) فَمِنْهُ وَاجِبُ الْخَفَاءِ
وَمِنْهُ جَائِزُ الْخَفَاءِ ، إِذْ لَفْظَةُ الْخَفَاءِ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ ظَاهِرًا ، ثُمَّ خَفِيَ
بِخِلَافِ لَفْظَةِ الِاسْتِتَارِ وَالِاخْتِفَاءِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ مَطَاوِعُ لِقَوْلِكَ :
سَتَرْتُهُ وَأَخْفَيْتُهُ ، أَيْ : فَعَلْتُ بِهِ هَذَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَليست الضَّمَائِرُ
الْمُسْتَتِرَةُ ^(٣) مِمَّا كَانَ ظَاهِرًا ثُمَّ اسْتَتَرَ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَفْعَلْ يَا زَيْدُ فَلَيْسَ
الْمَقْدَرُ لَفْظًا أَنْتَ وَلَا غَيْرُهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : نَحْنُ نَفْعَلُ ، فَلَيْسَ الْمَقْدَرُ لَفْظًا نَحْنُ
وَلَا غَيْرُهُ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا يَسْتَتِرُ مِنْهَا وَجُوبًا ، وَإِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ ذَهْنِيَّةٌ تَقْدِيرِيَّةٌ
لَمْ تَظْهَرْ قَطُّ ، فَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهَا ظَهَرَتْ .

(١) ساقط من (١) .

(٢) التسهيل .

(٣) فى (١) . وفى الأصل وباقى النسخ : المتصلة .

فالجواب : أن الناطق لم يعتن بهذا التحقيق ، اتكالا على فهم المراد ثم إن سلمنا قصده إليه فعلى لحظ آخر ، وذلك أن الضمائر المتصلة أصلها في القياس أن تبرز وتظهر في النطق ، لما تقرّر في الغالب من حالها ، إذ هي من قبيل الألفاظ ، فما استتر منها فاصلته ^(١) ألا ^(٢) يستتر ، وإذا كان كذلك فقوله : (ومن ضمير الرفع ما يستتر) أى : ما كان في الأصل القياسي حقيقا بالظهور ، ثم صار بالاستعمال ^(٣) مما يستتر يظهر ، فظهوره الذى أشعر به اللفظ هو القياس . ولذلك نقول في الضمير فى : (اسكن) ونحوه أنه من قبيل الألفاظ ، وقد اعترض شيخنا القاضى ^(٤) أبو القاسم الحسنى - رحمه الله - حد الكلمة فى " التسهيل " ، بأنه أتى به ليكون حداً منطقياً ، وهو لم يأت فيه بالجنس ، لا الأقرب ولا الأبعد فإنه قال ^(٥) فيه : الكلمة لفظ ، ثم قال : أو منوى معه كذلك ، وتقديره عنده : أو غير لفظ ^(٦) منوى مع اللفظ فكان الجنس عنده لفظ أو غير لفظ ، وهذا ليس بجنس ^(٦) .

قال شيخنا القاضى - رحمه الله - ومن العجب أنه لا يجد هذا الجنس لو بحث عنه . قال : والذى أوقعه فى هذا جعله الضمائر من قبيل غير/ اللفظ ، وليس كذلك ، وإنما هي من قبيل الألفاظ ، وإنما/ ١٢٢

(١) فى (١) أصله .

(٢) فى الأصل لا يستتر .

(٣) فى (١) فى الاستعمال .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) التسهيل : ٣ .

(٦) ساقط من (١) .

عَرَضَ لَهَا^(١) أَنْ أَضْمِرَتْ فَلَمْ تَظْهَرْ فِي النَّطْقِ ، وَهِيَ قَدْ تَظْهَرُ فِي أَحْيَانٍ أُخْرَى ،
يَعْنَى حَيْثُ يَجِبُ الظُّهُورُ . فَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَ النَّاطِمِ عَلَى كِلَا الْمَحْمَلَيْنِ
صَحِيحٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ لاسْتِثْنَاءِ الضَّمِيرِ ثَلَاثَةَ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : فَعَلَ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ لِلوَاحِدِ ، لَا لِلثَّانِيْنِ وَلَا الْجَمَاعَةِ وَالْمَذْكُورِ
لَا لِلْمُؤَنَّثِ ، فَهَذَانِ وَصْفَانِ لَا بَدْءَ مِنْهُمَا ، وَهُمَا اللَّذَانِ أُعْطَاهُمَا التَّمَثِيلُ
بِأَفْعَلٍ ، فَإِنَّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ لِلثَّانِيْنِ أَوْ الْجَمْعِ بَرَزَ وَلَمْ يَسْتَتِرْ نَحْوُ : أَفْعَلُوا
وَأَفْعَلُوا وَأَفْعَلْنَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لِلْمُؤَنَّثِ بَرَزَ نَحْوُ : أَفْعَلِي وَالْيَاءُ عِنْدَهُ ضَمِيرٌ
لَا عَلَامَةٌ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ الْوَصْفَانِ اسْتَتَرَ الضَّمِيرُ فَتَقُولُ :
أَضْرِبْ وَاعْلَمْ وَقُمْ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ ذُو الْهَمْزَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ،
أَوِ النَّوْنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ ، أَوْ وَحْدَهُ مَعَ قَصْدِ التَّعْظِيمِ ، وَهُمَا
اللَّذَانِ نَبَّهَ عَلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ : (أَوْافِقْ نَغْتَبِطُ) وَكَأَنَّهُ قَصَدَ أَنَّ الْمَضَارِعَ إِذَا
كَانَ فَاعِلُهُ الْمُتَكَلِّمُ اسْتَتَرَ مُطْلَقًا ، بِخِلَافِ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَظْهَرُ
مَعَهُ إِذَا قُلْتَ : يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَلِتَفْعَلِي وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالثَّلَاثُ : الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ نَوِ التَّاءِ ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لِلوَاحِدِ
الْمَخَاطَبِ نَحْوُ : أَنْتَ تَفْعَلُ وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (إِنْ تَشْكُرْ) وَهُوَ فَعْلٌ

(١) لَهَا سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ .

مبنى للمفعول ومثله المبنى للفاعل ، كقولك : أَنْتَ تَشْكُرُ ، إذ لا فرقَ بينهما ، ومن هنا يَحْتَمِلُ المثال الضبط بالبناء للفاعل ، وأظنُّ أن ابن الناظم ^(١) هكذا ضَبَطَهُ إلا أنه جعل مثال التاء " تَغْتَبِطُ " ومثال النون " نَشْكُرُ " والأمرفى ذلك قريب ، فإن لم تكن التاء للواحد المخاطب ، بل للواحدة الغائبة ، فالضمير يَبْرُزُ هناك فى نحو ما تَقُومُ إلا هى ، وكذلك إن كانت التاء للواحدة المخاطبة ، نحو : لَتَفْعَلِي يا هندُ ، وإن عدت هذه المواضع أربعة فلا بأس ، وهكذا فعل ابن الناظم ^(١) .

واعلم أن قوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) يدلُّ على أن الاستتار إنما يكون فى ضمائر الرِّفْعِ ، وأمَّا ضمائر النُّصْبِ والجَرِّ فلاتستتر البتَّةُ ، وجه ذلك أن ضمير الرِّفْعِ عُمْدَةٌ فى الكلام لا يُستغنى عنه ، فساغ تقديره من غير تلفظ به ، استغناءً عن لفظه بتقدير معناه ، بخلاف الضمائر الأخر ، فإنها فَضَلَاتٌ يُستغنى عنها ، فلم يسغ تقديرها والاستغناء عن اللفظ بها ، لعدم الدليل على القصد إليها ، وبناء الكلام عليها .

فإن قيل : فأنت قد تقول : أعجَبَنِي الذى أكرمتُ ، تريدُ : أكرمتُهُ و« اقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » ^(٢) تريدُ قاضيه ، فجعلت ضمير النُّصْبِ وضمير الجرِّ مستتراً ، كما جعلته مستتراً فى (افعل) وأخواته ، فكيف يخصُّ الناظم الاستتار بضمير الرِّفْعِ ؟

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٣ " تَغْتَبِطُ " و " نَشْكُرُ " خلاف ما ذكر عنه المؤلف هنا وعلى هذا وجه الكلام فى الشرح حيث قال : وتاء المخاطب كـ " تشكر " .

(٢) سورة طه : آية : ٧٢ .

فالجوابُ : أن ذلك في ضميرِ الرُّفْعِ استتارٌ حَقِيقَةٌ ، وفي غيره حذفٌ وقد فرّق الناسُ بين الأمرين ، بأن (١) المُضْمَرُ في حكم الحاضرِ المَلْفُوظِ به المراد ، بخلافِ المحذوفِ ، فإنّه كان ملفوظاً به ، ثم تَرَكَ وأَهْمَلَ فليسَ في حكمِ الحاضرِ .

والدليلُ على صِحَّةِ هذا الفَرْقِ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِضَرْبِ المستترِ فيه الضميرَ حَكَيْتَ كما تُحْكِي الجُمْلُ ، وإن سَمَّيْتَ بقولك : ضَرْبُهُ حَكَيْتَ أيضاً ، فَإِنْ حَذَفْتَ الضميرَ المَنْصُوبَ أعربتَ ، وإن كان أصلُ الحَذْفِ اختصاراً . وذلك دليلٌ على : عدم / اعتباره ، / ١٢٣ وعلى اعتبارِ ضميرِ الرُّفْعِ ، وقد فَرَّقَ ابنُ خَرُوفٍ وغيره بين المُضْمَرِ والمَحذُوفِ بما لم يحضرني الآن ، فما أَشَارَ إليه الناظمُ صحيحٌ لاشكَّ فيه إلا أن في حَصْرِهِ مواضعَ الاستتارِ نظراً وهو أنه إما أن يريدَ حصرَ مواضعِ الاستتارِ الواجبِ ، وإما أن يريدَ حصرَ مواضعِ الاستتارِ مطلقاً ، فَإِنْ من ضمائرِ الرُّفْعِ ما يَجِبُ استتاره ، ومنها ما يَجُوزُ استتاره وظهوره ، ومنها ما يمتنع استتاره ، أمّا هذا الأخير فهو ما تَكَلَّمُ فيه أولاً ، وأمّا غيرُهُ فهذا فصله ، فَإِنْ أراد الواجب الاستتار - وهو الذي أراد بلاشك - فقد نقصه موضعٌ خامسٌ لا بدُّ من ذكره ، وهو : اسمُ فعلِ الأمرِ ، كَنَزَّ الِ وصَه وإيْنَه إِذَا (٢) كان مسنداً إلى مفرد أو مُثنى أو مجموع مذكّر أو مؤنث ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَهْ يَا زَيْدُ وَيَا زَيْدَانِ وَيَا زَيْدُونَ وَيَا هِنْدُ وَيَا هِنْدَانِ (٣) ويَاهِنْدَاتِ ، وكذلك سائرُها . وقد نبّه على ذلك في " التَّسْهِيلِ " فعدُّ من المواضعِ اسمَ

(١) في (١) فان .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) ساقط من (١) .

فعل الأمر مطلقاً وعلى هذا النظر يكون حصره ناقصاً ، وإن أراد ما هو أعم من الواجب الاستتار ، والجائزه (١) فكلامه أيضاً معترضٌ ، إذ ليس فى كلامه ولا تمثيله ما يشعر بذلك ، وإذا كان خارجاً عنه فهو جزءٌ من المسألة نقصه ذكره .

فإن قلت : إن قوله : (مَا يَسْتَتَرُ) يحتمل أن يريد به القسمين معاً .
قيل : التمثيل بما يجب استتاره يرفع ذلك الاحتمال فيلزم الاشكال .

والجائز الخفاء هو الضمير المرفوع بفعل المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، مضارعاً كان الفعل أو ماضياً ، نحو : زيدٌ قامَ ، وهندٌ قامت ، وزيدٌ يقومُ ، وهندٌ تقومُ ، والمرفوعُ باسم فعلٍ بمعناه كهيئات لو قلت : العقيق وأهله هيئات ، وسواءٌ فى هذا ضميرُ الواحدِ والاثنين والجمع ومثله سرعان ووشكان ، والمرفوع بصفة بمعناه أيضاً نحو : مررت برجل حسنٍ ، وبرجل قائمٍ ، وبامرأة جميلةٍ ، وإنما كان جائز الخفاء لصحة ظهوره فى الحصرِ بالاً ، وصلاحيّة الظاهر فى موضعيه ، بخلاف القسم الأول كقولك : زيدٌ حسنٌ وجهه ، وما حسنٌ إلا هو ، وهيئات العقيق وأهله .

والجواب أن يقال : يحتمل أنه أراد الواجب الاستتار (٢) والجائزه معاً ، ولا يلزمه اعتراضٌ ، ويحتمل أن يكون الواجب الاستتار فقط ، فأمّا إن أراد (٣) الأول فإنّه إنّما مثل بالواجب ، لأنّه أقعد فى ذلك من الجائز ، وأتى بالكاف تنبيهاً على ما بقى مما لم ينبّه عليه بمثالٍ ، ويدل على ذلك أنّه إنّما قال أولاً : (ومن ضمير الرفع ما يستتر) ولم يقيد ذلك بوجوب

(١) فى (١) والجائز .

(٢-٣) ساقط من (١) .

ولا جواز، وأيضاً فإذا أمكنَ صرفُ الأمثلةِ إلى نوعٍ من أنواعِ المُستتر لم يكن التمثيلُ نصّاً في تعيينِ أحدِ النوعين، إذُ معناه أنَّ من ضميرِ الرفعِ ما يستتر هذا الاستتار، فاقترضى أنَّ منه ما يستتر على نوعٍ آخر وهو الجواز، إلا أنه لم يَعتنِ بقسمِ الجائزِ الاستتار، وأمّا إن أرادَ الثَّاني فاللفظُ صالحٌ له. ولا سيّما حين قيّد ما ذكرنا بالتمثيل.

فإن قيل: إن قوله: (ما يستتر) كيف يُعطى اللزوم مع صلاحيته لغيره (١) ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنَّ مراده بقوله : (ما يستتر) أى : ما شأنه الاستتار لا بمعنى أنه قد يكون وقد لا يكون ، والعربُ تُعبّرُ بالمضارع وتريد به اللوام من غير انقطاع كقولهم : فلانٌ يُعطى ويمنع ، أى : شأنه هذا ودأبه أبداً ، فيكون / هذا من ذلك .

١٢٤/

والثاني : أنَّ العبارة وإن كانت مطلقةً فقد قيدها ، لما مثل بما يلزمه الاستتار ، فدُل على أنَّ ما مثل به مرادٌ له . والله أعلم .

* * *

ولمّا بيّنَ الضمائرَ المتّصلةَ وعدّها وذَكَرَ مرفوعها ومنصوبها ومجرورها ، أخذَ في بيانِ الضمائرِ المنفصلةِ ، وهو القسمُ الثَّاني (٢) من قِسْمَي الضمائرِ فقال (٢) :

(١) ساقط من (أ) .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ
وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَ إِيَّائِي وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا
فَقَسَّمُ الضَّمَائِرَ الْمُنفَصِلَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ :

قِسْمٌ "مَرْفُوعٌ" ، أَيْ : هُوَ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ ، وَهُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِذِي
الارتِفاعِ .

وَقِسْمٌ "مَنْصُوبٌ" ، أَيْ : هُوَ مِنْ ضَمَائِرِ النُّصْبِ ، وَهُوَ الْمُعْبَّرُ
عَنْهُ بِذِي الانْتِصَابِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ لِلْجَرِّ ضَمِيرًا مُنفَصِلًا ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ إِذَا الْجَارُ لَا يَقْوَى
أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَةِ الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ قَوِيٌّ فَجَازَ تَصْرِفُهُ فِي مَعْمُولِهِ بِالتَّقْدِيمِ
وَالتَّأْخِيرِ وَالْفَصْلِ ، بِخِلَافِ الْجَارِ ، كَانَ اسْمًا أَوْ حَرْفًا ، فَلَمَّا ضَعُفَ عَنْ
مَرْتَبَةِ الْفِعْلِ لَمْ يُفَصَّلْ مِنْهُ ضَمِيرُهُ ، فَكَمَا لَا يَنْفَصِلُ الْمَجْرُورُ عَنْ جَارِهِ
إِذَا كَانَ ظَاهِرًا ، فَكَذَلِكَ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا ، بَلِ الْاتِّصَالُ هُنَا
أَوَّلَى ، وَابْتَدَأَ النَّاطِقُ بِضَمَائِرِ الرَّفْعِ فَقَالَ : (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا
هُوَ وَأَنْتَ) أَرَادَ أَنَا وَهُوَ ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْعَاطِفَ ضَرُورَةً ، يَعْنِي أَنَّ
الضَّمَائِرَ الْمُنفَصِلَةَ الْمَرْفُوعَةَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَفُرُوعُهَا ، وَجَعَلَهُ
غَيْرَهَا فُرُوعًا دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْأَصُولُ ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ
الْإِفْرَادَ ، وَغَيْرُهُ فُرْعٌ عَنْهُ ، وَالْأَصْلُ أَيْضًا التَّذْكِيرُ ، وَغَيْرُهُ فُرْعٌ عَنْهُ ، وَالْدَّلِيلُ
عَلَى ذَلِكَ : جَعَلَهُمْ لِمَا لَيْسَ مَفْرُودًا مَذْكُورًا عَلَامَةً تَدُلُّ عَلَيْهِ فِي حَالِ إِسْنَادِ الْفِعْلِ
إِلَيْهِ وَلِذَلِكَ قَالَ الْجُزُولِيُّ ^(١) : إِذَا ذَكَرَ الْفِعْلَ أَدْرَكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَاعِلٍ ، وَأَنَّهُ أَقَلُّ
مَا يَكُونُ وَاحِدًا ، وَأَنَّ أَصْلَهُ التَّذْكِيرُ قَالَ : فَيَحْتَاجُ مَا لَا يَدْرِكُ إِلَى عَلَامَةٍ فَكَذَلِكَ

(١) المقدمة الجزئية : ١٨ .

ها هنا ، فـ " أنا " ضميرُ المتكلمِ وحده و " هو " ضميرُ الغائبِ المذكرِ وحده و " أنت " ضميرُ المخاطبِ المذكرِ وحده ، فهذه ثلاثة أقسامٍ كلها للمفردِ المذكرِ ، فإذا ما خرجَ عنها ففرع عنها ، وذلك ضميرُ المثنى والمجموعِ والمؤنثِ ، ولما كانت هذه الفروع قريبة المأخذ سهلة الانقياد إلى الفهم ، اتَّكَلَّ الناظِمُ على ذلك فيها ، فأحالَ عليها إحالةً مجملةً لأنها لقربها في حكم المعلوم . فقال : (وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ)
أى : أن فروع هذه الثلاثة غيرُ مشتبهة ولا ملتبسة ، فعليك فهمها ، ويقال : اشتبه على الأمر : إذا التبسَ وأشكَلَ ، ومنه في الحديث (١) : " الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ " أى : مُشْكَلَاتٌ وَمُلْتَبِسَاتٌ . فأمّا " أنا " فاستغنى به عن ضميرِ المفردِ المؤنثِ " أنا " يقوله المؤنثُ على حدِّ ما يقوله المذكرُ ، لأنَّ تكلُّمَهُ يُعَيِّنُهُ ، فلم يَحْتَجْ إلى دلالةٍ على التأنيث ، وأمّا المثنى والمجموع مذكراً أو مؤنثاً فليس لهما إلا ضميرٌ واحدٌ ، وهو " نحن " وأصله أن يكون للجَمَاعَةِ ، لكنهم شركوا معه المثنى فيه ؛ لأنَّ الاثنين (٢) فما فوقهما جماعةٌ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما قد جاء مع صاحبه فحقيقةُ الجَمْعِيَّةِ موجودةٌ في المثنى ، فشركَ مع الجَمْعِ في الكناية / واستغنى عن التفرقة بين المذكرِ والمؤنثِ ؛ لأنَّ تَكْلَمَهُ / ١٢٥ يُعَيِّنُهُ ، ولقصدِ الاختصارِ بتقليلِ الأوضاح ، وإذا استعمل " نحن " في المفردِ فعلى خلاف الأصلِ إذ لا يُطْلَقُ على المفردِ إلا مع توهم الجمعِ ، لأنَّ الواحدَ لا يستحقُّ ضميرَ " نحن " إلا مع التَّعْظِيمِ ، (٣) إمّا بقيامه مقامَ الجماعةِ أو اختصاصه بالجماعةِ في الأمرِ الغالبِ (٤) .

(١) الحديث في صحيح البخارى : ٣/٢ (كتاب البيوع) .

(٢) في (١) المثنى .

(٣-٢) ساقط من (١) .

وأما "هو" ففروعه بالنسبة إلى المثنى والمجموع المذكر هما وهم وبالنسبة إلى المفرد والمجموع المؤنث هي وهن ، ويشترك مثنأه مع مثنى المذكر فى اللفظ ، وذلك هما ، وأما "أنت" ففروعه بالنسبة إلى المثنى والمجموع المذكر أنتما وأنتم ، وبالنسبة إلى المفرد والمجموع المؤنث أنتِ وأنتن ، ويشترك أيضاً مثنأه مع مثنى المذكر ، وذلك أنتما فهذه الفروع كما ترى قريبة المأخذ فى الفهم من تلك الأصول ، فلذلك قال : (والفُرُوعُ لَاتَشْتَبِه) وسكُنَ واو " هو " لما احتاج إليه فى الوصل لأن الواو والياء لا تقعان وصلا إلا ساكنين ثم قال : (وَذُو انْتِصَابٍ فى انْفِصَالٍ جُعِلَ إِيَّائِى) يعنى أن الضمير المنفصل المنصوب جُعِلَ إِيَّائِى ، أى : جُعِلَتْ له هذه الصيغة وهذا اللفظ ، ثم قال : (والتَفْرِيعُ) يعنى على " إِيَّائِى " هذا المذكور ، (ليس مشكلاً) بل هو بين ظاهر فى نفسه ، ومما تقدم فى ضمير الرفع وذلك أنه ذكر فى المرفوع المنفصل ثلاث مراتب :

مُرتَبَةُ التَّكَلُّمِ : وهى المنبه عليها بـ (أنا) . ومرتبَةُ المُخَاطَبِ : التى أشار إليها بـ (أنت) ومرتبَةُ الغائبِ : الممثلة بـ (هو) وفُرع على كُلِّ واحدةٍ ، فكَذلك يكون الأمرُ ها هنا ، فأتى بضمير التَّكَلُّمِ واقتصرَ عليه ؛ لأنه يدلُّ على مرتبةِ المخاطَبِ ، ومرتبة الغائبِ ، بالإحالة على الحال فى المرفوع ، ولأنَّ جميعَ المراتبِ الثلاثِ اللفظُ فيها واحدٌ ، وهو " إِيَّا " ولا تختلف إلا بحروفِ التَّكَلُّمِ والخطابِ والغيبةِ ، فى آخره ، فلذلك قال : (والتَفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكَلًا) حيث أتى بـ " إِيَّا " الداخلة فى المراتب كلها أصولها وفروعها ، وبحرفِ التَّكَلُّمِ الدالِّ على مرتبتى الخطابِ والغيبةِ ، وهو الياء فى مثاله ، فلنجر فى التفریع على ما حدّ ، فنقول : أمّا التَّكَلُّمُ فله ضميران :

أحدهما : " إِيَّائِى " وهو للمفرد مُذَكَّرًا كان أو مُؤنَّثًا ، كما ذكره فى "أنا"

فى المرفوع .

والثانى : " إيانا " للاثنين والجماعة فى التذكير والتانيث ، كما مر فى "نحن"

وأما المُخاطَبُ فله خمسة ضَمائر : " إِيَّاكَ " وهو نظير " أنت " فى المرفوع ، يَخْتَصُّ بالواحدِ المُذَكَّرِ ، ويتفرَّع عنه الاثنان " إِيَّاكُمَا " وللجمع المُذَكَّرِ " إِيَّاكُمْ " وللواحدة " إِيَّاكِ " واجمعها " إِيَّاكُنَّ " ، ويشترك مثناهما مع المُذَكَّرِ فى إِيَّاكُمَا .

وأما الغائبُ : فله خمسة ضَمائر " إِيَّاهُ " وهو نظير " هو " فى المرفوع يَخْتَصُّ بالواحدِ المُذَكَّرِ ، ويتفرَّع عنه الاثنان " إِيَّاهُمَا " وللجميع " إِيَّاهُمْ " ، وللواحدة " إِيَّاهَا " ، واجمعها " إِيَّاهُنَّ " ، ويشترك مثناهما مع المُذَكَّرِ فى " إِيَّاهُمَا " ، كما اشترك معه فى المرفوع ، ويتعلق بكلامه مسألتان :

إحدهما : أن " إِيَّأ " فى نصِّ كلامه من قبيل الأسماءِ المُضمرة ، وهذا مذهبُ الخليل ^(١) وسيبويه والأخفش ^(٢) والمازني والجمهور ، وهو أحدُ الأقوالِ الثلاثة فيه .

والثانى : أنه من قبيلِ الأسماءِ الظاهرة ، لا من الضمائر ، وهو رأي الزجاج ^(٣) .

قال ابنُ جُنِّي : وحكى لى حاكٍ ، عن أبى إسحاق ، أراه قال : سمعتهُ

(١) مذهب الخليل وتابعوه فى التسهيل : ٢٦ وشرحه : ١٥٩/١ ، والتبيل والتكميل : ٨ / ، ورأى سيبويه فى كتابه : ١٤١/١ .

(٢) معانى القرآن للأخفش : ١٦/١ .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ١١/١ .

يقول : وقد سئلَ عن معنى قوله تعالى (١) : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ما تأويله فقال: حقيقتك نَعْبُدُ ، قال : واشتقاقه من الآية وهى العلامة .

والثالث : أن " إِيَّا " عماد / للضمائر بعده ، وليس باسم/ ١٢٦ ظاهر ولا مضمّر ، بل هو كحرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول ، حكاه السيّراني (٢) وابن كيسان (٣) عن بعضهم ، والأصح ما ذهب إليه الناظم رحمه الله - والدليل على ذلك أمور ثلاثة :

أحدها : أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ، بتقديمه على العامل نحو : إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ ، أو لإضماره نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَد ، أو لانفصاله بأداة حصر نحو : ما أَكْرَمَ إِلَّا إِيَّاكَ ، أو نحو ذلك من المُوجبات للانفصال كما يخلف ضمير الرّفْع المتصل عند تعذره ضميره المنفصل ، فنسبة المنفصل فى النصب من المتصل ، كنسبة المنفصل فى

(١) سورة الفاتحة : آية : هـ .

(٢) شرح الكتاب : ٧٠/٢ ، قال : " والصحيح عندي ما قاله الخليل - رحمه الله - وذلك أنى رأيت ما يقع بعد " إِيَّا " من الضمير ، وهو الضمير الذى كان يقع للمنصوب لو كان متصلاً بالفعل ، لأنك تقول : ضربت ثم تقول : إِيَّاكَ ضَرَبْتَهُ ، وضربتكما وإِيَّاكَمَا ضَرَبْتَهُ وضربتكم وإِيَّاكُمْ ضَرَبْتَهُ ، وضربتكن وإِيَّاكن ضَرَبْتَهُ ، وضربتته وإِيَّاه ضَرَبْتَهُ وضربتتهما وإِيَاهُمَا ضَرَبْتَهُ ، وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلاً بفعل ، فلما قدموا لما يستحقه المفعول به من التقديم والتلخير أتوا بإِيَّا فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل : وإِيَّا هو اسم ظاهر ، واتصال الأسماء يجب للثانى منها وجعلوا " إِيَّا " هو الذى يقع عليه الفعل ، وقد رأيناهم فطوا شبيهاً بهذا حيث قالوا يأيها الرجل لأنهم أرادوا نداء الرجل ، فلم يمكن ندائه من أجل الألف واللام ، فاتوا بأي فبطوه وصله إلى الألف واللام وأوقعوا حرف النداء عليه ... " .

(٣) رأى ابن كسيان فى ارتشاف الضرب : ٤٧٤/١ قال : " وهى النهاية " إِيَّا " بعامّة واللاحق هى الضمائر ، قاله الكوفيون وابن كسيان .

يراجع : الإنصاف : ٦٩٥ ، وائتلاف النصرة : ١٠٤ .

وكتاب النهاية المذكور فى كلام أبى حيان هو من تأليف ابن الخباز .

الرَّفْع من المُنْتَصِل ، وإذا كانت النسبة واحدةً والمُنْفَصِل فى الرَّفْع ضمير باتفاق ، فكذلك يجب فى المنفصل فى النُّصْب أن يكون ضميراً .

والثانى : أن بعضَ المرفوعات كجُزءٍ من رافعه ، وقد ثَبَّتَ لضميره المنفصل ^(١) ، فثَبَّتَ ذلك لضميرِ النُّصْبِ أولى ، إذ لا شىءَ من المنصوبات كجزءٍ من ناصبه .

والثَّالِثُ : أن "إِيَّأ" اقتصرَ به على ضربٍ واحدٍ من أضرب الإعراب ، وهو النُّصْب ، فهو إمَّا مضمَرٌ ، وإمَّا مصدرٌ ، وإمَّا ظَرْفٌ ، وإمَّا حالٌ ، وإمَّا مُنادى ، ولا زائد على هذه فى الاحتمال ، ولم نَعْلَم اسماً مظهراً اقتصرَ به على النُّصْبِ ، إلا ما اقتصرَ به من الأسماء على الظَّرْفِيَّة ، نحو : ذات مرةٍ أو على المصدرية نحو : سُبْحان الله ، أو على الحالية نحو ^(٢) : " أرسلها العِراكَ " ، أو على النُّداءِ نحو : يا عبدَ الله ، وأما التَّمْيِيز فلا يحتمله لتتكيره ، فلم يبقَ إلا أن يكونَ ضَمِيراً ، فثَبَّتَ أنه اسمٌ مضمَرٌ ، لا اسمٌ ظاهرٌ ، ولا عماد ، وذلك ما أردنا .

والثَّانِيَّةُ : أن الِياءَ فى " إِيَّأى " ، والكاف فى " إِيَّاكَ " ، والهاء فى " إِيَّاه " وسائر ما يلحق " إِيَّأ " لم يُبَيِّنِ الناظم ما هى أهى أسماء أم حروف ، إذ يَحْتَمِلُ كلا الوجهين على مذهبِهِ فى أن " إِيَّأ " ضميرٌ ؟ وإلى الاول ذهبَ الخليلُ ، واختاره المؤلِّفُ فى " التَّسْهِيل " ^(٣) ، وإلى الثانى ذهبَ الأخفشُ

(١) فى الأصل : " منفصل " .

(٢) هو جزء بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، والبيت بتمامه فى ديوانه : ٨٦ .

فأرسلها العراك ولم يذرها ولم يشفق على نفس الدخال

والبيت فى الكتاب : ١٨٧/٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٦٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، والخزانة : ٥٢٤/٨ .

(٣) التسهيل : ٢٦ .

فيما حكاه ابنُ جنِّي عن الفَارِسِيِّ .

أما على مذهب الزُّجاج والمذهب الآخر فلامِريَّة في أنها عندهما
أسماء ولا يصحُّ غير ذلك فيها ، وإنَّما ترك التَّنْبِيْه على ذلك - والله
أعلم - لأميرين :

أحدهما : أنها مسألة لا ثمره لها في الصناعة ، ولا فائدة في الكلام بل
الاعتقاد أن بالنسبة إلى الكلام به واحد .

والثاني : تقاربُ الأنظار^(١) في الوجهين ، وورودُ الإشكال على
المذهبيين ، أما على القولِ بأنها أسماء مضاف إليها ، فإنَّ " إِيَا " مضمراً كما
تقدّم ، والأسماء المضمرة والمبهمه معارف ، لايجوزُ^(٢) عليها التَّنْكِير ، وإنما
يُضَاف الشيء إذا قدرَ نكرةً ليكتسبَ تعريفَ الإضافة ، فإذا استحَالَ تنكير
المُضْمَر استحَالَ إِضافتهُ ، وإذا استحَالَ إِضافتهُ استحَالَ أن تكونَ
الكافُ في " إِيَاكَ " ، والهاءُ في " إِيَاهُ " ، والياءُ في " إِيَايَ " أسماءً
مُضَافاً إليه ، وأيضاً فإنَّ سيبويه قد قال^(٣) : مَنْ زَعَمَ أن الكافَ - يعنى في
" ذَلِكَ " - مجرورةُ الموضع انبغى له أن يقولَ : ذاك نفسك ، فإن قال : إنها
منصوبةٌ انبغى له أن يقولَ : ذاك نفسك " قال ابنُ البَازِش^(٤) : وهذا لا يقوله
أحدٌ وإن توهمَ الاسمية ، وما قاله سيبويه جارٍ في " إِيَا " ، إذ يلزم أن يقولَ

(١) في (١) الاتِّهَار وهو تحريف .

(٢) في (١) ولا .

(٣) الكتاب : ١٢٥/١ بولاق و (٢٤٥/١ هارون) .

(٤) ابن البازش : (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ)

أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأتصاري الغرناطي ، نحوى مقرئ مفسر أندلسي شرح
الكتاب والمقتضب وأصول ابن السراج والإيضاح والجمل والكافي لابن النحاس ويعرف ابنه
أبوجعفر أحمد بن علي المتوفى سنة ٥٤٠ هـ بابن البازش أيضاً ، وهو مثل أبيه عالم ونحوى كبير
أخبار أبي الحسن في بغية الملتبس : ٤١٩ ، والصلة : ٢ : ٤٢٥ ، وبغية الوعاة ١٤٢/٢ .

عندَ اعتقادِ (١) الاسميةِ فى الكافِ والإضافةِ : إِيَّاكَ نَفْسُكَ ، وهذا غيرُ منقولٍ .

قال ابنُ البَازِشِ : وإنَّما أتى سيبويه بهذا ، لأنَّه قد روى عن بعضهم على جهةِ الشَّدُوذِ تنكيرُ المُضمرِ ، وروى الكِسائى تنكيرُ المُبهمِ ، على جهةِ الشَّدُوذِ / ، قال : فقامَ من مجموعِ هذا أنْ الكافَ / ١٢٧ غيرُ اسمٍ ، مع تقديرِ استحالةِ تنكيرِ المُضمرِ والمُبهمِ ، ومع تقديرِ تنكيره على الشَّدُوذِ ، وأيضاً فإنَّ إضافةَ " إِيَّا " تمتع من وجهين : أحدهما : لزومُ إضافةِ الشَّيْءِ إلى نفسه ، لأنَّ مدلوله ومدلولَ الكافِ واحدٌ ، وذلك ممتنعٌ .

والثانى : أنْ الإضافةَ إما أن تكونَ إضافةً تَخْفِيفٍ أو تَخْصِيسٍ ، فأما قَصْدُ التَّخْصِيسِ فممتنعٌ ؛ لأنَّ إِيَّا من المُضمراتِ ، والمُضمراتِ أعرِفُ المعارفِ فلا حاجةَ بها إلى التَّخْصِيسِ ، وأما قَصْدُ التَّخْفِيفِ فمختصٌ بالأسماءِ العاملةِ عملَ الأفعالِ ، وهذا ليس منها ، فهذان وجهان من الحجَّةِ ينضمَّانِ إلى الوجهين الآخرين ، فالجميعُ أربعةُ أوجهٍ ، وأما على القولِ بأنَّها حروفٌ ، فإنَّ غيرَ الكافِ من لواحقِ " إِيَّا " مجمعٌ على اسميته مع غيرِ " إِيَّا " مختلفٌ فى اسميته معها ، فلا يترك ما اجتمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحقُ الكافُ بأخواتها ، ليجرى الجميعُ على سَنَنِ واحدٍ ، وأيضاً فالأصلُ عدمُ اشتراكِ اسمٍ وحرفٍ فى لَفْظٍ واحدٍ ، وفى القولِ باسميةِ هذه اللواحقِ السَّلامةُ من ذلك ، فوجبَ المَصِيرُ إليه حتَّى يدلَّ على خِلَافَةِ دليلٍ ، وأيضاً لو لم تكن أسماءُ مجرورةٌ المَحَلُّ لم

(١) ساقط من (١) .

يُخلفها اسمٌ ظاهرٌ مجرورٌ بالإضافة ، لكن ذلك قد وجد فيما رواه الخليلُ من قولِ العربِ (١) : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَأَيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ " ، ويروى : فَأَيَّاهُ وَإِيَّا السَّوَاتِ .

وقال الخليلُ (٢) : لو قال قائلٌ : إِيَّاكَ نَفْسَكَ لَمْ أُعْنِفْهُ ، وهذا ظاهرٌ في القياسِ عنده (٣) فدلُّ على أَنَّ الكافَ ونحوها أسماء في موضعٍ جرٍّ بالإضافة ، وأيضاً لو كانت اللواحق حروفاً لَمْ يُحْتَجْ إِلَى الْيَاءِ (٤) فِي إِيَّايَ كَمَا لَمْ يُحْتَجْ إِلَى التَّاءِ (٥) الْمضمومة في أنا ، وقد احتج المؤلفُ بغير هذا ، فلما كانت الأدلة متعارضةً ، على كلا المذهبين ، وما من دليلٍ إلَّا ويُمكن لخصمه الاعتراضُ عليه (٥) ، تَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَى مَذْهَبِهِ فِيهَا إِحَالَةً عَلَى النَّظَرِ وَالتَّرْجِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

ثُمَّ قَالَ (٦) :

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ فِي تَعْدَادِ الضَّمَائِرِ ، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى بَعْضِ أَحْكَامِهَا الضَّرُورِيَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً اتِّصَالُهَا بِعَوَامِلِهَا (٧) وَانْفِصَالُهَا مِنْهَا ، وَابْتَدَأَ أَوَّلًا بِقَاعِدَةٍ عَامَّةٍ جُمْلِيَّةٍ فِي ذَلِكَ ، وَهِيَ أَنَّ الضَّمِيرَ لَمَّا كَانَ مَوْضُوعاً عَلَى

(١) الكتاب : ١٤١/٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ساقط من (١) .

(٤-٤) ساقط من (١) .

(٥) فِي (١) كَمَا عَلَيْهِ .

(٦) ساقط من (١) .

(٧) ساقط من (١) .

الافتقار وعدم الاستقلال ، كما وُضع الحرف ، لزمه أن يكون متصلاً
بغيره لِيَسْتَدَّ لفظه إليه ، كما أن مَعْنَاهُ كذلك مستندٌ إلى غيره فأمّا
اتصالُ الفاعِلِ بفعله فلا مَرِيَّةَ فيه ، بل هو كالجُزءِ منه ، بأدلةٍ كثيرةٍ
نُكروها ، وأمّا المفعولُ الأولُ فيلزمه اتصاله أيضاً ، لأنّه يليه ، اتصل به
مع ذلك ضميرُ الفاعلِ أولاً ، فإن كان لم يتَّصلْ به فلا إشكالَ نحو :
أكرمك زيدٌ ، وإن كان قد اتَّصلَ به لم يتغيَّرْ أيضاً اتصالُ المفعولِ به ،
لأنَّ الفِعْلَ مع الفاعِلِ كالفعلِ المُجرَّدِ ، ألا تَرَى أنَّ ضَمِيرَ الفاعلِ قد
يكونُ بغيرِ علامةٍ نحو : زيدٌ قامَ ، وقد يَعْرِضُ (١) لتثنيةِ الفعلِ ضميرِ
الفاعلِ فيصيرُ كحرفٍ من حُرُوفِهِ نحو : يَضْرِبَانِ ، فإذا جِئْتَ بعدَ اتصالِ
ضَمِيرِ المفعولِ الأولِ بضميرِ مفعولٍ ثانٍ ، فالاتصالُ هو الأصلُ
لقوَّةِ الفعلِ ، وأنه الأصلُ في اتصالِ ضمائرِ المنصوباتِ به على الجُمْلَةِ ،
وأيضاً لما كان الفعلُ يعملُ في المفعولينِ ظاهرينِ ، وفي موضعهما
مُضمَرينِ وعمله فيهما لا يُغيَّرُ لهما لفظاً ولا معنًى ، وكان
الاتصالُ أخصَّ كان هو / الأصلُ فلاجلِ هذا وشبهه أتى بهذه القاعدة / ١٢٨
في ابتداءِ الفصلِ ، وأصلُها لسيبويه لكن ذكرها خاصة بالنَّصِّ بضمائِرِ
النَّصْبِ وذكرها بالمعنى في غيرها ، فأتى بها الناظمُ عامَّةً كما تَرَى .
والمعنى فيهما صحيحٌ على الجُمْلَةِ ، فكأنَّه يقولُ : إذا تَأَتَّى له الاتصالُ في
الضَمِيرِ فلا تنتقلُ إلى غيره ، لأنَّه الأصلُ والقياسُ ، إلا أنَّها قاعدةٌ
مُجمَلَةٌ لا بيانَ فيها ، لما يتصلُ من الضمائرِ بعامله ، وما لا يتَّصلُ (٢) ،
وتفصيلُ ذلك على حَسَبِ مراده أن تقول : تقرر في الأصولُ أنَّ أصلَ

(١) في (١) بغير .

(٢) ساقط من (١) .

الْعَمَلِ الطَّلَبِ الْاِخْتِصَاصِ ، وَإِنَّمَا يَوْجَدُ ذَلِكَ مُطْلَقاً فِي الْأَفْعَالِ ، إِذْ لَا فِعْلَ إِلَّا
 وَهُوَ عَامِلٌ ، ثُمَّ يَلِيهَا الْحُرُوفُ ، لِأَنَّهَا تَطْلُبُ بِأَنْفُسِهَا الْجَرَ فِي الْأَسْمَاءِ ،
 وَالْجَزْمَ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَمْ تَسْتَحِقْ ذَلِكَ بِشَبْهِ ، ثُمَّ يَلِيهَا الْأَسْمَاءُ ، لِأَنَّ أَصْلَهَا أَلَا
 تَعْمَلُ ، إِذْ هِيَ مَطْلُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ لَا طَالِبَةٌ وَإِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْغَالِبِ بِالشَّبْهِ بِالْفِعْلِ
 كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، أَوْ بِالْنِّيَابَةِ عَنْهُ كَاسْمِ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ أَوْ بِالْنِّيَابَةِ عَنْ
 الْحَرْفِ كَالْمُضَافِ ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ بَيَانُهَا فِي غَيْرِ (١) هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَإِذَا تَقَرَّرَ
 هَذَا فَالْأَصْلُ فِي كُلِّ مُضْمَرٍ طَلَبُهُ عَامِلٌ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ ، لِمَا تَقْدِمُ أَوَّلَ الْمَسْأَلَةِ ،
 فَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَيَتَّصِلُ بِهَا مَعْمُولَاتُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ . وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَمَا كَانَ
 مِنْهَا طَلَبُهُ بِحَقِّ الْأَصْلِ فَكَذَلِكَ ، وَيَجْرِي مُجْرَاهَا مَا أَشْبَهَهُمَا ، فَالْحُرُوفُ
 تُجْرَى فِي هَذَا مُجْرَاهَا الْأَسْمَاءُ الْمُضَافَةُ ، مِنْ حَيْثُ هِيَ مُضَافَةٌ ، لِأَنَّ مَعْنَى
 حَرْفٍ الْإِضَافَةُ مَعَهَا قَائِمٌ ، فَكَمَا تَقُولُ لِي وَلَكَ وَلَهُ ، كَذَلِكَ تَقُولُ : غُلَامِي وَغُلَامُكَ
 وَغُلَامِهِ ، وَالْأَفْعَالُ أَيْضاً يُجْرَى مُجْرَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ : مَا أَدَّى مَعْنَاهَا ، وَعَمَلُ
 عَمَلِهَا عَلَى التَّمَامِ ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ بَلْفَظِ الْأِسْمِ ، كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، وَلَا سِيَّما مَا
 كَانَ مِنْهَا عَلَى فَعَالٍ ، فَكَمَا تَقُولُ : اثْرُكُهَا ، كَذَلِكَ تَقُولُ : تَرَاكِهَا ، وَكَذَلِكَ مَا
 أَدَّى مَعْنَاهَا وَعَمَلُ عَمَلِهَا لَكِنْ مَعَ اعْتِبَارِ لَفْظِ الْأِسْمِ ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرِ
 وَالْمَوْصُولِ ، فَالْحَكْمُ الْأَصْلِيُّ فِيهِ الْإِتِّصَالُ أَيْضاً ، فَتَقُولُ : أَنَا مُكْرَمُهُ
 كَأِكْرَامِيكَ ، كَمَا تَقُولُ : أَنَا مُكْرَمُهُ كَمَا أَكْرَمَكَ ، وَيُجْرَى مُجْرَاهَا مِنَ الْحُرُوفِ
 أَيْضاً مَا أَشْبَهَهَا كَأَنَّ وَأَخَوَاتِهَا فَتَقُولُ : إِنَّهُ الْقَائِمُ ، كَمَا تَقُولُ : ضَرْبُهُ
 الْقَائِمُ فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ يَتَأْتِي (٢) لَكَ فِيهَا (٢) الْإِتِّيانَ بِالْمُتَّصِلِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْتَى
 فِيهَا (٣) بِالْمَنْفَصِلِ ، إِذْ لَا مُوجِبَ لَذَلِكَ ، وَفِي ضَمَنِ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَّاتِ

(١) ساقط من الأصل .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

الإتيان بالمتصل ، فلا بد حينئذٍ من الإتيان بالمنفصل ، ولا يكون ذلك إلا لما منع من الاتصال ، فإن طلب العامل باقٍ كما كان ، والموانع التي تمنع من الاتصال بالاستقراء ستة :

أحدهما : أن يكون العامل غير ملفوظ به ، إما لكونه معنوياً نحو : أنا قائم ، وإما لكونه محذوفاً نحو : إن أنت قمت أكرمته (١) فالعامل هنا لما لم يكن لفظياً لم يتأت اتصال الضمير به ، إذ الاتصال حكم لفظي .

والثاني : أن يقع بين الضمير وعامله فاصل ، لا يتأتى وقوعه إلا هنالك كإلا (٢) في الحصر ، نحو : ما قام إلا أنا ، أو " إما " نحو : قام إما أنا وإما زيد ، واللأم الفارقة نحو : إن قمت لأنت وإن قعد لأنا ، أو متبوع نحو : ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ﴾ (٣) فالضمير في هذه ونحوها لا يمكن اتصاله للفاصل الواقع بينه وبين معموله .

والثالث : أن يتقدم الضمير على عامله لموجب اقتضى ذلك نحو : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ (٤) . فإن موضع الاتصال آخر الفعل ، لا أوله / فكان الاتصال مع قصد التقديم غير متأت .

١٢٩/

والرابع : أن يقع اللبس بالاتصال ، كما إذا كان الضمير مرفوعاً بصفة جرت على غير من هي له ، نحو : مررت برجل ضاربه أنا ، فلو اتصل الضمير لأوهم أن الضارب هو الرجل لا أنت ، فلم يكن بد من انفصاله ، ومثله إذا التبس أحد المفعولين بالآخر مع الاتصال في باب

(١) في (١) لأكرمته .

(٢) في (١) وإلا .

(٣) سورة سبأ : آية : ٢٤ .

(٤) سورة الفاتحة : آية : ٥ .

أعطى ، فإنَّ الحكمَ البدءُ بالأخذ ، كما يفعلُ فى الأسماءِ الظَّاهرةِ ، فإن كان
الأخذُ غائباً والمأخوذُ مخاطبٌ أو متكلمٌ وجبَ الفصلُ ، وكذلك إنَّ كانا غائبين ،
نحو قولك لعبدك : غلامى أعطيتَه إِيَّاكَ ، وأنت تريد أنك المعطى ، لأنك لو وصلت
لَوَجِبَ تقديمُ المخاطبِ ، فكان اللبسُ موجوداً ، فلم يكن بدءٌ من الفصلِ ، وقد
علل المؤلفُ بهذا النَّحْوِ وجوب الانفصالِ فى نحو : علمتنى إِيَّاي . قال : ولأن
اتصالهما يؤهِّمُ التَّكرارَ ، يريد فيقع اللبسُ لذلك (١) .

والخامسُ : كونُ العاملِ لم يتحقَّق له شرطُ العملِ ، وهو الطَّلَبُ
الاختصاصيُّ أو استِحْكامُ الشُّبه .

فالأول كالنائب عن العاملِ ، مثل " يا " فى (٢) النداءِ ، فإنَّكَ تقولُ : يا
إِيَّاكَ ، أو يا أَنْتَ ، ولا تقولُ : ياكْ ، وكذلك " ما " الحِجَازِيَّةُ إذا قلت : ما أنا
قائماً ولا فى نحو (٣) :

..... لاَ أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا

و " إن " فى نحو (٤) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

(١) فى (١) كذلك .

(٢) فى (١) مثل باب النداء .

(٣) هو جزء من بيت للناطقة الجعدى ، والبيت بتمامه :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

بيوانه : ١٧١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٨٢/١ ، والعينى : ١٤١/٢ ، والتصريح : ١٩٩/١ .

(٤) البيت بتمامه :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المساكين

مجهول القائل ينسب إنشاده إلى الكسائى ، فى إصلاح الخلل : ٣٦٦ وغيره والبيت فى الأزهية :

٣٢ ، ووصف المباني : ١٠٨ ، والخزانة : ١٤٤/٢ .

فإن هذه الأشياء ليست بمختصة بمعمولاتها

أما الثائب فإنما اختص من حيث النيباء ، و أما " ما " وأخواتها
فدخلوها على الأسماء والأفعال فلم تقوَ في الطلب قوة ما نابت عنه ، أو ما
أشبهه ، فكأنها غير طالبة ، فصارت ضمائرهما في حكم ما ليس بمطلوب
لعامل ، فلم يكن الاتصال .

والثاني : كخبر " إن " وأخواتها ، فإنه منفصل أبداً من جهة أن الحروف
أصلها أن لا تعمل في معمولين ، وأن لا تعمل رفعاً لاختصاص ذلك بالفعل لكن
لما أشبهت الأفعال عملت عملها معكوساً ، ومن شأن المشبه بالشئ (١) أن
لا يقوى قوته ، ولا يقوم مقامه في كل شئ ، وقد وجدنا من الأفعال الماضية
ما ينفصل عنه منصوبه ، وإن كان واحداً كباب " كان " حسب ما يذكره
الناظم ، فلا يلزمه اتصال الضميرين معاً ، ضمير الرفع وضمير النصب ، فهذا
أولى لضعفه عن مقاومته فوجب الانفصال .

والسادس : قبح اللفظ في الاتصال ، وذلك نحو : أعطيتك
ومنحتيني (٢) ومنحتهوه وظننتيني وما أشبه ذلك ، فإن العرب تراعى قبح
اللفظ فتجنبه (٣) كما قالوا في كان : وإن زيدا لقائم ونحو ذلك ، هذه هي
الموانع المعتبرة عندهم فحيث وجد واحد منها امتنع الاتصال ، إلا أنه قد توجد
موانع أخر تمنع لزوم الاتصال خاصة ، من غير أن توجب انفصالاً ، فيجوز
الوجهان ، وهي التي نبه عليها في قوله : (وصل أو افصل هاء سألني ...)
إلى آخره فتلخص من هذه القاعدة ثلاثة أقسام :

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) فتجنبه .

واجبُ الاتصالِ : وذلك إذا تأتى الاتصالُ بغيرِ عارضٍ .

واجبُ الانفصالِ : وذلك إذا لم يَتَأْتِ الاتصالُ ولم يمكن .

وجائزُ الاتصالِ والانفصالِ : وذلك إذا تأتى الاتصال ، لكن منع من لزومه مانعٌ ، وكلُّها أشارَ إليها الناظِمُ كما تَرَى ، إلا أنَّه لم يذكر السبب في عدم التأتى لبيانه ، وأشارَ إلى ذكرِ السَّببِ في جوازِ الوجهين مع التأتى ، على حسب ما يفسرُ إن شاء الله .

وقوله : (وفي اختيارٍ) تنبيهٌ على أنه قد يأتى المنفصل حيث // ١٣٠ يتأتى المتصل بلا مانعٍ وذلك في الضرورة نحو ما أنشده سيبويه (١) لحميدٍ الأرقط (٢) :

* إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ *

وجهُ الكلام أن يقولَ : " حَتَّى بَلَغْتَكَ " (٣) وقالَ الفرزدقُ (٤) :

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيزِ

(١) الكتاب : ٢٨٣/٨ .

(٢) هو حميد بن مالك التميمي ، شاعر راجز إسلامي أخبره في معجم الأدياء : ١٣/١١

والخزانة : ٤٥٤/٢ والشاهد في الخصائص : ٣٠٧/٨ ، ١٩٤/٢ ، وأمالى ابن الشجري :

٤٠/١ وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦١ .

(٣) في (١) قال .

(٤) نيوانه : ٢٦٦ ، والخصائص : ٣٠٧/٨ ، ١٩٥/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٤٠/٨ ،

وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦١ ، ونسبه إلى أمية بن أبى الصلت ، والخزانة :

٤٠٩/٢ .

أراد ضمنتهم الأرض وأنشد النحويون أيضاً (١) :

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأُخْبِرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حَبًّا إِلَى هُمْ

فـ "هم" الآخر فاعلٌ يزيد ، أراد إِلَّا يَزِيدُونَ أنفسهم حَبًّا إِلَى ، وأنشد
الفارسي قول الآخر (٢) :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ أَنْ صَرَمُوا يَا صَاحِبَ بَلْ صَرَمَ الْحَبَالُ هُمْ

(١) البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث العدوي التميمي ، لم أجد من ذكره في
المصادر ، من قصيدة جيدة في الحماسة : ٤٣٣ (رواية الجواليقي) يقال إنه أتى اليمن فاشتاق
إلى أهله ببطن الرمة ، وهو واد بنجد فقال القصيدة التي فيها البيت وأولها :

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد	ولا شعوب هوى منى ولا نقم
ولا أحب بلاد قد رأيت بها	عنسا ولا بلدا حلت به قدم
إذا سقى الله أرضا صوب غادية	فلا سقاها من إلا النار تضطرم
وحبذا حين نمسى الريح باردة	وإدى أشى وفتيان به هضم

ثم مضى في مدح قومه فقال :

هم البحور عطاء حين نسألهم	وفى اللقاء إذا تلقى بهم سهم
وهم إذا الخيل حالوفى كواثبها	فوارس الخيل لأميل ولا قزم
لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم	إلا يزيدهم حبا إلى هم

وربما نسب البيت إلى المزار بن منقذ بن عمرو العدوي التميمي ، ضرائر الشعر لابن عصفور :
٢٦٠ ، وورد في بعض المصادر زياد بن منقذ فيجطونه أخا للمزار ، وبعضهم يذهب إلى أنه هو
المزار لقب له .

الخرانة : ٣٩١/٢ ، واللآلى للبكري : ٧٠/١ ، ومعجم ما استعجم : ١٦١/١ ، والشعر والشعراء :
٦٩٧/٢ ، والأغانى : ٢٢٣/١٠ ، ونسبها ليدر بن سعيد أخى المزار .

(٢) البيت لطرفة بن العبد ، ديوانه : ١٩٣ وبعده :

أن اللثام كذاك خلفهم كانوا إذا أحببتهم سئمو

والشاهد في أمالى ابن الشجرى : ٤٠/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٦٠ ، والخرانة :
٤١٠/٢ (عرضا) .

أراد بل صرّموا الحبال وهذا ونحوه (١) مما يُحفظ ولا يقاسُ عليه ، وقد نبّه الناظِم على الشُّذُوذِ فى آخرِ الفصلِ .

فإن قيل : إن موضع الضرورة لا يتأتى فيه الإتيان بالمتصل ، فإنه لو تأتى لم يسعُ (٢) الإتيان بالمنفصل ، وأيضاً لا معنى للاضطِرَارِ إلا عدم تاتى المَجِئِ بالمتَّصلِ ، فإذا كان كذلك فكيف يقولُ الناظِمُ على ما اقتضاه مفهوم كلامه ، لأنَّ الاضطِرَارَ يبيحُ الإتيانَ بالمنفصل فى الموضع الذى يُمكن فيه الإتيان بالمتَّصلِ ، بل ظاهرُ هذا الكلام التَّنَاقُضُ ؟

فالجوابُ : أن يُقال ليس معنى التَّاتى أن يستقيم الوزن بالمتَّصلِ والمنفصل مثلاً ، ثم يجاء بالمنفصل عوضاً منه ، وإنَّما (٣) معناه أن الموضع الذى وَقَعَ فيه هذا الضميرُ يمكن على الجملة أن يتَّصلَ فيه الضمير لا من حيث هو شعر ، بل من حيث أنه خالٍ عن الموانع الموجبة للانفصالِ أو المُخَيَّرَةِ فيه ، فقولُ الشَّاعِرِ مثلاً : (قَدْ ضَمِنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ) متأت على الجملة أن يَقَعَ فيه المتَّصل ، لأنَّ ضميرَ النصبِ لم يَتَقَدَّمْ ولا فَصَلَ بينه وبينَ معمولِهِ فاصلاً ، ولا فيه شىء مما تقدَّم ، فهو على الجملة مما يسعُ فيه أن يقول : ضمنتهم الأرض وكذلك ما أشبهه من الشُّذُوذات ، لكن الضرورة تقتضى مقتضاها مما هو خارجٌ عن الموانع المتقدِّمة بخلاف ما إذا قلت : هو قائمٌ ، فإن " هو " هنا لا يتأتى فيه الاتصال إذ ليس له ما يتَّصل به ، وكذلك : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) إذ كان ما يتصل به مُؤَخَّراً عنه وجميع ما فيه مانعٌ من الموانع

(١) فى (١) نحوه .

(٢) فى هامش الاصل ' ينبغ ' قراءة نسخة أخرى .

(٣) فى هامش الاصل ' بل ' قراءة نسخة أخرى .

المذكورة هذا شأنه ، وأما " ضَمِنْتُ إِيَّاهُم الْأَرْضُ " فليس له في نفسه مانع ، لأنه وقع في موضع يجب فيه الاتصال وإنما الضرورة أمر طارئ على الكلام ، وهو إقامة الوزن ، والناساطم إنما اعتبر الكلام في نفسه ، فكلامه صحيح .

* * *

ثم أخذ في نكر القسم الذي مَنَعَ من لزوم الاتصال فيه مانع مع تائيه فقال :

أَوْصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخَلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَإِتِّصَالَ لَا اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِتِّصَالَ

فذكر مواضع ما يتأتى فيه الاتصال ، ومع ذلك جيء فيها بالضمير منفصلاً في أحد الوجهين ، ويشملها أن يقال : كل ضمير ولى ضميراً قبله متصلاً بفعل منصوباً مطلقاً ، أو مرفوعاً من باب كان فقط ، فهذا هو الذي خير الناظم في وصله وفصله ، وهو الهاء في أمثله المذكورة ، لكن على الشرط الذي يذكره بعد هذا ، وحصر ذلك في ثلاثة أبواب نكرها :

أحدها : باب أعطى ، وهو الذي أشار إليه بقوله : (سَلْنِيهِ) لأن سَأَلَ فعل يتعدى إلى / مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . ١٣١/

والثاني : باب " كان " وهو المراد بتمثيله بـ (كُنْتُهُ) .

والثالث : باب " ظَنُّ " ، وهو المنبئ عليه بقوله : (خِلْتَنِيهِ) لأن خِلْتَ يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وابتدأ بباب أعطى فقال : (وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ " يعنى أنك مخير في

وصلِ هاءِ سَلْنِيهِ وفصله ، فَإِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِهِ مُتَّصِلًا بِعَامِلِهِ يَلِى الْيَاءِ التِّى هِى ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ عِوَضًا عَنِ الْهَاءِ فَتَقُولُ : الثُّوبَ سَلْنِيهِ ، وسَلْنِي إِيَّاهُ ، وكذلك ما أَشْبَهَهُ مِمَّا كَانَ مِنْ بَابِ "سَلَّ" وَإِلَيْهِ يَعُودُ الْهَاءُ فِي (وَمَا أَشْبَهَهُ) ، أَيْ : وَمَا أَشْبَهَ سَلْنِيهِ نَحْوُ : أَعْطَى وَكَسَا ، تَقُولُ : الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتَكَ ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ ، وَالثُّوبَ كَسَوْتَكَ ، وَكَسَوْتَكَ إِيَّاهُ ، وَمِنْ الْإِتِّصَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى (١) : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ مَكْثُومًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِفُونَ ﴾ وَقَوْلُهُ (٢) : ﴿ وَإِذْ يَرْيَكُمُوهُمْ إِذِ التَّقِيَّتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ ، وَمِنْ الْإِنْفِصَالِ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " فَإِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ " وَلَمْ يَرِدْ بِقَوْلِهِ : " هَاءِ سَلْنِيهِ " خُصُوصَ الْهَاءِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ لَسَلْنِيهِ كَانَ هَاءُ أَوْ غَيْرَهَا ، فَيُجْرَى مُجْرَى ذَلِكَ مَا إِذَا قُلْتَ لِعَبْدِكَ زَيْدٍ : سَأَلْنِيكَ وَكَذَلِكَ سَأَلْنِيهَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَالْإِتِّصَالُ هُنَا جَارٍ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدِمَهُ . وَأَمَّا الْإِنْفِصَالُ فَمُخَالَفٌ لَهُ ، فَلِذَلِكَ اخْتَارَ هُنَا الْإِتِّصَالُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِالتَّعْدِيمِ حِينَ قَالَ : (وَصَلِ أَوْ أَفْصِلِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالنَّظَرُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا نَظَرَ فِي وَجُوبِ اتِّصَالِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : (هَاءِ سَلْنِيهِ) فَعَيْنُ (٣) لِلْكَلامِ الثَّانِي وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلأَوَّلِ ، ثُمَّ ذَكَرَ بَابَ " كَانَ " فَقَالَ : (فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى) أَرَادَ : وَفِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْعَطْفِ وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِسْتِشْهَادُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ : وَفِي هَاءِ " كُنْتَهُ " لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا وَقَعَ لَهُ فِي الْهَاءِ ، وَلَيْسَ كَلَامُهُ فِي نَفْسِ " كُنْتَهُ " وَلَا فِي ضَمِيرِهِ جَمِيعًا ، لَكُنْهُ حَذَفَ ذَلِكَ الْمُضَافَ لِتَقَدُّمِ الْكَلَامِ فِي مِثْلِهِ ، وَهُوَ " هَاءِ " سَلْنِيهِ " ، وَكَذَلِكَ

(١) سُورَةُ هُودَ : آيَةُ : ٢٨ .

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ : آيَةُ : ٤٤ .

(٣) فِي (١) يَعِينُ .

قوله : " كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ " أى : هَاءَ خِلْتَنِيهِ ، وإتيانه بالمثال المُعَيَّن من غير أن يقولَ : وما كان نحوه ولا ما أشبهه ، لا يدلُّ على أن الخِلافَ الذى ذكرَ مُختصُّ به ، بل يُريده وما كان مثله من بابِهِ فكما جرى الخلاف فى " كان " ، كذلك جرى فى أصبح ، وأمسى وظلَّ وصارَ ، وسائر أفعال البابِ ، وكذلك قوله إثر هذا : (كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ) أى : ما كان من بابِهِ ، ودلَّ على أن مراده هنا ذلك قوله فى (سَلَنِيهِ) : وَمَا أَشَبَّهُهُ (و) (الخلف) أرادَ به الخِلاف ، وعادة المتأخرين استعمال لفظ (الخلف) مرادفاً لمصدر خالفه فى كذا مخالفةً وخلافاً ، ولستُ منه على تحقيق أنه استعمال لُغَوِيٌّ ، والخُلْفُ المشارُ إليه بين النحويين أن سيبويه يختار الانفصال فى باب " كان " والنَّاظِمُ ومن أخذ هو بمذهبه يختار الاتِّصالَ على ما يتقررُ بُعيد هذا إن شاء الله .

ثم نَكرَ بابَ ظَنَنْتُ فقال : (كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ) أى : إنه مثلُ (كنته) يعنى فى كونه مُختلفاً فى اختيار اتصاله أو انفصاله ، فسيبويه يختار الانفصال والنَّاظِمُ اختار فى هذا النُّظم الاتصال ، فى المَسْأَلَتَيْنِ معاً : مسألة (كُنْتُه) ومسألة (خِلْتَنِيهِ) وهو قوله : (واتِّصَالاً اخْتَارُ) خلافَ ما ذهب إليه فى " التَّسْهِيلِ " (١) / فإنه اختار فى مسألة (خِلْتَنِيهِ) ١٣٢ / ما اختاره سيبويه من الانفصال ، وفى مسألة (كنته) ما اختاره هنا . فإما وجه اختياره الاتصال فى (كنته) فمن جهة القياس والسَّماعِ . أمَّا القياسُ : فما تقدَّم فى القاعدة الأولى ، من أنه لا يُجاءُ بالمنفصل مع إمكان المجيءِ بالمتَّصلِ ، وقد أمكنَ هنا ، فهو الذى

(١) التسهيل : ٢٧ .

كان يجب ، وأيضاً ، فاسم " كان " وخَبَرُهَا مُشَبَّهَانِ بالفاعلِ والمفعولِ ، وقد بَسَطَ سيبويه في باب " كان " ^(١) بَسَطاً شَافِياً ، أن " كُنْتُ " شَبِيهٌ بضرِبته وضرِبته لايجوزُ فيه إلا ^(٢) الاتصال ، فكَذلك كُنْتُ ، فهو أولى بالاتصال من باب سَلَنِيه فإنه ^(٣) لم يَساوِ باب ضَرَبَ في وجوبِ الاتصال من أجلِ السَّماعِ ، فلا أَقَلُّ من أن يكونَ راجحاً .

وأما السَّماعُ : فإن الاتصال ثابتٌ نظماً ونثراً ، فمن النثر ما في الحديثِ من قَوله عليه السَّلام لعائِشة رضى الله عنها : " إِيَّاكَ أَنْ تُكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ " ، وقَوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعُمَر رضى الله عنه في ابنِ صَيَّارٍ : " إِنْ يَكُنْهُ ^(٤) فَلاتَسْلُطْ عَلَيْهِ وَإِلَّا يَكُنْهُ ^(٥) فلا ^(٥) خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ " وفي الحديثِ : " كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ فَكَانَ " .

وقال بعضُ العَرَبِ : " عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " ، حكاه سيبويه ^(٦) ، وحكى عن بعضِ العَرَبِ الموثوقِ بِهِم أنهم يقولون : لَيْسَنِي ، وكذلك كَانَنِي . ومن النظم قولُ أَبِي الأَسودِ الدُّؤَلِيِّ (أنشدهُ سَيِّبُوهُ) ^(٧) :

فإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا

(١) الكتاب : ١ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) فإن .

(٤) في (١) يكن .

(٥) في (١) فهو .

(٦) الكتاب : ٣٨٢/١ .

(٧) الكتاب : ٢١/١ ، وشرحه لسيرافى : ٣٠٧/١ والبيت في ديوانه : ٧٢ وقبلة :

دع الخمر يشربها الفواة فإننى رأيت أخاها مغنياً بمكانها

والمقتضب : ٩٨/٣ ، والخزانة : ٤٢٦/٢ .

وَأُنْشِدَ السَّيْرَافِي (١) : قَالَ : أَنْشَدَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ دُرَيْدٍ :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

وَأَمَّا الْإِنْفَصَالُ فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي النَّظْمِ نَحْوَمَا أَنْشَدَهُ سَيَّبُوهُ مِنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ (٢) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرُ (٣) لَا نَرَى فِيهِ هَرِيْرًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا كِ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا

أَوْ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ : أَتَوْنِي لَيْسَ إِيَّاكَ ، وَلَا يَكُونُ إِيَّاكَ ، وَهَذَا قَدْ
يَتَعَيَّنُ انْفَصَالُهُ لِإِجْرَاءِ " لَيْسَ " وَ" لَا يَكُونُ " فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُجْرَى " إِلَّا " .
لَوْ قَوَّعَهَا مَوْقِعَهَا فَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا وَجْهُ اخْتِيَارِ الْإِتِّصَالِ فِي (خَلَّتْنِيهِ)
فَلَأَنَّ بَابَ ظَنَنْتُ مُشَبَّهُ فِي الْعَمَلِ بِبَابِ أُعْطِيتُ ، فَإِذَا كَانَ بَابُ أُعْطِيتُ يَلْزَمُ فِيهِ
الْإِتِّصَالُ عَلَى ظَاهِرِ سَيَّبُوهُ لِأَنَّ تَقَدُّمَ مِنَ الْقَاعِدَةِ ، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِتِّصَالُ

(١) شرح الكتاب : ١٤١/٢ ، وينسب البيت إلى رؤية بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٥ ، ومن نسبته
إليه صاحب العين ، وورد البيت مشروحاً شرحاً حسناً في إثبات المحصل لابن المستوفى الأريلي
: ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٨/٣ ، وخزانة الأدب : ٤٢٥/٢ ، ٤٥٤ .

قال ابن المستوفى : اختلفوا في تفسير " الطيس " فقال بعضهم : هو كل ما على وجه الأرض من
خلق الأثام ، وقال بعضهم : هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوم . وقال غيره :
الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما ، وأراد به الراجز هنا الرمل .

(٢) الكتاب : ٣٦٧/١ ، وشرحه للسيرافي : ١٢٨/٣ ، وقائمه عمر بن أبي ربيعة ، وقيل للعرجي ، قال
ابن المستوفى في إثبات المحصل : ٤٦ كذا وَجَدْتُهُ فِي بَعْضِ حَوَاشِي الْكِتَابِ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رِبِيعَةَ
، قَالَ : وَأُورِدَهُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ النَّحَّاسِ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رِبِيعَةَ فِي مَتْنِ
الْكِتَابِ ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ الْعَرَجِيُّ . وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي دِيْوَانِ عَمْرِ : ٤٢١ ، وَفِي دِيْوَانِ
العرجي : ٦١ وهما في المقتضب : ٩٨/٣ ، والأصول : ١٢١/٢ ، والخزانة : ٤٢٤/٢ برواية
ديوان العرجي :

غير أسماء وجمل ثم لا نخشى رقيباً

(٣) في الأصل : (شهراً) .

فيما أشبهه راجحاً إن لم يكن لازماً .

واعلم أن الجمهور على ما ذهب إليه سيبويه ، فإن السماع معه
وهو الأصل للقياس ، ولذلك قال : قَفَّ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسَّرَ ، فالقياسُ
إذا وجد السماع بخلافه مَثْرُوكٌ ، وقد وَجَّهَ سيبويه وغيره رُجْحَانُ
الانفصالِ في (كُنْتُه) و (خِلْتَنِيهِ) ، فأشارَ سيبويه في (كُنْتُه) إلى
أن المضمرات لم تستحكم مع هذه الأفعال التي هي " كان " وأخواتها ، إذ ليست بأفعال حقيقة ، وإنما هي أدوات دالة على الزمان
فلم تبلغ بسبب ذلك مبلغَ باب ضرب ، وزاد السيرافي ثلاثة أوجه :

أحدها : أن " كان " وأخواتها أفعالٌ دخلن على المبتدأ والخبر ،
والخبر يكون فعلاً وجملَةً وظرفاً غير متصرفٍ نحو : زيدٌ قامَ ، وزيدٌ أبوه
منطلقٌ ، وزيدٌ عندك فلما كانت هذه الأشياء لا يجوزُ إضممارها ولا تكونُ
إلا منفصلةً من الفعلِ اختيرَ فيما يُمكن إضمماره الخُرُوجُ عن الفعلِ
أيضاً .

والثاني : أن الاسمَ والخبرَ كل واحدٍ منهما منفصلٌ عن الآخر ،
غير مختلطٍ به / فإذا وصلنا ضميرَ الخبرِ جازَ معه أن يضمَرَ الاسمَ ، إذ ١٣٣/
هو الأصل في الاضممارِ ، من جهة أنه كالفاعلِ ، فيؤدِّي إلى أن يكونَ
الخبرُ مختلطاً مع الاسمِ ، وغير منفصلٍ عنه ، وذلك نقضُ الغرضِ .

والثالثُ : أنا لو وصلنا ضميرَ الخبرِ بضميرِ الاسمِ والفاعلِ
والمفعولِ في هذه الأفعالِ لشيءٍ واحدٍ ، لزم أن يتعدَّى فعلُ الفاعلِ إلى
نفسه متصلاً وذلك لا يكون ، وإنما يتعدى إليه مُنفصلاً ، وإنما جازَ
ظننتي لأن هذا الباب لا يقعُ على المفعولِ الأولِ حقيقةً ، فلم يعتد به ،
وإنما المُعتمدُ الثاني . وأما باب " خِلْتَنِيهِ " فإنما اختيرَ فيه الانفصالُ

- على ما ذكره سيبويه - لأنَّ "حَسِبْتَ" بمنزلة "كان" ، إنما تدخلان على المبتدأ والمبنى عليه فيكونان في الاحتياج على (١) حال ، ألا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الاسمِ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُمَا ، كَمَا لَا تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ مَبْتَدَأُ ، فَالْمَنْصُوبَانِ بَعْدَ "حَسِبْتَ" بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ بَعْدَ "كَانَ" ، وَ"لَيْسَ" ، وَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي بِمَنْزِلَةِ "حَسِبْتَ" وَ"كَانَ" (٢) ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يَجْعَلَانِ الْمَبْتَدَأَ وَالْمَبْنَى عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى يَقِيناً أَوْ شَكاً ، وَلَيْسَ بِفِعْلٍ أَحَدُثَهُ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ ، كضَرِبْتُ وَأَعْطَيْتُ إِنَّمَا يَجْعَلَانِ الْأَمْرَ فِي عِلْمِكَ ، أَوْ فِيمَا مَضَى ، هَذَا نَصُّ سَيْبَوِيهِ ، وَهُوَ مُشِيرٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ . وَالنَّاطِظُ نَبَّهَ عَلَى تَأْكِيدِ الْإِتِّصَالِ عِنْدَهُ بِقَوْلِهِ : (وَاتِّصَالَا اخْتَارُ) فَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ إِشْعَاراً بِذَلِكَ .

ثُمَّ قَالَ : (غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ) وَالْغَيْرُ هُنَا هُمُ (٣) الْجُمْهُورُ ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ مُسْتَنْدَاقاً قَوِيّاً ، وَسَمَاعاً يَرْجِعُ إِلَيْهِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْقِيَاسِ أَوَّلَ الْمَسْأَلَةِ ، وَبَيْنَ فِي "شَرْحِ التَّسْهِيلِ" (٤) ، مُسْتَنْدَهُ مِنَ السَّمَاعِ وَأَنَّهُ الْحَدِيثُ أَمَّا الْقِيَاسُ الْمَتَقَدِّمُ فَصَحِيحٌ ، مَا لَمْ يَعَارِضْهُ مَا يَهْمِلُ حُكْمَهُ ، وَقَدْ وَجَدَ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَقَدْ تَضَمَّنَ عَهْدَتَهُ نَقْلُ الْجُمْهُورِ ، وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي اعْتِمَادِ النَّاطِظِ عَلَى الْإِسْتِشْهَارِ بِالْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ بِمُسْتَنْدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ اللُّسَانِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أُصُولِيَّةٌ لَا يَسَعْنِي الْآنَ ذِكْرُهَا (٥) ، وَلَعَلَّهَا تُذَكَّرُ فِي مَوْضِعٍ هِيَ بِهِ أَخْصٌ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، وَعَلَى النَّاطِظِ بَعْدُ فِي هَذَا الْفَصْلِ

(١) فِي (١) إِلَى .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٤) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١٧١/١ .

دَرَكَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهُ : (١)

أحدها : أن قوله : " في كنته الخلف انتمى " (٢) لم ينص فيه على موضع الخلاف ، فإنه محتمل أن يريد الخلف في اختيار أحد الوجهين الجائزين ويحتمل أن يريد به الخلف في جواز الوجهين ، والذي قصد منهما هو الأول لكن مساقه يدل على الثاني ، لأنه خير أولاً في الفصل والوصل ، ثم قال : و (في كنته الخلف " فاقترض أن الخلف إنما هو فيما تقدم ذكره من التخيير ، فكان بعضهم يخيّر بين الوجهين في " كنته " وبعضهم لا يقول بذلك ، وهذا الخلف هكذا لا أعرفه ، بخلاف الاحتمال الأول ، فإنه مقول به كما تقدم .

والثاني : أنه ذكر الخلف في الموضعين الأخيرين ، وترك ذكره في باب " تسليته " والخلاف فيه موجود ، لكن على وجه آخر ، فإن السيرافي أجاز الوجهين ، وحكى ذلك عن بعض النحويين ، وهو الذي نص عليه الناظم هنا ، وظاهر كلام سيبويه لزوم الاتصال ، إذ لم يرجع على خلافه ، وذلك لقوة الفعل وأنه الأصل في اتصال ضمائر / المنصوبات به ، / ١٣٤ وأن الاتصال أخص ، وإذا ثبت الخلاف في المواضع الثلاثة فنذكره إياه في الموضعين وتركه له في الثالث (٣) موهم عدم الخلاف فيه ، وهذا إخلال .

والثالث : أن إطلاقه القول في باب (كنته) ظاهر في شمول ذلك الحكم لكان وأخواتها وهو صحيح فيما عدا " ليس " ، وأما " ليس " فحكى ابن هانئ عن النحويين الاتفاق على أن الاتصال فيها ضعيف . قال : فلو قلت : لست على حد كنته لم يكن صواباً . ومن الشاذ قولهم :

(١) في الأصل : من أوجه خمسة .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) الثالث .

" عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " ووجهه في القياس ظاهرٌ ، فإن ليس في معنى الحرف لتعريفها عن الدلالة على الحدوث والزمان ، وكلام الناظم يقتضى القياس في الاتصال وإن كان الانفصال هو المختار ويقتضى أن الخلاف متقررٌ فيها ، والأمر في كلا الفصلين على خلاف ما قال حسبما ذكره ابن هاني في إطلاقه ما ترى .

والرابع : أن قوله : (وَأَتَصَالًا اخْتَارُ) أراد في باب (كُنْتَهُ) ، وفي باب (خِلْتَنِيهِ) أما باب (خِلْتَنِيهِ) فما اختار فيه من الاتصال ممكن أن يختاره مختار لوجوده في كلام العرب نثراً ، وإن كان قليلاً عند سيبويه وأما باب (كُنْتَهُ) فما اختار فيه من الاتصال يقتضى أن الانفصال جائز أيضاً في القياس ، إلا أنه قليل في السماع ، فغيره أحسن منه ، وهذا عنده غير مستقيم ؛ لأن الانفصال على ما قرره ^(١) في " شرح التسهيل " ^(٢) إنما هو مخصوص بالشعر وبليس ولا يكون في باب الاستثناء وكلاهما لا يقاس عليه عنده كما تقدم ذكره ، فعنه نقلت هذا المعنى ، وإذا كان كذلك لم يصح على مذهبه في كنته إلا الاتصال فكيف يقول : (وَأَتَصَالًا اخْتَارُ) فيأتي بعبارة مشعرة بجواز الوجه الآخر ، لا يقال إنه اختار الاتصال ، بمعنى أنه لا يجيز غيره ، لأننا نقولُ يرد عليه . قوله : (غَيْرِي اخْتَارَ الانفصالاً) أو لأنه ^(٣) لا يمشى له في (خِلْتَنِيهِ) فتأملهُ ، وهذا الاعتراض لازم له أيضاً في كتابه " التسهيل " .

(١) في (١) قرر .

(٢) شرح التسهيل : ١٧١/١ .

(٣) في (١) ولأنه .

والخامس : أنه قَصَدَ في (١) هذا المختصر ذكر الضرورى والمشهور من قوانين النحو ، وقد ترك من الضرورى والمشهور أشياء كثيرة وضابطها على التقريب والإرشاد إلى من طلب الاستقصاء أن نقول: العوامل التي يمكن اتصال الضمائر بها ثلاثة أنواع :
أفعال وحروف وأسماء .

فأما الأفعال فيتصل بها فاعلوها ، وما أشبه فاعليها ، كاسم كان وعسى .

وأما المفاعيل فكذاك إلا ما استثناه الناظم من خبر " كان " ، وثانى مفعولى " أعطى " و " ظن " ، ولا عبرة هنا بخبر " عسى " ، إذ لا يكون ضميراً ، وإن فرض ذلك فهو مثل " كان " ، ولا بثالث المنصوبات فى أعلم ، لعدم التكلم به ، وإن كان فالانفصال فيه واجباً لعدم تأتية قياساً ، فهذا النوع مستوفى فى النظم فلا اعتراض به .

وأما الحروف فثلاثة أضرب : ضرب عمل بالأصالة ، وذلك حروف الجر فيتصل بها ضمائرها عملاً بالقاعدة الأولى ، وضرب عمل بشبه الفعل الحقيقى ، وذلك " إن " وأخواتها ، فيتصل بها منصوبها عملاً بالقاعدة ولا يتصل بها مرفوعها لعدم التأتى كما مر ، وضرب عمل بشبه ما أشبه الفعل غير الحقيقى ، أو بشبه الحرف المشبه للفعل " كما " و " لا " العاملتين عمل " ليس " ، فلا يتصل بها شئ لعدم التأتى قياساً ،

فهذا الاعتراض به / أيضاً من جهة ما تقدم له من القاعدة المذكورة أولاً. / ١٣٥

وأما الأسماء فهى على ضربين : ما يعمل بمعنى الإضافة ، فهذا يتصل به معموله وهو واحد أبداً ، كحرف الجر ، وما يعمل بجرياته

(١) ساقط من (١) .

مُجْرَى الْفِعْلِ وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَعْمَلُ بِكُونِهِ وَضِعَ مَوْضِعَهُ فِي الْأَصْلِ ، أَوْ نَابَ عَنْهُ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ وَجَرَى عَلَى لَفْظِهِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ فَالْأُولَى : أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَحُكْمُهَا حُكْمُ أَفْعَالِهَا ، فَكَمَا تَقُولُ : اِتْرَكْهَا كَذَلِكَ تَقُولُ :

تِرَاكَّهَا مِنْ إِبِلٍ تِرَاكَّهَا (١)

وكَمَا تَقُولُ : اَمَلْهُ ، كَذَلِكَ تَقُولُ : رَوَّيْدُهُ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ إِذَا كَانَ وَضَعَهُ وَضَعَ الْفِعْلِ اسْتِعْمَالِيًّا حَتَّى لَحِقَ بِالْوَضْعِ كَعَلَيْكَ وَدُونَكَ (٢) وَإِلَيْكَ فَإِنَّ الْوَجْهَيْنِ فِيهِ جَائِزَانِ فَتَقُولُ : عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، وَدُونُكَ وَدُونُكَ إِيَّاهُ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ (٣) سَيَبُويَه (٤) ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا رَوِيدَ ، فَأُجَازَ رَوَّيْدَ إِيَّاهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَيَبُويَه فِيهِ إِلَّا الْإِتِّصَالَ ، وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ فِيهِ سَيَبُويَه أَنَّهُ اسْمٌ فَعَلَ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ كـ " تِرَاكَ " ، وَاعْتَبَرَ غَيْرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ " عَلَيْكَ " وَ " لَدَيْكَ " ، أَلَا تَرَاهُ يُسْتَفْعَلُ مُصَدَّرًا نَحْوُ : رَوَّيْدُ زَيْدًا ، وَأَمَّا مَا نَابَ عَنِ الْفِعْلِ اسْتِعْمَالًا فَذَلِكَ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُولُ فَيَجْرِي أَيْضًا مُجْرَى

(١) نسبته ابن خلف في لباب الألباب : ١٣١ إلى طفيل بن يزيد الحارثي وهو شاعر جاهلي أخبره في الخزائن : ٢٥٤/٣ . قال ابن خلف : حن أغارت كنده على نعمه فلحقهم وهو يقول :

تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها
وقال : ويروي :

* داركها من إبل داركها *

وقد أورد سيبويه ما البيت الآخر تتمنه في الكتاب : ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٠٧/٢ ، وفي المقتضب : ٣٦٩/٣ .

(٢) في الأصل بونه .

(٣) في (١) على هذا .

(٤) الكتاب : ٢٨٢/١ .

الفعل في اتصاله الفاعل به وحده ، أو المفعول به وحده ، على لفظ
المضاف إليه ، فإذا اجتمع اختيار الانفصال ، كقولك : أعجبنى إكرامى إياك ،
وجاز الاتصال أيضاً نحو :

* وَكَانَ فِرَاقِيهَا أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ (١) *

وقال (٢) :

* وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ *

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفي ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٣٢٦/٤ يحيى بن طالب الحنفي ،
أحد بني ذهل بن النول بن حنيفة ، كان مولى لقريش ، وكان شيخاً ديناً يقرئ أهل اليمامة
قال القصيدة التي منها البيت يتشوق إلى اليمامة في قصة ذكرها ياقوت عن أبي بكر بن الأنباري
وأول القصيدة التي منها البيت :

إلى فرفرى يوماً وأعلامها الغبير	أحقا عباد الله أن لست ناظراً
جناح غراب رام نهضاً إلى وكبر	كان فؤادي كلما مر راكب
جداول فاضت من جوانبها تجري	أقول لموسى والدموع كثبها
بكي طربا نحو اليمامة من عذر	الأهل لشيخ وابن ستين حجة
إلى الناس ما جريت من قلة الشكر	وزهدني في كل خير صنعته
دهاك الهوى واهتاج قلبك للذكر	إذا ارتفعت نحو اليمامة رفقة
ومن مضمر الشوق الدخيل إلى حجرى	فو احزنى ماذا أجن من الأسى
(وكان فراقها أمر من الصبر)	تفريت عنها كارها وهجرتها

(٢) البيت لرجل من تميم من أبيات اختارها أبو تمام في الحماسة : ٦٦ (رواية الجواليقي) وذكر ابن
الإعرابي في كتاب الخيل : ٩٩ اسم قائلها وهو عبدة بن ربيعة بن قحطان بن ناشر بن سيار بن
رزام بن مازن ، وزاد البغدادي في الخزانة : ٤١٥/٢ ، شاعر فارس جاهلي .

والبيت من قصيدة قالها لما طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال لها ' كساب ' فمعه إياها فقال :

أبيت اللعن إنت كساب علق	نفيس لا تعار ولا تباع
مفداة مكرمة عليـنا	يجاع لها العيال ولا تجاع
سلسلة سابقين تنا جلاها	إذا نسيا يضمهما الكراع
فلا تطمع - أبت اللعن - قيبها	(ومنعكها بشىْءٍ يستطاع)

وأما ما جرى على الفعلِ وأشبهه لفظاً ومعنى حتى استتَرَ فيه الضميرُ المرفوعُ فإنه يُجرى في اتصالِ الضميرِ به مُجرى قلعه فتقول : أنا مُعطيكه وأنا ظانكهِ وتفصل الثاني إن شئت وهو أولى من الفعل ، ولم أنكر هنا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لدخولها في النوع الأول . فانت ترى أن شيئاً من أقسام هذا النوع لم يشر إليه الناظم مع تشعب أضربه واختلاف أحكامها فيه زائداً على كونه ضروري الذكر والاعتراض عليه في " التسهيل " واردة أيضاً .

والجوابُ عن الأول : أن موضع الخلاف قد بينه بما يرفع ذلك الاحتمال ويزيح الإشكال بقوله حين حكى الخلف في الموضعين (واتصلاً اختار غيري اختار الانفصالا) فبين أن الاختلاف إنما هو في اختيار الوجهين لا في غير ذلك وهو ظاهر .

والجوابُ عن الثاني : أن الخلاف في باب (سَلَنِيهِ) غير متقن ، وذلك أن سيبويه لما ذَكَرَ الاتصال لم يَحْكُ غيره ولا نَفَاهُ ، بل سَكَتَ عنه ، والسكوت لا يقتضي نفى المسكوت عنه بلبد ، فلما كان كذلك كان غير سيبويه قد أجاز الوجهين وليس ذلك الانباء على السماع ، وقد وَجَدَهُ الناظمُ في الحديثِ في قوله عليه السلام : " إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ " - والحديثُ عنده عُمْدَةٌ في الاستشهاد به - بنى ^(١) على إطلاقِ إجازةِ الوجهين من غيرِ إشارةٍ إلى خلافٍ حيثُ لم يتحقق له خلافٌ .

والجوابُ عن الثالث : ما ذكره شيخنا ^(٢) الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمه الله - فيما نَقَلَهُ عنه شيخنا الأستاذ أبو عبد الله البكسي -

(١) في (١) بقى .

(٢) ساقط من (١) .

حَفِظَهُ اللهُ - أَنْ ابْنَ / مَالِكٍ لَمْ تَدْخُلْ بِهِ " لَيْسَ " فِي كَلَامِهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا / ١٣٦
مَثَلُ بـ "كَانَ" وَمَا كَانَ نَحْوَهَا ، وَهِيَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ ، فَلَا يَنْتَظِمُ الْمَثَالُ إِلَّا
مَا كَانَ مِنْهَا مُتَصَرِّفًا فَخَرَجَتْ "لَيْسَ" عَنْ مُرَادِهِ وَإِشَارَتِهِ (١) بِهَذَا
الاعتبار ، فَلَا عِتْرَاضَ عَلَيْهِ بِمَا لَمْ يَتَّضِعْ كَلَامُهُ ، وَقَدْ يُقَالُ : إِنَّ هَذَا
الْجَوَابَ غَيْرُ كَافٍ بِحَسَبِ مُرَادِ ابْنِ مَالِكٍ فَإِنَّهُ جَعَلَ قَوْلَ الْعَرَبِ " لَيْسَنِي "
حُجَّةً فِي ثَبُوتِ الْإِتِّصَالِ ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ ، وَأَيْضًا فَكَذَلِكَ فَعَلَ سَيِّبُوهُ إِذْ
لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ ، أَعْنَى بَيْنَ " كَانَ " وَ " لَيْسَ " بَلْ جَعَلَ السَّمْعَ فِي
كُلِّ وَاحِدٍ حُجَّةً لِلْآخِرِ ، وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا مِنْ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبَ غَيْرِهِ كَانَ مُؤْذِنًا
بِأَنَّ " لَيْسَ " عِنْدَهُ دَاخِلَةٌ فِي حُكْمِ " كَانَ " ، وَإِذَا ذَاكَ يَبْقَى السُّؤَالُ كَمَا
كَانَ ، وَلَعَلَّ الْجَوَابَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هَانِيٍّ فِي " لَيْسَ "
وَحدهَا أَنَّ الْإِتِّصَالَ فِيهَا ضَعِيفٌ ، وَغَيْرُ مُقَيِّسٍ ، فِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ
النُّحَوِيُّونَ إِذَا ذَكَرُوا فِي هَذَا الْبَابِ " كَانَ " ذَكَرُوا مَعَهَا " لَيْسَ " عَلَى
مَسَاقٍ وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ فِي " لَيْسَ " إِجْمَاعٌ فَهُوَ فِي " كَانَ "
وَبِالْعَكْسِ ، وَإِنْ كَانَ اخْتِلَافٌ فِيهَا جَمِيعًا (٢) لَكِنَّ ابْنَ هَانِيٍّ يُسَلِّمُ فِي "
كَانَ " وَقَوْعَ الْخِلَافِ ، فَلْيُسَلِّمْهُ كَذَلِكَ فِي " لَيْسَ " وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّ الْأَمْرَ
فِي " لَيْسَ " كَمَا قَالَهُ ، مِنْ الْإِتِّفَاقِ فَالْعِتْرَاضُ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ لَازِمٌ لَهُ (٣)
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْجَوَابُ عَنْ الرَّابِعِ : أَنَّ ذَلِكَ الْإِعْتِرَاضَ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ عَلَى
كَلَامِهِ فِي " التَّسْهِيلِ " حَيْثُ شَرَحَهُ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ التَّقْرِيرِ ، أَمَّا فِي هَذَا

(١) فِي (١) وَآثَارِهِ .

(٢) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

الموضع فلا يلزمه إذا لعلّه لم يرَ هنا من الاحتجاج ما رأيَ هناك ، بل أثبت السَّماع بالاتصال وأتكل في نقل الانفصالِ على غيره ، إلا أنّه مال به نحو القِلّة ، وهذا هو الظاهر ، وعليه يُحمل رأيه هنا ، واللّه أعلم .

والجوابُ عن الخامس : أنّ الحاصلَ من مقصده بمقتضى كلامه أنّه لم يصرح بالكلام على ما يخالف تلك القاعدة إلا في الأفعال ، وترك ما عداها في محل النظر ، إذ قد يدرك مما ذكر من الانفصال في هذه الأفعال علة تجرى فيما لم يذكر ، وذلك أنّ علة الانفصال فيما ذكر أمران :

أحدهما : معارضة السَّماع ، كمّا عارضنا في باب سلنية .

والثاني : كونُ الفعلِ المتّصلِ به الضمير لم يتحقق في بابِ الأفعالِ كما تقدّم ، في (كُنْتُه) و (خِلْتَنِيهِ) فصارا كأنّهما أداتان ، أو قريب من الأدوات ، والأدوات لا أصلَ لها في هذا العملِ المعيّن ، فلم يستحكم الضمير في الاتصالِ بهما لذلك ، وقد يُقال أنّ علة الانفصالِ في (سَلَنْتِيهِ) بعدَ وَرُودِ السَّماعِ هو (التّشبيه) (١) بباب (ظَنَنْتُ) فيُحمل (٢) عليه في جوازِ الانفصالِ ، وقد يحمل الفرعُ على الأصلِ فيما هو أصلُ في الفرعِ فرعُ في : الأصلِ ، فإنّ علة الانفصالِ في باب " ظَنَنْتُ " مستحكمةٌ ، فاقتضت معلولها بحكم الأصلِ ، ثم حُمِلَ عليه باب " سَأَلْتُ " فخرجَ عن أصلِ الاتصالِ إلى الانفصالِ ، وعلى هذا تتخذُ علةُ جوازِ الانفصالِ ، وإذا ثُبِتَ هذا ابنى النظر في (فراقِها) و (تاكها) و (معطيكه) على ذلك ، فإنّ الأسماءَ لها جِهتان : جهةٌ تقتضى الانفصالَ ، إلا في ضميرٍ واحدٍ يُجرى مجرى المضافِ إليه ، وجهةٌ تقتضى الاتّصالَ مطلقاً ، فالجهةُ الأولى هي جهةُ كونها أسماءَ أصلها أن لها

(١) في الأصل الشبه .

(٢) في (١) يحمل .

تعمل إلا في المضاف إليه وهو واحد ، وما عدا ذلك فلا عمل لها فيه ،
والجهة الأولى (جهة) (١) كونها متضمنة معانى الأفعال / وجارية / ١٣٧
مُجراها ، فهي تطلب من تلك الجهة أكثر من معمول واحد ، فاجتمع في
الأسماء العاملة النظيران وكل نظير منهما يطلب بضد ما يطلب (٢)
الآخر ، فمعنى الاسم يطلب الانفصال إذ لم يتحقق في باب الأفعال
الطالبة بالاتصال ، فلم يستحكم الضمير في الاتصال به ، ومعنى الفعل
يطلب بالاتصال ، إذ هو ظاهر معنى ولفظاً ، فكان للنظر القياسى هنا
مجال ، فتركه الناظم لما أشار إلى أصل العلة في ذكر الأفعال ، فإذا
يجب أن ننظر فيما تقتضيه تلك العلة ، وليس إلا ما تقدم ، أما ما عمل
بمعنى الإضافة فواجب في معموله الاتصال ، لأنه كالمجرور بحرف ،
ولأنه حل من الاسم محل تنوينه الذى هو كجزء منه .
وأما أسماء الأفعال فلما كان القصد بها أن لها تظهر بانفسها ،
ورئنا وضعت لتكون عوضاً من أفعالها ، وجب فيها ما وجب في الأفعال ،
إلا ما ظهر فيه شئ من الاعتبار اللفظي ، فإنه روعي (٣) ، فانتج
مجموع الاعتبارين جواز الوجهين كدوتك وعليك .
وأما ما ناب عن الفعل استعمالاً وهو المصدر الموصول ،
فالاعتباران فيه ظاهران ، ألا ترى أن ضمير الرفع إذا اتصل به
يعامل معاملة المضاف إليه ، فلا يستتر فيه ، فصار الثانى كأنه غير
معمول له ، لكن لما طلب به بما فيه من معنى الفعل ، اقتضى الاتصال ،

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى (١) بيان .

فجاءَ فيه الأمران وقد شرح هذا المعنى السيرافي وأصله لسيبويه ، وأما اسمُ
 الفاعلِ والمفعول فهو أقعد بالفعل من حيثُ يضمرفيه ، كما يضمرفى الفعلِ
 ويتصل به الضمير مع اعتقاد نصبه لا جرّه بالإضافة نحو : الضاريك ، على
 رأى سيبويه ، فكان حقيقاً بأن يعاملَ معاملةً فعله الجارى هو عليه ، وهذا كله
 راجع إلى اعتبار العلة المذكورة فى باب (خَلَّتْنِيهِ) والنظر إلى قُوَّة جانب
 الفعلِ المقتضى للاتصال ، أو جانب الاسمِ المقتضى لانفصال ما زاد على
 الواحد ، فإن كان الناظم قد تَرَكَ الكلامَ على ما سوى الأفعالِ ، فقد أدرجَ فيما
 ذَكَرَ ضابطاً حسناً ، وتنبيهاً أصلياً ، يقفُ بك على ما أردتْ ، مع أنه بحسب
 قصدِ الاختصارِ ، وعدمِ الاستيفاءِ معذورٌ ، ولا عذرُ له فى تركه فى " التسهيل " .
 بل الاعتراضُ عليه هناك (واردٌ) ولا يخلُصه هذا الجوابُ هناك ، لاختلاف
 مقاصد الكتابين ، والله الموفقُ .

* * *

وَقَدَّمَ الْأَخْصَ فِي اتِّصَالِ	وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرُّبُوبَةِ إلْزَمَ فُصْلاً	وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً
مَعَ اخْتِلَافٍ مَا وَنَحْوِ ضَمِنْتَ	إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ (١)

كلامه هنا فى ترتيبِ الضمائر بعضها مع بعض فى الاتصال
 والانفصال ، قد قدَّمَ القاعدةَ فيما يتصل من الضمائر العاملة ، وما لا ، وما فيه
 الوجهان وعلى ذلك بنى هذه المسألة فيعنى أنه إذا كان الضميران أو الضمائر

(١) هذا البيت لم يرد فى بعض نسخ الألفية .

مُجْتَمَعَةً ، فإِذَا أَنْ تَكُونُ فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ فِي رُتْبٍ مُخْتَلَفَةٍ / وَالرُّتْبُ / ١٢٨
هنا هي التي بحسبِ التَّكَلُّمِ أَوْ الْخُطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمَانِ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : ضَمِيرِ تَكَلُّمٍ ، وَضَمِيرِ خُطَابٍ ، وَضَمِيرِ غَيْبَةٍ ،
وَأَخْصَاهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ ، وَبِمُشَاهَدَةِ
مَدْلُولِهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الصَّلَاحِيَةِ لِغَيْرِهِ ، وَيَكُونُ ضَمِيرُ
الْمُخَاطَبِ ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ حَاضِراً أَوْ غَائِباً عَلَى سَبِيلِ
الِاخْتِصَاصِ ، وَيَكُونُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ لِأَنَّهُ بُونَهُمَا ، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ ضَمَانُ
فَأَمَّا أَنْ تَكُونُ فِي رُتْبٍ مُخْتَلَفَةٍ ، أَوْ فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي رُتْبٍ
مُخْتَلَفَةٍ كَضَمِيرِ مُخَاطَبٍ مَعَ غَائِبٍ ، أَوْ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ مَعَ مُخَاطَبٍ أَوْ
غَائِبٍ ، فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا يَقْتَضِي اتِّصَالَهَا قَدَمَ الْأَخْصِ فِي الرُّتْبَةِ ،
وَذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَقَدَّمَ الْأَخْصُ فِي اتِّصَالٍ) وَذَلِكَ نَحْوُ : أُعْطَاكَ وَأَعْطَيْتُكَ ،
وَأَعْطَيْتَنِي^(١) وَلَا تَقُولُ : أُعْطَاهُوكَ وَلَا أُعْطَاهُونِي ، قَالَ سَيِّبُوه (٢) : لِأَنَّهُ
قَبِيحٌ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ . قَالَ : وَلِئِمَّا قُبِحَ عِنْدَ الْعَرَبِ كَرَاهِيَةً أَنْ يُبْدَأَ
الْمُتَكَلِّمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْأَبْعَدِ قَبْلَ الْأَقْرَبِ ثُمَّ نَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ تَتَنَقَّلُ
فِي هَذَا إِلَى الْفَصْلِ فَتَقُولُ : أُعْطَاكَ أَيُّهَا ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاكَ وَمَا اخْتَارَهُ مِنْ
هَذَا التَّرْتِيبِ هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبُوه وَالْجُمْهُورِ وَحَكَى سَيِّبُوه عَنْ تَقَدُّمِ مِنْ
النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ : أُعْطَاهُوكَ وَأَعْطَاكُنِي ، فَلَا
يَلْتَزِمُونَ التَّرْتِيبَ الْمَذْكُورَ وَارْتِضَاءَ الْمُبَرَّدِ ، وَجَعَلَ ضَمِيرَ الْغَائِبِ
وَالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ سَوَاءً ، فَاجْازَ أُعْطَاهُونِي وَاسْتَجَادَهُ ، وَهَذَا
الْمَذْهَبُ مَرْجُوحٌ بِمُخَالَفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَقَدْ زَعَمَ سَيِّبُوه أَنَّ الْعَرَبَ لَا
تَتَكَلَّمُ^(٣) بِهَذَا ، وَأَنَّ كَلَامَهَا جَارٍ عَلَى اعْتِبَارِ الْمَرَاتِبِ ، وَهَذَا يَكْفِي فِي

(١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٣) في (١) لا تكلم بذلك .

المَسْأَلَةُ ، وقد شَنَعَ عليهم سيبويه (١) بأنه (٢) يدخلُ عليهم أن يقولوا في الرجل إذا منحته نفسه : منحتيني .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ قَدْ قَبِحَ إِذَا (٣) وضعت "نى" في غير موضعها ، يريد أن موضع "نى" هنا النَّفْسُ فتقول : منحتني نفسي كما (٤) كان موضع "نى" في أعطاهوني (٥) إياي ، فلو جاز لك أن نَضَعَ الشَّيْءَ على غير ما وضعتَه العرب عليه لجازَ لك في كلِّ موضعٍ ، وهذا شَنِيعٌ (٦) من الارتكاب . قال ابن خَرُوفٍ : بنى سيبويه على الشَّايِع ، يعني فإنه يُجَوِّزُ منحتيني لكن قليلاً . قال المُبَرِّدُ : منحتيني جيِّدٌ ، وإنَّما احتجَّ به على جهة التَّشْنِيعِ الذي يشنَّعُ به الْمُتَكَلِّمُونَ وهو جائزٌ .

قال ابن خَرُوفٍ : والذي قال هو صوابٌ غير أن منحتيني نفسي هو الكثير فصار بمنزلة أعطاهوها ، لا بمنزلة أعطاهوني ، فإن استدلَّ مَنْ خالف النَّاضِمَ وأصحاب مذهبه يقول العرب : عليكني ، من حيثُ تقدمت الكاف على الياءِ ، والياءُ أخصُّ ، فلا دليلَ فيه ، لأنَّ الكافَ في عليكِ فاعلة في المعنى ، فتقديمها على الياءِ بمنزلةِ تقديم التَّاءِ في أكرمتني ، فلا ينبغي أن تُجرى كافٌ لاحظَّ لها في الفاعلية ، مُجرى ما لها حظُّ فيها ، وهذا ظاهرٌ وإن اقتضى العاملُ انفصالَ بعضِ الضُّمائرِ أمَّا لعدم تأنيهِ كقواك : ما أعطيتك إلا إياه ، وأمَّا لجوازِ ذلك فيه كقواك : ظننتك إياه وأعطيتك إياه ، فانت بالخيارِ

(١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٢٨٤/١ .

(٣) في (١) أن .

(٤) في الأصل و (١) ألا ترى كما كان .

(٥) في (١) أعطاكوني .

(٦) في (١) تشنيع .

إِنْ شِئْتَ قَدِمْتَ الْأَخْصُ فَقُلْتَ : ظَنَنْتُكَ إِيَّاهُ ، وَإِنْ شِئْتَ عَكَسْتَ فَقُلْتَ :
ظَنَنْتُهُ إِيَّاكَ ، وَظَنَنْتُكَ إِيَّايَ ، وَذَلِكَ قَوْلُ النَّازِمِ : (وَقَدِّمًا مَا شِئْتَ فِي
الْإِنْصَالِ) يَعْنِي أَنَّكَ مَخِيرٌ فِي تَقْدِيمِ أَىِ الضَّمَائِرِ شِئْتَ ، إِذْ وَجِدَ
الْإِنْصَالُ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْمُنْفَصَلَ جَارٍ مُجْرَى الظَّاهِرِ / فَلَا عَلَيْكَ أَنْ / ١٣٩
تَقْدِمَ مَا شِئْتَ مِنَ الضَّمَائِرِ لَا اعْتِبَارَ بِالرُّتْبَةِ ، وَالْعَرَبُ إِذَا أَرَادُوا تَقْدِيمَ
غَيْرِ الْأَخْصِ عَلَى الْأَخْصِ لَجَأُوا إِلَى الْإِنْصَالِ ، فَأَتُوا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
الْجَارِ مُجْرَى الظَّاهِرِ لِيَتَأْتِيَ لَهُمُ الْإِتْيَانُ بِغَيْرِ الْأَخْصِ مُقَدِّمًا عَلَى
الْأَخْصِ ، لَكِنْ هَذَا الْإِطْلَاقُ هُنَا وَفِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فِيهِ نَظَرٌ .

أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ زَعَمَ فِيهِ أَنْ لَهَا لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَخْصِ بِقَوْلِهِ :
(وَقَدِّمُ الْأَخْصِ فِي اتِّصَالِ) يَعْنِي عَلَى غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ فِي الْإِخْتِصَاصِ
لُونَهُ ، فظَاهِرُهُ انْحِتَامُ ذَلِكَ كَانَ بَعْضُ الضَّمَائِرِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ
ذَلِكَ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، بَلْ ضَمِيرٌ ^(١) الرُّفْعُ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
لَوْقُوعِهِ مَوْضِعَ الْخَبَرِ مِنْ عَامِلِهِ فَإِنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ أَعْطَانِيهَا ، فَتَقْدِمُ
ضَمِيرَ الْفَاعِلِ وَهُوَ لِلْفَائِبِ ، وَتُؤَخِّرُ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ وَهُوَ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَكَذَلِكَ
تَقُولُ : خَلَيْتَنِي ، فَتَقْدِمُ ضَمِيرَ الْمَخَاطَبِ عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَضَمِيرُ
لِلْمُتَكَلِّمِ أَخْصٌ ، وَقَالُوا : " عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي " ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ^(٢) :
﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ الْآيَةُ ، وَعَلَى هَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ أَعْلَمُهُ ،
وَأَمَّا فَرَضُوا الْمَسْأَلَةَ فِي الضَّمِيرَيْنِ الْمَنْصُوبَيْنِ ، فَهَنَّاكَ يُلْزَمُ تَقْدِيمُ
الْأَخْصِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلْمَبْرِدِ وَالْقُدَمَاءِ ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ إِطْلَاقَ
النَّازِمِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ غَيْرُ صَحِيحٍ .

(١) فِي (١) ضَمَائِرِ .

(٢) سُورَةُ الْاِنْفَالِ : آيَةُ : ٤٤ .

وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ : فإِطْلَاقُهُ فِيهِ غَيْرُ مُحَرَّرٍ ، إِذْ يَقْتَضِي جَوَازَ أَيِّ الضَّمِيرِينَ
الْمَنْصُوبِينَ شَنْتَ كَانَ ، ثُمَّ لِبَسَ أَوَّلًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ أَفْعَالُ هَذَا الْبَابِ فِي
ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَا لَا يَلْتَبِسُ أَحَدٌ مَفْعُولِيَّةً بِالْآخِرِ نَحْوُ : الدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْكَ
فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا قَالَ مِنَ التَّخْصِيرِ ، فَتَقُولُ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاكَ إِنْ شَنْتَ ، وَأُعْطِيَتْكَ
إِيَّاهُ إِنْ شَنْتَ .

وَالثَّانِي : مَا يَلْتَبِسُ أَحَدٌ مَفْعُولِيَّةً بِالْآخِرِ ، كَمَا إِذَا كَانَ لَكَ عَبْدَانِ فَأُعْطِيَتْ
أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، فَإِذَا قُلْتَ لِأَحَدِهِمَا : غُلَامِي أُعْطِيَتْكَ إِيَّاهُ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
الْآخِذُ هُوَ الْغَائِبُ أَوْ الْمَخَاطَبُ فَإِنْ كَانَ الْمَخَاطَبُ لَزِمَ أَنْ تَقْدِمَهُ فَتَقُولُ : أُعْطِيَتْكَ
إِيَّاهُ ، وَلَا تَقُولُ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاكَ إِذْ يَلْتَبِسُ الْآخِذُ بِالْمَأْخُذِ ، فَإِنْ كَانَ الْآخِذُ هُوَ
الْغَائِبُ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ أَيْضًا خَوْفَ اللَّبْسِ فَتَقُولُ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاكَ ، وَلَا يَجُوزُ هُنَا
أَنْ تَقُولَ : أُعْطِيَتْكَ إِيَّاهُ مِنْ أَجْلِ اللَّبْسِ ، فَإِذَا قَوْلُهُ : (وَقَدْ مَأْمَأ شَنْتَ فِي
انْفِصَالٍ) غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ كَمَا تَرَى .

فَأَمَّا النَّظَرُ الْأَوَّلُ فظَاهِرُ الْوَرُودِ ، وَلَا أَجْدُ الْآنَ جَوَابًا عَنْهُ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ :
إِنْ تَمَثَّلَتْ قَبْلَ (سَلْنِيهِ) وَ (خَلَّتْنِيهِ) يَشْعُرُ بِخُرُوجِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ عَنْ إِطْلَاقِ
مَسْأَلَتِهِ (١) ، لِأَنَّهُ قَدِمَ فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَرْفُوعَ وَهُوَ غَيْرُ الْأَخْصِ إِذْ يَعْبُدُ (٢) أَنْ يَأْتِيَ
بِمَثَالٍ غَيْرِ جَائِزٍ ، فَكَانَ التَّمَثِيلُ قَيْدَ طَلَاقِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهَذَا اعْتِذَارٌ ضَعِيفٌ
(وَاللَّهُ أَعْلَمُ) (٣) .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ أَشَارَ إِلَى التَّحَرُّزِ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ

(١) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ ' تَمَثَّلَتْ ' قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

(٢) فِي (١) يَفِيدُ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣-٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

فى " بابِ تَعْدَى الفعلِ ولُزُومِهِ : (وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَسْرًا) وقال فى بابِ الفاعلِ والمفعولِ : (وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولُ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ) وهذا جارٍ بين المفعولِ الأولِ والثانى كما هو جارٍ بينِ الفاعلِ والمفعولِ ، وإذا لَزِمَ تأخير المأخوذ وكان ضميراً أخصُّ من ضميرِ الأخذِ لم يجز اتصاله ، إذ شرط فيه تقديم الأخصِّ ، والأخصُّ هنا لا يتقدَّم ، فوجب انفصاله فیدخل إذا تحت إطلاقه قوله : (وَقَدْ مَّا شِئْتُ فِى أَنْفِصَالٍ) فإنَّ هذا الكلامَ إنما يُعطى أنك إذا فصلت أحد الضميرين فلا تُبالِ أكانَ هو الأخصُّ أم لا ؟ وبقيَ كون الفصلِ واجباً يُؤخذُ له من قوَّةِ كلامِهِ فى قاعدةِ الوصلِ والفصلِ ، حيثُ قال : (وَفِى اخْتِيَارٍ لَا يَجِئُ الْمُنْفَصِلُ ..) إلى آخره فنقول : لمَّا شرط فى اتصالِ / الضميرين تقديم الأخصِّ ، / ١٤٠ وبين وجوب تأخير ما يقع بتقديمه اللبسُ ، فى بابِ تَعْدَى الفعلِ ولُزُومِهِ جاءَ من ذلك أن لا بدَّ من الانفصالِ وصَحَّ أن هذا من الأسبابِ الموجبةِ له ، إذ لا يَتَأَتَّى فيه المتصل ، فظهر بهذا استقامة كلامه ، لكن على استكراهٍ شديدٍ ، ونداءٍ من مكانٍ بعيدٍ وإن كانت الضمائر فى رتبةٍ واحدةٍ ، فسواء اقتضى العاملُ فى الأصلِ اتِّصَالَهَا أو انفِصَالَهَا جوازاً أو وجوباً لا بدَّ من الانفصالِ ، وذلك قوله : (وَفِى اتِّحَادِ الرُّتَبَةِ الزَّمْ فَصْلاً) يعنى أن الضميرين إذا كانا فى رتبةٍ واحدةٍ من تَكَلُّمٍ أو خِطَابٍ أو غِيْبَةٍ فيتعين انفِصالُ الثَّانِى فنقول : زَيْدُ الدَّرْهِمِ أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ ، وعَمَرُو بِشْرُ خَلْتِهِ إِيَّاهُ ، وعلمتنى إِيَّاهُ ، وعلمتك إِيَّاكَ ولا تقول : أُعْطِيَتْهُوهُ ولا خَلْتَهُوهُ ، ولا علمتيني ولا علمتك . قال فى "شرح التسهيل" (١) انفصال ثانى الحاضرين مُتَعَيِّنٌ أبداً ؛ لأنَّه لا يكون إلا مثل الأول

(١) شرح التسهيل : ١٦٧/١ .

لفظاً ، ومُتَّحِدٌ به معنى ، فاستُثْقِلَ اتصالها ، ولأنَّ اتصالها يومُ التَّكرارِ . قال :
وانفِصالُ ثانِي الغَائِبِينَ مُتَّعِينَ أيضاً ؛ لأنَّه لا يكون إلا مثلَ الأولِ لفظاً
ومعنى إن كان هو الأولُ فى المَعْنَى أو شَبِيهَاً بما هو الأولُ فى المَعْنَى ، فهذا
وجهُ ما ذكره النَّاظِم من الحكم إلا أنَّ عليه فيه دَرَكاً من وَجْهَيْنِ :

أحدهما : لَفْظِيٌّ ، وهو أنه قال : (الزَّمْ فَصْلاً) فحتمَ الحكمَ بالزُّومِ
والزُّومُ ضدُّ الجَوَازِ فهو يَقْتَضِي أن لا يجوزَ الاتصالُ البتَّةُ ، لكنه قال : (وَقَدْ
أن لها يُبَيِّنُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً) فاجازَ وجهاً آخرَ فى بعضِ المسائلِ الدَّاخِلَةِ
تحت الإطلاقيِّ الأوَّلِ ، فإذا الفَصْلُ غيرُ لازمٍ ، فظهرَ أنَّ هذا الأخيرَ مُناقِضٌ
للأوَّلِ ، وإنَّما كانَ الوجهُ أنَّ يأتى بعبارةٍ لا تَقْضِي الزُّومَ فيما ليس فيه زُّومٌ
والثانى : معنوى وهو أنَّ قوله : (وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلاً)
يقتضى بإطلاقه إنَّكَ تاتى بالضَّمِيرِ الثانى منفصلاً ، وهذا مَبْنِيٌّ على صحةِ
الأتیان بالمَنْصُوبِ الثانى ضَمِيراً ، وهو صَحِيحٌ إذا كان (الضَّمِيرانِ) (١)
فى رتْبة الغيبةِ فى نحو : مالٌ زِيدٌ أعطيتَه إياه ، وأما إذا كانا فى رتْبة التَّكَلُّمِ
أو الخِطَابِ فلا يكونُ ذلك فى أعطى إلا فى قليلٍ من الكلامِ ، وكذلك فى رتْبةِ
الغيبةِ إذا اتَّخَذَ الأخْذُ والمأخوذُ ذلك كُلُّهُ نادرٌ لا يَعْتَدُّ به مثل ابن مالك فى مثل
هذا النظم فإن قولك : منحتينى أو منحتنى أياى ، وكذلك منحتك ، ومنحتك
إياك ، وعندى : منحتوه أو منحت إياه كأنه من قبيل المَسْوع عند الجمهورِ
خِلافاً للمُبَرِّدِ ، حيث أجازَ مَنَحْتَنِي ومثله مَنَحْتُكَ ، وإنَّما كلامُ (٢)
العرب على أن تعوض من الضَّمِيرِ النَّفْسَ فتقول : منحتنى نَفْسِي ، ومنحتك
نَفْسَكَ ، أمَّا أفعالُ القُلُوبِ فما قالَ فيها صحيحٌ ، وإذا ثَبَّتَ هذا كان اطلاق

(١) فى الأصل الضمير .

(٢) فى (١) الكلام .

النَّاطِم فِي الْاِتْيَانِ بِالضَّمِيرِ مُخْلًا بِالْمَقْصُودِ . فالأول : أسماء الأفعال وحكمها
حكم أفعالها ، فكما تقول : اتركها كذلك تقول :

* تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا ^(١) *

وكما تقول : امهله ، كذلك تقول : رُوَيْدُهُ ، إلا أن هذا القسم إذا كان
وَضَعَهُ وَضَعَ الْفِعْلَ اسْتِعْمَالِيًّا حَتَّى لِحَقِّ بِالْوَضْعِ كَعَلَيْكَ وَدُونِكَ ^(٢) وَإِلَيْكَ فَإِنَّ
الْوَجْهَيْنِ فِيهِ جَائِزَانِ فَتَقُولُ : عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، وَدُونُكَ وَدُونُكَ إِيَّاهُ ، نَصٌّ عَلَى
ذَلِكَ ^(٣) سَبِيوِيهِ ^(٤) ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا رُوَيْدَ ، فَأَجَازَ رُوَيْدَ إِيَّاهُ ، وَلَمْ
يَذْكُرْ سَبِيوِيهِ فِيهِ إِلَّا الْاِتِّصَالَ ، وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ فِيهِ سَبِيوِيهِ أَنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ بِالْوَضْعِ
الْأَوَّلِ كـ " تَرَاكَ " ، وَاعْتَبَرَ غَيْرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ
" عَلَيْكَ " وَ " لَدَيْكَ " ، أَلَا تَرَاهُ يُسْتَعْمَلُ مُصَدَّرًا نَحْوُ : رُوَيْدُ زَيْدًا ، وَأَمَّا مَا نَابَ
عَنِ الْفِعْلِ اسْتِعْمَالًا فَذَلِكَ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُولُ فَيَجْرِي أَيْضًا مُجْرَى الْفِعْلِ فِي
اتِّصَالِهِ الْفَاعِلِ بِهِ وَحْدَهُ ، أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَحْدَهُ ، عَلَى لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَإِذَا

(١) نسبه ابن خلف في لباب الألياب : ١٣١ إلى طفيل بن يزيد الحارثي وهو شاعر جاهلي أخبره في
الخرانة : ٢٥٤/٣ . قال ابن خلف : حن أغارت كنده على نعمه فلحقهم وهو يقول :
تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها

وقال : نيروى :

تركها من إبل تراكها

وقد أورد سببويه ما البيت الآخر تنتمته في الكتاب : ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، وشرح أبياته لابن
السيراقي : ٣٠٧/٢ ، وفي المقتضب : ٣٦٩/٣ .

(٢) في الأصل بونه .

(٣) في (١) على هذا .

(٤) الكتاب : ٢٨٢/١ .

اجْتَمَعَ اخْتِيرَ الانفصالُ ، كَقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي إِكْرَامِي إِيَّاكَ ، وَجَازَ الْاِتِّصَالَ أَيْضاً
نَحْوُ :

* وَكَانَ فِرَاقِهَا أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ ^(١) *

وَالثَّانِي : أَنْ يَخْتَلِفَ لَفْظُهُمَا بَعْضَ اخْتِلَافٍ ، فَإِنَّهُمَا إِنْ لَمْ يَخْتَلِفَا لَفْظاً لَمْ
يَزَلِ الْقُبْحُ اللَّفْظِي ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَصْلِ فَقَوْلِكَ : مَا لُ زَيْدٍ أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ لَا يَجُوزُ
فِيهِ الْوَصْلُ ، فَلَا تَقُولُ : أُعْطِيَتْهُوهُ وَلَا جَارِيَةً هُنْدَ أُعْطِيَتْهَاهَا ، فَإِذَا وَجِدَ
الْاِخْتِلَافُ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ مِنَ الْقَلَّةِ ، وَالْاِخْتِلَافُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ
هُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُذَكَّراً وَالْآخَرُ مُؤَنَّثاً ، أَوْ أَحَدُهُمَا مُفْرَداً وَالثَّانِي مثنى أَوْ
مَجْموعاً ^(٢) نَحْوُ : أَعْطَاهُمَا ، وَأَعْطَاهَا ، وَأَعْطَاهُمَا ، وَأَعْطَاهُوهُم

(١) البيت ليحيى بن طالب الحنفي ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٢٢٦/٤ يحيى بن طالب الحنفي
، أحد بني ذهل بن النول بن حنيفة ، كان مولى لقريش ، وكان شيخاً ديناً يقرئ أهل اليمامة
قال القصيدة التي منها البيت يتشوق إلى اليمامة في قصة ذكرها ياقوت عن أبي بكر بن الأنباري
وأول القصيدة التي منها البيت :

أحقا عباد الله أن لست ناظراً	إلى فرلرى يوماً وأعلامها الفسير
كان فؤادى كلما مر راكب	جناح غراب رام نهضاً إلى وكـ
أقول لموسى والدموع كائنها	جداول فاضت من جوانبها تجرى
الأهل لشيخ وابن ستين حجة	بكي طربا نحو اليمامة من عـ
وزممني في كل خير صنعته	إلى الناس ما جريت من قلة الشكر
إذا ارتفعت نحو اليمامة رفقة	دهاك الهوى واهتاج قلبك للذكر
فو احزنى ماذا أجن من الأسى	ومن مضمر الشوق الدخيل إلى حجرى
تغربت عنها كارها وهجرتـها	(وكان فراقها أمر من الصبر)

(٢) في (١) مجموع .

وأعطاهاهما وأعطاهموهن، وما أشبه ذلك . قال سيبيويه (١): فإذا ذكرتَ
مفعولين كلاهما غائب قلت : أعطاهاها وأعطاهاه جاز وهو عربى، ولا عليكَ
بأنهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير فى كلامهم،
والكثير فى كلامهم أعطاه إياه ، ثم أنشد قولَ مُقْلَسِ بْنِ لَقِيطِ الْأَسَدِيِّ (٢) :
وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمَهاها يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابِها
وروى غير سيبيويه :

* أعضهماها يقرع العظم نابها *

وحكى الكسائى : (هم) (٣) أَحْسَنُ النَّاسِ وَجُوهًا وَأَنْظَرُ
هُمُومًا (٤) ، ووجه إباحة الوصل ما تقدم من زوال بعض القبح اللفظي
وزوال إيهام التكرار .

وقوله : (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ) أتى بقدر دالة على القلة ، وهكذا شأنه أن

(١) الكتاب : ٢٨٤/١ .

(٢) نقل ابن المستوفى فى إثبات المحصل : ٤٤ ، والبغدادى فى خزانة الأدب : ٤١٥/٢ عن أبى محمد
الأسود الغندجاني الأعرابي فى كتابه : " ضالة الأديب " أن مطما من ولد معبد بن نضله وقد
سماه المزرباني فى معجم الشعراء : ٣٠٨ مقلسا السعدى ، وأورد قصيدته التى منها هذا البيت .
ثم ذكر بعده مقلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضله بن الاشر بن حج وأن . وأما مناسبة
القصيدة التى منها هذا البيت فهى أن مقلسا له ثلاثة أخوة هم أطيط ومدر ك ومعه ، وكان أطيط
يحب ويحسن إليه ، ولما مات أظهر الأخران عداوتهما له ، فقال فيهما :

وقد ابقت الأيام بعدك مدركا ومرة والنيا كثير عتابها

إذا رأيابى غظة أسدا بها أعادى والأعداء كلبي كلابها

والشاهد فى الإيضاح لابي على : ٣٤ ، وشرح شواهده لابي برى : ٣ ، وأمالى ابن الشجرى :
٨٩/١ وخزانة الأدب : ٤١٥/٢ .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) فى (١) وانظر هموما .

يأتى بها للدلالة على قلته فى الكلام ، والغيب مرادفٌ للغيبة . يقال : غابَ عنه غيباً وَغَيْبَةً وَغُيُوباً وَغَيْباً ، وحكى عن اللحياني (١) أيضاً غِيَابَهُ وَغِيَاباً بالكسر وَغَيْبَةً بالكسر أيضاً ، فازاد وقد تُبَيح الغيبة فيه وصلأ و"ما" فى قوله /: "مَعَ اخْتِلَافٍ مَا" صفةٌ أريد بها الإيهام ، فالعرب/١٤٢ تَضَعُهَا لايهامها مواضع الإيهام كقولِ العَرَبِ (٢) : "لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرُ أَنْفُهُ وَأَنْشَدَ سَيَبُوه (٣) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ
أى : لأمرٍ عَظِيمٍ ، وعلى هذا النحو استعملها النأظم ، كانه قال :
مع اختلاف ، أى اختلاف (كان) (٤) ، ثم قال : (وَنَحْوُ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ ... إِلَى آخِرِهِ) ، أرادَ إِنَّ الضَّرُورَةَ اقْتَضَتْ تَسْوِيعَ
انْفِصَالٍ مَا لَا يَجُوزُ انْفِصَالُهُ ، نحو (ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ) فَإِنَّ
الواجب أن يقال : ضمنتهم ، كما يقال : ضَرَبَهُمْ زَيْدٌ وهو الذى أشارَ

(١) اللحياني :

على بن حازم ، وقيل : ابن المبارك أبو الحسن اللحياني ، لغوى أخبارى له كتاب فى النوارى . من تلاميذ أبى عمرو الشيبانى والأصمعى وغيرهما . أخباره فى إنباه الرواة : ٢٥٥/٢ ، ومعجم الأدباء : ١٠٦/١٤ ، ويغية الوعاة : ١٨٥/٣ .

(٢) المثل فى مجمع الأمثال : ١٢١/٣ .

(٣) البيت فى الكتاب : ١١٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٨٨/١ ، وشرحها لابن خلف : ١٢٩/١ ، قال ابن خلف : وأنشد لأتس بن مدركة الخثعمى ، وقال الجاحظ : هو إياس بن مدركة الحنفى ، وصحيح البغدادى فى الخزائن : ٤٧٦/١ منا ذهب إليه ابن خلف وأنس هذا شاعر جاهلى أترك الإسلام فأسلم وأقام بالكوفة ، وجاهد مع على رضى الله عنه فقتل معه ، أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٧٥/١ ، والإصابة : ٧٣/١ .

والبيت أيضاً فى الخصائص : ٣٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٣ .

(٤) فى هامش الاصل قراءة نسخة أخرى .

إليه أولاً فى قوله : (وفى اِخْتِيَارٍ لا يَجِئُ المُنْفَصِلُ ..) إلى آخره ، وقد مر الاستشهاد^(١) عليه ، وكان الأولى أن يأتى بهذا المعنى فى ذلك الموضع ، لا ها هنا ، والذي أشار إليه بقوله : (ضَمِنْتَ إِيَّاهُمُ الأرضُ) هو بَيْتُ^(٢) للفرزدقِ اقْتُطِعَ مِنْهُ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ وهو قوله^(٣) :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ
والضرورة : مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ اقْتَضَتْ وَنَحْوُ : مفعول به قد تَقَدَّمَ على المبتدأ والقاعدة فى هذه المسألة أن المعمول لا يَتَقَدَّمُ إلا حيثُ يَصِحُّ تَقَدُّمُ العامل وتقدم العامل هنا لا يَصِحُّ لَأَنَّهُ يُوهِمُ فاعلية المبتدأ ، وقد قال فى باب المبتدأ حين نصر على منع التقديم : (كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ) فَإِذَا الْقِيَاسُ مَنَعَ هذا التقديم على ما قالوا إلا أن يكون نحو : مَبْتَدَأُ حُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَيْهِ ، وهذا الوجه ضَعِيفٌ ، وقد نازَعَ الْمُؤَلِّفُ فى صَحَّةِ تلك القاعدة وخالفها فى بعض المواضع فى " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " ففعل هذا جارٍ على إجازته التقديم والله أعلم .

(١) فى (١) الاستثناء .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) تقدم ذكره .

ثم قال (١) :

وَقَبْلُ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَيَسِرٌ قَدْ نُظِمَ
لَمَّا أَتَمَّ الْكَلَامَ عَلَى الضَّمَانِ وَأَحْكَامِهَا وَالْفَاظِهَا شَرَحَ فِي فَصْلِ يَتَعَلَّقُ
بِهَا وَذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَى نُونِ الْوَقَايَةِ وَهِيَ النَّونُ الْأَلْحِقَةُ آخِرَ الْكَلِمَةِ ، وَقَبْلُ يَاءِ
الْمُتَكَلِّمِ لَتَقِيَّهَا مِنَ الْكَسْرِ لَكُونِهَا مِنْ جَنْسٍ مَا لَا يَدْخُلُهُ الْكَسْرُ أَوْ لَشَبِهِهَا بِمَا
هُوَ كَذَلِكَ وَأَصْلُ ذَلِكَ لِلْفِعْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حَرَسُوا أَوَاخِرَ الْأَفْعَالِ مِنْ دُخُولِ كَسْرَةٍ
عَلَيْهَا لَازِمَةٌ لِتَبَاعُدِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْجَرِّ وَالْكَسْرَةِ لَفْظُهَا لَفْظُ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ
يُكْسَرُ لَهَا مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ مِمَّا يَتَحَرَّكُ ، فَلَمَّا كَرِهُوا كَسْرَ الْفِعْلِ وَأَثَرُوا سَلَامَةً
لِفِظِهِ أَدْخَلُوا نُونًا يَقَعُ الْكَسْرُ عَلَيْهَا نَحْوُ : ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي ، (وَأَدْخَلُوهَا) (٢)
أَيْضًا فِي الْمُعْتَلِّ نَحْوُ : أَعْطَانِي وَيَخْشَانِي وَيَدْعُونِي وَنَحْوَهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَحَرَّكُ
حَمَلًا لِلْمُعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ فِي يَدْعُونِي قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ كَهَذِهِ
عَشْرَى فِي إِضَافَةِ الْعَشْرِينَ لِلْيَاءِ . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَحَاقَهَا لِذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
الضَّارِبِي ، فَلَمْ يَزِيدُوا النَّونَ ، فَإِنْ قِيلَ ، فَانْتَ تَقُولُ : اضْرِبِ الرَّجُلَ فَيَدْخُلُ
الْكَسْرُ الْفِعْلَ " قِيلَ : هَذَا لَيْسَ مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ كَالْجَرِّ وَإِنَّمَا
هُوَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يَتَوَقَّى مِنْهُ ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَخْتَصًّا ، هَذَا
مَعْنَى مَا عَلَّلَ بِهِ سَيَبُويه وَغَيْرُهُ ، وَقَدْ عَلَّلَ ابْنُ مَالِكٍ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " هَذِهِ
التَّسْمِيَةَ بِمَعْنَى آخَرَ فَخَذَهُ مِنْ هُنَاكَ (٣) .

(١) ساقط من (١) .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَلِدُخُولِهَا .

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١/١٤٨ .

فقوله : (وَقَبْلَ يَ النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ) إلى آخره ، أراد أنه // ١٤٣ يجب الإتيان بنون تُسمى نون الوقاية مع الفعل المُتَّصِل به " يا النفس " ، وذلك ما بين الفعل والياء ، وياء النفس هي الياء الدالة على النفس ، أى التى هي ضمير المُتَكَلِّم ، وأراد ياء النفس بالمد لكنه قَصَرَ ضرورةً ، ولأنَّهُ حَكِيَ شَرِيتَ مَا يَ هَذَا .

وقوله : (مَعَ الْفِعْلِ) يعنى أن هذا التَّزِمُ إنما هو مع الفعل لا مع غَيْرِهِ ، فإن لحقت غير الفعل فليس ذلك إلا على الجوازِ دون التَّزِمِ ، وبالسَّماعِ دون القياس ، فإذا احترازه من الاسم والحرف ، أمّا الاسم فلأنَّ الكسْرَ أصلٌ فيه فلا يحتاج إلى نونِ الوقاية ، أن تلحقه ، فإن لحقت فسماعاً لا قياساً ، ولحاقها الأسماء إما لشبهها بالحروف التى تلحقها النون ، وإما لشبهها بالفعل ، فشبه الحرف سيذكره وشبه الفعل (١) اسمُ الفاعلِ قرئ فى غير السَّبْعِ (٢) : ﴿ هَلْ أَنتُمْ مُطْلِعُونَ ﴾ بإسكان الطاء وكسر النون ، وهى رواية أبى عمرو ، وقراءة ابن عباس وابن مُحِيسِن ، وعَمَّار بن أبى عَمَّار .

وأما الحَرْفُ فلأنَّ الكسْرَ مما يَدْخُلُهُ على الجُمْلَةِ ، فالأصل فيه عدمُ الاحتياجِ إلى النونِ إلاَّ أنَّه أشبه الفعلَ منه بعضُ أنواعِهِ ، فلحقته النون بمقتضى الشَّبهِ لا بالأصل ، وعلى الجوازِ فى الغالب لا على التَّزِمِ ، وسيذكر ذلك ، فلأجل هذا كُلُّهُ قَيَّدَ لحاقها للفعل بالتَّزِمِ حين قال : " مع الفعل التَّزِمُ " فالحاصل أنَّ نونَ الوقايةِ تلحقُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ على الجُمْلَةِ فقَدَّم الكلامَ على الفعلِ الذى هو الأصل .

(١) فى (١) الحرف .

(٢) سورة الصافات : آية : ٤٥ ، والقراءة فى المحاسب : ٢١٩/٢ .

ثم قال : (وَلَيْسِيْ قَدْ نُظِمَ) فَنَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي النُّظْمِ سَقُوطُ نونِ الوقايةِ مع الفعلِ ، قبل ياءِ المتكلمِ ، ومخالفةُ الحكمِ بالِلُزومِ ونَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي الضَّرورةِ لَا فِي الاختِيَارِ ، لقوله : (قَدْ نُظِمَ) أى : إِنَّمَا نُظِمَ نَظْمًا وَلَمْ يَأْتِ فِي النُّثْرِ ، وذلك دليلٌ عَلَى أَنَّهُ اضطرارىٌّ والذى أشارَ إليه هو ما أنشدَه السَّيْرَا في . وقال أنشدَنا أبو بكر بن دُرَيْدٍ (١) :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي .

ولم يذكروا ذلك في غيرِ هذا البيتِ ، ووجهه أن " لَيْس " شبيهةٌ بالحرف لعدم تصرفها فعولت معاملةً " لَيْتَ " فلم تَلْحَقِ النُّونَ فِي الشَّعْر ، كما لم تَلْحَقِ فِي " لَيْتَ " كما سيأتى إثر هذا ، وفي تنبيهه على السَّماعِ فِي " لَيْس " بيانٌ أَنَّ مُرادَهَ بالفعلِ عمومُ الأفعالِ متصرفةٌ كانت أو غيرَ متصرفةٍ ، فالمتصرفةُ نحو : أَكْرَمَنِي وَيُكْرِمَنِي وَأَكْرَمَنِي وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ نحو : « عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » ، وما أَحْسَنَنِي وَعَسَانِي فِي نحو ما أنشدَه سِيبَوِيه (٢) لِعِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ (٣) :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

* * *

(١) تقدم ذكره بإنشاد السيرافي عن ابن دريد أيضاً .

(٢) الكتاب : ٢٨٨/١ ، وشرح أبياته ابن السيرافي : ٢٥٤/١ .

(٣) عمران بن حطان (٢ - ٨٤ هـ)

عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي ، أدرك بعض الصحابة وروى عنهم وكان أول أمره طالباً للعلم والحديث ، من رؤساء الخوارج القعدة وشعرائهم وهو من كبار علمائهم وزهادهم .

أخباره في : المؤتلف والمختلف : ٩١ ، والخزانة : ٤٣٦/٢ . والشاهد في المقتضب : ٧٢/٣ ، والخصائص : ٢٥/٣ ، وإثبات المحصل : ٤٩ ، وخزانة الأدب : ٤٣٥/٢ .

ثم ذكر دخول النون في الحرف فقال :

وَلَيْتَنِي فَشًا وَلَيْتِي نَدْرًا وَمَعَ لَعَلٍّ اَعْكِسَ وَكُنْ مُخَيِّرًا
فِي الْبَاقِيَّاتِ وَاضْطَرَّارًا خَفَفًا مِّنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا

فذكر من ذلك ثمانية أحرف : إن وأخواتها ، ومن حروف الجر :
من وعن . أمّا إن وأخواتها فقسمها في هذا الحكم ثلاثة أقسام :

قسمٌ شاع فيه لحاقها ونَدَرَ عدمُ لحاقها .

وقسمٌ بالعكس شاع فيه عدمُ لحاقها ، ونَدَرَ لحاقها .

وقسمٌ شاع فيه الوجهان / معاً . ١٤٤/

وأصلُ هذه الحُرُوف أن لا تلحقها النون مع ياء المُتَكَلِّم ، إذ
ليس الكسر مما يمتنع من الحُرُوف على الجُملة ، لكن هذه الحُرُوف
أشبهت الأفعالَ الماضية ، ولذلك عَمِلَتْ عَمَلُهَا ، فَرَفَعَتْ وَنَصَبَتْ حَسَبَ
ما ذكره النحويون في بابِ " إن " ، فثبت لها بحقُ الشبه أن عوملت
معاملتها في لحاق النون ، ولما كان المشبه لا يقوى قوة المشبه به لم
يكن هذا الحكم لازماً فيها ، بل كان جائزاً على الجملة ، فإن شئت
ألحقت النون ، وإن شئت لم تلحقها ، وقد يَغْلِبُ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي
بَعْضِهَا دُونَ الْوَجْهِ الْآخَرِ .

فالقسمُ الأولُ : (لَيْتَ) ، وهو الذي نَبَّهَ عليه بقوله : (وَلَيْتَنِي
فَشًا وَلَيْتِي نَدْرًا) يعني أن الفاشيَ الشَّهِيرَ في كلامِ العربِ لحاقُ النونِ
في " لَيْتَ " ، فتقولُ : لَيْتَنِي اشْتَرَيْتَ كَذَا ، ومنه في القرآن ^(١) : ﴿ يَا
لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ و ﴿ يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾ ^(٢) ، وقد لا

(١) سورة النبا : آية : ٤٠ .

(٢) سورة الفرقان : آية : ٢٨ .

تلتحق فتقول : ليتي فعلتُ كذا ، ومنه قول زَيْدِ الْخَيْلِ (١) :

كَمَنْيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِرُهُ وَأَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي

وجه هذا النَّادِرُ أَنَّ الحروفَ أَصْلَهَا أَلَا تلتحقها نونُ الوقايةِ ، فجاء على مراعاةِ الأصلِ ، فلم تلتحق .

والقسمُ الثاني : (لعلُّ) ، وهو الذي أراد بقوله : (وَمَعَ لَعَلٍّ اعْكِسْ) ، ويريد أن " لعلُّ " حكمها بعكسِ حكمِ " ليت " ، وحقيقة العكس تبديل مفردى القضية المفروضة على وجهِ يَصْدُقُ ، والمراد هنا عكس الحكم ، لما كان دائراً بين وجهين ، وذلك قوله في " ليت " : إِنْ عَدَمَ اللِّحَاقُ فَشَاءَ ، واللِّحَاقُ ندر ، فإذا عكست أنت هذا الحكمَ بالإضافةِ إلى " لعلُّ " ثبتَ لك أن اللِّحَاقَ فَشَاءَ ، وَعَدَمَ اللِّحَاقِ نَدَرَ ، وهذا صَحِيحٌ ، ومثالُ الفاشي : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ ﴾ (٢) و ﴿ لَعَلِّي أَطْلِعَ ﴾ (٣) وهو كثيرٌ ، وجه ذلك أن لعلُّ آخره لامٌ ، واللامُ قَريبَةٌ من النُّونِ ، ولذلك تدغم فيها حتى تُبدل لاماً ، وذلك قولك : مَلَكٌ فَيَ : من لك ، فحذفوا ها هنا النونَ لمكانِ قُربِها من اللامِ حتى إنهما لكالأمثال ، وهم مما يحذفونها في هذا البابِ كراهيةَ التَّضْعِيفِ ، حين

(١) زيد الخيل : (١ - ٩ هـ)

زيد بن مهلهل بن يزيد بن منبه النبهاني الطائي ، من مشاهير فرسان العرب وشجعانها عاش في الجاهلية ثم أسلم ووفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أخباره في الإصابة : ٥٥٥/١ ، وإثبات المحصل : ٥٠ ، والخزانة : ٤٤٨ جمع شعره الدكتور نوري حمودي القيس ونشره سنة ١٩٦٨ م .

والبيت في ديوانه : ٨٧ ، وهو من شواهد الكتاب : ٢٨٦/١ .

شرح أبياته للأعلام الشنتمري ، وينظر الأعلام . والبيت أيضاً في شرح أبيات سيديويه لابن السيرافي : ٩٧/١ ورد الأسود الغندجاني عليه في فرحة الأديب : ١٠٥ ، ونوادر أبي زيد : ٢٧٩ ، ومجالس ثعلب : ١٢٩ ، والمقتضب : ٢٥٠/١ ، وخزانة الأدب : ٤٤٦/٢ .

(٢) سورة غافر : آية : ٢٦ .

(٣) سورة القصص : آية : ٢٨ .

وافقت مثلها نحو: إني وكأني ، فكذاك فيما قَرُبَ من المُضاعفين ، ومثالُ
النَّادر ما أنشدوه من قولِ الشَّاعِرِ (١) :

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أخطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ

ووجهه مراعاة أصلِ الشَّبهِ بالفعلِ مع عدم الالتفاتِ إلى تقاربِ الحرفين
في المَخْرَجِ ، وقد علَّل في "شرح التسهيل" (٢) عدم اللُّحاقِ وكونه هو
الشَّائع في لعل بوجهٍ آخر ، وما تقدَّم هو تعليل الخليل في المعنى .

والقسمُ الثالثُ : وهو الشَّائعُ فيه الوجهان ، فانت فيه (٣) بالخيارِ في
إلحاق النُّونِ وعدم إلحاقها ، وهو أربعة أحرفٍ : "إن" و"أن" و"كان" و
"لكن" ، وإياها أراد الناظمُ بقوله : (وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَّاتِ) أى : في
الأحرفِ البَاقِيَّاتِ ، يريد من باب "إن" ، ودلَّ على أنَّ الباقيات من بابٍ إنَّ
ذكره "ليت" و"لعل" في القسمين الأولين (٤) ، فعلم أنَّ ثالثَ الأقسامِ
مختصٌ أيضًا بباب "ليت" و"لعل" ، فمثالُ إلحاقها قول الله تعالى (٥)
﴿إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ﴾ (٦) نذيرٌ وبشيرٌ ، وأنشد ابنُ جَنِّي عن قُطْرِب لمُهَلِّهَل (٧) :

(١) البيت في اللسان : (قدم) قال : وأنشد الفراء . والمعنى : ٣٥٠/٨ والأشـمـونى :

١٢٤/٨ ، والهمع : ٦٤/٨ ، ولم أجد من نسبه .

(٢) شرح التسهيل : ١٥٠/٨ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) في (١) الأول .

(٥) سورة هود : آية : ٢ .

(٦) ساقط من الأصل .

(٧) سر صناعة الإعراب : ٥٥٠/٨ .

زَعَمُوا أَنِّي ذَهَلْتُ وَلَيْتِي اسْتَطِيعُ الْغَدَاةَ عَنْهَا ذَهُولًا

١٤٥/

وقول الآخر (١) :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ (٢) *

ومثال عدم لحاقها في القرآن : « إِنِّي أَمْنْتُ بِرِيْكُمْ » (٣) ،
« وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ » (٤) ، وأنشد سيبويه (٥) :

وَإِنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي مَنَاحَهَا فَإِنِّي عَلَى حَظِي مِنَ الْأَمْرِ جَانِحُ
وقال امرؤ القيس (٦) :

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِلذَّيْ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خِلْخَالِ

(١) في (١) وقال .

(٢) البيت بتمامه :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد

مجهول القائل ، وهو في معاني القرآن : ٤٦٥/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٥٩ ،
وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٨ ، ٦٤ ، ٦٩ ، والخزانة : ٢٤٣/٤ .

(٣) سورة يس : آية : ٢٥ .

(٤) سورة الأحقاف : آية : ٢٣ .

(٥) الكتاب : ٤٦٧/١ ، وقبله في الكتاب :

وعلى بلسدالم الميهاء ولم تزل قلانص تخدي في طريق طلائع

وَإِنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي مَنَاحَهَا فَإِنِّي عَلَى حَظِي مِنَ الْأَمْرِ جَانِحُ

والبيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلائي ، ديوانه : ٤٥ ، والرواية فيه وترتيب الأبيات هكذا

نبا ما نبا عني من الدهر ما جدا أكارم من أخيته وأسامع

وَإِنِّي إِذَا مَلْتُ رِكَابِي مَنَاحَهَا ركبتم ولم تعجز علي المنادح

وَإِنِّي إِذَا ضَمُّ الرُّفُودِ يَرْفُده لمختبئ من تالد المال جازح

وعادت اسلام الميهاء ولم تزل قلانص تحتي من طريق طلائع

والشاهد : في كتاب الكامل : ٤٢/٤ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ١١٦/٢ .

(٦) ديوان امرئ القيس : ٢٥ ، والتصريح : ١١٢/١ وهو من قصيدته التي أولها :

الاعم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخال

وذلك شهير في الكلام . ووجه لحاقها قوة الشبه بالفعل^(١) ، كما مر ،
 ووجه سقوطها كراهية التضعيف لاجتماع النونين ، ثم نكر لحاق النون^(٢)
 لِمَنْ وَعَنْ فقال : (واضطراراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي) إلى آخره ، يعني أن
 بعض من تقدم من العرب اضطر في الشعر فخفف نون " مني " و " عنى "
 وذلك التخفيف عبارة عن عدم لحاقهما النون الوقائية وأشار بذلك إلى قول من
 قال^(٣) :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وقد استلزم كلامه وحكايته أن عدم إلحاق النون^(٤) لها ، ضرورة ، أن
 يكون الإلحاق لهما هو اللازم في الكلام والذي لا يعدل عنه إلى غيره ، وهذا
 هو المقصود من كلامه لا الإخبار عما جاء ضرورة ، لأن حكايته للضرورات
 ليست إلا بحكم التبع ؛ لأن قصد النحوى القياس ، ولكنه أتى بالعبارة على
 غير الأسلوب المقصود ، اتكالا على فهم المعنى ، وإنما ألحقوها هذين
 الحرفين لأنهم اعتزموا على تسكين أواخرهما ، ولم يريدوا أن يحركوهما لأن
 أصلهما السكون ، بخلاف غيرهما من حروف الجر نحو : بى ولى ، فلم يكن
 بدء من الإتيان بحرف قبل ياء الإضافة يتحرك بالكسر ، فجاء بالنون لأن من
 شأنها أن يؤتى بها في هذا الموضع ، أعنى قبل ياء^(٥) المتكلم ، فلم تخرج عن
 موضعها حين وقّت الحرف من الكسر ، ولو أنهم أتوا بغير النون مع الحرف
 لكان موضوعاً غير موضعه ، فكانت النون أولى بذلك ، ولئلا تشبه الحروف

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) بمن .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) .

الأسماء بعدم لحاقِ النُّونِ نحو : يدٍ وهَنٍ وما أشبه ذلك ، وإلى هذا المعنى أشار الخليل في التعليل . فإن قيل : فأنت ترى من الحروف ما هو ساكنُ الآخرِ سكوناً لازماً ، ولا تلحقه النُّونُ كعلی وإلى ، فقد أجاب الخليل عن هذا بأن ياءَ الإضافة لا سبيلَ لها على الألفِ ولا على الياءِ المكسور ما قبلها في التحرك ، وإنما تَتَحَرَّكُ الياءُ نحو على وإلى ، وكذا أيضاً ما كان نحو في ، فلما كان كذلك لم يحتاجوا إلى النُّونِ ، بخلاف ما يتحرك ، إذ لو أضفت إلى الياءِ الكافَ الجارةَ لقلت : ما أنت كي ؛ لأنها متحركة كأواخر الأسماءِ وجارة كالأسماءِ .

* * *

ثم ذَكَرَ لِحَاقَ النُّونِ الأسماء فقال :

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلٌّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

يعنى أن تخفيفَ نونٍ " لدُنِّي " وهو عدمُ إلحاقها نونِ الوقاية قليلٌ ، فيلزم عليه أن يكونَ إلحاقها هو الكثيرُ ، وقد قرئَ قوله تعالى (١) : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ بالوجهين (٢) ، فالتشديدُ الذي هو الكثيرُ قرأ به من الأئمة السبعة من عدا نافعاً وعاصماً من رواية أبي بكرٍ عنه ، والتخفيفُ الذي هو القليلُ قرأ به نافعٌ وأبو بكرٍ . وقوله : (قُلٌّ) دليلٌ على أن هذا جائزٌ عنده في الكلام ، لا مُختصٌ بالشعر ، وهذا دأبه في هذا / النظم إنما يعبر بلفظ القلة عما جاء في النثر ، وهو ثابت / ١٤٦ بقراءة نافع وأبي بكرٍ ، ونبّه بذلك على مخالفة ظاهر كلام سيبويه . قال في " شرح التسهيل " (٣)

(١) سورة الكهف : آية : ٧٦ .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٢٩٦ .

(٣) شرح التسهيل : ١٤٩/١ .

وَزَعَمَ سِيبَوِيهِ أَنْ عَدَمَ لِحَاقِهَا مِنَ الضَّرُورَاتِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ ، ثُمَّ حَكَى الْقِرَاءَةَ وَجَهَ لِحَاقَ النُّونِ فِي " لَدُنِّي " أَنَّهَا عُمِلَتْ مَعَامِلَةً " مِنْ " وَ " عَنْ " لِأَنَّهَا شَبِيبَةٌ بِهِمَا ، وَوَضَعَهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَاعْتَزَمُوا عَلَى إِبْقَاءِ تَسْكِينِ الْآخِرِ فِيهَا كَمَا فَعَلُوا فِي " مِنْ " وَ " عَنْ " ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ فِي " قَطَنِي وَقَدْنِي " ، بِخِلَافِ مَا آخَرَهُ مَتَحَرِّكٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمَتَمَكِّنَةِ نَحْوِ : " لَدُ " وَ " مَعَ " ، فَإِنَّهُمْ يَجْرُونَهُ مُجْرَى يَدٍ ، فَكَمَا يَقُولُونَ : ^(١) يَدِي فَكَذَلِكَ يَقُولُونَ ^(٢) لَدِي وَمَعِي ، قَالَ سِيبَوِيهِ ^(٣) : « وَأَمَّا " قَط " (وَعَنْ) ^(٤) وَ لَدُن فَإِنَّهُنَّ يَتْبَاعِدْنَ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَلِزْمِهِنَّ مَا لَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ ، وَهُوَ السُّكُونُ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ ذَلِكَ الْفِعْلُ نَحْوِ : خَذَ وَزَنَ وَزَّرَ ، فَضَارَعْتَ الْفِعْلَ وَمَا لَا يَجْرُ أَوَّلًا ، وَهُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ ، فَأَجْرِيَتْ مُجْرَاهُ وَلَمْ يُحَرِّكُوهُ » .

وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فِي لَدُنِّي فَعَلَى وَجْهَيْنِ : إِمَّا عَلَى أَنَّهُمْ أَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ مِنَ الْأَسْمِيَةِ ، فَلَمْ يُلْحَقُوا النُّونَ وَعَامَلُوا " لَدُنِّي " مَعَامِلَةَ عَضْدِي . قَالُوا : وَإِلَى نَحْوِ هَذَا أَشَارَ أَبُو إِسْحَاقَ الزُّجَاجُ ^(٥) . وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُمْ حَذَفُوا النُّونَ كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيفِ عَلَى حَدِّ حَذْفِهَا مِنْ [قَوْلِهِ تَعَالَى] ^(٦) : « فِيمَ تَبْشُرُونَ » ^(٧) وَنَحْوِهِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْمُبَرِّدُ ، ثُمَّ قَالَ : (وَفِي قَدْنِي وَقَطَنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي) يَرِيدُ : أَنَّ الْحَذْفَ فِي قَدْنِي وَقَطْنِي قَدْ يَأْتِي أَيْضًا ، وَهُوَ حَذْفُ نُونِ

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٢٨٧/٨ .

(٣) زيادة من لكتاب .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢١/٧ ، قال : وَأَمَّا إِسْكَانُهُمْ دَالُ لَدُنْ فَاسْتَكْنَاهَا كَمَا يَقُولُونَ فِي عَضْدٍ عَضْدٌ فَيَحْذِفُونَ الضَّمَّةَ .

(٥) في النسخ قولهم .

(٦) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

الوقاية وإتيانه بـ " قَد " وـ " يَفى " إشعاراً بأنه مسموعٌ في الكلام ، بل قد يَكْثُرُ كَثْرَةً ما ، إذ معنى يَفى يَكْثُرُ ، أى : إنه قد يَكْثُرُ في السَّماع فلا يكون معدوداً في الشَّواذ ، ولا في الضَّرَائِرِ ، وهذا تَنَكُّيتٌ منه على سيبويه ، ومن قال بقوله : إنَّ عَدَمَ اللَّحَاقِ يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ . قال سيبويه (١) : وقد جاء في الشعر : " قَدَى " وأُنشِدَ (٢) :

* قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدَى *

فَجَمَعَ بَيْنَ الْحَذَفِ وَالْإِثْبَاتِ ، ثم لما اضطرَّ شَبَّهه بحسبى وهنى ، لأنَّ ما بعدهنَّ وحسبٌ مجرورٌ ، كما أنَّ ما بعد " قَد " مجرورٌ ، فجعلوا علامة الإضمارِ فيهما سواءً ، كما قال : ليتى ، حيث اضطرَّ ، وقد استشهد ابن مالك علي عدم اختصاصه بالشعر بما روى في الحديث من قوله (٣) : قَطِرَ قَطِرٌ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ ، ويروى بسكون الطاء وبكسرهما مع الياء وبدونها وقطنى بالنون ، ومما لحقت فيه ما أنشده المبردٌ وغيره (٤) :

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتُ بَطْنِي

(١) الكتاب : ٢٨٧/١ ، وشرحه للسيرافي : ١٥٠/٢ .

(٢) البيت لأبى نخيلة .

ويروى لحُمَيْدِ الْأَرْقَطِ و " الْخُبَيْبَيْنِ " يروى على التثنية وعلى الجمع ، والبيت في نواثر أبى زيد : (٢٠٥) ، والمحاسب : ٢٢٣/٢ ، واللآلى للبكرى : ٦٩٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤/١ ، والخزانة : ٤٤٩/٢ .

والخببيان هما : عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب (المزهر : ١٨٦/٢) .

(٣) مسند الإمام أحمد : ٢٢٤/٣ . والحديث أخرجه البخاري في كتابي الإيمان والتوحيد وأحال ابن حجر على روايات قط على سورة (ق) . انظر فتح الباري : ٥٩٥/٨ .

(٤) أنشده المبرد في الكامل : ٩١/٢ ، ولم أجد من نسبه إلى قائله وهو في اصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ ، ومجالس ثعلب : ١٥٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢١٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣١/ ، والخزانة : ٣٦١/٨ .

ويُقال : وفي الشيءِ وفيًا على فُعُولٍ : إذا تَمَّ وَكَثُرَ . هذا تمامُ الكلامِ على هذا الفصل ، ثمَّ يتعلق بكلامه فيه مسائل :

إحداها : أنه لما أطلق القولَ في لزومِ النُّونِ للفعلِ ولم يستثنِ سوى لَيْسَ ، دلَّ ذلك من مذهبه على ثبوتِ أمرين :

أحدهما : كونُ الأفعالِ غيرِ المتصرفَةِ داخلَةً في الحكمِ بلزومِ النُّونِ ، وقد تقدَّم ، ومن ذلك فعلُ التَّعَجُّبِ نحو : ما أَكْرَمَنِي وما أَحْسَنَنِي ، وهذا مذهبُ البصريين (١) ، وحكى أبو سَعِيدٍ السَّيرافي (٢) عن الكوفيين أنهم ذَكَرُوا فيه إسقاطَ النُّونِ فيقولون : ما أَكْرَمِي وما أَحْسَنِي . قال : ولست أدري أَعَنَ العربِ حكوه أم قاسوه / على مذهبهم في أفعل (٣) ؟ يعني / ١٤٧ من كونها اسماً ، أو أصلها الاسمُ ، والأسماءُ ليس من شَأْنِها أن تَلْحَقَها النُّونُ ، بخلافِ الأفعالِ .

والثاني : أن ما جاءَ من نحو قوله تعالى - (٤) : ﴿ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ﴾ وقوله (٥) : ﴿ فَبِمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ ، وقوله : (٦) ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ ﴾ . وقال الشاعر (٧) :

(١) الإنصاف : ١٢٦/١ .

(٢) شرح الكتاب : ١٥١/٣ ، قال : " لأنه اسم عندهم في الأصل " .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٨٠ . وهي قراءة نافع وابن عامر . وانظر الإقناع : ٦٤٠/٢ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

(٦) سورة النحل : آية : ٢٧ . وهي قراءة نافع . انظر الإقناع : ٦٨٢/٢ .

(٧) هو أبو حية النميري ، ديوانه : ١٧٧ ، والبيت في الكامل :

والمقتضب : ٣٧٥/٤ ، والخصائص : ٣٤٥/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٦٢/١ ، وشرح

ابن يعيش : ١٠/٢ ، والخزانة : ١١٨/٢ .

أَبَا لَمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنَى مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

وغير ذلك هو ما حُذفت فيه إحدى النونين للاستثقال ، إذ أصله :
”أَتَحَاجُّونَنِي“ و” تَبْشُرُونَنِي“ و” تُشَاقُّونَنِي“ و” تُخَوِّفُونَنِي“ ^(١) وهو كثير في
الكلام ، فإن نون الوقاية هي الباقية ، وحذفت نون الرفع ، كما حذفت مع نون
التوكيد في نحو : ﴿لَتَبْلُغُنَّ فِي أُمُورِكُمْ﴾ ^(٢) ، على مذهب النأظم ، وهذا مذهب
سيبويه ، وكذلك يقتضى أن تكون هي الباقية فيما أنشدَه سيبويه ^(٣) من قول
عمرو بن معدى كرب ^(٤) :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مُسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلِينِي

أصل الكلمة : ” فَلِينَنِي“ ، فَحَذَفَ الأولى في رأى سيبويه ، وهو مرتضى
المؤلف في ” التسهيل“ ^(٥) ، إذ قال : وهي الباقية في ” فَلِينِي“ لا الأولى وفاقاً
لسيبويه ، وَوَجَّهَ ذلك في ” الشرح“ ^(٦) بأنهم حافظوا على بقائها مطلقاً لما كان
للفعل بها صونٌ ووقاية .

(١-١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٨٦ .

(٣) الكتاب : ١٥٤/١ وعليه شرح الأعم ، وانظر الرد على الأعم في الفصول والجمال لابن هشام
الخمى : ٤٤ ، ٤٥ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى : ٢٠٤/٢ ، ٢٧٣ .

(٤) عمرو بن معدى كرب (٢ - ٢١ هـ) .

شاعر فارسي من فرسان العرب في الجاهلية ، أدرك الإسلام وأسلم وجاهد حتى استشهد يوم
القادسية ، أخباره في : الشعر والشعراء : ٢٧٢/١ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٨ ، والشاهد في :
شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٢ ، وشرح التسهيل : ١٥٤/١ ، والخزانة : ٤٤٥/٢ .

(٥) التسهيل :

(٦) شرح التسهيل : ١٥٤/١ .

والثانية : أن النُّدور الذى ذكر فى قوله : (ولَيْتَى نَدَرَا) يحتملُ أن يريدَ به (١) أنه جاءَ فى الكلامِ نادراً ، ويَحتملُ أن (٢) يريدَ به (٣) (أنه) (٤) جاءَ فى الشُّعرِ خاصَّةً ، لكنه لا يسوغُ حملهُ على أنه جاءَ فى الكلامِ ، لأنَّهُ قد نفى ذلك فى " شرح التَّسهيل " ، وجعل ليسى نظير ليتى ، فى اختصاصه بالنَّظم . وقال سيبويه (٥) : وقد قالت الشُّعراء : ليتى إذا اضطربوا ، كأنَّهم شبهوه بالاسم حيث قالوا (٦) : الضَّارِبى ، وهو منصوبٌ ، وإذا كان كذلك تعين به (٧) أن النُّدور الذى أراد فيه هو المختص بالشُّعر ، إلا أنه يعارضه فى هذا التَّنزيل من كلامه قوله : (وَمَعَ لَعَلٍّ اعْكِسْ) فَذَكَرَ أَنَّ لَحَاقَ النُّونِ فى لَعَلٍّ نادرٌ ، كُنْدورِ عدم اللُّحاق فى " لَيْتَ " وقد ثَبَتَ أَنَّ نُدُورَ لَيْتَى يختصُ بالشُّعرِ ، فاقترضى أَنَّ نُدُورَ لَعَلَّنَى كذلك ، وهذا الاقتضاء غير موافقٍ لظاهرِ النَّقْلِ ، لأنَّهُ قد أشار فى " شرح التَّسهيل " إلى عدم اختصاصه بالشُّعرِ ، وهو ظاهرٌ " التَّسهيل " أيضاً ، وهو أيضاً ظاهرٌ كلامِ سيبويه حيث قال (٨) : اعلم أَنَّ علامةَ المنصوبِ المُتَكَلِّمِ " نى " وعلامةَ المجرور المُتَكَلِّمِ الياءُ . ألا ترى أَنَّكَ تقول : إذا أضمرت نفسك وأنت منصوبٌ ضربينى وقتلنى وإننى ولعننى إلى تمامِ المسألة ، بل هذا الكلامُ يدلُّ على كثرةِ لعننى ، خلاف ما يفهم من لفظِ النُّدور ، فظهر إذاً أَنَّ لفظَ النُّدور فى الموضع وتنزيله مُشكَلٌ ، والاعتذارُ عنه أَنَّ لفظَ النُّدورِ إنما

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) أنه .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) الكتاب : ٢٨٦/١ .

(٦) فى الأصل " قال " وتصويبه من الكتاب .

(٧) ساقط من (١) .

(٨) الكتاب : ٢٨٦/١ .

حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ عَلَى جِهَةِ التَّنْزِيلِ ، لَا عَلَى جِهَةِ
 أَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِيهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَقْتَضِي لَفْظِ النُّورِ أَنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا خَاصَّةً ،
 مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ إِلَى كَوْنِهِ مَخْتَصًّا بِالشُّعْرِ ، أَوْ غَيْرِ مَخْتَصٍّ ، فَإِذَا حَمَلْنَاهُ
 فِي " لَيْتَ " أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى النُّورِ الشُّعْرِيِّ لَمْ يَكُنْ حَكْمًا بِأَنَّهُ مُرَادُهُ فِي "
 لَعَلَّ " أَيْضًا أَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِالشُّعْرِ ، بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ أَرَادَ نُورَهُ فِي
 الْكَلَامِ ، لِصِلَاحِيَةِ اللَّفْظِ لِلْمَقْصِدِينَ / إِذْ لَا يَقْتَضِي لَفْظُ النُّورِ / ١٤٨
 اخْتِصَاصًا ، فَالْقَصْدُ الْأَوَّلُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ التَّنْبِيهِ عَلَى النُّورِ ، وَهُوَ فِي
 لَعَلَّيْ وَلَيْتَيِ حَاصِلٌ عَلَى الْجُمْلَةِ ، إِذْ لَيْسَ بِكَثِيرٍ ، وَذَلِكَ لَمْ يَحْفَظْهُ فِي "
 لَعَلَّ " فِيمَا عَلِمْتَ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْ سَبَبِيهِهِ إِلَّا فِي بَيْتِ شِعْرِ ، وَلَيْسَ كَلَامُ
 سَبَبِيهِهِ بِصَرِيحٍ فِي كَثْرَتِهِ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي " لَيْتَ " إِلَّا فِي الشُّعْرِ ،
 وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِهِ إِشْكَالٌ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ لَفْظَ التَّخْفِيفِ فِي قَوْلِهِ : (وَاضْطِرَارًا خَفِيفًا) يَعْنِي
 أَنَّ النُّونَ لَحِقَتْ ، ثُمَّ حُذِفَتْ بَعْدَ ذَلِكَ تَخْفِيفًا لِلضَّرُورَةِ ، وَهَذَا أَحَدُ
 الْإِحْتِمَالَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَجَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا لَمْ يُلْحِقُوا الْبَتَّةَ ، بَلْ أَتَوْا
 بِمِنْ " وَ " عَنْ " عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ ، مِنْ عَدَمِ الْلَّحَاقِ فَلَوْ
 أَخْبَرَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ سَلَفَ لَمْ يُلْحَقِ النُّونَ فِي " مِنْ " وَ " عَنْ " اضْطِرَارًا
 لَصَحَّ وَلَا سَيِّمًا وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعُ ضَرْبَةٍ ، فَهُوَ أَوْلَى الْأَيْعْتَبَرِ فِيهِ قَصْدُ
 التَّخْفِيفِ لَكِنَّهُ نَبْءٌ عَلَى أَصْلِ يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ لَهُ ، وَهُوَ أَنَّ مَا لَزِمَ فِيهِ مِنْ
 كَلَامِ الْعَرَبِ حَكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ أَوْ غَلَبَ فِيهِ أَوْ كَثُرَ ، فَدَعَوَى أَصَالَةَ ذَلِكَ
 الْحَكْمِ لِذَلِكَ الْمَحَلِّ صَحِيحَةً ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكَثْرَةَ لَهَا الْأَصَالَةُ ، وَيَنْبَنِي
 عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْحَكْمَ إِذَا تَخَلَّفَ عَنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ بَعْدَ مَا ثَبَتَ لَهُ فِي الْقِيَاسِ
 لَعَلَّةٌ أَوْجِبَتْ تَخَلُّفَهُ ، فَهُوَ لَمْ يَتَخَلَّفْ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِهِ ، أَوْ تَقْدِيرِ دُخُولِهِ كَمَا

تَقُولُ فِي الْأَسْمَاءِ أَنَّ أَصْلَهَا الْإِعْرَابُ ، وَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ الْحُكْمُ بِالْإِعْرَابِ لِئَلَّا (١)
فَخَارِجٌ عَنِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْإِعْرَابِ ، لَكِنْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِاسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ فَكَأَنَّهُ أَعْرَبَ
أَوَّلًا ، ثُمَّ أُخْرِجَ عَنِ الْإِعْرَابِ إِلَى الْبِنَاءِ لِمَوْجِبِ الْبِنَاءِ ، وَعَلَى ذَلِكَ انْبَنَتْ مَسْأَلَةُ
سَيَبَوِيهِ فِي الْوَقْفِ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ ، إِذْ زَعَمَ
أَنَّكَ تَقُولُ : هَلْ تَضْرِبُونَ ؟ وَهَلْ تَضْرِبَانِ ؟ وَهُوَ مُشْكَلٌ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ ، لِأَنَّهُ لَا
يَقُولُ بِلِحَاقِ النُّونِ الْخَفِيفَةِ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ ، فَكَيْفَ يَفْرَضُ مَسْأَلَةُ لَا يَقُولُ بِهَا ؟!
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَفْرَضَهَا عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقِفُ عَلَيْهَا . هَلْ تَضْرِبَانِ دُونَ
نُونِ (٢) ، فَوَجْهٌ هَذَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ النُّونَ الْخَفِيفَةَ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ كَأَنَّهَا
لَحِقَتْ ثُمَّ حُذِفَتْ ، لِعَلَّةِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَإِلَّا فَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ لِحَاقُهَا وَجُودًا لَمَا
سَأَلَ لَهَا فَرْضَ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا بُدَّ فِي صَحَّتِهَا مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَكَذَلِكَ مَسْأَلَتُنَا ،
لَمَّا كَانَ لِحَاقُ النُّونِ " لِمَنْ " وَ " عَنْ " حُكْمًا لَازِمًا بِالِاسْتِقْرَاءِ صَارَا كَانِ النُّونِ
لَا حَقَّ لَهَا وَجُودًا ، فَلِذَلِكَ عَدَّ النَّازِمُ عَدَمَ لِحَاقِهَا لَهَا تَخْفِيفًا ، وَأَيْضًا فَعِلَّةُ
عَدَمِ لِحَاقِهَا إِنَّمَا هُوَ اسْتِثْقَالُ التَّضْعِيفِ ، وَالتَّضْعِيفُ إِنَّمَا يَسْتَتِقِلُ عِنْدَ وَجُودِهِ
حَقِيقَةً أَوْ تَوْهْمًا فَإِذَا التَّخْفِيفُ ثَانٍ عَنِ التَّضْعِيفِ حَقِيقَةً أَوْ تَوْهْمًا ، وَهُوَ مَعْنَى
التَّخْفِيفِ الَّذِي ذَكَرَ ، وَعَلَى هَذَا أَيْضًا يَحْسَنُ إِتْيَانُ النَّازِمِ بِلَفْظِ الْحَذْفِ فِي
قَوْلِهِ : (الْحَذْفُ ... قَدْ يَفِي) لِأَنَّ الْحَذْفَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ، فَتَبْنِي عَلَى أَنَّ
لِحَاقَ النُّونِ فِيهَا هُوَ الْأَصْلُ وَأَنَّ عَدَمَ لِحَاقِهَا حَذْفٌ فِي الْمَعْنَى الْقِيَاسِيَّةِ ، وَهَذِهِ
قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ نَاشِئَةٌ عَنْ أَصْلِ عَرَبِيٍّ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ شَيْخُنَا الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ
الْحَسَنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ : مَا تَخَلَّفَ مِنَ الْحُكْمِ لِمَانِعٍ ، هَلْ يَقْدِرُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) نون هذا .

تَخْلَفُه بعد ثبوته ، إذ لا يَتَحَقَّقُ المانع إلا كذلك ، أم يقدر المانع أولاً فلا
يُثَبِّت الحكم / ابتداءً .

١٤٩/

فإن قلت : إنما هذا حيث توجد علة التَخْلُفِ ، ومَسأَلَتنا من باب
ما تَخْلَفُ الحكم فيه للضرورة لا لغير ذلك ، فقد تَخْلَفَ الحكم دون علة
فزال اعتبار أصل القاعدة هنا .

فإن قيل : هذا السؤال لا ينهضُ ، فإن القاعدة أن العرب لا
يضطرون لِشَيْءٍ إلا وهم يحاولون به وجْهاً ، وقد نبّه على ذلك الناظم
حيث أتى بلفظِ التَخْفِيفِ المُشْعِرِ بوجودِ الثَّقَلِ في المخفّف ، وأنّ الحذفَ
لأجلِهِ ولو سلّمَ أن لا علة ، فنفس الاضطرار من أقوى العللِ ، وهذا
ظاهرٌ وبالله التوفيق .

والرابعةُ : أن الناظم ذكرَ من ^(١) الأسماء التي تَلَحُّقُهَا النُّونُ
بَعْضاً وَتَرَكَ بَعْضاً ، إذ من الأسماء ما لحقته في الشَّعْر وفي الكلام ،
ولم يتعرض له ، فمن ذلك اسمُ الفاعل قد لحقته سماعاً ومنه القراءة ^(٢)
الْمُتَقَدِّمَةُ : « هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ » وفي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ لِلْيَهُودِ : " هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي " ^(٣) وَأَنْشَدَ ابْنُ جَنِّي وَغَيْرُهُ ^(٤)
وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أُمُسْلِمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ

(١) ساقط من (١) .

(٢) سورة الصافات : آية : ٥٤ ، وهي قراءة ابن مُحَيِّصِن .

(٣) فتح الباري : ٢٤٤/١٠ حديث رقم (٥٧٧٧) .

(٤) أنشده ابن جنى في المحتسب : ٢٢٠/٢ .

والبيت ليزيد بن محرم الحارثي ، أنشده الفراء في معاني القرآن : ٢٨٦/٢ ، وضرائر
الشعر لابن عصفور : ٢٧ ، ١٢٩ ، والمغني ٣٤٥ ، وشرح أبياته البغدادي : ٥٦/٦ ،
والعيني : ٣٦٥/٧ ، ٣٨٥ .

وابن مالك أنشد غير ذلك مما لم أقيده (١) . ومن ذلك أفعال التفضيل ففي الحديث : " غير الدجّال أخوفنى عليكم " والأصل : أخوف خوفي ، أو أخوف تخوفاتي ، فحذف المضاف ، وحكى سيبويه فى أسماء الأفعال عليكنى وعليكى ، بل ينبغى أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجه فكما تقول : تراكها ، كذلك تقول : تراكنى ، وفى رويد رويدنى وفى هلم الحجازية هلمنى ، وكذلك سائر أسماء الأفعال المتعدية ، بل والمصدر الموصول نحو : عجبت من ضربكنى ، ويظهر هذا من السيرافى ، وذلك إذا أثرت اتصال الضمير ولا تقول : من ضربكنى ؟ لجريانه مجرى الفعل وللالتباس ، وقد نص على جواز إلحاق النون فى اسم الفعل مطلقاً المؤلف فى " شرح التسهيل " ، فالحاصل أن الناظم قصر فى المسألة من وجهين :

أحدهما : كونه ترك مما تلحقه النون ما هو قياس ، وذكر ما ليس

بقياس .

والثانى : أنه خص بالذكر مما ليس بقياس بعضاً وترك بعضاً لم يدل عليه بإشارة وظاهر هذا تحكم .

والجواب : أن يقال : أمأ الأول : فهو وارد عليه ، وأمأ الثانى : فإن الذى ترك مما ليس بقياس هو لحاقها اسم الفاعل وأفعال التفضيل وكلاهما لا فائدة فى تنبيهه عليه ، إذ لا يتعلق به قياس على وجه ، بخلاف ما ذكر فإن فيه قياساً ، وذلك أن القياس يجرى فى الكلام بحسب مسألتنا على وجهين :

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل : ١٥٢/١ وأنشد ابن طاهر فى تعليقه على كتاب سيبويه :

وليس بمعينى وفى الناس ممتنع صديق إذا أعيا على صديق

وأنشد غيرهما :

وليس الموافينى ليرفد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً

أحدهما : أَنْ يَقِيسَ مَا لَمْ يُسْمَعْ عَلَى مَا سُمِعَ ، وَلَا مَرَأَ فِي أَنَّهُ مَفْقُودٌ
هنا ، إِذْ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقِيسَ عَلَى " قَدْنَى " وَ " قَطْنَى " غَيْرَهُمَا .

والثاني : أَلَّا تَقْتَصِرَ فِيمَا سُمِعَ عَلَى مَوْضِعِ السَّمْعِ ، بَلْ تَتَكَلَّمْ بِهِ فِي
غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، كَمَا فِي " لَدْنَى " وَ " قَطْنَى " ، فَإِنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ مَثَلًا عَلَى
اسْتِعْمَالِهِمَا فِي قَوْلِهِ (١) : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ وَلَا فِي قَوْلِهِ (٢) :

أَمْتَلًا الْحَوْضَ وَقَالَ قَطْنَى

بَلْ تَقُولُ لِلرَّجُلِ : انْتَظِرِ الْخَيْرَ مِنْ لَدُنِّي وَقَطْنَى مَا أُعْطَيْتَنِي ، بِخِلَافِ
"مُطْلِعُونِ" وَ " صَادِقُونِ " وَ " مُسْلِمُونِ " فَإِنَّكَ لَا تَقُولُ فِي الْكَلَامِ : الزَّيْدُونَ
مُطْلِعُونِي عَلَى كَذَا ، وَلَا هُمْ صَادِقُونِي فِي كَذَا ، وَلَا هُمْ مُسْلِمُونِي إِلَى الْعَنُوكَا
لَا تَقُولُ : أَطَوَلْتُ الْقِيَامَ ، قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ (٣) :

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّنُودَ

وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ ، بَلْ تَقِفُ بِهَا عَلَى مَوْضِعِ السَّمْعِ ، وَفَرَقُ مَا بَيْنَ
الْمَوْضِعَيْنِ مُبَيَّنٌّ فِي " الْأَصُولِ " (٤) ، فَلَمَّا كَانَ لَدُنِّي وَقَدْنَى وَقَطْنَى تُجْرَى

(١) سورة الكهف : آية : ٧٦ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) البيت بتمامه :

صددت وأطولت الصنود قلما وصال على طول الصنود يديم

وهو المرار بن سعيد الفقهسي الأسدي ، شعره : ٤٨٠ (شعراء أمويون) ، نجده في الكتاب :
١٢/١ ، ٤٥٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٠٤/١ ، ورد الأسود عليه في فرحة الأديب :
٣٦ ، ولباب الألباب لابن خلف : ١٢ ، وهو في المقتضب : ٨٤/١ ، وأمالى ابن السجري :
٢٤٤/٢ ، والإنصاف : ٩٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٠٢ ، والخزانة : ٢٨٧/٤ .

(٤) هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبي انظر المقدمة .

مُجَرى المَقَيس على الجُملة / ذكرها دونَ ما لَيس كذلك ، وللنَّاطِم من/١٥٠
هذا النُّحو مواضع يُظَنُّ بها أَنَّها شذوِذات على الإِطلاق لا يَدْخلها قِياسُ
بوجهٍ وشأنها هذا الشُّأن ، وسيأتى التَّنبيه على أشياء منها فى
مواضعها إن شاء الله تعالى^(١)

* * *

(١) ساقط من (١) .

ولمّا أتمّ الكلام على ما قصدَ ذِكرَهُ من أحكام الضمائرِ أَخَذَ فى نوعِ
آخر من المعارفِ وهو العِلْمُ فقال :

العلم

اسمٌ يَعْنِي الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَزْنَقَا
وَقَرْنٍ وَعَدْنٍ وَلَا حِرِّقٍ وَشَدَقْمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشْرِقٍ

عرّفَ أولاً بالعلم قبل الكلام على أقسامه وأحكامه ليكون الكلام على
معروفٍ ، وهو الحق الذى ينبغى ، فذكرَ أنه اسمٌ يَعْنِي الْمُسَمَّى مُطْلَقاً .

فقوله : (اسمٌ) هو الجنسُ الأقربُ ، ولو أتى باللفظِ أو بالكلمةِ لكان
جنساً بعيداً ، والإتيانُ بالقريبِ أولى ، فذكرَ أنه من قبيلِ الأسماءِ وأنه
لا يكونُ فى (١) الأفعالِ ولا فى (٢) الحُرُوفِ ، فإن سُمِيَ بها صارت إذ ذاك
أسماءً ، وصحَّ كونها (٣) أعلاماً ، لأنها قد خَرَجَتْ عن جنسِ الأفعالِ
والحروفِ ، وقوله : (يَعْنِي الْمُسَمَّى) معناه يوضحه ويبيّنه ، ويخرجه عن
الإبهام بين أشخاص جنسه ، حتى يصيرَ كالمُشارِ إليه حساً أو ذهنياً ، وخرج
بهذا القيد النكراتُ كلّها كرجلٍ وفرسٍ ، إذ لا تعين مسمياتها ، من حيث
إنها (٤) وضعت لواحدٍ لا بعينه ، فإذا لا يعترض هذا التعريفُ بنحو : شَمْسٍ

(١) فى (١) من .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى (١) كونه .

(٤) ساقط من (١) .

وَقَمَرٍ ، لَأَن لَفْظَ شَمْسٍ لَا يَعْينُ مَدْلُولَهُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لَهُ ، وَلَكِنَّ التَّعْيِينَ إِنَّمَا حَصَلَ بَعْدَ الْوَضْعِ ، لِأَمْرِ عَرْضِ فِي الْمُسَمَى ، وَهُوَ الْإِنْفِرَادُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ ، لَا أَنَّ ذَلِكَ فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ ، فَلَيْسَ الْأَسْمُ هُوَ الْمُعَيَّنُ ، بَلِ الْمُعَيَّنُ هُوَ (١) التَّعْيِينَ فِي الْخَارِجِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَمَرٍ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَمَا أَشْبَهَهُمَا يُجْرَى مُجْرَاهُمَا ، فَقَدْ خَرَجَ عَلَى هَذَا شَمْسٌ وَقَمَرٌ وَأَشْبَاهُهُمَا عَنْ تَعْرِيفِ النَّاطِمِ بِقَوْلِهِ (يُعَيَّنُ الْمُسَمَى) وَقَدْ تَكَلَّفَ السَّيْرَافِيُّ فِي شَمْسٍ وَقَمَرٍ أَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ لِكَثِيرَيْنِ مَوْجُودَيْنِ فِي الْخَارِجِ ، فَإِنَّ لَفْظَ شَمْسٍ يُطْلَقُ حَقِيقَةً عَلَى الْقُرْصِ ، وَيُطْلَقُ عَلَى الشَّعَاعِ الْجَزْئِيِّ مَجَازاً ، كَالْوَاقِعِ مِنْهُ عَلَى الدَّارِ وَالْحَانُوتِ وَالسُّوقِ وَالْجَبَلِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ قَمَرٌ . وَهَذَا (٢) الَّذِي قَالَ إِذَا سَلَّمَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَقَوْلُهُ : فِي التَّعْرِيفِ (مُطْلَقاً) يَحْتَمِلُ تَفْسِيرَيْنِ :

أحدهما : أَن يَكُونَ مَعْنَاهُ أَن تَعْيِينَ الْعِلْمِ لِلْمُسَمَى ، لَيْسَ بِإِعْتِبَارِ أَمْرٍ ، حَتَّى يَكُونَ بِإِعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ غَيْرَ (٣) مُعَيَّنٍ ، كَمَا فِي الْمَضْمَرِ ، فَإِنَّ " أَنْتَ " مِثْلًا مَوْضُوعٌ لِلْمُخَاطَبِ نَفْسِهِ ، مِنْ حَيْثُ هُوَ مُخَاطَبٌ ، وَلَفْظُ " هُوَ " مَوْضُوعٌ لِلْغَائِبِ الْمُعَيَّنِ ، مِنْ حَيْثُ هُوَ غَائِبٌ ، " فَأَنْتَ " أَوْ " هُوَ " بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِذَا اعْتَبِرْتَ لَفْظَ " أَنْتَ " أَوْ لَفْظَ " هُوَ " مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَجَدْتَهُ صَالِحاً لِغَيْرِهِ مِنْ الْمُخَاطَبِينَ أَوْ الْغَائِبِينَ ، كَمَا يَصِلُحُ رَجُلٌ وَنَحْوُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَشْخَاصِ جِنْسِهِ ، فَإِذَا كَانَ مِثْلًا " أَنْتَ " أَوْ " هُوَ " صَالِحاً لِمَا عَيْنَ بِهِ وَلِغَيْرِهِ ، فَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ غَيْرُ مَعْرِفَةٍ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْإِعْتِبَارُ مَجَازِيّاً فَهُوَ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ

(١) ساقط من (١) .

(٢) في الأصل : وهو .

(٣) ساقط من (١) .

المقصودة ، وَيَتَضَحُّ ذلك بنحو قول امرئ القيس (١) :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ

وبلاشك أنه لا يريد شخصاً مشاراً إليه معيناً ، وإنما مقصوده خطاب مَنْ يَقَعُ عليه هذا الاسم ، وهو عندهم من المقاصد البيانية ، وكذلك اسم الإشارة فإن " ذا " مثلاً وضع لشخص مفردٍ مذكَّرٍ (٢) قريب ، فهو باعتبار الحال والمحل معرفةٌ ، / وباعتبار صلاحية اللفظ لكل مَنْ / ١٥١ اتَّصَفَ بتلك الحال وحلَّ ذلك المحلَّ غير معرفةٍ ، وكذلك سائر المعارف إذا اعتبرتها ، بخلاف العلم فإنَّ تعريفه ليس باعتبار أمرٍ ، بل تعريفه تعريفٌ مطلقٌ بالإطلاق الوضعي وعلى كل الجهات ، فتحرَّز بهذا القصد من سائر المعارف ، وهذا التفسير لابن مالك في " شرح التسهيل " (٣) فسَّرَ به قوله في " التسهيل " (٤) - في تعريف العلم - : هو المخصوص مطلقاً ، وهو جارٍ هنا من غير شك .

والتفسير الثاني : أن يكون قوله : (مُطْلَقاً) يريد غير مقيدٍ في أصلٍ وضعه ، كما تقدَّم ، لكن على وجهٍ آخر ، وذلك أن المضمراً مثلاً إنما وضعه للتعريف بقيدٍ يصحب مدلوله وهو التكلُّم أو الحُضُور ، الذي يُعْطِي المواجهة أو الغيبة التي تقتضي الإحالة على ذلك المدلول ، ولذلك (٥) قال قبل هذا : (فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهُوَ) وقال

(١) البيت بتمامه :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بضاف فويق الأرض ليس بأعزل

ديوان امرئ القيس : ٢٢ ، وأمالى ابن الشجري : ١٣١/٨ ، وقد تقدَّم ذكره أيضاً .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) شرح التسهيل : ١٨٩/١ .

(٤) التسهيل : ٣٠ .

(٥) في الأصل : " وكذلك " .

فيه فى " التسهيل " (١) مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته . فإذا ليس تعيينه للمسمى تعييناً بإطلاق ، بل ب قيد وكذلك اسم الإشارة ، وضعه فى الأصل على أن يعين المسمى بقيد كونه مُشاراً إليه بذلك الاسم ، لا على الإطلاق ، والموصول كذلك أيضاً ، ليس تعريفه إلا من حيث وضع على أن تكون الصلة هى المبينة والموضحة له ، وكذلك ذو الألف واللام ، والمضاف ، فانت ترى أن سائر المعارف غير العلم إنما تُعين مُسمياتها بقيد ، وذلك القيد ثابت بالوضع الأول لها ، بخلاف العلم فإن خاصته أن وضع أولاً لتعيين مدلوله ، وإبرازه عن غيره ، مطلقاً من غير تقيد بحال من الأحوال ، فخرجت المعارف سوى العلم ، بهذا القيد الذى هو قوله : (مطلقاً) ، وبهذا الثانى فسره ابن الناظم فى شرحه فقال (٢) : كل معرفة ماعدا العلم دلالة على التعين بقرينة خارجة عن دلالة لفظه ، وتلك القرينة إما لفظية كالألف واللام والصلة ، وإما معنوية كالحضور والغيبة . وما قاله حسن ، وهو أولى من تفسير الناظم فى " شرح التسهيل " فإنه إن لم يُسامح فيه ورد عليه ما ورد على القرافى وابن هانى وقد تقدم ذلك أول الباب .

ويعترض هذا التعريف على كلا التفسيرين بالعلم الجنسى ، فإنه لا يعين المسمى ، إذ هو موضوع وضع الجنس ، لا فرق بينهما إلا فى الأحكام اللفظية ، على حسب ما ينبئ عليه آخر الباب ، ولما لم يدخل له فى الحد الذى حد به العلم فى " التسهيل " ، لأن قيوده تنافيه استدركه بقوله (٣) : أو الشائع (٤) الجارى مجراه ، وهنا لم يفعل ذلك .

(١) التسهيل : ٢٢ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢٧ .

(٣) التسهيل : ٣٠ .

(٤) فى (١) التابع وهو تحريف .

وقد (١) يُجاب عن ذلك بأنه لم يعتمد به بالذُكر ، لأنه ليس من قبيلِ
الضروري اللائق بهذا المختصر على الإطلاق ، بل هو أدنى رتبة ، ومن
قبيل ما لا يتكلم فيه (٢) أربابُ المختصرات ، وأيضاً فإنه لا يسعُ جمعه
مع العلم الشخصي في حد ، لتنافيهما في محصولِ المعنى ، إذ يدخل
عليه به النكرة فاقصر على حد العلم الشخصي ، ثم لما أراد التنبيه
على العلم الجنسي أتى به في آخرِ الباب ، تكميلاً للفائدة ،
وتنبيهاً (على) (٣) أن هذا النوع ليس مما يضطر إلى ذكره ،
كالاضطرار إلى ذكر علم الشخص ، وأيضاً فإنه مخالف لقانون العلمية
ومعناها المشهور ، إذ لا كبير فرق بينه وبين النكرة في المعنى ، فلذلك
لم يعتنِ بحدّه ولا باعتباره في الحد والله أعلم .

وقوله : (علمه) مبتدأ ، خبره قوله : (اسمٌ يعين المسمى) والهاء
عائدة على اسم ، وهو في معنى الجنس ، فكأنه قال : علمُ الأسماء هو
المعين لأسماء مطلقاً ثم أتى بأمثلة من العلم ثمانية .

أحدها : " جعفر " وهو من أسماء الرجال مشهور ، وهو أيضاً أبو
قبيلة من عامر وهو جعفر (٤) بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة ،
ويدخل تحت هذا / المثال كل ما كان من أسماء الرجال نحو : زيد وعمرو / ١٥٢
وخالد وعمرو وباهلة والحارث والنعمان وما أشبه ذلك .

(١) في (١) ويجاب .

(٢) في (١) به .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) الاشتقاق : ٢٩٦ .

والثاني : " خَرْنِقُ " ، وهو اسمُ امرأةٍ شاعرةٍ . قال أبو عُبَيْدَةَ : وهى خَرْنِقُ بنتُ هِفَانٍ من بنى سَعْدِ بْنِ ضُبَيْعَةَ ^(١) رَهْطِ الْأَعَشَى وهى القاتلة ^(٢) :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ

ويشمل التمثيلُ كلُّ ما كان علماً للنساءِ نحو : هِنْدٍ وَزَيْنَبَ وَفَاطِمَةَ وَحَفْصَةَ وَأَسْمَاءَ وما أشبه ذلك .

والثالثُ : " قَرْنٌ " وهو اسمٌ حَيٌّ من مُراد ^(٣) ، أبوهما قَرْنُ بْنُ رَدْمَانَ بْنِ نَاجِيَةَ بْنِ مُرَادٍ ، وإليه يُنسبُ أُوَيْسُ الْقَرْنِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ويدخلُ تحتَ المِثَالِ نحو : أَسَدٌ وَغُطَفَانٌ وَتَمِيمٌ وَتَقِيفٌ وَقَرِيشٌ وَتُمُودٌ وَسَبَأٌ وَيَهُودٌ وَمَجُوسٌ وما أشبه ذلك من الأعلام الواقعة على القَبَائِلِ والأَحْيَاءِ .

والرابعُ : " عَدَنٌ " وهو اسمٌ موضعٍ بِالْيَمَنِ ، ويدخلُ تحتَ هذا المِثَالِ ما كان مثله من أسماءِ الأماكنِ والبُلدانِ نحو : مَكَّةُ ، والمَدِينَةُ ، وَمِصْرُ وَيَغْدَادُ ، وَغَرْنَاطَةُ ، وَمَالِقَةُ ، وما أشبه ذلك .

والخامسُ : " لَاحِقٌ " وهو اسمٌ فرسٍ كان لمعاوية بن أبي سُفْيَانَ ^(٤) -

(١) أخبارها فى الطل : ١٥ ، والخزانة : ٢٠٧/٢ ، ولها ديوان شعر مطبوع بتحقيق الدكتور/ حسين نصار (ط) دار الكتب سنة ١٨٣٩ هـ وطبع ثانية سنة ١٤١٠ بتحقيق يسرى عبدالغنى عبدالله ، دار الكتب العلمية .

(٢) الشاهد فى ديوانها : ٢٩ ترثى زوجها بشراً ومن قتل معه يوم قلاب والشاهد أيضاً فى الكتاب : ١٠٤/١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٥/٢ ، والجمل للزجاجى : ٨٢ ، وشرح أبياته " الطل " : ١٥ ، والمحاسب : ١٩٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٤٤/١ ، والخزانة : ٣٠١/١ .

(٣) الاشتقاق لابن بريده : ٤١١ .

(٤) أسماء خيل العرب : ٢١٧ (الملحق) .

رضى الله عنه - ، ونَقَلَ الْقَالِيُّ فِي " الذُّيْل " (١) عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ : الْوَجِيهُ (٢)
وَلَا حِقُّ (٣) ، وَالْفُرَابُ (٤) ، وَسَبَل (٥) - وَهِيَ أُمُّ أَعْوَج - كَانَتْ لَغْنِي . وَنَبِهَ بِذَلِكَ
عَلَى مَا كَانَ مِثْلَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَيْلِ ، كَجَرَوْه (٦) ، وَأَعْوَج (٧) ، وَالْحَرُون (٨) بَن
الْأَثَاثِي (٩) بَن الْخُزَز (١٠) بَن ذِي (الصُّوفَةِ) (١١) بَن أَعْوَج ، وَقُرْزُل (١٢)

(١) ذيل الامالي : ١٨٥ .

(٢) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢٥١ .

(٣) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢١٤ .

(٤) أنساب الخيل : ٢٢ ، وأسماء خيل العرب : ١٨٤ .

(٥) الخيل للأصمعي : ٣٧٩ ، وفي أنساب الخيل : ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ وأسماء خيل العرب :
١٢٣ ، وكتاب الخيل لأبي عبيدة : ٦٧ لبني جعدة ، قال النابغة الجعدي :

وعنابيح جياذ صنع نسل فياض ومن آل سبل

(٦) أسماء خيل العرب : ٦٦ لأبي قتادة بن ربيعي ، قال ابن زياد الأعرابي في كتابه أسماء خيل
العرب وقرسانها : ٥٤ في خيل الأنصار : لأبي قتادة بن ربيعي أحد بني سلمة وشهد عليه يوم
السر .

(٧) في (أ) الأعوج ، أنساب الخيل : ١٧ ، وأسماء خيل العرب : ٣٥ ، وهما فرسان ، أعوج الأكبر
وهو لغني ، وأعوج الأصغر لبني هلال بن عامر عن الأصمعي في كتابه الخيل : ٣٧٩ ، وهذا
الآخر من أشهر خيول العرب كان لأحد ملوك كندة فغزا سليما يوم علاف فقتلوه وأخذوا
فرسه ، فخرج منهم إلى بني هلال بن عامر فكان أوله فيهم ، ومنه انتجت خيول العرب .

(٨) أنساب الخيل : ١١٧ ، وأسماء خيل العرب : ٧١ .

(٩) الخيل للأصمعي : ٣٨٤ ، وأسماء خيل العرب : ٢٩ .

(١٠) فرس ابني يربوع أسماء خيل العرب : ١١٧ ، وأنساب الخيل : ٨٦ .

(١١) في الأصل : الصولة ، أسماء خيل العرب : ١٠٥ .

(١٢) قرزل : أسماء خيل العرب : ١٩٥ قيل أنه لحذيفة بن بدر ، وقيل لطفيل بن مالك
الجعفري ، ولطها فرسان بهذه التسمية .

والنَّعَامَةُ (١) ، وَالْيَحْمُومُ (٢) ، وما أشبه ذلك .

وَالسَّادِسُ : " شَدَقَمٌ " ، وهو اسمٌ فَحْلٍ من فحول الإبل ، كَانَ لِلنُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْإِبِلُ الشَّدَقَمِيَّةُ قَالَ الْكُمَيْتُ (٣) :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَدَقَمِيَّةُ
يَصِلُنَ إِلَى الْبَيْدِ الْفَدَافِدِ فَدَقْدَا

ومثله كل ما كان اسماً لجملٍ أو ناقةٍ أو نحو ذلك ، كَالْقَصَوَاءِ (٤) لِنَاقَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَذَلِكَ الْعَضْبَاءُ (٥) ، وَالْجَدْعَاءُ (٦) ، وَعَسْكَرُ ، اسمٌ جملٍ كان له عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وقيل : عَسْكَرُ : اسمٌ لِلْجَمَلِ الَّذِي رَكِبَتْهُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَكَانَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَلٌ يُقَالُ لَهُ : الْمُتَعَلِّبُ ، عَقَرَهُ الْكُفَّارُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَغُرَيْرُ : اسمٌ لجملٍ معروفٍ عِنْدَ الْعَرَبِ وَإِلَيْهِ نَسَبَ الْكُمَيْتُ حَيْثُ قَالَ :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ ...

(١) عدة خيول بهذه التسمية أشهرها فرس الحارث بن عباد التي فيها يقول :

قرباً مربط النعامة منى
لقت حرب وائل عن حيال

الخيول للأصمى : ٣٨٠ ، وأسماء خيل العرب : ٢٤٣ .

(٢) اليجموم : عدة خيول بهذه التسمية أشهرها فرس للنعمان بن المنذر

قال للأعشى :

ويأمر لليجموم كل عشية
بقت وتطيق فقد كاد يستنق

وانظر أنساب الخيل : ٩٢ ، وأسماء خيل العرب : ٢٧٠ .

(٣) ديوان الكميته : ١٦٤/٨ ، والصاحح : (شدقم) .

(٤) مذكورة في صحيح مسلم : ٥١٠/٢ .

(٥) مذكورة في صحاح الجوهري : ١٨٤ (غضب) ، والوفا بأحوال المصطفى : ٥٧٦/٣ .

(٦) الوفا بأحوال المصطفى : ٥٧٦/٣ .

والسَّابِغُ : هَيْئَةٌ ، وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) أَنَّهُ اسْمُ شَاةٍ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّيَآءِ الْأَعْلَامِ ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةٌ تُسَمَّى " غَوَيَّْةً " وَقِيلَ : " غَيْثَةٌ " وَعَنْزٌ تُسَمَّى " الْيُمْنُ " .

وَالثَّامِنُ : " وَأَشِيقُ " ، وَهُوَ اسْمُ كَلْبٍ ، وَمِثْلُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْكِلَابِ " كَسَابِ " مِثْلَ حَذَامِ اسْمُ كَلْبَةٍ ، وَكَذَلِكَ " ضَمْرَانُ " اسْمُ كَلْبٍ ، وَقَعَ فِي شَعْرِ النَّابِغَةِ^(٢) ، وَكَلْبُ أَهْلِ الْكَهْفِ كَانَ اسْمُهُ " قِطْمِيرٌ " ، وَقِيلَ : " رِيَّانُ " وَقِيلَ : " مَيْسُورٌ " ، وَقِيلَ : " الرَّقِيمُ " ذَكَرَهُ السُّهَيْلِيُّ^(٣) ، وَمَقْصُودُهُ بِهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْكَثِيرَةُ الْإِبَانَةُ عَنْ مُسَمِّيَاتِ الْأَعْلَامِ ، مِنْ أَيِّ نَوْعٍ تَكُونُ ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ مُسَمِّيَاتِهَا الْإِنْسَانِي ، وَمَا يَخْتَلِطُ بِالْإِنْسَانِي وَيُلَابِسُهُمْ وَذَلِكَ أَنَّ (سَائِرَ)^(٤) مَا يُؤَلَّفُ وَيُخَالَطُ كَثِيرًا تَدْعُو الضَّرُورَةَ إِلَى تَعْيِينِ شَخْصِهِ فِي الْعِلْمِ ، لِيُخْبَرَ بِهِ وَعَنْهُ فَوَضَعُوا لِأَجْلِ هَذَا الْمَقْصِدِ الْأَسْمَاءَ الْأَعْلَامَ ، وَأَكْثَرَ مِنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِخْبَارِ الْإِنْسَانِ ، فَوَضَعُوا لِكُلِّ شَخْصٍ اسْمًا يَخْصُهُ ، لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ وَإِنْ شَارَكَهُ فَبِالْعَرَضِ ، ثُمَّ يَلِيهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا تَكَثَّرَ مَلَابَسَتُهُ وَمُخَالَطَتُهُ مِمَّا لَيْسَ بِالْإِنْسَانِ ، كَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْكِلابِ وَالْأُمَاكِنِ

(١) الزَّمَخْشَرِيُّ : (٤٦٧ - ٥٢٨)

هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو أَبِي الْقَاسِمِ الْإِمَامِ النَّحْوِيِّ الْمَفْسَرِ الْأَنْبِيَّ الْمَشْهُورِ ، أَخْبَارُهُ فِي : وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ : ٢٥٥/٤ ، وَمَعْجَمِ الْأَنْبِيَاءِ : ١٤٧/٧ ، وَالْجَوَاهِرِ الْمُضْيَةِ : ١٦٠/٢ . وَنَصَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمَقْصَلِ : ٩ وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيْشٍ : ٣٤/٨ .

(٢) قَالَ النَّابِغَةُ : الدِّيَّانُ : ١٩ (أَبُو الْفَضْلِ)

وَكَانَ ضَمْرَانُ مِنْهُ حَيْثُ يُوْرَعُهُ طَعَتِ الْمَعَارِكُ عِنْدَ الْمَجَرِ النَّجْدِ

(٣) التَّعْرِيفُ وَالْإِعْلَامُ لِلْسُّهَيْلِيِّ : ١٨٣ ، وَالتَّكْمِيلُ وَالْإِتْمَامُ : ٥٤ ، ٥٥ (مَخْطُوطٌ) ، وَصَلَةُ الْجُمْهُورِ ، وَعَائِدَةُ التَّنْذِيلِ : ١٥١/٢ ، وَبِرَاجِعِ : تَفْسِيرِ الطَّبْرِى : ١٥٠ / ، وَزَادَ الْمَسِيرُ : ١٢٦/٥ ، وَتَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ : ٣٧٠/١٠ ، وَالدِّرَ الْمَنْتُورِ : ٣٧٣/٥ .

(٤) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

والمياه / والجبال والكواكب والأيام والشهور والكتب وكذلك القبائل/١٥٣
والأحياء ، وما أشبه ذلك مما تمسُّ الحاجةُ إلى تعيينها فوضعوا لها
أعلاماً تشخصها ، ليحصل الإخبار بمعينٍ ، أو عن معينٍ ، فهذا هو الذى
قصدَ الناظمُ - رحمه الله - بتكثير الأمثلة وتنويعها ، وعادته أن يأتى
بالأمثلة فيستغنى بإشارتها عن تقرير المسائل والضوابط ، قصداً (١)
للاختصار ، وعبارته فى " التسهيل " عن هذا المعنى هى قوله (٢) :
ومُسَمَّياتُ الأعلام أولو العلم ، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات .

* * *

ثم أخذ فى تقسيم العلم بعد تعريفه فقال :

وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا
وَلَوْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدَيْنِ فَأَصْفٌ حَتَّمًا وَلَا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ
فَقَسَّمَهُ قِسْمَيْنِ :

أحدهما : بحسب دلالة فى أصل وضعه علماً على مُسماهُ .

والثانى : بحسب المقاصد الطارئة على ذلك القصد الأول ، من
جهة اللفظ ودلالته على معنى سابق . فأمَّا التقسيم الأول فهو الذى
شرع الآن فى تقريره ، فذكر أن العلم ينقسم ثلاثة أقسام .

اسمٌ غيرُ كنيةٍ ولا لَقَبٍ ، وهو الذى عبَّر عنه بقوله : (واسمًا أتى)
يعنى ليس بكُنيةٍ ولا لَقَبٍ ، وإلا فالكنية واللقب اسمان علمان أيضاً فإنما

(١) ساقط من (١) .

(٢) التسهيل : ٣١ .

أرادَ الاسمَ الخاصَّ بالمُسَمَّى الذى لَيْسَ بِكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، فهو فى قُوَّةِ الاسمِ المعدول فى اصطلاحِ أهلِ المنطقِ ، واسمٌ هو كُنْيَةٌ ، والكُنْيَةُ هى ما أُضِيفَ إليه الأب أو الأم ، فما أُضِيفَ إليه الأب منها هى الكُنْيَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالذُّكُورِ ، وما أُضِيفَ إليه الأم هى الْمُخْتَصَّةُ بِالْإِنَاثِ ، واسمٌ هو لَقَبٌ وَاللَّقَبُ : ما غَلَبَ على المُسَمَّى حَتَّى اشْتَهَرَ به على جهةِ الرُّفْعَةِ أو الضُّعْفَةِ .

فالأولُ نحو : زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ وَقَيْسٌ وَجَعْفَرٌ وامرئُ الْقَيْسِ وَمَعْدَى كَرْبٍ وعبداللهُ وَيَرْقَى نَحْرُهُ .

والثَّانِى نحو أبى القاسمِ ، وأبى بكرٍ ، وأبى عمرو ، وأبى كَرْبٍ ، وأبى طالبٍ ، وأبى الحَسَنِ ، وأمُّ قَيْسٍ ، وأمُّ كلثومٍ ، وأمُّ العلا ، وأمُّ هانئٍ .

والثَّالِثُ نحو : عَتِيقٍ ، وسيبويه ، وذى اليَدَيْنِ ، وذى الشَّهَادَتَيْنِ وَوَدَشٍ ، وَقَالُونَ ، وَيَطَّةٌ ، وَقَفَّةٌ ، وَأَنْفُ النَّاقَةِ ، وَكُرْزٍ ، ثُمَّ إِنَّ النَّاطِمَ الْحَقَّ بهذا الْقِسْمِ الْآخِرِ حَكَمِينَ أَفْرَدَهُ بِهِمَا عَمَّا تَقْدَمُ :

أحدهما : تَأْخِيرُهُ إِنْ صَحِبَ غَيْرَهُ مِنْ اسْمٍ أَوْ كُنْيَةٍ ، وذلك قَوْلُهُ : (وَأَخْرَجْنَا ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا) فـ "ذَا" : إِنْشَارَةٌ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ وَهُوَ اللَّقَبُ (وَسِوَاهُ) هُمَا الْقِسْمَانِ الْأَوَّلَانِ ، فَارَادَ أَنْ اللَّقَبَ إِذَا لَمْ يَصْحَبْ اسْمًا غَيْرَهُ فَلَا كَلَامَ فِيهِ وَلَا نَظَرَ ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ سَكَتَ عَنِ النَّصِّ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا دَلَّ عَلَى وُجُودِهِ ثَانٍ فِي قَوْلِهِ : (سِوَاهُ صَحْبًا) يَعْنِى فَإِنْ لَمْ يَصْحَبْ فَلَا إِشْكَالَ فَتَقُولُ : جَاعَنِي بَطَّةٌ وَقَفَّةٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ ، فَإِنْ صَحِبَ غَيْرَهُ مِنْ اسْمٍ أَوْ كُنْيَةٍ فَحُكْمُهُ أَنْ تُوَخَّرَهُ عَنِ ذَلِكَ الْاسْمِ أَوْ عَنِ تِلْكَ الْكُنْيَةِ ، فَتَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ بَطَّةٌ ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ كُرْزٌ ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْفَ النَّاقَةِ ، وَلَا تَقُولُ : هَذَا قَفَّةٌ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَا هَذَا بَطَّةٌ زَيْدٌ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّقَبَ

فى الغالب منقولٌ من اسم آخر نكرة كبطة وقفة ، كما أن الغالب فى
الأعلام النقل / كفضل وأسد وزيد وعمرو ، فلو قدم اللقب لذهب الوهم / ١٥٤
إلى أنه الاسم العلم لذلك الشخص الاصلى له ، فلما أخر أمن ذلك
اللبس ، وارتفع المحذور ، فلم يعدل عنه .

والثانى : من الحكمين إضافة العلم إليه ، أو إتباعه إيّاه ، وذلك
قوله : (وإن يكونا مفردين فأضف حتماً ...) إلى آخره ضمير "
يكونا " عائدٌ على اللقب ، وما صحبه من الاسم العلم الاصلى أو الكنية ،
وذلك أن الاسم مثلاً واللقب إذا اجتمعا على أربعة أقسام ، إذ لابد أن
يكونا معاً مفردين كسعيد كرز وزيد بطّة ، أو مضافين معاً نحو : عبدالله
أنف الناقة وامرؤ القيس وزن سبعة ، أو يكون الأول مفرداً بون الثانى
نحو : سعيد وزن سبعة ، وزيد أنف الناقة أو بالعكس نحو : عبدالله قفة ،
وامرؤ القيس بطّة ، فاما الاول فإن حكمه الإضافة ، أعنى إضافة الاسم
إلى اللقب وذلك قوله : (إن يكونا مفردين فأضف حتماً) أى : صيرهما
مضافاً ومضافاً إليه ، وذلك إنما يتصور بأن يضاف الاول إلى الثانى ،
فتقول : هذا سعيد كرز ، وزيد بطّة ، وعثمان ورش ، وعيسى قالون ،
ولايجوز هنا الإتيان حيث حتم الحكم بالإضافة ، والحثم هو اللّزم
الواجب إذا قلت : أمر حتم ، وأصله المصدر ، وهو فى كلام الناظم مصدر
فى موضع الحال من فاعل (أضف) ، أى : حاتماً بذلك وقاضياً به ، أو من
قوله : (أضف) على حد قولهم : ضربته شديداً ، أى : إضافة ذات
حتم ، فإذا لايجوز أن تقول هذا سعيد كرز على الإتيان ولا ما أشبه

ذلك ، ويكون قول أبى القاسم بن فيره الشاطبي^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فى قصيدته^(٢) :

وَقَالُونَ عِيسَى ثَمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ

يجب فيه إضافة عثمان إلى ورشهم بناءً على ما قاله الناظم .

فإن قلت : وكيف يكون هذا ^(٣) ورش مضافاً ، فليسا إذاً بمفردين أعنى الاسم واللقب ؟

فالجواب : إن هذه مغالطة ، إذ لم يلقَّب بالمُضاف والمضاف إليه فيجب الإتيان ، وإنما إضافة ورش هنا كإضافة زيدٍ فى قوله^(٤) :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النِّقَا^(٥) رَأْسَ زَيْدِكُمْ

فليس الاسم إلا زيداً ، لا زيدكم ، فكذا اللقب هنا ورش لا ورشهم وعلى هذا يكون قول ابن مالك هنا : (وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ) معناه : فى أصل الوضع

(١) الشاطبي : (٥٢٨ - ٥٩٠ هـ)

القاسم بن فيره - بكسر الفاء وسكون التحتية وتشديد الزاء المضمومة - بن خلف بن أحمد الرعيني أبو محمد المقرئ المفسر أخباره فى نكت الهميان : ٢٢٨ ، ومعجم الأدباء : ٢٠١/٤ ، شذرات الذهب : ٢٠١/٤ .

(٢) هى القصيدة المشهورة فى القراءات بنسبتها إليه : الشاطبية وتسمى " حرز الأمانى ووجه التهانى " اهتم بشرحها كثير من الطماء منهم علم الدين السخاوى ورشيد الدين الهمداني ، وعلم الدين الورقى الأندلسي ، وأبو شامة المقدسى وشطة الموصلى وابن القاصح وغيرهم كثيره .

والبيت بتامة كما ورد فى الشاطبية : شرح الشطة : ٢١ ، وابن القاصح : ٩

وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم بصحبته المجد الرفيع تائلاً

(٣) فى (١) ورش بدون واو .

(٤) تامة :

بإبيض ماضى الشفرتين يمانى

البيت لرجل من طيبر خبره فى الكامل للمبرد : ١٥٨/٣ ، رواه مع بيت آخر مع اختلاف فى اللفظ ، وهو فى المفصل : ١٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٤٤/٨ ، وخزانة الأدب : ٣٢٧/٨ ، ٢٥٢/٣ ، ١٦١/٢ .

(٥) فى (الأصل) اللقا .

لا مطلقاً إلا أن عليه فيه دركاً يذكر إثر هذا بحولِ الله ، فقد حصل أن قولَ الشَّاطِئِي : " ثُمَّ عُمَانُ وَرَشُهُمْ " يجبُ فيه الإضافة بمقتضى قول الناظم هذا ، كما إن قوله : " وقالون عيسى " من الضرورات حيث قدم اللقب على الاسم ، والأصل التأخير بمقتضى قول الناظم : " وأخرن ذا " .

وأما الأقسام الثلاثة الباقية فحكمها واحد ، وهو الإتيان الذى نصُّ عليه بقوله : (وإلا أتبع الذى رَدِفَ) فقوله : " وإن لا " حذف فيه فعل الشرط وأبقى حرفه ^(١) والجواب للعلم بما حذف ، إذ هو جائزٌ حسب ما يذكره فى بابهِ ، وتقديره : وإلا يكونا مفردين فأتبع الذى رَدِفَ ، أى : اجعل الذى رَدِفَ تابعاً للأول ، وهذا الإتيان يكون إما على البدل وإما على عطفِ البيان نحو : مررتُ بعبدِ الله بطة ، وهذا زيدٌ أنفُ الناقة ، وهذا عبدُ الله وزنٌ سبعة ، و " ردف " معناه تبع فكأنه قال : وإلا أتبع الذى تبع ، لكن الإتيان الأول اصطلاحى والثانى لغوى ، فالمعنى : اجعل اللفظ الثانى الذى تبع الأول ، أى : تلاه وهو اللقب تابعاً من التوابع ^(٢) الخمسة بدلاً أو عطفَ بيانٍ ، ووجه انحتم الإضافة فى المفردين وامتناعها فى غيرهما أن أصلَ التسمية فى كلامهم أن يكون للرجل اسمان : أحدهما : مضافٌ والآخر مفردٌ أو مضافٌ ، فإنهم يسمون ويكنون ، والكنية مضافة / لا غير ، و الاسم قد يكون مضافاً / ١٥٥ نحو : عبد الله ، وقد يكون مفرداً كزيد ، وإذا كان أحدهما مضافاً تبع الثانى ما قبله عطفًا أو بدلاً نحو : زيد أبو عبد الله وأبو عبد الله زيدٌ . وكذلك إذا كانا مضافين نحو : عبد الله أبو بكر ، على هذا كلامهم ،

(١) فى (١) حرف .

(٢) ساقط من (١) .

فليس من أصل تسميتهم أن يكون للرجل اسمان مفردان يتبع أحدهما الآخر بدلاً أو عطفًا ، فعلى هذا الأصل أجروا الألقاب ، فإذا اتفق أن يكون الاسم واللقب مفردين رتوهما إلى أصلهم فى التسمية ، فأضافوا الأول إلى الثانى ، حتى يصير اللقب مع الاسم جاريًا على أصلهم المعهود فى التسمية ، وهذا تعليلُ سيبويه ^(١) ما تقدم من الحكم إلا أن الناظم يردُّ عليه فى تقرير هذا الحكم سؤالان :

أحدهما : أن جعله الإضافة لازمةً فى المفردين مُشكلٌ ، مع ما نصَّ عليه فى " التسهيل " ^(٢) من إجازته فى المسألة ثلاثة أوجه :

أحدهما : الإضافة كما ذكر .

والآخر : الإتياع على أن يكون الثانى عطفَ بيانٍ .

والثالث : الإتياع على البدلية كالأقسام الأخر المذكورة فى قوله : (وإلا أتبع الذى ردف) بل يجوزُ أيضاً زيادةً على ما ^(٣) ذكر القطع ، إما إلى الرفع بإضمار مبتدأ ، وإما إلى النصب بإضمار فعلٍ ، كما يجوز ذلك فيما إذا لم يكونا مفردين وعند ذلك تقولُ : كان ينبغى له أيضاً أن ينبَّه على القطع فيما سوى المفردين .

فإن قوله : (وإلا أتبع) يظهر منه لزوم الإتياع وليس كذلك ، وقد ذكرَ ذلك كله فى " شرح التسهيل " فإذا لا فرق بين القسم الأول وغيره إلا فى جواز الإضافة فيه وامتناعها فى غيره . قال فى " الشرح " ^(٤) المفردان يشتركان

(١) الكتاب : ٤٩/٢ .

(٢) التسهيل : ٣٠ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) شرح التسهيل : ١٩٣/١ .

مع غيرهما فى الإِتباع والقطع ، وينفردان بالإضافة ، لأنهما على خلافِ الأصلِ ، لأنَّ الاسمَ واللقبَ مدلولهما واحدٌ ، فيلزمُ من إضافةِ أحدهما إلى الآخرِ إضافةُ الشئِ إلى نفسه ، فيحتاج إلى تأويلِ الأولِ بالمُسمى والثانى بالاسم ، ليكون تقدير قول القائل : جاء سعيدُ كرزٍ ، جاء مُسمى هذا اللقبِ ، فيتخلصُ من إضافةِ الشئِ إلى نفسه ، والإِتباع والقطع لا يُحوجان إلى تأويل ، ولا يوقعان فى مخالفةِ أصلٍ ، قال : فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما . يعنى فى المفردين ، ^(١) إذ لم يذكر فيهما غيرَ الإضافة ، ما قال وهو يقتضى إجازة غيرِ فى المفردين ^(٢) ، كما ترى وأنه مذهبُ سيبويه ، فاقْتَصَرَهُ على الإضافة فيهما فيه ما ترى .

والسؤالُ الثانى : أن إطلاقه القولَ بامتناعِ الإضافةِ فى ثلاثةِ الأقسامِ مشكلاً وإنما يصحُّ له ذلك فيما إذا كان الاسمُ مضافاً سواءً أكان اللقبُ مفرداً أم لا ، إذ لا يصحُّ أن يُضاف إلى ما بعده ، لوقوعِ المضافِ إليه موقعِ تنوينه ، كما لا تصحُّ الإضافةُ إلى اثنى عشر فى قولك : هذه اثنا عشرى لوقوعِ عشر موضع النون ، فكأنها موجودةٌ كذلك هنا ، وأما إذا كان الاسمُ مفرداً ففيه تفصيلٌ ، فلا يخلو أن يكونَ إضافةُ اللقبِ بحكم الأصلِ ، كوزنِ سبعةِ وأنف الناقة ، أو لا ، فإن كانت كذلك فالحكم ما ذكر ، وإن لم تكن كذلك فالإضافةُ غيرُ مُمتنعةٍ ، بل لا يجوز غيرها على مذهبه ، لأنَّ الإضافةَ فى حكم العَدَمِ إذ ذاك ، كزيدٍ فى قولك : زيدُ بنى تميم ، وكُرزٍ إذا قلتَ كرزُ ^(٣) بنى فلان ، إذ تعرض الإضافةُ للعلم كما قال ^(٣) :

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) تقدم ذكره . ص ٣٦٠

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النُّقَا (١) رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ

وعلى هذا جاء قول ابن فيره / : " ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشَهُمْ " ، وإذا / ١٥٦
ثَبَّتَ هذا كان إطلاقه في كلا النوعين مُشْكَلًا ، لا يُقَالُ إن الإضافة إنما
أراد بها الإضافة الأصلية ، وهي التي كانت في أصل وضع اللَّقَبِ كوزن
سَبْعَةٍ ، فإن التلقب أولاً لم يكن بوزن وحده ، ثم أُضِيفَ بعد
استقرار اللَّقَبِ إلى سبعة ، بل كان التلقب بالجميع ، بخلاف
ورَشِهِمْ ، فإنَّ الْمُلقَّبَ به ورشٌ بون هم (٢) ، ثم أُضِيفَ إلى الضمير بعد
ذلك ، فكانَ الإضافة لم تكن فخرج إذاً عن انحتام الإتيان ، مثل :
عثمان ورشهم ، إلى انحتام الإضافة إذ ليس بمضاف في الحقيقة ، ولا
يبقى على هذا إشكال ، لأننا نقول : هذا الاعتذار إن كان ينهض في
نحو : عثمان ورشهم ، فلا ينهض فيما إذا كانت هذه الإضافة لاحقة
للإسم بون الكنية ، كما إذا قلت : زيدهم قفَّةً ، فإن إضافة زيد إلى قفَّة
لا يصح لوجود إضافة أخرى ، وإن كانت في حكم العدم ، إذ لا
يجتمع في لفظ واحد إضافتان ، فإن كان الناظم أراد الإضافة بحكم
الأصل ، اقتضى أن يضيف قفَّةً إلى زيدهم ، وذلك غير صحيح ولا جائز
باتفاق ، وإن كان أراد مجرد الإضافة دخل عليه أن مثل عثمان ورشهم لا
يضاف فيه الاسم إلى اللقب وفيه ما قد رأيت .

والجواب عن الأول : أن الناظم أتبع في ذلك غيره من النحويين ،
فقد تكلم سيبويه على المسألة فلم يتكلم فيها على غير الإضافة ، وهذا
وإن لم يكن فيه دليل منصوص على منع غيره ، فقد يدل على ذلك

(١) في كل النسخ النُّقَا والصواب ما أثبتته .

(٢) في (١) درهم .

تعليله ، وقد ذكرته قبل ، حيث ذكر أن ترك الإضافة والإتباع ليس من أصل تسميتهم ، فهذا كالتص في منع غير الإضافة ، وقد صرح به المبرد في " المختضب " (١) فقال : إذا لُقبَ مفرداً بمفرد أضفته إليه لا يجوز غير ذلك ، وكذلك الزمخشري في " المفصل " (٢) اقتصر على الإضافة كسيبويه ، ولم أر من شراح الكتاب من حكى غير ما حكاه سيبويه ، فإذا ما تأول المؤلف على سيبويه لا يثبت فالحاصل أن الناظم هنا متبع للإمام والنحويين ، وقد نقل ابنه في الشرح (٣) أن جواز الإتباع والقطع مذهب الكوفيين ، فإن كان كما قال فهو الذي اتبع في " التسهيل " (٤) وأما اقتصاره في غير المفردين على الإتباع دون القطع فلا إخلال فيه ، لإمكان أن يكون ترك ذلك لموضع هو أخص بذكر ذلك من هذا الموضع ، وهي أبواب التوابع .

والجواب عن الثاني أن نقول : إنما قصد هنا بالذكر ما كانت فيه الإضافة بحق الأصل ، كالمثل المتقدمة ، وأما نحو : عثمان ورشهم ، فلم يتعرض له وإن كان حكمهما حكم المفردين . والله أعلم .

وها هنا مسألة تتعلق بالنظم وهي أن ما كان من مفردات الألقاب بالالف واللام نحو : الصديق ، والفاروق ، والمهدي ، والرشيدي ، والزبيرقان فإن ظاهر الناظم أن حكمها حكم غيرها مما ليستا فيه ، فيلزمهما الإضافة كما تقدم ، كما تلزم نحو : قفة ويطء .

(١) المختضب : ١٦/٤ .

(٢) الفصل : ٩ ، شرح الفصل لابن يعيش : ٣٣ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم : ٢٨ قال بعد ما أورد رأى الكوفيين : " وما قاله الكوفيين في ذلك لا يلباه القياس " .

(٤) التسهيل : ٣١ .

وهذا الحكم فيه نظرٌ ، وذلك أن بعضَ طلبةِ فاس ذَاكرنى فى المسألة وأخبرنى أن بعضَ من ينتحلُ إقراءَ العربيةِ هناك أجراها مجرى ما ليس فيه الألفُ واللامُ ، تعلُّقاً بمجرد كونها تسمى ألقاباً ، وربما وجدوا ذلك فى كلام بعض المتأخرين ، فزعمت أن الإضافة لا تجوزُ فيما فيه الألفُ واللامُ ، مستنداً إلى أن هذه الألقاب فى الأصلِ أوصافٌ / جاريةٌ على موصوفاتها ، لكنّها استعملت بالألفِ / ١٥٧ واللامُ وغلبت على بعضٍ من جرت عليه ، حتّى صارت مختصةً بالأعلام فهى - وإن سُميت ألقاباً- معتبرةٌ بأصلها من الوصفية وعدم الاختصاصِ ، والألفُ واللامُ تُحرزُ ذلك فيها ، فخالفت (١) بذلك قُفَّةً وبِطَّةً إذ لا محرز فيها لأصلِ فجرت مجرى زيدٍ وعمرو ، ثم وجدت لابن خروفٍ ما يشعرُ بما ذكرته ، مع التنبيه على عدم السماعِ بالإضافة فى هذه الأشياء ، قال : وإن لم يقولوا هارون الرشيد ولا محمد المهدي . بالإضافة ، دليلُ أنهما صفتان غلبت عليهما كالرحمن . قال : وأيضاً فإنهم لا يُسمون بما فيه الألف واللامُ ، وإنما هو فى كلامهم غالبٌ لا كالمُضاف . قال : فلمّا لم يُسموا بذلك لم يضيفوا العلم إليه ، وما قاله صحيحٌ فى القياس وعلى مقتضى السماع .

أمّا السماعُ : فإن العربَ لم يُسمعَ منها إضافةٌ مثل هذا مع كثرة استعماله على ألسنتهم للأمراءِ وغيرهم .

وأما قياسه : فلأنَّ اللُّقْبَ علمٌ من الأعلام ، وقَعَ على مُسمّاه وقوع زيدٍ وعمرو على مُسمّاه ، لكن مع التنبيه على معنى الرُّفعةِ أو الضَّعةِ ،

(١) فى (١) فخالفه .

كما نَبَّهوا على ذلك حين سَمَّوْا بالأوصافِ وغيرها . وأمَّا ما فيه الألفُ واللَّامُ فإنَّما يَجْرى مَجْرى العَلَمِ فى مَعْنَى الاختِصاصِ بالمُسَمَّى ، وهو فى غيرِ ذلك جارٍ مَجْرى أصله قبل الاختِصاصِ ، حتى كأنَّه اسمٌ نَكْرَةٌ عُرِفَ بالألفِ واللَّامِ ، بل الخَلِيلُ ^(١) يَجْعَلُ ما كان مِثْلَ النُّجْمِ والدُّبُرَانِ باقياً على أصله فى الحُكْمِ كأنَّه لم يَنْتَقِلْ إلى اختصاصٍ عليه ، ويؤيِّد ذلك أنَّك إذا سَمَّيتَ بالرجُلِ ونَحَوه ممَّا فيه الألفُ واللَّامُ كان عندَ سيبويه ^(١) على حُكمه قبلَ أن يُسَمَّى به فى اعتبارِ الألفِ واللَّامِ وأنَّه لا يُنادى من أَجلِهما ، وإن لم يَبْقَ لمعناهُما فى الأصلِ اعتبارٌ لكنَّهُما لا يَسْقُطانِ من أَجلِ التَّسميةِ ، فإذا كان كذلك فيما كان ^(٢) غالباً وعلميته مأخوذةً من اعتبارهما أولى أن يُعْتَبَرَا فى تعريفه ، فلا يَصِحُّ إلْغاءُ معناهما فى الأصلِ ، فيبْقَى إذاً معنى الوَصْفِيَّةِ ، فلا تَصِحُّ الإِضافةُ إلى الفاروقِ ونَحَوه إلا عند مَنْ يُجَوِّزُ إِضافةَ المَوْصُوفِ إلى صِفَتِهِ كَمَسْجِدِ الجامعِ وليس الكَلَامُ فيه ، فَنَبَّهْتُ بهذا أنْ عَمَرَ الفاروقِ وَأَشْبَاهَهُ لا تَصِحُّ فيه الإِضافةُ وإن سَمَّى لِقَباً ، ويبقى بعدُ النَّظَرُ فى الزُّبُرْقَانِ ونَحَوه ممَّا ليس بصفةٍ فى الأصلِ ، وفيه الألفُ واللَّامُ ، والحكم جريانه مَجْرى الصِّفَةِ ، من منع ^(٣) الإِضافةَ لِلْحَظِّ مَعْنَى الصِّفَةِ فيه ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لُقِّبَ حَصِينُ الزُّبُرْقَانِ لصفرةِ عمامته ، تَشْبِيهاً بِالزُّبُرْقَانِ وهو القَمَرُ لما فيه من الصِّفْرِ . وأصلُ الاشتِقاقِ مِنَ الزُّبُرْقَةِ وهى الصِّفْرَةُ ، وعلى هذا المَنْزَعِ يُجْرى ما كان من ذلك النُّحْوِ ، ولا إِشْكالَ بعد ذلك فى المَسْأَلَةِ - إن شاء الله - إلا على إطلاقِ النَّاطِمِ حيثُ لم يُقَيَّدَ المُفْرَدِينَ بِكَوْنِ اللَّقَبِ مِنْهُمَا بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلامٍ ، وأيضاً فإنَّ هذا القَيْدَ كان يُلْزَمُهُ بالنَّسْبَةِ إلى الاسمِ الأوَّلِ ، فإنَّ الاسمَ العَلَمَ إذا

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) فى الأصل : معنى .

كان بالالف واللام لم تدخل فيه الإضافة ، دخلتا للمح الصفة أو لغير ذلك ، إلا أن هذا يُجاب عنه بأن فقد الف واللام من شرط الإضافة ، وليس هذا مما يذكر هنا ، وإنما يُعترض على الناظم باللقب ذي الف واللام / كالصديق والفاروق .

١٥٨/

وقد يمكن أن يُجاب عن ذلك بأن الف واللام لما كان ملحوظاً الأصل غير منسيه ووجد محرز ذلك وهو الف واللام لم يعتبر فيه طرأ الاختصاص فلم يستحكم فيه معنى اللقب ، بل بقي على أصله من الوصفية ، وإلى هذا المعنى أشار ابن خروف فيما تقدم : لأن اللقب في الحقيقة علم من الأعلام ، هذا ليس كذلك ، ويوضح أن هذا مراد الناظم أنه لم يذكر هذا النوع في باب العلم ، وإنما نكره في باب المعرفة بالأداة ، حيث قال :

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْقَلْبِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ
فَلَمْ يَعُدْهُ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمَحْضَةِ ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله .
فإذاً ليس بلقب على مذهبه ، وإذا لم (١) يكن لقباً حقيقة لم يجر مجرى الألقاب في وجوب الإضافة ، بل ولا في جوازها وهذا ظاهر ، وبالله التوفيق .

وفي لفظه من جهة العربية شيء في موضعين :

أحدهما : جعله "سوى" متصرفاً لأنه مفعولٌ صحب في قوله : (إن سواء صحباً) وسوى عند سيبويه لا يتصرف إلا في ضرورة نحو ما

(١) في (١) وإنما .

أَنشَدَهُ سِيَّيُوه (١) مِنْ قَوْلِ الْأَعْشَى (٢) :

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَا

لكنَّ النَّاطِمَ جَرَى عَلَى مَذْهَبِهِ فِيهَا مِنْ جَوَازِ تَصَرُّفِهَا حَسَبِمَا نَصُّ عَلَيْهِ
فِي "بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ" فَلَا دَرَكَ عَلَيْهِ هُنَا فِي اسْتِعْمَالِهَا مُتَصَرِّفَةً مِنْ وَجْهَيْنِ .

وَالثَّانِي : حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَفَعُلَ الْجَوَابُ فَعْلُ أَمْرٍ ، وَذَلِكَ
قَوْلُهُ : (وَإِلَّا أَتَّبِعِ الَّذِي رَدِفَ) فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ : وَإِلَّا فَاتَّبِعِ الَّذِي
رَدِفَ ، إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِنْ أَكْرَمَكَ زَيْدٌ أَكْرَمَهُ ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، وَنَحْوِهِ
مِنَ الْمُخْتَصِّصِ بِالشَّعْرِ قَوْلُهُ (٣) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

فَالنَّاطِمُ حَذَفَ الْفَاءَ لِلضَّرُورَةِ .

* * *

ثُمَّ أَخَذَ فِي التَّقْسِيمِ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَيْنِ (٤) فَقَالَ :

(١) الْكِتَابُ : ١٣/١ ، ٢٠٢ ، وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ لَابِنُ السِّيْرَافِي : ١٣٧/١ .

(٢) دِيْوَانُ الْأَعْشَى : ٦٦ (الصَّبِيحُ الْمُنِيرُ) وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

تَجَانَفَ عَنْ جِوِ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَا

وَالْمَعْنَى بِهَذَا الْبَيْتِ هُوَ هُوَذَةُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ ، زَعِيمُ بَنِي حَنْظَلَةَ سَيِّدٌ مِنْ سَادَاتِ الْعَرَبِ وَخُطْبَائِهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَخْبَارُهُ فِي الْكَامِلِ : ١٦٥/١ ، ١٦٦ ، وَالرُّوْضُ الْأَنْفُ : ٢٥٣/٢ ، وَالْبَيْتُ فِي
الْمُقْتَضَبِ : ٣٤٩/٤ ، وَالْكَامِلُ : ١٠/٤ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ،
وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لَابِنُ يَعِيشُ : ٤٤/٢ ، ٨٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٩/٢ .

(٣) قَائِلُهُ هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ الْأَتَمَّارِيُّ دِيْوَانُهُ : ٦٦ ، وَبِمَا نَسَبَ إِلَى حَسَّانَ كَمَا فِي
الْكِتَابِ : ٤٣٥/١ ، وَدِيْوَانُهُ : ٥١٦ ، وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَمَا فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ
الْكِتَابِ لَابِنُ السِّيْرَافِي : ١٠٩/٢ ، وَدِيْوَانُ كَعْبٍ : ٢٨٨ ، وَقَدْ رَدَّدَ الشَّاهِدُ فِي الْمُقْتَضَبِ :
٧٢/٢ ، وَمَجَالِسُ الطُّمَاءِ : ٣٤٢ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٨/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ١٩٣/١ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ
لَابِنُ يَعِيشُ : ٩٠ / ٢ ، ٢ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ : ٦٤٤/٣ ، ٦٥٥ ، ٤٥٧ / ٤ .

(٤) فِي (١) التَّقْسِيمَيْنِ .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَقَوْلِ رَاسِدٍ وَذُو أَرْتَجَالٍ كَسَعَادٍ وَأَدَدٍ
وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكْبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَهٍ تَمَّ أَغْرِيَا
وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ^(١) ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبَى قَحَافَةٍ

فَقَسَمَ الْعِلْمَ بِحَسَبِ اللَّفْظِ وَدَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ إِلَى
أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مُفْرَدٌ ، وَجُمْلَةٌ ، وَمَرْكَبٌ تَرْكِيبٌ مَزْجٌ وَخَلْطٌ ، وَذُو إِضَافَةٍ .
فَأَمَّا الْمُفْرَدُ فَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : (فَمِنْهُ مَنْقُولٌ ... وَذُو أَرْتَجَالٍ)
أَيُّ فَمِنْهُ مُفْرَدٌ صِفَتُهُ كَذَا وَكَذَا ، وَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ بَعْدَ (وَجُمْلَةٌ) وَكَذَا
وَكَذَا وَجَعَلَ الْمُفْرَدَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَنْقُولاً ، وَالْمَنْقُولُ مَا لَهُ أَصْلٌ فِي النُّكَرَاتِ
مُسْتَعْمَلٌ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الشَّخْصُ ، فَتَصْيِيرُهُ عِلْماً عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ بَعْدَ
أَنْ كَانَ مَوْضُوعاً لِيَدُلَّ عَلَى مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى الْجِنْسِيَّةِ ، هُوَ النُّقْلُ الَّذِي
لَأَجْلِهِ سُمِّيَ مَنْقُولاً ، كَأَنَّهُ نَقَلَ عَنْ مَوْضِعِهِ فِي الْأَصْلِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَأَتَى لَهُ
بِمِثَالَيْنِ دَالَيْنِ عَلَى مَعْنَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : " فَضْلٌ " وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ مَصْدَرِ قَوْلِكَ : فَضَّلَ الرَّجُلُ
يَفْضُلُ فَضْلاً فَهُوَ فَاضِلٌ .

وَالثَّانِي : أَسَدٌ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ / اسْمِ جِنْسِ الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ ، / ١٥٩
وَنَبِهَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ النُّقْلَ فِي الْأَعْلَامِ يَكُونُ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَعْنَى كَالْمِثَالِ
الْأَوَّلِ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ بِمُقْتَضَى التَّشْبِيهِ كُلُّ مَا كَانَ نَحْوَهُ مِثْلُ : أَوْسٌ ، إِذَا
قُلْنَا : إِنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ الْعَطِيَّةِ ، وَزَيْدٌ الْمَنْقُولُ مِنْ زَادَ يَزِيدُ ، أَوْ عَمَرُو إِذَا
أُرِدَتْ نَقْلُهُ مِنَ الْعَمَرِ بِمَعْنَى الْحَيَاةِ ، وَيَدْخُلُ أَيْضاً تَحْتَهُ الْمَنْقُولُ مِنْ

(١) فِي (١) فِي الْكَلَامِ .

الفعل الماضي نحو : بَذَرَ وَشَمَّرَ ، والمضارع نحو : يَزِيدُ ، وَيَشْكُرُ ، وَتَغْلِبُ ،
والأمر نحو : اِصْنَمْتَ ، وما أشبه ذلك .

وقد يكون النُّقْلُ من أسماء الأعيان كالمثال الثاني ، وما كان مثله من
نحو : بَكَرَ وَجَبَلَ وَعَمَرُوا ، إن جعلته واحد عُمُورِ الإنسان أو الفرط ، وكذلك
فِهْرٌ ، وَكَلْبٌ ، وَحَجَرٌ ، وَنَمِرٌ ، وَيَشْمَلُ أيضاً المَنْقُولَ من الصفات كحارثٍ
وعباسٍ ، وخالدٍ ، وعامرٍ ، وعائشة وما أشبه ذلك .

والضَّرْبُ الثاني : أن يكون المفرد مرتجلاً ، وهو ثَوِ الارتجال في
كلامه ، ومعناه ما ليس له أصلٌ في النُّكْرَاتِ ، ولا استعمل قبل العلمية
لغيرها ، كأنه ابتدئَ الآن من غير تقدم فيه من قولهم : ارتجَلْتُ الخُطْبَةَ
والشَّعْرَ ، والمرتجل في كلام سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي . قالوا : ولم
يأتِ من ذلك إِلَّا فُقْعَسَ وهو أبو قَبِيلَةٍ من بني أُسْدٍ ^(١) ، وهو فقْعَس بن
طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أُسْدٍ ، فلم يستعملوا مادة
ف ق ع س في غير هذا الموضع .

والثاني : ما استعملت مادته ، لكن لم تُستعمل تلك الصيغة ^(٢)
بخصوصها في غير العلمية وهذا الثاني هو الكثير وإليه أشار الناظم بمثاليه
معاً وهما " سَعَادُ " و " أَدَدُ " لكن أحدهما لمذكَّرٌ ، والآخر لمؤنَّثٌ . أما سَعَادُ
وهو اسمُ امرأةٍ ، فإنه لم يُستعمل بنيته في النُّكْرَاتِ ، واستعملت مادة
« س ع د » في السَّعْدِ ، والسَّاعِدِ ، والسَّعْدَانِ ، وغير ذلك .

(١) جمهرة أنساب العرب : ١٩٥ والاشتقاق : ١٨٠ .

(٢) في (١) الصفة .

وأما "أد" وهو اسمٌ لأبى قَبيلةٍ من اليَمَنِ^(١) ، وهو أد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حَمِير ، وذكر سيبويه^(٢) أنه من " الود " من مادة «ود د»، فأصلُ همزته الواوُ ، وهذه مستعملةٌ فى الودُ ، والوُدُ وغيرهما ، ويدخل تحت المثالين أمثالهما نحو : حَمَدان وعِمْران وغطَفان وعَمْر وقَتْم^(٣) وزُفَر وزُحَل وكذلك حَيوة ومَكْوِزة وتَهَلل ومَحَبَب ويأجج وأشباه ذلك .

وأما الجملةُ : وهو القسمُ الثانى من الأربعة فهو الذى قال فيه : (وَجُمْلَةٌ) وهو معطوفٌ على منقول ، أى : ومنه جُمْلَةٌ ، يريد ما أصله الجُمْلَة وهى الكلامُ المُستقلُّ ، ويلزم من ذلك أن يكونَ العلمُ الذى أصله الجُمْلَة منقولاً كالمنقول فى المفردات فيقع بحسب الظاهر التداخلُ، لأن تقديرَ الكلامِ فمِنه مرتجلٌ ومنقولٌ^(٤) وهذا فاسدٌ . والعدر عنه قد تقدمت الإشارة إليه ، وهو أن الذى ذكر أولاً هو المفرد لا غيره ، فإنما معنى قوله : (فَمِنْهُ مَنقُولٌ) ، أى : منه مفردٌ منقولٌ ، ولو صرحَ بذلك لم يكن فى جعله قَسِماً للجُمْلَة إخلالٌ ، فحاصلُ الكلامِ ، فمِنه مفردٌ وهو ينقسم إلى منقولٍ ومرتجلٍ ، ومنه جُمْلَة ، والجُمْلَة لا تكون إلا منقولةً وهذا / كلامٌ صَحِيحٌ ، وأيضاً فإنَّ المنقولَ عبارةً اصطلاحيةً إنما يُطلقها / ١٦٠ أربابُ الصُّنْاعة على المفردِ لا على المُضاف ، ولا المُركب تركيبَ إسنادٍ أو مزجٍ ، ولذلك لما تكلم ابنُ جُنَى^(٥) فى " المُبْهَجِ " ^(٥) على

(١) جمهرة أنساب العرب : ٢٩٧ الإكليل : ٢/١٠ .

(٢) الكتاب : ١٢٨/٢ .

(٣) فى (١) زفر وقثم .

(٤) فى (١) منقول ومرتجل .

(٥-٥) ساقط من (١) والمبهج كتاب صغير فى اشتقاق أسماء شعراء الحماسة لأبى الفتح عثمان

بن جنى ، وهو مطبوع ، والنص من : ٦ .

الْمَنْقُولِ وَالْمَرْتَجِلِ وَأَقْسَامُهُمَا خَصَّ ذَلِكَ بِالْمُفْرَدِ ، ثُمَّ لَمَّا أَتَمَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِمَا أَتَى بِقِسْمِ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ وَالْجُمْلَةِ ، فَإِنَّمَا جَرَى النَّاظِمُ عَلَى اصْطِلَاحِهِمْ ، وَلَا مَشَاحَةَ فِي الاصْطِلَاحِ وَمِثَالُ الْجُمْلَةِ قَوْلُهُمْ : تَأْبُطَ شَرًّا وَهُوَ لَقَبُ ثَابِتِ بْنِ جَابِرٍ الْفَهْمِيُّ^(١) ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وَذَرَى حَبًّا ، أَنْشَدَ سَيِّبُوهُ^(٢) لِلطُّهَوِيِّ :

إِنْ لَهَا مُرْكَنًا إِرْزَبًا كَأَنَّهُ جَبَّهَةٌ ذَرَى حَبًّا
وَقَالَ أَبُو نُؤَيْبٍ^(٣) :

عَلَى أَطْرَقًا بِأَلِيَّاتِ الْخِيَا مِثْلُ إِلَّا التَّمَامَ وَلَا الْعِصَى

(١) شاعر عداء من فتاك العرب في الجاهلية ومن مشاهير الصعاليك يغزو على رجليه وحده . قتل في بلاد هذيل ، أخبأه في الشعر والشعراء : ٣١٢ والخزانة : ٦٦/١ .

(٢) الكتاب : ٦٤/٢ ، والمقتضب : ٩/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/١ واللسان (حبيب) (رزب) .

(٣) البيت في شرح ديوان الهذليين للسكري : ١٠٠/١ ، وهي في إثبات المحصل : ٨ قال السكري : ويروي : " علا أطرقا " من الطور والأطرق جمع طريق وقال الأندلسي في شرح المفصل : ٢٢/١ : ذكر ابن جني في التمام وهو استدراك ما أدخل به السكري في صنعة ديوان الهذليين أنه يروي علا أطرقا على أنه فعل ماض وأطرقا جمع طريق . قال ثم الأندلسي : وعلى ما قاله ابن جني فلا شاهد فيه ، وهذا النص من كتاب " التمام " من الجزء المفقود من الكتاب . والبيت أيضا في شرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/١ ، ٣٠ ، وشرح الأشموني : ١٣٢/١ ، والعيني : ٣٩٧/١ ، وقد ضمنه ابن معطر في ألفيته فقال :

كأصمت وأطرقا في الشعر

انظر الغرة المخفية لابن الخباز : ٥٢ ، وشرح ابن القواس : ١٠٠ .

و " أطرقا " اسمَ بَلَدَةٍ ، وأنشَدَ ابنُ جُنَى وغيره (١) :
 نَبُتُ أَخْوَاليَ بَنِي يَزِيدُ ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ
 فـ " يَزِيدُ " فيه ضميرُ الفاعلِ .

وأما المركبُ تركيبَ المزجِ والخلطِ (٢) وهو القسمُ الثالثُ ، فهو الذي نصُّ عليه بقوله : (وَمَا بِمَزْجٍ رُكْبًا) ، وتركيبُ المزجِ هو أن تصيرَ الكَلِمَتَانِ كالكَلِمَةِ الواحدةِ ، حتى يقعَ الإعرابُ في آخرها ، فيصيرَ آخرُ الكلمةِ الأولى وسطًا في الحكمِ على خلافِ ذى الإضافة ، ومن هنا توصلَ الكلمتان في الخطِّ فتكتبَ رَامَهْرَمَزٌ وَيَعْلَبُكُ وَيَلَالَبَاذُ ، وشبه ذلك موصولاً كأنَّ الكلمتين امتزجتا فصارتا كلمةً واحدةً كهاءِ التائيتِ في نَبِقةٍ وكلمة ، بل جعل سيبويه (٣) الكلمتين بمنزلةٍ عِضْمُونٍ وَعَنْتَرِسٍ .

ثم ذكر أن هذا القسم على ضربين :

أحدهما : ما رُكِبَ من كلمتين ليست الثانيةُ منهما صوتاً نحو :
 مارسرجس ورامهرمز ، ومعدى كرب ، وحضرموت ، ويعلبك ، وهذا الضربُ

(١) أنشده ابن جنى في المبهج : ١٣ ، وانظر إيضاح المنهج : ١٢ .

وينسب إلى رؤبة ، ملحقات ديوانه : ١٧٢ ، وإثبات المحصل : ٥ ، وهو في مجالس شطب : ٢١٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ٢٨/١ وخزانة الأدب : ١٣٠/١ ، وقد ضمنه ابن معطر في ألفيته فقال :

كشّاب قرناها ونرئى حباً ومنه بيت قد نمته الأتبا
 نبئت أخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم قديد

شرح ألفية ابن معطر لابن الخباز : ٥٣ ، وشرحها لابن القواس : ١٠١ ، وأطرقا في معجم البلدان : ٢١٨/١ .

(٢) في (١) الخلاف .

(٣) الكتاب : ٤٩/٢ .

حكمه الإعراب ولا يبنى ، إذ ليس مجرد التركيب بموجب للبناء وهو مراد الناظم بقوله :

(ذَا إِنْ بَغْيَرِيَّهِ تَمْ أَغْرِبَا) و (ذَا) إشارة إلى أقرب مذكور وهو قسم المركب مزجاً ، يريد أنه إن كان قد تم بكلمة غير هذا اللفظ هو " وَيَّه " أى : ثانى اللفظين غير صوت أعرب ، فيقول : هذا معدى كرب ورأيت معدى كرب ،^(١) ومررت بمعدى كرب^(٢) ، ومفهوم هذا الشرط أنه إن تم بويه فلا يعرب ، وهو الضرب الثانى نحو : سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه . فهذا الضرب مبنى فتقول : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه ، وبنائه بناء الصوت لختمه بالصوت فعومل معاملته .

قال سيبويه^(٢) : وأما عمرويه فزعم يعنى الخليل أنه أعجمي وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية ، وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية ، قال : فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت : لأنهم قد رأوه قد جمع أمرين فحطوه درجة عن إسماعيل ونحوه ، وجعلوه بمنزلة غاقٍ متونة مكسورة فى كل موضع ، يعنى فى الرفع والجَرِّ والنَّصْبِ ، والتنوين إنما يكون إذا نُكِّرَ ، ولا ينون فى المعرفة ، ولم يحك سيبويه فى هذا الضرب غير البناء ، فجرى الناظم على مهيعه من التزام البناء ، وهى اللغة الشهيرة ، وفيه لغة أخرى قليلة ، وهى إعرابه إعراب ما لا ينصرف إلحاقاً له بالضرب الأول ، فتقول : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه .

فإن قيل : ففى أى أنواع الشبه الحرفى يدخل هذا البناء ؟

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٥٢/٢ ، ٥٣ .

فالجواب : أنه راجع إلى بناء الصوت / وسيأتى وجهُ بيانه مكملاً/ ١٦١
فى بابِ أسماءِ الأفعالِ والأصوات .

وأما نُو الإضافة - وهو القسم الرابع - فهو الذى عنى بقوله :
(وَشَاعَ فِى الْأَعْلَامِ نُوُ الْإِضَافَةِ) وَنُوُ الْإِضَافَةِ هو الاسمُ المركبُ من
المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ ، يعنى أَنَّ هذا النوعُ من الأعلامِ شاعَ ، وكَثُرَ
فى كلامِ العربِ واشتَهَرَ وهو على ضَرَبَيْنِ نَبِهَ عليهما المثالان :

أحدهما : ما ليس بكنيةٍ وهو المُشارُ إِلَيْهِ بعبدِ شمسٍ ، وهذا
الاسمُ سمى به العربُ كثيراً كعبدِ شمسٍ بن عبدِ منافٍ وغيره ،
ومثله عبدُ الْمُطَّلَبِ ، وعبدُ اللَّهِ ، وعبدُ مُنَافٍ ، وعبدُ الكعبةِ ، وامرؤُ القَيْسِ ،
وَأَنفُ النَّاقَةِ ، ووزنُ سَبْعَةٍ ، وأشباه ذلك .

والثانى : ما هو كنيةٍ وهو المُشارُ إِلَيْهِ بأبى قحافة ، وهو كنيةُ
والدِّ أبى بكرٍ الصِّدِّيقِ رضى الله عنه ، وهو عثمان بن عامر بن عمرو
بن كعب بن سعد بن تيم بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤى ، ومثله أبو بكرٍ ، وأبو
طَالِبٍ وأبو عمرو ، وأبو القَاسِمِ ، وأبو عَاصِمٍ ، ونحو ذلك ، ومنه ما أولُهُ
أَم كَذَا ، مِنْ كُنَى النِّسَاءِ نحو : أُم رومان ، وأُم كُلثوم ، وأُم العَلا . وقد تم
تفسيرُ كلامه ، ويتعلق بعد هذا بالفصل مسائل :

إحداها : أن العلمَ المنقولَ ثلاثةً أُضربَ : منقول من اسمٍ معنى
كفضلٍ ومنقول من اسمٍ عينٍ كأسدٍ ، ومنقول من صوتٍ كتسميتهم بعض

بنى هاشم بَيَّة^(١) وإنما بَيَّة صوتٌ كانت أمه تُرْقِصُهُ به وهو صَبِيٌّ ، وذلك قولها له :

لَأُنْكِحَنَّ بَيَّةً جَارِيَةً خَدْبَةً
مُكْرَمَةً مُحَبَّةً تَجِبُ أَهْلَ الْكَعْبَةِ

وقال الجوهري^(٢) : بَيَّة لَقَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالِى الْبَصْرَةِ وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ لَهُ الْفَرَزْدَقُ^(٣) :

وَبَايَعْتُ أَقْوَاماً وَفَيْتُ بِعَهْدِهِمْ وَبَيَّةٌ قَدْ بَايَعَتْهُ غَيْرَ نَادِمٍ

فهذا النوع من المنقول لم يُنَبَّه عليه النَّاظِمُ ، وكان من حَقِّه ذلك .^(٤)

والجواب : أن هذا غيرُ واردٍ على النَّاظِمِ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه عند ابن مالك ليس بمنقولٍ من الصوت ، وإنما هو منقول من قولهم للصبي قد تَبَيَّبَ فهو بَبٌّ ، والأُنثى بَبَّةٌ ، أى : سمنا فكأنه منقولٌ من الصِّفَةِ عنده ، لا من الصوت .

والثانى : أنه لو سلَّم أنه صوتٌ فى الأصل فهو فى المَنَقُولَاتِ قليلٌ حتى أنهم لا يَكَادُونَ يَجِدُونَهُ فى غيرِ بَيَّةٍ ، وهذا يَكْفَى فى عدم اعتباره له .

(١) هو لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القرشي ، وأمه هند بنت أبي سفيان أخت معاوية رضى الله عنه ، ولده ابن الزبير البصرة ، ولما قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عمان هارباً من الحجاج فتوفى فيها سنة ٨٤ هـ . وإنما لقب بَيَّةً لأنه كثيراً ما يتكلم بها فى طفولته كانه يخاطب أباه فلقب عليه . والذي قال الرجز هو أمه حين ترقصه . أخباره فى نسب قريش : ٢٠ ، والمحبر : ٢٥٧ . وهذا الرجز أورده مؤرخ السدوسي فى كتابه حذف من نسب قريش : ٢٤ ، والخصائص : ٢١٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/١ ، واللسان : (بيب) و (خدب) .

(٢) الصحاح : ٨٩/١ (بيب) .

(٣) البيت له فى شرح الشواهد للعيني : ٤٠٤/١ نقلاً عن الجوهري .

(٤) ساقط من (١) .

والثالث : أنه وإن سلم وجوده فهو داخلٌ تحت قوله : (وَمِنْهُ مَنقُولٌ) إذ لم يحصر المنقول في نوعين فقط ، وليس في كلامه ما يدلُّ على ذلك ، وإنما أتى بمثالين يدلّان على نوعين خاصةً ، فكلامه لا نقض فيه على كلِّ تقدير .

والثانية : أن إثباته المرتجل نصٌّ في أنه موجودٌ في كلام العرب على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد نفاه قومٌ وزعموا أن كلَّ اسمٍ علمٍ منقولٌ ، فما علمنا أصله فلا إشكال فيه وما لم نعلم أصله فهو على وجهين : إما أنه استعمل له أصلٌ لكن لم يبلغنا ، وإما أنه على تقدير النقل من أصلٍ لم ينطق به ، كما كان عباديد وشماطيط ومذاكير ، جموعاً لما لم ينطق به ، وإنما ذهبوا إلى هذا لأن الغالب في الأعلام النقل ، فما خفي أصله وجب حمله على الأكثر ، وقد يظهر هذا المذهب من كلام سيبويه حيث تكلم على الدبران والعيوق ونحوهما من الأسماء الغالبة فقال (١) : ١٦٢/ فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه ، (فإنما) (٢) ذلك لأننا جهلنا ما علم غيرنا ، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى . والإنصاف أن الخلاف في المسألة لفظيٌ فلا مشاحة في تسمية ما لم نعلم له أصلاً مرتجلاً ، إذ القائل بوجود المرتجل لا ينفى إمكان النقل فيه ، لكن سمي ما لم يبلغه أصله مرتجلاً اصطلاحاً ، فهو في المعنى موافقٌ للقائل بنفيه ، من حيث إمكان وجود أصله ، ولم يبلغنا ، ومن حيث أن ما بلغنا أصله فسمى منقولاً أكثر مما لم يبلغنا أصله ، فهذا يقول : نسميه منقولاً أيضاً اعتباراً بالأكثر ، وحملأ عليه ، والآخر يقول : نسميه مرتجلاً اعتباراً بعدم علمنا بأصله وهذا قريب .

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٢) في الأصول فإن والتصحيح من الكتاب .

والثالثة : أنه أطلق القولَ فى الجملة ولم يَقَيِّدها باسمية ولا فعلية والموجودُ فى كلام العربِ التسمية بالجملة^(١) الفعلية خاصة كما تقدم فى التمثيل ، فيحتمل أن يكون إطلاقه قياسياً ، لأنَّ التسمية بالجملة الاسمية سائغٌ ، فلو سميت بـ " زَيْدٌ قائمٌ " أو هذا أبوك ، وما أشبه ذلك لجرى مع بَرَقَ نَحْرُهُ ، وَذَرَى حَبًّا ، على طريق واحدٍ ، ويحتمل أن يكون إحالةً على ما سمع فكأنه يقول : قد سموا بالجملة ، فإليك البحث على أىِّ الجُمْلَتَيْنِ هى ، ولا محذور فى هذا .

والرابعة : أن قوله : (ذَا إِنْ بَغَيْرِ وَبِهِ تَمَّ أُعْرِبَا) فيه إطلاق القول بالإعراب فيشمل وجهين :

أحدهما : إضافة الأول إلى الثانى فيقال : هذا بعلُ بكٍّ ورَامَ هُرْمَزٍ كما يقال : هذا عبدُ الله وامرؤُ القَيْسِ . قال سيبويه^(٢) : وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُضَيِّفُ بَعْلُ إِلَى بَكٍّ ، كما اختلفوا فى رَامَ هُرْمَزٍ ، فَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ اسْمًا وَاحِدًا وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ رَامَ إِلَى هُرْمَزٍ ، وكذلك مَارَسَرَجَسَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

* مَارَسَرَجَسَ لَا قِتَالًا *

قال : وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فى بيت جرير^(٣) :

لَقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَارَسَرَجَسَ لَا قِتَالًا

يعنى بالإضافة ، وكذلك معدى كرب ، ومنهم من يُضَيِّفُ وَيَصْرِفُ كَرِبَ

(١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٤٩/٢ ، ٥٠ .

(٣) ديوان جرير : ٤١٤ ، من قصيدة قالها فى هجاء الأخطل .

والشاهد فى الكتاب : ٤٩/٢ ، ٥٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٨٢/٢ ، والمقتضب : ٢٣/٤ ،

وشرح الفصل لابن يعيش : ٦٥/١ .

ومنهم من يُضيف ولا يَصرف .

والوجهُ الثاني : وهو الأكثر أن يكونَ الإعرابُ في آخرِ العجزِ فقط كما حَكَى ذلك سيبويه في مَارسَرَجَسَ ، وكذلك حَكَى في معدى كَرَب فقال : ومنهم من يقول معدى كَرَب فيجعله اسماً واحداً ، فكل ما كان مركباً تركيب المَزَج وليس عجزه " ويَه " فحكمه الإعراب على أحدِ هذين الوجهين .

* * *

ثم استدرك التَّنبيه على علم الجنس وجعله آخرَ الفصلِ دلالةً على أنه على خلافِ الأصلِ في العلمية ، وعلى أنه لم يعتد عليه في التَّبويب أولاً فقال :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهَوَ عَمٌ

عرف هنا بمقصد آخر للعرب في وضع العلم ، وهو أن يكون المعنى به في التخاطب تخصيص الأجناس باسم مخصوص ، بحيث يكون كل فرد من أفراد ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم ، لما قصدوه من الإخبار عنه ، إذ لم تكن لهم عناية بالأفراد والإخبار عنها ، فيخصوا كل واحد من تلك الأفراد باسم يخصه ، فنذكر أن العرب وضعت لبعض الأجناس - وهي التي يعنيك ^(١) معرفة أسمائها ^(١) - أعلاماً تُجرى مجرى الأعلام المتقدمة في الحكم ، وعلى ذلك / نبه بقوله : (كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ / ١٦٣ لَفْظاً وَهَوَ عَمٌ) يعني أن هذا للعلم الموضوع للأجناس كالعلم الموضوع للأشخاص في الأحكام اللفظية . فيجرى عليه منها ما يُجرى على علم الأشخاص ، ويُجرى مجرى أسماء الأجناس في المعنى ، وذلك المراد بقوله : (وَهَوَ عَمٌ) يعني أنه قد عم في المعنى على حدٍّ عموم

(١-١) في (١) معرفتها أسماء .

أَسْمَاءِ الْأَجْناسِ ، إِذْ هِيَ لَا تَخْتَصُّ بِشَخْصٍ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ دُونَ آخَرٍ . أَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الْأَعْلَامِ فِي الْأَلْفِظِ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ فَيَتَبَيَّنُ بِأُمُورٍ مِنْهَا : عَدَمُ احْتِيَاجِهَا إِلَى مَا يُعْرِفُهَا ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى الْإِضَافَةِ ، إِلَّا عَلَى حَدِّ مَا يَفْتَقِرُ زَيْدٌ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :

عَلَا زَيْدٌ نَا يَوْمَ النَّقَا^(١) رَأْسَ زَيْدِكُمْ

وَلَا يَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ فَلَا تَقُولُ الْأَسَامَةُ وَلَا التُّعَالَةُ . قَالَ سَيِّبُوه^(٢) :
وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَرَسٍ ، وَأُمَّ حُبَيْنَ ، وَسَامَ أْبْرَصَ ، وَابْنَ مَطَرٍ مَعْرِفَةً أَنَّكَ لَا تُدْخِلُ فِي الَّذِي أَضْفَنَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : أَبُو الْجَخَادِبِ . قَالَ : وَهُوَ^(٣) قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو ، وَحَدَّثَنَا بِهِ يُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو .

وَمِنْهَا أَنَّهَا لَا تُوصَفُ بِالنُّكْرَةِ ، وَإِنَّمَا تُوصَفُ بِالمَعْرِفَةِ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَسَامَةِ الْمُفْتَرَسِ ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَسَامَةِ مُفْتَرَسٍ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِأَسَدٍ مُفْتَرَسٍ ، وَقَدْ جَاءَ مَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْوَصْفُ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : هَذَا ابْنُ عَرَسٍ مُقْبِلٌ ، فَحَمَلَهُ سَيِّبُوه عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : هَذَا زَيْدٌ مُقْبِلٌ ، فَمُقْبِلٌ خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ أَوْ بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةُ الْعَلَمِ كَمَا يُنَكِّرُ زَيْدٌ فِي قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا مِنَ الزُّيُودِ فَجَعَلُوا عَرَسًا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ ، كَمَا جَعَلُوا زَيْدًا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أَيْضًا .

وَمِنْهَا انْتِصَابُ الْحَالِ عَنْهَا كَثِيرًا ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : هَذَا تُعَالَةُ مُقْبِلًا وَهَذَا أَبُو^(٤) جَخَادِبٍ بَادِيًا وَنَحْوَ ذَلِكَ .

(١) فِي النُّسَخِ الْقَا .

(٢) الْكِتَابُ : ٢٦٥/١ .

(٣) زِيَادَةُ مِنَ الْكِتَابِ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

ومنها أن تقع مبتدأة بلا شرطٍ ، فتقول : أسامةٌ مقبلٌ ، كما تقول : زيدٌ مقبلٌ .

ومنها أنها لا يصرف منها ما زاد سبباً آخر على العلمية كأسامة وتعالى وابن قتره وحمار قبان .

قال سيبويه (١) : فأما ابن قتره وحمار قبان وما أشبههما فيدلك على معرفتهن ترك صرف ما أضفن إليه . وأما كونها في المعنى عامة كأسماء الأجناس فإنك إذا قلت : هذا أسامة ، فليس هذا الاسم مختصاً بذلك الشخص الذي أنت مُشيرٌ إليه دون غيره ، ولكن هو صالحٌ لكل ما كان من جنسه ، مما يُشار إليه ويُخبر عنه من الأسود ، كما كان الأسد صالحاً لكل ما كان من جنسه ، فقولك : هذا أسامة في معنى قولك : هذا الأسد إذا أرت به الجنس كزيد في الأشخاص إذا قلت : هذا زيد ، فإنه مرادفٌ لقولك : هذا الرجل إذا أحلت على مَعهودٍ مشخصٍ (٢) فإن قلت : كيف تقول هذا الأسد فتشير إلى واحدٍ بعينه وأنت تعنى الجنس ؟

فالجواب : أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس ، فإذا أُشير إليه أو أُخبر عنه فإنما يعنى به ذلك الفرد من حيث هو معروف الجنس ، معلوم الأشباه ، إذ لم يُقصد من حيث الإخبار ذلك الأسد بعينه ، حتى لو كان صاحب الخبر غيره لم يعتن بنقله مثلاً ، فإنك لو أردت ذلك لم تأت بلفظ أسامة البتة ، فقولك : أقبل الأسد أو أقبل الرجل يقال (٣) على وجهين :

(١) الكتاب : ٢٦٥/١ .

(٢) في (١) متشخص .

(٣) ساقط من (١) .

أحدهما : معهوداً ^(١) بينك وبين مخاطبك قد تقدّم ، لكما فيه بعينه
عهد لا فى / غيره من أفراد جنسه .

١٦٤/

والثانى : أن تريدَ معهودَ الجنسِ الذى أنتَ ^(٢) تعرفه من بين سائر
الأجناسِ لا أن تريدَ ذلك المُقبل بعينه ، وإنما قصدتَ هذا الذى تعرف
جنسه ، وهما مقصدان ، فالأولُ : علّمهُ إذا وُضِعَ علّمُ الشخصِ وهو
الموجود فى زيدٍ وعمرو ، والثانى : علّمهُ علّمُ الجنسِ الموجود فى أسامة
وتُعالة فلا يصحُّ لك أن تقولَ على الأولِ أقبلَ أسامة ، ولا على الثانى أقبلَ
زيد .

فإن قيل : فقد كان لهم أن يستغنوا بقولهم : أقبل الأسد ، عن
قولهم : أقبل أسامة إذا كان معناه معناه ؟

فالجوابُ : أن اسمَ الجنسِ قد يستعمل على غيرِ هذا الوجهِ فإنك
قد تقول : هذا الأسدُ ، وأنتَ تعنى كمالَ الأسدية فيه ، وقد تقوله وأنتَ
تريدُ الجنسَ ، فأرادوا أن يخلّصُوا ما أرادوا من المعنى باسمِ علمٍ
يخصّه كما أن الرجلَ لما كان يستعملُ على غيرِ معنى واحد ، خصّوا
أحدَ معانيه باسمِ علمٍ فقالوا : زيدٌ ، فالعلمُ الشخصى والجنسىُّ
فى هذا القصد على معنى واحدٍ ، فتدبّر هذا المعنى ، فإنه معنى كلامٍ
سببويه والنحويين ومُراد العربِ ، وهو الذى قصدَ الناظم بقوله : (كعلمِ
الأشخاصِ لفظاً وهوَ عَمَ) .

فإن قلتَ : هل العلمُ الجنسىُّ يرادف اسمَ الجنسِ النكرة أم لا ؟

فالجوابُ : أنه ليس بمرادفٍ لها من حيثِ هى واقعةٌ على واحدٍ
غيرِ معيّنٍ فى جنسه ، كما أن زيداً لا يرادف النكرة كذلك ، وإنما هو
مرادفٌ لاسمِ الجنسِ المَعْرِفِ باللّامِ الجنسيّةِ ، وهو الذى أشار إليه

(١) كذا فى الأصل ولعل المقصود : (أن تريدَ معهوداً) .

(٢) ساقط من (١) .

النَّاظِم بقوله (وَهَوَّعَ) أى : وَقَعَ عَلَماً على جُمْلَةِ الجنسِ ، بحيث يَصْدُق على كُلِّ فردٍ ، فإنْ ذَكَرَ أَحَدُ من النَحْوِيِّين أَنَّهُ مرادفٌ لِلنَّكَرَةِ فعلى لَحْظٍ معنى الجنسِ فيها ، لا على لَحْظٍ وَقوعِهَا على واحدٍ من أَفرادِ الجنسِ لا بَعِيْنه ، وهما مقصداً مُتَبَايِنَانِ سِيَّاتِي التَّنْبِيْهِ عليهما فى مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللّهُ ، وأيضاً فقد نَصَّ ابنُ خَرُوفٍ فى كتابه فى الرَّدِّ على أَبِي (١) المَعَالِي (٢) أَنَّ أَعْلَامَ الأَجْنَاسِ كَأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ بِاللَّامِ عامَّةً ، وَأَنَّهَا لاِستَغْرَاقِ الجنسِ أَصْلًا واستعمالاً . قال : ولا خِلَافَ فى هذا بَيْنَ النَحْوِيِّين أَجْمَعِينَ ، فقد ظَهَرَ إِذَا أَنَّ عِلْمَ الجنسِ مرادفٌ فى المَعْنَى لاسمِ الجنسِ المُعْرَفِ بِاللَّامِ العَهْدِيَّةِ فى الجنسِ ، كما أَنَّهُ لا فَرْقَ فى المَعْنَى بَيْنَ عِلْمِ الشَّخْصِ واسمِ الجنسِ المُعْرَفِ بِاللَّامِ العَهْدِيَّةِ فى الشَّخْصِ غَيْرَ أَنَّ اسمَ الجنسِ يَحْتَمِلُ من المَعَانِي معانِي أُخْرَى لا يَحْتَمِلُهَا العِلْمُ لِقُصْرِهِمْ إِيَّاهِ على أَحَدِهَا ، وَكُلُّ ما يُقالُ خِلَافَ هذا فلا تَعْرِفه العَرَبُ ، بل سَمِعْتُ شَيْخَنَا القَاضِي أبا القَاسِمِ الشَّرِيفِ - رَحِمَهُ اللّهُ - يَقُولُ : لا فَرْقَ بَيْنَ الأَسَدِ وأَسَامِهِ إِلا فى الأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ فَقَطْ ، وَأَمَّا فى المَعْنَى مثله من كُلِّ وَجْهٍ قال : وَكُلُّ ما يُقالُ خِلَافَ هذا فَهَذِيَّانُ . وقد خَالَفَ هذا التَّفْسِيرُ بَعْضَ مَنْ تَأَخَّرَ مِمَّنْ لَمْ يَطَّلِعْ على مَقاصِدِ العَرَبِ ، ولا فَهَمَ كَلَامَ الأَنَمَةِ فى تَقْرِيرِ مَعْنَاهُ ، فَذَكَرُوا لِلْعِلْمِ الجِنْسِيِّ سِوَى ما أَشارَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ تَفْسِيرِينَ :

(١) ساقط من (١) .

(٢) جملته تلميذه الرعيني في برنامجيه : ص ٨١ ردا على " البرهان " لأبي المعالي بينما جملته تلميذ

تلميذه ابن عبد الملك المراكشي في كتابه النيل والتكملة : ٣٢٠/٥ ردا على الارشاد والبرهان ، وفي المصادر الأخرى يذكر الرد على أبي المعالي دون تحديد .

وأبو المعالي : (٤١٩ - ٤٧٨ هـ)

هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الطائي السنبسى امام الحرمين الجوينى شافعى

المذهب ، أخباره فى : طبقات الشافعية للسبكي : ١٦٥/٥ ، والعقد الثمين : ٥٠٧/٥ ، وشذرات

الذهب : ٣٥٨/٣ .

أحدهما : ما نقله القرافي عن شيخه الخسروشاهي (١) بعد ما
 نبه على (عُسْر) (٢) المسألة فقال : وتحرير الفرق بين علم الجنس وعلم
 الشخص وعلم الجنس واسم الجنس هو من نقائس المباحث ومشكلات
 المطالب .

قال : وكان الخسروشاهي يقرره ولم أسمع من أحد / إلا منه ، ١٦٥/
 وكان يقول : ما في البلاد المصرية من يعرفه غيري . قال : وهو أن
 الوضع فرع التصور ، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع عليها
 فتلك الصورة الكائنة في ذهنه هي جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة
 الأسد ، فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في هذا الزمان ، ومثلها
 يقع في زمان آخر ، أو في ذهن شخص آخر ، والجميع مشترك في
 مطلق صورة الأسد ، فهذه الصورة جزئية من مطلق صورة الأسد ،
 فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها
 فهو اسم الجنس ، وهي من حيث عمومها وخصوصها تنطبق على كل
 أسد في العالم ، بسبب أنا إنما أخذناها في الذهن مجردة عن جميع
 الخصوصيات ، فتتطبق على الجميع ، فلا جرم يصدق لفظ الأسد وأسامة
 على جميع الأسود ، لوجود المشترك فيها كلها ، فيقع الفرق بين اسم
 الجنس وعلم الجنس بخصوص الصورة الذهنية ، والفرق بين علم الجنس

(١) الخسروشاهي : (٥٨٠ - ٦٢٥ هـ)

من تلاميذ فخر الدين الرازي واسمه عبد الحميد بن عيسى بن عمويه أبو محمد شمس
 الدين ، من علماء الكلام والأصول والفقه ، منسوب إلى خسروشاه من قرى تبريز ، أقام
 في بلاد الشام ومصر ، وتوفي بدمشق . أخبره في النجوم الزاهرة : ٢٢/٧ ، وشذرات
 الذهب : ٢٥٥/٥ .

(٢) في الأصل : غير .

وَعَلَّمَ الشَّخْصَ أَنَّ عِلْمَ الشَّخْصِ مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ بِقَيْدِ الشَّخْصِ الْخَارِجِي ،
وَعَلَّمَ الْجِنْسَ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ بِقَيْدِ الشَّخْصِ الذِّهْنِي . انْتَهَى كَلَامُهُ . وَقَدْ رَدُّ
النَّاسُ هَذَا الْمَذْهَبَ حَتَّى أُلْفَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ جُزْأً قَصْدَ فِيهِ الرَّدُّ عَلَيْهِ
وَإِحَالَةَ مَذْهَبِهِ لَكِنْ بِمَقْبُولٍ (١) وَسِوَاهُ ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ لِوُجُودِ رَدِّهِ .
وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّ أَهْلَ قُطْرِهِ لَا (٢) يَعْرِفُهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ سِوَاهُ شَاهِدٌ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ .

رَأَيْتُ مَنْقُولاً مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُقَرِّيٍّ - رَحِمَهُ
اللَّهُ - سَأَلَنِي يَعْنِي الْأُسْتَاذَ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمُهِيمَنِ الْحَضْرَمِيَّ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ
عِلْمِ الْجِنْسِ (٣) وَاسْمِ الْجِنْسِ فَقُلْتُ لَهُ : زَعَمَ الْخُسْرُوشَاهِي أَنَّهُ لَيْسَ بِالْإِدْيَارِ
الْمِصْرِيَّةِ مَنْ يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ ، وَأَنَا أَقُولُ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا عَالِمٌ إِلَّا وَهُوَ يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ ،
لَأَنَّهُ حَكَمَ لَفْظِي أَوْجِبَ تَقْدِيرَهُ الْمَحَافِظَةَ عَلَى ضَبْطِ الْقَوَانِينِ كَعَدْلِ عُمَرُ وَنَحْوِهِ
فَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ ، انْتَهَى نَصُّ شَيْخِنَا الْمُقَرِّيِّ وَاللَّهُ دَرُّهُ فِيهِ (٤) .

وَالْتَفْسِيرُ الثَّانِي : ذَكَرَهُ ذَلِكَ الْمُتَأَخِّرُ الرَّادِّ عَلَى الْخُسْرُوشَاهِي وَأَظْهَرَهُ
قَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مُرَادٌ سَيَبُويهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَلِذَلِكَ أَوْرَدَ نَصَّهُ فِي
الْمَقْصُودِ لِيَتَبَيَّنَ مَا فِيهِ أَوَّلاً (٤) فَقَدَّمَ أَوَّلاً مَقْدَمَةً فِي مَعْنَى الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ ثُمَّ
قَالَ : فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلَنَرْجِعْ إِلَى مَا قَصَدْنَا إِلَيْهِ فَنَقُولُ : إِنَّ لِلشَّيْءِ وَجُوداً
فِي الْأَعْيَانِ ، وَهُوَ حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِهِ ، وَوُجُوداً فِي الْأَذْهَانِ ، وَهُوَ صُورَتُهُ
الْمُجَرَّدَةُ وَمِثَالُهُ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ فَهُوَ جُزْئِيٌّ بِالذَّاتِ ،
كُلِّيٌّ بِالْعَرَضِ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الذُّهُنِ فَهُوَ كُلِّيٌّ بِالذَّاتِ جُزْئِيٌّ

(١) فِي مَقْبُولٍ .

(٢) فِي (١) وَلَا .

(٣) فِي (١) الشَّخْصِ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

بالعرض ، وبسط القول هذا المعنى ثم قال : وإذا تبين هذا فاللفظ الموضوع باعتبار ذلك المعنى الجزئى على أنه مستقل بإفادته هو العلم الشخصى كزيد اسم رجل وأعوج اسم فرس ، وشدقم اسم جمل ، وهيلة اسم عنز ، وضمران اسم كلب ، ونحو ذلك مما هو موضوع للدلالة على شخص معين فى الخارج .

قال : وأما اللفظ الموضوع باعتبار المعنى الكلى ، فإن أخذ مع النظر إلى جزئياته وشياعه بين أشخاصه فهو المخصوص باسم الكلى ، وأن أخذ ذلك بالنظر إلى تعيينه فى الذهن ، / من بين سائر الحقائق / ١٦٦ الذهنية من غير نظر إلى ما تحته من الجزئيات ، فهو المعنى المدلول عليه بالعلم الجنسى ، ومثال الأول وهو اللفظ الكلى إنسان وفرس وأسد ، ونحو ذلك من الأسماء النكرات الشائعة .

ومثال الثانى : وهو العلم الجنسى أسامة للأسد ، وذوالة للذئب وتعالاة للتعلب ، ونحو ذلك من الأسماء المعارف التى لا تخص (١) شخصاً دون شخص من نوعه ، فتسمية الأسد أسداً باعتبار معناه الكلى العام لجزئياته وتسميته أسامة بإعتبار معناه المتعين فى الذهن ، من بين سائر الحقائق الذهنية (٢) من غير نظر إلى كليته وعمومه ، وإلا لكان كلياً ، ومن غير نظر أيضاً إلى شخص معين من الأشخاص التى يقع عليها ، وإلا لكان علماً شخصياً ، قال : وهو يشبه العلم الشخصى من وجه به سُمى علماً ، ويشبه الكلى من وجه آخر به سُمى جنسياً ، ووجه شبهه بالعلم الشخصى هو فى كونه وضع لمعنى متعين ، من بين

(١) فى (١) تشخص .

(٢) ساقط من الأصل .

غيره من المعانى المشتركة معه فى الكلية ، كما أن العلم الشخصى موضوع
 لشخص معين ، من بين سائر الأشخاص المشتركة معه فى كلية ، ووجه شبهه
 بالكلى هو فى صلاحيته لتناول كل شخص (١) من ذلك النوع كما أن الكلى
 يتناول جزئياته .

قال : ولما كان ما هو خارج عن ملابسة الناس ومداخلتهم إنما يعينهم
 منه نوعه نون أشخاصه على التعيين ، وضَعُوا لذلك النوع باعتبار (تشخصه
 فى الذهن) (٢) من بين سائر الأنواع والأجناس الذهنية اسماً علماً ، كما
 وضَعُوا لِمَا يعينهم من الأشخاص باعتبار تشخصه خارج الذهن ليعادلوها
 بين الجهتين .

قال سيبويه (٣) : فإذا قلت : هذا أبو الحارث ، فإنما تريد هذا
 الأسد ، أى : هذا الذى سمعت باسمه أو هذا الذى عرفت أشباهه ولا تريد أن
 تشير إلى شئ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا ، ولكنه هذا الذى كل
 واحد من أمته له هذا الاسم فاخص هذا المعنى باسم ، كما اختص الذى
 نكرت بزید . انتهى ما قال هذا المتأخر ، ولا يبعد مغزاه عما قبله وإن
 تحذق قائله بعض التحذق ، ولكنهما معاً جاريان على أصل واحد ، نأى عن
 مقصود العرب ، وأحسبه أن شيخنا القاضى الحسنى - رحمه الله - كان
 يطعن على هذا القائل خصوصاً ، ويراه فيما قاله خارجاً عن سبيل المسألة .

والصواب فى المسألة ما تقدم ، ولا حاجة بنا الآن إلى الإطالة فى الرد
 على هذين المذهبين لئلا نخرج عن المقصود ، وبالله التوفيق .

(١) ' شخص ' : مكررة فى الأصل .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) الكتاب : ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ .

وقوله : (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ) أرادَ علماً ، لكنه حذف
التنوين في الوقف من المنصوب ، وأجراه مجرى المرفوع والمجرور ،
على لغة مَنْ قَالَ (١) :

* وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصُومَ *

* * *

ثُمَّ أَخَذَ فِي تَمَثِيلِ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ فَقَالَ :

مِنْ ذَاكَ أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا تُعَالَى لِلتُّغْلَابِ
وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبَرَّةِ كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ

فَقَسَّمْ هُنَا مَا وَضَعَ عِلْمًا لِلْجِنْسِ قَسَمِينَ :

أحدهما : ما وُضِعَ عَلَى أَجْنَاسِ الْأَعْيَانِ ، وَالْآخَرُ : مَا وُضِعَ // ١٦٧
عَلَى أَجْنَاسِ الْمَعَانِي ، وَأَتَى لِكُلِّ قِسْمٍ بِمِثَالَيْنِ وَيَدُأُ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ فَقَوْلُهُ :
(مِنْ ذَاكَ أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ) يَعْنِي أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْلَامِ الْمَوْضُوعَةِ
لِلْجِنْسِ قَوْلُهُمْ : لِلْعَقْرَبِ أُمٌّ عَرِيطٌ ، وَهُوَ مِنَ الْكُنَى ، فَإِنَّ الْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ
قَدْ يَكُونُ اسْمًا ، وَكُنْيَةً وَلِقَبًا ، كَعِلْمِ الشَّخْصِ ، وَمِثْلُ أُمٍّ عَرِيطٌ مِنْ
الْكُنَى بِالْأَمْهَاتِ قَوْلُهُمْ لِلضُّبُعِ : أُمٌّ عَامِرٌ ، وَأُمٌّ عَنُثْلٌ ، وَأُمٌّ زَعَمٌ ، وَأُمٌّ
خَتُونٌ ، وَأُمٌّ خَنُورٌ ، وَأُمٌّ رِمَالٌ ، وَأُمٌّ نَوْفَلٌ ، وَأُمٌّ عَمْرُو ، وَاللِّدَاهِيَةُ :

(١) هُوَ الْأَعْشَى ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلَ السَّرَى وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصُومَ
مِنْ قَصِيدَةٍ فِي دِيْوَانِهِ :

أَتَهَجَّرُ غَانِيَةً أَمْ تَكُمُ أُمُّ الْحَبْلِ وَاهٍ بِهَا مُنْجَذَمٌ

وَالشَّاهِدُ فِي الْخَصَائِصِ : ٩٧/٢ ، وَالْمِجْهَجُ : ٤٧ ، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ : ٧٠/٩ ،
وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ : ٢٦٤/٢ .

أَمْ حَبَوَكَرَى ، وَأَمْ فَار ، وَأَمْ خَشَاف ، وَأَمْ اللّهِيم ، ثم قال : (وَهَكَذَا تُعَالَةُ
لِلتُّغَلَبِ) وهو من الأسماء غير الكنى ، ويُقال للتُّغَلَبِ أيضاً : أَبُو الحُصَيْن ،
وَسَمْسَم ، ومثله من الأسماء ذَا لَان للذئب ، وَحُضَاجِر ، وَجَعَارٍ ، وَجَيَّال ،
وَقَتَّام للضبُع ، وَقَتْم للضبُعَان ، وَمَحْوَةٌ لريح الشَّمَال ، وَخُضَارَةٌ للريح ،
وَهُنَيْدَةٌ لِمَانة من الإبل ، وَشَبْوَةٌ للعقرب ونبه على القسم الثَّانِي بقوله : (وَمِثْلُهُ
بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ) يريد ما تقدم من الأعلام الجِنْسِيَّة بَرَّةٌ ، وهو اسمُ علمٍ لِلْمَبْرَةِ ،
وَالْمَبْرَةُ من المَعَانِي التي جَعَلُوا لجنسها اسماً علماً ، فَإِنَّ من المَعَانِي ما
يَضْطَرُّون إلى الإخبار عنها والإحالة عَلَيْهَا كما يَضْطَرُّون إلى ذلك في الأعيان ،
ومنه أيضاً فَجَارٍ ، وهو اسمٌ لِلْفُجُورِ وعَلِمَ له ، معدولٌ عن فَجْرَةٍ علماً هَكَذَا دُونَ
أَلْفٍ وَلامٍ ، لا عن الفَجْرَةِ ، فَإِنَّهُ من بَابِ حَذَامٍ للعدول عن علم مثله ، فقول
سِيبَوِيهِ (١) : إِنْ فَجَارٍ مُعْدُولٌ عَنِ الْفَجْرَةِ تَجَوُّزٌ ، كَذَا قَالَ ابْنُ جِنِّي (٢)
وَالْمُحَقِّقُونَ ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْفَجْرَةِ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ لَا إِرْشَاكَالَ فِيهَا ، إِذْ لَمْ
يُرِدِ الْعَلَمَ كَمَا أَرَادَ سِيبَوِيهِ ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ الْجِنْسُ الَّذِي هُوَ مُطْلَقُ الْفُجُورِ ،
وَمِثْلُ هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ فَيَنْتُهُ فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَلْقَاهُ إِلَّا فَيْنَةً ، أَيْ : فِي النُّدْرَةِ .
قَالَ ابْنُ جِنِّي (٢) : وَهُوَ عَلَمٌ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَمِنْهُ عِنْدَهُ " سُبْحَانَ " فِي

(١) الكتاب : ٢٩/٢ .

(٢) المبيح : ١٢ .

قول الأعشى (١) أنشدَه سيبويه :

* سُبْحَانِ مِنْ عُلُقَمَةَ الْفَآخِرِ *

هو علمٌ لمعنى التَّسْبِيحِ ، ومنه غدوة وبُكْرَة علمين للوقتَيْن ، وَحَمَادٍ
للمَحْمَدَةِ ، وَيَسَارٍ للميسرة ، وَأُمُّ قَشْعَمٍ ، وشُعوب ، وَخَلَاقٍ ، وَأُمُّ اللّهِيمِ
للمَنِية .

ومنهُ أسماءُ الأعداد المطلقة نحو : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة ثلثا ستة
وما أشبه ذلك ، وأشار الناظم بتعيين مثالي " بَرَّة " و " فَجَارٍ " لبيت النابغة (٢)
الذى أنشدَه سيبويه :

إِنَّا احْتَمَلْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

وفى عبارته شَيْءٌ ، وهو أَنَّ الفَجْرَةَ هى المرة الواحدة من الفُجُورِ فَإِنَّكَ
تَقُولُ : فَجَرَ فُجُورًا ، أَيْ : كَذَبَ ، وَفَجَرَ أَيْضًا بِمَعْنَى فَسَقَ فُجُورًا كَذَلِكَ فَإِذَا
أَرَدْتَ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ قُلْتَ : فَجَرَ زَيْدٌ فَجْرَةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَعِدْ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ فَجَارَ

(١) المبهج : ١١ ، وديوان الأعشى : ١٠٦ (الصبح المنير) والبيت بتمامه

أقول لما جاعى فخره سبحان من طعمة الفاخر

من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ، ويمدح عامر بن الطفيل فى المنافرة التى جرت بينهما
وأولها :

شاقك من قتلت أطلالها بالشط فالوتر إلى حاجر

والبيت فى الكتاب :: ١٦٣/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١٥٧/١ وشرحها لابن خلف :
١٤٧/١ وهو فى المقتضب : ١٨/٣ ، والخصائص : ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، ٢٢/٣ ، وأمالى ابن
الشجرى : ٢٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والخزانة :
٢٥١/٣ ، ٤١/٢ .

(٢) ديوان النابغة : ٩٨ (شكرى فيصل) من قصيدة يهجو بها زرة بن عمرو بن الصق الكلابى
والبيت فى الكتاب : ٣٨/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢١٦/٢ .

والشاهد فى جمل الزجاجى : ٢٣٤ ، والخصائص : ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وأمالى ابن
الشجرى : ١١٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة : ٦٥/٣ .

ليس علماً لجنسِ المَرَّةِ الواحدة من الفُجور ، فإنَّ أهلَ اللُّغةِ لم يَنْقلوا إلا أنه اسمٌ علمٌ للفجورِ المطلق ، لا للمَرَّةِ الواحدة ، ولا يصح أن يريد أن فَجَّارٍ اسمٌ جنسٍ للفجرةِ المعدولِ هو عنه ، إذ لم يَقولوا ذلك ولا يَصِحُّ في نفسه فَنُبِّتَ أن قَوْلَه : (كَذَا فَجَّارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ) مُشْكَلٌ .

والجَوَابُ : أن إتيانَهُ بالفَجْرَةِ مقصودٌ له ، وذلك أن القاعدة في فَعَالٍ أنه مؤنَّثٌ أو معدولٌ عن مؤنَّثٍ ، وقد بيَّن ذلك سيبويه في أبواب ما لا يَنْصرف غايةَ البَيَانِ ، حتى إنه / قَدَّرَ ما لم يُستعمل مؤنَّثاً كانه / ١٦٨ استعمل كذلك ، ثم جَعَلَ فَعَالٍ ومعدولاً عنه ، وإذا كان كذلك فالاسمُ المعدولُ عنه وهو العِلْمُ المقدَّرُ اسماً لجنسٍ مؤنَّثٍ ، إذ لا بدُّ من مُطابقتِهِ له في التَّائِيثِ ، ولِذَلِكَ قال : (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ) ولم يَقُلْ للمبر ولا للبرور ، لما لم يكن مطابقاً في التَّائِيثِ لعلمه ، وكذلك قال غيره في يَسَارٍ إنه اسمٌ للميسر لا لليسر ، وفي حَمَادٍ إنه اسمٌ للمَحْمَدة لا لِلْحَمْدِ وكذلك ما أَشْبَهه ، فإذا يَجِبُ فيما كان من أسماءِ الأجناسِ غير مؤنَّثٍ فجعل له اسم على فَعَالٍ أن يَقْدَرَ له التَّائِيثِ ، و "فَجَّارٍ" الذي مثل به الناظمُ من هذا القَبِيلِ ، فلا بدُّ من تقديرِ اسمِ الجنسِ مؤنَّثاً ، وذلك ما ذَكَرَهُ من الفجرة .

وقد قَدَّرَ سيبويه (١) في حَضَارٍ وسَفَارٍ أنه اسمُ الكوكبةِ والعَمَاءِ وهما مِنْ علمِ الشَّخْصِ ، وقال في بَدَادٍ : إنه معدولٌ عن بَدَدَى مؤنَّثاً (٢) ، وفي حَمَادٍ أنه معدولٌ عن حمودى مؤنَّثاً (٣) . قال السَّيْرَافِي (٤) في

(١) الكتاب : ٤١/٢ .

(٢) الكتاب : ٣٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٩/٢ .

(٤) شرح الكتاب : ١١٧/٤ وعبارته : وقد فسره سيبويه فقال : معناه تغدوا بددا غير أن بداد ليست بمعدولة عن بددا نكرة ، وإنما هي معدولة عن البدة والمباداة أو غير ذلك من ألفاظ المصادر المعرفة بالمؤنثات .

بَدَأَ: إنه معدول عن البدءِ أو المبادءِ أو غير ذلك . يعنى مما يُقدَّرُ مؤنثاً يعطى معنى ذلك المذكر ، فكذلك فَجَارِ اسمٌ للفَجْرَةِ بِمعنى الفُجُورِ وإن لم يُستعمل على ذلك المعنى ، لا أنه اسمٌ لفَجْرَةٍ التى يُراد بها المَرَّةُ الواحدة ، وهو مُراد سيبويه أيضاً ، حيث قال : فَفَجَارِ معدولٌ عن الفَجْرَةِ ، ومُراد غيره أيضاً فى الباب . فالحاصلُ أن الناطقَ نبهَ بمثالِ الفَجْرَةِ على أن فَعَالَ عِلْمٌ لاسم الجنسِ المؤنث ، فإن كان مستعملاً فَذَاكَ وإلا قُدِّرَ له اسمٌ مؤنثٌ ، وهذه قاعدةٌ محل بيانها باب ما لا ينصرف وقلما تجدُ فى هذا النظم لفظة إلا وهى تحتوى على معنى أو معانٍ ولا تجد فيها لفظةً ذَكَرُها فَضْلٌ ولا أُسْلُوباً خَالِياً من القصدِ الحَسَنِ والتَّنبِيهِ على غورِ مسألةٍ إلا قَلِيلاً حسب ما تَرَاهُ مِنْهَا عليه إن شاء الله .

* * *

ثم عطف بيان نوع ثالث من المعارف وهو اسم الإشارة فقال .

اسم الإشارة

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ — بِذِي وَذِهِ تَي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ

اعلم أنه قسم أولاً أسماء الإشارة وجعلها على ضربين :

أحدهما : ما كان مختصاً بالمكان .

والثاني : ما لم يكن كذلك ، وابتدأ بهذا الثاني ، إذ هو الأكثر في الاستعمال والأصل في الباب ، ثم أتى بتقسيمين يشتملان على ذكر جملة أسماء الإشارة والأحكام المتعلقة بها ، فابتدأ بذكرهما بالنسبة إلى الضرب الثاني ، فالتقسيم الأول هو بالنسبة إلى المشار إليه من كونه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، ومذكراً أو مؤنثاً ، وذلك قوله : (بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ ..) إلى آخره . " بِذَا " متعلق بأشِر ، أى : أشير بهذه الأداة إلى كذا ، يعنى أن " ذا " من أسماء الإشارة ، موضوع لأن يُشار به إلى المفرد المذكر فتقول : هذا زيد وهذا مالك ، ولم يذكر للمذكر غير أداة واحدة وأمّا المؤنث فذكر له أربع أدوات هي المذكورة في قوله : (بِذِي وَذِهِ تَي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ) أراد وبِذِي وَذِهِ تَي وَتَا ، فحذف العاطف ضرورة ، ويعنى أن هذه الألفاظ المذكورة حكمها أنها مقتصرٌ بها على الإشارة إلى الأنثى ، فلا يُشار بواحدٍ منها إلى المذكر ، ويُرَاد بالأنثى الواحدة دل على ذلك المساق وأن الأنثى صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، أى : الواحدة الأنثى فكأنه قال : المفرد المؤنث له من الأدوات أربع :

إحداها : " ذى " بيا فتقول : هذى فلانة ، وقد تحذف ياؤها فى
الضرورة . أنشد ابن الأعرابى (١) : /

١٦٩/

قُلْتُ لَهَا يَا هَذِي فِي هَذَا إِثْمٌ هَلْ لَكَ فِي قَاضٍ إِلَيْهِ (٢) نَحْتَكِمُ

قال ابنُ جُنَى : الياءُ هى الأصلُ ، وهذه بدلٌ ، أعنى الهاء .

والثانية : " ذه " بالهاء ، وأتى بها فى اللفظ ساكنةً فيحتمل أنه
أراد السكون فى الوصل والوقف ، فإنَّ من العربِ مَنْ يقولُ : هذه زينب
فيسكنون وصلًا ووقفًا ، ويحتمل أن يكونَ أراد الهاءَ مطلقًا وأسكنها
لما احتاج إلى ذلك ، وعلى هذا ففى هذه لغاتُ ثلاث : ذه مثل بهِ وهى
اللغة الشهيرة ، وأكثر ما تستعمل مع " هاءِ التنبيه " وقد تسقط كقولِ
ذى الرمة (٣) :

بِثْنَتَيْنِ أَنْ تَصْرِفَ ذَهٍ تَنْصَرِفَ ذَهٍ لِكَلَّتِيهِمَا رَوْقٌ إِلَى جَنْبٍ مَخْدَعٍ

و " ذه " مختلصة الكسرة من غير ياءٍ ، و " ذه " ساكنة الهاءِ ، وهى
المتقدمة حكى هذه اللغات سوى لغة الاختلاس ابنُ الأعرابى ، وهذا
الاحتمال الثانى أولى ، ويكون إشارة إلى اللغة الشهيرة مع غيرها ، إذ
بعيدٌ أن يذكر لغة تسكين الهاء مع قلَّتْها ، ويترك لغةً إشباع الكسرة
ولحاقِ الياءِ على كَثُرَتْها وفُشُوها ، فقلوه : (وذه) قد تُضَمُّ (٤) ثلاث
لغات .

(١) البيت عن ابن الأعرابى فى الصناعة : ٧٧٢ ، واللسان : " ذا " .

(٢) فى (١) أبيه .

(٣) ملحق ديوان ذى الرمة : ١٨٨٩/٣ وقبله :

وميتة فى الأرض إلا حشاشة تثبت بها حيا بميسور أريع

بثنتين أن تضرب ذه تنصرف ذه لكليهما روق إلى جنب مخدع

والشاهد فى المعانى الكبير : ١١٨٨ ، واللسان والتاج (روق) .

(٤) فى (١) نضمن .

والثالثة : " تى " فتقول : هاتى زينبُ ، وهى التى لحقتها الكاف فى قول
أبى النجم (١) :

* فافعلُ بنا هاتاك أو هاتيكا *

والرابعة : " تا " تقول : تا هند . قال النابغة (٢) :

ها إن تا عذرة إن لا تكُنْ نَفَعْتُ فإن صاحبها قد تاه فى البلدِ
وقال عمران بن حطان (٣) :

وليس لعيشنا هذا مهاهُ وليست دارنا هاتا بدارِ

* * *

ثم ذكر المثنى لما استوفى ما أورد من أدوات المفرد فقال :

وَذانِ تانِ للمثنى المرتفع وفى سواه ذينِ تينِ اذكرُ تطعُ
جعلَ للمثنى أداتين :

إحدهما : للمذكر وهى " ذان " فتقول : هذان رجلان .

والثانية : للمؤنث وهى " تان " فتقول : هاتان امرأتان ، وفهم له أن (٤)
الأول للمذكر والثانى للمؤنث ، ومن كلامه فى الأفراد ، حيث تكلم فيه بحسب
التذكير والتأنيث ، وابتدأ بالتذكير ، فكذاك يكون الأمر فى المثنى ، ولم يذكر

(١) البيت غير موجود فى ديوانه المطبوع فى الرياض سنة ١٤٠٢ هـ . وهو فى اللسان : " تا " .

(٢) ديوان النابغة : ٢٨ (أبو الفصل) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان ، والشاهد فى شرح الفصل
لابن يعيش : ١١٣/٨ ، والخزانة : ٤٧٨/٢ ، ورواية الديوان : " مشارك النكد " .

(٣) شعر الخوارج :

والبيت فى كتاب سيبويه : ١٣٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٢٧٠/٢ وهو فى المقتضب :
٢٨٨/٢ ، ٢٧٧/٤ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ١٣٦/٣ .

(٤) فى (١) إذ أن .

إلا أداتين ، فتعيّن أن تكون الأولى للمذكر والثانية للمؤنث ، وهذا بيّن من مساق كلامه ، وقيد المثالين إذا كانا بالالف بأنهما للمثنى المرتفع^(١) ، وأنهما إذا كانا بالياء لغيره وهو المثنى المنتصب والمثنى المنجر ، وهذا صحيح ، فإنك تقول : رأيت هاتين ، ومررت بهاتين ، نحو : ﴿إِنَّ هَذَيْنِ (٢) لَسَاحِرَانِ﴾ (٣) و ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ (٤) ، وقالت العرب : هو أحسن الناس هَاتَيْنِ . و " ذَيْنِ تَيْنِ " منصوبان على المفعولية بـ (انكُر) و (وفي سِوَاهُ) متعلق به أيضاً ، وجرّ سوى ، لأنها عنده متصرفةً خلاف ما ذهب إليه سيبويه ، وقد تقدّم التنبيه على ذلك ، وسيأتى إن شاء الله .

وقوله : " تطع " جواب " انكُر " أى : انكر ذين وتين فى المثنى غير المرتفع تطع العرب فى ذلك .

ثم يتعلق بهذا الكلام مسألتان :

إحداهما : أن قوله : (وَذَانِ تَانِ ..) إلى آخره ، نبّه به على أن الكلمتين غير جاريتين على حكم التثنية الحقيقية ، وأنهما^(٥) فيهما مخالفةً والذي دلّ على ذلك أنه ذكر حكمهما فى الرفع والنصب والجرّ بالنص ، ولم يقتصر على الإحالة على حكم التثنية ، ولا سكّت عن ذلك جملةً ، فيؤخذ له حكمهما مما تقدّم ، بل / نصّ على حقيقة الحكم فى / ١٧٠

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى (١) هذان . و " هذين " قراءة أبى عمرو وحده . السبعة : ٤١٩ .

(٣) سورة طه : آية : ٦٣ .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٧ .

(٥) فى (١) وأنها .

تثنيتهما ، إشعاراً بأن ذَا وَتَا محذوفٌ منهما الألف في التثنية ، إذ كان الأصلُ أن يُقال : نَوَانٍ وَتَوَانٍ ، كما يُقال : فِي عَصَا عَصَوَانٍ ، وفي الجُرْ نَوَيْنٍ وَتَوَيْنٍ كَعَصَوَيْنٍ لكنهم خالفوا ذلك الحُكْمَ كما فَعَلُوا ذلك في تصغيرهما ، والتثنية على ذلك حسنٌ جداً ، كأنَّ مذهبَهُ فيهما التثنية على الحقيقة أولاً ، ولأجلِ هذا قال : (انْكَرُ تَطْعِ) أى تَطْعَ أمر العَرَبِ تَنْبِيهاً على أنَّهما غيرُ جاريين على القِيَّاسِ ، ونظير هذا قوله في بابِ المَوْصُولِ في تثنية الذى والتى : (واليَا إِذَا مَا تُثْنِيَا لَا تُثْنِي ، بَلْ مَا تَلِيهِ أُولَاهُ الْعَلَامَةُ) وسيأتى ذكره في موضعه إن شاء الله .

والثانية : أنَّ كلامَهُ هنا ليسَ فيه ما يدلُّ على أنَّ هاذين وهاتين عنده من قبيل المثنى حقيقةً ، بل يحتمل أن يكونَ مذهبُهُ مذهبَ الجُمهورِ في كونهما جاريين مَجْرَى المثنى وليساً بمثنيين ، ويَحْتَمِلُ أن يكونا عنده من قبيل المثنى حقيقةً ، لكن لم تثبت ألفهما مع ألفِ التثنية ، وعلى هذا الثانى نصُّ في " شرح التسهيل " ^(١) وارتضاه في اللذين واللّتين وهو يظهرُ منه في هذا النظم بعض ظهورٍ حيث قال : (واليَا إِذَا مَا تُثْنِيَا لَا تُثْنِي) أمَّا " ذان " و " تان " هنا فلفظه فيهما محتملٌ ، إذ قال : (وَذَانِ تَانِ للمثنى) وهذا لا يدلُّ على أنَّهما مثنيان أو غير مثنيين ، إلا أن في لفظه ما يدلُّ على كونهما مثنيين ^(٢) حقيقةً ، وذلك في بابِ الإعرابِ والبناء ، فإنه لما ذكر ما يَجْرَى مَجْرَى المثنى في الإعرابِ لم يذكر ذَانِ وَتَانِ ، ولا اللذان واللّتان ، فدلَّ ظاهرُ هذا على أنَّهما ^(٣) عنده مُثْنَاةٌ حقيقةً . والمسألةُ خلافيةٌ والجُمهورُ على

(١) شرح التسهيل : ٢١٢/٨ .

(٢) في (١) مثنيان .

(٣) في (١) أنها .

خلاف ما ذهب إليه الناظم ، ولكن حجته في جريانها بوجوه الإعراب كالمثنى ظاهرة ، وإنما عارضه في ذلك أمران :

أحدهما : حذف ألفاتها إذ كان القياس قلبها كما تقلب ألف عصا ورحى وهذا ليس بمعارض فإنهم أرادوا أن يجعلوا بين تثنية ما حقه الأ يثنى وما يثنى فرقاً ، كما جعلوا بينهما فرقاً في التصغير حيث قال لى فى تصغير ذا وتا والذى والتى ذياً وتياً والذياً والتياً فخالفوا بينها وبين ما يصح تصغيره كعصا ورحى حيث قالوا : عَصِيَّةٌ وَرُحِيَّةٌ وَرُمِيَّةٌ ، وذلك مذكور فى بابہ .

والثانى : إن هذه الأسماء مما توغل فى شبه الحرف (١) ، والتثنية والجمع بمعزل عما شأنه هذا كما ، ومن ، وهى ، وهو ، باتفاق ، فذلك ينبغى أن يقال فى هذه الأسماء .

والجواب : عن هذا أن هذه الأسماء فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها لم يقع فى غيرها ، ألا ترى أنها تثنى وتجمع وتضعف بها ، وتضعف بخلاف سائر ما توغل فى شبه الحرف ، فلما كانت قد دخلها ما يدخل الأسماء المتمكنة أجريت فى التثنية أيضاً مجراها وحصل فيها بسبب ذلك الإعراب أيضاً ، وهو الذى أشار إليه بقوله : (لِلْمُثْنَى الْمُرتَفِعُ) فجعله مرتفعاً فى نفسه ، لا فى موضع رفع كسائر المبنيات ، وإنما ساغ له دعوى ذلك كله حين دخل عليها ما يختص بالمتكّن ، وذلك التثنية تغليباً لحكمها على حكم شبه الحرف .

قال ابن مالك (٢) : كما جعلت (٢) إضافة " أى " معارضةً لشبهها

(١) فى (أ) الحروف .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٣) فى الأصل جعلوا ويؤيد ما اخترته ما ورد فى شرح التسهيل .

بالحروفِ فَأَعْرِبْتَ وأيضاً فيجاء عن المعارضة الأولى بأن " ذَا " و " تَا " قد قيلَ فيهما إنَّ الألفَ زائدةٌ نصُّ الكوفيين على ذلك (١) في ذَا ، ويلزمهم في " تَا " [و] إن لم ينصوا عليه ، فهذا ممكن وإن ضَعُفَ // ١٧١ دليله عند البصريين فالتثنية حجةٌ لهم ، وأمَّا الذي والتي فزعم ابنُ مالكٍ فيهما الاستغناء بتثنية اللذِّ بغير ياء واللَّتْ كذا قال (٢) : فاعتَبَرُوا أخفَّ اللغات وذلك أن المفردَ أخفُّ من المثني ، وهم قد خَفَّفُوا في المفرد جوازاً بحذفِ الياءِ ، فلما قَصَدُوا التثنية التَزَمُوا ذلك التَّخْفِيفَ ، واللذِّ واللَّتْ في الذي والتي ثابتٌ من كلامهم وأنشد النُحويون في الذِّ (٣)

* وَاللذِّ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا *

وأنشدوا أيضاً في لغة تَسْكِينِ الذَّالِ (٤) :

* كَالَّذِ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا *

وفي اللَّتْ قولُ الآخرِ (٥)

فَقُلْتُ لَيْتَ تَلَوَّمَكِ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تَعُوذُ بِالتَّمِيمِ

(١) الانصاف : ٦٦٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٣) البيت مجهول القائل وهو في أمالي ابن الشجري : ٣٠٥/٢ ، وروايته :

والذلو شاء لكانت برا أوجيلا أشم مشمخرا

شرح الجزولية : ٢٢٨ ، والانصاف : ٦٧٦/٢ كرواية ابن الشجري ، وفي شرح الكافية : ٤٠/٢ ، والخزانة : ٤٨٩/٢ كرواية المؤلف . والله أعلم .

(٤) البيت لرجل من هذيل ، انظر شرح أشعار الهذليين : ٦٥١/٢ مع أبيات آخر وهو في أمالي ابن الشجري : ٣٠٥/٢ ، والانصاف : ٦٧٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٠/٣ ، وشرح الكافية : ٤٠/٢ ، وخزانة الأدب : ٣٩٨/٢ .

(٥) البيت في أمالي ابن الشجري : ٨/٣ ، عن الفراء ، وهو في شرح الكافية : ٤٠/٢ ، والخزانة : ٤٩٩/٢ .

والمسألة غور آخر من الاحتجاج يتعلق باشتراط التثنية
والجمع لا يليق ذكره بهذا الموضع لخروجه عن المقصود ، وكذلك أيضاً
تركت النظر مع الكوفيين في زعمهم أن ذال " ذا " وحدها هو الاسم والألف
واللام زائدة على خلاف ما يظهر من النظم ، إذ ليس هذا البحث من صلب
النظر في كلامه ، كما أن النظر في الألف واللام في الذاي والتى وفروعهما ليس
مما قصد التنبيه على أنها أصلية أو زائدة على الموصول ، فأعرضت عن ذكر
ذلك كله ، والله المستعان ، وبه التوفيق .

* * *

ثم شرع في ذكر الإشارة إلى الجمع فقال :

وبأولى أشير لجمع مطلقاً والمد أولى ولدى البعد انطفاً
بالكاف حرفاً دون لام أو معة واللام إن قدمت ها متباعدة

وجعل لذلك أداة واحدة وهي " أولى " بقوله : (وبأولى أشير لجمع) ولم
يزد على ذلك فتقول : قام أولى ، هكذا مقصوراً . ومنه قول ابن مقبل (١) :

شأقتك أخت بني دالآن في ظعن من هاؤلاً (٢) وأولى أنسابها شيع

وقال الآخر (٣) :

(١) ديوان تميم بن أبي بن مقبل : ١٦٩ من قصيدة أولها :

للمازنية مصطاف ومرتبِع ما رأت أود فالمقرات فالجزع

(٢) في (١) من هؤلاء لي وأولى ، وفي الديوان : " والى " .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، ديوانه : ١١ (الصبح المنير) من قصيدته التي أولها :

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي وما تود سؤالي

دمعة قفرة يجلبها الصيف بريحين من صبا وشمالى

يمدح فيها الأسود بن المنذر ، ورواية الديوان : " بمثال " بدل " بنعال " .

والشاهد في المقتضب : ٢٧٨/٤ ، والتمصام لابن جنى : ١٨٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٠/١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٧/٣ ، البحر المحيط : ١٢٨/١ .

هَؤُلَى ثُمَّ هَؤُلَى كَلَّا اعْطِيْهِ تَ نِعَالًا مَحْذُوَّةً يَنْعَالِ

وأتى بَلُغَةِ الْقَصْرِ أَوَّلًا ، ثم أردفها بِلُغَةِ الْمَدِّ بقوله : (وَالْمَدُّ أَوَّلَى) مع عدم التَّنْبِيهِ على زيادة مَعْنَى ، فدلَّ على أَنَّ اللَّغَتَيْنِ عنده بمعنى واحدٍ ، ويعنى أَنَّ الأشهر في كلام العربِ مَدُّ " أَوَّلَى " لا قَصْرُهَا وإن كان فيها لُغَتَانِ ، وإنما نَصُّ على ذلك لوجهين :

أحدهما : تَعْيِين النُّقْل في اللَّغَتَيْنِ مطلقًا .

والثَّانِي : أَنَّهُ قَدَّمَ أَوَّلًا لُغَةَ الْقَصْرِ ، فَلَوْ نَقَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ لُغَةَ الْمَدِّ خَلِيَّةً عَنِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ لَتَوَهَّم النَّاطِرُ فِي نَظْمِهِ أَنَّ لُغَةَ الْقَصْرِ هِيَ الشُّهُرَى ، اتِّكَالًا عَلَى التَّقْدِيمِ ، إِذِ النَّاطِرُ يَعْتَمِدُ ^(١) كَثِيرًا التَّنْبِيَةَ ^(١) بِالتَّقْدِيمِ عَلَى الْأَوَّلِيَّةِ حَسَبَ مَا تَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمَّا كَانَ سُكُوتُهُ عَنْ بَيَانِ مَا هُوَ الْأَوَّلَى يُؤَدِّي إِلَى فَهْمٍ مَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لَهُ صَرَّحَ بِأَنَّ مَا ذَكَرَ آخِرًا هِيَ اللَّغَةُ الْفُصْحَى وَأَنَّ مَا قَدَّمَ لُغَةً لُونَهَا ، وَلَا مَرِيَّةً فِي أَنَّ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ : لِأَنَّ الْمَدَّ لُغَةُ الْقُرْآنِ فَفِيهِ : « مَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ » ^(٢) ، « مَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءُ حَاجَجْتُمْ » ^(٣) وهو كثيرٌ ، لكن في كلامه إِيهَامًا مَا ، يوجب إِيهَامَ نَقْلِ لَا يَصِحُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَدَّ فِي أَوْلَاءَ فِيهِ لُغَتَانِ بَلْ ثَلَاثَ لُغَاتٍ :

إِحْدَاهَا : مَا قَصَدَ ذَكَرَهُ مِنَ الْمَدِّ مَعَ الْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ .

وَالثَّانِيَّةُ : الْكَسْرُ مَعَ التَّنْوِينِ ، فَتَقُولُ : هَؤُلَاءِ قَوْمُكَ / ، ١٧٢/

وَرَأَيْتَ هَؤُلَاءِ ، وَمَرَرْتُ بِهِؤُلَاءِ . حَكَاهَا ابْنُ جُنَى وَالْجَوْهَرِيُّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ . قَالَ ابْنُ جُنَى : وَهِيَ لُغَةُ بَنِي عُقَيْلٍ ^(٤) .

(١-٢) ساقط من (ب) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

(٣) سورة آل عمران : آية : ٦٦ .

(٤) سر صناعة الإعراب : ٣١٠/١ .

والثالثة : أولاء بضم الهمزتين من غير تنوين حكاها قُطرب ، وكلتا اللغتين الثانية والثالثة ضَعِيفَة ، فلا تكونُ أولى من القصر ، بل ربما كان القصر أولى منها ، وإذا ثبتَ هذا فالناظم لم يعين من هذه اللغات الثلاث واحدة ، بل أطلق المد وهو دائر كما ترى بين لغات ثلاثٍ ، ففيه إيهام أنها كلها أو إحداها على الجملة أولى من لغة القصر ، وهذا غير صحيح فكان الأولى به أن يُقيدَ بالمد مع الكسر من غير تنوينٍ ، لكنه لم يفعل فكان معترضاً .

وقد يعتذر عنه بأن ماعدا اللغة المشهورة نادرٌ وغيرُ مستعملٍ ، على خلاف ما عليه لغة القرآن ، فاكتفى بشهرتها عن تقييدها .

وقوله : (مُطْلَقاً) يحتملُ من جهة اللفظ أمرين :

أحدهما : أن يريدَ أن هذا اللفظ يشار به (١) للجمع ، أى جمع كان لمذكر أو لمؤنثٍ ، فيستوى في الإشارة به إليه جمع المذكر وجمع المؤنث فنقول : أعجبنى هؤلاء الرجال ، وهؤلاء النسوة ، وما أشبه ذلك ، ومن الأول قوله تعالى (٢) : ﴿ مَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ومن الثانى قوله - حكاية عن لوط - عليه السلام - ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ (٣) .

والثانى : أن يريدَ ما تقدمَ ، وأمرأ آخر (٤) ، وهو أنه لا يختصُّ بجمع العاقل نون غير العاقل ، بل قد يشار به (٥) إلى كل واحدٍ منهما ، فمثال العاقل ما تقدمَ ومثال غير العاقل : أعجبنى هؤلاء الأثواب وهؤلاء النور . ومن ذلك

(١) فى (١) يشابه .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

(٣) سورة هود : آية : ٧٨ .

(٤) فى (١) وأمر آخر .

(٥) ساقط من الاصل .

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْنُونًا ۖ ﴾ .

وَقَالَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةٍ (٢) :

ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

فهذا محتمل أن يريده بإطلاقه ، كما أن قوله : (بَدَأَ لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرَ ..) إلى آخره مطلق في العاقل وغيره ، فإذا تَضَمَّنَ ذلك إطلاقه في المذكر والمؤنث من قسمي المفرد والمثنى ، فإطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضاً إلا أن قصده لهذا الإطلاق يؤهم أن أولاء في الإشارة إلى العاقل وغير العاقل على سواء ، وليس كذلك ، بل زعم الجوهري أن الإشارة به إلى غير العاقل قليلة ، والغالب اختصاصه بمن يعقل ، بخلاف ذا وذى ونحوهما فإن الإشارة بها إلى غير العاقل كثيرة ، والنظام ألا يلتزم هذا الإلزام لمجيئه في أفصح الكلام الذي هو القرآن ، وعادته الاعتماد على ما جاء به والبناء عليه ، وإن قل في غيره ، وسيأتي ذلك في كلامه .

والاحتمال الأول أولى لوجهين :

أحدهما : أن الكلام في وضع هذه الألوات لمن يعقل أو لما لا (٣) يعقل كلام في وضع لغوى ، لا تعلّق له بالنحو ، فالظاهر أن الناظم لم يقصده إذ

(١) سورة الإسراء : آية : ٣٦ .

(٢) ديوان جرير : ٥٥١ من قصبته التي أولها :

سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كل مرام

ذم المنازل بعد البيت

والشاهد في المقتضب : ١٨٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٦/٣ ، ١٣٢ ، ٣٦/٤ ، ٦٧ ، ١٢٧/٩ ، ١٢٩ .

(٣) ساقط من (١) .

كلام النحوى فى اللغة خروجٌ منه عن صناعتِهِ إلى ما ليس منها ، وهو فى المُخاطبة التعليمية غيرُ صَوَابٍ .

فإن قيل : فإن النحويين يتكلمون كثيراً فى معانى الأدوات والألفاظ أفترأهم خارجين عن الصواب بذلك ؟

فالجوابُ : أن كلامهم فى معانى الألفاظ فى الغالب إنما (١) يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى ، أو لأن كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين ، فالأول : نحو/ قول الناظم وغيره فى/ ١٧٣ هذا الباب : إن لحاق الكاف واللām فى ذلك ، وذلك (٢) يدل على البُعد وتركها يدل على القُرب ، فمثل هذا يبنى عليه من القياس أن الكاف واللām تلحقان اسم الإشارة قياساً إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد .

والثانى : مثل كلامهم فى معانى حروف الجرّ ، فإن كلامهم فى ذلك من قبيل ضبط القوانين وسيأتى شرح ذلك فى باب حُرُوف الجرّ إن شاء الله ، وقلما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين القصدين ، إلا أن يتصدى لغوياً محضاً كشرح شواهد سيبويه وأمثله وما جرى مجرى ذلك ، فخذ هذا أصلاً فى معناه تنتفع به إن شاء الله .

فإذا كان كذلك فتفصيل الناظم هذا الاحتمال يؤدى إلى إخراجهِ عن صناعة النحوى إلى تفسير اللغة ، وليس بشارح لكلام غيره ، ولا لشعرٍ غيره ، ولا لمطلق اللغة ، فلا ينبغى أن يحمل هذا المقصد فى إطلاقه .

والثانى من الوجهين أن عادة الناظم إذا نصّ على الإطلاق وأن (٣) يذكره فى مقابلة تقييد تقدّم له أو تأخر ، وعلى ذلك يجب أن

(١) فى (١) بما .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب : وتلك .

(٣) فى الأصل : " وأن " .

يُحْمَلُ كَلَامُهُ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا تَقْدُمُ لَهُ فِي تَعْرِيفِ الْعِلْمِ مِنْ قَوْلِهِ : (اسْمٌ يَعْينُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا) أَيْ : لَا يَعْينُهُ بِقَيْدٍ ، كَمَا كَانَ الضَّمِيرُ مَعِينًا لِمَسْمَاهِ بِقَيْدِ الْحُضُورِ أَوْ الْغَيْبَةِ عَلَى مَا فَسَّرَ هُوَ فِي قَوْلِهِ فِيهِ : (وَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي " أَيْ " (وَيَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا) يَعْنِي وَإِنْ كَانَ صَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرًا انْحَذَفَ ، لِقَوْلِهِ قَبْلَ : (وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ) وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ جَرَى فِي كَلَامِهِ النَّصُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ إِذَا اعْتَبَرْتَهُ ، وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَالَّذِي تَقْدُمُ لَهُ مِنَ التَّقْيِيدِ هُوَ بِحَسَبِ التَّنْكِيرِ وَالتَّائِيثِ خَاصَّةً ، فَإِلَى ذَلِكَ يَصْرِفُ الْإِطْلَاقُ خَاصَّةً ^(١) مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَتَعَسَفَ عَلَى كَلَامِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، مَعَ إِهْمَالِ دَلِيلٍ خِلَافِهِ ، فَالَّذِي تَحَصَّلَ : وَجُوبُ حَمْلِهِ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثُمَّ شَرَعَ فِي التَّقْسِيمِ الثَّانِي فَقَالَ : (وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَ بِالْكَافِ ...) إِلَى آخِرِهِ ، لَدَى تُرَادِفُ ^(٢) فِي الْمَعْنَى عِنْدَ .

وَقَوْلُهُ : (انْطِقًا) أَرَادَ انْطِقَنَّ بِنُونِ التَّوَكِيدِ ، إِلَّا أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ كَمَا يَجِبُ ، وَأَرَادَ أَنَّكَ تَنْطِقُ بِالْكَافِ مَعَ الْبُعْدِ ، أَيْ : مَعَ بَعْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ مِنْكَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ مَا تَقْدُمُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى غَيْرِ الْبَعِيدِ وَهُوَ الْقَرِيبِ ، وَظَاهَرُ الْفَلْظِ هُنَا يَقْتَضِي أَمْرًا غَيْرَ مَقْصُودٍ ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْبَعِيدِ اقْتَصَرْتَ عَلَى الْكَافِ وَحْدَهَا ، أَوْ مَعَ اللَّامِ ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَإِنَّمَا مَرَادُهُ بِالنُّطْقِ بِذَلِكَ زِيَادَةُ عَلَى مَا تَقْدُمُ مِنَ الْأَنْوَاتِ ، حَتَّى كَانَتْهُ قَالَ : انْطِقَنَّ ^(٣) بِالْكَافِ مُصَاحِبًا لِمَا تَقْدُمُ .

(١) ساقط من (١) .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (١) وَ (س) تَزَاهِمُ وَالتَّصْحِيحُ مِنْ (ق) .

(٣) فِي (١) انْطِقَ .

وإن قال قائلٌ : من أين يفهم له هذا ؟ قيل : يفهم له إذا جعل قوله : (بالكاف) متعلقاً باسم فاعل محذوف حال من معمول لا نطقاً محذوف لدلالة الكلام عليه ، والباءُ في " بالكاف " بَاءُ الملبسةِ والتقدير : ولدى البعد انطقاً بما تقدم من الألفاظ ملتبسةً بالكاف .

فإن قلت : وهل تقعُ الحالُ من المحذوفِ ؟

فالجواب : نعم / ، إذا كان في حكم المنطوق به كهذا الموضع / ١٧٤

نحو : قولك الذي لقيت راكباً زيداً ، أى : لقيته ، فالحال من الضمير المحذوف وهذا ظاهرٌ ، فلو جعلت بالكاف متعلقاً ب (انطق) لم يكن في الكلام ما يدل على المعنى المراد منزلاً على الأحكام اللفظية وأوهم معنى غير صحيح كما مر وقد حصل من هذا الكلام تقسيم أسماء الإشارة إلى قسمين :

قسم يشارُ به إلى القريب وهو ما تقدم ودلُّ عليه ذكر القسم الثاني وهو المشار به إلى البعيد في قوله : (ولدى البعد انطقاً) بكذا يعنى أنك تزيد إذا أشرت إلى البعيد على ما تقدم كافاً وحدها مع بقائها على ما كانت عليه في التذكير والتانيث والإفراد والتثنية والجمع ، فتقول للمفرد المذكر ذاك ، وللمؤنث تاء أو تيك أو ذيك ، وللمثنى المذكر ذانك وذهينك وللمؤنث تانك وتينك ، والمجموع مطلقاً أولاك وأوائك ، وهذا الثاني أكثر وأولى والأول جائزٌ ، ومنه قول مسافع بن حذيفة العبسي^(١) :

(١) في الأصل مسافع بن جليمة

شاعر فارس من شعراء الجاهلية ، الخزانة : ٣٦٠/٢

والشاهد مع أبيات ثلاثة في الحماسة : ٢٨٢/٢ (رواية الجواليقي) وإعرابها لابن

جنى : ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٢٣٥/١ ، والخزانة : ٣٥٨/٢ .

أُولَـٰكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كُلِّيهِمَا جَمِيعاً وَمَعْرُوفٍ أَلَمَ وَمُنْكَرٍ
وَقَالَ ذُو الرُّمَّة (١) :

أُولَـٰكَ كَأَنَّهُنَّ أُولَـٰكَ إِلَّا شَوَىٰ لِصَوَاحِبِ الْأَرْضَىٰ ضَيْئَالَا
وَمِنْ إلْحَاقِ الْكَافِ تَا وَتِي قَوْلِ أَبِي النُّجْم (٢) :

جِئْنَا نُحْيِيكَ وَنَسْتَجِدِّيكَ فَاَفْعَلْ بِنَا هَاتَاكَ أَوْ هَاتِيكََا

وقد تلحق اللام مع الكاف وذلك قوله : (نُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ) يريد أن الكاف
تلحق مع اللام فى الإشارة إلى البعيد فتقول : ذَلِكَ وَتِلْكَ وَتِيكَ وَتَاكَ
وأولائك وما أشبه ذلك أنشد يعقوب (٣) :

أُولَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَمَنْ يَعِظُ الضَّلَالَ إِلَّا أُولَا لِكََا

وأما ذَانِكَ وَتَانِكَ فلا تلحقهما اللام البتة ، وكذلك ذِي وَذِهِ إذا قلت : ذِيكَ
لا تقول : ذلك ولا ذيلك ، كما تقول : تلك وتيلك . فإن قلت : فكللم الناظم إذا
معترض حيث أشعر باللاحاق ، فإنه خير بين اللام مع الكاف وبين الكاف وحدها

(١) بيان ذى الرمة : ١٥١٣/٣ ، من قصيدة أولها :

أراح فريق يرنك الجمالا كلهم يريـدون احتمالا
فبت كائنـى رجل مريض أظن الحى قد عزموا الزيالا

يمدح بها بلال بن أبى بردة عامر بن أبى موسى الأشعرى والى البصرة وقاضيهـا المتوفى سنة
١٢٦ هـ .

(٢) لأبى النجم .

(٣) هو ابن السكيت ، والبيت فى إصلاح المنطق : ٣٨٢ وروايته ، وهل يعظ وعجزه فى نوارى أبى زيد
: ٤٣٨ .

* ألم تك قد جريت ما الفقر والغنى *

والبيت لأخى الكلـبة العرنى يرد عليه ، وهو أيضا فى المنصف : ٢٦٦/١ ، ٣٦/٣ ، وشرح
المفصل لابن يعيش : ٦/١٠ ، والخزانة : ١٩٠/١ .

مطلقاً ، ولم يَسْتَتْنِ في هذا التَّخْيِير أداة نُونٍ أُخْرَى ، فاقْتَضَى جَوَازُ
الْحَاقِ أَنْ ذَلِكَ يَصِحُّ فِي ذِيكَ ، وَفِي الْمُثْنَى كَمَا صَحَّ فِي الْمُفْرَدِ الْمُنْكَرِ
أَوْلَاءُ وَفِي الْمَجْمُوعِ ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودُهُ بِقَوْلِهِ : (وَلَدَى الْبَعْدِ انْطِقًا بِالْكَافِ
حَرْفًا نُونٌ لَامٌ أَوْ مَعْنَى) التَّنْبِيهِ عَلَى لِحَاقِ اللَّامِ مُطْلَقًا فِي كُلِّ أَدَاةٍ
تَقْدُمُ ذِكْرُهَا وَإِنَّمَا قَصْدُهُ أَنْ الْكَافَ عَلَى الْجُمْلَةِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْدِ ، فَإِذَا
أُرِدَتِ الْبَعِيدُ أَتَيْتَ بِهَا وَلَاشَكَّ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (دُونُ لَامٍ أَوْ مَعْنَى) فَاَلْمَقْصُودُ التَّنْبِيهِ وَالتَّنْكِيتُ عَلَى
مُخَالَفَةِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْإِشَارَةَ لِلْبَعِيدِ إِنَّمَا تَكُونُ بِاللَّامِ ، فَإِذَا تَرَكْتَ اللَّامَ
فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، وَهُوَ مَذْهَبٌ "مَشْهُورٌ"
لِلْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا قَصْدُهُ الْأَعْظَمُ بَقِيَ النَّظَرُ فِي
لِحَاقِ اللَّامِ وَعَدَمِ لِحَاقِهَا لَيْسَ مَقْصُودًا أَوَّلًا ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمُ فِيهِ بِالْإِنْجِرَارِ
فَيَقِفُ مَوْضِعَ لِحَاقِهَا عَلَى اللَّغَةِ أَوْ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ، فَإِذَا لَا
اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَحِينَ ذَكَرْنَا أَنَّ الْكَافَ تَلْحَقُ دَلَالَةً عَلَى
الْبَعْدِ بَيْنَ فِيهَا حُكْمًا لَا بُدَّ مِنْ بَيَّانِهِ لِمَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : "حَرْفًا" وَهُوَ //١٧٥
حَالٍ مِنَ الْكَافِ ، يَعْنِي أَنَّ الْكَافَ الْأَحْقَقَةَ هُنَا لَيْسَتْ اسْمًا كَكَا
الضَّمِيرِ ، وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ
وَالْبَصْرِيِّينَ وَأَصْلُهَا عِنْدَهُمُ الْإِسْمِيَّةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِي (١) إِلَّا أَنَّهَا
جَرَدَتْ عَنْهَا مَعْنَى الْإِسْمِيَّةِ وَأَتَى بِهَا لِلْمَعْنَى الزَّائِدَةِ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ مَعْنَى
الْخِطَابِ ، كَمَا جَرَّدَتْ الضَّمَائِرُ عَنْ مَعْنَى الْإِسْمِيَّةِ حِينَ جَعَلَتْ فُصُولًا ،
وَبَابَ التَّجْرِيدِ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَعَلَى هَذَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ
الْإِعْرَابِ ، وَالْأَدْلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو لَوْ كَانَتْ اسْمًا
مَنْ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً أَوْ مَنْصُوبَةً أَوْ مَجْرُورَةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ

(١) سر صناعة الإعراب : ٣١٩/١ .

مرفوعةً ، لأنَّ الكاف ليست من ضمائر الرفع ولا منصوبة أيضاً ، لأنَّك إذا قلتَ : ذلك زيد فلا ناصب هنا للكاف ولا مجرورة ، لأنَّ الجر إنَّما هو في كلامهم من أحد وجهين : إمَّا بحرفٍ ، وإمَّا بإضافة اسم ، ولا حرف جرُّ هنا ، ولا يجوز أيضاً أن يضاف اسم الإشارة من قبل أنْ الغرض في الإشارة إنَّما هو التَّخصيص والتَّعريف ، وأسماءُ الإشارة معارفٌ كُلُّها قد استغنت بتعرفها عن إضافتها ، وإذا كان من شروطِ الإضافة أنَّه لا يضافُ الاسمُ إلا وهو نكرةٌ فما لا يجوز أن يتنكر ^(١) البتة لا يجوز أن يضاف البتة ، وأسماءُ الإشارة مما لا يجوزُ تنكرها فلا يجوزُ إضافتها ولأجلِ هذا لم يصح في الكافِ والهاءِ في إِيَّاكَ وإِيَّاهِ وَنَحْوَهُمَا أن تكونَ اسماً ؛ لأنها لا تكونُ إلا ^(٢) معارفٌ ولا يجوزُ تنكيرها البتة ، وقد تقدَّم في الضمائر ما يستدل به على فسَادِ كَوْنِ الكافِ هنا اسماً ، فانتقل معناه إلى هنا ، ثم قال : (وَاللَّامُ إِنْ قَدِّمْتَ هَا مُمْتَنِعَةٌ) لما قدَّم أن اللامَ يجوز لحاقها مع الكافِ ذكر أنَّها تَلْحَقُ إذا فُقدتْ هَا وهى هَا التَّنْبِيهِ ، وأمَّا إذا لحقتْ هَا ولا تَلْحَقُ إلا متقدمةً على اسمِ الإشارةِ ، لذلك قال : إن قدمتْ هَا فلا تَلْحَقُ اللامُ مَعَهَا ^(٣) فهما أعنى " هَا " واللامُ كَالْمُتَعَاقِبِينَ على اسمِ الإشارةِ إِنْ لَحِقَ هذا لم يلحق هذا ، فلا يَجْتَمِعَانِ البتةُ إلا في شعرٍ ، أو في نادرٍ من الكلامِ ومنه قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤) :

(١) في (١) يتنكر .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) البيت للرجى ، وهو في ديوانه : ١٨٢ ، وربما نُسب إلى المجنون في ديوانه : ١٦٨ .

والشاهد في : أمالي ابن الشَّجَرِي : ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف : ١٢٧ ، وشرح المفصل

لابن يعيش : ٦١/١ ، ١٣٤/٣ ، ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ، وخزانة الأدب : ٤٥/١ ، ٩٥/٤ .

يَا مَأْمِيلِحْ غِزْلَانْ شَدْنْ لَنَا مِنْ هَاؤِلْيَانِكُنْ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

فتقول : إِذَا جَاعَى ذَا هَذَا ، وَجَاعَتَى تَا ، وَهَاتَا ، وَذَى ، وَهَازَى ،
وَتَى ، وَهَاتَى ، وَذَان ، وَهَازَان ، وَتَان ، وَهَاتَان ، وَأُولَاءَ ، وَهَؤُلَاءَ . وتقول
أَيْضًا : جَاعَى ذَاكَ ، وَهَازَاكَ ، ^(١) وَذَلِكَ ، وَتَلْكَ ^(٢) ، وَتَاكَ ، وَهَاتَاكَ ، وَتِيكَ ،
وَهَاتِيكَ ، وَمِنْهُ قَوْل طَرْفَةَ ^(٣) :

رَأَيْتُ بَنَى غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ
وَقَالَ أَبُو النُّجْمِ ^(٤) :

جِئْنَا نُحْيِيكَ وَنَسْتَجِدِّيكَ فَاَفْعَلْ بِنَا هَاتَاكَ أَوْ هَاتِيكَ

ولا تقول : هَازِلِكَ ، ولا هَاتِكَ ، ولا هَاتَاكَ ، ولا هَؤُلَاكَ ، ولا مَا أَشْبَهَ
ذلك ، كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا كَثْرَةَ الزَّوَادِ عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ .

وفى قَوْلِهِ : (وَاللَّامُ إِنْ قَدِمَتْ هَا مُمْتَنِعَةً) مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لِحَاقِ
" هَا " لاسم الإشارةِ مُقَدِّمَةً عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ تَرْتِيبٌ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحُكْمِ فِيهَا مَعَ اللَّامِ
إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ صَحَّةٍ لِحَاقِهَا ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ ، وَلَمَّا لَمْ يَبَيِّنْ
وَجْهَ لِحَاقِهَا وَلَا لَأَيِّ مَعْنَى لَحِقَتْ دَلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا تَلْحَقُ لَمَّا تَقَرَّرَ فِيهَا مِنْ مَعْنَى
التَّنْبِيهِ وَالتَّكْيِيدِ ، لَا لِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ نَصُّ فِي " التَّسْهِيلِ " ^(٥) عَلَى أَنَّهَا هِيَ لَا
غَيْرَهَا ، فَهِيَ إِذَا دَاخَلَتْ لِمَعْنَاهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَ ذَلِكَ .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) بَيَانُهُ طَرْفَةُ : ، وَالْبَيْتُ مِنْ مَعْطَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ وَالشَّاهِدُ فِي الْمَنْصَفِ : ٤٨/٣ ، وَالْعَيْنُ :
٤١٠/٨ .

(٣) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

(٤) التَّسْهِيلُ .

وقد يَدُلُّ قوله بعدُ : (وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا / أَشِيرُ) على أَنَّهَا تَلْحَقُ/١٧٦
 لأمرٍ زائدٍ على التَّنْبِيهِ ، وإذا تقررَ هذا بقي النَّظَرُ في كلامِ النَّاظِمِ في
 هذا الفَصْلِ في أمرين : الأولُ في تقريرِ (١) الخِلافِ الذي أشارَ إليه وذلك
 في مَسْأَلَتَيْنِ :

إحداهما : في تحقيقِ مراتبِ الإشارةِ بحسبِ المُشارِ إليه فهي
 عنده مرتبتان : مرتبةٌ بُعد ، ومرتبةٌ قُرب ، وعندَ الجُمهورِ ثلاثُ مراتبٍ :
 مرتبةٌ قُرب ، ومرتبةٌ بُعد ، ومرتبةٌ تَوسُّط بين القُربِ والبُعد .
 فللمذكَّرِ في الدنيا هذا ، وفي الوُسطى ذاك ، وفي البُعدي ذلك ، وفي
 التَّثْنِيَةِ هذان في الدُّنيا ، وذانِكَ في الوُسطى وذانِكَ في البُعدي
 بالتَّشديد ، وللمؤنَّثِ في الدُّنيا هذه ، وكذا في أخواتها من غيرِ كافٍ ،
 وفي الوُسطى تِيكَ ، وفي البُعدي تِلْكَ وتَالِكَ ، وفي التَّثْنِيَةِ في الدنيا هاتان ،
 وفي الوُسطى : تانِكَ ، وفي البُعدي : تانِكَ بالتَّشديدِ وفي الجَمْعِ من
 النُّوعين : أولاءِ في الدُّنيا ، وأولاءِ في الوُسطى ، وأولئِكَ وأولَئِكَ في
 القُصوى . وعلى هذه الطَّرِيقَةِ جَرى أَكْثَرُ المتأخِرين ، واستدل في " شرح
 التسهيل " (٢) على صحَّةِ ما ذهب إليه بخمسة أوجه :

أحدها : الإجماع على أَنَّ المُنادى ليس له إلا مرتبتان : مرتبةُ
 القُرب : تستعمل فيها الهمزة ، ومرتبةُ البُعيد وما في حكمه : تستعمل
 فيه بقية الحروف وهو والمُشار إليه شبيه بالمُنادى ، فليقتصر فيه على
 مرتبتين إلحاقًا للنَّظير بالنَّظير .

والثاني : أَنَّ المَرْجوعَ إليه في مثلِ هذا النُّقْلُ لا العَقْلُ ، وقد
 روى الفَرَّاءُ أَنَّ بني تميم يقولون : ذيك (٣) وتيك بغيرِ لامٍ حيث يقول

(١) في (١) تفريق .

(٢) شرح التسهيل : ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ .

(٣) في (١) ذاك .

الْحَاجَزُونَ : تلك وتالك^(١) باللام . وأنَّ الحَاجَزِينَ لَا يَسْتَعْمِلُونَ الكاف من غيرِ لامٍ
وأنَّ التَّمِيمِينَ ليس من لُغَتِهِمْ استعمالُ الكافِ مع اللامِ فلزِمَ من هذا أنَّ اسمَ
الإشارةِ ليس له إلا مرتبتان : إحداهما : للقُرب ، والأُخرى : لأدنى البُعد
وأقصاه .

والثَّالثُ : أنَّ القرآنَ ليس فيه إشارةٌ إلا بأداةٍ مُجرَّدة من الكاف واللامِ
معاً أو بمصاحبةٍ لهما معاً ماعدا المُنثى والمَجْموع ، فلو كانت الإشارةُ إلى
التوسط بكافٍ لا لامٍ معها لكان القرآنُ غيرَ جامعٍ لوجوهِ الإشارةِ وهذا مُردودٌ
بقوله تعالى (٢) : ﴿ وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

والرَّابِعُ : أنَّ التَّعبيرَ بلفظٍ ذلك عن مضمونِ الكلامِ المتقدمِ على إثرِ
انقضائه شائعٌ في القرآنِ وغيره من غيرِ واسطةٍ بين النُّطقين كقول الله
تعالى (٣) : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ ، ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ (٤) ،
﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ (٥) ، ﴿ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ ﴾ (٦) . يعنى
فاعتبر البعد على الجُملة مع أنَّه ليس بموضع بُعْدٍ ، بل هو أقربُ لاعتبار
حالةِ التَّوسط ، فلو كان التَّوسطُ مُعتبراً بإشارةٍ لا يُشاركها فيها غيرها لكانت
هذه المَواضعُ جديرةً بذلك ، لكن ذلك غيرُ واقعٍ فدلَّ على أنَّ قَصْدَ التَّوسطِ
غيرُ معتبرٍ .

والخامسُ : أنَّ المَرَاتِبَ لو كانت ثلاثاً لم يكتفِ في التَّثنية والجمع

(١) ساقط من (١) .

(٢) سورة النحل : آية : ٨٩ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٦٤ .

(٤) سورة يوسف : آية : ٥٢ .

(٥) سورة الكهف : آية : ٨٢ .

(٦) سورة الممتحنة : آية : ١٠ .

بلفظين لأنَّ في ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد وفي اكتفائهم بقولهم :
هذان وذانك وهؤلاء وأولئك دليل على أنَّ ذاك وذلك مستويان وأن ليس
للإشارة إلا مرتبتان ، ثم اعتذر عن تشديد النُّون / وحمله على / ١٧٧
التعويض مما حذف من الواحد ، وقد ذكر ذلك في باب الموصول حسب
ما يأتى (١) وردَّ قول مَنْ زَعَمَ أنَّ التشديد مثل اللام في ذلك وهو قول
المُبرد ، لكنَّه لم يذكر اختصاص ذلك بالبعيد دون ذاك (٢) ، بل قال :
إنَّ التَّخْفِيفَ في ذان نظير ذاك والتَّشْدِيدَ نظير ذاك ، فنزله المتأخرون
على ما قَصَدُوهُ من إثبات المراتب الثلاث .

المسألة الثانية : في تحقيق معنى " ها " مع اسم الإشارة ، ومعنى
المدَّ في أولاء ، وقد تقدم أنَّ الناظم قائل بأن هاء التَّنْبِيهِ لا تفيد في
أسماء الإشارة معنى زائداً على التَّنْبِيهِ ، وأنَّ المدَّ في أولاء لا يُفيد
زيادةً معنى على معنى أولى المقصورة ، وقد خالف الشُّلوبيين في
المَوْضِعِينَ فجعل مدَّ أولاءٍ قد يُفيد انتقال اسم الإشارة من مرتبته التي
هو فيها إلى مرتبة أبعد وكذلك " ها " تُفيد عنده الانتقال ، فأما " ها "
فمطلقاً وأما المدَّ ففي أحد الوجهين ، وفي الوجه الآخر لا يُفيد شيئاً ،
وكذلك تشديد النُّون عنده يفيد الانتقال في أحد الوجهين ، ويبنى على
ذلك أنَّك تقول في المرتبة الدنيا للواحد المذكر ذَا ، وفي التثنية ذان ، وفي
الجمع أولى مقصوراً ، وفي الوسطى ذاك وهذا ، وفي التثنية ذانك
وهذان ، وفي الجمع هؤلاء وأولئك بقصرهما وأولاء بالمد في أحد
الوجهين ، وفي الآخر هو في الدنيا وفي القصوى ذلك وهذا ، وفي

(١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) ذانك .

التثنية ذاك بتشديد النون في أحد الوجهين ، وفي الآخر هو في الوسطى ،
وفي الجمع أولئك وهؤلاء بالمدّ فيهما في أحد الوجهين ، وفي الآخر هو في
الوسطى ، وأولئك وهؤلاء بالقصر فيهما ، ثم ذَكَرَ (١) نحو ذلك في
المؤنث ، وذكر أن الأصل في هذا الترتيب أن الكاف واللام والهاء زيادة على
الكلمة التي هي اسم الإشارة ، فمتى كانت الإشارة باسمها مجرداً فينبغي أن
يكون للمرتبة الدنيا ، لأنها أقل ما يكون من اللفظ في هذا الباب ، إلا أن يكون
في اسم الإشارة لفتان إحداهما أمداً من الأخرى ، فربما حكم لذلك المدّ
بحكم زيادة من الزوائد ، وربما لم يحكم ، وإن أضيف إلى اسم الإشارة من
هذه الزوائد واحدٌ أو ما حكم له بحكمه كان للمرتبة الوسطى ، لأنه في المرتبة
الثانية من اللفظ ، وإن أضيف إليه منها اثنتان كان للمرتبة القصوى ، لأنه
في المرتبة الثالثة من اللفظ ، وليس بعدها رتبة ، ولذلك لا يجوز : هـ ذلك
ولا هؤلاء ، فأما هؤلاء فإن المدّ (٢) قد لا (٢) يحكم له بحكم الزوائد كما تقدم ،
ولم يقل أولئك بالمد وزيادة اللام ، وكذلك هؤلاء لا يقال بالمد وزيادة
اللام ، استثنافاً لتوالي الكسرتين ، وكذلك ذاك وما كان مثل ذلك ، هذا ما
قال الشلوبيين (٣) وكل ما ردّ به المؤلف مذهب الجمهور فناهض في ردّ هذا
المذهب مع زيادة أنه مذهب مخترع لم يسبقه إليه فيما أظن أحد ، وإنما
جرأه (٤) عليه قاعدة إمساس الألفاظ أشباه المعاني وهي لا تنهض دون

(١) ساقط من (١) .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) شرح الجزولية : ٧٢٠ .

(٤) في الأصل : أجرأه والتصويب من (١) .

سَمَاع ، والعَجَبُ من ابن الضَّائِع سَلَّمَ هذه الطريقة لكن / جعل ذلك / ١٧٨
من باب الأوَّلَى لا على الوجوب ، فالحق خلاف ما قال ، إذ ليس فى
السَّمَاع ما يدلُّ على خلافٍ ما قال والله أعلم ، وأقوى أدلةِ المؤلِّف فى
مسأله دليـل السَّمَاع ، وما عداه فللنَّظَر فيه مجالٌ .

الأمْرُ الثَّانِى : فيما عسى أن يرد على الناظم فى بعضِ أطرافِ
المسألةِ وذلك سؤالا ن :

أحدهما : أنه نصُّ على لَحَاقِ الكاف فى البُعْدِ ، ولم يبيِّن
اختلافها بحسبِ المخاطب من كونها لمذكر أو مؤنثٍ مفردٍ أو مثنى أو
مجموع ، وهى ستة أحوال فى الخطابِ ضرورية ، وكلُّ واحدٍ من تلك
الأحوال يتصورُ الإشارةُ معه إلى مذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ مفردٍ أو مثنى أو
مجموع ، فإنَّك قد تشير إلى مفردٍ مذكَّرٍ مع اختلافِ المخاطبِ إلى ستة
الأحوال وإلى مثناه وإلى مجموعهِ كذلك ، وقد تُشير إلى مفردٍ مؤنَّثٍ مع
الأحوالِ الستة وإلى مُثْنَاهُ وإلى مجموعهِ كذلك ، فهذه ستَّة وثلاثون
وجْهًا هى أصولُ البابِ ، وعلى نكرها احتوى بابُ المُخاطبةِ المُترجم
عليه فى كتَبِ (١) النحويين وهو من ملحِ العربيةِ الضرورية ، لكن الناظم
لم يعرج على بيَّانها ، وكان من حقِّه ذلك فكان كلامه مُعْتَرِضًا .

والثَّانِى : أنه لما أشار إلى إلحاق " ها " التَّنبيه عند عدم اللام ،
ولم يقيد ذلك ظَهَرَ من قوَّةِ كلامه أنْ لحاقها مع وجودِ الكافِ ومعَ عدمِها
على سواءٍ فى الجواز وليس كذلك ، بل قد ذكَّر هو (٢) فى " التَّسهيل " (٣)
أنْ لحاقها المُجرَّد من الكافِ كثيرٌ فى الكلامِ ومع الكافِ قليلٌ ، بل عدم

(١) فى الأصل كتاب .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) التَّسهيل : ٤٠ .

لحاقها المُجَرَّد قليلٌ ، ولذلك لا تَجِدُ في القرآن الكريم اسم إشارة مُجَرَّداً من الكاف وهاءِ التَّنْبِيهِ أيضاً معاً ، ولما وَقَعَ فيه الفصل بين ها (١) واسم الإشارة بـ " أَنْتُمْ " أُعيدت في أكثرِ المَوَاضِعِ كقوله (٢) : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ ﴾ ، ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ ﴾ (٣) ، ولم يَقَعْ غير مكرَّر معه " ها " إلا في قوله (٤) ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ ، فهذا دليلٌ على قوةِ لحاقها وأن غيره قليل ، وأما إذا لحقت الكاف فلحاق " ها " معها قليلٌ وهونٌ ابن مالك في " التسهيل " ، وإذا كان كذلك فهذا الإطلاق غيرُ محرَّر ، وقد يُعْتَذَرُ عن الأول بأن يقال : لعله سكت عن بيان اختلافها لما تقدَّم له مثل ذلك في فصل " إِيَّا " من باب الضَّمائر ، فقد أشار هنالك إلى الاختلاف وبين أن التَّفْرِيعَ ليس مشكلاً ، وهو اعتذار ضَعِيفٌ .

وعن الثاني : بأن قوةَ كلامه إنما تَقْتَضِي الجَوَازَ على الجُملة ، فإنَّ التسويةَ بين الوجهين معنى زائدٌ على مطلقِ جوازِهما ، كما أن التَّفْضِيلَ بينهما كذلك على صدقِ المُخْتَلِفِينَ في القوةِ والضعف ، كما يَصْدُقُ على المُتَسَاوِينَ صدقُ الأعمُّ على الأخص ، وهذا ظاهرٌ فلا اعتراضَ عليه .

وقوله : (إِنْ قَدَّمْتَ هَا) " ها " ليس بضميرٍ نصبٍ مُتَّصِلٍ ، وإنما هي ها التَّنْبِيهِ تُكْتَبُ مُنْفَصِلاً من الفعلِ ، لأنها اسمٌ ظاهرٌ .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) سورة آل عمران : آية : ٦٦ .

(٣) سورة النساء : آية : ١٠٩ .

(٤) سورة آل عمران : آية : ١١٩ .

ثم قال :

وَبَهْنًا أَوْ هَا هُنَا أَشِيرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ حِيلًا
فِي الْبُعْدِ أَوْ بَيْنَكُمْ هُنَا أَوْ بِهِنَا لِكَ انْطِقًا أَوْ هِنَا

هذا هو النوع الثاني من نوعي الإشارة وهي الإشارة إلى المَكَانِ، فاعلم أن الإشارة إلى المَكَانِ لا تَنفصل من / الإشارة إلى/ ١٧٩ الأشخاص وغيرها إلا بكون اسم الإشارة ظرفًا ، فإنك إذا أردت الإشارة إلى المكان من غير إرادة كونه ظرفًا تُجرى مجرى الأشخاص ، فكما تقول : أعجبني هذا الرجل ، وهذا الفعل كذلك تقول : أعجبني هذا المكان وهذا الزمان ، فلا يَنفصل المَكَانِ من غيره إذا لم تَقصد فيه كونه ظرفًا ، فإما إذا قَصدت كونه ظرفًا فأشـرت إليه ، فالخاص بهذا النحو لفظ هنا ، وما ذكر معه لا يُشار بها إلا إلى المكان من حيث كونه ظرفًا بخلاف هذا وأشباهه فإن الأمر فيها مطلق ، فقد تُشارك هنا فيما اختصت به نحو قوله تعالى : " إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا " فإذا ثَبَتَ هذا فلا يُشار بهُنا ونحوه إلى المكان إلا بقيد كونه ظرفًا لفعلٍ ، والناظم لم يأت بهذا القيد ، بل أطلق القول بأنها يُشار بها إلى المكان، وهذا الإطلاق غيرُ صَحِيحٍ لاقتضائه جَوَاز قولك : هُنا موضعُ زيدٍ ، في معنى هذا موضع زيدٍ ونحو ذلك ، وأيضًا لما خصَّ الإشارة إلى المكان بهُنا ونحوه بدليل تقديمه المَجْرور لأنَّ معناه الاختصاص كأنه قال : أشر بهذه الأشياء إلى المكان لا بغيرها اقتضى ذلك أنك لا تشير إليه بهذا وما ذكر معه فلا تقول : هذا موضعُ زيدٍ ولا هذه بقعةُ عمرو ولا قَعَدْتُ هذا المكان ولا ما أشبه ذلك وهذا كله غير مستقيم وقد احتَرَزَ في التَّسهيل " (١) من هذا الاعتراض بقوله : ويُشار إلى المكان بهنا لازم

(١) التسهيل : ٤١ .

الظرفية أو شبهها .

والجوابُ : أن الناظم قد أتى بما يُشعر بقيدِ الظرفية ، وذلك أن لفظَ الزَّمانِ والمكانِ إذا أُطلق في عُرف النُّحويين يراد به المكان من حيث هو ظرفٌ لفعلٍ والزَّمان كذلك ، إمّا على حذفِ المُضاف كان الأصل ظرف المكان وظرف الزَّمان ، وإمّا لأنّه صار اسماً له عرفاً وقد يستعمل ذلك الناظم ، ألا ترى إلى قوله : (وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْنَعٍ) وأراد عن ظَرْفِ المكانِ ، فهو إنّما أراد هنا بالمكانِ ظرفُ المكانِ ، وقد عُرف أن أداة الإشارة بحسبِ المُشار إليه فإن كان مفعولاً فهو مفعولٌ أو فاعلاً فهو كذلك ، أو ظرفاً فهو على حسبه إذ هو قائمٌ في الكلام مقامه ، فإذا أُشير إلى الظرف من حيث هو ظرفٌ ، فاسم إشارته ظرفٌ مثله .

فقوله : (وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا أُشِرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) معناه أُشير إلى ما وقع من الأمكنة المحسوسة منصوباً على الظرفية أو في حكم المنصوب على ذلك ، ويلزم أن يكون اسم الإشارة كذلك ظرفاً ، وإذا كان هذا مقصوده كان قد أتى بالقيّد الصحيح للإشارة بهذه الأنوات ، وعند ذلك يكون التنبيه على اختصاص هنا وأخوته بالمكان وإخراج ذي وذا وما ذَكَرَ معهما عن ذلك صحيحاً إذ قد يُشار بها إلى الأمكنة من حيث هي أمكنةٌ ومن حيث تشخصُها وإجرائها مجرى الأناسي كزيد وعمرو / ، فالأمر فيها أوسع ، فقد وَضَحَ أن الناظم لم يغفل ما توهم / ١٨٠ المعترضُ إغفاله والله أعلم ، ولنرجع إلى تفسير كلامه . فقوله : (وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا أُشِرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) الدّاني هو القريب ، يعنى أن هنا مجرداً عن التنبيه ، وهاهنا لاحقاً له التنبيه أداتان من أدوات الإشارة إلى المكانِ القريب فتقول : جلست هنا وأكلتُ هاهنا ، أى : فى هذا المكانِ القريب وتقييده بالدّاني يدلُّ على أن هاهنا تقسيماً بحسب

القرب والبعد وإنما عنده مرتبتان فقط من غير تَوَسُّطٍ ، ويلزم على ما تقدّم من مذهب الأكثرين إثبات مرتبة التوسط^(١) وأن لها هناك واللبعدى هُنَاكَ ، وعلى طريقة الشلوّيين يكون هاهنا فى مرتبة التوسط كهناك ، وكلامه هنا نصٌ فى رد ذلك المذهب ، وقد تقدّم ما يكفى فيه وتقييده الظرف بالمكان يدل على أن هذه الإشارة لا يُشار بها إلى ظرف الزمان فلا تقول : صُنْتُ هُنَا ، تُريد هذا اليوم ، وهذا إنما هو أكثرُ فقد يُشار بهنا وهناك وبهنا إلى الزمان ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ ^(٢) ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ^(٣) ﴾ ولم يتقدّم غير ذكر الزمان . وقوله ^(٤) : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلَوْ كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ ﴾ بعد قوله ^(٥) : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ﴾ ، ومن ذلك فى الشعر قول الأفوه الأودى ^(٦) :

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعُ

ولمّا كان هذا قليلاً لم يَبَيّن عليه وجعل هُنَا مختصاً بالمكان .

ثمّ قوله : (وبهنا أو هاهنا) فخير بين الأمرين نصٌ فى جواز لحاق

(١) فى (١) الوسط .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) سورة الأحزاب : آية : ١١ .

(٤) سورة يونس : آية : ٣٠ .

(٥) سورة يونس : آية : ٢٨ .

(٦) الأفوه صلامة بن عمرو بن مالك الأودى من مزحج شاعر جاهلى يكنى أبا ربيعة لقب " الأفوه "

لفظ شفتيه وظهور أسنانه كان سيد قومه وقائدهم فى حروبهم وهو صاحب الأبيات المشهورة :

لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم الأبيات

أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٢٣/١ ، واللكى : ٣٦٥ ، ومعاهد التنصيص : ١٠٧/٤ ، والشاهد

فى ديوانه : ٧ ، وهو أيضا فى التذييل والتكميل : ٣٣/٢ ، وفى شرح الشواهد للعينى :

٤٢١/١ ، والهمع : ٧٨/١ .

ها لهُنَا ، كما تَلْحَق ذَا وَذَى وَأَخَوَاتِهِمَا ، وكذلك الحُكْم فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَعَدْتَ هُنَا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَعَدْتُ هَاهُنَا .

ثم ذكرَ القسمَ الثَّانِي وهو قَسَمُ الإِشَارَةِ إِلَى البَعِيدِ فَقَالَ : (وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً فِي الْبُعْدِ) الضَّمِيرُ فِي "بِه" عَائِدٌ عَلَى هُنَا وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِهِ (صِلَاً) ، وَأَرَادَ صِلَانُ بَنَوْنِ التَّوَكِيدِ ، فَأَبْدَلَ لِلْوَقْفِ بِهِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ (صِلَاً) أَيْضاً ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : " فِي الْبُعْدِ " وهو عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَيْ : فِي إِشَارَةِ الْبُعْدِ أَوْ فِي إِشَارَةِ ذِي الْبُعْدِ وهو فِي الْمَكَانِ الْبَعِيدِ ، وَقَدْ يُحْذَفُ أَكْثَرُ مِنْ مُضَافٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ حَكَايَةً (١) « فَتَقَبَّضْتُمْ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ » ، أَيْ : مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ ، هَكَذَا قَالُوا : فَكَذَلِكَ هُنَا ، وَيَعْنِي أَنَّ الإِشَارَةَ إِذَا أَرْتَدَّتْهَا إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ فَإِنَّكَ تَصِلُ بِهِنَا الْكَافَ فَتَقُولُ : جَلَسْتُ هُنَاكَ أَوْ هَاهُنَاكَ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْكَافِ لِلْعَهْدِ وَأَحَالَ عَلَى الْكَافِ الْمَذْكُورَةِ الْحَرْفِيَّةِ ، ثُمَّ قَالَ : (أَوْ يَتِمُّ فُهُ أَوْ هُنَا) إِلَى آخِرِهِ اسْتَدْرَكَ بِهَذَا الْكَلَامِ أَدْوَاتُ هِيَ مِثْلُ هُنَاكَ فِي الْحُكْمِ فَخَيْرٌ فِيهَا ، يَعْنِي أَنَّ تَمْ - بَفَتْحِ الثَّاءِ - وَهِنَا - بَفَتْحِ الْهَاءِ - وَهِنَا بِكسرها مع تشديد النون فيهما - حَكَاهُمَا السَّيْرَافِيُّ وَغَيْرُهُ ، قَالَ : وَالْكَسْرُ أَرَبُوهَا . وَأَنْشَدَ لِذِي الرُّمَّةِ (٢) :

هِنَا وَهِنَا وَمِنْ هِنَا لِهِنَّ بِنَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْإِيمَانِ هَيِّنُومُ

وهناك بالكافِ مع اللَّامِ كُلُّهَا يَشَارُ بِهَا لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ فَتَقُولُ رَأَيْتُ زَيْدًا تُمْتُ (٣) . قَالَ تَعَالَى : " وَإِذَا رَأَيْتَ تَمْ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا " وَتَقُولُ : رَأَيْتُكَ هِنَا أَوْ هِنَا . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) سُورَةُ طه : آيَةُ ٩٦ .

(٢) نَبِيَوَانَهُ : ٤٠٩/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ تُمْتُ هِنَا أَوْ هِنَا .

كَانَ وَرَسًا خَالَطَهُ الْيَرَنَّا خَالَطَهُ مِنْ هَامُنَا وَهِنَا

ويقولون : تَجْمَعُوا مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَا ، وَحَكِيَ الْفَرَاءُ أَنْ تَمِيمًا تَقُولُ :
هَامِنَا زَيْدٌ وَأَنْشُدُ :

تَلْقَاهُ مَقْتَسِمًا تَبُو خَلِيقَتَهُ هِنَا وَهِنَا وَعَقَلِي غَيْرُ مَقْتَسِمٍ / ١٨١/

وتقول : رَأَيْتَكَ هُنَاكَ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ هَا التَّنْبِيهِ وَتَخْصِيصِهِ هَذَا
الْلَفْظَ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَهُ بِغَيْرِ لَامٍ خَيْرٌ فِي هَا التَّنْبِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَدْخُلُهَا عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَوْ لَكَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ :
وَبِهِنَا أَوْ هَا هُنَاكَ انْطَقَنَ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، كَمَا قَالَ قَبْلَ : (وَبِهِنَا أَوْ
هَامِنَا أَشِيرُ) فَإِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هَاهُنَاكَ ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ
فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ وَهُوَ صَحِيحٌ بِخِلَافِ مَا تَلَحُّقَهُ الْكَافُ وَحْدَهَا فَإِنْ " هَا "
يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ : (وَبِهِ الْكَافُ صِلًا) أَيْ : بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ هُنَا أَوْ
هَاهُنَا فَتَقُولُ : هَاهُنَاكَ كَمَا تَقُولُ هَا ذَاكَ ^(١) وَهَاتِيكَ وَلَمْ يُنَبِّهِ
النَّاطِقُ عَلَى لِحَاقِ الْكَافِ لِهِنَا أَوْ هِنَا ، مَعَ أَنَّهُمَا عِنْدَهُ إِشَارَةٌ إِلَى
الْبَعِيدِ ، كَمَا نَبَّهَ عَلَى لِحَاقِهَا لِهِنَا الْمَضْمُونِ الْهَاءِ الْمُخَفَّفِ ،
فَاقْتَضَى أَنَّ الْكَافَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَهُمَا فَلَا تَقُولُ : هُنَاكَ وَلَا هِنَاكَ ،
وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي أَلَّا تَلْحَقَهُمَا هَا التَّنْبِيهِ ، إِذْ لَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ فَلَا تَقُولُ عَلَى
هَذَا هَامِنَا وَلَا هَامِنَا .

فَإِنْ قُلْتَ : وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ ؟ وَلَعَلَّهُ أَغْفَلَ ذِكْرَ ذَلِكَ
إِحَالَةً عَلَى جَوَازِ مِثْلِهِ فِي هُنَا وَمَا تَقَدَّمَ .

(١) فِي (١) .

فالجواب : أن سياق كلامه يعطى القصد إلى ما ذكر ، فإنه ذكر في هنا لحاق الكاف وفي هناك لحاق اللام والكاف بعد أن ذكر لحاق الكاف وحدها في قوله : "وبه الكاف صِلًا في البُعدِ" مع ما تقدم له من ذلك في النوع الأول ، فلو كان مراده الإحالة على ما تقدم لسكتَ عن ذكر ذلك في هنا وهناك ، ثم إن تركه لنذكر ذلك في هُنَا المَفْتُوحَةِ الهاء والمكسورة مع نِكْرِهِ في هناك ، وهو معترض بينهما ما يشعر بأن ذينك اللَّفْظَيْن هكذا جاء السَّماع بهما ، فقد حَصَلَ من هذا أن هُنَا وهُنَا فيهما ثلاثة أحكام نكرها : اختصاصهما بالبعيد ، وأن لا تلحقهما ها التنبيه في أولهما ولا الكاف في آخرهما ، وعدم لحاق اللام من باب أولى ، أمّا كونهما للبعيد فإن الجوهري زعم خلاف ذلك ، وأن معنى هُنَا معنى هُنَا . وقال في قولهم : تجمعوا من هُنَا ومن هُنَا ، أى من هَاهُنَا وهَاهُنَا ، وقد عُلِمَ أن هُنَا لل قريب ، فكذلك عنده هُنَا ، ولذلك بنى عليه جواز لحاق الكاف وهو الحكم الثالث ، وذكره على أنه مُحْكِيٌّ عن العرب فقال (١) : وهُنَا - بالفتح والتشديد - معناه ، هَاهُنَا ، وهُنَاك : أى : هُنَاك ، وكذلك السيرافي جعلها مكسورة الهاء ومفتوحته كهُنَا مطلقاً ، وقد حكى ابن مالك أيضاً لحاق الكاف ، ولحاقها على هذه الطريقة جارٍ على قياس هُنَا المضموم المخفف ، ولا يلزم عليه جواز لحاق اللام لأنها إنما تلحق بالسماح ، ألا ترى أنها لا تلحق المثنى ولا أولاء الممدود ، وما زعمه المؤلف من قلة لحاق الكاف مناسب لما لحقت به ، إذ ليس هُنَا في الاستعمال كثيراً كهُنَا ، بل هو قليل ، فقل لحاق الكاف له لقلته هو في نفسه ، وأما لحاق ها التنبيه فقد تقدم من حكاية الفراء عن بنى تميم أنهم يقولون : هَاهُنَا ، ونص السيرافي على الجواز مطلقاً كهُنَا ، وإذا

(١) الصحاح : (هنا) .

كان كذلك فجميع ما زعم الناظم هنا غير ثابت ، أما " ثُمَّ " فالحكم فيها ما ذكر من كونها للبعيد ولا تلحقها ها ولا الكاف فليُنظر في صحة ما زعمه الناظم هنا وفي " التسهيل " ، فلعل الأمر كما ذكره غيره والله أعلم.

وقوله : (أَوْ بِئْهُ فَه) يقال : فاه بالكلام يفوه به ، أى لفظ به وما فَهَتْ بكلمة وما تفوهت بمعنى ما فَتَحَتْ فمى بها ، وهو مشتق من الفم إذ أصله فوه / .

١٨٢/

* * *

المَوْصُولُ

المَوْصُولُ : عبارة عن الكلمة التي تفتقرُ في دلالتها على معنى الاسم التَّامَّ إلى ما يَتَّصِلُ بها فتستقلُّ حينئذٍ دلالتها عليه ، وتَصِيرُ في معنى الأسماءِ المستقلَّةِ بالدلالة ، وهذه الكلمة (١) على نوعين :

أحدهما : حَرْفِيٌّ ، ولم يتعرَّض النَّاظِم له في هذا الباب ولا في غيره من حيث هو موصول ، بل من حيث له أحكام أُخَرُ ، ماعدًا " لو " المَصْدَرِيَّة ، فإنَّه أهمل ذكرها في هذا النِّظْم لعدم شهرتها عند النُّحَوِيِّين ، إذ الأكثر لم يَتَكَلَّمُوا عليها ، وذكر سائر المَوْصولاتِ الحرفيَّةِ وهي : " أَنْ " و " أَنْ " وما " وكى " المصدريات في أبوابها ، لِما لها من الأحكام ، لكنَّه لم يُخْلِها من التنبيه على الموصولية فيها ، ألا تراه قال في باب " إِنْ " : (وَهَمْزُ إِنْ افْتَحَ لِسَدُّ مَصْدَرٍ مَسْدُهَا) .

وقال في بابِ إعمالِ المَصْنَدِ : (إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحِلُّ مَحَلَّهَا) فنبَّه على ذلك المَعْنَى فيها بإشارةٍ خَفِيَّةٍ ، وإنَّما يبقى له تعيين صِلَاتِها ، وهذا قريبٌ قد يُؤْخَذُ له من أبوابها ، فلذلك لم يَعْتَنِ هنا بذكرها ، بل قَصَدَ إلى النوعِ الثَّانِي وهو المَوْصُولُ الاسميُّ فقال :

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا تُنْثِيَا لَا تُنْثِيَتْ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِيهِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

فقيده بقوله : (موصول الأسماء) لتخرج موصولات الحروف .

وموصولات الأسماءِ يتعلَّقُ الكلامُ بها في ثلاثِ مسائل : في تعدادها ، وفي

(١) ساقط من (١) .

صِلَاتِهَا ، وَفِي الْعَائِدِ عَلَيْهَا ، وَكُلُّهَا بَيْنَهُ النَّظْمُ .

وَابْتَدَأَ بِالسَّأَلِ الْأُولَى فَقَوْلُهُ : (مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (الَّذِي) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : مِنْهُ الَّذِي وَكَذَا وَكَذَا ، لِأَنَّ مَوْصُولَ الْأَسْمَاءِ عَامٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ جَمِيعُ الْمَوْصُولَاتِ وَقَوْلُهُ : (الْأَنْثَى الَّتِي) الْأَنْثَى مُبْتَدَأٌ أَيْضًا خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ بِحَرْفِ عَطْفٍ حُذِفَ ضَرُورَةً ، أَيْ : وَمِنْهَا الْأَنْثَى ، وَالَّتِي بَدَلَ مِنَ الْأَنْثَى ، وَجَعَلَ الَّتِي أَنْثَى لِمَا كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الْأَنْثَى ، أَوْ يَكُونُ الْأَنْثَى الَّتِي مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى ، وَالْأَلْفُ وَالْأَلَامُ فِي الْأَنْثَى مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (١) : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ كَأَنَّهُ قَالَ : وَأَنْثَاهُ الَّتِي ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : أَعْجَبَنِي الَّذِي أَكْرَمْتَهُ وَالَّتِي أَكْرَمْتُهَا هُنْدُ ، وَدَلَّ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الَّذِي لِلْمَذْكَورِ مِنْ حَيْثُ خَصٌّ الَّتِي لِلْمُؤَنَّثِ (٢) ، وَالَّذِي وَالَّتِي فِي كَلَامِهِ إِنَّمَا أَتَى بِهِمَا عَلَى الْلُغَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ الثَّابِتَةُ الْيَاءُ مِنْ غَيْرِ تَشْدِيدٍ وَإِنْ كَانَ الْاَلْفُظُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ فَمَقْصِدُهُ مَا ذَكَرَ ، وَيَدُلُّ عَلَى قَصْدِ ثَبَاتِ الْيَاءِ قَوْلُهُ إِثْرُ هَذَا : (وَالْيَا إِذَا مَا تُثْنِيَا لَا تُثْبِتِ) وَعَلَى قَصْدِ عَدَمِ تَشْدِيدِهَا لَفْظُهُ .

وَفِي " الَّذِي " ثَلَاثُ لُغَاتٍ سِوَى هَذِهِ ، " الَّلَّذِ " مَحْذُوفَةُ الْيَاءِ مَعَ بَقَاءِ الْكُسْرَةِ ، " وَالَّذِ " - بِتَسْكِينِ الذَّالِ - وَالَّذِي بِالْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ .

وَكَذَلِكَ فِي " الَّتِي " لُغَتَانِ سِوَى مَا تَقَدَّمَ اَلَّتْ - بِغَيْرِ يَاءٍ مَعَ تَسْكِينِ التَّاءِ أَوْ بَقَاءِ كُسْرَتِهَا .

ثُمَّ قَالَ : (وَالْيَا إِذَا مَا تُثْنِيَا لَا تُثْبِتِ) إِلَى آخِرِهِ . الْيَاءُ مَنْصُوبٌ بِـ

(١) سُورَةُ النَّازِعَاتِ : آيَةٌ : ٤١ .

(٢) فِي (١) بِالْمُؤَنَّثِ .

تُثَبَّتْ " وَقَصَرَهُ ضَرْوَرَةً ، وَضَمِيرُ " ثُنْيَا " لِلذِي وَالَّتِي وَ " مَا " فِي " مَا " تَلِيهِ " يَجُوزُ نَصْبُهُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ مِنْ جِهَتَيْنِ وَيُجُوزُ رَفْعُهُ ، فَإِذَا نَصَبْتَهُ فَبِإِضْمَارِ فَعْلٍ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ تَقْدِيرُهُ : بَلْ أَوَّلُ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ ، وَ " مَا " عِبَارَةٌ عَنْ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ وَهُوَ الذَّالُ فِي الذِّي ، وَالثَّاءُ فِي الَّتِي ، وَ " تَلِي " : / معناه تَتَّبِعُ ، وَأَرَادَ أَنْ الْيَاءَ فِي " الذِّي " وَ " الَّتِي " / ١٨٣ تُحْذَفُ إِذَا أُرِدَتْ تَثْنِيَتُهُمَا وَتَصِيرُ عَلَامَةً التَّثْنِيَةِ وَالْيَاءُ لِمَا قَبْلَ الْيَاءِ ، فَتَقُولُ فِي الذِّي : اللَّذَانِ وَالَّذَيْنِ وَفِي الَّتِي : اللَّتَانِ وَالَّتَيْنِ ، وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْمَعْنَى حُكْمَيْنِ سِوَى مَا ذَكَرَ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ التَّثْنِيَّةَ لَاحِقَةً لِلذِّي وَالَّتِي وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهَا ، وَأَنَّهَا زِيَادَةُ أَلْفٍ وَنُونٍ رَفْعًا وَيَاءٍ مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَهَا مَعَ نُونٍ نَصْبًا وَجَرًّا ، تَزَادُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ فَيَدُلُّ بِذَلِكَ عَلَى اثْنَيْنِ مِمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِلأِسْمِ الْمُثْنِيِّ ، فَكَانَ قِيَاسُ الذِّي وَالَّتِي فِي التَّثْنِيَةِ حَيْثُ ادَّعَاهَا لِهَمَا أَنْ يُقَالَ : اللَّذَيَانِ وَاللَّتَيَانِ ، وَكَذَلِكَ فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ ، كَمَا تَقُولُ : الْقَاضِيَانِ وَالْقَاضِيَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ ، بَلْ حَذَفَتْ أَوَاخِرَهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَأَوَّلَتِ الْعَلَامَةَ مَا قَبْلَهَا لِيُخَالَفُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمَاءِ الْمُعْرَبَةِ فِي التَّثْنِيَةِ فَاحْتَاجَ النَّاطِمُ إِلَى بَيَانِ هَذَا التَّغْيِيرِ فَقَالَ : (وَالْيَا إِذَا مَا ثُنْيَا لَا تُثَبَّتِ) إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْإِشَارَةِ وَجْهُ هَذِهِ الدَّعْوَى . وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُثْنَى هُوَ الذِّي وَالَّتِي الثَّابِتَا الْيَاءَ لِقَوْلِهِ (١) : (وَالْيَا إِذَا مَا ثُنْيَا لَا تُثَبَّتِ) فَنَصَّ عَلَى الْحَذْفِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ ثُبُوتٍ ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْمُخَالَفَةِ لِمَا زَعَمَهُ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " (٢) مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَفْغَنَتْ بِتَثْنِيَةِ الذِّ دُونَ الْيَاءِ ، وَالَّتِ كَذَلِكَ

(١) فِي (أ) يَقُولُهُ .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢١٣/١ .

عن تثنية الّذى والّتى بالياءِ وأنّها لم تُثنّهما ، وما زَعَمَ هنا على ظاهرِ كلامه
أبينُ ، إذ لا يدعى الاستغناء إلا بدليلٍ يدلُّ عليه كما قالوا فى مذاكير وملاح من
أنه جمعٌ لما لم يُنطق به استغناءً عنه بذكر ولحة وما أشبه ذلك .

فإن قلتَ : فالدليلُ قائمٌ ، وذلك مخالفة لسائر المثنيات حيث لزمَ فيه من
الحذفِ ما لا يجوزُ فى غيره ، قيل : على تسليم مذهبه فى أنه مثنى حقيقة لا
دليلَ فى الحذفِ ، إذ لا بُعد فى مجرى بعضِ الأشياءِ مخالفةً للقياسِ ، وأيضاً إن
كان حذفُ الآخر فى التثنية مُسوِّغاً لدعوى الاستغناء لزمكم ذلك فيما حذف
آخره شذوذاً فى التثنية من المُعرباتِ كقولهم فى تثنية الخوزلّى والخنفساء
وباقلاء وعاشوراء خوزلان وخنفسان وباقلان وعاشوران على ما حكاه الفراء
عن العربِ فإذا لم يجز أن يدعى الاستغناء فى هذه الأشياءِ وأشباهاها إلا
متعسفٌ فكذلك ها هنا . ووجه ثالثٌ : وهو أن ابنَ مالكٍ فى هذه الدعوى
كالمُتناقض مع زَعَمه فى تشديد نونيهما أن ذلك تعويضٌ من المحذوف ،
وكيف يصحّ التعويض (١) من المحذوف (١) ولا محذوف يعوّض منه .

فإن قيل : هو - إن ادعى الاستغناء - قد زَعَمَ أن لغةً " اللذ " بلإياءٍ
مخففةً من الّذى بالحذف ، وإذا كان كذلك صار الأمرُ إلى أن اللذان تثنية الّذى
بعد الحذف تخفيفاً ، فالتعويض من المحذوف صحيحٌ .

قيل : فإذا لا معنى لادعاء الاستغناء ، بل صار الأمرُ إلى ما قاله هنا من
أن اللذان تثنية الّذى ، وحذفت الياءُ فى التثنية ، مع أن دعوى الحذفِ فى
المبنيات غير مقبولة ، بل هى لغاتٌ مختلفةٌ ، وعلى ذلك أتى بها النحويون
فيقولون : فى الّذى أربع لغاتٍ ، وفى التى ثلاث لغاتٍ أو أربع ، ولأجل ذلك لما

(١-١) ساقط من (١) .

زَعَمَ الشُّلُوبِينَ (١) أَنَّ مَاعِدَا الذِّى وَالتَّى الْمُخَفَّفَتَى الْيَاءِ ضَرَائِرُ . قَالَ :
لَأَنَّهُمْ لَمْ يَحْكُوهَا فِى الْكَلَامِ .

قال ابن الضائع (٢) : لَا يَنْبَغِي / أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا : /١٨٤
إِنَّهَا لُغَاتٌ فِيهَا فَلَا يُحْمَلُ اسْتِشْهَادُهُمْ فِيهَا إِلَّا عَلَى التَّمْثِيلِ ، قَالَ : وَيَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ فِى " التَّى " مِنَ اللُّغَاتِ مِثْلَ مَا فِى الذِّى ، وَلَوْلَا
ثُبُوتُ ذَلِكَ مَا جَازَ لَهُمْ فِيهَا أَنْ يَقْبِسُوا لُغَاتِ الذِّى فِيهِ - انْتَهَى (٣) -
فَإِنَّتَ تَرَى أَنَّ ابْنَ الضَّائِعِ لَمْ يُسَلِّمْ لِشَيْخِهِ دَعْوَى التَّغْيِيرِ فِيهَا بِالْحَذْفِ
وغيره استناداً إِلَى مقتضى نقلهم ، وهذا واضح فإِذَا مذهب ابن مالك فِى
" شَرْحِ التَّسْهِيلِ " حَيْثُ أَثْبَتَ الْإِسْتِغْنَاءَ مَعَ دَعْوَى التَّعْوِيضِ وَمَعَ دَعْوَى
الْحَذْفِ تَخْفِيفاً كَغَيْرِ الْمُكْتَنَمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَالصَّحِيحُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا .

وفى قوله : (بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ) زِيَادَةُ بَيَانٍ لِقَوْلِهِ : (وَالْيَا
إِذَا مَا ثُنْيَا لَا تُثْبِتِ) فَإِنْ قِيلَ : هَذِهِ الزِّيَادَةُ حَشْوٌ لَا مَحْصُولَ تَحْتَهَا
سِوَى التَّكْرَارِ وَهَذَا مُخَالِفٌ لِعَادَتِهِ ، إِذْ لَيْسَ مَعْنَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّكَ
تُؤَلِّى الذَّالَ وَالنَّاءَ عِلَامَةً التَّثْنِيَةِ . قِيلَ : الظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا مَزِيدَ فَائِدَةٍ فِيهِ
عَلَى اعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ الْمُسْتَمِرَّةِ وَلَكِنْ فِيهِ فَائِدَةٌ
التَّنْصِيصِ إِيْلَاءَ الْحَرْفَيْنِ قَبْلَ الْيَاءِ الْعِلَامَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَفْهُوماً مِنْ

(١) شرح الجزولية : ٢٣٨ ، والنوطة : ١٦٤ وكلامهما لأبى على الشلوبين

(٢) ابن الضائع : (٦١٤ - ٦٨٠ هـ)

على بن محمد الكتامي ، من أبرز تلاميذ أبى على الشلوبين ، عالم فى النحو واللغة جمع
بين شرحى ابن خروف والسيرافى لكتاب سيبويه فى تأليف جيد ، وشرح الجمل شرحاً
حسناً ، وهو من شيوخ الإمام أبى حيان .

أخبره فى الذيل والتكملة : ٢٧٣/هـ ، والبغية : ٢٠٤/٢ .

والنص بحروفه فى شرح الجمل لابن الضائع : ١/٣ ، والمؤلف يكثر من النقل عنه .

(٣) فى (١) فى إذا .

قوله : (وألِيا إذا ما تُنْثِيَا لا تُثَبِّتِ) لا منطوقاً به فى فصرح به فيه الكلام الثانى ، فقد لا يُعدُّ مثل هذا تكراراً ، وإنما كان يكون تكراراً محضاً لو صرح به فى الكلامين معاً .

ثم قال : (والنون إن تُشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ) يعنى أن النون اللاحقة فى التثنية يجوزُ تشديدها وهى معنى نفى الملامة ، فإنه إذا انتفت الملامة والجناح كان التشديد جائزاً ، والأصل فى نون التثنية التخفيفُ ، والتشديد فيها ممتنعٌ ، فلا تشديدها فى نحو : رجُلان والزيدان ، فلما كان ذلك كذلك ، وكانت الملامة لاحقة لمن شددها ، أراد الناظم أن يرفع توهم من يقدِّر أن نون هذا الباب كذلك . فقال : (إن تُشَدَّدَ فَلَا) منع من ذلك وحصل الجواز بمقتضى هذا الرفع فتقول : أعجبنى اللذان قاما ، واللذان قاما ، وكذلك اللتان قامتا واللتان قامتا ، ومن التشديد قراءة ابن كثير^(١) ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَنُؤِهْمَا ﴾^(٢) هذا فى الرفع ، وفى غيره قراءة^(٣) : ﴿ رَيْنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ﴾^(٤) ، و " الملامة " ضدُّ المحمَّدة ، يقال : لامة على كذا لوماً ولومةً وقال الجوهري^(٥) : اللائمة : الملامة ، كانه جعله اسمَ مصدرٍ . قال : وكذلك اللومى على فعلى . يقال : ما زلت أتجرع فيك اللوائم . والملاوِمُ : جمعُ الملامة .

* * *

(١) السبعة لابن مجاهد : ٢٩ ، والكشف لمكى : ٢٨١/١ .

(٢) سورة النساء : آية : ١٦ .

(٣) السبعة : ٥٧٦ .

(٤) سورة فصلت : آية : ٢٩ .

(٥) الصحاح : ٢٠٣٤/٥ (لوم) .

وقوله : بعد هذا مستدركاً لما فاتته ذكره من ذلك في نون هذين

وهاتين :

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قَصِداً

يريد أن نون هذين وهاتين شُدُّدٌ أَيْضًا كما شُدُّد نون اللذين

واللتين فتقول : هَذَانِ الزُّيْدَانِ وَهَذَانِ الزُّيْدَانِ ، ومن التَّشْدِيدِ قِرَاءَةُ ابْنِ

كثير^(١) : «إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ» (٢) الآية . و «هَذَا خَصْمَانِ

اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ» (٣) . وفي غيرِ الرُّفْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى (٤) : «قَالَ إِنِّي

أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ» في قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ أَيْضًا ،

والتَّشْدِيدِ أَيْضًا جَائِزٌ ، كما كان جائزاً في اللّذَيْنِ وَالتّائِيْنِ .

فإن قلت : من أين يؤخذ له الجواز في هذا ؟

فالجواب : إنه لما لم يحتم الحكم بالتَّشْدِيدِ ، بل أتى به حكاية عن

العَرَبِ إذ قال : (شُدُّدًا) يعنى أَنَّ العَرَبَ / شَدَّدَتْهُ لم يكن في الكلام/ ١٨٥

قَضَاءً بوجوب ذلك مع ما تقدّم له من أنَّهما من قبيل المثنى حقيقةً ،

فالأصل الذي هو التَّخْفِيفُ ثابتٌ ، وأيضاً فهو مقرون بما تقدم أن

التَّشْدِيدَ فيه جائزٌ لا واجبٌ وهو اللّذَانِ وَالتّائِيْنِ ، فَحَصَلَ من مجموع هذا

عدم احتتامه .

ثم بَيَّنَّ عِلَّةَ التَّشْدِيدِ فقال : (وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قَصِداً) ذاك :

إِشَارَةً إِلَى التَّشْدِيدِ الْمَذْكُورِ ، ولما ذَكَرَهُ شَامِلاً لاسم الإِشَارَةِ

والمَوْصُولِ كان تَعْلِيلُهُ شَامِلاً لهما ، وذلك صَحِيحٌ ، وَأَتَى بِالِإِشَارَةِ

(١) السبعة لابن مجاهد : ٤١٩ ، والكشف لمكي : ١٠٠/٢ ، وزاد المسير : ٩٧/٥ .

(٢) سورة طه : آية : ٦٣ .

(٣) سورة الحج : آية : ١٩ ، وقراءة ابن كثير لهذه الآية في السبعة لابن مجاهد : ٤٣٥ ،

وزاد المسير : ١٧/٥ ، قال : قرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد وعكرمة وابن كثير هاذان

بتشديد النون .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٧ .

المُقْتَضِيَةِ لِلْبُعْدِ اتساعاً ، ولأنه قَصَدَ قَرِيباً وهو ذَان وتَان وَبَعِيداً وهو اللَّذَانِ
واللَّتَانِ ، ولأنه قد يُعامل القَرِيبَ معاملةً البَعِيدِ وبالعكسِ فلا مَحْذُورٌ ، ويعنى
أنَّ العربَ قصدت بهذا التَّشْدِيدَ أن تُعَوِّضَ من الحَرْفِ المَحْذُوفِ فى التَّثْنِيَةِ
فإنَّ الياءَ تُحذفُ وجوباً من الذى والتى وكذلك الألفُ من هذان وهاتَانِ . فأرادوا
أن يَجْعَلُوا التَّشْدِيدَ (١) فى ذلك (١) كالعوض مما حذفوا جَبْراً له ، والعِوضُ يقومُ
مقامَ المَعْوُضِ منه حتَّى كأنه موجودٌ .

فإن قيل : فإذا كان الحذفُ يقتضى التَّعْوِيزَ فهلا عَوِّضُوا فى يدٍ ودمٍ
ونحو ذلك إذا قالوا : يَدَانِ وَدَمَانِ ؟

فالجوابُ : أنَّ التَّعْوِيزَ سماعٌ لا يقالُ به إلا حيث اضطر إليه ، وذلك إذا
نقلَ أَلَّا تَرَاهُمْ عَوِّضُوا فى أَهْرَاقَ وَأَسْطَاحَ (٢) الهَاءِ وَالسَّيْنِ من سَلَامَةِ العَيْنِ
فيهما ، ولم يُعَوِّضُوا فى أَقَامَ وَأَبَانَ ، وإن سُلِّمَ أنه قِيَاسٌ ، فإنما يكون
التَّعْوِيزُ مما كانت التَّثْنِيَةُ هى السَّبَبُ فى الحذفِ منه كالأذى نَحْنُ فيه ، أو
يكونُ التَّعْوِيزُ عند وجودِ سببِهِ مُطْلَقاً وهذا هو الأعمُّ (٣) كاستطاعَ وأهراقَ
وَجَحَاجِحَةٍ وما أشبه ذلك ممَّا يَحْصُلُ التَّعْوِيزُ منه عند وجودِ سببِهِ ، أمَّا يَدٍ
ودمٍ فلم تكن التَّثْنِيَةُ سبباً فى الحذفِ منه فَيُعَوِّضُ فيها ، بل قَصَدَتْ فى يَدٍ (٤)
ونحوه عدم التَّعْوِيزِ وإلا فلو قَصَدَتْ فيه التَّعْوِيزُ لَأَلْزَمَتْهُ العِوَضُ ، كما
فَعَلُوا فى شَيْءٍ وَعِدَةٍ وَزَنْةٍ ونحوها ، وكما فى أَسْطَاحَ ونحوه ، فَنُبِتَ أَنَّ
التَّعْوِيزَ إنما يكون عند حُضُورِ سببِهِ .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) فى الأصل : هَرَانِ واستطاع .

(٣) فى (١) وهو الأعم .

(٤) فى هامش (١) يد ودم قراءة نسخة أخرى ، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لقال : " ونحوهما " .

قال ابن مالك في " شرح التسهيل " (١) ولما كان الحذف مستعملاً
في الأفراد بوجه ، لم يكن التعويض لازماً بل جائزاً .

فإن قيل : هذا الكلام أتى به تعليلاً للتشديد وهو لم يتصد للنظر
في تعليل المسائل ولا قصد ذلك ، وإنما قصده ذكر الأحكام القياسية
في الكلام ولا كل ذلك ، بل الضروري خاصة ، والتعليل من قبيل الزائد
على الضروري فلم أتى به وقد كان في غنى عنه ويلزم من تعرضه لتعليل
بعض المسائل أن يتعرض لتعليل الجميع أو يترك التعليل في
الجميع ؟

فالجواب : أنه لم يقصد التعليل خالياً من إفادة حكم ضروري ،
وإنما قصد التنكيث على المخالف الذي زعم أن التشديد دال على
المرتبة القصوى في الإشارة ، كما كانت اللام في تلك وذلك عند ذلك
القائل دالة على المرتبة القصوى قالوا : فذاً بالتخفيف نظير ذلك في
الدلالة على المرتبة الوسطى (٢) وذاً بالتشديد نظير ذلك في القصوى .
والناظم قد نفى أن يكون ثم مرتبة ثالثة وإنما هما رتبتان / خاصة ، ١٨٦/
فكانه قيل له : فهذه الزيادة ما فائدتها ، وقد علم أن الزيادة في
أسماء الإشارة تفيد الانتقال ؟

فأجاب عن هذا : بأن قصد العرب التعويض لا ما قالوه ، فإن
كان من زعم هذا يقوله بالرأى ، فلا رأى مع السماع ؛ لأنه نقل لغة
واللغة (٣) لا تثبت بالرأى ، وإن كان يقوله بالنقل فقد قال ابن مالك :
يُبطِلُ هذا القول جواز التشديد في نون هذين وتين ، يعنى إذا أُشير إلى

(١) شرح التسهيل : ٢١٣/١ .

(٢) في الأصل (القصوى) وصوابه من (١) كما أثبت .

(٣) ساقط من (١) .

القريب وما قاله صحيحٌ فقد قرئ^(١) : « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ » بالتشديد ، وهو إشارةٌ إلى القريبِ قال : وَيُؤَيِّدُ صِحَّةَ هَذَا الْاِعْتِبَارِ جَوَازُ تَشْدِيدِ نَوْنِ اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ لِيَكُونَ جَابِراً لِمَا فَاتَ مِنْ بَقَاءِ يَاءِ الَّذِي وَالَّتِي ، كَمَا تَبْقَى يَاءُ الْمَنْقُوصِ حِينَ يُكْنَى ، وَقَدْ انْتَفَى أَيْضاً بِهَذَا التَّعْلِيلِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنَ النَّاضِمِ تَعْلِيلَانِ آخِرَانِ لِلتَّشْدِيدِ نَكَرَهُمَا السِّيَرَاغِيُّ^(٢) :

أحدهما : أَنَّهُ جِيءَ بِهِ لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ مَا كَانَتِ النُّونُ فِيهِ عَوْضاً مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ ، وَبَيْنَ مَا كَانَتِ فِيهِ عَوْضاً مِنَ الْحَرْفِ ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : الرَّجُلَيْنِ وَالْغُلَامَيْنِ فَإِنَّ النُّونَ لِحَقَّتَهُمَا كَأَنَّهَا عَوْضٌ مِمَّا مَنَعَتْ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ .

والثَّانِي : كَاللَّذَيْنِ وَهَذَيْنِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَجْرَدَ النُّونِ فِي هَذَا وَاللَّذَانِ هُوَ الْعَوْضُ ، هَذَا ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنَّ التَّشْدِيدَ لِحَقِّ الْأَمْرَيْنِ ، لِلْعَوْضِ وَالْفَرْقِ وَعَلَى الْأَوَّلِ نَقَلَهُ بَعْضُهُمْ ، وَأَنَّ النُّونَ فِي هَذَيْنِ وَاللَّذَيْنِ هِيَ الْعَوْضُ بِنَفْسِهَا ، وَالثَّانِي أَنَّ^(٣) التَّشْدِيدَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُبْهَمِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمُبْهَمُ لَا تَصَحُّ إِضَافَتُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَكَلَا التَّعْلِيلَيْنِ مُمْكِنٌ وَمَا عَلَّلَ بِهِ النَّاضِمُ أَظْهَرَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ .

فَبِإِنْ قِيلَ : تَقَدَّمَ أَنَّ قَصْدَهُ بِالتَّعْلِيلِ التَّنْكِيتِ وَالِدَّفْعِ لِمَذْهَبٍ مِنْ أَثْبَتَ فِي الْإِشَارَةِ الرَّتَبَةَ الْوُسْطَى ، وَأَنْتَ قَدْ فَسَّرْتَ أَنَّ التَّعْلِيلَ غَيْرُ مَخْصُوصٍ بِمَحَلِّ التَّنْكِيتِ وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ، بَلْ أُجْرِيَتْ قَصْدُهُ عَلَى أَنَّهُ عَلَّلَ أَيْضاً التَّشْدِيدَ فِي الْمَوْصُولِ وَلَيْسَ فِيهِ تَنْكِيتٌ وَلَا دَفْعٌ لِمَذْهَبٍ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ أَتَى بِالتَّعْلِيلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ فَضْلاً ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِذَلِكَ اسْمَ الْإِشَارَةِ

(١) سورة القصص : آية : ٢٧ ، وقد تقدم ذكر هذه القراءة .

(٢) لم أمتد إلى موضعه في شرح الكتاب .

(٣) في (١) .

فقط وهو محلُّ الفائدة .

فالجوابُ : أنَّ اسمَ الإشارةِ هو محلُّ الفائدةِ كما ذُكرتُ ، ولكنَّ لما كانت العلةُ في التَّشديدِ في البابينِ واحدةً أتى به شاملاً لهما ، ليحصلَ له ما قَصَدَ وزيادةً والذي يُشعرُ بقصده للشَّمولِ إشارتهُ بذاك المُقتضية للُبُعدِ ، إذ لو أراد اسمَ الإشارةِ وهو الأقربَ لَقَالَ ، و (تَغْلِيلُ بِهِذَا قُصِداً) كما قال في العَلَمِ (ذَا إِنْ بَغَيْرِ وَيَهْ تَمْ أُعْرِبَا) فعَيْنُ أَقْرَبَ مذكورٍ فلما لم يَفْعَلْ ذلك دلَّ على أنَّه قَصَدَ الأبعدَ أيضاً وهو المَوْصولُ .

* * *

ثم ذَكَرَ الجَمْعَ فقال :

جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا

فابتدأ بجمع الذي وذَكَرَ له جمعين :

أحدهما : (الألى) والألى في الاستعمال على وجهين :

الأولُ : بمعنى الأول مقلوبٌ منه كقولهم : العَرَبُ الألى ، أى : الأولُ .

والآخرُ : جمعُ الَّذِي فتقول في جمع الذي / قام الألى قاموا ، كما / ١٨٧

تقول : الَّذِينَ قاموا . ومنه ما أنشده بعضُ البَغْدَادِيِّينَ (١) :

أَلَا أَيُّهَا الْقَوْمُ الْأَلَى يَنْبَحُونَنِي كَمَا نَبَحَ اللَّيْثُ الْكِلَابُ الضَّوَارِعُ

وأنشد النُّحَويونَ أيضاً (٢) :

(١) أنشده أبو علي الفارسي في كتاب الشعر : ١١٤ قال : وأنشد بعضُ البَغْدَادِيِّينَ ثم أورد بيتاً وقال : وأنشد أيضاً وأورد في البيت .

(٢) البيت لمرة بن عداة الفقعسي ، وفي الحماسة البصرية : ٢٤٤/٨ لعمر بن أسد الفقعسي .
والبيت في التصريح : ١٣٢/٨ ، والهمع : ٨٣/٨ ، والخزانة : ٤٤٩/٨ ، وفي الحماسة البصرية :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وَقَدْ تَأْتِي أَلَى بِغَيْرِ أَلْفٍ (١) وَلَا مَ كَقَوْلِ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ (٢) :

وَنَحْنُ أَلَى ضَرَيْنَا رَأْسَ حُجْرٍ بِأَسْيَافٍ مُهَنْدَةٍ رِقَاقٍ

والثاني : الذين على لفظِ الْجَمْعِ الْمَنْصُوبِ أو الْمَجْرُورِ ، وأراد جمعَ الذي الأولى والذين ، فَحَذَفَ الْعَاطِفَ .

وقوله : (مُطْلَقًا) يعنى فى الأحوالِ كُلِّهَا من رَفَعٍ أو نَصَبٍ أو جَرٍّ ، يعنى أنْ هذا الجمع يقع هكذا بالياءِ فى الرفعِ والنَّصَبِ والجَرِّ لا يختلفُ الحُكْمُ فيه كما يختلف فى المَجْمُوعِ حَقِيقَةً ، فيكون فى الرفعِ بالواوِ ، وبالياءِ فى غيرِه ودَلَّ على أن هذا مراده بالإطلاق .

قوله إثر هذا : (وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا) فتقول على مذهبِ جُمهورِ الْعَرَبِ : جَاءَنِ الَّذِينَ قَامُوا ، ورَأَيْتُ الَّذِينَ قَامُوا ، ومررتُ بِالَّذِينَ قَامُوا ، ومنه قوله تعالى (٣) : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ ، وقال تعالى (٤) : ﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا ﴾ الآية .

ثم قال : (وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا) ضَمِيرُهُمْ عائدٌ على الْعَرَبِ ، عِلْمٌ

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ديوان بشر : ١٦٦ ، من أبيات يهجو بها أوس بن حارثة ، وفيه يقول :

× وَسَوْفَ أَخْصِرُ بِالْكَلِمَاتِ أَوْسًا ×

وحجر المذكور فى البيت هو : حجر بن الحارث الكندى والد امرئ القيس الشاعر وكان والده قد ولَّاه على بنى أسدٍ فأسرف فى ظلمهم فقتلوه ، وقصته معهم مشهورة ومعروفة فى كتب الأدب .

والشاهد فى كتاب الشعر لأبى على الفارسي : ١١٤ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٩٠ .

(٤) سورة المنافقين : آية : ٧ .

ذلك من سياق الكلام ، كما علم أن الضمير من قوله تعالى (١) ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ عائد على الأرض ، فإن كلمة هنا في قوانين الكلام العربى وضبط ما تكلمت به العرب ، فعلم أنها المرادة بالضمير ، ويريد أن من العرب من يجرى الذين ، مجرى اللذان فتختلف أحواله بحسب العامل فتقول : جاعى اللذون قاموا ، ورأيت الذين قاموا ومررت بالذين قاموا ، وهذه لغة مشهورة لهذيل ووجهها على طريقة الناظم ظاهر فاللذون عنده من قبيل المجموع كاللذان فى التثنية ، فإن الجمع لما كان من خصائص الأسماء عارض شبه الحرف ، فأعرب الاسم كما أعربت " أى " ، وقد (٢) مر تقديره فى التثنية ، وأما اللغة المشهورة فكأنها معارضة لمذهب فى التوجيه ، فإن التثنية إن كانت مؤثرة فى الحكم بالإعراب ومعارضة لشبه الحرف لأنها من خصائص الأسماء ، فذلك ينبغى أن يكون الجمع ، لأنه أيضاً من خصائص الأسماء ، لكن العرب لم تعتبر هذه الخاصية فى مشهور كلامها ، بل أعملت شبه الحرف من غير اعتبار لغيره ، فذلك يكون عندها الحكم فى التثنية ، إذ لا فرق فى هذا بين التثنية والجمع ، فيضعف الاحتجاج فى إعراب اللذين ونحوه ، بأن (٣) التثنية من خواص الأسماء وإذا كان كذلك لم يبق له فى دعوى الإعراب دليل إلا جريانه مجرى المثنى ، وأيس فى ذلك دليل ، لأن مجرد الجريان مجرى المثنى لا يدل على إعراب الجارى ، ألا ترى من فى الحكاية تجرى مجرى المثنى المحكى وليست بمعرفة فتقول لمن قال : جاعى رجلان منان ، وفى رأيت رجلين منين ، وفى مررت برجلين منين كذلك ، وأيضاً فقد يبقى المثنى حقيقة فلا تكون تثنيته دليلاً على إعرابه نحو : لا رجلين فى الدار ويا زيدان وما

(١) سورة الرحمن : آية : ٢٦ .

(٢) فى الأصل : وقدم .

(٣) فى (١) فإن .

والجوابُ : أن الناظمَ برىءٌ عن هذا الاعتراضِ لأنه لم يبين هنا وجه كون اللذين وهذين ونحوهما مثناةً حقيقة ولا (١) كونها معربةً ، وإنما تعرض للإشارة إلى مجرد التثنية والإعراب ، والتعليلُ منقولٌ من كلامه في " شرح التسهيل " (٢) وقد ذهب (٣) هنا إلى خلاف ما يذهب إليه هناك ، وعلى تسليم أنه يردُّ هنا فقد اعتذر هو عن ذلك بأنه (٢) إنما لم يعربه أكثرُ العربِ ، - وإن كان الجمعُ من خصائص الأسماء - لأنَّ "الذين" مخصوصٌ بأولى العلم، والذي عامٌ ، فلم يجرِ على سننِ الجموعِ المُتمكِّنة ، بخلافِ اللَّذِينَ واللَّتَيْنِ فإنَّهما جرتا على سننِ المثنياتِ المُتمكِّناتِ لفظاً ومعنى . قال (٢) : وعلى كل حالِ ففي الذى والذين شبهُ بالشُّجى والشُّجينِ فى اللفظ وبعض المعنى ، ولذلك لم تُجمعِ العربُ على تركِ إعرابِ الذين ، ثم نكر اللغة الأخرى . وأما ما عارضَ به السائلُ من أن الجريانَ مجرى المُثنى لا يدلُّ على الإعرابِ فليس من مباحثِ هذا التقيد ، إذ لم يتعرَّضِ الناظمُ لذلك .

وبقى فى كلامه قوله : (جَمْعُ الَّذِي الْأَكْثَرِ الَّذِينَ) فجعلهما معاً جمعاً للذى وهذا يفهم بظاهره أنه فى الجمعِية على حدِّ الزيدود والزيدين فى جمع زيدٍ ، وذلك غيرُ مستقيم ، أما " الأكى " فهو من غيرِ لفظه فهو كأولى مع ذى اسمُ جمع له لا جمع حقيقةً وهذا متفق عليه ،

(١) فى الأصل ولولا .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٣/١ ، ٢١٤ .

(٣) فى الأصل يذهب .

وأما " الذين " فلا يصح أن يطلق عليه أنه ^(١) جمعٌ للذى إلا على لغة هذيل ، على ما فى ذلك من الخلاف ، وعلى لغة الجمهور لا يصح فيه ذلك إلا على طريقة أبى الحسن فى صاحب ، وصحب ، إن صح أن يقول بذلك قائل فإنه لم يُنقل فى ذلك عن أبى الحسن شَيْءٌ ، وعلى مذهب الجمهور هو اسم جمع مطلقاً كالمُخالف فى اللفظ ، فهذا الإطلاق فيه ما ترى اللهم إلا أن يقول : إنه جمعٌ جاء مخالفاً للجموع ، وذلك مغتفرٌ كما اغتُفرت مخالفته فى التصغير لأبنية التصغير ، ومثل هذا جارٍ فى الثلاثى المذكور بعد هذا ، وهو ممكنٌ لكنه بعيدٌ وقد أشار المؤلف فى الشرح ^(٢) إلى الاحتمال .

والجواب : أنه أطلق هذا اللفظ على الاتساع فى العبارة ، واعتبار المعنى مع قطع النظر عن اصطلاح النحوى ، والأمر فى هذا قريب ، وهكذا فَعَلَ فى أسماءِ جموعٍ التى فجعلها جموعاً لها حيث قال إثر هذا

باللأءِ واللأتِ التى قَدْ جُمِعَا واللأءِ كَالَّذِينَ نَزَدُوا وَقَعَا

ويعنى أن العربَ عبَّرت عن جمع ^(٣) " التى " بهذين اللفظين وهما " اللأتى " واللاتى " وهذا اللفظان اسماً جمع لا جمعان ، إذ ليسا على طريقة الجمع ، ولا التى ممن يستحق أن يُجمع كما كان ذلك فى الذى ، إلا أن العربَ لما تصَّرفت فيهما أجزت عليهما بعضَ أحكامِ الأسماءِ المتصَّرفةِ و " بالألأءِ " متعلقٌ بجمعٍ وإنما عداه بالباءِ وقد كان الذى ينبغى فيه أن يُعديه بعلَى على العادةِ فى

(١) فى (١) لائه .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٧/١ .

(٣) ساقط من (١) .

التعبير في مثل هذا لأنه اعتُبر فيه معنى النطق والتعبير ، فضمته
 الفعل حتى كأنه قال : / باللاتى واللاتى التى قد عبّر عن جمعه أو نطق/ ١٨٩
 بكذا في جمعه ، فمثال جمعه على " اللاء " هكذا مقصوداً كاللأع قوله (١)
 تعالى : ﴿ وَاللّٰثِي يَنْسِنَ ﴾ ، ﴿ وَاللّٰثِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ ، ﴿ وَمَا جَعَلَ
 أَنْزَالَكُمْ إِلّٰثِي تُظْهِرُونَ مِنْهُنَّ ﴾ (٢) - الآية . وأنشد النحويون على
 ذلك :

مِنْ اللَّاءِ تَمْشِي بِالضُّحَى مَجْنَةً وَتَمْشِي الْعَشَايَا الْخَوْزَلَى رُخْوَةً أَيْدٍ
 وَأَنْشَدَ الْفَارَسِيُّ (٣) :

مِنْ اللَّاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً وَلَكِنْ لِيَقْتُلَنَّ الْبَرِيءَ الْمُغْفَلَا
 وَيَحْتَمِلُ اللَّاثِي هُنَا أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِ مَهْمُوزًا هَمْزَةً مُخَفَّفَةً ، وَهِيَ

(١) سورة الطلاق : آية : ٤ .

(٢) سورة الأحزاب : آية : ٤ ، وقوله : " منهن " ساقط من (١) .

(٣) جاء في العقد الفريد : ١٠٩/٦ ، ونظر ابن أبي ثوب إلى عائشة بنت طلحة تطوف بالبيت
 فقال لها من أنت ؟ فقالت .

من اللاء لم يحججن ... البيت ..

ولا أدري هل هذا البيت من قولها أو إنما تمثلت به فقط ؟

والشاهد في أمالي ابن الشجري : ٣٠٩/٢ .

قراءةً قالون (١) عن نافع (٢) ، وقنبل (٣) عن ابن كثير (٤) ، ويَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ
مخففةً وهى قراءة (٥) ورش (٦) عن نافع ، وإحدى الروایتين عن أبى عمرو (٧)
والبَزْزِ (٨) ، ومنهم مَنْ يَنْقُلُ عَنْ وَرْشٍ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْيَاءِ وَهُوَ مِنَ الْمُحْتَمَلِ هُنَا .

قالوا : وهى كلها لغات فى اللاء ، والأظهرُ أَنَّ النَّاطِمَ إِنَّمَا اعتَبَرَ اللَّائِي
بتحقيق الهمزة ، فإن كثيراً من الناس يزعمون أَنَّ التَّخْفِيفَ أَوْ الْبَدَلَ يَاءٌ أَصْلُهُ

(١) قالون : (١٢٠ - ٢٢٠ هـ)

عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المننى ، أحد القراء المشهورين بالحجاز وقالون لَقَبَهُ ، لَقَبَهُ بِهِ
نافع ، ومعناه بلغة الروم جيد .

أخباره فى معجم الأدباء : ١٠٢/٦ ، وغاية النهاية : ١١٥/١ .

(٢) نافع : (- ١٦٩ هـ) .

نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء ، أحد القراء السبعة .

أخباره فى وفيات الأعيان : ٣٦٨/٥ ، وغاية النهاية : ٣٣٠/٢ .

(٣) قنبل : (١٩٥ - ٢٩١ هـ) .

محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء . أحد قراء الحجاز ولى الشرطة بمكة .

أخباره فى معجم الأدباء : ٢٠٦/٦ ، وغاية النهاية : ١٦٥/٢ .

(٤) ابن كثير : (٤٥ - ١٢٠ هـ)

عبدالله بن كثير الدارنى المكي ، أحد القراء السبعة ، قاضى الجماعة بمكة ، فارسى الأصل .

أخباره فى : وفيات الأعيان : ٤١/٣ ، وغاية النهاية : ٤٤٣/١ .

(٥) ساقط من (١) .

(٦) ورش : (١١٠ - ١٩٧ هـ) .

تقدم فى باب العلم .

(٧) أبو عمرو بن العلاء ، إمام مشهور وراوي معروف (٧٠ - ١٥٤ هـ)

(٨) البزى : (١٧٠ - ٢٥٠ هـ) .

أحمد بن محمد بن عبدالله بن قاسم بن نافع بن أبى بزة ، فارسى الأصل مقرئ مكة ومؤذن
المسجد الحرام .

أخباره فى غاية النهاية : ١١٩/١ .

التحقيق وإن كان فيه نَظَرٌ لَعَلَّةٍ تَأْتِي فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا " الْآلَتِي " فِي كَلَامِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَيَاءٌ بَعْدَ التَّاءِ ، لَكِنَّا انْحَدَفْنَا لِمُلَاقَاتِهَا لِلسَّاكِنِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (١) : " وَالْآلَتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ " ، " وَالْآلَتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ " وَهُوَ كَثِيرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْآلَتِ بِغَيْرِ يَاءٍ وَهِيَ قَلِيلَةٌ ، وَيَحْتَمَلُ الْوَجْهَيْنِ مَا أَتَشَدَّ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ (٢) :

مِنَ الْوَاتِي وَالَّتِي وَالْآلَتِي زَعَمَنَ أَنِّي كَبَّرْتُ لِذَاتِي

وَالاحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّهُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ هِيَ اللَّغَةُ الشَّهِيرَةُ .

وقوله : (وَاللَّامِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعًا) اسْتَدْرَاكٌ لَجَمْعٍ آخِرٍ لِلَّذِي هُوَ اللَّامِ الْوَاقِعُ لِلْمُؤَنَّثِ جَمْعًا لَكِنْ إِذَا لَحِقَهُ مَا لَحِقَ الذَّيِّ مِنَ الْيَاءِ وَالنُّونِ ، وَيُرِيدُ أَنْ اللَّامِ جَاءَ قَلِيلًا جَمْعًا لِلَّذِي عَلَى حَدِّ مَجِيءِ الَّذِينَ ، وَلَمَّا كَانَ الَّذِينَ هُوَ الْآتِي (٣) لِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ (٢) فِيهِ لُغَتَانِ : الَّذِينَ مطلقاً فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَاللُّنُونِ فِي الرَّفْعِ ، وَالَّذِينَ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، كَانَ الْأَمْرُ فِي اللَّامِ كَذَلِكَ عَلَى مَقْتَضَى التَّشْبِيهِ (٤) لَكِنْ قَلِيلًا فَتَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ : جَاعَى الْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَرَأَيْتُ الْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَمَرَرْتُ بِالْآلَتَيْنِ قَامُوا . وَعَلَى الثَّانِي (٥) : جَاعَى الْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَرَأَيْتُ الْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَمَرَرْتُ بِالْآلَتَيْنِ قَامُوا ، وَهِيَ لَفْظٌ هُذَيْلٌ ،

(١) فِي (١) قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْآيَتَانِ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ : الْآيَةُ : ١٥ وَالْآيَةُ : ٢٤ .

(٢) غَيْرُ مَنْسُوبِينَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ : ١١٩/١ ، وَكِتَابُ الشُّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ : ٧ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٤/١ ، وَاللِّسَانُ (لِتِي) وَالْخَزَانَةُ : ٢٥٠/٢ ، ٥٥٩ .

(٣-٢) فِي (١) جَمْعًا لِلْمَذْكُورِ .

(٤) فِي (١) التَّنْبِيْهُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ عَلَى الْأَوَّلِ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

ومن ذلك قول الشاعر (١) :

هُمْ اللَّائِنَ فَكُّوا الْغُلَّ عَنِّي يَمُرُّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي
وَأَمَّا قول الآخر (٢) :

وَأُنِي مِنَ اللَّائِنِ إِنْ قَدِرُوا عَفْوًا وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا وَإِنْ تَرَبُّوا عَفْوًا
وقول الآخر - أنشده الفارسي (٣) - :

أَلَمْ تَعْجَبِي وَتَرَى بَطِيطًا مِنَ اللَّائِنِ فِي الْحَقْبِ الْخَوَالِي
فيحتمل أن يكون على اللغة الأولى أو الثانية ، وقيد الناظم هذا الوجه
بأنه نَزَر ، أى : قليل ، وذلك صحيح في هذا الوجه ، وهو أحد الوجهين
المُحتمَلين في كلامه .

ويحتمل وجهًا ثالثًا من التفسير ، - وهو الذى شَرَحَ عليه كلامه (٤)
ابنه - : أن يكون قوله : (اللَّائِنَ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعًا) يريد أنه جاء بمعناه مطلقًا

(١) نسبه ابن الشجرى فى أماليه إلى الهذلي بن تحيد ، واللّائِن لغة هذلي فعمل هذا هو الذى رشح
نسبته إلى هذلي ما .

قال البغدادي فى شرح أبيات المعنى : ٢٥٦/٦ : ولقد راجعت أشعار الهذليين الذى جمعه
السكرى فلم أجد فيه هذا البيت وخرجه البغدادي عن تذكرة أبي حيان وشرح الكافية للخيصى
وشرح شواهد للكرمانى كما ذكر أنه موجود فى حاشية المفصل لأبى على الشلوين .

وأنشده ابن خالوية فى إعراب ثلاثين سورة : ٣٠ عن الفراء . والبيت فى الأزهية : ٣١٠ ، وأمالي
ابن الشجرى : ٢٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٣/٨ ، والهمع : ٨٣/٨ .

ومرور الشاهجان : مدينة عظيمة بخرسان ، معجم البلدان : ١١٢/٥ .

وأنشد البيت . وقد رجعت إلى مصادر البغدادي المذكورة وهى من مصادرى وله المفه .

(٢) لم أعثر على قائله وهو فى التنزيل والتكميل : ٢٠٩/٨ ، والهمع : ٨٣/٨ .

(٣) المسائل الشيرازيات : ٩٤ ، ولم أعثر على قائله وأنشده ابن الدهان فى الفرة : ١٩٢/٢ عن
الأخفش ، وأبوحيان فى التنزيل والتكميل : ٢١٠/٨ والخزانة : ٥٣١/٢ ، وفى اللسان :
البطيط : العجب والكذب ، يقال : جاء بأمر بطيط أى : عجيب وأنشد هذا البيت .

(٤) شرح ابن الناظم : ٨٣ .

لا مقيداً بلحاق زيادة كالذين ، بل جاء هذا اللفظ الذي هو " اللاء " جمعاً
 للتي وجمعاً للذي إلا أن مجيئه جمعاً للذي قليل ، فتقول : جاعى اللاء
 قاموا ، كما تقول : جاعى الذين قاموا ، / وهذا تفسير صحيح ، ومنه ما / ١٩٠
 أنشد الفارسي وغيره من قوله (١) :

مِنَ النَّفْرِ اللَّاءِ الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ الرِّجَالُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا
 وَقَالَ كَثِيرٌ (٢) :

تُرْقُ عِيُونَ اللَّاءِ لَا يَطْعَمُونَهَا وَيَرَوِي بَرِيَاهَا الضُّجَيْعُ الْمَكَافِحَ
 فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ وَقُوعُ اللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهِ
 هنا وهو إنما بنى على نقل الأشهر فالأشهر وإلا فللذى والتي مجموع آخر ،
 ربما كانت أكثر استعمالاً من اللاء جمع الذى أو مثله ألا ترى أن اللائي

(١) كتاب الشعر لأبى على : ٨٠٧ ، والبيت فى معانى القرآن : ١٧٦/١ ، والكامل : ١٠٥/١ ،
 والأصول لابن السراج : ٣٤٧/٢ ، والأشباه والتناثر : ١١٣/٢ ، والخزانة : ٥٢٩/٢ .
 ذكر صاحب الخزانة أن هذا البيت وقع فى شعرين أحدهما لأبى الريبس الثعلبى من بنى
 ثعلبة بن سعد بن نبيان . والثانى لأسلم بن الأحنف الأسدى تفصيل ذلك فى الجزء :
 ٥٣٢/٢ - ٥٣٤ .

وقال البغدادى أيضاً : وجميع من روى هذا البيت رواه :
 مِنَ النَّفْرِ الْبَيْضُ الَّذِينَ

أو

مِنَ النَّفْرِ الشُّمُّ الَّذِينَ

قال : ولم أر من رَوَاهُ :

من النفر اللائي

إلا النحويين . ومعنى فَعَقَعُوا : ضَرَبُوا الْحَلَقَةَ عَلَى الْبَابِ لَتُصَوَّتَ .

(٢) ديوان كثير : ١٨٧ من قصيدة أولها :

لعزة هاج الشوق والدمع سافح مغان ورسم قد تقادم ما صح
 ومعنى المكافح : المقبل ، كفتح المرأة وكافحها قبلها غفلة

ممدوداً جمعٌ للَّذِي ، وأنَّ اللَّائِي واللَّوَاتِ واللَّوَاتِي واللَّاءِ مَقْصُوداً^(١) وهؤلاء كذلك ، واللَّوَاءِ ممدوداً واللَّاءَاتِ . وإذا ثُبِتَ هذا فاقْتَصَرَهُ على ما اقْتَصَرَ عليه ترجيحٌ من غيرِ مُرْجِحٍ ظاهرٍ وذلك مما لا ينبغي ؟

فالجوابُ : أنَّ الناظِمَ لم يُنَبِّهْ على ما نَبَّهَ عليه لغيرِ فائدةٍ ، بل فيه ما يَتَأَكَّدُ عليه ذكره بحسَبِ قَصْدِهِ على كلا التفسيرين ، أما على التفسير الأول فإنَّ كَلَامَهُ تَنكِيْتُ على ما ذَهَبَ إليه في "شرح التسهيل" ^(٢) ، وذلك أنَّه زعم فيه أنَّ اللَّائِينَ جمعُ اللَّاءِ الذي هو جمعٌ للَّذِي خلافاً ما ظهرَ منه هنا ، وفي "التسهيل" ^(٣) أيضاً لأنَّه قال هنا : (واللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا) فبين أنَّه مثلُ الَّذِينَ في الحكمِ والَّذِينَ جمعٌ للَّذِي من غيرِ نزاعٍ ، فاللَّائِينَ كذلك فكأنَّه يقولُ : لا تعتقد أنَّه جمعُ اللَّاءِ بل مرادفُهُ ، وعلى هذا المعنى ينقله أهلُ اللغةِ .

قال الجوهري ^(٤) : واللَّاءُ ون جمعُ الذي ^(٥) من غيرِ لفظه بمعنى الذين ، ومثل هذا يظهر من نقلِ النُّحَاةِ أيضاً ، فهذا أولى من قوله في "شرح التسهيل" والصَّحِيحُ أنَّ "الَّذِينَ" جمعُ الذي مراداً به من يَعْقِلُ ، وأنَّ اللَّائِينَ جمعُ اللَّائِي مرادفُ الَّذِينَ وأنَّ اللَّاءَاتِ جمعُ اللَّاءِ ، مُرادفُ اللَّائِي ، وكذلك اللَّوَاتِي واللَّوَاتِي هما جمعَا اللَّائِي واللَّائِي على حَدِّ قَوْلِهِمْ في الْهَادِي ، - وهو الْعَنْقُ - : هَوَادٍ ، وفي الْهَابِي - وهو الْغَبَارُ - : هَوَابٍ ، ومأ قاله قياسٌ في اللغةِ ومَدْرَكٌ مثلُ هذا النَّقْلِ ، فلو كان النَّقْلُ موافقاً لصَحَّتْ هذه الدعوى ، وأما

(١) في هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

(٢) شرح التسهيل : ٨ /

(٣) التسهيل ٣٤ .

(٤) الصحاح :

(٥) ساقط من (١) .

إذا كان بخلاف ذلك فالدعوى لا يصح اعتبارها فهذا - والله أعلم - هو الذى نبه عليه الناظم .

وأما على التفسير الثانى فإنه لما قدم أن اللاء جمع للتى كان هذا الاطلاق موهماً أن اللاء مختص بالمؤنث وليس للذى فيه نصيب فأزال هذا الإيهام ، فنقل مشاركة الذى للتى فى هذا اللفظ الجمعى وإن كانت المشاركة قليلة فإنها مع قلتها قد تقع فى الكلام ، وهذا مما ينهض مقصداً فى نقل هذا الأقليل بخصوصه دون غيره وينضاف (١) إلى المقصدين زيادة فائدة لا بأس بالتنبيه عليها ، وهو حسن من التنبه وبالله التوفيق .

ولما أتم الكلام على أصول الباب من الموصولات وهى الذى والتى وفروعهما أخذ يذكر ما هو جار مجراها ومن إجمالها فى أحكامها ومعانيها فقال :

وَمَنْ وَمَا وَالْ تَسَاوَى مَا ذَكَرُ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّرٍ شَهْرُ
وَكَاثِلَتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى نَوَاتُ

أما قوله : (وَمَنْ وَمَا وَالْ تَسَاوَى مَا ذَكَرُ) فيعنى أن كل واحدة من هذه الأنوات الثلاث وهى : " مَنْ " و " مَا " و " أَل " الألف واللام يعبر عنها بال قصد للاختصار تساوى ما تقدم ذكره من الموصولات ومساواتها لما تقدم بحسب ما قصد له فى أربعة أحكام :

أحدها : الاسمية وهذا متفق عليه فيما سوى " أَل " ، فإن " مَنْ " و " مَا "

(١) ساقط من (١) .

من قَبِيلِ / الأسماءِ وَخَوَاصُّ الاسمِ (١) التى قَدِمَ ذَكَرُهَا (٢) تُبَيِّنُ ذَلِكَ . ١٩١/

وَأَمَّا " أَل " فَالْجُمُهورُ عَلَى مَا قَالُوا مِنْ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي هَذَا
الْبَابِ اسْمٌ لَا حَرْفٌ ، أَعْنَى إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ كَمَا
سَيَذْكُرُهُ ، وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ وَرَبَّمَا نَقَلَ عَنِ الْأَخْفَشِ (٣) أَنَّهَا هُنَا حَرْفِيَّةٌ
كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ إِلَّا أَنَّ الْمَازِنِيَّ يَقُولُ : هِيَ
حَرْفٌ مُوصُولٌ ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ : هِيَ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ غَيْرُ مُوصُولٍ هَكَذَا
نَقَلَ بَعْضُهُمْ .

فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا فِي هَذَا الْبَابِ اسْمٌ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا ، إِذْ كُنْتُ
تَقُولُ : جَاءَنِي الضَّارِبَةُ زَيْدٌ ، وَجَاءَتْنِي الضَّارِبَةُ زَيْدٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ،
فَالهَاءُ فِي الضَّارِبَةِ ، وَهِيَ فِي الضَّارِبَةِ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ إِلَّا " أَل " ،
فَدَلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا تَتَكَرَّرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِداً عَلَى الْمَوْصُوفِ
الْمَحذُوفِ لِأَنَّ الضَّارِبَ صِفَةً فَهِيَ بِلَا بَدْءٍ جَارِيَةٌ عَلَى مَوْصُوفٍ ، فَلَيْسَ
الضَّمِيرُ إِذَا بَعَائِدٍ عَلَى " أَل " ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ مَعَ التَّنْكِيرِ أَنْ يُدْعَى عَوْدُ الضَّمِيرِ
عَلَى الْمَوْصُوفِ دُونَ الصِّفَةِ إِذَا قُلْتُ : مَرَرْتُ بِضَاحِكٍ أَبَوَهُ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ
تَقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ مَعْرِفًا وَبَيْنَ تَقْدِيرِهِ مُنْكَرًا ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ مَعَ التَّنْكِيرِ أَوْلَى
لِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ مُنْكَرًا أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِهِ مَعْرِفًا ، بِهَذَا أَجَابَ الْمُؤَلِّفُ عَنْ
الْإِيرَادِ وَهُوَ جَوَابٌ غَيْرُ مُقْنَعٍ ، إِذْ لِلْمَازِنِيِّ أَنْ يَلْتَزِمَ ذَلِكَ .

وَقَدْ أَجَابَ غَيْرُ ابْنِ مَالِكٍ بِأَنَّكَ إِذَا أَقَمْتَ شَيْئًا مَقَامَ شَيْءٍ (٣)

(١-١) فِي (١) الَّذِي قَدِمَ ذَكَرَهُ .

(٢) رَأَى الْمَازِنِيَّ وَالْأَخْفَشَ فِي الْجَنَى الدَّانِي : ٢٠٢ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

محذوف ، فالمعتبر هو المثبت لا المحذوف إلا في القليل . ألا ترى إلى قوله تعالى (١) : « واسأل القرية التي كنا فيها » - فعاد الضمير على القرية في اللفظ وإن كان المراد أهلها ، وأيضاً قد استدل ابن جنى (٢) وغيره على أن الكاف تقع اسماً أعنى كاف التشبيه بنحو قول الأعشى (٣) :

أَتَنَّتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى نَوَى شَطَطٍ كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

فجعل الكاف في " كالطُّعْنِ " فاعلةً مع إمكان تقدير الموصوف ، واعتذر عن ذلك بما هو مذكور في " سر الصناعة " (٤) فقف عليه .

ومن الدليل أيضاً على اسمية " آل " ما ذكره بعضهم من أنها لو كانت المعرفة (٥) لكان لحاقها اسم الفاعل قادحاً في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، لكن الأمر بخلاف ذلك فعملها باق ؛ لأن الصفة مع آل هذه في حكم الاسم الموصول يجب تأولها بجملة مُصرح بجزءيها ، وهما (٦) هنا الفعل والفاعل ولأجل التأويل وجب العمل لها وإن كانت بمعنى الماضي فـ " آل " معها كالذي مع الفعل لا كـ " آل " مع الرجل مثلاً ، وقد التزم الأخفش إبطال عملها مع " آل " فليس هذا الدليل بوارد عليه ، إذ هو نفس دعواه وقد يقول بذلك المازني أو يفرق بين الحرف الموصول وغيره . وأما الدليل على أن " آل " من الموصولات فالتزامهم وصلها إماماً بالمفرد المقدّر بالجملة وإماماً بالجملة الصريحة ، كما التزموا ذلك في " من " و " ما " والذي والتى وأخواتها

(١) سورة يوسف : آية : ٨٢ .

(٢) الخصائص : ٣٦٨/٢ ، وسر الصناعة : ٢٨٤/٨ .

(٣) نيوانه : ٤٨ (الصبح المنير) .

(٤) سر صناعة الإعراب : ٢٨٤/٨ .

(٥) في (١) العربية .

(٦) في (١) وهما .

فقالوا : جاء نى الذى قام أبوه ومن خرج / أخوه ومن فى الدار فكذلك/ ١٩٢
قالوا :جاءنى القائم أبوه ، واليقوم أبوه ، وإن كان هذا قليلاً فإنّ المعنى
فى الجميع واحدٌ .

وقد نقل ابنُ مالك^(١) عن ابنِ برهان^(٢) أنه استدل على موصولية "
أل " بدخولها على الفعل على الجملة .

قال ابنُ مالك : واستدلاله قوياً ، لأنَّ حرفَ التعريفِ فى اختصاصه
بالاسم كحرفِ التنفيس فى اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخلُ حرفُ
التنفيس على الاسم كذلك لا تدخل الألف والألام على الفعل ، إلاّ أنها
دخلت هنا على الفعل فوجبَ اعتقادُ كونها هنا اسماً بمعنى الذى
والتي لا حرفَ تعريفٍ ، والكلامُ فى المسألة يتسع ، والبحثُ ممكنٌ ،
وهذا القدرُ كافٍ .

والحكمُ الثانى : من الأحكام الأربعة الموصولية ، وهى أيضاً متفق
عليها فى " من " و " ما " ، وأما " أل " فكذلك غير أن أبا الحسن يخالفُ
فيها وقد تقدّم ذلك وهو بناءٌ على أنها حرفُ تعريفٍ .

وأما المازنى فوافق على الموصولية لكن مع اعتقادِ الحرفية ، وقد
مرّ الاستدلالُ على خلافِ ما زعماه .

والحكمُ الثالثُ : التذكيرُ والتأنيثُ ، فهذه الأدواتُ الثلاثُ توافقُ
المذكّر مما تقدّم وهو " الذى " والمؤنث وهو " التي " فتقول لئن قال :
مررتُ برجلٍ وبامرأةٍ : عرفتُ من مررتُ به ، ومن مررتُ بها ، ولئن قال :

(١) شرح لتسهيل : ٢٢٥/١ .

(٢) ابن برهان (٩ - ٤٥٦ هـ)

عبدالواحد بن على الأسدى أبو القاسم ، عالم بالأدب واللغة والنحو من أهل بغداد .
أخباره فى تاريخ بغداد : ١٧/١١ ، وإنباه الرواة : ٢١٣/٢ .

مررتُ بمنزلٍ أبْيَكَ ويدارُ أخْيَك، عرفتُ ما مررتُ به وما مررتُ بها، وكذلك تقولُ :
عرفتُ المنزلَ المَمرُورَ به والدَّارَ المَمرُورَ بها ، فقد ساوى " من " و " ما " و " أل " في هذا الاستعمال الذى والتى إلا أن فى " من " و " ما " اعتبارين : اعتبار اللفظ وهو مذكرٌ فتعامله معاملة المذكر وإن كان مدلوله مؤنثاً واعتبار المعنى^(١) فتعامله الذى والتى وهذان اعتباران لم يتعرَّض لهما الناظم ، مثل ذلك يُعتبر فيهما الإفراد والتثنية والجمع^(٢) .

والحكمُ الرَّابِعُ : الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ فهى توافقُ المفردَ من الذى والتى، وقد مرَّ تمثيل ذلك وتوافق المثنى والمجموع فتقول لمن قال مررتُ برَجُلَيْنِ وبرِجَالٍ وبامْرأتَيْنِ وبِنِسوةٍ ، عرفتُ مَنْ مررتُ بهم ، وَمَنْ مررتُ بهما ، وَمَنْ مررتُ بهنَّ ، وَلَنْ قالَ : مررتُ بمنزِلَيْنِ أو بدَارَيْنِ وبمَنَازِلٍ أو بدُورٍ عرفتُ ما مررتُ بهما ، وما مررتُ بهما والمنازل الممرور بها أو بهنَّ ، وكذلك تقول : عرفتُ المَنزِلَيْنِ المَمرُورَ بهما والمنازلَ المَمرُورَ بها أو بهن ، وكذلك فى الدارين والدور وما أشبه ذلك ، فهذه الأحكام الأربعة تُساوى فيها هذه الأدوات ما تقدّم ، فلذلك لا تختلف ألفاظها مع اختلاف الأحكام لما فى ألفاظ ما تقدّم وهو معنى قوله : (تُساوى ما ذُكِرَ) أى : أنها تدلُّ على ما دلُّ عليه جميع ما ذُكِرَ مع بقائها على لفظٍ واحدٍ ، ثم ألحق بهذه الثلاثة رابعاً ، لكن فى بعض اللغات وهو " ذو " فقال : (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّرٍ شَهِرٍ ، يعنى أن نوفى لغة طيِّء المشهورة حكمها هذا الذى تقدّم وهو " ما " و " من " و " أل " فهى تُساوى ما ذكر قبل فى الأحكام المذكورة ، والمعنى فإنها من الأسماء لا من الحُرُوفِ ومن الموصولات لافتقارها إلى صلةٍ وعائدٍ ، وهى تقع على المذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ فتقول : جاعنى الرجلُ نُو قَامَ والمرأةُ نُو قَامَت ، كما تقول :

(١-٢) ساقط من (١) .

جَاعَى مَنْ قَامَ وَمَنْ قَامَتْ ، فَمِنْ وَقَعَهَا عَلَى / الْمَذْكُرِ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ ١٩٣
جَرَوَة - وهو من أبيات الحماسة - (١) :

لَنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لَأَتَّحِيَا بِالْعَظْمِ نُو أَنَا عَارِفُهُ
أى : الذى أنا عَارِفُهُ ، وقال حاتم (٢) :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُودُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ نُو لَمْ يَحْسِدُونَنِي
أى : الذى لم يَحْسِدُونَنِي فيه ، وأنشد ابن الأنباري (٣) لقوال
الطائي وهو من أبيات الحماسة (٤) :

قُولاً لِهَذَا الْمَرْءِ نُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ

(١) الحماسة : ٥٧٥ (رواية الجواليقي) .

قيس بن جررة بن سيف بن وائلة بن عمرو بن مالك الأجنثى نسبة إلى أجا أحد جبلى طيئ
شاعر جاهلي مجيد ، وهذا البيت هو سبب تسميته عارقاً .

أخباره فى : الأغاني : ١٨٦/٢٢ ، ومعجم الشعراء : ٢٠٣ ، والخزانة : ٣٣٠/٢ .

والبيت من قصيدة له فى الحماسة : وقد أورد المؤلف بعض أبياتها كما سيأتى .

والشاهد فى : الشعر : ١١٥ ، والمحتسب : ١٤٢/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٠٤/٢ ،
وشرح المفصل لابن يعبش : ١٤٢/٣ ، ١٤٨ ، والمزهر : ٣٤٨/٢ ، والخزانة : ٣٣٠/٣ .

(٢) ديوان حاتم : ٢٩٠ والرواية فيه : ' ومن كرم ' .

والشاهد فى شرح الشواهد العينية : ٤٥١/١ ، والتصريح : ١٤٧/١ ، وشرح الأشموني :
١٧٤/١ .

(٣) الأنصاف :

(٤) قوال الطائي ، شاعر إسلامي أترك النولة العباسية ، قال الأبيات التى منها الشاهد فى
ساع جاء يطلب ابل الصدقة .

أخباره فى معجم الشعراء : ٣٣٥ ، والخزانة : ٢٩٦/٢ .

والشاهد مع بيتين آخرين فى الحماسة : ١٨٠ ، والخزانة : ٢٩٥/٢ ، وشرح الأشموني :

١٥٧/١

وفيها (١) :

أَظُنُّكَ نُونُ الْمَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِي سَتَلْقَاكَ بَيْضُ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ
وهو كثيرٌ . ومن وَقوعِها على المؤنثِ ما أنشده ابنُ الأنباريِّ وغيره من
قولِ الشاعرِ وهو سِنَانُ بنُ الفحلِ (٢) :

فَإِنَّ الْمَالَ مَالُ أَبِي وَجَدِّي وَيُسْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والبئرُ مؤنثةٌ وتقعُ كذلك على المفردِ والمثنى والمجموع فتقولُ :
أعجبنى الرجلانِ ذُو قَامَا ، والمرأتانِ ذُو جَاعَتَا ، والرجالِ ذُو قَامُوا ، والنسوةُ
ذُو قُمْنَ .

وقد نصَّ أهلُ اللغةِ على هذا المعنى وأنَّ " ذو " لا تُكْنَى ولا تُجمع على
هذه اللغة ولا تُؤنث ولا تكون إلا على حالةٍ واحدةٍ ، نُقِلَ ذلك عن الفراء (٣) ،
وأبى حاتمٍ ونصَّ عليه أيضاً الجوهري (٤) وغيره . وقول النّازم : (وكألتى
أيضاً لديهم ذاتُ) استدراكٌ للغةٍ ثانيةٍ لطبيّةٍ وهى أنّهم يخالفون فى كلامهم
أيضاً بين المذكرِ والمؤنثِ فيقولون : ذاتُ إذا أرادوا المؤنثَ ، وذو إذا أرادوا
المذكرَ نحو : رأيت زيدا ذُو قَامَ ، وهند ذاتُ قامت . ومنه ما حكاه الفراء (٤)

(١) الحماسة : ١٨٠ ، والإنصاف :

(٢) سنان بن افحل أخو بنى أم الكهف الطائي ، شاعرٌ إسلاميٌّ .

أخباره فى : الخزائن : ٥١٣/٢ ، وهو مع أبيات فى الحماسة : ١٦٦ ، والشاهد فى أمالى ابن
الشجرى : ٣٠٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧٤/٢ ، ٤٥/٨ ، والتصريح : ١٣٧/١ ،
والخزائن : ٥١١/٢ .

(٣) نص كلام الفراء فى اللسان : (ذوا وذوى) .

(٤) الصحاح : ٢٥٥٢/٦ (ذَا) .

من قولٍ بعضِ فصَحائِهِم : " بِالْفِضْلِ نُوْ فَضْلُكُمْ اللّٰهَ بِهِ وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللّٰهَ بِهِ " أراد بها فأسكن الهاء ونقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم قال : (وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ) مَوْضِعَ مَنْصُوبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَيْ : وَفِي مَوْضِعِ اللَّاتِي أَتَى هَذَا اللفظ الذي هو ذات ، ويُريد في هذه اللغة الأخيرة لطِيءٍ ، فتقول : رأيت النساء ذَوَاتُ خَرَجْنَ ، ومنه ما أنشدَهُ الفراء (١) من قولِ الرَّاجِزِ (٢) :

جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ (٣) سَائِقٍ

وهذه اللغة عند الناظم غير مشهورة لطِيءٍ شهرة الأولى ، يدلُّ على ذلك من كلامه قوله : (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طِيءٍ شَهْرٌ) فَرَعَمَ أَنْ جَرِيَان " نُو " في الأحوال كلها مجرى " مَنْ " و " مَا " و " أَل " هو المشهور عندهم ، ثم ذكر اللغة الأخرى ولم يذكر لها شهرة ، فدلَّ على أنها دونها في ذلك وأنهما لُغَتَانِ ، وبهذا ظَهَرَتْ مَخَالَفَتُهُ لابنِ عَصْفُور (٤) حيثُ أشارَ إلى أنها لغة واحدةً مذكورها بخلافِ مؤنثها وأنك لا تقول في لغةٍ طِيءٍ : مررتُ بالمرأةِ نُوْ

(١) عن الفراء في اللسان (نوا وذوى) .

(٢) لرؤبة بن المجاج ، ملحقات ديوانه : ١٨٠ ، ومما في التصريح : ١٢٨/١ ، وشرح الأسموني : ١٥٨/١ .

(٣) في الأصل : " من غير " .

(٤) ابن عصفور : (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ) .

على بن مؤمن بن محمد أبو الحسن الأشيبلي الحضرمي ، عالم بالنحو واللغة من تلاميذ أبي علي الشلوطين النابيين ، وأخذ عن الباج وغيرهما . له تأليف حسان منها شروحه على الجمل والإيضاح .. وغيرها .

أخباره في النبل والتكملة : ٤٦١/٥ ، وصلة الصلة : ١٤٢ ، وعنوان الدراية : ١٨٩ .

رأيتها ، وإنما تقول : ذاتُ رأيتها ، وذكر أنه لا حجة في قول سنان (١) :

* وَيُثَرِّي نُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ *

قال : (٢) لأنه جاء على تذكير البئر وذلك على معنى قلب ، كانه قال : وقلبي الذي حفرته وطويته . كما قال :

يَا بِنْرُ يَا بِنْرُ بَنِي عَدِيٍّ لَا نُزَحْنَ قَعْرَكَ بِالدُّلِيِّ
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيِّ

فقال : أقطع بالتذكير على معنى قلب ، وجرى على هذا السنن الأبي (٣) أيضاً ورد عليه ابن الضائع (٤) بوجهين :

أحدهما : ما أشعر به الناظم من أنه لم يذكر " ذات " كل مَنْ ذَكَرَ نُو . قال : فهذا / يدل على أن " نُو " أشهر من " ذات " . قال : ولو/ ١٩٤
كان مؤنثاً لها كالتى مع الذى لم يكن أحدهما أشهر ؛ لأن المذكر ومؤنثه فى رتبة واحدة .

والثانى : أن التأويل فى " نُو " قياساً على الصفة لا يجوز لأن

(١) تقدم ذكره ص ٤٥٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٧/١ .

(٣) الأبي : (- ٦٨٠ هـ) .

على بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني أبو الحسن الأبي أصله من أبذه وسكن غرناطة بعد تغلب النصارى على إشبيلية ، من تلاميذ أبي على الشلوبين أيضاً ، عالم بالنحو واللغة أخذ عنه الإمام أبو حيان ألف شرحاً على الجزولية . يعمل على تحقيقه زميلنا الأستاذ سعد بن حمدان الغامدى لنيل درجة الدكتوراه فى جامعة أم القرى .

أخبار الأبي فى : الذيل والتكملة : ٣٩١/٥ ، وبغية الوعاة : ١٩٩/٢ ، انظر شرح الجزولية للأبي : ١١٤/٨ .

(٤) شرح الجمل لابن الضائع : ٣/ قال : وعندى أنه لا يجوز فى " نو " قياساً على الصفة ، لأن ذلك فى الصفة بالجمل على الفعل ، فالصفة الجارية مجرى الفعل يجوز فيها ما لا يجوز فى غير الجارية .. ثم قال : وأيضاً فلم يذكر ذات كل من ذكر " نو " فهذا يدل على أن نو أشهر من ذات .

التأويل في الصفة بالحمل على الفعل ، فالصفة الجارية على الفعل يجوز فيها ما لا يجوز في غير الجارية . ألا ترى أن من قال : جاء الموعظة لا يقول مشيراً إليها : هذا الموعظة . قال (١) : ولذلك زعم الخليل في قوله (٢) : ﴿ هَذَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّي ﴾ أن الإشارة إلى المطر لا إلى الرحمة .

قال (١) : ونؤاقرّب إلى أسماء الإشارة منها إلى الصفة الجارية . وذوات على مذهب ابن عصفور مثل : ذات فذو على مذهب كالأذى ، وذات كالتى ، وهو الذى نقله عنه المؤلف فى " شرح التسهيل " (٣) فقال : وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعها ، ويظهر هذا منه فى " المقرّب " والمردود عليه ، إنما هو الإطلاق فى جميع لغة طيى كما تقدم ، وأما كون " ذو " تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيى فهو ثابت كما سيأتى إثر هذا بحول الله ، وبعد فإنه يتعلق بكلام الناظم هنا مسائل :

إحداها : أنه قد تبين اسمية " أل " عنده من ظاهر كلامه هنا ، فهل تدخل له فى التعريف الذى ذكره أم لا ؟ فقد عرّف الأسماء بخواص دخل له بها أكثر الأسماء .

والجواب : أن " أل " غير داخلة له فى التعريف الأول ، إذ الجر لا يصلح معرفاً لها ، لأنك إن أدخلت حرف الجر فقلت : للراكب أو للحسن ، لم يكن بينه وبين قولك للرجل وللفرس فرق ، وكذلك الإسناد إليها نحو : جاعى الضارب ، لا فرق بينه وبين جاعى الرجل . وأما التثوين والنداء وأل فأبعد فى التعريف فالإنصاف أن " أل " مما خرج عن تعريفه الأول .

(١) القول لابن الضائع .

(٢) سورة الكهف : آية : ٩٨ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٢٣/١ .

والثانية : أن هذه الأدوات مَبْنِيَّةٌ لما تَقَدَّمَ من شَبَّهِ الحَرْفِ ، أمَّا " من " و " ما " و " أل " فظاهراً وأما " تُو " فقد أشعر كلامه بذلك حيث قال : (وَهَكَذَا تُو عِنْدَ طَيِّئٍ شَهْرٌ) يعنى بهذا اللفظ بعينه فتقول جاعى الرجلُ تُو أكرمك ، ورأيت الرجلَ تُو أكرمك ، ومررتُ بالرجلِ تُو أكرمك ومثلُ ذلك ما ذكر من ذاتُ وذواتُ هما مبنيان على الضمِّ فى الأحوال كُلِّها ، وَيَشْهَدُ لذلك ما تقدم من الشواهد نحو :

* لَأَنْتَحِيَا بِالْعَظْمِ تُو أَنَا عَارِفُهُ *

وقوله (١) : بِالْفَضْلِ تُو فَضْلُكُمْ اللَّهُ بِهِ وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بِهِ ، وما كَانَ شَبْهَ ذلك ، والبناءُ فيها على القياس ، ولذلك لم يُشعر النَّاظِم بخلافه ، وقد جَاءَ الإعراب فى " ذو " قليلاً ، وَأَنْشَدُوا لَمَنْظُورِ بْنِ سُحَيْمٍ (٢) - وهو من أبيات الحماسة (٣) - :

فإِذَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وإِذَا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتَهُمْ وَإِذَا لِيَامٌ قَادَكُرْتُ حَيَايَا

ويُروى : " مِنْ تُو عِنْدَهُمْ " على الأصلِ ، وَرَوَى أَبُو زَيْدٍ عن العُقَيْلِيِّين :

دُعِينَا إِلَى طَعَامٍ فَآكَلْنَا مِنْهُ حَتَّى تَرَكَنَاهُ مِنْ ذِي إِلَيْنَا

أى : من نواتُ أَنْفُسِنَا ، وَحَقِيقَتُهُ من الرأى الذى إلينا ، حكى

(١) حكاية عن العرب رواها الفراء . انظر تهذيب اللغة : ٤٤/١٥ .

(٢) منظور بن سحيم بن نوفل بن فضلة بن الأشتر بن حِجْوان الفقمسى الأسدى شاعر إسلامى من أهل الكوفة .

أخباره فى : معجم الشعراء : ٣٧٤ ، والإصابة : ٣١٥/٦ ، والعينى : ١٢٧/١ .

(٣) الحماسة : ٢٣٨ (رواية الجوالقى) وفيها : " موسرون أتيتهم " .

والبيتان فى : وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٨/٣ ، والتصريح : ١٢٧/١ ، وشرح الأشموني : ١٢٧/١ ، والعينى : ١٢٧/١ .

الزَمْخَشَرِي فِي الْمَحَاجَاةِ النُّحَوِيَّةِ ^(١) أَنْ مِنْ الطَّائِنِينَ مَنْ يُغَيِّرُهَا فِي
الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ . وَقِيلَ فِي قَوْلِهِمْ ^(٢) : " اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ " أَنَّهُ
مِنْ ذَلِكَ ، أَيْ : / بِالسَّلَامَةِ الَّتِي تَسْلَمُهَا .

١٩٥/

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّ النَّاطِمَ خَصَّ " نُو " وَ " ذَات " وَ " نَوَات " فَأَسْنَدَهَا
إِلَى طَيِّبٍ وَأَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي الذِّي وَالتِّي وَفُرُوعَهُمَا وَفِي " مَنْ " وَ " مَا " وَ " أَل " ،
فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا " نُو " وَ " ذَات " وَ " نَوَات " تَشْتَرِكُ فِيهَا
طَيِّبٌ وَغَيْرُهَا ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَنْكَرَ اخْتِصَاصُ غَيْرِهَا بِذَلِكَ ،
كَمَا ذَكَرَ اخْتِصَاصُهَا بِذَوِهَا ذَكَرَ مَعَهَا ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، إِذْ تِلْكَ الْأَنْوَاتُ
كُلُّهَا تَسْتَعْمَلُهَا طَيِّبٌ وَتَتَكَلَّمُ بِهَا فَتَقُولُ : جَاغَى الذِّي قَامَ ، وَالتِّي
خَرَجَتْ ، وَجَاغَى مَنْ جَاءَكَ ، وَرَأَيْتَ مَا صَنَعْتَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، لَكُنْهَا
تَخْتَصُّ ذَوَاتَ بَنُو بِمَعْنَى الذِّي وَالتِّي ، وَكَذَلِكَ فُرُوعُهُمَا عِنْدَهَا فَقَالَ حَاتِمٌ
الطَّائِنِ ^(٣) :

أَمَّا وَالَّذِي لَا يَعْرِفُ السِّرَّ غَيْرَهُ وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهِيَ رَمِيمٌ

وَقَالَ مَعْدَانُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِنِ ^(٤) :

فَأَمَّا الَّذِي يُخَصِّصُهُمْ فَمَكْنَزٌ وَأَمَّا الَّذِي يُطْرِيهُمْ فَمَقْلَلٌ

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ جَرَوَةَ هُوَ عَارِقُ الطَّائِنِ ^(٥) :

(١) المحاجات النحوية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) من أمثلة الكتاب : ١٥٨/٣ (هارون) وشرحه للسيرافي : ٢٦٩/٢ ، والنكت عليه للأعلم :

٧٦٢/٢ ، والأصول لابن السراج : ١٢/٢ ، ١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٢ .

(٣) ديوان حاتم : ١٨٤ .

والشاهد في الحماسة : ٥٦٤ ، وشرحها للتبريزي : ١١٨/٤ .

(٤) معدان بن عبيد بن عدى بن عبدالله بن حبيري بن الأقلت الطائني المعنى هكذا في الحماسة

(رواية الجواليقي) ولم أجد له ذكرا في المصادر والبيت في الحماسة : ٤٦٧ .

(٥) تقدم ، والأبيات في الحماسة : ٥٧٥ .

الْأَحَى قَبْلَ الْبَيْنِ مَنْ أَنْتَ عَاشِقُهُ وَمَنْ أَنْتَ مُشْتَقٌّ إِلَيْهِ وَشَانِقُهُ
وَمَنْ لَا تَوَالِي دَارَهُ غَيْرَ فِتْيَةٍ وَمَنْ أَنْتَ تَبْكِي كُلَّ يَوْمٍ تَفَارِقُهُ
ثُمَّ قَالَ فِيهَا :

إِلَى الْمَلِكِ الْخَيْرِ ابْنِ هِنْدٍ تَزُودُهُ وَلَيْسَ مِنَ الْقَوْتِ الَّذِي هُوَ سَابِقُهُ
ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَ " مَا " (١) وَ " ذُو " فَقَالَ :

لَنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لِأَنْتَحِيَا لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِفُهُ
وَقَالَ بَعْضُ الطَّائِفِينَ أَيْضًا (٢) :

لَنَا الْحِصْنَانِ مِنْ أَجَا وَسَلَمَى وَشَرْقِيَاهُمَا غَيْرَ انْتِحَالِ
وَتَيْمَاءَ الَّتِي مِنْ عَهْدِ عَادٍ حَمَيْنَاهَا بِأَطْرَافِ الْعَوَالِ
وَقَالَ بَعْضُ بَنِي بَوْلَانَ - وَهُمْ مِنْ طَيْيَرٍ - (٣) :

بَنِي رَجُلٍ لَوْ كَانَ حَيًّا أَعَانَنِي عَلَى ضُرِّ أَعْدَائِي الَّذِينَ أَمَارِسُ
وَقَالَ بَعْضُهُمْ - وَالْجَمِيعُ مِنْ أُبَيَّاتِ الْحَمَاسَةِ - (٤) :

(١) في (١) بين من ..

(٢) هو قبيصة بن جابر النُصْرَانِي الْجَزَمِيُّ ، والبيتان له في الحماسة : ٢٤٥ .

(٣) هو أبو صعتر البولاني ذكره المزياني في معجمه : ٥١٠ ، والبيت في الحماسة : ٢٩٣ مع بيتين آخرين قالها في بني أخيه . والرواية في الحماسة " بنو رجل " .

(٤) الأبيات لإبراهيم بن كنيف النبهاني ، شاعر إسلامي طائي ، والأبيات في الحماسة (رواية الجواليقي : ٨٠ ، ٨١ ، وشعر طيى ، وأخبارها : ٥٠٣ .

وقبل الأبيات :

تَعَزُّ فَإِنَّ الصُّبْرَ بِالْحَرِّ أَجْمَلُ وَلَيْسَ عَلَى رَيْبِ الزَّمَانِ مُعْصُولُ
فَلَوْ كَانَ يَغْنَى أَنْ يَرَى الْمَرْءُ جَازِعًا لِحَادِثَةٍ أَوْ كَانَ يَغْنَى التُّذْلُ
فَكَانَ التَّعَزُّى عِنْدَ كُلِّ مُصِيبَةٍ وَنَاتِبَةٍ بِالْحَرِّ أَوْلَى أَجْمَلُ
فَكَيْفَ وَكُلِّ لَيْسَ بِعَمْدٍ حَمَامَةٍ وَمَا لِمَرِّى عَمَّا قَضَى اللَّهُ مَزْهَلُ

فإن تكن الأيام

ويراجع المنازل والليار ٤٢٥ ، وزهر الآداب ٩٨٨ .

فَإِنْ تَكُنْ الْإِيَّامُ حَالَتْ صُرُوفُهَا بِبُؤْسَى وَنُعْمَى وَالْحَوَادِثُ تَفْعَلُ
فَمَا لَيْنَتْ مِنْ قَنَاءِ صَالِيَةٍ وَلَا ذَلَّتْنَا لِلَّتِي لَيْسَ تَجْمَلُ
وَلَكِنْ رَحَلْنَاهَا نَفُوسًا كَرِيمَةً تُحْمَلُ مَا لَا يُسْتَطَاعُ فَتَحْمِلُ
وَأَمَّا " أَل " فاستعمالها عندهم أشهر من أن يُستشهد عليه ،
والمقصود في الجميع التنبيه على أن تلك الأنوات من المستعمل
المشهور في لغتهم حذراً أن يظن ظان أن " نُو " عندهم عوض من " مَا " و " مَنْ " و " الَّذِي " وغيرهما مما ذكر حيث لا يجتمعان في
كلامهم .

والرابعة : أنه حكى عن طيبر في اللغة الثانية أنهم يقولون في
المفرد المؤنث " ذَاتُ " وهو مقابل " نُو " في المذكر وأنهم يقولون في
الجمع المؤنث " نَوَاتُ " وهو الموضوع موضع " اللاتى " ولم يذكر له
مقابلاً ومقابله في المذكر إذا وجدَ نَوَاتُ أو نحو هذا النقل هكذا
يَحْتَمِلُ أمرين :

أحدهما : أن يكونَ على ظاهره من الاختصار في التفریع على " ذَاتُ " في المفرد المؤنث وعلى " نَوَاتُ " في الجمع المؤنث وأن ماعداً
ذلك فمقتصرٌ به على " نُو " ويظهر هذا من اقتصاره على موضع
السمع المشتهر عند النقلة ، وهو أيضاً ظاهر كلامه في " شرح
التسهيل " (١) ، حيث قال ، وأطلق ابنُ عصفور القول بتثنيتهما وجمعها
قال : وأظن حامله على ذلك قولهم : ذَاتُ وَنَوَاتُ بمعنى التى واللاتى
فأضربت عنه لذلك .

والثانى : أن يكونَ أراد أن التفریع في نو جارٍ على الإطلاق في
هذه اللغة في التثنية والجمع المذكر والمؤنث ، والثانيث / إنما (٢) أتى/ ١٩٦

(١) شرح التسهيل : ٢٢٣/١ .

(٢) في الأصل والتثنيث .

به تنبيهاً على ما بقى من الفروع ، فتكون نو إذ ذاك تثني وتجمع وتؤنث على ما ظهر من ابنِ عُصفورٍ .

وقد ذكر ذلك ابنُ السَّراج في « الأصول »^(١) ، و « الهَرَوِيُّ »^(٢) في « الأزهية »^(٣) ، وذكر الأزهري^(٤) عن الفراء قال : قد يخلطون في نو في الاثنين والجميع فربما قالوا : هذان نو تعرفُ ، وربما قالوا : هذان نوا تعرفُ ، وهؤلاء نو تعرف ، ويجعلون مكان التي " ذات " ويرفعون التاء على كلِّ حالٍ ، وفي تننيتهما ذواتاً تعرفُ ، وهؤلاء نوات تعرفُ وأظنُّ المؤلفَ لم يطلع على هذا النُّقل ، فلذلك قال في نقلِ ابنِ عُصفور ما قال وعلى الجملة فنظمه أسعد بنقله ، والله أعلمُ .

* * *

ثم قال :

وَمِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

يعنى أن هذا اللفظ مثل " مَا " في أحكامه المذكورة وهي الاسمِيَّة والموصوليَّة والمساواة لما تقدَّم في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وأصل المعنى فتقول : ماذا رأيته ؟ ومن ذا لقيك ؟ وأنت تريد مفرداً أو مثني أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً ، لكن لا يكون كذلك إلا بشرطين صرح بهما :

(١) الأصول لابن السراج :

(٢) الهروي : (في حدود سنة ٤١٥ هـ) .

أبو الحسن علي بن محمد الهروي من علماء النحو واللغة ، له مؤلفات حسان منها كتاب الذخائر والأزهية وغيرهما ، أخباره في إنباه الرواة : ٣١١/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٠٥/٢ .

(٣) الأزهية : ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٤) تهذيب اللغة : ٤٤/١٥ .

أحدهما : أن تقع بعد " ما " التى للاستفهام أو " مَنْ " أى : التى للاستفهام أيضاً وذلك قوله : (بعد ما استفهام أو مَنْ) وإنما لم يُقَيَّدَ " مَنْ " تصريحاً للعلم بأن القيد مُراد له وتحرز بهذا الشرط من شيئين :

أحدهما : أن تقع بعد " ما " أو " من " غير الاستفهاميتين فإنها هناك (١) لا تكون موصولة نحو ما أنشده سيبويه (٢) من قول الشاعر (٣) :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئْنِيْ
فـ " ما " وـ " ذَا " هنا كلاهما شئٌ واحدٌ بمعنى الذى أو بمعنى شئٍ ، إذ لا يصلحُ فيهما غيرُ ذلك .

والثانى : أن تقع عارية عن " ما " وـ " من " نحو ما أنشده الكوفيون (٤) من قول الشاعر (٥) :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أُمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
فـ « ذَا » هاهنا ليست موصولة بمعنى الذى وإنما هو اسمُ إشارةٍ على أصله " وَتَحْمِلِينَ " حالٌ تقديره : وهذا حالة كونه محمولاً طليقاً ، وزعم الكوفيون (٦) أن أسماء الإشارة - وـ " ذَا " منها - تقع موصولات بدون هذا الشرط ، ومن ذلك عندهم قولُ الله تعالى (٧) : ﴿ مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ - فالتقدير عندهم :

(١) فى (١) هناك .

(٢) الكتاب : ٤٠٥/١ .

(٣) ينسب هذا البيت إلى المثقب العبدى ، ديوانه : ٢١٣ ، ينظر تخريجه هناك .

(٤) انتلاف النصره : المسألة رقم ٤٥ قسم الأسماء ص ٨١ .

(٥) البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وهو يزيد بن زياد بن ربيعة ، شاعر أموى هجاء خبيث اللسان عاش فى زمن عباد وعبيد الله ابنى زياد ، أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٧٦/١ ، والأغاني : ٢٤٥/١٨ .

والشاهد فى المحتسب : ٤٩/٢ ، وأمالى ابن السجرى : ١٠٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٣/٤ ، والخزانة : ٥١٤/ .

(٦) الإنصاف : ٧١٧ ، وانتلاف النصره : المسألة : ٥٩ قسم الأسماء .

(٧) سورة طه : آية : ١٧ .

وما ألتى بِبِمينك ، وكذلك يقدرون البيت والذي تحمّلين طليقاً ، وبِمينك ،
وتحمّلين صِلَةً قالوا : لأنّه لم يرد أن يُخبر عن هذا بانه محمولٌ ، ولو
كان كذلك لم يَجز حذف الضمير من " تحمّلين " ولا يجوز أن يكون هذا
مفعولاً لـ " تحمّلين " ، إذ لا وجه لـ " طليق " كذلك ، ولا المعنى عليه .

واعتذر البصريون عن حذف الضمير بانه قد يجوز حذفه من الخبر
والصفة والحال ، والذي دعاهم إلى هذا التأويل الهرب من إثبات ما لم
يثبت في كلام العرب ، فالصحيح ما ذهب إليه البصريون والنّاظم ، حين
اشتراط في وقوعها موصولة أن تقع بعد " ما " أو " من " .

والشرط الثاني : أن تكون " ذا " غير ملغاة في الكلام ، وإليه
أشار بقوله : (إذا لم تلغ في الكلام) والغناء " ذا " على وجهين :
أحدهما حقيقى والآخر حكمى . أما الحقيقى : فإن تجعل مقدرة السقوط
كأنها لم تذكر ، ومنه ما أنشده الفارسي في " التذكرة " ^(١) عن أبي
الحسن :

يَا خَزْرُ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحَنَانًا ^(٢)

قال أبو الحسن ^(٣) : أراد ما بَالُ نِسْوَتِكُمْ ، إذ / لا معنى لـ " ذا " ١٩٧/
في البيت .

(١) المسائل المشككة المعروفة بالبغداديّات : ٣٧٣ قال : وأنشد أبو الحسن في أن " ذا " لا

تكون مع ما بمنزلة الذي قول القائل ، نص أبي الحسن الأخفش في معاني القرآن : ٢٥٣ .

(٢) البيت لجريز ، ديوانه : ١٦٧ من قصيدة يهجو فيها الأخطل أولها :

بان الخليط ولو طوع ما بانا وقطعو من حبال الوصل أقرانا

والشاهد في معاني القرآن للفراء : ١٣٩/١ ، وایضاح الوقف والابتداء : ٢٢٨/١ ،

وتفسير الطبري : ٣٤٦/٤ ، والتبيل والتكميل : ٢١٢/١ .

(٣) قال أبو الحسن في معاني القرآن : ٢٥٣ بعد ذكره لهذا البيت : فـ " ذا " لا تكون هاهنا

إلا زائدة ، لو قلت : ما لذي بال نسوتكم ؟ لم يكن كلاما .

وَأَمَّا الْحَكْمَى : فَأَنْ تَقْدَرَّ "ذَا" مَعَ "مَا" أَوْ "مَنْ" شَيْئًا وَاحِدًا لَا أَنْ تَقْدَرَّ سَقُوطُهَا كَقَوْلِكَ : مَاذَا صَنَعْتَ أَخِيرًا أَمْ شَرًّا ، وَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِ "مَاذَا" بِالْحَكْمِ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ "مَا" مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ ، وَعَلَى مَوْضِعِ "مَنْ ذَا" بِالْحَكْمِ الْمُسْتَحَقِّ لـ "مَنْ" كَذَلِكَ نَحْوُ : مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ أَزِيدًا أَمْ عَمْرًا ؟ فَكَانَ "ذَا" فِي الْحَكْمِ غَيْرُ مُوجُودَةٍ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (١) : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (٢) : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ (٣) وَهِيَ لِمَنْ عَدَا أَبَا عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، فَإِذَا وَجِدَ الشَّرْطَانِ ثَبَتَ كَوْنُ "ذَا" مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي وَغَيْرِهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو ، "مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ" بِالرَّفْعِ ، وَأَنْشَدَ سَبِيحِيَّةَ (٤) لِلْبَيْدِ :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبَ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَيَاطِلُ (٥)

وَمِنْ أَمْثَلَةِ (٦) ذَا مَعَ "مَنْ" (٧) قَوْلُ الْأَعَشَى (٨) :

وَعَرِيَّةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ كَرِيمَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

(١) سورة النحل : آية : ٢٠ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٢١٩ .

(٣) السبعة في القراءات : ١٨٢ .

(٤) الكتاب : ٤٠٤/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤١/٢ .

(٥) ديوان لبید : ٢٥٤ من قصيدة قالها في رثاء النعمان .

والشاهد في معاني القرآن للفراء : ١٢٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ٢٢٥/١ ، والجمل

للزجاجي : ٣٣١ ، وشرح أبياته لابن السيد (الحل) : ٣٣٩ ، والخزانة : ٣٣٩/١ .

(٦) في الأصل : ذلك .

(٧) ساقط من (١) .

(٨) ديوان الأعشى : ٢٣ (الصبح المنير) من قصيدة قالها في مدح قيس بن معدى كرب أولها :

رحلت سمية غداة أجمالها غضبى عليك فما تقول ابدالها

وَأَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ لِأُمِيَّةَ بْنِ أَبِي عَائِذٍ (١) :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ

ويردُّ على النَّاطِمِ هنا سؤالان : أحدهما في لفظِ الإِلْغَاءِ ، فقد غَمَزَهُ شيخنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفَخَّار - رحمه الله عليه - فيما علَّق من "الطَّرَرِ على هذه الأَرْجُوزَةِ" (٢) . فقالَ : كان أولى به أن يَعْدِلَ عن لَفْظِ الإِلْغَاءِ إلى لَفْظِ التَّرْكِيبِ لنصِّ سيبويه على مَنْعِ ذلك ، يعنى الإِلْغَاءِ على حَقِيقَتِهِ لقوله : فلو كان " ذَا " لَفُوعاً لما قالت العَرَبُ : عَمَّا ذَا تَسَال ، ولَقَالُوا : عَمَّ ذَا تَسَال ، ولكنَّهم جعلوا " مَا " و " ذَا " اسماً واحداً ، كما جَعَلُوا " مَا " و " إِنْ " حرفاً واحداً حين قالوا : إِنَّمَا ، قال الأستاذ ، فإنَّ أَرَادَ النَّاطِمُ بِالْإِلْغَاءِ مَا أَرَادَ أَبُو الْقَاسِمِ (٣) يعنى الرِّجَاجِي بقوله : صلة لِمَا ، أى : أنها كجزءٍ مما قبلها ، فصارت بمنزلةِ ما ليس فى الكلام من حيث لم يكن لها حكم نفسها ، بخلاف الوجه الآخر (٤) فهذا وجه وإن أَرَادَ بِالْإِلْغَاءِ الزِّيَادَةَ فقد رَدَّه سيبويه فَتَأَمَّلْهُ ، انتهى كلام الأستاذ وما قاله حَسَنٌ ، وقد تقدَّم من تفسير

(١) شرح أشعار الهذليين : ١٥٠/٢ من قصيدة فى مدح عبد العزيز بن مروان والبيت مطلع القصيدة ، وفيه يقول :

وَأَزْمَعْتُ رَحْلَةَ مَا ضَى الْهَمُومُ أَطْعَنَ فِي ظِلْمَاتِ حَضُونَا
إِلَى سَيِّدِ النَّاسِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَعْمَلْتُ لِلْسَّيْرِ حَرْفًا أَمُونَا

ونسبه العيني : ٥٥/٨ إلى أمية بن أبي الصلت ، ديوانه : ٥٥٧ الشعر المنسوب خطأ إلى أمية .

(٢) بحثت فى ترجمة " ابن الفخار " طويلاً فلم أجد من ذكر له مثل هذا الكتاب وذكرُ الشاطبي له نص صريح فى نسبته إليه لا يحتاج معه إلى دليل فهو تلميذه ومن أقرب الناس إليه وكتب التراجم لم تستوف كل مؤلفات المترجمين ، وذكر شرح ألفية ابن معطٍ أيضاً . هذا بالإضافة إلى شروحه للجمل والإيضاح والكتاب لسيبويه والمقدمة الجزولية وغيرها من المؤلفات المذكورة فى المصادر المذكورة فى ترجمته فى مقدمة هذا الكتاب .

(٣) الجمل : ٣٣٢ .

(٤) فى (١) فهو وجه .

كلام الناظم ما يَبَيِّنُ مراده بالإلغاء ، وأنه أراد الإلغاء بالاعتبارين ، فلو أتى بلفظ التركيب لفاته التَّحَرُّزُ من الإلغاء الحَقِيقِي ، لكنه أتى بما يَحْصُلُ به الِوَجْهَانِ ، إذ التركيب كما قال : إِغْءَاءُ مَعْنَوِي ، وعلى هذا السبيل جرى في "التسهيل" ^(١) فلم يذكر في هذا الشرط الإلغاء وحده ، وفسره بالحَقِيقِي والحُكْمِي كما مر .

والثَّانِي أن كلامه يَقْتَضِي إذا تَوَفَّرَ الشَّرْطَانِ أن تكون بمعنى الذي ونحوها أى : موصولة بلا بد ، وليس كذلك ، بل قد تكون كذلك وقد يكون اسم الإشارة يفيد معناها ولا يحتاج إلى صلة كما تقول : ما هذا الرجل؟ وما هذا الثوب؟ وهذا مما لا يَمْنَعُه ابنُ مالك ولا غيره ، فإذا كان حَقُّهُ أن يحتَرِزَ من ذلك كما فعل في "التسهيل" إذ قال ^(١) : و " ذا " غير ملغى ولا مشار " به إلى آخره ، لكنّه لم يفعل ذلك ، فكان اشتراطه قاصراً لنقص شرط ثالث وهو : ألا تكون " ذا " مشاراً بها .

والجَوَابُ : أنه ليس في كلامه ما يدلُّ أن الموصولة تختص بالمَوْضِع الذي يَجْتَمِعُ فيه الشرطان حتى لا تقع هناك المشار بها البَيِّنَةُ ، وإنما فيه أنها لا تكون موصولة إلا مع اجتماعهما وهو صحيح ، إذ لا تقع موصولة إلا كذلك .

فَقَوْلُهُ : (وَمِثْلُ ما « ذا » بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ) إلى آخره " معناه أنها تكون مثل " ما " عند اجتماع الشرطين والاختصاص بذلك الموضع غير مشار / إليه في كلامه فلا اعتراض عليه .

واعلم أن الناظم أثبت كون " ذا " مثل ، " ما " إذا أتت بعد " من " أو " ما " ، أما إذا أتت بعد " ما " فمتفق على ذلك فيها ، وأما إذا أتت بعد " من " فغير متفق عليه ، لكن ظاهر كلام سيبويه أنها كذلك أيضاً ، قال فى " باب ما ينتصب لأنه حال صار فيه المسئول والمسئول عنه : " وأما قولهم (١) : من ذا خير منك ، فهو على قوله : من ذا (٢) هو خير منك ، لأنك لم ترد أن تشير أو تؤمى إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمك ، ولكنك أردت من ذا الذى هو أفضل منك . قال : فإن أو مات إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه فأردت أن يعلمك نصبت كما قلت : من ذا قائماً .

قال ابن خروف : قدر " ذا " فى هذه المسألة بالذى لما لم يكن فى المسألة مشار إليه فقدرها به لبيان المعنى ، كما فعل فى قوله : من ذا قائماً بالباب ، يعنى أنه قدرها بمن الذى هو قائم بالباب . قال : ولم يذكر أن " ذا " تكون بمعنى الذى إلا مع " ما " فى ماذا قط . قال : ولا يمكن أن تكون هنا إلا بمنزلة الذى ، كما كانت مع " ما " فى " ما " و " ذا " ولا يمكن غيره ، ثم حكى عن شيخه أبى بكر (٣) أنه كان يذهب إلى أنها إشارة إلى جنس حاضر غير معين

(١) الكتاب : ٢٨٤/١ .

(٢) فى الأصل من ذا الذى ، والصواب بحذف الذى كما فى الكتاب .

(٣) أبو بكر بن طاهر : (٢ - ٥٨٠ هـ)

محمد بن أحمد الأنصارى عرف بالخدب عالم بالنحو واللغة من أهل إشبيلية ، رحل فى طلب العلم وأخذ عن الرماك ابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف وأبو زر الخشنى وغيرهما . له تعليقات على الإيضاح وتعليقات على كتاب سيبويه ، أفاد من الأخير ابن خروف فى شرحه وقال السيوطى : قلت : وقفت على حواشيه بمكة المكرمة .

أخبره فى : تكملة الصلة : ٢٤٩ ، والوافى بالوفيات : ١١٢/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٨/١ .

قال : ثم ^(١) رجع عنه ، وحكى ابن الضائع عن الشلوبين أنه كان يتأول كلام سيبويه على الإشارة ، وأن " ذا " لا تكون بمعنى الذى إلا مع " ما " ويجعل تقديره فى الرفع كتقديره فى النصب . قال : ويقويه حذف الضمير من الصلة .

قال ابن الضائع : وقد سمعته بعد يأخذ على ظاهره أن " ذا " بمعنى الذى تحقيقاً ، هذا ما فى المسألة من الخلاف ، وقد اعتمده ابن الضائع خلافاً ، وفى التحقيق ليس بخلاف لرجوع المخالف عن مخالفته ، ولذلك - والله أعلم - لم يُشر فى " التسهيل " إلى شيء من ذلك ، فإن اعتمده أحدٌ خلافاً فالناظم مع سيبويه والجمهور ، وهو الصحيح إن شاء الله ، و (فى الكلام) من قوله : (إذا لم تلغ فى الكلام) متعلق بـ (تلغ) أو باسم فاعلٍ محذوفٍ ينتصب حالاً من ضمير (تلغ) أى : إذا لم تلغ حالة كونها موجودة فى الكلام . ويقال : ألغيت الشيء إذا أسقطته وأبطلت اعتباره ، وهنا تم له ما أراد من المسألة الأولى من مسائل هذا الباب ، إذ لم يبق له من الموصولات ما لم يذكره إلا أياً فإنه آخرها لما تعلق بها من بعض الأحكام الخاصة .

* * *

ثم أخذ فى بيان المسألة الثانية فقال :

وكلها تلزم بعده صلة على ضمير لا تقرر مشتمة

هذه المسألة يذكر فيها ما يلزم هذه الموصولات التى قرع من ذكرها من الصلات والعوائد وما يتعلق بذلك ، وقدم أولاً أن هذه الموصولات لابد لها من صلاتٍ ، ولذلك سميت موصلات ، وسبب وصلها أنها لا يتبين معناها بنفسه ، فإذا قلت : جاعنى الذى واقتصررت لم يفهم من الذى شيء .

(١) ساقط من (١) .

فإذا قلت : الذى قام ، أو الذى عندك تبين بتلك الصلّة معنى الذى
فساوى بها معنى زيد ، إذا قلت : جاعى زيد ، أو عمرو فى قولك :
جاعى عمرو فصارت إذا الصلّة من الموصول بمنزلة جزء الاسم من
الاسم ، فلهذا السبب لزم ، ولأجله حتم الناظم بذلك فيها حيث قال :
(وكلها تلزم بعده صلّة) وذلك صحيح إلا أن الصلّة قد تحذف لفظاً
اختصاراً لدلالة ما قبلها أو بعدها عليها ، أو / لأن المراد تأكيد/ ١٩٩
الموصول كقول العجاج (١) :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ
وَأَنْشُدَ الْفَارِسِيَّ وَغَيْرَهُ (٢) :

مِنْ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّتِي يَزْعُمْنَ أَنِّي كَبَرْتُ لِذَاتِي
وَأَنْشُدَ أَيْضاً (٣) :

فَإِنْ أَدْعَ اللَّوَاتِي مِنْ أَنْاسٍ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدْعَ (٤) اللَّذِينَ

(١) ديوان العجاج : ٤٢٠/١ من القصيدة التى أولها :

الحمد لله الذى استنقلت يارثيه السماء وأطمعت

والشاهد فى الكتاب : ٣٧٦/١ ، ١٤٠/٢ ، ونوارى أبى زيد : والمقتضب : ٢٨٩/٢ ،
وأمالى ابن الشجرى : ٢٤/١ ، ٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٠/٥ .

(٢) أنشده الفارسى فى كتاب الشعر : ٧ ، والشاهد فى مجاز القرآن : ٩/١ ، ١١٩ ،
وأمالى ابن الشجرى : ٢٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٩٣/١ ، ١٨٧ ،
وتفسير القرطبى : ٨٢/٥ ، وخزانة الأدب ٥٥٩/٢ .

(٣) كتاب الشعر :

والشاهد للكثير بن زيد الأسدي ، ديوانه : ١٣٠/٢ ، وقد ورد فى الأمثال لأبى
عبيد : ٢٥٧ ، وفصل المقال : ٣٧٠ ، وهو أيضاً فى الأصول لابن السراج : ٣٧٥/٢ ،
والخزانة : ٦٠/٢ .

(٤) فى (١) اضع .

وقد يَأْتِي المَوْصُول دُونَ صَلَةٍ نَحْو (١) :

* وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي *

ومثل هذا مما لا يُعْتَدُّ بِهِ مع أنه عندهم مُؤَوَّلٌ، لَأَنَّ اللَّتْيَا والتي عبارة عن الدَاهِيَةِ، وَحُذِفَتِ الصَّلَةُ لِعِلْمِ السَّامِعِ أَنَّهُ يُرِيدُ الَّتِي عَظُمَتْ وَجَلَّتْ وما أَشْبَهَ ذلك فَالصَّلَةُ إِذَا لَازِمَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْأَزْوَاجِ شَيْءٌ مِنَ المَوْصُولَاتِ ولذلك قال : (وَكُلُّهَا) فأكْثَرُ بِكُلِّ المَقْتَضِيَةِ للعموم ، ثم إنه صَرَحَ بِأَنَّ صَلَةَ المَوْصُولِ لَا بُدَّ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى وَصْفَيْنِ :

أحدهما : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ المَوْصُولِ فَإِنَّهُ قَالَ : (تَلَزَمُ بَعْدَهُ) والضَّمِيرُ عائدٌ عَلَى كُلِّ وَمَدلوله المَوْصُول ، فلما عَيَّنَ لَهَا مَوْضِعاً كَانَ ذَلِكَ تَصْرِيحاً أَوْ كالتَّصْرِيحِ بِمَنْعِ تَقَدُّمِهَا ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً مَنْعُ تَقَدُّمِ بَعْضِهَا ، إِذْ لَوْ تَقَدَّمَ بَعْضُهَا لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهَا أَنِهَا وَقَعَتْ بَعْدَ المَوْصُولِ عَلَى الإِطْلَاقِ ، فَإِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ : جَاعَنِي ضَرْبَتُهُ الَّذِي ، وَلَا جَاعَنِي إِيَّاهُ الَّذِي ضَرْبَتِ ، وَلَا جَاعَنِي عِنْدَكَ مَنْ قَعَدَ وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَمِنْ هُنَا قَوِيٌّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَوْصُولِيَةُ الألفِ وَاللَّامِ حَيْثُ لَمْ يَجْزِ : أَعْجَبَنِي زَيْدُ الضَّارِبِ ، وَلَا كَلِمَتُكَ عِنْدَ الْمُعْرَضِ ، وَمَا جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ فَمَحْمُولٌ عَلَى مُحذُوفٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٢) : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ

(١) البيت بتمامه :

ولقد رأيتُ تَا والعشيرةَ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي
وصفحتُ عَنْ ذِي جَهْلَهَا وَمَنْحَتَهَا حَلَمِي وَلَمْ تَصِبِ الْعَشِيرَةَ زَلَّتِي
من قصيدة في الحماسة : ١٧٩ ، والأصمعيات : ٥٦ لِسَلَمَى بْنِ رَبِيعَةَ الضُّبِّيِّ وَسَلَمَى - : كما
قال أَبُو زَيْدٍ فِي النُّوَادِرِ - : بِضَمِّ السَّيْنِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ . وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ :
حَلَّتْ تَعَاظُرُ غُرْبَةٍ فَاحْيَلْتُ فَلَجًا وَأَهْلَكَ بِالْأَوَّلِ فَالْحَلَّتْ
وَالْقَصِيدَةُ عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ لَطِيبَاءِ بْنِ أَرْقَمٍ .

والشاهد في أمثال أبي عبيد : ٢٥٧ ، وفصل المقال : ٢٧٠ ، وأما ابن الشجري : ٢٥/١ .

(٢) سورة يوسف : آية : ٢٠ .

مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿ فـ " فيه " لا يتعلّق بـ " الزَّاهِدِينَ " ، ولكن بمحذوفٍ دلّ عليه والتقدير : وكانوا زَاهِدِينَ فيه من الزاهدين ، أى : من جملة الزَّاهِدِينَ ، ومثله قوله تعالى (١) : ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِمَنِ النَّاصِحِينَ﴾ وكذلك قال (٢) : ﴿ إِنِّي لَعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ﴾ ، ومثل ذلك قولُ بعضِ السَّعْدِيِّينَ (٣) :

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبْغَىٰ هَذَا بِالرُّحَا الْمُتَقَاعِسُ

وجهُ ذلك أن الصَّلَاةَ من كَمَالِ الموصول وبمنزلةِ جزءٍ منه ، فكما لا يتقدّم الدّال من زيدٍ مثلاً على الباقي كذلك لا يتقدّم ما هو بمنزلةٍ ، ومعمولُ الصَّلَاةِ جزءٌ من الصَّلَاةِ ، لأنَّ المعمولَ تابعٌ للعاملِ فى الأصلِ تبعيةِ الجزءِ ، ولذلك لا يتقدم المعمول عند جماعةٍ إلا حيثُ يصحُّ تقدّمُ العاملِ ، ألا تَرَى أن الفَارِسِيَّ

(١) سورة الأعراف : آية : ٢١ .

(٢) سورة الشعراء : آية : ١٨٦ .

(٣) ينسب لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي ، من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، والشاهد من أبيات فى الحماسة : ٢٤١ (رواية الجوالقي) : قال الهذلول بن كعب العنبري ، وروى الهيثم بن عدي عن عطاء بن مصعب عن عاصم بن الحدثان الليثي وأبى الرقيس العنبري قالا : تزوج الهذلول بن كعب العنبري امرأة من بهذله فرأته يطحن فخرّيت صدرها وقالت : أهذا زوجي ؟ فبلغه ذلك فقال :

تقول ودقت صدرها بيمينها أبغى هذ بالرحى المتقاعس
فقلت لها لا تعجلى وتبينى فعالى إذا التقت على الفوارس

ثم قال :

لعمرك أبيك الخيراني لخادم لضيفي وإنى إن ركبت لفارس
وإنى لا شرى الحمد أبغى رباحه وأترك قرنى وهو خزيان ناعس

ويروى الشعر لغيرهما فى بعض المصادر .

وانظر الكامل : ١٤٢/١ ، والخصائص : ٢٤٥/١ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٦٨٢/٢

استُئِذِلَ (١) على جوازِ تقديمِ خبرٍ " ليس " عليها بتقديم معمولٍ خبرها عليها
 فى قوله تعالى (٢) : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وكذلك لا
 يُفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ، كما لا يُفصل بين أجزاء الكلمة وهذا
 كله ظاهرٌ .

والوصف الثانى : أن تكون الصلة مشتملة على ضميرٍ عائِدٍ على
 الموصول ، ليربط الصلة بالموصول ، وذلك قوله : (عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ
 مُشْتَمِلَةٍ) و (على) مُتَعَلِّقٌ بـ (مُشْتَمِلَةٍ) ، و (مُشْتَمِلَةٍ) صفةٌ لِصلة ،
 أى صلة مشتملة على ضميرٍ لاتقٍ ، وقد حَصَلَ أَنَّ الصلة إذا لم يَكُنْ فيها
 ضميرٌ عائِدٌ على الموصول لا يصحُّ أن تقع صلة له فلا تقول : أعجبنى
 الذى قامَ زيدٌ ، ولا جاعى الذى خَرَجْتَ إِلَّا أن يكونَ نَمٌّ إليه أو ما أشَبَه
 ذلك مما يعودُ منه إليه (٣) ضميرٌ ، ولأجل هذا مَنَعَ الفارسى فى " التذكرة
 " أن تَقَعَ " نِعم " و " بئس " (٤) صلةً فلا تقول : الذى نعم الرجل أو بئس
 الغلام لعدم الرجوع إلى الموصول قال : فإن أظهرته فقلت : مررتُ // ٢٠٠
 بالذى هو نعم الرجل جاز ، وكذلك إن حذفته وأنت تُريده ، وقد مَنَعَ أيضاً
 بعضُ النحويين (٥) من الوصل بجملة القسم ، والجواب والشرط
 والجزاء إذا خلت إحدى الجملتين من ضميرٍ عائِدٍ على الموصول ،
 فالقسم والجواب عند هؤلاء لا يقع صلة أصلاً ، لخلو جملة القسم من

(١) الإيضاح : ١٠١ قال : وهكذا خبر (ليس) فى قول المتقدمين من البصريين وهو عندى
 القياس . وانظر الإنصاف : ١٦٠ ، والتبيين : مسألة رقم ٤٧ ص : ٢١٥ واتلاف النصرة
 : مسألة رقم (٩) قسم الأفعال .

(٢) سورة هود : آية : ٨ .

(٣) زيادة من هامش الأصل قراءة نسخة أخرى .

(٤) رأى الفارسى فى معجم الهوامع للسيوطى : ٢٩٥/٢ (الكويت) .

(٥) الهمع أيضاً : ٢٩٦ .

ضَمِيرٍ لَزُومًا ، وكذلك إذا قلت أعجبنى الذى إن قامت هند أكرمته لايجوزُ ،
 حتى تقول : الذى إن قامت هند من أجله أكرمته ، وهذا وإن كان غير مُرضٍ
 ففيه ما يقوى دَعْوَى لَزُومِ الضَمِيرِ العائدِ ، وكذلك مسألة الفَارِسِيِّ مختلفٌ فيها
 أيضًا ، كما سيأتى بُعِيدَ هذا بحولِ الله .

(ولائق) معناه : مناسبٌ ، أى مناسبٌ للموصولِ ، وأصلُ لاقَ أن يكونَ
 بمعنى لَصَقَ ولاقَ به الثوبُ ، أى : لَصَقَ (١) بِهِ ، وهذا الأمرُ لا يَلِيقُ بِكَ ، أى :
 لا يَلَصُقُ بِكَ ، يعنى فى المناسبةِ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ ، فيريد بقوله : (لائقٌ) أن يكونَ
 مناسباً أن يعود على الموصولِ ، فإن كان الموصول مفرداً مذكراً عادَ عليه
 ضَمِيرُ المَفْرَدِ المَذْكَرِ وإن كان مُثْنًى عادَ عليه ضميرُ الاثنَيْنِ أو مجموعاً عادَ
 عليه ضميرُ الجَمْعِ ، وكذلك المؤنثُ فى هذه الأحوال فتقول : أعجبنى الذى
 أكرمتُه والتى أكرمتُها ، والأذانِ أكرمتُهما والذينِ أكرمتُهم ، واللأتى أكرمتُهنَّ
 وما أشبه ذلك ، وكذلك " مَنْ " و " مَا " إذا قلت : جاعنى مَنْ أكرمتُه ، وأعجبنى
 مَا صنَعته ، فإذا كان المراد بهما المثنى أو المجموع أو المؤنث فإنه يليقُ
 بهما اعتبارُ اللفظِ فيعاملانِ معاملةَ المفردِ المذكرِ كما مثل ، ويليقُ بهما
 اعتبارُ المعنى فيعاملانِ تلكِ المعاملة فتقول : جاعنى مَنْ أكرمتُهما وَمَنْ
 أكرمتُهم ، وجاعتنى مَنْ أكرمتُها ، ومن أكرمتُهما ، وَمَنْ أكرمتُهنَّ ، وفى
 التَّنْزِيلِ الكريمِ (٢) : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ ﴾ . وفى موضعٍ آخر (٣) : ﴿ مَنْ
 يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وكذلك تقولُ : أعجبنى مَا صنَعته وَمَا صنَعْتُنَّ ،
 وعلى هذا السبيل يَجْرى الحُكْمُ فيما أشبههما وَجَمِيعُ هذا مُنتظَمٌ تحتَ قولِهِ :

(١) فى (١) ليق .

(٢) سورة الانعام : آية : ٢٥

(٣) سورة يونس : آية : ٤٢ .

(عَلَى ضَمِيرٍ لَأَنْتَ مُشْتَمِلَةٌ ^(١)) وهو حسنٌ من التعبير .

* * *

ثُمَّ شَرَعَ فِي تَعْيِينِ الصَّلَةِ لِكُلِّ مَوْصُولٍ فَقَالَ :

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ «ال» وَكَوْنُهَا بِمَعْرَبِ الْأَنْفَعَالِ قُلْ

الَّذِي وَصِلَ بِهِ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ جُمْلَةٌ ، و (بِهِ) هُوَ الْمَقَامُ لـ

(واصل) مقام الفاعِلِ ، لِأَنَّهُ حُذِفَ الْمَفْعُولُ لِلْعِلْمِ بِهِ وَهُوَ الْمَوْصُولُ ، وَقَدْ

يَكُونُ الْمَقَامُ هُوَ الْمَفْعُولُ وَلَمْ يُحْذَفْ ، بَلْ هُوَ مُسْتَقَرٌّ عَائِدٌ عَلَى كُلِّ وَ

(الَّذِي) وَاقِعٌ فِي الْوَجْهَيْنِ عَلَى الصَّلَةِ و (بِهِ) عَائِدٌ عَلَى الَّذِي ، وَيُرِيدُ

أَنْ صَلَّةَ الْمَوْصُولِ عَلَى الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا تَكُونُ جُمْلَةً أَوْ مُلَابَسَةً الْجُمْلَةِ .

فَأَمَّا الْجُمْلَةُ : فَهِيَ الْكَلَامُ الثَّامُّ سِوَاءَ أَكَانَتْ اِسْمِيَّةً أَمْ فِعْلِيَّةً ،

فَالِاسْمِيَّةُ نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، فَمِثَالُ مَا

وُصِلَ بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ أُعْجِبْنِي الَّذِي أَبَوهُ قَائِمٌ وَمِثَالُ مَا وَصِلَ بِالْفِعْلِيَّةِ :

أُعْجِبْنِي الَّذِي قَامَ أَبَوهُ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الْمَوْصُولَاتِ

مَاعَدَا " أَل " حَسَبَ مَا يَأْتِي ، وَإِطْلَاقُ الْجُمْلَةِ يَنْتَظَمُ لَهُ مَا كَانَ مِنَ الْجُمْلِ

مَنْحَلًّا إِلَى مَفْرَدَيْنِ وَهُوَ الَّذِي مِثْلُ بِهِ وَمَا كَانَ مِنْهَا مَنْحَلًّا إِلَى جُمْلَتَيْنِ

كَجُمْلَةِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَجُمْلَةِ / الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ ، فَهَذَا مِمَّا يُوَصَّلُ بِهِ / ٢٠١

عَلَى مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ ، وَأَوَّلَى أَنْ يُوَصَّلَ بِمَا يَنْحَلُّ إِلَى مَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ ، لِأَنَّهُ

فِي حُكْمٍ مَا يَنْحَلُّ إِلَى مَفْرَدَيْنِ .

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ لَا يُوَصَّلُ بِهِمَا الْبَيْتَةُ

(١) ساقط من (١) .

بناءً على أن إحدى الجُمْلَتَيْنِ خاليةً من الرَّاجِعِ إلى المَوْصُولِ ، وهى جملةُ الْقَسَمِ ، وأن جملةَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ لا بدُّ فى كلا جُزْأَيْهِمَا مِنْ ضَمِيرٍ وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ ، فعندَ من قال بهذا لا تقولُ : أعجبنى الذى ^(١) والله إنه لفاضلٌ ، ولا أعجبنى الذى إن أكرمت ^(٢) زيداً أكرمتُهُ حتى تقولُ : أعجبنى الذى إن أكرمتُهُ أكرمتُ زيداً من أجْلِهِ أو أعجبنى الذى إن أكرمتنى أكرمتُهُ وما أشبه ذلك .

قال ابنُ الضَّائِعِ ^(٣) : وهذا خطأ لأنَّ هاتينِ الجُمْلَتَيْنِ ^(٤) صارَتَا جملةً واحدةً . والدَّليلُ على ذلك أن إحداهما غَيْرُ مُسْتَقْلَةٍ مع الارتباطِ ، بل لا بدُّ من نكرهما معاً قال : ثم لا يمنع جاعى الذى لأضربنَّ مَنْ عنده مُسْكَةٌ من اللُّغَةِ . قال : ثم إن هذا ليس لِلُّغَةِ فيه مجالٌ ، بل هو معنى لا يصحُّ أن يُخَالَفَ فيه أحدٌ من الْعُقَلَاءِ لأنَّ الْفِطْرَةَ السَّالِمَةَ تقبلُ مثل هذا الإخبار وهو أن تقولَ : زيدٌ والله لأضربنَّه وكذلك أقسمُ باللهِ لأضربنَّه ، وكذلك زيدٌ إن يكرمنى يحسنُ حالى . وقال امرؤ القيس ^(٥) :

وَأَنْتَ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فَوَيْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ

قال : ومثله فى الْكَلَامِ كَثِيرٌ ، ومعنى صحيحٌ فى كلِّ لغةٍ . قال : ثم أىُّ فرقٍ بين الوَصْلِ وَالْخَبَرِ ؟ فكما يجوزُ الْخَبَرُ بجملةِ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ كذلك يجوزُ الوصلُ ولا فرقَ بينهما فى ذلك أصلاً ، ولهذا إذا ارتبطتِ الْجُمْلَتَانِ بِالفاءِ جازَ

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع : ٥/٣ .

(٣) فى شرح الجمل : ... الجملتين قد ارتبطتا حتى صارتا ...

(٤) تقدم ذكره .

أيضاً أن يكونَ الضَّميرُ في إحداهما وتكون الأخرى خاليةً عنه (١) وإن كانت الخالية هي الأولى لارتباطهما بالفاء وصيرورتها جملةً واحدةً ، وعلى هذا (٢) كان الشُّلوبيْن يُجيزُ في قول زُهَيْر (٣) :

* إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُ الْبَيْنِ فَأَنْفَرَقَا *

رفعَ الْبَيْنَ على أن يكونَ فاعلاً بـ " أَجَدُ " ، ويكون الضَّميرُ العائدُ على اسم " إِنَّ " في قوله : " أَنْفَرَقَ " وِجَازَ لارتباطهما بالفاءِ وعلى هذا التقدير قد تدخل للنَّاطمِ الجملتان المرتبطتان بالفاءِ لأنهما في حكم الجملة الواحدة فتقول : الذي يَطِيرُ الدُّبَابُ فيغضب زيدٌ ، والذي تَطْلُعُ الشَّمْسُ فأكرمه عمروٌ وما أشبه ذلك وأما شبه الجملة الذي أشار إليه فهو ضربان :

أحدهما : الظَّرْفُ وما في معناه وهو المجرور نحو : جاعى الذي عندك وأعجبني مَنْ في الدَّارِ ، وأحببت ما لديك وما أشبه ذلك ، وهذا الضَّرْبُ لا يختص به واحدٌ من الموصولات دونَ غيره ، كما لا يختصُّ بالجملة شيءٌ منها دونَ البواقي .

فإن قلت : جعلُ الظرف والمجرور شبه الجملة مشكلاً ، بل هما من قبيل الجمل ، ألا ترى أنهما يقدران بالجملة لا بالمفرد ، فتقدير ذلك الذي استقر عندك ، ومن استقر في الدَّارِ أو نحو ذلك ولا تُقَدِّره بالمفرد فتقول : الذي مُسْتَقَرٌّ في الدَّارِ أو عندك ، لما سيذكر في باب الابتداء إن شاء الله .

(١) ساقط من الأصل .

(٢) الكلام لابن الضائع .

(٣) البيت بتمامه في ديوانه : ٦٣ شرح الأعم الشنتمري :

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُ الْبَيْنِ فَأَنْفَرَقَا وعلق القلب من أسماء من علقا

من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان .

قيل : إن تقديرهما بالجملة لا يُخرجهما عن كونهما من قبيل ما
 ليس بجملة في التّحصيل لأنّه تقدير لا يُنطق به وهم مما يهملون
 اعتباره في اللفظ بحيث لا يكون الظرف والمَجْرور عندهم في حكم ذلك
 التّقدير حسب ما يذكر . / بعد إن شاء الله ، فلهما منزلة بين منزلتي / ٢٠٢
 المفرد المحض والجملة المحضة ، فلذلك أخرجهما عن الجملة بقوله :
 (أو شبهها) ، وأتى للجملة ولهذا الضرب الشبيه بها بمثالين في كلام
 واحد وهو قوله : (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ) فقوله : (مَنْ عِنْدِي)
 تمثيلٌ شبه الجملة وهو الظرف وفي معناه المَجْرور . وقوله : (الَّذِي ابْنُهُ
 كُفِلَ) تمثيلُ الجملة ، وَمَنْ عِنْدِي مبتدأ خبره الذي ابْنُهُ كُفِلَ ، أو يكون
 " مَنْ " خبراً والمبتدأ هو الذي ، فقدم وأخر ، والعائد من الظرف على
 الموصولِ مقدّرٌ في الظرفِ وتقديره اللفظي : مَنْ اسْتَقَرَّ هو عندي ،
 والعائدُ من الجملة الهاءُ في ابنه .

فإن قلت : فإنّ العائدُ من الخبرِ على المبتدأ في مثالِ الناظم ؟
 قيل : ضميرُ ابنه . فإن قلت : إنّما الهاءُ في ابنه عائدةٌ على الذي ؟ قيل :
 وإن كان كذلك فهو يكفي في الربط ، لأنّه أيضاً راجعٌ إلى المبتدأ من جهةِ
 المعنى ، فالربطُ حاصلٌ بين المبتدأ والخبرِ كما كان رابطاً في قواك :
 زيدُ القائمُ ، فضميرُ القائمِ عائدٌ على " آل " وهو عائدٌ أيضاً على زيدٍ ،
 ثم إن في كلّ واحدٍ من المثالين إشارةً إلى شرطٍ معتبرٍ فيما مثل به .

فأمّا المثالُ الأولُ بالظرف فقد تضمنَ اشتراطَ التّمامِ في الظرفِ
 والمَجْرور ، ومعنى كونه تاماً أن يستقلّ في الإخبارِ عن المعنى المراد
 بالموصولِ ، كما كان ذلك في قوله : (مَنْ عِنْدِي) فإن عندُ تستعملُ في
 الإخبارِ عن الموصولِ ، كما تقول : زيدٌ عندي .

فإن قلت : جاعنى الذى اليوم أو الذى فى اليوم لم يجز ، كما لا يجوز
زيد اليوم ولا زيد فى اليوم ، ولو قلت : أعجبني الخروج الذى فى اليوم لجاز
لأنك تقول : الخروج فى اليوم ، ومثل ذلك المجرور لابد أن يكون تاماً نحو :
جاعنى الذى فى الدار والمال الذى لك .

ولو قلت : جاعنى الذى عنك أو الذى فيك لم يجز ، كما لا يجوز زيد فيك
ولا زيد عنك ، وأما المثال الثانى : فإشار به إلى شرطين لازمين :

أحدهما : كون الجملة خبرية تحتمل الصدق والكذب وذلك قوله : (ابنه
كفى) فكأنه قال : وجملة أو شبهها الذى وصل به إذا كانت على هذه الصفة .

فأما إن كانت غير خبرية فلا يجوز أن يوصل بها فلا تقول : جاعنى
الذى أضربه ولا أكرمت الذى هل رأيت ؟ ولا جاعنى الذى لعلى مثله ، وما جاء
من قول الشاعر (١) :

وإنى لرام نظرة قبيل التى لعلى وإن شطت نواها أزوها

فشاذ ، وعلى هذا لا يقع فعل التعجب صلة ولا نعم وينس ولا عسى ولا
حبذا ولا كم الخبرية ولا رب ولا ما أشبه ذلك من الإنشاءات التى لا تحتمل
الصدق والكذب فلا تقول : أعجبني الذى ما أحسنه أو أحسن به ! ، ولا أتانى

(١) البيت للفردق ، ديوانه : ٦٦١ ، من قصيدة يمدح بها بلال بن أبى بردة والرواية فى الديوان
هكذا :

وقائلة لى لم تصبنى سهامها	رمتنى على سوداء قلبى نبالها
وإنى لرام نظرة قبيل التى	لعل وإن شقت على أنالها
ألا ليت حظى من علية أننى	إذا نمت لا يسرى على خيالها

والشاهد فى كتاب الشعر : ٩٩ ، والمغنى : ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٦٤٧ ، وشرح الأشموني : ٦٣/١ ،
والخزانة : ٤٨١ ، ٤٨٢ .

الذى نِعَمَ الرَّجُلُ أَوْ بَشَسَ الْغُلَامُ وَلَا أُتِيَتْ الذى عَسَاهُ أَنْ يَكْرِمَنى ، وَلَا جَاعَى الذى كَمْ دِرْهَمٍ أُعْطِيَتْهُ ، وَلَا غير ذلك ، وهذا بخلاف جُمْلَةِ الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ ؛ فَإِنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ وَإِنْ كَانَتْ انْشَائِيَّةً هى بِمَنْزِلَةِ " إِنْ " فى التَّكْثِيرِ لِلْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ بَعْدَهَا وَأَيْضًا فَجُمْلَةُ الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، بِهَذَا الْمَعْنَى رَدُّ الْفَارْسِيِّ فى " التَّذَكُّرَةِ " عَلَى مَنْ مَنَعَ مِنَ الْقُدَمَاءِ الْوَصْلَ بِهَا مَعَ مَا جَاءَ فى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (١) : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ . قَالَ : وَشَبِيهٌ بِهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو عُثْمَانَ فى كِتَابِ " الْإِخْبَارِ " (٢) مِنْ قَوْلِهِ / تَعَالَى (٣) : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا / ٢٠٣ إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوءَ بِالْعَصْبَةِ ﴾ الْآيَةِ .

وقد تقدم لابن الضائع فى المسألة خلافُ قَرَرِهِ على نحو آخر ، والحاصل أن جُمْلَ الْإِنْشَاءِ لَا يُوصَلُ بِهَا مطلقاً عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ فى " شَرْحِ الْجُمْلِ " (٤) فى التَّعْجِيبِ وَنِعَمَ وَبَشَسَ قَالَ : وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مَا تَضَمَّنَتْهُ الرَّجُلُ مِنْ حَيْثُ جَازَ : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَقَالَ فى التَّعْجِيبِ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ كَمَا لَا يَمْتَنِعُ مَرَرْتُ بِالَّذِي هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ وَبِالَّذِي هُوَ حَسَنٌ جَدًّا ، وَهَذَا مِنْهُ اعْتِبَارُ لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ وَمَحْصُولِهَا وَإِهْمَالُ لَوْضُعِهَا الْمَقْصُودِ نَحْوَمَا قَالَ

(١) سورة النساء : آية : ٧٢ .

(٢) كتاب الأخبار للمازنى مذكور فى إنباه الرواه : ٢٤٧/١ ، ومعجم الأبناء : ١٢٢/٧ وفهرست ابن خير : ٣٩٨ .

وهو الكتاب المشهور بكتاب الألف واللام " وما أورده المؤلف عنه موجود فى الأصول لابن السراج : ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والمسألة فى الكتاب : ٤٧٣/١ ، والمقتضب : ١٩٤/٣ .

(٣) سورة القصص : آية : ٧٦ .

(٤) لا يوجد هذا النص فى القطعة الموجودة عندنا من شرح الجمل لابن خروف .

الفارسي في " التذكرة " في النداء : إنه بمنزلة الخبرِ بدليل أن من قال لرجل : يا زان ، وجب عليه الحد ، والأصحُّ مذهبُ الجمهورِ وهو الذي أشار إليه الناظم .

والثاني من الشرطين أن لا تكونَ الجملة متعلّقة بما قبلها ولا مرتبةً على كلام^(١) آخر نحو ما مثل به . فإن كان لها تعلّقٌ بغيرها لم يوصل بها ، كالجملة المصدّرة ولكن أو بإذا أو بحثي ، نصُّ على " لكن " ابنُ السّراج والفارسي ، وعلى " إذا " و " حتى " ابنُ بابشاذ^(٢) ، والعِلَّةُ في منع ذلك أن هذه الحُرُوف متعلّقة بما قبلها فجعلها صِلاتٍ قطع لها عن ذلك وإخراجها لها عن وضعها ، وهذا ظاهرٌ جداً وقلّما ينبّه المتأخرون على هذا الشرط^(٣) وهو ضروريٌّ^(٤)

وقد بقي شرطٌ ثالثٌ ليس في كلام الناظم ما يدلُّ عليه وهو أن تكونَ الجملة معلومةً عند السامع ، وقد أشار إلى ذلك الجزولي في قوله^(٥) : ولا تُفيد المقصود إلا والصلّة معلومةٌ للسامع ، فإذا لم تكن معلومةً له لم يُقدِّم الموصول معناه ، فكان كما لو لم يوصل ذلك نقض لغرض الوصل ، فمثال الناظم لا يفيد هذا الشرطَ لاحتمال أن يكونَ قوله : (أَبْنَةُ كُفْلٍ) غيرَ معلومٍ للسامع ،

(١) في (١) أحكام .

(٢) ابن بابشاذ : (٢ - ٤٦٩ هـ)

الإمام طاهر بن أحمد بن بابشاذ و " بابشاذ " كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور عالم من علماء النحو واللغة له تاليف تدل على فضله وتقدمه منها المقدمة التي تنسب إليه ، وشرحها وشرح الجمل .. وغيرها .

أخباره في : فهرست ابن خير : ٣١٥ ، ونزعة الألباء : ٣٦١ ، ومعجم الأدباء : ١٧/١٢ .

(٣-٢) ساقط من (١) .

(٤) رأى الجزولي في مقدمته : ١٥ وانظر شرحها لشلوبين : ١١٩ ، وشرحها للأبدي : ٢٢٠/٢ .

فكان معترضاً وكان هذا الشرط هو المقصود الأعظم لأن المقصود (١)
 بالصلة بيان الموصول وإيضاح معناه ، وذلك لا يحصل مع كون
 الصلة مجهولة ، ولكون الصلة مبيّنة اشترطوا أن لا تكون إنشائية ،
 لأن الإنشائية لا بيان فيها ، وبذلك علّل الفارسي في " التذكرة " امتناع
 الوصل بالتعجب ووافقه غيره فيه ، وأجراه في سائر الجمل الإنشائية ،
 ولم أجد الآن له عذراً في تركه التنبيه عليه إلا أن يقال : إن هذا الشرط
 مُستفاد من اشتراط الإفادة في الكلام ، فإن الفائدة لا تحصل إلا مع
 كون الصلة معلومة ، ولو فرضناها مجهولة عند السامع لم يفده
 الكلام شيئاً ، كما أنه قد تكون معلومة أيضاً ولا تحصل فائدة ، كما
 إذا قلت : جاعنى الرجل الذى أبوه إنسان ونحو ذلك ، فكان هذا
 الشرط لما كان حاصلًا من شرط الإفادة في الكلام على وجه لا يدخل
 عليه فيه اعتراض ترك ذكره إحالة على ما هناك ، وهذا حسن من
 التنبيه والله أعلم .

وأما الضرب الثانى من شبه الجملة فهو الصفة الصريحة وهى
 التى خصها بالالف واللام حين قال : (وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ) يعنى
 أن الف واللام اختصت من بين سائر الموصولات بأنها إنما توصل
 بالصفة الصريحة . لا بجملة ولا ظرف ولا مجرور فتقول : جاعنى القارئ
 والكاتب / والمنطلق والحسن ، وما أشبه ذلك ولا تقول : جاعنى / ٢٠٤
 المضرب ولا يستكبر إلا فى القليل ، ولا جاعنى الأبوه قائم إلا شاذاً

(١) ساقط من (١) .

نحو ما أنشدوه من قوله (١) .

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
ولا تقول : جاعى العندك ، ولا فى الدار إلا شاذاً نحو ما أنشده
المؤلف (٢) من قوله :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعِيشَةِ ذَاتِ سَعَةِ

وإنما كانت الصفة شبه الجملة ، لأنها فى معناها فـ " قائم " من قولك :
زيد قائم فى معنى قام أو يقوم ، ولذلك عملت الفعل وعطف الفعل عليها
فى نحو (٣) : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ ، وقال تعالى (٤) :
﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ وأراد بالصريحة ما كان
من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهى الصفة
الخالصة الوصفية وتحرز بذلك مما ليس بخالصة ، إما لأن الوصفية له ليست
بحق الأصل ، وإما لأنه خرج عن أصله من الوصفية ، ويجمع الضربان
أربعة أنواع :

أحدها : ما استعمل من الصفات استعمال الأسماء كأخ وصاحب وأبطح
وأبرق وأجرع وما أشبه ذلك ، فإن هذه الأشياء ليست الآن بصفات ، وإنما
صيرها الاستعمال إلى حيز الأسماء غير الصفات ، فلا تصلح لذلك أن تدخل

(١) روايته فى الخزانة : ١٥/١ :

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصى

والشاهد فى اللامات : ٣٦ ، ووصف المباني : ٧٥ ، والجنى الدانى : ٧٩ ، والإنصاف : ٥٢١ ،
والأشعوى : ٧٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٧/١ ، والبيت فى شرح الشواهد المعنى : ٤٧٥/١ ، والخزانة : ١٤/١ .

(٣) سورة الحديد : آية : ١٨ .

(٤) سورة الملك : آية : ١٩ .

عليها الألف واللام الموصولة ، وإنما تصلح لدخول التى للتعريف كالرجل والفرس .

والثانى : ما استعمل من الأسماء استعمال الصفات كالأسد والبحر ونحو ذلك إذا قلت : مررت بالرجل الأسد شدة والبحر جوداً والبدر حسناً ، فإن هذه ليست من الصفات الصريحة ، بل هى مؤولة بالصفات ، فالأسد فى تأويل الشجاع ، والبحر فى تأويل الجواد ، والبدر فى تأويل الحسن ، ومثل هذا الوصف بالمصدر كعدل ورضاً وصوم ، وباسم الإشارة نحو : هذا وهؤلاء وشبه ذلك ، فلا تدخل على مثل هذا الألف واللام الموصولة ، فإنها لم تدخل فى الحقيقة إلا على اسم جامد لا على صفة ، إذ الوصفية لمثل هذا بالعرض كما صارت الوصفية فى النوع الأول متناساة غير مقصودة ، إذا قلت : الصاحب والأخ والأبقر والأجرع ، فالألف واللام هنا حرف تعريف .

والثالث : الجملة اسمية كانت أو فعلية ، لأنها قد تكون صفة جارية على النكرة وتكون فى موضع نصب على الحال من المعرفة نحو : مررت برجل قام (١) أبوه أو برجل أبوه قائم ، ومثال وقوعها حالاً : مررت بزيد يقوم ، ومررت بزيد وجهه حسن ، ومع ذلك لا تكون صلة للألف واللام إلا شاذاً كما تقدم ، أو قليلاً كما سيأتى .

والرابع : الظرف والمجرور فإنهما يقعان كالجملة صفتين للنكرة وحالين من المعرفة نحو : مررت برجل عندك أو فى الدار ، ومررت بزيد عندك أو فى الدار ، ولكن لا يقعان صلة للألف واللام إلا شذوذاً وقد مر .

وهنا نوع خامس يشكل عليه كلام النأظم وهو ما كان من الأعلام منقولاً

(١) فى (١) قائم .

من الصِّفَةِ كحارثٍ / وعباسٍ وحسنٍ فإنه تَدْخُلُهُ الألف واللام التي لِلْمَعْرِ / ٢٠٥
 الصِّفَةِ ، وهذه الألف واللام إما أن تكونَ هي المَوْصُولَةُ الدَّاخِلَةُ على
 الصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ أو غَيْرِهَا فلا يجوزُ أن تكونَ غَيْرِهَا ، إذ لا يَتَلَمَّحُ بها
 الأَصْلُ من الصِّفَةِ ، لأنها ليست الدَّاخِلَةُ على الصِّفَةِ ، فيكفُّ تَشْعُرُ بما لا
 تَدْخُلُ عليه ؟ وإنْ كانتْ إِيَّاهَا - ولابدُّ من ذلك - فقد وَصَلَتْ الألف واللام
 بغيرِ صِفَةٍ صَّرِيحَةٍ قِيَاساً ، إلا أنْ المسأَلَةُ على مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وسيبويه
 قَرِيبَةُ الْمَأْخُذِ لأنْ الألف واللام عندهما هي التي كانت تَدْخُلُ على الصِّفَةِ
 قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ ، وإنَّما دَخَلَتْ الآنَ على تَقْدِيرِ الْأَعْلَمِيَّةِ ، وذلك قولُ
 الْخَلِيلِ : إنَّ الَّذِينَ قَالُوا : الحارث والحسن والعباس إنما أَرَادُوا أن
 يَجْعَلُوا الرَّجُلَ هو الشَّيْءَ بِعَيْنِهِ ، ولم يَجْعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ ، وَلَكِنَّهُمْ
 جَعَلُوهُ كَأَنَّهُ وَصَفٌ غَلَبَ عَلَيْهِ . هذا ما قَالَ ولا إِشْكَالَ فِيهِ ؛ لأنَّهُ يَقُولُ :
 إِنَّهُمْ رَجَعُوا بِهِ إِلَى أَصْلِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكَانَ أَصْلُهُ الصِّفَةِ ، فالألفُ
 واللامُ فِيهِ إِذَا مَوْصُولَةٌ وَإِنْ كَانَ أَمراً تَقْدِيرِيّاً ، وعلى هذا يَدُلُّ
 اصطلاحهم فِيهَا أَنَّهَا (١) لِلْمَعْرِ الصِّفَةِ ، وأما على مَذْهَبِ النَّاظِمِ فَإِنَّ
 السُّؤَالَ فِيهَا وَارِدٌ عَلَيْهِ ، لأنَّ الألف واللامَ عنده في الحَارِثِ وَنَحْوِهِ لِلْمَعْرِ
 الصِّفَةِ حسب ما ذَكَرَهُ في البابِ بَعْدَ هَذَا ، والتي (٢) لِلْمَعْرِ الصِّفَةِ هي
 الْأَصْلِيَّةُ لا غَيْرِهَا ، وَإِذَا كَانَتْ إِيَّاهَا فَقَدْ وَصَلَتْ بِصِفَةٍ غَيْرِ صَّرِيحَةٍ
 فَصَارَ ذَلِكَ نَقْضاً لِقَوْلِهِ : (وَصِفَةُ صَّرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ) فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا
 وَصَلَتْ بِصِفَةٍ صَّرِيحَةٍ على اعتِبارِ الْأَصْلِ كما بَيَّنَّاهُ الْخَلِيلُ .

فَالْجَوَابُ : أَنَا إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ مَذْهَبَهُ فِيهَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ فَحَارِثُ

(١) ساقط من (١) .

(٢) في الأصل الذي .

وَعَبَّاسٌ وَنَحْوُهُمَا لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ صَرِيحَةٍ لَخُرُوجِهَا بِالْعِلْمِيَّةِ عَنْ أَصْلِهَا
فَصَارَتْ مِثْلَ أَغْرٍ وَصَاحِبٍ وَأَبْرَقٍ وَنَحْوِهَا ، وَتَقْدِيرُ أَصْلِهَا مِنَ الصِّفَةِ لَا
يُدْخِلُهَا فِي بَابِ الصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ وَلَا لَزِمَ فِي صَاحِبٍ وَنَحْوِهِ اعْتِبَارُ
الْأَصْلِ فَيَقَعُ صَلَءٌ لِلْأَكْفِ وَاللَّامِ وَذَلِكَ فَاسِدٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ بَابَ صَاحِبٍ وَنَحْوِهِ لَمْ تَعْتَبِرِ الْعَرَبُ أَصْلَهُ وَاعْتَبَرْتَهُ
فِي حَارِثٍ وَنَحْوِهِ " قِيلَ " : بَلَى قَدْ اعْتَبَرْتَهُ وَهِيَ مِمَّا تَعْتَبِرُ الْأَصْلَ فِي
الْبَابَيْنِ ، أَلَا تَرَاهُمُ قَدْ مَنَعُوا صَرَفَ أَبْرَقٍ وَأَجْرَعَ وَنَحْوَهُمَا مُطْلَقًا اعْتِبَارًا
بَأَصْلِهَا مِنَ الصِّفَةِ ، وَمَنَعْتَ صَرَفَ أَحْمَرَ الْمُتَكَّرِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ، فَالْبَابَانِ
سَوَاءٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْكَالَ لَزِمَ عَلَى كَلَامِ النَّاطِلِ إِلَّا أَنْ يَدْعَى أَنْ
الْأَكْفَ وَاللَّامَ الَّتِي لِلْمَحِ الصِّفَةِ لَيْسَتْ هِيَ الْمَوْصُولَةُ وَهَذَا لَا يَثْبُتُ لَهُ ،
فَلَوْ لَمْ يَقْيِدِ الصِّفَةُ بِالصَّرِيحَةِ هُنَا وَلَا بِالْمَحْضَةِ فِي " التَّسْهِيلِ " (١)
لَكَانَ أَسْلَمَ مِنَ الِاعْتِرَاضِ كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ إِنَّمَا تُطْلَقُ حَقِيقَةً
عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ
الْجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ وَالْجَامِدِ الَّذِي فِي مَعْنَى الصِّفَةِ ، وَالصِّفَةُ
الْمَنْقُولَةُ إِلَى الْأَسْمَاءِ لَيْسَ بِصِفَةٍ (٢) - فِي الْحَقِيقَةِ - (٣) حَسَبَ مَا هُوَ
مَبِينٌ فِي مَوْضِعِهِ ، وَكَذَلِكَ أَجْرَعَ وَأَبْرَقَ وَحَارِثٌ وَعَبَّاسٌ / لَيْسَتْ / ٢٠٦
بِصِفَاتٍ أَيْضًا ، وَإِنْ لُحِظَ فِيهَا الْأَصْلُ فِي أَمْرٍ مَا ، فَذَلِكَ أَمْرٌ حَكْمِيٌّ فِي
بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا يَطْرُدُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تَجْرِي صِفَاتٌ عَلَى مَوْصُوفٍ ،
وَلَا تَعْمَلُ عَمَلَ الصِّفَاتِ ، وَلَا يُضْمَرُ فِيهَا ، فَلَا اعْتِبَارَ بِذَلِكَ اللَّحْظِ إِلَّا فِي

(١) التَّسْهِيلُ : ٣٤ .

(٢-٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

مثل ما اعتبرت العرب فيه ، ولما أدخلت العرب الألف واللām في العلم الذي أصله الصفة على خلاف معتادها في الأعلام علمنا أنها قدّرت الرجوع إلى الأصل فهي إذ ذاك صفات حقيقتية بحسب القصد وقَعَت صِلَاتٍ للألف واللām وهذا التقرير واضح في نفسه مع ورود السؤال على ابن مالك هنا وفي " التسهيل " و " الفوائد المحوية " ، ولما بقى بمفهوم كلامه وصل الألف واللām بالصفات غير الصريحة استثنى من ذلك الجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع .

فقال : (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قُلْ) الضمير في " كونها " يَحْتَمِلُ أن يعود على " أل " و " بمعرب " متعلقٌ بمحذوفٍ هو خبر " كان " المأخوذ من الكون وحذف لدلالة الكلام عليه وتقديره : وكون " أل " موصولةً بمعرب الأفعال ، أو تكون الباء ظرفيةً وهي متعلقةٌ بالفعل العام أي : وكون " أل " مستقرةً في (معرب الأفعال قل) ويلزم من كون " أل " في معرب الأفعال أن يكون ذلك الفعل صلتها ويحتمل أن تعود الهاء على الصلة والكون تامٌ به تتعلّق الباء كأنه قال : ووجود الصلة بمعرب الأفعال قل ، وعلى كل تقدير فـ " كونها " مبتدأ خبره " قل " ومُعرب الأفعال هو الفعل المضارع ، ويعنى أن الألف واللām قد توصل بالفعل المضارع لكن قليلاً ، وإشارته إلى ما جاء في الشعر من ذلك نحو ما أنشده من قوله (١) :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

(١) ينسب هذا البيت للفردق ، وليس في ديوانه .

والبيت في الإنصاف : ٥٢١ ، وضرائر الشعر : ٢٨٨ ، والتصريح : ٣٨/١ ، ١٤٢ ، والخزانة : ١٤/٨ .

وقال ذو الخِرْقِ الطُّهَى^(١) :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعَجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْجَدْعُ

وَأَشَدُّ الْمُؤَلَّفِ فِي الشُّرْحِ^(٢) :

وَلَيْسَ الْيَرَى لِلْخِلِّ مِثْلَ الَّذِي يَرَى لَهُ الْخِلُّ أَهْلًا أَنْ يُعَدَّ خَلِيلاً

وَأَشَدُّ أَيْضًا غَيْرَ هَذَا مِمَّا لَمْ أَقْيِدْهُ^(٣) وهذا عند غير الناظم من الشاذ

المَحْفُوظِ كَشُدُوذٍ :

* مِنَ الْقَوْمِ الرُّسُولِ اللَّهُ مِنْهُمْ *

وظاهر إطلاق الناظم يقتضى جواز وصلها بالمضارع اختصاراً لكن

على قلة لأنه قال : (وَكَوْنُهَا بِمُغْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌ) ولم يقل شَذٌ ولا

نَدَرٌ ، ولا ما كان يعطى معنى عدم القياس كما قال^(٤) : (وَلَيْتِي نَدَرًا)

(وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ)^(٥) (ولاضطِرَارِ كِبَنَاتِ الْأَوْبَرِ)^(٥) وعادته قد استقر على

أن يأتى بلفظ القلة حيث يكون ذلك القليل جائزاً فى الكلام وغيره أحسن منه

(١) ذو الخرق شاعر جاهلى من طهية بن حنظلة بن مالك بن تميم ، ينسبون إلى أمهم طهية بنت عبد

شمس بن سعد ، شاعر جاهلى شاركه فى هذا اللقب شاعران من قبيلته .

انظر المؤتلف والمختلف : ١١٩ ، والخزانة : ٢٠/١ ، والبيت فى التوابع لأبى زيد : ، والإنصاف :

وضرائر الشعر : ٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٢٥/١ ، والخزانة : ١٤/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٥/١ ، غير منسوب ، وهو من شواهد الأشموني : ١٦١/١ وذكره البغدادي

فى أبيات المغنى : ٢٩٢/١ فى رده على أبى على الفارسى حيث قال فى المسائل .

(٣) هو قول الشاعر :

ما كَالْيَرُوحِ وَيَغْدُو لَاهِيًا مَرِحًا مُشْمَرًا يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ نُوْرُشْدَ

(٤) الألفية ، باب النكرة والمعرفة .

(٥) الألفية ، باب الطم .

كقوله (١) :

* وَخُفِّتْ إِنْ فَقُلْ الْعَمَلُ *

تنبيهاً على قراءة (٢) : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لَيُّوْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ،
وكقوله فى تخفيف " أَنْ " المَفْتُوحَة (وَقَلِيلٌ نِكَرُ لَوْ) (٣) ونَبّه بذلك
على نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (٤) : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْكَانُوا
يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ الآية .

وقال فى فصل " لات " (٥) : (وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلْ)
وأشار إلى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (٦) : / ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ ﴾ بِالرُّفْعِ قال ٢٠٧/
سيويه (٧) وهى قليلة يريدُ مع جَوَازِمَا فى الكلام ، وفى باب المفعول له
قوله : (وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا) (٨) الْمُجَرَّدُ) وقال فى النُّعْتِ :

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنُّعْتِ عَقِلُ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النُّعْتِ يَقِلُ
وفى بابِ النُّدَاءِ فى مَسْأَلَةِ حَذْفِ حَرْفِ (٩) النُّدَاءِ : (وَذَآكَ فى

(١) الألفية ، باب (أَنْ وَأَخَوَاتِهَا) .

(٢) سورة هود : آية : ١١١ ، قرأ ابن كثير ونافع - " وان " - مخففة " كلا لما " مخففة ،
وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر ، " وان كلا " ، خفيفة " لما " مشددة ، السبعة لابن مجاهد
: ٣٣٩ ، والكشف لمكى : ٥٣٦/١ ، ٥٣٧ .

(٣) الألفية ، باب (إِنْ وَأَخَوَاتِهَا) .

(٤) سورة سبا : آية : ١٤ .

(٥) الألفية ، فصل (ما وإن ولا ولات المشبهات بليس) .

(٦) سورة ص : آية : ٣ ، وقراءة الرفع هى قراءة الضحاك وأبى المتوكل وعاصم الجحدري
وابن يعمر ... وقال عطاء هى لغة أهل اليمن ، زاد المسير : ١٠/٧ ، والبحر المحيط :
٣٨٣/٧ ، وفى كتاب مختصر شواذ القرآن : ١٣٩ وهى قراءة عيسى بن عمر .

(٧) الكتاب : ٢٨/١ .

(٨) فى (١) يصحبه .

(٩) ساقط من (١) .

اسم الجنس والمُشارِ له قُلْ) وفي إبدال التاء هاء في الوقف (وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ) .

وجميع هذه المواضع مما وَقَعَ فِي الْكَلَامِ وَجَازَ الْقِيَاسُ فِيهِ لَكِنْ عَلَى ضَعْفٍ ، فَهَذَا الْمَوْضِعُ يَقْتَضِي أَنْ الْوَصْلَ بِالْمُضَارِعِ جَاءَ فِي الْكَلَامِ وَيَجُوزُ الْقِيَاسُ فِيهِ قَلِيلاً فِي الْكَلَامِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " ، فَقَالَ (١) : وَعِنْدِي أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَيْرُ مَخْصُوصٍ بِالضَّرُورَةِ لِتَمَكُّنِ قَائِلِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضِيِّ حُكُومْتُهُ *

وَلَتَمَكَّنَ قَائِلُ الثَّانِي مِنْ أَنْ يَقُولَ :

* إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ (٢) حِمَارٍ يُجَدُّ *

وَلَتَمَكَّنَ الثَّالِثُ (٣) مِنْ أَنْ يَقُولَ :

* مَا مِنْ يَرْوُحٍ وَيَفْدُو *

وَلَتَمَكَّنَ الرَّابِعُ أَنْ يَقُولَ :

* وَمَا مِنْ يَرْوُحٍ يَرْوُحُ *

وقال (٤) : وإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعاراً بالاختيار وعدم الاضطرار . قال : وأيضاً فمقتضى النظر وصل الألف واللهم بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية ، إذ هي من الموصولات الاسمية

(١) شرح التسهيل : ٢٢٦/١ .

(٢) في الحمار .

(٣) يقصد البيت الذي أورده ابن مالك واسقطه الشاطبي وقد ذكرته في هامش الصفحة السالفة .

(٤) في (١) قال .

فمنعوها ذلك حملاً على المعرفة ، لأنها مثلها في اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ، قال ثم كان في التزامهم ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول فقصودوا التنصيص على مغايرة المعرفة ، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع . قال : فلما كان حاملهم على هذا وفيه إبداء ما يجب إبداءه وكشف ما لا يصلح إخفاؤه استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ولذلك لم يقل في أشعارهم كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر ويظرف . هذا ما احتج به ابن مالك في مسأله وقد بنى الاحتجاج فيها على ثلاثة أشياء :

أحدها : أن الضرورة الشعرية إنما تعد ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة ، فإن أمكن ذلك عدت من قبيل ما جاء في الكلام .

والثاني : القياس على سائر الموصولات .

والثالث : قصد التفرقة بين الألف واللام المعرفة والموصولة ورفع اللبس .

فأما الثاني والثالث - وإن كانا ضعيفين - فلا حاجة بنا إلى الكلام معه فيهما إذ ليس المقصود في هذا الشرح إلا توجيه ما ذهب إليه من غير اعتراض عليه ؟ ماعدا الأشياء التي يخالف فيها جميع النحويين أو يكون خطؤه فيها واضحاً جداً ^(١) ولا سيما إن كانت عنده أصلاً يطرد في أبواب كثيرة .

والوجه الأول من هذه الأوجه قد جمع فيه بين الأمرين ، فخالف أولاً جميع

(١) ساقط من (١) .

النُّحَاة ، وَاَتَى بِأَمْرٍ مُبْتَدَعٍ لَا سَلْفَ لَهُ فِيهِ وَلَا دَلِيلَ يَعْضُدُّهُ ، بَلْ مُقَدُّ إِلَى
 انْخِرَامِ نِظَامِ الْكَلَامِ ، وَقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ ، مَعَ أَنَّهُ أَجْرَاهَا فِي أَبْوَابٍ . فَقَالَ
 فِي وَصْلِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِالْمُضَارِعِ : مَا سَمِعْتُ ، وَلَمَّا أَنْشَدَ فِي بَابِ "كَانَ"
 عَلَى حَذْفٍ نَوْنَهَا قَوْلَ الشَّاعِرِ (١) :

* لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ *

وقوله (٢) :

* فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً *

٢٠٨/

وقول الآخر (٣) :

* إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى *

قال : وَلَا ضَرُورَةَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ لِإِمْكَانِ أَنْ يُقَالَ فِي الْأَوَّلِ :

* لَمْ يَكُنْ حَقٌّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ *

(١) شرح التسهيل : ١/ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

* رسم دار قد تعفى بالسرر *

والبيت لحسبيل بن عرفة شاعر جاهلي ، والبيت في نواير أبي زيد : ٢٩٦ ، والمنصف :
 ٢٨٨/٢ ، والخصائص : ٩٠/١ ، وشرح الرضى : ٢١٠/٤ ، والخزانة : ٧٣/٤ .
 ويَعْدُهُ فِي النَوَائِر :

غير الجدة من عرفانه خرق الريح وطوفان المطر

قال أبو حاتم : " بالسرر " بفتح السين والراء .

وفي معجم البلدان : ٢١١/٣ سرر بالتحريك قال نصر : السرر واد يدفع من اليمامة إلى
 حضرموت .

(٢) شرح لتسهيل : ١/ ورقة : ٦١ وعجزه هناك :

* فقد أبدت المرأة جبهة ضيفم *

والبيت للخنجر بن صخر الأسدي ، وفي شرح الشواهد المعنى : ٦٣/٢ ، وشرح الكافية
 لابن مالك ٤٢٣/١ ، وشرح الأشموني : ١٤٥/١ ، والتصريح : ١٩٦/١ .

(٣) شرح التسهيل : ١ ورقة : ٦١ ، وعجزه هناك :

وفى الثانى :

* فَإِنْ تَكُنِ الْمِرَّةُ أَخْفَتْ وَسَامَةً *

وفى الثالث :

* إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّةِ الْمِرَّةِ مَا نَوَى *

وقال فى قوله (١) :

* فَيَاغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا *

أنا لا أراه ضرورة لَتَمَكَّنَ قَائِلُهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ :

* فَيَاغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا *

لأنَّ النُّكْرَةَ الْمُعَيَّنَةَ بِالنَّدَاءِ تُوصَفُ بِذِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وله من هذا النُّحُو مَوَاضِعُ ، وما ذَهَبَ إِلَيْهِ بِاطْلُ مِنْ أَوْجُهُ :

أحدها : إجماع النُّحَوِيِّينَ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ هَذَا الْمَنْزِعِ وَعَلَى إِهْمَالِهِ فِي النَّظَرِ الْقِيَاسِيِّ جُمْلَةً ، ولو كان مُعْتَبَرًا لَنَبَّهُوا عَلَيْهِ وَأَشَارُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فدلَّ عَلَى أَنَّ مَا خَالَفَهُ بِاطْلُ (لا يقال : إن إجماع النُّحَوِيِّينَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ كما قاله ابنُ جُنَى فى مسألة : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ (٢) ، لأننا نقول : إن كان ابنُ جُنَى ادَّعى ذلك (٣) فى خُصُوصِ مَسْأَلَتِهِ فَيَقْرَبُ الْأَمْرَ ، إذ يجوزُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصُولِيِّينَ إِحْدَاثَ تَأْوِيلٍ غَيْرِ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ وَلَا يُعَدُّ خَرَقًا لِلإِجْمَاعِ ، وإنَّ أَرَادَ

(١) شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ (هجر) وبعده :

× إياكما أن تكسبانا شرا ×

وهما فى المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٢٩٦/١ ، وشرح المفصل : ٩/٢ ، والخزانة : ٢٥٨/١ ، وهما من شواهد باب النداء .

(٢) الخصائص : ١٩١/١ .

(٣) فى (١) بذلك .

أَنْ مَخَالَفَتَهُمْ جَائِزَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَبَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ شَيْوْخِنَا يَقُولُ : إِنَّ ابْنَ جُنَى لَمَّا عَزَمَ عَلَى مَخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ مِنْ مَسْأَلَتِهِ لَمْ يُفَوِّقْ لِلصُّوَابِ فِيهَا ، بَلْ ذَهَبَ إِلَى مَا لَا يَقْبَلُهُ عَاقِلٌ .

فَإِنْ قِيلَ : أَيْنَ الْإِجْمَاعُ ؟ وَقَدْ قَالَ سَيِّبُوهُ (١) فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ (٢) :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فَهَذَا ضَعِيفٌ وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الْكَلَامِ ، لِأَنَّ النَّصْبَ لَا يَكْسِرُ الشُّعْرَ وَلَا يَخْلُ بِه تَرَكِ إِظْهَارِ (٣) الْهَاءِ . وَقَالَ ابْنُ جُنَى : إِنَّهُمْ قَدْ يَسْتَعْمِلُونَ الضَّرُورَةَ حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا كَقَوْلِهِ (٤) :

فَلَا مَزْنَءٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ أَبْقَالَهَا

وَكَانَ يُمْكِنُهُ : أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا ، بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٥) :

(١) الْكِتَابُ : ٤٤/٨ .

(٢) دِيوَانُ أَبِي النَّجْمِ : ١٣٢ ، وَفِي الْخَصَائِصِ : ٢٩٢/٨ ، ٦١/٣ ، وَالشَّاهِدُ فِي أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٧/٨ ، ٨٠ ، ٢٩٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : إِضْمَارٌ ، وَصَوَابُهُ مِنَ الْكِتَابِ ٨٥/٨ (هَارُونُ) .

(٤) الْبَيْتُ لِعَامِرِ بْنِ حَوْصِنِ الطَّائِي ، شَاعِرِ جَاهِلِي تَبَرَأَ قَوْمُهُ مِنْ جِرَائِرِهِ . أَخْبَارُهُ فِي : الْإِشْتِقَاقِ : ٣٩٠ ، وَالْأَغَانِي : ٩٢/٩ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٤/٨ ، وَالشَّاهِدُ مِنْ أَيْيَاتِ تَنْسِبِ إِلَى الْخَنْسَاءِ ، دِيوَانُهَا : ١٢١ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٢٤٠/٨ ، وَالْخَصَائِصِ : ٤١١/٢ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ١١/٢ ، أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٥٨/٨ ، ١٦١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ : ٩٤/٥ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢١/٨ ، ٣٣٠/٣ .

(٥) قَبْلَهُ :

* رَبُّ ابْنِ عَمٍّ لَسَلَيْمِي مُشْتَمِلٌ *

وَالشَّاهِدُ لِلشَّمَاخِ بْنِ ضَرَّارِ الْغُلْفَانِيِّ ، دِيوَانُهُ : ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ : ٩٠/٨ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٢٥/٨ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٤٦/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٧٢/٢ .

وَدِيمَا نَسَبَ الْبَيْتَانِ إِلَى جِبَارِ بْنِ جَزْءِ بْنِ ضَرَّارِ ابْنِ أَخِي الشَّمَاخِ ، أَوْ إِلَى أَبِي النَّجْمِ .

* طَبَاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادِ الْكَسَلِ *

فجر : "زَادِ" وأدّى ذلك إلى الفصل بين المضاف والمُضَافِ إليه ، وكان يمكنه أن يَنْصَبَ وَيَزُولُ الْقُبْحُ ، وَيَنَى على ذلك قاعدة في " الْخَصَائِصِ " وحكى ابن جنى (١) عن أبي العباس قال : حدثني أبو عثمان قال : جَلَسْتُ في حَلَقَةٍ الْفَرَاءِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ : لَا يَجُوزُ حَذْفُ لَامِ الْأَمْرِ إِلَّا في شِعْرِ وَأَنْشِدَ (٢) :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

قال فقلتُ له : لم جازَ في الشعر ولم يَجْزُ في الكلام ؟ فقال : إِنَّ الشُّعْرَ يَضْطَرُّ فِيهِ الشَّاعِرُ فَيَحْذِفُ . قال فقلتُ : فما الذي اضْطَرَّهُ هنا وهو يمكنه أن يقول : فَلْيَدْنُ مِنِّي ؟ قال : فسأل عني (٣) فقلتُ له الْمَازِنِي : فأوسع لي . فهذا وما أشبهه يَدُلُّ على اعتباره عندهم ، وهم أئمةُ النُّحُو فيكفِ تقولُ : الإجماعُ مُنْعَقِدٌ على عدمِ اعتباره ؟

فالجوابُ : أن هذه المسألة بمعزلٍ عن مسألتنا ، فإن هذه المسألة في جوازِ الاستعمال للضرورة (٣) حيث لا يُضْطَرُّ إليها مع اتفاقهم على أن ما اختَصَّ بالشعر لا يستعملُ في الكلام ولا يُعَدُّ كالمُسْتَعْمَلِ فيه إذا أمكن الخُرُوجُ عن الضرورة بتبديل أو تحريف وهو المتَّفَقُ عليه وهو الذي خالف فيه الناظم .

والثَّانِي : أن الضرورةَ عندَ النُّحَوِيِّينَ ليس معناها أنه لا يمكن في

(١) الخصائص : ٣٠٣/٣ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٦٠/١ ، والإنصاف : وخرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٠ .

(٢) في (١) قيل له عني فقلتُ له ... سهو من الناسخ .

(٣) في (١) الضرورة .

الموضع غير ما نكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية / على القياس المستمر ، ولا يُنكر/ ٢٠٩ هذا إلا جاحد لضرورة العقل هذه الرأء في كلام العرب وتآليف حروفهم من الشّيع في الاستعمال بمكان لا يُجهل ولا تكاد تنطق^(١) بجملتين تعريّان عنها ، وقد هجرها وأصل بن عطاء^(٢) لمكان لثغته فيها حتى كان يُناظر الخصوم ويُجادلهم ، ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه رأء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً وقال فيه الشاعر^(٣) :

وَيَجْعَلُ الْبُرْقُمَحَا فِي تَصْرِفِهِ وَخَالَفَ الرَّأءَ حَتَّى احْتَالَ لِلشَّعْرِ
وَلَمْ يُطِقْ مَطَرًا وَالْقَوْلُ يُعْجِلُهُ فَعَادَ بِالغَيْثِ إِشْفَاقًا مِنَ الْمَطَرِ
وَوَدَّى بِهِ الشَّاعِرُ فَقَالَ - وَأَحْسَنَ كُلِّ الْإِحْسَانِ - :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الشَّيْبَ رَأءَ^(٤) بِعَارِضِي تَيَقَّنْتُ أَنَّ الْوَصَلَ لِي مِنْكَ وَأَصِلُ
ولا مريّة في أن اجتنب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى إلى أن لا ضرورة في شعر عربي ، وذلك خلاف الإجماع والبدئية ، وإنما معنى الضرورة وهو الثالث : أن الشاعر قد لا يخطر بباليه إلا لفظة ما تضمّنه النطق به في ذلك

(١) في (١) تنطبق .

(٢) وأصل بن عطاء : (٨٠ - ١٢١ هـ) .

أبو حذيفة من موالى بنى ضبة ، وقيل : بنى مخزوم ، من رؤساء المعتزلة تنسب إليه الفرقة المعروفة بـ " الواصلة " . أخباره في وفيات الأعيان : ٧/٦ وإسان الميزان : ٢١٤/٦ .

(٣) البيتان في البيان والتبيين : ٢١/١ ، ٢٢ ، قال الجاحظ : قال لقطرب أنشدني ضرار بن عمرو قول الشاعر في وأصل بن عطاء : وأنشدهما : وأوردتهما ابن خلكان في : وفيات الأعيان : ٩/٦ ، وفيه أبيات آخر ذكر فيها الشعراء رأء وأصل هذه في أشعارهم .

(٤) أي : شاع شيوع الرأء في الكلام .

الموضع إلى زيادةٍ أو نقصٍ أو غير ذلك بحيث قد يَتَنَبَّهُ غيره إلى أن يحتالَ
في شيء يزيلُ تلك الضرورة وعلى هذا يُقال في قوله :

* كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ ^(١) *

إنه ضرورة ، لأنَّ الشاعرَ أرادَ رفعَ كُلِّهِ فلم يُمكنه إلا على حذفِ الضميرِ
وكذلك في سائرِ ما ذكرَ معه ، وقد يُقال فيه غير ذلك مما سطره الناس ، وإذا
كان كذلك فمن أين يلزمُ أن يكون المضطر ذاكراً للوجه المخرج عن الضرورة
في الوقتِ أو بعده بحيث يُقدرُ على استدراكه ؟ هذا ما لا يُمكن وإن فرضنا
إمكانه في بعضِ الأحوالِ فلا يُمكن في جميعِ الأحوالِ بل في بعضها ، وذلك
حين ينصرفون إلى التثقيح والتلوم على رياضته وهذا عند العرب قليل كزهيرٍ
في حوليَّاته ، أمَّا في حالِ الضيقِ كمواطنِ الخطابة والتهاجي وإجابة
الخصوم والمواقف التي يفجأ فيها الارتجال من غيرِ توسعة كحسان بن ثابت
رضي الله عنه وغيره من الشعراء الذين جُنُّوا في مواطنِ الارتجالِ جُنُوناً ،
فمثل هذه الأحوال لا يمكن فيها ذلك .

والرابعُ : أنه قد تكونُ للمعنى عبارتان أو أكثر منها واحدةٌ يلزم فيها
ضرورة ، إلا أنها مطابقةٌ لمقتضى الحالِ ، ومُفصِّحةٌ عنه على أوفى ما يكون ،
والتي صحَّ قياسها ليست بأبلغَ في ذلك من الأخرى ولا مَرِيَّةً في أنَّهم في هذه
الحالِ يرجعون إلى الضرورة ، إذ كان اعتناؤُهُم بالمعاني أشدَّ من اعتنائهم
بالألفاظ ، وقد بوبَ ابنُ جني على هذا ، وإذا ظَهَرَ لنا نحنُ في موضعٍ أن ما لا
ضرورةً فيه يصلحُ هنالك ، فمن أين يُعلمُ أنه مطابق لمقتضى الحالِ ، أو

(١) يعنى بيت أبى النجم : ديوانه : ١٢٢ :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

أنه أبلغ فيما قصد من المبالغة في البيان والإفصاح ؟ لا سبيل إلى معرفة ذلك في أكثر المواضع ، والحاضر أبصر من الغائب ، فلا تجوز لما لا تعلم حقيقته ، وأيضاً قد يظن بالعبارتين أنهما مترادفتان وأيسرنا في الحقيقة كذلك ، إما لوجود فرق لفظي وإما لوجود أمر معنوي ، إما ضروري أو تكميلي ، ويتبين مثل هذا للناظر في فصاحة القرآن ، ومثله يتفق في الشعر بحيث لا ينبغي أن يؤتى إلا بعبارة الاضطرار دون الجارية على القياس ، وقد تساهل (١) ابن مالك عفا الله عنه في هذا الموضع حتى أهمل ما يعتبره أهل البيان ، بل زاد في ذلك إلى أن أخرج البيت / بتقديره عن معناه إلى معنى آخر ، فقد تقدم قوله / ٢١٠ في :

* فَإِنْ لَمْ تَكِ الْمِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً *

وأنه يمكن أن يقول :

* فَإِنْ تَكُنِ الْمِرْأَةُ أَخْفَتْ وَسَامَةً *

وفي قوله :

* إِذَا لَمْ تَكِ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى *

أنه يمكنه أن يقول :

* إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ هِمَّةِ الْمَرْءِ مَا نَوَى *

وهذا ما لامزىء عليه في التعسف وتحريف المعنى وقلب المقصود

والخامس : أن العرب قد تآتى الكلام القياسي لعارض زحاف

(١) في (١) تسهيل

فَتَسْتَطِيبُ الْمُزَاحِفَ بَدَنَ غَيْرِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَتَرْكِبُ الضَّرُورَةَ لَذَلِكَ ، وَالْعَرَبُ فِي ذَلِكَ عَلَى فِرْقَتَيْنِ :

فِرْقَةُ وَهْمِ الْجُفَاءِ الْفُصَحَاءُ فَلَا يُبَالُونَ كَسْرَ الْبَيْتِ^(١) قَصْدَهُمْ فِي اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى وَإِنْ أَدَّى إِلَى زِحَافٍ مُسْتَثْقَلٍ ، إِذْ لَمْ يُخْرَجْ عَنِ الْوِزْنِ الطَّبِيعِيِّ .

قَالَ الْمَازِنِيُّ^(٢) : أَمَّا الْجُفَاءُ الْفُصَحَاءُ فَلَا يُبَالُونَ كَسْرَ الْبَيْتِ - يَعْنِي الزَّحَافَ - لِاسْتِنكَارِهِمْ زَيْغَ الْإِعْرَابِ .

قَالَ ابْنُ جَنِّي : وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَقْوَى عِنْدِي لِأَنَّ احْتِمَالَ الزَّحَافِ أَسْهَلُ مِنْ احْتِمَالِ زَيْغِ الْإِعْرَابِ ، وَمِثَالُ هَذَا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٣) :

أَعْنَى عَلَى بَرْقِ أَرَاهُ وَمِيزِ يُضِيءُ حَبِيأُ فِي شَمَارِيخٍ يَبِيزِ

فَقَدْ^(٤) كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْذِفَ الْيَاءَ مِنْ " شَمَارِيخٍ " وَهُوَ قَبْضُ " فَعُولُن " قَبْلَ الضَّرْبِ الْمَحْذُوفِ فِي الطَّوِيلِ وَهُوَ الْوَاجِبُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَالسَّلَامَةِ فِيهِ ضَعِيفَةٌ ، وَحَذَفَ يَاءَ " فَعَالِيلٍ " فِي الشُّعْرِ جَائِزٌ ، إِلَّا أَنَّهُ حَافِظٌ عَلَى اسْتِقَامَةِ الْإِعْرَابِ وَلَمْ يُبَالِ بِضَعْفِ الْوِزْنِ ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ .

وَفِرْقَةُ حَافِظَتِ عَلَى الْوِزْنِ حَتَّى ارْتَكَبَتْ مِنْ أَجْلِ زَيْغِ الْإِعْرَابِ وَارْتِكَابِ

(١) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) مَا قَالَهُ الْمَازِنِيُّ وَابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ : ٢٢٢/١ ، إِلَّا أَنَّ النَّصَّ لَيْسَ مِنْهُ كَمَا يَبْدُو ، وَانْظُرْ كِتَابَ الضَّرَائِرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٤ .

(٣) دِيوَانُ امْرِئِ الْقَيْسِ : ٧٢ ، وَفِيهِ : يُقَالُ : إِنَّهَا لَأَبَى لُؤَادٍ الْإِيَادِيَّ ، وَهُوَ أَوَّلُ الْقَمِيدَةِ .

(٤) سَاقَطَ مِنَ (١) .

الضُرُودَةُ كَقَوْلِهِ (١) :

* أُبَيِّتُ عَلَى مَعَارِيٍّ وَاضِحَاتٍ *

وَقَدْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَقُولَ : " مَعَارٍ وَاضِحَاتٍ " ، وكذلك (٢) :

* وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقُ *

مَمَكُنٌ أَنْ لَوْ قَالَ : " وَلَا تَرْضَاهَا " وكذلك قَوْلُهُ (٣) :

(١) البيت للمتخل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس بن خناعة الهذلي .
شرح أشعار الهذليين : ١٢٦٨ من قصيدة أولها :

عرفت بأحدث فننائف عرق علامات كتحبير النماط

والبيت بتمامه :

أبيت على معاري فاخرات بهن ملوب كدم العباط

المعاري : جمع معري ، وهي الفرش ، والملوب : الملب ، وهي المطلى بالطيب الملب ، والعباط :
جمع عبيط ، وهي التي تنحر لغير غلة فيبقى دمه صاف .

والشاهد في الكتاب : ٥٨/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ، والخصائص : ٣٢٤/١ ، ٦١/٣ ،
وضرائر الشعر لابن عصفور : ٤٣ .

(٢) قبله :

× إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقُ ×

وهو لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ١٧٩ .

والشاهد في : كتاب الشعر لأبي علي : ٥٤ ، والخصائص : ٣٠٧/١ ، والمفصل : ٣٢٨ ، وشرحه
لابن يعيش : ١٠٦/١٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٨٦/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور :
٤٦ ، والخزانة : ٥٥٣/٣ .

(٣) عجزه :

× بما لاقت لبون بني زياد ×

والبيت لقيس بن زهير العبسي ، ديوانه :

وهو في الكتاب : ١٥/١ ، ٥٩/٢ ، ونوادر أبي زيد : ومعاني القرآن للفراء : ٦١/١ ، ١٧٧/٢ ،
٢٢٣ والجمل للزجاجي : ٣٧٣ ، وكتاب الشعر لأبي علي : ٥٤ ، ١٠٣ ، والخصائص : ٣٣٢/١ ،
والمحتسب : ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، وأمالي ابن الشجري : ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، وشرحه
المفصل لابن يعيش : ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، وخزانة الأدب : ٥٣٤/٣ .

* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

وعلى هذا المعنى حمل ابن جنى قول الراجز (١) :

* فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ *

وهذا الباب واسع ، فإذا كان هذا شأنهم فكيف نتحكم على العرب في كلامها ونلزمها ما لا يلزمها ؟

وبالجملة فهذا المذهب من المذاهب الواهية التي يجب ألا يلتفت إليها وقد بينت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا وأشفى للصدر في باب الضرائر من " أصول العربية " (٢) ولم أر أحداً من شيوخنا الحذاق ممن سمعت كلامه في المسألة يرتضى ما ارتضاه ابن مالك ولا يسلمه .

* * *

ثم أخذ في نكر ما بقى له من الموصولات فقال :

أَيُّ كَمَا ، وَأَعْرَيْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدَرُ وَصَلِهَا ضَمِيرُ انْحَدَفْ

وإنما فصلها مما قبلها لما تعلق بها من الأحكام التي انفردت بها عن سائر أخواتها من الإعراب في حال ، والبناء في حال ، والإضافة ، وأن لها بحسب البناء تعلُّقاً بمسألة حذف الضمير من الصلة فوصلها بها لأجل ذلك ، وابتدأ ببيان كونها من الموصولات فقال : (أَيُّ كَمَا) يعني أن أياً في هذا الباب مثل " ما " في جميع ما تقدم من الأحكام وهي الأربعة الأول كونها اسماً ، وكونها موصولة وكونها تقع على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ

(١) تقدم ذكره .

(٢) كتاب " أصول العربية " هو أحد مؤلفات الإمام الشاطبي ، تنظر المقدمة ، والخزانة : ١٦/١ ، وقد نقل صاحب الخزانة هذا النص .

واحد، فنقول : أَكْرَمَ أَيُّهُمْ خَرَجَ ، أردت بآى واحدًا كان أو اثنين أو أكثر،
وكونها تقع / على المذكر والمؤنث بلفظ واحد أيضاً كقولك : اضرب / ٢١١
أَيُّهُنَّ فَعَلْتَ كَذَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤَنِّثَ أَيْ، وهذا على ما نَقَلَ فى "التسهيل" (١)
هو الأكثر لقوله : وقد تؤنث بالهاء موافقةً للتى ، وما نَقَلَهِ صَحِيحٌ .

قَالَ سَيِّبُوهُ (٢) : وَسَالَتْ الْخَلِيلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَيُّهُنَّ فَلَانة
وَأَيُّتُهُنَّ فَلَانة فَقَالَ إِذَا قُلْتَ : أَىْ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ : لِأَنَّ كُلَّ مُذَكَّرٍ يَقَعُ
لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَبِمَنْزِلَةِ بَعْضٍ ، قَالَ وَإِذَا قُلْتَ : أَيُّتُهُنَّ فَإِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُؤَنِّثَ
الاسم ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ :
كَلْتُهُنَّ ، فظاهر هذا الكلام أن ترك التاء هو الشائع وأن عدم تركها قليلٌ ،
وبهذا فسره السيرافى (٣) وقال : ربما أدخلوا علامة التانيث عند إرادة
المؤنث تأكيداً كما ذكر ، ومنه : هند خير النساء وشرها ، وربما قالوا :
خيرة النساء وشرتها والباب التذكير وأنشد لحسان (٤) :

لَعَنَ اللَّهُ شَرَّةَ الدُّورِ كُوَيْسَى وَرَمَاهَا بِالذُّلِّ وَالْإِمْعَارِ
لَسْتُ أَغْنَى كُوَيْسَى الْعِرَاقِ وَلَكِنْ شَرَّةَ الدُّورِ دَارَ عَبْدِ الدَّارِ
وَأَنْشَدَ ابْنُ خَرُوفٍ (٥) :

(١) التسهيل : ٣٥ .

(٢) الكتاب : ٤٠١/١ .

(٣) شرح الكتاب : ١٧٤/٢ .

(٤) ديوان حسان : ٣٦٥/١ .

ومما فى شرح السيرافى : ٢٧٤/٣ ، ومعجم البلدان : ٤٨٧/٤ ، والفاثق : ١٠٨ ،
واللسان والناج (كوث) .

(٥) لم أجده فى القسم الموجود من شرح ابن خروف ، وأنشد فى اللسان : (خير) نظير
هذا البيت قال : وأنشد أبو عبيدة لرجل من بنى عدى يتيم جاهلى :

ولقد طعنت مجامع الريلات ريلات هند خسيرة الملكات

* تَأْبُرِي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ *

ولا يُقال : إنَّ كَلامَ النَّاطِمِ فِي الْمَوْصُولَةِ وَكَلَامَ سِبْيَوِيهِ فِي الْاسْتِفْهَامِيَةِ
وَأَيْنَ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى لِأَنَّا نَقُولُ : " أَيْ " فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا تَجْرِي عَلَى
أَصْلِ وَاحِدٍ ، فَالشَّاهِدُ عَلَى أَحَدِ مَوَاقِعِهَا شَاهِدٌ عَلَى سَائِرِهَا .

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالنَّاطِمُ لَمْ يَعتَبِرْ تَأْنِيثَ " أَيْ " لِقَلَّتْهُ وَاعْتَمَدَ مَا هُوَ الْغَالِبُ
فِيهَا مِنْ جَرَيَانِهَا مَجْرَى " مَا " كَمَا قَالَ : وَمِنْ أَحْكَامِ " مَا " الَّتِي أَحَالَ عَلَيْهَا
الْوَصْلَ بِجُمْلَةٍ أَوْ شَبِهَا مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ فَتَقُولُ : اضْرِبْ أَيْهَمُ أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ
وَاضْرِبْ أَيْهَمُ ضَرْبَ أَخَاكَ ، وَاضْرِبْ أَيْهَمُ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ ، كَمَا تَقُولُ :
اضْرِبْ مَنْ أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ ، وَمَنْ ضَرْبَ أَخَاكَ ، وَمَنْ عِنْدَكَ ، وَمَنْ فِي الدَّارِ ، وَكَمَا
يَكُونُ ذَلِكَ فِي " مَا " أَيْضًا .

وَلَمَّا خَتَمَ الْكَلَامَ عَلَى تَقْرِيرِ الْمَوْصُولَاتِ وَلَمْ يَزِدْ دَلًّا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِ رَأَى
أَهْلَ الْكُوفَةِ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْجَوَامِدَ بِالْأَلْفِ وَالْلامِ تَكُونُ مَوْصُولَاتٍ
فَتَقُولُ : جَاءَ الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ ، عَلَى تَقْدِيرِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ
بَنَحْوِ قَوْلِهِ (١)

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَانِهِ (٢) بِالْأَصَانِلِ

فَقَوْلُهُ : لَأَنْتَ : مُبْتَدَأٌ ، خَبَرُهُ : الْبَيْتُ ، وَهُوَ مِنْ مَوْصُولٍ صَلَتْهُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ

(١) الْبَيْتُ لِأَبِي نُؤَيْبِ الْهَذَلِيِّ ، شَرَحَ دِيوانُ الْهَذَلِيِّينَ : ١٤٢/١ ، مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا :

أَسْأَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلْ عَنْ السَّكَنِ أَوْ عَنْ عَهْدِهِ بِالْأَوَانِلِ

وَالشَّاهِدُ فِي الْإِنْصَافِ : ٧٢٣/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٨٩/٢ ، ٥٦٤ .

(٢) فِي (١) أَفْنَانِهِ .

وهو كثير ، ومثله قول امرئ القيس (١) :

تَرَى الْفَارَ فِي مُسْتَنْقَعِ الْقَاعِ لَاحِباً عَلَى جَدَدِ الصَّخْرَاءِ مِنْ شَدِّ مَلْهَبٍ
وهذا عند البصريين غير ثابت ، لأن الاسم الظاهر يدل على معنى
مخصوص بنفسه وليس كالذي ، لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا
بصلة توضحه لإبهامه ، وإذا لم يكن في معناه لم يَجُزْ أن يقوم مقامه ،
ولا حجة لهم فيما أنشدوا ، لاحتمال أن يكون : " أَكْرِمُ أَهْلَهُ " خبرٌ بعد
خبرٍ ، ويجوز أن يكون " أَكْرِمُ " في موضع الصفة للبيت ، فيكون البيت
مبهماً ، وإذا كان كذلك جاز وصفه بالنكرة ، فالعرب تقول : ما يحسن
بالرجل خير منك أن يفعل ، لأن المعنى معنى النكرة .

وأجاز / أيضاً ابن الأنباري أن يكون : أَكْرِمُ أَهْلَهُ صلة لموصول/ ٢١٢
محذوف لا للبيت كأنه قال : لأنت البيت الذي أَكْرِمُ أَهْلَهُ ، لكن الموصول
حذف ضرورة ، وهذا الوجه جارٍ على مذهب الكوفيين ، إذ يُجيزون
حذف الموصول دون صلتته في غير ضرورة ، ذكر ذلك عنهم ابن
الأنباري (٢) في مسألة : (وقُوعُ اسم الإشارة مَوْصُولاً) من كتاب
الإنصاف* (٣) . وأما بيت امرئ القيس فَيَتَخَرَّجُ على أن يكون المجرور

(١) ديوان امرئ القيس : ٥١ من القصيدة التي أولها :

خليلى مرابى على أم جندب نقض لبيانات الفؤاد المعذب

وشرح أشعار الستة لأبى بكر عاصم بن أيوب : ١٧١ .

(٢) ابن الأنباري : (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)

أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنصارى صاحب التصانيف
المشهور كالإنصاف وإعراب القرآن ، وأسرار العربية ، ونزهة الألباء وغيرها .
أخباره فى : إنباه الرواه : ١٩٦/٢ ، ويغية الوعاة : ٨٦/٢ ، والبلغة : ١٢٤ .

(٣) الإنصاف : ٧١٧/٢ . المسألة رقم : (١٠٣) .

فى مَوْضِعِ الحالِ ، أى : لِسُرْعَتِهِ وَخُرُوجِهِ تَرَاهُ فى حِينَ واحدٍ على هاتين الحالتين فتكون الحالُ مركبةً من الحالتين أو يكون فى " مُسْتَنقِع " حالاً ، و " لاحقاً " مفعولاً ثانياً لـ " ترى " على أنها علمية " أو يكون فى مُسْتَنقِع حالاً لترى ، و " لاحقاً " حالاً يعمل فيها " مُسْتَنقِع " ومَجاز جميع ذلك لقُرب ما بين الحالين .

ثم قال : الناظم : (وَأُعْرِبْتَ) الضمير عائد على أى ، وَبَّه هنا على كونها خَارِجَةً عن أصلها الذى كَانَ يَجِبُ لها من البناء كأخواتها ، وذلك أنها وضعت وضعَ الحرفِ فى دلالتها فى أصلِ الوَضْع على مَعْنَاهُ إِنْ كانت شرطيةً أو استفهاميةً ، أو فى افتقارها الأصيل إذا كانت من هذا الباب ، فلو لم يُنَبَّه على إعرابها لأوهم أنها مَبْنِيَّةٌ كأخواتها ، فقال : (وَأُعْرِبْتَ) والوجهُ المَشْهُورُ فى إعرابها الحَمْلُ على نَظِيرَتِها (بَعْض) وَنَقِيضَتِها (كُل) حَكَى لَنَا شَيْخُنَا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفَخَّار - رحمه الله - أَنَّ الشَّلُوبِينَ سَأَلَ فى ذلك شَيْخَهُ ابْنَ مَلَكُونِ (١) - وكان مُقَدِّماً على سؤَالِهِ على أحجامٍ سائرٍ طَلَبَتْهُ عن ذلك ، إذ كان فيهم ذَا هَيْبَةٍ - فسأله لِمَ أُعْرِبْتَ " أى " من بَيْنِ سائرِ أخواتها ؟ فَفَكَّرَ فيها ثم قال له : حَمَلاً على النَظِيرِ والنَقِيضِ ، ولم يُجِبْهُ بأكثر من هذا . ومَعْنَى ذلك أَنَّهَا حُمِلَتْ على بعضِ التى هى بِمَعْنَاهَا ، وعلى مُقَابِلَتِها " كُل " لِأَنَّهَا نَقِيضَتِها فى المعنى ، وقد يُحْمَلُ الشَّيْءُ على نَقِيضِهِ ، كما يُحْمَلُ على نَظِيرِهِ . أَلَا تَرَاهُمْ عامِلُوا " نَسِي " معاملة " عِلِم " فَعَلَقُوهَا عن مَنصُوبِهَا لما كانت نَقِيضَةً ما التعلُّيق خاصٌّ بِهِ ، ومن ذلك كَثِير . وقد عُلِّلَ إعرابُ " أى " بغيرِ هذا ، فقليل

(١) ابن ملكون : (- ٥٨١ هـ)

ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمي الإشبيلي . شرح الجمل والتبصرة للصيمرى ، وله إيضاح المنهج فى الجمع بين التثنية والمبہج وكلاهما لابن جنى .
أخبره فى : تكملة الصلة : ١٩٢ ، وبُغية الوعاة : ٤٣١/١ .

إنها أعربت لِلزُّومِهَا خَاصَّةً من خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ وهى الإِضَافَةُ ،
فعارضت شَبَهَ الحَرفِ فَرُوجَ بها الأَصلَ من الإِعْرَابِ ، وقيل غَيْرَ ذلك
مما لا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ .

وقوله :

(... وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ أُنْحَذَفْ)

" ما " مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ ، والواوُ فى (وَصَدْرُ وَصْلِهَا) واوُ الحالِ ،
والجُمْلَةُ فى مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحالِ من ضَمِيرِ (تُضَفْ) وهو ضَمِيرُ
أَيُّ كَانَتْهُ قَالَ : إِذَا عَدِمَتِ الإِضَافَةُ المُقْتَرَنَةُ بِكَوْنِ صِلَتِهَا مَصْدَرَةً بِضَمِيرٍ
مَحذُوفٍ فَهِنَا تَكُونُ مَعْرَبَةً ، فَإِذَا قَدْ اشْتَمَلَتْ حَالُهُ إِعْرَابُهَا عَلَى صُورٍ
تَتَنَظَّمُهَا صُورَتَانِ :

إحداهما : إِذَا لَمْ تُضَفْ أَيُّ البَيِّنَةُ كَانَ صَدْرُ وَصْلِهَا (١) ضَمِيرًا
مَحذُوفًا أَوَّلًا ، فَإِذَا قُلْتَ : اضْرِبْ أَيًّا أَكْرَمْتَهُ ، أَوْ اضْرِبْ أَيًّا فِى الدَّارِ ، أَوْ
اضْرِبْ أَيًّا عِنْدَكَ ، أَوْ اضْرِبْ أَيًّا هُوَ قَائِمٌ ، أَوْ اضْرِبْ أَيًّا قَائِمٌ ، فَلَا بُدَّ
مِنَ الإِعْرَابِ فِى هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ الإِعْرَابِ فِيهَا إِمَّا
لِلإِضَافَةِ فَإِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَهَرَ بِذَلِكَ تَمَكُّنُهَا فِى الإِضَافَةِ حَتَّى
اسْتَعْنَتْ بِمَعْنَاهَا عَلَى لَفْظِهَا فَهِيَ فِى هَذِهِ الْحَالِ أَقْعَدُ فِى الإِضَافَةِ . وَإِمَّا
الْحَمْلُ عَلَى كُلِّ وَبَعْضٍ فَكَذَلِكَ أَيْضًا ، حَيْثُ لِحَقِّهَا التَّنْوِينُ عَوْضًا / عَنِ ٢١٣
الإِضَافَةِ كُكُلٌ وَبَعْضٌ ، فَبِذَلِكَ تَمَكَّنَ الشَّبَهُ بِهِمَا .

وَالثَّانِيَةُ : إِذَا لَمْ يَكُنْ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيرًا أُنْحَذَفَ كَانَتْ مُضَافَةً أَوْ
غَيْرَ مُضَافَةٍ . فَإِذَا قُلْتَ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ فِى الدَّارِ أَوْ اضْرِبْ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ أَوْ

(١) فِى (١) صِلَتِهَا .

اضرب أيهم قام أبوه أو اضرب أيهم هو قائم ، فلا بد من الإعراب أيضاً ، ووجه ذلك أن المضافة إليه أى لم يتنزل منزلة جزء من الصلة إذ لم يحذف منها شئ فلم تسلب سبب الإعراب وهو الإضافة ، وأيضاً فلم تخالف سائر أخواتها بحذف الضمير المبتدأ من صلتها ، فلم تستحق بناءً لأجل ذلك ، فهاتان الصورتان بينتا مراده بقوله : (مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ) (أَحَذَفَ) ، ولم يبق من صور المسألة إلا صورة واحدة وهى أن تكون " أى " مضافة وصدر وصلها ضمير انحذف وهى التى نفاها الناظم بحرف " لم " عن أن تكون معربة ، ففهم أنها هناك مبنية عنده فتقول : اضرب أيهم قائم وأكرم أيهم أفضل ، وفى القرآن الكريم (١) : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ ، وأنشد أبو عمرو الشيباني (٢) :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وما ذهب إليه من البناء هو مذهب سيبويه (٣) ومَنْ قَالَ

(١) سورة مريم : آية : ٦٩ .

(٢) كتاب الجيم لأبى عمرو : ٢٦٤/٢ ، وينسب لغسان بن وعل ، وهو روايه . قال أبو عمرو : قال

غسان : رجل عدل عند القاضى .. وأنشد إذا قاليت من إنشاده لا من قوله .

وعبارة السيرافى فى شرح الكتاب : ١٧٠/٣ صريحة فى ذلك حيث قال : وقوى ما حكاه سيبويه والخليل عن العرب ما حكاه أبو عمرو الشيباني فى حرف العين من كتاب الحروف عن غسان أحد من يأخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد :

* إذا ما أتيت ... البيت *

والبيت فى : الإنصاف : ٧١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ، والتذيل والتكميل : ٢١٤/١ ، ٢٢٦ ، والخزانة : ٥٢٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٩٨/١ ، وشرحه للسيرافى : ١٧٠/٣ ، ١٧٣ ، وشرحه الرمانى : ٣٠٤/١ .

بقوله^(١) وجه البناء فيها عنده أنه لما حذف الضمير^(٢) المبتدأ من صلتها وكان ذلك فيها حسناً بخلاف سائر أخواتها فإنها لا يحسن فيها ذلك فلا تقول: جاعى الذي أفضل إلا نادراً ، وتقول: اضرب أيهم أفضل فى شائع الكلام خالفوا بإعرابها حيث استعملوها على غير ما استعملوا عليه سائر أخواتها ، كما أنهم قالوا: يا الله ، فلم يحذفوا ألفه لما خالف فى استعمالها سائر ما فيه الألف واللام، وعلل ذلك غيره أن حذف شطر صلتها لم يحسن فيها إلا لتزليل ما أضيفت^(٣) إليه بمنزلة^(٤) ما حذف، وذلك يستلزم حينئذ تنزّلها منزلة غير مضاف لفظاً ولا نيةً ، وإنما أعربت لإضافتها، فإذا صارت بمنزلة غير المضاف ضعف موجب الإعراب فرجعت إلى البناء الذى هو أصلها، فعلى هذا الوجه موجب بنائها هو شبه الحرف الذى استقر لها أولاً ، فيرجع إلى

(١) وردت هذه المسألة فى الانصاف : ٧٠٢ ، وانتلاف النصرة : المسألة رقم (٥٨) فصل الأسماء ، وقد نسب البصريين البناء ، والكوفيين الإعراب علماً بأن البناء مذهب سيبويه فى الكتاب : ٣٩٨/١ ، وانظر شرح السيرافى : ١٧٠/٣ - ١٧٢ ، وشرح الرمانى : ٢٠٤/١ ، وجمهور البصريين يخطئون سيبويه فى بنائها حتى قال أبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ : ما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه فى هذا وسمعت أبا إسحاق (الزجاج) يقول : ما تبين لى أن سيبويه غلط فى كتابه إلا فى موضعين هذا أحدهما قال : وقد علمنا أن سيبويه أنه أعرب ' أيا ' وهى مفردة ، لأنها تضاف فكيف يبينها وهى مضافة ؟ إعراب القرآن للنحاس : ٣٢٣/٢ .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى بنائها وإعرابها اختلافاً آخر فقد نقل الأندلسى ٦٦١ هـ عن ابن كسيان ٢٩٩ هـ قوله : و ' أما ' أى فهى عن البصريين والكوفيين بمنزلة ما ومن ، إلا أن الكوفيين لا يعربونها إلا إذا وصلت بالمستقبل وما كان فى معناه ، ويكون معربها قبلها ولا يجوز أن يكون بعدها كقولك : سا ضرب أيهم قام ويتينى أيهم قام - بالنصب - ولا أيهم قام أخوه ، وكل هذا فى قول البصريين جائز .

شرح المفصل للأندلسى : ١٠٨/٢ ، ومجالس الطماء للزجاجى : ٢٢٤ .

(٢) ساقط من (١)

(٣-٢) ساقط من (١)

الافتقار الأصيل . وذهب الخليل ويونس (١) إلى أن أياً على حالها من الإعراب ولا بناء فيها البتة وما جاء مما ظاهره البناء فهو على غير البناء ، فأمّا الخليل فحمل الآية ونحوها على الحكاية .

فإذا قلت : اضرب أيهم أفضل ، فهو على معنى اضرب الذى يقال له : أيهم أفضل ، وشبهه بقول الأخطل (٢) :

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

وكان الأصل أن يقول : " فأبيت لا حرجاً ولا محروماً " إلا أنه حمله على معنى فأبيت يقال فى : لا حرج ولا محروم أو يكون لا حرج ولا محروم مبتدأ خبره محذوف أى بالمكان الذى أنا فيه والجُملة خبر " أبيت " ، وهى حكاية أيضاً ، واستبعده سيبويه ، لأن الحكاية فى مثل هذا إنما تجوز مع التسمية وليس هذا منها ، أو فى الشعر كقوله (٣) :

* وَكَأَنْتَ كَلْبٌ خَامِرٍ أَمْ عَامِرٌ *

قال سيبويه (٤) : ولو اتسع هذا لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخبيث ، تريد : الذى يقال له : الفاسق الخبيث .

(١) مذهب الخليل ويونس فى الكتاب : ٣٩٨/١ .

(٢) ديوان الأخطل بشرح السكرى : ٢٨٢/١ ، والرواية فيه " ولقد أكون " من قصيدة أولها :

صرمت أمانة حبلى رزعم وبدا المجمع منها والمكثوم

والشاهد فى : الكتاب : ٢٥٩/١ ، ٣٩٨ ، وأمالى ابن الجبرى : ٢٩٧/٢ ، والإنصاف : ٧١٠ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٢ ، ٨٧/٧ ، وخزانة الأدب : ٥٥٢/٢ .

(٣) ينسب للأخطل وللربيع الأسدى . والبيت بتمامه :

على حين أن كانت عقيل وشانظا وكانت كليب خامرى أم عامر

وهو من شواهد الكتاب : ٢٥٩/١ ، وشرح الكتاب : ١٩٧/٢ ، وشرح شواهد لابن خلف :

١٨٩/١ ، واللسان : (وشظ) .

(٤) الكتاب : ٣٩٧/١ .

وأما يونس : فَحَمَلَ ذلك على تَعْلِيْقِ الفعلِ ، فإذا قلت : اضرب أيهم
أفضل / فهو على (١) أنه علّقَ اضرب عن العملِ بمنزلةِ تَعْلِيْقِ " اشهد " / ٢١٤
فى قولهم : أشهد أنك لمنطلق .

قال سيبويه : لا يُشَبِّهُ أشهد أنك لمنطلق ، قال فى الشرقيّة (٢) :
لأنّ ما بعد أشهد كلامٌ مُسْتَفْنٍ ، وردّ ابنُ مالكٍ عليهما معاً بقوله :
* فَسَلَّمَ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ *

قال : لأنّ حرفَ الجرِّ لا يعلّقُ عن مجروره ولا يضمّرُ قولُ بينهما ،
وإذا بطلَ التعلّيقُ وإضمارُ القولِ تَعَيَّنَ البناءُ ، إذ لا قائلَ ، بخلافِ ذلك ،
وفى ضمن هذا الكلامِ جوازُ حذفِ الضميرِ العائدِ على " أى " من صلتها
إذا كان صدرًا فيها ، لأنّه بنى حكمَ البناءِ على ذلك وأثبتّه ، قدلّ على أنّ
حذفَ هذا الضميرِ ثابتٌ أيضًا ، وقد تقدّم أنّ حذفَ الضميرِ هو السببُ
فى بناءِ أى ، فالحذفُ إذا فى القوّةِ فى درجةِ البناءِ ، والبناءُ مشهورٌ
فى كلامِ العربِ ، ليس من الشاذِّ ولا القليلِ ، فكذاك حذفُ الضميرِ ليس
من القليلِ أيضًا . وقد تَعَيَّنَ من سياقِ كلامه وتقسيمه أنّ هذا الضميرَ
المحذوفَ ضميرُ رفعٍ ، لا ضميرُ نصبٍ ولا جرٍّ ، من جهةِ أنّه تكلمَ بعدُ
على ضميرِ النصبِ وضميرِ الجرِّ ، وهنا تكلمَ على ضميرٍ لم يُعَيِّنْهُ ، فدلّت
قوّةُ التقسيمِ على أنّه ضميرُ رفعٍ والضميرُ (٣) العائدُ على الموصولِ قد
يكونُ ضميرُ رفعٍ ، وقد يكونُ ضميرُ نصبٍ ، وقد يكونُ ضميرُ جرٍّ ، وكلُّ
واحدٍ من هذه الأقسامِ قد يجوزُ حذفه وقد يمتنعُ ، فلا بدّ من ذكرِ

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) غير موجود فى المطبوع .

(٣) فى (١) والضرب .

مواضع جواز الحذف وتمييزها عن غيرها ، فأما ضميرُ الرفْع وهو الذى أشارَ إليه فيجوزُ حذفُهُ إذا وَقَعَ صدرَ الصلَّة ولا يكون كذلك إلا مبتدأ نحو : اضرب أيَّهم هو قائمٌ ؛ وهذا فى أى ، وأما غيرها فسيذكرها ، فإذا حذفَت الضميرَ قلت : اضرب أيَّهم قائمٌ ، وقد تقدَّم وجهُ البناء ، وحصلَ من كلامه هنا حكمان : أحدهما : جوازُ الحذفِ مطلقاً كانت " أى " مضافة أم لا ، إذا أُعربت .

والثانى : لأنَّ حذفَ و " أى " مُضافةٌ فلا بدُّ من البناءِ على اللغة الشهري وأما الحكم الثانى فظاهرٌ ، وأما الأول ففيه نظرٌ من جهة إطلاقِ الجوازِ ، إذ الجوازُ الحَسَنُ المطلقُ إنما هو مع إضافة أى ، وأما مع فقدِ الإضافة فلا ، بل هو من قبيلِ النَّزْرِ القليلِ ، كالحذفِ فى قولِكَ : مررتُ بالذى قائمٌ . قال ابنُ الحَاج (١) : وتقول فى أىِ المُضافة : اضرب أيَّهم هو أَفصلُ تُعرب وتثبت الضمير . قال : ولا يجوزُ حذفه إلا كما يجوزُ فى الذى ، يعنى إذا قلت : اضرب الذى أَفضلُ ، ومثل ذلك قال فى غير المُضافة . قال : فالموضعُ الذى يُحذف فيه الضمير من أى هو حال بنائها خاصةً ، أعنى الحذف الذى لاضعف فيه وهو خاصٌ بها من بين أخواتها وماعدا ذلك من مواضعها لا يجوزُ حذف الضميرِ فيه إلا كما يجوزُ من سائرِ أخواتها ، وكذلك زعمُ أن مَنْ أُعربَ مطلقاً فليس حذفُ الضميرِ عنده إلا كحذفه من غيرها ، واستشهد على ما قال بكلام النحويين ، فذكر الأَخفش فى " الأوسط " أن كلَّ موضعٍ تقعُ فيه أى ويقبح فيه مَنْ والذى ، فأىُ فيه مضمومٌ أبداً ، ثم قال : وإن شئتُ نصبت هذا وقلتُ : هو

(١) تقدم التعريف به فى أول الكتاب .

بمنزلة اضرب الذى أفضل لو كان يُتَكَلَّمُ به ، وقال سيبيويه (١) بعد ما تكلم على الآية : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » ، وأما الذين نصبوه فقاوسه وقالوا : هو بمنزلة اضرب الذين (٢) أفضل ، فنصب كما ترى على التسوية بينهما . وقال الزجاج (٣) فى الآية والنصب حسنٌ ، وإن كنت قد حذفته هو ؛ لأن هو قد يجوز حذفها ، فقد قرئ « تماماً على الذى أحسن » (٤) ، وقال سيبيويه فى اضرب أياً أفضل ويقيس على الذى يعنى فى حذف / الضمير ، فجعل حكم أى حكم الذى . وقال الزجاج / ٢١٥ أيضاً فى « المُنْتَخَب » (٥) وهو الذى اختصر منه أبو القاسم كتاب « الجمل » : إذا وصلت أياً باسم واحد بنيتها لأنك وصلتها بما لا يوصل به الذى إلا مُستكراً قال : ومن أجاز ذلك قال ابن الحَاج : يعنى فى الذى أعرب أياً هنا فقال : لأقصدن أيهم قائمٌ ، وعلى هذا قرأ بعض القراء (٦) : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب . هذا ما ذكر ابن الحَاج ونقل عن غيره وقال : على هذا ينبغى أن يحمل كلام النحويين فى هذا إذا جاء شئٌ منه ، واعترض على نفسه بقول سيبيويه فى قراءة النصب حين حكاه عن الكوفيين ، وهى لغةٌ جيدةٌ فاستجادهما ولم يجعلها ضَعِيفَةً ، والضمير محذوفٌ ، وأجاب عن ذلك بأنه يعنى نصب أى وإعرابها لا حذف الضمير . قال : فكان ابقاء أى على إعرابها مع حذف

(١) الكتاب : ٢٩٧/١ .

(٢) فى الأصل الذى .

(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٦٢/٧ (نسخة الرباط) .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

(٥) لم أقف على اسم هذا الكتاب فى غير هذا الموضع ، ولا أعلم له وجوداً أما كتاب « الجمل » لأبى القاسم الزجاجى ٣٢٧ هـ فهو مطبوع ومشهور .

(٦) تقدم ذكرها وتخريج القراءة .

الضمير يتصف بالجودة بالإضافة إلى بنائها الذي يبعد توجيهه ويقل في السماع وجوده ، حتى إن الكوفيين ^(١) وهم أهل السماع أنكروه وقال الجرمي ^(٢) : خَرَجْتُ مِنَ الْخَنْدَقِ - يَعْنِي خَنْدَقَ الْبَصْرَةِ - حتى (صرت) ^(٣) إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : اضرب أيهم أفضل ، كلهم ينصب . قال : أو نقول : إنما جاز لسببويه أن يصف ذلك بالجودة مع حذف الضمير لما فيه من الطول هذا ما قال . وهو جارٍ على ظاهر كلام سببويه فإذا تقرّر هذا فكلام الناظم نأى عن طريقة النحويين حيث أطلق جواز حذف المبتدأ من صلة أى ولم يفصل الأمر فيه كما فصله في غير أى ، إلى ما كان فيه الوصل مستطالاً وإلى ما لا فهو إذا معترض ، والاعتذار عنه أن هؤلاء المتأخرين ظاهر كلامهم عدم التفصيل في صلة أى خصوصاً ، فإن الصلة عندهم قد طالت بالمضاف إليه أي ، وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن أياً إذا حذف ضميرها فيها وجهان ، فبعضهم يبنى وهو الأكثر وبعضهم يعرب ، وظاهر هذا أن إعرابها مع حذف الضمير ليس على حدّ " ما بعوضة " ، وأيضاً إذا كان طول الوصل هو المحسن فقد لزم أياً للطول ، فما الحاجة إلى التفصيل مع أن الذي عنده إذا طالت صلتها تلحق بأى في حسن الحذف ، وكذلك " من " و " ما " ونحوها .

وقد أجاز ابن الحاج أن تكون استجادة سببويه النصب مع الحذف للطول الذي في صلة أى ، فهو إذا موافق له لا مخالف ، ويتفق عند ذلك كلامه وكلام

(١) في الأصل : أهل الكوفيين .

(٢) الجرّمى : (٢ - ٢٢٥ هـ)

صالح بن إسحاق أبو عمر الجرّمى بالولاء عالم بالنحو واللغة له كتاب الأبنية وغريب سببويه وكتاب الفرج اختصر به كتاب سببويه .. وغيرها .

أخباره في تاريخ بغداد : ٢١٢/٩ ، وأنباء الرواة : ٨٠/٢ ، وبغية الوعاة : ٨/٢ . ٩٠ . ورواية الجرّمى هذه في شرح الكتاب : ١٧٠/٣ .

(٣) في الأصول سرت والتصحيح في شرح الكتاب .

من نَقَلَ عنه ابن الحَاجِّ تلك الطريقة والله أعلم .

وهنا مسألتان :

إحدهما : أن بُنِيَ أى حيث بنيت إنما يكون على الضم ، وليس فى كلام الناظم ما يشعر بذلك ، وإنما أتى بما يفهم منه البناء مطلقاً من غير أن يعين خصوص الحركة المبنى عليها ، وكان من حقه ذلك ولا جواب لى على هذا الاعتراض .

والثانية : أن ظاهر كلامه أن أياً إذا لم تُضَفْ فهى باقية على موصوليتها ، وهو ظاهر كلام غيره أيضاً ، وزعم ابن خروف أنها إذا قُطِعَتْ عن الإضافة نكرة موصوفة لا موصولة ، وحمل كلام سيبويه على ذلك وقال : إنما هى عنده نكرة موصوفة بمنزلة / من " على القياس ، فنَّصَبَ وجراً فى موضع / ٢١٦ النصب والجر . قال : ولو جعلها موصولة للزم البناء لما ذكر ، ثم حكى عن شيخه (١) أنه قال : ولا أُمْنَعُ (٢) أن يدخل التنوين فى المعرفة إذا كانت بلفظ النكرة من حيث لم يُوصَفْ كل بمعرفة قال : وقد يقول القائل : إن أياً فى الاستفهام وبمعنى الذى قد تكون معرفة ونكرة ، وأن التنوين فيه بدل من الإضافة فى اللفظ فيكون ككل وبعض ، وما قاله ابن خروف خلاف ظاهر سيبويه فتأمل فى موضعه (٣) ، فإن الظاهر أنه لا دليل فيه على ما زعمه ابن خروف وثبت ما ظهر من الناظم وغيره .

* * *

(١) أبو بكر بن طاهر تقدم .

(٢) فى (١) ولا منع .

(٣) ساقط من (١) .

ثم نكرَ في أى وجهاً آخر فقال :

وِبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيَا غَيْرَ أَى يَقْتَضِي

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصَلٍ مُكْمِلٍ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ

الضمير في بعضهم يحتمل بحسب اللفظ وجهين :

أحدهما : - وهو الظاهر من مقصده - أن يكون عائداً على العرب ،
فيعنى أن بعض العرب أعرب " أيَا " على الإطلاق ، يريد سواء حذف المبتدأ من
صلتها ، أم لا ، فالإطلاق مشارٌ به إلى نفى التقييد المتقدم^(١) في اللغة
الأخرى ، فتقول : على هذا اضرب أيهم أفضل ، وامرر على أيهم
أفضل ، وإيخرج إلى أيهم أفضل ، فتجربى أى بوجوه الإعراب هنا ، كما
تجربى فى قولك : اضرب أيهم هو أفضل ، وامرر بأيهم هو أفضل وما أشبه
ذلك ، ولما حكى سيبويه^(٢) أن ناساً يقرعون^(٣) ، « ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ
أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا »^(٤) يعنى بالنصب قال : وهى لغةٌ جيدةٌ
فأثبتها لغةً لبعض العرب .

قال السيرافى^(٥) : الذى قرأه منهم معاذ بن مسلم الهراء وهو من

(١) فى (١) المقدم .

(٢) الكتاب : ٣٩٧/١ ، وعبارة سيبويه : وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرونها .

(٣) سورة مريم : آية : ٦٩ .

(٤) شرح الكتاب : ١٧١/٣ ، ١٧٢ .

(٥) الهراء : (- ١٨٧ هـ)

أستاذ الكسائى مولى محمد بن كعب القرظى ، وهو عم أبى جعفر الرئاسى من رؤساء الكوفيين
أخبره فى : الكامل لابن الأثير : ١٢٠/٥ ، وانباه الرواه : ٢٨٨/٣ .

رُؤسائهم فى النحو (١) . قال : وُروى أيضاً عن هارون القارى (٢) . وقراءة
النَّصْب هى القياسُ والأصلُ والاستعمال فى أى الموصولة والشرطية
والاستفهامية .

قال سيبويه (٣) : وسألتُ الخليل - رحمه الله - عن قولهم : اضرب أيهم
أفضل ، فقال : القياس النَّصْب ، كما تقول : اضرب الذى أفضل ، لأن (٤) أيًا
فى غيرِ الجَزَاء والاستفهام بمنزلةِ " الذى " ، كما أن " مَنْ " فى غيرِ الاستفهام
والجَزَاء بمنزلةِ " الذى " .

والثانى : أن يريدَ إعادةَ الضمير على النحويين لا على العرب ، كأنه قال :
إنَّ بعضَ النحويين أعرب " أيًا " مُطلقاً ولم يحكم ببنائها البتة فى موضعٍ من
المواضع ، وهذا الخلاف يتصوّر على مذهبين :

أحدهما : مذهبُ الكوفيين المانعين من ضمِّ أى على الإطلاق إلا فى
موضع الرفع حذفوا العائد من الصلّة أم لا ، وذلك أنَّهُم لم يسمعوا البناء فيها
وإن حذف المبتدأ من صلّتها ، وأيد ذلك ما روى عن الجرّمى قال : خَرَجْتُ من

(١) قال أبو حيان فى البحر المحيط : ٢٠٩/٦ . وقرأ طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ
الفراء وزائدة عن الأعمش أيهم - بالنصب - مفعولاً بـ " لننزعن " إلا أن أبا جعفر النحاس خص
بهذه القراءة هارون دون غيره فقال فى إعراب القرآن : ٣٢٢/٢ وهذه آية مشكلة فى الاعراب ،
لأن القراءة كلهم يقرعون " أيهم " - بالرفع - إلا هارون القارى .

(٢) هارون القارى : (٢ - ٢٤٩ هـ)

هارون بن حاتم التميمى أبو بشر البزار مقرئ له اشتغال بالحديث من أهل الكوفة ، واختلف علماء
الحديث فى توثيقه .

أخباره فى : ميزان الاعتدال : ٢٤٦/٣ ، وإسان الميزان : ١٧٧/٦ ، وغاية النهاية ٢ / ٣٤٥ .

(٣) الكتاب : ٣٩٧/١ .

(٤) فى (أ) " أى " .

الْخَنْدُق - يَعْنِي خَنْدَقُ الْبَصْرَةِ - حَتَّى (صِرَتْ) إِلَى (مَكَّة) (١) لَمْ
أَسْمِعْ أَحَدًا يَقُولُ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ بَلْ كُلُّهُمْ يَنْصَبُ . وَأَمَّا الْآيَةُ
فَتَأْوِلُهَا / عَلَى مَا يُوجِبُ رَفْعَ أَيُّهُمْ بِالْإِبْتِدَاءِ وَأَشَدُّ خَبَرُهُ . ٢١٧/

فَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ (٢) إِنْ " لَنْزَعَنْ " مَكْتَفِيَةٌ بِمَنْ قَوْلُهُ (٣) :
قَتَلْتُ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ وَأَكَلْتُ مِنْ كُلِّ طَعَامٍ ، وَلَا تَذَكَّرُ مَنْصُوبًا اكْتِفَاءً
بِالْمَجْرُورِ بِوَجَاءِ قَوْلِهِ : " أَيُّهُمْ أَشَدُّ " مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الطَّالِبَ
لَأَيُّهُمْ قَوْلُهُ : " شَيْعَةٌ " لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى مِنْ كُلِّ قَوْمٍ
شَايَعُوا لِيَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، لِأَنَّ الْمَشَايِعَةَ فِي أَيُّهُمْ (٤) أَشَدُّ تَقْتَضِي
النَّظَرَ الَّذِي يَعْلَقُ فَعْلُهُ عَنِ الْاسْتِفْهَامِ وَهَذَا كُلُّهُ تَكْلُفٌ وَالَّذِي يَرِدُ عَلَيْهِمْ
أَمْرَانِ :

الْأَوَّلُ : حِكَايَةُ سَيَبَوِيهِ الضَّمُّ عَنِ الْعَرَبِ ، لِأَنَّهُ قَالَ : وَسَأَلْتُهُ عَنْ
قَوْلِهِمْ : اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ وَأَجَابَهُ بِالْحِكَايَةِ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ
كَلَامِهِمْ ، وَقَالَ : أَيْضاً وَمَنْ قَالَ : أَمْرٌ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ قَالَ : أَمْرٌ بِأَيُّهُمْ
أَفْضَلُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ إِنْ تَأْتَى لِلْكُوفِيِّينَ التَّأْوِيلُ فِي الْآيَةِ عَلَى ظَهْرِ التَّعْسُفِ
فِي ذَلِكَ ، فَلَا يَتَأْتَى لَهُمْ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ كَالْمِثَالِ الَّذِي حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ أَنْفَاءً
وَقَاسَ عَلَيْهِ وَأَيْضاً مَا حَكَى أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ يَأْخُذُ عَنْهُ
اللُّغَةُ أَنَّهُ أَنْشَدَ (٥) :

إِذَا مَا أُتَيْتَ بَنِي (٦) مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

(١) فِي الْأَصُولِ إِلَى الْكُوفَةِ .

(٢) رَأَى الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ هُوَ الَّذِي نَسَبَهُ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ لِلْكُوفِيِّينَ : الْإِنْصَافُ : ، وَرَأَى الْفَرَّاءُ فِي
شَرْحِ السِّيَرَاتِي : ١٧٢/٣ وَانْظُرْ : التَّنْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٢٦/١ .

(٣) فِي (١) قَوْلِكَ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٥) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

(٦) فِي (١) عَلَى مَالِكٍ .

والمذهب الثاني : مذهب الخليل ويونس (١) فإنَّ حاصلَ مذهبهما أنَّهما لا يثبتان في الموصولات أيًّا مبنيةً ، بل يتأولان ما جاء من ذلك ويحملانه على أنَّ أيًّا فيه استفهامية لا موصولة ، إما محكية بالقول على رأي الخليل ، وإما على التعليق عند يونس .

فإن قيل : فالظاهر إذا أنَّ هذا المذهب متَّحدٌ مع مذهب الكوفيين ؛ لأنَّ الجميع لا يقولون بالبناء .

فالجواب : أنَّ الأمر كذلك إلا أنَّ الفرق بين المذهبين من جهةٍ أخرى ، وهى أنَّ الكوفيين على ما يفهم من النقل عنهم أنَّهم لا يرفعون " أيًّا " على ذينك التأويلين ، وإنَّما قصدُهم دفع ما جاء من ذلك على غير الإعراب الصحيح (٢) ، فلا يقولون قياساً على الآية : انزع أيُّهم أفضل ، ولا اضرب من الشيع أيُّهم أفضل ، ولا ما كان نحو ذلك .

وأما الخليل ويونس فإنَّهما يقيسان على ما جاء من ذلك ويتأولانه على ما تأولا (٣) عليه المسموع . ألا ترى أنَّ سيبويه حكى عنهما القياس في غير موضع السَّماع فقال : ومن قولهما : اضرب أيُّ أفضل . يريد : على مقتضى تأويلهما ، ومن هنا نسب ليونس أنَّ التعليق في غير أفعال القلوب جائزٌ مطلقاً ، فهذا فرقٌ ما بينهما ، فلأجل ذلك حكياً مذهبين مع اتِّفاقهما على إنكار البناء ، وعلى أنَّ أيًّا في ذلك المسموع استفهامية والله أعلم .

ثم قال : (وفي ذَا الحذف أيًّا غيرُ أيُّ يَقْتَفَى إنَّ يُسْتَطَلَّ وَصَلُ) (أيَّا) مفعول بقوله : (يَقْتَفَى) و (غيرُ) مبتدأ خبره (يَقْتَفَى) وفي هذا البيت

(١) في (١) وسيبويه .

(٢) في (١) الصريح .

(٣) في (١) يتأولان .

وجهان من الإعراب ممنوعان عند النحويين أحدهما قوله : (إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلُ) فأتى بالمضارع مُصاحِباً لأداة الشرطِ ، والجَوَابَ مقدِّمٌ وهذا (١) غير جائزٍ إلا في الشعر كقوله أنشده أبو عبيدٍ وَغَيْرُهُ (٢) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لَا غَسٌّ وَلَا بُمَعْرُ

والثاني : تقديمه معمول الخبرِ على المبتدأ في قوله : (وَفِي / ذَا / ٢١٨)

الحذف أياً غيرُ أَيْ يَقْتَفِي (فقدَّم المَجْرُودَ والمَنْصُوبَ والعاملَ فيهما يَقْتَفِي) وهو خبرُ المبتدأ الذي هو (غيرُ) والقاعدة أن المَعْمُولَ لا يتقدَّم إلا حيثُ يصحُّ تقدُّمُ العاملِ ، والعاملُ هنا لا يتقدَّم ، لأنه فعل فاعله ضَمِيرُ المبتدأ ، وقد نصُّ هو على امتناع هذا والاعتذار عن الأولِ أنه اضْطُرَّ فاستباحَ ما يُباح مثله في الضرورة ، وعن الثاني قد تقدم قبل في قوله : (وَنَحْوُ ضَمَنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ) وَيَقْتَفِي معناه يتبع . يقال : افتقت أثره وتقفيتُه وَقَفَوْتُهُ ، والمصدر من هذا الأخير قَفَوْا وَقَفُوا وَقَفِيَتْ على أثره بِفُلَانٍ أَيْ : أتبعته إِيَّاهُ . واستطيلَ الشئُ يُسْتَطَالُ ، بمعنى أنه وُجِدَ طَوِيلاً فاستفعل هنا لمعنى إلفاءِ الشئِ بمعنى ما صيغَ منه كقواك : استحسنته واستقبحته واستصغرتَه واستفطعتَه واستكثرتَه

(١) ساقط من (١) .

(٢) البيت لزهير بن مسعود وقبله في نوادر أبي زيد : ٢٨٢ :

عشية غابت الحليس كاتما على البحر منه لون برد محبر

فلم أرقه إن ينج منها

وقبله في تهذيب الألفاظ : ١٤٣ .

جمعت له كفى بلدن يزيته سنان كمصباح الرجي المتسعر

فلم أرقه أن ينج منها

والشاهد في الخصائص : ٢٨٨/٢ ، والإنصاف : ٦٢٦ ، واللسان * غسس * والفس * الضعيف ، والمفعر : الفعر .

وذلك إذا وجدته حسناً أو قبيحاً أو صغيراً أو فظيلاً أو كثيراً ، ويريد أن ما سوى " أى " من الموصولات التى تُوصل بالجمالِ يتبعُ أيّاً فى الحذفِ المتقدّم وهو الذى أشار إلى جوازه من غير ضعفٍ ولا قبحٍ ، لكن بشرط أن تكون الصلة طويلةً ، فإن أيّاً إنما حُسن الحذفُ المذكور فيها بسبب طول صلتها بما لزمها من الإضافة ، فإذا وجَد سببُ الحُسن فى غيرها جرى فيه ما جرى فيها .

فإذا قلت : أنا الذى هو ضاربُ زيداً غداً ، حسن هناك (١) حذفٌ " هو " فتقول : أنا الذى ضاربُ زيداً غداً ، وعليه حكايةُ الخليل : ما أنا بالذى قائلُ لك سوءاً (٢) أراد بالذى هو قائلُ لك شيئاً ، ومنه ما قال الأعشى (٣) :

فَأَنْتَ الْجَوَادُ وَأَنْتَ الَّذِي إِذَا مَا النُّفُوسُ مَلَأْنَ الصُّدُورَا

جَدِيرٌ بِطَعْنَةِ يَوْمِ اللِّقَا ۖ تَضْرِبُ مِنْهَا (النساء) (٤) النُّحُورَا

أراد : وأنت الذى هو جدِيرٌ بكذا فطالت الصلة بمعمول الخبر وبالظرف وما بعده وهذا كله فى الضمير إذا كان مبتدأ على حد ما كان فى أى ، يدل على ذلك قوله : (وفى ذا الحذف) أى : المعين الذكر فى أى وذلك قوله : (وصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ) وهو شرطٌ من الشروط اللازمة فى

(١) فى (١) هنا .

(٢) فى (١) شيئاً ، وقد وردت اللفظتان فى الكتاب سواء : ٢٧٠/٨ ، وشيئاً : ٣٩٩/٨ .

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه : ٧٢ (الصبح المنير) من قصيدة أولها :

غشيت الليلى بلبيل خدورا وطالبتها ونذرت النشورا

وبانت وقد أورت فى الفؤاد صدعا على نايها مستطيرا

تصدع الزجاجة ما تستطيع كف الصناعات لها أن تخيرا

يمدح بها هوذة بن على الحنفى .

(٤) فى الأصول النفوس والتصحيح من الديوان .

الْجَمِيع ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ فَاعِلاً أَوْ مَا أَشْبَهَ الْفَاعِلَ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَوْ اسْمٌ " كَانَ " وَأَخَوَاتُهَا أَوْ " إِنْ " أَوْ " مَا " وَأَخَوَاتُهَا أَوْ لَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَمَثَلُ هَذَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنْ صَلَاةٍ "أَيَّ" (١) فَكَذَلِكَ حَذْفُهُ مِنْ صَلَاةٍ غَيْرِهَا ، وَيَزِيدُ غَيْرُ أَيٍّ شَرْطاً ثَانِياً وَهُوَ طَوْلُ الْأَصْلَةِ كَمَا ذَكَرَ ، وَإِنْ لَمْ تَطُلِ الصَّلَاةُ ، فَلَا يَحْسَنُ الْحَذْفُ بَلْ يَكُونُ نَادِراً وَذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ) يَعْنِي أَنَّ الْوَصْلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَطَالاً فَحَذْفُ الضَّمِيرِ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأٌ فِي الصَّلَاةِ قَلِيلٌ ، كَمَا تَقُولُ : جَاءَنِي الَّذِي قَائِمٌ ، أَيْ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ (٢) ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ وَالضُّحَاكُ وَرُوَيْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ : « إِنْ أَلَّهَ لَا يُسْتَحَى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ » الْآيَةُ (٣) بِرَفْعٍ (بَعُوضَةٌ) أَيْ : الَّذِي هُوَ بَعُوضَةٌ ، وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ (٤) وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ : « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ » (٥) ، أَيْ : الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ وَهَذَا أَمْثَلُ شَيْئاً مِمَّا قَبْلَهُ لِأَنَّ أَفْعَلَ طَالِبٌ فِي الْمَعْنَى لِلْمُضَافِ / إِلَيْهِ فَانْكَسَبَ الْوَصْلُ بِذَلِكَ طَوْلًا . ٢١٩/

وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ (٦) : « وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » (٧) بِكَسْرِ لَامٍ " لِمَا " وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ ، أَيْ : الَّذِي هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمِنْهُ

(١) ساقط من (أ) .

(٢) المحتسب : ٦٤/١ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٦ .

(٤) المحتسب : ٢٣٤/١ .

(٥) سورة الأنعام : آية : ١٥٤ .

(٦) المحتسب : ٢٥٥/٢ .

(٧) سورة الزخرف : آية : ٣٥ .

فى أحدِ الوجهين قوله - أنشدَه ابنُ جُنَى - : (١)

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَبَنِ الْأَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّاقِبَهَا

وهذا كله قليل ، فمن هناك قال الناظم : (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ)
وَالنَّزْرُ الْقَلِيلُ التَّافَهُ وَقَدْ نَزَرَ الشَّيْءُ - بِالضَّم - نَزَارَةً ، وَعَطَاءٌ مُنْزَوْرٌ ، أَيْ
قَلِيلٌ .

وَيَرِدُ عَلَى النَّازِمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سُؤْلَانِ :

أحدهما : أَنَّهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِجَوَازِ الْحَذْفِ فِيمَا إِذَا طَالَتِ الصَّلَاةُ فِي غَيْرِ
أَى وَلَمْ يُقَيَّدَ ذَلِكَ بِقَلَّةٍ فَاقتضى أَنَّ الأَمْرَ فِي ذَلِكَ كَأَى ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَلِ
الَّذِى عَلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ أَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا طَالَتِ فَالْحَذْفُ ضَعِيفٌ وَالْمَشْهُورُ هُوَ
الْإِثْبَاتُ .

قَالَ سَيِّبُوهُ (٢) : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ سَمِعَ عَرَبِيًّا يَقُولُ :
" مَا أَنَا بِالَّذِى قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا " قَالَ : وَهَذِهِ قَلِيلَةٌ هَكَذَا ثَبَتَ فِي النُّسخَةِ الشَّرْقِيَّةِ
قَالَ : وَمَنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا فِقْيَاسُهُ أَضْرَبُ أَيُّهُمْ قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا . قُلْتُ : أَفَيُقَالُ : مَا أَنَا
بِالَّذِى مُنْطَلَقٌ ؟ فَقَالَ (٣) : إِذَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ (أَمِثْلُ (٤) قَلِيلٌ) كَانَ طَوْلُهُ
عَوْضٌ " مِنْ تَرَكٍ هُوَ .

(١) المحتسب : ٢٣/١ ، ٢٥٥/٢ ، والبيت لعدى بن زيد العبادى فى ديوانه : ٤٥ ، وهو من شواهد :

شرح المفصل لابن يعيش : ١٥٢/٣ ، والمغنى : ١٤٢ .

(٢) الكتاب : ٣٩٩/١ .

(٣) فى الكتاب بعد فقال : لا ، فقلت : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه ... ، ثم يستمر الكلام كما
هو موجود ولم أثبت فى الأصل لأن هذا النص الأخير قد لا يكون ثابتا فى نسخة الشاطبى
(الرواية الأندلسية) ولعل هذا يتضح من قوله : هكذا ثبت فى النسخة الشرقية فهو - لاشك -
رجع الى أكثر من رواية لكتاب سيبويه ، والمتتبع لنصوص الكتاب التى يوردها الشاطبى يلاحظ
أنها نصوص حرفية فربما أن الشاطبى كان يحفظ الكتاب .

(٤) فى الأصول قليلا أمثلا والتصحيح من الكتاب .

قال : وقل^(١) من يتكلم بذلك ، يعنى وقل من يتكلم بنحو ما أنا بالذى قائل لك شيئاً وقوله : فهو (أمثل^(٢) قليلاً) ، يعنى أن مررت بالذى منطلق دون درجة الطويل وليس يبلغ ذلك أن يكون أحدهما ممتنعاً والآخر سائغاً جائزاً ، بل كل ما يقول العالم فيه أنه أمثل من الممتنع قليلاً فإنما يقصد به توهين الضعف وتهوين القبح لا التسويغ المطلق وعلى هذا كلام النحويين ، والحاصل من كلامهم أن حذف المبتدأ من صلة غير أي قليل ضعيف على الإطلاق ، إلا أن الصلة إذا طالت كان أسهل ، وإنما أطلق القول بالجواز ابن عصفور^(٣) ورد عليه الناس ، فإذا كان الناظم متبوعاً له فيما اعترض عليه فيه توجه الرد عليه أيضاً .

والثانى : أن قوله : (فالحذف نَزْرٌ) أى : قليل ، يقتضى القياس على قلة على طريقته المنبه عليها ، وقد منع غيره هذا القياس وجعله من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، وممن ظهر منه المنع ابن جنى قال فى : " سر الصناعة " إذا طال الكلام جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر . ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم : ما أنا بالذى قائل لك شيئاً .

ولو قلت : ما أنا بالذى قائم لقبح ، ثم تأويل : " ينسون ما عواقبها " على أن " ما " استفهامية وجعله أوجه من الموصولة لقلة تماماً على الذى أحسن^(٤) .

(١) ساقط من (١) .

(٢) فى الأصول قليلاً أمثل والتصحيح من الكتاب .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١٨٢/١ .

(٤) سورة الأتعام : آية : ١٥٤ .

وَصَرَحَ ابْنُ عُصْفُورٍ بِعَدَمِ الْجَوَازِ أَيْضاً فَكَانَ مِنْ حَقِّ النَّازِمِ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ لَا يَدُلُّ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ : أَنَّ النُّحَوِيَّينَ إِنْ ظَهَرَ مِنْهُمْ تَضْعِيفُ الْحَذَفِ مَعَ الطُّوْلِ فَلَيْسَ عِنْدَهُ بِضَعِيفٍ ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ جَائِزٌ كَأَيِّ وَالَّذِي جَرَّاهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ مَجِئُهُ فِي الْقُرْآنِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَيْضاً قَدْ جَاءَ عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (١) : " وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ " ، فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ : وَهُوَ الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ / إِلَهٌُ ، وَفِي حَرْفٍ / ٢٢٠ أُبَيُّ (٢) : وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ اللَّهُ وَفِي الْأَرْضِ اللَّهُ ، وَهُوَ كَالْأَوَّلِ ، فَالصَّلَةُ هُنَا لَمَّا طَالَتْ بِالْمَجْرُورِ ، وَكَانَ آتِياً فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ كَانَ الْأَوَّلَى الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ الْحَسَنَ وَعَادَةُ النَّازِمِ الْقِيَاسُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ تَضْعِيفِهِ ، وَسَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ مَوَاضِعَ يُنَبِّهُ عَلَيْهَا إِذَا تَصَدَّتْ بِحَوْلِ اللَّهِ وَمَشِيتَتِهِ وَهِيَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِهِ الَّتِي اسْتَبَدَّتْ بِهَا دُونَ غَيْرِهِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى مَا فِيهَا مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا .

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي : أَنَّ كَلَامَ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّهُ مَعَ قِلَّتِهِ مُنْقَاسٌ فَقَدْ قَاسَ سَبِيْبُوهَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْهُ فِي مَوَاضِعَ فِي بَابِ " أَى " وَإِنْ نَصَّ عَلَى قُبْحِهِ وَقِلَّتِهِ وَذَكَرَ فِي بَابِ " مِنْ وَمَا " (٣) شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ وَجَعَلَ قَوْلَهُ (٢) * فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا *

فَرَفَعُ « غَيْرُ » أَجُودُ مِنَ الْجَرِّ ، وَالْجَرُّ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَنْ

(١) سورة الزخرف : آية : ٨٤ .

(٢) هو أبى بن كعب .

(٣) الكتاب : ٢٦٩/١ ، وعجز هذا البيت قوله :

× حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانًا ×

وهو لحسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه في ديوانه : ٥١٥/١ .

تَكُونُ "مَنْ" نكرة موصوفة ، فالرُّفْعُ على أن "مَنْ" موصولةٌ مع حذفِ المبتدأ من صلتها أولى من الجواز ونصُّ الفراء (١) أيضاً على مثل ما نصُّ عليه سيبويه وأجاز هو والزُّجَاجُ الرُّفْعَ في قوله : "مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ" ، قال الزُّجَاجُ (٢) : الرُّفْعُ في بعوضةٍ جائزٌ في الإعراب ولا أحفظُ من قرأ به .

قال (٣) : وَمَنْ قرأ (٤) : «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» جاز أن يقرأ : "مَا بَعُوضَةٌ" ولكنه في الذي أقوى ؛ لأنه أطول . ونصُّ ابنِ السُّرَّاجِ على ذلك أيضاً (٥) ولا يَكَادُ يُخَالَفُ في هذا أحدٌ ، فالذي يَنْبَغِي إذا ورد في هذه المسألة عن أحدٍ من النُحَوِيِّين عدمُ الجَوَازِ أنه إنما يريد نفى الجَوَازِ الحَسَنِ لا نفى الجَوَازِ مطلقاً ، وكلامُ ابنِ جِنِّي مُحْتَمَلٌ يصحُّ حمله على هذا ، وأما كلامُ ابنِ عَصْفَرٍ فنصُّ في المخالفة للجمهور فلا اعتبار به والله أعلم .

واعلم أن المؤلفَ في "التسهيل" (٦) وشرحه نقلَ عن الكوفيين عدمَ اعتبارِ هذا الشرطِ الثاني للحذفِ وهو طُولُ الصَّلَةِ ، بل أطلقوا الجَوَازَ في غيرِ أيٍّ على حدِّه في أيٍّ ، فإن كان ما نَقَلَ على ظاهرِهِ من التَّسْوِيَةِ في رُتْبَةِ الحَذْفِ بين أيٍّ وغيرها طالت الصَّلَةُ أو لا ، فما أورده هنا من التفصيل ظاهرٌ في

(١) معاني القرآن : ٢٢/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٧١/١ قال : ولا أحفظُ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحدٌ أم لا .

وفي زاد المسير : ٥٥/١ : روى الأصمعي عن نافعٍ "بعوضةٌ" بالرفع على إضمار هو .

وفي البحر المحيط : ١٢٢/١ وقرأ الضحاك وإبراهيم بن أبي عيلة ورواية بن العجاج وقطرب - "بعوضةٌ" - بالرفع . وانظر مجاز القرآن : ٣٥/١ .

(٣) الزجاج أيضاً .

(٤) سورة الأتعام : آية : ١٥٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق ، معاني القرآن للفراء : ٣٦٥/١ ، والمحتسب : ٢٢٤/١ ، والقرطبي : ١٤٢/٧ .

(٥) الأصول : ١ / ٨٦ .

(٦) التسهيل : ٣٥ ، وشرح التسهيل : ٢٢٢/١ .

مخالفتهم ، والسماع مع البصريين لقلة الحذف عند العرب مع غير أى كما تقدم ، وإن أراد أنهم يطلقون القياس فى الجميع فلا مخالفة بينهم وبين البصريين ؛ لأن البصريين يقولون بالقياس فى أى وغيرها ، لكن الجواز عندهم على مراتب فى الحسن والقبح ، فليحقق النقل عن الكوفيين فى المسألة .

ثم أتى بشرط ثالث عام^(١) فى أى وغيرها فقال : (وأبوا أن يُخْتَزَلَ إنْ صَلَحَ الْبَاقَى لِوَصْلِ مُكْمِلٍ) الضمير فى أبوا عائد على النحويين ، يعنى أن النحويين امتنعوا من أن يحذف الضمير المرفوع المبتدأ إن كان ما بقى من الصلة صالحاً للاستقلال والاكتفاء به فى الوصل ، فتكون الصلة به كاملة ، والذي تكون فيه الصلة كاملة الظرف والمجرور والجملة اسمية أو فعلية ، فإذا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ خَبَرًا للضمير المبتدأ لم يَجُزْ حذفه فتقول : أعجبنى الذى هو فى الدار والذي هو عندك والذي هو أبوه قائم والذي هو يقوم ، فلو حذف الضمير هنا فقلت : أعجبنى الذى فى الدار والذي عندك والذي أبوه قائم والذي أبوه يقوم كان / ما بقى صالحاً لأن يكون صلة تامة ، ولم يبق / ٢٢١ دليل على المحذوف فلا يجوز الحذف لذلك ، وكذلك إذا قلت : أعجبنى الذى هو وجهه حسن ، فجعلت وجهه بدلاً من هو ، وكذلك أعجبنى الذى هو ماله كثير ، والذي هو رجله مريضة وما أشبه ذلك من الصلوات ، واقتضى هذا الشرط مفهوماً مقصوداً له ، وهو أنه إذا لم يصلح الباقي لوصل مكمل لم يمتنع الحذف كما تقدم من الأمثلة فى أى

(١) فى (١) أى .

ونحوها (١) نحو : اضرب أيهم أفضل واضرب الذى ضارب أخاه عنده واضرب الذى قائم ، فإن هذه الأشياء الباقية من الصلة لا تصلح لأن تكون صلات مستقلة فجاز الحذف للدلالة على المحذوف وهو ظاهر إلا أن إطلاقه معترض بمسائل يكون الوصل فيها إذا حذف منه الضمير المذكور لا يصلح الاستقلال مع أنه غير جائز ، فمن ذلك الضمير إذا أبدل منه بدل الشيء من الشيء نحو أعجبنى الذى هو عمرو منطلق ، فلا يجوز حذف الضمير هنا وإن كان الباقى لا يصلح للوصل المكمل لما كان الضمير غير مدلول عليه ، ومن ذلك أن يعطف على الضمير نحو : أعجبنى الذى هو وعبد الله قائمان ، فلا يجوز هنا أن تقول : الذى وعبد الله قائمان ، مع أن ما بقى لا يصلح لوصل مكمل إذ لا يصلح العطف على معدوم ، ومن ذلك أن يؤكد الضمير أيضاً نحو : أعجبنى الذى هو (٢) نفسه منطلق ، فلا تقول : الذى نفسه منطلق ، لأن حذف المؤكد مع بقاء المؤكد نقض للغرض ، ومن هنا حكى ابن جنى عن البصريين منع الذى ضربت نفسه زيد ، تريد ضربته وسينبه عليه إن شاء الله .

وقد يجاب عن هذا بأن المسألة الأولى إذا حذف منها الضمير لم يدل عليه دليل ، وإذا كان غير مدلول عليه عريت الصلة من ضمير عائد على الموصول وهو قد قال قبل : (على ضمير لأنق مشتملة) فاشترط وجود الضمير حقيقة أو حكماً ومسألتنا ليست من ذلك ، إذ ليس فيها ضمير منطوق به ولا مقدر ، إذ لا دليل عليه ولا ، فلو جاز تقدير ما لا دليل عليه لجاز أن تقول فى الكلام : أعجبنى الذى أخوك منطلق ، والعرب لا تقول مثل هذا البتة ، وأما مسألة العطف فقد أجاز ابن السراج أن تقول : الذى وعبد الله ضاربان لى

(١) فى (١) وغيرها .

(٢) ساقط من (١) .

أخوك ، لكنه استتبعه من جهة العطف على معدوم ، وأجازه الفراء مطلقاً ونص الرُّماني أيضاً على الجواز على الجملة ، وإذا كان جائزاً عند بعضهم لم يتمكن الاعتراض به ، وليس في المنع كالذي قبله لأن دليل المحذوف هنا موجودٌ ، وأمّا مسألة التوكيد فقد يقال : إنها مثل مسألة العطف وهو نصُّ الرُّماني ، وأجازه الفراء في التوكيد بأجمعين أيضاً .

وقال الرُّماني : واختلفوا في النسق على المحذوف في الصلة والتأكيد كقولك : الذي نفسه قائمٌ زيدٌ والذي وعمرو قائمان زيدٌ ، فأجازه الأخفش ونفاه ثعلب وابنُ السراج ، فمن أجازه ذهب إلى أن المحذوف قد علمَ واطرد به الباب فجاز فيه القياس لأجل الاطراد ، ومن نفاه ذهب إلى أن النسق نظيرُ التثنية ، فلا يصح في حقيقة المعنى حتى يكون اثنان فأمّا واحد فيقدر تقدير اثنان ^(١) فلا يجي منه ^(٢) تثنية إذ

أحدهما / مقدرٌ والآخر محققٌ ، وكذلك لا يؤكد ، لأنه بالذکر أحق ، هذا / ٢٢٢ ما قاله ^(٣) قد يقال : إن الأول - وهو الجواز - أولى ^(٤) ، لأن دليل الحذف موجودٌ وهو نفسه ، إذ هو لازمٌ للتبعية فلا يلي العوامل فصار في درجة حرف العطف اللهم إلا أن يكون مثل كلٍّ وكلاً أو نحوهما مما يصح ولايته العوامل . فهنا لا يجوز الحذف إذ يصلح الباقي لوصل مكملاً نحو : الذين ^(٥) هم كلهم قائمون بنو تميم ، فلا يجوز هنا حذف " هم " لما نكر ، فهذا مما يتمشى عذراً للناظم والسؤال واردٌ عليه في " التسهيل " أيضاً ، ويختزل معناه ويحذف . قال الجوهري ^(٦) : الاختزال : الاقتطاع .

(١-١) ساقط من (١) .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) الصحاح : ١٦٨٤/٤ (خزل) .

يقال : اخْتَزَلْتُهُ عن الْقَوْمِ (١) إِذَا اقْتَطَعْتَهُ عَنْهُمْ .

وقال صاحب الْمُحْكَم (٢) : الْاِخْتِزَالُ : الْحَذْفُ ، اسْتَعْمَلَهُ سَيِّبُوه كَثِيرًا وَلَا أَعْلَمُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ .

ولما أُتِمَّ الكلام على حكم الحذف في الضمير المرفوع شرع بعد ذلك في الضمير المنصوب بالنسبة إلى حكم الحذف فقال : " وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ) إلى آخره ، يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة على الموصول كثير في كلام العرب بحيث يصلح القياس عليه ، (مُنْجَلِي) أى : ظاهر المعنى مدلول عليه إذا كان منصوباً لكن بشرطين :

أحدهما : أن يكون متصلاً ، يعنى أن يكون من الضمائر المتصلة لا من المنفصلة فإنه إن كان منفصلاً لم يجر حذفه ، كما إذا قلت : أعجبنى الذى إِيَّاهُ ضَرَبْتُ فلا يُحذف إِيَّاهُ ، لأنه يصير غير منجلٍ لإيهام كونه متصلاً ، لو قلت فيه : أعجبنى الذى ضَرَبْتُ ، إذ يوهم أنك أردت ضربته ، وكذلك لو قلت : أعجبنى الذى ما أكرمت إلا إِيَّاهُ ، لم يصلح هذا الحذف البتة لبناء الكلام على ذكره .

والشروطُ الثانِي : أن يكون منصوباً بفعلٍ أو صفةٍ ، فإن كان منصوباً بغير ذلك لم يجر حذفه كالمنصوب بإن وأخواتها كقولك : أعجبنى الذى إنه قائمٌ أو الذى كأنه أسدٌ وما أشبه ذلك ، لأنَّ " إن " وأخواتها لا تستغنى عن معموليها كسائر الحروف ، فإذا اجتمع الشرطان فيقتضى كلام الناظم إطلاق جواز

(١) فى الصحاح مثل اختزعه .

(٢) المحكم : ٦١/٥ (خزل) .

الْحَذَفُ نحو ما مثل به في الفعل من قوله : (كَمَنْ نَرْجُو يَهَبُ) تقديره : من نَرْجُوهُ يَهَبُ . ومن ذلك قوله تعالى (١) حِكَايَةً عن الكُفَّارِ : « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا » ، وقوله (٢) : « وَأَمِنُوا بِمَا أُنْزِلَتْ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ » ، ومما قُرِئَ بِالْوَجْهِينِ قوله تعالى (٣) : « وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ » ، وقوله : « وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ » (٤) ، قرأ بالحذف فيهما أبو بكرٍ وحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَوَأَفَقَهُمْ فِي الثَّانِي ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ جَدًّا .

وَأَمَّا النُّصَبُ بِالْوَصْفِ فَقَوْلُكَ : أَعْجَبَنِي الضَّارِبُ زَيْدٌ ، تريد : الضَّارِبُ زَيْدٌ وَأَعْجَبَنِي الْغُلَامُ الَّذِي مَعْطِيكَ عَمْرٍو ، تريد : الَّذِي مَعْطِيكَ عَمْرٍو وَأَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلَ الشَّاعِرِ : (٥)

وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِي يَخِيبُ بِمَا جِدَّ إِذَا عَجَزَهُ لَمْ يَسْتَبِنْ بِدَلِيلٍ
أَي : مِنَ الرَّاجِيهِ ، وَقَالَ الْآخَرُ (٦) :

مَا الْمُسْتَفْزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بَلَا كَدَرٍ
وعلى الثاني قول الآخر (٧) :

مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

(١) سورة الفرقان : آية : ٤١ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٤١ .

(٣) سورة يس : آية : ٣٥ .

(٤) سورة الزخرف : آية : ٧١ ، والقراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد : ٥٨٨ ، ٥٨٩ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٣٢/١ .

والبیت من شواهد الأشمونی : ١٧٠/١ ، ٥٩/٤ ، والعینی : ٤٤٧/١ ، ٤٧٩/٤ ، والهمع :

٨٩/١ ، والتصريح : ١٤٦/١ ، ٢٦٧/٢ .

(٧) شرح التسهيل : ٢٢٩/١ .

والبيت في شرح الأشمونی : ١٧٠/١ ، والتصريح : ٤٥/١ ، والهمع : ٨٩/١ .

وفى هذين الموضعين يتعين نصب ما اتصل / من الضمائر / ٢٢٣

بالصفة وذلك حيث يتصل بالتى فيها الألف واللام وحيث يتصل بضمير متصل بها . أمّا هذا الثانى فباتفاق إذ لا يخفض بالإضافة إلا اسم واحد ، وأمّا الأول فعلى مذهب سيبويه ، وهو الظاهر من الناظم هنا ، لأنه جعل الضمير المتصل بما ليس فيه ألف ولام من الصفات مجروراً فى البيت الذى يلى هذا ، فدل على أن ما عداه ينصب ما بعده ، والمسألة مختلف فيها .

فإذا قلت : زيد أنا ضاربه أو زيد أنا الضاربه ، فى موضع الهاء من الإعراب ثلاثة أقوال :

أحدها : أن الهاء فى موضع نصب على الإطلاق كانت الصفة بالألف واللام أولاً ، وهو رأى الأخفش ونقل عن هشام الكوفى .

والثانى : أنها فى موضع جر مطلقاً ، وهو رأى الجرمى والمازنى والمبرد .

والثالث : أن الضمير معتبر بالظاهر ، فإذا كان الظاهر عند وقوعه هنالك مجروراً لا غير فالضمير كذلك ، أو منصوباً ليس إلا فالضمير مثله ، أو جائزاً فيه الوجهان فيجوز فى الضمير الوجهان وهو ظاهر الناظم كما تقدم ، ويحتمل من حيث اللفظ أن يؤخذ له مذهب الجرمى ومن وافقه فيدخل له فى البيت الثانى كهذا ما فيه الألف واللام ، ويريد بقوله هنا : أو " وصف " الوصف العامل فى المفعول الثانى مع إضافته للأول نحو : المعطية والاحتمال الأول أرجح وهو الذى ذهب إليه فى غير ^(١) هذا النظم وبقي على كلام الناظم سؤالان :

(١) ساقط من (١) .

أحدهما : أنه نَقَصَه شرطُ ثالثٍ ضروريٌّ لا يجوزُ الحذفُ بدونه وهو ألا يكونَ في الصلَّةِ ضميرٌ آخرُ عائدٌ على الموصولِ ، فإنه إن كان ثم ضميرٌ آخر لم يجرِ الحذفُ كما تقول : أعجَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ ، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ : أعجَبَنِي الذي ضَرَبْتَ في دارِهِ ، إذ لا دليلَ على هذا المحذوفِ لجوازِ أن يكونَ زِيداً أو عمراً لا ضميرَ الذي ، وإذا لم يُعلمَ لم يَجزِ الحذفُ فالعربُ تَحذفُ المفعولَ اقتصاراً فتقول : ضَرَبْتُ ، ولا تذكُرُهُ لأغراضٍ لها ومقاصدَ ، فيكونُ قولك : الذي ضَرَبْتُ في دارِهِ محتملاً لهذا القصر فلا يتعيَّن قصدُ حذفِ العائدِ ، وإذا كان كذلك كان عدمُ اشتراطِ هذا الشرطِ معتزلاً .

والثاني : أن حذفَ الضميرِ المنصوبِ بالصفةِ أطلقَ القولَ في جَوَازِهِ حيث قرَّنه بما انتصب بالفعلِ ، فافتضى أن الجوازَ فيهما سواءً أو قريبٌ من ذلك ، وهذا غيرُ صحيحٍ ، بل الحذفُ مع الصفةِ قبيحٌ قليلٌ ، ويَقِلُّ قُبْحُهُ إذا طالتِ الصلَّةُ بالمعمولاتِ ، فقد نصَّ ابنُ السَّراجِ (١) على قُبْحِهِ ، قال : وقد أجازوه على قُبْحٍ .

وقال المازنيُّ (٢) : لا يَكادُ يُسمَعُ من العربِ . وقال المبرِّدُ في "المقتضب" (٣) لا اختلافَ في أن حذفَ الهاءِ من صلةِ الألفِ واللامِ رديٌّ جداً بخلافِ "الذي" ، فإما إذا طالتِ الصلَّةُ فيسهلُ الحذفُ كقولك : إذا أخبرتَ عن زيدٍ من قولك : أعلمَ اللهَ زِيداً عمراً قائماً . المعلمه اللهَ عمراً قائماً زيد ، فيجوزُ هنا المعلمُ الله .

(١) الأصول : ٢٧١/٢ .

(٢) المقتضب : ٩٨/٣ ، ٩٩ .

قال ابن السَّراج : وهو هاهنا أسهلُ عندي وعند المَازِنِيِّ // ٢٢٤
لَكثَرَةِ صِلَةٍ هَذَا حَتَّى إِنَّهُ قَدْ أَفْرَطَ طَوْلَهُ ، وَلَمَّا فَرَّقَ الْمُبَرِّدُ بَيْنَ الْأَلْفِ
وَاللَّامِ وَالَّذِي عَلَّلَ ذَلِكَ بِطَوْلِ الَّذِي بَصَلَتْهَا ، لِأَنَّهَا يَجْتَمِعُ مِنْهَا أَرْبَعَةُ
أَشْيَاءَ : الَّذِي وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ ،
وَأَيْضاً قَدْ زَعَمَ ابْنُ بَاشَاذٍ ^(١) أَنَّهُ لَا يَحْذَفُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَإِذَا كَانَ
الْأَمْرُ فِي الْحَذْفِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ هَكَذَا فِي الضَّعْفِ أَوِ الْامْتِنَاعِ ،
فَتَسْوِيَةُ النَّاطِمِ بَيْنَهُمَا مُشْكَلٌ ، وَقَدْ أَخْرَجَ فِي "التَّسْهِيلِ" ^(٢) الْأَلْفَ وَاللَّامَ
عَنْ حَكْمِ "الَّذِي" وَإِخْوَتِهِ فِي هَذَا الْحَذْفِ فَقَالَ : وَيَجُوزُ حَذْفُ عَائِدٍ غَيْرِ
الْأَلْفِ وَاللَّامِ ^(٣) إِنْ كَانَ مُتَّصِلاً مَنْصُوباً بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ وَهُوَ احْتِرَازٌ
ضَرُورِيُّ عَنْهُ حَيْثُ نَقَلَ عَنْ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ الْمَنْعَ ، وَوَجَّهَ ذَلِكَ بِأَنَّ
الضَّمِيرَ يُكْمِلُ صِلَتَهُمَا تَكْمِيلَ صِلَةِ غَيْرِهِمَا وَيُمَيِّزُهُمَا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ
الْمُعْرِفَتَيْنِ ، وَيُظْهِرُ مِنَ التَّائِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَا لَا يُظْهِرُ أَنَّهُ ، فَلَأَجْلِ
ذَلِكَ امْتَنَعَ عَنْهُ حَذْفُ عَائِدِهِمَا ، وَهَذَا كُلُّهُ يَعْضُدُّ مَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ هُنَا
وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ الشَّرْطِ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرُ
مُسَلَّمٍ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَعْجَبَنِي الَّذِي ضَرَبْتَ فِي دَارِهِ بِحَذْفٍ ^(٤)

(١) ابن باشاذ : (- ٤٦٩ هـ) .

طاهر بن أحمد المصري الجوهري النحوي أبو الحسن ، عالم في النحو واللفظ كان تاجراً
في الجوهري تعلم في العراق ورحل إلى مصر وتولى إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء
بمصر . له مقدمة مشهورة باسمه وشرح الجمل .. وغيرها .

أخباره في : معجم الأدباء : ١٧/١٢ ، وبغية الوعاة : ١٧/٢ والنص في شرح الجمل له :
١ / ورقة : ١٥ (نسخة فيض الله) .

(٢) التسهيل : ٣٤ .

(٣) في (١) إذا ، وما أثبتته من الأصل والتسهيل .

(٤) في الأصل فحذف .

الهاء جائزٌ على قصدٍ وممتنعٌ على قصدٍ آخر . فإن قصدت أن لا تُعلم بالمضروبِ فالحذف سائغٌ لا مانعٌ منه ، وإن لم تقصد ذلك بل أردت تخصيصه وذكره ولكنك حذفته لفهم المعنى كما تحذف من الذى ضربت امتنع من جهة أنه لا دليل عليه ، إذ الموصول لا يحرز موضعه لوجود رابطٍ له ، فإن كان على إثباته دليلٌ من جهة أخرى جازَ حذفه نحو قولك : الذى وصيت فى حق نفسه زيدٌ ، والتى أتزوج لدينها هندٌ ، والذى لقيت وحده أخوك ، ويطرُدُ هذا النحو فيما إذا كان فى الصلة جملةٌ فى موضع الحال ، وفيها ضميرٌ يعود على ذى الحال من غير احتمال ، ويكون صاحبُ الحال هو الضمير المحذوف المنصوب كقولك : الذى قصدت ماشياً معه زيدٌ ، والحال من المحذوف جائزة ، نص على ذلك ابنُ جنى ، فإذا الاشتراط على الإطلاق مُعْتَرَضٌ ، كما هو منعُ الاشتراط ، ثم إننا نقولُ : يحتملُ أن يكون الشرطُ المُعْتَبَرُ فى هذا قد نبّه عليه بالمثال وهو : (مَنْ نَرَجُو يَهَبْ) فإن الدليل على المحذوف موجودٌ ، ووجودُ الدليل هو المعتبر خاصةً ، وبه عللُ مَنْ اشترطَ ألا يكون فى الصلة ضميرٌ آخرُ لكن اشتراطَه مخلٌ من وجهٍ ، واشتراطُ وجودِ الدليل على المحذوف مُصَحِّحٌ غيرُ مُخِلٍّ ، فوجب أن يكون هو المراد فى التمثيل ولا يبقى بعد ذلك إشكال والله أعلم .

والجواب عن الثانى : أن الجمهور إن قالوا بقبحه فى غير ما طال بالمعمولات ، فإنهم لا يمنعونهُ جملة . ألا ترى إلى قول ابن السراج وقد أجازوه على قُبَح .

وقال ابنُ خروف فى " شرح الجمل " يجوزُ حذفُ ضميرِ الألفِ واللامِ ولكن حذفَ ضميرِ الذى أحسنُ ، ثم نقلَ قول ابن بابشاذ وقال : إنه لا يعول عليه وإذا كان منع الحذف عند ابن خروف هكذا ، فما نقلَ ابن مالك من المنع

غير معمول/ عليه عنده أيضاً وقد أطلق أيضاً القول بالجواز اليزيدي^(١)، (٢٢٥/)
 فإذا لم يَبْقَ على الناظم إلا أنه لم يبين أن الحذف مع الفعل أحسن منه
 مع الصفة وهذا قريب لاجتماعهما في الجواز على الجملة .

فإن قيل : يحتمل أن يكون المنصوب عنده بالصفة إنما هو - كما
 تقدم - المفعول الثاني فيستلزم الطول كقولك : المعلم الله عمراً قائماً
 زيد ، فلم يفتقر إلى التقييد بالطول ، ويكون غير ذلك من قبيل الضمائر
 المجرودة على مذهب من يرى ذلك .

فالجواب : أن هذا لا يُنْجِيهِ من الاعتراض ، إذ قد أجاز حذف
 الضمير المجرور بالصفة من غير تقييد بطول الصلة ، وذلك في
 البيت على إثر هذا ، فالصواب في الاعتذار ما تقدم والله أعلم .

* * *

ثم ذكر حكم الضمير المجرور فقال :

كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْصَفُ خَفِضًا كَانَتْ قَاضِرٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قسم الضمير المجرور الجائز الحذف إلى مجرور بحرف ، وإلى
 مجرور باسم هو ناصب في التقدير للمُضاف إليه وهو الضمير ،
 والقِسْمَةُ الحاضرة بالاستقراء أن يقال : الضمير العائد على الموصول
 إذا كان مجروراً على قسمين :

أحدهما : أن يكون مجروراً بحرف وسيأتي حكم هذا القسم .

والثاني : المجرور باسم وهذا على ضربين :

(١) في الأصل الزيدي . وإنما هو أبو محمد اليزيدي يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢ هـ)
 (بغية الوعاة : ٢ / ٢٤٠) .

أحدهما : أن يكون الجارُ صفةً ناصبةً للمجرورِ تقديرًا وهو الذى شرع فيه الآن .

والثانى : أن يكون الجارُ غيرَ صفةٍ وهذا نوعان :

أحدهما : أن يكون مما يجوزُ قطعه عن الإضافةِ وذلك نحو كلِّ ويَعْضُ .

والثانى : أن لا يكون كذلك ، فهذه أربعة أقسام ، تكلم نَصًّا على قسمين منها وترك قسمين آخرين .

ولمَّا قيدَ الجوازُ فيما نَكَرَ بأوصافٍ دلَّ على أن ما عُدِمَ تلك الأوصاف لا يجوزُ حذفُهُ فاقْتَضَى وصف الجارِ بكونه صفةً ناصبةً له تقديرًا أنه إن لم يكن كذلك (١) فلا يجوزُ حذف المجرورِ وليس كذلك ، بل فيه تفصيلٌ فإنه لا يخلو أن يكون الاسمُ الجارُ هناك يجوزُ قطعه عن الإضافةِ أولاً ، فإن كان مما يجوزُ قطعه عن الإضافةِ جازَ حذفُهُ إذا دلَّ عليه الدليل ، كما إذا أخبرت عن القوم من قواك : مررت بكلِّ القوم ، فقلت : الذين مررت بكلِّهم القومُ ، وكذلك بعضُ إذا قلت : الذين مررت ببعضِهم القومُ ، فيجوزُ أن تقول : الذين مررت بكلِّ القوم والذين مررت ببعضِ القوم ، كما تقول : أعجبنى الذين كلُّ قائمٍ أو قائمون وما أشبه ذلك ، نصَّ على هذا ابنُ الضائعِ فى فصل الأخبارِ من "شرح الجملِ" وأجرى عليه بعضُ شيوخنا "قبل" و "بعد" فتقول : أعجبنى الذين قاموا والذين قام زيد بعدُ ، أى بعدهم ، وكذلك فى "قبل" وهذا القسم مما يُغفلُ النظر فيه أكثرُ النحويين منهم ابن مالک فى "التسهيل" وغيره من كتبه ، فالاعتراضُ (عليه) (٢) واردٌ من حيث أفهم كلامهُ امتناعَ حذفِ الضميرِ العائدِ من الموصول . وإن كان مما لا يجوزُ قطعه عن الإضافة ،

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى الأصل (به) .

فهناك يَمْتَنِعُ حذفُ الضميرِ فلا تقول في نحو : أعجبني الذي أبوه قائمٌ^(١) أعجبني الذي أب قائمٌ^(١) ولا ما أشبه ذلك / فالحاصل أن/ ٢٢٦ الناظم قصر في هذا الفصل ، والاعتذارُ عنه أن هذا النحو من حذف الضمير لم يذكره الجمهور وهذا كافٍ في الاعتذار عنه في هذا النظم، وإنما يردُّ عليه في "التسهيل" هذا إن سلّم أن الأمر كما قاله ابن الضائع ، وإلا فللناظم أن ينازع فيه ولا سيما في قبل وبعد ، فإن هذا الحكم فيهما أضيق ، ألا ترى أنهما لا يقعان مبتدئين ولا خبرين مع القطع عن الإضافة ، ولا في موضع عمدة البتة ، وإنما يقعان في محلِّ الفضلة المستغنى عنها كقول الله تعالى (٢) : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ، وإذا وقعا في الصلة مضافين إلى ضمير الموصول فإنهما (٣) واقعان موقع العمدة من حيث أن الصلة لا تستقلُّ دونهما نحو : جاعى الذى قام زيدٌ بعده أو قبله ، فقد يُقال : لا يجوزُ هنا حذف الضمير وقطعهما عن الإضافة ، كما لا يجوزُ ذلك فيهما إذا وقعا عمدين ، فهذا مما ينظر فيه .

واعتذارٌ ثانٍ وهو أن الناظم إنما يتكلّم هنا في جلائل النحو وضرورياته وما قاربها وفيها يكثر استعماله ويتداول على الألسنة ، ومسألة الاسم الذى يُقطع عن الإضافة في باب الموصول من النواذر التى لا يتعرّضُ لمثلها إلا أرباب المطولات ، فإذا أهمل ذكرها قاصداً الاختصار فلا عتب عليه.

ولمّا أفهم كلامه أن الضمير إذا كان مجروراً باسم غير صفة لم

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) سورة الروم : آية : ٤ .

(٣) في (١) فهما .

يجز حذفه كان موافقاً للجمهور ومخالفاً للكسائي (١) القائل بجواز حذف الضمير المضاف إليه لكن مع المضاف وذلك إذا دلّ على المحذوف دليل مستشهداً على ذلك بقول الشاعر (٢) :

أَعُوذُ بِاللَّهِ وَأَيَّاتِهِ مِنْ بَابٍ مَنْ يُغْلِقُ مِنْ خَارِجٍ

أراد : من بابٍ مَنْ يُغْلِقُ بابه (٣ من خارج) فتقول على هذا : أعجبني مَالٌ مَنْ كَثُرَ ، تريد من كثر ماله ، وأكره عرض من مُزِق ، أى من مزق عرضه ، وما أشبه ذلك ، وما احتج به لا حجة فيه عند مَنْ خالفه ، لأنه مما حُذِفَ فيه المضاف وهو باب وأقيم المضاف إليه وهو الضمير مقامه فاستتر في الفعل فليس الفعل بخالٍ عما يُسند إليه فالبيت في هذا مثل قول الآخر :

* فَدَقْتُ وَجَلْتُ وَاسْتَبَكْرْتُ (٤) وَأَكْمَلْتُ *

حسب ما هو مذكور في باب الإضافة ، وإذا تقرّر هذا فلنرجع إلى ما نصّ عليه النّاطم ، فقله : (كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفِضاً) إلى آخره ، ذاك إشارة إلى حذف ضمير النصب ، يريد أن حذف الضمير المخفوض بوصف كثير منجل في كلام العرب كما كان في الضمير المنصوب ، فإذا قلت : جاعنى الذى أنا مكرمه ، جاز لك أن تحذف ضميره فتقول : جاعنى الذى أنا مكرم ، ومن الإثبات قوله تعالى (٥) : ﴿ وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ ومن الحذف الآية الكريمة التى أشار إليها بقوله : (كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرِ مِنْ

(١) رأى الكسائي في الهمع : ٩٠/١ .

(٢) الشاهد في الهمع أيضاً : ٩٠/١ .

(٣-٢) ساقط من (١) .

(٤) في الأصل و (١) واستكبرت . قال في التهذيب : ٤٢٥/١٠ . كل شئ امتد وطال فهو مسبكراً .

(٥) سورة الأحزاب : آية : ٣٧ .

قَضَى (وهى قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام (١) : ﴿ فَأَقْضِ
مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، فَأَنْتَ قَاضٍ جَاءَ بَعْدَ أَمْرِ مَبْنِىٍّ مِنْ قَضَى ، وَهُوَ قَوْلُهُ :
" أَقْضِ " وَكَانَ الْأَصْلُ : فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ طَرْفَةِ بْنِ
الْعَبْدِ (٢) :

سَتُبْدَى لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ
وَقَالَ سَعْدُ بْنُ نَاشِبٍ الْمَازِنِيُّ - وَهُوَ مِنْ أَبْيَاتِ الْحَمَّاسَةِ (٣) - :

سَأَغْسِلُ عَنْىِ الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا
وفيها (٤) : /

٢٢٧/

وَيَصْغُرُ فِى عَيْنِى تِلَادِى إِذَا انْتَهَتْ يَمِينِى بِإِدْرَاكِ الَّذِى كُنْتُ طَالِبًا
وَأَنْشَدَ الْفَارِسِىُّ فِى التَّذْكَرَةِ لِتَابِطِ شَرَا (٥) :

(١) سورة طه : آية : ٧٣ .

(٢) ديوان طرفه : ٤٨ من معلقته المشهورة .

(٣) هو سعد بن ناشب بن معاذ ، شاعر إسلامى فُتِّكُ من بنى العنبر بن مالك بن عمرو بن
تميم سكن البصرة ، وكان قد أصاب دماً فهدم بلال بن أبى بردة والى البصرة داره فقال
القصيدة التى أولها البيت المستشهد به .

أخباره فى الشعر والشعراء : ٦٩٦/٢ ، والخزانة : ٤٤٦/٣ ، وبيت فى الحماسة : ٣٤
(رواية الجوالقى) وفيها بعد البيت .:

وأذهل من دأرى وأجعل هدمها	لعرضى من باقى المذمة حاجباً
ويصغر فى عيني بلادى إذا انتهت	يمنى بإدراك الذى كنت طالِباً
فإن تهدمها بالفتن دأرى فإنها	تراث كريم لا يُبالي العواقبُ

وفيها :

إذ هم ألقى بين عيني عزمه وتكعب عن دكر العواقب جانباً
والشاهد فى : دلائل الإعجاز : ص ٢٢٠ (شاكر) >

(٤) الحماسة : ٣٤ ، وشرح التسهيل : ٢٠٥/١ (ط) (هجر) .

(٥) شعر تابط شراً : ١١٢ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ٦٠/١ .

سَدَّدَ خِلَالَكَ مِنْ مَالٍ تُجَمِّعُهُ حَتَّى تُلَاقِيَ الَّذِي كُلُّ أَمْرِي لَاقٍ
وَأُنْشِدْ غَيْرَهُ أَيْضاً (١) :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضُّوَارِبُ بِالْحَصَى وَلَازَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ
وَقَالَ جَمِيلٌ (٢) :

وَقَدْ طَالَ هَجْرِي بَيْتَهَا لَا أَرْوُدُهُ كَفَى حَزَنًا هِجْرَانُ مَنْ أَنْتَ وَامِقُ

ومِثْلُهُ فِي الشُّعْرِ كَثِيرٌ ، وَينظر بعد فِي مِثَالِهِ هَلْ أَحْرَزَ قَيْدًا مُضْطَرًّا إِلَيْهِ
فِي جَوَازِ الْحَذْفِ أَمْ لَا ؟ وَالَّذِي قَيْدٌ بِهِ فِي " التَّسْهِيلِ " هَذَا الْحَذْفُ كَوْنُ
الصِّفَةِ نَاصِبَةً لِلْمَجْرُورِ تَقْدِيرًا ، وَهَذَا الْقَيْدُ الَّذِي تَحَرَّزُ بِهِ الْمُؤَلِّفُ يَدْخُلُ
لَهُ (٣) اسْمُ الْفَاعِلِ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي أَوْ لَا ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ ، فَإِذَا
قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرُو أَمْسَ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ : ضَرَبَ عَمْرًا أَمْسَ ، كَمَا أَنَّ
الَّذِي بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ ، وَهَذَا لَمْ يَشْرَحْهُ فِي شَرْحِهِ ،
وَيُخْرِجُ لَهُ بِذَلِكَ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ بِهَا فِي
تَقْدِيرِ الْمَرْفُوعِ لَا فِي تَقْدِيرِ الْمَنْصُوبِ ، فَلَا يُحْذَفُ إِذَا فَرَضَ عَائِدًا فِي
الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ الْاسْمِ لَا مَا يُعْطِيهِ
مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ فَإِنَّكَ تَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ ، عَلَى مَعْنَى مَا تَقُولُ : هَذَا
صَاحِبُ زَيْدٍ ، فَلَيْسَ الْمَجْرُورُ هُنَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، فَإِذَا وَقَعَ ضَمِيرُ
عَائِدًا عَلَى الْمَوْصُولِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ، كَمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ
بِصَاحِبِ .

(١) الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ ، بَيَانُهُ : ١٧٢ مِنْ قَصِيدَةِ أَوَّلِهَا :

بَلَيْتُنَا وَمَا تَبْلَى النُّجُومُ الطَّوَالِعُ وَتَبْقَى الْبُيُوتُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ

(٢) لَمْ أَعثرْ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي بَيَانِ جَمِيلٍ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

والناظم حين قال : (كَذَاكَ حَذَفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضًا) دخل له اسمُ
 الفاعلِ والصفةُ المُشَبَّهةُ ، لأنها صفةٌ واسمُ الفاعلِ المُطْرَحُ فيه معنى
 الوصف ، إذ يطلق عليه أنه وصفٌ اعتباراً بأصله ، فأخرج هذين بقوله :
 (كَأَنْتَ قَاضٍ) لأنَّ قاضٍ هنا يَجْرِي الضَّمِيرُ وهو ناصبٌ له فى التَّقْدِيرِ
 بخلافِ الحسن والضَّارِبِ المَسْلُوبِ معنى الوصف وهو حسن من التَّقْيِيدِ لكنه
 يُوْهِمُ قَيْدًا آخرَ غيرَ معتبرٍ وهو كونُ العاملِ فى الضَّمِيرِ موافقاً فى المَعْنَى
 للعاملِ فى المَوْصُولِ ، لأنَّكَ تَقُولُ : اضْرِبِ الَّذِى أَنْتَ مُكْرِمٌ ، كما قالَ
 طَرْفَةُ :

* سَتُبْدِي لَكَ الْإِيَّامَ مَا كُنْتُ جَاهِلًا *

وَقَوْلِ جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ :

* كَفَى حُزْنًا هِجْرَانُ مَنْ أَنْتَ وَامِقٌ *

فكان الوجهُ أن يفصحَ بالقَيْدِ ولا يشيرَ إليه بما يُوْهِمُ قَيْدًا آخرَ غيرَ

معتبرٍ .

والجوابُ : أن معه ما يبين مراده وهو أن قوله : " كَأَنْتَ قَاضٍ " فى
 موضعِ الصفةِ لوصف ، وتقديره : كَذَاكَ حَذَفُ مَا خُفِضَ بِوَصْفٍ شَبِيهِ بِقَاضٍ
 الواقعِ بعدَ أمرٍ من قَضَى أى الواقعِ فى الآيةِ ، فإنما أراد بقوله : (بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ
 قَضَى) تَعْيِينَ الآيةِ التى فيها الوصفُ المُشارُ إليه ، ولاشكَّ أَنَّ الضَّمِيرَ
 المجرورَ بقاضٍ فى معنى المَنْصُوبِ ، فلم يُرِدْ إِذَاً بقوله : (بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ
 قَضَى) قَيْدًا آخرَ ، وإنما أراد تَعْيِينَ موضعِ الشَّاهِدِ خاصَّةً ولا يَبْقَى فى
 كلامه إشكالٌ .

ثم ذكر القسمَ الثَّانِى من القِسْمَيْنِ فقال :

كَذَا الَّذِي جُرِّمًا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَمَرٌ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهَوَبَرُ / ٢٢٨

" ذا " إشارة إلى ما تقدم من حكم الحذف وهو الكثرة والجواز ،
والذي واقع على الضمير المحكوم عليه بالحذف و " ما " واقعة على
الجار للضمير وهو هنا الحرف والموصول مفعول بجر مقدم عليه ، أى :
بالحرف الذى جرَّ الموصول ، ويريد أن الضمير إذا كان مجروراً بالحرف
الذى جرَّ الموصول فحكمه حكم ما تقدم من جواز الحذف ومثل ذلك
بقوله : (كَمَرٌ بِالَّذِي مَرَرْتُ) يريد بالذى مررت به فهاء به - وهى العائد
- قد جُرَّتْ بالباء المجرور بها الموصول .

وقوله : (فَهَوَبَرُ) جوابُ قوله : " مَرٌ " وهو من تمام المثال ،
ولو لم يأت به لتم مقصوده ، ولكنه جاء به مكملًا للكلام وعلّةً للأمر
بالمرور به ، ويقال : رجل برٌّ ، أى : صادقٌ من قوم أبرار ، وبارٌّ أيضاً
من قوم بررة .

والحاصل أنه اشترط فى جواز حذف الضمير المجرور بحرف أن
يكون الموصول مجروراً بمثله ، وهذا الشرط يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يكون قاصداً لما سواه فيكون قوله فى المثال : (كَمَرٌ
بِالَّذِي مَرَرْتُ) إنما قصد به تمثيل اتفاق الحرفين الجارين واتفق فى
المثال أن اتحد متعلقاهما بحكم التبعية لا بالقصد الأول ، فإن كان قد
قصد هذا اشتمل كلامه من ذلك على ثلاثة أنواع أعطى فيها جواز
الحذف .

أحدها : أن يتحد متعلقا الحرفين ، أعنى فى المادة والمعنى
كالمثال الذى مثل به ، فإن متعلق الحرف الجار للضمير مررت ،
ومتعلق الجار للموصول مرٌّ ، وكلاهما مشتق من المرور ، وفى القرآن
الكریم (١) : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ وأنشد

(١) سورة المؤمنون : آية : ٢٢ .

النُحويون (١) :

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَدَّ الْعُمُومُ

وكذلك إن كان أحدهما فعلاً والآخر صفةً نحو قولك : مررت بالذي أنتَ
مارٌ ، تريد ماراً به أنشدَ ابنُ جني (٢) :

وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقْبَةً فَبِحُ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ
وقال جميل (٣) :

وَلَا تَسْمَعِي مِنْ قَوْلٍ وَاشٍ وَشَى بِنَا وَقَوْلِي لَهُ انْطِقِ بِالَّذِي أَنْتَ نَاطِقُ
والثاني : أن يتحدَّ في المعنى لا في اللفظ نحو : جئت بالذي أتيت
به وجئت إلى الذي سرت إليه وقعدت في الموضع الذي جلست وما أشبه
ذلك ، وهذا النوع في معنى الأول إلا أن الأول أظهرُ في الجواز .

والثالثُ : أن يَخْتَلِفَ المتعلقان في المعنى والمادة معا نحو : نظرت إلى
الذي جئت إليه ، وعנית بالذي مررت به ، ومنه قولُ الشاعر (٤) :

فَابْلَغَا الْحَارِثَ بَنَ نَضْلَةَ وَالـ مَرَّةً مَعْنَى بِلَوْومٍ مَنْ يَثِيقُ

(١) المقرب : ٦٥/١ ، وشرح قطر الندى : ١١٠ (الطبعة الحادية عشرة) .

(٢) الخصائص : ٩٠/٣ ، وشرح التسهيل : ٢٠/١
والبيت لعنترة في ديوانه : وأمالى ابن الشجرى : ٧/١ ، والمعنى : ٤٧٨/١ ، والتصريح :
١٤٧/١ .

(٣) لم أجده في ديوانه ، وفيه : ٤٤
وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إننى لك وامق
نعم صدق الواشون أنت كريمة علينا وإن لم تصف منك الخلائق
ولعلهما معاً من شوارد القصيدة التى مطلعها :
ألم خيالٌ من بُيْتَةٍ طَارِقُ
على أُنْأى مشتاقٍ إليه وشائقُ
والله تعالى أعلم >

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٣١/١ .

أى : مَنْ يَتَّقُ بِهِ وَأُنْشِدَ الْفَارِسِيَّ^(١) :

وإنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

يريد : على من صَبَّهَ اللَّهُ عليه عَلَقَمُ^(٢) وكَثِيرُ من النُّحَويين
وخصوصاً من تأخر منهم لا يُجيزون مثلَ هذا في الكلام وهو جائزٌ عندَ
جماعةٍ كابن السُّراجِ والفَارِسِيِّ وغيرهما على أن سيبويه جعلَ الحذفَ
فيما كان نحو النوعِ الأولِ ضعيفاً في الكلام فقال في أبوابِ الجزاءِ :
وقد يجوزُ أن نقولَ : بَمَنْ تَمَرُّزُ أَمَرُّ ، وعلى مَنْ تَنْزَلُ أَنْزَلُ ، إذا أردتَ
معنى عليه ، وبه ، قالَ : وأليسَ بحدِّ الكلامِ ، وفيه ضَعْفٌ ، وعليه أنشدَ
قول الشاعر^(٣) : /

٢٢٩/

إنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

ولم يجعلِ النَّاظم الحذفَ هنا إلا كثيراً مُنجلياً على ما نَبَّهَ عليه
بقوله : (كَذَا الَّذِي جُرَّ) أى : هو مثل الحذفِ في المَخفوضِ بصفةٍ
ناصبَةٍ له تقديرًا ، وفي المنصوبِ كما تَقَدَّم . والنوعُ الثانى والثالثُ
أخرى بالضَّعْفِ عند سيبويه ، وكذلك عند غيره بالنسبةِ إلى الأولِ فهو
المشهورُ في الكلامِ المَعروفِ الجواز ، والأنواعُ الثلاثةُ متَّفَقَةٌ في معنى
واحدٍ وهو كَوْنُ جَارِ الضَّميرِ والمَوْصُولِ واحداً وهو الذى نصُّ عليه ،
فإن عُدِمَ ذلك المَعنى لم يَجزِ حذفُ الضَّميرِ إلا شاذًّا ، فلا تقولُ :
جاعنى الذى مررتُ ولا مررتُ بالذى أعرضتُ ، تُريدُ مررتُ به وأعرضتُ

(١) أنشده الفارسي في التذكرة جاء في الخزانة : ٤٠٠/٢ : أورده الفارسي في " التذكرة " عن قطرب والبغداديين .

والبيت لشاعر من همدان غير معروف أورده الشاهد ابن يعيش في شرح المفصل : ٩٦/٢ ،
والعيني : ٤٥١/٨ ، والتصريح : ٤٨/٨ ، والهمع : ٦١/٨ ، ١٥٧/٣ .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) الكتاب : ٤٤٣/٨ ، والجمال : ٨٢ ، والمحاسب : ٢٨١/٨ ، وأمالى ابن الشجري : ١٦٨/٢ ،
والخزانة : ٢٥٣/٤ ، وقاله مجهول .

عنه وقد جاء (١) هذا في الشعر .

قال حاتم الطائي (٢) :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ نُوْلَمْ يَحْسُدُونِي

ويُسَهِّلُ هذا الحذف إذا كان مدلول الذي ظرفاً وقد عادَ عليه الضمير بـ"في" كبيت حاتم ، وكما تقول : أعجبنى اليوم الذي جئت تريد جئت فيه ، ويقيسه غير الناظم ويحسنه للعلم بأن "في" هي المحذوفة ، فتعينت كما تعين المحذوف في نحو : مررت بالذي مررت ، بخلاف غير الظرف ، فإنه لا يتعين فيه الجار نحو : الذي رَغِبْتُ زَيْد ، ومنه ما أنشدَه الفارسيُّ من قولِ الشاعر (٣) :

فَقُلْتُ لَهُ لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنَّنِي غَيْرُ خَوَانٍ

ولعلَّ المُجِيزَ لِحذفِ ضميرِ الظرفِ بنى على مذهبِ أبي الحَسَنِ في التدرِيجِ ، إذ يجوزُ حذفُ "في" مع الضمير ، ويصير الضمير منصوباً على المفعول به اتساعاً ، فكأنه يقول : وأيُّ الدهرِ نُوْلَمْ يَحْسُدُونِي ، ثم حذفَ الهاءَ لأنها كالهاءِ في نحو :

جاعنى الذى ضربته ومذهبُ سيبويه (٤) عدم التدرِيجِ فكأنه حذفَ الجارَ

(١) في (١) منه .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) أنشده الفارسي في كتاب الشعر : والبيت للعريان بن سهلة الجرمي الطائي شاعر جاهلي (الخزائن : ٥٢/٢) وربما قيل : (النبهاني) فهو طائي على كل حال . (من نسب إلى أمه من الشعراء : ٨٧) والبيت مع بيتين في نواثر أبي زيد : ٢٧٢ هكذا :

مررت على دار امرئ السوء عنده	ليوث كعبدان بحائط بستان
ومررت على برا امرئ الصنق حوله	مرابط أفراس وملعب فتيان
فقال مجيباً والذي حج حاتم البيت

(٤) الكتاب : ١٩٣/١ .

والمجرورَ اعتباراً ومثالهم الذى تكلموا فى المسألة عنده قوله تعالى (١) :
«وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا» تقديره : لا تجزى فيه .
قالوا : إذا جاز ذلك عند سيبويه فى الصفة فهو فى الصلة أولى
بالجواز ، وإذا ثبت هذا أشكل كلام الناظم على هذا التفسير حيث
جعل ما كان نحو :

* وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ *

قياساً وجعل ما كان نحو :

* وَأَيُّ الدَّهْرِ نُوْلَمَ يَحْسُودُونِي *

موقوفاً على السماع حيث أخرجه بالقييد الذى تقدم ذكره .
والجواب أن يقال : لعله ذهب إلى رأى أبى الحسن فى التدرج
ولإيه مال ابن جنى أيضاً ويوب عليه فى " الخصائص " (٢) وإذا كان
كذلك صار بعد حذف فى من قبيل الضمائر المنصوبة فدخل له تحت
مسألة الضمير المنصوب بهذا الاعتبار .

فإن قيل : فيدخل له إذا تحت قوله : (والحذف عندهم كثيرٌ منجّل)
فى كذا وليس كذلك إذا لم يبلغ عندهم مبلغ الحذف فى الضمير
المنصوب، بل هو قليل فى الكلام بالنسبة إلى حذف المنصوب بالأصالة .

فالجواب : أن الحذف أيضاً فى المجرور / بفى بعد حذفها / ٢٣٠
كثيرٌ منجّل ؛ لأنه إذا صار فى عداد المنصوبات صار له حكمها ، لأنه
صار من قبيل المنصوب على المفعولية اتساعاً ، وإنما القلة راجعة إلى
حذف " فى " لا إلى حذف الضمير ، فلا تقدر قلته فى كثرة حذف
الضمير المنصوب على الجملة فتأمله .

(١) سورة البقرة : آية : ٤٨ ، ١٢٣ .

(٢) الخصائص : ٢٤٧/١ .

والتفسير الثانى : أن يكون تمثيله بـ " مر بالذى مررت " تقييداً " لما تقدم كائنه يقول : كذاك الضمير الذى جر بما جر الموصول إذا كان مثل هذا المثال الذى وُجِدَ فيه اتّحاد متعلقى الجارين وغير ذلك من القيود ، وذلك أن الحذف الجائز جوازاً حسناً مشروطاً بأربعة شروط :

أحدها : أن يكون مجروراً بحرف لا باسم ، فإنه إن جُرَّ باسم فقد تقدم حكمه .

والثانى : أن يكون الموصول مجروراً بذلك الحرف نفسه وقد تبين هذا .

والثالث : أن يتحد متعلقا الحرفين ، وهذا يشمل النوع الأول والثانى فى التفسير الأول ، ويخرج عنه الثالث ، لأن الحذف فيه قليل ، وأكثر ما يجىء فى الشعر ، فيكون الناظم على هذا لم يعتبره فى القياس ، وعلى هذا أكثر المتأخرين ، ومن أجازة كالفارسي وغيره فإنما أجازة على ما فيه من القلة ، وإلى اشتراط هذا الشرط ذهب فى كتاب " التسهيل " (١) وهو جدير بأن يشترطه وخصوصاً فى هذا النظم .

والرابع : ألا يكون المتعلق الثانى مبنياً للمفعول ، بحيث يقام المجرور مقام الفاعل ، وذلك ظاهراً من تمثيله ، وهو ضرورى الاشتراط ، وقد فات ذكره فى " التسهيل " وهو مستدرك عليه ، فإنه إن كان المجرور مقاماً للفاعل لم يجر حذفه وذلك نحو : مررت بالذى مر به فلا تقول : هنا مررت بالذى مر ؛ لأنه يبقى الفعل بلا فاعل ولا نائب عنه وذلك فاسد ، ومن هنا يظهر أن هذا الوجه الثانى فى تفسير كلام الناظم أولى ؛ لأن الأول يدخل عليه فيه جواز حذف المجرور المقام مقام الفاعل وذلك غير صحيح ، وكثير من الناس

(١) التسهيل : ٣٥ .

لا يذكرون هذا الشرط ، والاعتراض واردٌ على من لم يذكره ، وزادَ بعضُ
الناسِ شرطاً خامساً وهو أن لا يوقَعَ حذفُه لَبْساً ، ولعلَّ مشروطه تحرُّزٌ به من
نحو : أمرْتُك بالَّذي أمرت به زيداً فيقولُ : لا يُحذفُ هنا الضميرُ المجرورُ
لالتِّبَاسِ بالمنصوبِ إذ كنت تقول : الذي أمرته زيداً الخيرُ والذي أمرت به زيداً
الخيرُ . فإذا قلت : أمرتك بالَّذي أمرت زيداً ، لم يدرِ ما المحذوفُ الجارُ
والمجرور أم المنصوب ؟ فكان ذلك ممتنعاً .

فإن قلت : إنَّ تقدُّمَ حرفِ الجرِّ يدلُّ أن المحذوفَ مجرورٌ .

قيل : ذلك لا يلزمُ فقد يجمعُ في الكلام الواحدِ بين تعدى أمرٍ بنفسه
وبالحرفِ كما قال (١) :

* أمرْتُكَ الخيرَ فَأَفْعَلُ مَا أمرتَ بِهِ *

ومثْلُ هذا (٢) استَغفرتُ اللهَ (٢) مما استغفرتُ منه ، وسميتُك بالَّذي
سميتني به ، وما أشبه ذلك ، فإن كان هذا الشرطُ لازماً فمثالُ النّاظمِ يحرّزه
لأنَّ مررت بالَّذي مررت به لا يَلْتَبِسُ فيه حذفُ الضميرِ .

فإن قيل : فقد يلتبسُ بغير ذلك ، إذ كنت تقولُ : مررت بالَّذي مررت عليه
فإذا حذفْتَ لم يَدْرَ ما المحذوفُ .

(١) مختلف في نسبته فقيل : لعباس بن مرداس وقيل لعمرو بن معدى كرب ، وقيل لأعشى طرود ..
وغيرهم وعجزه .

* فقد تركتك ذا مال وذا نثب *

والبيت في ديوان عباس : ٣١ ، وديوان عمرو : ٣٥ ورد في الكتاب : ١٧/١ ، وفي الأصول لابن
السراج : ١٢٦/١ ، والجمل : ٤٠ ، والمحتمسب : ٥١/١ وأما ابن الشجري : ١٦٥/١ ،
٢٤٠/٢ ، والخزانة : ١٦٤/١ .

(٢) ساقط من (١) .

فالجوابُ : إن تجويزهم للحذف / دليلٌ على أن المحذوف مماثل / ٢٣١

حرفه للحرف المتقدم ، وإلا فكان يمتنع حذف الضمير المجزور بحرفٍ مطلقاً ، إذ ما من مسألةٍ من الباب إلا ويمكن فيها هذا التوهم ، على أن هذا التوهم قد تحرك على بعض علماء سبئنة .

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار - رحمه الله عليه قال (١) : سئل شيخنا أبو إسحاق الغافقي (٢) عن حذف الضمير من الصلة في قولك : رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتُ فِيهِ ، فَجَوَزَ ذَلِكَ ، فَأَنْهَى الْخَبَرَ إِلَى تَلْمِيذِهِ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعَمِ (٣) فَمَنْعَهُ وَاسْتَشْهَدَ بِأَنَّهُ يُقَالُ : رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتَ فِيهِ عَلَى مَعْنَى الْقَبُولِ ، وَرَغِبْتَ فِيمَا (٤) رَغِبْتَ عَنْهُ عَلَى مَعْنَى الْإِعْرَاضِ ، وَلَا يَكُونُ الْحَذْفُ إِلَّا حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْمَحْذُوفُ خَوْفَ اللَّبْسِ ، فَلَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ هُنَا لَصَارَ فِي الْكَلَامِ إِجْمَالٌ ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَطْلُوبِ فَوَجَبَ اجْتِنَابُهُ ، وَشَرَطَ انْتِفَاءَ اللَّبْسِ مِنْ جُمْلَةِ الشَّرُوطِ الْمَجُوزَةِ لِلْحَذْفِ .

قال : فَأَنْهَى ذَلِكَ إِلَى الْأَسْتَاذِ : فَاسْتَدَلَّ عَلَى الْجَوَازِ بِأَنَّهُ إِذَا رَأَيْتَ مُحْذَوْفًا ذَلِكَ عَلَى اتِّفَاقِ الْحَرْفَيْنِ ، وَلَوْ كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ؛

(١) الحكاية في شرح الجمل لابن الفخار : ٣٦/١ .

(٢) الغافقي : (٦٤١ - ٧١٠ هـ)

إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب أبو إسحاق الغافقي السبتي الإشبيلي الأصل . قال السيوطي : شيخ النحاة والقراء بسبئنة ، قرأ النحو على ابن أبي الربيع وغيره . قال : له شرح الجمل . ومن شرحه على الجمل نسخة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى نسخة مصورة عن الأسكوريال .

أخباره في : بغية الوعاة : ٤٠٥/١ .

(٣) تقدم التعريف به .

(٤) في (١) ' عما ' وما أثبتته من الأصل هو كذلك في شرح الجمل .

لأنه مشروط بالاتفاق ، وعكسها مثلها وهي أن تقول : رغبتُ عمّا رغبتُ عنه
يجوز فيها حذف " عنه " لحصول الموافقة ولا لبس فيه أصلاً لوجود الحذف
لأنه لو كان غير موافق لم يجز الحذف (١) .

قال : وعلى هذا وقف الأمر عند نَحَاةِ سَبَبَتَةٍ ، انتهى ما ذكره الأستاذ
ابن الفَخَّار شَيْخُنَا لَنَا ، واستحسنَ نَظَرَ شَيْخِهِ الْغَافِقِيِّ ، وهو كلامٌ
صحيحٌ ، وهو المَوْجِبُ أعنى موافقةَ الحرفين لجوازِ الحذفِ ، فإذا مثالُ النَّاظِمِ
لا لَبَسَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ (٢) شرط من اشترطَ عَدَمَ اللَّبْسِ فيما تقدّم من
الأمثلة من بابِ « أَمَرَ » وما أشبه ذلك إِنْ كَانَ مُعْتَبَرًا فَإِنِّي لَمْ أَرَ مِنْ اشْتَرَطَهُ
إِلَّا مَا حَكَاهُ شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ ابْنُ الْفَخَّارِ ، فإنه جعله من جُمْلَةِ الشُّرُوطِ ، ولم
ينسبه إلى مشترطه فانظر فيه .

* * *

(١) في شرح الجمل بعد هذه العبارة : (وهذا من الأستاذ نظر حسن) .

(٢) ساقط من (١) .

ثُمَّ أَخَذَ فِي ذِكْرِ نَوْعٍ خَامِسٍ مِنَ الْمَعَارِفِ فَقَالَ :

المُعْرِفُ بِأَدَةِ التَّعْرِيفِ

أَدَةُ التَّعْرِيفِ هِيَ الْاَلِفُ وَاللَّامُ ، وَهُوَ الَّذِي أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى
المُعْرِفِ بِهَا فَقَالَ :

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطُ عَرَفَتْ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ

اعلم أنه تكلم على الأداة أولاً ولم يتكلم على المُعْرِفِ بِهَا إِلَّا
بقوله : (فَنَمَطُ عَرَفَتْ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ) لِأَنَّ الاسْمَ الدَّاخِلَ عَلَيْهِ " أَلْ "
لَيْسَ فِيهِ بِحَسَبِ قَصْدِهِ حَكْمٌ يَتَفَصَّلُ وَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ فِي أَدَةِ التَّعْرِيفِ ،
فَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهَا وَذَكَرَ أَقْسَامَهَا وَأَحْكَامَهَا بَيْنَ أَحْكَامِ الاسْمِ
المُعْرِفِ ، لِأَنَّ أَحْكَامَهُ تَابِعَةٌ لِأَحْكَامِهَا .

فَقَوْلُهُ أَوَّلًا : (أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ) بَيَانُ الْأَصْلِ فِيهَا وَأَنَّهَا فِي
الْوَضْعِ الْأَوَّلِ تَفِيدُ التَّعْرِيفَ وَمَاعِدًا ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِهَا فَمَفْرُوعٌ عَنْهَا ، لِأَنَّ
الْأَصْلَ دَلَالَتَهَا عَلَى مَعْنَى ، فزِيَادَتُهَا لِغَيْرِ مَعْنَى عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ،
وَدَلَالَتَهَا عَلَى غَيْرِ التَّعْرِيفِ مَبْنَى عَلَيْهِ كَأَلْتَى لِلْمَحِ الصِّفَةِ وَالْغَالِبَةِ ، وَأَمَّا
الْمَوْصُولَةُ فَاسْمٌ كَالَّذِي / وَالتَّى فَلَيْسَتْ مِنْ أَنْوَاعِ هَذِهِ ، بَلْ يُطْلَقُ عَلَيْهَا / ٢٣٢
" أَلْ " بِاشْتِرَاكِ الْاسْمِ كَمَنْذُ وَمَنْذُ الْاسْمِيَّتَيْنِ مَعَ الْحَرْفِيَّتَيْنِ ، وَالْكَافُ وَ "
عَنْ " وَ " عَلَى " وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا وَهِيَ حَرْفُ الدَّلَالَةِ
عَلَى مَعْنَى التَّعْرِيفِ ، ثُمَّ إِنَّهُ خَيْرٌ هَاهُنَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ فِي تَعْيِينِ الْحَرْفِ
المُعْرِفِ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ " أَلْ " بِكَمَالِهَا ، كَمَا تَدُلُّ " قَدْ " عَلَى مَعْنَى
التَّوَقُّعِ وَ " لَمْ " عَلَى النُّفْيِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والثانى : أن يكونَ حرفُ التعريفِ اللَّامَ وحدها نُونَ الهمزة ، وهما وجهان مَسوقان مساقَ التَّخْيِيرِ فى اعتقادِ أحدهما ، وكأنَّه خَيْرَ بين القولين المنقولين عن النُّحَوِيِّين ، فذَكَرَ عن الخَلِيلِ (١) أنَّ " أَل " بكمالها هى حرفُ التعريف ، وأنها بمنزلة " قَد " و " لَوْ " و " أَمْ " و " هَل " و " بَل " وحكى عنه أنَّه كان يسميها " أَل " كقولنا : " قَد " وأَنَّه لم يَكُنْ يُعَبِّرُ عنها بالألفِ واللَّام ، كما يعبر عن " قَد " بالقاف والدَّالِ ولا عن " هَل " بالهَاءِ واللَّام ، وهذه عادةُ النَّاظِمِ فى هذا النِّظْمِ حسب ما أنت رائيه .

وذهبَ غيره (٢) إلى أنَّ حرفَ التعريفِ هو اللَّامُ وحدها (٣) ، وأمَّا الهمزة فزيدت ليتوصل بها إلى النُّطقِ باللَّام ؛ لأنها ساكنةٌ ، كما جِئَ بهمزةِ الوصلِ فى غيرِ هذا الموضع ليتَّوَصَّلَ إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ ، هذا هو الذى يفهم هاهنا من إطلاقِ العبارة حيث قال : (أو اللَّامُ فَقَط) وقَد جَعَلَ الْمُؤَلِّفُ الخِلافَ هنا فى موضعين ، أعنى فى غيرِ هذا النِّظْمِ :

أحدهما : ما المَعْرُوفُ أهو " أَل " بكمالها أم اللَّامُ وحدها ؟

فَمَذْهَبُ الخَلِيلِ وسيبويه أَنَّها " أَل " بكمالها ، ومذهبُ غيرهما أَنَّها اللَّامُ فقط ، وهذا هو الذى بينَ هنا .

والثانى : إذا قلنا : إِنَّها " أَل " بكمالها فهل الهمزةُ أصْلِيَّةٌ أم زائِدةٌ ؟ فَمَذْهَبُ سيبويه عنده أَنَّها زائِدةٌ ، ومذهبُ الخَلِيلِ أَنَّها أصْلِيَّةٌ .

وأما إن قيل : إِنَّها اللَّامُ وحدها فلا نِزَاعَ أنَّ الهمزةَ همزةٌ وصلٍ .

(١) رأى الخليل فى الكتاب : ٦٣/٢ وهذا المبحث مفصل فى رصف المبانى : ٧٠ ، والجنى الدانى : ١٩٢ ، والمغنى : ٤٩ ، وجواهر الأدب : ٣٧٥ .

(٢) رأى جمهوره النحاة .

فالحاصلُ من الخلافِ في " أل " ثلاثة أقوال :

أحدها : أن حرفَ التعريفِ اللَّامُ خاصةٌ .

والثاني : أنه " أل " بكماها ، والهمزةُ همزةُ وصلٍ .

والثالثُ : كذلك إلا أن الهمزةَ همزةُ قطعٍ .

ومذهبُ النَّاظمِ في غير هذا الكتابِ هو ما نسبُ إلى سيبويه والخليل ، ويُشعرُ أنه ذهبَ إلى ذلك هنا تعبيره عنه بـ " أل " لا بالالفِ واللَّامِ ، ولا بالَّلَامِ ، كما يُعبّرُ عنه غيره وتَقديمه له حيث قال : (أل حرفُ تعريفٍ) وتأخيرُ المذهبِ الآخرِ وإنَّما ساقَ ذلك مَساقَ التَّخْيِيرِ لتتَظَرَّ أنت في مَدَارِكِ القَوْلين .

وإذا ثَبَتَ ذلك لم يُؤخَذَ له من هنا حكمٌ على الهمزة ، وإنَّما يُؤخَذُ له ذلك من فصلِ همزةِ الوصلِ من بابِ التَّصْرِيفِ ، إذ نَصُّ هُنَاكَ أَنَّهَا زائدةٌ ، فمذهبُه إذا ما نُقِلَ عن سيبويه ، ولكلِّ واحدٍ من هذه المذاهبِ حجةٌ تَعَصُّدُهُ ، وشاهدٌ يُؤَيِّدُهُ ، فمن الأدليل للخليل أن هذه الهمزةُ ثَبَتَتْ حيثُ تحذفُ همزاتُ الوصلِ البتَّةُ ، وذلك في نحو (١) : ﴿ قُلْ ءَآلَهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ ءَآلَهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) ، ﴿ ءَآلُ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ (٣) ، وقالوا : يا الله وأما الله ، عندَ بعضهم ، وما أشبه

٢٣٣/

ذلك ، فقد أنشد سيبويه (٤) لغيلان :

(١) سورة يونس : آية : ٥٩ .

(٢) سورة النمل : آية : ٥٩ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ١٤٣ .

(٤) الكتاب : ٦٤/٢ دون نسبه ، ونسبهما في ج ٢٧٣/٢ إلى غيلان ونسبه ابن السيرافي في

شرح أبيات الكتاب : ٣٦٩/٢ إلى حكيم بن معية الربعي ، والشاهد في المقتضب : ٨٤/١ ،

٩٤/٢ ، والخصائص : ٢٩١/١ ، والعيني : ٥١٠/١ .

وغيلان هو غيلان بن حريث الربعي .

عَجَلْنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَلِكَ بِالشُّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلٍّ

فأفرد "أل" وأعادها في البيت الثاني وذلك يدلُّ على قوة اعتقادهم لقطعها فصارَ قطعهم "أل" وهم يريدون الاسمَ بعدها كقطعهم "قد" وهو يريد الفعل بعدها كقول النابغة الذبياني (١) :

أَفِدَ الثَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَ

التقدير : وكان قد زالت فقطع "قد" من الفعل كقطع "أل" من الاسم ، وعلى هذا قالوا : "ألى" في التذكُّر ، كما قالوا : قدى .

ومن الدليل للمذهب الآخر وهو زيادة الهمزة وعروها عن الدلالة - أنهم أوصلوا حرف الجرِّ إلى ما بعد حرف التعريف نحو : عَجِبْتُ مِنَ الرَّجُلِ وَمَرَّتْ بِالْغُلَامِ وذلك يدلُّ على أن حرف التعريف غير فاصل بين الجار والمجرور ، وإنما كان كذلك لأنه في نهاية اللطافة والاتصال بما عرّفه ، ولا يكون كذلك إلا لأنه حرف واحد لا سيما وهو ساكن ، ولو كان عندهم حرفين كـ "هل" وـ "بل" وقَد " لما جاز الفصل لاستقلال الحرف ، ومن ثم أنكروا على الكسائي قراءة (٢) ، «ثُمَّ لَيَقْطَعُ» بإسكان اللام ، و «ثُمَّ لَيَقْضُوا» (٣) ، لأن "ثم" قائمة بنفسها ، ليست كالواو والفاء ، وأيضاً فإن التثكير لما كان مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التثوين كان التعريف الذي هو مقابله مدلولاً عليه بحرف واحد وهو اللام ؛ لأنَّ الشئَ يُحْمَلُ على ضِدِّه ، كما يُحْمَلُ على نظيره .

(١) ديوان النابغة : ٨٩ ، والبيت في الخصائص : ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٨

٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ٥٣ ، التصريح : ٢٦/١ ، والخزانة : ٢٣٢/٢ .

(٢) سورة الحج : آية : ١٥ .

(٣) سورة الحج : آية : ٢٩ ، والقراءة للكتين في كتاب السبعة لابن مجاهد : ٤٣٤ ، ٤٣ .

وأما المذهب الثالث^(١) فمتعلقه ظاهر لفظ سيبويه حيث قال^(٢) : فى بابِ عِدَّة ما يَكُون عليه الكلام ، وقد جاءَ على حرفين ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ فذكر " أم " و " بل " ^(٣) وغيرهما . ثم قال : وأل حرفُ تعريفِ الاسم ، فأخذ ابنُ مالكٍ من هذا أن " أل " هى المُعرِّفَةُ بجملها ، وذكر فى أَلِفِ الوَصْلِ أنَّ الهمزةَ موصولةٌ ، فاجتمع من ذلك ما تقدّم والكلام فى استقصاء الأدلة والفصل بين الخُصوم له مجالٌ مواسعٌ لا يليق بما نحن فيه الآن ، وإنما ذكرتُ بعضَ ذلك^(٤) توجيهاً ، وسيأتى فى بابِ التَّصريفِ ما فى هذا الخِلاف من النُّظر بحولِ الله ومشيبته .

ثم قال : (فَمَنْطُ عَرَّفَتْ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ) يعنى أَنَّكَ إذا أردتَ تعريفَ لفظ "نمط" فأدخل عليه " أل " و " قُلْ فِيهِ النَّمَطُ " فيصير بأل معرفةً بعد أن كان نكرةً دونها وهذا مثال يدلُّ على نظائره فرجلٌ وفرسٌ وبلدٌ وقمرٌ إذا أردتَ تعريفها فقل : الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ وَالْبَلَدُ وَالْقَمَرُ ، وكذلك ما أشبهه ولم يعتنِ هنا بذكر أنواعِ التعريفِ فى هذا الحرفِ وأنواعِ تعريفه ثلاثة :

أحدها : تعريفُ العهدِ وهو يَنْقَسِمُ إلى تعريفِ عَهْدٍ حِسِّ كقوله تعالى^(٥) : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ وإلى

(١) هناك مذهب رابع أشار إليه الرضى فى شرح الكافية : ٢٤١/٣ قال : وذكر المبرد فى كتابه : " الشافى " أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام .

(٢) الكتاب : ٣٠٤/٢ .

(٣) على هامش الأصل قراءة نسخة أخرى (وهل) وهى منكرة فى نص سيبويه .

(٤) ساقط من (١) .

(٥) سورة المزمل : آية : ١٥ ، ١٦ .

تَعْرِيف (عهد)^(١) علمى كقوله تَعَالَى (٢) ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ ، وقوله (٣) :
﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِي الْمَقْدُسِ طُوًى﴾ .

والثاني : تَعْرِيف الجنس نحو قولك : الرجلُ خَيْرٌ من المرأة . وقال
تَعَالَى (٤) : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

والثالث : تَعْرِيف الحُضُور كقولك : هذا الرجلُ وسأقوم اليومُ
والسَّاعَةَ .

هذه أقسامٌ " أَل " في التَّعْرِيف ، وَبَقِيَ في كلام / الناظم شَيْءٌ ، / ٢٣٤
وذلك أَنَّهُ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : عَرَفْتَهُ ، فَتَأْتِي بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، أَوْ يُعَدِّي
الْفِعْلَ إِلَى " نَمَطٌ " فَيَقُولُ : (فَنَمَطًا ^(٥)) عَرَفْتُ) لِأَنَّ النُّصْبَ لَا يَكْسِرُ
الْوِزْنَ ، فَلَمْ أَتِ بِعَرَفْتُ غَيْرَ مُعَدِّي ؟

فالجوابُ : أَنْ عَرَفْتُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ " نَمَطٌ " ، وَعَلَى هَذَا
يَسْتَقِيمُ مَعْنَى الْبَيْتِ فَإِنَّمَا أَرَادَ فَنَمَطٌ مَعْرِفَ يَقَالُ فِيهِ النَّمَطُ وَحَذَفَ
الضَّمِيرَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً كَمَا حَذَفَهُ جَرِيرٌ فِي قَوْلِهِ - أَنْشَدَهُ
سَيِّبُوهُ - (٦) :

(١) في (١) .

(٢) سورة التوبة : آية : ٤٠ .

(٣) سورة النازعات : آية ١٦ .

(٤) سورة العصر : آية ٢ ، ٣ .

(٥) في (١) فنمط .

(٦) الكتاب : ٤٥/١ ، ٦٦ والبيت لجريز ، ديوانه : ٨٩/١ من قصيدة أولها :

أَتَصَحَّرُوا أَمْ فُؤَادُكَ غَيْرُ صَاحٍ عَشِيَّةٌ هُمْ صَحْبُكَ بِالرَّوَّاحِ

وقوله : " أَبَحْتُ حَمَى ... "

يزيد عبد الله بن الزبير ، وقتله إياه وظلته على ما كان في يديه .

والشاهد في : أمالي ابن الشجري : ٢٥/١ ، ٧٨ ، ٢٢٦ ، والمعنى : ٧٥/٤ ،

والتصريح : ١١٢/٢ .

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
وَأُنْشِدُ أَيْضاً قَوْلَ الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ (١) :

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمُ تَنَاءً وَطَوَّلَ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

فـ " حَمَيْت " وـ " أَصَابُوا " فى موضع الصِّفَةِ كَأَنَّهُ قَالَ : مَحْمِيٌّ
وَمُصَابٌ ، وَإِذَا كَانَ مَعْنَى " عَرَفْتَ " فِى الْبَيْتِ عَلَى الصِّفَةِ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى
النَّصْبِ فِى "نَمَطٍ" بـ " عَرَفْتَ " لِأَنَّ الصِّفَةَ مِنْ تَمَامِ الْاسْمِ فَهِيَ كَبَعْضِهِ ، وَبَعْضُ
الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِى بَعْضِهِ ، هَذَا مَعْنَى تَعْلِيلِ سَبْيُوِيهِ ، فَإِنْ قِيلَ : هَذَا مُشْكَلٌ
مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَإِنَّ نَمَطاً لَمَّا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ نَفْسُ
الْلَّفْظِ كَانَ مَعْرِفَةً لَا نَكْرَةً ، وَذَلِكَ شَأْنٌ مَا يُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ اللَّفْظِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ :
رَجُلٌ الْمُنْكَرُ ، لَا يُبْتَدَأُ بِهِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : رَجُلٌ مُنْكَرٌ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً
لأنَّهُ قَدْ صَارَ عِلْماً بِهِ ، كَمَا صَارَ أَفْعَلُ وَفَعْلَانُ وَسَائِرُ الْأَمْثَلَةِ الْمَوْزُونِ بِهَا أَعْلَاماً
عَلَى الْمَثَلِ الَّتِى تُوزَنُ بِهَا فَلِمَ جَعَلْتَ " عَرَفْتُ " نَعْتاً لـ " نَمَطٌ " وَالْمُرَادُ مَجْرَدُ
الْلَّفْظِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ ؟

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَلأنَّهُ فِى مَعْنَى (فَنَمَطٌ) إِذَا عُرِفَتْهُ (قُلْ فِيهِ النَّمَطُ)
و (نَمَطٌ الْمَعْرُفُ) لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ " أَل " لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ إِنْ كَانَ بِالْإِضَافَةِ فَلَا تَدْخُلُ
عَلَيْهِ " أَل " وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عِلْماً لَا تَدْخُلُهُ " أَل " وَإِنْ كَانَ مُعْرِفاً بِهَا فَلَا تَدْخُلُ
عَلَيْهِ أَيْضاً مَرَّةً أُخْرَى ، وَإِنَّمَا كَانَ وَجْهُ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : فَنَمَطٌ أُرِدْتَ تَعْرِيفَهُ

(١) الكتاب : ٤٥/١ ، ٦٦ ، والحارث طبيب معروف عند العرب ثقفى من أهل الطائف توفى نحو سنة
خمسین من الهجرة .

أخباره فى : عیون الأنباء : ١٠٩ ، وأخبار العلماء : ١١١ ، والمؤلف والمختلف : ١٧٢ .
والشاهد فى : أمالى ابن الشجرى : ٥/١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعیش : ٨٩/٦ ،
والعینی : ٦٠/٤ .

قُلْ فِيهِ النَّمْطُ ^(١) إِنْ لَا يُقَالُ فِيهِ النَّمْطُ ^(١) إِلَّا وَهُوَ نَكْرَةٌ مُرَادُ التَّعْرِيفِ لَا وَهُوَ مَعْرِفَةٌ .

فَالْجَوَابُ : أَنْ يُقَالَ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّ نَمَطًا لَمْ يُرِدْ عَيْنُهُ هُنَا بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا جَاءَتْ إِرَادَةُ لَفْظِهِ بِالْعَرَضِ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظًا مَا أَيْ لَفْظٌ كَانَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَأَيُّ لَفْظٍ أُرِدَتْ تَعْرِيفُهُ أُدْخِلْ عَلَيْهِ " أَل " هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ ، وَإِنَّمَا جَاءَ تَعْيِينُ لَفْظِ نَمَطٍ ^(٢) بِالْقَصْدِ الثَّانِي ، وَإِذَا كَانَ مَقْصُودُهُ هَذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً وَصَحَّ وَصْفُهُ بِالْجُمْلَةِ وَأَبِينُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ مَعْرِفَةٌ لَكِنَّهُ أَتَى بِهِ مُنْكَرًا - كَمَا يُنْكَرُ الْعَلَمُ كَقَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ مُقْبَلٌ ، تُرِيدُ زَيْدًا مِنَ الزُّيُودِ وَمُقْبَلٌ نَعْتُهُ ، فَكَذَلِكَ هُنَا أَيْ : فَنَمَطٌ مِنَ الْأَنْمَاطِ مُعْرِفٌ قُلْ فِيهِ النَّمْطُ وَهَذَا بَيِّنٌ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَإِنَّ مَعْنَى (عَرَّفْتَ) فِي كَلَامِهِ إِرَادَةُ التَّعْرِيفِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : " فَنَمَطٌ " أُرِدَتْ تَعْرِيفُهُ وَهَذَا فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ ^(٣) الْفَصِيحِ مُوجُودٌ ، فَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ^(٤) : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ الْآيَةُ ، الْمَعْنَى : أُرِدْنَا إِهْلَاكَهَا (فَجَاءَهَا بِأَسْنًا " وَيَقَعُ ذَلِكَ مَعَ إِذَا نَحْوُ ^(٥) : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ۖ ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ ^(٦) وَإِذَا كَانَ (هَذَا) ^(٧) مُوجُودًا فِي الْكَلَامِ فَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ وَالنَّمَطُ : ضَرْبٌ مِنَ الْبُسْطِ ، وَالنَّمَطُ أَيْضًا :

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) فِي (١) النَّمَطُ .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : آيَةُ : ٤ .

(٥) سُورَةُ النَّمْلِ : آيَةُ : ٩٨ .

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ : آيَةُ : ٦ .

(٧) ساقط من الأصل .

الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ ، وَفِي الْحَدِيثِ (١) : " خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ
النَّمْطُ الْأَوْسَطُ يَلْحَقُ بِهِمُ النَّسَالَى وَيَرْجِعُ إِلَيْهِمْ الْغَالِي قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (٢) :
النَّمْطُ (٣) : هُوَ الطَّرِيقَةُ / يُقَالُ : الزَّمَّ هَذَا النَّمْطُ ، قَالَ : وَالنَّمْطُ أَيْضاً : ٢٣٥/
الضَّرْبُ مِنَ الضَّرْبِ وَالنُّوعُ مِنَ الْأَنْوَاعِ ، يُقَالُ : لَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ النَّمْطِ ،
أَيْ : مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يُقَالُ فِي الْمَتَاعِ وَالْعِلْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

* * *

ثُمَّ ذَكَرَ مَا جَاءَ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِخِلَافِ الْأَصْلِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى
التَّعْرِيفِ فَقَالَ :

وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثَمَّ اللَّاتِ
وَلَا ضَنْطِرًا رَكِبَتَا الْأَوْبَرِ كَذَا وَطَبِيتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرْبِ
اعْلَمْ أَنَّ " أَل " قَدْ تَخْرُجُ عَنْ أَصْلِهَا فَلَا تَدُلُّ عَلَى تَعْرِيفٍ ، وَهِيَ إِذْ
ذَاكَ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا لَا يَفِيدُ مَعْنَى آخَرَ فَهَذِهِ تُسَمَّى زَائِدَةً .

وَالثَّانِي : مَا يَفِيدُ مَعْنَى آخَرَ سِوَى التَّعْرِيفِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ
الَّذِي لِلْمَحِ الصِّفَةِ وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْغَالِبَةُ فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الَّتِي تُفِيدُ
التَّعْرِيفَ فَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ قِسْمُ الزَّائِدَةِ وَجَعَلَهُ نَوْعَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : مَا كَانَتْ زِيَادَتُهُ لَازِمَةً الْبَتَّةَ .

(١) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ : ٤٨٣/٣ ، وَالنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ : ١١٩/٥ مِنْ حَيْثُ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ : ٤٨٣/٣ .

(٣) سَاقَطَ مِنْ (١) .

والثانى : ما كانت زيادته اضطرارية .

فأما الأول : فهو الذى أراد بقوله : (وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ) إلى آخره ، يعنى أن العرب قد تزيد قليلاً " أل " لغير معنى فى مثل هذه الألفاظ المذكورة بحيث : لا تنفك عنها ، وهذه العبارة لا تدل على أن هذه الزيادة موقوفة على السماع إذ ^(١) لم يبين ذلك ، بل نبه على قلة وجود ذلك وإشعاره بالقلة بحرف قد لا يشعر بقياس ولا بعدمه ، لأن القليل قد يقاس عليه فى بعض المواضع ، وقد لا يقاس عليه بخلاف ما إذا أتى بلفظ القلة فاعتبره .

فالحاصل أنه سكت عن ذلك ولا شك أن هذا النحو مما لا يقاس عليه ، وإنما يتلقى من السماع ، إذ لم يكثر كثرة يقاس عليها ولا ظهر فيه وجه قياس فيوقف على محله ، وهذا فى الزيادة اللازمة .

وأما التى للاضطرار فأولى بعدم القياس فى الكلام وكذلك فى الشعر أيضاً ، إذ لم تكثر زيادتها كثرة توجب قياساً ، كما كثر فيه قصر الممدود وصرف ما لا ينصرف وشبه ذلك ، فجاز القياس فيه .

ولما كان ما تحت " قد " فى قوله : " وَقَدْ تَزَادُ " منقسماً إلى القسمين وكان كل واحد منهما منتظماً تحتها ، وكان مسكوتاً عن قياس ذلك فى الأول كان مسكوتاً عنه أيضاً فى الثانى ، أعنى عن القياس فى الشعر فلغائل أن يقول : هذا تقصير من الناظم لعدم التنبيه على القياس فيه أو عدمه .

ويجاب عن ذلك بأنه قد أشعر بذلك إشعاراً خفياً من جهة أنه لم يعقد

(١) فى الأصل إذا .

فيها أصلاً ولا أتى بقانون الزيادة ولا بما يشعر به ، وإنما أتى بأمثلة من الضربين مطلقة تُشيرُ إلى أنها كذلك وددت ، ولو أراد القياس لقال : وقد تزايد لازماً ، في نحو كذا ، أوفيما كان يُشبه كذا أو ما أشبه هذه العبارة ، فلما اقتصر على أمثلة مطلقاً ولم يقدم لها قانوناً دل على أنها عنده سماعية لا قياسية ، ثم أتى بأمثلة أربعة للقسم الأول :

أحدها : " اللات " وهو اسم / صنم كان بالطائف ، وأصله ٢٣٦/ " اللات " اسم فاعل وهو رجل^(١) كان يكتُ السويق للحاج إذا قدموا ، وكانت العرب تُعظمُ ذلك الرجل لإطعامه الناس في كل موسم ، ويقال : إنه عمرو بن لُحَي بن (٢) قمعة (٣) ، وقيل (٤) : ربيعة بن حارثة وهو والد خُزاعة ، وعمرَ عمرأ طويلاً ، فلما مات اتُخذَ مقعده الذي كان يكت فيه السويق منسكاً ، ثم طال الأمر بهم إلى أن عَبَسُوا تلك الصخرة التي كان يَقَعْدُ عليها ومثلوها صنماً وسموها اللات اشتقوا لها اسماً من اللت. وقد قرأ ابن عباس^(٥) : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتُ ﴾ على فاعلٍ من لَت ، فالألف واللام في " اللات " عند الناظم زائدتان ، وهو مذهب الأخفش

(١) من هنا نص كلام السهيلي في كتاب التعريف والإعلام : ١٢٣ ، وهو موجود في كتاب صلة الجمع وعائد التذييل لأبي عبدالله البلنسي شيخ الشاطبي : ورقة ١٩٩ نسخة الأزهر ، وهي برواية الشاطبي .

(٢) ساقط من الأصل ، وموجود في كتاب التعريف أيضا .

(٣) نسب عمرو في كتاب الأصنام : ٥٤ ، وتاج العروس : ٥٨١/١ (لت) .

(٤) نقل القرطبي في تفسير : ١٠٠/١ عن ابن الكلبي أنه يقال له : صرمة بن عثم . قال : ويقال : عامر بن ظرب العلواني .

(٥) سورة النجم : آية : ١٩ ، وقراءة ابن عباس في تفسير الطبري : ٥٨/٢٧ ، والمحاسب : ٢٩٤/٢ ، وزاد المسير : ٧٢/٨ ، والقرطبي : ١٠٠/١٧ .

فيها وفي " العزى " ، ويدل على صحة مذهبه أنهما علّمان بمنزلة يغوث ويعوق ونسر ومناة وغير ذلك من أسماء الأصنام ، فهذه كلها أعلام غير محتاجة في تعريفها إلى أداة ، وليست من باب الحارث والعبّاس من الأوصاف التي سُمي بها ، فدخلها الألف واللّام لتلّمع أصلها وإذا كان كذلك وجب أن تكون فيها زائدة ، وأيضاً فيؤكد زيادتها لزومها الاسم كلزومها في الذي والآن .

فإن قيل : فقد حكى أبو زيد^(١) لقيته فينة والفينة . وقالوا في الشمس : إلهة والإلاهة ، وليست فينة وإلهة بصفتين ، فيجوز تعريفهما وفيهما اللام كالْحَارث والعبّاس .

فالجواب : أن هذا مما اعتق عليه تعريفان :

أحدهما : بالعلمية ، والآخر بالآلف واللّام ولم نسمعهم . قالوا : عزى ولالات بغير أداة ، فدلّ لزوم اللّام على زيادتها وأن ما هي فيه ليس مما اعتق عليه تعريفان : هذا توجيه ابن جنّي^(٢) ، وهو ظاهر في اللات ، وأما في العزى ففيه بحث تكلم عليه ابن جنّي ليس من مطلب هذا الشرح ، إذ لم يتعرّض له الناظم .

والثاني : من الأمثلة " الآن " وهو اسم للزمان الحاضر والآلف واللّام فيه زائدة على ذلك الأخفش ، وقد خالف في ذلك طائفة وجعلوها للتعريف من الأصل الأول ، واستدل ابن جنّي على زيادتها^(٣) وأنها ليست للتعريف بأننا

(١) المنصف : ١٣٦/٣ .

(٢) قول أبي زيد في الأغفال : ١٠/١ (رسالة) والمخصص : ١٣٧/١٧ .

(٣) المنصف : ١٣٢/٣ .

اعتبرنا جميع ما لامه للتعريف فوجدنا إسقاطها منه جائزاً كالرجل والغلام ، ولم تقل العرب فيما بلغنا فعلته أن كما قالوا : فعلته الآن ، فدل هذا على أنها ليست للتعريف ولا أيضاً للمح الصفة ، فإن التي للمح الصفة يجوز إسقاطها ، فدل لزومها أيضاً على أنها ليست للمح الصفة ، بل هي زائدة ، كما يزداد غيرها من الحروف ، ثم يبقى النظر في تعريفها وذلك على رأى الفارسي وابن جني بالكف ولا م تضمن الآن معناها ، كما بنيت " أمس " لتضمن معناها ، وعلى رأى الزجاج بالإشارة .

والثالث : " الذين " ، فالألف واللام فيه أيضاً زائدة كما قال ، والدليل على ذلك : أنه من الأسماء الموصولات ، وقد وجد من الموصولات ما ليس فيه ألف ولا م وهو معرفة كـ " من " و " ما " و " أى " ، فهذا يدل على أن " الذين " معرفة لا بالألف واللام ، وأيضاً لو كانت فيه للتعريف لقالوا " لذين " ^(١) من غير ألف ولا م ، إذ لم نجد ما تعرف إلا حيث يجوز إسقاطها كما تقدم ، وهذه لا تسقط البتة ، وإن سقطت فذلك من النواذر غير المعتد بها ، فدل ذلك على أنها لغير التعريف وليست أيضاً / للمح الصفة ، فلم يبق إلا أن تكون زائدة .

٢٣٧/

وقد ذهب ابن خروف إلى أن تعريف " الذين " وأخواته من الموصولات الداخلة عليها الألف واللام بهما لا بالصيغة ، وأن ما ليست فيه معرفة بها تقديراً كـ " أى " و " من " و " ما " وخطأ من زعم أن

(١) هي (الذين) .

تعريفها بالصِّلَة قال : وكيفَ ذلكَ وهى جُمْلٌ وقد تكون صفاتٍ وهى نكرات ، ثم استدلَّ على أن تعريفها إنما هو بالآلفِ واللام ، أن ما هى فيه لا يكون نكرة البتَّة بخلاف ما ليست فيه فإنَّه قد يكون نكرةً " كمن " و " ما " و " أى " وما استدلَّ به ليس له فيه حجةٌ ، أمَّا أولاً فإنَّ أصلَ وضعِ الموصولِ أن يتوصل به إلى وصف المعارفِ بالجُمَلِ ، إذ لم يمكنهم أن يدخلوا الآلفَ واللامَ على الجُمَلِ ، فأتوا بما يصحُّ فيه ذلك وهو الموصول كالأذى والتى ، فأدخلوها عليه فصَحَّ لهم الوصف بالجملة بإصلاح لفظها بتصديدها بما فيه الآلف واللام .

وأما " من " و " ما " و " أى " فإنَّما لم يوصف بها لعدم الآلفِ واللام فيها إذ هى المُسوغة لأنَّ تجرى الجملة صفة للمعرفة فراعوا اللفظ كما راعوا لفظ كل وبعض فلم يصفوها بالمعرفة حيث لفظهما لفظ النكرة ، ولا - أيضاً - وصفوها بالنكرة اعتباراً بالمعنى ومعناهما معنى المعرفة ، وبهذا المعنى يُجاب عن اختصاص " أى " و " من " و " ما " بوقوعها نكرات موصوفة ، لأنَّ ألفاظها النكرات ، بخلاف الذى والتى ونحوهما .

قال الفارسيُّ فى " الإغفال " : إنما حسنَ الوصف بالذى من بين أخواته لمكانِ حرفِ التعريف فيه وأنَّه وإن لم يحدث تعريفاً فهو لفظُ المحدثِ التعريف فأجرى فى هذه الأشياء مجراه ، فهذا نصُّ من الفارسي فيما ذكرته ، وأيضاً فإن فيها ابهاماً ليس فى الذى وأخواتها فلذلك لم يوصف بها وهى موصولات ، بخلاف " الذى " وأخواتها .

وأما ثانيا : فَإِنَّ أياً ^(١) و " ما " و " من " لا تَقَعُ نكراتٍ موصوفة إلا مع العرو عن الصلّات والخلو عنها ، فإذا وَجِدَت الصَّلَات لم يصح أن تقع نكرات ، وهذا من أدل الدليل على أن تعريفها بالصَّلَة لا بالآلف واللام مقدره ، إذ التعريف فيها يدور مع الصَّلَة وجوداً وعدمأ ، ولم نجده يدور مع الآلف واللام ^(٢) ، كذلك فدل على أن علّة التعريف الصَّلَة لا الآلف واللام فالصّحيح إذاً ما ذهب إليه الناظم من زيادتها .

والرابع ^(٣) : " اللّتي " وهو جمع " التي " كما أن " الذين " جمع " الذي " والكلام فيهما واحد ، وكذلك فيما كان من بابهما نحو : الذي والتي واللّتين واللاء واللّواتي والألى وما أشبه ذلك . ولازمًا ^(٤) من قوله : (وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا) اسمُ فاعلٍ يُمكنُ أن يكون حالاً من المَصْنَعِ المفهوم من (تَزَاد) كـ " شديداً " من قولك : ضربته شديداً وكأنه قال : وتزاد زيدا لازماً .

ثم ذكر القسم الثاني من الزيادة فقال : (ولاضطرار كِبَنَاتِ الأَوْبَرِ) أى : وقد تَزَادَ أيضاً للاضطرار الشعري ، لا على اللزوم ولا على الجواز ، وأتى لذلك بمثالين :

أحدهما : زيدت فيه اللام في العلم وذلك " بَنَاتِ الأَوْبَرِ " وهو اسم علم لضرب من الكمأة صغار ذات زغب ، هذا ما حكى الجوهري ^(٥) ، وذكر ابن

(١) في (١) أى .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) وأيضاً .

(٤) في (١) لأن ما .

(٥) الصحاح : ٨٤٢/٢ (وير) .

سَيِّدُهُ (١) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ (٢) قَالَ : هِيَ كَمَاءٌ أَمْثَالُ الْحَصَى يَكُنْ فِي
النَّقْضِ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى عَشْرِ (٣) وَهِيَ رَدِيئَةُ الطَّعْمِ ، وَهِيَ أَوَّلُ الْكَمَاءِ قَالَ
: وَقَالَ (٤) : مُرَّةٌ هِيَ مِثْلُ الْكَمَاءِ وَلَيْسَتْ بِكَمَاءٍ وَهِيَ صِفَارٌ . وَأَصْلُهُ أَنْ لَا
تَدْخُلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، بَلْ تَقُولُ : هَذِهِ بَنَاتُ أُوَيْرٍ ، وَاحِدَهَا ابْنُ أُوَيْرٍ وَأَنْشُدَ
الْأَصْمَعِيُّ (٥) :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ مِنْ ابْنِ أُوَيْرٍ وَالْمُفْرُودِ وَالْفَقْعَةِ

فَادْخُلُوا عَلَيْهَا الْأَلْفَ / وَاللَّامَ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةً فَقَالُوا : " بَنَاتُ / ٢٣٨
الْأُوَيْرِ " وَإِشَارَةُ النَّاطِمِ إِلَى مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ جَنَى (٦) وَقَالَ : أَخْبَرَنَا (٧) أَبُو
عَلَى قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ :

(١) النص في اللسان : (وير) .

(٢) أبو حنيفة : (٩ - ٢٨٢ هـ)

أحمد بن داود الدينوري ، عالم باللغة والنحو والهندسة والحساب . قال السيوطي : رآويه
ثقة ورعا زاهدا . ألف كتاب النبات لم يؤلف في معناه مثله

أخباره في : معجم الأبناء : ١٢٣/١ ، وأنباء الرواة : ٤١/١ ، وفيغية الوعاة : ٣٠٦/١ .

(٣) في الأصل عشرة وصوابه من كتاب النبات : ٨٤ اللسان .

(٤) كتاب النبات : ٨٥ وعنه واللسان عن المحكم لابن سيده .

(٥) البيت عن الأصمعي في كتاب النبات : ٧٩ ، واللسان : (فقح) وشرح أبيات المغني :
٣١١/١ .

والمفرد والفقعة : نوعان من الكمأة ، والفقعة : بهذه التسمية تطلق الآن في بلاد نجد
على جميع أنواع الكمأة . وبنات أوير تطلق عليه العامة " هَوَيْرَى " .

(٦) لم أهتم إلى هذا النص في كتب ابن جنى بحروفه كما هي عادة الشاطبي إذا نقل
مصرحاً بمصدره إلا أن ابن جنى ردّد هذا في مؤلفاته منها :

الخصائص : ٥٨/٣ ، والمحتسب : ٢٢٤/٢ ، والمنصف : ١٣٤/٣ .

(٧) في (١) أخبرني .

سألت الأصمعي عن قول الشاعر (١) :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

لِمَ أَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ؟ فقال : أَدْخَلَ ذَلِكَ زِيَادَةَ لِلضَّرُورَةِ كَقَوْلِ
الْآخِرِ (٢) :

* بَاعَدَ أُمُّ الْعَمْرِو مِنْ أُسِيرِهَا *

قال ابنُ جني وأنشدني (٣) أبو علي ، عن أحمد بن يحيى ، عن ابن
الأعرابي (٤)

* يَا لَيْتَ أُمُّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي *

يريد أُمُّ عَمْرِو ، وهذا على رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى الْعَمْرُ - بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ - وَإِلَّا
فَالْأَشْهُرُ الْعَمْرُ - بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ - قاله ابنُ سَيِّدَهْ ومثل ذلك أيضاً قول الآخر
- أَنْشَدَهُ ابْنُ جَنِّي (٥) :-

يَقُولُ الْمُجْتَلُونَ عَرَّوسَ تَيْمٍ سَوَى أُمِّ الْحَبِيبِ وَرَأْسِ فَيْلٍ

(١) قاتله مجهول ، وهو في : المقتضب : ٨٤/٤ ، والخصائص : ٥٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش :
٧١/٥ ، والعيني : ٧١/٥ ، وشرح أبيات المغني : ٣١٠/٨ .

(٢) قاتله أبو النجم العجلي ، ببوانه :

والبيت في المقتضب : ٤٩٠.٨٤/٤ ، والمنصف : ١٣٤/٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٥٢/٢ ، وشرح
المفصل لابن يعيش : ٤٤/٨ ، ١٣٢/٢ ، ٦٠/٦ .

(٣) في (١) أنشدنا .

(٤) في المنصف لابن جني : ١٣٤/٨ ، وأنشد أيضاً (يعني أبا علي) قال : ولم أسمع منه ويَعْدُهُ في
المنصف :

* مكان من أنشأ على الركائب *

وقاتله غير معروف وهو في المخصص : ١٦٨/٨ ، ٢٢٠/١١ ، وأمالى ابن الشجري :
١٥٤/٨ ، والإنصاف : ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/٨ .

(٥) لم أجده في مصابري

أراد : أم حَبِيبٍ ، وأنشدَ أيضاً عن الفَارِسِيِّ (١) :

أما وِدِمَاءٍ لَا تَزَالُ كَأَنَّهَا عَلَى قَتَّةِ (العُزَّى) (٢) وبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا
وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ :

* أَمَا وَدِمَاءُ مَا نَرَاتُ تَخَالُهَا *

وهو أبين في الإعراب والمثال الثاني زيدت فيه الألف واللام في التمييز ضرورة ، لأن التمييز من شرطه أن يكون نكرة على مذهب البصريين ، فإذا جاء بالألف واللام حكمنا بأنه من الضرائر الشعرية ، كما زيدت في بنات الأوتار ، وذلك المثال قوله : (كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) (٣) أراد : وكذا بحرف العطف أى : وكذا في هذا المثال الآخر ، وهو قطعة من بيت أنشده في الشرح هكذا وهو (٤) :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
وَأَنْشَدَهُ السَّيْرَافِيُّ هكذا :

رَأَيْتُكَ لَمَّا عَرَفْتَ جِلَادَنَا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو
فقول الناظم : (وَطِبْتَ النَّفْسَ) فأتى في لفظه بالواو حكايةً للبيت ،

(١) المسائل الطيبات لأبي علي : ٢٨٧ ، والبيت لعمرؤ عبدالجن ، خزائن الأدب : ٢٤٠/٣ .

(٢) في (١) العزى . والعزى و "نسراً" أصنام معروفة
قال تعالى : " أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى " ، وقال " وَقَالُوا لَا تَنْزِلُنَّ إِلَهُتَكُمْ وَلَا تَنْزِلُنَّ وِدَاءً وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَفُوتُ وَيَعُوقُ وَنَسْرًا " .

ويراجع : كتاب الأصنام : ١١-١٢ .

(٣) بعدها في (١) عن عمرو .

(٤) شرح التسهيل : ٢٩٢/١ وقد تقدم ذكر هذا البيت ، والبيت لراشد بن شهاب الإشكري في العينى : ٥٠٢/١ ، ٢٢٥/٣ ، والتصريح : ١٥١/١ ، ٣٩٤ .

ولأجلِ الحكايةِ لم يَقُلْ : " كَذَا طَبَّتِ النَّفْسُ " و " يا قيس " من لَفْظِ البيتِ الذى فيه الشَّاهد ، فأدخل الألف والألام على نفسٍ ، وهو تَمَيِّزٌ منقولٌ من الفاعل ، ومثل ذلك من التَّمْيِيزِ ما قال الآخر (١) :

عَلَامٌ مَلِئْتُ الرُّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْدُ لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبَيْضُ وَالسَّمَرُ
وقوله : (ولا ضُطْرَارٍ) مفعولٌ له جرُّه بالألام وإنِ استوفى شروطُ
النَّصْبِ ، فيجوز أن يُقال : وقد تُزاد اضطراراً وهو جائزٌ ، لكنه قَلِيلٌ ،
نَصُّ النَّاظِمِ على ذلك فى بابِه وجاءَ بقوله : " السَّرَى " صفةً لقيس تَكْملةً
للبَيْتِ ، والسَّرَى : الشَّرِيف . يقال : رجلٌ سَرِىٌّ ، من قَوْمِ سَرَاةٍ ، وجمعُ
السَّرَاةِ : سَرَوَاتُ . ويُقال فى فِعْلِهِ : سَرَأَ يَسْرُو سَرَاةً - بالكسْرِ -
يَسْرِى سَرَواً فيهما ، وَسَرُوْا يَسْرُو سَرَاوَةً ، ويبقى بعدُ فى هذا الكلام نَظَرٌ
من وَجْهين :

أحدهما : أَنَّهُ جَعَلَ " بنات الأوبر " مما زيدت فيه الألف والألام
اضطراراً ومن مذهبِه الذى تَقَرَّرَ قبل أن ما جاء فى الشَّعر مما يتأتى
تَحْوِيلُهُ إلى ما ليس بَضرورةٍ ، فليس حكمه حُكْمُ الضَّرُورَاتِ ، فإذا نظرنا
فيما عدّه ضرورةً هنا وجدناه يتأتى مَسَاقُهُ على غَيْرِ جِهَةٍ الضَّرُورَةِ ، فقد
كان يمكنه فى الأول أن يَقُولَ : ولقد نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ أوبر بغيرِ ألفٍ ولامٍ
ولا يَنْكسرُ الوِزْنُ ، وإنَّما فيه زحَفٌ وهو الوَقْصُ ، وذلك / حذف التاء / ٢٣٩
من مُتَّفَاعِلِنَ وذلك جائزٌ ، فلم يضطر على مذهبِ ابنِ مالِكِ إلى زيادةِ
الألفِ والألام ، فَجَعَلَهُ ذلك من الاضطرارِ على مذهبِ غَيْرِ صَحِيحٍ .

(١) شرح التَّسْهِيلِ لابنِ مالِك : ٢٨٦/٢ ، والمساعد : ٦٥/٢ ، وشفاء الطَّيْلِ : ٥٥٨ .

فإن قال : إن إسقاط الألف واللام وإن كان لا يكسر الوزن غير منقاد للطبع انقياداً عدم اسقاطها ، فهو على هذا التقدير ضرورة .

فالجواب : إنه لم يراع مثل ذلك حين أمكن عنده في قوله (١) :

* ...صَوَّتَ الحِمَارُ اليُجَدَّعَ *

أن يقال : (٢) " حمار يُجدع " وهذا لا ينقاد للطبع انقياد الآخر ، فمثل ذلك التقدير جارٍ على طريقتيه وكان يمكنه في الثاني أن يقول : ونفس طَبَتْ يَا قَيْسُ عن عمرو ، فإن تقديم التمييز عنده جائز في الكلام ، وإن كان قليلاً فليس بضرورة عنده ، وإذا كان قليلاً فعدم التقديم مع إمكانه دليل على أن الألف واللام لم يدخلها للضرورة فقد ناقض هنا الناظم أصله الذي أصل .

والثاني على تسليم أنه لم يبين على تلك القاعدة أن دخول الألف واللام على التمييز ليس بضرورة ، إذ لم يختص بالشعر وإنما يعد ضرورة المختص بالشعر كصرف ما لا ينصرف ونحو ذلك ، وهذا ليس من ذلك ، إذ قد جاء في الكلام (٣) مثل ذلك نحو ما حكى البغداديون (٤) أن من العرب من يقول : قَبَضْتُ أَحَدَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ .

(١) تقدم .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) الحديث .

(٤) هم الكوفيون ، والمسألة في الإنصاف : ٤٢/ (القول في تعريف العدد المركب) .

وفى الحديث (١) : " أن امرأة كانت تُهراقُ الدَّمَاءَ " ، والحديثُ عند ابن مالك حُجَّةٌ فى إثبات القوانين وبناء القياس عليه .

فإن قيل : إن الألف واللام فى هذا ونحوه زائدةٌ أيضاً ، وقد نصَّ على ذلك فى " شرح التسهيل " (٢) فدخلت إذا فى دعوى الزيادة قيل : كان يُسَلَّمُ هذا لولا أنه علَّلَ الزيادة بالضرورة ، إذ قال : " ولأصطِطارِ كَبَنَاتِ الأُوْبِرِ " إلى آخره .

فالحاصل أن هذا الموضع جرى فيه النّاطم على غير تأملٍ ، وأقصى ما وجدت فى الاعتذار عن الأول من النظيرين أنه أخطأ فى مجرد التمثيل خاصة .
وأما الزيادة للضرورة فموجودةٌ ، إذ لم يُرد المِثَالُ المذكور بعينه ، بل أرادَ أيضاً ما كان نحوه ، وقد تقدّمت أبياتٌ يصعب إيرادها مع إسقاط الألف واللام كقولهِ :

* بَاعَدَ أُمَ العَمْرِو *

وقوله :

* عَلَامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ *

وإذا كان كذلك ثَبَّتَ الأصلُ الذى بنى عليه من الزيادة على الجملة .

فإن قيل : كيف يثبتُ مع كون " بنات الأوبر " و " طبت النفس " ، بمنزلة

(١) الحديث فى مسند الإمام أحمد : ٢٩٢/٦ .

قال : حدثنا عبدالله ، حدثنى أبى .. عن أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى امرأة تهراق الدم فقال : تنتظر قدر الليالى والأيام التى كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستفر ثم تصلى .
والشاهد فى الحديث دخول الألف واللام على " دماء " إذ التقدير : تهراق دماؤها .

(٢) شرح التسهيل : ٢٩٢ .

ما جاء فى الكلام ، فقد زيدت الألف واللام إذاً لغير الضرورة وهو الإشكال الأول بعينه ؟

قيل : هذا سؤال وارد ولا جواب لى عنه الآن ، وليس كل داء يعالجه الطبيب .

وأما الثانى : فإن ما جاء فى الكلام من ذلك قد يُخرج على غير زيادة فقولهم : قَبَضْتُ أَحَدَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ ، قَصَدَ فيه التعريف ، لكن الشائع أن يعرف الأول خاصة ، ثم إنهم شذّوا فَعَرَفُوا الثانى مع الأول فقالوا : قبضت الأحد العشر درهماً ، ثم زابوا شذوذاً فَعَرَفُوا ما لا يحتمل التعريف إتباعاً لما يحتمله على الجملة ، فليس إذاً من قبيل النكرات أعنى الدرهم وإنما هو معرفة .

وقوله فى الحديث : " تَهْرَاقُ الدَّمَاءَ " منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به لا على / التمييز ، نصٌ على ذلك فى " شرح التسهيل " وسيأتى ذلك / ٢٤٠ فى باب التمييز إن شاء الله ، وإذا كان كذلك صَحَّ ما قاله من أن الزيادة فى نحو : (طَبِيتَ النَّفْسَ) للاضطراب والله أعلم .

* * *

وأما القسم الثانى : من الألف واللام الخارجة عن أصلها من التعريف ، وذلك ما يدخل على الأسماء المنقولة من الصفات ونحوها لتلحّج الأصل ، وتسمى التى للمح الصفة فقد قال فيه :

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقِلَا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فِذِكْرُذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ
الضميرُ فى (عَلَيْهِ) عائدٌ على بعضٍ ، وفى (دَخَلَا) عائد على "

أَل " وَذَكَرَهُ ، لَجَوَازِ التَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ فِي الْحَرْفِ وَ " مَا " وَاقِعَةٌ عَلَى الْأَصْلِ
الْمَنْقُولِ مِنْهُ الْعِلْمَ وَعَائِدُهُ ضَمِيرٌ عَنْهُ وَالضَّمِيرُ فِي (نِقْلًا) وَ (كَانَ) عَائِدٌ عَلَى
بَعْضٍ أَيْضًا ، وَيَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ " أَل " لِيُتْلَمَحَ بِهَا
الْأَصْلُ الَّذِي يُنْقَلُ عَنْهُ هَذَا الْعِلْمُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي شَأْنُهُ هَذَا لَا يَدُ فِيهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْصَافٍ كُلِّهَا مَشَارُ
إِلَيْهَا بِهَذَا الْكَلَامِ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا لَا مُرْتَجَلًا لِقَوْلِهِ : (لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نِقْلًا)
فَلَا زَمَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ نُقِلَ مِنْهُ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ لِتَكُونَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ يُلَمَحُ بِهَا فَلَا
تَدْخُلُ عَلَى مُرْتَجَلِ الْبَيِّنَةِ .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَيْهِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ : (لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ
عَنْهُ نِقْلًا) يَرِيدُ بِهِ لِأَنَّ يُلَمَحَ بِدُخُولِهَا أَصْلُ الْأِسْمِ الْمُسَمَّى بِهِ ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ
تَكُونَ دَاخِلَةً بَعْدَ التَّسْمِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ دَاخِلَةً قَبْلُهَا أَوْ مَعَهَا لَاسْتَهْلَكَتِ
التَّسْمِيَةُ مَعْنَاهَا فَلَمْ تَدُلْ عَلَى شَيْءٍ ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي
لِلغَلْبَةِ وَالزَّائِدَةِ وَبَيْنَ الَّتِي لِلْمَحِّ الْأَصْلِ ، فَإِنَّ الْغَالِبَةَ كَانَتْ دَاخِلَةً قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ،
ثُمَّ وَقَعَتِ التَّسْمِيَةُ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ مَا لَمْ تَتَقَدِّمَ لَكِنْ قَارَنْتَهُ فِي التَّسْمِيَةِ كَالنُّضْرِ
وَالنُّعْمَانِ « وَفِظَةُ اللَّهِ » عَلَى رَأْيِهِ فِي " شَرْحِ التَّسْهِيلِ " وَكَذَلِكَ السُّمُوعُ
وَالْيَسَعُ مِنَ الْمُرْتَجَلَاتِ عَلَى مَا قَالَهُ هُنَاكَ أَيْضًا ، فَالْأَدَاةُ (١) فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
مُقَارَنَةٌ لِلتَّسْمِيَةِ ، فَلَيْسَتْ لَتُلَمَحَ الْأَصْلُ فِي النَّضْرِ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ فِي السُّمُوعِ
وَنَحْوِهِ ، وَهَذَا الثَّانِي يُخْرِجُ بِالْوَصْفِ الْأَوَّلِ . وَبَيْنَهُمَا أَيْضًا فَرْقٌ آخَرٌ حَكْمِيٌّ
وَهُوَ : أَنَّ الَّتِي لِلْمَحِّ الْأَصْلُ يَجُوزُ لِحَاقِهَا وَعَدَمُ لِحَاقِهَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ أَوْ مَا

(١) فِي (١) فَالْأَدَاةُ .

هو نحو ذلك بخلاف الغالبة وغيرها فإنها لازمة ولا يجوز حذفها إلا نادراً لا يُعتد به . قال سيبويه (١) : فإن أخرجت الألف واللام من الصَّعق والنَّجم لم يكن معرفةً مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ إِنَّمَا صَيَّرْتَهُ مَعْرِفَةً بِالْألف واللام ، كما صارَ ابنُ رَألانَ مَعْرِفَةً بِرَألانَ ، فلو أُلغيت رَألانَ لم يكن مَعْرِفَةً . يعنى أَنَّ الألفَ واللامَ من حَقِيقَةِ الاسمِ فى العِلْمِيَّةِ وهذا الفرقُ منبَهٌ عليه بقوله : (فَانْكُرُوا ذَا وَحْدَهُ سَيَّانٍ) .

والثالثُ : أن يقصدَ بدخولها لِمَحِ الأصلِ ، لأنَّه قال : (لِلْمَحِ) كذا ، أى : دخل لأجلِ أن لِمَحِ فيه الأصلُ ، فهذا ولا بدُّ مستلزمٌ لتذكر الأصلِ والتِّماحه ، فلو لم يُلحِ الأصلُ لم تَدْخُلِ البِتَّةُ ؛ لأنَّ الاسمَ إذ ذاك بمنزلةِ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، فكما أن زَيْدًا وعَمْرًا لا تدخلُ عليه الألفُ واللامُ ، فكذلك ما كان بمعناه ، ولذلك تَجِدُ كثيرًا من الصِّفَاتِ المُسمًى بها لا تدخلُ عليها كمالِكٍ وحَاتِمٍ ومُتَمِّمٍ وفَاطِمَةَ وعائِشَةَ / ، وما أشَبَهَ ذلك . ٢٤١/

والرَّابِعُ : أن يكونَ الاسمُ يصلحُ أن تدخلَ عليه الألفُ واللامُ قبل التَّسميةِ وهذا معنى تُلحِجُ الأصلَ بها ، لأنَّ إلحاقها إشعارٌ بأنَّ الاسمَ كائنه باقٍ على أصلِهِ لم ينتقل إلى عِلْمِيَّةٍ ، فإذا كانَ كذلك فكلُّ عِلْمٍ نُقِلَ مما يصحُّ أن يَدْخُلَ عليه فهو الذى تدخلُ عليه (٢) بعدَ النُّقْلِ والتَّسميةِ فلا تدخلُ على العلمِ المنقولِ من الفعلِ نحو : يَزِيدُ وَيَشْكُرُ وَتَقْلِبُ ، ومن ثم

(١) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٢) ساقط من (١) .

كان دخولها على يزيد فى قول ابن ميادة (١) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

ضَرُورَةٌ كَمَا كَانَ ضَرُورَةً فِي نَحْوِ (٢) :

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا *

ولم يحكم له بأنه على لمح الأصل لهذا الذى تقدم ، وقد بسط الفارسى هذا المعنى فى " التذكرة " بسطاً حسناً ثم قال : فمن قرأ من القراء (٣) :
﴿ الليسع ﴾ استقام أن يتأول فيه أنه عربى " جعل الشيء بعينه . فأما من قرأ :
﴿ الیسع ﴾ ، فلا ينبغي له أن يحمله على أنه يفعل من وسع ، دخل فيه اللام لأن ذلك لا وجه له ولكنه أعجمى " معرب " وافق لفظه لفظ المضارع وليس به - انتهى كلامه - وكذلك لا تدخل على المنقول من مضاف ومضاف إليه ، كما إذا سميت بضارب (٤) زيد أو بصاحب عمرو (٥) ، إذ لا يصح دخول الألف واللام على المضاف وإن فرضت صلاحيته للمح الأصل فيه ، هذه الأربعة أوصاف يقتضيها كلامه ولا بد منها . وعبارته فى " التسهيل " عن هذا المعنى قوله (٥) :

وفى المنقول من مجرد صالح لهما ملموح به الأصل وجهان ، ثم مثل ذلك بقوله : (كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ) ، فأتى بثلاثة أمثلة تشير إلى ثلاثة أنواع مما يلمح فيه الأصل .

أحدها : الفضل ، وهو منقول من مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً :

(١) تقدم فى أول الجزء .

(٢) تقدم أيضاً .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٨٦ : والقراءة فى كتاب السبعة لابن مجاهد : ٢٦٢ وهى قراءة حمزة والكسائى " الليسع " يلامين .

(٤-٤) فى (١) زيداً صاحب عمرو .

(٥) التسهيل : ٣١ .

إِذْ ظَنَّ ذَا فَضْلٍ فَهَذَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ وَعَلَى مَا كَانَ مِنْ نَوْعِهِ
مِثْلَ قَيْسٍ ، مِنْ قَاسٍ يَقِيسُ قَيْسًا وَزَيْدٌ مِنْ زَادٍ يَزِيدُ زَيْدًا ، وَأَوْسٌ مِنْ
أَسِهِ يَأْوِسُهُ أَوْسًا ، أَىْ أَعْطَاهُ ، وَعَمْرُو^(١) إِذَا اعْتَقَدْتَ أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ
الْعُمَرِ الَّذِي هُوَ الْحَيَاةُ .

وَالثَّانِي : الْحَارِثُ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ تَقُولُ : حَرِثَ يَحْرِثُ فَهُوَ
حَارِثٌ ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ وَعَلَى مَا كَانَ مِثْلَهُ نَحْوُ : عَبَّاسٌ
وَقَتَالٌ وَحَسَنٌ وَجِرَّاحٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ

وَالثَّلَاثُ : النُّعْمَانُ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ عَيْنٍ وَهُوَ الدَّمُ ، وَمِنْهُ
سُمِّيتِ شَقَائِقُ النُّعْمَانِ لِشَبِّهِ لَوْنَهَا بِهِ ، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَدَاةُ
عِنْدَهُ ، وَعَلَى مَا كَانَ مِنْ نَوْعِهِ كَنُوسٍ إِذَا جَعَلْتَهُ قَدْ نُقِلَ مِنَ الْأَوْسِ وَهُوَ
الذَّنْبُ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ، فَقَدْ نَبَّهَ عَلَى أَنْوَاعِ الْمَنْقُولِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، فَالْأَوَّلُ
مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ الْمَعْنَى ، وَالثَّانِي مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ ، وَالثَّلَاثُ مَنْقُولٌ مِنْ
اسْمِ الْعَيْنِ ، وَفِيمَا قَرَّرَهُ هُنَا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ يَقْتَضِي الْقِيَاسَ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ مِنَ
الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ فَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ تَقُولَ فِي قَيْسٍ الْقَيْسُ وَفِي زَيْدٍ الزَّيْدُ
وَفِي عَمْرٍو الْعَمْرُو فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَمَا تَقُولُ فِي فَضْلٍ الْفَضْلُ ، وَكَذَلِكَ
يَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ / فِي مَالِكٍ الْمَالُكَ وَفِي فَاطِمَةَ الْفَاطِمَةُ وَفِي حَاتِمٍ الْحَاتِمُ ، / ٢٤٢
كَمَا تَقُولُ فِي قَاسِمٍ الْقَاسِمُ وَفِي عَبَّاسٍ الْعَبَّاسُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي حَجَرٍ
الْحَجَرُ وَفِي حَبَلٍ الْحَبْلُ وَفِي جَعْفَرٍ الْجَعْفَرُ وَفِي بَكْرِ الْبَكْرُ ، كَمَا تَقُولُ
فِي نُعْمَانَ النُّعْمَانُ وَهَذَا كُلُّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَعَمْرًا .

وإنما بابها كلها السَّمْعُ فلا يَتَعَدَّى بواحدٍ منها ما سَمِعَ .

والحاصلُ من هذا أن المفردات كلها من الأعلام المنقولة الجائز قبل التسمية دخول الألف واللام عليها ، يجوز أن تدخل عليه الألف واللام الآن وما أظنُّ أحداً يقول بهذا .

والثاني : أننا إذا سلّمنا القياس فإنما يصحُّ في نوع واحدٍ منها وهو المنقول من الصِّفةِ فهناك نكر الناس لمح الصِّفة وأصلوا معناه ، وفيه تكلم سيبويه والخليل حيث قالوا : الحارث والحسن والعبّاس ، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه ، يعنى على أصل الصِّفة ولم يجعلوه سُمى به ، ولكنهم جعلوه كانه وصف له غلب عليه ، ومن قال : حارث وعبّاس فهو يجرى مجرى زيد . قال ابن خروف : وهذا في كل صفة سُمى بها . ولما تكلم الفارسي في التذكرة " على قول الشاعر :

* وبالنسبِ عندما *

قال : فالقول^(١) إن اللام هنا ليس على حد قولك : العبّاس وعبّاس ، لأن من أدخل اللام هنا جعله الشئ بعينه ، ومن لم يدخل جعل الاسم علماً بمنزلة زيد وأسد ، ثم قال : ومن قال في الحارث والعبّاس حارث وعبّاس ، لم يقل إذا سمى باسم جنس غير صفة بالحق لأم التعريف ، ألا ترى أنهم لم يقولوا في رجل اسمه ثور أو يربوع أو أسد الثور ولا اليربوع ولا الأسد .

قال : فإن قلت : فقد قالوا الفضل في رجل اسمه فضل ، فإنما ذلك لأنه على حد الصِّفة كأنهم جعلوه عبارة عن الحارث بعينه من حيث جاز وحسن أن يقصد بذلك ، كما حسن أن يقصد بالحارث والعبّاس قال : فدخلت اللام هنا ،

(١) في (١) فلا يقل .

كما دخلت في الحارث والصعق فانت ترى أنهم إنما يجعلون لَمَحَ الأصل في الصفة ويعتذرون عما جاء منها في المصدر وينفون ذلك عن اسم الجنس جملة ، وهو الذي لا يصح غيره ، فهذا من الناظم غير صواب .

وجه ثالث : وهو أنه مثل هذا بالنعمان وجعله مما يجوز تجرده من الالف واللام وعدم تجرده ، وهو قد جعله في " شرح التسهيل " من قسم العلم الذي قارنت الأداة نقله فلزمته (١) فقال في " التسهيل " (٢) : بعد تقرير أن ذا الغلبة تلزمه اللام غالباً إن كان معرفاً بها قبل ذلك ، ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله . قال في " الشرح " (٣) : ويشارك ذا الغلبة المصاحبة للأداة فيما نسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان أو ارتجاله كالسُمُوال واليسع فلا يجرد هذان النوعان إلا لنداء (٤) أو غيره من العوارض التي يجرد لها الأعشى ونحوه من الأعلام الغالبة ، ثم ذكر أن هذا أكد في عدم التجرد من ذي الغلبة ما هو مسطور هنالك ، وهذا مناقض لما نص عليه في نظمه هذا ، فأخذ الموضعين غير صحيح ، إماً كلامه هنا أو في الشرح ، إذ لا / يستقيم / ٢٤٣ أن يصحاً معاً ، لأنهما حكمان (٥) متناقضان على شيء بعينه ففي هذا كله ما ترى .

(١) ساقط من (١) .

(٢) التسهيل : ٣١ .

(٣) شرح التسهيل : ١٩٧/١ .

(٤) في التسهيل : " لا لنداء ... " .

(٥) في (١) حكما .

والجواب : عن الأول والثانى أن القياس^(١) فى الأنواع الثلاثة
 ألا مانع منه لأنه إذا كانت العرب قد أرتتا مذهبها فى لَمَح الأصل ورأينا ذلك
 يكثر فى السماع فَبَيَّنَاهُ على شرطه ، وكون العرب لم تَقُلْ ذلك فى جُملة منها
 (٢) لم يكن منها ترك (٢) تركاً للقياس ، وإنما كان لفقد الشرط وهو لَمَح الأصل
 لا أنه عندها لا يُلَمَح ، فإذا لمحننا نحن الأصل أدخلنا الألف واللام ولم يَبْقَ
 محذور ، وهذا رأيه فى " شرح التسهيل " فإنه ذكر فيه أن العلم إذا كان
 منقولاً من صفة أو مصدر أو اسم عين وكان عند التسمية به مجرداً من أداة
 التعريف جاز فى استعماله غالباً أن يُلَمَح به الأصل فتدخله الأداة قال (٣) :
 وأكثر دخولها على منقول من صفة كحَسَنٍ وَعَبَّاسٍ وحَارِثٍ ويلي دخولها على
 منقول من مصدر كفَضَّلٍ وقَيْسٍ ، ويليهِ (٤) دخولها على منقول من اسم عين
 كليثٍ وخِرْنِقٍ . فهذا هو الذى ذهب إليه هنا - والله أعلم - ولا أعلم من قال
 بذلك غير ابن مالك .

وفى كلام الزمخشري فى " المِفْصَلِ " إشارة إلى شَيْءٍ من ذلك فى غير
 المنقول من اسم عين ، والذى يَتَّبَعُ من ذلك فى القياس إن ثبت اعتباره نوع من
 المنقول من الصفة وإن جاء غير ذلك فهو مَسْمُوعٌ نحو : فَضَّلٌ وخِرْنِقٌ وأما أن
 يقال بالقياس فى الجميع فلا .

(١) فى (١) العباس .

(٢-٢) فى (١) منها تركاً للقياس .

(٣) شرح التسهيل : ٢٠١/٨ .

(٤) فى الأصل : يلى ويؤيد ما أثبت ما فى شرح التسهيل .

واعلم أن في القول بالقياس في هذه الأنواع أخذاً من كلام الناظم نظراً
وذلك أنه قال : (وَيَعْضُ الْأَعْلَامُ عَلَيْهِ دَخْلًا) وهذا البعض يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يريد كل ما كان منها مفرداً ، لأن العلم منه مفرد ، ومنه
غير مفرد كالمركب والمُضاف ، وهذا الحكم مختص بالمفرد بون غيره ، وهو
بعض من جنس العلم فكأنه يقول : والمفرد من الأعلام عليه دخلاً وهذا
يقتضي القياس كما نص عليه في غير هذا .

والثاني : أن يريد ما أدخلته العرب عليه من المفردات فكأنه يقول :
وبعض الأعلام أدخلت العرب عليه الألف واللام ، وهذه حكاية سماع لا تشعر
بقياس ، ويؤيد ذلك إتيانه بالفعل الماضي من قوله : دخل ولم يقل يدخل ، فإن
كان مراده الوجه الأول فهو جارٍ على طريقته في " التسهيل " و " شرحه " لكنه
خالف الناس فيما ذهب إليه .

وإن كان مراده الثاني فهو موافق للناس ، مخالفٌ لرأيه في غير هذا
الموضع وكان هذا المحمل أولى إذا احتمل كلامه كذلك ، وعبارته في أصل
المسألة موافقة في المعنى لعبارة الزمخشري حيث قال ^(١) : وبعض الأعلام
تدخله لام التعريف وذلك على نوعين : لازم وغير لازم ، وفسر اللزوم باللام
الغالبية ، ثم قال ^(١) : وغير اللزوم في نحو : الحارث والعباس والمظفر
والفضل والعلاء ، وما كان صفة في أصله أو مصدرأ ، هذا منتهى كلامه
وهو محتمل كاحتمال كلام الناظم ، إلا أن الناظم زاد الاسم المنقول من
اسم عين وهو النعمان ونحوه .

(١) الفصل : ١١ ، ١٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ٤١/٨ ، ٤٢ .

وَأَمَّا النَّظَرُ الثَّالِثُ : فَإِنِى لَا أَحَقُّ الْآنَ أَى الْوَجْهَيْنِ / ، هـ/ ٢٤٤
الْجَارِى عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَإِلَيْكَ النَّظَرُ فِى ذَلِكَ .

ثُمَّ ذَكَرَ حَكَمَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ هُنَا فَقَالَ : (فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ
سِيَّانٍ) " ذَا " : إِشَارَةٌ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، يَعْنِى أَنَّ لِحَاقَهَا وَعَدَمَ
لِحَاقَهَا سِيَّانٌ : لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِكَثْرَتٍ مِنَ الْآخِرِ ، وَلَا أَحَدُهُمَا لَازِمًا لِنَوْنِ
الْآخِرِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِى الزَّائِدَةِ فَإِنِ ارْتَدَّتْ لِحَاقَهَا فَلَكَ ذَلِكَ ، وَإِنِ لَمْ تُرَدْ
ذَلِكَ فَالْتَّجَرَّدَ عَنْهَا جَائِزٌ فَتَقُولُ : حَارِثٌ وَالْحَارِثُ وَعَبَّاسٌ وَالْعَبَّاسُ
وَفَضْلٌ وَالْفَضْلُ وَخَرْنِقٌ وَالْخَرْنِيقُ وَلَيْثٌ وَاللَّيْثُ ، وَيَهْذِبنِ مِثْلَ فِى الشَّرْحِ
الْمَنْقُولِ مِنْ اسْمِ الْعَيْنِ ، وَوَقَعَ لَفْظُ الْحَذْفِ هُنَا عَلَى تَسَامُحٍ حَيْثُ قَالَ :
(فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانٍ ^(١)) إِذِ الْحَذْفُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا كَانَ ثَابِتًا
بِحَكْمِ الْأَصْلِ ، ثُمَّ أَزِيلَ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ هُنَا لَيْسَ الْأَصْلُ فِيهَا الْإِثْبَاتُ ثُمَّ
حُذِفَتْ ، بَلِ الْأَمْرُ هَاهُنَا بِالْعَكْسِ إِذِ الْأَصْلُ عَدَمُ اللَّحَاقِ ، لِأَنَّهُ عَلِمَ وَقَبْلَ
الْعَلَمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لَازِمًا لَهَا ، كَمَا لَزِمَهَا الْاسْمُ الْغَالِبُ ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ
يَقُولَ : فَذِكْرُ ذَا وَتَرْكُهُ سِيَّانٌ أَوْ نَحْوُ هَذَا ، وَلَكِنَّهُ أَطْلَقَ عَلَى عَدَمِ اللَّحَاقِ
حَذْفًا مُجَازًا وَتَوَسَّعًا فِى الْعِبَارَةِ ، وَيُقَالُ : هُمَا سِيَّانٌ ، إِذَا اسْتَوَيَا
وَالْوَاحِدُ : سِيٌّ ، وَحَقِيقَةُ مَعْنَاهُ : مُرَادَفَةٌ مِثْلَ ، وَمِنْهُ " لَأَسِيْمَا " وَقَالَ
الْحَطِيبِيُّ فِى مُفْرَدٍ " سِيَّانٌ " ^(٢) :

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةٌ بَطْنٍ وَادٍ ضَمُورُ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

(١) ساقط من (١) .

(٢) ديوان الحطيبية : ٢٨ وروايته :

حديد الناب

وأشار فى مقالة النسخ إلى رواية إحدى النسخ : " ضموز " والضموز : المقصود بها هنا

المسنة .

ويقال أيضاً هما سواءان وهما سواء .

* * *

(١) ثم قال (١) :

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْكَ الْعَلْبَةِ

نَوَ الْغَلْبَةِ مِنَ الْأَعْلَامِ هُوَ : كُلُّ اسْمٍ اشْتَهَرَ بِهِ بَعْضُ مَا لَهُ مَعْنَاهُ اشْتِهَاراً
تَاماً حَتَّى صَارَ بِحَيْثُ إِذَا أُطْلِقَ ذَلِكَ اللَّفْظُ لَمْ يُفْهَمَ مِنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ الشَّيْءِ (٢) وَهَذَا
مَعْنَى كَوْنِهِ صَارَ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ . أَيْ : بِالْغَلْبَةِ ذَلِكَ الْاسْمُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ (٣) مِنْ بَيْنِ
سَائِرِ مَا يُنْطَلَقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ حَتَّى يَصِيرَ فِي عِدَادِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ الْمَحْضَةِ
كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو فَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِيهِ أَنَّهُ عَلِمُ فِي الْأَصْلِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَأَمَّا فِي
الْأَصْلِ الْقِيَاسِيِّ فَهُوَ مِنَ الْمُعَرَّفِ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ، إِذْ لَمْ يَزَلْ مَعْنَاهَا ، وَلَوْ زَالَ
مَعْنَاهَا لَصَارَ نَكْرَةً ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَعُدَّ النَّاطِمُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ هُنَا ضَرْباً آخَرَ كَمَا عُدَّ
الزَّائِدَةُ وَالتَّى لِلْمَحِ الْأَصْلِ وَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا وَقَدْ تَقَدَّمَتْ (٢) الْإِشَارَةُ إِلَى
ذَلِكَ (٤) ، وَبِهِ أَيْضاً يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْوَضْعِ وَبَيْنَ الْعِلْمِ بِالْغَلْبَةِ ، فَإِنَّ الْعِلْمَ
بِالْوَضْعِ إِنَّمَا وَضِعَ لِإِبَانَةِ "شَخْصٍ مِنْ سَائِرِ الْأَشْخَاصِ" ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى
وُجُودِ مَعْنَى ذَلِكَ الْاسْمِ فِي الشَّخْصِ الَّذِي سُمِّيَ بِهِ فَاجْتِصَاصِهِ الْمُسَمَّى بِهِ
شَخْصاً بَعِيْنَهُ لِيُمَيِّزَهُ عَنْ غَيْرِهِ أَوْجِبَ تَعْرِيفَهُ ، وَهَذَا إِذَا اشْتَرَكَ فِيهِ
الْمُسَمَّوْنَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ اتِّفَاقٌ يَجِبُ بِهِ اشْتِرَاكُهُمْ فِي الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةَ
سُمُّوا بِزَيْدٍ لَا يَخْتَصُّونَ بِمَعْنَى جَمْعِهِمْ عَلَى تَسْمِيَةِ زَيْدٍ يُبَايِنُونَ بِهِ مِنْ اسْمِهِ
عَمْرُو ، وَأَمَّا الْعِلْمُ بِالْغَلْبَةِ فَإِنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً بِاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، وَهَذَا

(١-١) ساقط من (١) .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) في (١) وقدمت .

(٤) في (١) في .

يجب لمن سمي به التعريف ، لكن لمعنى يُوجب تلك التسمية له ولن شاركه
 فى ذلك المعنى كالرجل و غلام زيد فلا يختص أحد هذين وما أشبههما
 باسم دون سائر من فيه ذلك المعنى ^(١) كزيد و غلام / رجل ^(١) ، ثم إنه قد ٢٤٥/
 يغلب على ذلك الاسم على بعض المُسمَّين به ممن شاركهم فى معناه
 حتى يصير له كالعلم الذى ^(٢) يُعرف به إذا نُكِرَ مُطلقاً ، ولا يعرف به
 غيره ممن شاركه إلا بعهدٍ تقدم ، إلا أن ^(٢) أصل تعريفه الألف واللام أو
 بالإضافة باقرٍ بدليل زوال تعريفه بزوالهما والعلم بالوضع ليس كذلك ،
 فهذا فرق ما بينهما ثم نَبَّه الناظم على أن ذا الغلبة على وجهين :

أحدهما : المضاف ، وهو ما غلبَ عليه الاسم المشترك فيه وهو
 مضاف .

والثانى : " مصحوب ال " وهو ما غلب ^(٢) عليه الاسم وهو قد
 صَحِبَتْهُ الألف واللام فمثال الأول ابن رالان ، فإن ابن رالان أصله أن
 يصلح لكل من كان ابناً لرالان حتى أنه اختص بجابر الطائى السنبسى
^(٤) وحده ، فإذا أطلق لم يدل إلا عليه ، ما لم يكن ثم عهدٌ فى غيره ومثله
 ابن عباس ، وابن عمر وابن الزبير وما أشبه ذلك .

ومثال الثانى : " العَقَبَةُ " وهو مثاله ، فإن العقبة اسم لكل
 طريقٍ صاعدٍ فى الجبل ، ثم اختص بعَقَبَةٍ منى التى تُضاف إليها
 الجَمْرَةُ فيقال : جَمْرَةُ العَقَبَةِ ومثله الصُعُقُ لخويلد بن نفيل ، وكذلك

(١-١) فى (١) كالرجل وعلام زيد .

(٢-٢) فى الأصل فقط مصحح على هامش النسخة .

(٢) ساقط من (١) .

(٤) من شعراء الحماسة ، جاهلى لم أقف على أخباره فى المصادر المتوفرة لدى .

الصُّديق ، والفَاروق ، والنُّجم ، والثُّريا ، والدُّبران (١) ، والأعشى ،
والأخطل ، وكذلك الكعبية ، والمدينة ، وما أشبه ذلك .

* * *

ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ حَذْفَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ هَذِهِ وَهَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ، فَقَالَ :

وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّضُ

(حَذَفَ) مفعولٌ بـ " أَوْجِبْ " ، أى : أوجبْ حذفَ " أَلْ " وذى إشارة إلى
" أَلْ " وهى نعتٌ لها وأنثى على اعتبار الكلمة ، كما ذكر فى مواضع أخر على
معنى اللفظ نحو قوله : (فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سَيِّئَانِ) و " أوجب " هو الدال على
جواب " إن " وليس بجوابٍ صناعى ، وإلا وجب أن يأتى بالفاء ، والذى سوغ
كونه فى الحكم غير جوابٍ أن معموله قد تقدّم على الشرط ، وتقدّم المعمول
مؤذنٌ بتقدّم العامل ، فكان الفعل مقدّم على فعل الشرط ، ومع هذا فإن فيه
مما يختص بالشعر الاتيان بفعل الشرط مضارعاً ، وذلك لا يكون إلا عند
الاتيان بالجواب الحقيقى ، وأما إذا حذف الجواب ودلّ عليه كما هنا فمختصٌ
بالشعر ونحو هذا مما فى الشعر ما أنشد سيبويه من قول الشاعر (٢) :

* وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذَيْبٌ *

(١) ساقط من (أ) .

(٢) الكتاب : ٤٣٧/١ ، وأمالى بن الشُّجْرِى : ٣٣٩/١ ، والتَّصْرِيح : ١٢٦ ، والخزانة : ٢٢٧/١ ،
٢٨٣/٢ ، ٥٧٢/٣ ، ٦٤٩ ، ١٧٠/٤ .

والبيت مجهول القائل ، صدره :

* هَذَا سَرَاقَةُ الْقُرْآنِ يَنْرُسُهُ *

وَيَعْنِي النَّازِمُ ^(١) "أَلْ - هَذِهِ الَّتِي فِي الْأَسْمِ الْغَالِبِ - وَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَهَا الْإِشَارَةَ بِأَدَاةِ الْعَرَبِ - تُحْذَفُ إِذَا نَادَيْتَ ذَلِكَ الْأَسْمَ أَوْ أَضَفْتَهُ حَذْفًا وَاجِبًا ، فَلَا يَجُوزُ بَقَاؤُهَا مَعَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلَا تَقُولُ : يَا الْأَعَشَى وَلَا يَا الْأَخْطَلُ ^(*) ، وَلَرَأَيْتُمَا تَقُولُ : يَا أَعَشَى وَيَا أَخْطَلُ .

وَفِي الْحَدِيثِ ^(٢) : "إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَانَ" . وَأَنْشُدَ سَيِّبِيُّهُ : ^(٣)

يَا زَبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبَيْتُ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ
وَأَنْشَدَ لَجَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ^(٤) :

-
- (١) ساقط من (١) .
(٢) مسند الامام أحمد : ٤١٩/٣ .
(٣) الكتاب : ١٥١/١ وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣١١/١ ، ٣٦٢ ، قائله المخبل السعدي واسمه ربيعة بن مالك التميمي شاعر إسلامي توفي في خلافة عمر أو عثمان رضى الله عنهما ، أخباره في الشعر والشعراء : والأغاني : ١٨٩/١٣ والبيت من قصيدة يهجو بها الزبرقان ، واسمه حصين - بالصاد - بن بدر من سادات بني تميم وفد على النبي صلى الله عليه وسلم . أخباره في الأصابة والخزانة : ٥٣١/١ .
والشاهد في شرح ابن يعيش : ١٢١/١ ، ٥١/٢ ، والهمع : ٤٢/٢ ، والخزانة : ٥٣٥/٢ .
(٤) أحد الصحابة إسلامه سنة عشر من الهجرة فقد عينه في القاسية ولى همدان لعثمان بن عفان رضى الله عنه . أخباره في : جمهرة الأنساب : ٣٨٧ والأصابة :
والبيت في الكتاب : ٤٣٦/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٢١/٢ ونسباً في فرحة الأنيب : إلى عمرو بن الخثارم البجلي يخاطب بها الأقرع بن حابس المجاشعي ويحضه على أن يحكم بتفضيل جرير بن عدالة البجلي على خالد بن اوطاة الكلبى .
والأقرع بن حابس ، واسمه فراس من سادات بني تميم في الجاهلية والإسلام . أخباره في الأصابة : ٤٧٥/١ ، والخزانة : ٣٩٧/٣ .
والشاهد في المقتضب : ٧٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٨٤/١ ، والعينى : ٤٣٠/٤ ، والخزانة : ٤٥١/٤ ، ٦٤٣ ، ٣٩٦/٣ .
(*) في الأصل يالاعش ولا يالاخلط .

* يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ *

وجهه ذلك أنه لا يجوزُ الجمعُ بينَ حرفِ النداءِ والالفِ واللّامِ
وسياتى بيان ذلك فى باب النداءِ إن شاء الله حيث تعرّضَ له الناظمُ / ٢٤٦ ،
وكذلك لا يجوزُ أن تقولَ : يا الأخطلُ القومُ ولا يا الأعشى همدان (*) ،
وإنما تقولَ : أخطلُ القومِ وأعشى همدان ونابغة بنى ذبيان وأعشى قيس

أنشدَ سيبويه - للنابغة الجعدي^(١) : -

أَلَا أَبْلِغُ بَنَى خَلْفٍ رَسُولاً أَحَقُّ أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي
وَأُنْشِدَ ابْنَ جُنَى^(٢) :

وَلَوْ بَلَغْتَ عَوَا السَّمَاءِ قَبِيلَةً لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتْ
وجهه هذا أيضاً أنه لا يصحُّ الجمعُ بينَ الالفِ واللّامِ والإضافةِ فى
غيرِ بابِ الحسَنِ الوجهِ وما أشبهه وسياتى ذلك فى بابهِ إن شاء الله .
فإن قيلَ : يرد على هذا الحكم سؤالان .

أحدهما : أنه أوجبَ حذفَ " أل " فى هذين الموضعين فلا يجوزُ
عنده غير ذلك فيهما ، أمّا فى الإضافةِ فذلك ظاهرٌ ، وأمّا فى النداءِ فلم
يُجب ، ولهم فى نداء ما فيه الالفِ واللّامِ ثلاثةُ أوجهٍ :

(١) الكتاب : ٤٣٩/٨ ، والبيت فى ديوانه : ١٦٤ ، والنابغة الجعدي اسمه قيس بن عبدالله
العامري يكنى أبا ليلى وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعمر طويلاً . أخباره فى
الشعر والشعراء : ٢٨٩/٨ ، والأصابة : واليت فى المعنى : ٥٠٤/٨ ، والأشمونى :
١٨٥/٨ ، والخزانة : ٣٠٦/٤ .

(٢) البيت للحطينة فى ديوانه : ٦٨ وروايته : " بون السماء " و " لتقلت " بالعين المنقوطة ،
ومجالس العلماء : ١٩٤ .

(*) فى الأصل : يا الأخطل القوم ولا يا لأعشى همدان .

أحدها : حَذَفْهَا كَمَا نَكَرَ .

وَالثَّانِي : التَّوَصَّلَ بِأَيُّ نَحْو : يَأْيُهَا الرَّجُلُ .

وَالثَّالِثُ : اسْمُ الْإِشَارَةِ نَحْو : يَا هَذَا الرَّجُلَ ، وَهَذَا مِمَّا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ فَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : قَدْ تَجَوَّزَ هَذِهِ الْأَوَجُ الثَّلَاثَةُ هُنَا ، وَالثَّانِي أَنْ هَذَا الْحُكْمُ إِنْ كَانَ ضَرْوَرِي الذِّكْرَ هُنَا ، فَكَذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِمَّا فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ أَوْ غَيْرُهَا فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ حُكْمُهَا مَعَ النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرْوَرِيًّا ، وَإِنَّمَا بَابُ ذَلِكَ بَابُ النَّدَاءِ ، وَبَابُ الْإِضَافَةِ ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَدْعَ نَكَرَهُ إِلَى أَبْوَابِهِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ، بَلْ خَصَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ الْغَالِبَةَ بِالذِّكْرِ هُنَا ، فَمَا وَجْهُ مَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ : أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْآلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِأَيُّ أَوْ بِهِذَا إِلَى نَدَاءٍ مَا هِيَ فِيهِ أَنْ تَكُونَ جِنْسِيَّةً نَحْو : يَأْيُهَا الرَّجُلُ وَيَأْيُهَا النَّاسُ ، وَكَذَلِكَ يَا هَذَا الْإِنْسَانَ وَيَا هَذَا الرَّجُلَ وَالْآلِفَ وَاللَّامَ فِي النَّابِغَةِ وَالصَّعْقِ وَنَحْوَهُمَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، فَلَا يَصِحُّ إِذَا نَادَوْهَا بِأَيُّ وَلَا بِهِذَا ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ النَّاسُ مِنْ حَذْفِهَا ، فَهُوَ إِذَا ذَاكَ وَاجِبٌ لَا يَصِحُّ الْعَدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ مُرَادَهُ هُنَا بَيَانُ لَزُومِ الْآلِفِ وَاللَّامِ فِي ذِي الْغَلْبَةِ ، لَا بَيَانُ حَذْفِهَا مَعَ النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ ، بَلْ مَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ لَا تُحْذَفُ مِنْ ذِي الْغَلْبَةِ إِلَّا لِعَارِضٍ يَلْزِمُ مَعَهُ حَذْفُهَا أَوْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ فَبَيْنَ الْعَارِضِ مَا هُوَ حَتَّى يَظْهَرَ أَيْنَ يَلْزِمُ إِثْبَاتُهَا ، وَدَلٌّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ بَعْدَ : (وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ) أَيْ : قَلِيلٌ ، وَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ وَالْكَثِيرَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْأُ تَنْحَذِفُ ، بَلْ تَثْبِتُ مَطْلَقًا ، فَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْوَاعِ الْآلِفِ وَاللَّامِ فَغَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى هَذَا النَّوْعِ مِنَ التَّنْبِيهِ ، فَالزَّائِدَةُ لَا تُحْذَفُ الْبَيِّنَةُ ، إِمَّا لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ النَّدَاءَ وَلَا الْإِضَافَةَ كَالْآنَ ، أَوْ لَا تَقْبَلُ أَحَدَهُمَا كَالَّذِينَ وَاللَّاتِي ، وَهِيَ لَا تَقْبَلُ

أيضاً الحذف في النداء لصلاحية أى معها كقولهِ تعالى (١) : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ . وإما لنُثوره فلم يَعْتَدُ بما يمكن فيه على قلة من الإضافة كالألت ، وأما التي لِلْمَحِ الأصل . فقد قال فيها : (فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانِ) فصارت في عداد المعرفة ، فلم يَحْتَجْ إلى ذكر فيها (٢) إلا في بابه (٢)

فإن قيل : فقد نقصه موضع ثالث يجب فيه حذف الألف واللّام وهو قياس ، وذلك مع " لا " التي لنفي الجنس كما تقول : لا سِمَاكَ اللَّيْلَةُ طالع ولا نابغة بعد نابغة بنى ذبيان ، وقد قالت العربُ - أنشدَهُ سيبويه (٣) :-

* لَاهَيْتُمُ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ *

وقال الآخر (٤) :

* إِنْ لَنَا عَزَى وَلَا عَزَى لَكُمْ *

وما أشبهه / ذلك ، وهو (٥) لم يذكره فاقترض أن الألف واللّام لا ٢٤٧/ لا تُحذف مع لا إلا قليلاً لقوله بعد ذكر الموضعين (وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّضُ) وليس ذلك بصحيح ، بل الحذف معها واجب وجوبه مع ياء والإضافة .

فالجواب : أن ما جاء من دخول "لا" على العلم قليل وغير مقيس ..

(١) سورة الحجر : آية : ٦ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) الكتاب : ٣٥٤/١ ، والمقتضب : ٣٦٣/٤ ، وأمالى ابن السجري : ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والخزانة : ٩٨/٢ ، ويده :

* ولا فتى مثل ابن خيبرى *

(٤) البيت لأبى سفيان بن حرب ، من أبيات قالها بعد انتهاء غزوة أحد ، تراجع الكامل في التاريخ : ٨٤/٢ وشرح التسهيل : ٧٥/١ ، وتطبيق الفرائد : ١٥٣/٢ .

(٥) في (١) وهذا .

ألا ترى أنه اشترط في اسم " لا " أن يكون نكرة ، أعنى عند بنائه معها حيث قال (١) : (عَمَلٌ إِنْ أَجَعَلَ لِلَّهِ نِكْرَةً) . فلم يحكم بدخولها وعملها في معرفة ، فعلى ذلك بنى هاهنا .

فالحاصل أنه لم يذكر حكم الألف واللام هنا مع النداء والإضافة سدئ ، وأنه إنما خصها بذكر هذا الحكم ليترى لزوم الألف واللام في غير هذين الموضعين ، وعلى هذا المعنى نبه في " التسهيل " بقوله (٢) : ويلزم ذا الغلبة باقياً على حاله ما عرف به قبل دائماً إن كان مضافاً وغالباً إن كان ذا أداة ، فأشار بقوله : باقياً على حاله إلى التحرز مما يعرض له من زوال اختصاصه بقصد تنكيهه . أو ندائه (٣) .

وقوله : (وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّضُ) " قد " : المراد به التقليل هنا ، وعلى هذا المعنى يستعملها الناظم في كتبه وذلك ثابت (فيما) (٤) أنشد سيبويه للهذلي (٥) :

قَدْ أَتْرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أُنُوبَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

فقد هنا بمعنى ربما وضمير (٦) " غيرهما " عائِدُ على النداء ، والإضافة

(١) الألفية ، باب " لا " التي لنفى الجنس .

(٢) التسهيل : ٣١ .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) في الأصل فيها .

(٥) الكتاب : ٢٠٧/٢ ، ونسبه لهذلي وهو لعبيد بن الأبرص كذا قال ابن السرافي في شرح أبيات الكتاب : ٣٦٨/٢ ، والبيت في ديوان عبيد : يخاطب بها حجرا والد امرئ القيس ودد ورد في المقتضب : ٤٣/١ ، وأمالى ابن الشجري : ٢١٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٧/٨ ، والخزانة : ٥٠٣/٤ .

(٦) في (أ) ولتميز .

المفهومين من قوله : (إِنْ تَنَادَيْ أَوْ تَضِفَ) وذلك جائزٌ كقوله تعالى (١) :
 ﴿وَأِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ ، أى يَرْضَى الشُّكْرَ لكم ، وضَمِير " تَنْحَذِفُ " عائِدٌ على " أَل " يعنى أنْ حَذَفَ الألفِ واللَّامُ هذه الَّتِى للغَلَبَةِ قَدْ يَأْتِى حَذْفُهَا فِيمَا عَدَا النَّدَاءَ والإِضَافَةَ لَكِنْ قَلِيلًا وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا حَكَى سِيبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ " .

وحكى ابنُ الأَعرَابِي أنْ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : هَذَا عَيْتُوقٌ طَالِعًا ، وَزَعَمَ أنْ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي سَائِرِ النُّجُومِ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ بِالسَّمْعِ وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ مِنَ النَّاطِقِ أَنَّهُ سَمَاعٌ ، وَلَمَّا بَيَّنَّ أنْ الحذفَ قَلِيلٌ (هُنَا) (٢) دَلُّ عَلَى أنْ الإِثْبَاتَ هُوَ الْبَابُ الشَّهِيرُ فِيهَا وَالْقِيَاسُ الْمُسْتَتَبُّ وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ .

وهنا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ أَقْسَامِ الْمَعَارِفِ وَبَقِيَ لَهُ قِسْمُ الْمُضَافِ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ هُنَا فَأَخْرَجَهُ إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَلْيَقِ بِهِ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَمَّ لَهُ مَا قَصَدَ مِنْ ذِكْرِ أَحْكَامِ الْمَفْرُودِ الَّتِى يَجِبُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ الْخَوْضِ فِي أَحْكَامِ الْمُرَكَّبِ .

* * *

(١) سورة الزمر : آية : ٧ .

(٢) فى (١) .

هنا ابتداءً كَلَامَهُ في الأحكام التركيبية ، والتراكيبُ كُلُّهَا راجعةٌ عند الاعتبارِ إلى جملتين : جملةٌ اسمية وهي المصدرة بالاسم ، وهي جملةُ المبتدأ والخبر ، وجملةٌ فعليةٌ وهي المصدرةُ بالفعل وهي جملةُ الفعلِ والفاعلِ ، وإلى هاتين الجُمْلَتَيْنِ ترجع التراكيبُ الإفادية كُلُّهَا ، وأما جملةُ المُنادى نحو : يا زيدُ فعدّها قومُ جملةٌ ثالثةٌ مباينةٌ للجُمْلَتَيْنِ المتقدمتين فهي عندهم مركبةٌ في الأصل من الحرف والاسم وعندَ الجمهورِ هي راجعةٌ إلى الجملةِ الفعليةِ على تقديرِ نيابةِ الحرف عن الفعلِ ، وهذا مذهبُ ابنِ مالكٍ في " التسهيل " (١) إذ قال : " المُنادى " : منصوبٌ لفظاً أو تقديرًا بـ " أنادى " / لازمُ الإضمارِ ، وأما ٢٤٨/ في هذا النظم فهو محتملٌ ، لأنه لما فرغَ من الأحكامِ المتعلقةِ بالجُمْلَتَيْنِ الاسميةِ والفعليةِ نكَّرَ بعد ذلك النداءَ فيمكن أن يكون ذلك مقطوعاً مما تقدم ، لأنَّ كونَ النداءِ من قبيلِ الجُمْلِ الفعليةِ أمرٌ تقديريٌّ وحكم لو ظهرَ لنا في معنى النداءِ ، ويمكن أن يكونَ ألحقَ النداءِ بما قبله من الجملةِ الفعليةِ وأخرَ ذكره لما فيه من كونِ الفعلِ مقدراً أبداً ، ويدلُّ على هذا الإمكانَ ذكره في " باب التحذير والإغراء " (٢) لاشتراكهما في امتناعِ ظهورِ الفعلِ ، فهذا الثاني أظهرُ في قصدِ الناظمِ (٢) وهو موافقٌ لمذهبِ في " التسهيل " ، وقد شرَّعَ في ذكرِ الجملةِ الاسميةِ أولاً وما يتعلَّقُ بها من الأحكامِ ، ثم أتبعها بالجملةِ الفعليةِ وما يتعلَّقُ بها فأمَّا الجملةُ

(١) التسهيل : ١٧٩ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِنْ اعْتَذَرَ
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارِ ذَانِ

هذه توطئة اصطلاحية في معنى المبتدأ والخبر ، تفيد التعريف بهما على الجملة فيعنى أنك إذا قلت : زيدٌ عاذرٌ ، فزيدٌ يعربُ مبتدأً وعاذِرٌ خبره ، ويجرى مجرى هذا ما كان نحووه من قواك : عمروٌ خارجٌ ويكرُ منطلقٌ ، والله ربُّنا ، ومحمدٌ نبيُّنا ، وما أشبه ذلك ، و (مَنْ أَعْتَذَرَ) مفعولٌ عاذِرٌ وهو من تمام المثال .

ثم قال : (وأولُ مبتدأ والثاني ...) إلى آخره " هذا نوعٌ ثانٍ من الجملة الابتدائية وهو ما لا يكون فيه خبرٌ استغناءً عنه بفاعلٍ يرفعه المبتدأ لكونه عاملاً عملَ الفاعلِ ، وذلك الصفةُ فيريد أنك إذا قلت : " أسارِ ذان " فـ " أسارِ " وهو الأول مبتدأ تقدمت عليه أداة من أدوات الاستفهام ، وأما الثاني : وهو " ذانِ " تنثنية " ذَا " فإنَّه فاعلُ بَسَارِ^(١) ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ جارٍ في عمله مجرى الفعلِ ، وذلك الفاعل " أغنى " يعنى عن الخبرِ ، فلم يحتجْ إليه لحصول الفائدةِ به دونَ أن تاتى بالخبرِ فلا حاجةً إلى تقديره ، كما لا تحتاج إلى تقدير المفعولين لِعَلِمِ إذا قلت : علمت أن زيداً قائمٌ على طريقةِ بعض المتأخرين هذا ما قال على الجملة ، وحقيقة معنى كلامه يتبين ببيان^(٢) مثاليه : أما الأول فإن زيداً فى قواك : " زَيْدٌ عَاذِرٌ " اسم مخبر عنه ، لم يتقدم عليه عاملٌ لفظيٌّ يطلبه برفعٍ ولا نصبٍ ولا جرٍ ، فكونه مخبراً عنه دلٌ عليه قوله : "وعاذِرٌ" " خَبَرُ أَى : خبر عن المبتدأ الذى هو زيدٌ ، فقد بان أن زيداً مخبرٌ عنه ، وكونه لم

(١) فى الأصل بلسار .

(٢) ساقط من (١) .

يتقدم عليه عاملٌ لفظيٌّ بوجهٍ من وجوه الإعرابِ دلٌّ عليه نفس المثال، إذ لم يتقدم عليه شيءٌ من العوامل اللفظية، وعدمُ العاملِ قد يكون حقيقةً كما مثل، وقد يكون حكماً فيوجد العامل اللفظي داخلاً على المبتدأ، ولكنه في حكم ما لو لم يدخل عليه عاملُ البتة، فلا يخرجُ الاسمَ عن كونه عادياً للعامل اللفظي فقد يدخل الحرفُ الزائدُ على المبتدأ كقولِ الله سبحانه (١): ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾، فـ "خالقٌ" مبتدأ وإن دخلت عليه "من"، لأنها زائدة، والزائد لا حكم له، وقالوا: بحسبك زيدٌ، فالباءُ زائدة أيضاً وحسبك مبتدأ خبره زيدٌ.

وأما المثالُ الثاني: فإن سارٍ في قولك: (أسارِ ذانٍ) اسمٌ أيضاً قد عدم العوامل اللفظية فلم يتقدم عليه شيءٌ منها كما في "زيدٌ عاذِرٌ" لكن فارقهُ بأن هذا ليس بمخبرٍ عنه وإنما هو صفةٌ من الصفات التي ترفعُ الظاهرَ وقد رفعت ظاهراً على الفاعلية وهو "ذانٍ" وتقدمت // ٢٤٩ في أول الكلام فلم تقع جزءاً من الخبر ولا خبراً، فكونه عادياً للعامل اللفظي ظاهراً، وكونه صفةً من الصفاتِ الرَّافعةِ للظاهرِ كذلك، وعليه دلٌّ بقوله: (والثاني فاعلٌ) فهي من الصفات التي شأنها هذا، فيدخل تحت مضمون المثالِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ نحو: أمضروب عبداك، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: أحسن أبواك؟ وما جرى مجرى ذلك نحو: أقرشي قومك؟ وكونُ الصفة قد تقدمت في أول الكلام ظاهراً من مثاله أيضاً، فإنها إن لم تسبق لم تكن مبتدأ وإن رفعت الظاهر نحو: الزيدان قائمٌ أبواهما، فقائمٌ هنا خبرٌ لا مبتدأ.

وأما قوله: (فاعلٌ أغنى) فهو بيانٌ أن من شرط كونِ سارٍ ونحوه

(١) سورة فاطر: آية: ٢.

مبتدأ أن يكون مرفوعه مغنياً ومعنى قوله مغنياً أن يحسن السكوت عليه
لحصول الفائدة به ، فإن لم يكن كذلك فمفهومه أنه ليس بمبتدأ أعنى " سار " ^(١)
ونحوه كما إذا قلت : أقائم أبوهما ؟ فقائم هاهنا لا يكون مبتدأ ، إذ ^(١) لا
يحسن السكوت على ذلك وإن أتيت بالفاعل حتى تقول : الزيدان فتأتى بمبتدأ
يكون قائمٌ خبره ، وهذا الشرط مع قوله : (أسارَ ذان) يخرج أيضاً قواك :
أقائم ؟ مما يرفع الضمير ولا يرفع ظاهراً مذكوراً ، فإنه لا يحسن السكوت
عليه من جهة أنه فى حكم المفرد ، والمفرد لا يكون كلاماً ، وإنما لم
يغن ضميرُ الفاعلِ هنا وإن كان رافعه صفةً تجرى مجرى الفعل ، لأن الصفة
تستلزمه من حيث هى مشتقة ، لا من حيث قصد التركيب للإفادة ، ومن هنا
قيّد الإغناء بقوله : (فى أسارَ ذان) أى : أن كونه مغنياً إنما يكون فى نحو :
أسارَ ذان " ووجه إغناؤه وقيامه مقام الخبر ، فلم يحتج إلى تقدير كونِ المبتدأ
فى معنى الفعل ، فالجمله فى قوةِ الفعليّة كأنك أتيت بالفعلِ نفسه فقلت : أيسير
ذان ؟ ولو كان هكذا لم يحتج إلى خبرٍ ؛ لإغناءِ الفاعلِ مع الفعلِ وحصولِ
الفائدةِ بذلك ، وإذا ثبتَ هذا ظهرَ أن فى قوةِ هذين المثالين التعريف
بالمبتدأ على حدٍّ ما عرّف به فى " التسهيل " ، إذ قال ^(٢) : وهو ما عدم حقيقة أو
حكماً عاملاً لفظياً ^(٣) من مخبرٍ عنه أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ لما انفصل وأغنى .

فقوله : ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً ^(٣) هو معنى قوله : (مبتدأ
زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ) إن قلت : كذا ، وقوله : " أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصل

(١) فى الأصل " إنه " وصوابه من (١) .

(٢) التسهيل : ٤٤ .

(٣- ٢) ساقط من الأصل .

وأغنى " هو معنى قوله : (وأولُّ مُبْتَدَأٍ والثَّانِي فاعِلٌ أَغْنَى) فى كذا ، وقد مرَّ شَرْحُ ذلك ، فلا تَظُنُّ أَنَّهُ أَتَى بِمِثَالَيْنِ (١) على ظاهِرهما وهكذا عادته فى هذا النُّظم فاعطه حظاً من نظرك ، فإن فيه دَفَائِنَ قَلَمًا يَتَنَبَّهُ لَهَا إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ حَقَّهُ فى التَّفْتِيشِ وَالبَحْثِ وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ ، و " سارٍ " اسمُ فاعِلٍ من سَرَى يَسْرِى سَرًى ، وهو سِيرُ اللَّيْلِ بخلاف سَارَ (٢) ، فإنه ليس كذلك . وأسرى أيضاً بمعنى سَرَى و " ذَانِ " تثنية " ذَا " اسم الإشارة للقریب المُذَكَّر ، ويتعلق بكلام الناظم مسألتان :

إحداهما : أَنَّهُ لما أَتَى بِالمِثَالِ الذى نابَ فيه الفاعل عن خبر المُبْتَدَأِ قرنه بهمزة الاستفهام ، فدلَّ ذلك من إشارته على أَنَّ لِحَاقَهَا من شرطِ هذا الحُكم ، فلا يجوزُ إِذَا أَن يرفعَ اسمُ الفاعِلِ ونحوه من الصِّفَاتِ فاعلاً منفصلاً ينوبُ عن الخبرِ إِذَا لم يَقرُنْ بهمزةِ الاستفهامِ / ولا بما / ٢٥٠ يقومُ مقامَها فلا تقولُ : قائمُ الزَّيْدَانِ ولا سارِ ذَانِ ، وهذا تَنْبِيهُ على طَرَفٍ من شرطِ اسمِ الفاعِلِ وهو أَن يكونَ معتمداً على متقدِّمٍ قبله ، ومن جملة ما يَعتَمِدُ عليه الاستفهامُ والنَّفَى ، وسيأتى بيانُ ذلك فى موضعه إن شاء الله ، لكن الخاصَّ من الاعتمادِ بهذا الموضع هو ما ذَكَرَهُ ، لأنَّه يعتمدُ عليه المُبْتَدَأُ الذى هو فى ذكره بخلافٍ غيرِ ذلك من وجوه الاعتمادِ كوقوعِ اسمِ الفاعِلِ خبراً ، أو حالاً ، أو صفَةً ، أو منادىً ، أو غير ذلك ، فإنَّ ذلك خارجٌ عن بابِ الابتداءِ فإذا كان كذلك ثَبَّتَ أَنَّ الاقترانَ بهمزةِ الاستفهامِ شرطٌ فى كونِ المُبْتَدَأِ يرفعُ الظَّاهِرَ النَّائِبَ عن الخبرِ وهو رأى الجُمهور .

(١) فى (١) بالمثالين .

(٢) فى (١) تسار .

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ اسْتِفْهَامٍ وَلَا غَيْرِهِ ،
فَنَقُولُ قَائِمُ الزَّيْدَانِ وَخَارِجُ الصَّالِحِينَ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَالْأَصَحُّ قَوْلُ الْجُمْهُورِ الَّذِي
اخْتَارَهُ النَّاطِمُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ قَدْ تَقَرَّرَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ حَتَّى يَعْتَمِدَ ، لِأَنَّهُ
بِالاعْتِمَادِ يَتَقَوَّى فِيهِ جَانِبُ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَةِ نَائِبٌ عَنِ الْفِعْلِ ،
وَبِذَلِكَ يَعْمَلُ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، وَإِذَا وَقَعَ صِفَةً أَوْ حَالًا أَوْ خَبْرًا فَهُوَ قَدْ
وَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ الْمُشْتَقِّ ، وَأَيْضًا ذَلِكَ مَوْضِعٌ تَقَعُ فِيهِ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ
كَثِيرًا ، وَالِاسْتِفْهَامُ أَيْضًا طَالِبُ الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ النَّفْيُ ، وَلِذَلِكَ يَتَرَجَّحُ مَعَهُمَا
النَّصِبُ فِي بَابِ الْإِسْتِغْثَالِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا أَنْ يَعْتَمِدَ ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ مُوَافِقٌ
لِلسَّمَاعِ إِذْ لَمْ يَنْقَلِ نَحْوُ : قَائِمُ الزَّيْدَانِ إِلَّا نَادِرًا بِحَيْثُ لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ قِيَاسٌ ،
وَأَيْضًا فَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ اسْمٌ مُحْضٌ وَاشْتِقَاقُهُ لَا يُوْجِبُ لَهُ الْعَمَلَ عَمَلَ
الْفِعْلِ ، إِذْ يُلْزَمُ أَنْ يَعْمَلَ كُلُّ مُشْتَقٍّ عَمَلَ فِعْلِهِ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ مَصْدَرِهِ
كَالْمَسْجِدِ وَالْمَرْبِيعِ وَالْمَصِيفِ وَالْمِغْرَفَةِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ إِذَا
تَقَدَّمَ مَا يَطْلُبُ بِالْفِعْلِ أَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ فِيهِ الْعَوَامِلُ
اللُّغْظِيَّةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ كَالنُّعْتِ وَالْخَبَرِ فَيَقْوَى فِيهِ حِينَئِذٍ جَانِبُ
الْفِعْلِ ، وَهَذَا الْإِحْتِجَاجُ الْأَخِيرُ مَنْقُولٌ مَعْنَاهُ (١) مِنْ كَلَامِ السُّهَيْلِيِّ (٢) ، وَفِيهِ
نَظَرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ ، فَقَدْ ثَبَّتَ رُجْحَانُ مَا قَالَهُ النَّاطِمُ ، وَمَا احْتَجَّ بِهِ الْأَخْفَشُ مِنْ
الِاسْتِثْنَاءِ غَيْرِ مُنْتَهِضٍ دَلِيلًا مِنْ حَيْثُ يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْإِعْتِمَادُ
الْقَوِيُّ بِجَانِبِ الْفِعْلِ وَلَا فَهُوَ إِلَى الْاسْمِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْفِعْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي
الْمَاضِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ اعْتِمَادَ عَدَمِ جَرْيَانِهِ عَلَى فِعْلِهِ ، فَوُجُودُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا عَدِمَ
شَرْطُ الْعَمَلِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي الْعَمَلِ وَلِزُومِ الضَّمِيرِ تَابِعٌ لِلِاسْتِثْنَاءِ هَكَذَا قَالُوا :

(١) ساقط من (١) .

(٢) نتائج الفكر : ٤٢٥ .

والحاصلُ أن مجرد الاشتقاق لا يكفي في إطلاق القول بجواز العمل ، فإن السماع لا يساعدُ عليه .

المسألة الثانية : أن تمثيله بأسارِ ذانٍ فيه تنبيه على الموضع الذي يتعين فيه الرفع في الثانى على الفاعلية وهو حيث يكون غير مطابق للمبتدأ إذا كان (ذان) مثنى و (سار) مفردٌ ولا يخبر عن المقرر بالمثنى ، فلا تقول : الرجل قاتمان فذلك لا يكون (ذان) خبراً لـ (سار) البتة ، فلم يكن له وجهٌ إلا الحمل على أنه مرفوع بـ (سار) على معنى أيسير ذان ، أما لو كان مطابقاً لكان في الإفراد محتملاً لما قال ، ولأن يكون الأولُ خبراً للثانى قدّم عليه كقولك : أقائمٌ زيدٌ حسب ما يذكره بعيد هذا . فلا يتعين ما نكر وإنما يتعين في غير المطابقة كما مثل . / ٢٥١/

* * *

ثم قال :

وقس وكاستفهام النفي وقد يجوزُ فائز أولو الرشد

أما قوله (وُقِسْ) فهو على الجملة راجع إلى حكم تقدم أو أحكام تقدمت أى : قس على ما تقدم ذكره غيره ، وهذا يحتمل سبعة أوجه من التفسير :

أحدهما : أن يريد القياس على ما ذكر تمثيله من المبتدأ المخبر عنه في قوله (مبتدأ زيدٌ وعاذر خبر) ، وقوله (وأولٌ مبتدأ والثانى فاعلٌ) إلى آخره ، وذلك أنه أتى بمثالين حكم عليهما بأعيانهما ولم يأت بما يدل على أن الحكم المذكور مقيس يجرى في غيرهما فبين ذلك بالنص ، كأنه قال وقس على المثالين غيرهما ، فالحكم مطرد في كل واحدٍ منهما .

والثانى : أن يكون راجعاً إلى مسألة (أسارِ دان) وهو أقرب مذكور
ليبين أنه مقيسٌ لأن المبتدأ أصله أن يؤتى له بخبرٍ ولايستغنى عنه بغيره ، فلما
بيّن أن هذا المثال الذى عدم فيه المبتدأ خبره مقولٌ كأنه مظنةٌ لسبق الفهم إلى
أنه مسموع غير مقيس لما عرض فيه من الخروج عن أصل الباب ، فأزال هذا
التوهم بقوله (وقس) أى أن هذا كثير فى كلام العرب بحيث يسوغ فيه القياس
وإن جاء على خلاف الأصل .

والثالث : أن يكون راجعاً إلى أقرب مذكور أيضاً ، لكن على معنى آخر
وهو أنه لما قدّم الإشارة إلى (١) اشتراط (١) تقدّم الاستفهام ، لكنه أتى
بالهمزة وحدها خاف أن يتوهم اختصاص ذلك بها من بين سائر أدوات
الاستفهام ، فرّق ذلك التوهم بقوله : (وقس) كأنه أراد : قس سائر أدوات
الاستفهام على الهمزة ، فإن الوصف إذا وليها رفع الفاعل وأغنى عن
الخبر ، ومثال ذلك قولك : متى ذاهبُ البكران ؟ وأين جالسُ صاحبك ؟ وكيف
مصبحُ إخوتك ؟ وما أشبه ذلك ، فهذا مما يليق أن يكون مراده .

والرابع : أن يكون منبهاً على أن هذا الحكم غير مختص بالفاعل
المثنى ، بل هو جارٍ فى غيره من المفرد والمجموع فتقول : أسارِ هؤلاء ؟
وأقائم الزيدون ؟ وأقائمُ إخوتك ؟ وكذلك المفرد على أحد الاحتمالين فيه إذا
قلت : أقائم زيد ؟ ، وأسارِ هذا ؟ وقد نبّه هو على أن المجموع مثل المثنى
فى قوله : " وقد يجوز نحو فائزُ أولو الرشد " . وفى قوله : (والثانى مبتدأ
وذّا الوصف خبر) إلى آخره ..

والخامس : أن يكون راجعاً إلى المرفوع بالفاعلية ، فإنه قال :
(والثانى فاعلٌ أغنى) فكأنه يؤهم الاقتصار على الرفع للفاعل وإن كان قياساً

(١-١) ساقط من (١) .

فيه فاخبرك أن الرفع بالصفة لا يختص بالفاعل ، بل قد يكون مفعولاً لم
يسم فاعله كقولك : أمضروب الزيدان ؟ وأمكرم إخوانك ؟ وما أشبه ذلك ،
والحكم فيهما واحد ، فننبه على ذلك ليكون قد نص عليه فلا يؤخذ له
بقياس .

والسادس : أن يكون قصد أن هذا الحكم لا يختص^(١) باسم
الفاعل الذي نبه عليه المثال ، لأنه إنما أتى بهذا المثال من باب اسم
الفاعل وإنما يتوهم أنه مختص به^(٢) ، وليس في الحقيقة كذلك ، بل
نقول : أحسن الزيدان وأقرش قومك ؟ وإنما أراد صفة يصح رفعها
للظاهر ، ولم يرد كونها اسم فاعل وقد مر التنبيه على ذلك ، وهذا
الوجه والذي قبله يرجعان إلى قيد واحد في الحقيقة وهما وجهان من
حيث الانتزاع .

والسابع : أن يكون تنبيهاً على أن الصفة إذا تقدمها الاستفهام ، ٢٥٢/
فإن رفعها للظاهر المغنى عن الخبر قياساً بإطلاق لا ومن فيه ولا
ضعف ، فلا يتحاشى عنه ، كما يتحاشى^(٢) إذا لم يتقدمها شيء نحو :
قائم الزيدان ، فإنه لا يبلغ في الجواز رتبة ما تقدم عليه الاستفهام .
فإن قلت : فإن الخالي عن الاستفهام قياساً عنده أيضاً لقوله :
(وقد يجوز نحو فأنز أولو الرشد) وهذه العبارة مشعرة بالقياس لكن
على ضعف ، فلو كان مراد الناظم التنبيه على الجواز فيما تقدمه
الاستفهام والتنكير على ما لم يتقدمه لاقتضى عدم القياس فيه ، لكنه
لم يفعل ذلك ، فدل على عدم قصده لهذا المعنى ولأن كان كالمتناقض .
فالجواب : أنه لم يقصد التنبيه على كون العارى من الاستفهام لا
يقاس بخلاف غيره ، بل قصد أن المعتمد على الاستفهام قياساً على
الإطلاق إذ قال : " وقس " ولم يقيد ذلك بضعف ولا قلة سماع ، فظهر

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) في الأصل كما لا يتحاشى .

من ذلك أن غيرَ الْمُعْتَمَدِ ليس كذلك ، بل هو قَلِيلٌ ضَعِيفٌ ، وكونُهُ بحيث يُقاسُ عليه مع ذلك أمرٌ مُحْتَمَلٌ بَيِّنُهُ بقوله : " وَقَدْ يَجُوزُ " وهذه الأوجه يمكنُ أن يكونَ أشارَ إلى جميعها بقوله : (وَقَسْ) فلا يختصُ التفسيرُ ببعضها دونَ بعضٍ وهو أولى ؛ لأنَّ جميعَها أحكامٌ ضروريةٌ تقدِّمُ ذكرها بالإشارة إليها . فَيَبْدُو أن يُشيرَ إلى بعضها دونَ بعضٍ مع أنها كلها قياسٌ والله أعلم .

ثم قال : (وكاستفهامِ النَّفْيِ) يعنى أن النَّفْيَ بأداةٍ من أدوات كالاستفهام فيما تقدَّم له من الحكم وهو كونه معتمداً على الوصفِ فى رفعِ الفاعِلِ ، فكما أن قواك : (أسارِ ذانِ) ، قياسٌ مطَّردٌ ، فكذلك قواك : ما سارِ ذانِ ، لأنَّ النَّفْيَ مما يَعْتَمِدُ عليه اسمُ الفاعِلِ فى عَمَلِهِ ، كما يَعْتَمِدُ على الاستفهامِ ، ومن ذلك ما أنشدَهُ فى الشَّرح من قولِ الشاعر (١) :

خَلِيلِيْ مَا وَافٍ بِعَهْدِيْ أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِيْ عَلَى مَنْ أَقَاطِعِ

فإن قيل : إطلاقُ النَّفْيِ صَرِيحٌ فى أن أدواتِهِ كلها صالحةٌ لهذا المَوْضِعِ ، إذا كان كذلك دَخَلَ فيها " مَا " التَّمِيمِيُّ نُحْو : مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَالْحِجَازِيَّةُ إذا عَدِمَ شرطٌ من شروطِ إعمالِها نحو : ما إن قائمٌ أخواك ، وما قائمٌ إلَّا أخواك ، وهذا قد يقربُ الأمرُ فيه ، فإنَّ أداةَ النَّفْيِ هنا كأداةِ الاستفهامِ لا عَمَلَ لَهَا ، فتدخلُ على المُبتدأ وما يليه ، كما تدخلُ على الجُملةِ الفِعْلِيَّةِ فى قواك : ما قامَ زيدٌ ، ودخلُ فى مقتضاه أيضاً " ما " إذا عملت " لا " إذا عملت عمل " إن " أو " ليس " و " إن " كذلك و " ليس " أيضاً ، ومثل هذا لا يُقدِّمُ على إجازته بغيرِ دَلِيلٍ وَسَمَاعٍ يمكنُ أن يقاسَ عليه أو بنَصِّ إمامٍ

(١) شرح التسهيل : ٤٤ (مخطوط) ٢٦٩/١ (ط) مجر .
والبيت مجهول وهو فى شرح الأشموني : ١٥٧/١ ، والعيني : ٥١٦/١ ، والتصريح : ١٥٧/١ ،
والهمع : ٩٤/١ .

تَضَمَّنَ القول بالقياسِ في هذه الأشياءِ وإلا جاز أن (١) تقولَ بجواز دخول نواسخِ الابتداءِ على (سَارِ ذَانِ) إذا جازَ ليس قائمُ الزيدانِ ، وما قائمُ الزيدانِ ؟ وهى الحِجَازِيَّةُ ، وكذلك " لا " ، و " إن " اللتان (٢) كليهما فتقول إن قائمُ الزيدانِ ولا قائمُ الزيدانِ ، وهذا كله فيه نَظَرٌ .

فالجوابُ : أن هذا كله قد نصُّ على جوازه فى " شرح التسهيل " عملاً بمقتضى ما أطلق فى " التسهيل " فى الاستفهام والنفى فقال (٣) : وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفى لِيَتَنَاولَ / منها كلُّ ما يصلح / ٢٥٣ لمباشرة الأسماء ، وذلك " مَا " ، و " لَّا " و " إِنْ " ، و " لَيْسَ " إلا أن " لَيْسَ " يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها ويرتفع به ما يليه فيُسد مسدّها ، كما سدَّ مسدُّ خبر المُبتدأ قال : وكذا الحكم بعد " ما " إن جعلت حِجَازِيَّةً ولم يَنْتَقِضِ النفى ، فإن جُعِلَتْ تَمِيمِيَّةً أو انْتَقَضَ النفى فالوصف بعدها مبتدأ ، والمرفوع به سادُّ مسدُّ الخبر ، ثم أتى بأمثلة ذلك ، فالحاصلُ أنه بنى هاهنا على ما بنى عليه هُنالك ، وأنه تَضَمَّنَ عهدة دخولِ النَّاسِخِ على مثل هذا المُبتدأ ، فإن كان فى ذلك سماعٌ يقاس عليه فلا عَتَبَ ، وإن كان ذلك بالقياسِ النَّظَرِيَّ فهو غيرُ مُسَلَّمٍ لأمريّن :

أحدهما : أنه أناب مرفوعاً عن منصوبٍ وهو خبرٌ " ليس " و " ما " الحجازية وذلك غيرُ موجودٍ فى كلام العرب ، فإن وجد فبحيث لا يعتدُّ به ، وقد منع ابنُ خَرُوفٍ أن يَنُوبَ منصوبٌ عن مرفوعٍ فى نحو: ضاربُ زيداً . قال : بل يَجْرَى عنده مَجْرَى قائمُ زيد حين أناب منصوباً عن مرفوع ،

(١) " أن " ساقط من الأصل .

(٢) فى (١) الثانى .

(٣) شرح التسهيل : ٤٥ (مخطوط) ٢٧٤/١ (ط) مَجْر .

وليس ثم فاعل ولا مبتدأ قال " فإن قلت : ضارب زيداً عمرو كان أضعف من قائم زيد لعمله في المفعول وقد رفعته بالابتداء ، وإذا لم ينب المخالف في الإعراب هنا فكذلك في مسألتنا ، والموجود في كلام العرب في هذا النحو نيابة المرفوع عن مثله ، أما نيابة المرفوع عن المنصوب فلا بد لابن مالك من إثباتها مقدمة لمسألته ، وإثباتها متعذر .

والثاني : أن عمل الصفة في باب اسم الفاعل إنما حصل في موضع قوى فيه جانب الفعلية باشتراط الاعتماد حسب ما مر ، ألا ترى أن أقائم الزيدان ؟ صار في معنى أيقوم الزيدان ؟ وكذلك مع النفي ، وإذا كان الأمر كذلك فدخول النواسخ منافع لتقوية جانب الفعل ، بل هي مقوية لجانب الاسمية ؛ لاختصاصها بالدخول على المبتدأ والخبر ، وعدم قبولها للدخول على الفعل ، فلا يسوغ إذا رفع الصفة عند دخول الناسخ ، كما لا يسوغ عند التعرّي من الاعتماد ، بل هنا أولى أن لا ترفع لتقوية جانب الاسمية فيها ، فقربت (١) بذلك من الجوامد .

وجه ثالث - أشار إلى معناه الفارسي - : وهو ما يلزم على ذلك من دخول النواسخ على غير مبتدأ وخبر وذلك معدوم النظير ، وهذا كله قد نبه عليه ابن خروف فقال : ولا ينبغي أن يجوز أن قائم زيد ، على أن تجعل قائم اسم " كان " وزيد فاعلاً يسد مسد الخبر ؛ لأنه أناب مرفوعاً عن النصب ، وأدخل كان على ما ليس بمبتدأ وخبر ، وعلى صفة ، وقوى فيها معنى الاسمية وقد رفع بها ، هذا ما قال وفيه ما نكرت وغيره (٢) . فإن أجيب عن الأول : بأن المنصوب قد ينوب عن المرفوع كما في قولهم : ضربني زيداً

(١) في (١) فقريت .

(٢) ساقط من (١) .

قائماً ، وإذا جازَ " مثل هذا فليجز عكسه . وعن الثَّاني : بأنَّ النَّاسخَ قد تَدخَّلَ على ما لا خَبَرَ فيه بل نابَ عنه غيره ، وحكى ابن كَيْسَانَ عن الكِسَائِي : دُخُولُ " إِنْ " على نحو : كلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، فقالوا : إِنْ كُلُّ ثوبٍ وَكَمَنَّهُ ، وإذا جازَ في " إِنْ " مثل هذا فليجز في مسألتنا فيقال : لم يبلغ مثل هذا أن يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياسِ كلامِ العربِ فلا يُعتبر به .

والذي ينبغي أن يُقال / في الجَوَابِ عن النَّازِمِ أنْ دخول النَّاسخِ / ٢٥٤ على الصِّفةِ مذهب له حسب ما صرَّح به في الشَّرْحِ فإياهُ اتَّبَعَ في هذا النَّظْمِ ، ويمكن أن يُقال : - وهو الأولى - إِنْ إطلاقه النَّفى لا يَتَّعِينَ منه دُخُولُ ناسخٍ يَنْفِي به (١) لأنَّ مثلَ ذلك يَتَوَقَّفُ على جَوَازِهِ ابتداءً ، وهو لم يَتَعَرَّضْ لذلك هنا ، فلا يُؤْخَذُ له منه مذهبٌ ؛ لاحتمالِ أن يريدَ نفياً لا يكون ناسخاً للابتداءِ والله أعلم .

وعلى النَّازِمِ هنا سؤالٌ وهو أن يُقال : لِمَ لم يفرض النَّازِمُ المسألةَ مع غير الاستفهام والنَّفى ، وقد علم أن ذلك لأجل الاعتمادِ ، والاعتمادُ يحصلُ بغيرهما كالاعتمادِ على المُبتدأ ، فهَلَا بَيَّنَّ أنَّ " قائمٌ " من قولك : زَيْدٌ قائمٌ أَبَوَاهُ مبتدأً وأبواه فاعلٌ سَدُّ مسدِّ الخبرِ ، كما بينَ ذلك مع الاستفهام والنَّفى ؟

والجَوَابُ : أن ذلك لا يجوزُ فيما جَرى على المُبتدأ (٢) فَإِنْ قائماً (٢) وَقَعَ نَكْرَةٌ وحقُّ الخَبَرِ أن يكون نَكْرَةٌ فقد وقع في موضِعِهِ ، وعادَ مما تَعَلَّقَ به الضَّميرُ على المُبتدأ ، فلم يَجْزُ أن يُنَوَّى به غيرُ موضِعِهِ لأنَّه شبه

(١) في (١) يلغى .

(٢-٢) ساقط من (١) .

التَّهْيئةَ وَالْقَطْعَ إِلَى هَذَا النُّحُوْنَا الْفَارْسِي فِي الْجَوَابِ .

وقد يُجاب بجوابٍ آخر : وهو أن الخبرَ الذي هو قائمٌ إن اعتقدَ أنه مبتدأ صار من قبيلِ قائمِ الزَّيدان ؛ لأنه إذ ذاك مقطوعٌ من زيدٍ ، والجُملة (١) هي الخبرُ ، فصار قائمٌ أبواه جملةً مستقلةً ، فلم يبقَ للمبتدأ الذي هو قائمٌ ما يعتمد عليه واسم الفاعل هنا إنما يرفعُ إذا اعتمدَ إلا قليلاً .

فإن قيل : لم لا يجوزُ على ذلك القليل ؟

قيل : لا يجوزُ لما تقدَّم أولاً للفرسي ، فالواجب ما فعله الناظمُ من تخصيصِ ذلك بالنفي والاستفهام ، والكلامُ على سائرِ مواضعِ الاعتمادِ كالكلامِ هنا ، كما لو قلت : أعجبنى زيدٌ قائمٌ أبواه ، فترفعُ قائماً ، أو مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه وتكون الجملة في موضع الحالِ أو في موضع الصفة .

ثم قال : (وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوَّلُو الرُّشْدِ) . " قد " هنا بمعنى ربَّما وكذلك عادته أن يأتى بها للتقليل ، ويعنى أنه قد يجوز قليلاً أن يأتى هذا الوصف مبتدأ يرفع فاعلاً يغنى عن الخبرِ وإن لم يتقدَّم نفى ولا استفهامٌ وذلك نحو (فَائِزٍ أَوَّلُو الرُّشْدِ) فهذا المثال لم يتقدمه نفى ولا استفهامٌ ، وقد رفعَ الفاعلَ وأغنى عن الخبرِ ، إذ لا يمكن فيه غيرُ ذلك لإفرادِ فائزٍ وجمعِ أولى ، فلا يصحُّ أن يكون " فائزٌ " خبراً مقدماً و " أولو " مبتدأ ، إذ لا يُخبر بالمفرد عن الجمع ومثال ذلك ما أنشدهُ في الشرح من قوله (٢) :

خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَاتَكَ مَلْفِيَا مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

(١) في الأصل هو .

(٢) شرح التسهيل : ٤٥ (مخطوط) .

والبيت مجهول القائل ، ذكر في العين : ٥١٨/١ ، وشرح الأشموني : ١٩٢/١ ، والتصريح :

١٥٧/١ ، والهمع : ٩٤/١ .

وَيُحَقِّقُ بِهِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَمَثَالِهِ - قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (١) :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُثُوبُ قَالَ يَا لَا

لأنه يتعين فيه عند ابن مالك أن يكون خبر مبتدأ ونحن فاعلاً ، ولا يكون خبراً مقدماً ونحن مبتدأ ، قال : لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعال التفضيل و " من " وهما كالمُضَافِ والمُضَافِ إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ ، وإذا كان خبراً مبتدأ لم يلزم ذلك ، لأن فاعل الشيء كجزء منه ، على أن ابن خروف تأول البيت على أن " نحن " توكيد للضمير في " خَيْرٌ " وعلى الجملة فهذا عند الناظم جائز على قلة لقوله : (وَقَدْ يَجُوزُ نَحْو) كَذَا .

فإن قيل : إجازته للقياس في هذه المسألة إما أن تكون موافقة الأخفش أولاً ، فإن كانت / موافقة له فلم جعلته أولاً مخالفاً له عند ٢٥٥ الكلام على قوله : (فاعل أغنى في أسارِ ذانِ) وإن لم تكن موافقة له فما هذا المذهب الثالث ؟ والناس في المسألة على فرقتين :

فرقة تمنع وهم الجمهور ، وفرقة تجوز مطلقاً وهم الأخفش ومن وافقه ، وقد نقل المؤلف الجواز عن الكوفيين أيضاً .

وأما مذهب ثالث يجوز عدم الاعتماد على قلة فمذهب مبتدع ورأي مخترع .

(١) كذا نسبه المؤلف إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ونسبه أبو زيد الأنصاري في التواريخ : ١٨٥ إلى زهير بن مسعود الضبي ، وهذا نصه : قال أبو زيد : قال زهير بن مسعود الضبي ، أو سويد شك أبو زيد :

فخير نحن عند الناس منهم إذا الداعي المثوب قال يا لا

فغيرته وخليج الحجالا ولم تنق العوائق من غيُور

والشاهد في الخصائص : ٢٧٦/١ ، ٣٧٥/٢ ، ٢٢٨/٣ ، والعيني : ٥٢٠/١ ، والهمع : ١٨١/١ ، والخزانة : ٢٢٨/١ .

فالجواب : إنَّ ما ذَهَبَ إليه لم يوافق فيه الأخفش ولا غيره ^(١) وذلك لأنَّ الأخفش لا يُجيز المسألة على قلة ، بل هي عنده جائزة جوازاً حسناً فخالفه الناظم كما خالفه غيره ^(٢) ، وأما إجازته إياها على قلة فهو عنده مذهب سييويه والناس في إيراد مذهب سييويه على رأيين : لأنَّه قال ^(٣) : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رحمه الله - أَنَّهُ يَسْتَقْبِحُ أَنْ تَقُولَ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَذَاكَ إِذَا لَمْ تَجْعَلْ قَائِماً خَبِراً ^(٤) مقدماً مَبْنِياً على المبتدأ ، كما تُتَقَدَّمُ ^(٥) وتؤخر فتقول : ضَرَبَ زَيْدٌ أَعْمَرُ ، وَعَمَرُوهُ عَلَى ضَرَبٍ مَرْتَفَعٍ ، ثم قال : فَإِذَا لَمْ يُرِيدُوا هَذَا الْمَعْنَى ، يَرِيدُ أَنْ يَكُونَ " قَائِماً " خَبِراً مقدماً ، وَأَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِعْلاً كَقَوْلِكَ : يَقُومُ زَيْدٌ وَقَامَ زَيْدٌ ، قَبِيحٌ ، لأنَّه اسمٌ . قال ^(٦) : وَإِنَّمَا حَسُنَ عَنْدهُمْ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْفِعْلِ إِذَا كَانَ صِفَةً جَرَى عَلَى مَوْصُوفٍ ، أَوْ جَرَى عَلَى شَيْءٍ قَدْ عَمِلَ فِيهِ ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَفْعُولاً فِي ضَارِبٍ حَتَّى يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى غَيْرِهِ فَتَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ ، وَأَنَا ضَارِبٌ زَيْدٌ .

قال ^(٦) : فَكَمَا لَمْ يَجْزْ هَذَا ^(٧) يعني أن ينصب غير محمول على شيء ^(٧) كذلك استقبحوا أن يجرى ، ^(٧) يعني ضارباً ^(٧) مجرى الفعل المبتدأ .

فذكر أن عدم الاعتماد قبيح على الجملة ، واستقباحه له يحتمل أن يريد به عدم الجواز جملةً ، ويحتمل أن يريد أنه مع قبحه جائز بخلاف ما إذا

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) الكتاب : ٢٧٨/١ ، وشرح السيرافي : ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) في (ف) تؤخر وتقدم .

(٥) الكتاب : ٢٧٨/١ .

(٦) الكتاب : ٢٧٨/١ .

(٧-٧) هذا من كلام الشاطبي .

اعتمدت الصفة فإن ذلك جائز حسنٌ وعلى الأول حمّله طائفةٌ ، ويظهر ذلك من السيرافي حيث قال : إذا نقلت الفعل إلى اسمِ الفاعلِ ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قُبِحَ وإنما قُبِحَ فسادُ اللفظ لا المعنى .

لو قلت : قائمُ الزيدون ، لكان مبتدأ بغير خبر .

قال : ومُجيزُهُ يزعم أن الفاعل يسدُّ مسدّه ويحتاجُ إلى بُرهان على ذلك ، هذا اختصار كلامه ، ونحوه أيضاً يظهر من ابن خروف ، لأن سيبويه يطلق لفظ القُبْح ويريد به المنع ، وقد استدلَّ على ذلك الفارسيُّ في " التذكرة " بمواضع من كلام سيبويه يقع فيها لفظُ القُبْح ومراده المنع ، ولم ير ابن مالك هذا التفسير ، بل زعم أن المفهوم من كلام سيبويه القُبْح دون المنع . قال : ومن زعم أن سيبويه لم يُجزّ جعله مبتدأ إذا لم يلِ استيفاهماً أو نفيّاً فقد قوله ما لم يقل ، ثم استدلَّ على صحة استعماله بالبيتين المتقدمين ، فلهذا - والله أعلم - أتى بالمسألة لينبّه على أنها مع عدم الاعتمادِ غيرُ ممتنعةٍ خلافاً لمن ظنَّ أن ذلك كذلك .

واعلم أن الناظم لما أطلق القول في جواز القياس على " أسارِ دان " ، اقتضى جواز ذلك ، وأن يقال به فيما إذا كان بعد الصفة ضميرٌ منفصلٌ نحو قوله تعالى (١) : « قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ إِلَهِي » فانت يجوزُ أن يكونَ فاعلاً بـ " راعب " ، كما يجوزُ أن يكونَ زيدٌ من قولك أقائمُ زيدٌ ؟ فاعلاً بـ " قائم " ، وقد نصُّ على جواز ذلك في " شرح التسهيل " (٢) واثبتني على ذلك جوازُ عدم المطابقة ، فيكون الضميرُ المنفصلُ فاعلاً للبتة فنقول : أقائمُ

(١) سورة مريم : آية : ٤٦ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٦٩/١ .

أنتما ؟ وأضاربُ أنتم ؟ وهذا أيضاً قد نصرُّ عليه / فى " الشرح " وإن لا / ٢٥٦
 فرق بين قولك : أضاربُ الزيدان ؟ وما ضاربُهما ؟ وهذا فيه نظر فإن
 الضميرَ المنفصلَ لا يكونُ فاعلاً مع إمكان اتصاليه وإنما يكونُ
 فاعلاً إذا لم يمكن اتصاليه بالعاملِ نحو : ما قائمٌ إلا أنت ، وأعجبني
 الضاربةُ أنا ، وما أشبه ذلك . أمّا إذا تأتى الاتصالُ فانفصالُهُ يدلُّ على
 أنه مبتدأٌ قدّمَ عليه خبرُهُ لا فاعلٌ . ألا ترى إلى قوله عليه السلام (١) :
 " أو مُخرجيُّ هُم " ولم يروا إلا بتشديد الياءِ لأنه خبرٌ وهم مبتدأ ،
 فجُمع من أجلِ الضميرِ الذى فى الخبرِ والتقدير : أو هم (٢) مُخرجيُّ ولو
 كان " هُم " فاعلاً لقال : أو مُخرجيُّ هُم ، بتخفيفِ الياءِ كما تقول : أو
 مخرجي أخواك ، لكنه لم يفعل ، فدلُّ على أنه لا يجوزُ أن يكونَ الضميرُ
 المنفصلُ فاعلاً ولا أن يكونَ غيرَ مطابقٍ للصفة ، هذا ما قال بعضُ
 المتأخرين فاستثنى كما ترى الضميرَ المنفصلَ ولم يستثنه النّاطم فكان
 معترضاً عليه .

والجوابُ : أن ما قاله هذا المتأخّرُ غيرُ مُسلمٍ له ، بل انفصالُ
 الضميرِ هنا هو الصوابُ وإن لم يكن فى الصفة من الموجب ما قال ،
 لأنَّ الصفةَ هنا خاصّةٌ تُوجب انفصالَ الضميرِ ليست فى الفعلِ وسيأتى
 بيّانها فى هذا البابِ إن شاء الله .

فالضميرُ إذا وَقَعَ بعدها مطابقاً لها احتملَ ما يحتمله الظاهر ،
 وإن ذاك تجوزُ المخالفةُ فتقول : أضاربُ الزيدان ؟ وأقائمُهما (٣) ؟

(١) الحديث فى صحيح البخارى (كتاب بدء الوحي) فتح البارى : ٢٢/١ .

(٢) فى (١) وهم .

(٣) فى (١) منا .

وأقاعدُ أنتم ؟ وما أشبه ذلك ، وقد جاء السَّمْعُ بذلك . أنشدَ (١) المؤلفُ في الشُّرح قولَ الشَّاعِرِ (٢) :

* خَلِيلِيْ مَاوَفِ بِعَهْدِيْ أَنْتُمَا *

وَأَمَّا مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ (٣) : " أَوْ مُخْرِجِيْ هُمْ " ، فَلَا دَلِيلَ لَهُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ ؛ لِمَجِيئِهِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، فَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ أَتِيًّا فِي الرِّوَايَةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ إِلَّا يَجُوزُ خِلَافُ ذَلِكَ ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ ، فَقَدْ سُمِعَ فِي غَيْرِهِ وَإِطْلَاقُ النَّازِمِ غَيْرُ صَحِيحٍ فِي انْتِظَامِ الضَّمِيرِ وَغَيْرِهِ لَا سِيَّمَا مَعَ التَّمَثِيلِ بِمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ ، بَلْ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى (٤) أَنَّ رَأْيَهُ رَأْيَ هَذَا الْمُتَأَخِّرِ حَسَبَ مَا يَأْتِي . وَالرُّشْدُ وَالرُّشْدُ : ضِدُّ الْغَى ، فَهُوَ إِذَا فَتَحْتَ الرَّاءَ وَالشَّيْنَ مَصْدَرُ رَشِدٍ بِالْكَسْرِ ، يَرُشِدُ بِالْفَتْحِ رَشْدًا ، وَإِذَا ضَمَمْتَ الرَّاءَ وَسَكَنْتَ الشَّيْنَ فَهُوَ مَصْدَرُ رَشَدٍ بِالْفَتْحِ يَرُشِدُ بِالضَّمِّ رُشْدًا .

وَقَالَ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ (٦) : رَشَدَهُ اللَّهُ رَشْدًا وَأَرَشَدَهُ هَدَاهُ ، فَرَشَدَ رَشْدًا وَرَشَادًا اهْتَدَى ، وَرَشَدَ رُشْدًا (٧) ضِدُّ غَوَى ، وَمَعْنَى : (فَائِزٌ أَوَّلُو الرُّشْدِ) ، أَيْ أَنَّ أَهْلَ الرُّشْدِ فَائِزُونَ فِي الْآخِرَةِ بِمَطْلُوبِهِمْ جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْهُمْ .

* * *

(١) فِي (١) أَنْشَدَ .

(٢) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ .

(٣) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ أَيْضًا .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٥) فِي (١) ضَمْتُ .

(٦) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْجُزْءِ ، وَالنَّصُّ مِنْ كِتَابِ الْأَفْعَالِ لَهُ : ١٠٢ .

(٧) سَاقَطَ مِنْ (١) .

ثم أتم^(١) ما بقى من مسألتِهِ فقال :

والثاني مُبتدأٌ وذا الوصفُ خبرٌ إن في سِوَى الإفرادِ طِبْقاً استَقَرَّ

قوله : " والثاني " أراد : والثاني فحذف الياء للحاجة إلى ذلك ، وهو أيضاً جائزٌ في الكلام ، فقد قرأ ابنُ عامرٍ والكوفيون^(٢) : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ ﴾^(٣) من غيرِ ياءٍ مطلقاً ، وأنشدَ سيبويه في نحوه^(٤) :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَا يَصْرِمُنْهُ وَيَعْدُنْ أَعْدَاءَ بَعِيدٍ وَدَادٍ

أراد : الغَوَانِي بالياءِ ، و(مُبتدأٌ) ، أراد مبتدأً : ولكنه سهل
الهمزة بالإبدالِ المحضِ على لُغَةٍ مَنْ قَالَ فِي : أَخْطَأْتُ أَخْطَيْتُ ، ثُمَّ
حَذَفَهَا لَاتِّقَائِهَا سَاكِنَةً مَعَ التَّنْوِينِ ، وَأَرَادَ بِالثَّانِي : الاسمَ الواقعَ
بعدَ الوصفِ وهو زَيْدٌ مثلاً في قولك : أَقَانِمُ زَيْدٌ ؟ فيريدُ بهذا الكلامَ أن
الاسمَ الواقعَ بعدَ الوصفِ المذكورِ لا يَخْلُو أن يكونَ غيرَ مفردٍ أو مفرداً
ويعنى بغيرِ المفردِ المثنى والمجموع ، فإن كانَ غيرَ مفردٍ ، فلا
يَخْلُو أن يطابقَهُ الوصفُ المُتَقَدِّمُ أولاً ، فإن لم يطابقهُ / جَرَى على/ ٢٥٧
الحُكْمُ المُتَقَدِّمُ من كونِ الوصفِ مُبتدأً وما بعده فاعلٌ بِهِ ، إذ لا يُمْكِنُ

(١) في (ب) أتى .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٦١٧ ، والكوفيون هنا القراء لا النحاة .

(٣) سورة القمر : آية : ٦ .

(٤) الكتاب : ١٠/١ ونسبه إلى الأعشى وهو في ديوانه : ٩٨ (الصبح المنير)

من قصيدة أولها :

أَجْبِيرْ هَلْ لَأَسِيرُكَ مِنْ فَادَى أَمْ هَلْ لَطَالِبِ شَقَةٍ مِنْ زَادٍ

ورواية الديوان :

وأخو النساء ...

ولا شاهد فيها على هذه الرواية ، والبيت في المنصف : ٧٣/٢ ، والانصاف ٢٨٧ ، ٥٤٥ ،

والهمع : ١٥٧/٢ .

فى المَسألة غير ذلك ، وإلا فلو جَعَلت الزَّيدين من قواك : أَقائِمُ الزَّيدان ؟ مبتدأ والوصف خبراً لَلزَّيمِ أَنْ تُخْبِرَ بالمُفرد عن المثنى وذلك غيرُ جائزٍ ، وكذلك لو كان مَجْموعاً ، إذ لا يجوزُ الزَّيدان قائمٌ ولا الزَّيدين قائمٌ وهذا الحُكم مفهومٌ من قوله : (إِنْ فى سِوَى الإِفْرادِ طَبِيقاً اسْتَقَرَّ) فمفهوم الشرط أَنَّهُ إِنْ لم يُطابق فلا يَكُونُ الثَّانِى مبتدأ والوصفُ خبراً بلبادٍ ، والطَّبِيقُ المُطابق وهو المُوافق ، والمُطابِقةُ : المُوافِقةُ ، والتَّطابُقُ : الاتِّفاقُ ، ويقالُ : طابقت بينَ الشَّيئين : إِذا جعلتهما على حدٍّ واحدٍ والزَّقتَهما ، فجعل المُوافق للشَّيْءِ كَأَنَّهُ حَدَّى حَدَّوْهُ ، وجُعِلَ مُكْتَفِياً بِهِ ، و " طَبِيقاً " : حالٌ من ضَمِيرِ " اسْتَقَرَّ " وهو عائدٌ على الوصفِ ، أى : إِنْ اسْتَقَرَّ ذلك الوصفُ مطابقاً لما بعده فى التَّثنية أو الجَمْعِ وإِنْ طابَقَ الوصفُ الاسمَ وَجِبَ حَمْلُ الوصفِ على أَنَّهُ خبرٌ مقدَّم والثَّانِى : مبتدأ ؛ لأنَّ الوصفَ لو كان مرفوعاً على الابتداء وما بعده فاعلٌ به لم يكن مطابقاً ، لأنَّهُ جارٍ مجرى الفعل فلا يُوصَف ولا يُصَغَّر ولا يُكْنَى ولا يُجْمَع ، كما لا يَكُونُ ذلك فى الفعلِ ، فلابدُّ من أن يكون خبراً مقدماً وهو الذى نَصُّ عليه بقوله : (إِنْ فى سِوَى الإِفْرادِ طَبِيقاً اسْتَقَرَّ) أى : أنْ الثَّانِى يُعَرَّبُ مبتدأ والوصفُ خبرٌ إِذا طابَقَ فى غيرِ الإِفْرادِ . وأمَّا إِنْ كان الاسمُ الواقعُ بعدَ الوصفِ مفرداً فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهين :

أحدهما : أن يكون فاعلاً بالوصف على حد ما كان عليه وهو غير مطابق له ، والوصف مبتدأ ناب الفاعل عن خبره .

والثانى : أن يكون مبتدأ خبره الوصف المتقدم ، وإنما احتمل وجهين لأن إفراد الوصف يمكن أن يكون لجريانه مجرى الفعل فيرتفع ما بعده به ^(١) وهو مفرد ويمكن أن يكون لأجل المطابقة بينه وبين الثانى لالجريانه مجرى الفعل فيرتفع ما بعده على الابتداء والوصف خبره ، وهذا الحكم مفهوم من قيد الإفراد فى قوله : (إن فى سوى الإفراد طبقاً استقر) يريد : أن انحتم الحكم بكون الثانى مبتدأ خبره الوصف مشروط بكونه غير مفرد ، فإذا كان مفرداً فلا ينحتم ذلك الحكم ، وضد الانحتم الجواز فيكون ذلك الحكم جائزاً مع وجود الإفراد ، لا واجباً ، فيدخل الوجه الآخر .

فإن قيل : إنك أخذت بمفهوم الصفة هنا جواز أن لا يكون الثانى مبتدأ والوصف خبراً ، وأخذت بمفهوم الشرط انحتم أن لا يكون كذلك ، وذلك أنه لما قال : ^(٢) إن الثانى مبتدأ والوصف خبر شرط فيه أن لا يكون ^(٣) مطابقاً فأخذت من مفهومه أنه إن لم يكن مطابقاً فلا يكون كذلك ، ومفهومه الجارى على كلامه أنه ^(٣) إن لم يطابق فلا ينحتم ذلك الحكم : لأن الشرط إنما هو شرط فى الانحتم ، وهو الذى قررته فى مفهوم التقييد بغير الإفراد ، وإذا كان كذلك اقتضى أنه إن لم يطابق جاز أن يكون الثانى مبتدأ خبره الوصف وذلك غير صحيح .

فالجواب : أن المفهوم هنا فى الوجهين عدم الانحتم كما تقرر فى السؤال لكنه قد بين قبل هذا وجوب أحد الوجهين حين تكلم على (أسار

(١) ساقط من (١) .

(٢-٣) ساقط من (١) .

(٣) ساقط من (١) .

ذَانِ) فَحَتَمَ بِكَوْنِ الْوَصْفِ مَبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ بِهِ ، فَصَارَ مَفْهُومُ الشَّرْطِ هُنَا مَعْطِلاً لِمَعَارَضَتِهِ النَّصَّ لَهُ كَمَا حَكَّمَ الْعُلَمَاءُ الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ بِتَعْطِيلِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (١) : ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ . لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ (عَلَى) (٢) أَنَّ الرِّبَا وَإِنْ لَمْ يَتَضَاعَفْ مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ ، فَكَذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ لَمَّا كَانَ قَدْ حَتَمَ بِحَكْمٍ وَاحِدٍ عِنْدَ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ صَارَ مَفْهُومُ الشَّرْطِ هُنَا الْمُقْتَضَى لِعَدَمِ انْحِتَامِهِ غَيْرَ مُتَعَدٍّ أَوْ نَقُولُ / : إِنَّهُ جَعَلَ الثَّانِي مَبْتَدَأً وَالْوَصْفَ خَبَرًا / ٢٥٨ بشرط واحد وهو المطابقة في غير الأفراد ، ولانقول : حتم ذلك ، إذ ليس فيه إلا أن هذا الإعراب مشروط بكذا ، فمفهوم الشرط أنه إن لم يطابق في غير الأفراد فلا يكون كذلك ، وهذا حكم صحيح في نحو : أسار ذان ، ويبقى قيد عدم الأفراد من حيث هو جزء الشرط لا مفهوم له منفرداً ، فلا يكون قولك : أقائم زيداً ؟ مذكوراً للنظام لا بمنطوق ولا بمفهوم ، بل تركه لفهم حكمه مما تقدم له في الطرفين ، وهما المطابقة في غير الأفراد ، وعدم المطابقة ، والأمران مُحْتَمَلَانِ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ تَوْجِيهِهِ قَبِيلُ هَذَا ، وَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ إِشْكَالٌ إِلَّا فِي شَيْءٍ آخَرَ يَظْهَرُ مِنْهُ حَكْمٌ لَا يَسْتَقِيمُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُطَابَقَةَ فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ يَكُونُ فِيهَا الثَّانِي مَبْتَدَأً وَالْوَصْفَ خَبَرًا بِإِطْلَاقٍ ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي كُلِّ لُفَةٍ ، بَلْ هُوَ مُخْتَصٌّ بِلُفَةٍ مِنْ لَا يُلْحَقُ الْفِعْلُ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا أُسْنَدَ إِلَى الظَّاهِرِ فَيَقُولُ : قَامَ

(١) سورة آل عمران : آية : ١٢٠ .

(٢) ساقط من الأصل .

الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ وَأَمَّا مَنْ يُلْحَقُ الْعَلَامَتَيْنِ فَيَقُولُ : هُنَاكَ قَامَا الزَّيْدَانِ وَقَامُوا الزَّيْدُونَ وَهِيَ لُغَةٌ (١) : " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ " فَيَصِحُّ أَنْ يُعْرَبَ الثَّانِي فَاعِلًا بِالْوَصْفِ لَا مُبْتَدَأَ إِذَا قُلْتَ : أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ (٢) بخلاف من يقول : قام الزَّيْدَانِ والزَّيْدُونَ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ هُنَا : أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ (٣) إِلَّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَلَا يُقَالُ : إِنَّهُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ ، وَمَا قَالُوا لَزِمَ فِيهَا بِخِلَافِ لُغَةٍ : " يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ " فَإِنَّهَا قَلِيلَةٌ فَلَمْ يَعْتَدُ بِهَا فِي قَانُونِهِ لِأَنَّا نَقُولُ : كَانَ يَكُونُ هَذَا عُذْرًا لَوْ لَمْ يُنَبِّهِ هُوَ عَلَيْهَا فِي بَابِ الْفَاعِلِ بِقَوْلِهِ : (وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِينَا) إِلَى آخِرِهِ وَلَا مَرِيَّةَ فِي أَنَّ الصِّفَةَ هُنَاكَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْفِعْلِ ، فَقَدْ نَبِهَ عَلَى ، هَذِهِ اللُّغَةِ وَاعْتَدَّ بِهَا فَلَزِمَهُ أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهَا فِي نَظْمِهِ هَذَا وَإِلَّا أَوْهَمَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِعْرَابَ لَزِمَ فِي اللَّغَتَيْنِ مَعًا وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ .

وَالثَّانِيَّةُ : عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَدُ إِلَّا بِاللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ ، فَذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِيهَا غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُ ذَلِكَ فِي الثَّنِيَّةِ وَفِي الْجَمْعِ السَّالِمِ إِذَا قُلْتَ : أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ وَأَقَائِمَاتِ الْهِنْدَاتِ ؟ وَأَمَّا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ فَلَا ، إِذْ لَا يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ أَنْ تُجْمَعَ الصِّفَةُ جَمْعَ التَّكْسِيرِ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا (مَجْمُوعًا) (٢) فَتَقُولُ : أَقِيَامُ الزَّيْدُونَ ؟ وَأَنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ الزَّيْدَيْنِ فَاعِلٌ بِقِيَامٍ عَلَى حَدِّ مَا لَوْ قُلْتَ : أَقَائِمُ الزَّيْدُونَ ؟ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ

(١) الحديث في صحيح البخاري (مواقيت الصلاة) فتح الباري : ٣٣/٢ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) في الأصل جميعا .

فى عِدَادِ أَقَانِمُ زِيدُ ؟ كما (١) يجوز هناك الِوَجْهَانِ ، فكذلك (٢) هُنَا نَحْصُ
على هذا الحُكْمِ فى جَمْعِ التَّكْسِيرِ سَبَبِيَّوِيهِ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِي التَّنْبِيْهِ عَلَيْهِ فى
بَابِ النَّعْتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا أَجْدُ الْآنَ جَوَابًا عَنْ هَٰذَيْنِ وَأَقْرَبُهُمَا الْأَوَّلُ .

* * *

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَٰكَ رَفَعَ خَبَرٌ بِالْمُبْتَدَأِ

أخبر فى هذين المزدوجين بأمرين :

أحدهما : أن المبتدأ والخبر كلاهما مرفوع ، وذلك مفهوم من

٢٥٩/

إخباره / بالرافع لهما .

والثانى : أن العامل للرفع فى المبتدأ الابتداء ، والعامل فى الخبر
المبتدأ فأما الأول فقوله : (وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ) يعنى أن
الرافع (٣) للمبتدأ (٤) (هو الابتداء) وإنما بين هذا لأن كل عمل لابد له
من عامل ، هكذا تقرّر الأمر فى كلام العرب وظهر فى العوامل المملفوظ
بها الموجودة عند وجود عملها ، فما لم يظهر فيه ذلك للعيان قدروا
عاملاً ليستتب قياسهم ، وما بنوا عليه صناعتهم وأما الثانى فقوله : "
كذاك رفع خبر بالمبتدأ " أى إنهم رفعوا أيضاً الخبر بالمبتدأ الذى هو
طالب له ، وأصل العمل الطلب ، فأما الخبر فسيفسره بعد ، وقد أشار
إليه قبل بقوله : " وعاذرٌ خبر " وأما الابتداء فلم يبينه .

(١) فى (١) فكما .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) فى (١) الرفع .

(٤-٤) ساقط من (١) .

وقد اختلفت عبارات الناس فى تفسيره ، فالذى رآه ابن مالك أنه : عبارة عن كون الاسم مجعولاً أول الكلام معرّى من العوامل اللفظية حقيقةً أو حكماً مسنداً إليه الخبر ، أو مسنداً هو إلى ما يقوم مقام الخبر ، وحقيقته ترجع إلى تعرّى الاسم من العوامل اللفظية ، وهى عبارة أكثر الناس كالجرمى والفارسي وابن الأنباري وغيرهم ، ويظهر ذلك من سيبويه فى أول الكتاب .

وقال الزجاجي : إنه مضارعة المبتدأ للفاعل ، وقيل : مضارعة للفعل وقيل : غير هذا مما لا حاجة إلى ذكره ، إذ لا فائدة إلا نسبة العمل لشيء ما جريا على أسلوب ضبط القوانين ولنجر على ما ظهر من المؤلف .

فإذا قلت : زيد منطلق ، فزيد ارتفع بالوصف الذى اتصف به وهو كونه عادياً ما يعمل فيه من عامل لفظي ، والمنطلق (ارتفع) (١) بزيد وهو المبتدأ ، وهو وإن كان ليس بفعل ولا معناه معنى الفعل فصحيح أن ينسب إليه العمل ، لأن أصل العمل الطلب ، والمبتدأ طالب للخبر طلباً لازماً اختصاصياً فيعمل فيه ، كما أن فعل الشرط عند طائفة والنأظم منهم فى غير هذا النظم عامل فى فعل الجواب ، وإن كان المطرّد ألا يعمل الفعل فى الفعل ، ولكن لما كان طالباً له عند اقتتران أداة الشرط به عمل فيه وهو ظاهر قول الخليل ، فإنما معتمدهم فى العمل الطلب فإذا طلب لفظ ما لفظاً آخر وكان طلبه له اختصاصياً ، ولم يقع منه موقع الجزء عمل فيه ، وهذا الذى ذهب إليه النأظم فى رفع المبتدأ والخبر وهو مذهب سيبويه . قال فى باب الابتداء : واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو أو يكون فى مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة

(١) تحرفت فى الأصل إلى أن يقع .

يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما تبتدئ . قال : فَأَمَّا الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ فَإِنَّ الْمَبْنَى عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَقَدْ نَكَرَ نَحْوَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ وَلِأَجْلِ أَنَّهُ الصَّحِيحُ (١) عِنْدَهُ بَنَى عَلَيْهِ وَاعْتَمَدَهُ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ (٢) شَهِيرٌ جُمِلَتْهُ خَمْسَةٌ مَذَاهِبٌ :

أحدها : ما تقدّم .

والثاني : أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ رَافِعٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ مَعًا .

والثالث : أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ رَافِعٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ مَعًا رَافِعَانِ لِلْخَبَرِ .

والرابع : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ رَفَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَحْكِي عَنْهُمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَرْتَفِعُ بِمَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنَ الْخَبَرِ وَالَّذِي حَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَالْمُحَقِّقُونَ عَنْهُمْ هُوَ الْآخَرُ .

والخامس : أَنَّ / الْإِبْتِدَاءَ رَافِعٌ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ مَعًا لَا مُطْلَقًا ، بَلْ / ٢٦٠

يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ بِوَاسِطَةِ الْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (٣) ، وَالْمَسْأَلَةُ طَوِيلَةٌ وَالْخِلَافُ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى تَحْقِيقِ اصْطِلَاحِي لَا يَنْبَنَى عَلَيْهِ فِي التَّفْرِيعِ (٤) فَائِدَةٌ ، فَالْأُولَى فِيهَا وَفِي أَمْثَالِهَا تَرَكَ الْإِسْتِغَالَ بِالرُّدِّ وَالتَّرْجِيحِ وَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُنَا

(١) فِي (١) صَحِيحٌ .

(٢) فِي (١) وَهَامِشُ الْأَصْلِ (اِخْتِلَافٌ) .

(٣) الْإِنْصَافُ : ٤٤ - ٥١ الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ : (٥) (الْقَوْلُ فِي رَافِعِ الْمُبْتَدَأِ وَرَافِعِ الْخَبَرِ) وَالتَّبَيُّنُ

عَنْ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ : الْمَسَائِلُ : (٢٧) وَ (٢٨) وَاتِّخَالَفُ النَّصَرَةِ فِي

إِخْتِلَافِ نَحْوَةِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ : ٥ .

(٤) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ قِرَاءَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى .

واحتج على صحته بإبطال ما عداه وقد تقدم طرف من التوجيه له ، فلنضرب
عن ذكر الحجج واستيعابها (١) صفحاً ، لكن نذكر مذاكرة جرت بين كوفى
وبصرى فى مذهبيهما ، فحكى ابن الأنبارى فى " الإنصاف " (٢) أنه اجتمع أبو
عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي : أخبرنى عن
قولهم : زيدٌ مُنطلقٌ ، بم (٣) رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، فقال له
الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته (٤) من العوامل اللفظية . قال له الفراء :
(فإظهره) (٥) فقال له الجرمي (٦) : هذا معنى لا يظهر . قال له الفراء : فمئله
إذا . فقال له الجرمي : لا يتمثل . قال له الفراء : ما رأيت كالיום عاملاً لا
يظهر ولا يتمثل ، فقال له الجرمي : أخبرنى عن قولهم : زيدٌ ضربته ، بم رفعتم
زيداً فقال : بالهاء العائدة على زيد . فقال له (٧) الجرمي : الهاء اسم فكيف
ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحد من
الاسمين إذا قلت زيدٌ مُنطلقٌ رفعاً لصاحبه . فقال الجرمي : يجوز أن يكون
كذلك فى زيدٍ مُنطلق ، لأن كل واحد منهما مرفوع فى نفسه ، فجاز أن يرفع
الآخر ، وأما الهاء فى ضربته ففى محلّ النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال
الفراء (٨) : لم ترفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد . فقال الجرمي : ما

(١) فى هامش الأصل : (واستيفائها) قراءة نسخة أخرى .

(٢) الانصاف : ٤٩ . وينظر مجالس العلماء للزجاجي : ٣١ .

(٣) فى الانصاف (لم) وصحت هكذا فى هامش الانصاف .

(٤) فى الانصاف تعريته .

(٥) فى الأصل أظهره والتصحيح فى النسخ الأخرى ويؤيد ما فى الانصاف .

(٦) ساقط من (١) .

(٧) ساقط من الانصاف .

(٨) فى الانصاف : (لا ترفعه ...) .

معنى العائد ؟ فقال (١) الفراء : معنى لا يَظْهَرُ . فقال الجرمي (١) : أظهره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فمثله : قال : لا يَتَمَثَّلُ ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه .

قال ابن الأنباري : فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته أية . وسئل الجرمي فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا ، وهنا مسألة اصطلاحية في كلام الناظم إشارة إليها وإلى مقصد النحويين فيها وذلك حيث قال : (وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ) والضمير في رفعوا إما أن يكون عائداً على العرب ، وإما على النحويين وهم المصطلحون وعلى كلا التقديرين فمعنى الكلام أنهم هم الرافعون لهما بسبب وجود الابتداء والمبتدأ ، فمن حيث جعلوا الرفع موجوداً مع وجودهما ومعدوماً مع عدمهما جعلوهما كالسبب في الرفع ، وليس السبب في الحقيقة إلا المتكلم ، ثم إنهم ينسبون العمل للألفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح ، إذ كانت هي العلامات لرفع ما يرفع ونصب ما ينصب وجر ما يجر ويستعمله الناظم كثيراً كقوله : (تَرَفَعُ كان المبتدأ اسماً والخبر تنصبه) وهو اصطلاح عام في كلام أهل هذه الصناعة لضبط القوانين لا أنهم (٢) مدعون لذلك حقيقة لأن الألفاظ لا ترفع ولا تنصب ولا تجر ، وعلى هذا نبه ابن جني في " الخصائص " (٣) حين بين أن مقاييس العربية معنوية في الغالب ، ومثل ذلك بموانع الصرف ، ثم قال : ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول : رفعت هذا بأنه فاعل ، ونصبت هذا بأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي . قال : ولأجله

(١) في الإنصاف قال .

(٢) في (١) لا لأنهم .

(٣) الخصائص : ١٠٩/١ .

ما كانت / العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية (١)/ ٢٦١
 ألا تراك إذا قلت : ضَرَبَ سعيدٌ جعفرًا فإن (ضَرَبَ) لم تعمل في
 الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك : ضَرَبَ إلا على اللفظ بالضادِ
 والراءِ والباءِ على صورة فعلٍ ، وهذا هو الصوتُ ، والصوتُ مما لا يجوزُ
 أن يكونَ منسوباً إليه الفعل .

وإنما قال النحويون : عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ ليروك أن بعضَ
 العملِ يأتي مسبباً عن لفظٍ يصحبه كمررت بزيدٍ ، وليتَ عمراً قائمٌ ،
 وبعضه يأتي عارياً من مُصاحبةٍ لفظٍ يتعلق به كرفع المُبتدأ بالابتداءِ
 ورفع الفعلِ بوقوعه موقعَ الاسمِ هذا ظاهرُ الأمرِ وعليه صَفحة (٢) القولِ .
 فأما في الحقيقة ومحصل الحديث ما يعمل (٣) فيهما فالعملُ من
 الرفع والنصبِ / والجرِّ والجزمِ إنما هو المتكلمُ نفسه لا لشيءٍ غيره .

قال : وإنما قالوا : لفظيٌّ ومعنويٌّ لما ظهرت (٤) آثارُ فعلِ المتكلمِ
 بمضامة اللفظ للفظ (٥) أو باشتمالِ المعنى على اللفظ وهذا واضحٌ . هذا
 ما قال . وهو ما أشار إليه الناظم في قوله : (وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ)
 ومما يُؤنسك بهذا وأنهم جعلوا اللفظ والمعنى كالسبب في اختلافِ وجوهِ

(١) ساقط من (١) وفي الأصل معلقة على الهامش ، وهذه الزيادة موجودة في الخصائص .

(٢) في الأصل : صحة ، وما أثبتته يؤيده الخصائص .

(٣) في (١) ما فيهما يعمل ، وفي الخصائص : (ما لعمل ...)

(٤) في الأصل ظهر .

(٥) في (١) اللفظ اللفظ .

الرفع والنصب والجَرُّ والجَزْمُ ما حكاه ابن جنِّي في " الخصائص " قال (١) :
 سألتُ الشَّجَرِيَّ يوماً فقلت له : يا أبا عبدِ اللَّهِ : كيف تقولُ : ضربتُ أخاك ؟
 فقال : كذلك قلتُ : أفتقول ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول أخوك أبداً . قلت :
 فكيف تقول : ضربني أخوك ؟ قال : كذلك . فقلت : ألسنت زعمت أنك
 لاتقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أيشِرْ ذا اختلفت جهتا الكلام ، فهذا في قوَّة أن لو
 قال : صار المفعول فاعلاً أو زال اللفظ الذي يقتضي الرفع وخلفه لفظ آخر
 يقتضي النصب ، فهذا الاصطلاح في النحو قد تبين معناه ، وإنما بسطتُ
 القول فيه لأنَّ ابنَ مضاء (٢) ممن يُنسب إلى النحو قد شنع على النحويين في
 هذا المعنى أخذاً بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم فنسبهم إلى التَّقول على
 العَرَبِ وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال
 والخروج عن السنة وظلمهم - عفا الله عنه - إذ لم يعرف ما قصدوه .

(١) الخصائص : ٢٥٠/١ .

(٢) ابن مضاء : (٥١٣ - ٥٩٢ هـ)

أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن مضاء الخُميُّ القُرطبيُّ ، قاضي الجماعة ، أبو
 العباس وأبو جعفر . قال ابنُ الزَّيْبَر : أحد من ختمت به المائة السَّاسية من أفراد العلماء وقال :
 كان له اعتناء في علم العربيَّة واعتناء وِراءَ فيها ومذاهب مخالفة لأهلها .
 أخباره في : النِّيل والتكملة للمراكشي : ٢١٢/١ - ٢٢٣ وهي ترجمة جيِّدة وبغية الوعاة :
 ٣٢٣/١ .

وكلامُ ابنِ مضاء الذي يُشير إليه الشَّاطِبيُّ هنا مذكورٌ في كتابه " الردُّ على النُّحاة " الذي حققه
 الأستاذ الدكتور شوقي ضيف وطبع سنة : ثم أعاد تحقيقه الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا
 وطبع سنة : ١٩٧٩ هـ .

ويذهب الأستاذ محمد بن شريفة المغربي الذي حقق الجزء الأول من كتاب التكملة والذيل والصلة
 لعبد الملك المراكشي أن كتاب " المشرق " الذي ينسب إلى ابن مضاء هو نفسه كتاب الرد على
 النُّحاة المذكور ذكر ذلك في هامش كتاب التكملة في ترجمة ابن مضاء .

وأنا لا استبعد ما ذهب إليه فإنني وقفت على نصوص كثيرة جداً من كتاب المشرق في مخطوطات
 نحوية أندلسية ومشرقية كلها ترجع إلى ما هو موجود في الرد على النُّحاة . والله أعلم .

وقد صنَّفَ في الردِّ عليه وفي بَيَانِ مَقَاصِدِ النُّحَوِينِ فِي هَذِهِ
الْأَشْيَاءِ ابْنُ خُرُوفٍ جِزْءًا سَمَاهُ : " تَنْزِيهِهِ أُنْمَةُ النُّحُومِ مِمَّا يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ
مِنَ الْغَلَطِ وَالسُّهُوِ " (١) فَإِنْ أُرِدْتَ كَمَالَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِهِ .
وبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

* * *

وَلَا تَبَيِّنْ مِنْ قَوْلِهِ : أَوَّلَ الْمَبْتَدَأِ وَعَرَفَهُ التَّعْرِيفُ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَخَذَ
فِي بَيَانِ الْخَبَرِ وَتَعْرِيفِهِ فَقَالَ :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِيُّ شَاهِدَةٌ

وَبَيْنَ أَنَّهُ الْجُزْءُ الَّذِي تَمَّتْ بِهِ فَائِدَةُ الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا قَالَ : الْجُزْءُ لِأَنَّهُ
مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ جِزْئَهَا .

فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ فَهَذَا أَحَدُ الْجِزْمِينَ وَلَا تَحْصُلْ بِهِ فَائِدَةٌ إِلَّا مَعَ
الْخَبَرِ إِذَا قُلْتَ : قَائِمٌ أَوْ عَائِمٌ أَوْ صَائِمٌ ، فَهَنَّاكَ يَكْتَفِي السَّامِعُ بِالْفَائِدَةِ
الْحَاصِلَةِ لَهُ .

وقد جرت عادة النحويين المتأخرين أن يعرفوه بأنه الجزء الذي
استُفيد من الجملة أو أنه (٢) الذي تقع به الفائدة (٣) أو أنه (٣) معتمد
الفائدة كما قال الجزولي : وهذا خطأ لأن المفرد وحده لا يفيد
شيئاً ، وإنما فيه الدلالة / على مسماه ، وذلك ليس بفائدة خبرية ، فإذا / ٢٦٢
كان كذلك فكلام الناظم - رحمه الله - مخالف لهذا المعنى حيث عرفه

(١) بغية الرعاة : ٢٢٣/١ . قال السيوطي فلما بلغه ذلك قال : نحن لا نبالي بالكباش النطاحة
وتعارضنا أبناء الخرفان .

(٢) ساقط من (١) .

(٣-٢) ساقط من (١) .

بأنه الجزء المَتَمُّ الفَائِدَةُ ، فجعله مُتَمًّا لَهَا ولم يَجْعَلْهُ مُعْطِيًّا لَهَا من أصلٍ ، كما هو ظاهرٌ من كلامٍ غَيْرِهِ ، فمعناه أَنَّ الفائدةَ حَصَلَتْ بَيْنَهُمَا ، أَعْنَى بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، فَاَلْمُبْتَدَأُ يُحْصَلُ شَيْئًا مِنْهَا لَكِنْ عَلَى غَيْرِ تَمَامٍ ، ثُمَّ يَأْتِي الْخَبَرُ فَيَتِمُّهَا وَيُكْمِّلُهَا ، هَذَا مُقْتَضَى لَفْظِ " مُتَمِّمٌ " وَحَيْثُ اعْتَبَرْنَا نَحْنُ مَا قَالَهُ النَّاطِمُ مَعَ مَا قَالَهُ غَيْرُهُ سَبَقَ لَنَا مَا قَالَهُ غَيْرُهُ ، وَاعْتَبَرْنَا ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا ذَكَرَ وَحْدَهُ لَمْ يُفِدْنَا شَيْئًا حَتَّى يُذَكِّرَ الْخَبَرَ ، فَمَا وَجْهَ مَا قَالَ النَّاطِمُ ؟

وَالْجَوَابُ : أَنَّ مَا ظَهَرَ مِنَ النَّاطِمِ هُوَ الصَّوَابُ ، وَالَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِغَيْرِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : إِلَّا أَنَّ الْفَائِدَةَ حَصَلَتْ بِهِمَا مَعًا ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَزَيْنِ لَهُ حَظٌّ وَطَرِيقٌ خَاصٌّ فِي إِعْطَاءِ الْفَائِدَةِ .

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْخَبَرِ وَحْدَهُ فَائِدَةُ الْبَيِّنَةِ إِذَا قُلْتُ : قَائِمٌ أَوْ عَالِمٌ دُونَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْمُبْتَدَأِ ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِالْمُبْتَدَأِ وَحْدَهُ فَائِدَةٌ دُونَ أَنْ يُؤْتَى بِالْخَبَرِ .

وَأَمَّا مَنْ أَطْلَقَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ مَحَلُّ الْفَائِدَةِ ، فَمِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ الَّذِي جَاءَ آخِرًا وَعِنْدَ الْإِتْيَانِ بِهِ حَصَلَتْ الْفَائِدَةُ ، وَلَمْ يَتَشَوَّفْ إِلَى مُنْتَظَرٍ ، كَمَا يَتَشَوَّفُ بَعْدَ ذِكْرِ الْمُبْتَدَأِ إِلَى الْخَبَرِ ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَلِلْمُبْتَدَأِ حَظٌّ فِي الْإِفَادَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ ، وَالْخَبَرُ حَظٌّ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ هُوَ الْحَدِيثُ ، فَصَحَّ إِذَا أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْجُزْءُ الْمُتَمِّمُ الْفَائِدَةَ كَمَا قَالَ النَّاطِمُ .

فَبِإِنْ قِيلَ : كَيْفَ هَذَا وَأَنْتُمْ تَشْتَرِطُونَ فِي الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا عِنْدَ السَّمَاعِ وَالْخَبَرَ مَجْهُولًا ، فَإِذَا ذَكَرْتَ الْمُبْتَدَأَ فَكأنَّكَ لَمْ تَزِدْ شَيْئًا عَلَى مَا كَانَ عِنْدَ السَّمَاعِ فَإِذَا ذَكَرْتَ الْخَبَرَ فَقَدْ ذَكَرْتَ مَا كَانَ مَجْهُولًا عِنْدَهُ وَذَلِكَ هُوَ مَوْضِعُ الْفَائِدَةِ ضَرُورَةً ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا لَمْ يَسْتَفِدْ شَيْئًا .

فالجوابُ : أنَّ هذا وإن كان ظاهراً لا يوجبُ أن الخبرَ هو المُستفاد وحده أو المُستفاد به وحده ، بل نظيرُ علمك بالمبتدأ وحده علمك بمدلولِ الخبرِ ، ولاشكُّ أنَّه معلومٌ للسَّامعِ قبلَ الإخبارِ ولمَّا لم^(١) يصحَّ الإفهامُ ، فإذا كلُّ واحدٍ من المبتدأ والخبرِ معلومٌ من جهةٍ ، وإنمَّا المجهولُ النسبةُ والحكمُ بأنَّ صاحبَ هذا الاسمِ^(٢) هو صاحبُ هذا الآخرِ ، وهذه النسبةُ المجهولةُ لا يستقلُّ بإعطائها الخبرُ وحده دون المبتدأ ولا المبتدأ دون الخبرِ ، بل هما جميعاً ، وهو مقتضى ما قاله النَّاظِمُ ، فَوَضَحَ أنَّ كلامه غايةٌ في تحقِيقِ المسألة ، والكلامُ فيها هنا مُستعارٌ من علمٍ آخرٍ للحاجةِ إليه^(٣) ، وأتى بمثالين وهما : اللَّهُ بَرٌّ ، والأَيَّادى شَاهِدَةٌ ، ومعنى : بَرٌّ أى : يَبْرُ عِبَادُهُ ، وهو من قولهم : بَرَّه يَبْرُهُ بَرّاً فهو بَرٌّ من قومٍ أبرارٍ ، وبارٌّ من قومٍ بَرَّةٍ ، وهو راجعٌ إلى معنى الإكرامِ ، والأَيَّادى : العَطَايَا ، واليَدُ الجَارِحَةُ لا تُجمعُ فى الغالبِ على أَيْادٍ ، وإنمَّا تُجمعُ على أَيْدٍ ، وأمَّا اليَدُ بمعنى العَطِيَّةِ فإنَّها تُجمعُ على أَيْادٍ ولا تُجمعُ على أَيْدٍ ، نَصٌّ على ذلك أَهْلُ اللُّغَةِ^(٤) ، وقد تجمعُ اليَدُ بمعنى العَطِيَّةِ على يَدَيٍّ كَثْدَيٍّ وَثْدَيٍّ ، وقد تُجمعُ اليَدُ الجَارِحَةُ على أَيْادٍ . اُنْشَدَ ابْنُ جَنِى^(٥) :

٢٦٣/

وَمُسْتَامَةٌ تُسْتَامُ وَهِيَ رَخِيصَةٌ تَبَاعُ بِسَاحَاتِ الْأَيْادِي وَتُمَسَحُ

(١) ساقط من (أ) .

(٢) فى (أ) الاو .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤) تهذيب اللغة : ٢٢٨/١٤ ، والصاح : ٢٥٣٩/٦ (يدي) واللسان (يدي) والتاج :

(يدي) .

(٥) الخصائص : ٢٦٨/١ ، والبيت لذى الرمة فى ديوانه : ١٨٥٦ .

ومعنى " و " الأيادي شاهده " ، أى : أن نعم الله تعالى وعطاياه التى
خولها عباده من غير استحقاق شاهده بأنه برُّ بهم ورحيمٌ بهم سبحانه .

* * *

ثم قال :

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ
وإنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كُنْطَقَى اللَّهِ حَسْبَى وَكَفَى
قَسَمَ النَّازِمُ - رحمه الله - خبرَ المُبتدأ إلى أقسامه العظمى وهى ثلاثة
أقسام :

أحدها : الجملة الصريحة .

والثانى : المفرد الصريح ^(١) أيضاً .

والثالث : الظرف وشبهه وهو المجرور ، وإنما جعله قسماً برأسه مع أنه
واحدٌ من القسمين إما من الجمل ، وإما من المفردات ؛ لأن له حكماً يخالف
فيه المفرد والجملة كما سيذكر .

وهذه الأقسام الثلاثة لا يخرج عنها نوعٌ من أنواع الخبر على كثرتها
وانتشارها إذ الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسماً ، كل قسم منها يخالف
صاحبه فى حكم ما ، لكن أتى الناظم بالأحكام التى لابد للخبر منها من حيث
هو خبرٌ وترك ما سوى ذلك لعدم الاحتياج إليه ولعدم ارتضائه الأحكام
المخالفة لما ذكر ، وقد ذكرها ابن خروف فى " شرح الكتاب " وابتدأ بذكر
الجملة وذلك أنه جعل الخبر أولاً منقسماً إلى قسمين : مفردٌ وجملة ، ثم

(١) ساقط من (١) .

استدرك القسم الثالث بعد ، ثم جعل الجُملة على قسمين :

أحدهما : ما كانت هي المبتدأ من جهة المعنى .

والثاني : ما لم يكن كذلك ، وهذا الثاني هو المراد بقوله : (وَيَأْتِي جُمْلَةٌ حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ) فكأنه قال : وَيَأْتِي جُمْلَةٌ لَيْسَتْ هِيَ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى ، ودلَّ على أنَّ هذا مراده قوله في القسم الثاني : " وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى " فأمَّا ما لم تكن هي نفس المبتدأ في المعنى فشرط فيها شرطاً أتى به على مساق اللفظ^(١) فقال : (وَيَأْتِي جُمْلَةٌ حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ) فيريد أنَّ هذه الجملة التي ليست للمبتدأ يشترط فيها أن تحتوى على معنى المبتدأ وهو الذي سيقَّت الجملة لأجله ، فالضميرُ في " سَيَقْتُ " عائدٌ على الجملة ، وفي " لَهُ " عائدٌ على " الذي " ومدلول الذي هو المبتدأ ، فإنَّها إن لم تكن تحتوى على معناه لم يصح وقوعها خبراً له ؛ لعدم الربط بين المبتدأ والخبر .

فإذا قلتَ : زيدٌ عمرٌ وأخوك ، أو زيدٌ عمرٌ وقائمٌ ، لم يجز لعدم الرابط بخلاف ما إذا احتوت الجملة على المبتدأ من جهة المعنى ، فإنَّ الفائدة حاصلة لأجل الربط ، والكلامُ صحيحٌ نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ أو زيدٌ قامَ أبوه ، وإذا ثبت هذا بقي النَّظَرُ في مسائل أربع :

إحداها : أنَّه أطلقَ الجُملة ولم يقيدها باسميةً دونَ فعليةٍ ، فدلَّ ذلك على أنَّهما كليهما تقعان خبراً للمبتدأ وذلك صحيحٌ ، فمثال الاسمية قولك : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ عمرٌ وقاعدٌ في داره ، وبكرٌ خالدٌ قائمٌ في حانوته وما أشبه ذلك .

ومثال الفعلية قولك : زيدٌ قامَ أبوه وعمرٌ ولا يقومُ ، وبكرٌ أكرمتَ عمراً

(١) في (١) الوصف .

من أجله ، وما أشبه ذلك ، وقد يدخل الناسخ على الجملة الاسمية كقولك :
 زيدٌ إنه قائمٌ ، وعمرٌ وما هو قائماً ، وزيدٌ لا أحدٌ في داره ، وقد
 تكونُ / الجملة منفية كما تكونُ موجبةً نحو : زيدٌ لا هو قائمٌ ولا عمرٌ ، / ٢٦٤
 وزيدٌ ما هو قائمٌ ، إذ لم يعمل " ما " على لغة بنى تميم أو على لغة أهل
 الحجاز إذا فقد شرطُ الإعمال نحو : زيدٌ ما هو إلا قائمٌ ، وزيدٌ ما
 إن (١) هو قائمٌ ، وزيدٌ ما قائمٌ هو وما أشبه ذلك ، كما أن الفعلية أيضاً
 تكون موجبةً ومنفيةً نحو : زيدٌ خرَجَ ولا يخرجُ زيدٌ ما خرَجَ ، وكلُّ
 واحدةٍ من الجملتين على قسمين :

قسمٌ يكون فيه للمبتدأ لفظاً ومعنى نحو : زيدٌ هو قائمٌ وزيدٌ قامَ
 وقسمٌ يكون فيه للمبتدأ لفظاً ولما هو من سببه معنى نحو : زيدٌ
 أبوه قائمٌ وعمرٌ خرَجَ أبوه ، ويدخل الناسخ النفي كما تقدم ، وكلُّ هذا
 ينتظمه كلامُ الناظم .

والثانية : أن إطلاقه ينتظم أيضاً جواز وقوع الجملة خبراً ، كانت
 خبرية أو طلبية ولا يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فأمّا
 الخبرية فما تقدم ، والطلبية والإنشائية وإن لم تكن طلبية فتكون اسميةً
 وفعليةً ، فالاسمية نحو : زيدٌ ليته أخوك ، وعمرٌ لعله قادمٌ ، والأسدُ
 لعله يأكلني ، ويكرُّ كأنه الأسدُ فالتشبيه هنا ليس بخبري ولكنه
 إنشائي ، وزيدٌ سلامٌ عليه ، ويكرُّ ويحُّ له وترَّبٌ لفيه . والفعلية نحو :
 زيدٌ اضربه ، وعمرٌ لا تشتمه ، وزيدٌ لا يقصدك ، ويكرُّ هلا أكرمته ،
 وزيدٌ نعم الرجلُ ، وعمرٌ ببس الغلامُ ، وما أحسن زيداً ، وزيدٌ أكرمُ به ،
 وزيدٌ غفر الله له ، ويكرُّ اللهم اغفر له ، وزيدٌ عسى أن يحجَّ ، وزيدٌ عساه
 يموت غداً ، ويدخل الاستفهام على الجملة الخبرية فتصير طلبيةً نحو :
 زيدٌ أهو قائمٌ ؟ وزيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ كيف هو ؟ وزيدٌ أين هو ؟

(١) في (١) ما هو أن .

وزيد متى قيامه ؟ وزيد هل أكرمه ؟ وزيد كيف وجدته ؟ وزيد أين استقر ؟ وما أشبه ذلك ، فهذا كله مما يقع خبراً للمبتدأ بمقتضى إطلاقه ، كما أنها تقع أخباراً إذا كانت غير إنشائية وهذا مذهب الجمهور .

وذهب ابن الأنباري وابن السراج ^(١) ومن وافقهما إلى أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً للمبتدأ من حيث هي طلبية ، وحجتهم في ذلك أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ مؤولة بالمفرد كما تقول : زيد أبوه قائم ، فهو في تأويل زيد قائم الأب وكذلك زيد يقوم في تأويل زيد قائم ، ولو حاولت تقدير الجملة الطلبية بمفرد لم يصح ، لذهب معنى الطلب إذا قدرت قولك : زيداً اضربه ، بقولك : زيد مضرروب ، بخلاف الجملة الخبرية ، فإن معناها لا يذهب بتصويرها بالتقدير إلى المفرد وما جاء مما ظاهره هذا فعلى إضمار القول ، فالقائل زيد اضربه ، هو على تقدير مقول فيه اضربه ، كما يُقدر القول في الجملة الواقعة صلة أو صفة إذا لم تكن خبرية كقوله ^(٢)

وَأَنى لَرَأَمِ نَظَرُهُ قَبْلَ التَّى لَعَلَّى وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أُنُورُهَا

أى : قَبْلَ التَّى أقول من أجلها لَعَلَّى أنورها ، وكذلك قول الآخر ^(٣) فى الصفة :

(١) الأصول : ٨١/١ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) قبله :

بتننا بحسان ومعه تظ
ما زلت اسمى بينهم والتب
حتى إذا جن الظلام واختلطت
جاءوا مذق

وروى : (بضيع) والمذق والضيق بمعنى وهو : اللبن المخلوط بالماء . وقائله مجهول فى أغلب المصادر ، وروى للعجاج مع أبيات آخر فى الخزانة : ٨ / وعنهما فى ملحقات ديوانه : ٣٠٤ / ٢ ، وهناك رواية أخرى فيها زيادات على ما ذكر صاحب الخزانة فى اثبات المحصل : ورقة : ٢٢ ، والشاهد فى المعانى الكبير : ٢ / ٤ ، ٣٩٩ ، والكامل : وأمالى الزجاجى : ٢٢٧ ، والمحاسب : ١٦٥ / ٢ ، وسر صناعة الأعراب : ٢٨١ / ١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٤٩ / ٢ ، والخزانة : ١٧٥ / ١

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ *

التقدير : جَاءُوا بِمَذْقٍ يَقُولُ مَنْ رَأَاهُ : هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ ؟ والخبرُ
والصفةُ والصلةُ يَجْرَيْنَ مَجْرًى واحداً ، فلذلك يَقْدَرُ القولُ مع ما جاء من
الإخبارِ جُمْلَةً غيرَ خبريةٍ ، وردَّه المؤلفُ من وجهين :

أحدهما : أن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون
مفرداً ، والمفرد من حيث هو مفردٌ لا يحتمل الصدق / والكذب ، / ٢٦٥
فالجُمْلَةُ الواقعةُ موقعه حقيقةٌ بالألّا يُشترطُ احتمالها للصدق والكذب ؛
لأنها نائبةٌ عما لا يحتملها وما قاله المؤلفُ صحيحٌ وأيضاً لو اشترط
في الجُمْلَةِ احتمالها للصدق والكذب للزم من ذلك أن تكون أيضاً واقعةٌ
موقع ما لا يحتملها ؛ لأنَّ المفرد لا يحتملها ، فالجُمْلَةُ إذاً - وإن
كانت خبريةً - لا يصح تقديرها بالمفرد لذهاب معنى الخبرية واحتمال
الصدق والكذب ، فالحاصل أن الجُمْلَتَيْنِ المُحتمَلَتَيْنِ وغير المُحتمَلَةِ
بالنسبة إلى تقديرهما بالمفرد سواءً ، فما يلزم في إحداها يلزم في
الأخرى .

والثاني : أن وقوع الخبر مفرداً طلبياً ثابتٌ باتفاقٍ نحو : كيف
أنت ؟ فلا يمتنع ثبوته جُمْلَةً طَلْبِيَّةً بالقياس لو كان غير مسموعٍ فكيف
وهو مسموعٌ كقول رجلٍ من طيٍّ (١) :

قُلْتُ مَنْ عَيْلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُوُ صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

(١) لم أجده في شعر طيٍّ وأخبارها المطبوع في الرياض سنة ١٤٠٣ هـ الذي جمع فيه شعر
طيٍّ . ولا الخمسة لاهتمام جامعها بشعر الطائيين ، وهو في شرح التسهيل : ٣١٠ ،
ومع الهوامع : ١٤/٢ ، وروايه : (قلب من عيل ...) وتتوقف صحة هذه الرواية على
معرفة ما قبل البيت . لذا أثبت ما ثَبَّتَ في النسخ ، وإن كانت رواية الهمع .

هذا ما قال ، وفيه بحثٌ ولكن فيه تَقْوِيَةٌ لمذهبه على الجُملة وما زعموه من إضمارِ القولِ لا يستقيم معناه ، لأنَّ معنى زيدٌ اضربه هو معنى اضرب زيداً من غير فرق ، وأنت لو قلت : زيدٌ مقول فيه اضربه لكانَ مخالفاً لمعنى اضربه فقد أوقعهم هذا التقدِير في مثل ما فَرَّوْا منه (١) ، والخبرُ في هذا المعنى مخالفٌ للصِّلَة والصِّفَة ؛ إذ المعنى على تقدِيرِ القولِ فيهما مستقيمٌ وموافقٌ للمعنى المُراد ، وهو في الخبرِ مخالفٌ للمعنى المُراد ، فلا قياسَ مع جُودِ الفارقِ ، وإنَّما يصحُّ تقدِيرِ القولِ في الخبرِ الذي وَقَعَ جملةٌ طلبيةٌ في نحو قوله (٢) :

* وَكَانَتْ كَلْبٌ خَامِرِيٌّ أُمَّ عَامِرٍ *

فهذا بلاشكٍّ على تقدِيرِ : كلبٌ مقولٌ فيهم هذا الكلام ، لأنَّ المعنى عليه لا على حقيقة الطلب ؛ وأيضاً إن احتجنا إلى التأويل فيمكن في الكلام غير ما ذكره من إضمارِ القولِ وذلك وجهان :

(١) ساقط من (١) .

(٢) البيت بتمامه :

على حين أن كانت عقيل وشائظاً وكانت كلاب خامري أم عامر

رواه سيبويه : ٢٥٩/١ للربيع الأسدي ، ورواه الأعم للآخر وورشع رواية الأعم رواية الشاطي للبيت : (وكانت كلب) فلعله يقصد كلب بن يربوع رهط جرير . وهم من بني يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم .

أما رواية سيويه : (كلاب ...) فلعله يقصد كلاب بن عامر وهي قبيلة قيسية مضرية مشهورة ، وورشع رواية سيويه ذكره عقيلاً وهي قبيلة عامرية قيسية مضرية فهي شقيقة كلاب ، والبيت في اللسان : (وشظ) والوشائظ : هم النخلاء في القوم ، وكناب : قبيلة عامرية قيسية مضرية وأم عامر : كنية الضبيع ، وخامري : أنحلى الخمر ، وهو كل ما يستر .

والبيت للأخطل أو الربيع الأسدي كما قال الأعم ، وهو في الكتاب : ١٥٩/١ ، والنكت عليه للأعم : ٤٨٤ .

أحدهما : أن الجُملة فى نحو (١) زيدٌ اضربه ، وزيدٌ هل ضَرَبْتَهُ ؟
موضوعةٌ موضعَ مُفردٍ يُفِيدُ الأمرَ والاستِفهامَ وإن لم يُنطق به على ذلك المعنى
استِغناءً عنه بهذا الذى نُطِقَ به وله نظائر كثيرةٌ كالتعجب والنِّداء وما
أشبههما .

والثانى : أن أصلَ الخبرِ أن يكونَ بالمُفردِ ، لأنه الذى أفاد
بالتركيب ، وأما الجُملة فتُفِيدُ وحدها وإنما وقعت الجُملةُ الخبريةُ موقعَ المُفردِ
لأنَّ تقديرها به لا يُخلُ بالمطلوب ، ووقع الاخبارُ بالجُملةِ الاستِفهاميةِ حملاً
على الخبريةِ ، وهذا التأويل لابن عبيدة (٢) وما قبله لابن أبى الربيع (٣) .

والثالثةُ : أن إطلاقه يَقْتَضِى أن الجُملة التى هى فى الإنشاء والإخبار
ذاتٌ وجهين وهى جملةُ القسم والجواب ، وكذلك الشرط والجزاء ، فإن كلَّ واحدةٍ
من الجملتين مركبةٌ من جملةٍ محتملةٍ للصدق والكذب ، وأخرى لا تحتملها وإذا
اجتمعا كانتا معاً جملةً واحدةً محتملةً للصدق والكذب ، تقع كلُّ واحدةٍ منهما
خبراً للمبتدأ مطلقاً على الشرط المتقدم ، وهو (٤) كونها حاويةً معنى المبتدأ .
فتقول فى القسمية : زيدٌ أمانةُ الله ليخرجن ، وعمرو لعمرُ الله لأكرمنه ، وزيدٌ
أقسمتُ إنه لكريمٌ .

(١) ساقط من (١) .

(٢) ابنُ عبيدة : (٢ - ٧٠٦ هـ) .

محمد بن عبدالله بن عبيدة الإشبيلي ، استاذُ نحويٍّ لغويٍّ مقرئ ، أخذ عن الدِّبَّاح وابن أبى
الربيع وغيرهما .

أخبره فى برنامج الوادى آ ش : ١٢١ ، وهو تلميذه ، وغاية النِّهاية : ١٨٢/٢ ، وبغية الوعاة :
١٧٠/٨ .

(٣) تقدم ذكره فى صدر الكتاب .

(٤) فى (١) وهى .

وتَقُولُ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ : زَيْدٌ إِنْ يَكْرِمُنِي أَكْرَمَهُ ، وَعَمَرُوهُمَتَى يَأْتَنِي
 آتَهُ / وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَهَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ وَذَكَرَ عَنْ ثَعْلَبٍ (١) مَنَعَ الْإِخْبَارَ بِجُلَّةِ / ٢٦٦
 قَسَمِيَّةٍ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِهِ ، وَلَا زَيْدٌ أَقْسَمَ لِيَخْرُجَنَّ . قَالَ
 الْمُؤَلِّفُ (٢) : وَهَذَا ضَعِيفٌ ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مَعَ وُرُودِ الِاسْتِعْمَالِ بِخِلَافِهِ كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى (٣) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ الْآيَةُ
 وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (٤) : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي
 الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ الْآيَةُ ، وَمِثْلُهُ (٥) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ
 مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾ - الْآيَةُ وَقَوْلُهُ (٦) : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ .

وَالرَّابِعَةُ : أَنْ قَوْلَهُ : (حَاوِيَّةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيِّقَتْ لَهُ) يَحْتَمِلُ تَفْسِيرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : خَاصٌّ وَهُوَ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى مَا يَشْتَرِطُهُ غَيْرُهُ مِنْ
 اشْتِمَالِ الْجُمْلَةِ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : وَجُمْلَةُ حَاوِيَّةٌ
 ضَمِيرَ الَّذِي سَيِّقَتْ لَهُ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ
 وَإِنْ جَاءَ فِي الْجُمْلَةِ مَا لَيْسَ بِضَمِيرٍ وَكَانَ رَابِطاً فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَهُ نَحْوَ قَوْلِهِ (٧) :
 ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(١) رَأْيُهُ فِي التَّسْهِيلِ : ٤٨ وَشَرْحُهُ لِلْمُؤَلِّفِ : ٥١ (مَخْطُوطٌ) .

(٢) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ هَكَذَا : وَهُوَ أَيْضًا مَنَعَ ضَعِيفٌ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ..

(٣) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ : آيَةُ : ٧ ، وَهَذِهِ الْآيَةُ لَمْ تَرُدْ فِي نَسَخَتِي مِنْ شَرْحِ التَّسْهِيلِ .

(٤) سُورَةُ النُّحْلِ : آيَةُ : ٤١ .

(٥) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ : آيَةُ : ٥٨ .

(٦) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ : آيَةُ : ٦٩ .

(٧) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : آيَةُ : ٢٦ .

والثاني : عامٌ ، وهو أن يريدَ ما هو أعمُّ من الضمير ، إذ المقصودُ الربطُ بينَ الجملةِ والمبتدأ وذلك يحصل بالضميرِ وغيره ويصدقُ على الجميع أنه معنى المبتدأ ، وجملة ما ذكروا من ذلك خمسة أشياء :

أحدها : الضمير وقد ذُكرَ .

والثاني : اسمُ الإشارةِ نحو قوله تعالى (١) : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ ، فـ " أُولَئِكَ " هو الرابطُ وكانَ التقدير : كُلُّهَا ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ ، وقوله تعالى (٢) : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ على قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وحَمزة ، والتقدير : وَلِبَاسُ التَّقْوَى هو خيرٌ . وقال تعالى (٣) : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ الآية ، وقوله (٤) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ وما أشبه ذلك .

والثالثُ : إعادة المبتدأ بلفظه كقوله تعالى (٥) ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ، و﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (٦) ، ﴿ أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ (٧) و﴿ أَصْحَابُ

(١) سورة الاسراء : آية : ٣٦ .

(٢) سورة الاعراف : آية : ٢٦ على قراءة الرفع في ' لباس ' والقراءة المذكورة في كتاب السبعة لابن مجاهد : ٢٨٠ .

(٣) سورة الاعراف : آية : ٣٦ .

(٤) سورة الاعراف : آية : ٤٢ .

(٥) سورة الحاقة : آية : ١ .

(٦) سورة القارعة : آية : ١ .

(٧) سورة الواقعة : آية : ٢٧ .

الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ ﴿١﴾ وما أشبه ذلك ، وأنشد سيبويه لسوادة بن عدى (٢) :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَفْسَ الْمَوْتِ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ
فالمرت الثاني في موضع الضمير العائد على المبتدأ في الأصل ، لأن
أرى علمية ، فالأصل الموت لا يسبقه شيء ، ومنه عند طائفة قول توبة بن
الحمير (٣) :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاصْدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا
وقال الآخر - أنشده الفارسي - (٤) :

(١) سورة الواقعة : آية : ٤١ .

(٢) الكتاب : ٣٠/١ وسوادة بن عدى هو ابن عدى بن زيد العبّادي الشاعر الجاهلي المشهور . وربما
نسب البيت لعدى نفسه في بعض مصانره والبيت في الخصائص : ٥٢/٣ ، وأمالى ابن
الشجري : ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، والخزانة : ١٨٣/١ ، ٥٣٤/٢ ، ٥٥٢/٤ .

(٣) هو توبة بن الحمير الخفاجي ، صاحب ليلى الأخيلية ، أخباره في الأغاني : ١٦٤/١١ ، والمؤلف
والمختلف : ٩١ ، ولم أجد هذا البيت في ديوانه ، وفيه قصيدة على وزنه وقافيته إلا أن البيت لم
يرد في هذه القصيدة فلعله منها من شواردها ، والبيت دون نسبة في شرح المفصل لابن يعيش :
١٣٤/٧ وروايته :

* فَأَمَّا صُدُودٌ لَا صُدُودَ لَجَعْفَرٍ *

(٤) كتاب الشعر لأبي علي : ١٠ ، ١٥ ، والبيت للجارث بن خالد المخزومي ، شاعر قرشي من شعراء
الغزل في الحجاز في العصر الأموي . أخباره في الأغاني : ٣١١/٣ ، وجمهرة أنساب العرب :
١٤٦ ، والبيت في ديوانه : ٤٥ ، وقبله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قِمَعُونَ سُودَانِ عِرَاضِ الْمَنَاكِبِ

أما القتال

قالهما في هجاء بني أسد ن أبي العيص بن أمية ، والشاهد في المقتضب : ٧١/٢ ، وكتاب الشعر
لابي علي : ١٠ ، ١٥ ، والمنصف : ١١٨/٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ،
وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٤/٧ ، ٩٠ / ١٢ وخزانة الأدب : ٢١٧/١ .

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيَرَأُ فِي عِرَاضِ الْمَوَاجِبِ
وقال الآخر (١) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أَمٍّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا
وهذا عند طائفةٍ من النوع الذي بعده ، كما أن من الذي نحن فيه
قولهم :

أَمَّا الْعَبِيدُ فَتَوُ عَبِيدٌ ، وَأَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ فَابْنُ مُزْنِيَّةٍ ، وَأَمَّا عَبْدَانِ فَتَوُ
عَبْدَيْنِ ، وما أشبه ذلك .

والرابعُ : الاسمُ الذي يَعُمُّ ما تقدّم وغيره ومثله بقولهم : زيدٌ
نعم الرجل ، / وعمرٌ وبش الغلامُ ، ومنه قوله تعالى (٢) : ﴿ وَالَّذِينَ/٢٦٧
يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ ،
ويحتمل أن يكونَ منه قوله تعالى (٣) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ، فالرجل في نعم والغلام
في بُش يَعُمُّ المبتدأ وغيره ، فَحَصَلَ الرِّبْطُ بِسَبَبِ تَنَاقُلِهِ لَهُ ، وكذلك
الْمُصْلِحِينَ " و " مَنْ أَحْسَنَ " في الآيتين .

والخامسُ : إعادة الأول بمعناه لا بلفظه نحو: زيدٌ قامَ أبو عبدِ الله ،

(١) البيت لابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد شاعر أموي أترك الدولة العباسية توفى سنة
١٤٩ هـ . أخبره في : الشعر والشعراء : ٦٥٥ ، والأغاني : ٢٦١/٢ ، والخزانة :
١٢٥/١ والبيت في ديوانه : ٤٨ ، من قصيدة قالها حين خرج من الشام ، ورواية النيان
(هل إلى أم جحدر) والشاهد في أمالي ابن الشجري : ١٨٦/١ ، ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ ،
والعيني : ٥٢٣/١ ، والتصريح : ٦٥/١ ، والهمع : ٩٨/١ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٠ .

(٣) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

ويذكر هذا عن الأخفش ، واستدل على ذلك بقول الشاعر (١) :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا

فالمعنى أوشكت حبال الهوينا به أن تقطع ، فوضع الفتى موضعه . ورد عليه الشكوبين بأن البيت شرطٌ وجزاءٌ . ولا يلزم أن يعود من جملة الجزاء إلى جملة الشرط ضميرٌ ، كما يلزم ذلك في الخبر . واستشهاد الأخفش صحيحٌ لأنه إنما استشهد بوقوع الأول بمعناه حيث يقع الضمير ، فـ " الفتى " - في شاهده - موضوعٌ موضع الضمير بلا بد ، وإذا ساغ ذلك على الجملة فليسغ حيث يفتقر إلى الربط ، وإنما الرد عليه بأمرٍ آخر . أنا ذاكره على إثر هذا بحول الله .

فهذه خمسة أوجه تضمنها قول الناظم : (حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيِّقَتْ لَهُ)

فإن قيل : أى التفسيرين أولى أن يحمل عليه كلامه ؟

فالجواب : إنه مُحْتَمِلٌ لهما معاً (٢) ، لكن الثانى أقرب إلى معنى كلامه لقوله : (حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيِّقَتْ لَهُ) وهذا الكلام لا يُعين الضمير من غيره ، ولأن مذهبهُ فى غير هذا النظم أن غير الضمير ممّا تَقَدَّمَ يَجْرى مَجْرَاهُ فى الرِّبْط ، وأيضاً ، فهو أعم لجمعه لما ذكر غيره من وجوه الرِّبْط ، فأما فى النظر

(١) هو الكلبة اليربوعى ، من عرينة بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن زيد ، مناة بن تميم ، شاعر جاهلى اسمه هبيرة بن عبد مناف ، وفى جمهرة أنساب العرب الكلبة بن هبيرة ، وربما سمي ابن الكلبة فى بعض المصادر فالكلبة أمه . فارس من سادات بنى تميم وله فرس تدعى (العراة) مشهورة فى خيل العرب .

أخباره فى المؤلف والمختلف : ١٧٣ ، وجمهرة أنساب العرب : ١٢٤ .
والبيت من مقطوعة له فى المفضليات : ٣١ ، ٣٢ ، نوادر أبى زيد : ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، والبيت فى الخصائص : ٥٣/٣ ، والعينى : ١٣٢/٢ ، والهمع : ١٣٠/٨ ، والخزانة ١/١٨٦ ، نسبه العينى إلى الأسود بن يعفر .

(٢) فى (١) .

الأصحُ فالْتفسيرُ الأولُ أولى وذلك أن ماعدا الضمير لا يتخلص فيه قياسٌ يطرد كاطرادِ الضمير ، ولا ما يقاربه وإن اتفقَ ذلك فيقيدُ لا مطلقاً ، والنّاظمُ قد قال : (حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ) بعد قوله : (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهذا يَنْتَضِي إجراءَ القياسِ بإطلاقٍ وليس كذلك .

فأما اسمُ الإشارةِ فإنه يلزمُ من القولِ بالقياسِ فيه أن يقال : زيدٌ قامَ هذا أو ذاك ، والزيدون خَرَجَ أولئك ، وتَجَوَّزَ مثل هذا صَعْبٌ جداً ، وقد منعه ابنُ الحاجِّ . وأما قوله تعالى (١) : ﴿لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ فذلكَ المتقدمُ ضعيفٌ عندَ النحويين ، وقد حملَ الزجاجُ الآيةَ على غيرِ هذا الوجهِ ، وضعفَ هذا الوجهَ فأجازَ فيها ثلاثةَ أوجهٍ (٢) :

أحدها : أن يكونَ ذلكَ تابعاً لـ " لِبَاسِ التَّقْوَى " وخيرٌ خبرُ اللباسِ ، وهو رأيُ الفراءِ (٣) .

والثاني : أن يكونَ " لِبَاسُ التَّقْوَى " خبرَ ابتداءٍ مُضمَرٌ كأنه قال : وستُرُ العورةَ لباسُ المتقين .

والثالثُ : هو ذلكَ الضعيفُ وأيضاً إن سَلِمَ اطراده فيما تَقَدَّم من قياسه (٤) مقامَ الضميرِ ، فليس ذلك في كلِّ موضعٍ وعلى كلِّ حالٍ . فأكثُرُ ما وردَ ذلك إذا طال المُبتدأُ بصلَةٍ أو صِفَةٍ أو نحو ذلك ، فيحتاجُ إذ ذاك إلى إعادةِ لَفْظِ المُبتدأُ بلفظِ الإشارةِ المُستعملِ للبُعدِ كذلك ، وأولئك إذ له موقعٌ / ليس للضميرِ ، لأنه ليس في الضميرِ دلالةٌ على ٢٦٨ / البُعدِ ، ومن ذلك الآياتُ المستشهد بها .

(١) سورة الاعراف : آية : ٢٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٧٥/١ .

(٤) في (١) قياسه .

وأما إعادة المبتدأ بلفظه فضعيفٌ في الكلام ، وقد نصَّ على ذلك
 سيبويه في باب " ما " (١) ، قال فيه : وتقول (٢) : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسن زيد
 الرفعُ أجودُ وإن كان يريد الأول ، لأنك لو قلت : كان زيدٌ منطلقاً زيدٌ ، لم يكن
 حدَّ الكلام ، وكان هاهنا ضعيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً هو ، لأنك
 قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تضمّره . ألا ترى أنك لو قلت :
 ما زيدٌ منطلقاً أبو زيدٍ لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، لأنك قد استغنيت
 عن إظهاره قال : فلما كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبي واستؤنف على
 حياله حيث كان ضعيفاً قال : وقد يجوز أن تنصب ثم أنشد (٣) :

* لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ *

وقول الجعدي (٤) :

* إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشُ فِي ظِلَّاتِهَا البيت *

ثم قال : والرفع الوجه ، هذا كلامه منبئاً عن ضعفه وقليته ، وقد قال
 الأعم (٥) : إنه قبيحٌ وإنما يجيئ في الشعر ، وأيضاً لو سلّم قياسه فليس في كلِّ
 موضع ، بل إنما يحسن ويطرّد في موضعين .

(١) باب " ما " : في الكتاب : ٢٨/١ .

(٢) الكتاب ٣٠/١ .

(٣) تقدم ذكره وعجزه :

* نفص الموت ذا الغنى والفقير *

(٤) عجزه :

* سواقط من حرّ وقد كان أظهرها *

(٥) الأعم : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ)

أبو الحجاج بن يوسف بن سلمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي عالم بالأدب واللغة وأخبار العرب
 وأشعارها مات بأشبيلية .

أخباره في معجم الأدباء : ٢٠٧/٧ ، وبغية الوعاة : ٣٥٦/٢ .

أحدهما : باب أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبْدٍ وما أشبه ذلك ، على أنه لا يتعين فيه وَضْعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ لإمكان أن يكون المعنى ، أما العبيد فأتنا ذو عبيدٍ منهم أو فيهم ، أو تجعل العبيد الثاني بعض الأول والمعنى أما العبيد فبعضهم ^(١) لك ، وقد قرّر ذلك المعنى سيبويه ، وشرحه ابن خروفٍ فلا يتعين هذا الموضع أن يكون من ذلك القليل .

والثاني : حيث يقصد التهويل والتعظيم بتكرار الأول كقوله ^(٢) : «الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ» ، و «القَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ» ^(٣) ، ونحو ذلك ممّا يحسن معه تكرار الأول ، وذلك ليس في كل موضع ، بل له مقاصد كالتلذذ بذكر المذكور نحو قوله ^(٤) :

* أَلَا حَبْذَا هِنْدُ وَأَرْضُ بِهَا هِنْدُ *

وما أشبه ذلك كما أنه قد تأتي مواضع ينعكس الأمر فيقبح ذكره جملةً فضلاً عن تكراره ولاشك أن الغالب استقباح التكرار ، فلذلك كان ضعيفاً على الجملة ومقاصد التكرار معدودةٌ بخلاف مقاصد عدمه ، فإنها لا تنحصر وأيضاً فإن من شرط التكرار فهم كون الثاني هو الأول لئلا يلتبس .

قال ابن خروفٍ : لا يقع الظاهر موقع المضمر حتى يعلم أنه المضمر من

(١) في (أ) كذلك .

(٢) سورة الحاقة : آية : ١ .

(٣) سورة القارعة : آية : ١ ، ٢ .

(٤) البيت للخطبة في ديوانه : ١٤٠ وعجزه :

* وهند أتى من دونها النأى والبعد *

والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش : ٧٠/١ ، والهمع ٨٨/٢ .

اللفظ أو من المعنى وهذا صحيح ، فإين اشتراط الناظم ذلك ؟

وأما الاسم العام فإن الناس وإن قالوا ذلك فى نحو : زيد نعم الرجل . كالفارسي ومن سواه ، فإن ذلك لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يقولوه مع الوقوف فيه مع السماع فيكون توجيهاً للمسموع فهذا قريب إلا أن من أراد دخوله تحت قياس ، وأن العموم على الإطلاق يغنى عن الرابط ، لزمه أن يجيز زيد الرجل أفضل من المرأة ، لأنه فى معنى : زيد جنسه أفضل من جنس المرأة ، فالرجل يدخل تحته زيد وغيره وكذلك قولك : زيد الكاتب ما أحسن الكاتب ، تريد بالثانى الجنس ، وأمثلة هذه كثيرة . ويلزمه أيضاً أن يقول : زيد نعم الرجال ، وهند نعمت النساء ، وهذا كله غير جائز ، وأما إن أرادوا أنه قياس على الإطلاق أعنى الفارسي . ومن قال بقوله : لزمهم ما لزم هؤلاء ، وإنما الرابط / هنا أمر آخر لا حاجة إلى ذكره هنا ، فإن احتج على / ٢٦٩ قياس ذلك بقوله (١) : " والذين يمسكون بالكتاب " الآية ، فلا دليل فيه لاحتمال أن يكون المراد : إننا لا نضيع أجر المصلحين منهم .

قال ابن الحاج : عليه المعنى لأنه لا يريد فى الثانى العموم ولكن يفيد الإيمان والتمسك بالكتاب . قال : ويجوز أن يكون من إعادة الأول ولكن بغير لفظه وجاز ذلك ، وإن لم يجز زيد قام أبو عمرو وأبو عمرو كنيته لأنه ليس فى لفظ زيد ولا فى لفظ أبى عمرو ما يعطى أنهما لمسمى واحد بخلاف ما تقدم ، والقول فى الآية الأخرى (٢) : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إننا لا نضيع » الآية كالقول فى هذه الآية

(١) سورة الإعراف : آية : ١٧٠ .

(٢) سورة الكهف : آية : ٣٠ .

من غير فرقٍ ، وهو معنى كلام الزَّجَاجِ . قال ابنُ الحَاجِّ : وهو عِنْدِي حَسَنٌ جداً . قال وفي آيةِ الكَهْفِ وجهٌ ثالثٌ وهو (١) : أن يكونَ الخَبَرُ ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ (٢) ، وجملته : " إِنَّا لَأَنْضِيعُ اعْتِرَاضُ ، وأما قولهم (٣) :

* فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ *

وبابه فلا يتعين فيه ما تقدّم : لاحتمال أن يكون من باب حذفِ المُسَبِّب وإبقاء السَّبَبِ كأنه قال : فأما كذا فليس عندك لأنه ليس بشيءٍ موجود ، ولذلك جاء هذا الباب مع إمّا بغيرِ فاءٍ ، وقد جاء بغيرِ إمّا نحو قولِ الزُّبَيْرِ (٤) بن عبدالمُطَّلِبِ - عمُّ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم - :

أَمَّا الْحَرَامُ فَالْمَمَاتُ نُونُهُ وَالْجِلُّ لَا حِلَّ فَتَطْلُبُنِيهِ

وإن سلّم أنه من هذا الباب فهو بابٌ مخصوصٌ ، لا يصحُّ القياسُ عليه كما تقدّم في زيدٍ نعم الرجل ، فلا ينبغي أن يُطلق القولُ فيه سواء أكان من هذا النوع أم مما قبله . وأما إعادةُ الأولِ بمعناه فهو مذهبُ الأخفشِ وقد خولفَ فيه ، إذ ليس ثمَّ ما بين أن الثاني هو الأول إذا قلتَ : زيدٌ قامَ أبو عمرو فصار كالأجنبي ، فلم يجز ذلك ، كما لم يجز زيدٌ قامَ عمرو ، ولو سلّم ذلك فهو من

(١) معاني القرآن وإعراجه : ٢٠٩/٦ (مخطوط) .

(٢) سورة الكهف : آية : ٣١ .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) الزبير بن عبدالمطلب :

هو أكبر اعمام النبي صلى الله عليه وسلم أدركه النبي في طفولته وكان يعد من شعراء قريش .

أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٢٣٣/١ ، واللكلئ : ٧٤٢ .

النُّدُور بِمَكَانٍ وَمِنْهُ عَلَى رَأْيِ الزُّجَّاجِ^(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : (٢) ﴿وَالَّذِينَ يُمَسْكُونُ
بِالْكِتَابِ﴾ وَأَيُّهَا^(٣) الْكَهْفِ الْمَذْكُورَتَانِ قَبْلُ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُبْنَى عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ
قِيَاسٌ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ التَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ مِنَ التَّفْسِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي كَلَامِ النَّازِمِ
أَوَّلَى ، إِذْ مِنْ عَادَتِهِ عَدَمُ الْأَعْتِمَادِ عَلَى مَا قُلَّ مِمَّا خَالَفَ الْمَشْهُورَ فِي الْكَلَامِ إِلَّا
أَنْ لَفْظُهُ لَا يُعِينُهُ حَتَّى يَقُولَ : إِنَّمَا أُرَادَ بِقَوْلِهِ : (حَاطِيَّةٌ مَعْنَى الذُّى سَبَقَتْ لَهُ)
الضَّمِيرُ خَاصَّةٌ ، وَهَذَا قَرِيبٌ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ تَكْلُفِ الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ فِي جَمِيعِ مَا
تَقَدَّمَ ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الشُّغْبِ وَالْإِشْكَالِ وَالْإِعْتِرَاضِ الَّذِي يَصْعَبُ الْإِنْفِصَالُ عَنْهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ قِسْمِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا .

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى فَلَمْ يَشْتَرَطْ فِيهَا مَا
اشْتَرَطَ فِي الْأُخْرَى ، بَلْ قَالَ : (وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا) فَضْمِيرُ تَكُنْ
عَائِدٌ عَلَى الْجُمْلَةِ وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ بِهَا ، وَضَمِيرُ إِيَّاهُ عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَكَذَلِكَ
ضَمِيرُ اكْتَفَى وَهِيَ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ هِيَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى اكْتَفَى
الْمُبْتَدَأُ بِهَا فِي الرِّبْطِ ؛ لَوْضُوحِ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَهُمَا ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٤) صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " جَعَلُوا

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٩/١ ، ٤٣٠ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٧٠ .

(٣) في الأصل وآية .

(٤) هكذا في السنخ ، وفي صحيح البخاري (كتاب مناقب الأنصار) : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان
عن عبد الملك بن عمير عن أبي سليمان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه
وسلم : أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :

* ألا كل شيء ما خلا الله باطل *

فتح الباري : ١٤٩/٧ .. والحديث روايات أخرى في صحيح مسلم : ١٧٦٨/٤ (كتاب الشعر) .
وليس فيها رواية المؤلف هنا .

المبتدأ بعينه الخبر ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : أصدقُ كَلِمَةٍ
قَالَهَا لَيْدٌ^(١) :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

وبهذا النوع مَثَلُ النَّاطِمِ وهو : (نَطَقِي اللَّهَ / حَسْبِي وَكَفَى) ٢٧٠/
فَاللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى ، هو نفسُ النُّطْقِ ، أَيْ : الْمَنْطُوقُ بِهِ ، ومثله قولهم :
أولُ قَوْلِي : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ - بكسر " إن " - ومن هذا الجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ
بها عن ضَمِيرِ الأَمْرِ والشَّانِ نحو : إِنَّهُ أَخُوكَ مَنْطُوقٌ ، وهو زَيْدٌ قَائِمٌ ،
ومنه فى القرآن الكريم : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(٢) ... ﴾ إلى آخره ، وقوله^(٤)
﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا .. ﴾ الآية . وقال^(٥) : ﴿ فَإِنَّهَا
لَاتَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾^(٥) ، ويأتى اسمُ " إن " و " ما " و " كان " و " كاد "
وأولُ مَفْعُولِي " ظَنَّ " وفى الجَمِيعِ الخبرُ هو نفسُ المبتدأ . فإذا قلت :
هو زَيْدٌ قَائِمٌ ، كان فى معنى القِصَّةِ هذه أو الأمرُ هذا ،
فالحقيقة هى فى هذه الجُمْلَةِ أَنَّهَا فى قوةٍ مفردٍ غيرِ مشتقٍ وقعَ
خبراً للمبتدأ ، ولما كان المُفْرَدُ الجامدُ^(٦) لا يفتقرُ إلى ضميرٍ لتعذرِ
تَحْمِيلِهِ له ، ولأنَّه هو الأولُ فى المعنى واكْتَفَى بذكرِ الرِّبْطِ المَعْنَوِى
على الرِّبْطِ كان ما هو بِمَعْنَاهُ بِمَنْزِلَتِهِ ، ولا يلزم على هذا الجُمْلَةِ

(١) عجزه :

* وكل نعيم لا محالة زائل *

البيت فى ديوانه : ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٨/٢ ، والمعنى : ١٥/١ ،
١٣٤/٣ .

(٢-٢) ساقط من (١) .

(٣) سورة الأَخْلَاص : آية : ١ فما بعدها .

(٤) سورة الأنبياء : آية : ٩٧ .

(٥) سورة الحج : آية : ٤٦ .

(٦) ساقط من (١) .

الْمُتَضَمِّنَةُ لِمَعْنَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْتَقِّ أَبَدًا ، وَبِهِ تَقْدَرُ لَا بِالْجَامِدِ .

* * *

ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الثَّانِيَّ مِنْ أَقْسَامِ الْخَبَرِ الْمُفْرَدِ الْمَحْضِ فَقَالَ :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ نَوْ ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

فَقَسَّمُ الْمُفْرَدَ قَسْمَيْنِ : : جَامِدٌ وَمُشْتَقٌّ ، فَالْجَامِدُ مَا لَمْ يُشْعَرْ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ فِي الْمَادَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقِيَاسِ الِاسْتِعْمَالِيِّ .

فَإِذَا قُلْتُ : رَجُلٌ أَوْ فَرَسٌ أَوْ زَيْدٌ أَوْ زَيْنَبٌ ، فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ لَا تُشْعَرُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهَا فِي الْمَادَّةِ ، فَلَمْ يَدُلَّ رَجُلٌ ^(١) عَلَى مَعْنَى قَوْلِكَ : رَجُلَتَهُ رَجُلًا إِذَا ضَرَبْتَ رَجُلَهُ ، أَوْ رَجَلَ الْبَهْمَةِ أُمَّهُ إِذَا رَضَعَهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ فَرَسٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فَرَسَ الْأَسَدُ فَرِيسَتُهُ ، أَيْ : كَسَرَهَا وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ مَا ذُكِرَ مَعَهُ وَإِنَّمَا قِيلَ بِالنَّظَرِ إِلَى الِاسْتِعْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُشْعَرُ الْأِسْمُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ لَكِنَّهُ لَا بِحَسَبِ الْقِيَاسِ الِاسْتِعْمَالِيِّ ، بَلْ بِحَسَبِ الْقِيَاسِ الْأَصْلِيِّ كَصَاحِبٍ فَإِنَّهُ يُشْعَرُ بِمَعْنَى صَحِبٍ إِلَّا أَنَّهُ تُنَوِّسِي ذَلِكَ فِيهِ بِحَسَبِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبٍ أَخُوهُ ، وَكَذَلِكَ مَا أُشْبِهَهُ فَهُوَ عَنْدهُمْ مِنْ قَبِيلِ الْجَوَامِدِ .

وَالْمُشْتَقُّ : بِخِلَافِهِ وَهُوَ الْمُشْعَرُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ فِي الْمَادَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقِيَاسِ الِاسْتِعْمَالِيِّ كَضَارِبٍ ، الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى ضَرَبَ ، وَالْقَائِمُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى قَامَ ، وَالْمُسْتَكْبِرُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى اسْتَكْبَرَ وَمَا أُشْبِهَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قِيلَ :

(١) ساقط من (١) .

المُشعر بمعنى الفعل المُوافق له فى المادَّة تَحَرُّزاً من أَسَدٍ إذا اسْتَعْمَلَ
بمعنى شُجَاعٍ ، وَحِمَارٍ إذا اسْتَعْمَلَ بمعنى بَلِيدٍ ، وما أَشْبَهَ ذلك ؛ فَإِنَّهَا
من هذا الاستِعمالِ مشعرةٌ بمعنى الفعلِ لَكِنْ بمعنى فعلٍ غَيْرِ مُوَافِقٍ فى
المادَّةِ كَأَسَدٍ مع شُجْعٍ وَحِمَارٍ مع بَلَدٍ بِلَادَةٌ فليست بمشتقَّة ، وَإِنَّمَا
وضعت موضعَ المُشتقِّ ، وكذلك الأسماءُ الأعلامُ التى ينتزع منها معنى
الأوصاف كالذى أنشدَ الفارسى من قول الشاعر (١) :

* أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ *

وَقَوْلِ الطَّائِي (٢) :

فَلَا تَحْسَبَنَّ هَذَا لَهَا الْغَدْرُ وَحَدَهَا سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هَذَا

فـ " أَبُو الْمِنْهَالِ " فى معنى النُّجْدَةِ (٣) أو المغنى ، وفى " هَذَا " ٢٧١//

معنى غادرة لا على حذف مثل ، بل على تَضْمِينٍ لمعنى ، وتَأْمُلُ طريقةَ
الفارسى وابنِ جَنَّى فى ذلك فى " الْخَصَائِصِ " فهذه الأسماءُ كُلُّهَا
جَوَامِدُ إِذْ لم تُشْعَرْ بمعنى الفعلِ المُوافق لها .

وهذا الاشتقاقُ الذى أرادَ هو أخصُّ وجوهِ الاشتقاقِ ، إِذْ هو على
مراتب لا حاجةً إلى ذكرها هنا وَلَهَا موضعٌ غيرُ هذا . وفى إطلاقِ لفظِ
الْجَامِدِ على ما ليس بمشتقٍّ مُشَاحَةً اصطِلَاحِيَّةً ، وذلك أَنَّ الْجَامِدَ إِنَّمَا
وجه العبارة فيه أَن يَطلقَ فى مقابلةِ المُشتقِّ ما لَيْسَ بمشتقٍّ لا الْجَامِدُ ،

(١) أنشده ابن جنى عن الفارسى فى كتابيه الخصائص : ٢٧٠/٣ ، والتمام : ١٦٣ ، قال فى

الخصائص : ومن ذلك ما أنشدناه أبو على - رحمه الله - من قول الشاعر :

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ لَيْسَ عَلَى حَسْبِي بِضَوْلَانِ

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن فى دار الملك .

(٢) هو أبو تمام ، ديوانه : ١٢٠ ، والخصائص : ٢٧١ .

(٣) فى (أ) النجد

إِذْ الْجَامِدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا يُطْلَقُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُوَافِقِ لَهُ فِي الْمَادَّةِ فَلَمْ يَدُلْ كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ وَحِمَارٍ وَقَتَبٍ وَرَحْلٍ وَكَاهِلٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . أَمَّا مَا لَا قَابِلِيَّةَ فِيهِ الْبَتَّةَ لِلِاشْتِقَاقِ وَلَا لِدَعَوَاهِ فِيهِ فَلَا يُسَمَّى جَامِداً كَالضَّمَائِرِ وَالْمَوْصُولَاتِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ ، وَنَظِيرُ هَذَا لَفْظُ الْمُنْصَرَفِ إِنَّمَا يُطْلَقُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى مَا يُمْكِنُ فِيهِ مَنَعَ الصَّرْفِ فَلَمْ يَمْنَعِ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَأَمَّا مَا كَانَ نَحْوَ الْمُسْلِمِينَ وَغُلَامِكَ وَالرَّجُلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا يُسَمَّى مُنْصَرِفاً ، وَلَعَلَّ بَيَانَ هَذَا يَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فَالْجَامِدُ يَجْرِي فِيهِ هَذَا النَّحْوُ ، وَإِنَّمَا جَرَى فِي هَذَا التَّعْبِيرِ عَلَى عَادَةِ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يُحَرَّرِ الْعِبَارَةُ فَأُطْلِقَ عَلَى الضَّمَائِرِ وَغَيْرِهَا مِمَّا تَقْدُمُ لَفْظُ الْجُمُودِ تَوْسَعاً وَعَدَمُ مِبَالَاةٍ بِالْعِبَارَةِ مَعَ فَهْمِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ .

وَالْمُفْرَدُ فِي كَلَامِهِ أَرَادَ بِهِ مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْأَخْبَارِ كَانَ مِثْلَهُ أَوْ مَجْمُوعاً مُضَافاً أَوْ غَيْرِ مُضَافٍ فَزَيْدٌ أَخُوكَ ، وَالزُّيْدَانِ ضَارِبَانِ ، وَهَؤُلَاءِ الزُّيْدُونَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مُفْرَدَاتُ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ ، إِذْ يُطْلَقُ الْمُفْرَدُ وَيُرَادُ بِهِ هَذَا الْمَعْنَى ، وَيُطْلَقُ أَيْضاً وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَى آخَرُ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْمُفْرَدُ كُلُّ نَوْعٍ ذَكَرَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَعْلَامِ الْمُنْقُولَةِ كَبَرَقَ نَحْرُهُ وَمَعْدِي كَرَبَ وَغَيْرَهُمَا ، فَإِنَّهَا بِهَذَا الْإِطْلَاقِ مُفْرَدَاتٌ لَا جُمْلٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولَاتُ مُفْرَدَاتٌ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَمُرَادُ النَّظْمِ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْمُفْرَدَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَامِداً أَوْ مُشْتَقاً ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَهُوَ فَارِغٌ مِنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُشْعِرُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ لَا يَقْبَلُ تَحْمُلَ الضَّمِيرِ ، إِذْ أَوَّلُ ذَلِكَ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ ، وَإِذَا جَرَى الْأِسْمُ مَجْرَى الْفِعْلِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ (١) ، تَحْمَلُ مَا لَا يَتَحَمَّلُهُ ، وَإِلَّا فَلَا .

(١) ساقط من (أ) .

والذى ذَكَرَ هنا هو مذهبُ لجمهورٍ ^(١) البَصريين .

وذهبَ الكُوفِيُّونَ والأُرَمَانِيّونَ من البَصريين إلى أن الجامدَ يَتَحَمَّلُ ضميراً أيضاً مطلقاً ^(٢) . كان مؤولاً بمشتقٍ ^(٣) أولاً ، ونَسَبَهُ المؤلِّفُ فى " الشَّرَح " إلى الكِسائى وحده .

قال ^(٤) : وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائى دون تقييد ، ففى إطلاقه استبعادٌ لتجرُّده عن الدليل ^(٥) قال : والأشبهُ أن يكونَ الكِسائى قد حَكَّمَ بذلك لجامدٍ عرف لمسماه معنى لازم ^(٦) كالإقدام والقُوَّة للأسدِ والحرارة والحُمرة للنَّارِ .

قال : فإن ثَبَّتَ هذا المَذْهَبَ فقد هَانَ المَحْذُورُ وأمكن أن يقال معذورٌ ، وإلا فَضَعُفُ رأيه فى ذلك بَيِّنٌ ، واجتنابه مُتَعَيِّنٌ . انتهى كلامه .

والذى حكى ابنُ الأَنْبَارِيِّ عن / الكُوفِيِّينَ القولَ بالضميرِ مطلقاً ، ٢٧٢/ لكن أدلتهم تشعر بأن مرادهم كلُّ جامدٍ مؤولٍ بمشتقٍ ، فأخوك بمعنى قَرِيبِكَ ، وغَلامِكَ بمعنى خَادِمِكَ ، والتَّأْوِيلُ بالمشتقِ يُوجِبُ تَحَمُّلَ الضَّمِيرِ كَأَسَدٍ بمعنى شُجاع إذا قلت : زَيْدٌ أَسَدٌ ، فَكَذَلِكَ زَيْدٌ أَخوك أو غَلامِكَ .
وأما البَصَرِيُّونَ فعمدتهم أن الاسمَ لا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ إلا بِالْحَمْلِ

(١) فى النسخ الجمهور .

(٢) المسألة مفصلة فى الانصاف لابن الأنبارى : ٥٥/٨ - ٥٧ المسألة رقم ٧ (القول فى تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ) والتبين عن مذاهب النحويين لأبى البقاء العكبرى : المسألة رقم ٣٠ ، وانتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم : فى قسم الأسماء .

(٣) فى الأصل مشتقاً .

(٤) التسهيل : ٤٧ ، ٤٨ ، وشرحه : ٥٠ (مخطوط) .

(٥) فى شرح التسهيل : عن دليل .

(٦) بعده فى شرح التسهيل : لا انفكاك عنه ولا منلوحة منه .

على الفعل لمُشابهته له وتَضَمَّنْهُ معناه بدليلِ عَمَلِهِ (١) عَمَلُهُ ، فَـ " زَيْدٌ ضَارِبٌ " فى معنى زَيْدٍ يَضْرِبُ ، ولاشكَّ أَنَّ الفِعْلَ فِيهِ ضَمِيرٌ هُوَ فاعله ، فَكَذَلِكَ ضَارِبٌ وما أَشْبَهه ، بخلافِ الأَخِ ونَحْوِهِ ، فَإِنَّهُ لا مَعْنَى لِلْفِعْلِ فِيهِ ولا مُشَابَهَةً بِدَلِيلِ أَنَّهُ لا يَعْمَلُ عَمَلَهُ الْبَتَّةَ ، ولم نَحْكَمْ على أُسَدٍ أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا فِى : زَيْدٍ أُسَدٌ إلا بعدَ أَنْ رأينا الْعَرَبَ عامِلته معاملةَ الفِعْلِ ، فَرَفَعَتْ به الظَّاهِرَ حِينَ قَالَتْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أُسَدٍ أَبُوهُ ، كما قَالَتْ : ضَارِبٌ أَبُوهُ ، ولولا ذَلِكَ لَمْ نَدْعِ أَنَّهَا تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا الْبَتَّةَ ، فَالْكُوفِيُّونَ مُتَفَرِّقُونَ إِلَى سَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ يَبِينُ أَنَّ الْجَامِدَ الْمَحْضَ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَذَلِكَ بَأَن يَجِدُوا مِثْلَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخِ أَبُوهُ ، وصاحبك أَخُوهُ ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أبى عبدالله غلامه ، وهذا غيرُ جائزٍ الْبَتَّةَ ، فَكَذَلِكَ لا يَجُوزُ رَفْعُهُ لِلْمُضْمَرِ ، وأيضاً لو تَحَمَّلَ ضَمِيرًا لكانَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَامِلِ الَّتِي تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَا الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ ، وليس الأمرُ كَذَلِكَ ، فَدَلَّ عَلَى خِلَافِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ .

وإن كان المفردُ الواقعُ خَبَرًا مُشْتَقًّا فَلابُدَّ فِيهِ مِنَ الضَّمِيرِ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ نَوْ ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ) أَيْ : وَإِنْ يَكُنْ مُشْتَقًّا فَهُوَ مُتَحَمِّلٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِيهِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ حَكْمَ هَذَا الضَّمِيرِ أَهوَ لَضَرُورَةِ الرِّبْطِ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْمُبْتَدَأِ ، أَمْ لِأَجْلِ اشْتِقَاقِهِ ؟ إِذْ مِنْ ضَرُورَةِ الصِّفَاتِ الْمُشْتَقَّةِ جَرَيَانِهَا مَجْرَى فِعْلِهَا الْمُوَافِقِ لَهَا فِي الْمَادَّةِ ، وَالرِّبْطُ حَاصِلٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ ، كَمَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ فِي الْخَبَرِ الْجَامِدِ ، وَالاحْتِمَالُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَالثَّانِي هُوَ

(١) ساقط من (١) .

الظاهرُ من كلامِ ابنِ خَرُوفٍ ، وكل واحدٍ ^(١) من الاحتمالين يمكنُ ^(٢) أن يُقال به ، فلذلك - والله أعلم - لم يَحْتَمِ بِأحدِ الوجهين :

وقوله : (نُوَضِّمِرِ) ظاهره أنه يريد ضميراً واحداً لا أكثرَ من ذلك ، وهو مذهب البصريين ، وحكى ابنُ عصفورٍ في باب " كان " من " شرح الإيضاح " ^(٣) . عن الكوفيين أن ضَمِيرَ الخبرِ هنا إن قُدِّرَ صَفَةً خَلَفَتْ موصوفها وكان نكرةً فلا بدُّ من ضميرين : ضميرٍ للموصوف وآخر للمُخْبِرِ عنه ، وإن لم تُقَدَّرِ الموصوف فضَمِيرُ واحدٍ للمُخْبِرِ ، وإن كان معرفةً بالآلف واللام وقدرت الموصوف بثلاثة ضمائر ، وإلا فضميران ، فالزائدُ الألف واللام وردَّه بأنَّ الموصوف إن قُدِّرَ فهو الخَبَرُ .

وإن قلنا : إنَّ الجَامِدَ لا ضميرَ فيه فظاهرُ ^(٤) أو قلنا : إنَّ فيه ضميراً في الصَّفَةِ ضميرٌ للمُخْبِرِ عنه على كلِّ تقديرٍ ، وإن لم تُقَدِّمَ موصوفاً فظاهرُ ، وأمَّا الألف واللام فالمُشْتَقُّ معها كالصِّلَةِ مع المَوْصُولِ فهي الخبرُ وهي اسمُ جامدٌ ، والمشتق من كاملها فلا يَحْتَاجُ إلى ضمير يعودُ على المُخْبِرِ عنه وضميرُ المشتقِّ عائدٌ عليها ولا يقدر معها موصوف لصحَّةِ مباشرتها للعوامل ^(٥) / فصَحُّ الأَ ضميرَ في / ٢٧٣ المشتق إلا واحد بإطلاق كذا قال ابنُ عُصْفُورٍ . ووصفه الضَّمِيرُ بأنَّه مُسْتَكْنٌ وهو المُسْتَكْنُ يُقال : اكْتَنَ الشَّيْءُ واستَكْنُ بمعنى : اسْتَكْرَ

(١) في (أ) وجه .

(٢) في (أ) ممكن .

(٣) شرح الإيضاح لابن عصفور منسوب إليه في كثير من المصادر قال ابن الزبير الغرناطي في صلة الصلة : ١٤٢ وأملى تقاييده على الجمل للزجاجي وإيضاح الفارسي والكراسة . ولا اعلم له وجوداً إلا مقتطعات مختصرة منه ضمن مجموع .

(٤) ساقط من (أ) .

(٥) ساقط من (أ) ، وفي الأصل صححت على الهامش فلم تظهر والتصحيح من (س) .

واستخفى ، إعلامُ بأن هذا شأنه وأصله ، وكذلك هو فإنه لا يظهر الضميرُ
فى الصفةِ فى تننيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ .

فإذا قلتَ : الزيدان قائمان ، فالضميرُ فى قائمان مُستترٌ ، وإنما الألفُ
علامةُ التثنيةِ كالتى فى رجلان ، وكذلك فى قائمون وما أشبه ذلك ،
فلا يظهر البتةُ إلا فيما استثنى على إثر هذا وذلك قوله : (وأبرزنّه
مطلقاً حيثُ تَلَا) إلى آخره ضمير (أبرزنّه) عائدُ على الضميرِ
المُسْتَكْنِ ، وضميرُ (تَلَا) عائدُ على المشتق و (ما) بمعنى الذى وهى
واقعةٌ على الاسم المتقدم الذى جرت عليه الصفة (١) وهو المبتدأ فى
مسألتنا و (تَلَا) بمعنى تَبِعَ ، وضمير (معناه) عائدُ على
المُشتَقِّ ، وفى (له) عائدُ على (ما) ، التقدير : وأبرز الضمير حيث تَبِعَ
المُشتَقُّ الاسم الذى ليس معنى المشتق له محصلاً . والمعنى أن الاسمَ
المُشتَقَّ إذا جرى خبراً على غير من هو له من جهة المعنى وجب إبرازُ
الضمير (٢) ولم يستتر فإذا قلتَ زيدٌ هندٌ ضاربها هو وجب إبراز الضمير (٣)
الذى فى ضاربٍ ، لأنَّ معناه : لزيد وهو جارٍ فى اللفظ على هندٍ ، فليس معناه
حاصلاً لها فيبرز الضمير فتقول : (٣) ضاربها هو، فلو أُجريت الضاربُ على
زيدٍ لم يبرز الضمير فتقول (٣) : هندٌ زيدٌ ضاربها ، وإنما أبرز لإزالة ما
يُؤدّى إليه عدم إبرازه من الالتباس ، لأنك لو قلتَ : زيدٌ أخوك ضاربهُ ، وجعلت
الضارب لزيد ولم تُبرز الضمير لأدّى ذلك إلى أن يسبق لفهم السامع أنه

(١) ساقط من (١)

(٢-٢) ساقط من (١)

(٢-٣) ساقط من (١)

للأخ لا لزید ، وكان ذلك مُلبساً ، فإذا أبرزته فقلت : زیدُ أخوك ضاربه هو زال الالتباسُ ، ثم إنَّ العربَ أجزت في هذه القاعدة ما لا (١) لبس فيه على ما فيه اللبسُ ، فأبرزَ فيه الضمير نحو : زیدُ هندُ ضاربها هو ، وهندُ زیدُ ضاربتة هي ، وزیدُ الهندان ضاربهما هو ، والزیدان هندُ ضارباها هما وزیدُ (٢) ، والهندات ضاربهنَّ هو ، وهندُ الزیدون ضاربتهم هي وما أشبه ذلك ، فاللبس هاهنا مُرتفع ولكن أبرزوا الضميرَ ليجرى البابُ كُلُّه مجرىً واحداً هذا معنى قوله : "مطلقاً" أى : أبرزه إذا تبعَ ما ليسَ معناه له على كلِّ حالٍ وهو أحد التفسيرين المُحتملين فيه فكأنَّه يقول : لا تُراعِ اللبسُ ، وإنما تُراعِ عدمَ جريانه على صاحبه ، وهو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين إلى أنَّ اللبس إذا فقد لم يجب إبراز الضمير (٣) ، لأنَّ العلةَ لإبرازه هو اللبسُ ، فإذا زال فالواجبُ الرجوعُ إلى الأصلِ ، وإلى مذهبهم ذهب المؤلف (٤) فى "التسهيل" وشرحه (٥) ، ودليلهم السَّماعُ والقِيَّاسُ ، فالقياسُ ما تقدم ،

(١) ساقط من (١) .

(٢) ساقط من (١) .

(٣) المسألة فى الانصاف : ٥٧ - ٦٥ مسألة رقم : ٨ (القول فى إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه) والتبيين عن مذاهب النحويين لابی البقاء العكبرى : مسألة رقم ٣٥ ، واختلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة مسألة رقم : ٤ فصل الاسم .

(٤) التسهيل : ٤٨ وشرح التسهيل : ٥٠ (مخطوط) .

(٥) فى (١) وشرحهم .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَأُنْشِدَ الْكُوفِيُّونَ (١) :

وإن امرأً أسرى إليك ودونه من الأرض مَوماً وبَيِّدَاءُ سَمَلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانِي مُوقُّقُ
وَأُنْشِدَ أَيْضاً (٢) :

تَرَى (٣) أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدَى الْحَدِيدِ عَلَى الْكَمَاءِ
هـ وَأُنْشِدَ الْمُؤَلَّفَ أَيْضاً (٤) :

قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتَ بَكْنَهُ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقُحْطَانُ هـ
وَهَذَا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ نَادِرٌ، وَالنُّوَادِرُ لَا عِبْرَةَ بِهَا ، وَلَا يَنْبَنِي
عَلَيْهَا حَكْمٌ فَلِذَلِكَ لَمْ يَرَ النَّاطِلُ تَرَكَ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ إِذَا ارْتَفَعَ اللَّبْسُ ،
هَذَا أَحَدُ التَّفْسِيرِينَ فِي قَوْلِهِ : (مُطْلَقاً) .

وَالْتَفْسِيرُ الثَّانِي : أَنْ يَرِيدَ عَدَمَ الْإِخْتِصَاصِ / بِالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، ٢٧٤/
بَلْ أَرَادَ أَنَّ هَذَا الْحَكْمَ جَارٍ فِي كُلِّ صِفَةٍ تَلَتْ مَا لَيْسَ مَعْنَاهَا لَهُ كَانَتْ
خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ ، أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ ، أَوْ حَالًا مِنْ ذِي حَالٍ ، كَمَا لَوْ قُلْتُ :

(١) الْبَيْتَانِ لِلْعَمَشِيِّ مِيمُونِ بْنِ قَيْسٍ فِي دِيْوَانِهِ : ١٤٩ (الصَّبْحُ الْمُنِيرُ) وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ فِي
مَدْحِ الْمَلِكِ الَّتِي أَوَّلَهَا :

أَرَقْتُ وَمَا هَذَا السَّهَادُ الْمُؤَرِّقُ وَمَا بِي مِنْ سَقَمٍ وَمَا بِي مَعْشَقُ
وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ لِعَجْزِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ هَكَذَا :

* فَيَافِ تَنْوِفَاتٍ وَبِيدَاءٍ خَفِيفٌ *

كَمَا وَرَدَ فِيهِ : (إِنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ) .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٧/١ ، وَالْإِنْصَافُ ، وَالتَّبْيِينُ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ : ٥١/١
، ٤١٠/٢ .

(٢) الْبَيْتُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ : ٥٩ ، وَالتَّبْيِينِ .

(٣) فِي (١) أَرْفَاقَهُمْ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ (١) .

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٥٠ (مَخْطُوطٌ) .

مررتُ برجلٍ ضاربه أنا ، فإنَّ معنى ضارب ليس لرجل ، بل لضمير المتكلم ، فجَرى على رجلٍ وليس معناه له ، فلزم إبراز الضمير وكذلك إذا قلتَ خَرَجَ زَيْدٌ ضاربه أنا ، وجاء زَيْدٌ معترضاً له أنا ، وما أشبه ذلك ، فالإبراز لا يختصُّ بجريانِ المشتق على المبتدأ خبراً له . والخلافُ المذكورُ منقولٌ في الجميع ، فالمسألة واحدةٌ والنظرُ فيها واحدٌ .

فإن قلتَ : إن حملت الإطلاق على هذا التفسير لزم أمران :

أحدهما : بقاء المسألة الأولى في التفسير الأول غير منبّه عليها وذلك إخلالٌ في مقصوده فيها .

والثاني : أن موضع كلامه هو الخبرُ ، فقله : (حيثُ تَلَا) يعنى به الخبر وإذا عنى به الخبر لم يصح دخول الصفة والحال إلا من جهة القياس ، لا من (١) اللفظ ، و (٢) لفظ الإطلاق إنما يفيد فيما هو داخلٌ تحت دلالة اللفظ لا فيما هو خارجٌ عن ذلك ، فإذا لا يصح حمل الإطلاق إلا على التفسير الأول ، ويبقى حكم الصفة والحال مسكوتاً عنه فهذا أولى من حمل الكلام على ما لايسوغ .

فالجوابُ : أن المسألة الأولى داخلةٌ له من حيث لم يُقيد الحكم باللبس وأنه علقه على مجرد الجريان على غير من المشتق له .

وأما الثانيةُ : فإنَّ الضميرَ في " تَلَا " ليس عائداً على الخبر من حيث هو خبرٌ ، وإنما عاد على ما لا يصلح أن يكون خبراً ، وذلك أن جميع الضمائر في " تَلَا " وفي " يَشْتَقُّ " و " فهو " عائدةٌ على المفرد المذكور في قوله :

(١) في (١) لأن .

(٢) ساقط من (١) .

(وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ) وذلك المفرد إنما تكلم فيه من حيث يصلح أن يقَعَ خبراً لا من حيث هو خبرٌ في الواقع فكأنه يقول: المفرد الصالح للخبرية منه (١) جامدٌ ولا يحتاج إلى ضميرٍ، يعنى إن وقع خبراً . ومشتقٌ ولا بد فيه من ضميرٍ، ثم ذلك الضمير مُستترٌ لا يظهر إلا إذا جرى صاحبه المتحمل له على غير من هو له فإنه يبرزُ، فقد حصلَ في هذا الإطلاق حكمه إذا وقع خبراً وغير خبرٍ، لأن الجريان والتبعية غير خاصة بما هو خبرٌ، دون الصفة والحال، وهذا ظاهرٌ، وبعد فعلى الناظم هنا الإشكال من أوجه ستة :

أحدها : أن ما جرى من الجوامد مجرى المشتقات يقتضى كلامه أنها لا تتحمل ضمائرَ، لقوله : (وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ) والجامد - وإن جرى مجرى المشتق - لا يكون مشتقاً لأن حدَّ الجامدِ يتضمَّنه دون حدَّ المشتقِّ، واعرض ذلك على حدودهما فإنك تجد الجامد الجارى مجرى المشتق لا يؤدى بنفسه معنى الفعل الموافق له فى المادة، وإنما يؤدى معنى فعل آخر من جهة تضمينه معناه وتنزيله منزلته، وهذا الاقتضاء غير صحيح، بل هى متحملةٌ لضمائر كالصفات المشتقة لكونها فى معناها، وذلك ستة أنواع :

أحدها : المنسوب نحو تميمى وقرشى، فإنه يتحمل ضميراً مثل المشتق ويوصف به، ويرفع الظاهر، ويبرز ضميره، فتقول: مررتُ برجلٍ قرشى أبوه، وأتميمى (٢) أبواك؟ وما قرشى هما .

والثانى : ما كان نحو : عرب وعرفج وخز فى قولهم : مررت بقوم عرب أجمعون فعرب فيه ضميرٌ جرى عليه أجمعون توكيداً، وكذلك مررت بقاع

(١) ساقط من (١)

(٢) فى (١) تميمى .

عرفج كله ، وكذلك قالوا / مررتُ بسرجٍ خز صفته ، ومررت بصحيفة/ ٢٧٥
طينُ خاتمها ، وما أشبه ذلك رفعوا الظاهر بهذه الأسماء إجراء لها
مُجرى المشتق .

والثالثُ : العَلَمُ المنزل منزلة المشتق نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ،
وزيدُ زهيرُ ، وعمرو حاتم ، وهو كثيرُ ، ففيه ضميرُ أيضاً .

والرابعُ : المَصْدَرُ المنزل منزلته نحو : ما أنت إلا سيرُ ، وزيدُ
صَوْمُ وفِطْرُ ونحو ذلك .

والخامسُ : اسمُ الجنسِ المنزل (١) مَنَزَلته أيضاً نحو : زيدُ
أَسَدُ وزيدُ حِمَارُ وشبه ذلك ، وهذه الثلاثة الأخيرة تتأول على وجهين :

على أن تكونَ على حذفِ المُضَافِ كأنه قال : أبو يوسف مثل أبي
حنيفة وزيدُ مثلُ زهيرٍ ومثلُ الأسدِ وما أنت إلا ذو سيرٍ ونو صَوْمُ وفِطْرُ ،
وعلى أن يكونَ الثاني هو الأول مبالغةً ، أى : يُغْنِي غِنَاهُ وَيَسُدُّ مَسَدَهُ ،
والمعنى زيدُ عالمٌ وشاعرٌ وكريمٌ وشديدٌ وما أشبه ذلك ، وقد يتأول
العَلَمُ بِالمُشْتَقِّ لا على حذفِ المُضَافِ ، لكن على ما تقدم التَّنْبِيهِ
عليه فى قوله (٢) :

* أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ *

وقوله (٢) :

* كُلُّ غَانِيَةٍ هِنْدُ *

(١) ساقط من (أ) .

(٢) تقدم ذكرهما .

وعلى هذا الوجه الثَّانِي من التَّأْوِيل يَنْهَضُ الاعتراض لا على الأول .

والسَّادِسُ : الخُمَاسِيُّ من الصِّفَات نحو : همرجل وشمردل وجحمرش
وخبعتن وقد عمل وجردحل ، وما أشبه ذلك ، فإنَّها صِفَاتُ تَتَحَمَّلُ الضَّمَائِرَ
كسائرِ الصِّفَاتِ فما وقع منها خبراً للمبتدأ فهو نو ضميرٌ مستكنٌ مع أنَّها غيرُ
مشتقَّةٍ ، لأنَّها خماسية الأصول والخُمَاسِي لا يدخله اشتقاقُ البتَّةِ حسبَ ما
تقرَّرُ في عمله ، فليس بداخلٍ تحت ترجمة المشتق ، فهذه الأنواع جامدةٌ مع
أنَّها نوات ضمائر من غيرِ إشكالٍ وكلامه يقتضى أنَّها فارغةٌ منها ، وفي ذلك
من الإشكالِ ما فيه .

والإشكالُ الثَّانِي : أنَّ الضَّمِيرَ في قوله : (وَإِنْ يُشْتَقُّ) إمَّا أن
يعودَ على المفرد غير مقيَّدِ بكونِه جامداً ، وإمَّا أن يعودَ على المفرد
بقيدِه المذكور ، أما الأول فلا يصحُّ ، لأنَّ سببويه وغيره من الأئمَّةِ قد نصُّوا
على أنَّ الصِّفَةَ مع الموصوفِ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ، لأنَّ الصِّفَةَ مبينةٌ للموصوفِ
فهو من تَمَامِه ، كما أنَّ الصِّلَةَ من تمامِ الموصولِ ، فكَمَا أنَّ الذي قامَ بمنزلةِ
زيدُ كذلك الرَّجُلُ القائمُ بمنزلةِ زيد ، ولذلك كان إعرابُ الصِّفَةِ كإعرابِ
الموصوفِ ، فإذا عادَ الضَّمِيرُ عليه فلا يعودُ عليه إلا من جهة ما هو
معروفٌ ، وليس بمعروفٍ إلا مع صفته تحقيقاً أو تنزيلاً فقول من يقولُ من
الشُّيُوخِ المتأخِّرين بأنَّ الضَّمِيرَ يجوز عوده على الموصوفِ دونَ صفته
ويُفَرِّعون على ذلك بحوثاً ومسائلَ فروعية وأصولية خطأً ، وإنما يُسألُ عن كلِّ
عِلْمٍ أربابه ، فإذا تقرَّرَ هذا تعين الثَّانِي وهو أنَّ يكونَ الضَّمِيرُ في " يشتق "
عائداً على المفرد بقيد كونه جامداً ، وعند ذلك يتهافت الكلامُ فكأنه قال :
وإن كان المفرد الجامد مشتقاً فهو كذا ، والجامدُ لا يكون مشتقاً أبداً ، كما

أَنَّ الْمُشْتَقَّ مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ ^(١) مُشْتَقٌّ لَا يَكُونُ جَامِداً أَبَداً ، فَهَذَا كَلَامٌ فِي ظَاهِرِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ .

وَالْإِشْكَالُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ حَكَمَ عَلَى الْمُشْتَقِّ بِأَنَّهُ فِيهِ ضَمِيرٌ مُطْلَقاً / ٢٧٦/

لَكِنَّهُ يَسْتَكْنُ إِذَا جَرَى عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَيَبْرُزُ حَيْثُ يَجْرِي عَلَى غَيْرٍ مِنْ هُوَ لَهُ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَى بَعْضِ الْأَخْبَارِ لَا عَلَى جَمِيعِهَا ، إِذْ الْخَبَرُ عَلَى قِسْمَيْنِ : أَعْنَى الْمَفْرُودِ الْمُشْتَقِّ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمُبْتَدَأِ لَفْظاً وَمَعْنَى نَحْوِ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ خَارِجٌ ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي فِيهِ ضَمِيرٌ يَسْتَكْنُ ضَمِيرُهُ مُطْلَقاً قَالَ .
وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمُبْتَدَأِ لَفْظاً وَلَمَّا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ مَعْنَى وَهَذَا عَلَى ضَرْبَيْنِ :

ضَرْبٌ يَكُونُ مَرْفُوعُهُ ضَمِيرًا فَهُوَ الَّذِي يَبْرُزُ وَلَا يَسْتَكْنُ ، إِذْ الْخَبَرُ جَارٍ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هُوَ لَهُ نَحْوِ : زَيْدٌ [سَائِرٌ ^(٢)] أَنْتَ إِلَيْهِ .

وَضَرْبٌ : يَكُونُ مَرْفُوعُهُ ظَاهِرًا نَحْوِ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَعَمْرُوٌ سَائِرٌ أَبُوكَ إِلَيْهِ فَهَذَا غَيْرُ مُتَحَمِّلٍ لِمُضْمِرِ الْبَيِّنَةِ فَكَيْفَ يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَكُونُ كُلُّ مُشْتَقٍّ ذُو ضَمِيرٍ ؟ هَذَا غَيْرُ مُطَّرَدٍ ، بَلْ مِنْهُ مَا هُوَ نَوْ ضَمِيرٍ ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ^(٣) ضَمِيرٌ لَزِمَ أَنْ يَعُودَ مِنْ بَعْضِ مُتَعَلِّقَاتِهِ ضَمِيرٌ يَرِيبُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ نَحْوِ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَعَمْرُوٌ سَائِرٌ ^(٤) بَكَرٌ إِلَيْهِ ، وَزَيْدٌ سَائِرٌ الَّذِي أَكْرَمَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ،

(١) ساقط من (أ) .

(٢) في الأصل سار .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) في الأصل سار .

وكذلك إذا كان فيه ضمير يلزم إبرازه لجريانه على غير من هو له نحو :
 زيد^(١) هند ضاربها هو ، وزيد ضاربه أنا أو أنت ، وعند هذا يلزم
 الإشكال الرابع وهو أن قوله : (فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ) إما أن يريد أنه كذلك
 من غير تعرض إلى كونه عائداً على الاسم الذي جرى عليه وهو - هاهنا -
 المبتدأ أو غير عائد عليه ، وأما أن يريد أنه ذو ضمير عائد على المبتدأ ، فإن
 كان مراده الأول فقد فاتته مقصود المسألة وهو التنبيه على أن المفرد
 المشتق لابد من ضمير يعود منه^(٢) على المبتدأ ويخف الخطب إذا كان
 المشتق للأول لفظاً ومعنى ، إذ قد يقال : إنه لا يحتاج إلى عائد بخلاف ما^(٣)
 إذا جرى على الأول لفظاً لا معنى ، فإنه لابد من ضمير من الخبر يعود على
 المبتدأ ضرورة ، لتحصيل الارتباط بينهما ، وإن أراد أنه ذو ضمير عائد على
 المبتدأ وهو الظاهر من قصده وقصد غيره ، فذلك إنما يصدق على ما إذا
 كان الخبر للمبتدأ لفظاً ومعنى ، وأما إذا لم يكن كذلك فلا يصدق عليه البتة ؛
 إذ ليس الضمير الذي في الخبر عائداً^(٤) على مبتدئه ، ولو كان عائداً عليه
 لكان من القسم الأول الذي هو للمبتدأ لفظاً ومعنى ، وإذا ثبت هذا فقوله :
 (وَأَبْرَزْنَاهُ مُطْلَقاً) عائداً^(٥) على الضمير في قوله : (ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ) وقد
 فرضنا أنه أراد به العائد على المبتدأ ، فلا بد أن يكون البارز على قوله : هو
 العائد على المبتدأ ، وهذا غير صحيح كما تبين ، ولا يقال : إن الخبر إذا رفع
 الظاهر من قبيل الجملة أو داخل مدخلها ، والنظام إنما تكلم في
 المفردات المحضة لأننا نقول : هو من قبيل المفردات ، كما كان

(١) ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) ساقط من (أ) .

(٤-٥) ساقط من (أ) .

الموصول مع صلته منها ، ولذلك عملت فيه العوامل (فانتصب)
 بكان وبالظن وبما وأخواتها وسائر العوامل نحو : كان زيداً قائماً
 أبوه ، وظننت زيداً قائماً أنت إليه وما أشبه ذلك ، ولو كان جملة لم
 يعمل فيه عامل ، فصار كالموصول مع صلته / والموصوف مع صفة، ٢٧٧/
 ولو جرى على حكم الجمل لم يعمل فيه عامل ، كما لا يعمل في
 المحكى من الجمل وليس في الكلام لا جملة أو مفرد ، وهذا تحرير
 ابن خروف في المسألة ، فإذا كلام الناظم غير سديد .

والإشكال الخامس : أنه نص على أن موضع إبراز الضمير هو
 حيث يجري متحمله على غير من هو له ، وأنه إذا لم يكن كذلك
 فالضمير مستتر مطلقاً ، وهذا غير صحيح ؛ لأن الضمير قد يجب
 إبرازه وإن لم يجر متحمله على غير من هو له ، وذلك في نحو :
 أقائم أنتم ؟ وأضارب أنتم ؟ وفي أحد الوجهين في قوله تعالى (١) : ﴿ قَالَ
 أَرَأَيْبُ أَنْتَ ﴾ الآية ، إذ لا يجوز هنا أضارب ؟ ويستتر الضمير ، ولا
 أقائم ان ؟ عوض : أقائم أنتم ؟ ولا ما أشبه ذلك ، وكلامه يقتضى
 الجواز ، لأن هذا القيل لم يجر على غير من هو له .

فإن قيل : إن كان لم يجر على غير من هو له ، فلم يجر أيضاً على
 من هو له وسبب استتار الضمير جريانه على من هو له لا عدم جريانه
 على غير من هو له وبينهما فرق .

قيل هذا إن صح في نفسه ، فليس في كلام الناظم ما يدل عليه
 هنا لأنه قال : (وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ نَوْضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ) فإطلاق

(١) سورة مريم آية : ٤٦ .

القول فيه كان جارياً على مَنْ هو له ^(١) أو لا ^(٢) ، وإنما استثنى الجريان على غير مَنْ هو له فقد تضمن قوله : (فهو نُوصِميرٌ مُستَكِنٌ) ضربين : ما جرى على مَنْ هو له ، وما لم يجرِ على مَنْ هو له ولا على غيرِ مَنْ هو له ، فَنَبَّتَ أَنْ نَحْوُ ^(٣) :

* خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْمَا *

لا يجوزُ ، وإذْ ذاكْ يلزمُ أحدُ أمرين : ^(٤) إما بطلانُ كلامه هنا ^(٥) وإما بطلانُ كلامه في مسألة : أسارِ ذانٍ ، إذ كان قد قال (وقِسْ) فاقتضى قياسَ المُضمِرِ على الظاهرِ وهنا حَكَمَ بأنَّ الضميرَ في مثلِ : (أسارِ ذانٍ) لا يبرزُ فهما متضادانِ .

والإشكالُ السادسُ : أنْ كلامه في بروزِ الضميرِ إذا جرى متحمّله على غيرِ مَنْ هو له يَقْتَضِي أنْ الحكمَ فيه مطلقٌ ، سواءً تكررَ أم لا ، وليس كذلك ، بل هو مقيدٌ بالآ يتكرر ذلك المتحمل للضميرِ ، فلو تكررَ لم يكن في الثاني بروزُ الضميرِ فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلة أمه لبيبة ، فلا تبرزُ الضميرُ من لبيبة ^(٦) ، وكذلك مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين ، ولم يقل لا قاعدٌ هما . فتقول على هذا : زيد عاقلة أمه لبيبة ، وهذا قائم أبواه لا قاعدان ، وما أشبه ذلك ^(٧) مع أنْ الصفتين معاً جاريتان على المبتدأ لفظاً لا معنى ، ولم يلزم في الثانية بروزُ الضميرِ كما ترى ، فكان من حقِّ الناظم أن يتحرّرَ من هذا

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) تقدم ذكره .

(٣-٣) ساقط من (١) .

(٤) ساقط من الاصل .

(٥) ساقط من (١) .

أيضاً ، لكنه لم يفعل فكان مُشكلاً لإطلاقه ، وهذا الاعتراض كان يورده بعضُ شيوخنا على هؤلاء المتأخرين ، إذ لم يحتجوا من هذا النحو ، مع أنه كثيرٌ في الكلام ، وابنُ مالك أولى بالاعتراضِ عليه (١) هنا وفي " التسهيل " وغيره ، فهذه إشكالات ستّة يصعب الجواب عنها .

ومنها ما احتَرَزَ المؤلفُ عنه في " التسهيل " كالأولِ فإنه قال فيه (٢) : ولا يَتَحَمَّلُ غيرُ المُشتقِ ضميراً ما لم يؤوَّلَ بمشتقٍ . ومنه ما لم يَحْتَرِزْ منه فلزمه هناك ، كما لزمه هنا كالرابع والخامس ومنه ما هو مختصٌ بنظمه كالثاني ، فأمّا الأولُ فظاهرُهُ اللزومُ إلا أن يُقال : إنه / ٢٧٨/ أطلقَ على المُشتقِ بالتأويل لفظ المُشتقِ باستعمالِ اللفظ في حقيقته ومجازه حتى كأنه قال : " وإنْ يُشْتَقَّ " حقيقةً أو مجازاً وهذا بعيدٌ .

وأما الثاني : فقد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما : أن الضميرَ قد يعودُ على غيرِ (٣) المُتقدمِ الذكرِ لمصاحبتِه له في الذهن مع عدم صلاحيته للمذكورِ ، ومنه قوله تعالى (٤) : ﴿ وَمَا يَعْمرُّ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمْرِهِ ﴾ الآية ، المراد من عمر غيرِ المَعْمَرِ ، فأعيدَ الضميرُ على غيرِ المَعْمَرِ ؛ لأنْ نَكَرَ المَعْمَرُ مُذَكَّرٌ به لتَقَابُلِهِمَا ، ومنه قولهم : عندي درهم ونصفه ، وأنشد ابنُ خروفٍ :

(١) في هامش الأصل (بمثل) قراءة نسخة أخرى .

(٢) التسهيل : ٤٧ .

(٣) ساقط من (١) .

(٤) سورة فاطر : آية : ١١ .

وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ (١)

وكلام الناظم من هذا فلا إشكال ، إذ التقدير : وإن يشتق المفرد غير المذكور أولاً .

والثاني : أن يحمل الجامد على غير الوصف ، بل يكون مبتدأ ثانياً خبره فارغ ، والجمله خبر المفرد والمراد به الجنس ، والعائد عليه من الجملة محذوف تقديره : والمفرد ، أمّا الجامد منه ففارغ والمشتق منه نو ضمير مستكن ولا إشكال في هذا .

وأما الثالث والرابع ، فلا أجد الآن عنهما جواباً .

وأما الخامس : فإن كلامه هنا يقرب أن يكون صريحاً في منع أقائم أنتما ؟ بخلاف كلامه في أسارِ ذانٍ ، فإنه محتمل ؛ لأنه هناك مثل بفاعل ظاهر ، ثم قال : " وقس " فاحتمل أن يقصد وجهاً من تلك الأوجه المتقدمة أو جميعها ، فليس ثم ما يقطع على إجازته أقائم أنتما ؟ وأما هنا فالمنع ظاهر فهو الذي يعطيه إطلاقه ، وعند ذلك يصير مذهب المذهب الشاذ المتقدم الذكر ، وقد مضى ما يحتج به صاحبه وكأنه حمل الصفة في ذلك على الفعل ، فكما أن الفعل لا ينفصل ضميره هنا فكذلك ما أشبهه ، فإن كان مراد الناظم هناك شمول الظاهر والضمير ، فهذا الموضع معارض

(١) للأخس بن شهاب بن شريق التغلبي ، شاعر جاهلي قديم وفارس " العصا " وهي فرسه مشهورة .

أخباره في : الاشتقاق : ٢٠٣ ، والامالي لأبي علي : ١٨٥/٢ ، واللكي : ٧٣٠ ، والبيت من قصيدة له في المفضليات : ٢٠٣ - ٢٠٨ أولها :

لابنة حطان بن عوف منازل كما رقص العنوان بالرق كاتب

ورواية المفضليات : (أرى كل قوم ..) والبيت آخر القصيدة . والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش : ٥٨/٨ .

له ، ويعتذر عنه بأن هذا الإطلاق هنا مقيدٌ بما هناك ، فكان أقانمُ
أنتما ؟ ونحوه مما هو غير جارٍ على شيءٍ مستثنى من منع البروز ،
ويصحّ كلامه في الموضوعين وإن كان مُرادُه مقتضى ما هنا من المنع ،
فإن ما ارتضاه غيرُ مرتضى ، وذلك أن الصفة العاملة عملُ الفعلِ تجتمع
مع الفعلِ في بعضِ الأحكام وتفترقُ في بعضٍ . فمما يجتمعان فيه
الموازنة في الحركات والسكنات ، وعددِ الحروفِ ، وتعيين الزائد غيرِ
الزائد الأول ، فيما فوق الثلاثي من ذلك وفي الثلاثي فيما عدا تعيين
الزيادة في المُراد به العلاجُ منها وكذلك طلب المرفوع مطلقاً ،
والمَنْصوب فيما يتعدى ، وكذلك الإعلالُ التصريفي في أكثرِ الأمرِ ، ومما
يفترقان فيه الأحكامُ المُختصة بكلِّ واحدٍ منهما ككونِ الصفةِ تقعُ مبتدأً ،
ويدخلُ عليها الجارُ ، وتجرُّ بالإضافةِ وما أشبه ذلك مما يختص بالاسمِ ،
ونحو كونِ الفعلِ يتصرفُ عند اختلافِ الأزمنة ، ويدخلُ عليه الجازمُ
وما أشبه ذلك مما يختص بالفعلِ ، ومن جملةِ الأحكامِ المُتعلِّقةِ بهما
اتصالُ الضمائرِ بهما وانفصالهما وهما يجتمعان في بعضِ ذلك
ويفترقان في بعضٍ ، / فمما يجتمعان فيه طلبُ الضميرِ بالاتصالِ / ٢٧٩
مرفوعاً كان أو منصوباً من حيثِ اجتمعا في معنى الفعلِ نحو : أنا
الضَّارِبُ ، وأنا أَضْرِبُهُ ، وكذلك زيدُ أنا مُعْطِيكَ ^(١) وأنا أُعْطِيكَ ^(٢) ،
وعدم الاتصالِ إذا عارض عارضُ يشتركان فيه كالتقديم على العاملِ
نحو : أنا إِيَّاكَ ضاربٌ ، وأنا إِيَّاكَ أَضْرِبُ ، والفصل بـ "إلا" نحو : ما
أنا بضاربِ إلا إِيَّاه ، وما أنا أَضْرِبُ إلا إِيَّاه ، وزيدُ ما ضارِبُهُ إلا أنا ،
وما يَضْرِبُهُ إلا أنا وشبه ذلك ، فهذا النوعُ يجريان فيه على نسقٍ غيرِ
متفاوتٍ ^(٢) إلا بمقدارِ ما بين الاسمِ والفعلِ من التفاوت ، وقد تقدّم

(١-١) ساقط من (١) .

(٢) في (١) متقارب .

بيان ذلك في باب الضمائر ، ومما يفترقان فيه إبراز الضمير إذا جرى عامله على صاحبه وعدم إبرازه ، فيجب إبرازه إذا عملت فيه الصفة وذلك نحو : زَيْدٌ هُنْدٌ ضاربها هو ، ولا يبرز إذا عمل فيه الفعل نحو : زيد هند يضربها ، وإنما افترقا في هذا الحكم لأمرٍ هما فيه مفترقان ، وهو أن في الفعل دلالة على فاعله ، إذ هو مما يظهر معه ودلالة على محله من المتكلم (١) والخطاب والغيبة .

فإذا قلت : زيدٌ اضربه أو ضربته ، ففيه دلالة على أن الفاعل هو المتكلم لا زيدٌ ، وكذلك إذا قلت : زيدٌ تضربه أو ضربته ، ففيه دلالة على أنه المخاطب بخلاف ما إذا قلت : زيدٌ ضارب ، فإنه لا دلالة فيه على أن الفاعل غير زيدٍ حتى تقول : أنا أو أنت ، إذ لا يبرز ضميره فيدل عليه ولا تلحقه علامة دالة زائدة على كونه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً لاختصاص الفعل بذلك ، فعوض الاسم من ذلك إبراز الضمير ليرتفع اللبس ويزول الإشكال ، وصار هذا التعويض (٢) مختصاً بالاسم (٣) كما كان المعوض منه مختصاً بالفعل ، وهذا شرح ما قالوه في المسألة على أوفى ما يكون ، وهو توجيه لما نص عليه الناظم من حكم الإبراز ، وإذا ثبت ذلك فقولهم أضرابُ أنت ؟ أو أنتما من هذا النمط ، لأن الفاعل المستتر ضمير لا يعرف له رتبة في تكلم ولا خطاب ولا غيبة ، ولم يتقدم عامله ما يعود عليه ذلك الضمير ، فصار استتاره موقفاً في اللبس والإشكال ، فلم يكن بد من إبرازه ليتعین ، وهذا - والله أعلم - هو السبب في كون الكلام مع إبرازه مفيداً

(١) في (أ) من المتكلم .

(٢-٢) ساقط من (أ) .

بخلافه إذا لم يبرز ، والظاهر أن الناظم على مذهب الجمهور ، ويُعْتَذَرُ عنه بأن إطلاقه هنا في منع إبراز إذا لم يجر على غير من هو له مقيّد بما هنالك ويكون كلامه صحيحاً في الموضعين ، ولكن الموضع كان يحتمل تحريراً أحسن مما ورد فيه والله أعلم .

وأما السادس : فإن الاحتراز من نحو : مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ، غير محتاج إليه ؛ لأن لبيبة جار في اللفظ على عاقلة وهما معاً للام ، فالثانية جارية على من هي له ، لا على غير من هي له ، فما الحاجة إلى إبراز الضمير ؟ وكذلك مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، وما كان مثله فالاعتراض به على النحويين غير وارد (١) .

(١) جاء في آخر نسخة (١) .

تم الجزء الأول ، يتلوه الجزء الثاني وأوله :

وأخبروا بظرف أوبحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل .

أما نسخة الأصل والنسخ الأخرى فإن التجزئة فيها تستمر حتى باب الفاعل كما أوضحنا في

مقدمة التحقيق في وصف النسخ والله - تعالى - أعلم

فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
تقديم	أ - و
(سيرة الشَّاطِبي)	١ - ٢٩
النشأة والطلب	٢
شيوخ الشَّاطِبي	٥
تلاميذه	٩
مؤلفاته	١١
المقاصد الشَّافِية في شرح الخلاصة الكافية	١٥
معالم هذا الشَّرح	١٩
توثيق المقاصد ووصف نُسخه	٢٣
مُقَدِّمة الشَّاطِبي (مقدمة المؤلف)	١
الكلام وما يتألف منه	٣١
المغرب والمبني	٧٠
النُّكْرة والمعرفة	٢٤١
الضَّمير	٢٥٤
العَلَم	٣٤٨
اسم الإشارة	٣٩٤
الموصول	٤٢٥
المعرَّف بأداة التَّعْرِيف	٥٤٩
الابتداء	٥٨٩